كتاب شرح المفتاح للسيد الشريف
في المعاني

T. C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAGIP PAŞA KİTAPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1108

برسم
مطالعة
السلطان
سلاطين العرب
والعجم الخاقان الاعظم
خليفة الله تعالى فيما بين
بني آدم ظل الله في العالم
السلطان ابن السلطان ابا
محمد خان بن السلطان مراد
خان خلد الله تعالى
خلافته وابد
سلطنته
ودولته

هذا
شرح القسم
الثالث
من
مفتاح العلوم
للعالم الفاضل والنحرير
الكامل وارث علوم الاولين
والاخرين سلالة الانبياء والمرسلين
صلوات الله عليهم اجمعين
ابن السيد الشريف
الجرجاني روح الله
تعالى روحه
بالروح
والريحان

بسم الملك الوهاب

بسم الله الرحمن الرحيم نحمدك اللهم على ما هديتنا اليه من دقايق المعاني وبدايع البيان
واطلعتنا عليه من حقايق التي في بدايع البرهان ونصلي على نبيك المبعوث باشرف الاديان
ورسولك المختار من بني عدنان محمد سيد الانام وعلى اله الكرام واصحابه العظام والذين
اتبعوهم باحسان الى يوم القيام وبعد فقد طالما جال في صدري ودار في خلدي ان
ارتب للقسم الثالث من مفتاح العلوم شرحا يذلل صعابه ويميط عن مخدرات نقابه ويتقدفيه نتايج
الافكار وارشح فيه خزاين الاسرار وكان يحول بيني وبينه صروف الزمان وخطوب الحدثان
حتى ابتليت في اخر العمر بالارتحال الى ما وراء النهر فوجدت هناك اقواما عطشى الاكباد يحومون
حول الكتاب ولا يهتدون الى موارده سبيلا واخرين منحرفين عن السداد قد خاضوا في لجة
لجا ارشاد فلم يجدوا على زايغ دليلا وكانوا في حل تراكيبه والكشف عن نكت اساليبه
متكلين على شروح اكثرها جروح واشبهها مدخول ومجروح لا يرى فيها العليل شفاء ولا الغليل رواء
كسراب بقيعة يحسبه الظمان ماء قد اتخذوها مسارح انظارهم ومطارح افكارهم فعلقتهم ابل
الكتاب لستم على شيء تخطبون بلا خطام وتستمنون ذا الورام تصيحون الاعمار ولا تستضيئون
بالانوار وتحسبون انكم تحسنون صنعا فلعمري ما انتم الا كباسط كفيه الى الماء او كنازح من البير
بلا رشا بل كطالب للترقي الى السماء فهل ادلكم على تجارة تنجيكم من الشقاء فوقعوا في حيرة واستغربوا
وقالوا ان هذا لشيء عجاب ما سمعنا بهذا في ابائنا الاولين فاتنا باية ان كنت من الصادقين
فاريناهم من اياتنا الكبرى فظلت اعناقهم لها خاضعين وقالوا لقد اتيتنا بما جاءنا من الحق المبين
فزدنا من لدنك علما وهيئ لنا من امرنا رشدا فوجهنا ركاب النظر شطر مطالبهم وتوجهنا تلقاء
مدين مارابهم نتلو عليهم ما ينجيهم من الضلال ويحظيهم باجزل نوال في عبارات موضحة بلا املال

واشارات مونقة بلا اخلال نشيد فيه قواعد الفوايد ونمهد فيه موايد العوايد معرضين عما
لا طايل في رده ولا حاصل في نقده ومقتصرين على تلخيص الصواب وتمييز القشر من اللباب مهدية
مني الى كل ذكي جبل على الانصاف طبعه وعصم عن الاعتساف نفسه وقليل ما هم فان اكثرهم كان
ما على قلوبهم اكنة فلا يكادون يفقهون حديثا اولئك كالانعام بل هم اضل سبيلا ام يحسدون
الناس على ما اتيهم الله من فضله فاذا جاءهم ما عرفوا من الحق كفروا به وارادوا به تلبيسا وتدليسا
اولئك حزب الشيطان الا ان حزب الشيطان هم الخاسرون ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ
هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب منك المبدا واليك المآب قال
القسم الثالث من الكتاب في علمي المعاني والبيان اقول رتب كتابه على ثلثة اقسام واردفها
بتكملة وتذنيب وتوجيهه ان علم العربية المسمى بعلم الادب علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب
لفظا او كتابة وينقسم على ما صرحوا به الى اثنى عشر قسما منها اصول هي العمدة في ذلك الاحتراز ومنها
فروع اما الاصول فالبحث فيها اما عن المفردات من حيث جواهرها وموادها فعلم اللغة او من حيث
صورها وهيآتها فعلم الصرف او من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية فعلم الاشتقاق
واما عن المركبات على الاطلاق فاما باعتبار هيآتها التركيبية وتاديتها لمعانيها الاصلية فعلم النحو
او باعتبار افادتها لمعان مغايرة لاصل المعنى فعلم المعاني او باعتبار كيفية تلك الافادة في مراتب
الوضوح فعلم البيان واما عن المركبات الموزونة فاما من حيث وزنها فعلم العروض او من
حيث اواخر ابياتها فعلم القافية واما الفروع فالبحث فيها اما ان يتعلق بنقوش الكتابة فعلم
الخط او يختص بالمنظوم فالعلم المسمى بقرض الشعر او بالمنثور فعلم انشاء النثر من الرسايل
والخطب او لا يختص بشيء منهما فعلم المحاضرات ومنه التواريخ واما البديع فقد جعلوه ذيلا لعلمي
البلاغة لا قسما براسه فاختار المصنف الاصول وترك منها اللغة لان مباحثها جزئية منتشرة
مع كونها مستقصاة في الكتب المبسوطة الا انه جعل القسم الاول من كتابه في الصرف وخلط به
الاشتقاق بانواعه الثلثة لان معرفة هيآت المفردات انما تتم بمعرفة نسب بعضها الى البعض اصالة
وفرعية والقسم الثاني في النحو وختم بان تمامه بعلمي المعاني والبيان وذلك لانهما يجريان منه
مجرى اللب من القشر لكنهما لكونهما المرجع في معرفة دقايق الكلام ومزاياه والمرقاة المصوبة

الى ذوق الاعجاز مع كثرتهما اصولا و فروعا او ردهما في القسم الثالث و اما جعلهما فيه لا لانه
فيما هو الغرض منهما الا اعني البلاغة المكتسبة وما يتفرع عليها من توفية مقامات الكلام حقها
والترقي الى الكشف عن وجوه الاعجاز و لكون البيان شعبة من المعاني و زعم ان علم
الاستدلال جزء من علم البلاغة الا انه كما قال مبني على التحقيق البحت و تحكيم العقل الصرف
والتحرز عن شوائب الاحتمال بخلاف ساير اجزائه المبنية على لطائف المناسبات الخطابية
المستخرجة بقوة القرائح فلم يستحسن ان يكون معها في قرن و لا ان يجعل قسما على حدة فادرجه
في تكملة القسم الثالث و ادعى ان التدرب في علمي المعاني و البيان يتوقف على ممارسة النظم
الى علمي العروض و القوافي فجعلهما من تتمة الغرض منهما و اوردهما في فن ولما راى لبعض الجهال
مطاعن في القرآن متعلقة بعلم النظم جعل دفعها فنا ثانيا من تتمة الغرض نظرا الى البلاغة بما
الغاية القصوى يكملان ما ذكر قبلهما ويستبعان ما تاخر ذكره عنهما وان الكتاب كما صرح به منحصر
في ثلثة اقسام لان التكملة والفنين من تتمة القسم الثالث ثم انه بعدما عين ان كل قسم في اي
علم تفنن في ذكر الاقسام فقال اما القسم الاول من الكتاب فتشتمل على ثلثة فصول و ترك انا
في القسمين الباقيين اعتمادا على ظهور كونهما قسمين للاول و اعادة القسمين فيهما لبعد العهد
وحيث كان اللام في القسم الثالث للعهد كما في نظيره فقولك من الكتاب ما صفته لـ هو كذا ما
يقدر متعلقة معرفة اي الكاين منه على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته واما حال
مؤكدة عن المبتدا عند من يجوزه او من ضميره في الخبر اعني في علمي المعاني والبيان اذ لا ما
بهما كما في القسم الاول و تثنية العلم تنبيه على انهما نوعان متمايزان معلوما وحدا ولقبا المعاني
والبيان علمان لهذين العلمين كالنحو والصرف فقولك علم المعاني كشجرة الاراك والتسمية
بهما والعبارات والالفاظ المخصوصة اي من العبارات في بيان معلوماتهما وما هو تتمة لهما
من العلمين والغرض فيكون بيان مدلولات الالفاظ ظرفا لها وهذا توسع شايع يقال هذه الاشياء
في تحريم الخمر ولكن التضييق في مدح فلان اي في بيانهما او اثباتهما ولا ينافيه ما اشتهر ان شان
كون الالفاظ اوعية وقوالب لانفس المعاني لكونها مستفادة وماخوذة منها وقس على ذلك
الفصول والابواب والمقدمات المذكورة في الكتب قال وفيه مقدمة بيان حدي

العلمين والغرض منهما وفصلان لضبط معاقدهما والكلام فيهما اقول لا اشكال في
كون القسم الثالث ظرفا لكل واحد من جزئيه اعني المقدمة والفصلين وايراد اللام الجارة في
لفظي البيان والضبط لوجود معنى الاختصاص ويجوز ابدالها بفي بناء على التوسع المشهور ولذلك
قال الفصل الاول في ضبط معاقد علم المعاني و توحيد الغرض لما مر ولا تفاقهما في تفصيله في الحدين
الى الاحترازين وجعل العلمين ظرفا لا اشعارا باحاطتهما مستقلين بافادته والحد عند هو المعرف الجامع
المانع والغرض هو الغاية المترتبة على الشيء من حيث هي مطلوبة بالاقدام عليه وذكرهما في المقدمة
مبصرة للطالب بتصوير ما يطلبه اجمالا و تعيين فائدة ليوفر عليه ما يستحقه من الجد والاجتهاد
و معاقدهما موضوعاتهما ومبادئهما فان ذوات المسائل موقوفة عليها مربوطة بها اشتد ارتباط
حتى عدت من اجزاء العلوم وان كان الراجح ان حقيقة كل علم مسائله كما يشعر به قوله والكلام فيهما
و موضوع المعاني هو التراكيب الخبرية والطلبية من حيث انها تفيد معاني مغايرة لاصل المعنى وهي
موضوع البيان ايضا لكن من حيث انها مختلفة في وضوح الدلالة ولما بين تلك التراكيب في الفصل
الاول اقتصر في الفصل الثاني على ضبط الدلالات بيانا للحيثية المعتبرة هناك فموضوع كل منهما ضبط
على فصله كما تبادر من قوله وفصلان لضبط معاقدهما قال المقدمة اعلم ان علم المعاني هو
تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف
عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره اقول اي المقدمة في بيان
حديهما والغرض فيهما وكلمة اعلم حث للمخاطب على ان يلقي سمعه الى ما يعقبها وهو تمهيد يقال تتبعت
الشيء اذا استقريته شيئا فشيئا و آراد بالتتبع ههنا المعرفة المبتنية لافادة بان لا تتيسر دفعة بل تحصل
على طريق العلم والاشعار بصعوبة المطلب فعلى الطالب ان يتشمر ولا عليه ان يقلد صاحبه كما يا
والاشارة من اول الامر الى ان علم الله تعالى وملائكته بالخواص و معرفة الواضعها لا تسمى علم
المعاني و قوله في الافادة قيد للخواص اما صفة لها واما حال منها وانما احتيج الى ذلك لان
من خواص التراكيب ما يختص بها اما على الاطلاق واما بالاضافة فيندرج فيها الصفات المختصة
بها الراجعة الى هيآتها التركيبية او مفرداتها الواقعة فيها فلما قيدت بالافادة تمحضت المعاني
التي تفيدها التراكيب وجعلت الافادة ظرفا للخواص لانها منبعها فكانها محيطة بها واختيرت الافادة على

الدلالة لان المعتبر في الخواص افادة التراكيب اياها للسامع لا مجرد دلالتها عليها وما يتصل بعطف
على الخواص وتميزها بالتراكيب وحمل الاستحسان على المحسنات البديعية غير صحيح لان تلك المحسنات
لا مدخل لها في الاحتراز المذكور ولا في تحصيل البلاغة اصلا فكيف يجعل جزأ من علم المعاني فاخراجها
عنه مع جعلها تابعة لها خارجة عنه مما لا يقبله فطرة سليمة والتمسك بذكر الاتصال المبني على التسمية
وهم فان معلومات علم واحد قد يتصل بعضها ببعض على ان المشهور في العبارة عنها بوجوه التحسين
لا وجوه الاستحسان فالصواب ان يحمل الاستحسان على مفهومه الحقيقي وغيره على عدمه وذلك لان
التراكيب المفيدة لخاصية كالخبر المؤكد مثلا قد يستحسن من متكلم في مقام فيحمل على انه قصدها ولا يستحسن
من آخر في ذلك المقام لسوء الظن به فلا يحمل على قصدها بل على ان صدورها منه اتفاقي وكذا
حال المخاطب وقد صرح بذلك حيث قال ومن تتمات البلاغة ما قد سبق لي من ان نظم الكلام اذا
استحسن من بليغ لا ينبغي ان لا يستحسن مثله من غير البليغ وان اتحد المقام بل لا بد لحسن الكلام من
انطباق له على ما لاجله يساق ومن صاحب له عارف بجهات الحسن لا يتخطاها ولا بد مع ذلك من
اذن لا تقف بان الكلام مصوغة نظراته لا بد لصاحب المعاني مع معرفة الخواص من معرفة كون
التراكيب مستحسنة وغير مستحسنة ليتمكن من ايراد تراكيب منطبقة على ما ساقها لاجله ومستحسنة في مواقعها ومن
حمل كل تركيب يرد عليه على ما يليق بحال المتكلم فان البلغاء ايضا على درجات متفاوتة فربما يستحسن كلام في
مقام من بليغ فيحمل على دقائق جمة ولا يستحسن مثله في ذلك المقام من آخر دونه في البلاغة فلا يحمل
عليها بل على ما يناسب منها مرتبته وقوله ليحترز متعلق بالتتبع وتنبيه على الغرض ويجوز جعله جزأ من الحد
فان قيده قد لا يكون لاخراج شيء وانما المراد ان بهذا الاحتراز فائدة دون هذا العلم لا جهلها
ينبغي ان يتصف المتتبع فلو قصد تحصيله غرضا آخر لم يخرج بذلك عن كونه علم المعاني وذكر الوقوف
بعد المعرفة اشارة الى حضور تلك المعلومات شاهدة عنده لك مع الرعاية اللازمة لتلك بعده
عادة تمكن من الاحتراز والحال هو الامر الداعي الى ايراد الكلام على وجه مخصوص وذلك الوجه
مقتضى الحال وتطبيق الكلام على مقتضاه ايراده مشتملا عليه فانكار المخاطب مثلا امر يقتضي تأكيد الخبر
لرده فالانكار حال والتأكيد مقتضاه وتطبيق الكلام عليه ايراده مؤكدا والكلام غير كل جملة
خواص تناسبها فيه من مقتضيات الاحوال وسيرد عليك ان شاء الله تعالى مزيد تفصيل لهذا الكلام

ثم الخطأ في تطبيق تراكيب الكلام اما لعدم معرفة خواصها واما لعدم المعرفة بان تلك التراكيب يستحسن من
اوضع من قائل واعلم ايضا ان اسماء العلوم كالمعاني مثلا قد تطلق على معلوماتها التي هي القواعد وعلى
ادراكاتها وعلى الملكة الحاصلة من ادراك القواعد مرة بعد اخرى اعني ملكة استحضارها متى اريد
قال **واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب
البلغاء لا الصادرة عمن سواهم لنزولها في صناعة البلاغة منزلة اصوات حيوانات تصدر
عن محالها بحسب ما يتفق** اقول معرفة المضاف من حيث هو مضاف يتوقف على معرفة المضاف اليه
فان احتاجا الى تفسير او تعيين كان المضاف اليه اولى بالتقديم فلذلك قدم على تفسير الخواص
تعيين التراكيب التي اطلقها واراد بها قسما منها اعني التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز به بين
الامور الداعية الى تراكيب الكلام على وجوه مختلفة وفضل معرفة بدقائق معان مناسبة لتلك الوجوه
فيورد كلا من تراكيبه على ما يقتضي قاصدا اياه تناسبه واما الذي تجرد تمييزه ومعرفته عن الفضل
فلا يميز من مقتضيات الدواعي ولا يعرف دقائق المعاني فيتجرد تراكيبه عن تلك الوجوه اذ لا يقصد
بها افادة شيء مما يناسبها بل همته مقصورة على افادة المعاني الاصلية بلا تعرض منه لتقييد التراكيب
الصادرة عنه في تعريها عن اعمال الروية وافادة اللطيفة بمنزلة اصوات تصدر عن حيوانات على
مقتضى طبائعها وقوله وهي تراكيب البلغاء اجمال توسطت بين المعطوفين لزيادة تعيين المراد
الاشعار بان فضل التمييز والمعرفة هو البلاغة او ما يلازمها وقد يروى لا الصادرة مرفوعا
معطوفا على تراكيب البلغاء والضمير في سواهم حينئذ للبلغاء والصناعة علم يتعلق بكيفية العمل سواء
حصل بمزاولة العمل كعلم الخياطة او بدونها كعلم الطب مثلا وقد تطلق على ملكة يقتدر بها على استعمال
موضوعات ما على وجه البصيرة لتحصيل غرض من الاغراض بحسب الامكان وانما اطلقت عليها الامهات المطلوبة
من العلوم المتعلقة بصناعة البلاغة علم المعاني والبيان وان حملت على المعنى الثاني كانت الاضافة
بيانية وانما تعرض للبلاغة وما يتعلق بها من السؤال والجواب فموضعه اللائق به اواخر الكتاب
وتنكير حيوانات للقصد الى غير معين وليتوصل به الى تنكير اصوات توصف بجملة تصدر ويقال عن محالها
دون عنها اشعارا بانها محال يخرج الاصوات عنها بلا قصد منها ولفظ ما مصدرية اي بحسب اتفاق الامور
وحصولها بلا علة مقتضية لها فاصدق اياها او موصولة اي بحسب ما يتفق منها من الامور التي لا تقتضيها

قال: واعني بخاصية التركيب ما يسبق منه الى الفهم عند سماع ذلك التركيب جاريا مجرى اللازم له لكونه صادرا عن البليغ لا لنفس ذلك التركيب من حيث هو هو او لازما له لما هو هو حينا. اقول
قصد تعريف الخواص لا بمجرد تعيين المراد بها كما في التراكيب فاختار المفرد الدال على الماهية مضافا
الى مفرد مشدد لان المقصود بالتعريف هو الماهية دون جزئياتها والحق بها الياء المشددة تنبيها
على قوة الاختصاص بتراكيب البلغاء كما تراه ودلالة على ان الخواص اسم جمع للخاصية بمعنى الاثر
يقال لخاصية ذلك الشيء اي اثره ان شيء منه واما قول الاطباء هذا الدواء يعمل بالخاصية فقد عبروا
بها عن السبب المجهول للاثر المعلوم وهذا الموضع من امهات الكتاب فاستمع لما يتلى عليك تذكر في
صدر الكتاب ان بعضا من علم البلاغة تبتني على الاعتبارات المطابقة وبعضا اخر على التحقيق الحجج كما
نقلنا عنه ثم صرح في اخر القسم الثالث بان كلا من بابي التحديد والاستدلال جزء من علم البلاغة وقال
هناك ايضا وعندي علم ان مقام الاستدلال بالنسبة الى سائر مقامات الكلام جزء واحد من جملتها
علم الاستدلال بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الاستدلال ولم يتبين هنا كان المراد بالخواص ماذا
فوجب ان يكون تعريفه هنا للخاصية شاملا للخواص الخطابية والاستدلالية اي اعني بخاصية تركيب البليغ
في الافادة المعنى الذي يسبق منه الى الفهم عند سماعه حال كون ذلك المعنى جاريا مجرى اللازم لذلك
التركيب بسبب صدوره عن البليغ وهذا هو للخواص الخطابية المبنية على المناسبات الذوقية والعلاقات
الخفية كاثبات التأكيد ودفع الشك او رد الانكار فهذه الخواص ليست لازمة لتركيبه من حيث هو هو بل لتجويز
مجرى اللازم لصدوره عن البليغ يلزمه عرفا ان يقصد بتراكيبه ما يناسبها او المعنى الذي يسبق الى
الفهم من تركيب البليغ حال كون ذلك المعنى لازما له لما هو هو اي لذاته وهذا هو الخواص الاستدلالية
التي اوردها في التكملة فان عكوس القضايا ونتائج الاقيسة لوازم عقلية يستحيل انفكاكها عن تركيبها
لذاتها اذ لم يرد بالتراكيب الالفاظ من حيث انها بل من حيث انها دالة على معانيها التي يمتنع تحققها
بدون تلك اللوازم بسبب علاقات عقلية قطعية وقوله حينا اشارة الى ان الخواص الاستدلالية
والتراكيب المنتجة لها يكون في حين من احيان البليغ بخلاف الخطابية فانها توجد في اعم اوقاته
فان قلت اذا كانت لازمة لتركيب من حيث هو هو فاذا صدرت عن غيره كانت لازمة ايضا
فيوجد الخواص لغير تراكيب البلغاء قلت هي لازمة لكنها ليست مقصودة بالافادة الا للبليغ وقد

اعتبر في الخواص الافادة كما اشار اليه ويصرح به في الامثلة وكذا الحال في الخواص الخطابية
فان التركيب المؤكد اذا صدر عن غير البليغ لا يحمل الا على مقتضاه الوضعي والسبب في ذلك عدم
شعوره بالمناسبات الظنية والقطعية وعدم تصديه الى رعايتها ولا شك ان المعتبر في السماع
هو المعاني التي يقصدها المتكلم وفي قوله يسبق دون يحصل ايماء الى ان من حق المعاني ان تسابق
الالفاظ فيصل الى الفهم قبل استقرار الالفاظ في الاذان وفي قوله ذلك التركيب بوضع اسم الاشارة
موصوفا بالمظهر موضع المضمر مزيد اعتناء بتمييز التركيب المتنازع عن سائر التراكيب بافادة مقاصد جليلة
وقوله لكونه صادرا متعلق بجاريا وقد عطف عليه لا لنفس ذلك التركيب دفعا لتوهم بعيد اعني كون
اللازم حاصلا بذات التركيب وتقريبا بالتقابل بين قسمي الخاصية وقوله لما هو هو احد الضميرين للموصول والاخر
للتركيب وحينا ظرف مستقر صفة للازما اي لازما حاصلا في حين من احيان لا من احيان التركيب لئلا يلزم
في اللزوم الذاتي وما يقال من ان اللازم هو خاصية الامثال او خاصية ما اخرج على مقتضى ظاهر الحال
او هو مثل التعجب السابق من قوله تعالى كيف تكفرون بالله اي مع وضوح الايات فيما لا يعتقد اصلا
او كلها خواص خطابية مبنية على اعتبارات ذوقية كما لا يخفى على ذي مسكة. قال: واعني بالفهم فهم
ذي الفطرة السليمة. اقول: اطلق الفهم في تعريف الخاصية واراد به تمامه فاحتاج الى التقييد كما في
التركيب والفطرة للخلقة التي جبل عليها الانسان وسلامتها خلوها عن الافات القادحة في ادراك
لطائف التركيب والاطلاع على ما بينها من المناسبات الدقيقة وفيه اشارة الى ان فطرة الانسان على
ان خلافها لافة واما فطرة الله التي فطر الناس عليها من السلامة عن العقائد الباطلة والاخلاق
الردية فلا تناسب المقام كيف وبلغاء الجاهلية كانوا على مسخ الفطرة وقد بدلوا فطرة الله تبديلا فلا
في الخواص من كون الى طب ذا فطرة سليمة كما لا بد لها من كون المتكلم ذا فضل تميز ومعرفة. قال
مثل ما يسبق الى فهمك من تركيب ان زيدا منطلق اذا سمعته عن العارف بصياغة الكلام من ان
يكون مقصودا به نفي الشك او رد الانكار او من تركيب زيد منطلق من انه يلزم مجرد القصد
الى الاخبار او من نحو منطلق بترك المسند اليه من انه يلزم ان يكون المطلوب به وجه الاختصار
مع افادة لطيفة مما يلوح بها مقامها. اقول: فرع من تعريف الخاصية مع ما هو من تتمته اعني
تعيين المراد من لفظ الفهم شرع في تنبيها توضيحا لها فقوله مثل بالنصب انه بدل من ما يسبق

واما قال منه واما مصدر ليسبق بتقدير مضاف اي مثل سبق ما يسبق ولا بد حينئذ من التقدير لان
ما موصول لا مصدرية بدليل رجوع المستتر في يسبق اليها وتبيينها بقوله من ان يكون ذا في خطاب
تنبيه تنشيط للمتعلم وتنبيه على ان الآخذ في كتابه ينبغي ان يكون كذلك واراد بالعارف بصياغة
الكلام من له فضل تمييز ومعرفة والصياغة هي الصنعة المعروفة وشبه تأليف الكلام بترتيب كلماته
الدلالات على حسب الاغراض المقصودة منه بصياغة الحلي فتحقق قول الجاحظ ان الشعر صياغة وضرب
من التصوير والمستتر في ان يكون راجع الى تركيب ان زيدا منطلق والمقرر في انه اللازم الاول على ذكر
التقدير لان الكلام المؤكد لا يحتاج اخرى ظاهرة وذكر في الاخرى اللازم لكونها اقرب الى اللازم
من الاول ولم يرد ان فيها لزوما عقليا لان الكلام المجرد عن التأكيد جاز ان يحصل منه الشك
او رد الانكار فلا يلزم عقلا تجرد الاخبار ولا تجرد القصد الى الاخبار واما الاختصار الحاصل
بحذف المسند اليه فانه وان كان لازما للتركيب المأخوذ حذفه لزوما عقليا لكنه نسب اللزوم الى
طلب افادته وذلك مما لا يلزم نقلا فالاختصار في حكم الخواص الاستدلالية وقيد السامع بالعارف
بجري في البليغ واما قال اولا نحو منطلق بترك الركب لا خفا وصورته وحصر المطلوب منه في الا
لان لازم فلا بد ان يكون مقصود العارف اما وحده واما مع افادة لطيفة اخرى من اللطائف
المطابقة التي يلوح بها اي يشير اليها باب حذف المسند اليه واضافة الوجه الى الاختصار بيانه شهرة
بوقوع الاختصار موقعه قال وكذا اذا لفظ بالمسند اليه وبكذا اذا عرف او نكر او قيد او
اطلق او قدم او اخر على ما يطلعك على جميع ذلك شيئا فشيئا مساق الكلام في العلمين باذن الله
تعالى اقول لفظة ذا من كذا اشارة الى مصدر يسبق اي ومثل السبق في سنن الاستدلالي السبق
اذا لفظ العارف بالمسند اليه اي لم يتركه او سلك اعتبار سبق الى فهمك معان مقصودة كالاحتياط
وزيادة التقرير وغيرهما وجاز ان يكون اشارة الى ما يسبق اي ومثل ما يسبق في سنن الصور ما يسبق
اذا لفظ لو كذا وبكذا اذا عرف اي عرف المسند اليه او نكره الى آخر ما ذكره وجاز ان يراد بحذف
المفعول عموم سنن الافعال المسند اليه وغيره فاعل او لفظ كذا مصدر بحرف السبب اما لكثرة ما ذكر
بعدها واما للكثرة مع العموم وما صح من امثلة الخواص واشار الى انها خطابية جارية مجرى اللازم
سوى الاختصار واما لم يهتم بامثلة اللازم لا موصولا او المواضع الاستدلالية في التكلم

وقلما يوجد لازم كذلك من غيرها ثم قوله على ما يطلعك ما مصدرية والجار متعلق بيسبق في قوله ما يسبق
اي يسبق سنن الخواص المصرح بها والمشار اليها كائنة على ان يطلعك عليها سوق الكلام في العلمين
وقد يجعل موصولة اي كائنة على الوجه الذي يطلعك على جميعها عليه ذلك السياق والمقصود احالة
معرفتها على قواعد هذين العلمين مع ان الخواص كما عرفت هي المعاني الفارقة لاصل المعنى وقد يعبر عنها
بالتي يفيدها التركيب لا بمجرد الوضع سواء افادها بعض مفرداتها او هيئاتها التركيبية ولا شك ان
المعاني المجازية والمكنى عنها داخلة فيها فالبحث عن افادة التراكيب للخواص سواء كانت مقصودة
اصلية منها او كانت مستتبعة تابعة وظيفة علم المعاني ولذلك ذكرت فيه معان مجازية ومكنى عنها
والبحث عن كيفية افادتها للمعاني التي تقصد بها اصالة وظيفة علم البيان لان افادة المستتبعات
مما لا ينضبط كيفيتها فالاطلاع على جميع الخواص من حيث الافادة وكيفيتها انما هو في العلمين لا في احدهما
ثم ترك شيئا فشيئا نصب على المصدر اي اطلاعا متدرجا وقوله باذن الله تعالى اي بتيسيره متعلق بيطلعك
او بساق قال واما علم البيان فهو معرفة ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في
وضوح الدلالة عليه وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطا في مطابقة الكلام لتمام
المراد منه اقول ايراد العلمين في مقام واحد مشعر بتقاربهما فحين ذكر حد احدهما كان
مظنة ان يقع في ذهن السامع ان حد الآخر قريب من هذا ويتردد في انه ما هو فاذا ورد كان اتم تحصيلا
للمجمل الواقع في وقته وازالة لتردده وقد يقال اراد بتفصيل ما في المقدمة من الحدين والزمن الجليل
اول الكلمة اعلم ان كان اما لانها تتضمن معنى اما ثم جعل من قرينة لما تقدم الى المعنى وتعريفه بالمعرفة في هذا
للاشعار بانها المرادة في الحد الاول كما ان تعريفه بالتبع لما كان يشعر بان المراد بها المعرفة المسببة
له اي علم البيان معرفة ايراد كل معنى واحد من المعاني التي يقصد اليها في تراكيب مختلفة في مراتب
في وضوح الدلالة عليه فان العارف بالقواعد البيانية يتمكن بها من ايراد كل معنى يتصرف في عبارات
مختلفة وذلك لان اللوازم كثيرة متعددة تختلف بحسب القرب والبعد فتختلف دلالتها عليه قطعا ولا سبيل الى
في الاحاطة بالاتيان بها اجمالا كما في سائر العلوم وذكر الايراد ههنا انسب بالطرق التي يعبر بها عن
التراكيب الموصلة الى معانيها ايصال الطرق الى ما يقصد بها كما ان ذكر الافادة هناك انسب بالخواص
التي هي الآثار والمعتبر على الوضوح لان مقابله مردود واما اختلاف مراتبه فلا يفترقان وصفا بعضها

بالخفا نظرا الى ما سواها فيه منه وصرح بالنقصان وان كان مفهوما من الزيادة تنبيها على انه مقصود
ايضا والوضوح صفة للمدلول وصف به الدلالة تبعا او صفة لها لاختلافها بالظهور في انفسها
على حسب تفاوت اسبابها في القوة وسياتيك في الفصل الثاني ان الاختلاف انما هو في الدلالات
العقلية دون الوضعية ويتبين منها ان الدال بالوضعية وحدها كاصوات الحيوانات فايراد
المعنى الواحد في تلك الطرق انما يكون بالدلالة العقلية وقوله ليحترز متعلق بالمعرفة تنبيه على
فايدة العلم وينبغي ان يكون مقصود العارف كما مر ولا حاجة الى جعله جزءا من الحد لاخراج معرفة
العرب ذلك بحسب السليقة لانها خارجة عن المعرفة المسببة للتتبع وذكر الوقوف لما مر ان المراد من
الكلام هو المعنى الذي يفاد به وتمام المراد منه كيفية افادته وايراد فانها من توابع افادة المعنى
والتكفل بالاحتراز عن الخطاء في الافادة علم المعاني وعن الخطاء في كيفيتها علم البيان وتبديل
التطبيق بالمطابقة تفنن في العبارة واشارة الى ان تصرف المتكلم في الافادة اكثر منه في كيفيتها
قال وفيما ذكرنا ما ينبه على ان الواقف على تمام مراد الحكيم تعالى وتقدس من كلامه مفتقر
الى هذين العلمين كل الافتقار فالويل كل الويل لمن تعاطى التفسير وهو فيهما راجل اقول تبين مما
ذكر في الحدين ان معرفة خواص تراكيب البلغاء وكيفية افادتها انما هو كونه الى هذين العلمين ولا شك
ان خواص تراكيب نظم القرآن اكثر وجوه ولا لتها عليها احسن والطف فلا بد لمن اراد الوقوف
عليها اذا لم يكن بليغا سليقة في تحصيل مراده من هذين العلمين بذلك يظهر فضلهما ووجوب الاشتغال
بهما وقد عرفت ان المراد من الكلام هو الخواص وان تمامه كيفية افادتها ولا استتباع في الوقوف
البشر على تمام مراده تعالى بهذا المعنى وان كان يتوقف على جميع ما اراده من كلامه شيء عند بعض
المعتزلة ومنهم المصنف وقد يقال المراد به جميع ما اريد فهمه من البشر وفي قوله منه اشارة الى ان من
حقه ان يكون حلو بما الا انه قد يغفل عنه وقد اصاب بذكر الحكيم تعالى وقوله فالويل تنفير عن التفسير
في تحصيلهما وبيان لحرمة اهمالهما والتقصير فيهما وذلك ان من لم يعرف ممن ذكر قواعدهما وشرع
في تفسير القرآن واستخراج لطائفه اخطأ غالبا وان اصاب نادرا كان مخطئا في اقدامه عليه برايه
ومنه يعلم ان الناظر في العلوم الاسلامية يجب ان يعتني بهما اذ لا يخلو عن احتياج في تفسير آيات منه قال
ولما كان علم البيان شعبة من علم المعاني لا ينفصل عنه الا بزيادة اعتبار جرى منه مجرى المركب

١

من المفرد لا جرم آثرنا تأخيره اقول فرغ عما وضع المقدمة له من بيان الحدين والغرض
فالحق به بيان ترتب ايراد العلمين في الفصلين وحاصله ان علم المعاني كما عرفت يبحث فيه عن افادة
التراكيب خواصها وعلم البيان يبحث فيه عن كيفية تلك الافادة وضوحا وخفاء وان كيفية الافادة متفرعة
عليها وبمنزلة شعبة منها وكالمركب بالقياس اليها فكان حق العلم الباحث عنها ان يؤخر عما يبحث عن الافادة
نفسها وقوله ولا ينفصل يروي بتانيث الضمير على ان الجملة صفة شعبة وبتذكيره على انه خبر ثان والاعتبار
الزائد هو الكيفية التي ضمت الى الافادة على وجه الاضافة وقوله جرى جواب لما رتب كونه كالمركب
على كونه شعبة ورتب تاخيره على تركيبه وكلمة من في منه ومن المفرد اتصالية كما في قوله عليه السلام
انت مني بمنزلة هرون من موسى والاولى صفة لمحذوف والثانية حال اي جرى مجرى كائنا منه مثل مجرى
المركب كائنا من المفرد ولا جرم آثرنا جملة استينافية بيان للنتيجة قال الفراء معنى لا جرم في
الاصل لا بد ولا محالة ثم استعمل بمعنى حقا فيجري مجرى القسم ويجاب باللام فيقال لا جرم لافعلن
قال الفصل الاول في ضبط معاقد علم المعاني والكلام فيه اعلم ان مساق
الحديث يستدعي تمهيد اصل وهو ان مقتضى الحال عند المتكلم يتفاوت كما ستقف عليه اذا
انتهت النوبة الى الغرض من هذا الكتاب باذن الله تعالى فتارة تقتضي ما لا يفتقر في تأديته
الى ازيد من دلالات وضعية والفاظ كيف كانت ونظم لها لمجرد التأليف بينها لتخرج عن
حكم النعيق وهو الذي سميناه في علم النحو اصل المعنى وتنزلنا هو بها منزلة اصوات الحيوانات
واخرى تقتضي ما يفتقر في تأديته الى ازيد اقول اضافة المعاقد الى علم المعاني ومعطوفه
على ان ضبط معاقد البيان في الفصل الثاني كما اشرنا اليه لكنه غير اسلوب الكلام هناك فقال الفصل
الثاني في علم البيان اي في ضبط معاقده والكلام فيه ولم يصرح بذلك اعتمادا على ذكره هنا والكلام
بمعنى التكلم وهو معطوف على الضبط ولما اراد ضبط التراكيب التي هي موضوع المعاني ولم يكن تلك التراكيب
موضوعا مطلقا بل من حيث تقصد تطبيقها على مقتضى الحال ولم يكن ذلك التطبيق ايضا على اطلاقه كما توهم
من عبارته في بيان الغرض بل مقيدا بمقتضى الحال الذي يقتضي ما يفتقر في تأديته الى ازيد من دلالات
وضعية احتاج الى تمهيد ذلك الاصل اعني انقسام مقتضى الحال الى ذينك القسمين واستثناء القسم الاول
عن علم المعاني والذي يشهد به الذوق السليم هو ان قوله فتارة واخرى تفصيل لقوله ان مقتضى الحال

عنه الكلم تتفاوت اي تارة مقتضاه ما لا يفتقر واخرى ما يفتقر وان حق قوله كاستغنائه ان يكون
من خواص القسم الثاني لانه المستحق لان يفصل ويعتنى به في هذا العلم الا اذا اريد بالحوالة دفعا لانه يتم
من اول الامر ان تقييد الذي شرع فيه وافي بايراد من بيان تفاوته وليس كذلك قيل يوثقه
حاجة اليه ههنا والمراد بما لا يفتقر في تأديته اي ادائه والقائه الى السامع هو المعنى لانه المقصود الا
بالاداء وجاز ان يراد اللفظ لانه يؤدى ويلقى اليه ايضا واراد بالدلالات الوضعية دلالات
المفردات وتقول كيف كانت ان الالفاظ لا يعتبر بها كونها فصيحة واللام في قوله لمجرد يتعلق بنظم
على معنى التعليل اي نظم وجمع لها لتحصيل مجرد التأليف بينها حتى يتأدى بها اصل المعنى لا لتحصيل كيفيات
وصفات يتفاضل بها مراتب تراكيب الكلام وتستفاد منها خواصها ويستحق ان يسمى جمع مفرداتها نظما
تشبيها بنظم الدرر المتناسقة وقوله يخرجها صفة نظم اي ذلك النظم المحصل لمجرد التأليف بين تلك الالفاظ
يخرجها عن حكم النعيق وهو اشارة الى ما ذكره في النحو من ان وضع المفردات ليست للافادة سيما مع انها لا
الدور كما هو المشهور بل لافادة المعاني التركيبية فالمفردات بلا تأليف في حكم النعيق لخلوها عن الفائدة
فان دلالات على القواعد النحوية خرجت عن حكمه وان ادت فائدة معتبرة في صناعة النحو لكنها في صناعة
البلاغة كاصوات الحيوانات والاقرب بحسب المعنى ان يجعلها صفة للتأليف على انه في قوة النكرة والضمير في
سماه وتنزلها راجع الى لا يفتقر فانه عبارة عن المعنى احتيج في الثاني الى تقدير اي تنزلها ولفظه وان عني
به اللفظ احتيج اليه في الاول اي سماه لانه لا يقال اذا كان مقتضى الحال ذكره تقديم وجب على البليغ
كان اهداره عنه كاصوات الحيوانات لانا نقول اذا كان المخاطب ممن لا يفهم الا اصل المعنى تعين
ان يخاطب بما يناسبه لكنه مع ذلك يتقيد بكلامه معنى زائد اي انه ساذج اختير تجريده عن الخواص رعاية لمقتضى
الحال وبذلك يرتقي عن منزلة الاصوات قال وظاهر ان الخطأ الذي نحن بصدده
لا يجامع في الاول ادنى التميز فضلا ان يتبع فيه من العاقل المتفطن وانما منشأ الخطأ هو
الثاني اقول اي الخطأ في تطبيق الكلام على مقتضى الحال الذي نحن بصدده اي قريب بجعل
المعاني وسيلة الى الاحتراز عنه لا يجامع فيما لا يفتقر في تأديته الى ازيد من دلالات وضعية ادنى
التميز فكيف يتصور وقوعه من العقل وفطانته وانما الذي يتوقع عنه الخطأ المذكور وثوران الغبار
المانع عن الابصار هو القسم الثاني تحتاج فيه الى علم المعاني دون الاول وفضلا حصر

مبني محذوف اي انه يتوسط بين ادنى واعلى للتنبيه بنفي الادنى واستبعاده على نفي الاعلى واستحالته
فيتبع بعد نفي صريح كقوله لا يجامع او ضمني كما في قولك تقاصرت الهمم عن ظواهر العلوم فضلا عن
دقائقها وهو من قولك فضل عن المال كذا اذا ذهب اكثره وبقي اقله ولما اشتمل على معنى الذهاب
والبقاء ومعنى القلة والكثرة ظهر هناك توجيهان فمن نظر الى المعنى الاول قال تقدير الكلام
فضل اي بقي عدم مجامعة للخطأ الادنى التميز عن وقوعه من العاقل المتفطن اي ووقوعه منه منتف
بالكلية والباقي هو ذلك العدم وحينئذ يفوت شيئان معتبران في اصل الاستعمال كون الباقي من
جنس الذاهب وكونه اقل منه اذ ليس انتفاء الادنى من جنس الاعلى ولا معنى لكونه اقل منه ومن نظر
الى المعنى الثاني قال تقديره فضل انتفاء مجامعة للخطأ الادنى التميز عن انتفاء وقوعه من العاقل
المتفطن اي مجامعة للفطانة على معنى ان انتفاء الاول لكونه انتفاء ممكن مستبعد قليل بالنسبة الى
الانتفاء الثاني لانه انتفاء ممتنع وحينئذ يفوت من اصل الاستعمال معنى الذهاب والبقاء ويحتاج
الى تقدير النفي بعد فضلا والى تكلف في تعلق كلمة عن المقدرة ههنا بان يجعل تعلقها بفضلا باعتبار
معنى القلة او باعتبار الاستعمال الاصلي دون المعنى المراد وقد يوجه توجيها ثالثا مبنيا على اعتبار
ورود النفي على الادنى بعد توسط فضلا بينه وبين الاعلى كانه قيل لا يجامع للخطأ ادنى التميز فضلا
عن مجامعته للفطانة على معنى فضلت اي بقيت المجامعة الاولى التي هي من جنس الثانية وذهبت
الثانية ثم اورد النفي على البقية واذا انتفى بقية الشيء كان ما عداها اقدم منها في الانتفاء
وكان حاصل المعنى ثبتت البقية في الانتفاء وما عداها فيظهر المبالغة المقصودة قال وان
اختلج في وهمك ان الاحتراز عن الخطأ في الثاني ان لم يتوقف على علم المعاني استغني عنه
وان توقف عليه فلا شبهة في ان الكلام فيه كلام من القبيل الثاني فيتوقف تعريفه على
تعريفه لسابق ويتسلسل او يدور اقول قد تبين ان مقتضى الحال على قسمين وان الاحتراز
عن الخطأ في القسم الاول لا يحتاج فيه الى علم المعاني فتعين ان الاحتياج اليه انما يكون في القسم
الثاني فاشار الى شبهة ربما وقعت في بعض الاذهان واوردها بكلمة ان ولفظ الاختلاج الدال
على الخطور والاضطراب مع ذكر الوهم الذي ينسب اليه الاباطيل تنبيها على ضعفها وتقريرها ان
الاحتراز عن الخطأ في القسم الثاني ان لم يتوقف على علم المعاني كان مستغنى عنه بالكلية وان توقف

عليه لزم ان يتوقف تعريفه اى تحصيل المعرفة بعلم المعانى اى معلوماته على تعريف له سابق على التعريف
الاول وذلك لان العلوم المدونة كسبية سواء كانت نقلية او عقلية فلا بد لها من واسطة يناسبها
ويكتسب منها ومن اخذ شيئا منها تقليدا لا يسمى عالما به بل حاكيا له ثم ان علم المعانى هو معرفة قواعد
مستخرجة من تتبع جزئيات من تراكيب البلغاء ومتوقف على الخواص المستفادة منها بحسب مقتضيات
الاحوال مثلا اذا تتبعت جزئيات كثيرة من تراكيب البلغاء المؤكدة ووجدت انها تفيد دفع الشك
او رد الانكار او غيرهما وتبين لك ان افادتها لتلك المعانى لاشتمالها على التاكيد المناسب لها بوجه
خطابى حصل عندك قاعدة كلية هى ان كل كلام مؤكد من حيث هو مؤكد صالح لافادة تلك المعانى
فهذه القاعدة مسئلة من علم المعانى ودليلها استقراء تلك الجزئيات وقس على ذلك تتبع جزئيات سائر
انواع التراكيب واستخراج القواعد منها فيكون الجزئيات التى استقريت دلائل استقرائية للقواعد
فيتوقف معرفتها على معرفة خواص تلك الجزئيات ولا شك ان خواص تلك الجزئيات مما يفتقر تأديتها
الى ازيد من دلالات وضعية فهى من التراكيب التى الموقوف على علم المعانى فيتوقف معرفة تلك الخواص
على علم المعانى فقد يتوقف تعريف علم المعانى على تعريف له سابق بمرتبتين فان كان متعلق التعريفين
علما واحدا دار اى توقف تعريفه على نفسه والا تسلسل فان قيل جاز تعدد التعريفات المتعلقة
بعلوم واحد قلنا ان جوز ذلك كان الدور او التسلسل فى التعريفات المتعددة وانما ذكر تعريفه
دون معرفته لانه جنسيه فى علم المعانى قد تعدى لتعليمه فيقول له ان تعليمك هذا محال ودخول الفاء
فى قوله فيتوقف لوقوع الفصل وان كان الفاصل فاتيين به لزوم الجزاء الشرط **قال** فاستغنى

ما اجتبا به عن تعلم علم الاستدلال وعلم العروض اذ قيل ان كان العقل او الطبع يكفى فى
البابين فليستغن عن تعليمها والا كان تعليمها موقوفا على تعليم سابق والمآل اما الدور
او التسلسل فستعلم كيف ينحل هذا العليين فى سلك التعرض لهما اذا حان وقته باذن الله تعالى

اقول هذا جواب لقوله وان اختلج يقال استوضحت الشئ اذا وضحت به كل على عينك تنظر
هل تراه واذ قيل ظرف لاجتبائه اختاركلمة اذ فى موضع الواو اشارة الى ان تقرير الشبهة تارة بكفاية
العقل واخرى بكفاية الطبع ولو كانت بمعنى الواو لقال يكفيان اى ان كان العقل كافيا فى تعلم
علم الاستدلال اى فى تحصيل العلم به لكونه ضروريا لم يحتج عاقل فى تحصيله الى تعليم من غيره فلا حاجة

الى تصنيفه فيه لتعليمه وان لم يكن كافيا فى تحصيل العلم به لكونه كسبيا احتيج فى تعلمه بل فى تعليمه الى قانون
آخر لاكتساب ما هو ايضا كسبى فيحتاج فى تعليمه الى الاول فيدور او الى قانون ثالث كسبى ايضا فيتسلسل
وقس على ذلك حال الطبع فى العروض وقوله فليستغن عن تعليمها اى عن تعليم كل منهما ان كان العقل
والطبع كافيين فيهما وعن تعليم احدهما ان كان الكافى احدهما فى بابه وكذا الكلام فى قوله والا
كان تعليمها موقوفا وتصحيح لهذا المعنى مما لا يشتبه على احد سواء حمل كلامه على الحذف او على ان التعليم
المنسوب اليهما يتناول بعموم المجاز ما يتعلق بكل منهما وما يتعلق باحدهما وملخص الجواب الذى اشار اليه
فى الاستدلال ان بعضه ضرورى تنتبه المتعلم عليه فان لم يتنبه له كونا وعن ورد المتعلمين
اذ كل ميسر لما خلق له وان تنبه علمنا به البعض الاخر الكسبى وبذلك يعلم الجواب فى علم المعانى فيقال ان
جماعة نبهوا بسليقتهم خواص جزئيات كثيرة من تراكيب البلغاء واستنبطوا منها قواعد فدونوها واستشهدوا
عليها بتلك الجزئيات فاذا ارادوا تعليم تلك القواعد لغيرهم نبهوه على خواص تلك الجزئيات فان
تنبه لها علم القواعد بدلائلها والا اعرضوا عنه وعلى هذا القياس علم البيان والنحو والصرف
قال واذ قد عرفت هذا فنقول ان التعرض لخواص تراكيب الكلام موقوف على التعرض
لتراكيبه ضرورة لكن لا يخفى عليك حال التعرض لها منتشرة فيجب المصير الى ايرادها تحت الضبط
بتعيين ما هو اصل لها وسابق فى الاعتبار ثم حمل ما عدا ذلك عليه شيئا فشيئا على موجب المساق
اقول اذا تحققت الاصل الذى مهده وما يتبعه من اختلاج الشبهة وجوابها بطريق الاشارة
ظهر لك ان من التراكيب ما له خواص اى معان يفتقر تاديتها الى ازيد من دلالات وضعية وان
علم المعانى يبحث فيه عن الخواص وافادة التراكيب اياها ولا شك ان التعرض لخواص تراكيب الكلام
من حيث انها مفادة بها موقوف على التعرض لتراكيبه توقفا معلوما بالضرورة فوجب عليه ان يتعرض
لها ايرادها تحت الضبط لينضبط التراكيب التى هى موضوع علم المعانى قوله لا يخفى عليك حال التعرض
لها منتشرة اى هى على الانتشار معلومة لك فى علم النحو وليس يحصل به ما هو مقصود من ضبط ما قدم علم
المعانى قوله وسابق فى الاعتبار اى فى نظر ارباب هذه الصناعة وقوله ثم حمل معطوف على تعيين
فان الضبط انما يحصل بالتعيين والحمل شيئا فشيئا اى حملا مدرجا كائنا على موجب سوق الكلام وتقتضيه
لا يقال اذا كان الحمل المدرج من تمام الضبط لم يحصل الضبط الا بتدريج ايضا لانا نقول يكفيه ههنا الضبط

الحاصل تعيين الاصل وحمل ما عداه عليه اجمالاً قال والسابق في الاعتبار في كلام العرب
شيئان الخبر والطلب المنحصر بحكم الاستقراء في الابواب الخمسة التي يأتيك ذكرها وماسوى
ذلك نتايج امتناع اجراء الكلام على الاصل اقول حصر اصول التراكيب التامة في الخبر والطلب
المنحصر عنده في التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء وادعى ان ماسوى ذلك فروع متولدة
نقلت اليها وماسوى المذكور من الخبر والطلب فان الخبر انما قد يمتنع اجراؤه على اصله فيحمل على معنى
كالدعاء في رحمك الله وكالمعاني المقصودة بصيغ العقود وغيرها وقيل اراد ماسوى الابواب
الخمسة لانه تعرض للحمل هناك فقال في صدر القانون الثاني متى امتنع اجراء هذه الابواب على الاصل
تولد منها ما ناسب المقام وساق الكلام في بيان المعاني المتولدة منها اجمالا وتعرض لها في
تفاصيل الابواب لكنه لم يلتفت الى نتايج امتناع اجراء الخبر على اصله لقلتها او لعدم تعلق
غرض بالبحث عنها ولم يعد انها بالترجي لانحطاطه عن ان يعد اصلا برأسه وعدم اندراجه في احد
الاصلين وعند بعضهم ان طلب الاقبال خارج عن النداء الذي موصوف بيتعب الرجل كذا به
وان التمني ليس طلبا ولا يستلزمه فان العاقل لا يطلب ما يعلم استحالته قال وعساك فيما ترى
ان تفتح عيناك لذلك اذا اجليته او ان كشف القناع عنه وجدت من نفسك الشاكلة
فلنقدمهما اعني الخبر والطلب لافتتاح الحديث لما نحن له والله المستعان اقول الحكم بان
ماسوى ذلك فروع نشأت من امتناع اجراء الكلام على الاصل مما يستبعد ويظن انه مما يمجه الذوق
اذ هناك انواع كثيرة الاستعمال كالتقرير والتعجب والانكار والاستبطاء والتهديد وغيرها فاراد
تسلية ونبه الى ذكر ما يشوقه بالتقرير الى ازالة الخفاء عنه على وجه تستيقنه وما في فيما ترى الما صدرية
اي في ظنك او موصولة اي في الذي تراه اي تجعل معرا ايا والعامل في الظرف عسى لما فيها من
معنى المقاربة اي لعلك قاربت في ظنك او في شان ما ادريه والضمير في تفتح لما ذكر من ان ما
سوى ذلك فروع او للموصول الذي هو عبارة عنه يقال اتفتح عيني اذا قرت واستحسنته وجليت
العروس اذا نظرت اليها مجلوة كشوف شبه الصورة المعقولة بالصورة المحسوسة فاثبت لها التمام
العين والاجتلاء وكشف القناع قوله بخلافه اي بخلاف الاتهام اي وجدت من نفسك الا
والاستعظام فلنقدمها اي اذا كان السابق في الاعتبار الخبر والطلب وجب علينا تقديمهما لافتتاح

للحديث لما نحن متصدون له ومتوجهون اليه من بيان خواص التراكيب قال اعلم ان القانعين
بشأنهما فرقتان فرقة تحوجها الى التعريف وفرقة تغنيهما عن ذلك واختيارنا قول هؤلاء
اما في الخبر فلان كل احد من العقلاء ممن لم يمارس الحدود والرسوم بل الصغار الذين
لهم ادنى تمييز يعرفون الصادق والكاذب بدليل انهم يصدقون ابدا في مقام التصديق
ويكذبون ابدا في مقام التكذيب فلولا انهم عارفون للصادق والكاذب لما تأتى
منهم ذلك لكن العلم بالصادق والكاذب كما يشهد له عقلك موقوف على العلم بالخبر الصدق
والخبر الكذب اقول قوله فرقة تحوجها اي تحكم باحتياجها الى التعريف وتزعم انهما كسبيان و
محصول استدل به على ما اختاره من استغناء الخبر عن التعريف ان العقلاء الذين لم يزاولوا اكتساب
الاشياء بالحدود والرسوم ولا عرفوا كيف يكتسب الاشياء بها بل الصغار الذين لا يتوسم منهم ذلك
اصلا يعرفون مفهومي الصادق والكاذب الذين يوصف بهما المتكلم وذلك لانهم اذا صدقوا المتكلم
اي حكموا بانه صادق او ردوا ابدا تصديقهم في مقام التصديق اي في مقام صالح في نفسه لان يوصف
فيه المتكلم بانه صادق وكذلك اذا كذبوه اي وصفوه بانه كاذب ولولا انهم عارفون بهذين المعنيين
ويميزون للمقامات الصالحة في انفسها لهما عن غيرها لما تيسر منهم ذلك على الاستمرار قطعا ثم ان مفهوم
الصادق هو المتكلم بالخبر الصدق ومفهوم الكاذب هو المتكلم بالخبر الكذب فيتوقف معرفتهما على معرفة
مفهوم الخبر الذي هو جزؤهما وما يتوقف عليه التصور الضروري اولى بان يكون ضروريا وانت تعلم
ان مرجع ما ذكره الى ان الحكم بان هذا صادق وذاك كاذب ضروري لا يتوقف على كسب قطعا لعدم
من لا يتصور منه اكتساب اصلا فوجب ان يكون تصورات اطرافه وما يتوقف عليه ضرورية الا انه
زاد عليه ان الحاكم بذلك الحكم يميز المقامات الصالحة لانهما لاتصاف المحكوم عليه بالمحكوم به عن
غيرها وبهذا المقدار لا يندفع السؤال المشهور وهو ان اللازم بداهة تصور مفهوم الصادق
والكاذب بوجه ما وليس يلزم منها بداهة تصور كنه الخبر الذي هو المتنازع فيه قوله اما في الخبر اي اما
اختيارنا فيه قولهم اي الاستغناء واما في الما زايغ وممن لم يمارس صفة مخصصة لكل احد بعد تخصيصه
بصفة كونه من العقلاء وتقابل الحدود بالرسوم على مصطلح القوم مبالغة في نفي الممارسة وقوله بل
الصغار يروى بالنصب عطفا على كل احد والضمير في يعرفون لهما معا او للصغار فيقدر لكل احد خبر

اى يعرف وبالجر عطفا على العقلا او عطفا على من لم يمارس بنفسه او لم يتيز ويرجع الضمير فى يعرفون حينئذ
برجوعه الاول عليه كل احد من معنى الجماعة والمراد بمكن ان عرفانهم للصادق والكاذب وان
لم يكن مطلوبا لكنه يستلزمه فالاستدراك لدفع توهم عدم الاستلزام وقوله الخبر الصدق والخبر الكذب
اى الصادق والكاذب فان الخبر يوصف بهما اصالة والمتكلم تبعا وانما لم يصرح بلفظهما دفعا لتوهم
اتحادهما بما ذكر اولا قال **هذا والحدود التى تذكر كقولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق**
والكذب او التصديق والتكذيب وكقولهم هو الكلام المفيد بنفسه اضافة امر من الامور
الى امر من الامور نفيا او اثباتا بعد تعريفهم الكلام بانه المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة
وكقول من قال هو القول المقتضى بصريحه نسبة معلوم الى معلوم بالنفى او بالاثبات ليتها
صلحت للتعويل اقول يعنى ان تصور الخبر بديهى فلا يحتاج الى تحديده اصلا الا انه تنزل عن ذلك الى
تزييف حدوده والفرقة الاولى ليعلم بطلانها على مذهبهم ايضا وقوله والحدود مبتدا وخبره ليتها صلحت
اما على تقدير القول على المشهور واما على تأويله بمعنى لا يصلح للتعويل وفى صيغة التمنى اشارة الى ان
صلوحها كالمستحيل وتجويز وقوع الانشائية خبرا للمبتدا ابلا تقدير او تأويل ليس بشئ والحد الاول
للجمهور وارادوا بالكلام المركب التام المتناول للخبر والانشاء وباحتماله للصدق والكذب ان
ذلك الكلام اذا لم يلاحظ معه خصوصية المتكلم ولا خصوصية بل نظر الى محصل مفهومه وهو ان المحكوم عليه
هو المحكوم به او ليس اياه كان حاصله لا يتصف بكل منهما بدلا عن الآخر على سواء فيندرج فيه خبر الصادق
تعالى ونحو قولنا اجتماع النقيضين حق او باطل ثم ان بعضهم بدلوا فى هذا الحد الصدق والكذب
بالتصديق والتكذيب متوهمين اندفاع الدور بذلك اى الكلام الذى يحتمل ان يقال فى شأنه انه
صادق او كاذب والحد الثانى لابى الحسين واتباعه وارادوا بالكلام على ما صرحوا به المنتظم من
الحروف المسموعة المتميزة فالحرف الواحد وما انتظم من الحروف المتخيلة او المكتوبة وما انتظم من المسموعة
التى لا تتميز ليس بكلام وتدبرا وبعد المتميزة قيدا آخر ان يقال المتواضع عليها اذا صدرت
عن قادر واحد فيخرج بالاول المهملات التى هى على اكثر من حرف واحد وما فى نحو ضرب اذا صدرت
حروفه عن قادرين مثلا قالوا وهذا هو الكلام الذى يسمى به الشخص متكلما فى اللغة فان اورد
عليهم نحو ق اجابوا بانه مركب من الحروف تقديرا واما نحو همزة الاستفهام فلا مخلص منه الا بالالتزام

وان تعرض المصنف لتعريفهم الكلام تمهيدا لما سيورده عليهم من الالزام واخرجوا بقيد المفيد اضافة
امر الى امر الالفاظ المفردة وبقيد النفى والاثبات المركبات الناقصة كالاضافية والوصفية
والمركبات التامة الانشائية بالقياس الى معانيها الحقيقية وبقيد بنفسه اى بصريحه كما سيأتى المركبات
الانشائية من حيث افادتها للوازمها الخبرية كافادة قم مثلا معنى اطلب منك القيام والمراد بالاضافة
ان كان المعنى المصدرى نفيا واثباتا نصب على المصدرية اى اضافة نفى او اثبات وان اراد
بها النسبة التى بين الامرين فانتصب على البدلية اى نسبة نفى او اثبات وفائدة من الامور تأكيد الاطلاق
فى جانبى المسند والمسند اليه واعلم ان الطلب المستعمل فى معنى الخبر مجازا داخل فى الحد الاول لان احتمال
الصدق والكذب انما هو بالنظر الى المعنى المقصود داخل لا فى المعنى الثانى لان افادته للمعنى الخبرى
ليست بنفسه بل بالقرينة اللا ان اراد حقيقته فيه بالاستعمال ولصاحبه ان يلتزم ذلك الا ترى ان
الكلم قد يستعمل فى معان اخر كيت ولم يعرب ولا يخرج بذلك عن اصولها وحدودها والحد الثالث لعبد القاهر
وهو قريب من الحد الثانى فالقول بمعنى المركب مطلقا والمقتضى بمعنى المفيد وبصريحه بمعنى بنفسه
والنسبة بمعنى الاضافة والمعلوم بمعنى الامر معنونا اليه صفة المعلومية وقد اشار بذلك الى ان المسند
والمسند اليه لا بد ان يكونا معلومين ولو بوجه ما قال **الا ترى الحد الاول حين عرف صاحبه**
الصدق بانه الخبر عن الشئ على ما هو به والكذب بانه الخبر عن الشئ لا على ما هو به كيف دار ولم يخرج
عن كونه دوريا ومن ترك الصدق والكذب الى التصديق والتكذيب ما زاد على ان وسع
الدائرة اقول ابطل الحد الاول بان صاحبه حين اراد تفسير تصور الصدق والكذب الماخوذين
فيه اخذ فى تعريفهما الخبر فصار صريح دوريا واجيب عنه بان الماخوذ فى حد الخبر هو الصدق والكذب
اللذان هما صفة الخبر اعنى مطابقته للواقع وعدم مطابقته له وما اخذ فى صريح الخبر صفة للمتكلم اعنى
الخبر الماخوذ فى تعريفهما ليس بمعنى الكلام بل بمعنى الاخبار اى الكشف والاعلام ولهذا عدى بعن
فصدق المتكلم اخباره وكشفه عن الشئ الذى هو المسند اليه على الوجه الذى هو فى نفسه ملتبس بذلك
الوجه من ثبوت المسند اليه او انتفائه عنه وكذبه اخباره وكشفه عن الشئ لا على ما هو به وحمل الشئ
على النسبة اى الاخبار عنها على الوجه الذى هى ملتبسة به من الثبوت او الانتفاء بعيد لان المتعارف
فى الاستعمال اخبرت عن زيد مثلا دون اخبرت عن نسبة القيام اليه ثم قال ومن ترك فى هذا

لهذا الصدق والكذب ذاهبا الى التصديق والتكذيب فقد وقع في دايرة الدور لان تصديق الكلام
هو الحكم بكونه صادقا وتكذيبه هو الحكم بكونه كاذبا فيرد في الدور مرتبة تحقيق ويصير ابتج توركيف
دار منقول ثم ان لترى وكلمة كيف في موضع الحال من ضمير دار اي على اي صفة دار الحد الاول
والمعنى انه دار كاينا على صفة عجيبة ظاهرة فقد انسلخ عن معنى الاستفهام فجاز ان يعمل في الظرف
السابق عليه اعني حين عرف وان روعي جانب الصيغة قدر كيف دار قبل حين ويجعل المذكور تفسيرا
له وانما جعله ظرفا لترى فهو بعيد المعنى كما ترى وقس على ذلك حال الظرف والاستفهام المذكورين
في كل واحد من الحدين الآخرين قال ولكن الثالث في حين اوجب ان يكون قولنا في باب
الوصف الغلام الذي لزيد اوليس لزيد خبرا لكونه كلاما على قول صاحبه ومفيدا بصريحه اضافة
امر هو الغلام الى امر هو زيد بالاثبات في احدهما والنفي في الآخر مع انتفاء كونه خبرا بل
انتفاء اللازم للخبر وهو صحة احتمال الصدق والكذب فلا نزاع في كون ذلك لازم الخبر انما النزاع
في ان يكون حدا والحال انما تقدم وكذا قولنا ان زيدا غلام اوليس غلاما بنحو ان كيف خرج
عن ان يكون مطردا اقول اي وانما ترى الحد الثالث كيف خرج عن ان يكون مطردا حين
اوجب فابطله تثنا وكما ليس من المحدود او ليس لزيد وهو مثل قولنا في باب الوصف دون الاخبار
الغلام الذي لزيد اوليس لزيد ومثل قولنا ان زيدا غلام اوليس غلاما بنحو ان لا يكن بما فلا يكون
مطردا وبين دخولهما في الحد بان كل واحد منهما كلام عند صاحبه لكونه مشتملا من الحروف المسموعة المتميزة
ومفيدا بصريحه اضافة امر الى امر اثباتا او نفيا وذلك لانهما يفيدان اضافة الغلام الى زيد اثباتا
او نفيا وهذا ظاهر في المثال الثاني واما في الاول فالاولى ان يقال انه يفيد نسبة امر هو الكون
لزيد الى امر هو الغلام لان تقديره بكذا الغلام الذي كان اي حصل لزيد فالمنسوب هو الكينونة
لزيد والمنسوب اليه هو الغلام وليس المراد بالنسبة مجرد التعلق الذي يوجد في غلام زيد بل ما يصلح
للاثبات والنفي لانه يقال يلزم المثال الاول يعني قولنا في باب الوصف ايضا هذا الذي لزيد غلام او
ليس له غلام وبذلك يتم كلامه لانه اذا نظر الى هذا المعنى اللازم لم يكن المثال مفيدا اليه بصريحه على ان
المسند في هذا المعنى هو حصول الغلام لزيد لا كونه غلاما كما يفهم من كلامه وكما ذاورد بصريحه
بنفسه تنبيها على اتحادهما وسواهما وبين خروج المثالين عن المحدود واعني الخبر بانتفاء لازمه اعني احتمال

الصدق والكذب لكنه بالغ في نفي الاحتمال نزاد الصحة اي لا يصح لهما الاحتمال فضلا عن الاتصاف
به وقوله فلا نزاع دفع لان يقال قد تسلم كون المحتمل للصدق والكذب حد الخبر فكيف جعلتم الاحتمال
لازما للخبر تستدلون بانتفائه على انتفاء الخبرية اذ على هذا يكون تحديدا به فمحصله اي لا نزاع لاحد
في ان الاحتمال لازم للخبر شامل لجميع افراده وانما النزاع في ان يكون مذكورا في حده والحال ما تقدم
من لزوم الدور والجواب ان المراد بالاثبات والنفي هو الحكم بوقوع النسبة او لا وقوعها اعني
ايقاعها او انتزاعها وليس في شيء من المثالين ايقاع ولا انتزاع صادر من المتكلم بل فيهما اشارة الى
حكم منقول كما سيصرح به المصنف فلا انتقض بهما اصلا قال ولكن الثالث حين اوجب ان
لا يكون قولنا ما لا يعلم بوجه من الوجوه لا يثبت ولا ينفى خبرا لامتناع ان يقال ما لا يعلم
بوجه من الوجوه معلوم مع ان الكلام خبر كيف خرج عن ان يكون منعكسا مع انتقاضه
بالنقضين المذكورين وهما الغلام الذي لزيد اوليس لزيد وان زيدا غلام اوليس غلاما
بنحو ان نقدر لسوال المعلومية وجه دفع مذكور في الحواشي اقول ابطله اولا بعدم
انعكاسه بخروج ما هو من افراد المحدود وانتفائه عنه وقال لامتناع ان يقال مبالغة في امتناع كون
ما لا يعلم بوجه من الوجوه معلوما حتى كان القول به ممتنع وثانيا بعدم اطراده لانتقاضه بالنقضين
المذكورين في ابطال الحد الثاني وقال فقد برأى في انتقاضه بهما وذلك بان يعلم ان القول المتنازع لهما
كالكلام في الحد الثاني وان المعنى بصريحه الى آخره لا يخرجهما على قياس ما عرفت هناك والنقضان
مندفعان بما مر لا يجعل القول مرادفا للكلام بمعنى المركب التام اذ لا سند له لغة ولا اصطلاحا واما
عدم الانعكاس فقد اشار الى جوابه بقوله ولسوال المعلومية وجه دفع مذكور في الحواشي واراد بها
حواشي المفتاح التي وعدها في صدر الكتاب ولعل ذلك الوجه هو ان ما لا يعلم بوجه من الوجوه اعني
المجهول مطلقا له صفة وذات فتلك الصفة اعني مفهوم اللامعلوم معلومة بلا اشتباه كما ان مفهوم المعلوم
كذلك فتلك الذات المتصفة باللامعلومية اذا توجه العقل اليها بهذه الصفة كما في قولك ما لا يعلم بوجه
من الوجوه صارت معلومة بهذا الاعتبار وصالحة لان يحكم عليها بانها متصفة بامتناع الحكم من حيث
اتصافها بهذه الصفة فمعلوميتها باعتبار التوجه اليها بهذه الصفة يكفيه في اندراجها تحت المعلوم
ودخول ذلك القول في حد الخبر وصحة للحكم عليها بانها لا تثبت ولا تنفى اي لا يحكم عليها اصلا وربما

الصدق

يقال ان عبارة مشعرة بان هناك سوالا يرد باعتراضه بعدم الانعكاس وهو انا لا نم ان ما لا يعلم
بوجه من الوجوه ليس معلوما باعتبار صفة اللامعلومية كما عرفت ولذلك السوال وجه دفع وهو انه لو
كان ما لا يعلم بوجه من الوجوه معلوما باعتبار لاجتمع النقيضان لان المراد به ما لا يكون معلوما
بوجه ما والجواب عن هذا الدفع انك اذا قلت ما لا يعلم بوجه من الوجوه واما نعقد توجهت
باللامعلومية الذاتية الى ذات فلا بد ان يصير معلومة لك في نفس الامر بهذا الاعتبار واما
لا معلوميتها الذاتية فبحسب فرض العقل حيث توجه اليها بهذه الصفة لا بحسب نفس الامر فلا تناقض
وانما حكم على الحد الاول بالخروج عن كونه مرضيا وعلى الاخرين بالخروج عن الاطراد والانعكاس
اشارة الى ان الدوري لا يفيد معرفة اصلا لاستلزامه المحال وان غير المطرد وغير المنعكس قد
يفيدان معرفة بوجه ما ولذلك جوز جماعة في التعريفات الناقصة ان يكون اعم او اخص
قال **واما في الطلب فلان كل احد يتمنى ويستفهم ويامر وينهى وينادي يوجد كلا من
ذلك في موضعه عن علم وكل واحد من ذلك طلب مخصوص والعلم بالطلب المخصوص
مسبوق بالعلم بنفس الطلب** اقول استدل على استغناء الطلب عن التعريف لكونه بديهيا
بان كل احد من العقلاء الذين لم يمارسوا اكتساب التصورات من الحدود والرسوم ولا عرفوا
كيفية ذلك الاكتساب بل الصغار الذين لهم ادنى تميز ولا يتوهم الاكتساب منهم اصلا يوردون
كلا من اقسام الكلام الطلبي الدال على معنى التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء في موضعه
عن علم بذلك الايراد واختيار ولا يخطئون في ذلك فلا يوردون الكلام الدال على التمني
مثلا في موضع الاستفهام واذا اجابوا عن شيء منها اجابوا بما يناسبها فهم عالمون بتلك الاقسام
ومعانيها ومواضعها اللايقة بها واجوبتها المناسبة اياها وكل واحد منها كلام طلبي مخصوص
والعلم بالخاص مسبوق بتصور العام فيكون مطلق الكلام الطلبي معلوما لهولاء بديهة والجواب
ان ذلك انما يتم اذا كان العام ذاتيا للخاص والخاص معلوما بالكنه وهما ممنوعان ههنا وان
اراد ان هذه الاقسام ومطلق الكلام الطلبي معلومة بوجه ما فلا نزاع فيه انما الكلام في تصور
الطلب بالكنه قوله واما في الطلب اي واما اختيارنا في الطلب قول الفرقة الثانية القايلة باستغنائها
عن التعريف وقوله يتمنى اي ياتي بكلام يدل على التمني وهو ما عطف عليه جزاان ويوجد كلا بدل

وجعل الاول صفة لكل لعدم وانه في اجزا الايلام بما مر في بحث الخبر قال **ثم ان الخبر والطلب
بعد افتراقهما بحقيقتيهما يفترقان باللازم المشهور وهو احتمال الصدق والكذب والكلام في
الطلب وما نسب اليه لا يقصر على قرعنا بسمعك هنا كما سنفرغ في صماخيك باذن الله تعالى
اوان التصدي لتحقيقه ما ينقش صورته في ذهنك النقش الجلي ولنكتف بهذا القدر من
التنبيه على استغناء الخبر والطلب عن التعريف لما ذكر ولنعين لمساق الحديث في كل واحد منهما
قانونا** اقول يريد انهما بعد افتراقهما وجدانا بحقيقتيهما البديهيتين يفترقان ايضا باللازم المشهور
ثبوته للخبر وانتفاؤه عن الطلب وهذا نوع توطية منه لما سيذكره من بيان مرجع الخبرية ولما قدم
مباحث الخبر بطولها على مباحث الطلب اراد ان يحيل الشارع في كتابه على صدق بعباده وثقته باستيفاء
تلك المباحث الموخرة ايضا فقال والكلام في الطلب وما نسب اليه من اقسامه المختلفة وما يتولد منها لا يقتصر
على هذا الكلام الاجمالي الذي اوردناه ههنا وقرعنا به سمعك من غير ان يتقدم فيه ويوصل ههنا معناه ويخفي
الى قلبك كما في اوان التصدي لتحقيق مباحثه سنفرغ ونصب بتيسير الله تعالى في تحقيق اذنيك بحيث يصل
الى صماخيك كلاما ينتقش في ذهنك صورة مباحثه من كيفية انقسامه الى اقسامه وتفاصيل احوالها
وتوليدها لما يولدها النقش الجلي الذي لا اخفاء فيه وهذا وعد اقوى واشمل مما سبق من وعد كشف القناع
عن وجوه المتولدات فيه قوله ولنكتف عطف على مقدر اي فلنشرع في المقصود الاصلي ولنكتف ومرجع ان
ما ذكره في معرض الاستدلال على استغنائهما عن التعريف تنبيه على حكم بديهي اشارة الى انه يعترض به عليه لا يجدي
نفعا وقيد التعريف بالحدي اي الذي يحصل في الذهن صورة لم تكن حاصلة فيه احترازا عن التعريف
اللفظي اعني الذي يقصد به تعيين صورة حاصلة من بين ساير الصور بانها المراد بلفظ كذا كقولك
الغضنفر الاسد فانه يجري في البديهيات ايضا بخلاف الاول سواء كان حدا اي محصلا للصور المجهولات
او حقيقيا محصلا للصور وحقايق الموجودات والقانون كلمة سريانية بمعنى المسطرة ثم نقل الى القضية
الكلية من حيث يستخرج بها احكام جزئيات المحكوم عليه فيها ويسمى تلك القضية ايضا اصلا وقاعدة وتلك الاحكام
فروعا واستخراجها من ذلك الاصل تفريعا وانما سمي كلا من بابي الكلام في الخبر والطلب قانونا لاشتماله
على بيان قوانين هي مسايل علم المعاني قال القانون الاول **فيما يتعلق بالخبر اعلم ان مرجع
الخبرية واحتمال الصدق والكذب الى الحكم الخبري الذي يحكمه في خبره بمفهوم لمفهوم كما تجده قائلا**

ذلك اذا قال هو لزيد هو ليس لزيد لا الى حكم منقول يشير اليه اشارة اذا قال الذى هو لزيد او ليس لزيد فانه صلة للموصول الذى من حقه ان يكون صلة قبل اقترانها به معلومة للمخاطب او اذا قال انه زيد يصح ان ينقل الحكم بثبوت الزيدية للغير الى جعله تصورا اشارة اليه بحكم له او به اذا قال حق انه زيد او قال الذى ادعيه انه زيد **اقول** قدم مباحث الخبر لكونه اكثر استعمالا او وقوعا واعلى الخواص واقدم اعتبارا فى الاشتقاق فان الفاظ الطلب ماخوذة بتصرف فى الفاظ الخبر ثم ان مثل قولنا زيد قائم يطلق عليه انه خبر محتمل للصدق والكذب وانه مفيد للمخاطب وانه صادق او كاذب فاراد ان يبين مرجع ذلك كله فقال اعلم ان مرجع اى رجوع الخبرية التى يحصلها فى الحقيقة احتمال الصدق والكذب الى الحكم الصادر من المتكلم فى خبره فان هذا الحكم يتصف بذلك الاحتمال اولا وبالذات ثم يتصف به المجموع المركب منه ومن طرفيه ثانيا وبالعرض ولتخصيصه الكشف بالخبرية هو المجموع لكن اذا احتمل خبرية رجعت الى الاحتمال الذى هو من الصفات الذاتية الاولية للحكم فاذا قيل الكلام انه خبر كان محصوله انه باعتبار حكمه محتمل وقوله الى الذى هو صدد الاخبار والاعلام وضمير بحكمه راجع الى الموصول الذى هو عبارة عن الكلام على تضمين معنى النقل كما يرشد اليه قوله فاعلا ذلك اى يفعله حكما فى خبره بمفهوم اثباتا كان او نفيا وما فى كما تجد اما عبارة عن الحكم اى كالحكم الذى تجد الخبر فاعلا ذلك الحكم فوضع اسم الاشارة موضع الضمير وكما تجد حال من الهاء فى بحكمه واما مصدرية والحال من ضمير الخبر فى بحكمه اى كائنا على حالة مثل حالة وجدانك اياه فاعلا والحكم ههنا بمعنى ايقاع النسبة او انتزاعها لانه الموصوف بالاحتمال وبالصدق والكذب وهو الذى يفعله المخبر دون وقوع النسبة او لا وقوعها وانما قال هو لزيد باللام تنبيها على ان الاصل فى المسند ان يتبادر منه الوصف فقوله الا الى حكم منقول اى اذا اتى المتكلم بلفظ يشتمل على نسبة ولم يفعل فيه حكما بايقاع تلك النسبة او انتزاعها بل اشار الى حكم منقول فان ذلك اللفظ المشتمل على الاشارة الى الحكم المنقول لا يكون خبرا اى محتملا للصدق والكذب فلم يكن رجوع الخبرية الى الحكم المنقول المشار اليه ومثل لذلك بمثالين احدهما الجملة الواقعة صلة فانه فيها اشارة الى نسبة قد علمها المخاطب وحكم بها قبل ان يجعل منه الجملة صلة والثانى الجملة التى دخل عليها ان المفتوحة فانك اذا قلت عندى ان زيدا قائم فقد اشرت الى الحكم بكونه قائما قبل ان يجعل ان مع ما فى حيزها محكوما عليه وكان الاولى ان يقتصر على ذكر الصلة فان قولك مشكوك ان زيدا

قائم ليس فيه اشارة الى حكم منقول لاجل ان المفتوحة مع ما فى حيزها بتاويل مفرد يحكم عليه او به وليس ينبغى ان يشار به الى حكم منقول بخلاف الصلة فان اجزاءها ملحوظة تفصيلا فليست بتاويل مفرد وفيها اشارة الى الحكم الى طب قطعا هذا وما يقال من ان الصلة جملة خبرية لم يريدوا به انها خبر حال كونها صلة بل انها كانت خبرا قبل ذلك وكذا الحال فى الجملة الخبرية الواقعة خبرا للمبتدا او صفة للنكرة او حالا فانها جمل وليست خبرا اى كلاما مقابلا للطلب وذلك بحجيع نسبها عن كونها مقصودة بالذات فاذا قلت زيد ابوه منطلق كان القصد الى اثبات انطلاق الاب لزيد لا الى اثبات الانطلاق لابيه فانه مقصود تبعا فليس كل جملة كلاما ولا كل جملة خبرا انشائية خبرا **قال** فاما السبب فى كون الخبر محتملا للصدق والكذب فهو امكان تحقق ذلك الحكم مع كل واحد منهما من حيث انه حكم مخبر **اقول** قد علمت ان الخبرية صفة للكلام وانها فى الآل راجعة الى الاحتمال الذى هو صفة ذاتية للحكم المنقول للمخبر فى خبر ويوصف به الكلام فالآن يريد بيان سبب اتصاف الحكم والخبر بالاحتمال فذكر كلمة اما لتفصيل ما ترى فى حد البيان وصدرها بالفاء لان ذكر الاتصاف بالاحتمال يقتضى ذكر سببه واشار بذلك الحكم الى الحكم المنقول للمخبر وقال من حيث هو حكم مخبر تنبيها على ما ترى فى حد الخبر من وجوب قطع النظر عن خصوصية المخبر والحكم ليتصف الحكم بالاحتمال فى جميع الصور فان قلت احتمال الحكم للصدق والكذب هو بعينه امكان تحققه مع كل منهما بدلا عن الآخر فكيف جعل سببا له قلت ان الاحتمال هو الامكان الذهنى اعنى تردد الذهن وقد علل بالامكان الذى بحسب نفس الامر اى احتمل الحكم لهما فى العقل لامكان تحققه مع كل منهما فى نفس الامر وقد يتوهم ان السبب لاحتمال الخبر سبب احتمال الحكم **قال** ومرجع كون الخبر مفيدا للمخاطب الى استفادة المخاطب منه ذلك الحكم ويسمى هذا فائدة الخبر كقولك زيد عالم لمن ليس واقفا على ذلك واستفادته منه انك تعلم ذلك الحكم كقولك لمن حفظ التورية قد حفظت التورية ويسمى هذا لازم فائدة الخبر **اقول** اى اعلم ان مرجع كونه مفيدا والظاهر من عبارته ان ذلك الحكم اشارة الى الحكم المنقول للمخبر فى خبره اعنى الايقاع او الانتزاع لكن المقصود الاصلى من الخبر كما لا يخفى افادة المخاطب الحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها وذلك الحكم المنقول وسيلة اليه فان المخاطب يستفيد من الخبر وينتقل منه الى متعلقه الذى هو هذا الحكم المقصود بالاعلام فكانه عبر ههنا عن وقوع النسبة او لا وقوعها بذلك الحكم لان ذكرا متعلق به اعنى الحكم المنقول فى قوة ذكره ويرشدك الى ذلك قوله واستفادته منه انك تعلم ذلك الحكم

او لانتيقن ان المراد علم المتكلم بالوقوع لا بالايقاع الصادر عنه ولو قال الى استفادة المخاطب
الحكم بدون ذكر ذلك لكان الامر اسهل فان قلت الاستفادة فرع للافادة فكيف يرجع الافادة
الى فرعها قلت اراد ان حكمه بكون الخبر مفيدا للمخاطب بالنظر الى استفادته منه احد هذين الامرين
والمقصود ان معنى افادته لاحد هذين الامرين انه لم يفد شيئا منهما لم يعد مفيدا لكنه لك السماء فوقنا
قوله وسمى هذا اى الحكم يعني الوقوع او اللاوقوع فائدة الخبر لانه المقصود الاصلي الذي وضع الخبر لافادته
به وكذا لازم فائدة الخبر كون المخبر عالما بالوقوع واللاوقوع وقد صرح بذلك في تعريف المسند اليه
قال والسبب في ذلك سواء كانت فائدة الخبر الحكم او لازمه كما عرفت في اول الفن ان الخبر لا يراد
الحكم وهو الحكم ايضا فمن قال فائدة الخبر استفادة الحكم ولازمها استفادة كون المتكلم عالما فقد
نقل الكلام بما لا يرتضيه صاحبه وانما ارتكب تحفظ الدورية لانهما يرد يخفى غالبا قال والاولى
بدون منع تمتنع وبمنع بدون الاولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اقول
يعني ان تسمية ما سماه لازم فائدة الخبر انما هي بسبب كونه لازما لها واراد بقوله منع لازم الفائدة
وانه باعتبار انه في نفسه ايضا فائدة كما صرحت به عبارة المفتاح ايضا ومعنى امتناع الاولى بدون
انه كلما حصل للمخاطب العلم بالحكم من الخبر وجب ان يحصل له منه العلم بكون المخبر عالما بالحكم وذلك لما
عرفت من ان المعتبر في العرف فهم المعاني المقصودة للمتكلم فاذا حصل للمخاطب من الخبر علم بالحكم اي اعتقاد
قطعي او ظني فانه يستتبعها في المتعارف كان ذلك بسبب علمه بان المتكلم عالم به قاصد بالخبر تفهيمه اياه ومعنى
بدون الاولى لا يمتنع لجواز ان يحصل للمخاطب من الخبر علم بكون المتكلم عالما بالحكم ولا يحصل له منه العلم بالحكم لكونه
معلوما له قبل سماع ذلك الخبر كما في حفظ التورية وما يقال من ان علم المخاطب بالحكم من الخبر هو حضوره في
ذهنه بمجرد سماعه سواء اعتقد ام لا فليس بشيء لان ذلك الحضور قد يحصل بسماع الخبر الغير التام ولا يعد خبره
مفيدا عند ارباب البلاغة وكذا مجرد حضوره في ذهن المتكلم لا يعد علما عندهم اصلا ولما كان لزوم علم
المتكلم بالحكم للحكم باعتبار علم المخاطب بهما من الخبر كما بيناه لا باعتبار تحققهما في انفسهما كما هو المتبادر من لزوم
احد الشيئين للآخر كان ذلك باعثا على تفسير فائدة الخبر ولازمها بالاستفادتين اي العلمين وانما قوله كما هو حكم اللازم
المجهول المساواة فالمناسب للمقام ان يجعل كناية عن اللازم الاعم بناء على كونه اولى بالمجهولية المساواة
وقد يقال ان يمتنع ولا يمتنع بمعنى حكم العقل بالامتناع وعدم حكمه به اي العقل يحكم بامتناع الاولى بدون الثانية

ولا يحكم بامتناع الثانية بدون الاولى كما هو حكم اللازم المجهول المساواة فان العقل يحكم بامتناع ملزومه
بدونه ولا يحكم بامتناعه بدون ملزومه مساويا كان في الواقع او اعم قال ومرجع كونه صدقا
او كذبا عند الجمهور الى مطابقة ذلك الحكم للواقع او غير مطابقته وهو المتعارف وعليه التعويل
اقول اشار بذلك الحكم الى الحكم المدلول للخبر في ضمنه اعني الايقاع او الانتزاع فانه كما مر هو المدلول
للخبر وهو المحتمل للصدق والكذب وهو المتصف بمطابقة الواقع او لا مطابقته دون وقوع النسبة او لا وقوعها
وحمل الحكم في هذه المواضع الثلثة على الوقوع او اللاوقوع كما في بحث افادة الخبر مما لا وجه لصحته وتحقيقه
عند جمهور المحققين انه لا شك ان الجملة الخبرية كزيد قائم او ليس بقائم مثلا مشتملة على حكم ايجابي او سلبي مدلول
للخبر في ضمنه وهذا يعبر عن هذا الحكم بالنسبة التامة الذهنية فهذه النسبة الذهنية ان طابقت النسبة التي
بين زيد والقيام بحسب نفس الامر في الكيفية بان تكونا ثبوتيتين معا او سلبيتين معا كان الخبر صادقا وان
لم يطابقها بان كانت الذهنية ثبوتية والنسبة الاخرى سلبية او بالعكس كان الخبر كاذبا وتحقيقه ان الجملة
الخبرية تدل على نسبة تامة ذهنية مشعرة بحصول نسبة اخرى في الواقع موافقة للاولى في الكيفية ومنع
النسبة الاخرى مدلولة للخبر بتوسط الاولى وهي المقصودة بالافادة كما مر فان كانت هذه النسبة
الاخرى المشعر بها حاصلة كان الخبر صادقا والا كان كاذبا ومن ثمة قيل ان صدق الخبر هو ثبوت مدلوله
معه وكذبه تخلف مدلوله عنه ولا استحالة في ذلك لان دلالة الجملة الخبرية على النسبة الذهنية وضعية
لا عقلية وكذا دلالة الذهنية على حصول النسبة الاخرى بطريق الاشعار من دون استلزام عقلي فجاز
ان تتخلف عن الجملة الخبرية مدلولها بلا واسطة فضلا عن مدلولها بواسطة وهذا معنى ما قيل من ان مدلول
الخبر هو الصدق واما الكذب فاحتمال عقلي قوله او غير مطابقته اراد او لا مطابقته على حمل غير على معنى لا كما
يشهد له قوله والى لا مطابقته ولا يجوز ارادة غير المطابقة مطلقا لان سائر صفات الحكم كاليقينية والظنية
والضرورية والكسبية مغايرة للمطابقة وليس مرجع الكذب اليها واراد برجوع كون الخبر صادقا او كاذبا
اليها ان معنى صدقه وكذبه مطابقته للواقع وعدم مطابقته له وهذا هو المتعارف بين جمهور الناس فانهم
لا يعرفون سوى ذلك وعليه التعويل اي الاعتماد لما سنذكره من اجماع المسلمين على تصديق اليهودي
وتكذيبه في موكيه مع تأييده بالنقل عن ائمة اللغة والتعارف فيما بين اربابها قال وعند بعض
الى الطباق للحكم لاعتقاد المخبر او ظنه والى لا طباقه لذلك سواء كان الاعتقاد والظن خطأ

او صوابا بناء على دعوى تبرؤ المخبر عن الكذب متى ظهر خبره بخلاف الواقع واحتجاجها بان
لم يتكلم بخلاف الاعتقاد او الظن لكن تكذيبنا لليهودي مثلا اذا قال الاسلام باطل وتصديقنا
له اذا قال الاسلام حق ينجيان بالقطع على هذا البناء ويستوجبان طلب تاويل لقوله
تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله
يشهد ان المنافقين لكاذبون وهو حمل قول المنافقين على كونه مقرونا بانه قول عن صميم
القلب كما يترجم عنه ان واللام وكون الجملة اسمية فى قولهم لارباب البلاغة وسياتيك تفسير
هذه الآية اقول اى ويرجع كون الخبر صدقا او كذبا عند بعض واراد بها النظام ونكره تحقيرا
لمذهبه فى هذا المطلب الى طباق الحكم المنقول للمخبر فى خبره لاعتقاده الجازم او ظنه والى لا طباقه
لذلك الاعتقاد او الظن فاذا كان حكمه مطابقا لما ذكر كان صادقا سواء طابق الواقع او لم يطابق
والا كان كاذبا فلا واسطة بين الصادق والكاذب عنه ايضا لان ما لا يطابق الاعتقاد
كاذب سواء كان هناك اعتقاد او لا وقدم كون الاعتقاد خطا على كونه صوابا اذ حينئذ يظهر
الافتراق بين معنى الصدق ولم يرد بقوله سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطا او صوابا انه
لا بد على تقديرى الطباق واللاطباق من اعتقاد او ظن حتى يثبت الواسطة بل اراد انه لا اعتبار
بمطابقة الواقع ولا مطابقته فى هذا المذهب اصلا وقوله بناء نصب على انه مفعول له او حال او مصدر
لفعل مقدر هو حال والعامل معنى قوله ويرجعهما عند بعض اى حكم بعض برجوعهما الى ما ذكر لاجل البناء
او بانيا او مبنى بناء وقوله واحتجاجه عطف على دعوى اى هذا البعض بنى مذهبه على ان المخبر متى ظهر خبره
بخلاف الواقع يدعى تبرؤه عن الكذب ويحتج لدعواه بان خبره كان على وفق اعتقاده او ظنه ويسلم
له ذلك من يخبره فلولا ان الكذب عدم مطابقة الاعتقاد لما صح ذلك منه ولما سلموه فوجب ان
يكون الصدق مطابقة الاعتقاد ايضا والجواب انه انما تبرأ عن الكذب عمدا اى مع العلم بكونه كذبا
ونفى لاستحقاق الملامة عرفا وقوله لكن تكذيبنا استدراك عن قوله بناء دفعا لتوهم استحكامه وتشييدا
عليه اى اجماع المسلمين على تكذيب اليهودي فى قوله الاسلام باطل مع مطابقته لاعتقاده وعلى اجماعهم
على تصديقه فى قوله الاسلام حق مع مخالفته لاعتقاده ينجيان اى يبطلان بالقطع على هذا البناء
يقال انجى عليه بالسوط اذا اقبل به عليه والمعنى انهما يبطلان هذا البناء ويبنى عليه باقبال وتوجههم

فهو ابلغ من يقلعانه يعنى ان هذا دليل عقلى قطعى يثبت به مذهب الجمهور ويضمحل به مذهب النظام وهذا التى
بناه عليه لانه ظنى ضعيف جدا هادف قالها يخرج عن كونه صالحا للتمسك به فلم يبق الا ان الكلام
والمبنى والمبنى عليه قوله ويستوجبان اى يستحقان وذلك لان الآية الكريمة ظاهرة الدلالة على راى النظام
وقد وقعت فى مقابلة القاطع الذى يمحق بل يوجب تاويل الظاهر اى صرفه عن ظاهره اما ظهورها فلان
الله تعالى كذب المنافقين بابلغ وجه فيما حكى عنهم من قولهم انك لرسول الله مع مطابقته الواقع دون الاعتقاد
فتعين ان يكون الكذب لا مطابقة الاعتقاد فالصدق مطابقته اذ لا قائل بالفصل واما تاويلها فهو
ان التكذيب راجع الى الخبر ضمنى يشير به تاكيدهم كلامهم بان واللام وكون الجملة اسمية وهو ان اخبارنا
هذا صادر عن صميم قلوبنا وخلوص اعتقادنا ووفور رغبتنا ونشاطنا لا الى خبرهم المذكور صريحا وهو
قولهم بجوهره الى الصريح زيد قوله والله يعلم انك لرسوله على ما سياتيك فى باب الاطناب قوله كما يترجم
اى يفسر ويكشف عنه اى عن انه قول عن صميم القلب اى خالصه وقوله لارباب البلاغة متعلق بيترجم
قال واذ قد عرفت ان الخبر يرجع الى الحكم بمفهوم لمفهوم وهو الذى نسميه الاسناد
الخبرى كقولنا شئ ثابت شئ ليس بثابت فانت فى الاول تحكم بالثبوت للشئ وفى الثانى
باللاثبوت للشئ عرفت ان فنون الاعتبارات الراجعة الى الخبر لا تزيد على ثلاثة فن
يرجع الى الحكم وفن يرجع الى المحكوم له وهو المسند اليه وفن يرجع الى المحكوم به وهو المسند
اقول حصر اصول تراكيب الكلام فى قسمين وبين حال تصوريهما وجعل القانون الاول للخبر
وذكر مرجع خبريته شرع فى ضبط بيان الاحوال التى بها يفيد الخبر خواصه اى عرفت مما مضى من بيان
مرجع الخبرية ان الخبر يرجع الى الحكم اى يحكم المخبر فى خبره بمفهوم لمفهوم يعنى ان الخبر لا بد فيه من ذلك
الحكم الذى لا بد له من طرفيه فتحققه بهذه الاشياء الثلثة التى هى اجزاؤه بلا توقف على غيرها
الا ان الحكم لما كان جزءا اخيرا كالصورة وسائر الطرفين جعله مرجع الخبر واما قال لمفهوم اشارة
الى ان المحكوم عليه هو العمدة الكبرى لانه الذى يقصد فى الخبر اثبات صفة له او نفيها عنه ولذلك سماه
محكوما له وفى قوله نسميه اشارة الى ان هناك معنى آخر للاسناد فان النحاة يفسرون الاسناد
الخبرى بضم كلمة الى اخرى على وجه يدل على ذلك الحكم وتمثيله بالشئ والثابت لانهما فى غاية العموم
والابهام اى هذا القدر كاف فى تحقق الخبر بلا خصوص فى المحكوم عليه او به فليس بمعترض

تحقق ماهيته بل في ترتيبة الفايت والتكثير في شيء يدل على صفة اي شيء من الاشياء في زوتوعه مبتدا
والمراد بالاثبوت سلب الثبوت ونفيه وقد يقال في السالبة بالعدولة اشعارا بان الثبوت اذا وقع
محمولا لم يكن بينهما فرق لان معناهما انتفاء الموضوع في الخارج واما بغيرقان اذا جعل الثبوت رابطة
كما في قولك زيد ليس بكاتب وزيد لا كاتب فان قلت اذا كان الجزء راجعا الى الحكم فبهم المفهوم
لم يتناول الجزء الشرطي قلت سياتي في الكتاب ان الجملة الشرطية جملة خبرية هي الجزاء مقيدة بقيد مخصوص
هو الشرط محتملة في نفسها للصدق والكذب فالخبر عنه منحصر في الحكمي وسينكشف لك الحال هناك بان
الله تعالى قوله لا زيد على ثلثة اي الاعتبارات الراجعة الى الجزء في افادة للخواص منحصرة في فنون
ثلاثة راجعة الى اجزائه الثلاثة وليس هذا حصرا عقليا ليعترض عليه بجواز ان يكون هناك اعتبارات
يتصف بها المجموع من حيث هو لا شيء من اجزائه ويتصف بها اثنان منها ولما كان متعلقات المسند
والمسند اليه كالاجزاء منها ادرج الاعتبارات الراجعة اليها في فنيهما قال اما الاعتبار الراجع الى
الحكم في المركب من حيث هو حكم من غير التعرض لكونه لغويا او عقليا فان ذلك وظيفة بيانية
فلكون المركب تارة غير مكرر ومجردا عن لام الابتداء وان المشبهة والقسم ولامه ونوني
التاكيد كقولك زيد عارف واخرى مكررا او غير مجرد كقولك عرفت عرفت ولزيد عارف وان زيدا
عارف وان زيدا العارف والله لقد عرفت او لاعرفن في الاثبات وفي النفي لكون المركب
غير مكرر ومقصورا على كلمة النفي مرة كقولك ليس زيد منطلقا وما زيد منطلقا ولا رجل عندي
ومرة مكررا كقولك ليس زيد منطلقا ليس زيد منطلقا وغير مقصور على كلمة النفي كقولك ليس زيد
بمنطلق وما ان يقوم زيد والله ما زيد قائما فهذه ترجع الى نفس الاسناد الجزئي اقول
جمع الاعتبار اولا نظرا الى انها فنون ثلثة وافرده هنا لانه فن واحد من تلك الفنون وقوله
في التركيب حال من الحكم والعامل هو الراجع اي الذي يرجع الى الحكم حال ثبوته في المركب او يرجع
اليه باعتبار كونه فيه فيخرج الاعتبار الذي لا يكون رجوعه اليه مقيدا بحال كونه واقعا في المركب
لكونه ضروريا او كسبيا يقينيا او ظنيا وقوله من حيث هو حال اخرى منه اي ماخوذ من هذه الحيثية
وقوله من غير التعرض اي لا من جهة التعرض تفسير لهذه الحيثية او بدل منها لئلا يتوهم ان المقصود
بجوع الاعتبار الى الحكم لذاته مع قطع النظر عما عداه فيعرض بان شيئا من الاعتبارات المذكورة

ليس كذلك وكون الحكم لغويا اشارة الى ما ذهب اليه طائفة من ان الفعل كانبت مثلا موضوع للاسناد الى
القادر المختار فاذا اسند اليه كان الحكم واقعا على ما يقتضيه اصل الوضع واذا اسند الى غيره كان خارجا عنه وعلى
التقديرين كان الحكم منسوبا الى اللغة وكونه عقليا اشارة الى ما هو المختار من ان اللغة لا مدخل لها في تعيين
ما اسند اليه الفعل بل ذلك مفوض الى العقل كما سياتي تحقيقه ولو قال من غير التعرض لكونه حقيقة او مجازا كما ذكره
في المسند اليه لكان اظهر لكونه وظيفة بيانية وكان مثال الاول انبت الله البقل فانه حقيقة عقلية على المذهب
الحق ولغوية على المذهب الاخر ومثال الثاني انبت الربيع البقل فانه مجاز اما عقلي او لغوي والاعتبار الراجع
الى الحكم منحصر في التعيين كونه مجردا عن التاكيد وكونه مقارنا له وللتاكيد اسباب كالتكرير ولام الابتداء واخواتها
اما مفردة واما مجتمعة ونسب هذه الامور الى المركب حيث قال فلكون المركب تارة غير مكرر الى آخره نظرا الى ان مرجع
الامور في المركب وان كانت فايدتها راجعة الى الحكم واورد كاف التشبيه اشعارا بتجويز التاكيد بوجه آخر
غير ما ذكر وفي بعض النسخ فلكون بلا كاف وعلى هذه النسخة فقوله في الاثبات متعلق بقوله فلكون المركب تارة
غير مكرر وقوله في النفي كون المركب غير مكرر معطوف على كون المركب في الاثبات الا انه قدم متعلق الكون
في المعطوف وعلى النسخة الاولى تقدير الكلام هذا في الاثبات والاعتبار الراجع الى الحكم في النفي كون المركب
وايراد الكاف في كقولك اشارة الى كثرة الامثلة وقوله لا رجل عندي قيل مرفوع على ان لا بمعنى ليس وقيل مفتوح
لان [illegible] نافية الجنس تفيد عموما لا تاكيدا وقوله فهذه ترجع الى نفس الاسناد الجزئي دفع لما يتوهم من ان الباء
الزائدة الداخلة على خبر ليس ونون التاكيد لاحقة بالمسند الذي هو فعل ولام الابتداء واردة على المسند اليه
او المسند فهذه اعتبارات راجعة الى المحكوم عليه والمحكوم به لا الى الحكم فاشار الى ان الكل من حيث المعنى راجع الى
الحكم كما ترى قال واما الاعتبار الراجع الى المسند اليه في المركب من حيث هو مسند اليه من غير التعرض لكونه
حقيقة او مجازا فلكونه محذوفا كقولك عارف وانت تريد زيد عارف او ثابتا معرفا من احد المعارف
ومستعملا مصحوبا بشيء من التوابع او غير مصحوب مقرونا بفصل او غير مقرون او منكرا مخصوصا او غير مخصوص
مقدما على المسند او مؤخرا عنه اقول لما قدم الاعتبار الراجع الى الاسناد لانه جزء صوري يحصل به الجزء بالفعل
وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه لانه الركن الاكبر وقوله في المركب حال من المسند اليه واحترازا عما لا يكون
رجوعه اليه مقيدا بحال كونه واقعا في المركب كالادغام والاعلال وقوله من حيث هو حال اخرى منه وقوله من
غير التعرض بيان او بدل على قياس ما تحققه في الحكم والبحث عن كونه حقيقة او مجازا وظيفة بيانية وذكر الحذف

فى المسند اليه والترك فى المسند تفنن فى العبارة ولذلك قال فيما سبق او من نحو منطلق بترك المسند اليه وقدم على
فى اعتبار الحذف والطى فى المسند اليه كما سيأتى اشعارا بانه الركن الاعظم فكأنه ذكر ثم اسقط او طوى واما المسند
فقد ترك ولم يؤت به وتقديم الحذف على الاثبات لكونه اغرب وارسخ فى اقتضاء الحاصية ولان عدم الذكر
متقدم عليه وقد راعى التفنن ايضا فى ذكر انبذة الاعتبارات فاستوفاها فى الاسناد ولخصها واقتصر على
مثال الحذف فى المسند اليه ولم يتعرض لها فى المسند لكثرة اعتباراتها وما للاختصار رجلا لا رشاد وقدم التعريف
على التنكير فى المسند اليه وعكس فى المسند رعاية لما هو الاصل فى كل منهما وعقب التعريف بذكر التوابع لانه يستويها اتفاقا
وتقارنه غالبا وبذكر الفصل لاختصاصه به وما ورد من قول اهل المدينة طلقت وحلا هو خير لك بنصب
خبر او لم يستحسنه فقد نسب ابو عمرو الى اللحن وعد الفصل من اعتبارات المسند اليه لمطابقته اياه لفظا وافراده
فى اللفظ او لانه وان كان معناه متعلقا بهما معا فانه لقصر المسند على المسند اليه ولو جعل من اعتبارات المسند
لكان له ايضا وجه اذ يؤتى به ليفصل بين المسند والنعت وتوسط مؤخرا لكونه لا صفة لقوله انما
لان التعريف يعم الثابت والمحذوف ومن فى قوله من احد المعارف بيانية والظرف صفة لقوله وكذا قوله
مصحوبا ومقرونا صفتان له وقوله مقدما حال اخرايضا قال **واما الاعتبار الراجع الى المسند من**
حيث هو مسند ايضا فلكونه متروكا او غير متروك وكونه مفردا او جملة وفى افراده من كونه فعلا
او اسما منكرا او معرفا مقيدا كل من ذلك بنوع قيد او غير مقيد وفى كونه جملة من كونها اسمية
او فعلية او شرطية او ظرفية وكونه مقدما او مؤخرا اقول ترك هنا قيد فى التركيبا اتكالا على ما
ذكره غير مرة واشار بقوله ايضا الى ان قيد حيثية المسند معتبرة بانتزه حيثية المسند اليه اعنى عدم
التعرض لكونه حقيقة او مجازا وهو مصدر اعنى بمعناه ووجب حذف ناصبه اى عادت الحيثية فى المسند
ذلك التغير المذكور فى المسند اليه اى رجعت اليه وتقيدت به وقوله وفى افراده اى وفى افراد اعتبارات
من كونه فعلا او فى كونه جملة اعتبارات من كونها اسمية او فعلية الى آخره ولا بأس حينئذ فى عطف كونه
مقدما او مؤخرا على كونه مفردا ولا على كونه متروكا لان الفاصل من تتمة المعطوف عليه او المعطوف
الاول ويجوز ان يقدر وكالاعتبار الراجع اليه فى افراده وفى كونه جملة وقدم فى اعتبارات افراده
الفعل لاصالته فى كونه مسندا من حيث انه يدل على النسبة الحكمية وفى اعتبارات كونه جملة الاسمية لكونها
على الوضع الطبيعى من تقدم ذكر الذات على ذكر الصفة او ليقترن بالفعلية ما يرجع اليهما من الشرطية

والظرفية وقوله مقيدا خبر آخر لكونه اى مقيدا كل من الفعل والاسم المنكر والمعرف بنوع قيد يناسبه
واعلم ان الاسناد واذا اطلق على الحكم كان المسند والمسند اليه من صفات المعانى وقد يوصف بهما الالفاظ
بتبع واذا اطلق على الضم المذكور كان الامر بالعكس وان اعتبارات الاسناد وتجرى فى كلا معنييه على
سواء واما اعتبارات المسند والمسند اليه فانما يظهر جريانها فى الالفاظ قال **هذا اذا كانت الجملة الخبرية**
مفردة اما اذا انتظمت مع اخرى فيتبع اذ ذاك اعتبارات سوى ما ذكر فن رابع اقول
اى انحصار الاعتبارات الراجعة الى الخبر فى فنون ثلثة انما يكون اذا كانت الجملة الخبرية مفردة ليست
مع جملة اخرى اما اذا كانت مع اخرى فهناك اعتبارات اخرى هى فن رابع يعنى مباحث الفصل والوصل
والايجاز والاطناب قوله اذا انتظمت اى اقترنت والعامل فى اذ ذاك اما اى مهما يكن من شىء فى
زمان انتظامها مع اخرى فلا ينحصر اعتباراتها فى الفنون الثلثة لانه يتبع اذ ذاك الانتظام حاصل اى يتبع فى
زمان حصول اعتبارات سوى ما ذكر وقوله فن رابع خبر مبتدأ محذوف اى هى فن رابع او بدل من اعتبارات
ثم ان الفصل والوصل مما يختص بالجملة والانشائية وكذا الايجاز والاطناب بل انهما يجريان فى جملة واحدة
ايضا وكذا اكثر من احوال الاسناد والمسند اليه والمسند يعم الانشائية الا انه لما ذكرها فى قانون الخبر اكتفى
به او يعرف حال الانشاء بالمقايسة وربما نبه عليها فى بعض المواضع بايراد الامثلة الانشائية قال **ولا يتضح**
الكلام فى جميع ذلك اتضاحه الا بالتعرض بمقتضى الحال فيما يجرى ان لا نتخذ ظهريا اقول اى لا يتضح
الكلام فى جميع ما ذكر من فنون الاعتبارات الاربعة حق اتضاحه الا بالتعرض لمقتضى الحال وذلك لانه
ليس المقصود فى علم المعانى من معرفة تلك الاعتبارات الا ان نورد كلامك مشتملا عليها على وفق مقتضى الحال
ليفيد خواص مقصودة مناسبة اياها او نصدق بانها كلام غيرك منطبقة على مقتضى الحال المسبق منها اى لهمك
بانيا بتهاونك بحث فى علم المعانى عن افادة التراكيب بخواصها بحسب مطابقة اعتباراتها للاحوال ومقتضياتها
قوله فيما يجرى اى اذا كان كذلك فلتتبع الجرى عدم اتخاذ مقتضى الحال ظهريا اى منسيا لا يلتفت اليه وتقديره
بالتشديد على زيادة الياء اى الجرى ذلك قال **فنقول والله الموفق للصواب لا يخفى عليك ان**
مقامات الكلام متفاوتة فمقام الشكر يباين مقام الشكاية ومقام التهنئة يباين مقام التعزية ومقام
المدح يباين مقام الذم ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب ومقام الجد فى جميع ذلك يباين
مقام الهزل وكذا مقام الكلام ابتداء يباين مقام الكلام بناء على الاستخبار او الانكار ومقام البناء

على السؤال يغاير مقام البناء على الانكار جميع ذلك معلوم لكل لبيب وكذا مقام الكلام مع الذكي
يغاير مقام الكلام مع الغبي ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر ثم اذا شرعت في الكلام فلكل
كلمة مع صاحبتها مقام ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام اقول قد عرفت ان الحال هو الأمر
الداعي الى ايراد الكلام على وجه مخصوص وكيفية معينة وقد يطلق عليه المقام ايضا والفرق بينهما بحسب
الاعتبار فان ذلك الامر الداعي من حيث انه بمنزلة زمان يقارنه ذلك الوجه المخصوص يسمى حالا ومن
حيث انه بمنزلة مكان حل فيه ذلك الوجه يسمى مقاما ثم انه نبه على تفاوت الاحوال والمقامات اذ بذلك
يتضح التفاوت بين المقتضيات فذكر مقامات متعلقة بالكلام بتمامه اي متقابلة يقتضي كل واحد منها
نوعا من الكلام مباينا لما يقتضيه مقابله وهو الذي تولد بيانه من مقام الهزل وهو من المقامات وتحقيقه
وتطبيق الكلام عليها مما لا يحتاج فيه الى علم المعاني فذكرها هنا توطئة لا يقال اذا اقتضى كل واحد منهما
نوعا من الكلام لم يكن داعيا الى ايراد وجه مخصوص في الكلام فلا يكون حالا لانا نقول خصوصية كل
نوع من الكلام وجه مخصوص لمطلق الكلام ثم ذكر مقامات متعلقة بالمخاطب من خلو ذهنه واستحضاره
والانكار وهي متفاوتة يعني انها ليست متقابلة تقابل المقامات السابقة ومقتضية لوجوه مختلفة في جملة واحدة
من الاعتبارات الراجعة الى الحكم ولذلك فصلها عما تقدمها بلفظ كذا وكما ذكر سابقا مقامين يجامع كل منهما كل
واحد مما عداهما اعني مقامي الجد والهزل ذكر هنا ايضا مقامين يجامع كل منهما كل واحد من الاحوال المذكورة
للمخاطب اعني ذكاؤه وغباوته فيه الذكي يتفاوت اقتضاء تلك الاحوال دون الغبي وفصلها عنها بكذا لكونهما
جليين وذكرهما التغاير دون التباين نظرا الى انهما لا يوجبان اختلاف اصل الكلام بل تفاوتا في وجوه
الاسناد في كلام واحد وبقوله ولكل من ذلك اي المذكور من المقامات مقتضى غير مقتضى الآخر على ما
بعده من بيان مقتضى الحال وتفاوته ثم اشار الى الاحوال المعتبرة في الفنون الثلثة الاخيرة بقوله ثم
اذا شرعت وانما فصلها عن احوال الاسناد لان الاسناد جزء من الكلام لا يتصور وجوده قبله حتى يجوز
ان المتكلم اخذ ذلك الموجود وضمه الى غيره فيعتبر له احوال في ذلك الضم بل احواله راجعة الى جميع الكلام
بلا اعتبار انضمام بخلاف المسند اليه والمسند فانه يتصور وجودهما قبل الكلام فكان المتكلم اذا اراد ان
يشرع في الكلام يأخذ احدهما ويضمه الى الآخر ويجعله مصاحبا له فلكل واحد منهما احوال في ضمه الى صاحبه
وكذلك الجمل المتعاطفة المنتظمة فاحوال هذه الفنون الثلثة راجعة الى اشيا باعتبار انضمامها الى اشيا

اول

اخرى واراد بقوله كل كلمة ما يتناول طرفي الاسناد ومتعلقاتهما ويتناول الجملة ايضا والمعنى ان المسند
اذا اريد ضمه الى المسند فله مقام يقتضي تعريفه او تنكيره الى غير ذلك وكذا المسند وما يتعلق بهما وكذا الجملة اذا
اريد ضمها الى اخرى فلها مقام يقتضي فصلها او وصلها وقوله ولكل حد اي ولكل مرتبة من مراتب الايجاز
والاطناب يصل اليها الكلام مقام يقتضيها وانما افرده بالاشارة الى ذلك مع اندراجه في الفن الرابع لانه
فن تام برأسه قال وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب
مصادفة المقام لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال اقول لما اشار الى المقامات المقتضية
للفنون الاعتبارات الاربعة رغب في الاعتناء بها فقال ارتفاع شأن الكلام اي الذي يعتد به
ولا يعد من اصوات الحيوانات في باب حسنه الذاتي وكونه مقبولا عند النقاد وانحطاطه في ذلك
الباب بقدر مصادفة المقام لما يليق به من الاعتبارات والكيفيات فكلما كانت المصادفة اتم واوفر
كان حسنه وقبوله اكمل واكثر وكلما كانت المصادفة انقص كان حسنه اقل وما يليق بالمقام من
الاعتبارات هو الذي نسميه مقتضى الحال قال فان كان مقتضى الحال اطلاق الحكم فحسن الكلام تجريده
عن مؤكدات الحكم وان كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحليته بشيء من ذلك بحسب المقتضى
قوة وضعفا وان كان مقتضى الحال طي ذكر المسند اليه فحسن الكلام تركه وان كان المقتضى اثباته على
وجه من الوجوه المذكورة فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب وكذا ان كان المقتضى
ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره وان كان المقتضى اثباته مخصصا بشيء من التخصيصات
فحسن الكلام نظمه على الوجه المناسب من الاعتبارات المقدم ذكرها وكذا اذا كان المقتضى
عند انتظام الجملة مع اخرى فصلها او وصلها والايجاز معهما او الاطناب اعني طي جمل عن البين
ولا طيها فحسن الكلام تأليفه مطابقا لذلك اقول هذا تفصيل لمصادفة المقام لمقتضاه وما يترتب
عليها من الحسن وانما تعرض لمقتضيات الاحوال المتعلقة باجزاء الكلام وبانتظام جملة مع اخرى وتطبيق
الكلام عليها لانها المعتبرة في علم المعاني وما تقدمها توطئة لها كما مر واراد باطلاق الحكم ان لا يقيد بالتأكيد
وذلك انما يحصل بتجريد الكلام عن المؤكدات فالحال اقتضى كيفية مخصوصة هي الاطلاق في امر معنوي هو
الحكم واقتضى بتوسط تلك الكيفية كيفية اخرى في اللفظ هي تجريده عن المؤكد فحسن الكلام حينئذ بالتجريد
ليفهم به ما هو المقصود اعني الاطلاق وبجرد الاخبار واذا اقتضى المقام تقييد الحكم بالتأكيد واقتضى بتوسطه

ارتفاع شأن الكلام والانحطاط

اقتران الكلام بالموكد كان حسنه تجلية وتزيينه بشيء من الموكد بقدر المقتضي ضعفا وقوة ولفظ المقتضي يروى بصيغة الفاعل اي الحال المقتضي ان كان ضعيفا كالسوال وادنى الانكار يحلى الكلام بموكد اقل وان كان قويا يحلى باكثر وبصيغة المفعول اي مقتضى الحال وهو التاكيد يتفاوت قوة وضعفا فيراعى ذلك في الموكد قوله وان كان مقتضى الحال طي ذكر المسند اليه لا يخفى عليك ان الطي والاثبات من الكيفيات الراجعة الى اللفظ دون المعنى فمن زعم ان مقتضى الحال على الاطلاق يعتبر اولا في المعنى وثانيا في اللفظ على قياس ما عرفته في الاسناد فقد سهى قوله اثباته على وجه من الوجوه المذكورة يعني كونه معرفا من احد المعارف الى آخر ما ذكره صاحب وقد تمسك بهذا على ان قوله معرفا وما تبعه صفة لقوله ثابتا قوله بشيء من التخصيصات يعني كونه مفردا او جملة باقسامها قوله عند انتظام الجملة مع اخرى الاولى ان يحمل اخرى على الجملة الاولى لان كلمة مع تدخل على المتبوع دون التابع فتغيير فصلها او وصلها راجع الى الجملة كما يقتضيه سياق الكلام وكذا ضميرهما اي مع انتظامها وفيه الايجاز والاطناب يطلق حمل ولا فيهما من بين الجملتين المنتظمتين لان طيهما دون ذلك ولا فيه مندرجان في الفنون الثلثة وان امثال ان مقتضى الحال هو الوجه الذي يقتضي الحال ايراد الكلام عليه من اطلاق الحكم وتاكيده وطي المسند اليه واثباته وترك المسند وذكره وغير ذلك مما ذكره هنا اجمالا وسيأتيك في تفصيله واما الحالة المقتضية للحذف للاثبات للتقديم للتأخير للتعريف للتنكير فتطبيق الكلام على مقتضى الحال ايراده مشتملا عليه وقد يقال مقتضى الحال هو الكلام المشتمل على ذلك الوجه وتطبيقه جعله مندرجا تحت المقتضي اندراج الجزئي تحت الكلي فالانكار مثلا يقتضي كلاما موكدا فاذا قلت ان زيدا لقائم كان مطابقا للمقتضي وجزئيا له ويستدل لذلك بقوله في تعريف المعاني تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا الحذف والتقديم وانت تعلم ان بعض التنبيهات كالموكدات واداة التعريف مما يذكر فوجب حمل الذكر على التغليب رعاية لما ذكر في الاجمال والتفصيل نكاته قال على ما يقتضي الحال ايراده في الكلام وايضا كما حمل الالتفات بعموم لتعلقه بالمسموع حمل ايضا ما تعلق بالمذكور مذكورا قال وما ذكرنا حديث اجمالي لا بد من تفصيله فاستمع لما يتلى عليك باذن الله تعالى وقد ترتب الكلام ههنا كما ترى على فنون اربعة الفن الاول في تفصيل اعتبارات الاسناد الخبري الفن الثاني في تفصيل اعتبارات

المسند اليه الفن الثالث في تفصيل اعتبارات المسند الفن الرابع في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والايجاز والاطناب اقول اي سنفصل لك حديث مقتضيات الاحوال المتعلقة بالاعتبارات المذكورة بتعيين كل حالة وما يقتضيه وقد ترتب الكلام ههنا اي في تفصيل تلك الاعتبارات على فنون اربعة هي اجزاء ذلك الكلام بمنزلة الفصول والابواب الا انه سماها بالفنون نظرا الى انه يتبين فنون الاعتبارات الاربعة وكل من الفصل والوصل من حيث انه امر عارض للجمل المنتظمة يكون مقتضى الحال واعتبارا مناسبا ولذلك قال اولا اذا كان المقتضي فصلها او وصلها ومن حيث انه امر يتعلق به كون الفصل بالواو او غيرها وكونه للتوسط او دفع الايهام وكون الفصل لكمال الاتصال او الانقطاع يكون لا اعتبارا مناسبا ولذلك قال ههنا في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل وكذا الكلام في الايجاز والاطناب قال وقبل ان نوفي الفنون حقها في الذكر ننبهك على اصل ليكون على ذكر منك وهو ان ليس من الواجب في صناعة وان كان المرجع في اصولها وتفاريعها الى مجرد العقل ان يكون الدخيل فيها كالناشئ عليها في استفادة الذوق منها فكيف اذا كانت الصناعة مستندة الى تحكمات وضعية واعتبارات الفية فلا بأس على الدخيل في صناعة علم المعاني ان يقلد صاحبها في بعض فتاواه ان فاته الذوق هناك الى ان يتكامل له على مهل موجبات ذلك الذوق اقول نبه على اصل هو مبني يبتني عليه اثبات علو مرتبة العلوم ومقاساتها بحيث ان يحظى منها بحظوة كاملة ولتمام وافر وآحطها وفنون الاعتبارات حقها في الذكر بكسر الذال وهو باللسان ان تفصل عباراتها تحريرا وتمثل لها بشواهد تقريرا قوله ليكون اي ذلك الاصل على ذكر منك بضم الذال وهو بالقلب اي لا يزول عن حفظك وتردى لتكون اي انت على ذكر منه اي على تحفظ لا تغفل عنه قوله في صناعة اي في علم من العلوم وان كان المرجع اي الرجوع في اصول مسائلها وفروعها الى مجرد العقل بان يستدل عليها بدلائل عقلية او يكتفى بتنبيهات كالعلوم الحكمية والدخيل في الصناعة المبتدي فيها يقال هو دخيل في بني فلان اذا انتسب اليهم ولم يكن منهم والناشئ عليها المتمرن فيها كانه جبل عليها من نشأ الغلام اذا ارتفع وبلغ والذوق حالة ادراكية تشبه ذوق الطعوم اللذيذة كما هنا وجدانا وقد يطلق على القوة الادراكية التي يتوصل بها الى

تلك الطلاوة واذا لم يجب تساويهما في العقليات الصرفة فكيف يجب في صناعة تستند الى الكمالات
وضعية ككون اللام وان مثلا للتاكيد والى اعتبارات الغية اى امور تعتبر بحسب الاغراض الى
البلغاء المبنية على مناسبات عادية ككون التاكيد لدفع الشك ورد الانكار واعتناء المتكلم
واما نفي وجوب التساوى ولم يوجع استاعه لان الدخيل ربما زاد على الناشى في استفادة الفن
لشرح ذكائه ودقوع فطانته وكانه كاف في اثبات مطلوبه فانه اذا لم يجب التساوى فلا باس على
الدخيل في صناعة علم المعاني في ان يقلد صاحبها الناشى عليها الذى صار كالمجتهد يقبل منه قوله
وان لم يعلم وجهها واما صرح بالبعض مع كلمة الشك تنبيها على ان فوات الذوق ان كان
يكون في بعض المسائل لخفاء في دليله الاستقرائي واما اكثرها فيتوصل الى دليلها الواضحة او بالتنبيه
عليها الى ادراكها الذوقي قوله على تمهل اى على تدريج يعني بالمواظبة على الاشتغال بهذه الصناعة
وتتبع تراكيب اهل البلاغة والتفتيش عن مناسباتها للاستفادة منها فاذا قيل لك مثلا ان الاستفهام
اذا اتسع اجراؤه على اصله فربما يفيد الاستبطاء بمعونة المقام كقول القائل كم ادعوك وتقلبته
في بادى الراى فقد تقلدت فيه واذا تتبعت التراكيب وتعرفت ان سوال الداعي عن عدد دعائه
يدل على كثرة المناسبة لاستبطائه في الاجابة فقد ذقته قال وكان شيخنا الحاتمي ذلك
الامام الذى لن تسمح بمثله الادوار ما دار الفلك الدوار تغمده الله برضوانه يحيلنا بحسن
كثير من مستحسنات الكلام اذا راجعناه فيها على الذوق ونحن حينئذ ممن نبغ في عنفوان
شبيبته من علم الادب وصبغ بجمايع وعاني فيها وكدح وكدع وهاهو الامام عبد القاهر
قدس الله روحه في دلايل الاعجاز كم يعيد هذا اقول يريد تانيس الدخيل بالتقليد
وترغيبه في استعمال موجبات الذوق بانه طريقة معهودة فيما بين ارباب هذه الصناعة
ووصف شيخه شرف الدين الحاتمي وتنبيه بما يدفع به توهم ان احالته تلك كانت عن قصوره
او عن استقصاره اياه وذلك الامام نصب على المدح او رفع على البدل لن تسمح اى
في هذه الصناعة ونسبة ترك السماحة الى الادوار مجازية متعارفة لا على طريقة اهل النجوم
من اسناد الحوادث الى الاوضاع الفلكية وما في ما دار اى مدة دوره مصدرية وقد يقال ان دار
بدار الى انه قصد بلفظ تسمح الاستمرار مبالغة في الاطراء تغمده الله اى ستره برضوانه وجعله عند

تحيلنا خبر كان وفي الجمع بينهما اشعار بنوع استمرار كما يناسب لفظ كثير يقال احال بدينه على غيره كانه بيان
جهة الحسن كان وينا في دفة الحاتمي فاحال به على الذوق اى القوة التي يتوصل بها الى ملكة الطلاوة
فان هذه القوة هي ملاك الامر في ادراك خواص تراكيب الكلام والترقي الى شاهق الاعجاز فمن
اكتسابها اذا لم يكن سليقية بطول خدمة هذين العلمين كما سيذكره وضمير فيها للمستحسنات اى حين تحيلنا
وهو ظرف للجزاء يعني ممن نبغ اى ظهر واشتهر والعرق العدد وعلم الادب هاهنا وصبغ اليد بها عبارة
عن جعلها ملكة راسخة رسوخ الصبغ في يد الصباغ على طريقة الاستعارة التمثيلية وعاني قاسى وكدح
قصده وكدع شدة جدة في العمل ثم انه شيد اركان التقليدات واضح من الصناعة وهذه نهاية
بالغ في الاحالة على الذوق الذى لا يكاد يحصل موجباته الا على مهل فلا بد للمبتدى من ان يقلد صاحبها
في بعض مستحسناتها وكلها للتنبيه وهو ضمير الشان وعبد القاهر عطف بيان للامام وكم يعيد خبره على
تاويله بمعنى الخبر اى يعيد هذا اى الاحالة اعادة كثيرة وقوله في دلايل الاعجاز ظرف ليعيد فان
روعي جانب الصيغة تدرسناه مفتقرا عليه قال الفن الاول من المعلوم ان حكم العقل حال
اطلاق اللسان هو ان يفرغ المتكلم في قالب الافادة ما ينطق به تحاشيا عن وصمة اللاغية
فاذا اندفع في الكلام مخبرا لزم ان يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند اليه في خبره ذاك افادته
للمخاطب متعاطيا مناطها بقدر الافتقار اقول اى من القضايا المعلومة لكل احد ان حكم
العقل هو ان يفرغ المتكلم اى بحسب حال اطلاق لسانه عن قيد السكوت ما ينطق به خبرا كان او طلبا
في قالب الافادة اى يجعله بقدر ما لا ناقصا ولا زايدا تحاشيا وتجانبا عن عيب اللغو فانه اذا لم يكن
مفيدا اصلا كان لغوا محضا واذا كان ناقصا عن افادة ما قصد به كان في حكم اللغو واذا كان
زايدا عليها كان مشتملا على لغو قوله حال اطلاق اللسان معمول لمقدر يدل عليه ان يفرغ للحكم العقل
اذ لا معنى لتقييد به واذا كان الحكم العقلي ما ذكرنا فاذا اندفع اى شرع المتكلم في الكلام مخبرا اى آتيا
بالجملة الخبرية لاعلام المخاطب لا للتاسف والتحسر وبث الشكوى والتفرح ونظايرها لزمه ان يكون
مقصوده في حكمه بالمسند للمسند اليه في خبره ذاك اى الذى اندفع فيه افادة للمخاطب فايدة ما متعاطيا
اى متناولا مناط الافادة ومتعلقها من تراكيب الالفاظ بقدر الاحتياج لا ازيد ولا انقص
قال فاذا القى الجملة الخبرية الى من هو خالي الذهن عما يلقى اليه ليحضر طرفاها عنده وينتقش

في ذهنه استنادا احدهما الى الآخر ثبوتا او انتفاء كفى ذلك الانتقاش حكمه ويمكن لمصادفته
اياه خاليا اتاني هواها قبل ان اعرف الهوى فصادف قلبي خاليا فتمكنا ما تقتضي الجملة
من مؤكدات الحكم ويسمى هذا النوع من الخبر ابتدائيا اقول شرع يفصل مناط الافادة ويقدر
الانقاد من الاعتبارات الراجعة الى الاسناد والخبري وبنى الكلام على افادة المخاطب فائدة
الخبر لانها الاصل ولظهور جريان الاقسام الثلثة فيها وذكر المحضورات اشارة الى ان الطرفين
كانا حاصلين عنده الا انهما غابا فذكرا ليحضرا او يصيرا وسيلة الى المقصود الذي هو حصول الاسناد
في ذهنه وانتقاشه فيه لا يقال قد يكونان حاضرين عنده حال القاء الجملة اليه فلا يتصور
حضورهما بالالقاء لانا نقول لا محذور في عدم ترتب الغرض او بعضه على ما قصد به مع انه
يلزم من سماع لفظيهما الالتفات اليهما وهو المراد بحضورهما وكفى جواب اذا اي كفى في انتقاش
الاسناد والثبوت او الانتفاء بجرد حكم الملقي بالاثبات او النفي يعني ايقاعه او انتزاعه ويمكن
الاسناد في ذهن الملقى اليه لمصادفة الاسناد ذهنه خاليا عن موانع انتقاشه فيه واستشهد
لذلك استشهادا معنويا اي اتاني هواها قبل ان ينتقش في قلبي هوى غيرها واعرف ما الهوى فتمكن
فيه خلوه عما ينفيه فان قيل ربما لم يمكن الاسناد في ذهنه بل انكره او تردد فيه بعد الاخبار
قلنا هو من حيث انه خالي الذهن مستعد لانتقاش الصور لا ينفي عليه الا بقبول الحكم وتمكنه
فيه وما ذكرته فلامر خارج عن الحالة التي هو فيها ويسمى هذا النوع من الخبر ابتدائيا لا نجزابتدائي
به من غيران يسبقه طلب وانكار قال واذا القاها اي طالب لها متحيرا طرفاها عنده دون
الاسناد فهو منه بين بين لينقذ عن ورطة الحيرة استحسن تقوية المنقذ بادخال اللام
في الجملة او ان كقولك لزيد عارف او ان زيدا عارف ويسمى هذا النوع من الخبر طلبيا اقول
اي اذا القى الجملة الخبرية الى طالب لها متحيرفيها وقوله طرفاها مبتدأ خبره عنده ودون
ظرف وقع حالا من المستتر في عنده اي متجاوزين الاسناد فانه ليس عنده وقوله فهو مبتدأ
خبره بين بين اي بين الاثبات والنفي ومن الجملة مع ما عطفت هي عليها اعني جملة طرفاها عنده
دون الاسناد صفة كاشفة لقوله متحير ومفسرة للاسناد والمعنى فهو حاصل في محل بين الا ثبات
كائن بين بين واللام في لينقذه متعلقة بالقى اي لينقذ المتكلم المخاطب كما يقتضيه سياق الكلام

بظاهره

بظاهره ويؤيد قوله في القسم الانكاري ليرده الى الحكم نفسه وقد يقال ادا ولينقذ حكما المخاطب الورطة
الهلاك واصلها الارض المطمئنة التي للطريق فيها وقوله استحسن جواب اذا وفي ايثاره على وجب
تنبيه على الفرق بينه وبين ادنى مراتب الانكار اذ هناك يجب التاكيد وههنا يستحسن لان المانع ضعيف
جدا فربما كفى في دفعه وانتقاش الاسناد مجرد الحكم قوله تقوية المنقذ اراد بالمنقذ الحكم او الفعل
قد يسند الى الآلة كالقاطع للسكين ويوضح قوله في الابتدائي كفى في ذلك الانتقاش حكمه وفي
الانكاري استوجب حكمه تاكيدا وحمل المنقذ على المتكلم بناء على انه فاعل لينقذ تماديا باء الطباع السليمة
قال واذا القاها اي حكم فيها بخلافه ليرده الى الحكم نفسه استوجب حكمه ليترجح تاكيدا بحسب
ما اشرب المخاطب الانكار في اعتقاده كقولك اني صادق لمن ينكر صدقك انكارا واني لصادق
لمن يبالغ في انكار صدقك ووالله اني لصادق على هذا اقول اي الى مخاطب حاكم في الجملة
بخلافه حكم المتكلم بان يكون حكم احدهما اثباتا والآخر نفيا وانما قال بخلافه لان الحاكم بوفاقه
يكون عالما وسيأتي حكمه قوله ليرده تعليل لالقاها واستوجب جواب اذا وليترجح مفعول له
قدم على المفعول به اعني تاكيدا لئلا ينفصل بينه وبين صفته اعني بحسب ما اشرب اذ لو اخر عن الصفة
ايضا لبعد عن عامله جدا يقال اشرب الثوب الصبغ اي تداخله الصبغ اي دخل في اعماقه واي
اعني في اعتقاده متعلق بحسب اي تاكيدا كائنا بمقدار اشراب المخاطب الانكار في اعتقاد المتكلم فانه
يبني التاكيد على قدر الانكار في زعمه واعتقاده لا على قدره في نفس الامر قوله كقولك اي كنحو قولك
اني صادق لمن ينكر انكارا ما وقولك اني لصادق لمن يبالغ في الانكار وقولك والله اني لصادق
كائنا على هذا القياس المذكور اعني زيادة التاكيد بزيادة الانكار فهو لمن يزيد المبالغة في انكار
صدقك وانما قال ليترجح لان رده الى الحكم المتكلم يحتاج الى ترجيح حكمه بالتاكيد اذ لو وقع على حد
التساوي لاوقعه في ورطة الحيرة قال وان شئت فتامل كلام رب العزة علت كلمته اذ
ارسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون قالوا ما انتم الا بشر
مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون قالوا ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون حيث
قال اولا انا اليكم مرسلون وثانيا انا اليكم لمرسلون كيف يقررها التي اليك ويسمى هذا
النوع من الخبر انكاريا اقول يريد ان شئت شاهدا على ان التاكيد يزداد بزيادة الانكار

فتأمل هذه الآية ولا يخفى عليك حسن موقع رب العزة وعلت كلمته ههنا واذ ارسلنا اليهم
عطف بيان او بدل من كلام وكيف يتقرر متعلق بتأمل على تعيين المعرفة وحيث قال اى على سبيل
الحكاية عن رسل عيسى عليه السلام متعلق به ايضا اى تأمله من هذه الجهة تعرف تقريره المناسى
الكامل لما التى اليك من ان التأكيد بحسب الانكار وانما اكدوا فى المرة الاولى لان تكذيب الاثنين
تكذيب للثالث ايضا لاتحاد مقالتهم ولما بالغ اهل انطاكية فى تكذيبهم لوجوه ثلثة زادوا فى المرة
الثانية اللام وما هو فى معنى القسم اعنى ربنا يعلم ولم يتعرض المصنف للقسم المعنوى اما لحصول
مقصوده بدونه واما لخفائه فى كونه قسما مع عدم تغيره بصورة الجملة واما قول صاحب الكشاف
فى توجيه زيادة التأكيد ان الاول ابتداء اخبار والثانى جواب عن انكار فلنظر الى ان مجموع الثلاثة
لم يسبق منهم اخبار فلا تكذيب لهم فى المرة الاولى فيحمل التأكيد فيها على الاعتناء والاهتمام منهم بالخبر
ونظر المصنف ادق فعززنا اى قوينا مما يقال عزز المطر الارض اذا لبدها
وشددها مخففا من عزه يعزه اذا غلبه اى فغلبناهم وقهرناهم بثالث قال واخراج
الكلام فى هذه الاحوال على الوجوه المذكورة يسمى اخراج مقتضى الظاهر وانه فى علم
البيان يسمى بالتصريح كما ستقف عليه اقول اى فى احوال المخاطب اعنى خلو ذهنه وتردده
وانكاره والوجوه المذكورة تجريد الكلام عن المؤكد وتأكيده استحسانا او وجوبا بحسب
مراتب الانكار واراد بمقتضى الظاهر مقتضى ظاهر الحال ويقابله خلاف مقتضى الظاهر وكلاهما مقتضى
الحال واضافة اخراج الى مقتضى الظاهر لادنى ملابسة فانه اخراج بموافقته ثم ان البحث عن
افادة هذه التراكيب لهذه الخواص المقصودة منها فى الاحوال الثلثة من وظيفة علم المعانى
والبحث عن وجوه الدلالات فى مراتب الجلاء على وجه كلى وظيفة علم البيان واخراج الكلام
لا على مقتضى الظاهر مندرج فى الكناية التى يبحث عنها هناك فيطلق عليه اسم الكناية واخراجه على
مقتضى الظاهر مندرج فيما يقابل الكناية اعنى التصريح فيطلق عليه اسمه وهو المراد بقوله يسمى بالتصريح
ولما كان فى الاندراجين نوع خفاء اورد فيهما كلمة ان وسيأتيك لهذا الكلام تتمة واعلم ان
تأكيد الكلام قد يكون لوفور نشاط المتكلم به وكونه عن صميم قلبه كما تقول لله در وعلى لحيته الباطل
كقولك احسنت اليه ثم انه اساء الى وقولها انى وضعتها انثى ولاظهار كمال العناية كقوله تعالى

انك لمن المرسلين او لكمال التضرع والابتهال نحو انا آمنا او لكمال الخوف نحو انك من تدخل النار
فقد اخزيته الى غير ذلك من المعانى التى تناسب التأكيد بوجه خطابى قال والذى اريناك
اذا اعملت فيه البصيرة استوثقت من جواب ابى العباس للكندى حين سأله قائلا انى اجد
فى كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قائم ثم يقولون ان عبد الله قائم ثم يقولون ان عبد الله
لقائم والمعنى واحد وذلك ان قال بل المعانى مختلفة فقولهم عبد الله قائم اخبار عن
قيامه وقولهم ان عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وقولهم ان عبد الله لقائم جواب
عن انكار منكر قيامه اقول اى اريناكه وجعلناك مبصرا اياه والبصيرة للقلب كالبصر للعين والعمال
جعلها عاملة متصرفا فيه اى فى ذلك المبصر يقال استوثقت من كذا اذا صرت منه على ثقة كانك
اخذت منه ثقة كانك اخذت منه ثقة واعتمدت عليه اى عرفت ان جواب ابى العباس المبرد لابى
اسحاق المتفلسف الكندى صادر عن تحقيق وصرت واثقا به وحين سأله طرف للجواب وفى قوله
انى اجد اشعار بانه كان جازما بوجود الحشو فيكون ما ذكره قدحا فى فصاحة ابى العباس الظاهر
لترددٍ مستفتيا للاستفادة منه وذلك اشارة الى الجواب قال هذا ثم انك ترى المفلقين
السحرة فى هذا الفن ينفثون الكلام لا على مقتضى الظاهر كثيرا وذلك اذا احلوا المحيط بفائدة
الجملة الخبرية وبلازم فايدتها علما محل الخالى الذهن عن ذلك لاعتبارات خطابية مرجعها
تجهيله بوجوه مختلفة اقول اى خذ هذا الذى ذكرناه من اخراج الكلام على مقتضى الظاهر
واشار بثم الى تراخى الرتبة اى للاخراج مرتبة اعلى وارفع فى البلاغة من الاولى التى هى قريبة
من كلام الاوساط والمفلق هو الآتى بالعجيب من الفلق بكسر الفاء وهو الامر العجيب شبه كلام
البلغاء فى استجلاب القلوب وتحويلها من حال الى حال بالسحر فاطلق السحرة عليهم فى هذا الفن
اى فن الاسناد او فن البلاغة والنفث نفخ معه شىء من الريق يقال نفث ريقه ينفث بالكسر
وهو اقل من التفل والمراد بالكثير كثرته فى نفسه لا انه اكثر واقسام الاخراج لا على مقتضى الظاهر ستة
حاصلة من تنزيل العالم منزلة احد الثلاثة المذكورة ومن تنزيل كل منها منزلة الآخرين وذلك
اشارة الى الثنث وتعرض ههنا لازم الفائدة مع ان الاختصار على الفائدة كاف وعلما
تمييز عن نسبة المحيط الى المستتر فيه وعن ذلك اشارة الى العلم والخالى الذهن عن العلم بالفائدة

فيها ولى اقسام ثلثة الا ان المراد سوالخالى عن الاستناد وطرفيه ولاعتبارات متعلقة باحلوا
خطابية اى اقناعية تنبيه فطنا بكونه غير عالم رجعها اى مرجع تلك الاعتبارات على معنى ان يرجع
اخلاد محل الخالى بسبب الاعتبارات بتحيله بوجوه مختلفة مثل ان لا يميل بتقضى علمه او يكون تقليدا
او مستندا الى دليل ضعيف او يكون مضمون الجملة امرا غريبا او دقيقا او يظهر منه سوال او ملابس
انكار قال وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من
خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على
سبيل التوكيد القسمى وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم ونظيره فى النفى والاثبات وما رميت
اذ رميت وقوله وان نكثوا ايمانهم من بعد عهدهم وطعنوا فى دينكم فقاتلوا ائمة الكفر
انهم لا ايمان لهم فيسوقون الكلام الى هذا ساقة الى ذلك اقول تنزيل العالم بشئ منزلة
الجاهل به مما يستبعد فاستشهد له بان الله سبحانه وتعالى وصف اليهود بالعلم بشئ على طريق المبالغة
ثم نفى ذلك العلم عنهم لا من خطابى سوا انهم لم يعملوا بعلمهم اى وان شئت شاهدا بان المحيط بشئ علما ينزل
منزلة الجاهل به فتمسك بكلام رب العزة منقولا فى حقه كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بانهم علموا
ان من اشترى كتابا بالسحر والشعوذة اى اختاره على كتاب الله ليس له فى الآخرة نصيب من الثواب
اصلا على سبيل التوكيد القسمى لان اللام فى لقد علموا جواب قسم محذوف وتجد آخره ينفيه عنهم لان
لو لانتفاء الشئ لانتفاء غيره اى لو كانوا يعلمون ان المشترى لا نصيب له لما اشتروا اى لم يكونوا
يعلمون ذلك فان قلت جاز ان يكون متعلق العلم المنفى مضمون قوله ولبئس ما شروا به انفسهم اى
ما باعوا به انفسهم فانه جملة قسمية ايضا معطوفة على القسمية الاولى فلا يتوارد النفى والاثبات على
علم واحد قلت مساق الكلام لتشنيع حالهم يقتضى تعلق يعلمون بما تعلق علموا وايضا مؤدى مذمومة
ما شروا به روائه بعدم خلاق لهم به فى الآخرة فيرجع الى مضمون ما تعلق به علموا وحمل الآية على
انها مثال لتنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل والقاء الخبر اليه ليس بشئ اذ ليس
الخطاب لاهل الكتاب وايضا قوله كيف تجد صدره الى آخره صريح فى الاستشهاد والمعنوى وايضا
قوله فيسوقون من تتمة القاعدة فكيف يورد المثال قبل تمامها قوله ونظيره اى نظير قوله تعالى
ولقد علموا فى مجرد توارد النفى والاثبات على شئ واحد باعتبارين قوله وما رميت اذ رميت

اى ما رميت حقيقة اذ رميت صورة وذلك لان اثره كان خارجا عن طوق البشر روى انه عليه
السلام لما التقى الجمعان يوم بدر رمى كفا من الحصباء فى وجوه المشركين فلم يبق مشرك الا شغل
بعينه فانهزموا قوله وان نكثوا اثبت لهم الايمان باضافتها اليهم وايقاع نكثهم عليها ثم نفاها عنهم
بقوله لا ايمان لهم حيث لم يراعوها ولم يفوا بها قوله فيسوقون الكلام الى هذا اى الى المحيط علما
الى ذلك اى الى الخالى الذهن فيلقى اليه الخبر مجردا وشو عطف على احلوا عدل عن الماضى الى المضارع
لتأخر السوق عن الاحلال او لاستحضار صورة قال وهكذا قد يقيمون من لا يكون سائلا
مقام من يسال فلا يفرزون فى صياغة التركيب للكلام منهما وانما يصبونهما فى قالب واحد اذا
كانوا قدموا اليه ما يلوح منه للنفس الفطنة بحكم ذلك الخبر فيتركها مستشرفة له استشراف الطالب
المتحير متميل بين اقدام للتلويح واحجام لعدم التصريح فيخرجون الجملة اليه مصدرة بان ويرون
سلوك هذا الاسلوب فى امثال هذه المقامات من كمال البلاغة واصابة المحز اقول
اراد ان يذكر اقسام نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر على ترتيب ما ذكره من اقسام مقتضى الظاهر فبدا
بان غير الخالى يقام مقامه الا انه ذكر هنا اقامة العالم مقامه وادرج تنزيل المنكر منزلته فيما سيأتى من
قوله ويقلبون هذه القضية مع المنكر ولم يتعرض لتنزيل السائل منزلة الخالى اما لظهوره او لان التأكيد
مع السؤال استحسانى فاذا ترك لم يلزم تنزيله منزلة غيره ثم ذكر تنزيل غير السائل منزلته الا انه اقتصر هنا
على اقامة الخالى مقامه ولم يتعرض لاقامة العالم مقام السائل لظهورها بالمقايسة على تنزيله منزلة الخالى
ولا لاقامة المنكر مقامه لاندراجها فى يقلبون ثم ذكر ان غير المنكر ينزل منزلته ثم اورد عكسه جميع
هذه الاقسام فى معرض التفصيل لنفث الكلام لا على مقتضى الظاهر وجب ان يكون قوله وذلك اذا احلوا
اشارة الى النفث المذكور مطلقا وذلك الاقسام المفصلة تنبعث من متعلقة بحكاية قال وذلك النفث
حاصل اذا احلوا انه قوله اذا كانوا قد سوا اقاموا واذا راؤا الملابس لا لكن وقوله اذا كان
مع المنكر ادع تقلبوا الا انه تفنن فى هذه الثلث فذكر الاحكام على صيغة المضارع من الفاظ مختلفة
وذكر شرائطها على صيغة الماضى كذلك وقدم ذكر الشرط فى الجملة الاولى وعطف عليه الحكم دون البواقى
اذا عرفت هذا فنقول كلمة ذا من هكذا اشارة الى تنزيل العالم منزلة الخالى وكلمة قد للتحقيق
وشبه تنزيل العالم منزلة الجاهل قد ينزلون غير السائل منزلة السائل وهذه الجملة معطوفة على جملة اذا

احتوا فيه قوتين نظرا الى المعنى كما بينا ذ المراد بين لا يكون سايلا سوالها لى لان تقديم الملوح اليه فيه وضرب بصيرة للكلام وادا كان مواطرف ليقيمون ولم يرد ان الملوح جعل المخاطب مترددا ليكون سايلا حقيقة بل اراد انه من شانه ذلك وللتنبيه على هذا المعنى زاد لفظ مثل وقال للنفس التي تعلى اى من شان مثله ان يشير بعيد للنفس المهيأة لادراك ما يرد عليها الى الحكم ذلك كما الجزء يقال استشرفت الشئ اذا رفعت بصرك تنظر اليه وبسطت يدك فوق حاجبك كالذى يستظل من الشمس قوله تميل اى يختلف الميل ويتردد والرواية بالياء التحتانية فالمخاطبان للتحير وحال من الطالب المتحير وكان تواردات الفوقانية وبجعله مسندا الى ضمير النفس فانه انسب بسياق الكلام حيث قال من اقدام للتلويح قوله مصرح بان معنى ان تاكيد هذا النوع فى الاستعمال بحكم ان دون غيرها ويردون حلفت على قوله وبكذا قد يعتمون لاجلي يخرجون والاسلوب الفن اى النوع يقال اخذ فلان فى اساليب من الكلام اى فى فنون منه ونسب السلوك الى هذا الاسلوب لان اساليب الكلام طرق وهى المقامات سابقا لم الى جزئيات مقام التلويح واضافة الاشكال اليها مبالغة فى كثرتها وتنبيه على ان تنزيل غير السايل منزلته قد يكون لغير التلويح من امارات التردد وبواعث السوال والخز المتلع واصابة عبارة من الاتيان بالنقل على ما ينبغى من الوجه الاحسن قال أوَ ما ترى بشارا كيف سلكه فى رائيته بكرا صاحبى قبل الهجير ان ذاك النجاح فى التبكير حين استهواه التشبيه بانية صناعة البلاغة المهتدين الى تطبيق مفاصلها وهم الاعراب الخلص من كل حارثى يربوع وضب تلقاه فى بلاغته يضع الهنا مواضع النقب دون المولدين الذين تقاربوا امرهم فى معنى البلاغة آوان الاستبدال اذا استفرغوا الجهود وهم الاتيان بذلك ومن الشواهد لما نحن فيه شهادة غير مردودة رواية الاصمعى تقبيل خلف الاحمر عينى بشار بحضرة ابى عمرو بن العلاء حين استنشده قصيدته من علها روى من ان خلفا قال لبشار بعد ما انشد القصيدة لو قلت يا ابا معاذ مكان ان ذاك النجاح بكرا فالنجاح فى التبكير كان احسن فقال بشار انما قلتها يعنى قصيدة اعرابية وحشية فقلت ان ذاك النجاح فى التبكير كما تقول الاعراب البدويون ولو قلت بكرا فالنجاح فى التبكير كان هذا من كلام المولدين ولا يشبه ذلك الكلام ولا تدخل فى معنى القصيدة فقام وقبل فحكى نحوى ما جرى بين بشار وصاحبيه وهم من نحو هذا النوع ومن

المهرة المتقنين والسحرة المؤخذين الآراء تحتجح انت منه على ريبة وقيل لى ان ممثل بشار وقد تقيد ان يهذر فتشيع بكان مما فى الريح من كل ما جنح تيسوم وشيح اذا خاطب بكرا تعرض صاحبيه التغيير عن ساق الجد فى شان السفار انزاه لا يتصور بها ما يلين حول مثل التكبير غير النجاح فى مثل عن التوكيد ولا يتلقاها بان بيهات وتنظيره ما تنبهها وهى كل لغدائه ان غناء الابل الحداء وفى التنزيل ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا انهم مغرقون وكذا وما ابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء وكذا وصل عليهم ان صلواتك سكن لهم وكذا يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شئ عظيم وامثال ذلك كثيرة اقول اى أترتاب فيما ذكرنا وما ترى والتهجير الهاجرة وهى ما بين الزوال والعصر والنجح الفوز بالمطلوب والتبكير الذهاب بكرة استهواه استهامه اى جعله هايما وتطبيق مفاصل البلاغة اصابة محازها يقال طبق السيف اذا اصاب المفصل فابان العضو ووصفهم بالخلوص من شبه الاعاجم المورثة لفوات الفصاحة وبانهم يسكنون البوادى دون البلاد اذ الاختلاط بها عن لسان مخالف يورث نقصانا فى بلاغتهم والهناء القطران والنقب بضم النون وسكون القاف جمع نقبة وهى اول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقة وقوله يضع الهناء مواضع النقب مصراع صار مثلا لمن يحسن الصنعة ويضع الاشياء مواضعها ورجل مولد اى عربى غير محض وكلمة مولدة اى ليست من اصل لغتهم وآدريك اشارة الى الاعراب الخلص فانهم ائمة البلاغة والباقون يقتدون بهم وان كانوا علماء المعانى والبيان وقوله لما نحن فيه اى من حسن هذا الاسلوب وروايتهم اياه من كمال البلاغة وقوله بحضرة ابى عمرو وتعظيم له اذ كان من عظماء القراء وعلماء اللغة والنحو وذلك لان فيما ورد به الرواية المشهورة من ان ابا عمرو وخلفا كانا ياتيان بشارا ويسلمان عليه بغاية الاعظام ويقولان له يا ابا معاذ ما احدثت فيخبرهما وينشدهما ويكتبان منه ناسا بيوما وقالا ما هذه القصيدة التى احدثتها فى ابن قتيبة قال هى التى بلغتكما قالا بلغنا انك اكثرت فيها من الغريب قال ان ابن قتيبة يتباهى بالغريب فاحببت ان اورد عليه ما لا يعرفه قالا فانشدناها فانشدهما اياها وبشار بن ابى بردة على ما قال الشريف المرتضى كان مقدما فى الشعر جدا حتى ان كثيرا من الرواة يلحقه بمن تقدم من المجودين فلا استبعاد فى تردد ابى عمرو اليه فانهم كانوا ياخذون علومهم من الاعراب ومن يجذو حذوهم ونظيره استنشاده لابى عمرو وخلف والاصمعى راوى القصة

والتصريح ماخوذ من القصيد لان الشاعر يقصد تجويدها و تهذيبها والناللفق الى الاسمية
او من القصيد وهو المخ السمين الذي يتقصد اي يتكسر اذا اخرج من قصبته لسمنه قوله على روي
حال من تبيل اي رواية الاصمعي تبيل خلف كانما على رواه عليه قوله كان احسن اذ لا سايل
مناك فالتاكيد مستدرك اعرابية اي منسوبة اليهم كائنة على طريق قصائدهم وحشية اي غريبة
منسوبة الى الوحش لاستعارته مبتذلة ولا يشبه ولا يدخل معطوفان على خبر كان اي كان هذا
القول من جنس كلام غير المتقن وكان غير مشابه لكلام المتقن وغير داخل فيما قصدته بالقصيدة
من كونها اعرابية وحشية اي غير مناسب للتصريح ويجوز عطفهما على كان والعدول الى المضارع
لاستحضار الصورة ونحوي الكلام لحنه اي معناه الذي يفطن له والمراد بصاحبه ابو عمرو وخلف
لما مر لا الاصمعي وخلف على ما توهم فان الضمير في قولهم هم راجع الى بشار وصاحبه كما يشهد بسلامة
النطق فيفيح ذكر بعض اي عمرو والنحو جمع نحل وهو التوي من ذكور الابل يشبه به البليغ الكامل
وهذا النوع من البلاغة والاخذ من الاخذ وهي رقية او خرزة يستجلب بها محبة القلوب الا
راشحة بالرفع على انه خبر لهوي والباء صلة النقل يقال رشحت القربة بالماء اذا ترشح منها الماء
انه منه على رقية تنزيل غير السائل منزلة للتلويح وهو متعلق بمحذوف تقديره ما هو اي على رقية منه
او حال من المجرور على الشدة وقوله عطف على مقدر اي ارجع الى نفسك ولنطاشن كناية وهو
مبتدا خبره اذا خاطب مع جوابه اعني انزاء وادخال الهمزة على الجزاء للانكار ترتبه على الشرط بل ترتب
الانكار عليه اي اذا خاطب بكذا فلا تظنه غير متصور قوله وقد تقدم حال في المعنى من ضمير خاطب
فان لم يجعل او اضافة الى ما بعدها فلا اشكال والا تقدر اذا خاطب قبل الحال يقال هدر البعير اذا
ردد صوته في حنجرة والشقشقة شبه رية يخرجها الفحل من فيه عند سكره يشبه تكلم الفصيح بصوت
الفحل في تلك الحالة فيقال هدر بشقشقة وخطيب ذو شقشقة وهما في الربع مهابها مهبها اي
مهب الريح اي جهت والقيصوم والشيح نبتان في البادية وتعضهما كناية عن كون الشخص بدويا
واضافة الساق الى الجد للملابسة او على تشبيه جذبي جد شمر اذ يا امن سافه وهما بين حال او
مفعول ثان على تعيين القصور معنى النطق فيتي نف بالرفع عطفا على لا يتصور فان التي نف يترتب
على عدم التصور ولا وجه لنصبه على انه جواب للنفي لان ذلك التصور سبب للتاكيد لا للتي نف

ولا على انه جواب للاستفهام على معنى ايكون منك ظن عدم تصور فينتج لان ظن المخاطب
لا يكون سببا للتي نف بشار ومدار النصب على سببية الاول للثاني وقوله على جهات ضمير عدم التصور
وفاتيح قوله وقوله الى آخره جعل ذلك التحقيق الترشيح ظاهرا كانه سايل صعب قوله نظيره اي
ونظير قول بشار في التاكيد لتقديم الملوح والحداء السوق يقال حدا الابل حدوا وحداء اي ان
غناء الابل هو السوق قوله في التنزيل ولا تخاطبني جملة معطوفة على جملة قوله ونظيره نفيها اي في
التنزيل هذا المثال فان قوله ولا تخاطبني اي لا تدعني في استدفاع العذاب عنهم مع ما تقدم
من قوله واصنع الفلك يلوح بانهم محكوم عليهم بالاغراق واحد التاكيدين في قوله ان النفس لامارة
بالسوء التنزيل المخاطب منزلة السائل والثاني لكون الحكم مما يتبادر الوهم الى انكاره سواء حمل النفس
على العموم او على نفس يوسف عليه السلام لظهور نزاهتها والملوح في المثال الاخير اعني الا ما رحم
يلوح بجنس الخبر المذكور لا بخصوصه قال واذا صادفت ما ارينا بعيرة منك ووقفت على
ما سيأتيك في الفن الرابع اعترك في باب النقد لتركيبات للبلاغة الخبرية في نحو اعبد ربك ان
العبادة حق له واعبد ربك فالعبادة حق له واعبد ربك العبادة حق له على تفاوتها
هناك واجدا من نفسك فضل الاولى على الثانية بحسب المقام ورداءة الاخيرة تارة والحكم
بالعكس اخرى وكنت الحاكم الفيصل باذن الله تعالى اقول اي ما اريناك من تنزيل غير
السائل منزلة لتقديم الملوح ووقفت على ما سيأتيك في الفن الرابع من ان ترتب شيء على آخر
قد يفوض الى فهم السامع كما في قول القائل قم يدعوك بدل قم فانه يدعوك اعترك اي الملكك
ما اريناك مع ما يقف عليه وقوله على تفاوتها متعلق باعترك والضمير لتركيبات البلاغة وهناك اشارة
الى باب النقد واجدا حال من كاف اعترك فنقول ان اقتضى المقام التحقيق لا اعتبار التلويح فالفضل
للاولى والاخيرة رديئة جدا والثانية فضيلة لدلالة الفاء على ان ما بعدها سبب لما قبلها و
كان السبب حاصلا ودل على تحقق السبب في الفاء اشعار بالتحقيق في الجملة وان اقتضى المقام
بيان السببية بطريق التفويض فالفضل للاخيرة والاولى رديئة جدا اذ لا دلالة لها على السببية
الا عند قوم من الاصوليين يقال اشتبه عليهم المكسورة الدالة على التحقيق فقط بالمفتوحة المقدرة
باللام الدالة على التعليل والثانية فضيلة لحصول اصل المقصود وان اقتضى المقام التصريح بالسببية

فالفصل للثانية والاولى رديّة وللاخيرة فضيلة ما لحصول اصل المقصود ايضا وان اقتضى المقام
اعتبار التفريع مع التفريع بالسببية وجب للجمع بين الفاء والواو فان قلت كيف يتصور ترتب السبب
على المسبب بالفاء مع ان الواقع ترتبه على السبب قلت من حيث ان ذكر المسبب يقتضي ذكر سببه والفيصل
هو الذي يفصل بين الاشياء وقيل هو القضاء الفاصل بين الحق والباطل وصف به الحاكم مبالغة
قال وكذلك قد ينزلون منزلة المنكر من لا يكون اياه اذا راوا عليه شيئا من ملابس الانكار
فيجعلون حبير الكلام لهما على منوال واحد كقولك لمن تصدى للمقاومة بكاوح امامه غير متدبر
مغترا بكذبة النفس من سهولة تأتيها له ان امامك بكاوحا ومن هذا الاسلوب قوله
جاء شقيق عارضا رمحه ۞ ان بني عمك فيهم رماح ۞ ويقلبون هذه القضية مع المنكر اذا كان
معه ما اذا تامله ارتدع فيقولون لمنكر الاسلام الاسلام حق وقوله جل وعلا في حق القرآن
لا ريب فيه وكم من شقي مرتاب فيه وارد على ذا اقول هذه الجملة معطوفة على قوله وهكذا
قد يبتون ولفظ ذلك اشارة الى المشار اليه بهذا في هكذا اعني تنزيل العالم منزلة الخالي اولى تنزيل
من لا يكون سائلا منزلة من يسال واختير لفظ ذلك لبعد المشار اليه بطول الكلام وملابس الانكار
امارات الظاهرة كانها مشتملة عليه اشتمال الملابس على صاحبها وثوب حبير اي جديد والمنوال خشبة
يلف الحايك الثوب عليها شبه الكلام الواقع بازاء ملابس الانكار بالحبير وجعل ايراده للمنكر وغيره
على طريقة واحدة حياكة على منوال واحد والمكاوح المخاصم كذبة النفس بالتخفيف اي خيلت
اليه ما لا يكون وكلمة ما اسمية مبنية بقوله من سهولة والعايد محذوف اي باكذبته به والتاتي
هو التيسر والضمير للمقاومة ولا شك ان المتصدي عالم بان امامه مكاوحا له الا ان عدم تدبره
لاغتراره يشعر بالانكار وكذا شقيق عالم بان في بني عمه رماحا الا ان مجيئه هكذا اي واضعا
رمحه على فخذه عرضا امارة الانكار فنزل العالم منزلة المنكر وصدّر الجملة الاسمية بما هو علم التاكيد
اعني ان قوله ويقلبون عطف على ينزلون مدرج تحت كذلك لتقاربهما مع شدة الارتباط
بينهما فلذلك لم يقل وكذا يقلبون وهذه القضية عبارة عن تنزيل غير المنكر منزلته فقلبها تنزيل المنكر
منزلة غيره فلا حاجة حينئذ الى قوله مع المنكر الا للتصريح بما علم ضمنا وليعود الضمير في معه الى مذكور
لفظا اي مع المنكر دلايل وامارات اذا تاملها ارتدع عن الانكار ومعنى حينئذ مع المنكر كونها

معنى ترتب الشيء بالفاء على السبب

ملابس الانكار

معنى كذبة النفس

علم التاكيد ان

تنزيل المنكر منزلة وعكسه

معلومة له حاضرة عنده كدلايل حقية الاسلام فانها لظهورها شاهدة للمنكر جديرة بان يتاملها
وقد يتعسف فيقال ما عبارة عن العقل اي مع المنكر العقل الذي اذا تامل به ارتدع فحذف العايد
النفي وما كان جعل المنكر كغيره باذكره يتضمن امرا غريبا هو تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه لامور قالعة له
استشهد بقوله تعالى لا ريب فيه اي لا شك في القرآن جعل وجود الريب كعدمه ونفاه على سبيل
الاستغراق لما مع المرتابين من الدلايل المزيلة للريب وغير اسلوب الكلام وتعرض لارتياب الاشقياء
دون انكارهم اشعارا بانه نظير لا تمثيل ويؤيده كونه نظيرا اما سيأتي من قوله ومن تنزيل الكلام في اعتبارات
الاثبات وقف على اعتبارات النفي واذا جعل لا ريب فيه كما ذكر في الكشاف بمعنى لا ينبغي لاحد ان يرتاب
فيه لسطوع البرهان على حقيته كان تمثيلا لانه حكم بنفيه كثير من الاشقياء وقد ترك تاكيده لتنزيل انكاره
منزلة عدمه وكلمة ذا اشارة الى اسلوب تنزيل الانكار منزلة عدمه لوجود ما يقلعه وقوله وكم من شقي
في موضع الحال اي قال في حق القرآن هذا القول وقد كثرت الاشقياء المرتابون فيه قال
وهذا النوع اعني نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر متى وقع عند النظار موقعه استهش الانفس وانق
الاسماع وهز القرايح ونشط الاذهان ولامرما تجد ارباب البلاغة وفرسان الطراد في
ميدانها الرامية في حدق البيان يتكثرون من هذا الفن في محاوراتهم وانه في علم البيان
يسمى بالكناية وله انواع تقف عليها وعلى وجه حسنها بالتفصيل هناك باذن الله تعالى
اقول نفثه لئلا يتوهم ان المراد به نوع من انواع النفث كقلب القضية مع المنكر مثلا يقال
استهش الانفس جعلها ذات بشاشة اي ارتياح وخفة للمعروف وانق اي اعجب وهز اي حرك
والقريحة اول ما يستنبط من البئر ويتجوز فاستعيرت للعلم المستنبط بجودة الطبيعة ثم للطبيعة على
نفسها ونشطه جعله ذا نشاط اي حركة للسرور والذهن قوة معدة لاكتساب المعارف والعلوم
اراد ان الانفس ترتاح للاصغاء الى هذا النوع الواقع موقعه والاسماع تعجب منه حال وروده عليها
والقرايح تهتز بوصوله اليها والقوى الدراكة تتحرك سرورا بتقدمه شارحا لها قوله ولامرما اي ولامر من
الامور عظيم تجد والطراد مطاردة الاقران في الحرب اعني حمل بعضهم على بعض يقال هم فرسان
الطراد والهاء اعني في ميدانها بكسر الميم تتعلق بالطراد الرامية اي الذين يرمون سهم البلاغة
في حدق البيان والفصاحة والمراد اصابة الحز في الاعراب عما في الضمير والمحاورة المجاوبة ولفظ

فرق بين النظير والتمثيل

اى هذا الفن الذى هو نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى بالكناية اى يطلق عليه الكناية وبيان
ذلك ان الخبر المجرد عن التاكيد يدل على خلو ذهن المخاطب عن التردد والانكار فى عرف البلغاء
دلالة واضحة فى الغاية والموكد بتاكيد قوى يدل على الانكار كذلك فاذا القى احدا الى المخاطب وقصد
بالتصريح دلالة عليه كان من قبيل التصريح كما مر واذا القى المجرد الى العالم واريد به ما يستلزم خلو ذهنه
وعدم علمه استلزاما ادعائيا فقد ذكر ما يدل على اللازم اعنى الخلو لينتقل منه الى ملزومه الادعائى
واذا القى المجرد الى المنكر واريد ان معه ما اذا تامله ارتدع عن الانكار فقد اطلق ما يدل على اللازم
اعنى عدم الانكار واريد به ما يستلزمه اذا تامل فيه واذا القى المجرد الى المتردد وقصد به ان معه ما
يزيل تردده فقد اطلق ما يدل على اللازم اعنى عدم التردد واريد ما يستلزمه وكذلك اذا القى المؤكد
الى العالم لم يقصد به الانكار بل لما به الامارات يستلزم الانكار فالكل من قبيل الكناية اذ لا قرينة
مانعة عن ارادة معانيها الظاهرة وقس على ذلك ساير الاقسام ولا تلتفت الى ما يقال من ان ايراد
الكلام فى مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت ذلك المقام منزلة المقام الذى يطابقه
ذلك الكلام بظاهره لان هذا التنزيل مما يستلزم ذلك الايراد فقد انتقل من اللازم اعنى ايراد الكلام
على الوجه المذكور الى ملزومه الذى هو التنزيل وانما قلنا ذلك لان التنزيل والايراد المذكورين
فعلان من افعال المتكلم بينهما لزوم وفى اللزوم خفاء فينتقل من لازمه الظاهر اليه فيكون هذا انتقالا
من نفس اللازم الى ملزومه فلا يكون كناية اصطلاحية اذ لا بد فيها من استعمال لفظ دال على اللازم
فى ملزومه كما فى قولك طويل النجاد والقول بان المراد من تسميته بالكناية مشابهته اياها يبطله صريح عبارة
الكتاب فان قلت الحقيقة والمجاز والكناية اوصاف للالفاظ منسوبة الى معانيها التى هى اغراض
اصلية منها كما سيأتى وما ذكرتم من المعانى ليست اغراضا اصلية من المركبات المذكورة قلت
هى اغراض اصلية منها فى عرف البلغاء وكلامنا عليه قوله وله اى للكناية بتاويل ترك التصريح
انواع هى اقسامه الثلثة اعنى ما يطلب به نفس الموصوف وما يطلب به نفس الصفة وما يطلب به تخصيص
الصفة بالموصوف وتنقسم ايضا باعتبار آخر الى تعريض وتلويح ورمز وايماء وستقف عليها كلها
هناك اى فى علم البيان فان قلت هذا الفن اعنى نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر من اى قسم من
تلك الاقسام قلت الظاهر انه من الكناية التى يطلب بها نفس الصفة فان المطلوب بقولنا ان زيدا

تملك فيهم رماح الاشارة الى علامات الانكار وقال وان هذا الفن فن لا تلين عريكته ولا تنقاد
قرونته بمجرد استقراء صوره وتتبع مظان اخوات لها واتعاب النفس بتكرارها واستيداع الخاطر
حفظها وتحصيلها بل لا بد من ممارسات لها كثيرة ومراجعات فيها طويلة مع فضل الهى من سلامة
فطرة واستقامة طبيعة وشرح ذكاء وصفاء قريحة وعقل وافر اقول اشار به كما هو مقتضى المقام
الى نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر لان اخراجه على مقتضى الظاهر سهل المأخذ قريب
التناول والعريكة الطبيعة وبقية السنام يقال فلان لان عريكته اى انكسرت نخوته وصار سلسا
ولين السنام عبارة عن الانقياد والدخول تحت التصرف والحمل ويقال انقادت قرونته والنحت
قرونته اى ذلت نفسه وتابعته على الامور والضمير فى صوره راجع الى فن وفى لها الى صوره وفى تكرارها الى
الصور واخواتها وكذا باقى الضماير يعنى ان المهارة فى هذا الفن لا يتيسر بمجرد الاحاطة بصور منه
واخوات لها بل لا بد ايضا من مزاولة الشيء والاشتغال بالتعلم فى ازمنة متطاولة ولا بد مع ذلك مما
هو فضل وموهبة من الله تعالى لا مدخل فيه للسعى اعنى سلامة الفطرة عن الآفات القادحة فى ادراك
الدقايق واستقامة الطبيعة على سنن الصواب فى تحصيل المطالب وشرح قوة الانتقال اليها وصفاء
القوة المستنبطة لها ووفور العقول الغايرة بها فيلا يعجز عن كثرتها قال ومن اتقن الكلام فى
اعتبارات الاثبات وقف على اعتبارات النفى اقول الضوابط المذكورة فى اخراج الكلام على مقتضى
الظاهر وعلى خلافه كانت عامة متناولة للنفى الا ان الامثلة كانت من الاثبات الذى هو الاصل
فاشار الى ان اتقان اعتبارات الاثبات كاف فى الوقوف على اعتبارات النفى فلذلك ترك امثلته
قال واعلم انك اذا احذقت فى هذا الفن لصدق همتك واستفراغ جهدك فيه وبالحرى ان تك
المتعلق به الى العثور على السبب فى انزال رب العزة قرآنه المجيد على هذه المناهج ان شاء الله تعالى
اقول اى فن الاسناد ويشهد لذلك اشارته انفا الى اعتبارات النفى الجارية على مقتضى الظاهر
وعلى خلافه عند من له ذوق سليم ان انزال القرآن المجيد على مناهج المتين مع الحذاقة المهارة
وصدق الهمة خلوص العزيمة واستفراغ الجهد بالغم بذل الطاقة وبالحرى اى ملتبس بالحرى بصدق
همتك واستفراغ جهدك او الحرى ذلك والجملة معترضة بين الشرط وجزائه يقال تسلق الجدار اذا تسور
وعلاه وتعبيره بالفن كغيره فيه والعثور الاطلاع اى تطلع على تفاصيل الاسباب المقتضية لوروده على

على مناهج الاخراج على مقتضى الظاهر وعلى خلافه قال الفن الثاني
لما تقرر ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيبه على مقتضى الحال وعلى لا انطباقه وجب
عليك ايها الحريص على ازدياد فضلك المنتصب لاقتداح زناد عقلك المتفحص عن تفاصيل المزايا
التي بها يقع التفاضل وينعقد بين البلغاء في شأنها التسابق والتناضل ان ترجع الى فكرك
الصائب وذهنك الثاقب وخاطرك اليقظان وانتباهك العجيب الشأن ناظرا بنور عقلك
وعين بصيرتك في التصفح لمقتضيات الاحوال في ايراد المسند اليه على كيفيات مختلفة وصور
متباينة حتى يتأتى بروزه عندك لكل منزلة في معرضها فهو الرهان الذي يجرب به الجياد
والنضال الذي تعرف به الايدي الشداد فتعرف اي حال تقتضي طي ذكره واي حال تقتضي
خلاف ذلك واي حال تقتضي تعرفه مضمرا او علما او موصولا او اسم اشارة او معرفا باللام
او بالاضافة واي حال تقتضي تعقيبه بشيء من التوابع الخمسة والفصل واي حال تقتضي
تنكيره واي حال تقتضي تقديمه على المسند واي حال تقتضي تأخيره عنه واي حال تقتضي
تخصيصه او اطلاقه حال التنكير واي حال تقتضي قصره على الخبر اقول قد تقدم ان ارتفاع
شأن الكلام في الحسن والقبول وانحطاطه فيه بحسب انطباقه على مقتضى الحال فيتفاوت حسنه زيادة
ونقصانا بتفاوت الانطباق عليه شدة وضعفا ومنه يعلم ان مدار الحسن على الانطباق يوجد
بوجوده وينعدم بعدمه فقد علم مما ذكر ايضا ان مدار قبحه اعني لا حسنه على لا انطباقه قوله على
انطباق تركيبه اشار بزيادة لفظ تركيب الى ان انطباق الكلام على مقتضى الحال انما يجب
تركيبه سواء كان راجعا الى هيئته التركيبية او الى مفرداته من حيث انها واقعة فيه قوله
وجب جواب لما وفاعله ان ترجع قوله ايها الحريص وصفه بالحريص والانتصاب والتفحص
تنشيطا وتطرية وتنبيها على انه لا يبحث عن اعتبارات المسند اليه الا المتصف بها والاقتداح
استخراج النار من الزند وهو الاعلى من العودين والاسفل زندة والزناد جمع فان حمل على
حقيقة الجمع كان مجازا عن القوى الادراكية لان عقلك لا يشبه بجمع من الزند وان حمل على مجموع
العودين اللذين هما كآلة واحدة فقد شبه العقل به لاشتماله على نكت لطيفة مضيئة تستخرج
منه بالاعمال كما تستخرج النار بالاقتداح والمزية الفضيلة والتفاضل التغالب في الفضل كالتسابق

في السبق والتناضل في الرمي والنضال في الاصل يستعمل في الغلبة ثم اطلق على محلها اعني الغلبة قوله
بنور عقلك وعين بصيرتك من قبيل لجين الماء وجاز ان يستعار النور للقوى الدراكة وان يجعل العين تخييلا
على تشبيه البصيرة بالبصر اعني نور العين قوله في التصفح متعلق بترجع وفي ايراد حال من مقتضيات
الاحوال واراد بالكيفيات المختلفة ما يجتمع كالاثبات والتعريف والوصف وبالصور المتباينة
ما لا يجتمع كالحذف والاثبات وكالتعريف والتنكير وقد يقال المختلفة ما يجتمع مع بقائه على لفظ كالذكر
والحذف والتقديم والتأخير والمتباينة ما يتبدل معها اللفظ كالتعريف بالاضمار والعلمية والاشارة
والموصولية وحتى متعلقة بترجع والمعرض الثوب الذي تعرض فيه الجارية على المشتري وضمير فهو لبروز
المسند اليه والرهان مصدر راهنه والمراد ما يراهن عليه والجياد جمع للجواد من الفرس والنضال
في الاصل المناضلة اي المراماة والمراد ما يناضل عليه قوله فتعرف بالنصب عطفا على ترجع وتضمنه
معنى العلم علق بالاستفهام وكذا ما في ايا رايع وفي قوله تعرفه وتنكيره تنبيه على ان المصادر المذكورة
هنا كالطي والتقديم والتأخير وغيرها مصادر للافعال المبنية للمفعول وايضا فيه تفنن ولذلك
عاد الى لفظ التنكير في قوله او اطلاقه حال التنكير وفي قوله واما الحالة التي تقتضي تنكيره قوله او معرفا
باللام عطف على الاحوال المذكورة اعني مضمرا وما عطف عليه اي او تعرفه معرفا باللام ولو قال او
باللام على تقدير او تعرفه باللام لاوهم عطف الظرف اللغو على الحال قوله تعقيبه اي تعقيب
المسند اليه المعرف وقد تقدم سبب تخصيص التوابع بالمعرف وان الفصل مخصوص به قوله تقتضي
تقديمه اي تقديم المسند اليه معرفا او منكرا كما دل عليه تأخيره عن تنكيره ولما كان التقديم مشتركا بين
المعرف والمنكر ساقه على نحو يختص بالمنكر من التخصيص والاطلاق واما تأخيره عنه اعني عما
يختص بالمنكر فلعله لقلة تقديم المسند اليه على المسند وانما قال على الخبر دون المسند لان حصره فيه
لا يتصور الا اذا كان في موضع الخبر فان قلت لم ذكر تخصيص المنكر باطلاقه ولم يقابل
تعقيب المعرف بما يقابله اعني تركه قلت لان المقتضي للتعقيب هو القصد الى زيادة تخصيص كما
سنذكره فالمقتضي لترك التعقيب عدم القصد اليها فلما فصل الاول على ما ينبغي استغنى به عن ذكر الثاني
وتفصيله واما تخصيص المنكر واطلاقه فلم يفصل القول في شيء منهما بل احالهما على العبارة فيما تقدمهما
فلا بد من ذكرهما صريحا واحالتهما اشعارا بالاهتمام لكل منهما قال واما الحالة التي تقتضي

على ذكر المسند اليه نهى اذا كان السامع مستحضرا له عارفا بانك القصد اليه عند ذكر المسند
والترك راجح اما لضيق المقام واما للاحتراز عن العبث بناء على الظاهر واما لتخييل ان فى تركه
تعويلا على شهادة العقل وفى ذكره تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر وكم بين
الشهادتين واما لايهام ان فى تركه تطهيرا للسان عنه او تطهيرا له عن لسانك واما للقصد
الى عدم التصريح ليكون لك سبيل الى الانكار ان مست اليه حاجة واما لان الخبر لا يصلح الا
لحقيقة كقولك خالق لما يشاء فاعل لما يريد او ادعاء واما لان الاستعمال وارد على تركه
او ترك نظايره كقولهم نعم الرجل زيد على قول من يرى اصل الكلام نعم الرجل هو زيد اقول
شرع فى التفصيل بعد الاجمال الضابط وكلمة اذا ههنا ظرفية مجردة اى منع الى زمان وقت
كون السامع مستحضرا الى آخره ويعلم منه ان خصوصية الزمان الذى هو مضمون ما اضيف اليه الظرف
وقد يقال اذا ههنا ليست بظرف بل اسم اى الزمان الذى وقت كون السامع مستحضرا ثم ان استحضار
المسند اليه ومعرفة انه قصدك اليه عند ذكر المسند اشارة الى وجود القرينة المجوزة للحذف فان
الحذف بدونها الغاز وتعمية ولا بد فيها من استحضار السامع ذات المسند اليه ومن عرفانه قصد المتكلم
اليه عند ذكر المسند ولا بد مع القرينة المجوزة من مرجح يدعو به المتكلم وضيق المقام اما لاختلال
الوزن او خوف ملال السامع او سآمة المتكلم او فوت الفرصة وانما قال بناء على الظاهر لان المسند اليه
عمدة الكلام فلا يكون ذكره عبثا فى الحقيقة بل بالنظر الى الظاهر لوجود القرينة المغنية عنه او لانه
قد يحصل بذكره مهما فايدة خفية كالتنبيه على غباوة السامع والاستلذاذ وغيرهما ونبه بذكر التخييل
اى ايقاع الشئ فى الخيال على ان ما ذكره ليس امرا تحقيقيا بل الشاهد فى الحذف العقل مع اللفظ
المقدر وفى الذكر اللفظ مع العقل ايضا قوله من حيث الظاهر متعلق بالتخييل دون التعويل اذ
لم يرد ان التعويل من حيث الظاهر تخييل بل اراد ان ثمة تخييلا ناشيا من حيث الظاهر قوله وكم
بين الشهادتين اى وكم فرق حاصل بين الشهادتين اى بينهما فرق كثير والجملة الاسمية فى موضع الحال
من شهادة العقل وشهادة اللفظ قوله واما لايهام اراد انه امر وهمى لا تحقق له اصلا لان
التعويل اذ سماك شانه ثبوت واطلاق اللسان اولا ايهاما لادعا كونه فى الخبث والرذالة بحيث
يلوث بكل لسان ذكره وتقيده بالمماطبة بنا لا يستبعد وان يترعمى قرينه والشرف والنباهة بحيث

يلوث بجعل لسان يذكره بل ذلك تواضع من المتكلم على معنى انى اصونه عن لسانى قوله
واما لان الخبر لا يصلح الا له اثر الخبر على المسند ولا دلالة على ان المسند اليه المحذوف لا يكون
الا مبتدا فان الفاعل لا يحذف وارد ولهذا شاع لا لخصوصا لعلة والمعنى انه خالق لما يشاء
خلقه وفاعل لما يريد فعله فلا يرد على المصنف انه تعالى يشاء ويريد ايمان الكافر وطاعة
الفاسق ولا يخلقهما ولا يفعلهما ومثال الادعاء نحو قولك وهاب الالوف اى الامير فان
قلت اذا لم يصلح الخبر الا له كان حذفه احترازا عن العبث قلت لا شك ان القصد
الى عدم صلاحيته لغيره مغاير للقصد الى الاحتراز عن العبث فيجوز ان يقصد كل منهما مع الذهول
عن الآخر وان يقصدا معا وقس على ذلك ساير النكت التى يمكن اجتماعها قوله واما لان
الاستعمال وارد على تركه او على ترك نظايره وورود الاستعمال على تركه تنادل القياسى
وغيره فانك اذا سمعت من العرب كلما حذف فيه المسند اليه من غير قياس وتكلمت به فى نحو
على هيئته فقد راعيت الاستعمال الوارد على تركه كقولك رمية من غير رام وخير قليل وقمحت
نفسى الى غير ذلك واذا سمعت منهم ما حذف فيه المسند اليه قياسا وتكلمت به فى غرض من
اغراضك فقد راعيت ايضا الاستعمال الوارد على تركه واما الاستعمال الوارد على ترك نظايره
فيختص بالقياسى وايضا الحذف لورود الاستعمال على تركه لا يتصور ممن يتكلم بذلك الكلام اولا
بخلاف الحذف لورود الاستعمال على ترك نظايره فانه يتصور منه ومن غيره والضمير فى كقولهم
ان كان للعرب كان مثالا للاستعمال الوارد على ترك النظاير وكذا ان كان للنحاة ولم يعتبروا
خصوصية هذا التركيب وان اعتبروها كان مثالا للاستعمال الوارد على تركه ولما كان فى اتباع الاستعمال
الوارد على تركه نوع خفاء قرنه بمثال قال واما الاغراض سوى ما ذكر مناسبة فى باب
الاعتبار بحسب المقامات لا يهتدى الى مثالها الا العقل السليم والطبع المستقيم وقلما ملك الحكم
مسالك شتى غير مثبتا فراجعها فى مثل قوله قال لى كيف انت قلت عليل ▪ سهر دائم وحزن طويل
كيف تجد الحكم اذ لم يقل انا عليل وفى قوله حين تنحا ابن عمه فلطمه فانشا يقول ▪
سريع الى ابن العم يلطم وجهه ▪ وليس الى داعى الندى بسريع ▪ حريص على الدنيا مضيع لدينه
وليس لما فى بيته بمضيع ▪ حيث لم يقل هو سريع وفى مثل قوله ▪ ساشكر عمروا ان تراخت منيتى

ايادي لم تمنن وان هي جلت • فتى غير محجوب الغنى عن صديقه • ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت
اذ لم يقل سوفتي • وفي مثل قوله • اضاءت لهم احسابهم ووجوههم • دجى الليل حتى نظم الجزع ثاقبه
نجوم سماء كلما انقض كوكب • بدا كوكب تاوي اليه كواكبه • حين لم يقل هم نجوم سماء
وقوله عز وعلا قائلا سورة انزلناها وفرضناها • اذ لم يقل هذه سورة انزلناها
وقوله وما ادريك ماهية نار حامية • ولم يقل هي نار حامية • وقوله فصبر جميل
وقوله طاعة معروفة على احد الاعتبارين فيهما وهو فامري صبر جميل وامركم او الذي
يطلب منكم او طاعتكم طاعة معروفة يجب تفسير المعروفة اقول يعني ان المرع لا ينحصر
فيما ذكر بل هناك اغراض اخر كاختبار تنبه السامع او مقدار تنبهه والتنبيه على فطانته او الاحتراز
عن نسبته الى الغباوة او عن تحقير بشرعه بلفظ المسند اليه وكاجتماع الامور المذكورة ثنتان
او ثلاث او ازيد كما اشرنا اليه قوله لا يهدي الى انشائها الا العقل السليم والطبع المستقيم
اي مما يهديان الى ادراك تلك الاغراض من تراكيب البلغاء دون غيرهما فتتبع تراكيبهم وتعرفها
فما قصد بها من الاغراض تهتدي اليها ولذلك امرنا بالمراجعة اليها في الامثلة التي ذكرها
وكلمة ما في قلما وطالما كافة للفعل عن طلب الفاعل ولذلك كتبت موصولة واذا جعلت مصدرية
والمصدر فاعل لحقها ان تكتب مفصولة وهناك اشارة الى موضع المهتدي الى الاغراض يعني
الفقه النفسي بدليل الحصر السابق قوله اذ لم يقل انا عليل لا يصح جعله ظرفا لتجد ولا القول ثم جعلها
بل هو تعليل للمراجعة وكذا حيث وحين المذكوران فيما بعد والحذف ههنا يحتمل ضيق المقام والاحتراز
عن العبث وتخييل التطويل وسهر دائم اما مبتدا اي بي سهر او خبر اي سبب علتي سهر والجملة استئنافية
فيقدر على الاول ما بك عليلا وعلى الثاني ما سبب علتك ويلطم وجهه حال من ضمير سرع والحذف
لتطهير اللسان عنه والمحذوف اسمه الظاهر لا ضميره كما يتوهم من قوله سرع والسين في ساشكر
للتاكيد اي لا اترك البتة ان تاخرت واياد جمع ايد من اليد بمعنى النعمة وهو مفعول ثان
اذ يقال شكرته النعمة او بدل الاشتمال من عمرا اي ايادي له ولم تمنن من المنة او المن بمعنى
القطع ولا مظهر الشكوى يروى بالجر على ان لا زائدة مذكرة للنفي الذي تضمنه غير وبالرفع
على انها مبني غير لكن القي اعرابها على ما بعدها وزلت النعل كناية عن الفقر والحذف للتطهير

عن اللسان او للادعاء التعين والحسب ما يعد الرجل من مفاخر نفسه واباءه والمعنى ان احسابهم
لكمالها ووجوههم بجمالها اضاءت لهم الليل البهيم وبدلت الدجى بالضيا الى غاية تيسر لثاقب
الجزع وهو بفتح الجيم الخرزة المعروفة تنظيمه في سلكه وهذا تخييل وتصوير لشرف احسابهم
وسناها وبهجة وجوههم وبهائها وقوله كلما انقض كوكب صفة لنجوم بتقدير العائد
اي كوكب منها والمراد انهم سادات وكبراء يهتدى بهم اذا مات منهم سيد قام مقامه
آخر منهم يجتمع اليه الباقون وقائلا نصب على التمييز اي عز قائلة ويحتمل الحال قوله
اذ لم يقل هذه سورة انزلناها وذلك لتعين الجزء بان الصورة الموصوفة بما ذكر من
الصفات ليست الا هذه ويجوز ان يجعل من حذف المسند اي فيما اوحينا اليك سورة
انزلناها والحذف في نار حامية للاختصار ودفع الكرا على التوالي وانما قال على احد
الاعتبارين فيهما لما ياتي من حملهما على حذف الجزاء اي صبر جميل اجمل وطاعة معروفة امثل
قوله يجب تفسير المعروفة فان فسرت بالحسنة كطاعة المخلص من المؤمنين فالتقدير
امركم او الذي يطلب منكم وان فسرت بالمشهورة بانها باللسان دون القلب فالتقدير
طاعتكم فان قلت لابد للحذف من استحضار المحذوف كما مر فكيف جاز في كلام واحد
ان يقدر المسند تارة والمسند اليه اخرى على وجوه مختلفة قلت جاز ذلك باعتبار
تعارض القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف قال واما الحالة التي تقتضي
اثباته فهي ان يكون الجزء عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين كقولك
زيد جاء او عمرو ذهب وخالد في الدار وقوله الله الخ ما طلب به والترجيح جنبه الرجل
وقوله النفس راغبة اذا رغبتها • واذا ترد الى قليل تقنع • او يذكر احتياطا في
احضاره في ذهن السامع لقلة الاعتماد بالقرائن او للتنبيه على غباوة السامع
او لزيادة الايضاح والتقرير او لان في ذكره تعظيما للمذكور او اهانة له كما يكون
في بعض الاسامي والمقام مقام ذلك او يذكر تبركا به او استلذاذا له كما تقول
الموحد الله خالق كل شيء ورازق كل حي او لان اصغاء السامع مطلوب فيبسط الكلام
افتراضا كبسط موسى عليه السلام اذ قيل له وما تلك بيمينك يا موسى وكان تم الجواب

بحملها الراكب خلفه واضافتها الى الرحل مجازية لادنى ملابسة قوله واذا ترددالى
تعليل تقنع عطف على راغبة لا على معمولها اعنى اذا رغبتها لفسا والمعنى فقد اشار فى الجز
الى الجملة الشرطية ايضا لكنه ترك الاسمية قوله اويذكر نصب عطفا على يكون والمعنى اويراد
ذكره فان ارادة ذكره للاحتياط حالة مقتضية لاثباته لا الذكر نفسه واحتياطا مفعول له
على طريقة قولك ضرب زيد تاديبا وقوله لضعف علة للاحتياط وبالقراين متعلق بالاعتماد
على تضمين معنى الوثوق وقوله اوللتنبيه عطف على احتياطا فان حذف اللام مع شرائط
النصب غير واجب واراد بزيادة الايضاح ان المسند اليه يكون واضحا لاجل القراين
لكنه يذكر لزيادة ايضاحه وتقريره فى ذهن السامع قوله كما يكون فى بعض الاسامى كاسما
الاوصاف مثل العالم والزاهد والجاهل والفاسق وكالاعلام اللقبية وكالكنى اعلام
الاسمية اذ قد يلاحظ فيها المعانى الاصلية كاسد وكلب وابى فضل وابى جهل قوله
والمقام مقام ذلك اى مقام التعظيم والاهانة وهذا الشرط معتبر فى جميع ما ذكر وماسياتى
فى المسند اليه وغيره الا انه يشير اليه فى بعض المواضع تذكيرا وتاكيدا ولذلك اعاد النفى فى قوله
اوتذكيرا كما ولو ابدل اصغاء السامع بسماع المخاطب ليتناول بسط موسى عليه السلام لكان اولى
قوله فيبسط بالرفع على انه جزاء اى فحينئذ يبسط ويروى بالنصب عطفا على المقدر المنصوب
اى اوان يذكر للاصغاء فيبسط والافتراض انتهاز الفرصة واغتنام الوقت والواو فى قوله
وكان للعطف على قيل اوللحال بتقدير قد من ضمير له وانما كان تم الجواب بمجرد عصا لان السؤال
عن الجنس كما اذا قيل لك ما عندك فتقول كتاب وكلمة ثم للتراخى فى الرتبة وهو عطف على مقدر
اى فلم يقتصر على جواب تام فى المعطوف ثم بمجموع الافعال الثلاثة اعنى ذكر المسند اليه وزاد فقال
والعطف على كان وجعل اى ثم تخطى الجواب التام وقيل كان المراد بالسؤال عن الجنس
استفسار ماهيته بصفاتها لظهور المباينة البعيدة بين المقلوب عنه والمقلوب اليه وشاهد
القدرة الباهرة فلما فطن موسى لذلك اجاب بانها خشبة من جنس العصا تتصف بما يتصف
به افراد جنسها من الاتكاء عليها والهش بها وما يناسبها وليس هناك بسط للافتراض الذى
ربما يعد جراة فى تلك الحضرة قوله ونظيره فى البسط اى فى تجرد البسط لا فى كونه للافتراض

بمجرد ان يقول عصا ثم ذكر المسند اليه وزاد فقال هى عصاى اتوكا عليها واهش بها
على غنمى ولى فيها مآرب اخرى ونظيره فى البسط نعبد اصناما فنظل لها عاكفين فقد بسطوا
الكلام ابتهاجا منهم بعبادة الاصنام وانتهى رابمواظبتها مخبرين عن الجواب المطابق
المختصر وهو اصناما او لان الاصل فى المسند اليه هو كونه مذكورا او ما جرى مجرى
اقول هذه العبارة فى بيان الحالة اظهر مما ذكرنا اذا اوفى لان المذكور ههنا نفس
الحالة لا ظرفها الذى يحتاج الى التاويل وهو ان يقال تلك الحالة اعتبار ان خصوصياتها و
كونها حالة مقتضية لكذا انما هى بالاعتبار وانها حاصلة فى زمان ثبوتها بالاعتبار الاول
والمراد بعموم نسبة الخبر الى كل مسند اليه ان يكون الخبر المذكور فى ذلك المقام صالحا لان ينسب الى
كل واحد واما لعدم قرينة معينة واما لتعارض القراين الخفية فان لم يرد حينئذ تخصيص المسند اى
اثباته بمعين جاز الحذف فيهم حيث لا قرينة معينة اصلا انتسابه الى الكل ما يصلح له وذلك الحكم
كقولك خير من هذا الفاسق اى كل احد وحيث تعارضت القراين يحمل على ما يقتضى كل بدلا على الاخر
كما فى طاعة معروفة وان اريد تخصيصه بواحد على التعيين اى اثباته له فقط فلا بد من ذكره
لعدم قرينة معينة على الخصوص وليس المراد بالتخصيص الحصر فى الثبوت بل التخصيص بالذكر فى الاثبات
ومن زعم ان عموم نسبة الخبر معنى صلاحيته فى نفسه لمتعدد وارادة التخصيص كناية عن عدم القرينة
مطلقا لان مثل خالق لما يشاء وخير من هذا الجاهل وجد فيه قرينة الحذف فقد سهى لان
انتفاء قرينتين خصوصيتين لا يستلزم انتفاءها مطلقا اذ لها افراد اخر كتقدم الذكر فى السؤال و
فان قلت اذا لم توجد قرينة للحذف وجب الذكر فكان موجبا للاثبات لا مرجحا له قلت
الحالة المقتضية تتناول الموجب والمرجح فلا اشكال قوله زيدجاء على صيغة اسم الفاعل
او على صيغة الماضى فيكون الجملة الفعلية فى الخبر كالمفرد والمرجح من نحو الاراد الاول تيسير وتسهيل
والباء فى به زائدة فى المفعول اى القدة ايسر مطلوب واسهل حصولا من كل ما يطلب اومن الحبث
حاجته اذ اقضيتها وبناء التفضيل من باب الافعال قياس عند سيبويه والاخفش والاضيقية
الآلية اى هواقضى للحوائج من كل ما يتوسل به فيها ولولا ملاحظة الآلية لكان الخبر حقيقا
رحال لانه الاقضى للحوائج كلها لكن ربما كان غيره اولى بان يجعل وسيلة وآلة فى طلبها و

اذ البسط ههنا لا يحتاج ولا فى كونه بذكر المسند اليه والزيادة عليه والاصل ان يقال
بالمواظبة عليها اى على العبادة الا انه نزع الخافض وعدى المصدر بالايصال قوله
او لان الاصل اى الراجح هو ذكره مع جواز الحذف لقيام القرينة يقصد رعاية الاصل اذ
لم يعارضه شئ من نكت الحذف قوله او ما جرى هذا المجرى مثل سلوك طريق الانكار على السامع
والتوبيخ باسم المسند اليه لتشرف بجريانه على لسانك او لتشرفه بذلك او ليتعجب منه نحو الصبى
يقاوم الاسد وايصال زيادة المسرة الى المخاطب نحو حبيبك على الباب وتعين كونه معظما
او محقرا وكان حق العبارة ان يقال او ما جرى هذا المجرى الا انه عطفه على المجرور
الذى يجوز حذف اللام منه اعنى قوله لان الاصل قال واما الحالة التى تقتضى
تعرفه فهى اذا كان المقصود من الكلام افادة السامع فائدة يعتد بها والسبب فى ذلك
هو ان فائدة الخبر لما كانت هى الحكم او لازمه كما عرفت فى اول قانون الخبر ولازم
الحكم هو انك تعلم الحكم ايضا ولا شبهة ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة
فى تعريفه اقوى ومتى كان اقرب كانت اضعف وبعد تحقق الحكم بحسب تخصص المسند اليه
والمسند كلما ازداد تخصصا ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا
وان شئت فاعتبر حال الحكم فى قولك شئ ما موجود وفى قولك فلان بن فلان حافظ
للتورية والانجيل يتضح لك ما ذكرت ثم ان تخصص المسند اليه اما ان يكون لكونه احد
اقسام المعرفات بحسب وهى المضمرات الاعلام المبهمات اعنى الموصولات واسماء
الاشارة المعرفات باللام المضافات الى المعارف اضافة حقيقية مع القيد
المذكور فى علم النحو او لما زاد على ذلك من كونه مصحوبا بشئ من التوابع الخمسة والضمير
المسمى فصلا واما ان يكون لا لما ذكر كما ستقف عليه ولكل من ذلك حالة تقتضيه
اقول لما كان تعرفه اى كونه معرفة على وجوه مختلفة ذكر اولا الحالة المقتضية
لتعرفه على الاطلاق ثم بين الحالات المقتضية لتلك الوجوه ضبطا للكلام وتفصيلا
للمرام وزاد لفظ شئ تنبيها للفائدة بان ما هو على حالها وصفتها معتد بها ومعنى الاعتداد
انها تعد فى متعارف الناس فائدة فيقال افادنى كذا قوله والسبب فى ذلك انه اى تفصيل

القصد الى افادة الفائدة المعتد بها توقف المسند اليه واراد بفائدة الخبر ههنا ما هو اعم من
المصطلح عليها والحكم وقوع النسبة او لا وقوعها ولازمه كون المتكلم عالما بذلك الحكم كما مر
وجواب لما محذوف اى لما كانت فائدة الحكم او لازمه الذى هو حكم ايضا انحصرت
فائدة الخبر فى الحكم ولا شك ان الاحكام متفاوتة فمنها ما يبعد تحققه فى نفس الامر لكثرة شرائطه
وموانعه ومنها ما يقرب لقلتها على مراتب متفاوتة فمتى كان الحكم بعيد التحقق فى الواقع كان
بعيد الارتسام فى الاذهان وكان اعلامه للسامع مما يعتد به ومتى كان تحققه ابعد
كان ارتسامه ايضا ابعد وكان تعريفه اى اعلامه انفد لدار الاعتداد بالحكم على بعده
عن كونه معلوما لان الحكم الذى من شأنه ان يعلم بادى التفات لا يعتد باعلامه عرفا
ومدار بعده عن المعلومية على بعد تحققه فى نفسه وبعد تحققه فى نفسه بحسب تخصص طرفيه
اعنى المسند اليه والمسند كلما ازداد تخصصا ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد الحكم
قربا وان شئت سببها على ما ذكرنا فاعتبر حال المثالين ينكشف لك ما قررناه من ان بعد تحققه
بحسب تخصص المسند اليه والمسند ومن ان الاخلاء يجب البعد وان مناسب البعد تارة الى التحقق
الحكم واخرى الى احتمال تحققه تفنن فى العبارة وتيضح مجزوم على انه جواب الامر اعنى فاعتبر
قوله ثم ان تخصص المسند اليه يريد انه قد تقرر مما تقدم ان المسند اليه اذا كان اخص
كانت فائدة الخبر اقوى ثم ان لتخصصه مراتب اقواها ان يكون معرفة خصوصا اذا كانت
مقيدة بقيد زائد فنظرا الى القصد الى افادة فائدة كاملة يعتد بها تقتضى تعرف المسند اليه
قوله وهى اى اقسام المعرفات وانما ترك العاطف بين الاخبار تنبيها على ان المجموع بحسب الحقيقة
جزء واحد للاقسام كانه قيل اقسام المعرفات ستة الاشياء واما ما يقال من ان الخبر اذا
تعدد ولم يتعدد المبتدأ حقيقة او حكما وجب ادخال الواو بين الفاظ الخبر اشعارا بان
المجموع جزء واحد فلم يلتفت اليه المصنف لان اشعار العاطف باستقلال كل خبر على حدة اظهر
الا يرى ان ترك الواو فى حلو حامض اولى من ادخاله الذى جوزه ابو على والقيد المذكور
فى علم النحو هو ان لا يكون المضاف متوغلا فى الابهام كشبه وغير اذا لم يشتهر المضاف بمشابهة
المضاف اليه او بمغايرته قوله او لما زاد على ذلك اى على كون المسند اليه احد اقسام المعرفات

والضمير في قوله من كونه للمسند اليه المعرف او لاحد الاقسام والتوابع اما جمع تابع لانها اسما فيوصف بالجمع كما في صدر سنذا النقر او جمع تابعة فيوصف بالجمع كما في نسخة المص فيها وما عدا المعطوف من التوابع تخصيصه للمسند اليه ظاهر وكانه ادرج فيها تغليبا او نظرا الى العطف بكلمة اى وقد عرفت حال الفصل وكونه مخصصا للحكم بالتعريف قال وانما الحالة التي تقتضي كونه مضمرا فهي اذا كان المقام مقام حكاية كقوله * انا الذي يجدوني في صدورهم لا ارتقي صدرا منها ولا ارد * وقوله انا المرعث لا اخفى على احد * ذرت بي الشمس للقاصي والداني * وقوله ونحن التاركون لما سخطنا * ونحن الآخذون لما رضينا * وقوله ونحن بنو عم على ذاك بيننا * زرابي فيها بغضة وتنافس * ونحن كصدع العس ان يعط شاعبا يدعه وفيه عيبه متشاخس * او مقام خطاب * يا ابن الاكارم من عدنان قد علموا وتالد المجد بين العم والخال * انت الذي تنزل الايام منزلها وتمسك الارض من ان تخسف وزلزال * وقوله * قد كان قبلك اقوام فجعت بهم * خلى لنا بلكهم سمعا وابصارا انت الذي لم تدع سمعا ولا بصرا * الا شغلا فامر العيش امرارا * وقوله وانت التي كلفتني دلج السرى * وجون القطا بالجلهتين جثوم وقولها وانت الذي اخلفتني ما وعدتني * واشمت بي من كان فيك يلوم اقول اى كان الموضع موضع حكاية وتعبير عن نفس المتكلم في المسند اليه قوله انا الذي يجدوني معناه اني صرت غصة في صدورهم لازمة لا تسوغ ولا تؤب ترك نون الوقاية مع نون الاعراب في تجدوني دار وجعل ضمير الغائب الراجع الى الموصول ضمير المتكلم نظرا الى اتحاد الموصول بالمبتدا الذي هو انا كما في قوله كرم الله وجهه انا الذي سمتني امي حيدرة ونظيره قوله انت الذي تنزل الايام واخواته المذكورة بعده وفي صدورهم مفعول ثان لتجدوني ولا ارتقي حال والصدر بالفتح اسم المصدر ونصب على الحال او على المصدر اى ارتقاء صدر والمرعث لقب بشار بن برد والرعثة القرطة كانت له في صغره ومعنى البيت دعوى الاشتهار ولا اخفى على احد مؤكدة للجملة الاولى وذرت بي اى اطلعتني وشهرتني او طلعت ملتبسة بي اى انا مشهور يعرفني من يعرفها ونحن التاركون والآخذون اى المشهورون

بذلك على ان اللام للعهد او الخصوص بعلمنا للجنس اى لا يقدر احد على ان يجبرنا على خلاف ما اوردنا * قوله على ذلك اشارة الى كونهم بني اعمام اى نحن مع ما بيننا من نسبة العمومة زرابي بيننا بسط مختلفة تباغض وتحاسد وقد تمكن فينا الشر والف وبحيث لا يقبل اصلاحا كاملا وصرنا كشق القدح العظيم ان اعطى شاعبا اى مصلحا للاقداح لم يقدر على اصلاحه بحيث يكتم عيبه بل يبقى متشاخسا اى متمايلا غير مستقر من تشاخست اسنانه اى اختلفت قوله او مقام خطاب اى موضع تعبير عن حاضر وجه اليه الخطاب في المسند اليه من عدنان حال من المنادى لما في الندا من معنى الفعل او صفة للاكارم بتقدير متعلقه معرفة وتالد المجد اى ويا قديم الشرف كائنا من طرفي الاب والام تنزل الايام منزلها اى تنبهها ان تجي وزطوريا وتظلم جورها وتمسك الارض من ان تخسف باهليها وتضطرب فيخرج الاشيا عن نظامها اى لك مقدرة تامة ورحمة عامة وقد علموا جملة معترضة اى تعلم الناس نسبك وحسبك المذكورين قوله فجعت بهم صفة اقوام وخلى لنا خبر كان والسمع في الاصل مصدر فاطلق اولا بمعنى الجمع وثانيا بمعنى الواحد اى فجعت قبلك باقوام كثيرة فخلى بملكهم لي ولمن يأتي لي اسماعا وابصارا اى لم يذهب اسماعنا باسماع غيرهم ولا ابصارنا بابكائنا عليهم وانت مع بعضك لم تدع لنا منهما الا شغلا اى شيئا قليلا فامر عيشنا اى صار مرا بسبب ذلك الى حد لا غاية وراءه والدلج السير في بعض الليل واضافته الى السرى من اضافة البعض الى الكل والجون جمع الجون مثل قولك رجل صم اى قوي وقوم صتم وقيل جمع جونى كعرب وعربي والجلهتان جانبا الوادي والجثوم جمع جاثم من جثم الطائر اذا الصق ذكره بالارض وهذا البيت من ابيات لابن الدمينة كتبها الى حبيبة امامة يعتد عليها ما نالها في شانها من المشاق فاجابته بابيات منها قولها وانت الذي اخلفتني وعدتني تعد عليه جناياته قال وحق الخطاب ان يكون مع معين ثم يترك الى غير معين كما تقول فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه كانك قلت ان اكرم او احسن قصدا الى ان سوء معاملته لا يختص واحدا دون واحد وانه في القرآن كثير نحو قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم على العموم تصدا

الى تنقطع حال المجرمين وانه قد بلغت من الظهور الى حيث يمتنع خفاؤها البتة فلا يختص
رؤية راء دون راء بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وكذا
امثال له اذ كان المسند اليه في ذهن السامع لكونه مذكورا او في حكم المذكور لقرائن
الاحوال ويراد الاشارة اليه كنحو قوله * من البيض الوجوه بني سنان
لو انك تستضيء بهم اضاؤا * هم حلوا من الشرف المعلى * ومن حسب العشيرة حيث شاؤا
وقوله * يمين ابي اسحق طالت يد العلى * وقامت قناة الدين واشتد كاهله
هو البحر من اي النواحي اتيته * فلجته المعروف والجود ساحله *
وقوله * ارى الصبر محمودا وعنه مذاهب * فكيف اذا ما لم يكن عنه مذهب *
هو المهرب المنجي لمن احدقت به * مكاره دهر ليس عنهن مهرب اقول
وذلك لان ضمير المخاطب موضوع بوضع عام لكل معين من المخاطبين او موضوع لمعنى
كلي بشرط استعماله في جزئياته المعينة على اختلاف الرأيين فحقه ان يستعمل فيما وضع له
او اشترط في وضعه استعماله فيه واراد بقوله مع مخاطب حق الخطاب ان يكون حالا
مع مخاطب معين متوجها اليه ولو قال لمخاطب معين لكان اظهر فان توكل حصل الخطاب له
ابتداء في المعنى من توكل حصل الخطاب معه ثم يترك اي حق الخطاب سبيلا وذلك الى غير
معين قوله كانك قلت ان اكرم او احسن بي كما انك لا تقصد بهما مكرما او محسنا معينا
كذلك في صورة الخطاب وفائدة العدول عن سنن العبارة الى الخطاب المبالغة في
تشهير سوء معاملته كانك احضرت كل واحد ممن يصلح ان تخاطب فخاطبته بسوء معاملته معه
وصورته في ذهنه وقوله قصدا مفعول له للنفي في قوله فلا تريد اي ترك ارادة
المخاطب المعين قصدا او كانه لما قال او احسن مع ان الظاهر واحسن الواو اما دالة
ان كل واحد منهما شرط لجزاء على حدة قوله قصدا الى تفظيع حال المجرمين يريد ان
عموم الخطاب يقتضي نسبة الرؤية الى كل من يصلح ان يكون رائيا ممن يصح ان يكون مخاطبا
واعتبار الرؤية بهكذا عامة يدل على ان حال المجرمين لفظاعتها وصلت الى غاية الظهور
فلا تختص اي حال المجرمين رؤية راء دون راء بل كل من يتأتى منه الرؤية يتيسر له رؤيتها

فله مدخل في الخطاب برؤيتها قوله وكذا امثال له اي ومثل قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون
على العموم يحمل عليه امثال له كثيرة كقوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على ربهم ولو ترى
اذ المجرمون موقوفون وقد يقصد بعموم الخطاب تحسين الحال كقوله تعالى اذا رأيتهم حسبتهم
لؤلؤا منثورا واذا رأيت ثم رأيت نعيما وملكا كبيرا قوله او ما قال او كان المسند اليه في ذهن
السامع عطفا على قوله كان المقام مقام حكاية ولم يقل او مقام غيبة عطفا على مقام
خطاب لان الاسماء الظاهرة للغيبة ايضا والضابط ان مقام كون المسند اليه ضمير الغيبة
اجتماع امرين احدهما كونه حاضرا في ذهن السامع وحضوره فيه اما لكونه مذكورا لفظا او معنى
واما لكونه في حكم المذكور لقرائن الاحوال لفظية كانت او معنوية الثاني ان يقصد الاشارة
اليه من حيث انه حاضر فيه فاذا لم يكن حاضرا لم يعبر عنه بضمير الغيبة الا اذا اجرى على خلاف مقتضى
الظاهر كما في ضمير الشأن وضمير باب نعم على ما سيأتي وكذا اذا كان حاضرا ولم يقصد الاشارة اليه
من هذه الحيثية كقولك ان جاءك زيد فشجاعك فاضل كامل ومع اجتماع هذين الامرين قد
يترك الضمير اجراء على خلاف المقتضى كقولك جاءني رجل فقال الرجل قوله من البيض الوجوه
اي هم من البيض وجوههم وبني سنان بدل او نصب على المدح وحيث شاؤا مفعول حلوا اي حلوا
محلات شاؤا من الشرف الرفيع المكتسب ومن الحسب الموروث وابو اسحق كنية المعتصم باقدامه
العلى استعارة مكنية وتخييل وطول اليد كناية عن الاقتدار والوصول الى المطالب العالية
وقناة الظهر مجموع فقراته وقيام القناة استواء القامة واشتداد الكاهل اي ما بين الكتفين
عبارة عن غاية القوة وكمال الثبات واي شرطية جزاؤها فلجته ومن متعلقة باتيته واللجة
معظم الماء والساحل شاطئ البحر قوله وعنه مذاهب اي طرق يذهب فيها ويستغنى بها عن المكروه
والصبر عليه فكيف لا يحمد اذا لم يكن هناك طريق من تلك الطرق فان قيل لا يلزم من كونه محمودا
حال الاختيار ان يكون محمودا حال الاضطرار فضلا عن كونه بطريق الاولى كما يشعر به فكيف
لا اجيب بانه في حال الاختيار القاء النفس في الهلكة باختياره فاذا حمد هذا كان ما لم يكن
القاء بالحمد اولى وايضا كونه محمودا كناية عن وجوب الالتجاء اليه والتعويل عليه قوله
ليس عنهن مهرب اي لا مهرب عنها سواه دفعا للتناقض او لا مهرب اصلا واما وحينئذ يكون

الصبر مهربا انه بمنزلة المهرب المنجي فانه اذا اطاقت النفس بهان الخطب او لا مهرب في الحال فاذا يوجد المنجي في المآل قال وأما الحالة التي تقتضي كونه علما فهي اذا كان المقام مقام احضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء بطريق يخصه كنحو زيد صديقك وعمرو عدوك وقوله ابو مالك قاصر فقره على نفسه ومشيع غناه وقوله الله يعلم ما تركت قتالهم حتى علوا فرسي باشقر مزبد قال الله تعالى تبت يدا ابي لهب او مقام تعظيم والاسم صالح لذلك كما في الكنى والالقاب المحمودة او اهانة والاسم صالح لذلك كما في الاسامي المذمومة او كناية مثل قوله تبت يدا ابي لهب اي يدا جهنمي او مقام ايهام انك تستلذ اسمه العلم او تتبرك به او ما شاكل ذلك مما له مدخل في الاعتبار اقول قوله بعينه اي ملتبسا بعينه وشخصه احترازا عن النكرة وقوله ابتداء اي اول مرة احترازا عن ضمير الغيبة والمعرف بلام العهد وقوله بطريق يخصه اي لا يطلق على غيره باعتبار وضع واحد فلا يخرج الا الاعلام المشترك بل سائر المعارف فان قلت هذا القيد يخرج ما عدا العلم من المعارف والنكرات فلا حاجة الى غيره قلت نعم لكن في تفصيل القيود والاحترازات تحقيق لمقام العلمية على وجه ابلغ لا يقال علم الجنس كاسامة خارج عن الضابط المذكور لانا نقول لا باس اذ الكلام في الاعلام الحقيقية وعلمية اسامة تقديرية لضرورة الاحكام قوله ابو مالك قاصر من قصرت الشيء على الشيء اذا حبسته عليه لا يتجاوز الى غيره اي هو لكرمه وعلو همته لا ينظر حاجته ويشيع عطيته ولفظ الاله هكذا معرفا باللام غلب على ذات المعبود بالحق اما الله فمن الاعلام الغالبة نظرا الى اصله ومن المختصة نظرا الى انه بعد حذف الهمزة لا يصح اطلاقه على غيره تعالى والله يعلم جرى مجرى القسم وجوابه ما تركت قتالهم والباء في باشقر للتعدية اي حتى جرحوني وعلوا فرسي بدم اشقر ذي زبد لكثرته وغليانه بعيد ذلك من فنائه قوله قال الله تعالى تبت يدا ابي لهب هذا الاسلوب لان العلم ههنا مضاف اليه في الظاهر ومسند اليه في الحقيقة لان ذكر اليد كناية اي تبت ابو لهب وهذا دعاء وقيل الذي بعده خبر قوله والاسم صالح اي العلم صالح للتعظيم او الاهانة دون غيره من الاسماء التي يمكن ان يعبر بها عن المسند اليه وصلاحية العلم لاحدهما باعتبار انبائه بحسب معناه الاصلي عن

شرف وكمال او خسة ونقصان والكنية علم صدر باب او ام او ابن او بنت واللقب علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعا وما عداهما من الاعلام يسمى اسما والكنى والالقاب المحمودة كابي الفضل وابي المعالي وابي المفاخر وشمس الائمة وحجة الاسلام وصدر الافاضل والمذمومة كابي الفضول وابي الشر وابي جهل وقفة وبطة وكرز قوله او كناية عطف على تعظيم او اهانة وتوجيه الكناية في ابي لهب انهم قد يعتبرون في الاعلام المعنى الاصلي الا ترى انهم كيف يكنون اولادهم ويلقبونهم بما يدل على معان مستحسنة يتفاءلون بذلك ومن البين في ملاحظة المعاني الاصلية في الكنية قول الشاعر تقصدت ابا المحاسن كي اراه بشوق كان يجذبني اليه فلما ان رايت رايت فردا ولم ار من بنيه ابا لديه وقول ابن خاطب من الكفرة الصديق رضي الله عنه بابي الفصيل وابو لهب معناه الاصلي ملابس اللهب ملابسة ملازمة كما ان معنى ابي الخير ملازم الخير وكون الشخص جهنميا ملزوما لكونه ملابسا اللهب الحقيقي فاطلق ابو لهب على الشخص المسمى به ولوحظ معناه الاصلي اعني ملابسة اللهب لينتقل منه الى ملزومه وهو كونه جهنميا وانما قال يدا جهنمي بالتنكير تهويلا كانه قال اي جهنمي ولك ان تقول لما اشتهر بهذا الاسم وبكونه جهنميا صار هذا الاسم دالا على كونه جهنميا ولا لزوم على انه جواد فاذا اطلق على ذلك المسمى وقصد به الانتقال الى وصفه لم يكن مجازا بل كناية ايضا بلا اعتبار للمعنى الاصلي وان اطلق على شخص آخر كان استعارة واذا قلت ابو جهل وقصدت الى كونه جاهلا فقد اعتبرت المعنى الاصلي ولم تجعل كناية عن شيء فتامل فان هذا المقام مما اشتبه على اقوام قوله او مقام ايهام عطف على مقام تعظيم وترك لفظ الايهام اولى لان الاعلام اولى بالاستلذاذ والتبرك قوله او ما شاكل عطف على مقام احضار او مقام ايهام وذلك اشارة الى جميع ما ذكر من الامور التي لها مدخل في الاعتبار كايقاع المخاطب في الحيرة بنحو سعد وسعيد او في المساءة بنحو سفاك وسفاح والتنبيه على غباوته بانه لا يتعين عنده المسند اليه الا باسمه الذي يخصه قال وأما الحالة التي تقتضي كونه موصولا فهي متى صح احضاره في ذهن السامع بواسطة ذكر جملة معلومة الانتساب الى مشار اليه واتصل باحضاره بهذا الوجه غرض مثل ان لا يكون لك منه امر معلوم سواه او لمن تخاطب نحو الذي كان معك امس لا اعرفه او الذي كان معنا

ايش رجل عالم فاعرف او الذين في بلاد الشرق لا اعرفهم او لا تعرفهم او لا نعرفهم او
ان يستهجن التصريح بالاسم او ان تقصد زيادة التقرير كما في قوله جل وعلا وراودته
التي هو في بيتها عن نفسه والعدول عن التصريح باب من البلاغة يصار اليه كثيرا وان
اورث تطويلا كما يحكى عن شريح ان رجلا اقر عنده بشيء ثم رجع ينكر فقال له شريح شهد عليك
ابن اخت خالتك اثر شريح التطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر لكون
الانكار بعد الاقرار ادخالا للعنق في ربقة الكذب لا محالة او للتهمة وكذا ما يحكى
عنه ان عدي بن ارطاة اتاه ومعه امرأة له من اهل الكوفة يخاصمها فلما جلس بين
يدي شريح قال عدي اين انت قال بينك وبين الحائط قال اني امرؤ من اهل
الشام قال بعيد سحيق قال واني قدمت العراق قال خير مقدم قال وتزوجت هذه
قال بالرفاء والبنين قال وانها ولدت غلاما قال ليهنئك الفارس قال واردت
ان انقلها الى داري قال المرء احق باهله قال قد كنت شرطت لها دارها قال الشرط
املك قال اقض بيننا قال فعلت قال فعلى من قضيت قال على ابن امك عدل عن لفظ
عليك لئلا يواجهه بالتصريح على ما يشق على المخاصم من القضاء عليه اقول اي كون
المسند اليه موصولا اي معبرا عنه بموصول فهي حاصلة في زمان صح احضاره الى آخره
ولفظة متى لمجرد الظرفية مجازا وما آل المعنى ما سبق تحقيقه قوله معلومة الانتساب الى مشار اليه
اي الى معين عند المخاطب مشار اليه باعتبار تعينه عنده واما الجملة الواقعة صفة فهي معلومة
الانتساب الى شيء ما لا الى شيء معين عنده الا يرى انها لا تقع صفة الا للنكرة قوله النقل
باحضاره اشارة الى ترجح الموصولية بعد ذكر المصحح ولا بد منهما في كل حالة لكنه تدل تفصيلها
لفظ المرجح كما في الضمير والعلم وقد يفصلهما كما في الموصول واسم الاشارة واراد بالغرض
الباعث الشامل للغاية التي يقصد حصولها بايراد الموصول كزيادة التقرير والايماء
الى وجه بناء الخبر وللمحل الذي يتقدم وجوده على ايراده كعدم العلم بغير الصلة والاستهجان
قوله سواء اي سوى انتساب الجملة اليه قوله فنقول بالرفع اي فحينئذ نقول فان قلت
جاز ان يجعل تلك الجملة صفة للنكرة فلا يتعين الموصول قلت الكلام على تقدير كون المسند اليه

معرفة والمقصود تعيين وجوه التعريف واختار في المثال الاول لحكي لانه انسب بجزء المثال
في ان زيدا دون من سوى ليشعر بعلم المخاطب بالصلة دون التعريف في المثال على انه اذا انتفى علم المتكلم
المخاطب معا في مادة جاز ان يلاحظ انتفاء كليهما او احدهما قوله او ان يقصد زيادة
القصد لتعريج مع الاغراض السابقة في كونه حاملا يتقدم الوجود على ذكر الموصول فان
زيادة التقرير غاية متاخرة عنه والمراودة مفاعلة من راد يرود اذا جاء وذهب كان الذي
يخادع صاحبه عما في يده اي يخادعه عن نفسه ويحتال في طلب مواقعته اياها ما يستهجن في
الحكم بالمراودة على المرأة التصريح باسمها وذكرت بالموصول الذي يفيد زيادة تقرير ثبوت
المسند للمسند اليه فان كونه في بيتها وتمكنها منه مع جمالها غاية الحياء مما يحقق المراودة ويفيد
ايضا زيادة تقرير المقصود اعني نزاهته يوسف عليه السلام لان استعاذته منها مع كمال قدرته
عليها دليل على طهارة ذيله جدا ويفيد ايضا زيادة تقرير المسند اليه وتعينه لان في زليخا
وامرأة العزيز بسبب تجويز الاشتراك في الاول وارادة الملبس في الثاني احتمالا ليس
في التي هو في بيتها لانه اشارة الى معهودة معينة قوله والعدول عن التصريح تاخير هذا
الاستطراد عن التمثيل بقوله وراودته التي هو في بيتها شاهد عدل بانه مثال للاستهجان
وزيادة التقرير معا قوله كثيرا اي مصيرا كثيرا او زمانا كثيرا وان اورث المصير تطويلا ومن
لطيف هذا النوع اعني العدول عن التصريح ما يحكيه الشاعر في قوله ⁂ قالت لترب معها خالسته
في قصرنا هذا الذي اراه من ⁂ قالت فتى يشكو الغرام عاشق ⁂ قالت لمن قالت لمن قالت
ولا ابن اخت خالتك وابن امك على المخاطب بشهادة العرف وقرينة المقام المخصصة
فان الثاني يتناول اخاه والاول يتناوله وابن خالة اخرى قوله ليعدل عن التصريح بنسبة
الحماقة الى المنكر اراد انه لما لم يصرح باسمه بل كنى عنه صارت نسبة الحماقة غير مصرح بها فالان
الكناية مهنا في نفس النسبة والربقة حبل فيه عدة عرى يشد به صغار الغنم وتنكيرها للتعظيم
ولا محالة معنى لا بد من حال يحول اي لا تحول ولا انتقال عن احد الامرين بل هو لازم قطعا
لانه ان كان صادقا في اقراره فقد دخل في ربقة الكذب بالانكار وان كان كاذبا
فيه فقد دخل بالانكار في ربقة التهمة بفتح الهاء وتوسيط لا محالة بين الكذب والتهمة اشعار

تعلقه بها قوله وكذا ما يحكى تمثيل لما زاد من قوله لتوافق المعطوف عليه والظاهر انه اراد تشبيه
المحكي بالمحكي لا الحكاية بالحكاية ومعنى اين انت في اي شغل انت عجب فكرك بل انك فارغ
البال لا لاستماع قصتنا ولما كان في هذا السؤال سوء ادب خاطرشريا نحله على مفهومه اللغوي
اعني السؤال عن المكان واجاب بانه غلط اي انا بين جادين قوله بعيد سحيق اي مكان
بعيد في غاية البعد فقد تبث في الانتقال عنه وفيه نوع سخرية منه لاشتغاله بما لا فائدة فيه
ولما اطلع باجري على قلة عقله الكمه سورة غضبه فرحب به وقال الخير مقدم ثم دعا له اي
اعرست ملتبسا بالموافقة والبنين وزاد في الدعا ليكون الولد صبيا اي لا ابقاه مرضيا بل يلحق
حد الفروسية قوله الشرط املك تمام عليك اولك وهذا مثل يضرب في وجوب الوفا على
الشروط والعهود اي سوا قوي بملكته وتصرفاتك منك في تزوجك اي يجب عليك الوفا
بالشرط قوله علي يبنى عدى التفريع بعلى لتضمنه معنى التخصيص قال او ان تومي
بذلك الى وجه بنا الخبر الذي تبنيه عليه فتقول الذين آمنوا لهم درجات النعيم و
الذين كفروا لهم دركات الجحيم ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى
التعريض بالتعظيم كقولك الذي يرافقك يستحق الاجلال والرفع والذي يفارقك
يستحق الاذلال والصفع ومنه قولهم جاء بعد اللتيا والتي وسيأتيك في فصل الايجاز
معناه او بالاهانة كما اذا قلبت الخبر في الصورتين وربما جعل ذريعة الى تعظيم
شان الخبر كقوله ٭ ان الذي سمك السما بنى لنا ٭ بيتا دعائمه اعز واطول
وربما جعل ذريعة الى تحقيق الخبر كقوله ٭ ان التي ضربت بيتا مهاجرة
بكوفة الجند غالت ودها غول ٭ وربما جعل ذريعة الى التنبيه للمخاطب على
خطأ كقوله ٭ ان الذين ترونهم اخوانكم ٭ يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا ٭
او على معنى آخر كقوله ٭ ان الذي الوحشة في داره ٭ تونسه الرحمة في لحده
وربما قصد بذلك ان يتوجه ذهن السامع الى ما سيخبر به عنه منتظرا لوروده عليه حتى
يأخذ منه مكانه اذا ورد كقوله ٭ والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من
جماد ٭ وفي هذه الاعتبارات كثرة فتأمل لها حول ذكائك اقول عطف على قوله او

ان يقصد وهذا هو الغرض الرابع وهو غاية متاخرة عن ايراد المسند اليه موصولا وقد
ذكره باسلوب الخطاب كالغرض الاول بعد ذكر الثاني والثالث بصيغة المبني للمفعول
وبذلك اشارة الى ايراد المسند اليه موصولا واختير لفظ البعيد لبعد العهد عن المشار اليه
بتوسط قصة العدول عن التصريح وقد فسر الوجه بعلة انتساب الخبر الى المسند اليه نظرا الى ظاهر
الشارحين فورد ان الوجه بهذا المعنى لم يوجد في بعض الامثلة المتفرعة على الايماء كقوله
ان الذي سمك السما وان التي ضربت وان الذين ترونهم وان الذي الوحشة في داره
فدفعه بعضهم بان كلمة هذا في قوله ثم يتفرع على هذا اشارة الى ايراد المسند اليه موصولا وهو
مردود بان لفظة ثم وذكر التفريع واسم الاشارة للقرب ينادي على فساده وفسر ايضا
بطريق الخبر وجنسه كقولك عملت هذا العمل على وجه عملك اي على طريقه وطرزه فالمعنى ان تأتي
بالموصول مع الصلة للاشارة الى ان بنا الخبر عليه من اي طريق واي جنس من الثواب
والعقاب والمدح والذم الى غير ذلك وحاصله ان تأتي بفاتحة الكلام على وجه ينبه الفطن
على خاتمته كالارصاد في علم البديع وليس بشيء اما اولا فلانه يقتضي استدراك لفظ البنا
لان الذي لطرق واجناس مختلفة هو الخبر نفسه لا بناؤه واما ثانيا فلان الايماء بهذا
المعنى لا يكون ذريعة اي وسيلة الى التعظيم والاهانة وسائر المعاني المتفرعة كما ستعرفه والحق
ان تفسير الوجه بعلة بنا الخبر اي اسناده الى المبتدأ وربطه به سواء كانت علة لثبوت الخبر في
نفس الامر اذ الايمان سبب لثبوت الدرجات وعلة باعثة على اسناده الى الموصول
وبنائه عليه وكذا الكفر بالقياس الى الدركات قوله ثم يتفرع على هذا اي على الايماء
الى وجه بنا الخبر وهو عطف على مقدر يدل عليه قوله ان تومي اي فيحصل الايماء ثم يتفرع
قوله ربما جعل استئناف لبيان الاعتبارات اللطيفة قوله الى التعريض بالتعظيم
اي لغير الخبر من المتكلم والمخاطب والغائب نحو الذي يرافقني او يرافقك او يرافق زيدا
فالمرافقة المقيد باحدها علة لثبوت الاستحقاق ادعاء او باعثة على الاسناد وذكرها وسيلة
الى التعظيم وكذا الحال اذا قلبت الخبر وعرضت بالاهانة قوله ومنه اي من التعريض
بالتعظيم في باب الموصول وانما فصله لانه ليس من باب المسند اليه وايضا الغرض التعظيم فيما

من الملازمة لأمن الايماء اي بعد الخطة الصغيرة والكبيرة التي تقصر العبارة عن بيانها لكثرتها
وفظاعة شأنها قوله وربما جعل ذريعة الى تعظيم شأن الخبر اي وتعظيم شأن الخبر
مما تقدم لانه تظهر بنزول الصريح الى الاصل من حاق الكلام فلا يندرج في التعظيم الحاصل من
عرض الكلام اي جانبه وربما جعل ذريعة الى التحقير الخبر ايضا كقولك الذي لا يعرف الفقه قد
صنف فيه وسمك السما ليس علة لبنا البيت بل هو علة حاملة على اسناده الى المسند اليه وبناء عليه
وذريعة الى تعظيم شأن الخبر بناء على تشابه اثار المؤثر الواحد وانما كون من باب الصلة تحث
تومي الى ان الخبر من الموصول من جنس البنا فلا مدخل له في التعظيم الا بدي انه لو قيل بنا
لنا بيتا الذي سمك السما وكان تعظيم شأن بنا البيت باقيا بلا شبهة ولا ايماء فيه بهذا النحو
اصلا فالتعظيم ناش من ذكر الصلة لا من ايمائها الى جنس الخبر وقس على ذلك حال المرافقة
والمفارقة فان التعظيم والاهانة ناش منها تقدم الموصول او تاخر وضرب البيت في مكان
المهاجرة حلول لزوال المحبة عادة لكنه سبب حامل للانسان على الزوال اليها وذريعة الى تحقيق
الزوال ودليل على ثبوته بخلاف سمك السما اذ لا يدل على تحقيق بنا البيت ولو قيل غالت
الغول ذو التي ضربت بيتا مهاجرة لكان فيه تحقيق الخبر ايضا وكذا ظن المخاطبين يكون
تلك الجماعة اخوانا لهم علة باعثة على انشاء التعليل اليهم وذريعة للتنبيه على الخطا ولو قيل
يشفي مرعكم غليل صدور الذين تظنهم اخوانكم لكان التنبيه على الخطا باقيا على حاله وكذا ثبوت
الوحشة في دار الميت باعث على الاخبار بياس الرجا اياه وتسلية للمخاطبين وتنبيه على معنى
آخر سوى الاولى تعليل ما يوجب تلك الوحشة من حزنهم وتخجيم ولو اخر الموصول لكان
التنبيه على ذلك المعنى باقيا فظهر فعقدا ستبان ان الايماء وبعض الاشياء بجنس الخبر ليس وسيلة
الى تلك المعاني كيف ولا شبهة على ذي مسكة ان قولك الذي برانفك يستحق الاجلال وقولك
يستحق الاجلال الذي برانفك يتساويان في التعظيم الذي ينشئ من ايراد المسند اليه موصولا
ثم ان المصنف اورد الكلام في الجملة الاسمية لكونها على الوضع الطبيعي من تقدم ذكر الذات
على الصفة فذكر بنا الخبر دون اثبات المسند والا فلا فرق بينها وبين الفعلية في افادة
هذه النكت اعني الايماء وما يتفرع عليه وانا اطنبنا في توضيح المقام لتنتبه لتداركه في دفع

توبيخات الاوهام قوله بيتا يريد بيت العز والشرف ودعائمه ذلك البيت اعز اي
اقوى واطول من دعائم كل بيت وتسميت الكوفة كوفة الجند لاقامة جند كسرى بها غالت
اي اهلكت وذهبت الى غول فلا يرجى رجوع ذلك الود اليها ترونهم تظنونهم والغليل الحقد
الانسان من شدة الغيظ وحرارة العطش يقال صرعه اي القاه على الارض قوله وربما
قصد بذلك عطف على الاغراض المذكورة بحسب المعنى اي يقصد بايراد المسند اليه موصولا
ما ذكر وربما قصد ولا يجوز عطفه على قوله وربما جعل ذريعة لانه قد استوفى تفريع الايماء
بقوله او على معنى آخر معطوفا على خطا وايضا كان المناسب حينئذ لفظ هذا القرب الا انا
وانما لم يقل او ان يقصد عطفا على ان تومي بل غير الاسلوب الى ربما قصدا اشارة الى
ان ايراد المسند اليه موصولا له مدخل في التشويق المذكور وليس مستقلا بافادته اذ لا
من تقديمه ايضا والمعنى انه قد يقصد بايراد المسند اليه موصولا تشويق السامع وتوجه
ذهنه الى الخبر وذلك بان يكون الصلة امرا غريبا مشوقا الى سماع الخبر فياخذ الخبر من
ذهن السامع مكانه اي يتمكن فيه وذلك لان الوارد بعد التوجه والانتظار اعز وادخل
في القبول ومتى تعلق بتوجه وتنتظر احاله من فاعله قال تلميذ الناظم في شرح السقط
المراد حيرة الناس في خلقة آدم عليه السلام من الحما والذي سو التراب وقد يقال المراد
حيرتهم في حشر الاجساد ولان البيت من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا قوله وفي هذا
الاعتبارات اي في المعاني التي تعتبر وتجعل اغراضا في ايراد المسند اليه موصولا وحوم
حام الطائر حول الماء ولتيح على الموضع الذي يتمكن فيه من شربه وتلك المعاني كالترغيب
في قولك الذي حسن خلقه وكمل جماله يستطر على الباب والتحقير كما تقول الذي ذم خلقه
وذم خلقه والحث على الترحم كما في قولك الذي نهبا سو الرحبي ولاده والحث على التامل
كقولك الذي تاه فيه الفكر مسئلة القضاء والقدر قال واما الحالة التي تقتضي
كونه اسم اشارة فهي متى صح احضاره في ذهن السامع بوساطة الاشارة اليه حسا
واتصل بذلك داع مثل ان لا يكون لك او للسامع طريق اليه سواها او ان تقصد
بذلك اكمل تميزه وتعيينه كقوله هذا ابو الصقر فردا في محاسنه من نسل شيبان

بين الضال والسلم وقوله اذا تامل شخص ضيف بقبل متسربل سربال ليل اغبر او مي الى الكوما بهذا طارق يخرمني الاعدا ان لم تجبر وقوله ولا يقيم على ضيم يراد به الا الاذلان عير الحي والوتد هذا على الخسف مربوط برمته وذا يشج فلا يرثي له احد وقوله اوليك قوم ان بنوا احسنوا البنى وان عاهدوا اوفوا وان عقدوا شدوا او ان تقصد بذلك بيان حاله في القرب والبعد والتوسط كقولك بهذا وذلك وذاك اقول وذلك لان

اسما الاشارة موضوعة في اصلها لان يشار بها الى محسوس مشاهد فان اشير بها الى غير محسوس او الى محسوس غير مشاهد فلجعله بمنزلة المحسوس المشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الاشارة الحسية قوله واتصل بذلك داع اي باعث فان عدم طريق الى احضاره سوى الاشارة الحسية باعث متقدم لا غاية متاخرة عن ايراد المسند اليه اسم الاشارة نعم تنبيه المخاطب على ذلك العدم غاية متاخرة عن ذلك الايراد وكذا القصد المتعلق باكمل التمييز وغيره باعث متقدم واسم الاشارة وان كان بحسب الوضع والاستعمال متناول المتعدد الا انه بسبب اقترانه بالاشارة الحسية يفيد اكمل تمييز وتعيين اذ لا يبقى اشتباه اصلا بعد الاشارة التي هي بمنزلة وضع اليد فيتاز المقصود به عند العقل والحس معا بخلاف العلم والمضمر فان المقصود بهما يتاز عند العقل وحده ولذلك جعله بعضهم اعرف المعارف ومن جعل العلم اعرف نظر الى انه بحسب وضعه الواحد لا يتناول الا معينا ومن جعل المضمر اعرف نظر الى ان ضمير المتكلم لا يتصور تطرق اشتباه اليه قطعا فلكل وجهة هو موليها واعلم ان الانسب اتفاقا تقديم اسم الاشارة على الموصول قوله فرد احال عاملها معنى الاشارة او التنبيه وجعلها حالا مؤكدة ابعد قوله من نسل شيبان حال اخرى وبين حال من شيبان على طريقة ملة ابرهيم حنيفا والضال والسلم شجرتان بالبادية اي مع كونه من خلص العرب وفصحائهم وكرمائهم يتفرد في مجانسة عن غيره وهذا مثال للقصد الى اكمل تمييز قوله متسربل سربال ليل جعل ظلمة الليل سربالا متسربلا به الطارق فلا يرى الا بتامل خصوصا اذا كان هناك غبار والكوما الناقة

العظيمة السنام اي اومي اليها قائلا هذا طارق يخرمني الاعدا اي تقتلني دعا عليه وفيه رعاية المشاكلة او التفت اليها وخاطبها بذلك على مجرى عادتهم في خطاب الحيوانات قائلا احينئذ في نحري هذه الناقة تحرى خبر هذا شاهد مثال لايراد اسم الاشارة حيث لا طريق سواه قوله ولا يقيم الضمير في به راجع الى المستثنى منه اعني العام المقدر بحسب المعنى فانه المقيم الذي يدل عليه يقيم اي لا يقيم مقيم او احد على ظلم يراد به وقد يتوهم ان المستثنى منه ضمير مستتر في يقيم راجع الى احد والاذلان بدل منه كما يشعر به عبارة المصنف في قوله تعالى ان كانت الا صيحة واحدة ولا تري الا مساكنهم بالرفع كما يجي في مباحث القصر وعير الحي الحمار الاهلي المشترك بينهم يركبونه ولا يرحمه احد منهم اشار اولا الى ان ثبتهما اجماعا في صفة الذل اي الهوان ثم بين ذاتيهما ثم اورد اسم الاشارة لكل منهما قاصدا بذلك تمييزه اكمل تمييز وتعيين ليكون اثبات ما اسند اليه من وجه له بحيث لا يتطرق اليه الالتباس اصلا والخسف الذل والجوع والرمة القطعة البالية من الحبل والشج الدق والكسر لا يرثي اي لا يرق ولا يرحم والمقصود الحث على عدم تحمل الضيم بان هذا صفة للحمار والجماد قوله احسنوا البنى يقال بنية وبنى بالضم فيهما كذمية وذمى وبالكسر فيهما كجزية وجزى والمراد ما بنوه من صنايع المبار وكانه اشارة بكلمة ان الى ان ما بهم من احسان بنا والمكارم والانعام بالعهود وتوثيق العقود بحيث يتم ما يحقق من هذه الامور وما يتقدر منها واتيانه باسم الاشارة لاكمل التمييز قوله او ان تقصد بذلك اي بايراد المسند اليه اسم الاشارة بيان حاله فان جعل القرب والبعد والتوسط داخلة في معاني اسما الاشارة كان هذا بحثا لغويا ذكر توطية لما يتفرع عليه من مباحث الخواص وان جعلت خارجة عنها يقصدها البليغ بحسب مناسبة الالفاظ في القلة والكثرة والتوسط كان من علم المعاني قال ثم يتفرع على ما ذكره وجوه من الاعتبار مثل ان تقصد بذلك كمال العناية بتمييزه وتعيينه كقوله عز من قائل اوليك على هدى من ربهم واوليك هم المفلحون او ان تقصد ان السامع غبي لا يتميز الشي عنده الا بالحس كقول الفرزدق في خطابه جريرا اوليك اباي فجيني بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع او ان تقصد بقربه تحقيره واسترذاله كما قالت عايشة رضي الله عنها يا عجبا لابن عمر هذا محقرة له وهو عبد الله بن عمرو بن العاص وكما يحكيه عز وعلا عن الكفار ماذا اراد الله بهذا

مثلا وفي موضع آخر أهذا الذي بعث الله رسولا وفي موضع آخر أهذا الذي يذكر
آلهتكم وهذه وما هذه الحيوة الدنيا الا لعب ولهو وكما يحكيه القائل عن امرأته
تقول وقد تمخر بيمينها ابعلي هذا بالرحى المتقاعس وبعده تعظيمه كما تقول
في مقام التعظيم ذلك الفاضل واولئك الفحول وكقوله عز وعلا الم ذلك الكتاب
ذهابا الى بعده درجة وقولها فيما يحكيه جل وعلا قالت فذلكن الذي لمتنني فيه
ولم تقل فهذا ويوسف حاضر رفعا لمنزلته في الحسن واستحقاق ان يحب ويفتتن
واستبقا ذا المحلة ومن التبعيد لقصد التعظيم قوله تعالى وتلك الجنة التي اورثتموها
او تحقيره كما تقول ذلك اللعين او ما سوى ذلك مما له انخراط في هذا السلك
ولطايف هذا الفصل لا تكاد تنضبط اقول اي الاصل في اسم الاشارة ان
يقصد به اكمل التمييز او بيان الحال ثم يتفرع على كل منهما ما يناسبه اي تارة يقتصر على ان يقصد
اكمل تمييز للمسند اليه ليتضح عند السامع غاية الاتضاح وهذا امر مقصود في نفسه تبعد دفع تطرق الاشتباه
فيما اسند اليه كما مر واخرى يقصد به اكمل التمييز ويتوصل بهذا القصد الى قصد معنى آخر يناسبه كاظهار
كمال عناية المتكلم بتمييز المسند اليه لنوع قرب واعتبار له عنده كما في قوله تعالى اولئك على هدى من
ربهم واولئك هم المفلحون وكالتنبيه على غباوة السامع اي هو في عداد الحيوانات فلم يحصل التمييز
بتمييزه غاية التمييز بحيث يشاهد لم يدرك كما في خطاب الفرزدق لجرير ان كان يهاجيه وكذا يقصد
تارة بلفظ هذا قربه المكاني واخرى يتوسل بقربه الى دنو مرتبته تشبيها للمراتب المعقولة
بالمسافات المحسوسة ولما لم يكن ارادة المشبه به مع المشبه كان التفرع ههنا لمجرد المناسبة المصححة
لارادة المشبه بخلاف اكمل التمييز وكمال العناية بالتمييز فانهما يجتمعان في القصد مع المناسبة كما
عرفت قوله كما قالت عائشة رضي الله عنها تنظير فان اسم الاشارة في كلامها صفة لمجرد لا مسند اليه
او تمثيل لما قصد بقربه التحقير فانه يوجد في غير المسند اليه ايضا وياعجبا منون اي يا قوم اعجبوا عجبا
وغير منون ايضا اي يا عجبي احضر فهذا اوانك وتحقيرها عبد الله من اجل اتيانه بوجوب نقض
الغسل على النساء عند الاغتسال اي هذا امر نحن اعلم به منه فكيف يخالفنا وهلا تمييز او حال
كما تقولون ذلك كما سمعوا الله يضرب المثل بالذباب والعنكبوت والبعوض قوله وفي موضع

آخر غير أن ما بعد غير الاسلوب لانه تمثيل قوله وهذه فصله عما قبله مع كونه تمثيلا ايضا اما لاحتمال
ان يقصد به مجرد قرب الحيوة بلا تحقير واما لان المشار اليه حقير في نفسه بخلاف ما تقدم وتنظم
الآية الكريمة الا لهو ولعب بتأخير اللهو كما في اكثر النسخ سهو وفي سورة الانعام وما الحيوة الدنيا
الا لعب ولهو فيه دون اسم الاشارة قوله وكما يحكيه القائل هذا ايضا تنظير وعطف على قوله كما
يحكيه عز وعلا واراد الامثلة بينها تفنن منه وقد تقرر في موضع الحال وهذا خبر بعلي وبالرحى
متعلق بالمتقاعس اي ابعلي هذا المتقاعس بالرحى اي الذي حصل له التقاعس وهو ضد التقدم
بسبب كثرة ادارة الرحى مع تكلف القعس قالت ذلك منكرة لكونه بعلها قوله وبعده تعظيمه
اي وان تقصد ببعده التعظيم بناء على تقدم تحمل علو مرتبته ورفعه محله بمنزلة بعده في المسافة
قوله ومن التبعيد لقصد التعظيم قوله تعالى تلك الجنة هذا كلام يقال لاهل الجنة في الجنة فهي حاضرة
قريبة فتلك للتعظيم وفصله لاحتمال ان يقال تلك الجنة اشارة الى الجنة الموعودة في الدنيا
اي تلك الموعودة هي التي اورثتموها بخلاف قولها فذلكن فانه متعين للتعظيم قوله او تحقيره
تحقيره عطف على تعظيمه اي او ان تقصد ببعده خلاف تعظيمه اي تحقيره والمانة على معنى انه بعيد
في الغاية عن ساحة عز الحضور والقرب قوله او ما سوى ذلك عطف على قوله ان لا يكون
لك او لسامعك وذلك اشارة الى ما ذكر من الامور الداعية الى ايراد اسم الاشارة وما يتفرع
عليها وهذا السلك اشارة الى سلك الدواعي والتفرع وهذا الفصل اشارة الى فصل كون المسند اليه
اسم اشارة ومن جملة اللطايف الداعية ان يورد اسم الاشارة للتنبيه على ان المشار اليه انما
استحق ما ذكر بعده لاجل الصفات السابقة كقوله تعالى اولئك على هدى وقول الشاعر
فذلك ان يهلك فحسنى ثناؤه وان عاش لم يقعد ضعيفا مذمما الا ان هذين المثالين عدا من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر
ومن اللطايف المتفرعة قصد التعظيم بالقرب بناء على ان عظمة الشيء مما يقتضي التوجه اليه والتقرب
منه كقوله تعالى ربنا ما خلقت هذا وان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم وسيأتي في اخراج
الكلام لا على مقتضى الظاهر نكتة اخرى وربما امكن اجراء بعضها في الاخراج على مقتضى الظاهر قال
واما الحالة التي تقتضي التعريف باللام فهي متى اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة كقولك
الماء مبدأ كل حي قال عز من قائل وجعلنا من الماء كل شيء حي اي جعلنا مبدأ كل شيء

حتى هذا الجنس الذي هو جنس الماء يأتي في الروايات انه جل وعلا خلق الملائكة من
ريح خلقها من الماء والجن من نار خلقها منه وآدم من تراب خلقها منه وكقولك الرجل
افضل من المراة والدينار خير من الدرهم والكل اعظم من الجزء ونعم الرجل او بئس
الرجل ومن تعريف الجنس قوله ٭ والخل كالماء يبدي لي ضمائره ٭ مع الصفاء ويخفيها
مع الكدر ٭ وقوله ٭ الناس ارض بكل ارض ٭ وانت من فوقهم سماء ٭ وقوله عز
قائلا اولئك الذين آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة ولقرب المسافة اذا تأملت
بين ان يعرف الاسم هذا التعريف وبين ان يترك غير معرف يعامل معرفه كثيرا معاملة
غير المعرف قال ولقد امر على اللئيم يسبني ٭ فمضيت ثمت قلت لا يعنيني ٭ فعرف
اللئيم والمعنى ولقد امر على لئيم من اللئام ولذلك يقدر يسبني وصفا لا حالا وله
في القرآن غير نظير او العموم والاستغراق كقوله عز وعلا ان الانسان لفي خسر
الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقوله والسارق والسارقة فاقطعوا
ايديهما وقوله ولا يفلح الساحر حيث اتى او كان المسند اليه حصة معهودة من الحقيقة
كما اذا قال لك قائل جاءني رجل من قبيلة كذا او رجلان او رجال فتقول له الرجل
الذي جاءك اعرف او الرجلان اللذان جاءاك او الرجال الذين جاؤوك وفي
التنزيل وابعث في المدائن حاشرين يأتوك بكل سحار عليم فجمع السحرة وفي موضع آخر
كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وتقرير ما ذكرنا من افادة
اللام الاستغراق او العهد يذكر في الفن الثالث ان شاء الله تعالى اقول
اي تعريف المسند اليه باللام فهي متى اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة اي مع الاشارة الى
حضورها في ذهن السامع فان معنى تعريف اللام هو من الاشارة كما سيحقق وقوله عز
من قائل استشهاد بطريق الاستئناف على صدق قوله الا هذا الكل حتى نعم الى مثال المعرف
الحقيقة باللام في غرابة المسند اليه وقوله يأتي في الروايات استئناف آخر لدفع توهم
ان تفسير الآية مخالف لما ورد في الكتاب واشتهر من ان مبدا الانس التراب ومبدا الجن
النار ولما روي من ان مبدا الملائكة الريح فاشار الى وجه التوفيق ثم رجع الى ذكر

الامثلة

الامثلة واللام في الرجل والمراة والدينار والدرهم لتعريف الجنس اي للحقيقة وليس
يلزم من كون جنس الرجل افضل من جنس المراة ان لا يكون امراة افضل من رجل لجواز
ان يكون الجنس الحاصل في ضمن كل فرد من الرجل افضل من جنس المراة الحاصل في ضمن
اي فرد منها مع كون خصوصية فرد منها افضل من خصوصيات افراده واما قولك
الكل اعظم من الجزء فمعناه الظاهر ان كل واحد من افراد الكل اعظم من جزئه فاللام
في الكل للاستغراق وفي الجزء عوض عن المضاف اليه وقد يجعل اللام في الكل للجنس لكن
قصد الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد منه لا بعينه كما سيأتي فهو اعظم من جزئه ولا يبعد
ان يقال جنس الكل اعظم من جنس الجزء قوله ونعم الرجل حمله على تعريف الجنس للمبالغة كانه
يدعي ان جنس الرجل ماهية الجامعة للمحاسن او المساوي المنسوبة الى هذا الجنس هو ذلك
المخصوص وقد يقال المراد الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد منه لا بعينه فيرجع الى ذكره
من ان اللام فيه للعهد الذهني وسيأتيك تمام الكلام في باب الاطناب ان شاء الله تعالى
قوله ومن تعريف الجنس قيل فصله لاحتمال الاستغراق في سوابق الامثلة والبيت الاول يشتمل
على اربعة امثلة اي جنس الخل كجنس الماء وقوله يبدي بيان لوجه الشبه والمعنى يبدي خليلي
لي او يبدي كل من جنس الخليل لي او يبدي كل من جنس الخليل لصاحبه قوله الناس ارض اي
هذا الجنس حيث كانوا وكذلك عليهم علو مرتبة والكتاب والنبوة والحكم محمولة على الجنس
وقد حملت على الاستغراق ايضا لان اولئك اشارة الى الانبياء وآبائهم وذرياتهم وتناولوا
جميع الكتب والاحكام والنبوات على سبيل التوزيع قوله ولقرب المسافة متعلق بقوله
يعامل اي بين حال من المسافة واذا تأملت ظرف للقرب نفسه الا انه في الحقيقة ظرف للمعلوم
وهذا التعريف اشارة الى تعريف الجنس ولفظة به مستدركة لان المقصود ان يترك الاسم
منكرا غير موقوف بشيء من التعريفات وهذا القرب انما هو بين المنكر وبين المعرف بلام الجنس
اذا اريد به الجنس من حيث هو وجوده في ضمن فرد لا بعينه لاجل قرينة تقتضي ذلك كقولك
حيث لا عهد اكلت الخبز وشربت الماء فان مؤدى هذا المعرف مؤدى المنكر وهو الفرد
المنتشر كانك قلت اكلت خبزا وشربت ماء والفرق هو انك في المعرف تشير الى كون ماهية

اي بين المعرف والمنكر

ذكما الفرد معلومة وليس في المنكر منه الاشارة والتعريف الجنسي الماخوذ بهذا الاعتبار
هو المسمى بتعريف العهد الذهني واذا قصد بالمعرف بلام الجنس الى الماهية من حيث هي كما في
الاشياء التي يراد تحديدها واجراء الاحكام على نياتها فبين المعرف والمنكر بون بعيد لان
المراد بالمعرف الماهية من غير ان يلاحظ معها وجودها في ضمن شيء من افرادها وبالمنكر
فرد منها مبهم ثم المصادر التي ليس فيها شائبة الوحدة كذكرى وبشرى ورجعى يتحد معرفها
ومنكرها وهو الماهية من حيث هي الا ان في المعرف اشارة الى حضورها دون المنكر فكما
يجوز ان يعامل المعرف اذا اريد به الفرد المنتشر معاملة المنكر كما هو المشهور ينبغي ان يجوز ذلك
في منع المصادر قولهما مل حرفه كثيرا معاملة غير المعرف اراد ان منع المعاملة جائزة اذ يجوز
ايضا ان يجعل هذا المعرف مبتدا او ذا حال كسائر المعارف قوله على اللئيم لم يرد به لئيما
معينا اذ ليس فيه اظهار ملكة الحلم ولا الماهية من حيث هي بقرينة المرور ولا الاستغراق
بل الجنس من حيث وجوده في ضمن بعض افراده والمعنى ولقد مررت على لئيم من اللئام فعدل
الى امر للاستمرار وثم بالفاء مخصوصة لعطف الجمل قوله ولذلك اي ولكونه بمعنى لئيم
من اللئام يقدر يسبني وصفا لا حالا والمراد ان ذلك مصحح للعدول عن الحال الى الوصف
لا انه مرجح للوصفية على الحالية بل المرجح ان جعله وصفا ادل على ان عادته المستمرة سبه تحقيقا
في المعنى واول على وقاره من ان يجعل قيدا للمرور فكانه قال امر دايما على لئيم هو دأبه
على سبي فلا التفت اليه واقول لا يعنيني اي لا يريدني بل يريد غيري او لا يهمني الاشتغال
والانتقام منه قوله وله اي وللمعرف الذي عومل معاملة المنكر نظير اي نظائر كثيرة
والمراد الاشبه او لقوله على اللئيم يسبني نظاير اي اشباه كثيرة في القرآن كقوله تعالى كمثل
الحمار يحمل اسفارا وقوله تعالى الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون
ففي الكشاف ان يحمل صفة الحمار ولا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء
والولدان وفيه ان غير المغضوب صفة للذين انعمت عليهم اذ لم يقصد بهذه المعرفات شيء
بعينه ومن هذا يعلم ان الموصول كالمعرف باللام في هذه المعاملة قوله او العموم والاستغراق
عطف على نفس الحقيقة اي او اريد بالمسند اليه مع تعريفه باللام عموم الحقيقة لافرادها وقد

كان

كان العموم قد يطلق على افراد على سبيل البدل عطف عليه الاستغراق تعيينا للمراد وانما جعل
تعريف الاستغراق مقابلا لتعريف الجنس جريا على ما هو المشهور والتحقيق اندراجه مع العهد
الذهني تحت التعريف الجنسي الا انه اشار هنا الى اندراج الذهني تحته لكونه اظهر فلم يجعله قسما
على حدة وقرينة الاستغراق في ان الانسان ورود الاستثناء وفي المثالين الاخيرين صحة
وروده فان قلت اللام في السارق والساحر موصول وعموم الحكم مستفاد من علية السرقة
والسحر قلت ان سلم كون اللام موصولا فهذا الموصول في حكم المعرف باللام ولا شك ان صحة
الاستثناء اي عدد يرا ديدل على عموم اللفظ مع قطع النظر عن العلية لا يقال اذا كان
الساحر عاما وقد وقع في حيز النفي وجب ان يقصد به نفي العموم لا عموم النفي لما اشتهر من ان
النفي يتوجه الى قيد الكلام لا الى اصله لانا نقول ليس ذلك كليا الا يرى الى عموم قوله
تعالى لا يحب كل مختال فخور والسر فيه انه ان اعتبر قيد العموم في الكلام اولا ثم دخول النفي
عليه ثانيا كان النفي واردا على المقيد نافيا لقيده اعني عمومه وان عكس كان القيد واردا
على النفي ومفيدا لعموم نفيه والتعويل في تعيين احد الاعتبارين على القرائن قوله اذ كان
المسند اليه حصة معهودة من الحقيقة عطف على قوله اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة وانما
لم يقل او حصة معهودة ليكون عطفا على نفس الحقيقة او العموم اشعارا بان تعريف العهد قسم
مستقل من التعريف مقابل لتعريف الجنس ليس كالاستغراق متولدا من التعريف الجنسي قوله
كما اذا قال فيه تنبيه على ان الحصة المعهودة من الحقيقة قد يكون فردا وقد يكون اكثر على
ان معهودية الشيء قد يكون باعتبار كونه مذكورا في كلام شخص كقوله فخر السحرة اشارة
الى جميع المذكورين اعني كل سحار عليم ولا شك ان هذا الجميع حصة معهودة من حقيقة الساحر
فليس في السحرة استغراق افراد الحقيقة وليس اللام فيه اسما موصولا وان كان صفة وانما
ذلك في الصفات التي يقصد بها الحدوث لا في الصفات التي صارت بمنزلة الاسماء ولئن سلم
نقدر انه في حكم المعرف باللام فان قلت اذا قلت مثلا كل عدد اما زوج او فرد فالاعداد
غير خارجة عنهما كان العهد والاستغراق مجتمعين في لفظ الاعداد قلت اذا قصد بلفظ الاعداد
استغراق الافراد فلا حاجة الى ملاحظة كونها مذكورة حتى يكون معهودة فمن اين لك

اجتماعهما على ان الحقيقة المعهودة من الحقيقة لا يصدق على جميع افرادها قطعا فلا يتعين ان
اصلا قوله فعصى فرعون الرسول نبّه بايراده على ان التعريف باللام لا يخص المسند اليه
وكثيرا ما يوردا الامثلة من غير الباب الذى هو فيه تنبيها على عدم الاختصاص فيقال الامثلة
امثلة للحال الجارية فى هذا الباب ايضا فلا حاجة الى تاويلها بما يردها الى الباب قوله
وتقريرها ذكرنا من افادة اللام الاستغراق او العهد يذكر فى الفن الثالث ذكر السكاكى
ان القول بافادة اللام لتعريف الحقيقة والاستغراق مشكل ثم حقق كيفية افادتها
اياهما بان اللام موضوعة للعهد فكان الاولى به ان يذكر ههنا تعريف الحقيقة ايضا
قال واما الحالة التى تقتضى التعريف بالاضافة فهى متى لم يكن للمتكلم الى احضاره
فى ذهن السامع طريق سواها اصلا كقولك غلام زيد ان لم يكن عندك منه شئ سواه
او عند سامعك او طريق سواها اخصر والمقام مقام اختصار كقوله
هواى مع الركب اليمانين مصعد ● جنيب وجثمانى بمكة موثق ● او لان فى
اضافته حصول مطلوب آخر مثل ان تغنى عن التفصيل المتعذر لو الاولى تركه بجهة
من الجهات كقوله ● بنو مطر يوم اللقاء كانهم ● اسود لها فى غيل خفان اشبل
وقوله ● اولاد جفنة حول قبر ابيهم ● قبر ابن مارية الكريم المفضل ● وقوله
قومى هم قتلوا اميم اخى ● فاذا رميت يصيبنى سهمى وقوله ● تبا لمن اسبع وانتم ثلاثة
وللسبع خير من ثلاث واكثر ● او مثل ان تتضمن اعتبارا لطيفا مجازيا ● كقوله
اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة ● سهيل اذاعت غزلها فى القرائب ● وقوله
اذا قال بالله قلنا قال بالله حلفه ● لتغنى عنى ذا انائك اجمعا ● او مثل ان تتضمن
نوع تعظيم باعتبار كما تقول عبدى حضر فتعظم شأنك ان لك عبدا او كما تقول عبد الخليفة
حضر فتعظم شأن العبد او كما تقول عبد الخليفة عند فلان فتعظم شأن فلان او نوع
تحقير كما تقول ولد الحجام عنده او غير ذلك من الاغراض ممكن التعلق بالاضافة الحول
اى تعريف المسند اليه بالاضافة وقوله الى احضاره اى بعينه متعلق بطريق لتضمنه معنى
موصل واصلا مصدر موكد لانتفاء الطريق او حال من طريق اى انتفى طريق سواها انتفاء

كلية او انتفى ملتبسا بالكلية قوله ان لم يكن عندك منه اى من الغلام شئ اى من طرق التعبير
سواه اى سوى انه غلام زيد او لم يكن عند سامعك شئ سواه وفيه بحث لان النسبة الاضافية
يجب ان تكون معلومة للمخاطب ولا شك انها تصلح ان تتبع صلة بادنى تصرف ولا يشتبه على
سكة فيقال الذى هو غلام زيد فيرجع الى ان الاضافة اخصر قوله او طريق سواها اخصر
اى لم يكن عند المتكلم طريق غير الاضافة اخصر من الاضافة فيفهم منه عرفا ان الاضافة
اخصر الطرق الحاصلة عنده فى احضاره بعينه وكيف يحتمل سواها استثناء من طريق حتى
فيدل على ان الاضافة اخصر الطرق تقول هواى اى مهوىّ ومحبوبى اخصر من الذى اهواه
واليمانين جمع يمان بمعنى يمنى حذف احدى اليائين وعوض عنها الالف المتوسطة مصعد اى
مبعد من اصعد فى الارض اذا ابعد فيها جنيب اى مجنوب مستتبع يقال لكل تابع منقاد جنيب
يريد ان حبيبى راحل مع الراحلين وجسمى مقيد بمكة فاختار الاختصار لعدم الارتياح الى بسط
الكلام قوله او لان عطف على ما تقدم بحسب المعنى اى تعريف المسند اليه بالاضافة اما لانتفاء
طريق سواها او للاختصار او لان فى اضافته حصول مطلوب آخر سوى الاختصار وقد يقال
هو عطف على متى لم يكن عطف ظرف على ظرف اى الحالة المقتضية للاضافة حاصلة متى لم يكن
طريق او حاصلة لان فى اضافته وفيه ان اللام ظاهرة فى التعليل فلا يلائم العطف على الزمان
قوله مثل ان تغنى بالنصب على انه بدل من حصول او حال من مطلوب آخر وبالجر على انه
صفة له قوله او الاولى عطف على المتعذر وتركه فاعل له فيلزم اعمال اسم التفضيل فى الفاعل
الظاهر بدون الشرائط المعتبرة فى مسئلة الكحل فيكون شاذا او جاز ان يكون الاولى
تركه جملة اسمية معطوفة على صلة اللام فى المتعذر نظرا الى المعنى كانه قال عن التفصيل
الذى تعذر او الاولى تركه فيلزم جعل الاسمية صلة اللام على وجه التبعية قوله بجهة من الجهات
كضيق المقام لعدم الفرصة واداء التفصيل الى ملال السامع واشتمال اسمائهم على الثقل او
كراهة سمعه او صلاحية تطرق كما يستهجن التصريح بنسبة الفعل القبيح الى صريح اسمائهم واقتضاء التفصيل
تقديم بعض على بعض فيورث عداوة واذى خاطر قوله بنو مطر هذا من قبيل المتعذر عادة
لان المراد القبيلة ويوم اللقاء معمول بمعنى التشبيه المستفاد من كانهم والغيل الاجمة وخفان

ماسرق مشهورة والاسد اذا كان ذا شبل اى ولد كان اشد مدافعة ومقاتلة قوله
اولا وجفنة مما ترك تفضيله للاولوية اذ المراد اشخاص معدودون والمعنى انهم لم يتركوا
بيوت ابيهم عن مقر عزهم وانهم لا ينتحون كسائر الاعراب ترك تفضيلهم احترازا عن تقديم
بعضهم على بعض وعن التصريح باسامى الاناث الداخلة فيهم ومارية ام جفنة قوله قومى
لم يصرح باسماء قتلة اخيه من الاقارب ولم يفصلها لانه يورث تأكد العداوة واميم مرخم امامة
اسم امرأة كانت تلومه على ترك الانتقام فدفع لائمتها بان الانتقام منهم يعود بالمفسدة
اليه لان عز الرجل بعشيرته قوله قبائلنا سبع ترك فيه التفصيل لان مقصوده بالتفصيل
باعتبار كثرة الاعداد المعلومة من السبع صريحا فيضيع التفصيل وايضا الاخبار بسبع من
المفضلين يكون لغوا وايضا قد يستهجن التصريح ببعض اسامى القبائل ككلب وكلاب
ونحو قال او لانه نظرا الى تأويل القبائل بالاحياء ثم عاد الى الثلث قوله او مثل ان
تضمن اى الاضافة اعتبارا لطيفا منسوبا الى المجاز كما فى الاضافة لادنى ملابسة فان الهيئة
التركيبية فى الاضافة اللامية موضوعة للاختصاص الكامل المصحح لان يخبر عن المضاف بانه
للمضاف اليه فاذا استعملت فى ادنى ملابسة كانت مجازا لغويا لا حكميا كما توهم لان المجاز فى
الحكم انما يكون بصرف النسبة عن محلها الاصلى الى محل آخر لاجل ملابسة بين المحلين وههنا
لم يقصد صرف نسبة الكوكب عن شئ الى الخرقاء بواسطة ملابسة بينهما بل نسبة الكوكب اليها لظهور
جدها فى تهيئة ملابس الشتاء بتفريقها قطنها فى قرائبها لتغزل لها فى زمان طلوعه الذى
هو ابتداء البرد فجعلت هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص الكامل وفيه لطف قوله اذا قال
فيه اشتباه وان احدهما ان الاناء للضيف فقد اضافه الى الضيف بملابسة اياه فى شربه
وفى جعل هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص الملكى مبالغة فى اكرام الضيف ولطف والثانى
ان ذا بمعنى الصاحب واريد به اللبن واضيف الى الاناء لملابسته اياه بكونه فيه وهذه ايضا
اضافة لادنى ملابسة اى اذا قال الضيف حسبى ما شربته قال المضيف احلف بالله حلفة
واللام فى لتشنى جواب القسم والياء مفتوحة بتقدير النون الخفيفة اى لتبعدن ذا انائك
عنى ولتجعلنه فى غنى متى كان الطعام محتاجا الى من يطعمه وتديرى بكسر اللام على تقدير ان

وليس

وليس شئ من هذين المضافين مسندا اليه فكان الاولى تغيير الاسلوب الا انه ترك تفننا
فى ايراد الامثلة لخارجة عن الباب قوله او مثل ان تضمن نوع تعظيم اى للمضاف اليه او
المضاف او غيرهما باعتبار كالمالكية والمملوكية والمصاحبة فى الامثلة الثلاثة المذكورة
ومثال تحقير المضاف اليه ضارب زيد بالباب ومثال الاخيرين مذكور فى الكتاب قوله
او غرض عطف على نوع تعظيم وذلك كالتحريض على اداء حق المضاف فى قولك صديقك
بالباب وعكسه فى قولك عدوك يسلم عليك والاستعطاف فى نحو اسيرك محتاج اليك والابتهاج
والتحزن فى نحو حبيبى شئ او مات قال واما الحالة التى تقتضى وصف الموصوف
فهى اذا كان الوصف مبينا له كاشفا عنه كما اذا قلت الجسم الطويل العريض العميق يحتاج
الى فراغ يشغله او قلت المتقى الذى يؤمن ويصلى ويزكى على هدى من ربه فبنيت
الوصف على الكشف وجه ان المتقى هو الذى يفعل الواجبات باسرها ويجتنب الفواحش
والمنكرات عن آخرها وكشفته كشفا كانك حددته ووجه اللطافة هو انك ذكرت
اساس الحسنات ومنصبها وهو الايمان وعقبته بامى العبادات البدنية والمالية
المستتبعتين لسائر العبادات وهما الصلوة والزكوة فافدت بذلك فعل الواجبات
باسرها وذكرت الناهى عن الفحشاء والمنكر وهو الصلوة فافدت بذلك اجتناب الفواحش
عن آخرها ونظيره فى تنزيل الوصف منزلة الكاشف للمجرى عليه قول اوس الالمعى الذى
يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا حكى عن الاصمعى انه سئل عن الالمعى فانشده ولم يزد
ومما يوافى هذا قوله عز وعلا ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه
الخير منوعا عن احمد بن يحيى قال لى محمد بن عبد الله بن طاهر ما الهلع فقلت قد فسره
الله او مدحا كقولك الله العلى الكريم المصور او كما اذا قلت المتقى الذى يؤمن
ويصلى ويزكى على هدى ولم ترد الا مدحه او ذما كقولك ابليس اللعين ضال مضل
او مخصصا زيادة تخصيص مفيدا غير فائدة الكشف او المدح كقولك زيد التاجر عندنا
او كما اذا قلت المتقى الذى يؤمن ويصلى ويزكى على هدى وانت تريد بالمتقى المجتنب
عن المعاصى او تأكيدا له مجردا كقولك امس الدابر لا يعود وكان ما تعلق بالوصف

مطلوبًا قوله اي ايراد نعت المسند اليه المعرّف فهي اذا كان النعت مبيّنا للمسند اليه
كاشفا عن ماهيته فالوصف في المثال الاول حد للجسم عند المعتزلة كاشف عن حقيقته
وفيه ايضا اشارة الى علة الحكم اعني الاحتياج الى مكان فارغ يملؤه الجسم بجملة لا يقال
هناك اوصاف ثلثة ليس شيء منها كاشفا لانا نقول الوصف في الاصل مصدر فجاز اطلاقه
على المتعدد فيقال المجموع وصف كاشف ايضا تلك الثلثة بمعنى الممتد في الجهات وقد يقال
الكاشف هو الطويل المقيد بصفتيه اعني العريض والعميق والوصف في المثال الثاني
يحتمل وجوها ثلثة الكشف والمدح والتخصيص وذلك ان المتقي اذا حمل على معناه الشرعي اعني
الذي يفعل الواجبات باسرها ويترك السيئات برمتها فان كان المخاطب جاهلا بذلك المعنى
كان الوصف كاشفا وان كان عالما كان مادحا وان حمل على ما يقرب من معناه اللغوي
اعني المجتنب عن المعاصي كان الوصف مخصصا قوله باسرها اي بتمامها والاسر في الاصل القد
الذي يشد به الاسير ويقال هو لك باسره اي مع اسره قوله ويجتنب الفواحش والمنكرات عن
آخرها اي المجتنب عن جميعها والتقدير حتى وصل آخرها الا انه ضمن التجنب معنى التباعد فعدي بعن
اي متباعدا عن آخرها بالتجنب وفيه مبالغة ليست في تقدير متباعدا عن آخرها وليس المقام
مما يتوهم فيه انه من تجاوز عنه اي عفا وذلك ان تقول المعنى اجتنابا ناشيا عن آخرها وذلك
انما يكون اذا بلغ في الاجتناب آخرها ويؤيده قولهم جاؤا عن آخرهم والفاتحة ما زاد وتحته
قوله كانك حددته شبهه بالحد ولم يجعله حدا كالاول لان بعض اجزاء مفهوم المتقي مذكور
التزاما وبينهما فرق آخر هو ان الاول من قبيل كشف الحقايق العينية والثاني من كشف
المفهومات الشرعية قوله ووجه اللطافة يريد ان في العدول عن العبارة الظاهرة اعني
الذي يفعل الواجبات باسرها ويجتنب المنكرات عن آخرها الى قولك الذي يؤمن ويصلي
ويزكي فوايد الاولى ان الحسنات كلها اساسا ومبنيا اي اصلا تنبعث هي منه ولا تستغني
عنه شيء منها اصلا وهو شرط لصحتها اعني الايمان الثانية انقسام الحسنات الى قلبية وقالبية
ومالية الثالثة الاقتصار من القلبية على الايمان ومن الاخريين على الصلوة والزكوة
تنبيها على انها اصول وما عداها منطوية تحتها الرابعة الاشارة الى ترتيب ذكرها على تفاضلها

لتامة الايمان والي ان واحدة من العبادات البدنية اعني الصلوة تستتبع ترك السيئات
وتقوّى باقي العبادات وان الزكوة اعلى ان الصلوة والزكوة وان كانتا اصلين مستتبعين
لما عداهما لكنهما ليستا بشرطين لصحته فان الام قد تستغني عنها بعد الولادة بخلاف الاساس
قوله وذكرت الناس عطف على ذكرت اساس الحسنات قوله ونظيره اي ونظير قولك
المتقي الذي يؤمن ويصلي ويزكي فيما تقدمه لان الموصوف ههنا ليس مسندا اليه
وانما قال في تنزيل الوصف منزلة الكاشف اي في الكشف لا في كونه كاشفا على الطف وجه
ولم يقل في كون الوصف كاشفا لان الكاشف المطلق هو الحد وقد عرفت ان وصف
المتقي متنزل منزلة الحد فالوصف في قول اوس ايضا نزل منزلة قوله للمجرّى عليه اي
الموصوف عليه فاعل للمجرّى او فيه ضمير للوصف ترك ابرازه والالمعي بالرفع على انه خبران
في البيت السابق اعني قوله شعر ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا
او بالنصب على المدح وخبران قوله بعد خمسة ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن
قد يحاول البدعا وصف الالمعي وهو الذكي المتوقد بما ينكشف به معناه بادنى التفات
وهو انه يصيب في ظنه كانه راى المظنون او سمعه اودى اي هلك والاشاحة الحذر والتنفير
الامر الغريب اي لا ينفع طالب الامور الغريبة الحذر من امر كاين لا محالة قوله حكي عن الاصمعي
استيناف يدل على كون الوصف كاشفا للالمعي قوله وهو ابوا في هذا اي في باب قول وهما نقل
عنه لكون الموصوف فيه نكرة ولاحتمال ان لا يكون جزوها وهو عاصفة لهلوعا بل حالا
منه وعلى التقديرين مجموعها بمنزلة الكاشف للهلوع قوله عن احمد بن يحيى هو ابو العباس ثعلب
اي حكي عنه هذا الكلام اعني قال الى آخره قوله او مدحا عطف على قوله مبينا اي كان
الوصف مدحا للمسند اليه قوله اوكما اذا قلت الاولى ان يقال او كما قلت لانه عطف على
قولك وسيرد عليك كلام في اذا صح ان المراد بالمتقي ههنا المعنى الشرعي اعنيا الا انك بنيت
الكلام على انه معلوم للسامع وذكرت هذه الامور مدحا له وخصصتها بالذكر اظهارا
لشرفها على غيرها لا لاستتباعها لما عداها كما في صورة الكشف بل هي المرادة وحدها قوله
زيادة تخصيص وذلك لان الموصوف معرفة فيه تخصيص قبلها فيفيد الوصف زيادة تخصيص

اى توضيحيا بازالة الابهام وفي قوله مفيدا غير ما يفيد الكشف او المدح اشارة الى ان التخصيص اى التميز يوجد في الوصف الكاشف والمادح ايضا لكن المقصود منهما احدهما لا مجرد التخصيص كما في الصفة المخصصة ولم يذكر الذم اختصارا قوله وانت تريد بالمتقي المجتنب عن المعاصي اراد بالمعاصي المنهيات التي تتعلق النهي بها صريحا وترك الواجب منهي عنه ضمنا فلا يدخل في المعاصي بالمعنى المذكور فلا يرد ان المجتنب عن المعاصي كلها يكون آتيا بالواجبات عن آخرها فلا يكون الوصف مخصصا واعلم ان صاحب الكشاف ذكر في هدى للمتقين من الوجوه الثلاثة ونقلها المصنف لان المثال المذكور ليكون من باب المسند اليه قوله وكان ما تعلق عطف على كان الوصف مبينا اى الحالة المقتضية لوصف المعرف هي اذا كان الوصف مبينا او مدحا الى آخره وكان ما تعلق بالوصف من البيان والكشف والمدح والذم والتخصيص والتأكيد مطلوبا قال ولما نرى من طلب التميز بالوصف واستماع ان تميز شيئا عن شيء بما لا تعرفه انت لكيك ان تتوصل به الى ان حق الوصف كونه عند السامع معلوم التحقق للموصوف ولكيك بان تحقق الشيء للشيء فرع على تحققه في نفسه لا يشتبه عليك ان حق كل وصف ان يكون في نفسه ثابتا متحققا وان حق كل ما يقصد ثبوته للغير ان يكون في نفسه ثابتا وعندك فما لا يكون ثابتا كذلك او متحققا يمتنع منك جعله وصفا وكذا خبرا ايضا لحكم عكس النقيض وحتى اذا استوضحت ما ادريناك ان يجذب بضبعك في تزييف رأي من لا يرى الصفة بمعلومة وان تحقق ان من رأى اثبات ان ثابت في نفسه لشيء آخر يتوقف على ثبوت ذلك الشيء الآخر في نفسه لا محالة اقول مقصود الشيخ ههنا اثبات مطالب ثلاثة بين كلا منها بتقديم العلة على الحكم ليقبله الذهن حال وروده عليه بلا توقف الاول ان الوصف حقه ان يكون معلوم الثبوت للموصوف عند المخاطب قبل جعله صفة له وذلك لان المقصود بالوصف تميز المخاطب الموصوف عن غيره بالوصف فلا بد ان يكون معلوم الثبوت للموصوف عنده لاستحالة ان تميز شيئا عن شيء بما لا تعرف ثبوته له بخلاف الخبر اذ حقه ان لا يكون معلوم الثبوت للمخبر عنه عند المخاطب ولذا قيل

ان الصفات قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها صفات نعم يشتركان في ان حقهما ان يكونا معلومي التحقق للموصوف والمخبر عنه عند المتكلم فان قلت قد يقصد بالوصف المدح او غيره دون التميز فلا يثبت المدعى كليا قلت الاصل في الوصف هو التميز لكن ربما يقصد به معنى آخر مع كون التميز حاصلا ايضا كما بينا اشارة الى ذلك آنفا وانما قال يمكنك ان تتوصل لان العلم بالمقدمات غير كاف في حصول المطلوب بل لا بد من التأمل والنظر قوله لما ترى متعلق يمكنك والضمير في به لما ترى المطلب الثاني ان حق كل وصف ان يكون ثابتا في نفسه وذلك لان تحققه للموصوف فرع على تحققه في نفسه فان قيل لا يلزم من كونه معلوم التحقق للموصوف عند السامع والمتكلم ان يكون متحققا حتى يلزم تحققه في نفسه لجواز ان يكون اعتقادهما غير مطابق للواقع قلت الكلام على تقدير مطابقة ذلك الاعتقاد ونقول يلزم من تحققه للموصوف تحققه في نفسه واما الاعتقاد بتحققه له فيستلزم الاعتقاد بتحققه في نفسه لا تحققه في نفسه وانما قال ثابتا متحققا تنبيها على ان الثبوت والتحقق بمعنى واحد وذلك المعنى عند المعتزلة اعم من الوجود فلا يرد عليهم النقض بالاوصاف الاضافية والاعتبارية التي لا وجود لها في الاعيان كالابوة والبنوة والعمى لجواز ان يقولوا انها ثابتة في انفسها وان لم يكن موجودة ولما كان هذا الحكم ثابتا والخبر ايضا عممه فقال وان حق كل ما يقصد ثبوته اى ولا يشتبه عليك ان حق كل ما تقصد ثبوته للغير سواء كان بطريق الاعلام والاخبار كما في الخبر او بطريق الاشارة والاحضار كما في الوصف ان يكون ثابتا في نفسه لما علمت من ان تحقق الشيء للشيء فرع على تحققه في نفسه وزاد ههنا ثبوته عند المتكلم حيث قال وعندك لان قصدك ثبوت شيء لغيره وحكمك به يستلزم علمك بثبوته وهو يستلزم علمك بثبوته في نفسه فتلخص من ذلك كله ان الشيء اذا كان ثابتا لغيره وجب ان يكون ثابتا في نفسه وانه اذا قصد اثباته لذلك الغير فان كان بطريق الوصفية وجب ان يكون ثبوته لذلك الغير وثبوته في نفسه معلومين للمتكلم والمخاطب وان كان بطريق الخبرية وجب كونهما معلومين للمتكلم وحده ثم ان معنى قوله كل ما يقصد ثبوته للغير كل ما يمكنك ان تجعله وصفا او خبرا ومعنى قوله حقه كذا هو ان يكون متصفا بكذا وجوبا فالقضية المثبتة

مهنا هي قولنا كل ما يمكنك ان تجعله وصفا او خبرا يكون ثابتا في نفسه وعندك لا محالة
وينعكس عكس النقيض على طريقة المتقدمين الى قولنا كل ما لا يكون ثابتا كذلك اى في نفسه
وعندك لا يمكنك بل يمتنع منك جعله وصفا وكذا جعله خبرا ايضا وقوله او تحقيقا اشارة الى
انه لا فرق بين العبارتين وههنا بحث وهو ان المستحيل منفي اتفاقا لا تحقق ولا ثبوت له
اصلا وقد يوصف بصفات ويحكم عليه باحكام صادقة كقولنا المستحيل الذى لا يعقل امتنع
الحكم عليه ولا يمكن ان يقال تلك الصفات والاخبار ثابتة في انفسها بحسب الخارج اما الثبوت
الذهني فهم لا يقولون به قوله وعسى ذا استوضحت منه اشارة الى مسئلة كلامية وهي ان
مشايخ المعتزلة قسموا الاشياء الى الذات والصفة وعرفوا الذات بما يصح ان يعلم ويخبر عنه
وزعموا ان الصفة لا تعلم ولا تشارك الذات في المعلومية وما يتفرع عليها من صحة الاخبار
فتدخل في حد الذات فرد عليهم بان ما بينا من كون الوصف النحوي معلوم التحقق لغيره
وفي نفسه يدل على ان الصفة المقابلة للذات معلومة ايضا فان قولك عالم مثلا صفة
شيء له العلم فالشيء هو الذات ومعنى العلم هو الصفة عندهم فاذا جعل عالم نعتا كان مندرج
في مفهومه معلوما ايضا فالصواب ما ذكره ابو الحسين من ان الصفة تعلم تبعا لا اصالة وتحقيقه
انهم وجدوا النسب التي تجعل آلات لملاحظة اطرافها وتعرف احوالها بحيث لا يمكن الاخبار عنها
من هذه الجهة ولا العلم بها على الاستقلال فسموها صفات وما عداها ذوات فالصفة معلومة
تبعا حيث جعلت آلة لمشاهدة غيرها كالمرآة للصور التي تشاهد فيها وهذا المقدار من المعلومية
لا يقتضي صحة الاخبار اذ لا بد للمخبر عنه من ان يكون ملحوظا في نفسه فلا يلزم اندراج الصفة
في حد الذات قوله اذا استوضحت متعلق بعسى وان تجذب فاعل عسى وجذب الضبع عبارة
عن التقوية والحفظ عن الذلل قوله وان تحقق عطف على ان تجذب يريد ان الموصوف
والمخبر عنه حقهما ان يكونا ثابتين في انفسهما لانه قد اثبت لهما ما هو ثابت في نفسه وثبوت شيء
لآخر فرع ثبوت ذلك الشيء الآخر في نفسه فان قلت لا حاجة في هذا الى الاستيضاح بما تقدم
قلت نعم لكنه نظر الى انك متى تحققت ان ثبوت شيء لغيره فرع ثبوته في نفسه تحققت بلا شبهة
ان ثبوته لغيره فرع ثبوت ذلك الغير في نفسه لان هذا اولى الا ترى انهم جوزوا كون مبادي

المحولات

المحولات الخارجية معدومة فيه كالعمى ولم يجوزوا ذلك في موضوعاتها قال
ثم لعلك ان الطلب سعي في التحصيل وان تحصيل الحاصل ممتنع كما سيأتيك كل ذلك
في قانون الطلب ثم تعلم ان مطلوبك مثله في نحو هل رايت كذا او في نحو اضرب يمتنع ان
يكون ثابتا عندك ومتحققا فيمتنع ان تجعل مثله وصفا او خبرا ولذلك تسمعنا في مثل قوله
جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط نقول تقديره جاؤا بمذق مقول عنده هذا القول
اى بمذق رائيه ان يقول لمشابهته هل رايت الذئب قط لا يراد ه في خيال الراى
لون الذئب بورقته لكونه ممزوجا بالماء وفي مثل زيد اضربه او لا تضربه انه محمول على يقال
اى يقال في حقه اضربه او لا تضربه وننشد قراءة ابن عباس رضي الله عنه ولقد نجينا
بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون على لفظ من الاستفهام ورفع فرعون
بانه لما وصف الله تعالى العذاب بكونه مهينا بيانا لشدته وفظاعة امره واراد ان
يصور كنهه قال من فرعون هل تعرفونه من هو في فرط عتوه وشدة سكيمته فمن
تفرغته ما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله ثم عرف حاله في ذلك قائلا انه كان عاليا
من المسرفين وسيطلع من كتابنا هذا من خدمه حق خدمته على ثمرات مختبئة في
اكمامها اقول هذا هو المطلب الثالث وهو ان الجملة الطلبية يمتنع ان يجعل وصفا او
خبرا وانما اورد لفظة ثم لان اثبات هذا المقصد لا يتم بما ذكره ههنا وحده بل مع ما
تقدم من كون الوصف او الخبر ثابتا عند المتكلم قوله كما سيأتيك كل ذلك في قانون الطلب
فانه ذكر هناك ان الطلب يستدعي مطلوبا لا محالة ويعلم منه ان الطلب ينبغي في تحصيل شيء
والا لما استدعى مطلوبا كذلك وذكر ايضا انه يستدعي فيما هو مطلوب به ان لا يكون حاصلا
وقت الطلب فعلم منه انه يمتنع تحصيل الحاصل والا لما استدعى ان يكون مطلوبه غير حاصل
وقت الطلب ولو ترك الحوالة واعتمد على شهادة البديهة بان الطلب سعي في التحصيل
وان تحصيل الحاصل محال لكان اولى قوله مثله بدل من مطلوبك اى تعلم ان مثل مطلوبك
في نحو هل رايت وقال عندك لجواز ان يكون المطلوب ثابتا في نفسه ولا يعلم الطالب
فيطلبه واذا لم يكن ثابتا عندك لم يمكن لك ان تجعله وصفا او خبرا ولعل قائلا يقول ان قيل

مدلول الكلام الطلبي هو الطلب الثابت في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس حاصلا
حينئذ فالصواب ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم الانتساب الى الموصوف
عند السامع قبل ان يجرى على الموصوف والطلب لا يعلم الطالب الا بالكلام الصادر
عن المتكلم الدال عليه وكذا ساير الانشاآت فلا يقع شيء منها وصفا الا بتأويل واما الخبر
فلا يجري فيه ذلك والتمسك بان الخبر يحتمل الصدق والكذب والانشاء لا يحتمل غلط
نشأ من اشتراك لفظ الخبر بين خبر المبتدأ وما يقابل الانشاء واستدلال المصنف
على ذلك بان الخبر يجب ان يكون ثابتا في نفسه ومدلول الكلام الطلبي ليس كذلك قد ظهر
لك بطلان مقدمته فزعم بعضهم انه يجوز وقوع الانشائية خبرا للمبتدأ بلا تأويل المشهور
هو التأويل وذلك لان خبر المبتدأ يجب ان يلاحظ من حيث انه حال من احوال المبتدأ
وينسب اليه سواء وقعت النسبة بينهما او استفهم عنها ولا شك ان نحو اضرب في قولك زيد
اضربه ليس من احوال زيد اذا اجرى على ظاهره كما في قولك اضرب زيدا واما اذا اول
بمقول في حقه اضربه على معنى انه يستحق ان يؤمر بضربه فقد صار ملحوظا من حيث انه حال لزيد
وفيه مبالغة يجري عنها قولك اضرب زيدا الا انك هناك امرت بضربه واشرت الى انه مستحق
لذلك وقس عليه نحو قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم واما مثل اين زيد ومتى القتال فليس
مما نحن بصدده لان الاستفهام ههنا داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدأ المذكور
والخبر المقدر لا على الخبر وحده قوله ولذلك اي ولامتناع وقوع الطلب وصفا او خبرا
وقوله تسمع مقول كقولك سمعت زيدا يقول فيقول اما حال اي سمعته قائلا والمعنى
سمعت قوله قائلا واما بدل بتأويل المصدر اي سمعت قوله وتقديمه انه ثاني مفعولي سمع
والمذق اللبن الممزوج بالماء وقوله اي يحمل تفسير لقوله مقول عنه اي لا يريد ان هذا
القول مقول عنده تحقيقا بل تقديرا على ان المذق يحمل رائيه على ان يخاطب مشاهد المذق
اي من يحضره بذلك القول وحاصله جاؤوا بمذق لونه لون الذيب الا انه عدل عنه
للمبالغة كأنه قيل هو بحيث من رآه قال لصاحبه هل رأيت الذيب فهذا اللبن لونه مثل
لونه ولفظ قط لاستيعاب الازمنة الماضية واللام في لا اراد متعلقة بيحمل والضمير للمذق

والورقة بياض يضرب الى السواد والسمار بالفتح اللبن الرقيق وتسميد اللبن ترقيقه بالماء
قوله في مثل زيد اضربه اي وتسمع مقول في مثله انه يحول وانما قدر ههنا يقال وفي البيت
مقول للاشعار بجواز الامرين قوله ونفسه عطف على مقول اي لذلك تسمع نفسير الطلب
انه اراد تقدير القول في الآية وحينئذ ان جعل العذاب المهين معهودا خارجيا قدر القول
معرفا اي المقول عنه وان جعل معهودا ذهنيا قدر منكرا اي مقول عنده وعلى الوجهين
يجوز ان يقدر مقولا على انه حال فان الحال في حكم الخبر وقيل اراد تفسير الاستفهام
على وجه يقع صفة بلا تقدير القول فان تأمل ما ذكره فان المعنى من العذاب المهين
الشديد الفظيع في الغاية قوله من فرعون في معنى صفة معرفة قوله على لفظ من الاستفهام
احترازا عن قراءة العامة بلفظ من الجارة فيكون حالا اي كائنا من فرعون قوله انه
متعلق بنفسه والضمير في كنهه للعذاب اي كنهه في الشدة والفظاعة وفي هل تعرفونه بدل من
قوله من فرعون ومن هو بدل من مفعول يعرفونه وقوله في فرط متعلق بمعنى العلو المستفاد
من من هو كانه قيل اي عال هو في فرط عتوه والشكيمة للحديدة المعترضة في فم الفرس
وشدة الشكيمة مثل في فرط الاباء عن الانقياد والتنزه عن التجبر وتجاوز الحد في الظلم
مأخوذ من لفظ فرعون لاشتهاره بذلك قوله ما ظنكم بدل من من هل تعرفونه والمعذب على
صيغة اسم الفاعل وضميره للعذاب قوله ثم عرف عطف على قال اي عرف حال فرعون
في فرط عتوه وشدة شكيمته قوله وسيطلع لما اظهر بقوله ولما ترى الى ههنا معاني دقيقة
لطيفة كانها ثمرات كانت محتجبة في اكمامها اشار الى من خدم كتابه هذا حق خدمته اطلع على
نظايرها كثيرة. قال واما الحالة التي تقتضي تأكيده فهي اذا كان المراد ان لا يظن
بك السامع في حملك ذلك تجوزا او سهوا او نسيانا كقولك عرفت انا وعرفت انت وعرف
زيد زيد او نفسه او عينه وربما كان القصد مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار
التقديم واما خبر مع الفعل واخلاف الشمول والاحاطة كقولك عرفني الرجلان
كلاهما او الرجال كلهم ومنه كل رجل عارف وكل انسان حيوان. اقول
اي تعقيب المسند اليه المعرف بالتابع المسمى تاكيدا والمراد بالظن التوهم والاحتمال فان

السامع ربما يتوهم في حكمك بالمسند على المسند اليه انك تجوزت فيه اي نسبت المسند الى غير ما هو له تجاوزا على طريقة المجاز العقلي او سهوت فيه بان غفلت عما هو له فذكرت غيره مكانه او نسيته فوضعت غيره موضعه والسهو ما يتنبه صاحبه بادنى تنبيه لانه زوال الصورة عن المدركة فقط دون النسيان فانه زوالها عن المدركة والحافظة معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء فاذا اردت دفع ذلك التوهم اكدت المسند اليه تاكيدا لفظيا اما باعادة لفظه نحو عرف زيد زيد واما بذكر ما هو في حكم اعادته مثل عرفت انا فيندفع به توهم التجوز والسهو والنسيان او تاكيدا معنويا بلفظ النفس او العين فيندفع به توهم التجوز دون السهو والنسيان لاحتمال ان يتوهم وقوع زيد نفسه موقع عمرو نفسه سهوا او نسيانا قوله وربما كان اي ربما كان القصد بتاكيد المسند اليه التاكيد اللفظي او المعنوي المذكور مجرد تقريره اي تحقيق معناه في ذهن السامع فانك اذا قلت جاءني زيد وتوهمت ان معنى زيد تمكن في ذهن السامع اكدته باعادته لتقرره فيه وانما قال مجرد التقرير تنبيها على ان ما تقدم مشتمل على التقرير ايضا الا انه قصد به شيء آخر من دفع التجوز او غيره فان التاكيد اللفظي ذكر الشيء مرتين فيفيد تقريره قطعا ولفظة نفسه وعينه في قوة التكرير فلا يخلو من التقرير وايراد لفظة ربما اشعارا بانه قليل بالقياس الى ما تقدم قوله كما يطلبك ليس متعلقا بقوله وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما توهمه العبارة اذ ليس في فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل ما يطلعك على ان التاكيد قد يقصد به مجرد التقرير بل هو متعلق بما قبله وذكر مجرد التقرير اعتراض بينهما كانه قيل ارادة دفع توهم التجوز او السهو او النسيان تقتضي تاكيد المسند اليه كما يطلعك عليه ذلك الفصل فانه ذكر هناك ان قولك انا سعيت في حاجتك يفيد التقوي ان قولك سعيت انا في حاجتك يقصد به دفع احتمال التجوز والسهو والنسيان فيعلم من ذلك ان تكرير المسند اليه في نحو انا عرفت لا يفيد دفع ذلك التوهم انما يفيده تكريره على وجه التاكيد فيكون ارادة دفعه مقتضية لتاكيد المسند اليه لا التكرير مطلقا قوله او خلاف الشمول عطف على تجوزا اي لا يظن بك السامع في حكمك ارادة خلاف الشمول والاحاطة فان المسند اليه اذا كان عاما اي ذا اجزاء يصح ان يقصد به بعضها جاز ان يتوهم السامع

انك قصدت بعضها فلا يكون الحكم شاملا محيطا فتؤكده بكل دفعا للتجوز اللغوي كقولك جاءني الرجال كلهم وليس يندفع به توهم السهو او النسيان او التجوز العقلي واما قوله عرفني الرجلان كلاهما فقد قيل انه لتقرير الشمول لا لدفع خلافه اذ المثنى نص في مدلوله فلا يجوز ان يقصد به بعضه وقيل لدفع خلاف الشمول في الحكم بناء على ان الفعل الصادر من احد المتصاحبين يسند اليهما فيكون حينئذ لدفع التجوز العقلي دون اللغوي واما اذا اردت دفع توهم ان الجائي رسولان منهما وجب ان يقول انفسهما لا كلاهما وكذا اذا اردت دفع توهم ان احدهما جاء والآخر يحرض على ذلك المجيء بطريق عموم المجاز وجب ان يقول جاءني جاءني الرجلان لان توهم التجوز اللغوي انما يكون في المسند واذا اردت دفع توهم السهو والنسيان وجب ان يقول الرجلان الرجلان قوله ومنه كل رجل اي ومما يدفع ظن خلاف الشمول وان لم يكن تاكيدا اصطلاحيا وذلك لانه في معنى قولك الرجال كلهم عادة فهذا الاعتبار فيه دفع خلاف الشمول وقد يقال الجزاء اذا كان نسبته الى جميع افراد الجنس على سواء فهم من النكرة العموم كما في قولك تمرة خير من جرادة ورجل وانسان في المثالين للشمول ولفظ كل يرفع توهم خلافه واذا تركت الكلف كان لفظ كل في المثالين لافادة الشمول ابتداء لا لدفع توهم خلافه قال واما الحاقه التي تقتضي بيانه وتفسيره فهي اذا كان المراد زيادة ايضاحه باخص من الاسم كقولك صديقك خالد قدم وقوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد من هذا القبيل فتبع الهين باثنين واله بواحد لان لفظ الهين يحتمل معنى الجنسية ومعنى التثنية وكذا لفظ اله يحتمل الجنسية والوحدة والذي له الكلام مسوق هو العدد في الاول والوحدة في الثاني ففسر الهين باثنين واله بواحد بيانا لما هو الاصل في الغرض وقد قيل ان هذا الباب من وجه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه ذكر في الارض مع دابة ويطير بجناحيه مع طائر لبيان ان القصد من لفظ دابة ولفظ طائر انما هو الى الجنسين والى تقريرهما اقول اي تعقيب المسند اليه المعرف بالتابع الذي يسمى عطف بيان لافادة بيانه بنوعه وتفسيره وانما قال زيادة ايضاحه لان المعرفة لا تخلو عن وضوح قوله باخص

من الاسم متناول العلم وغيره فان البيت الحرام عطف بيان للكعبة على سبيل المدح ولا بد
ان يكون اختصاص ذلك الاسم به على الاطلاق بل اللازم ان يكون مختصا به في الجملة
واقله بالقياس الى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع ليتصور ايضاحه اياه وقد صرح في
قسم النحو بكون عطف البيان اعرف لكنه ليس لازما بل يكفي كونه موضحا لجواز ان يوضح متبوعه
عند الاجتماع فلا يكون اوضح منه عند الانفراد قوله وقوله علت كلمته مبتدا خبره من
هذا القبيل اي من قبيل التابع الذي يراد به البيان والتفسير وان لم يكن عطف بيان
صناعيا ولا متبوعه مسندا اليه فان اثنين وواحدا من الصفات المؤكدة الا انه لم
يقصد بهما مجرد التاكيد كما في امس الدابر ونفخة واحدة بل قصد بيان ان الغرض الاصلي من
متبوعهما هو ذلك المعنى الذي اكد بهما فيكون في البيان كالصفة الكاشفة اذ فيهما بيان
مفهوم المتبوع وفيهما بيان المقصد الاصلي من مفهومه فتوهم كونهما من عطف البيان باطل لانه
قد عرف في النحو بانه ذكر بعد الشيء من الدال عليه لا على بعض احواله بيانا له لكونه اعرف الا يرى الى
انه اورد الاية الاخرى ههنا ولا يجيء التوهم كونهما من عطف البيان لانه اشترط كونه اسما
قوله لفظ المحتمل للجنسية والوحدة وذلك لان اسم الجنس كانسان مثلا ان كان موضوعا
للماهية بقيد الوحدة اعني الفرد المنتشر كانت الوحدة داخلة في مفهومه كالتثنية
في مفهوم اثنين وان كان موضوعا للماهية من حيث هي كانت الوحدة مستفادة من تنكيره
او تنوينه ولو التزاما قوله والذي له الكلام مسوق هو العدد في الاول وذلك لان
سوق الكلام للنهي عن اتخاذ الاثنين من جنس الاله لا عن اتخاذ جنس الاله فنصب النهي
والاصل فيه هو العدد واما الجنس فيفيد للنهي عنه تتميما اياه قوله والوحدة في الثاني وذلك
لان المقصود اثبات الوحدانية في الالوهية لا اثبات الالوهية فانها مسلمة قوله
فسر يعني ان تفسيرهما بهذين الوصفين المؤكدين بيان لما هو الغرض الاصلي منهما قوله
ومن هذا الباب من وجه اي من باب البيان والتفسير وفصله من الاية الاولى للاختلاف بينهما
في ان الصفة في الاولى اسم وفي الثانية فعل او ظرف فكانت بهذه ابعد من عطف البيان
فلذلك قال من وجه وايضا الصفة في الاولى لبيان ان الغرض الاصلي هو العدد وفي الثانية

حادة او

ح كون الجنس داخلا في المراد وفي الثانية بيان ان المراد هو الجنس دون الفردية
ولذلك قال بيان ان القصد من لفظ دابة ولفظ طاير انما هو الى الجنسين والى
تقريرهما وكانه اشار بذكر التقرير ان اسم الجنس موضوع للماهية وكان القصد
منه الى الجنس تقريرا له على معناه الاصلي وتجريدا عما عرض له في الاستعمال باعتبار
التنوين والتنكير واذا كان القصد من دابة وطاير الى الجنسين فلا اشكال في الاخبار
عنهما بقوله الا امم امثالكم كانه قيل وما من جنس من هذين الجنسين الا امم ولا شك
ان للجنس مفهوما واحدا فلا يتصور حينئذ كون الوصف مفيدا لزيادة التعميم وفي
الكشاف ان المقصود بهذين الوصفين زيادة التعميم والاحاطة كانه قيل وما
من دابة قط في جميع الارضين السبع وما من طاير قط في جو السماء من جميع ما يطير
بجناحيه الا امم امثالكم محفوظة احوالها غير مهمل امرها وتوجيهه ان النكرة في سياق
النفي تفيد العموم لكن جاز ان يراد بها دواب ارض واحدة وطيور جو واحد
فيكون استغراقا عرفيا فلما ذكر وصفان نسبتهما الى دواب اي ارض كانت والى
طيور اي جو كان على السواء اتضح ان الاستغراق حقيقي يتناول دواب جميع الارضين
وطيور جميع الافاق فظهر ان الوصفين يفيدان زيادة التعميم والاحاطة لكن يرد عليه
ان النكرة المفردة في سياق النفي يدل على كل فرد فرد فلا يصح الاخبار عنهما بقوله
امم وكذا لا يصح ذلك الاخبار وان اريد بتلك النكرة النوع لان كل نوع امة لا امم والجواب
ان النكرة ههنا محمولة على المجموع من حيث هو بقرينة الجزاء والى السؤال والجواب اشار بقوله
قال فان قلت كيف قيل الا امم مع افراد الدابة والطاير قلت لما كان قوله وما من
دابة ولا طاير دالا على معنى الاستغراق ومغنيا عن ان يقال وما من دواب ولا طيور
حمل قوله الا امم على المعنى واذا تحققت ما قررناه انكشف لك ان كلامي الشيخين ليسا متحدين
قال واما الحالة التي تقتضي البدل عنه فهي اذا كان المراد تقرير الحكم وذكر
المسند اليه بعد توطئة ذكره لزيادة التقرير والايضاح كقولك سلب زيد ثوبه
وجاء القوم اكثرهم وحق عليك الصراط المستقيم صراط الذين انعم الله عليهم في الانواع

الثالثة من البدل دون الرابع فليتأمل اقول اي الابدال عن المسند اليه لما
ما تقدم من البيان والتأكيد والوصف فان المراد بها معانيها المصدرية وانما
قال فيه تكرير الحكم ولم يقل اذا كان المراد تكرير الحكم لان المتبادر من التعبارة
تكرير الحكم لفظا وليس كذلك بل هو مكرر نية وقصدا قوله وذكر المسند اليه
على نية وقد جعل البدل منه تارة مسندا اليه نظرا الى الظاهر واخرى توطية للمبدل
الذي هو البدل نظرا الى الحقيقة قوله لزيادة التقرير متعلق بذكر المسند اليه وانما
قال في التأكيد وربما كان القصد الى مجرد التقرير وقال هاهنا لزيادة التقرير
تنبيها على ان المقصود الاصلي في البدل كونه منسوبا اليه فيكون التقرير فيه امرا
زائدا بخلاف التأكيد فان التقرير فيه مقصود اصلي اذا عرفت هذا فنقول في
الابدال امران الاول تكرير الحكم نية وذلك لكون البدل في حكم تكرير العامل بناء
على انه المقصود الاصلي بالنسبة فتكرر العامل والانتساب وايضا ورود البدل
مع تكرير العامل صريحا كثير والثاني زيادة التقرير والايضاح وذلك لان كون المسند اليه
مذكورا بعد توطية تقتضي ذكره مرتين فيوجب تقريره وايضاحه قطعا وكونه مذكورا
مرتين ظاهر في بدل الكل وفي بدل البعض ايضا واما في الاشتمال فلان قولك
سلب زيد ثوبه بمعنى سلب شيء زيد ثوبه ومن ثمه يقال في بدل الاشتمال ذكر
المسند اليه اجمالا ثم تفصيلا وكذا في بدل البعض فهما في الايضاح اقوى من بدل الكل
وان كانا اضعف منه في التقرير وقد يكون الثاني في بدل الكل اوضح من الاول
فيفيد ايضاحا من هذه الجهة ايضا وتقديم الاشتمال والبعض على الكل لكونهما اظهر
في الايضاح وارسخ في البدلية لان الكل يحتمل عطف البيان غالبا ولظهور التوطية
فيهما لان بدل الكل عين المبدل منه فجعل احدهما توطية نوع تحكم قوله في الانواع الثلاثة
متعلق بقولك وامر بالتأمل ليتضح ان الرابع اعني بدل الغلط انما يكون في كلام يصدر
لا عن روية وفطانة فهو بمعزل من تراكيب البلغاء ومن يحذو حذوهم قال
واما الحالة التي تقتضي العطف فهي اذا كان المراد تفصيل المسند اليه مع اختصار كقولك

جاء زيد وعمرو وخالد او تفصيل المسند مع اختصار كقولك جاء زيد فعمرو وفي الدار ثم عمرو
ثم خالد او جاء القوم حتى خالد ولا بد في حتى من التدريج كما ينبئ عنه قول من قال
وكنت فتى من جند ابليس فارتقى بي الحال حتى صار ابليس من جندي او كان
المراد رد السامع عن الخطاء في الحكم الى الصواب كقولك جاءني زيد لا عمرو لمن
في اعتقاده ان عمروا جاءك دون زيد او انهما جاءاك معا وكقولك ما جاءني زيد لكن
عمرو لمن في اعتقاده ان زيدا جاءك دون عمرو او كان المراد صرف الحكم عن
محكوم له الى آخر كقولك جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو او كان المراد
الشك فيه او التشكيك كقولك جاءني زيد او عمرو او اما زيد واما عمرو او كان
التفسير كقولك جاءني اخوك اي زيد على قول وفي العطف لا سيما العطف بالواو
كلام يأتيك في الفن الرابع ان شاء الله تعالى اقول اي على المسند اليه
وحروفه على رأيه احد عشر تسكت منها ام لاختصاصها بالاستفهام والكلام في الجزء الاول
اذا عطف بها على المسند اليه كان المقصود تفصيله اي ذكره مفصلا مع رعاية الاختصار
فلو قيل جاء رجلان فات التفصيل ولو قيل جاء زيد وجاء عمرو كان من عطف الجمل فات
الاختصار وليس في الواو تفصيل المسند اذ لا يدل على ان المجيء من احدهما قبل الآخر او
بعده او معه فلا يفهم منها تفصيله وتعدده بل يفهم منها اشتراكهما في مطلق المجيء نعم يلزم عقلا
تعدد افراد المجيء لاستحالة قيام عرض واحد بمحلين والفاء لتفصيل المسند لدلالتها على التعقيب
بدون ملابسة المجيء للثاني بعد الاول بلا مهلة فيفهم منها تفصيله وتعدده واما تفصيل المسند اليه
فهو وان كان لازما في الفاء الا انه ليس مقصودا بل المقصود الاصلي بيان التعقيب
كان قولك جاءني زيد فعمرو خطابا لمن عرف مجيئهما ولم يعرف التعقيب بينهما واعتبر الاختصار
بينها ايضا احترازا عن مثل قولك جاءني زيد فجاءني عمرو وثم مثل الفاء الا انها تدل على
المهلة وحتى تشاركهما في الترتيب وافادة تفصيل المسند لكن لا بد فيها من التدريج بان
يكون المسند اليه ذا اجزاء يتعلق بها المسند شيئا فشيئا حتى يبلغ جزؤه الاخير اي الاعلى
او الادنى المذكور بعد حتى والترتيب على هذا الوجه معتبر بحسب الذهن دون الخارج اذ

ربما كان حصول المسند لما بعدها حتى في الخارج قبل حصوله لما قبلها او في اثنائه كقولك
مات كل اب لي حتى آدم ومات الناس حتى الانبيا، واستشهد على التدريج ببيت لطيف
فيه فان التابع لا ينقلب متبوعا لمتبوعه الا بالتدريج وللاشعار بلزوم التدريج لحتى وان
كانت لعطف الجمل فان صار جملة عطفت بحتى على فارتقى والمعنى رقاني الحال في الشرارة
ورقاني الى ان صار متبوعي تابعي وبعده * ولو عشت حتى مات اخذت بعده *
دقايق شر ليس يحسنها بعدي، قوله او كان المراد رد السامع مع جواز استعمال
لا في قصر القلب والافراد وفي دلايل الاعجاز انها تستعمل للقلب فقط واورد ولكن في
قصر القلب اذ لم يوجد استعمالها في الافراد والآن كونها للاستدراك اعني رفع الوهم
الفاسد الذي نشا من الكلام السابق يقتضي ان يكون قولك ما جاءني زيد لكن عمرو خطابا
لمن اعتقد انتفاء المجي عنهما معا فتنبه قوله او كان المراد صرف حكمك كلمة بل
اذا كان ما قبلها مثبتا دلت على صرف الحكم عن الاول وجعله في حكم المسكوت بحيث
يحتمل ثبوت المسند اليه وعدمه كان المتكلم قال الحكم على الثاني ولا اتعرض للاول ومن
قال ان الحكم على الاول كان خطأ اراد انه توجه لاثبات المسند للاول كان كذلك
لا ان ثبوت المسند اليه كان غير مطابق للواقع حتى يلزم انتفاؤه عنه فانه مما لم يقل
احد واذا كان ما قبل بل منفيا فهي عند المبرد تدل على صرف ذلك النفي عن الاول وجعله
في حكم المسكوت كما في حكم الاثبات بعينه وعند الجمهور تدل على ثبوت المسند للثاني وعلى
كون الاول في حكم المسكوت فلا صرف للحكم على مذهبهم لكنه اختار مذهب المبرد وذهب
جماعة الى ان النفي في المتبوع متحقق كالاثبات في التابع وعلى هذا المذهب يكون
بل مفيدا للقصر كما يشعر بها المصنف في مباحثه واما اذا افادت كون الاول في حكم
المسكوت فلا يفيد قصرا اذ لا بد فيه من حكمين اثبات ونفي قوله او كان المراد الشك
فيه اي شك المتكلم في المسند اليه هل هو الاول او الثاني او تشكيكه للسامع في ذلك
فان التشكيك قد يكون مقصودا لغرض يتعلق به قوله على قول الجمهور على ان اي
حرف تفسير وما بعده عطف بيان لما قبله ويؤتى ان ائمة اللغة يفسرون به الضمير المرفوع

المتصل

المتصل بلا تاكيد وفصل بين الضمير المجرور بلا اعادة الجار وان ساير الحروف العاطفة
تقتضي المغايرة بين المعطوفين فان العطف التفسيري بالواو والفاء قليل وكانه نظر
الى ان التشريك في الاعراب بتوسط حرف قوله وفي العطف اي ليس مباحث العطف
مقصورة على ما ذكرناه بل سياتيك في باب الفصل والوصل دقايق جمة خصوصا في العطف
بالواو قال المصنف لاسيما يرفع ما بعده تارة بوساطة اخذ ما موصولة ويجر اخرى باخذ
ما زايدة وقد ينصب بوجه بعيد يعني بان يجعل ما نكرة غير موصوفة وينصب ما بعده بتقدير
اعني او على التمييز ان كان منكرا قال واما الحالة التي تقتضي الفصل فهي اذا
كان المراد تخصيصه للمسند بالمسند اليه كقولك زيد هو المنطلق زيد هو افضل من
عمرو او خير منه زيد هو يذهب اقول اي تعقيب المسند اليه المعرف بما يسمى فصلا
قوله تخصيصه اي تخصيص الفصل او المتكلم للمسند بالمسند اليه اعني جعله خاصا بالمسند اليه لا
يتجاوزه الى غيره واشترط في دخول الفصل ان يكون الخبر معرفا باللام او افعل من كذا اخبرا
عن صيغة او غير خبر او فعلا مضارعا فانه ورد ادخلها وقدم المعرف لانه الاصل فان
اريد بالمنطلق الجنس كان التخصيص مستفادا من اللام وافاد الفصل تاكيد ذلك التخصيص
وان اريد به المعهود كان التخصيص مستفادا من الفصل وحده ولا اشتباه في جريان
التخصيص قلبا او تعيينا في المعهود وقد صرحوا بان الفصل يفرق بين النعت والخبر ويفيد
تاكيد ثبوته للمخبر عنه وقصره فيه واما نحو قولك الكرم هو التقوى اي لا كرم الا التقوى
فقصر المسند اليه فيه على المسند مستفاد من اللام على طريقة قولك المنطلق زيد وضمير الفصل
قد تجرد فيها عن معنى القصر وافاد تاكيد ثبوت المسند للمسند اليه فما يتوهم من ان الفصل
قد يفيد تخصيص المسند اليه بالمسند او تاكيد تخصيصه به فليس بثبت والتخصيص في الامثلة
الباقية مستفاد من الفصل اذا لم يجعل تقديم المبتدا على الخبر مفيدا لحصر الخبر فيه فكان
الاولى به ان يمثل بما يكون نصا في الفصل نحو قولك كان زيد هو القايم بالنصب فان
كلمة هو في الامثلة المذكورة يحتمل ان تكون مبتدا وخبره ما بعده قال واما
الحالة التي تقتضي تنكيره فهي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقولك جاءني

رجل اى فرد من اشخاص الرجال وقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء اى من
نوع من الماء مختص بتلك الدابة او من ماء مخصوص وهى النطفة او كان المقام
غير صالح للتعريف لما لانك لا تعرف منه حقيقة الا ذلك القدر وهو انه رجل او
تجاهل وترى انك لا تعرف منه الا جنسه كما اذا سمعت شيئا فى اعتقادك فاسند اليه
هو عندك مفتر كذاب واردت ان تظهر لاصحابك سواء اعتقادك به تقول هل
لكم فى حيوان على صورة انسان يقول كيت وكيت متفاديا ان تقول فى فلان
فتسميه كانك لست تعرف منه ولا اصحابك الا تلك الصورة ولعله عندكم اشهر من
الشمس وعليه ما يحكيه جل وعلا عن الكفار فى حق النبى صلوات الله عليه هل ندلكم
على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفى خلق جديد كانهم لم يكونوا يعرفون منه
الا انه رجل ما وباب التجاهل فى البلاغة والى سحرها وان شئت فانظر لفظ كان
فى قول الخارجية ايا شجر الخابور مالك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف
ماذا ترى او الاستبعاد فى قول علام الغيوب فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا
فى الارض وتقطعوا ارحامكم متضمنا للتوبيخ لهم على تمزيقهم ورخاوة عقدهم فى
الايمان ناعيا عليهم ان يتوقع من امثالهم ان تولوا امور الناس وتأمروا عليهم
ان يفسدوا فى الارض ويقطعوا ارحامهم تناحرا فى الملك وتهالكا على الدنيا
ليبجح بهم التامل فى المتوقع عليها ثم من اولئك الذين لعنهم الله فاصمهم واعمى ابصارهم
لئلا يلبسوا المن اذا عرض لهم بذلك على سبيل النصيحة جلد النمر وان لا تنقلب له
حماليقهم وانما لانه لا طريق لك الى تعريف الزايد على هذا القدر لنسيانك وانما
لان فى تعيينه ما يفايتك وانما لانه فى شانه ارتفاعا او انحطاطا واصل الى
حد يوهم انه لا يمكن ان يعرف فتقول فى جميع ذلك عندى رجل او حضر رجل
اقول اى تنكير المسند اليه فهى اذا كان المقام اى موضع ذكر الكلام للافراد
اى لجعل المسند اليه فردا مما يدل عليه لفظه اما شخصا او نوعا فان كان اسم الجنس
موضوعا للماهية بقيد وحدة شخصية او نوعية فاطلاقه عليهما ظاهر وان كان موضوعا

للماهية من حيث هى كان الافراد الشخصى او النوعى مستفادا من القراين وقوله
شخصا او نوعا نصب على المصدر اى للافراد افراد شخص او نوع او على التمييز اى للافراد
من حيث الشخصية او النوعية قوله اى من نوع من الماء احمل تنكير الماء على النوعية
فكان تنكير الدابة ايضا كذلك فتقول بتلك الدابة اراد به نوعا منها وان كان المتبادر
منه الشخص قوله او من ماء مخصوص اى من نوع مخصوص من الماء وهى النطفة فاعتبر
نوعية الماء من وجهين احدهما اضافته الى نوع من الدابة والثانى اعتبار كونه نطفة
فانها نوع من الماء ممتاز عن ساير انواعه ولم يتعرض لحمل التنكير فيها وفى دابة للافراد
شخصا او لايلايم قوله تعالى فمنهم من يمشى على بطنه الآية فانه تفصيل للانواع لا للاشخاص
ولا حاجة الى ان يجعلها وفى دابة مسندا اليه بتاويل لان المثال لمقام الافراد للافراد
فى غير المسند اليه كما عرفت فى نظاير قوله غير صالح للتعريف اى لا يصلح المقام لتعريف
المسند اليه لان المتكلم لا يعرف بجنسه بل انما يعرف منه القدر الذى يعبر عنه بالنكرة وذلك
اما على سبيل الحقيقة او بطريق الادعاء ونصب حقيقة على المصدرية اى انتفى عنك معرفته
انتفاء حقيقة اى انتفاء حقيقيا لا ادعائيا وجعله تمييزا لا وجه له قوله او تجاهل عطف
على قوله لا تعرف منه حقيقة وفايدة هذا التجاهل والارادة تحقيره وعدم الاعتداد به
واظهار انه غير ملتفت اليه بخصوصه وذكر كذاب بعد مفتر مبالغة وتشفيا وتحاميا
تحترزا حال من فاعل قلت وقوله كانك الى آخره بيان للتجاهل الذى يتضمنه قوله قلت هل
لكم فى حيوان او حال اخرى من ضمير الخاطب اى قلت مشبها انت بمن لا يعرف منه الا
تلك الصورة اما عدم معرفتك فمن التنكير واما عدم معرفة اصحابك فمن قولك هل
لكم اذ معناه هل لكم رغبة فى معرفة حيوان كذا فان قلت علام قوله ولعله حال متعلقة بمعنى
قوله كانك لست اى تظهر عدم معرفتك به مرجوا اى محتملا كونه عندكم اشهر من الشمس قوله
وعليه اى وعلى التجاهل وان لم يكن فى المسند اليه كما ان المثال السابق اعنى هل لكم
فى حيوان ايضا كذلك والتمزيق التفريق وكل ممزق اى كل تمزيق وترك الفاء
فى الجزاء اعنى انكم لفى خلق جديد لانه بمعنى تجدد خلقكم عدل الى الاسمية للدلالة على

التحقيق قوله كان لم يكونوا اى قالوا ذلك فى حقه كان لم يكونوا يعرفون منه
قوله والى سحرها اى التجاهل لاشتماله على نكت بهتية تستميل النفوس بحسنها كالسحر الحلال
والمتعرف فيه بعضه حيث اراد وان شئت ان تعرف كونه كذلك فانظر لفظ كان
وما قبله ايضا اعنى مالك مورقا معقولا فى حقك ما ذا ترى اى رايا فيه لطايف
عجيبة يسال منها ان ظرفيها وذلك لان التجاهل بهنا دل على انها ولهت تخيلت
ان الارض وما عليها تغيرت عن حالها وذهبت نضارتها تبعا عليه فوجدت شجر
هذا الموضع اى الخابور من ديار بكر قائلة مالك مورقا كانك لم تجزع او على انها
اذنت بتفخيم شان المصيبة وتجاوزها الحد المعهود فى المصايب حتى يجزع لها كل
شجر ومدر فانكرت كون هذا الشجر مورقا مع شدة جزعه وفرط حزنه قوله
او الاستخبار عطف على لفظ كان وفى العدول عن الاستفهام الى الاستخبار على
ادب وذكر علام الغيوب اصاب محزه لدلالته على ان الاستخبار ليس على حقيقته
باختيار او على الواو اشعار بان كل واحد من المثالين كاف فى التنبيه على
ذكر من ان سوق المعلوم مساق المجهول والى سحر البلاغة ولا شك انهم لو خبروا
بانكم ان توليتم تفسدوا فى الارض وتقطعوا ارحامكم وتميز لكم ذلك الاشتهار
باللعنة والصمم والعمى لاشتد غضبهم ولجوا فى الباطل ولم يذعنوا للحق فعدل الى صوت
الاستخبار ولفظ التوقع استدراجا لهم الى الاعتراف بالحق وتليينا لسورة جماحهم
قوله مستغنيا حال من الاستخبار والتعريض التقصير يريد تقصيرهم فى امر الدين وزاده
العقد ضعف الاعتقاد وقوله ناعيا حال من الاستخبار ايضا يقال نعى عليه هفواته
اذا شهره بها كان كل هفوة موته وان يتوقع مفعول ناعيا وان تفسدوا
فاعل يتوقع اى شهرا عليهم ان يتوقع الافساد وتقطيع الارحام من امثالهم وان
توليتم شرط معترض بين يتوقع وفاعله جزاؤه مفهوم منها قوله وتامروا عطف على
تولوا تفسيرا له ليلائم اذ من التولى بمعنى الاعراض وتناحروا مفعول له لتغلبوا
وتقطعوا يقال انحر القوم على الشئ اذا تشاحوا عليه حرصا وتناحروا الى القتال

وآتاهم كذلك شدة الحرص كانه يوقع نفسه فى الهلاك قوله بهم متعلق بالاستخبار فى المعنى وهو نكتة
اختيار على التقريع اى استخبر استخبارا على الوجه المذكور من التقرير والنفى بهم بهم اى بطلبهم
ان امل فى المتوقع الذى هو الافساد والتقطيع على تيره اى على يقين ذلكم المتوقع وهو اولئك
الذين لعنهم الله فاصمهم واعمى ابصارهم يعنى اشتهارهم واتسامهم بكونهم ملعونين صماعميا حتى
يوصفوا بذلك فى الالسنة قوله ليلايلبسوا متعلق بالاستخبار ايضا فهو علة للفعل بالعلة
السابقة اعنى بهم وجعل كلمة اذا فى مثل من اذا اعترض وما اذا كان زايغ اولى كما فى قوله
حتى اذا اسلكوهم فى قتائدة شلا كما تطرد الجمالة الشردا على ما صرح به الميدانى وقد يقال اذا
ظرفية والعامل فيها ليلايلبسوا وصلة من مقدرة اى ليلايلبسوا اذا عرض لمن عرض وقيل
جزاؤها محذوف والشرطية صلة اى لمن اذا عرض لهم لم يلبسوا جلد النمر وهو ركيك جدا او
جاز ان يقدر للجزاء لم يستحق عرفا ذلك قوله على سبيل النصيحة يعنى ان التعريض اذا كان على
وجه النصيحة والارشاد الى الحق برفق لم يكن موجبا للغضب بخلاف ما اذا كان على وجه التعيير
والعدول الى الطريق الابلغ فانه يكون اشد اعضابا والباس قوله لبس جلد النمر عبارة عن شدة الغضب
فان النمر علم فيها وكذا انقلاب الحماليق عبارة عنها والحماليق باطن الجفن وان لا ينقلب عطف
على ليلايلبسوا قوله وانا لانه لاطريق لك عطف على قوله واما لانك لاتعرف منه فصل كون
المقام غير صالح للتعريف الى امور اربعة احدها ما مر والثانى ان لايكون السامع من المسند اليه الا
القدر الذى يعبر عنه بطريق التنكير وانما لم ينظمه فى سلك الاول على قياس ما مر فى الموصول ان
يقول انا لانك لاتعرف منه انت او سامعك لتقرير ابدا وحديث التجاهل المخصوص بالمتكلم والثالث
ان هناك ما غانعك من تعيين المسند اليه كارادة الابهام على السامع وتأتى الانكار لدى
الحاجة والتحرز عن التلفظ بالاسم الذى يعينه او عن تعلق فيه والرابع ان المسند اليه فى شانه
من جهة الارتفاع والانحطاط واصل الى حد يوهم قصور العبارة عن تعريفه وتعيينه
ثم شمل هذه الاربعة بجملتين المسند اليه فى احديهما مبتدأ وفى الاخرى فاعل قال

وقولهم شر اهر ذا ناب من الاعتبار الاخير وستسمع فى مثل هذا التركيب اعنى نحو جل
جاء وامراة حضرت فوائد وكذا قولك فى حق من تحقر مقداره فى نوع من الانواع

عنده تتمة قال تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك ومنه ان نطق الاخفا وقول
ابن ابى السمط له حاجب فى كل امر يشينه وليس له عن طالب العرف حاجب منه ايضا
انظر كيف تجد الفهم والذوق يقتضيانك بكمال ارتفاع شان حاجب الاول وكمال
انحطاط حاجب الثانى وقال تعالى وعلى ابصارهم غشاوة فنكر للتهويل امرها وقال
تعالى ولكم فى القصاص حيوة فنكر على معنى لكم فى هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص
حيوة عظيمة لمنعه عما كانوا عليه من قتل الجماعة بواحد متى اقتدروا او نوع من
الحيوة وهى الحيوة الحاصلة بالارتداع عن القتل لمكان العلم بالاقتصاص اوما
ترى اذا هم بالقتل فتذكر الاقتصاص فارتدع ان يرتدع كيف يسلم صاحبه من
القتل وهو من القود فيتسبب لحيوة نفسين والمعنى طلب التعظيم والتهويل التنكير
قال تعالى فاذنوا بحرب من الله ورسوله دون ان يقول بحرب الله ورسوله
وبخلاف ذلك قال وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجرى من تحتها الانهار
خالدين فيها ومساكن طيبة فى جنات عدن ورضوان من الله اكبر دون ان يقول
ورضوان الله قصدا الى افادة وقد يسير من رضوانه خير من ذلك كله لان
رضاه سبب لكل سعادة وفلاح واما قوله انى اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن بالتنكير
دون عذاب الرحمن بالاضافة فاما للتهويل واما لخلافه بمعنى اخاف ان يصيبك
نفيان من عذاب الرحمن وقوله وان يكذبوك فقد كذبت رسل المعنى رسل اى
رسل ذوو عدد كثير واولو آيات ونذر واهل اعمار طوال واصحاب صبر وعزم
وما اشبه ذلك اقول اى من الوصول الى حد لا يمكن معه التعريف اذ المراد شر
عظيم بلغ من كال العظمة حدا لا يكتنه كنهه فهو من قبيل ارتفاع الشان قوله فى مثل هذا الكرم
اى فى مثل قولهم شر اهر ذا ناب وهو ما كان المسند اليه فيه مبتدا نكرة وخبره فعلا قوله
وكذا قولك اى هو ايضا من الاعتبار الاخير الآنه من قبيل الانحطاط الشان فقولك عنده
تتمة اى عنده شئ قليل حقير فيلزم تحقير مقدار ذلك الشخص فى ذلك النوع ولفظة تتمة تدل
على القلة والحقارة من وجوه ثلثة جوهر الكلمة وبناء المرة والتنكير العارض ولا محذور

فى ذلك لان القلة قابلة للزيادة فيفهم من اجتماع الدوال الثلث ان القلة فى الغاية وكذا
الحال فى لفظ نفحة قوله ومنه اى من الاعتبار الاخير ان نطق الاخفا اى نطقا قليلا مستقرا
والمعنى لا نطق بالساعة شيئا من النطق الاخفا ضعيفا لا اعتداد به قوله وقول ابن ابى السمط
مبتدا خبره منه ايضا اى هو من الاعتبار الاخير ايضا ولو عطف على ان نطق الاخفا لاغناء
عن تكرير منه الا انه راعى التأدب فلم ينظمهما فى سلك ونظر ايضا الى اشتماله على قسمى الاعتبار
الاخير اعنى الارتفاع والانحطاط فاورده جملة على حدة وفائدة لفظة ايضا الاشارة
الى ان الضمير فى قوله ومنه ان نطق للاعتبار الاخير لا للتحقير بخصوصه يقال لشانه شينه اى
عابه والعرف المعروف والاقتضاء يتعدى الى مفعولين يقال اقتضاه الدين قوله حاجب
الاول برفع حاجب للحكاية ووجه الاول لكونه صفة للمضاف اليه وجاز وقوعه صفة له
لكونه معرفة اذ القصد الى المعهود الا انه ترك اللام رعاية للحكاية وان اريد به اللفظ
كان ايضا معرفة لانه ماول بهذا اللفظ لا لانه علم حقيقة بناء على توهم من ان وضع اللفظ
لمعنى يتضمن وضعه لنفس ذلك اللفظ علما له فانه باطل قطعا لان الالفاظ المهملة اذا اريد
بها انفسها كانت مشاركة للالفاظ الموضوعة التى اريد بها انفسها فى اجراء حكم المعرفة
عليها بلا فرق ودعوى وضع المهملات لانفسها مما لا يلتفت اليه قوله وقال تعالى جملة
فعلية معطوفة على الاسمية التى هى قول ابن ابى السمط منه وحمل تنكير غشاوة على التهويل والتعظيم
اقتضى حق المقام من حمله على النوعية اى على ابصارهم نوع من الاغطية غير ما يتعارفه
الناس وهو غطاء التعامى عن آيات الله تعالى على ما ذكر فى الكشاف قوله فى هذا الجنس
من الحكم الذى هو القصاص جعل اللام فى القصاص لتعريف الجنس لانه المناسب للمقام دون
العهد والحكم المتعلق بجنس القصاص جنس من الحكم فالمعنى ولكم فى هذا الجنس من الحكم الذى
هو شرعية جنس القصاص حيوة عظيمة هى حيوة جماعة الذين خلصوا عن القتل بتشريع القصاص
او نوع من الحيوة واللام فى لمكان متعلق بالارتداع وزيادة لفظة مكان تفخيم للعلم
اى لمكانه ومنزلته قوله اوما ترى بيان لكيفية حصول الحيوة بالارتداع المتفرع على
العلم بالاقتصاص والاول من مفعولى ترى متروك لعدم القصد الى معين وثانيهما الجملة

الشرطية وجواب اذا كيف يسلم وفاعل اورثه ضمير الاقتصاص او تذكره وقوله فيتسبب
عطف على يسلم وفاعله ضمير الارتداع قوله والمعنى طلبا للتعظيم قدم الجار على عامله اعنى قال
تنبيها على اختصاص المثال بالتعظيم كانه بتقديم الجار في المثال الذي يليه على اختصاصه
بخلاف التعظيم وتهويل الشيء جعله هائلا مخوفا وعطفه على التعظيم يجري مجرى التفسير ودون
في موقع الحال اي قال ذلك متجاوزا ان يقول ولا شك ان المتبادر من قوله وبخلاف
ذلك هو التحقير المقابل للتعظيم لكن لا سبيل الى جعل التنكير في رضوان من الله للتحقير بل
للتقليل الذي هو يقابل التكثير كما صرح بحيث فسره بقدر يسير من رضوانه وكانه لما كان
التقليل مستلزما للتحقير جعله مقابلا للتعظيم والتهويل فقال اولا وبخلاف ذلك
وفسره بمجرد التقليل كما عرفت وقال ثانيا واما خلافه اي خلاف التهويل وفسره ايضا
حيث قال نفحة من عذاب الرحمن اي قدر يسير منه وهو في الاصل ما تنفحه الريح من التراب
ونحوه في اصول الشجر وبالتاويل الذي ذكرنا يندفع ما قيل من انه لم يفرق بين التعظيم والتكثير
وبين التحقير والتقليل مع ظهور الفرق لان التعظيم والتحقير بحسب المنزلة والرتبة والتقليل والتكثير
بحسب العدد والكمية وقوله قصدا الى افادة حال عاملها قال قوله المعنى رسل جلة وقعت
خبرا للمبتدا الذي هو قوله وان يكذبوك والعائد محذوف اي منها وفي بعض النسخ
المعول عليه وقال وان يكذبوك وهو ظاهر وهذا المثال يشتمل على قصد التكثير والتعظيم
معا والى الاول اشار بقوله ذوو عدد كثير والى الثاني بقوله ولهم آيات الى قوله ونحوهم
واما قوله وما اشبه ذلك فقيل الانسب بما جرى به عادته من ختم المثالات بالمقامات انه يريد
به ما اشبه ذلك المذكور من مقتضيات التنكير كقصد العموم في نحو علمت نفس وتمرة خير من جرادة
والانسب بسياق الكلام والعطف بالواو ان يريد ما اشبه ذلك من جهات تعظيم الرسل
وايضا لم يبق شيء من مقتضيات التنكير حتى يتم لاجله والتنكير في علمت نفس للتقليل الا انه تقليل
ادعائي اذ المقصود استقلال الكثير في مقام الكبرياء والتنكير في تمرة للافراد والتخصيص و
والعموم مستفاد من تنادي نسبة الخبر الى افراد الجنس كما مر قال واما الحالة
التي تقتضي تقديمه على المسند فهي متى كان ذكره اهم ثم ان كونه اهم يتقوم باعتبارات

مخالفة اما لان اصله التقديم ولا مقتضي للعدول عنه وستسمع كلاما في هذا
المعنى في آخر الفن الثالث ان شاء الله تعالى واما لانه متضمن للاستفهام
كقولك ايهم منطلق وسيقرر في القانون الثاني واما لانه ضمير الشان والقصة
كقولك هو زيد منطلق وعن قريب تعرف السر في التزام تقديمه واما لان في
تقديمه تشويقا للسامع الى الخبر ليتمكن في ذهنه اذا ورده كما اذا قلت صديقك
فلان الفاضل الصالح رجل صدوق وهو احدى خواص تركيب الاخبار في
باب الذي كما اذا قلت بدل قولك زيد منطلق الذي زيد هو منطلق او بدل
قولك خبر مقدمك سرني الذي هو سرني خبر مقدمك او الذي خبره سرني مقدمك
وهو السبب في التزام تاخير الخبر في هذا الباب وامتناع الاخبار عن ضمير
الشان اقول اي من ذكر المسند فيقدم المسند اليه لذلك على المسند قال سيبويه
في ذكر الفاعل والمفعول كانهم يقدمون الذي هو عندهم اهم وهم ببيانه اعنى وان
كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم وذكر الشيخ عبد القاهر انا لم نجد شيئا يجري مجرى الاصل في
التقديم سوى العناية الا انه لا يكفي ان يقال قدم للعناية بل لا بد ان يفسر وجه العناية
بشيء ويعرف فيه معنى فلذلك شرع المصنف في بيان وجوه الاهمية واختار لفظ ثم
للدلالة على التراخي في الرتبة قوله اما لان اصله اي الراجح في المسند اليه هو تقديمه على
المسند لان المسند صفة له وحال من احواله فيكون متقدما عليه طبعا فناسب ان يراعى ذلك
في اللفظ اذا لم يكن هناك مانع كما في الفاعل فان كون الفعل عاملا منع من تقديمه عليه
قوله في هذا المعنى اي في ان الشيء يقدم اذا كان اصله التقديم ولا مقتضي للعدول عنه
وقد فصله في آخر الفن الثالث وبين ان ذلك كالمبتدا المعرف وذي الحال المعرف
الى آخر ما ذكره هناك قوله واما لانه متضمن للاستفهام كان الاولى به ان لا يتعرض
له لانه في قانون الخبر كما لم يتعرض لام في مباحث العطف فكانه نظر الى انه من احوال
المسند اليه في الكلام وان لم يكن خبرا فاورده هنا على طريقة ايراد الامثلة من غير ترتيب
المسند اليه قوله وسيقرر في القانون الثاني اي سيقرر هناك الوجه في اقتضائه تضمنه

قوله وبج الفتى آه اى حركه فى الصحاح يقال رجه رجا اى حركه وكلمة ما زائدة فى وجهها رائيته وقوله على السن يجئ على السن فرائيت ان كان من الرؤية القلبية فالظرف فى موضع المفعول الثانى وان كان من الرؤية البصرية فهو حال وجواب الامر محذوف وخبرا مفعول له والمعنى حرك الفتى للخبر ان رائيته على السن تكن خيرا لا يزال يزيد فخيرا ان روى منصوبا فهو مفعول لجواب المجزوم كما قدرنا وقوله وبج على صيغة الامر وان روى مرفوعا فتقديره بج رفع صيغة تقصد مبتدا وخبر خبره والاوجه عندى ان الظرف احتى على السن معمول لقوله رج بتضمين معنى المنع والكف وهذا اوفق بقواعدهم مصنفك رحمه

الاستفهام القديم وهو اشارة الى ما ذكره فى آخر باب الاستفهام من انه طلب الطلب انما يكون لما يهمك ويعنيك الى قوله فلا يجيئك لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام قوله وانما لانه ضمير الشأن والقصة هذا ضمير راجع الى الحكم جزئى فى الذهن فيجوز ان يعتبر ان ذلك الخبر شأن فيذكر الضمير وانه قصة فيؤنث الا ان الاستعمال على انه لا يؤنث الا اذا كان فى الجملة التى تفسره مؤنث غير فضلة كقولك هى هند مليحة وكلامه فى قوله عن قريب مبنى بعد كقوله وسهل ورد ته من منهل اى وبعد قريب تعرف السر ويفهم منه عرفا اتصال الموعود بالقريب او مبنى على كقوله وبج الفتى للخير ما ان رأيته على السن خيرا لا يزال يزيد اى تعرف السر كائنا على قريب وقد صرح بهذا السر فى وضع المضمر موضع المظهر حيث قال متى لم يفهم السامع من الضمير معنى بقى منتظرا لعقبى الكلام كيف يكون فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن فى ذهنه وهو السر فى التزام تقديمه قوله اذا ورده اى ورد الخبر السامع اوذهنه ولا يخفى ان التشويق الى الخبر انما يظهر اذا كان فى المسند اليه طول ويتقوى اذا اشتمل على امر عجيب فلذلك اورد فى المثال عطف البيان والصفة والتابع فى الاستعمال لكون الفاعل الصانع كناية عن اوصاف ذمية كالسارق والزانى لكنه كنى به عن الصفات المحمودة كالفاضل البارع والخبر هو صدوق ورجل توطئة له فى ذكره مبالغة كانه قيل صدوق صدوق من الرجال الصدق قوله وهو احدى خواص تركيب الاخبار فى باب الذى لم يقل تركيب باب الاخبار بالذى على ما هو المشهور لئلا يتوهم كون الباء صلة للاخبار فيحتاج الى دفعه بانها للاستعانة وانما جعل التشويق احدى آثار هذا التركيب وخواصه الاضافية اذ له خواص اخر كالقصر وتاكيد الحكم والاجمال والتفصيل قوله كما اذا قلت اى كالتشويق الذى يحصل اذا قلت وبدل نصب على الحال بتاويل النكرة من المقول وهو الذى زيد منطلق ولا يبعد ان يجعل سوى مكانا ظرفا متقدرا كما ذكر فى نصب سوى فى الاستثناء فمثل اولا للاخبار عن المسند وثانيا للاخبار عن المسند اليه المضاف مأخوذا مع ما اضيف اليه اذ يتبع الاخبار عن المضاف وحده وثالثا للاخبار عن المضاف اليه وحده قوله وهو الذى التشويق الى الخبر هو السبب يريد انهم لما التزموا فى هذا الباب التشويق الى الخبر التزموا تأخيره اذ لو تقدم

لم يتصور تشويق اليه وانما حصر سبب التزام تأخير الخبر فى التشويق لانه العمدة الكبرى من خواص باب الاخبار بالذى لكان تقديم المبتدأ احتفر عليه لا على تعدد تاكيد الحكم او الاجمال والتفصيل قوله واتساع اى وهو السبب فى اتساع الاخبار عن ضمير الشأن وذلك لان ما يخبر عنه فى هذا الباب يكون خبرا والتشويق يوجب تأخير الخبر فى هذا الباب فلو اخبر عن ضمير الشأن لا وجب تأخيره وهو ممتنع فالتشويق بتوسط ايجابه التأخير صار سببا لاتساع الاخبار عن ضمير الشأن قال والمراد بالاخبار فى عرف النحويين رحمهم الله فى هذا الباب هو ان تعمد الى اى اسم شئت فى الكلام فتزحلقه الى العجز وتصير ما عداه صلة للذى ان كانت الجملة اسمية وأما ان كانت فعلية فله او للالف واللام بمعناه وتجعل مكان المزحلق ضميرا عائدا الى الموصول مراعيا فى ذلك ما افاد كل علم النحو مثل ان ضمير الشأن ملتزم التقديم وان الضمير لا ينتصب مفعولا وان الحال لا تكون معرفا وان ربط المعنى بالمعنى اذا كان بسبب عود الضمير فلا بد منه وأنا اضرب لك امثلة لتحقيق جميع ذلك قل فى الاخبار عن ضميرك فى اظن الذباب يطير فى الجو فيغضب ابا زيد الذى يظن الذباب يطير فى الجو فيغضب ابا زيد انا او الظان الذباب وعن الذباب الذى اظنه يطير فى الجو فيغضب ابا زيد الذباب وعن الجو الذى اظن الذباب يطير فيه فيغضب ابا زيد الجو وعن ابى زيد الذى اظن الذباب يطير فى الجو فيغضبه ابو زيد وعن زيد الذى اظن الذباب يطير فى الجو فيغضب اباه زيد ولا تخبر فى قولك هو اكرم اى زيدا قادما واجب عن ضمير الشأن لئلا يلزم تأخيره الممتنع ولا عن الاكرام لئلا يلزم اعمال الضمير الذى يقع موقعه فى زيدا ولا عن قادما لئلا يلزم وقوع الضمير الذى هو معرفة موقع الممتنع عن التعريف وهو الحال ولا عن الضمير فى واجب لئلا يلزم من عود الضمير القائم مقامه اذا عاد الى الموصول كما يجب ترك ربط الخبر بالمبتداء وأما لان يتقوى استناد الخبر اليه على الظاهر كما ستعرفه فى الفن الثالث وأما لان اسم المسند اليه يصلح للتفاؤل فتقدمه الى السامع لتسره او تسوءه مثل ان تقول سعد بن سعيد فى دار فلان وسفاك بن الجراح فى دار صديقك

واما لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر كما اذا قيل لك كيف
الزاهد فتقول الزاهد يشرب ويطرب واما لتوهم انه لا يزول عن الخاطر او
انه يستلذ فهو الى الذكر اقرب واما لان تقديمه ينبئ عن التعظيم والمقام يقتضي
ذلك واما لانه يفيد زيادة تخصيص كقوله ٭ متى تهزز بني قطن تجدهم
سيوفا في عواتقهم سيوف ٭ جلوس في مجالسهم رزان ٭ وان ضيف الم فهم خفوف
والمراد هم خفوف ٭ وقوله يجيبك في القوم ان يعلموا بانك فيهم غني مضر ٭
مسيخ مليخ كلحم الحوار ٭ فلا انت حلو ولا انت مر ٭ واشباه ذلك اقول يريد ان
هذا بحث نحوي لكنه لما جرى ذكره وكان مشتملا على مزيد دقة وغموض اورده
استطرادا قوله الى اي اسم شئت في الكلام اي سواء كان منسوبا او منسوبا اليه فضلة
او عمدة فان الاخبار جار في الكل اذا امكن فيه رعاية شرائطه قوله تزحلقه اي توخره
الى عجز الكلام وتجعله جزءا قوله واما اذا كانت فعلية فله اي فتغيير ما عداه صلة للذي او
للالف واللام بعينه وفيه اشارة الى ان الموصول مجموع الالف واللام لا اللام وحده
كما اختاره سيبويه في حرف التعريف وقوله واضمارا احيانا ان تراد فان من فاعل
تزحلقه او تغيير وكذا في ذلك اشارة الى المذكور اعني الزحلقة والوضع وتمثيل منصوب على
انه بدل تماما وكذا قوله وان الضمير لا يجب مفعولا الاولى ان يقول بدله وان الضمير لا يحل
فيعلم منه امتناع الاخبار عن العامل بدون معموله سواء عمل فيه الرفع او النصب او الجر وكانه
نظر الى المثال الذي يورده لامتناع اعمال الضمير اذ هناك يلزم نصب للمفعول قوله التحقق
جميع ذلك اي ليتحقق كيفية الاخبار عما يصح ان يخبر عنه وامتناعه فيما لا يصح قوله وعن الذباب
الذي الخ وان اخبرت باللام عن الذباب قلت الطائرة انا يطير في الجو فيغضب
الا زيد الذباب وعن الجو قلت الطائر انا الذباب يطير فيه وهكذا تبرز ضمير الفاعل
في الكل لاجراء الصفة على غير من هي له قوله ولا تخبر عطف على قل وليس قوله سواكه
زيدا قائما وما واجب من باب ضربي زيدا قائما لان الحال هنا من تتمة المبتدا قوله واما لان
يتقوى عطف على قوله واما لان في تقديمه تشويقا وقد يقال اذا كان تقديم المسند اليه

مفيد للتشويق الى الخبر او لتقوى اسناده اليه او منبئا عن تعظيمه كما سنذكره كان
جعل امثال هذه حالات مقتضية للتقديم بلا توسط الاهمية اولى من جعلها من اعتبارات
الاهمية بناء على ان تقديمه لما كان مفيدا لهذه المعاني كان ذكره اهم من ذكر المسند
ولعل المصنف ادرجها في تلك الاعتبارات رعاية لضبط التقديم وحصره في الاهمية قوله على
الظاهر اي يتقوى اسناد الخبر الى المسند اليه حال كون الكلام يجري على ظاهره وهو ان
يكون المقدم كما مثلا في انا عرفت مبتدا جزءه ما بعده بلا اعتبار تقديم وتاخير فيتقوى
الاسناد لتكرره واما اذا اعتبر كونه موخرا في الاصل ثم تقدم كان المقدم مبتدا
للتخصيص قلت ومن ثم بحث تقديم المسند بان مثل انا عرفت يجري تارة على ظاهره وهو ان يكون
انا مبتدا وعرفت جزءه فلا يفيد الا تقوي الحكم واخرى على ان اصله عرفت انا فيفيد
التخصيص وقد يقال اراد ان التقوي بناء على الظاهر دون التحقيق لان مبناه على
تكرر الاسناد والخبر ان يعرفه المبتدا الى نفسه اولا ويرده اليه الضمير ثانيا ولا يخفى ان ذلك
العرف بناء على الظاهر وايضا الخبر في الحقيقة هو الفعل مع الضمير وليس اسناد هذا المجموع
متكررا الا من حيث الظاهر وهو ان اسناد الفعل الى الضمير بمنزلة اسناده الى المبتداء
قوله يصلح للتفاؤل اراد به ما يتيمن وللخير والشر والمشهور اختصاصه بالخير ويستعمل في الشر
التطير قوله تقديمه اي اذا كان الاسم يصلح للتفاؤل وتقصد التفاؤل فتقدم الاسم الى
السامع بتقديمه على المسند ليتفاءل به فيحصل به مسرة او مساءة وذلك لان التفاؤل والتطير
انما يكونان بمستهل الكلام لا بما يذكر في اثنائه فبطل ما توهم من ان التفاؤل حاصل تقدم
الاسم او اخر فالمقتضي لتقديمه تعجيل المسرة او المساءة بتعجيل التفاؤل واما قال في
دار فلان دون دارك لئلا يتوهم ان المراد تفاؤل المخاطب بحصول سعد بن سعيد في
داره فانه تفاؤل يتعلق بمجموع الكلام وليس يقتضي تقديم المسند اليه انما يقتضيه التفاؤل
الحاصل بمجرد سماع اسم سعد بن سعيد وقال في المثال الثاني في دار صديقك ليجتمع
التطير الحاصل بمجموع الكلام مع التطير المتعلق بسماع اسم المسند اليه فيزداد المساءة فتامل
وكن على بصيرة قوله واما لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب يريد ان اشتماله

انا عرفت تارة يقصد تقوي الحكم وتارة لقصد التخصيص

التقوي المبني على الظاهر دون التحقيق

التفاؤل التفاؤل بالخير والشر

التفاؤل انما يحصل بمستهل الكلام لا بما يذكر في اثنائه

المضارع لتقييد الاستمرار اذا كان هناك قرينة

كيف سؤال عن الحالات المستمرة

تقديم المسند اليه ينبئ عن التعظيم

بمضمون الخبر على الاستمرار بحيث يعد من المتصفين المتسمين به يكون هو المطلوب
من الكلام لا مجرد الاخبار بحصوله له فالجزء الاول بمعنى خبر المبتدا والثاني بمعنى الاخبار
وههنا بحث وهو ان الاستمرار في قولك الزاهد يشرب ويطرب وكذا في قوله تعالى الله
يستهزئ بهم ليس مستفادا من التقديم بل من المضارع فانه يفيد استمرارا تجدديا اذا كان
هناك قرينة كما في قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر وقوله فويل لهم مما كتبت ايديهم
وويل لهم مما يكسبون وقوله ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون وههنا قرينة دالة على ان المضارع
للاستمرار وهو ان كيف انما يسأل بها عرفا عن الحالات المستمرة في اكثر الاوقات وقيل
اراد ان موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر هو المطلوب دون وصفية الجزء له وهما اعتباران
متلازمان لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد وانه هل يتصف بالشرب
فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب وانه هل يقع
وصفا للزاهد فيقال يشرب الزاهد قوله واما لتوهم اي انت ان المسند اليه لا يزول
عن خاطرك فهو يسبق الى لسانك كقولك وصالك يشتهي او انه مستلذ عندك فتجريه على لسانك
مقدما نحو حبيبي اشتاقه قوله واما لان تقديمه ينبئ انباء التقديم في الذكر عن التعظيم
والتقدم في الشرف على المتأخر الا ان المتأخر ههنا هو الخبر وبيان شرف المبتدا عليه مما
لا يلتفت اليه فكأنه اراد ان الافتتاح به في صدر الكلام لما كان على سنن تلك الطريقة
المتعارفة انبأ عن تعظيمه وشرفه في الجملة قوله والمقام يقتضي ذلك تذكيرا لما هو معتبر فيما
تقدم وتأخر قوله زيادة تخصيص لم يرد به التخصيص في الثبوت اعني القصر اذ لا يناسب
شيئا من المثالين بل التخصيص في الاثبات وهو التخصيص بالذكر لكن يرد ان التخصيص
بهذا المعنى حاصل بلا تفاوت قدم المسند اليه او اخر فلا يكون تقديمه مفيدا لزيادة هذا
التخصيص سواء جعلت اضافة الزيادة بيانية او لا وجوابه ما يتكلف له ان الغير لو كان
مؤخرا لاحتمل خفوف ان يكون مسندا الى غيرهم فاذا ذكر الغير تخصص الاثبات بهم بعد
هذا التوهم ولما قدم الغير تخصص الاثبات بهم مجردا عن ذلك الاحتمال فكان تخصيص
الاثبات قد يتقوى بالتقديم وازداد به فما يقال من انه اراد زيادة التخصيص بالنسبة

القول بحمل التخصيص على القصر مشروط بشرط ... مردود

الضابط في تقديم المسند اليه

الى الحكم بسبب تكرير الاسناد فليس بشيء لان هذا هو معنى تقوي الاسناد واليه وههنا
بحث وهو انه لما ذكر في مقتضيات تقديم المسند اليه التخصيص الحصري في مثل انا سعيت
في حاجتك كما ذكره في مقتضيات تقديم المسند نقيل لان لفظ انا مثلا في المثال المذكور
عند تابع قدم على متبوعه باقيا على حاله لا مسند اليه وفساده ظاهر وان جعل بان حمل
التخصيص ههنا على القصر مع عدم الظهور في المثال الثاني تكلفا ودعوى كونه مشروطا بكون
الخبر فعلا لا شاهد لها بل هي مردودة بتصريحهم بالقصر في قوله تعالى كلمة هو قائلها وما
انت علينا بعزيز الهز التحريك والبعث وبنو نطف قبيلة والرزان جمع رزين وهو الوقور
والمخفوق جمع خاف من الخفة وصفهم بالخفة في الامور كانهم سيوف وبالثبات عند الحيث
لم يفارقوا السلاح وبالسكون والوقار في المجالس وبالاسراع بانفسهم في خدمة الانبياء
وقراهم قوله والمراد هم خفوف اي تحمل الاستشهاد وذلك لان قوله تجدهم سيوفا اذ ليس تقديم
المسند اليه فيه لذلك ولا قوله جلوس لاحتمال تقديره فيه مؤخرا والبا في بجبك زائدة
ومعناه كافيك وهو مبتدا خبره ان يجلوا المفرس له قرة اي مالا كثيرا ومن له زايره
اي المتبع بالزواج والسيخ باللحا البجة من الرجال من لا ملاحة له ومن اللجاج لا الطعم
والمسليخ بالبجة ايضا من اتباعه والحوار وله الناقة قيل ان يفصل قوله لا انت حلو
ولا انت مر اي لا انت نافع للاولياء ولا ضار للاعداء بل انت ملحق بالعدم كرر المسند اليه
ليثبت له كل واحد من المسندين على حدة مبالغة قوله واشباه ذلك يروى بالنصب
عطفا على زيادة تخصيص وبالجر عطفا على لانه يفيد اي واما لاشباه ما ذكر والاول
اظهر واشباه ما كان نحو الاشباه من ان تقصد في ابتداء الكلام الى تحقيره نحو ولد الحجام
حاضر او الترحم عليه نحو اسير كل المسكين بالباب او تحذيرا منه نحو الاسد وآتى
هنا والضابط ان كل معنى يصلح له اسم المسند اليه اذا اريد به تعجيل افادة تقدم قال

واما الحالة التي تقتضي تأخيره عن المسند فهي اذا اشتمل المسند على وجه من
وجوه التقديم كما ستعرفه عليك في الفن الثالث ان شاء الله تعالى واما الحالتان
المقتضيتان لاطلاق المسند اليه او تخصيصه حال التنكير فانه اذا اوردت فيما

نقدم استغنيت عن التعريف فيهما اقول لاشك ان ما يقتضي تقديم المسند يقتضي
بعينه تاخير المسند اليه وبالعكس فلذلك احال ههنا تاخير المسند اليه على ما يقتضي تقديم المسند
واحال هناك تاخير المسند على ما يقتضي تقديم المسند اليه لكن يرد عليه ان المسند اليه قد
يوخر بسبب في نفسه بلا نظر الى ما يقتضي تقديم المسند مثل كون اسمه مما يتطير به وكالقصد
الى استحقاره او كونه قليل الحضور في الذهن وكذا يوخر المسند لا لذاته بل لذكر فلتاخير
ما يوخر اسباب مغايرة لجهات تقديم ما يقدم عليه وكان المصنف لم يلتفت اليها لقلتها
وخفائها او نظرا الى اندراجها في جهات التقديم بنوع تكلف فيقال مثلا كون المسند اليه
مما يتطير به يقتضي تقديم المسند وربما للضبط باحالة تاخير كل منهما على تقديم الآخر قوله
لاطلاق المسند اليه او تخصيصه الظاهر ان يعطف بالواو ليكون من مقابلة المتعدد
بالمتعدد وفيه نوع اذ ليس لكل واحد من اطلاق المسند اليه وتخصيصه حالتان تقتضيانه
فقيل او بمعنى الواو وذلك لانه لما كثر استعمالها في الاباحة التي معناها جواز الجمع استعملت
في معنى الجمع كالواو وعليها نص عليه بعض المحققين ومن البين في ذلك قول الشاعر
سيان كسر رغيفه او كسر عظم من عظامه وقيل شاع في اللف الاجمالي ان يذكر
نشره باو كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى لان
الذي وقع عليه اتفاق القولين هو احد الامرين والموكول الى السامع هو التعيين فكذا
ههنا اشتركت الحالتان في اقتضاء احد الامرين لا في اقتضائهما معا وقوله حال التنكير
متعلق من حيث المعنى بكل واحد من الاطلاق والتخصيص قوله استغنيت عن التعريف
فيهما اي استغنيت في الحالتين عن التعليم مني قد عرفت ان المسند اليه المعرف بوجوه مختلفة
من جملتها الاضافة يتقيد بالتوابع لامور يقتضيها فاذا مهرت في ذلك وعرفت انتفاء
تلك الامور يقتضي الاطلاق امكنك ان تعتبر امثالها في المنكر بلا احتياج الى تعليم وايضا
بعض موجبات التنكير يوجب اطلاق المنكر مثل ان لا تعرف منه سوى الاطلاق حقيقة
او ادعاء او لا يكون لك طريق الى تعريف الزائد على الاطلاق لسامعك او يكون
هناك مانع عن التخصيص قال واما الحالة المقتضية لقصر المسند اليه على المسند

فهي ان يكون عند السامع حكم مشوب بصواب وخطاء وانت تريد تقرير صوابه
ونفي خطائه مثل ان يكون عند السامع ان زيدا متمول وجواد فتقول له زيد متمول
لا جواد ليعرف ان زيدا مقصور على التمول لا يتعداه الى الجود او تقول له ما زيد
الا متمول وانما زيد متمول وعليه ما يحكي عز وجل في حق يوسف عليه السلام عن النسوة
ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم اي انه مقصور على الملكية لا يتخطاها الى البشرية
وما يحكي عن اليهود في قوله واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن
مصلحون الى يقولون نحن مقصورون على الصلاح لا يتاتى منا امر سواه واعلم
ان القصر كما يكون للمسند اليه على المسند يكون ايضا للمسند على المسند اليه ثم ليس هو
مختصا بهذا البين بل له شيوع وله تفريعات فالاولى ان نفرد للكلام في ذلك فصلا
ونؤخره الى تمام التعرض لما سواه في قانوننا هذا ليكون الى الوقوف عليه اقرب
اقول عدل عن الضمير الى الظاهر في هذه الحالة وما قبلها لمزيد الايضاح فيهما لكونهما
آخر احوال المسند اليه الجارية على مقتضى الظاهر على ان اضماره ههنا يوهم رجوعه الى المنكر
قوله وانت تريد تقرير صوابه ونفي خطائه هذا في قصر الافراد ظاهر واما في قصر القلب
فالصواب فيه اعتقاد ثبوت احدهما مطلقا والخطاء هو التعيين واما قصر التعيين الداخل
عنده في الافراد فقد قيل الصواب فيه اعتقاد احدهما والخطاء عدم الترجيح بينهما وفيه
نظر لان عدم الترجيح ليس حكما حتى يوصف بكونه خطاء وانما جعل حكم السامع بان زيدا متمول
وجواد حكما واحدا مشوبا بصواب وخطاء نظرا الى انه حكم بكونه جامعا بين الوصفين وان كان
في الحقيقة حكمين احدهما صواب والآخر خطاء قوله مثل ان يكون بالنصب حال من حكم
مشوب وقوله فتقول بالنصب عطف على يكون او بالرفع اي فانت تقول واكتفى بذكر ثلثة
من طرق القصر ولم يذكر الرابع اعني التقديم مع ان تقديم المسند يفيد قصر المسند اليه
فيه لانه اراد قصره على المسند بلا تغيير في وضعهما ولان التقديم دلالته على القصر بالذوق
لا بالوضع مع انه سيذكر في بحث تقديم المسند قوله وعليه اي وعلى قصر المسند اليه على المسند
لتقرير الصواب ونفي الخطاء والآية الاولى من قصر القلب قرئ فيه ما هو صواب من اعتقاد

السامعين يكون يوسف عليه السلام على احد الوصفين ونفيًا للمطاد الذي تعيين
البشرية وآنث به من تعذرالا فراد ولان الظاهر من حال الانسان وان كان
كاذبا اجتماع الاصلاح والانساد فيه ونهيهم عن الافساد ولانيا في ذلك وقوله
مقصورون على الصلاح مبني على ان الاصلاح صلاح وقوله لا يأتي منا امر سواه
يناسب تعذر الافراد كما ان لايخفى ما انسب لتعذر القلب اي ليس تجاوز وترك صفة
الملكية الى البشرية قوله ثم ليس هو كلمة ثم للتراخي في الرتبة فانّ عدم اختصاص القصر
بما بين المسند اليه والمسند وشيوعه فيما بين غيرهما كالفاعل والمفعول وذي الحال
والحال الى غير ذلك اعلى مرتبة من جريانه فيهما قوله والتفريعات كانقسامه الى
الافراد والقلب والتعيين وتأتيه بطرق متعددة لها شروط واحكام مختلفة ولاشك ان ايراد
فصل للقصر مع تأخيره عن سائر مباحث القانون ينبغي ان يتوجه اليه بقصد على حدة
مع فراغ بال فيكون ذلك اقرب الى الوقوف عليه من ان لا يفرد بفصل او يورد
بفصل في اثناء مباحث قانون الخبر قال واعلم انّ جميع ذلك هو مقتضى الظاهر
ثم قد يخرج المسند اليه لا على مقتضى الظاهر فيوضع اسم الاشارة موضع الضمير وذلك
اذا كملت العناية بتمييزه اما لانه اختص بحكم بديع عجيب الشأن كقوله ∴
كم عاقل عاقل اعيت مذاهبه ∴ وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا ∴ هذا الذي ترك
الاوهام حايرة ∴ وصيّر العالم النحرير زنديقا ∴ وامّا لانه قصد التهكم
بالسامع والسخرية منه كما اذا كان فاقد البصر او لم يكن ثم مشار اليه اصلا
او النداء على كمال بلادته بانه لا يميز بين المحسوس بالبصر وبين غيره او
على كمال فطانته وبعد غوره ادراكه بان غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس عند
غيره او قصد ادعاء انه ظهر ظهور المحسوس بالبصر كقوله تعاللتِ كي اشجى وما بكِ علة
تريدين قتلي قد ظفرتِ بذلك ∴ وما شاكل ذلك اقول اي جميع ما ذكر من مباحث
المسند اليه هو مقتضى الحال فان قلت قد تقدم من الامثلة ما ليس على مقتضى الظاهر
كقوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك آبائي وهذا على الحذف فان اسم الاشارة

فيها وضع موضع الضمير لتقدم ذكر المشار اليه قلت لعله نظر الى انّ الاعيان اذا ذكرت
صارت بمنزلة المشار اليه حقيقة فاسم الاشارة هناك في موضعه بخلاف المعاني اذا ذكر
فان حقها ان يعبّر عنها بالضمير فاذا عبّر عنها باسم الاشارة فقد وضع موضع المضمر ثم انه اشار
الى بعض صور اخراج المسند اليه لا على مقتضى الظاهر ارشادا الى كيفية سلوك طريقه ولما
كان بعض الصور المشار اليها من قبيل الالتفات انتقل اليه وبسط الكلام فيه لانه فن
من فنون البلاغة لشيوعه في الكلام بغير المسند اليه وغيره ولرفايق عامة ولطايف
معان يختص بها مواقعه قوله اما لانه اختص شرع يفصّل اسباب كمال العناية بتمييز المسند اليه
مثل ان يختص بحكم بديع فيعتنى بتمييزه ليعلم ان هذا المتميز المتعين هو الذي له الحكم العجيب الشأن
كما في قوله كم عاقل عاقل اي كامل في العقل اعيت اي اعجزت مذاهبه اي طرق معاشه
فليس يهتدي اليها وجاهل جاهل اي كامل في جهله تلقاه مرزوقا وهذا اشارة الى
ما ذكر من كون العاقل محتاجا للمال والجاهل فارغ البال وقد اختص بحكم بديع وهو
جعل الاوهام حايرة والعالم النحرير زنديقا اي سببا للكفر نافيا للصانع الحكيم او قايلا
بأنه ليس خالق الشر وخالق الخير قوله واما لانه قصد التهكم قد يقال قصد التهكم بالسامع
والنداء على كمال بلادته او فطانته وادعاء الظهور لا يقتضي شيء منها كمال العناية بالتمييز
فلا يكون من اسبابه بل يقتضي اسم الاشارة سواء قصد به كمال العناية بالتمييز ام لا ويجاب
بان اسم الاشارة يفيد اكمل تمييز كما مرّ ولاشك ان التهكم مثلا يزيد بزيادة التمييز فاذا قصد
التهكم اعتنى بالتمييز اكمل التمييز فاورد اسم الاشارة وقوله اصلا مبالغة في انتفاء المشار اليه
بحسب الحس حتى يكون المبصر هناك بمنزلة فاقد البصر في عدم صلاحية الخطاب بالاشارة
الحسية فتعين قصد التهكم بلا اشتباه قوله او قصد ادعاء والفعل لطول الفصل
ولان ما تقدم متعلق بالسامع وهذا بالمسند اليه تعاللتِ اي اظهرت العلة والمرض
واشجي من شجي بالكسر اي حزن وتريدين حال او استيناف وقد ظفرت استيناف للخبر
وذلك واقع موقع الضمير الراجع الى القتل لادعاء ظهوره كالمحسوس بالبصر قوله وما شاكل
ذلك اي ذلك المذكور من اسباب كمال العناية وهو عطف على ادعاء وكان اختيار

الواو على او تنفق في العبارة مع التنبيه على عدم منع ليطلع واراد باسم كل ما يفيده
اسم الاشارة من بيان القرب والبعد والتوسط والتحقير والتعظيم قال ويوضع
المضمر موضع المظهر كقولهم ابتداء من غير جري ذكر لفظا او قرينة حال ربه رجلا
ونعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو مكان رب رجل ونعم الرجل وبئس الرجل على قول من
لا يرى الاصل زيد نعم رجلا وعمرو بئس رجلا وقولهم هو زيد عالم وهي هند مليحة
مكان الشان زيد عالم والقصة هند مليحة ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه وذلك
ان السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظرا لعقبى الكلام كيف تكون فيتمكن المسموع
بعده فضل تمكن في ذهنه وهو السر في التزام تقديمه قال الله تعالى قل هو الله
احد وقال فانها لا تعمى الابصار كما يوضع المظهر موضع المضمر اذا اريد تمكين نفسه
زيادة تمكين كقوله ان تسألوا الحق نعطي الحق سائله وقوله عز قائلا الله الصمد
دون هو الصمد بعد قوله قل هو الله احد ونظيره خارج باب المسند اليه وبالحق انزلناه
وبالحق نزل وكذا فبدل الذين ظلموا قولا غير الذي قيل لهم فانزلنا على الذين
ظلموا او يترك الحكاية الى المظهر اذا تعلق به غرض نحو الخلفاء حيث يقولون
امير المؤمنين يرسم لك مكان انا ارسم وهو ادخال الروعة في ضمير السامع وتربية
المهابة او تقوية داعي المأمور وعليه قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله
او نحو المستعطف حيث يقول اميرك يتضرع اليك مكان انا اتضرع اليك ليكون
ادخل في الاستعطاف وعليه قوله ٭ الهي عبدك العاصي اتاكا ٭ وما جرى
مجرى هذا الاغنا اقول اي كوضع العرب في قولهم ابتداء مصدر لفعل في موقع
الحال اي يبتدئون ابتداء وقوله من غير جري كالبيان لابتداء ولفظا نصب على المصدر
اي ذكرا لفظيا او قرينة حال عطف على لفظا يعني او تقديرا وتقديري مجرورا عطفا على
جري فيبقى حينئذ لفظا بلا مقابل ومكان ظرف كقولهم وقوله على قول من لا يرى حال
من نعم رجلا وبئس رجلا وانما اعتبر هذا القيد لان الضمير على القول الآخر يحتمل ان يكون
راجعا الى المخصوص لكنه التزم افراده فقيل نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون

لان المخصوص متأخر غالبا فعومل بضميره معاملة الضمير المبهم قوله ليتمكن متعلق بيوضع
المضمر والمستتر فيما يعقبه لما والبارز للمضمر قوله لعقبى الكلام الى آخره قوله فضل
تمكن في ذهنه لان الانسان مجبول على شوقه الى معرفة المبهم وزيادة تلقيه لما
سيق اليه بعد الطلب وهذا لا يستقيم في مثل نعم رجلا اذ لا يعرف السامع ان هناك ضميرا
الا بذكر النكرة ومن ثم قيل ليتمكن متعلق بقوله وقولهم هو زيد عالم وهي هند مليحة
فقط وايده بان قوله وهو السر في التزام تقديمه يشعر بان البيان مختص بضمير الشان
لانه الذي تقدم الوعد ببيان سره اي التمكن في ذهن السامع فضل تمكن هو سبب
في التزام تقديم ضمير الشان ورد بان التمكن المذكور وما يتفرع عليه من التزام التقديم
جار في كل ضمير بارز فسر بمظهر فالضمير في تقديمه للضمير الذي وضع موضع المظهر والسر
الموعود داخل في السر المذكور قوله قال الله استشهاد على ان الغاية هي تمكن ما يعقب
الضمير فان ذلك انما يظهر اذا كان ما يعقبه مما يعتنى بشانه ويراد تمكنه كما في الآيتين
حتى لا يصح ان يقال هو الذباب يطير وهي النملة تسير قوله كما يوضع المظهر متعلق بقوله
ويوضع المضمر واراد بالمظهر غير اسم الاشارة لما سبق وبالمضمر غير ضمير المتكلم لما يأتي
من قوله ويترك الحكاية الى المظهر قوله اذا اريد تمكين نفسه يعني ان وضع المظهر موضع
المضمر يفيد تمكين نفس المظهر اي تمكين المعنى الذي اريد به بخلاف وضع المضمر موضع
المظهر فانه يفيد تمكين ما يعقبه كما مر قوله ان تسألوا الحق نعطي الحق سائله فيه وضع
الظاهر موضع ضمير الغائب والمخاطب ايضا اذ اصله نعطه اياكم والمثال لوضع المظهر
موضع المضمر مطلقا فلا حاجة الى تأويل بجعل الحق مسندا اليه وكان الاولى ان يقول خارج الباب
ههنا وفي قوله ربه رجلا لينبه من اول الامر على التعميم قوله ونظيره اي ونظير قوله الله
الصمد في وضع المظهر موضع المضمر حال ثبوت ذلك المظهر في خارج باب المسند اليه تنبيه
على الخروج ههنا دون قوله بذلك وربه رجلا ونعطي الحق تفننا في عبارته وتذكيرا في
بعض المواضع مع عدم الالتباس في شيء منها قوله وبالحق اي وما انزلنا القرآن الا
ملتبسا بالحق اي بالحكمة الداعية الى انزاله وما نزل الا ملتبسا به واذا فسر الحق الثاني

بالاوامر والنواهي لم يكن مما نحن فيه قوله ويترك الحكاية عطف على بوضع المظهر موضع
المضمر وانما افرد ترك الحكاية الى المظهر ليبتني عليه حديث الالتفات ونفعل نصب
على انه مصدر يترك لانه فعل ايضا كانه قيل ترك الخلفاء قوله ادخال الروعة هذا اذا
لم يكن الخوف واريد احداثه وتربية المهابة اذا كان الخوف واريد ازدياده
ولم يدخل بينهما او ليقاربهما وقد يقال المهابة يراد بها عرفا الحالة التي تكون في قلوب
الناظرين الى الملوك وتربيتها تقويتها بازديادها واما الروعة فالخوف الذي
يجده ويجاطبهم قوله او تقوية عطف على ادخال الروعة وعليه اي وعلى ترك
الحكاية الى المظهر لتقوية داعي المامور فان لفظ الله ينبئ عن كمال القدرة ووجوب
الطاعة وسعة الرحمة واستحقاق تفويض الامر اليه فيتقوى الداعية الى التوكل
عليه قوله او نحو عطف على نحو الخلفاء حيث يقول اي حين يقول استغرب
للزمان قوله وعليه اي وعلى ترك الحكاية الى المظهر ليكون ادخل في الاستعطاف
فان لفظ العبد ادخل فيه من الضمير خصوصا اذا اضيف الى المخاطب وتمام البيت
مقرا بالذنوب وقد دعاكا قوله وما جرى مجرى هذا الاعتبار هو عطف على تقدم
نظرا الى المعنى اي يترك الحكاية الى المظهر لما ذكر وما جرى مجراه كالتمكن من اجراء
الوصف في قوله تعالى فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي وقوله عبدك العاصي
فان المضمر خصوصا المتكلم لا يوصف وكالتعظيم في قولك افضل العصر يحاورك الى غير ذلك
من المعاني التي يصلح لها ذلك الاسم المظهر قال واعلم ان هذا النوع اعني نقل
الكلام عن الحكاية الى الغيبة لا يختص المسند اليه ولا بهذا القدر بل الحكاية
والخطاب والغيبة ثلاثتها ينقل كل واحد منها الى الآخر ويسمى هذا النقل
التفاتا عند علماء علم المعاني والعرب يستكثرون منه ويرون الكلام اذا انتقل
من اسلوب الى اسلوب ادخل في القبول عند السامع واحسن تطرية لنشاطه
واملأ باستدرار اصغائه وهم احريا بذلك اليس قرى الاضياف سجيتهم
ونحر العشار للضيف دابهم وهجيراهم لا مزقت ايدي الادوار لهم اديما

ولا اباحت لهم حريما افتراهم يحسنون قرى الاشباح فيخالفون فيه بين لون و
لون وطعم وطعم ولا يحسنون قرى الارواح فلا يخالفون فيه بين اسلوب و
اسلوب وايراد وايراد فان الكلام المفيد عند الانسان لكن بالمعنى لا
بالصورة اشهى غذاء لروحه واطيب قرى لها قال ربيعة بن مقروم •
بانت سعاد فامسى القلب معمودا • واخلفتك ابنة الحر المواعيدا •
فالتفت كما ترى حيث لم يقل واخلفتني ثم قال • مالم الاق امرأ جزلا مواهبه
سهل الفناء رحيب الباع محمودا • وقد سمعت بقوم يحمدون فلم •
اسمع بمثلك لا حلما ولا جودا • فالتفت كما ترى حيث لم يقل بمثله وقال
تذكرت والذكرى تهيجك زينبا • واصبح باقي وصلها قد تقضبا •
وحل بفلج فالاباتر اهلنا • وشطت فحلت غمرة فمثقبا •
فالتفت في البيتين وقال عوف بن الاحوص • ولقد وردت الحياض فلم يغادر
لحوض من نصائبه ازاء • لحولة اذ سمعي وابلي • فابلك سالكون وشتم بياء •
فالتفت في الثاني وقال عبد الله بن عنمة • ما ان ترى السيد زيدا في نفوسهم
كما تراه بنو كوز ومرهوب • ان تسألوا الحق نعط الحق سائله والدرع محقبة
والسيف مقروب • فالتفت في تسألوا وقال الحارث بن حلزة •
طرق الخيال ولا كليلة مدلج • سدكا بارحلنا ولم يتعرج • اني اهتديت لنا وكنت رحيلة
والقوم قد قطعوا متان السجسج • فالتفت في اني وقال علقمة بن عبدة •
طحا بك قلب في الحسان طروب • بعيد الشباب عصر حان مشيب • تكلفني ليلى وقد شط
وليها • وعادت عواد بيننا وخطوب • فالتفت في البيتين وقال امرؤ القيس
تطاول ليلك بالاثمد • ونام الخلي ولم ترقد • وبات وباتت له ليلة • كليلة ذي العاير
الارمد • وذلك من نبا جاءني • وخبرته عن ابي الاسود • فالتفت في الابيات
الثلاثة وامثال ما ذكر اكثر من ان يضبطها القلم اقول يريد ان هذا النوع من
الانتقال لا على مقتضى الظاهر وهو نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة لا يختص المسند اليه

اى لا يختص به تحذف الجار او صل الفعل بقوله ولا بهذا القدر يحتاج الى التعدد
اى ولا النقل مطلقا يختص بهذا القدر وهو نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة بل كل
واحد من التكلم والخطاب والغيبة ينقل الى الآخر اى الى كل واحد من صاحبيه فالاقسام
ستة وقد يفسر هذا القدر بنقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة التى هى المظهر فان المذكور
فى قوله ويترك الحكاية الى المظهر فلا يحتاج الى ذلك التقدير لكنه لا يلايم تعميمه فى المنقول عنه
بقوله بل الحكاية الى آخره وقد يقال اراد بهذا النوع النقل من اسلوب الى اسلوب
وحذف المضاف اليه من تفسيره اى اعنى نوع نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة وهو
بعيد جدا ثم ان الانتقال من طريق من الثلثة الى آخر منها انما يسمى التفاتا اذا كان
على خلاف مقتضى الظاهر كما يشعر به لفظ النقل وايراده فى الاخراج لا على مقتضاه
وما ذكر من فائدة العادة فلا يكون نحو انا الذى فعل وانت رجل يفعل كذا من الالتفات
فى شئ لان حق الضمير العايد الى الموصول او الموصوف ان يكون غايبا لان الاسماء
الظاهرة غيب بل لا يبعد ان يجعل مثل انا الذى سمتنى امى حيدرة وانت الذى اخلفتنى و
نحن قوم نعلن وانتم قوم تجهلون من باب الالتفات من الغيبة الى التكلم والخطاب
وهو اعنى الالتفات من مباحث علم المعانى لانه بحث من خواص تراكيب الكلام فى افادة
وانما قال صاحب الكشاف انه يسمى فى علم البيان بالالتفات لانه اراد به علم البلاغة
الشامل للمعانى والبيان وكون الالتفات من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر المندرج
تحت الكناية على ما مر لا يوجب كونه من مباحث البيان كساير الجزئيات المندرجة تحت
قواعد نعم عده المصنف فى علم البديع من المحسنات المعنوية ولا استبعاد فى اشتراك
العلمين فى مسئلة من جهتين كما حقق فى موضعه والتطرية بالهمزة الايراد والاحداث
من طرأ عليه اذا ورد وبالياء التجديد من طريت الثوب اذا عملت به ما يجعله طريا كانه
جديد والنشاط بالفتح حركة السرور والملاء اى اشد استلاء من ملئ الاناء بالكسر اذا
استلا فهو ملآن او اقدر من ملؤ بالضم غنى واقتدر فهو مليئ بكذا والاستدرار
فى الاصل استجلاب الدر اى اللبن والاحريا جمع حرى بمعنى جدير بذلك اى بالاستكثار وقوله

اليس جملة استينافية لبيان كونهم احريا والهمزة لانكار النفى وتقرير الاثبات والتحية
الطيبة والعشار جمع عشراء وهى الناقة التى اتت عليها من حملها عشرة اشهر وهى
اعز مال عندهم والمحبرة الى ورة وتنزيق الاديم وهو الجلد عبارة عن العيب والاخلال
بالعرض واباحة الحريم اى الحرم تسليط العدو بالاسر والنهب قوله افتراهم استيناف
لبيان ان كون ترى الاضياف علة لذكر يقتضى السكاكى الالتفات اى اترتاب فيما ذكر
من كونهم احريا انشطهم قوله فيما لعون اى يوقعون المنى لغة فى القرى والتفصيل
الجمل يجعل الاسلوب بازاء اللون والايراد بازاء الطعم لا يخلو عن لطف قوله فان
الكلام دليل على ان ايراد الكلام ترى للارواح وقوله لكن ذوق لتوهم اراد بطلق
الانسان والجار متعلق بما فى الانسان من معنى الفعل اى المتصف بالانسانية لحجب المعنى
والمراد الاتصاف بخواصها من الذكاء والتفطن للدقايق والتلذذ بها قوله قال ربيعة
بن مقروم استيناف لبيان اكثار العرب من الالتفات واستحسانهم اياه ودمج باسماء
الشعراء ليعلم ان تلك الامثلة من كلام العرب العرباء بانت فارقت فاسى اى نصار مجهودا
سوجا لاحراك به واخلافا الوعد يتعدى الى مفعولين والمواعيد جمع الميعاد او الموعود
واخلفتك التفات على مذهبه حيث لا يشترط سبق الطريق الملتفت منه بل يكتفى بتجرد اقتضاء
الظاهر التعبير ثم قال اى ربيعة فى سنن التقييد بعد عدة ابيات وما لم الالاق بدل من
مالم التى فى البيت السابق عليه اعنى قوله شعر لما تشكت الى الاين قلت لها
لا تستريحين مالم التى سعوا اجزلا اى عظيما سهل الفنا اى سهل رد وفنائه
اذ لا حاجب هناك لارباب الحاجات والرحيب الواسع اى واسع الباع بالعطاء ويحمده
ليس صفة لقوم بل هو بمنزلة يقول فى سمعته يقول وسمع بمعنى سمعه وتحلما تميز ولا مذكرة
للنفى والالتفات فى بشلك متفق عليه وقال اى ربيعة تذكرت فيه التفات من الحكاية
الى الخطاب كما فى اخلفتك وزينبا مفعول تذكرت والجملة المتوسطة حال او اعتراض
يقال شاجه اى بعثه وحركه وليس فى تهيجك التفات لان مقتضى الظاهر الاستمرار على
الخطاب بعد العدول اليه تنقضب اى تنقطع والآنا تروى بالواو وبالفاء ايضا على

ان الطلول في هذا الموضع كان عقيب الطلول بفلج وآهلنا التفات من الخطاب
بصيغة المفرد الى التكلم بصيغة الجمع وعمرة وشقب بكسر القاف موضعان والرواية
بالفاء بينهما قوله لهدمت اللام جواب قسم مقدر لم يعفُ ولم يترك والنصايب جمع نصيبة
وهي حجارة تنصب حول الحوض ويسد ما بينها من الفرج بالمدر المعجونة والآ اذا بعث
الما الى الحوض قوله الخوالد صفة للحياض اي الكائنة لها اي للحوض اي كائن لها وعامل
في قوله اذ هم اي اصحاب الحياض معنى مصدر من غني بالمكان اقام به فيقدر مضاف اي
ذو معنى او يجعل بمعنى اسم الفاعل اي مقيمون وهم رياء اي متقابلون بحيث يرى بعضهم
بعضا فالتفت في اهلك من الغيبة الى الخطاب وعنمة بفتح العين والنون والسيد وزيد
قبيلتان يريد ان بني السيد لا يوجبون في انفسهم لزيد من الحرمة والتبجيل مثل ما
يوجبه لما ان القبيلتان حتى انهم لا يحزنون قتل واحد منهم بواحد من زيد والرؤية
بمعنى الابصار اي لا ينظرون باعينهم كما ينظرون باعين بني كوز ومرهوب والضمير في نفوسهم
للسيد وكما تراه نصب على المصدر والضمير لزيد والحق الدية والذريع موثق محقبة اي مشدودة
في الحقيبة مقروب اي متروك في القراب فالتفت في تسلوا من الغيبة في زيد الى الخطاب
وكذا في نغط من الغيبة الى الحكاية لان الضمير للسيد وفي سلبه من الخطاب الى الغيبة
كما مر وطرق بكسر الطاء واللام المشددة وهي في الاصل بمعنى النقيرة او البخيلة طرق الخيال
اي جاء خيال الجبية بالليل والحال ان لا طروق مثل طروق ليلة مبرح اي سابر في اول
الليل يريد به نفسه والمقصود تفضيل طروقه في تلك الليلة على طروقه في غيرها سدكا اي
لازما حال من الخيال من سدك بالمكان كذا اي لزمه ارحلنا جمع رحل وهو مسكن الرجل
وما يستصحبه من الاثاث ولم يتعج اي لم يتعطف ولم يمل عطفا على سدكا جعل الخيال نفس
الجبية فالتفت من الغيبة الى الخطاب في اني استديت والرجيلة بالحاء المهملة وبالجيم ايضا
القوية على السير اي كيف صرت قوية على المشي حتى اهتديت لنا والحال ان القوم قد
قطعوا مسافة طويلة والمتان جمع متن وهو ما صلب من الارض والتجيج موضع ذليل
الارض المرتفع او ما ليست بصلبة ولا سهلة يقال طحا به قلبه اذا ذهب به في كل شيء والبا

للتعدية طروب اي كثير الطرب في طلب الحسان وهو خفة تعتري الانسان لشدة سرور
او حزن وبعيد تصغير بعد للتقرب وهو ظرف طروب او طحا وحين او عصر على الروايتين
بدل من بعيد اي حين ولى الشباب وكاد يتصرم واقبل المشيب يكلفني اي القلب وصال
ليلى ويروى بالتاء الفوقانية على ان ليلى فاعل اي تكلفني شدايد فراقها او على خطاب
القلب وقد شط اي بعد وليها اي قربها وعوادي الدهر عوايقه وعادت من المعاودة
كان للحوادث تعاديه او من العود اي عادت العوايق الى ما كانت عليه من الحيلولة
بينا فالتفت في طحا بك من التكلم الى الخطاب وفي يكلفني من الخطاب الى التكلم واذا حمل
التاء على خطاب القلب كان فيه التفات آخر من الغيبة الى الخطاب والاثمد بفتح الهمزة
وضم الميم موضع ويروى بكسرهما والخلي الخالي من الحزن والعاير العوار ويروى القذى
الرطب الذي تلفظه العين حال الوجع والارمد صفة ذي العاير من رمد بالكسر اذا
هاجت عينه والمراد تشبيه نفسه بذي العاير الارمد في القلق والاضطراب وتشبيه
ليلته بليلته في الطول الا انه اختصر في الكلام قوله وذلك اي ما ذكر في البيتين من
سوء الحال لاجل نبا جاءني وخبرت ذلك النبا عن ابي الاسود وقيل هو خبر قتل ابيه
وابو الاسود كنيته وقيل هو ذلك الخبر نفسه قوله فالتفت في الابيات الثلث اما في الاول
فمن الحكاية الى الخطاب اذ القياس تطاول ليلي واما في الثاني فمن الخطاب الى الغيبة
حيث قال وبات والقياس وبت على الخطاب وليس في لم ترقد وبات له التفات لانهما
جاريان على ظاهر ما سبقهما واما في الثالث فمن الغيبة الى الحكاية في جاءني والقياس
جاءه وكانه لم يجد في اشعار الجاهلية مثال الالتفات من الحكاية الى الغيبة فاقتصر على
الاقسام الخمسة من الستة ومثاله ما تقدم من وضع المظهر موضع ضمير المتكلم وقوله تعالى
ثم انشأنا خلقا آخر فتبارك الله واعلم ان كلام الكشاف حيث قال التفت امرؤ القيس
ثلث التفاتات في ثلث ابيات صريح فيما ذهب اليه المصنف من عدم اشتراط سبق طريق
آخر تحقيقا وما يتوهم من ان في لفظ ذلك التفاتا من الغيبة الى الخطاب فيكون في
تلك الابيات ثلث التفاتات على مذهب الجمهور ايضا فليس مما يعتد به لجواز ان يكون

الكاف خطابا لغيره لا لنفسه على ان المبرد من كلامه تو زيع الالتفاتات على الابيات
لانتقال الغايرة العامة التي ذكرها اعني تطرية نشاط السامع انما يتصور فيما اذا كان
الانتقال تحقيقيا لا تقديريا لانا نقول اذا ورد على السامع خلاف ما يترقبه من الاسلوب
الظاهر كان له مزيد نشاط وو فور رغبة في الاصغاء الى الكلام قوله اكثر من ان
يضبطها القلم الخ وعليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس مشاركا
لما قبلها في اصل الفعل اعني الكثرة ونظيره قولهم اكثر من ان يحصى وقوله شعر
الناس اكيس من ان يمدحوا رجلا ۞ ما لم يروا عنده اثار احسان ۞ وهو كثير في
كلام المولدين وقيل كلمة من متعلقة بفعل تضمنه اسم التفضيل اي متباعدة في الكثرة من
ضبط القلم ومن الاحصاء ومتباعدون في الكياسة من مدح الرجل الخالي عن الاحسان
ورد بان من اذا لم تكن تفضيلية فقد استعمل افعل التفضيل بدون الاشياء الثلث
ولا شك ان التفضيل مراد فالمعنى اكثر مما يمكن ان يضبط بالقلم ومما يمكن ان يحصى و
اكيس من يتاتى منه ان يمدح الخالي عن الاحسان الا انه سومح في العبارة اعتمادا
على ظهور المراد قال وهذا النوع قد تختص مواقعه بلطايف معان قلما تتضح الا
لافراد بلغايهم او للحذاق المهرة في هذا الفن والعلما النحارير ومتى اختص موقعه
بشيء من ذلك كساه فضل بهاء ورونق واورث السامع زيادة هزة ونشاط
ووجد عنده من القبول ارفع منزلة ومحل ان كان ممن يسمع ويعقل وقليل ما هم
تحسب ان اكثرهم يسمعون او يعقلون وكاهما وقع التباين الخارج عن الحد بين
مفسر لكلام رب العزة ومفسر وبين غواص في بحر فرايده وغواص وكل التفات
وارد في القرآن متى صرت من سامعيه عرفتك ما موقعه واذا احببت ان تصير
فانتج ثم ليتل عليك قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين فلعلك الليس مما
يشهد له الوجدان بحيث يغنيه عن شهادة ما سواه ان المرء اذا اخذ في استحضار
جنايات جان متنقلا فيها عن الاجمال الى التفصيل وجد من نفسه تفاوتا في الحال
بينا لا يكاد يشتبه اخر حاله هناك اولها اوما تراك اذا كنت في حديث مع انسان

وقد حضر مجلسكما من له جنايات في حقك كيف تصنع تحول عن الجاني وجهك وتاخذ
في الشكاية عنه الى صاحبك تبث الشكوى معددا جناياته واحدة فواحدة وانت
فيما بين ذلك واجد مزاجك تحمى على تزايد يحركك حال ذلك غضبية تدعوك الى ان تواثب
ذلك الجاني وتشافهه بكل سوء وانت لا تجيب الى ان تغلب فتقطع الحديث مع الصاحب
ومباثتك اياه وترجع الى الجاني مشافها له بالله قل لي هل عامل احد مثل هذه
المعاملة بل يتصور معاملة اسوء مما فعلت اما كان لك حياء يمنعك اما كانت لك
مروة تردعك على هذا واذا كان الحاضر لمجلسكما ذا نعم عليك كثيرة فاذا اخذت
في تعديد نعمه عند صاحبك مستحضرا لتفاصيلها احسست من نفسك بحالة كانها تطالبك
بالاقبال على منعمك وتزين لك ذلك ولا تزال تزايد ما دمت في تعداد نعمه حتى
تحلك من حيث لا تدري على ان تجدك وانت معه في الكلام تثني عليه وتدعو له وتقول
باي لسان اشكر صنايعك الروايع وباية عبارة احصر عوارفك الذوارف وما
جرى ذلك المجرى واذا وعيت ما قصصته عليك وتاملت الالتفات في اياك نعبد
واياك نستعين بعد تلاوتك لما قبله من قوله الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم
مالك يوم الدين على وجه الذي يجب وهو ان تقول التلقي علمت ما موقعه وكيف اصاب
المحز وطبق مفصل البلاغة لكونه منبها على ان العبد المنعم عليه بتلك النعم العظام
الفائتة للحصر اذا قدر انه ماثل بين يدي مولاه من حقه اذا اخذ في القراءة ان
تكون قراءته على وجه يجد معها من نفسه شبه محرك الى الاقبال على من يحمد صاير في
اثناء القراءة الى حالة شبيهة بايجاب ذلك عند ختم الصفات مستدعية انطباقها على
المنزل على ما هو عليه والا لم يكن قاريا والوجه اذا افتتح التحميد ان يكون افتتاحه
عن قلب حاضر ونفس ذاكرة يعقل فيم هو وعند من هو فاذا انتقل من التحميد الى
الصفات ان يكون انتقاله محذوا به حذو الافتتاح فانه متى افتتح على الوجه الذي
عرفت مجريا على لسانه الحمد لله افلا يجد محركا للاقبال على من يحمد من معبود عظيم
الشان حقيق بالثناء والشكر مستحق للعبادة ثم اذا انتقل على نحو الافتتاح الى قوله

اكثر من ان يضبطها القلم

رب العالمين واصفا له بكونه ربا مالكا للخلق لا يخرج شيء من ملكوته وربوبيته
اقوى ذلك المحرك لا يتوي ثم اذا قال الرحمن الرحيم فوصفه بما ينبئ عن كونه منعما على
الخلق بانواع النعم جلائلها ودقائقها صعبا اياهم بكل معروف افلا تضاعف قوة
ذلك المحرك عند هذا ثم اذا آل الامر الى خاتمة هذه الصفات وهي مالك يوم الدين
المنادية على كونه مالكا للامر كله في العاقبة يوم الحشر للثواب والعقاب فما ظنك
بذلك المحرك ايسع ذهنك ان لا يصير الى حد يوجب عليك الاقبال على مولى شأن
نفسك معه منذ افتتحت التحميد ما تصورت فتستطيع ان لا تقول اياك يا من هذه
صفاته نعبد ونستعين لا غيرك فلا تنطبق على المنزل عليه هو عليه اقول اراد به
الالتفات اذ هو نوع من اساليب الكلام ولفظة قد اشارة الى ان الفائدة العامة كافية
بحسن الالتفات في مواقعه كلها وربما اشتمل على فائدة اخرى فيزداد حسنه فيه ويختص
على صيغة المبني للمفعول والباء داخلة على ما هو مقصور وخاصة على طريقة نخصك بالعبادة
واختص بوا وهو المتعارف في الاستعمال وان كان الاصل دخول الباء على المقصور عليه
اعني ما له الخاصة وسيأتيك تحقيقه في تقديم المسند ان شاء الله تعالى وقلما تفتح من
الوضوح اي لا تفتح الا للاوحدين في البلاغة بحسب السليقة او للكاملين في المهارة
في هذا الفن وقوله والعلماء والنحارير من عطف الصفات بعضها على بعض اشعار بان المهارة
فيه انما تكون للعالم النحرير وحتى اختص موقع الالتفات في الكلام بشيء من ذلك المذكور
اعني لطائف المعاني كسا الالتفات المختص موقعه بشيء منها الكلام زيادة بهاء اي حسن
ورونق اي طراوة وفاعل اورث وقد وجد ضمير الالتفات ايضا وليس في بعض النسخ المحققة
لفظ في الكلام فالمعنى كسا الشيء الموقع واورث الشيء الى مع قد وجد الموقع او الالتفات
المختص موقعه انه كان ممن يسمع اي يسمع الكلام حق سماعه ويعقل لطائفه على وجهها وكلمة
ما مبهمة لتأكيد القلة وآثر وقليل مع كونه خبرا لهم اما لتقدير موصوف مفرد اي شيء
او فريق قليل او لكونه على صيغة المصدر كالصهيل والنهيق او لانه هو راجع الى من وفي
صيغة الافراد اشعار بالقلة ايضا قوله ام تحسب هذا ايضا اقتباس استشهادا على

من يسمع ويعقل فان الاستفهام فيه لانكار الحسبان فيدل على القلة وقوله ولاما
تقوية للدلالة على القلة فان الغايص اليها بالفوائد في غاية القلة قوله من سماعه
اي حق سماعه بان تفطن لما فيه من النكت وما هو تفخيم جملة استفهامية في موقع
المفعول الثاني اي عرفك ذلك الالتفات موقعه الحسن الجليل في الغاية بحيث
لا يدرك ما لم يسال عنه قوله ان تصير اي من سامعي الالتفات واحد مما ورد في
القرآن لا من سامعي كل التفات فيه وانما قال ثم ليتل لان التلاقي اعلى رتبة من
الاضاحة في صيرورته سامعا له حق سماعه وخبر لعلك محذوف اي لعلك تصير من سامعيه
الذين يفهمونه واختار الترجي على الجزم لما مر من التدخيل ليس كانا شي قوله
اليس سنح مقدمة وجدانية مشتملة على قصتين مهد بهما لبيان نكتة الالتفات
المذكور ولما كان قصة المنعم اقرب الى ما في الآية وقصة الجاني اظهر في وجدان
الحالة المحركة الملجئة الى الاقبال اقتضى حسن الترتيب والتعليم تقديم الجاني على
المنعم والهمزة لانكار النفي وتقرير المنفي ومما يشهد خبر ليس واسم ان المراة متعلقا
اي ستدرجا في الانفعال وفاعل لا يكاد ضمير الشأن وهي جملة مؤكدة لقوله وجد
من نفسه تفاوتا في الحال بينا وهنالك اشارة الى اخذ في استحضار الجنايات قوله
او ما تراك اي اتشك فيما ذكرناه وما تراك وكيف تصنع ثاني مفعولي تراك واذا
كنت ظرف لكيف تصنع بحسب المعنى ويحول بيان له او استيناف وتنبيه تأكيد لتأخذ
من ابتك سري اي اظهره لك قوله واحد فواحد حال من جنايات اي متفصلة
متعاقبة وجملة وانت فيما بين ذلك واجد حال من ضمير معددا قوله على تزايد اي حال
كائنا على تزايد يحرك ذلك التزايد وانت لا يجب حال من كاف تدعوك فتستطع الرفع
اي تجنيد بتطوع وبالله قل ي مفعول شافهها لانه بمعنى قائلا له بالمشافهة وفي
قل التفات من الغيبة الى الخطاب لان المعتبر في الالتفات وحدة السامع لا اسلوب
دون وحدة المخاطب الذي يلقي اليه الكلام قوله على هذا نصب على المصدر اي شافهها
له مشافهة كائنة على هذا النسق من التوبيخ وفيه اشارة الى ان المشافهة لا تجب

ان تكون بخصوصية ما ذكر بل بما كان على هذا الطريق من التعيير والتقريع وقد يقال انما
تتم الكلام على هذا السؤال ولا يكتفى بالقدر المذكور فهو نظير قوله وما جرى ذلك
المجرى فى قصة المنعم قوله واذا كان الحاضر عطف على قوله اذا ذكرت فى حديث وان كان
بجنب المعنى قيسا لقوله وقد حضر مجلسك وقال بهنا حتى تملك دنيا تقدم الى ان تغلب
اشارة الى ان الحالة الغضبية اشد تأثيرا واقوى وتنتهى عليه نالى مفعولى تجد والصفة
المعروفة والرابعة المجرة والى رفة العطية والزارقة السائلة من ذرف الدمع اى سال
قوله وما جرى ذلك المجرى اى من المدح والاطراء وتعدد والنعماء وهو عطف على مفعول بقول
قوله واذا وعيت اى حفظت وهو عطف على قوله واذا اجتمعتم على الوجه الذى بعدتلاوة ما يدل على الوجه الذى
يجب ذلك الوجه فى التلاوة ومعنى كون التأمل قلبيا انه يتوجه تام من القلب لا يشاركه فيه
شاية وهم وكيف اصاب عطف على ما هو فيه وكونه تعليل لما فى حيز العلم اى علمت انه اقام
الحز وطبق لكونه منتهيا الغاية للحمرى السابقة اياه بحيث لا يدركها المحمر ولا يصل اليها
من فاته كذا اذا سبقه ولم يدركه قوله من حقه جزاء العبد وان تكون قرائته فاعل له
واذا قد نظر فى له واذا اخذ بدل من اذا قدر اى اذا فرض ولا حظ تقال شل بين يديه
سؤلا اذا انتصب قائما ويجد بها صفة وجه والعائد محذوف اى يجد به مع القراءة وجاز
بالجر صفة محرك فكان لتطلبه زايدا كما يشعر به قوله فيما بعد فلا يجد محركا وذلك اشارة
الى الاقبال وعند طرف للايجاب ومستدعية صفة اخرى لحالة وضمير انطباقها للقراءة
وعلى ما هو عليه حال من المنزل اى كائنا على الوجه الذى هو كاين عليه والا اى وان لم تكن
قراءته كذلك لم يكن سوالها حقيقيا وانما كان الالتفات فى الآية منبها على ذكره لان
الفاتحة انزلت على لسانهم ليقرؤها فاشير فيها الى كيفية قراءتهم اياها قوله والوجه اى وذلك
الوجه الذى من حق العبد ان يكون قرائته عليه فاذا افتتح متعلق بان يكون اما على التوسع
فى الظروف واما على كونه منتزا العاملة قوله فاذا انتقل عطف على اذا افتتح ان يكون محذوفا
بحذو الافتتاح اى مقتديا به بتقدير الافتتاح مساويا له فى كونه عن قلب حاضر به فاعل
محذوا والضمير للانتقال لكنه يتعدى بنفسه يقال حذوت النعل بالنعل فلا حاجة الى الباء ههنا

ضمن معنى الذهاب اى مذهوبا به مذهب الافتتاح قوله فانه متى افتتح تعليل لكون ذلك
الوجه المذكور هو هذا قوله على الوجه الذى عرفت يعنى كونه عن قلب حاضر الى اخره والفاء
جواب متى على معنى انه تجد ذلك المحرك تعلقا قوله من هو عظيم الشأن من المعانى المستفادة
من لفظ الله الدال على الذات المتصفة بجميع صفات الجلال والاكرام ومحاسن الافعال
والانعام فكان عظيم الشأن حقيقا بالثناء الغاية كماله وبالشكر لوفور انعامه ونواله
ومستحقا للعبادة اعنى غاية الخضوع والتذلل لكونه جامعا لجهات ذلك الاستحقاق
مع ان اللام الجارة ينبئ عن استحقاق الحمد والثناء قوله ثم اذا انتقل نبه بلفظ ثم
على المهلة اى ينبغى ان يجرى الحمد اولا ويتامل ثم ينتقل وهكذا فى ما بعد قوله جلايلها
ودقايقها اشارة الى ما قيل من ان الرحمن لكونه ابلغ مبنيا ولجلايل النعم تقدم وارد
باقيا ولدقايقها على سبيل التتميم عند هذا اى عند هذا الوصف او القول والمنادى
بالجر على انها صفة خاتمة قوله للامر كله هذا العموم من حذف مفعول مالك مع الاحتراز
عن الترجيح بلا مرجح وقوله فى العاقبة بازاء يوم الدين فى نظم الآية وفيه اشارة الى
ان اليوم مع اجرائه مجرى المفعول به توسعا باق على ظرفيته بحسب المعنى ويوم الحشر
تفسير لقوله فى العاقبة واللام فى للثواب متعلقة بالحشر وفى قوله يوجب عليك الاقبال
التفات من الغيبة الى الخطاب كما فى الآية بعينه اذ الظاهر ان يقال يوجب عليه قوله ما
تصورت اى ما تصورته من انك تجد من نفسك محركا للاقبال يتقوى شيئا فشيئا الى حد
الايجاب فتستطيع بالنصب عطف على لا يصير فلا تنطبق عطف على ان لا تقول وفاعله ضمير
القراءة قال وليس ابن حجر الكندى ببعيد وهو المشهود له فى شان البلاغة
والحايز لقصبات السبق فى درك اللطايف والمغلق للانات من عيون النكت
فى افتنانه فى الكلام اذا التفت تلك الالتفات وكان يمكنه ان لا يلتفت البتة و
ذلك ان سوق الكلام على الحكاية فى الابيات الثلثة فيقول تطاول ليلى بالاثمد
ونام الخلى ولم ارقد وبت وبات لنا ليلة كليلة ذى العائر الارمد وذلك من نباء حاكم وخبرتم عن
او ان يلتفت نوعا واحدا فيقول وبت وبات لكم وذلك من نبا جاءكم وخبرتم عن

ابى الاسود ان يكون حين قصد تهويل الخطب واستفظاعه فى النبأ الموجع
والخبر المفجع للواقع الغائب فى العضد المحرق للقلب والكبد فعل ذلك منبها فى التفاتة
الاول على ان نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليها ولهت وله الثكلى فاقامها مقام
المصاب الذى لا يتسلى بعض التسلى الا بتفجع الملوك له وتحزنهم عليه واخذ يخاطبه تطاول
ليلك تسلية او تنبيها على ان نفسه لفظاعة شان النبأ واستشعارها معه كمدا و
ارتماضا ابدت قلقا لا يقلقه كمد وتفجعا لا يتفجع مرتمض وكان من حقها ان تتثبت
وتتصبر فعل الملوك وجريا على سننها المسلوك عند طوارق النوائب وبوائق المصائب
فحين لم تفعل شاكلته فى انها نفسه فاقامها مقام مكروب ذى حزن قائلا له تطاول
ليلك سليا وفى التفاتة الثانى على ان التحزن تحزن صدق ولذلك لا اعتداد
الحال خاطبتك ام لم اخاطبك وفى التفاتة الثالث على ان جميع ذلك انما كان
لما خصه ولم يتعده الى من سواه او تنبيه فى التفاتة الاول على ان ذلك النبأ
اطار قلبه وازال لبه وتركه حائرا بائرا فانطق معه لمقتضى الحال من الحكاية تجرى
على لسانه ما كان الغه من الخطاب الدائر فى مجارى امور الكبار وامراره نهيا
والانباء اذا دهمه ما تحار له العقول وتطير له الالباب وتدهش معه الفطن
لا يكاد يسلم كلامه عن امثال ذلك وفى التفاتة الثانى على انه بعد الصدمة الاولى
حين افاق شيئا مدركا بعض الادراك ما وجد النفس معه فبنى الكلام على الغيبة
قائلا وبات وباتت له وفى التفاتة الثالث على ما سبق او تنبيه فى التفاتة الاول
على ان نفسه حين لم تتثبت ولم تتصبر غاظه ذلك فاقامها مقام المستحق للعتاب قائلا
له على سبيل التوبيخ والتعيير تطاول ليلك وفى التفاتة الثانى على ان الحامل على
الخطاب والعتاب لما كان هو الغيظ والغضب فحين سكت عنه الغضب المحتاج
الاول فان سورة الغضب بالعتاب تنكسر ولى عنها الوجه وهو يريد مدمع قائلا
بات وباتت له ليلة وفى التفاتة الثالث على ما تقدم وانما ذكرت لك ما ذكرت
لتقف على الفحول البزل لا يعترفون بالبلاغة لامرئ ولا يقيمون لكلامه وزنا

ما لم يعثروا من مطاوى التفاتاته على لطائف اعتبارات والتفاضل بين الكلامين
قلما يقع الا باشباهها اقول بعد ما بين النكتة العامة فى التفات واحد من التنزيل
شرع يبين اللطائف المختصة فى التفاتات ابيات امرئ القيس وذكر ههنا نبذة ونبهته
تنبيها على انه كان من الملوك فان تلك اللطائف مبنية على ذلك وحجر بضم الحاء المهملة
وسكون الجيم من مشاهير ملوك العرب من قبيلة كندة ويعد خيرليس وفيه مستراح
الى ابن حجر ان يكون متعلق يبعد على تقدير من ان يكون او بدل الاشتمال من فاعله المستتر
وهو المشهور وله حال من فاعل يبعد وفائدتها تعليل انتفاء البعد والنائل الجامع كان
عادتهم فى تسابق الفرسان ان تغرز قصبة فى آخر الميدان فمن اخذها عد سابقا
وكان له الفضل والتقدم ثم صار احراز قصبات السبق فى ابرعبارة عن التقدم
والكمال فيه والدرك بفتح الراء وسكونها بمعنى الادراك والمغلغلة المقطع من الغلغلة
وهى القطعة والاناسى جمع انسان العين والنكتة اللطيفة المؤثرة فى القلب من النكت
وهو التاثير فى الارض بنحو قضيب اى الآخذ للمختارات من مختارات النكت وفى متعلق
متعلق بالمغلغلة واذا النفت ظرف ليبعد وقد كشط فى نسخة مصححة الف اذا نظرا الى
المعنى على المعنى وكان بكيه حال من فاعل التفت بتقدير قد والتمثيل بيت لبيد ازاله
لاستقصاء والاستزادة والعبير وجعلتنى واحدا فى بت وباتت له وكذا الحال فى بت على الخطاب
وباتت لكم فى الوجه الآخر وحين قصد ظرف ليكون او الجزء الاخير فعل وتهويل الخطب جعله
هائلا مخوفا منه اى عظيما واستفظاعه وجدانه فظيعا اى شنيعا شديدا وفى النبأ
متعلق بالتهويل او حال من الخطب واللام فى للواقع اى الحادث الذى وقع متعلقه
بالنبأ يقال نته اى كسره وفت فى عضده على طريقة يجرح فى عراقيبها نصلى كناية عن
فل شوكته وتوهين امره ولقد بالغ حيث وصف الخبر بالايجاع والتفجيع يقال فجعه اى
اوجعه والعادة التى افزعتها بالفت والاحراق وحاصل تقدير الكلام وليس
يجر يبعد اذا التفت تلكما لالتفاتات شرع الكاف ان لا يلتفت اصلا او يلتفت التفاتا
واحدا من ان يكون فعل ذلك المذكور من الالتفاتات حين قصد تهويل الخطب

نبئتها وقد ذكر للالتفات الاول اربع نكت والثانى نكتتان والثالث واحدة
وجمع بين نكتتين من نكت الاول لان ماٰلهما التسلية اعنى كشف الغم والفرق
بان الاول اعتبر فيهما كون المتسلى ملكا ولم يعتبر ذلك فى الثانية وبان اقامة النفس
مقام المصاب مبنية على صفة الملك فى الثانية دون الاولى قوله فاقامها اى النفس
واخذ يخاطبه اى ذلك المصاب تسلية اى ليحصل له بعض التسلى بسبب تحزن
مثل هذا الملك له وتحزنه عليه واللام فى لنطاعة متعلق بابدت وضمير استشعارا
للنفس يقال استشعر خوفا اذا اضمره فى قلبه والكمد الحزن المكتوم والارتماض
الاحتراق من الحزن والضجر القلق والاضطراب من الغم وضمير لا يقلقه ولا يضجره
فى موقع المصدر اى لا يقلق ذلك القلق ولا يضجر ذلك الضجر وكان من حقها
حال من ضمير ابدت وفعل الملوك منصوب على انه مصدر لان تثبت وتصبر وكذا
جريا كانه قيل ويجرى فى الثبات والصبر جريا على سننها والضمير للنفس للملوك
وعند ظرف لان تثبت والنوايب المصايب والبوارق جمع بارقة وهى سحابة ذات
برق فحين لم تفعل اى النفس التثبت والتصبر والمعنى فشككه حين لم تفعل والفاء
للسببية لان التشكيك متفرع مما تقدم وسليا حال من المستتر فى قايلا كما انه حال
من المستتر فى اقامها قوله وفى الالتفات الثانى عطف على قوله فى الالتفات الاول
ولاشك ان تحزن المسلى اذا كان تحزن صدق لا يتفاوت بحضور المصاب
وغيبته كان اقوى فى التسلية قوله خاطبك اى فى تطاول ليلك اولم اخاطبك
اى فى بات نبه بصيغة الغيبة على ان المصاب لو كان غايبا لم يتغير تحزنى عليه قوله
على ان جميع ذلك اى جميع ما ذكر من تطاول الليل وانتفاء الرقاد وتفاقم الشدة بالليل
انما كان لما خصه اى لاجل ما خصه ولم يتجاوزه الى غيره يريد انه نبه فى الالتفات الثالث
على ان تلك الشدايد كانت لامر ورد عليه فيكون هو متسلى بتلك الشدايد ومرادا
بذلك المخاطب والغايب المذكورين اولا ولولا الالتفات الثالث لجاز ان يراد
بهما غيره فيكون تلك الشدايد لامر ورد على غيره لا عليه وقد يقال حصر مجى النبا

فى التكلم منهم بمعونة المقام ومحوى الكلام وان لم يكن فى اللفظ ما يدل على الحصر اذ
اى ابكيك حايا بايرا اى متحيرا ما لكا واللام فى لمقتضى الحال صلة فطن بالنبع تعال
فطنت للشئ فطنة ومن الحكاية بيان للمقتضى وههنا بحث وهو ان حاصل نكتة
ان قوله تطاول ليلك صدر عنه لا عن تعمد وفطانة بمنزلة كلام السكران فلا يكون
للخطاب الذى فيه من جهات حسن الكلام ولا يقصد به ايضا التنبيه على ذكر رعاية
ما يختلف لذلك ان يقال لم يرد انه نبه على ان ذلك اى جعله كذلك على تبادر من
الباعث فانه غير معقول بل اراد انه نبه على ان ذلك اى الشدة وفظاعته بحيث
اذا ورد على انسان سلب عنه تفطنه لمقتضى الحال وجعله بحيث يجرى على لسانه ما كان
الفه ولاشك ان التنبيه على هذا المعنى من كمال تيقظه للحال الذى هو ورود النبا و
تفطنه لمقتضاه الذى هو الخطاب وكذا اذا وبقوله والانسان اذا دهمه اى اصابه
وغلبه ما تحار الى اخره ان الانسان اذا ابتلى بمثل هذه الحالة لا يسلم كلامه من
امثال ما ذكر الا ان الشاعر لرسوخ عقله وكمال فطانته تثبت فى هذا المقام ونبه
على مقتضاه قوله ما وجد حرانه وتجد الصدمة ظرف له تقدم عليه توسعا وحين الفاق
بدل من بعد وتشا نصب على المصدر اى افاقة ما وبعد كما حال من ضمير افاق قوله
غاظه ذلك اى عدم تثبتها وتصبرها قايلا له اى للمستحق للعقاب والظرف اعنى فحين
معمول ولى فاما ان يجعل الفاء داخلة على ولى تقديرا اى فولى حين سكت واما ان
يجعل الظرف بمنزلة شرط وجوابه ولى والمجموع جواب لما وعلى التقديرين فيه ان الفاء
فى جواب لما وهو الفعل الماضى لفظا او معنى بدون الفاء او فى سكت مبالغة لانه جعل
الغضب الحامل على فعل كالامر به والمغرى عليه فعبر عن سكونه بالسكوت وتذكير ضميرها
اولى ونظيرتانيثه ما قد وجد فى بعض النسخ المعتبرة خاطبك اولم اخاطبك متقيدا
بكسر الكاف والعمدة الكلام مع النفس خفيا قوله وانما ذكرت لك ما ذكرت يريد
ان التمثيل بايك عبد كاف لما نحن بصدده من ان الالتفات قد يختص مواقعه
بلطايف معان الا انى ذكرت هذه الاحتمالات الدقيقة فى التفاتات امرء القيس

ووجه الثالث ان ذكر المسمى المخصوص
لخصوصه كالكمال وخاطبك معلم

ليعلم انه لما اشتهر بالبلاغة واعترف له بها مع ان ذكرها ارشاد للمتعلم الى
كيفية استخراج اللطائف المختصة بالتفاتات اخر والبزل جمع بازل وهو البعير الداخل
في السنة التاسعة وحينئذ يشق نابه ويصير في غاية القوة وقوله لا مرء انسب من
ان يقال الرجل نظرا الى اسم الشاعر فتوهم انه اراد به اسمه ليس بشيء والمطاوي
جمع مطوى موضع الطي فوق والتفاضل ابتداء الكلام كالاعتراض ونحوه اشباهها
للطائف الاعتبارات فذكر الاشباه بمعنى الامثال تفخيم لها وقيل الضمير لما ذكرت
والتانيث باعتبار المعنى قال واعلم ان لطائف الاعتبارات المرفوعة لك في
هذا الفن من تلك المطالع النازحة عن مقامك لا تثبتها حق اثباتها ما لم تتمر
بصيرتك في الاستشراف لما هنالك اقصاء المجهود ولم تخلف في السعي للتنقير عنها
وراءك كل حد معهود وما دام يقنعك صدق همة تبطش في متوخاك بباع بسيط
ان لا تزل عن مرمى غرضك ولو مقدار فسيط مستظهرا في طماعيتك ان تستثمرها
بنفس لك تيقظى وطبع لطيف مع فهم متتابع وخاطر موات وعقل دراك وتعلم انه
الطبقة الناظرة بانوار البصائر المخصوصون بالعناية الالهية المدلون
بها اوتوا من الحكمة وفصل الخطاب على ان كلام رب العزة وهو قرانه الكريم
وفرقانه العظيم لم يكتس تلك الطلاوة ولا استودع تلك الحلاوة وما
اغدقت اسافله ولا اثمرت اعاليه وما كان بحيث يعلو ولا يعلى الا لانصبابه
في تلك القوالب ولوروده على تلك الاساليب اقول اراد باللطائف
للخواص وبالاعتبارات مناشيها في تراكيب البلغاء والمرفوعة بالنصب صفة اللطائف
وهذا الفن فن المسند اليه والمطالع جمع مطلع من الطلوح وهو ارتفاع البصر
والنازحة بالجر صفة المطالع جعل مناشئ اللطائف لبعدها عن معرفة تفاصيلها
وما ينشأ منها على ما ينبغي كالمواضع المرتفعة البعيدة واللطائف المستخرجة منها كالامور
المرفوعة هناك ليدرك بالبصر واستخراجها منها كرؤية تلك الامور وقوله لا تثبتها اي
لا تحقق تلك اللطائف ولا تعرفها حق معرفتها الا بامور ثلثة الاول الجد البليغ في السعي

الكامل

الكامل والثاني صدق الهمة وهو فور الرغبة والثالث النفس المتيقظة والذهن
الصافي وانما ذكرها على هذا الترتيب لانه اعتبر ادراك اللطائف ثم ما يقرب منه
الشيء ثم ما هو مبدأ الشيء ثم ما هو الاصل ولو اعتبر الواقع لانعكس الترتيب والامتراء
انتقال من المري وهو مسح الضرع لاخراج الدر والاستشراف رفع البصر للنظر وبسط
الكف فوق الحاجب كالمستظل من الشيء لما هنالك اي للطائف التي هي في تلك المطالع
والطبي بالضم للسباع وذوات الخف بمنزلة الضرع لذوات الاظلاف والمجهود الطاقة
يعني ما لم يستخرج عن طاقتك ما هو الخالص الصافي منها ولم تخلف اي انت والتنقير المبالغة
في التفتيش واللام فيه متعلقة بالسعي وضمير عنها لما هنالك وفي ذكر وراءك مع لم تخلف
تاكيد قوله معهود اي كل حد عهد وصول الناس اليه ووقوفهم عنده وما دام هو حال
من فاعل لم تمتر او لم تخلف اعني الملي طب وارا دابا وفي يقنعك لتضمين المعنى
الاخذ والبطش الاخذ بقوة والمتوخى المطلوب والباع قدر مد اليدين وصفه
بالبسيط لافادة زيادة القدرة على الاخذ والحفظ ان لا تزل اي لئلا تزل متعلق
بتبطش او باذا والمرمى موضع الرمي والغرض الهدف والفسيط قلامة الظفر
ومستظهرا حال اخرى اي مستعينا بنفس متيقظ والطماعية الطمع واراد باستثمار اللطائف
جعلها ثمارا وهو ما يلي الجسد من الثياب والمواتي كثير المعونة قوله بهذه الطبقة
اراد بها علم البلاغة كانه قال بهذه الطبقة التي هي فوق طبقات سائر العلوم والناظرة
بانوار البصائر اشارة الى صفاء اذهانهم والمخصوصون بالعناية اشارة الى التوفيق
والرغبة والمدلون من ادلى بحجته اذا توسل بها اشارة الى السعي والجد فقد ذكر
تلك الامور الثلثة على الترتيب بحسب الواقع والحكمة العلم المتقن وفصل الخطاب
تلخيص الكلام بحيث لا يشتبه على السامع ما اريد به وقد يجعل بمعنى المفعول اي المفصول
من الخطاب بالذي يتنبه من يخاطب به او الفاعل اي الفاصل من الخطاب بين الحق
والباطل قوله على ان كلام رب العزة خبر لقوله وعلمه ان بهذه الطبقة اي هم على ان
اعجاز القرآن بالبلاغة وكونه واردا على اسلوب لا ينسج على منواله لا بالصرفة وغيرها

فصل الخطاب

ما ذهبت اليه طايفة قوله وهو قرانه اشارة الى ان كلامه تعالى هو المقروء
المنظم من الحروف كما هو مذهبه والطلاوة بالضم الحسن والقبول واغدقت
بالغين المعجمة والدال المهملة اى صارت كثيرة الماء شبه القران بشجرة طيبة استحكم
اصولها بكثرة الماء واثمرت فروعها فى السماء قال فى آخر الاستدلال نقل عن
ارباب السليقة فى وصف القرآن ان له لحلاوة وان عليه لطلاوة وان اسفله
لمغدق وان اعلاه لمثمر وانه يعلو ولا يعلى وما هو بكلام البشر والبيا فى الغرائب
لمزاوجة الاساليب والمراد بها الطرق المذكورة فى فن المسند اليه مخرجا على مقتضى
الظاهر وعلى خلافه والحصر بينها لما اشرنا اليه من رد المعرفة واخواتها الى عدم
اعتبار طرق الاسناد والمسند وغيرهما قال الفن الثالث للوجه
الذى علمت انها المخصوص بتلاطم امواج نكره دون انها جنة المستودع
فى استكشافه عن اسرار البلاغة كان انه النقاب المحدث فلا يحجب عنه شيء
من بدايع النكت فى مكامنها المستخرج للطايف السحر البيانى عن معادنها المستطلع
طلع الاعجاز التنزيلى باستغراق طوق المالك لزمام الحكم كفا المتحدين بتجيب فهمه
وغريب ذوقه فهو الطلبة وما عداه ذرايع اليه وهو المرام وما سواه اسباب
للتسلق عليه ان لا بد من التتبع لمقتضيات الاحوال ايراد المسند اليه على تلك
الصور والكيفيات تعلم ايضا ان لا بد من التفحص من الاحوال المقتضية
لانواع التفاوت فى المسند من كونه متروكا تارة وغير متروك اخرى ومن
كونه مفردا او جملة وفى افراده من كونه فعلا نحو قام زيد ويقوم وسيقوم
او اسما منكرا او معرفا من جملة الموفات مقيدا كل من ذلك بنوع قيد نحو ضربت
يوم الجمعة وزيد رجل عالم وعمرو اخوك الطويل او غير مقيد وفى كونه جملة
من كونها اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية ومن كونه مؤخرا او مقدما حتى
يتهيأ لك ان تسم لكل مقام بسمته وان يجرى الى حد مقتضاه على اقوم سمته
فهو المطارح الذى تتراذيه قوى القرائح والمطارد الذى يتاذيه للجذع

عن القرائح اقول الوجه الذى علمت له ان لا بد له من التتبع لمقتضيات
الاحوال فى ايراد المسند اليه على تلك الصور المتباينة والكيفيات المختلفة هو ان
مدار حسن الكلام على انطباق تركيبه باعتبار مجموعه واجزائه على مقتضى الحال فلا بد
من معرفة مقتضيات الاحوال فى باب المسند اليه ليبرز لكل حال فى معرضها ولهذا بعينه
تعلم ان لا بد من معرفة مقتضيات الاحوال فى باب المسند اليه ليأتى بروزه كذلك
فقوله للوجه متعلق بتعلم ولفظه لتكرير لبعد العهد يجرى مجرى البدل من قوله للوجه
على طريقة قولك بزيد مررت به وذلك ان يجعل للوجه معمولا لما يفسره تعلم ولما قال
ايضا نظرا الى انه وصف الوجه بانه علم لشيء آخر والعايد الى الموصول محذوف اى
علمت له والآلاء ذى جمع آذى وهو الموج جعل نكره بحرا لكثرته واشتماله على سور نفيسة
وزدون فى موضع الحال اى الذى خص بتلاطم امواج فكره متجاوزا فى ذلك ابناء جنسه
المشاركين له فى اصل الفكر وكمال انه ثانى مفعولى المستودع واولهما المستتر الراجع
الى الموصول يقال استودعته الشيء اذا طلبت ان يكون وديعة عنده وكانه اشار
بجعله وديعة الى وجوب محافظته وكونه محض توفيق والنقاب بوزن الكتاب
العلامة كانه ينقب الاشيا وينقل الى حقايقها والمحدث الصادق الظن فى الامور
كانه حدث بها وقوله فلا يحجب عطف على الصلة اى الذى حدث فلا يحجب كقوله
تعالى واقرضوا الله وارادت ببدايع النكت غرايب خواص التراكيب وبمكامنها مواضعها
التى اختفت فيها وبلطايف السحر البيانى وجوه الدلالات اللطيفة المستميلة للقلوب
اليها المستخرجة عن معادنها الى مواضعها المتصفة بها وتداولها على البلاغة قوله
المستطلع اشارة الى غايتهما اعنى ادراك اعجاز القرآن على الوجه الذى ادركه ارباب
البلاغة السليقية يقال استطلعت رايه طلبت الاطلاع عليه والطلع بالكسر اسم من
الاطلاع وبالاضافة الى الاعجاز التنزيلى صار نوعا من الاطلاع قوله لزمام الحكم
بكونه معجزا وكفا مصدر كافاه اذا قابله وصرت نظيره وهو هنا نصب على الحال بمعنى
الكافى والمتحدين اسم مفعول من تحديته اذا نازعته فى فعل على سبيل الغلبة قوله فهو

اى طلع الاجى زعمنى الاطلاع عليه هو المطلوب من فن البلاغة وما يتعلق به قوله انّ
لابد مفعول علمت وان مخففة وضمير الشان محذوف وقوله لمقتضيات الاحوال
فى ايراد ونتح الشارح كلمة فى هو الموافق لما مر فى صدر باب المسند اليه وفى بعض
النسخ بكسرها ونصب ايراد على انه مفعول لاسم الفاعل وهذا انسب بقوله من الاحوال
المقتضية لانواع التفاوت فى المسند لا يقال كيف جاز نصبه للمفعول به ولا اعتماد
لانا نقول هو فى المعنى معتمد على الموصوف لان الاضافة بيانية فكانه قيل الاحوال
مقتضية ايراد المسند اليه ولا شك ان تصحيح المقتضيات يستلزم تصحيح المقتضيات
وبالعكس فكل واحد من النسختين يلايم ما تقدم وما تأخر اما صورة
واما معنى قوله وفى افراده وفى كونه جملة معطوفان على قوله فى المسند اى
لانواع التفاوت فى افراده وفى كونه جملة تقدم الفعل لانه الاصل فى المسند
ومثل بالماضى والحال والمستقبل دون الامر لان الكلام فى الخبر وقدم فى الاسم
المنكر لانه الاصل متبيا الى المعرف واشار بقوله من جملة المعرفات الى انه لا بد
لخصوصية كل منها من حال تقتضيها وقوله مقيدا صفة فعلا وما عطف عليه وارد ولكل
واحد مثالا ومن كونه مؤخرا عطف على من كونه متروكا قدم تأخير المسند ههنا
لانه الاصل فيه واخره فى ضبط الاعتبارات بناء على ان تقديمه بحث عن الاحوال
المقتضية له وقوله حتى يتهيأ متعلق بالتفحص وفاعل يتهيأ ضمير المسند والتهيئة العلامة
واقوم سمته اى اعدل طريقه والضمير لكل مقام فهو اى المذكور من الاتسام والاحياء
والمطارح اسم مكان من طارحوا الكلام اذا طرحه بعضهم على بعض كما فى المناظرة
تراز اى تتحرز من الترز بتقديم المهملة على المعجمة والمطارد اسم مكان من طاردة
الفرسان بعضهم بعضا والجذع من الفرس ما تم له سنتان والقارح ما تم له خمس
سنين وحينئذ يتوى قال واما الحالة المقتضية لترك المسند
فهى متى كان ذكر المسند اليه بحال يعرف منه المسند وتعلق به غرض اما اتباع
الاستعمال كقولهم ضربى زيدا قائما واكثر شربى السويق ملتوتا واخطب ما

يكون الامير قائما وقولهم كل رجل وضيعته وقولهم لولا زيد لكان كذا ونحو
ذلك واما قصد الاختصار والاحتراز عن العبث كما اذا قلت خرجت فاذا زيد
او قلت زيد منطلق وعمرو وقوله عز من قائل انا نبئكم بشر من ذلكم النار اذا
حملته على تقدير النار شر من ذلكم واما ضيق المقام مع قصد الاختصار و
الاحتراز عن العبث كنحو قوله قالت وقد رأت اصفرارى من به وتنهدت
فاجبتها المتنهد اذا حمل على تقدير المتنهد هو المطالب دون هو المتنهد
وسترف فى الحالة المقتضية لكونه اسما معرفا اى التقديرين اولى وقوله
نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأى مختلف اى نحن بما عندنا راضون
واما تخييل ان العقل عند الترك هو معرفه وان اللفظ عند الذكر هو معرفه من حيث
الظاهر وبين المعرفين بون وذلك ان تأخذ من هذا القبيل قوله عز وعلا والله
ورسوله احق ان يرضوه واما ان يخرج ذكره الى ما ليس بمراد كما اذا قلت
فى ازيد عندك ام عمرو وام عندك عمرو فانه يخرج ام عن كونها متصلة الى انها
منقطعة واما لاختبار السامع هل يتنبه عند قراين الاحوال او ما مقدار
تنبهه عندها واما طلب تكثير الفايدة بالمذكور من حمله عليه تارة وحمله على غيره
اخرى كقوله فصبر جميل وقوله طاعة معروفة فانهما تارة على فصبر جميل اجمل وطاعة
معروفة امثل وحملهما اخرى على فامرى صبر جميل وطاعتكم طاعة معروفة اى معروفة
بالقول دون الفعل اقول اشار الى وجود القرينة المجوزة للترك بقوله متى كان
ذكر المسند اليه بحال يعرف منه اى من ذلك الحال المسند والى مرجحه على الاثبات بقوله
وتعلق بتركه غرض اى داع سواء كان غاية يقصد حصولها بالترك او باعثا متقدما
عليه على قياس ما مر ثم فصل الاغراض واتباع الاستعمال انما يكون غرضا لغير المستعمل
الاول وهو على قسمين الاول اتباع استعمال وارد على تركه كما فى الامثلة السماعية
نحو كلاهما وتمرا اى لك كلاهما وازيدك تمرا وفى الامثلة المقيس عليها من القياسات فان
والضابط فى ضربى زيدا قائما ان يكون المبتدا مصدرا منسوبا الى فاعله او مفعوله

او اليهما بنوع حال منهما او من احدهما او اتصل تفصيل معنا فال مصدر كذلك والضابط
في كل رجل وضيعته ان يعطف على المبتدا بواو بمعنى مع ويكون الخبر المقارنة
اى كل رجل مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به والضابط في لولا زيد ان يقع المبتدا
بعد لولا ويكون الخبر اعاما قوله ونحو ذلك يعني مثل قولك لعمرك لافعلن وضابطه
بنوع الضوابط مستوفاة في كتب النحو قوله واما قصد الاختصار لم يذكر لفظ القصد
في اتباع الاستعمال لان اتباعه في الامثلة التي ذكرناها واجب واما الاختصار فقد
يقصد فيترك المسند وقد لا يقصد فلا يترك وآلا خرا زيد في مرفوعا ومجرورا وللجمع
بينه وبين الاختصار تنبيه على جواز الاجتماع في الاعتبار ولذلك جمع ضيق المقام
معها فانها مرجحات لجواز اعتبارها مجتمعة وزادى واذا المفاجاة تدل على مطلق
الوجود فيحذف خبر المبتدا بعدها جوازا قياسا اذا كان عاما فيجوز ان يقصد
منا اتباع الاستعمال ايضا ونحو زيد منطلق وعمرو اى منطلق ان جعل من عطف
الجملة باسرها على مثلها فيقدر حذف المسند من الثانية لدلالة المسند الاول عليه
وان قصد فيه عطف عمرو على زيد وعطف منطلق المحذوف على منطلق المذكور
وقد حذف فيه المسند ايضا ولا يقدح في ذلك كون المحذوف معطوفا على مسند آخر
في عطف مفردي الجملة على مفردي جملة اخرى كما في قولك كان زيد قائما وعمرو
قاعدا وقد يتامل قوله اذا حمله على تقدير النار شر من ذلكم اى من غيظكم على
من يتلو عليكم الآيات واذا حمل على تقدير سوالنا ركان من حذف المسند اليه
ولعله اولى لان السامع قد عرف ما هو شر ولم يعرف خصوصيته فهو طالب للحكم عليه
بالتعيين قوله واما ضيق المقام فكالة المتكلم وفوت الفرصة والمحافظة على وزن
او سجع وفي قوله مع قصد الاختصار اشعار بان ضيق المقام تابع في الفرصة وبان
ضيق المقام لا يخلو من الاختصار الذي هو لازم في الكل قوله قالت اى الحبيبة
والحال انها رات اصفرار وجهي من به اى من المطالب بهذا الاصفرار والمعاني به
وتهدت اى تنفست تنفس الصعداء فاجبتها قائلا المتهد اى الانسان المتهد هو

المطالب واذا حمل على ما سواى المطالب به المتهد كان من حذف المسند اليه
قوله اى التقديرين اولى اقول اذا جعل كلمة من في السوال مبتدا والمطالب خبرا
له كما هو المشهور وهو مذهب سيبويه كان التقدير الاول اولى لان السوال حينئذ
عن معين يحكم عليه بالمطالب كانه قيل ازيد المطالب به ام عمرو ام خالد الا انه اختصر
في العبارة فالسائل يطلب بهذا السوال حكما يكون المطالب به فيه محكوما به والخصوصية
كالمتهد مثلا محكوما عليها فيجب ان يلقى اليه الحكم على الوجه الذي يطلبه كما سترفه ولذلك
حكم الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف بانه اذا استخبر عن القايل فقيل من كان التقدير
زيد القايل واذا جعل المطالب به مبتدا وكلمة من خبرا له كان التقدير الثاني اولى
لان السايل حينئذ يطلب حكما على المطالب به بالتعيين فيجب ان يراعي ما يطلبه ومنع
المطابقة بين السوال والجواب هي المطابقة المعنوية التي اوجبوا رعايتها في نحو من
اخوك واخوك زيد حيث قالوا انما تقدم وتحكم على ما يتصور انه طالب للحكم عليه
واما زيد في جواب من قام فهو مطابق للسوال بنوع المطابقة المعنوية سواء جعل فاعلا
او مبتدا لان قام مسند في المعنى الى زيد قدم او اخر لكنه اذا جعل فاعلا فاتت
المطابقة اللفظية لان الجواب جملة فعلية والسوال اسمية وانما اختاروا فوات هذه
المطابقة لنكتة هي ان الاستفهام بالفعل اولى فقولك من قام اصله اقام زيد ام قام
عمرو ام قام بكر فلما تعذر التفصيل وضع لفظ دال على الذات مطلقا وضمن معنى
الاستفهام فوجب تقديمه على الفعل فصارت الجملة في الصورة اسمية وهي في المعنى على
فعليتها فاختير في الجواب الفعلية اذا لم يكن هناك مانع تنبيها على اصل السوال والدليل
على هذا الاختيار التصريح بالفعلية في نحو قوله تعالى قل يحييها الذي انشاها وقوله تعالى
خلقهن العزيز العليم واما قوله تعالى قل الله ينجيكم في جواب من ينجيكم ففيه مانع هو القصد
الى افادة القصر على المذهب المختار واذا اجتليت ما تلوناه انكشف لك حقايق حجان
في غاية الظهور ولكن من لم يجعل الله له نورا فما له من نور قوله اى نحن بما عندنا راضون
فالقرينة ههنا متاخرة عن المحذوف الان في قوله بما عندنا نوع اشعار بذلك الخبر

المقدر قوله وبين المرتين بون هو كقوله في باب المسند اليه وكم بين الشهادتين قوله
ذلك ان تاخذ من هذا البيت اي من حذف المسند اي الله احق ورسوله كذلك احق
خبر الاول لا خبر الى موضوع خبر الثاني لا يكون كالعوض عنه او خبر الثاني دال على خبر
الاول وفي كلامه اشارة الى ان هناك وجها آخر ارجح وهو ان لا حذف فيه
واحق خبر عنهما وافراد الضمير في يرضوه لكونهما في حكم مرضي واحد فان رضى
رسول الله رضى الله وفيه اعتبار لطيف هو التنويه برفعة شانه وعلو مكانه عليه
السلام قوله واما ان يخرج وفي بعض النسخ ان لا يخرج وكلاهما صحيح فان اخراج
الذكر الى ما ليس براد باعث عن الترك داع اليه وعدم اخراج ذكره اليه غاية يترتب على
الترك وقد عرفت ان الغرض اعم منهما قوله كما اذا قلت يعني اذا قلت ازيد عندك
ام عمرو كانت ام منقطعة تقصد بها الاضراب عن الاستفهام السابق لا متصلة اذ ليست
هي والهمزة داخلتين على المتساويتين وهذا ظاهر وكذا اذا قلت ام عمرو عندك
كانت ام منقطعة ايضا لانك تقدر في الاتيان بالمفرد بعدها وهو اقرب الى الاتصال
فالعدول عنه الى الجملة دليل الانقطاع فان قلت لم لا يجوز ان يكون عمرو في ازيد عندك
ام عمرو معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد للمشاركة في المسند المذكور اعني عندك كما
في قولك قام زيد وعمرو فلا يكون هناك ترك مسند للغرض المذكور قلت لان تقدير
الكلام ازيد حصل او حاصل عندك وفي ذلك المقدر مستتر راجع الى زيد وقد انتقل
الى الظرف فلا يصلح خبرا عن عمرو بخلاف قام فيما ذكرته من المثال فانه دال على مطلق
القيام وليس فيه ما يقتضي ربطه بزيد فقط الا ترى انك اذا قلت زيد قام وعمرو لم يجز
اسنادا قام اليهما معا لاشتماله على ضمير زيد قوله واما لاختيار اتساع الظاهر ترك اللام
لان الاختيار نفسه قسم من الغرض الذي يفصله لكنه نظر الى ان اللام مقدر فيما تقدم
بحسب المعنى فكانه قال يترك المسند لما ذكر وللاختيار ثم عاد الى طريقة التفصيل
استئنافا فقال واما طلب تكثير الفائدة بالمذكور اي بما ذكر من الكلام سواء كان مسندا اليه
كما اذا حمل على ترك المسند اليه فلفظ كل واحد من صبر جميل وطاعة معروفة امر مذكور

يمكن حمله تارة على ترك المسند واخرى على غير ترك المسند اعني ترك المسند اليه فهذه
نكتة مشتركة بين حذف المسند والمسند اليه يمكن ايرادها في حذف كل منهما قوله اي معروفة
بالقول دون الفعل وآذا قدر المبتدا امركم او الذي يطلب منكم يراد بمعروفة انها
معلومة لا شك فيها كطاعة الخلص من المؤمنين علما منه واذا حمل على حذف الخبر ازيد معروفة
بهذا المعنى ايضا قال واما الحالة المقتضية لذكره فهي ان لا يكون ذكر المسند اليه يفيد
المسند بوجه تام من الوجوه كما اذا قلت ابتداء زيد عالم او ان يكون في ذكر المسند
غرض وهو اما زيادة التقرير او التعريض بغباوة سامعك او استلذاذ او
قصد التعجب من المسند اليه بذكره كما اذا قلت زيد يقاوم الاسد مع دلالة قراين
الاحوال او تعظيمه او اهانته او غير ذلك مما يصلح للقصد اليه في حق المسند اليه
ان كان صالحا لذلك او بسط الكلام بذكره والمقام مقام بسط او لان الاصل
في الجزء ان يذكر كما سبق امثال ذلك في اثبات المسند اليه او ليتعين بالذكر
كونه اسما كنحو زيد عالم فيستفاد الثبوت صريحا فاصل الاسم صفة او غير صفة
الدلالة على الثبوت او كونه فعلا كنحو زيد علم فيستفاد التجدد او ظرفا كنحو زيد
في الدار فيورث احتمال الثبوت والتجدد بحسب التقديرين وهما حاصل او
حصل وربما تيك فيه كلام ويصلح لشمول هذه الاعتبارات قولك عند المخالف
الله الهنا ومحمد نبينا والاسلام ديننا والتوحيد والعدل مذهبنا والخلفاء
الراشدون ائمتنا والناصر لدين الله خليفتنا والدعا له والثناء عليه
وظيفتنا اقول اي لا بذاته ولا بقرينة اخرى حالية او مقالية فحينئذ يجب ذكر
المسند قوله او ان يكون في ذكر المسند غرض يريد ان هناك قرينة على المسند الا انه
تعلق بذكره غرض يرجح الغاية مطلوبة واما حاصل محض وانما قال زيادة تقرير
لان القرينة تقرر المسند في ذهن السامع فذكره يزيد تقريره فيه قوله او قصد التعجب
من المسند اليه بذكره فان مفهوم المسند كمقاومة الاسد مثلا اذا كان مقتضيا
للتعجب من المسند اليه وكان هناك قرينة دالة على المسند فان لم يذكر فهم اسناده

الى المسند اليه واما قصد التعجب منه فلانه اذا ذكر مع كونه مستغنى عنه فى الظاهر
فلابد من نكتة وحيث كان قصد التعجب مناسبا حمل عليه وقد يقال اراد ان التعجب
للاصل بالذكر اقوى فاذا قصد هذا التعجب فلابد من ذكره ولهذا زاد لفظة
بذكره قوله مع دلالة قراين الاحوال اراد بها ما يعم القراين الحالية كتوجهه الى
الاسد وتلطخ ثوبه وسيفه بالدم والمقالية كان يقال من يقاوم الاسد فيقول
يقاوم الاسد زيد قوله او غير ذلك كالتوبيخ والتهديد والترحم والاغراء عليه الى
ذلك من المعانى التى تصلح لان يقصد اليها فى حق المسند اليه ان كان المسند صالحا
لذلك النوع من الغرض قوله والمقام مقام بسط كان يكون اصغاء السامع مطلوبا
وكان يقصد الافتخار والابتهاج بذكر المسند والكلام فى قوله او لان الاصل للنظر
الى جانب المعنى وكذا فى قوله او لتعيين اى ربما دلت القرينة على ان المسند هو العلم
مثلا ولم يدل على خصوصية شئ من العبارات التى يعبر بها من نحو عالم او علام او عليم
او له العلم الى غير ذلك فاذا اريد تعيين شئ منها لغرض يتعلق به صرح بذكره والاسم كعالم
مثلا يدل على ثبوت العلم لمن حكم به عليه وليس فيه تعرض لاقترانه بزمان وحدوثه فيه
ولا للدوام نعم اذا كان اسم الفاعل جاريا على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة
القراين كما فى ضايق ويجوز ان يقصد به الدوام ايضا فى مقام المدح والمبالغة وانما
قال صريحا تنبيها على ان مجرد الثبوت يستفاد منه صريحا باصل وضعه وقد يستفاد منه
غيره بقرينة وكذا حكم اسم المفعول واما الصفة المشبهة فلا يقصد بها الا مجرد الثبوت
وضعا والدوام باقتضاء المقام والجملة الاسمية اذا كان جزءاها اسما قد يقصد بها الدوام
والاستمرار الثبوتى بمعونة القراين واذا كان خبرها مضارعا فقد يفيد استمرارا
تجدديا فليس كل جملة اسمية مفيدة للدوام فان قولك زيد قام يفيد تجدد القيام كما
سياتى فى كون المسند جملة فعلية وقوله فاصل الاسم دفع لما يقال من ان الصفات
كاسم الفاعل والمفعول تدل على الزمان والتجدد يعنى ان الاصل فى الاسم
صفة كان كعالم او غير صفة كغلام الدلالة على الثبوت واما الدلالة على التجدد

فامر عارض فى الصفات فلا اعتداد به قوله تيستفاد التجدد اى صريحا فان الفعل
يدل بوضعه على التجدد اى الحدوث والاقتران بالزمان وكذا قوله فيورث احتمال
الثبوت والتجدد اراد به صريحا الا انه اكتفى بذكره فى الاسم ولا شك ان ذكر الظرف
يورث ذلك الاحتمال صريحا بخلاف القرينة التى لا تدل على تعيين الظرف وكذا اذا
فرضت دالة على تعيينه قوله وبما حاصل او حصل اختار او فى موضع الواو نظرا الى
انهما متبادلان وقد تقدم مثله قوله ويانيك اى فى الحالة المقتضية لافراد المسند فيه
اى فى الظرف الواقع خبر الكلام يدل على ان الاقوى تقدير الفعل قوله لتشمل بقية
الاعتبارات اى للاكثر يا كما صرح به فى بعض النسخ اذ ليس منها مثال التعجب ولا اهانة
المسند اليه ولا مثال ما اشار اليه بقوله او غير ذلك والكل صالح لزيادة التقدير
والتعريض لغباوة السامع المخالف والاستلذاذ وبسط الكلام ورعاية الاصل
وتعيين الاصل وتعيين الاسمية من الثلاثة وفى الاكثر تعظيم المسند اليه والمعتزلة
لما اوجبوا على الله تعالى ثواب المطيع وعقاب العاصى ونفوا عنه خلق الاعمال القبيحة
وارادتها وزعموا ان صفاته تعالى عين ذاته سموا انفسهم اهل العدل والتوحيد
اى نحن قائلون بانه تعالى عادل اى لا يفعل قبيحا ولا يخل بواجب وبانه تعالى متوحد
بالقدم لا شريك له فيه وذكر الناصر لدين الله تعالى تاريخ تصنيفه وهو الرابع والثلثون
من الخلفاء العباسية بويع سنة خمس وستين وخمسمائة وتوفى فى سنة اثنين وعشرين
وستمائة قال واما الحالة المقتضية لافراد المسند فهى اذا كان
فعليا ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم واعنى بالمسند الفعلى ما
يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه كقولك ابو زيد منطلق
والكرّ من البر بستين وضرب اخو عمرو ويشكرك بكر ان تعطه وفى الدار
خالد اذ تقديره استقر او حصل فى الدار على اقوى الاحتمالين لتمام الصلة
بالظرف كقولك الذى فى الدار اخوك كما يقرع اذنه علم النحو وتفسير تقوى الحكم
يذكر فى حال تقديم المسند على المسند اليه اقول وضع لفظ المسند موضع

ضميره لا فادة تمكين فان المسند المفرد يشتمل على عدة اقسام واراد بالمفرد
ما يقابل الجملة كالمركب وضبط افراد المسند باجتماع امرين كون المسند فعليا وان
يقصد منه نفس المركب تقوي الحكم واحترز بالاول عن كونه سببيا وبالثاني عن قصد
التقوي بنفس المركب فان كلا منهما يقتضي كون المسند جملة كما سياتي لا يقال في نحو زيد
قصد بنفس تركيب التقوي وليس المسند فيه جملة بل مفرد لانا نقول ليس فيه من التقوي
ما يعتد به لكونه شبيها بالخالي عن الضمير كما ستعرفه فيما ياتي ولفظ التقوي عند الاطلاق
وانما قال من نفس المركب احترازا عن قصد التقوي بالتكرير او اداة التاكيد فانه
لا ينافي افراد المسند كقولك قام زيد قام زيد وان زيدا لقايم قوله واعني بالمسند
الفعلي جعل في قسم النحو الوصف على قسمين فعليا وهو ما كان مفهومه ثابتا للمتبوع نحو
مررت برجل كريم وهو الذي يسميه النحويون وصف الشيء بحال نفسه وسببيا وهو
ما يكون مفهومه ثابتا لامر متعلق بمتبوعه نحو مررت برجل كريم ابوه وهو الذي يسمونه
وصف الشيء بحال متعلقه وعلى ذلك القياس جعل المسند هنا قسمين فعليا وسببيا فقوله
بالثبوت للمسند اراد به ما هو المتبادر من لفظه اعني الثبوت الحقيقي وهو قيامه بالمسند اليه
وكونه حالا له واراد بالانتفاء عنه ما يقابله اعني رفع الثبوت الحقيقي بذلك على ذلك
انه قال في المسند السببي هو ان يكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مبني عليه
او بالانتفاء عنه مطلوب التعليق بغير ما هو مبني عليه تعليق اثبات له بنوع ما او نفي عنه
بنوع ما فان جعله تعليق اثبات له بنوع ما او نفي عنه بنوع ما في مقابلة الثبوت لما
هو مبني عليه او الانتفاء عنه دليل ظاهر على انه اراد بالثبوت والانتفاء ما ذكرناه
لا ما يتناول الثبوت التعليقي وانتفاءه وفيما ذكره في تفسير الفعلي والسببي اشعار
بذلك ايضا فلا يرد ما يتوهم من ان تفسيره للمسند الفعلي يجب ان يكون تفسيرا للمطلق
المسند في الجملة الجزئية اذ لا معنى للمسند فيها الا ما حكم بثبوته اليه او بانتفايه عنه فيتناول
المسند السببي الذي جعله مقابلا للفعلي كقولك تمثيل للمسند الفعلي سواء كان مفردا
او جملة الا يرى انه اورد الامثلة بعد تفسيره ثم قال وتفسير تقوي الحكم بذكر فيما بعد

فلو

فلو كانت امثلة للمسند المفرد لاخرها عن التعرض لقيدي ضابطة الافراد كما يشهد به
الذوق السليم فالمثال الاول للفعلي الذي هو اسم مفرد والثاني لما هو ظرف خارج
عن المسند اليه يحتمل لكونه جملة ومفردا والثالث لما هو فعل ماض غير مقيد والرابع
لما هو مضارع مقيد بالشرط وكلاهما مفرد وقدم الظرف على الفعل لمشاركته
المثال الاول في صيرورته بالتقريب مثالا للسببي الذي هي جملة اسمية والخامس
لما هو ظرف مقدم على المسند اليه وانما اخره لعدم مشاركته للظرف الاول فيما
ذكر فالمبتدا هو في الدار خبره ولم يقصد بقوله اذ تقديره استقر وحصل انه
لو قدر باسم الفاعل لم يكن مسندا فعليا بل لما كان المعتبر في المسند الفعلي هو الثبوت
الحقيقي وانتفاؤه ولم يكن ظاهرا في قولك في الدار اراد تقديره بما يكون ثبوته
للمسند اليه ثبوتا حقيقيا الا انه قدره بما هو الحق عنده واورده على سبيل الاطراد
دليلا عليه وهو ان الظرف يقع صلة وحينئذ يكون مقدرا بالفعل اتفاقا قال كذا ينبغي
ان يقدر اذا وقع خبرا لان معناهما واحد لا يقال اذا كان في الدار مقدرا
بفعل كان الخبر فعلا للمبتدا فلا يجوز تقديمه عليه كما في زيد قام لانا نقول
سبب عدم الجواز الالتباس بالفاعل ولا التباس هنا لان الظرف غير معتمد فلا
اعتماد على المختار وانما لم يمثل للمسند المفرد هنا لانه اما فعل ماض او مضارع وانما
اسم منكر او معرف وقد ذكرنا بعد امثلتها وفوايدها ولا يتصور للمطلق مثال
سوى ما يذكر في اقسامه نعم زعم ان بستين مقدر باسم الفاعل وان في الدار
خالد محمول على ان خالد فاعل للظرف كما هو مذهب الاخفش بناء على ان الامثلة
للمسند المفرد فقد تعسف بلا طايل قال واما الحالة المقتضية لكونه فعلا فهي اذا
كان المراد تخصيص المسند باحد الازمنة الثلاثة على اخصر ما يمكن مع افادة
التجدد كقوله عز وعلا فويل لهم مما كتبت ايديهم وويل لهم مما يكسبون اي
فويل لهم مما اسلفت ايديهم من كتبة ما لم يكن يحل لهم وويل لهم مما يكسبون
بذلك بعد من اخذ الرشى وقوله ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون اي فريقا

كذبتموه على التمام وفرغتم عن تكذيبه ما بقي منه غير مكذب وفريقا تقتلون
اي ما تيسر لكم قتله على التمام وانما تبذلون جهدكم ان تمموا قتله نحو سون
حول قتل محمد وانتم بعد على القتل وقوله فسيكفيكهم الله وقوله سيقول السفهاء
وقوله سنستدرجهم والمراد بالزمان الماضي ما وجد قبل زمانك الذي انت
فيه وبالمستقبل ما يترقب وجوده وبزمان الحال اجزاء من الطرفين
يعقب بعضها بعضا من غير فرط مهلة وتراخ والحاكم في ذلك هو العرف لا غير

اقول اي لكون المسند المفرد فعلا بدليل ما تقدم من قوله في افراده من
كونه فعلا وما تأخر من قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة ومعنى تخصيص المسند
باحد الازمنة جعله مخصوصا ومقيدا بالزمان الماضي او الحاضر او المستقبل وانما
كان الفعل اخصر ما يمكن من الطرق لدلالته على الحدث الذي هو المسند وعلى الزمان
معا بخلاف الاسم فانه يحتاج فيه للدلالة على الزمان الى شيء آخر كقولك زيد قائم
في الزمان الماضي وقد يقال خرج بهذا القيد ايضا نحو زيد قام فانه يفيد التخصيص
باحد الازمنة الثلثة مع التجدد لكنه ليس باخصر لان الضمير في حكم الملفوظ ولا حاجة
الى ذلك لان الكلام في تعيين الحالة المقتضية لكونه فعلا بعد تحقق الحالة المقتضية
لكونه مفردا كما عرفت فمثل زيد قام خارج بضابطة الافراد واما ارادة افادة
التجدد اي الحدوث فلازمة لدخول الزمان في مفهوم الفعل اذ لم يقصد بذلك مجرد
اقتران الحدث بالزمان بل حدوثه فيه فذكر افادة التجدد تحقيق للمقام لا تقييد
للاحتراز فنحو علم الله ويعلم الله لا يقصد به تجدد علمه حتى يلزم تغير القديم بل تجدد
تعلقه ولا يجوز رفعه كالعلم في موضعه ونحو زيد كاتب واكل يفهم منه التجدد والا
بقرينة العقل والمقام وخصوصية الحدث لا بحسب اصل وضعه وانما تعرض لتغيير
الآيتين دلالة على ان كتبت وكذبتم للماضي ويكسبون ويقتلون للحال وكلمة ما في
الآية الاولى موصولة في الموضعين او مصدرية لكن بيان المصنف لها بقوله
من كتبه ما لم يكن يحل لهم وبقوله من اخذ الرشى اشارة الى كونهما موصولة فيهما

وانما بين المكسوب باخذ الرشى لا بالرشى لان مكسوب العبد حقيقة فعله الذي يثاب
عليه او يعاقب واذا اطلق المكسوب على الرشى مثلا اريد انها مكسوب بتحصيلها قوله ما يكسبون
بذلك بعد اي بعد ما مضى فيكسبون للحال وكذا يقتلون اذ ليس القتل ماضيا محضا
لان بعضه اي قتل محمد عليه السلام لم يتيسر بعد ولا استقبالا محضا لانهم قتلوا بعضا
كزكريا ويحيى عليهما السلام وفي يقتلون مجاز عقلي حيث اسند قتل الانبياء
السالفة الى الحاضرين ومجاز لغوي حيث جعل قصد القتل بمنزلة القتل فان قصد
شامل للكل وثابت في الحال فمحمد عليه السلام داخل في الفريقين وقد يقال قتله
عليه السلام لم يقع اصلا وقتل من قد تقدم عهده فاني يجتمعان في الحال المفسر
باواخر الماضي واوائل المستقبل فالوجه ان يراد بالفريق الثاني من تقتلون من الانبياء
ويكون التعبير بالمضارع لاستحضار تلك الصورة الشنيعة والآيات الثلث الاخيرة
امثلة للاستقبال لصراحته فيه قوله والمراد بالزمان الماضي الخ تعريفات تنبيهية
يفهم منها اهل اللغة ما هو المقصود بعباراتها فلا يتجه ان لفظ قبل ظرف زمان فيلزم
ان يكون للزمان الماضي زمان آخر وجد هو فيه او يكون الشيء ظرفا لنفسه ولا ان
لفظ يترقب ان جعل بمعنى الاستقبال فات معنى الترقب اذ لا يتصور ترقب الاستقبال
في الاستقبال وان جعل بمعنى الحال كان كل من الحال والاستقبال ماخوذا في
تعريف الآخر فيلزم الدور على انه قد يقال التغاير الاعتباري يصحح الظرفية في
الجملة وقد تبين في علوم الفلسفة ان تقدم اجزاء الزمان
بعضها على بعض بذواتها لا بازمنة اخرى بخلاف الزمانيات قوله والحاكم في
ذلك هو العرف لا غير يريد ان تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال
فلا يتعين لمقدار مخصوص فانه يقال زيد ياكل ويمشي ويحج ويكتب القرآن ويجاهد الكفار
ويعد كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقادير ازمنتها هذا واما القائلون بان
الزمان موجود متصل لا يجوز اجتماع اجزائه فقد زعموا ان الحاضر عرض حال في
الزمان هو الآن كالنقطة للخط ولا وجود للزمان عند المتكلم بل هو عنده موهوم

محصل قال واما الحالة المقتضية لتقييده فهي اذا كان المراد تربية الفائدة
كما اذا قيد بشيء مما يتصل به من نحو المصدر كنحو ضربت ضربا شديدا او ظرف
الزمان كنحو ضربت يوم الجمعة او ظرف المكان كنحو ضربت امامك او السبب
كنحو ضربت تأديبا او ضربت جبنا او المفعول به بدون حرف كنحو ضربت زيدا
او بحرف كنحو ضربت بالسوط او ما ضربت الا زيدا او المفعول معه كنحو جلست
والسارية او الحال كنحو جاء زيد راكبا او التمييز كنحو طاب زيد نفسا او الشرط
كنحو يضرب زيد ان ضرب عمرو او ان ضرب عمرو ان يضرب زيد اخرت او
قدمت فهذه كلها تقييدات للمسند وتفاصيل يزداد الحكم بها بعدا ولم اذكر
الخبر في نحو كان زيد منطلقا لان الخبر هناك هو نفس المسند لا تقييد للمسند انما
تقييده هو كان فتأمل وقد ظهر لك من هذا ان الجملة الشرطية جملة خبرية
مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب واعلم ان للفعل
ولما يتصل به من المسند اليه وغير المسند اليه اعتبارات في الترك والاثبات
والاظهار والاضمار والتقديم والتأخير ولا اعني الفعل مقيدا بالقيد
الشرطي على الخصوص اعتبارات ايضا يذكر جميع ذلك في اخر هذا الفن في
فصل لها على حدة واما الحالة المقتضية لترك تقييده فهي اذا منع عن تربية الفائدة
مانع قريب او بعيد اقول اي تقييد المسند المفرد الذي هو الفعل كما يشهد به
سياق الكلام وانما خصه بالذكر مع جريان هذه التقييدات في الاسماء المتصلة
بالافعال كالمصدر والصفات لانه الاصل في هذه التقييدات فيعلم تقييد ما عداه
بالمقايسة عليه واما قوله فهذه كلها تقييدات للمسند فاشارة الى التعميم بعد ايراد
الامثلة من غير الباب قوله مما يتصل به اي يتعلق بالفعل سواء كان معمولا له كما
عدا الشرط او لا كالشرط وفائدة لفظ نحو في قوله من نحو المصدر تناول ما
ليس مذكورا ههنا كالمستثنى المنصوب مثل قولك ما جاءني احد الا زيدا ثم انه قدم المصدر
لشرفه اتحاده بالفعل ووصفه ليظهر كونه قيدا وعقبه بالزمان اذ قد يكون

مدلول الفعل ثم بالمكان لمناسبته اياه ثم بالمفعول له لكونه لازما للافعال الاختيارية
عنه ويعبر عنه بالحامل ليتناول الغرض المطلوب والباعث المتقدم واورد مثالهما
ثم ذكر المفعول به وجعل المبسوط منه بناء على ان الجار والمجرور ملحق بما هو اقرب اليه من
المفاعيل وقد يقال كل ما صح فيه بالجارة فهو مفعول به اصطلاحا وهو مستبعد في مثل
ضربته في يوم الجمعة للتأديب وقوله او ما ضربت الا زيدا اشارة الى ان المتوسط
بين الفعل والمفعول به قد لا يكون حرف جر ولا شبهة في ان زيدا مفعول به لان
المستثنى منه متروك لفظا ولذلك لم يجعل بدلا منه واما كونه بتوسط حرف فلان الفعل
المنفي لا يتعدى الى ما تقدم وقوعه عليه الا باداة الاستثناء قوله كنحو يضرب زيدا
ضرب عمرو قدم التمثيل بما هو جزاء معنى فقط على ما هو جزاء لفظا ومعنى لانه اظهر فيما
اختاره في الشرطية قوله اخرت هو على صيغة الخطاب اي سواء اخرت الشرط او
قدمته فانه قيد للمسند في الجزاء والفرق انه اذا قدم انجزم الجزاء اذا وجد شرائطه
وانما رفع ههنا يضرب على ما هو الرواية مع تقدم الشرط عليه لكونه فعلا ماضيا قوله يزداد
الحكم بها بعدا اي فيكون الفائدة في تقريبه اقوى كما سبق تحقيقه قوله ولم اذكر كانه
قيل ان كان مسند هو فعل وله قيد هو جزء الشبيه بالمفعول فكان عليك ان تذكره
صريحا فاجاب بان الخبر في هذا الكلام هو المسند في الحقيقة لا قيد للمسند وذلك لان
الافعال الناقصة لا تتم بمرفوعاتها كلاما فهي في الصورة مسندة الى ما هو فاعلها وفي الحقيقة
قيد للمسندات التي هي اخبارها الا ترى ان كان في كان زيد منطلقا قيد المسند الذي
هو الانطلاق بالزمان الماضي وحيث كان في المقام دقة نبه عليه الصورة الحقيقية
امر بالتأمل قوله وقد ظهر لك من هذا اي مما ذكرناه من ان الشرط فيه قيد للمسند في
الجزاء ان الجملة الشرطية اي المركبة من الشرط والجزاء جملة خبرية هي مضمون الجزاء
مقيدة بقيد مخصوص هو مضمون الشرط وقوله محتملة في نفسها اشارة الى ما تقدم
من ان الاحتمال يجب ان يقطع فيه النظر عن خصوصية المتكلم والخبر ايضا وحاصل ما
اختاره ان الجملة الجزائية جملة اسمية او فعلية مستقلة قد حكم فيها بالنسبة بين طرفيها

اما اخبارا او انشاء فهي جملة جزئية او انشائية مقيدة بقيد مخصوص يجري مجرى الظرف
والحال فلا يتغير بذلك القيد عما كانت عليه من الاحتمال وعدمه وانما خص الجزئية
بالذكر لانه في قانون الجزاء دائر والجزاء فعلية لان الكلام في تقييد الفعل فاذا
قلت مثلا ان ضرب عمرو يضرب زيد كان معناه يضرب زيد في وقت ضرب عمرو
ونحن نقول اذا قلت ان جئتني او كلما جئتني اكرمك لم يشتبه على من له ادنى تميز
ان هذا الكلام قد يكون صادقا وان لم يوجد شيء من المجيء والاكرام اصلا ولو
كان اكرمك كلاما خبريا قد حكم فيه باسناد الاكرام الى المتكلم وقيد ذلك الاكرام
بقيد لوجب ان يكون صدقه بتحقق الاكرام له مع ما قيد به فان صدق الخبر انما
يكون بتحقق مضمونه مقيدا كان او مطلقا الا يرى ان قولك سأكرمك راكبا لا
صدق الا بتحقق الاكرام مع قيد الركوب ونحو يضرب زيد في وقت ضرب عمرو
ان اريد به معنى الشرطية اعني تعليق ضرب زيد بضرب عمرو جاز صدقه وان لم يوجد
شيء من الضربين وان قصد به مجرد الظرفية وجب ان يكون صدقه بتحقق ضرب زيد
مع كونه في وقت ضرب عمرو فقد انكشف ان الشرط ليس كسائر القيود وان معنى
الشرط في متعارف اللغة الحكم بالاتصال بين الشرط والجزاء فان طابق الواقع
فالشرطية صادقة والا فكاذبة ولا اعتبار في صدقها وكذبها بوقوع شيء من مضمون
طرفيها كما حقق في موضعه الا ان المصنف لما نظر الى ان الجزاء المقدم على الشرط في
صورة جملة مستقلة توهم انه حكم بالنسبة فيما بين طرفيها وجعل المؤخر ايضا كذلك الا انه
في التقييد بالشرط معنى فحكم فيها برجوع الشرطية الى معنى الحملية واشار الى ذلك في
بيان مرجع الجزئية وقلده في ذلك جماعة وبنوا عليه خيالات وهم يحسبون انهم يحسنون
صنعا قوله واعلم ان للفعل يريد ان للفعل الذي ذكرنا تقييده ولما يتصل به من
فاعله وغيره اعتبارات في الترك اي احوال مقتضية للترك وما عطف عليه ولو قال
من الترك لكانت الاعتبارات مقتضيات الاحوال قوله وله اعني الفعل لما اراد ان
اعتبارات القيد الشرطي بالذكر اظهارا للاعتناء بشأنها كان لاظهار الفعل ترك تفسيره

بالنظر

بالنظر موقع حسن ولعل الباء في تقييد بمعنى في والظاهر في لفظ اعتبارات انه في
موضع النصب عطفا على الاول لكنه يروى بالرفع اما عطفا على محل اسم ان واما على انه
مبتدأ خبره له وحينئذ لا يدخل في حيز اعلم قوله مانع قريب كعدم علم بالقيود او عدم
ارادة اعلام السامع بها او عدم الفرصة لذكرها او علم السامع بها او بعيد كالخوف
من توهم كونه مختارا او قادرا بها على الكلام او الاعتماد على شهادة العقل او دلالة
ظهورها وبالجملة مدار القرب على كثرة الوقوع وظهور المانعية ومدار البعد على خلاف
ذلك قوله فهي اذا لم يكن المراد المسند المفرد اما اسم واما فعل والمقتضي لكونه فعلا
على ما مر ارادة افادة التجدد والاختصاص باحد الازمنة على اخصر ما يمكن فعدم
هذه الارادة يكون مقتضيا لكونه اسما قوله افادة الفعل نصب على المصدر من المصدر
اي كافادة الفعل في كونها على اخصر وجه قوله لاغراض متعلق بلم يكن وذلك اشارة
الى عدم كون المراد ما ذكر وتلك الاغراض مثل ان لا يكون المسند زمانيا كقولنا الله
عالم او لا يختص باحد الازمنة كقولنا زيد غلام او كان مختصا واريد بسط الكلام
كقولك زيد ضارب في الزمان الماضي قال واما الحالة المقتضية لكونه منكرا
فهي اذا كان الخبر واردا على حكاية المنكر كما اذا اخبر عن رجل في قولك عندي
رجل تصديقا لك فقيل الذي عندك رجل او كان المسند اليه نكرة كقولك رجل
من قبيلة كذا حاضر فان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع
عقلا او يصح عقلا ليس في كلام العرب وتحقيق الكلام فيه ليس مما يهمنا الآن واما
ما جاء من نحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا وقوله يكون مزاجها
عسل وماء وبيت الكتاب فانك لا تبالي اكان امك ام حمار فمحمول على منوال عرفت
ان قد على الطوض واصل الاستعمال ولا يك موقفا منك الوداع ويكون مزاجها
عسلا وماء والظبيا كان امك ام حمارا ولا تظنن بيت الكتاب خارجا عما نحن فيه
ذهابا الى ان اسم كان انما هو الضمير والضمير معرفة فليس المراد كان امك انما
المراد ظبي بناء على انه ارتفاعه بالفعل المفسر لا بالابتداء ولذلك قدرنا الاصل

على ما ترى وفي البيت اعتبارات سواها وجوابا فلا عليك ان تتأملها واياك
والتبخيت في تخطئة احد هناك فيخطأ ابن اخت خالتك اقول اي لكون المسند
الذي هو اسم نكرة يعني اذا كان الجزاء خبر المبتدا والحكاية ايراد اللفظ على استيفاء
صورته الاولى فاذا حكى نكرة استبقي على تنكيره قوله كما اذا اخبر عن رجل يريد الاخبار
عنه على طريقة اخباره بالذي فان الخبر هناك يكون محكيا على تنكيره قطعا وان لم يلزم
حكاية اعرابه وقوله تصديقا مفعول له لاخبر على طريقة قولك ضرب زيد تاديبا فهو
تعليل لفعل الفاعل المتروك كانه علل اولا ثم بني للمفعول قوله فان كون المسند اليه
نكرة تعليل لاقتضاء تنكير المسند اليه تنكير المسند وقوله ليس في كلام العرب خبران
وهو اخبر مبتدا به قلنا يمتنع او قلنا يصح بتأويل المصدر واو بمعنى الواو اي هو متساويان
قلنا يمتنع وقلنا يصح والجملة معترضة وفيها اشارة الى ان بعضهم قالوا بامتناعه
عقلا وليس بشيء فان الذي يجب عقلا هو ان يكون كل واحد من المحكوم عليه و
المحكوم به معلوما بوجه ما سواء كانا معرفتين او نكرتين او مختلفتين اذ لا شك ان النكرة
معلومة بوجه ما وان لم يكن فيها اشارة الى تعينها ومعلوميتها والقول بان ترك الاصل
في المسند والمسند اليه معا ممتنع عقلا مما لا يلتفت اليه اصلا قوله وتحقيق الكلام فيه اي
في انه ممتنع عقلا او لا ليس مما يهمنا الآن بل يكفينا لما نحن فيه الشك بعدم الوقوع
المعلوم بالاستقراء لا يقال مذهب سيبويه ان من في من ابوك وكذا كم في كم مالك
مبتدا وخبره ما بعده فقد اسند المعرفة الى النكرة لانا نقول اراد المصنف ان ذلك
ليس واقعا في الجملة الخبرية فان قلت قد ورد ذلك في الخبر ايضا نحو قوله تعالى ان
اول بيت وضع للناس للذي ببكة ونحو قولك مررت برجل افضل منه ابوه فان
سيبويه على ان افضل مبتدا وابوه خبره قلت له ان يحمل ذلك على القلب الذي ذكره
قوله وانما جاء كانه قيل كيف ادعيت ان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة ليس
في كلام العرب مع وروده في كلام فصحائهم فاجاب بان ذلك على طريقة القلب وهو
ان يجري حكم احد جزئي الكلام على الآخر فههنا جعل كل واحد من المسند اليه والمسند

في حكم الآخر واعرب باعرابه واذا رجعت ههنا الى الاصل الاستعمال الذي به الاعتبار
وجدت المسند اليه معرفة والمسند نكرة والابيات الثلاثة من كتاب سيبويه الا ان
الثالث لم يتعين قائله فنسبه الى الكتاب ليعتمد عليه والبيت الاول للقطامي عمرو بن سليم
التغلبي وصدره قفي قبل التفرق يا ضباعا وهو ترخيم ضباعة الالف للاطلاق
وقوله الوداعا بتقدير مضاف اي موقف الوداع والمراد الدعاء بان لا يكون
وداع وفراق والبيت الثاني لحسان من قصيدة يهجو بها اباسفيان ويمدح النبي
عليه السلام واوله كان سبيئة من بيت راس والسبيئة الخمر المشتراة للشرب
وبيت راس قرية من الشام بين غزة ورملة اشتهرت بجودة خمورها وخبر كان قوله
بعده على انيابها او طعم غض من التفاح هصره اجتناء شبه ريقها بخمر جعت
بعسل وماء او بطعم تفاح طري كسره اجتناؤه من الشجر لكمال نضجه ولطافته وصدر البيت
الثالث فانك لا تبالي بعد حول وبعده لقد لحق الاسافل بالاعالي وماج اللوم
واختلط النجار اي ذهب السود وغلب على الناس اللوم والدناءة واشتبه الاصل
والنسب حتى لو بغوا على سن الملامة لا تبالي انسان ابجيا كان ام هجين وجه
كون هذا البيت من تنكير المسند اليه وتعريف المسند هو ان ظبي مرفوع على انه اسم لكان
المحذوف المفسر بكان المذكور وانك بالنصب خبره وانما اختير تقديره كان لان
الاستفهام بالفعل اولى قوله ولا تظنن بيت الكتاب خارجا عما نحن فيه اي من
كون المسند معرفة والمسند اليه نكرة قوله والضمير معرفة يعني وان كان عائدا الى النكرة
لانه اشارة الى ذلك المنكر من حيث انه معلوم بوجه الاترى انه يقع مبتدا في نحو قولك
جاءني رجل وهو راكب فانه مفسر بذلك الرجل فاسم كان وخبرها معرفتان وبعد الجملة
خبر المبتدا المنكر الذي هو ظبي لتخصصه بالاستفهام قوله فليس المراد اي لم يرد ان
محل وروده الاشكال كان انك بان اسم كان هذه نكرة وخبرها معرفة حتى يجاب
بان اسمها ضمير وهو معرفة وانما المراد ان مورد الاشكال هو ظبي المنكر على انه
اسم كان المقدر لما عرفت والعدول الى جعله مبتدا كما ذكره مخالفة للاصل الاستفهام

وترك للاولى بلا فزورة ولذلك اى ولان ارتفاع ظبى بالفعل المفسر لا بالابتداء
تقديرنا اصل الكلام اظبيا كان امك فجعل ظبيا مسندا وامك مسندا اليه حتى رجع الكلام
الى اصله من كون المسند نكرة والمسند اليه معرفة قوله وفى البيت اى بيت الكتاب
اعتبارات بعضها سوال وبعضها جواب والتجيت القول فى شئ بلا علم كانه اعتماد
على الحث قوله فيخطا بالنصب على انه جواب النهى لان اياك والتحيت بمعنى لا تحيت
نفن الاسولة ما سبق انه لا يجوز ان يكون ظبى مبتدا خبره الجملة فلا يكون البيت
مما نحن فيه وجوابه ما مر ايضا من انه عدول من الاولى بلا فزورة ومنها انه اذا
قدر الفعل كان الهمزة داخلة على الفعل وهو داخلة على الاسم فلا يتبادل ولان وجوابه
ان ذكر الفعل محذوف وجوبا لوجود مفسره فكانه لا فعل هناك فلا خلل فى التخاول
ومنها ان الضمير العايد الى النكرة اقوى منه بالابهام لانه كناية عنها فيجب ان يكون
نكرة وعلى نظيره الاشكال على كان امك اذا جعل اسم كان ضمير ظبى وجوابه ان معنى
التعريف هو التعيين اى الاشارة الى المعلوم من حيث هو معلوم وان كان مبهما
وهذا المعنى موجود فى الضمير العايد الى النكرة دونها ولهذا يجرى عليه احكام المعارف
اتفاقا انما الكلام فى ضمير ربه رجلا ونعم رجلا ومنها ان المسند اليه فى اصل الاستعمال
لما كان امك وجب تانيث الفعل لانه مسند الى مونث حقيقى من الادميين بلا فصل
ولو كان الفعل المقدر مونثا لكان مفسره ايضا كذلك وجوابه ان المقدر فى
الظاهر مسند الى ظبى فروعى تذكيره نعم كان الواجب على المصنف فى بيان اصل
الاستعمال ان يقول اظبيا كانت امك بتانيث الفعل لكنه نظر الى تقديم الخبر المذكر
فجعله كالضمير الواقع بين المذكر والمونث لذات واحدة فيجوز تانيثه وتذكيره
ثم اختار ما وافق نظم البيت قال وان هذا النمط يسمى فيما بيننا بالقلب
وهى شعبة من الاخراج لا على مقتضى الظاهر ولها شيوع فى التراكيب وهى مما يورث
الكلام ملاحة ولا يشجع عليها الا كمال البلاغة تاتى فى الكلام وفى الاشعار
وفى التنزيل يقولون عرضت الناقة على الحوض يريدون عرضت الحوض على

الناقة وقال القطامى كما طينت بالفدن السياعا اراد كما طينت الفدن
بالسياع وقال الشماخ كما عصب العلباء بالعود اراد كما عصب العود
بالعلباء وقال خداش وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر اراد وتشقى الضياطرة
الحمر بالرماح وذلك ان لا تحمله على القلب بوساطة استعارة الشقاء لكسرها بالطعان
وقال رؤبة ومهمه مغبرة ارجاؤه كان لون ارضه سماؤه اراد كان
لون سمائه من غبرتها لون ارضه وقال الاخر يمشى فيقعس او يكب فيعثر
اراد او يعثر فيكب وفى التنزيل وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا اى
جاءها باسنا فاهلكناها على احد الوجهين وفيه اذهب بكتابى هذا فالقه اليهم
ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون على تحمل من القه اليهم فانظر ماذا يرجعون
ثم تول عنهم وفيه ثم دنا فتدلى يحمل على تدلى فدنا او كان المسند اليه معرفة
لكن المراد بالمسند وصف غير معهود ولا مقصود الانحصار بالمسند اليه كما
تقول زيد كاتب وعمرو شاعر واذا تكلمنا فى تعريف المسند باللام اتضح عندك
ما ذكرنا او كان ينبئ تنكيره عما تقدم فى تنكير المسند اليه من ارتفاع الشان او
انحطاطه كما قال تعالى هدى للمتقين مريدا بتنكيره انه هدى لا يكتنه كنهه وكما
قال ان زلزلة الساعة شئ عظيم واما الحالة المقتضية للتخصيص اما بالاضافة
كقولك زيد ضارب غلام او بالوصف كقولك زيد رجل عالم فهى اذا كان المراد
كون الفايدة اتم لما عرفت فى فصل تعريف المسند اليه اقول اى هذا النوع
من التصرف فى الكلام الذى ذكرناه مسمى فيما بين علماء المعانى بالقلب من قلبت الجراب
جعلت ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا وتانيث الضماير باعتبار الشعبة قوله وهى
مما يورث الكلام ملاحة اشارة الى ان القلب نفسه يحسن الكلام ويزينه فكان
مقبولا مطلقا وان تضمن اعتبارا لطيفا اذ داد حسنه على قياس الالتفات قوله
ولا يشجع عليها الا كمال البلاغة فان الكامل فى البلاغة يتصرف فى الكلام تصرفا فيقلب
ويجرى احكام اجزاء الكلام بعضها على بعض اذ ليس هناك الالتباس فى المقصود اما

بشهادة المعنى او اللفظ او بشهادتهما مع اظهار قوة التصرف فى احوال الملفوظ
وقوله تأتى بيان لقوله ما شيوع الآن الموجود فى اكثر الرواية تذكير الضمير نظرا
الى القلب وقد سلك فى ازالة استبعاد القلب واستحسانه سبيل الترقى فقال هو
واقع فى كلام الناس ومحاوراتهم يتداولونه فيما بينهم ويقولون اى على سبيل التجدد و
الاستمرار عرضت الناقة على الحوض بل واقع فى اشعار الفصحاء الماضين بل ثابت
فى كلام الله الذى هو فوق كل كلام وللاشعار بقصد الترقى اعاد الجار فى المعطوفين
قوله يريدون عرضت الحوض على الناقة وذلك لان المعروض عليه يجب ان يكون
ذا شعور واختيار وفى هذا القلب اعتبار لطيف هو ان المعتاد ان يوتى بالمعروض
الى المعروض عليه فحيث اتى بالناقة الى الحوض جعلت كانها معروضة عليه ومن نظائره
ادخلت الخاتم فى الاصبع والقلنسوة فى الراس واول قول القطامى فلما ان جرى
سمن عليها اى على الناقة يقال طينت السطح اى اصلحته وسويته بالطين والفدن
القصر والسياع الطين بالتبن يصف ناقته بالسمن وانها كفدن طين وصدر بيت
الشماخ سنة ولدت ولم يوشب بحسب يأكاعب والضمير فى سنة للاب لم يوشب لم يخلط
واللين العصب والشدة والعلباء عصب العنق اى انا منه لا من غيره ثم انى عصبت به
لا كتعصيب العلباء بالعود بل اشد واقوى منه وليس فى البيتين اعتبار لطيف والحمل
على المبالغة بجعل الاصل فرعا مستبعد جدا قوله وتشقى اوله وتلحق خيل لا هوادة بينها
الهوادة اللين والرفق والضياطرة جمع ضيطار وهو الرجل الضخم الذى لا نفع فيه
ولا كفاية عنده والحمر جمع احمر اللون وقيل من لا سلاح معه اى تتلاحق فرسان
لا صلح بينهم وتشقى رجال لا علم لهم بالقتال وفى القلب تنبيه على قوة شقاوتهم وكثرته
حتى كانه تعدى منهم الى الرماح وقد يقال جعل ضربهم بالرماح شقاء لها ودالا على خستهم
وانهم ليسوا اهلا لان يطعنوا بها فلا قلب حينئذ كما فى استعارة الشقاء الكبرى ايضا
والمهمه المفازة والمغبرة المتلونة بلون الغبار والارجاء الاطراف جمع رجا بالقصر
وفى قلب التشبيه مبالغة فى غبرة لون السماء حتى كانه اصل فيها قوله يمشى صدره

ورابني شيئي قد تحنى صلبه والقعس خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب
والاكباب السقوط على الوجه يقال كبه فاكب والعترة الذلة اى رات الغولى
شيئي تحنيا قد صار احدب اذا مشى يتكلف مشية الاقعس خوف السقوط او يتركب
ففى القلب تخيل انه من غاية ضعفه سقط على وجهه قبل عثاره قوله احد الوجهين وفائدة
القلب الذى فى هذا الوجه المبالغة فى تعلق الاهلاك بهم حتى كانهم اهلكوا قبل مجئ
البأس اى العذاب اليهم واما على الوجه الآخر وهو ان معنى اهلكنا اردنا اهلاكها
فلا قلب وسلك وجه ثالث لم يلتفت اليه وهو ان المعنى اهلكناها بحكم بمجئ باسنا اياها
اى اشهر ذلك فيما بين الناس قوله على ما يحمل حال من او ضرب بكتابى هذا فالقاه اى
هو من القلب حال كونه على الوجه الذى يحمل عليه اشار بذلك الى ان له محملا آخر لا
قلب فيه وهو ان المعنى ثم تول عنهم الى مكان قريب تتوارى فيه بحيث تسمع كلامهم
فانظر ما يرجعون اى اى جواب يردون والنكتة فى القلب طلب المسارعة فى
المراجعة حتى كانه يرجع قبل ان يسمع الجواب قوله يحمل على تدلى فدنى وذلك لان
تدلى تكلف القرب وتطلبه فيكون متقدما على الدنو وفى لفظ يحمل اشارة الى ان له
محملا آخر لا قلب فيه وهو ان التدلى هو التعلق من الهواء اى دنى جبرئيل عليه السلام
من النبى عليه السلام فبقى متدليا من الهواء او اتعا بين السماء والارض من تدلت
الثمرة من الشجرة قوله اوكان المسند اليه معرفة عطف على قوله اوكان المسند اليه
نكرة واراد بالوصف مفهوم الاسماء المشتقة من الافعال فان لها مفهومات تستدعى
الاسناد الى ما يوصف بها وتعريفها اما بالاضافة وهى للعهد وقد يقصد بها الجنس
ايضا واما باللام اما للعهد واما للجنس فقوله غير معهود احتراز عن مثل قولك زيد
المطلق اذا اردت به معهودا وقوله ولا مقصود الانحصار احتراز عن مثل قولك
زيد الامير اذا اردت به الجنس فانه يفيد الانحصار وقد يقال انما يفيده اذا كان
المقام خطابيا واما اذا كان استدلاليا فلا كما سيأتى فلا يكون انتفاء العهد
وقصد الانحصار مقتضيا لتنكير المسند قوله من ارتفاع الشأن لم يقل من ارتفاع

شأنه لان الضمير ان عاد الى المسند ورد ان ارتفاع شأنه لم يتقدم في
تنكير المسند اليه وان عاد الى المسند اليه ورد ان تنكير المسند لا ينبئ عن ارتفاع
شأن المسند اليه بل تقصد بارتفاع الشأن الجنس والضمير في الخطاب للشأن و
دلالة الوصف في شئ عظيم على ارتفاع الشأن لا تنافي دلالة التنكير عليه ايضا كما
تركوا المقتضية للتخصيص اى تخصيص المسند الذي هو الاسم المنكر وخص الاضافة
والوصف بالذكر لان تخصيص الاسم من حيث انه اسم انما يكون بهما واما تخصيصه
بالمفعول ونحوه فهو باعتبار كونه في معنى الفعل لا من حيث انه اسم ويسمى تقييدا
وقد علم ذلك في ضمن تقييد الفعل وتسمية الاضافة والوصف تخصيصا والمفعول
ونحوه تقييدا مجرد اصطلاح وربما يوجه بان الفعل يسند ثم يقيد والاسم يضاف
او يوصف ثم يسند ففي الاول تقييد مسند وفي الثاني اسناد مقيد فسمي كل قسم
باسم تمييزا بينهما وكان التخصيص بالاسم اولى لان العموم والاستغراق في الاسماء
اظهر قوله ان كان علما سبق على ذكرمنك يعني قوله اذا منع عن تربية الفائدة
مانع قريب او بعيد قال واما الحالة المقتضية لكونه اسما معرفا
فهي اذا كان عند السامع متشخصا باحدى طرق التعريف معلوما له وكان في بك ام حكمه
تقول فالمسند اذا كان متشخصا عند السامع معلوما له استلزم لا محالة كون
المسند معلوما له ايضا لما قدمتم انتم واذا كانا معلومين عنده فماذا يستفيد
فانا نقول يستفيد اما لازم الحكم كما ترى في قولك لمن اثنى عليك بالغيب
الذي اثنى علي بالغيب انت معرفا له انك عالم بذلك او الحكم كما ترى في قولك
لمن يعرف ان له اخا ويعرف انسانا يسمى زيدا ويعرفه يحفظ التورية او يريه
بين يديه لكن لا يعرف ان ذلك الانسان هو اخوه اذا قلت له اخوك زيد
او اخوك الذي يحفظ التورية او اخوك هذا فقدمت الاخ او اذا قلت
زيد اخوك او الذي يحفظ التورية اخوك او هذا اخوك فاخرت الاخ
معرفا له في جميع ذلك ان احدهما الآخر لا تقدم فيما نحن فيه ما يقدم بسلا

الا سير لكن اذا اثنى عليك بالغيب انسان وعلم ان الثناء نقل اليك وانت
تتصور كالمستخبر عن حالك بل تعلم ان ذلك المثني عليك هو وتحمل الحكم على ذلك
المثني به فتقول الذي اثنى علي بالغيب انت فتاتي بالحكم على الوجه المتصور او
كان اثنى عليك هو وغيره وعلم ان ثناءهما نقل اليك وانت تتصوره كالطالب
ان تتيقن وكيف حالك عليه وعلى ذلك الآخر فتقول له الذي اثنى علي بالغيب
انت فتاتي بالحكم على ما تتصوره وتفيده انك انما اعتبرت ثناءه دون ثناء
غيره واذا قلت انت الذي اثنى علي بالغيب قلته اذا كان اثنى عليك ونقل
اليك الثناء بحضره وبحضر غيره فتصورته كالطالب ان تتيقن وكيف حكمك
عليه فاتيت بالحكم على الوجه المطلوب واذا قلت اخوك زيد قلته لمن يعتقد
ان له اخا لكن لا يعرفه على التعيين فتصوره طالبا منك الحكم على اخيه بالتعيين واذا
قلت زيد اخوك قلته لمن يعلم زيدا وهو كالطالب ان يعرف حكما له وانه يعتقد
ان له اخا لكن لا يعلم على التعيين وكذلك اذا قلت اخوك الذي يحفظ التورية
او الذي يحفظ التورية اخوك او اخوك هذا او هذا اخوك واذا قلت زيد
المنطلق قلته لمن يطلب ان يعرف حكما لزيد اما باعتبار تعريف العهد ان كان
المنطلق عنده معهودا واما باعتبار تعريف الحقيقة واستغراقها واذا قلت
المنطلق زيد قلته للتشخص في ذهنه المنطلق باحد الاعتبارين وهو طالب للتعيين
في الخارج واذا تاملت ما تلوته عليك اعثرك على معنى قول النحويين لا يجوز تقديم
الخبر على المبتدا اذا كانا معرفتين مع ابل ايهما قدمت فهو المبتدا وربما قد يسبق
الى بعض الخواطر من ان المنطلق دال على معنى نسبي فهو في نفسه متعين للخبرية
وان زيدا دال على الذات فهو في نفسه متعين للابتدائية تقدم او تاخر فالمعترض
عليه فان المنطلق لا يجعل مبتدا الا بمعنى الشخص الذي له الانطلاق وانه بهذا
المعنى لا يجب كونه خبرا وان زيدا لا يقع خبرا الا بمعنى صاحب اسم زيد ويكون
المراد من قولنا المنطلق زيد الشخص الذي له الانطلاق صاحب اسم زيد وانما

ما قد يقع من نحو قوله ثم وان لم ار كراى كرايكا ونحو قوله لعاب الافاعى القاتلات لعابه مما لا يستقيم المعنى الا بالتقديم والتاخير فخفة الحمل على القلب المقدم ذكره فاعرفه اقول اى المسند عند السامع متخصصا اى متعينا باحدى
طرق التعريف وقوله معلوما له تاكيد لكونه متخصصا اى معلوما له باحدى تلك الطرق
وقد يتوهم ان الثانى اشارة الى سبب تعريفه مطلقا فان التعريف سواء كان يشار
الى المعلوم من حيث انه معلوم والاول اشارة الى تعين تعريفه بطريق مخصوص
وعلى هذا كان الواجب تقديم الثانى على الاول وبك خبر كانى واسمك حال او
خبر ثان والفاء فى قوله فالمسند تنبيه على ان السؤال ناش من الكلام السابق
وانما نشأ منه بناء على ظاهر ما يقال من ان محط الفائدة هو الخبر فاذا كان
معلوما فانى يتصور الفائدة خصوصا اذا كان المسند اليه ايضا معلوما واجاب
بانه يستفاد لازم الحكم او الحكم لان العلم بكل واحد من الطرفين باحدى طرق
التعريف لا يستلزم العلم بالاسناد وتقدم اللازم لانه اولى بالاستفادة ههنا وقيل
واكثر ايضا وانما جعلوا الخبر محط الفائدة على معنى ان المقصود الاصلى من الكلام اسناده
الى المخبر عنه لا على انه فى نفسه مقصود ومنه قوله كما ترى اى كاستفادة نزاما فى قولك
ومعرفا حال من ضمير قولك وقوله اذا قلت ظرف لقولك لمن يعرفه اى كما ترى فى قولك
اذا قلت وظاهر قوله لكن لا يعرف ان ذلك الانسان هو اخوه لا يلائم تقديم الاخ
فى الامثلة بل تاخيره فكان الوجه ان يقول لكن لا يعرف ان احدهما هو الآخر كما
اشار اليه فيما بعد وقوله معرفا فى جميع ذلك حال من ضمير قولك او من ضمير اذا قلت
الاول مع ما عطف عليه قوله ولا يقدم فيما نحن فيه تبين ان طرفى الكلام الخبرى اذا
كانا معرفتين جاز ان يستفيد السامع منه الحكم او لازمه ومثل لذلك امثلة قدم فيها
احدى المعرفتين وامثلة اخرى قدم فيها المعرفة الاخرى فاشار ههنا الى ما يقدم من
المعرفتين لا يقدم بسلامة الامر اى جزافا بلا سبب داع اليه وهذا شاش فى العجم
فان المتغلبة من العجم ياخذون من السوقة اشياء ويتمسكون فى ذلك بسلامة الامير

ثم بين الداعى فى تلك الامثلة وغيرها والضابط فى التقديم انه يراعى حال السامع
فاذا تصورته كالطالب ان يعلم حكما على احد هذين المعرفين كزيد مثلا قدمته وجعلته
محكوما عليه بالآخر رعاية للمطابقة مع ما فى ذهن السامع وكذا تقدمه اذا تصورته
كالطالب ان يعلم لازم حكم عليه قوله لكن اذا اتى استدراك من لا يقدم اى لكن اذا
اتى تقدم اذ هناك سبب يقتضيه قوله بل تعلم وقوله هل تحكم على ذلك المثنى به يدل على
ان السامع يستفيد ههنا لازم الحكم اذ الحكم معلوم له قطعا قوله على الوجه المتصور اى
على الوجه الذى تصورته كالطالب للحكم على ذلك الوجه وكذا معنى قوله على تصورة
قوله كيف حكمك عليه وعلى ذلك الآخر جعله محكوما عليه وان كان محكوما به لان الخبر
فى باب الذى هو المخبر عنه فى المعنى اى كيف حكمك على الشئ الذى هو فى ظنك والآخر
هل تحكم عليه بالمنطلق اعتقادا وانشاء فقط او بالآخر وبهما معا ففى هذا المثال ليستفيد
السامع حصر المثنى فيه وان المعتد به شأنه فقط على سبيل قصر التعيين فكانه قيل الذى
اتى على شأنه معتدا به انت فيكون مستفيدا للحكم قوله بحضره وبحضر غيره متعلق بنقل
والمثال يفيد قصر التعيين فيستفيد السامع منه الحكم ايضا على ما عرفته فلا بد ان يكون
ذلك الغير قد اتى عليه ايضا واذا نقل الثناء بحضره وصورته كالمستخبر هل تحكم عليه
بالمثنى استفاد منه لازم الحكم اذا لم يكن هناك ثناء من غيره قوله لكن لا يعلمه على
التعيين اى لم يتعين عنده انه زيد او عمرو لا انه لم يتعين باعتبار نسبة الاخوة حتى
لا يصح اخوك بل اخ لك قوله وانما باعتبار تعريف الحقيقة واستغراقها عطف الاستغراق
على تعريف الحقيقة كانه تفسير له لان اسم الجنس اذا عرف تعريف الحقيقة يقصد به
الاستغراق فى المقام الخطابى فيقال زيد المنطلق اى كله على طريقة قوله هم القوم
كل القوم يا ام خالد قوله اعترك على معنى قول النحويين يريد انهم حكموا بامتناع تقديم
الخبر على المبتدأ اذا كانا معرفتين وبنوا ذلك على امر لفظى هو دفع الالتباس ولذلك
اجازوا اذا لم يلتبس كما فى قوله بنونا بنو ابنائنا ولم يبنوا فى ذلك امرا معنويا
داعيا اليه لكنك اذا تأملت ما تلونا عليك عرفت ان السر والحكمة فى ذلك هو ان

ما يتقدم من المعرفتين هو الذي طلب الحكم عليه فيجب ان يكون مبتدأ ومحكوما عليه
وفيه بحث لان ما ذكره انما يجب المحافظة عليه في افادة خواص التراكيب برعاية
مقتضيات الاحوال في صحة التركيب يجب تأدية اصل المعنى فكيف يخل به بحكم نحوي
قوله وما قد سبق الى بعض الخواطر رد على الامام الرازي حيث قال زيد دال على
الذات والمنطلق على الوصف ولا شك ان الوصف يسند الى الذات لا الذات
الى الوصف فزيد هو المحكوم عليه تقدم او اخر وتقرير الرد ان المنطلق اذا قدم
وجعل مبتدأ لم يرد به مفهومه المشتمل على معنى نسبي اعني ثبوت الانطلاق لشيء
بل اريد به ذاته اعني ما صدق عليه وزيدا اذا اخر وجعل خبرا اريد به مفهوم
مسمى بزيد مثلا فيكون الوصف مسندا الى الذات دون العكس وانما اول زيدا
بصاحب اسم زيد لان الجزئي الحقيقي لا يصح حمله على شيء بل هو امر يحمل عليه المفهومات
الكلية يشهد بذلك تأملك في المعاني مع قطع النظر عما يوهمه الالفاظ على ان مذهب
الكوفية ان الخبر يجب ان يكون مشتقا او في معناه قوله فلا معترج عليه اي لا تعويل
ولا اقامة من عرج على المنزل سطيته اذا اقام عليه قوله واما ما قد يتوهم كما قيل
قد ذكرت ان المقدم من المعرفتين هو المبتدأ قطعا ونحن نجد ما يجب فيه ان
يكون المقدم خبرا كقول ابي تمام لعجوبة نشوتم وان لم تراي كراكا ۝
شاهدي الدمع ان ذاك كذاكا ۝ اذ لا يشتبه ان المراد كراك كراي فانه
المناسب للسياق واللائق بالعشاق ۝ وكقوله ايضا في وصف القلم ۝
لعاب الافاعي القاتلات لعابه ۝ واري الجنى اشتارته ايد عواسل
فان المعنى لعابه لعاب الافاعي اذ المقصود تشبيه مداد قلم الممدوح بالسم في حق
الاعداء وبالعسل في حق الاولياء فاجاب بانه من باب القلب فيكون المقدم
مبتدأ فلا نقض علي ما ذكرت الا ان الكلام اخرج على خلاف مقتضى الظاهر للمبالغة
المطلوبة من التشبيه المقلوب وكذا الحال في قوله بنونا بنو ابنائنا الاري
العسل والجنى ما يجتنى ويؤخذ طريا اشتارته اجتنته والعاسل من يأخذ العسل

وصفه بالطيب والنظافة اذ لم تمسه الا ايدي من اجتناه قال واعلم ان
القول بتعريف الحقيقة باللام وباستغراقها مشكل اذا قلنا المراد بتعريف الحقيقة
القصد اليها وتمييزها من حيث هي هي لزم ان يكون اسماء الاجناس معارف
فانها موضوعة لذلك وانه قول لم يقل به احد ولئن التزمه ملتزم ليكذبن
في اشاع نحو رجع رجعى السريعة او البطيئة وذكر ذكرى الحسنة او القبيحة
وانما لم اقل رجوعا السريع وذكرا الحسن قصرا للمسافة في التجنب عن حديث
التنوين ما هي ولئن ذهبت الى ان في نحو رجل وفرس وثور واعتبار المفرد
فليس فيها القصد الى الحقيقة اذن من حيث هي هي ليلزمنك المصادر من
نحو ضرب وقتل وقيام وقعود ورجعى وذكرى فليس فيها ذلك بالاجماع
ولزم ان يكون اللام في نحو الرجل او نحو الضرب لتأكيد تعريف الحقيقة اذا
لم يقصد العهد وانه قول ما قال به احد واذا قلنا المراد بتعريفها الحقيقة القصد
اليها حال حضورها او تقدير حضورها لم يتميز عن تعريف العهد الوارد بالتحقيق
او بالتقدير لان تعريف العهد ليس شيئا غير القصد الى الحاضر في الذهن
حقيقة او مجازا كقولك جاءني رجل فقال الرجل كذا وقولك انطلق رجل الى
موضع كذا والمنطلق ذو جدة قال الله تعالى وليس الذكر كالانثى اي وليس
الذكر الذي طلبت كالانثى التي وهبت لها واذا قلنا المراد بتعريف الحقيقة
هو الاستغراق لزم في اللام كونها موضوعة لغير التعريف اذا تأملت ولزم
مع ذلك ان يكون الجمع بينها وبين لفظ المفرد جمعا بين المتنافيين وان صير
الجمع بينها الى نحو الجمع بين المفرد وبين الواو والنون في نحو المسلمون لاشنع
لوجوه كثيرة لا تخفى على متقني انواع الادب ادناها وجوب نحو الرجل الطوال
والفرس الدهم او صحته لا اقل على الاطراد وكل ذلك على ما ترى فاسد
اقول قد ذكر ان اللام في زيد المنطلق وعكسه قد يكون لتعريف الحقيقة
واستغراقها لافرادها وكان عليها اشكال فاورده ههنا ثم اختار ما هو الاقرب

عنده نقول اذا قلنا الى قوله وكل ذلك علما ترى فاسد بيان للاشكال
وتقريره ان هناك احتمالات ثلثة لا مزيد عليها الاول ان المراد بتعريف
الحقيقة القصد اليها من حيث هي هي وتميزها عما عداها ويلزمه محذور ان الاول
ان يكون اسماء الاجناس معراة عن طرق التعريف معارف فانها موضوعة لذلك
اى للقصد الى الحقيقة وتميزها وليس اللام فى قوله لذلك صلة للوضع بل للغاية
وكونها معارف قول لم يقل به احد وارد على هذا الكلام اعتراضين منع الملازمة
بناء على ان اسماء الاجناس موضوعة للحقايق بقيد وحدة غير معينة ومنع بطلان
اللازم بناء على ان عدم القول بشئ ليس قولا بعدمه الا انه اخل بحسن الترتيب
فقدم منع بطلان اللازم على منع الملازمة وانما نسب التزام كون اسماء الاجناس
معارف الى ملتزم مجهول لانه تكابرة فان سكوت ائمة اللغة عن ذلك مع تعرضهم
لانواع المعارف واحكامها دلالة قاطعة على انها ليست معارف وكذلك اشباع
وصفها بالمعارف وقال ليكذبن فى اشباع مع ان الظاهر باشباع تنبيها على انه
سبب موظف لتكذيبه فيما التزمه واورد فى بيان اشباع الوصف المصدر الخالى
عن التنوين لكونه اظهر فان المصادر موضوعة للحقايق دون الافراد اتفاقا وا
ايضا للتجنب عن حديث التنوين اذ يجوز ان يقال التنوين فى رجوعا للتنكير فلذلك
لم يجز وصفه بالمعرفة لا لانه فى نفسه غير صالح للوصف بها فيحتاج الى الجواب بان تنوين
التنكير انما هو فى غير المتمكن من الاسماء كصه واما تنوين نحو رجل فللتمكن وكذا تنوين
زيد الثانى فى قولك مررت بزيد وزيد آخر وتنكيره لكونه فى معنى مسمى بزيد قوله
ولئن ذهبت اشارة الى منع الملازمة ونسبه الى المخاطب لانه مما ذهب اليه كثير
من العلماء واراد بالاجماع اجماع اهل اللغة فانهم اجمعوا على ان المصادر المؤكدة
موضوعة للحقايق ليس فيها اعتبار الفردية وان كان لبعض الفقهاء فيه خلاف
قوله ولزم عطف على لزم الاول وهو المحذور الثانى ولم يتعرض منهما لالتزام الثانى
لكونه اظهر بطلانا مما تقدم واما منع الملازمة فمبنى على اعتبار الفردية وقد دفعه

هناك

هناك واشار اليه ههنا بقوله او نحو الضرب قوله وانه اى كون اللام فى تمام الاجناس
كلها او فى المصادر وحدها لتأكيد تعريف الحقيقة مما لم يقل به احد الاحتمال الثانى
ان المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها حال حضورها او تقدير حضورها اى الاشارة
اليها من حيث انها حاضرة فى ذهن السامع اما تحقيقا او تقديرا ويلزم من ذلك
ان لا يتمايز تعريف الحقيقة عن تعريف العهد التحقيقى او التقديرى لانه ليس معنى
تعريف العهد سوى القصد والاشارة الى الحاضر فى الذهن حضورا تحقيقيا
او مجازيا اى يلزم ان يكون تعريف الحقيقة مندرجا فى تعريف العهد قسما منه لا
قسيما له كما يزعمونه وانما ذكر معنى تعريف العهد بطريق الحصر تنبيها على اندفاع
ما يتوهم من ان تعريف العهد هو القصد والاشارة الى حضور الحصة من الحقيقة
لا الى حضور الحقيقة فيتمايز التعريفان قطعا فكانه قال معنى تعريف العهد هو مجرد
القصد والاشارة الى الحاضر من حيث انه حاضر واما ان ذلك الحاضر هو الحقيقة
او حصة منها فامر خارج عن حقيقة تعريف العهد بل هو اختلاف راجع الى معروض
التعريف اعنى الحاضر لا الى معنى التعريف اعنى الاشارة الى الحضور فلو اعتبر خصوصية
الحاضر ويسمى الاشارة الى حضور الحقيقة تعريف الحقيقة والى حضور الحصة
تعريف العهد كان ذلك امتيازا بمجرد اصطلاح والكلام فى تعريف ماهية تعريف
الحقيقة وامتيازها فى نفسها عن تعريف العهد ثم ان سياق كلامه يقتضى ان يكون
مراده بالتحقيق والتقدير فى العهد تحقيق الحضور وتقديره ويؤيد ذلك قوله
حقيقة او مجازا فان الحضور المجازى ان لا يكون الشئ حاضرا لكنه يجعل كالحاضر
لما يأتى من الوجوه الخطابية وحينئذ يلزم ان يكون تعريف المطلق والذكر
للعهد التحقيقى ايضا لان المراد بها حاضر فى ذهن السامع تحقيقا وان لم يكن مذكورا
لفظا فقد ترك مثال التقديرى اعتمادا على ما سنذكره من بيان وجوه التقدير
وقد يقال الظاهر انه اراد بالعهد التقديرى ما ليس مذكورا لفظا كما هو المشهور
وجعلهما مثالين له الاحتمال الثالث ان المراد بتعريف الحقيقة هو الاستغراق ويلزمه

محذوران الاول ان يكون اللام الموضوعة لتعريف الحقيقة موضوعة لغير
التعريف وذلك لان الاستغراق موضوعة لغير التعريف وذلك لان الاستغراق
معنى مغاير للتعريف لوجوه حيث لا يتوهم هناك تعريف نحو كل رجل وكل رجال ولا
رجل ولا رجال وقوله اذا تأملت متعلق بلزم على انه قيد لظهور اللزوم لا لنفسه
الثاني ان يكون الجمع بين لازم الحقيقة ولفظ المفرد جمعا بين المتنافيين لدلالة
على الكثرة ودلالة لفظ المفرد على الوحدة وهذا انما يلزم اذا كان اسم الجنس المفرد
دالا على الماهية بقيد وحدة لا بعينها واما اذا دل على الماهية من حيث هي فلا على
انه جاز على الاول ان يجرد عن معنى الوحدة من غير ان يحمل الكل كلمة واحدة او
يراد به كل فرد فرد لا المجموع الا فراد فلا منافاة ايضا قوله وان صير الجمع بينهما
اي ان يجمع والتجأ في الجمع بينهما الى ان المفرد وسلب عنه دلالته على معناه بالمرة وضم
اللام وجعل المجموع دالا على معنى آخر كلفظ مسلمون قوله وجوه كثيرة مثل جواز تأنيث
الفعل مثل جاءت الرجل وجواز تأكيده باجمعون وجواز دخول من عليه كان للجمع
وجواز عود ضمير الجمع اليه نحو الرجل ضربوا ولزوم ان لا يكون اللام في الرجل كلمة
برأسها كالواو في مسلمون قوله ادناها جعل وجوب الوصف بالجمع وجوازه ادنى
الوجوه اي اقلها محذورا مبالغة وقد يقال اراد اقربها الى الوقوع قوله وصحة
عطف على وجوب والمقصود ان الوجوب ان دفع بالمحافظة على الصورة اللفظية
فلا مدفع للجواز والصحة كما في اسماء الجموع وقيد الصحة بقوله على الاطراد لان وصفه
بالجمع مسموع في الجملة الا انه شاذ لا يقاس عليه نحو الدرهم البيض والدينار الصفر
قوله لا اقل اي لا اقل من الصحة على الاطراد وهي جملة معترضة واعتبار معنى القلة
نظرا الى ان الصحة بالنسبة الى الوجوب كالبعض من الكل قوله وكل ذلك على ما ترى
فاسد اشارة الى ما لم يبين فساده من اللوازم في الاحتمال الثاني والثالث
وقد ظهر لك مما قررنا ان القول بكون اللام لاستغراق الحقيقة مشكل ايضا كما ادعاه
في صدر الكلام فلا يرد ان دليله قاصر عن مدعاه قال والاقرب بناء على قول

بعض ائمة اصول الفقه بان اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير هو ان يقال
المراد بتعريف الحقيقة احد قسمي التعريف وهو تنزيلها منزلة المعهود بوجه من
الوجوه الخطابية اما لان ذلك الشيء محتاج اليه على طريق التحقيق فهو لذلك
حاضر في الذهن فكأنه معهود او على طريق التهكم وستعرف معنى هذا في
علم البيان واما لانه عظيم الخطر معقود به الهمم على احد الطريقين فيبنى على
ذلك انه قلما ينسى فهو لذلك بمنزلة المعهود الحاضر واما لانه لا يغيب عن
الحس على احد الطريقين فيبنى على ذلك حضوره وينزل منزلة المعهود واما
لانه جار على الالسن كثير الدور في الكلام على احد الطريقين فيقام لذلك
منزلة المعهود واما لان اسبابا في شأنه متآخذة او غير ذلك مما يجري
مجرى هذه الاعتبارات فيقام الحقيقة لذلك مقام المعهود ويقصد اليها
بلام التعريف ثم ان الحقيقة لكونها من حيث هي هي لا متعددة لتحققها مع
التوحد ولا لا متعددة لتحققها مع التكثر وان كانت لا تنفك في الوجود
عن احدهما صالحة للتوحد والتكثر فيكون الحكم استغراقا او غير استغراق
الى مقتضى المقام فاذا كان خطابيا مثل المؤمن غر كريم والمنافق خب
لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان
القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما يعود الى ترجيح احد المتساويين
واذا كان استدلاليا حمل على اقل ما يحتمل وهو الواحد في المفرد والعدد الثلاثة
على الاثنين او واحد في الجمع فلا يوجب في مثل حصل الدرهم الا واحد وفي مثل
حصل الدراهم الا ثلثة وستقف على هذا في نوع الاستدلال اذا انتهينا اليه
باذن الله تعالى ومبنى كلامي هذا على ان الاثنين ليسا بجمع فان عند العالم
الواقف على تأتيك الصناعة بسوابقها ولواحقها للاثنين جمعا غير مرتضى منه
وههنا دقيقة وهي ان الاستغراق نوعان عرفي وغير عرفي فلا بد من رعاية
ذلك فالعرفي نحو قولنا جمع الامير الصاغة اذا جمع صاغة بلده او اطراف مملكته

نحب لا صاغة الدنيا وغير العرفي نحو قولنا الله غفار الذنوب اى كلها
واستغراق المفرد يكون اشمل من استغراق الجمع وتبيين ذلك بان ليس
يصدق لا رجل في الدار في نفي الجنس اذا كان فيها رجل او رجلان ويصدق
لا رجال في الدار ومن هذا يعرف لطف ما يحكيه تعالى عن زكريا عليه السلام
رب انى وهن العظم منى دون وهن العظام حيث توصل باختصار اللفظ الى
الاطناب في معناه واذا عرفت هذا فنقول متى قلنا زيد المنطلق او المنطلق
زيد في المقام الخطابي لزم ان لا يكون غير زيد منطلقا ولذلك ينهى ان يقال
زيد المنطلق وعمرو بالواو ولا ينهى ان يقال زيد المنطلق لا عمرو بحرف لا
ثم اذا كان الامر في نفسه كذلك كما اذا قلت الله العالم الذات حمل على
الانحصار حقيقة والا كما في قولك حاتم الجواد وخالد الشجاع وقوله عز وعلا
الم ذلك الكتاب حمل على الانحصار مبالغة وتنزيلا لجود غير حاتم وشجاعة غير خالد
وكون غير القرآن كتابا منزلة العدم لجهات اعتبارية اقول نصب على انه
مفعول له لما ينتزه اى يدل عليه ان يقال وكون اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير
كما قال به بعض ائمة الاصول هو الصواب بل معنى التعريف مطلقا هو العهد اعنى الاشارة
الى ان مدلول اللفظ معهود اى معلوم حاضر في ذهن السامع ففي الكشاف ان معنى تعريف
الجنس في الحمد هو الاشارة الى ما يعرفه كل احد من ان الحمد ما هو وفي ايضاح المفصل
ان زيدا موضوع لمعهود بينك وبين مخاطبك وان غلام زيد لمعهود بينكما بحسب
تلك النسبة المخصوصة ولا شبهة لاحد في اعتبار معنى العهد في الموصول واذا كان
اللام موضوعة لمعنى العهد مطلقا اى سواء كان الحاضر ماهية او حصة منها كان تعريف
الحقيقة قسما من العهد كما ان ما سموه تعريف العهد قسم آخر منه ثم ان الحاضر ماهية
كان او حصة جاز ان يكون حضوره تحقيقيا وان يكون تقديريا فكان الاولى
ان يقول تعريف الحقيقة احد قسمي تعريف العهد وهو ان يكون الحاضر الحقيقة اما
تحقيقا كما في قولك احمد حمدا وهو الحقيقي لحمد واما تقديرا بان ينزل الحقيقة منزلة

للعهود

المعهود الحقيقي بوجه من الوجوه الخطابية الا انه تعرض لتنزيلها منزلة المعهود
لخفائه وكثرة وجوهه بخلاف كونها معهودة تحقيقا فانه قليل ظاهر قوله اما لان
ذلك الشيء بدل من قوله بوجه لتقارب الباء واللام في المعنى واختار ذكر الشيء ليعم
الحقيقة وغيرها فانه ايضا قد ينزل منزلة المعهود وتحقيقا قوله فهو لذلك حاضر في الذهن
اى كالحاضر فكانه معهود حقيقة كجوهري التمر والماكولات المعتادة الغالبة
قوله او على طريق التهكم بان يكون ذلك الشيء مستغنى عنه فينزل الاستغناء عنه منزلة
الاحتياج اليه للتهكم اى السخرية والاستهزاء او للتمليح فيثبت له ما يلزم الاحتياج كالحضور
والمعهودية فيعرف باللام وسياتي في علم البيان ان الجبن مثلا ينزل منزلة الشجاعة
لاحد هذين المذكورين فيقال للجبان اسد قوله على احد الطريقين اى التحقيق او التهكم
قوله في شانه صفة اسبابا ماخذ اى متى ونة وقوله او غير ذلك اما مجرور عطفا
على بعد اللام من قوله اما لان ذلك الشيء او لغير ذلك المذكور مثل كونه امرا عجيبا
خارجا عن النظائر او فظيعا فيجعل كالحاضر واما مرفوع كما في بعض النسخ المعتبرة فيكون
عطفا على تقدم نظرا الى المعنى قوله فمقام الحقيقة لذلك مقام المعهود رجوع الى ما
كان بصدده من بيان تعريف الحقيقة بعد الاشارة الى التعميم بذكر الشيء كما مر قوله
ثم ان للحقيقة الظاهر من كلام النحاة ان اللام لها معنيان تعريف الحقيقة وتعريف العهد
ومن كلام بعضهم ان الاستغراق معنى ثالث وقد يتوهم ان هناك معنى رابعا هو العهد
الذهني الذي هو في حكم المنكر وقد تبين ان معنى اللام واحد هو العهد المشار اليه فالتعريف
للحقيقة فلا ينبغي ان يجعل تعريف الحقيقة معنى آخر مقابلا للعهد كما نقلوا وان الاستغراق
لا يجوز ان يكون معنى اللام فنشرع في بيان كيفية استفادة الاستغراق والعهد الذهني من
اللام مع كونها موضوعة لذلك المعنى الواحد وقد وقع عبارة الكتاب في نسخة الاصل
وعليه اكثر النسخ هكذا ثم ان الحقيقة لكونها من حيث هي هي لا متعددة لتحققها مع التعدد
ولا لا متعددة لتحققها مع الوحدة وقد صح عن المصنف تغييرها الى قوله لا متعددة لتحققها
مع التوحد ولا لا متعددة لتحققها مع الكثرة ومعنى بعض النسخ المغيرة انها ظاهر وهو ما اشتهر

في الكتب الكلامية من ان الماهية من حيث هي ليست واحدة ولا كثيرة ولا شيئا
من المتقابلات التي يحمل عليها والا لما اجتمعت مع المقابل الآخر بل هي صالحة لكل واحد
من المتباينين غير منفكة عنهما معا واما النسخة القديمة فقد حملت على نفي التعليل بان
يكون اللام في تحققها مع التعدد متعلقة بمتعددة والنفي المستفاد من لا التي بمعنى غير منسحب
على هذا التعليل وكذا يكون اللام في تحققها مع الوحدة متعلقة بمعنى لا متعددة اي
متوحدة ولا الاولى مذكرة للنفي المنسحب على التعليل وذلك انه ربما يتوهم ان الماهية
بسبب تحققها مع التعدد يكون متعددة او انها بسبب تحققها مع اللاتعدد اي التوحد
يكون لا متعددة فنفى كل واحد من هذين التوهمين وانت خبير بركاكتها فان
تحقق الماهية مع صفة لا يستلزم ان يكون متصفة لها وبان كل واحد منهما رفع الآخر
وبان تعليل صلوحها للتوحد والكثرة بسبب التعليل المذكور لا يصح لان نفي توهم فاسد
مما لا يصلح ان يكون منشأ او لا يكون سببا لذلك الصلوح في نفس الامر ولا دليلا عليه كما
لا يخفى على ذي فطرة سليمة وقد حملت على تعليل السبب ايضا لان تحققها مع التعدد مثلا
يدل على ان التعدد ليس نفسها وهو ظاهر ولا جزءها لان الجزء متقدم فيكون امرا خارجا
عنها عارضا لها ورد بان المعية الزمانية لا ينافي الجزئية والمعية الذاتية تنافي
العروض لان العرض متأخر على ان الخارج عن الشيء قد يكون لازما له مقتضى لذاته
فلا يكون ذلك الشيء صالحا لما يقابله ولعل الاعراض عن توجيه ما لا طائل تحته اولى
قوله صالحة خبر ان الحقيقة واللام في لكونها متعلقة به ومن حيث هي هي حال من ضمير
لكونها اي ماخوذة من هذه الحيثية ولا متعددة نصب على الجزئية قوله فيكون الحكم
اي اذا كانت الحقيقة صالحة للتوحد والكثرة لم يكن المعرف باللام والا بنفسه على
الوحدة والكثرة بل على نفس الحقيقة من حيث حضورها في الذهن تحقيقا او تقديرا
فان قصدت به الماهية من نوع الحيثيات كما في مقام التعريفات او اجراء الاحكام
على الماهيات فذاك وان قصدت اليها من حيث وجودها في ضمن الافراد بناء على
ان الاحكام المجراة عليها انما ثبتت لها في ضمنها كان استغراقها وعدم استغراقها منوطا

الى مقتضى المقام فاذا كان المقام خطابيا يطلب فيه الظن دون اليقين حمل على
اقل ما يتحقق فيه الحقيقة فقد يجمع الاستغراق والعهد الذهني اعني الحمل على غير معين الى
تعريف الحقيقة فاسم الجنس اذا عرف باللام فان كان هناك حصة من الماهية معهودة
حمل عليها والا فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث وجودها في ضمن افرادها
حمل على الحقيقة وان دلت قرينة على ارادتها من حيث الوجود فان كان المقام مناسبا
للاستغراق حمل عليه والا حمل على غير معين وانما قدم الحصة على الماهية لانها اعرف
واقوى في معنى العهد والمعلومية قوله استغراقا تميز للحكم والغر بالكسر هو الذي ينخدع لسهولة
لقلة تجاربه والخب بالفتح الخداع الجربز وقوله مفردا خبر كان والجملة حال من المعرف
باللام للحقيقة والمراد التسوية بين المفرد والجمع في الحمل على الاستغراق او الاقل المتيقن
جزما كان في مثل هذا الموقع واجب وانما زاد لفظ الايهام وهو الايقاع في ذهن
السامع لان تساوي جميع الافراد في تحقق الماهية فيها لا يستلزم ان لا يكون لبعضها
ترجيح من جهات اخرى قوله على اقل ما يحتمل هو على صيغة المبني للمفعول وكذلك فلا يجب
في قوله الزائد على الاثنين بواحد اشارة الى رد ما يقتضيه من كون الاثنين جمعا
اي هو العدد الزائد على الاثنين لا الاثنان وفيه تنبيه على ان النسبة بين المفرد والجمع
والمثنى كالترتب بين الواحد والاثنين والثلثة وعلى ان الجمع اذا اطلق على ما هو ازيد
من اثنين باقل من واحد كان مجازا ايضا كما في قوله تعالى الحج اشهر معلومات قوله
ومتفقة على هذا اي على الحمل على الاقل المتيقن في المقام الاستدلالي في نوع الاستدلال
حيث قال هناك الجملة التي لا تكون مبينة الحال في الكل والبعض كقولنا المؤمن غر
كريم سميت مهملة ولاحتمالها الكل والبعض اذا استعملت لم يستعمل الا في المتيقن وهو البعض
وطلب اليقين في الاستدلال لا يترك الحقيقة فيه الى المجاز ولا التصريح الى الكناية قوله
ومبني كلامي هذا يعني حكمه بان الاقل في الجمع هو ما زاد على الاثنين بواحد قوله ليس الجمع اي
ليس الجمع بجزئي من الجزئيات التي يصدق عليها حقيقة صيغ الجموع الاصطلاحية والمراد
بهاتيك الصناعة علم البلاغة وسوابقها اللغة والصرف والنحو ولواحقها الحد والاستدلال

او علم العربية فمعنى سوابقها السوابق منها وكذا معنى لواحقها وهى علم المعانى وما يتبعه
يريد انه تبين فى تلك العلوم تمايز التثنية والجمع بالحد والصيغة وعود الضماير
وجواز التانيث فى نحو جائتنى الرجال دون الرجلان وهذا تعريض لصاحب
الكشاف حيث قال فى اشهر معلومات ان لفظ الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد قوله
عرفى الاستغراق العرفى ما يعد فى العرف شمولا واحاطة مع خروج بعض الافراد
وغير العرفى وهو المسمى بالحقيقى ما يكون شمولا لجميع الافراد فى نفس الامر قوله غفار
الذنوب اى من شانه وكرمه ان يغفرها كلها الا ان غفران الكباير مقيد بالتوبة
عند المعتزلة وغفران الشرك مقيد بها عند الكل ولا يقدح ذلك فى شمول الذنوب
جميع افرادها قوله واستغراق المفرد يكون اشمل زاد لفظة يكون اشعارا بان استغراق
المفرد قد يكون اشمل لا دايما وذلك فى النكرة المنفية لوضوح ذلك فيها واما صدق
لا رجال مع صدق رجل او رجلين لان مدلول الجمع مركب من الجنس والجمعية واذا
نفى هذا المفهوم المركب انتفى افراده وهى مجموع الجنس وليس الواحد والاثنان منها والله اعلم
ان المفرد اذا عرف بلام الجنس وقصد به الاستغراق تناول كل واحد من افراد
مفهومه يعنى الاحاد فاذا نسب اليه حكم كان منتسبا الى كل واحد منها واما الجمع المستغرق
فقياسه على المفرد يقتضى تناوله كل جماعة جماعة وحينئذ يشترط ان لا تتداخل الجماعات
واجزاءها حذرا عن التكرار واذا نسب اليه حكم كان منتسبا الى كل جماعة فان استلزم
ثبوته للاحاد كالمجئ مثلا فهم ثبوته لكل واحد والا فلا واليه مال المصنف زاعما ان
نسبة الوصف الى العظام لا يدل على ثبوت الوصف لكل عظم فاختصر اللفظ بالافراد
وتوصل الى الاطناب فى معناه وسياتيك تمام الكلام فى باب الايجاز ان شاء
الله تعالى وفى الكشاف ان الملك اكثر من الملائكة وروى عن ابن عباس رضى
الله عنه ان الكتاب اكثر من الكتب واذا كان معناه كل جماعة خرج عنه الواحد والا
فيكون استغراق المفرد اشمل لكن جمهور ائمة التفسير واللغة على ان الجمع المحلى باللام
والمضاف كالعالمين والمحسنين وعبيدى يتناول كل واحد كالمفرد ولذلك

يقال بطل عنه معنى الجمعية وصار للجنسية ويؤيده صحة استثناء الواحد والاثنين
منه نحو جائنى الرجال الا زيدا او قد يدا وبالجمع الكل المجموعى كما فى قولك للرجال
عندى درهم اذ لا يلزمك الا درهم واحد وقد فرق فى المعرف بين المفرد والجمع فى
جانب القلة بان المفرد يجوز ان يراد به بعض الجنس الى الواحد فى الجمع يراد به بعضه
لا الى الواحد قوله واذا عرفت هذا اى كون المعرف باللام فى المقام الخطابى محمولا
على الاستغراق قوله لزم ان لا يكون غير زيد منطلقا لان معنى الاول زيد كل منطلق
ومعنى الثانى كل منطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وعمرو لاستلزامه التناقض وصح كما عمرو
لا لافادة التاكيد ويصح المنطلق زيد وعمرو بالواو ايضا لان القصد الى حصر المنطلق
فيهما معا فتامل قوله بجهات اعتبارية مثل ان يكون جود غير حاتم مثلا قليلا فى نفسه
او خفيا او غير تام او غير واصل الى المخاطبين قال واما الحالة المقتضية
لكونه جملة فهى اذا اريد تقوى الحكم بنفس التركيب كقولك انا عرفت وانت
عرفت وهو عرف او زيد عرف كما سياتيك تقرير هذا المعنى وقولك بكر فشكرك
ان نعطه او بكر ان تعطه فيشكرك لما عرفت ان الجملة الشرطية ليست الا جملة خبرية مقيدة
بقيد مخصوص وكقولك خالد فى الدار اذا ذاكان المسند سببيا وهو ان يكون
مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مبنى عليه او بالانتفاء عنه مطلوبا التعليق بغير ما هو
مبنى عليه تعليق اثبات له بنوع ما او نفى عنه بنوع ما كقولك زيد ابوه انطلق او منطلق
والبر الكر منه بستين او يكون المسند فعلا يستدعى الاستناد الى ما بعده بالاثبات
او بالنفى فيطلب تعليقه على ما قبله بنوع اثبات او نفى لكون ما بعده بسبب مما قبله
نحو عمرو ضرب اخوه لا شيا متصلا بالفعل نحو زيد ضارب اخوه او مضروب
او كريم لست نطلك عليه وما ذكرت لك اذا تحققت مضمونه اغناك على وجه حكم
النحويين لا بد فى الجملة الواقعة خبرا من ذكر مرجع الى المسند اليه لفظا او تقديرا
واغناك على ان الجملة بعد ضمير الشان فى نحو هو زيد منطلق او انه زيد منطلق مستغنية
عن هذا الحكم لكونها نفس الخبر عنه واغناك على وجه نيابة تعريف الجنس عن الضمير فى

نعم الرجل زيد على قول من يرى المخصوص مبتدأ ونعم الرجل خبره ونيابة العموم
عنه في مثل ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن
عملا اقول جعل الحالة المقتضية لكون المسند جملة امرين قصد تقوى الحكم بنفس
التركيب وكون المسند سببيا اما الاول فلانه اذا اريد ذلك التقوى وجب ان يسند الفعل
الى ضمير المسند اليه ويسند المجموع اليه فيتكرر الاسناد ويكون المسند جملة واحترز بنفس التركيب
عما اذا اريد تقوى الحكم بالتكرير او اداة التاكيد كما مر والمسند اذا كان جملة
اسمية لم يتصور هناك تقوى الحكم على صورتيها فلم يمثل بها واورد المسند اليه فيما اذا
كان المسند الجملة الفعلية معتبرا على احواله الثلثة ومظهرا لتشارك الكل في افادة التقوي
وعطف المظهر بالواو لان الضماير يفيد التخصيص ايضا بخلافه وقوله كما سياتيك الى ما سنذكره
من بيان سبب التقوى اعني تكرر الاسناد وذكر الشرط مؤخرا ومقدما لعدم الفرق
في التقوى واورد الجزاء جملة فعلية اذ حينئذ ينعقد سبب التقوي قوله لما عرفت
اي الشرطية تشارك الفعلية المحضة في التقوى لما عرفت واعاد في الشرطية لفظ نحو
في الظرفية الكاف ايضا لان الظرف ابعد لاحتماله الافراد بخلاف الشرطية فانها جملة
متيقنة واما الثاني فلما بين بقوله واذا كان المسند سببيا الى آخره وهو عطف على
قوله اذا اريد به تقوى الحكم وقد يتقدم المسند السببي بمنزلة وصف الشيء بحال متعلقه
الا ان مثل هذا رجل كريم ابوه وصف سببي ومثل زيد كريم ابوه لا يعد مسندا سببيا
لما سياتي ثم ان ظاهر قوله اذا كان المسند سببيا يدل على ان المسند السببي يكون
نفسه جملة لان المتبادر من قوله المسند هو المسند الذي تصدى لبيان الحالة المقتضية
لكونه جملة وعلى هذا فالمسند السببي في بعض الامثلة هو جملة ابوه منطلق ونظايرها
لكن تعريفه يقتضي ان يكون المسند السببي هو نفس منطلق واطلاق فقيل باطلاق السببي
على كل واحد منهما فتنبه بعبارته على ذلك فاراد بالمسند المعنى الاول وبضميره في
قوله وهو ان يكون مفهومه المعنى الثاني على طريقة الاستخدام قوله وسواء كون
المسند سببيا وان رجع الضمير الى المسند احتيج الى تقدير اي ذو ان يكون قوله مع

الحكم عليه العبارة الظاهرة ان يقال مع الحكم بثبوته لما هو مبني عليه فان مفهوم المسند
ليس محكوما عليه واجيب بان كل جزء من اجزاء الكلام عمدة كان او فضلة قد حكم
عليه ضمنا بما هو فان المسند مثلا حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمفعول بانه وقع عليه الفعل
والمراد بالمبني عليه هو المبتدأ فانه اساس بني عليه الخبر وقوله مطلوب التعليق بالنصب
خبر ان يكون وتعليق اثبات منصوب على انه مصدر التعليق مثل اولا بالفعل ثم بالصفة
المشتقة ثم بالظرف واكتفى بامثلة الاثبات لانه الاصل وقوله ان يكون نصب عطفا
على ان يكون وكذا قوله فيطلب ووصفا لفعل باستدعاء الاسناد دائما بعده مع ان كل
فعل كذلك ليترتب على كون المسند فعلا موصوفا بكذا قوله فيطلب الى آخره قوله بسبب ما
قبله اي ملتبسا بتعلق ما قبله اي متعلقا به كتعلق الاخ لزيد وقال بنوع اثبات لان
ضرب اخيه لشخص ليس ثابتا له ثبوتا حقيقيا بل هو منتسب اليه بنوع ثبوت فان قلت
كان يمكنه ان يجمع بين قسمي المسند السببي في حد واحد بان يقول هو ان يكون مفهومه مع
الحكم عليه بالثبوت لما هو مسند اليه او بالانتفاء عنه الى آخره فلما ذا عدل عنه قلت لئلا
ينتقض بمثل زيد منطلق ابوه فان المسند هنا ليس سببيا ولذلك قيد في القسم الثاني
بكونه فعلا واكده بان عطف عليه لا شيئا متصلا بالفعل ولم يذكر في امثلة المتصل الفعل
التفضيل لانه لا يعمل فيما هو سبب ما قبله والذي يطلق عليه هو ان الاسم المتصل
بالفعل مع فاعله الظاهر جعل في الافراد تابعا لما هو فاعله مفرد وانما جعل مع المضمر
مفردا لشبهه بالخالي عن الضمير لعدم تغيره في الحكاية والخطاب والغيبة ومنها ابحاث
الاول ان منطلق ابوه ليس مسندا فعليا فينبغي ان يكون سببيا لما يقتضيه قياسه على
النعت قلنا نعم لكنه اخرجه عن السببي محافظة على الضبط في اقتضاء السببية كون المسند جملة
الثاني ان المسند في مثل انا عرفت اذا قصد به التخصيص جملة وليس سببيا ولم يقصد هنا
تقوي الحكم ايضا واجيب بان ذلك العذر تاكيد متقدم لابتداء فالمسند مفرد والكلام
جملة فعلية وليس بمبني كما سياتي وقد يجاب بان المقصود الاصلي هناك التخصيص
الا انه لما كان سبب التقوى منعقدا كان ايضا مرادا تبعا يرشدك الى ذلك انه

قال اذا اجري اما عرفت على ظاهره لا يفيد الا التقوى واذا اعتبر فيه تعليم
وتاخير يفيد التخصيص فلم يورد صيغة الحصر في افادة التخصيص الثالث ان الجملة
الواقعة خبرا عن ضمير الشان خارجة عما جعله ضابطا لكون المسند جملة واجيب
بان جعلها مستفادة عن الحكم المستفاد من مضمون الضابط تنبيه على خروجها منه فلا نظر
الرابع ان المسند في مثل زيد اخوه عمرو يشكل جعله سببيا اذ لا حاصل لتعليق ذلك
الجامد بالمبتدا والاول تعليق اثبات قلنا هو ما اول بكونه مسمى بعمرو كما قد يظهر صحة
تعليقه بزيد كما في المشتقات والافعال الخامس ان نحو زيد ضربته او ضربت غلامه
او قام عمرو في داره لا تقوى فيه وليس بعد الفعل اعني فاعلا بسبب تمام قبله لا
بالتزام التقوى بناء على ان الضمير مطلقا يصرف الخبر الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم
قوة على ما يجيء وانت تعلم ان كون المسند الى زيد جملة في هذه الصور لم ينشأ من
قصد التقوى حتى اذا لم يقصد كان ايضا مسندا الى زيد ولكن مفردا كما في اما
عرفت فتدبر قوله وما ذكرت لك اي من ان المقتضي لكون المسند جملة اما ارادة
التقوى او كون المسند سببيا اذا تحققت اي علمت حقيقة مضمونه اعترك على نكت
نكت معتد بها في علم النحو الاول وجه قول النحاة لا بد في الجملة الواقعة خبرا من
ذكر يعود الى المبتدا وان كان مقدرا وذلك لان التقوى المذكور انما يكون
باسناد الفعل الى ضمير المبتدا او بصرف الضمير مطلق الخبر الى المبتدا والمسند السببي
بعد بنائه على ما بني عليه او اسناده الى ما بعده لا يكون مطلوبا التعليق لغيره الا
اذا كان للمبني عليه او المسند اليه تعلق وارتباط بذلك الغير الثاني ان الجملة
الواقعة خبرا لضمير الشان مستثناة عن هذا الحكم الكلي اعني اشتراط العائد وذلك
لان التقوى انما يوخذ اذا اريد اثبات معنى للمبتدا او كون المسند سببيا انما
يتصور اذا اريد تعليق معنى به وليس خبر ضمير الشان الا عين المبتدا لكونه تفسيرا له
ورافعا لابهامه فهو بنفسه مرتبط بمبتدائه كالخبر المفرد بل اقوى منه الثالث وجه
نيابة تعريف الجنس والعموم عن الضمير وذلك لان المقصود هو الرابط وهو حاصل

بهما كما في الضمير قالوا وفي عطف نيابة العموم على نيابة تعريف الجنس اشعار بان
ليس معنى الجنس الاستغراق بل الماهية التي هي جنس لزيد يطلق عليه وعلى غيره فاذا
ذكر في الخبر عن زيد علم انه هو فكان رابطا له بزيد واما كون العموم رابطا فظاهر
اي لا يضيع اجرهم واجر غيرهم ايضا قال واما الحالة المقتضية لكون الجملة
فعلية فهي اذا كان المراد التجدد كقولك زيد انطلق او ينطلق فالفعل موضوع
لافادة التجدد ودخول الزمان الذي من شانه التغير في مفهومه مؤذن
بذلك واما الحالة المقتضية لكونها اسمية فهي اذا كان المراد
خلافه التجدد والتغير كقولك زيد ابوه منطلق فالاسم ان دل على التجدد لم يدل
عليه الا بالعرض ومما تسمع من تفاوت الجملتين الفعلية والاسمية تجددا وثبوتا ما هو
يطلعك على انه حين ادعى المنافقون الايمان بقولهم آمنا بالله وباليوم الآخر
جاءوا بجملة فعلية على معنى احدثنا الدخول في الايمان واعرضنا عن الكفر
ليروج ذلك عنهم كيف طبق المفصل في رد دعواهم الكاذبة قوله تعالى وما هم بمؤمنين
حيث جيء بجملة اسمية ومع الباء وعلى تفاوت كلام المنافقين مع المؤمنين
ومع شياطينهم فيما يحكيه جل وعلا عنهم وهو واذا لقوا الذين آمنوا قالوا
آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم تفاوتا الى جملة فعلية وهي آمنا
والى اسمية ومع ان وهي انا معكم كيف اصاب شاكلة الرمي وعلى ان ابراهيم
حين اجاب الملائكة عليهم الصلوة والسلام عن قولهم له سلاما بالنصب بقوله
لهم سلام بالرفع كيف كان عاملا بالذي تتلى عليك في القران المجيد من قوله واذا
حييتم بتحية فحيوا باحسن منها واما الحالة المقتضية لكونها شرطية
فستقف عليها في موضعها واما الحالة المقتضية لكونها ظرفية
فهي اذا كان المراد اختصار الفعلية كقولك زيد في الدار بدل استقر او حصل
في الدار على اقوى الاحتمالين على ما تقدم ويظهر لك من هذا ان مرجع الجمل الاربع
الى قسمين اسمية وفعلية اقول بين ما يقتضي كون المسند جملة على الاطلاق فشرع يبين

للحالات المقتضية بخصوصيات الجمل الاربع على النمط الذي سبق في المسند المفرد
واقسامه قوله نفى اذا كان المراد اي من الجملة التي وقعت مسندا التجدد اي حدوث
المسند للمسند اليه فزيد انطلق يشارك انطلق زيد في الدلالة على تجدد الانطلاق
ويباينه في افادة التقوي واللام في قوله لافادة ليست صلة للوضع بل هي للغاية
واراد بالافادة الدلالة كليا في ما ذكره في خاتمة النحو من ان الالفاظ المفردة
لا تفيد السامع مسمياتها انما تفيد معانيها التركيبية قوله مؤذن بذلك اي يكون
الفعل موضوعا للدلالة على التجدد فان الفعل لما دل على اقتران حدث بزمان هو
متجدد متغير قطعا ناسب ان يراعى في وضعه تجدد ذلك الحدث في ذلك الزمان المتجدد
لا مجرد اقترانه به قوله اذا كان المراد خلاف التجدد والتغير هذا انما يجري في الاسمية
التي جزءاها اسم كالمثال المذكور واما نحو زيد ابوه انطلق فانه يفيد التجدد والاولى
الى قوله فالاسم الى آخره فانه يدل على ان خلاف التجدد مستند الى الاسم الذي وقع
مسندا في الاسمية لا الى الاسمية مطلقا فانه توهم فاسد والمراد بخلاف التجدد مطلق
الثبوت اعني بلا تعرض للحدوث لا الاستمرار الثبوتي فانه مفوض الى المقام كما
ان الاستمرار التجددي في المضارع مفوض اليه ايضا كما مر قوله الا بالعرض كاسم
الفاعل اذا كان عاملا فانه يدل على الزمان اعني الحال والاستقبال فيفيد التجدد
كالفعل الا انه عارض وكالاسم الموضوع للفعل نحو هيهات فانه بتوسط ذلك الفعل
يدل على التجدد قوله وما تسمع من تفاوت الجملتين الفعلية والاسمية يعني سواء وقعتا
مسندا كما مر اولا كما في الآيات المذكورة وتجدد اخبث على التميز وضمير هو فصل للحصر
اي هو يطلعك لا غيره وضمير على انه للشان وخبره كيف طبق وانما جاز ذلك مع
ان المفسر لضمير الشان لا يكون الا جملة خبرية لانه انخلع عن معنى الاستفهام وصار
معناه طبق تطبيقا بليغا كاملا ومن ثم جاز ذلك وان يكون حين ادعى طرفا للطبق
وقد سبق نظيره وجاءين حال من المنافقين او من ضميرهم في بقولهم والضمير في
للقول وقوله ليروج متعلق بجاءين وذلك اشارة الى ادعاء الاحداث اي لو

جاؤا بالاسمية مدعين بانهم ثابتون في الايمان لم يكن رايجا عنهم متقبلا منهم كيف
والتباد حينئذ ادعا الاستمرار وحيث جي متعلق بطبق ومع البا وعطف على جملة اسمية
اي وكاينة مع البا وقوله تعالى فاعل طبق والوجه في تطبيق المفصل في رد دعواهم
الكاذبة انهم ادعوا احداث الايمان لا ثبوته ليروج عنهم فرد ذلك عليهم بانهم مستمرون
على عدم الايمان مع التاكيد بالبا فان الجملة الاسمية بجزئيها كما اذا كانت مثبتة
يقصد بها بحسب المقامات استمرار الثبوت كذلك اذا كانت منفية يقصد بها بحسبها
استمرار النفي ويلزم من استمراره انتفا الاحداث فهناك اثبات التي ابينة ولو
قيل وما آمنوا لم يبلغ هذه المرتبة في الرد وقد يقال قصد بالاسمية في الجواب اخراج
ذواتهم عن لحظة ما من الايمان ويلزمه انتفاء احداثه قوله تفاوت عطف على
قوله على انه والمناسب لما تقدم وما تاخر ان يقال وعلى ان التفاوت ولما لم يوجد
كلمة ان جعل كيف اصاب بدل اشتمال من تفاوت اي يطلعك على تفاوت كلامهم
على كيفية اصابته والضمير اعني قوله وهو راجع الى ما يحكيه ولا شك ان المحكي اسنادا
محكم الا انه ادخل ما توصل الى الحكاية في المحكي تغليبا وبهذا الاعتبار صح ان يكون
فيما يحكيه ظرفا لتفاوت كلام المنافقين بلا تكلف تجريد وقوله تعالى مصدر للصد
والى جملة متعلق بالاول على الاظهر والشاكلة الحاضرة والرمي المرمي واذا اصاب
السهم شاكلة الرمي تم المرام واما اختار رواح المومنين الفعلية لانهم يدعون احداث
الايمان وجردوها عن التاكيد لان انفسهم لا تساعدهم على هذا الكلام ومع شياطينهم
الاسمية لانهم يدعون الثبات على اليهودية واكدوها لانهم في ذلك على صدق ورغبة
وروفور نشاط ونصب سلاما بتقدير الفعل الدال على التجدد ورفعه على انه مبتداء
محذوف الخبر اي عليكم فيدل على ثبوت السلام بل على دوامه بحسب اقتضاء المقام
فيكون تحية عليه السلام احسن من تحيتهم قوله فستقف عليها في موضعها اي في الحالات
المقتضيات لتقييد الفعل بالشروط المختلفة وانما جعل الحالة المقتضية لكونها ظرفية
ارادة اختصار الفعلية لا ارادة احتمال التجدد والثبوت لان الكلام في الجملة الواقعة

خبرا والظرف لا يكون جملة الا بتقدير الفعل وقوله بدل استقر نصب على الحال اى
بدلا من استقر وعلى اقوى الاحتمالين حال من ضمير مبدلا اى كاينا عليه وعلى ما
يقدم حال من ضمير كاينا فهذه احوال متداخلة قوله ويظهر لك من هذا اى من كون
الظرفية اقتصار الفعلية مع ما تقدم من ان الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص
هو الشرط ان مرجع الجمل الاربع المشهورة الى ثنتين لان الظرفية رجعت الى الفعلية
والشرطية الى الجملة التى وقعت جزاء وهى اما فعلية او اسمية قال واما الحالة
المقتضية لتأخير المسند فهى متى كان ذكر المسند اليه اهم كما مضى
فى فن المسند اليه واياك ان تظن بكون الحكم على المسند اليه مطلوبا استيجاب
صدر الكلام له فليس هو هناك فلا تغفل اقول عدل عن ضمير المسند الى المسند
نظرا الى تخلل الفاصل اعنى تفاصيل الجمل مع رعاية حسن الاجتماع بين لفظى المسند
والمسند اليه وقد تقدم الوجه فى انه وتأخير المسند الى مقتضيات تقديم المسند اليه
وذهب الى بعض الكوفية ان كون الحكم على المسند اليه مطلوبا يوجب له صدر الكلام
اذ لا بد ان يعقل المحكوم عليه اولا حتى يكون الحكم عليه متحققا وبذلك يجب تأخير المسند
ايضا فلا حاجة الى ما ذكر فى تقديم المسند اليه فرده بقوله واياك ان تظن اى
لا تظن استيجاب صدر الكلام للمسند اليه حاصلا بكون الحكم عليه مطلوبا اذ ليس كون
الحكم عليه مطلوبا هناك اى فى مرتبة استيجاب الصدر اى جعله واجبا له بل هو فى مرتبة
ادنى اذ ليس الاستيجاب فى مرتبة كون الحكم مطلوبا بل فى مرتبة اعلى وفى قوله فلا تغفل
اشارة الى ان هذا الظن منشاؤه الغفلة فان الحكم كما يتوقف على تعقل المحكوم عليه
يتوقف على تعقل المحكوم به فلا يجب من هذه الجهة تقديم احدهما على الآخر فى التعقل
على ان التقديم فى التعقل لا يستلزم التقديم فى التلفظ ثم لما كان المسند اليه انما
يطلب له الحكم بالوصف الذى هو المسند كان الاصل تقدمه عليه تعقلا وذكرا
واما وجوب تقدمه عليه لذلك فكلا الا يرى الى وجوب تأخره فى الجملة الفعلية
وجوازه فى الاسمية قال واما الحالة المقتضية لتقديمه فهى ان يكون

نفي

متضمنا للاستفهام كنحو كيف زيد واين عمرو ومتى الجواب والقانون الثانى فى موضع
تقريره او ان يكون المراد تخصيصه بالمسند اليه كقوله عز وعلا لكم دينكم ولى دين
وقولك لمن يقول زيد اما قايم واما قاعد فيردده بين القيام والقعود من
غير ان يخصصه باحدهما قايم هو وقولهم تميمى انا وارد على هذا وسيأتيك فى هذا
المعنى فى فصل القصر كلام او ان يكون المراد التنبيه على انه خبر لا نعت كقولها
تحت راسى سرج وعلى ابيه درع • وقوله • له همم لا منتهى لكبارها • وهمته
الصغرى اجل من الدهر • وقوله لها حلق ضيق لوان وضينه • فواد لك
لم يخطر بقلبك هاجس • وقوله لكل جديد لذة غير اننى • وجدت جديد الموت
غير لذيذ • وقوله عند الملوك مضرة ومنافع • وارى البرامك لا تضر وتنفع
وقولها اغر ابلج تأتم الهداة به • كانه علم فى راسه نار • وقوله تعالى ولكم
فى الارض مستقر ومتاع الى حين • وما شاكل ذلك فان النعت لا يتقدم على
المنعوت ولذلك يقال جاءنى راكبا رجل وانما يصار الى هذا التنبيه لان الظرف
بتأخره عن المنكر يكون بالحمل على الوصف اولى منه بالحمل على الخبر لا من
تيقظه ان فى ذلك استدعاء المنكر فى مقام الابتداء ان يوصف ليتقوى بذلك
فايدة الحكم كما فى شىء الغنى انه فى وصلاحية الظرف ان يكون من صفاته ولذلك لا يجب تقديم
الظرف على المنكر اذا كان موصوفا قال تعالى واجل مسمى عنده ان هذا التقديم ملتزم مع مبتدا
غير مصدر واما مع المصدر كنحو سلام عليك وويل لك فلا فرقا بين ظرف لحق
فى التأخر عن مبتدائه ذلك قبل صيرورته مبتدا وذلك قولك سلاما عليك
بالنصب منزلا منزلة اسلم عليك مفيدا التجدد ولذلك وبين ظرف ليس له ذلك
او ان يكون قلب السامع معقودا به كقولك قد هلك خصمك لمن يتوقع ذلك او لانه
صالح للتفاؤل او لانه اهم عند القايل كما اذا قلت عليه من الرحمن ما يستحقه
او قوله • سلام الله يا مطر عليها • وليس عليك يا مطر السلام • وقوله وليس
بمغن فى المودة شافع • اذا لم يكن بين الضلوع شفيع • او ان يكون المراد

والمقصود اشارة الى انه يعني تعين وان كان عنه داخلا في الافراد قوله وارد
خبر للمبتدا الذي هو قولهم قوله على هذا اى على كونه جوابا للرد ويمكن جعل المثالين
لقصر القلب بان يعتقد السامع كون زيد قاعدا وكون المتكلم قيسيا وانما جعلهما لقطع الشركة
فلا للمثالين بين الوصفين وسياتيك في هذا المعنى اى في القصر المستفاد من التقديم قوله
كقولها اى قول القائلة وهى ام تابط شرا كانت بعد موته تبكيه وتثني عليه فسئلت عن
سبب شجاعته فذكرت كلمات مشهورة من جملتها ولقد حملت في ليلة مظلمة مشدودة حبك
النطاق تحت راسي سرج وعلى ابيه درع اشارت بذلك الى ما زعم العرب من ان المراة اذا
افزعت ثم وطئت اتت بالولد الشجاع والحبك جمع الحباك وهو الطريقة في الرمل ونحوه و
النطاق شقة تلبسها المراة وليس لها حجزة ولا نيق ولا ساقان تأتزر المراة بها فتشد وسطها وترسل
اعلاها على اسفلها الى الركبة والاسفل يجر على الارض وقد يقال تحت راسي سرج حال
من حملت بلا واو فالظاهر ان سرج فاعل للظرف لا مبتدا فلا يكون مما نحن فيه فكانه
شك به على الاحتمال المرجوح اعني كونه اسمية وقعت حالا بالضمير وهو قليل بعد حال
مفردة قوله له همم من ابيات حسان في مدح النبي عليه السلام وقبله له راحة لو ان معشار
جودها على البر كان البر اندى من البحر وان النكرة ههنا وفي قوله لها حلق ضيق موصوفة
يصلح ان تقع مبتدا فلا يجب تقديم الظرف عليها كما في قوله تعالى واجل مسمى عنده على ما
سيصرح به الا ان الاكثر في الاستعمال تقديم الظرف على النكرة الموصوفة يقال عندي
ثوب جيد ولي كتاب نفيس وعبد كيس وذلك لانه لو اخر لاحتمل ان يكون وصفا احتمالا
بينا والاشد من النكرة موصوفة وغير موصوفة على ان تقديم الظرف للتنبيه المذكور
قسمان واجب واولى وانما لم يقدم في اجل مسمى لان المعنى واي اجل مسمى عنده تعظيما لشان
الساعة ولا يبعد ان يجعل التقديم في له همم للتخصيص قوله لها اى للدرع فانها مؤنث
سماعي والحلق جمع حلقة وضيق مصدر وصف به والوضين المنسوج من وضنت النسج
نسجته وتذكير الضمير المجرور في وضينه للنظر الى الضيق والهاجس الخاطر بالبال
وغيرها اي اشياء ونقطع اى الكنني والبيت للبيد قاله عند النزع والاغر الكريم الشريف

بتقديمه نوع تشويق الى ذكر المسند اليه كقوله ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها
شمس الضحى وابو اسحق والقمر وقوله وكان الحيوة لمن رماد * اواخرها
واولها دخان * وحق هذا الاعتبار تطويل الكلام في المسند والا لم يحسن
ذلك الحسن او ان يكون بالجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا
ويقدم البتة على المسند اليه في الدرجة الاولى وقولي في الدرجة الاولى احتراز
عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يستند الى الضمير بعد
من الضمير ابتداء ثم بوساطة عود ذلك الضمير الى ما قبله يستند اليه في الدرجة
الثانية **اقول** قد سلف منه احالة تاخير المسند اليه على ما يقتضي تقديم المسند فلا بد له
من الاهتمام بتفاصيل بعض الحالة قوله والقانون الخ في موضع تقريره اى تقرير كون
تضمن الاستفهام مقتضيا للتقديم قوله او ان يكون المراد تخصيصه بالمسند اليه الاصل
في لفظ التخصيص والاختصاص والمخصوص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه
اعني ماله الخاصة فيقال مثلا خص المال لزيد اى المال له دون غيره الا ان المتعارف
في الاستعمال ادخال الباء على المقصور اعني الخاصة كقولك خص زيد بالمال بناء على
تضمين معنى التمييز والافراد وذلك لان تخصيص شيء باخر في قوة تمييز الاخر فكانك
قلت ميز زيد بالمال عن غيره ومن هذا الاستعمال خصصت فلانا بالذكر ونخصك
بالعبادة واختص بها ويختص برحمته من يشاء وكذا منه قوله تخصيصه بالمسند اليه اى
تمييز المسند وافراده من بين الاشياء الصالحة لان تجعل مسندة بالثبات للمسند اليه وهذا
معنى قصر المسند اليه على المسند ومن الاستعمال الاصلي قوله ههنا من غير ان يخصصه باحدهما
وقوله في ضمير الفصل اذا كان المراد تخصيصه للمسند بالمسند اليه كما مر ومعنى قوله تعالى
لكم دينكم ولي دين ان دينكم مقصور على الحصول لكم اى لا يتجاوزه الى الحصول لي وديني
مقصور على الحصول لي لا يتجاوزه الى الحصول لكم فالقصر للافراد والمقصود المتاركة
وقد نسخت باية القتال وكون اللام الجارة مفيدة للاختصاص بمعنى الحصر ان سلم فلا يناسب
دلالة التقديم عليه لجواز اجتماع الادلة على مدلول واحد قوله فيرده بين القيام

واصله الابيض الجبهة من الفرس والابلج المضيء من بلج الصبح اضاء واشرق تأتم اي
تقتدي والهداة جمع هاد والعلم الجبل المرتفع وفي راسه نار جملة اسمية وقعت صفة ولو
جاز ان يكون نار فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف فلا يكون مما نحن فيه قوله
وما شاكل ذلك اي المذكور من الامثلة وقوله فان النعت متعلق بقوله لالتبس
وتعليل لكون التقديم منبها على ان المقدم خبر لا نعت ولذلك اي ولان النعت
لا يتقدم يقال جاء راكبا رجل بنصب راكبا على انه حال ولا شك انه لو اخر لكان نعتا
مرفوعا فلو لم يمتنع تقديم النعت لجاز رفعه مقدما وربما يقال اراد انه يجب تقديم الحال
اذا كان ذو الحال نكرة لئلا يلتبس بالنعت فيما اذا كان صاحبها منصوبا ولو جاز
تقديم النعت لم يرتفع الالتباس في صورة النصب اصلا قوله لان الظرف يريد ان
هذا التنبيه انما يصار اليه فيما اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا لانه لو اخر الظرف
لكان حمله على الوصف اولى وانما قال عن المنكر لان المتاخر عن المعرف لا يصلح
ان يكون وصفا له اذا قدر بالفعل او باسم الفاعل المنكر والضمير في منه للظرف ولفظا
بالحمل يتعلقان باولى الا ان الاول باعتبار الفاعلية والثاني باعتبار المفعولية
كقولك زيد بالاكرام اجدر منه بالاهانة وتخصيص معناه زيد جدارته بالاكرام
على جدارته بالاهانة وقوله لامرين تعليل للاولوية وذلك اشارة الى الحمل على الوصف
وقوله استدعاء مع ما عطف عليه بدل من امرين وما سبق في الفن الثاني هو ما ذكر
في تعريف المسنداليه من ان طرفي الحكم كلما ازداد خصوصا ازداد الحكم بعدا فيكون اقوى
الفائدة في الاعلام به ولذلك اي ولان المصير الى التنبيه بالتقديم لتقاصد الامر
في الحمل على الوصف لا يجب تقديم الظرف حيث لا يتقاصدان كما اذا كان المنكر موصوفا
فان المنكر حينئذ لا يستدعي الوصف استدعاءه اذا لم يكن موصوفا فلا يثبت تلك
الاولوية فلا يجب التقديم فان قلت اولوية الحمل على الوصف اذا اخر انما يقتضي اولوية
التقديم لا وجوبه قلت تلك الاولوية التامة علة باعثة على التزام التقديم فاذا انتفت
صارت باعثة على ترجيحه كما عرفت قوله وان هذا التقديم لما حكم بان الظرف اذا

وقع خبرا عن المنكر وجب تقديمه واورد عليه بان المنكر اذا كان موصوفا لم يجب ذلك
التقديم كان المتبادر من وجوبه التقديم مطلقا اذا لم يكن المنكر موصوفا فاشار الى
ان هناك تفصيلا وهو ان الظرف الواقع خبرا ان لم يكن له حق التاخير عن ذلك المنكر قبل
صيرورته مبتدا فانه يجب تقديمه عليه كما مر وان كان له حق تاخيره عنه لم يجب محافظة
على الحق القديم وفرقا بين القسمين لا يقال هناك صور اخرى لا يجب التقديم فيها ايضا
مثل قولك ما احد في الدار وا رجل في الدار لانا نقول تعرف حالها بالمقايسة على المنكر
الموصوف فكما ان الصفة تخصص فيفوت تلك الاولوية معه كذلك حرف النفي والاستفهام
يوجبان تخصيصا فلا يبقى تلك الاولوية معهما ايضا ومثل للمصدر بالفعل كسلام عليك وويل
لا نعل له كويل قوله فلا اي فلا يلتزم وفرقا علة لنفي الالتزام وقوله عن مبتدائيه ذلك
اي مبتدائية المنكر الذي ليس موصوفا قوله وذلك اي الامر الذي لم يصر مبتدا بعد
وللظرف حق في التاخير عنه قولك سلاما عليك وقوله منزلا حال من سلاما عليك لان
اللفظ المحكي بحرفه وكذا مقيدا حال منه لذلك اي لكونه منزلا منزلة اسلم عليك وفي ترتيله
منزلة اشارة الى وجوب حذف الفعل وقيام المصدر مقامه فيكون هو العامل في عليك
فيظهر حق التاخير عنه والقياس في ويل لك قبل صيرورته مبتدا ان يقال ويلا لك او لما
ويلا في الظرف لانه بمعنى هلاكا الا ان الشايع في الاستعمال ويلك بالاضافة واعاد
لفظ بين لطول العهد قوله ليس له ذلك اي حق في التاخير وانما قال قبل صيرورته
مبتدا لانه بعدما صار مبتدا كان حق الكل ان يتاخر عنه قوله تدهلك خصمك لانك
ان كل احد ينتظر هلاك خصمه فهو المهم عنده ولولا ذكر الهلاك لم يحسن ذكر الخصم قوله
او لانه صالح عطف على ما تقدم بحسب المعنى كانه قيل واما تقديم المسند فلكونه متضمنا للاستفهام
او لانه صالح للتفاؤل نحو سعيد من يرانتك او لانه اهم عند القايل كالامثلة المذكورة
قوله ما يستحقه اي من جلايل النعم او من شدايد النقم فان عذاب الرحمن انما يكون
لموجب قوي فيكون شديدا وقدم المسند لان الاهتمام بالوقوع عليه قوله او كقوله
عطفا البيت الاول بالواو تنبيها على التساوي في الاستقلال لصحة التمثيل على طريقة او كقوله

اولاحتمال قصد التخصيص بالتقديم مبالغة فى اثبات السلام على المراة التى كانت
معه كانها فلقة قمر ونظم البيت الاول فى سلك الاول بالواو للاشتراك فى التعلم وبين
سطرالاول للفرق وتعديم عليك لان الاهتمام بالنفى تعلق السلام بالمخاطب وتعديم
خبر ليس ولم يكن اعنى بغض وبين الضلوع للاهمية ايضا والمعنى اذا لم يكن فى قلب
المحبوب مودة وميل لم تيسر شفاعة من خارج وصال ونيل وحيث كان التفاول
واستمام القايل ترسين من عقد قلب السامع واهتمامه تركهما وغير الاسلوب فيهما
ثم عاد الى اسلوبه فقال او ان يكون المراد بتقديمه قوله ثلثة فى تقديم هذا المسند
مع تنكيره للابهام ووصفه بما لاجله يهتم الناس بمعرفة تشويق تام الى ذكر المسند اليه
والدنيا فاعل تشرق اى تضئ ببهجة هذه الثلثة وقد يجعل الدنيا مفعول تشرق على انه
اما متعد بنفسه او بتضمين الانارة وفاعله ضمير الثلثة وفيه عدول عن الاستعمال الشايع
الى النادر وعن المعنى القوى الى الضعيف واما جعل الدنيا ظرفا لاشراق الثلثة فمن
قبيل مسخ الكلام وقد يقال الاحسن ان يجعل ثلثة مبتدا وخبره محذوف اى لنا ثلثة
موصوفة بكذا فيكون شمس الضحى وما عطف عليه بدلا او بيانا ويكون المثال خارجا عما
نحن فيه قوله وكالنا والحيوة قدم كالنار على الحيوة وهى ربما وعلى واخرها
للتشويق اى من جنس النار وادخلها الحيوة واولها دخان اوهو من جنسه والمراد
بيان وجه الشبه يعنى ان زمان الصبى فيه ظلمات الجهل وكدورات الهوى بمنزلة الدخان
وزمان الشيخوخة فيه ضعف القوى واستيلاء البرد واليبس بمنزلة الرماد وقبله
وعيشتى الشباب وليس منها • صباى ولا ذوايى الجمان • قوله تطويل الكلام فى
المسند اذ بذلك يزداد التشويق الى ذكر المسند اليه فيتمكن زيادة التمكن كما يرى فى
ثلثة تشرق الدنيا دون كالنار دون زمان قوله ان يكون عطف على بعد ان من
قوله ان يكون اى اذا اريد بالجملة افادة التجدد وجعل مسندا فعلا لان الموضوع
لافادته وتقدم البتة على المسند اليه الذى هو فاعله لما ان افادة التجدد يستفى كون
المسند المفرد فعلا على ما مر كذلك يقتضى كونه مقدما على المسند اليه وكيف لا وكونه فعلا

يستلزم تقديمه على فاعله قوله احتراز يريد انه لو قال ويقدم البتة على المسند اليه
بلا تقييد بقوله فى الدرجة الاولى لورود عليه نحو انا عرفت فان الفعل فيه قد اسند
الى المبتدا ولم يقدم عليه فلما قيد به لم يرد واراد بنحو انا عرفت الجملة الاسمية التى
مسندها جملة فعلية تكون المسند اليه فيها ضميرا عايدا الى المبتدا وقد علم من هذا
التقييد ايضا ان افادة التجدد انما تقتضى وجوب تقديم المسند الذى هو الفعل على
ما يسند اليه فى الدرجة الاولى لا على ما يسند اليه مطلقا فلا يلزم من ذلك ان الاسمية
فى نحو انا عرفت لا يفيد التجدد بالقياس الى المبتدا بل الثبوت فانه توهم فاسد
لان الضمير وما يرجع اليه شئ واحد فكيف يقصد ثبوت المسند وتجدده له وقد
سبق ان الجملة الفعلية اذا وقعت مسندا افادت تجدده للمسند اليه فلا تغفل

قال واذا سلكت هذه الطريقة سلكت باعتبارين مختلفين احدهما ان يجرى
الكلام على الظاهر وهو ان انا مبتداء وعرفت خبره وكذلك انت عرفت وهو عرف
ولا يقدم تقديم وتاخير كما اذا قلت زيد عارف او زيد عرف اللهم الا فى
التلفظ وثانيهما ان يقدر اصل النظم عرفت انا وعرفت انت وعرف هو ثم يقال
قدم انا وانت وهو فنظم الكلام بالاعتبار الاول لا يفيد الا تقوى الحكم
وسبب تقويه هو ان المبتداء لكونه مبتداء يستدعى ان يسند اليه شئ فاذا جاء
بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتداء الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا
عن ضمير المبتداء نحو زيد غلامك او كان متضمنا له نحو انا عرفت وانت عرفت
وهو عرف او زيد عرف ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدا
ثانيا فيكتسى الحكم قوة فاذا قلت هو يعطى الجزيل كان المراد تحقيق اعطاء الجزيل
عند السامع دون تخصيص اعطاء الجزيل به وعليه قوله عز وعلا واتخذوا
من دون الله الهة لا يخلقون شيئا وهم يخلقون ليس المراد ان شيئا سواهم
لا يخلق انما المراد تحقيق انهم يخلقون وقوله ان ولى الله الذى نزل الكتاب
وهو يتولى الصالحين وقوله وحشر لسليمان جنوده من الجن والانس والطير

فهو يوزعون وقوله واذا جاؤكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به وكذلك اذا قلت انت لا تكذب كان اقوى للحكم بنفي الكذب عن المخاطب من قولك لا تكذب من غير شبهة ومن قولك لا تكذب انت فان انت ههنا لتأكيد المحكوم عليه بنفي الكذب عنه بانه هو لا غيره لا لتأكيد الحكم فتدبر وعليه قوله تعالى والذين هم بربهم لا يشركون وقوله لقد حق القول على اكثرهم فهم لا يؤمنون وقوله فعميت عليهم الانباء يومئذ فهم لا يتساءلون وقوله ان شر الدواب عند الله الذين كفروا فهم لا يؤمنون ويقرب من هذا انا عرفت وانت عرفت وهو عرف في اعتبار تقوى الحكم زيد عارف وانما قلت يقرب دون ان اقول نظيره لانه لما لم يتفاوت في الحكاية والخطاب والغيبة في انا عارف وانت عارف وهو عارف اشبه الخالي عن الضمير ولذلك لم يحكم على عارف انه جملة ولا عومل معاملتها في البناء حيث اعرب في نحو رجل عارف رجلا عارفا رجل عارف كما عرف في علم النحو واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه وباعتبار الثاني تفيد التخصيص قال تعالى ومن اهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم المراد لا يعلمهم الا الله ولا يطلع على اسرارهم غيره لابطانهم الكفر في سويداوات قلوبهم وسيأتيك بيانه في فصل التقديم والتأخير ونظير قولنا انا عرفت في اعتبار الابتداء لكن على سبيل القطع قولك زيد عرفت او عرفته وفي اعتبار التقديم زيدا عرفت الرفع يفيد تحقيق انك عرفت زيدا والنصب يفيد انك خصصت زيدا بالعرفان واما زيدا عرفته فانت بالخيار ان شئت قدرت المفسر قبل المنصوب على نحو عرفت زيدا عرفته وحملته على باب التأكيد وان شئت قدرته بعده على نحو زيدا عرفت عرفته وحملته على باب التخصيص واما نحو قوله تعالى واما ثمود فهديناهم فيمن قرأ بالنصب فليس الا التخصيص لامتناع اما فهدينا ثمود اقول يعني ان يستند الفعل الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عوده الى ما قبله يستند اليه الفعل في الدرجة الثانية قوله وهو ان انا مبتدأ اي من اول الامر بلا اعتبار تقديم

وتأخير وقوله ولا يقدر بالنصب عطف على يجري وتشبيهه في هذا الاعتبار بزيد عارف وزيد عرف لانهما متساويان لهذا الاعتبار قوله الا في اللفظ اي يقدر تقديم وتأخير في اللفظ على معنى ان هناك تقديما وتأخيرا صوريا بحسب اللفظ لا حقيقيا بحسب المعنى فان ذلك انما يكون في المزال عن مقره لا فيما هو ثابت في محله وكلمة اللهم يستعمل فيما اذا قصد استثناء امر نادر مستبعد كانه يستعان بالله في تحصيله قوله ثم يقال تقدم انا يعني وجعل مبتداء لانه بقي تأكيدا على حاله حتى يكون انا عرفت جملة فعلية كما نقله بعضهم عن المصنف فان امتناع تقديم التوابع في السعة مشهور فيما بينهم وسيأتي في كلامه ما يدل عليه وتشبيها بالتوابع وتعريفها بجلي ثم ان يشهدان بذلك ايضا قوله لا يفيد الا تقوي الحكم اي لا يفيد التخصيص اذ ليس هناك تقديم معنوي ليستفاد منه التخصيص ويرد عليه انه يجوز استفادته من التقديم اللفظي كما ذهب اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء قوله وسبب تقوية منع اولا بان الفعل في نحو انا عرفت يستند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عوده الى المبتدأ يستند اليه في الدرجة الثانية وثانيا بان المبتدأ اذا جاء بعده ما يصلح ان يستند اليه صرفه المبتدأ الى نفسه فينعقد بينهما حكم مع قطع النظر عن وجود الضمير وعدمه ثم ان كان هناك ضمير صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا ويظهر من كلامه هاهنا ان في نحو انا عرفت ثلثة اسانيد الاول الاسناد الى المبتدأ الحاصل بصرفه ما بعده الى نفسه الثاني اسناد الفعل الى الضمير الثالث اسناده الى المبتدأ بتوسط عود الضمير اليه وهذا الثالث مذكور في الموضعين وقد حكم بتأخره عن الاولين فمنهم من التزم الاسانيد الثلثة وهو بعيد جدا لانه ان نظر الى المعنى فليس هناك الا اسناد واحد وهو اسناد العرفان الى المتكلم وان نظر الى الاصطلاح فهناك اسنادان اسناد الفعل الى الضمير واسناد الجملة الى المبتدأ ومنهم من قال اسناد الفعل الى الضمير واسناده الى المبتدأ بواسطة عود الضمير متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار اذ هناك اسناد الفعل الى الضمير اصطلاحا فان اعتبر الضمير في نفسه يسمى ذلك الاسناد اسناد الفعل اليه وان اعتبر كونه عائدا الى ما قبله وعبارة عنه يسمى ذلك الاسناد اسناد الفعل الى المبتدأ بواسطة

العود ولا شك ان اعتبار الغير في نفسه متقدمة على اعتبار عوده اليه فلذلك
قال اسناد الفعل الى الغير في الدرجة الاولى واسناده الى المبتدا بواسطة عوده اليه
في الدرجة الثانية فافهم اذ ليس الا اسناد واحد والاعتبار ان احدهما مقدم
على الآخر وان الاسناد الى المبتدا بمعنى ما يرجع الى نفسه فهو اسناد آخر مغاير
بالذات للاسناد المذكور اولا وسوقا مر وتقدم في الاعتبار على الاسناد الاول
باعتباريه وذلك لان المقتضي لهذا الاسناد وهو المبتدا المقدم مع مطلق صلاحية
ما يذكر بعده وملاحظة هذا المطلق مقدمة على اعتبار اشتماله على الغير وعوده الى
المبتدا الا انه اشار الى تقدمه على الاعتبار الثاني من الاسناد والاول حيث
قال ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا وانما اقتصر منهما على ذكر
اعتباره الثاني لانه داخل في سبب التقوى واما اعتباره الاول فهو وسيلة الى
ما هو داخل فيه وهذا القول هو الصواب فان نحو انا عرفت جملتان كبرى وصغرى
اتفاقا وفي كل واحد منهما اسناد واحد ففي الصغرى اسناد الفعل الى الغير وفي الكبرى
اسناد الجملة الفعلية الى المبتدا لكن المصنف زاد في اسناد الفعل الى الغير اعتبار استناده
اسناد الفعل الى المبتدا فتوهم انه اسناد مغاير بالذات لاسناد الفعل الى الغير و
اسناد الجملة الى المبتدا فوقعوا في التثليث قوله او زيد عرف عطفه بأو لانه لا يحتمل
التخصيص كما يحتمله اخواته المشاركة له في التقوى ثم ان ظاهر ما ذكره في تعليل التقوى
يقتضي تقوى الحكم في مثل زيد مررت به وزيد ابوه منطلق فان التزم ورد انه جعل
المسند السببي مما لا يراد به التقوى وان خص الغير المذكور في التعليل بما يسند اليه
الفعل ولا كان تقييدا بلا دليل واجيب بان الامثلة المذكورة هنا وما تقدم من
ان الفعل يسند الى الغير ابتداء يدلان على هذا التقييد وفيه بحث سيرد عليك قوله
فاذا قلت متعلق بقوله لا يفيد الا تقوى الحكم واذا اجرى هو على الجزئيل على ظاهره
لو قوعه في مقام لا يناسب التخصيص انا والتقوى فقط وعليه اي وعلى الاعتبار
الاول المفيد للتقوى فقط ورد بعض الآيات اذ ليس معنى التخصيص ملائما لها ونظم

الاية الاولى هكذا واتخذوا من دونه آلهة من دون الله فهو سهو قلم والمراد بقوله
وهو يتولى الصالحين تحقيق توليه لهم لا حصره فيه اذ غيره قد يتولاهم ومعنى يوزعون يحبسون
ويمنعون اي يحبس اولهم ليلحق بهم اواخرهم وذلك لكثرتهم والمقصود تحقيق المنع لان
غيرهم لا يوزعون واريد بقوله وهم قد خرجوا به تحقيق خروجهم متلبسين بالكفر دلالة
على انتفاء ما اتخلوه من احداث الايمان بعد الدخول لا حصر الخروج بالكفر عليهم وكل
قد دخلوا وما عطف عليه نصب على الحال من فاعل قالوا قوله وكذلك اذا قلت عطف على
فاذا قلت وفصله لانه مثال من النفي يريد ان التقوى لا يختلف بكون خبر المبتدا المقدم
منفيا لان سبب التقوى موجود مثبتا كان الخبر او منفيا قوله من غير شبهة اذ ليس في لا تكذب
ما يفيد تأكيدا اصلا وفي كونه اقوى من لا تكذب انت شبهة لكنها تزول بان انت هنا لتأكيد
المسند اليه لا لتأكيد الحكم وتقويته فان تقوى الحكم انما هو بتكرر الاسناد والمترتب على كون
انت مبتدا وانما في قولنا فهو لا غير متعلق بالتأكيد والمعنى ان الحكم متوجه اليه نفسه
لم يعدل به الى من غيره تجوزا او سهوا او نسيانا الا ان انتفاء الكذب ثابت له دون غيره
ليكون تخصيصا فتدبر اي فيما سبق من ان فائدة تأكيد المسند اليه تقرير ودفع ما يتوهم من
التجوز والسهو والنسيان ومن ان سبب تقوى الحكم تكرر الاسناد ليتضح لك الفرق بين انت
لا تكذب ولا تكذب انت وعليه اي وعلى تقوى الحكم بالخبر المنفي ورد بعض الامثلة من التنزيل
لان معنى التخصيص لا يناسبها بل قصد في الاول تحقيق عدم اشراكهم لا تخصيصهم به سواء
اريد بهم طائفة مخصوصة او من لا يشرك مطلقا وفي الثاني تحقيق عدم ايمان اكثر اهل مكة
وفي الثالث تحقيق عدم تساؤل اهل المحشر وفي الرابع تحقيق عدم ايمان الكفار ومعنى حق
القول ثبت الحكم وسبق العلم بانهم لا يؤمنون ومعنى عميت انسدت عليهم طرق الاخبار فلا
يتساءلون عما يحتجون به بل يسكتون حيرة وانقطاعا او لا يسأل بعضهم بعضا كما كان دابهم
في الحيوة الدنيا قوله ويقرب وذلك لان وعارف الى ضمير عائد الى زيد فيتكرر الاسناد
ويفيد زيد عارف تقوى الحكم دون التخصيص على قياس زيد عرف قيل وانما هو عارف
فيقرب من هو عرف في التقوى ويساويه في التخصيص لجواز ان يقدر هو مؤخرا على انه

تاكيد للمستتر في عارف وفيه تامل والضمير في قوله لانه راجع الى عارف ولعل السر في عدم
تفاوت عارف حكاية وخطابا وغيبة وسوان المعنى على تقدير موصوف اى انا رجل
عارف وانت رجل عارف وهو رجل عارف ولعدم تفاوته اشبه الخالى عن الضمير من
الجوامد كحيوان مثلا فيضعف التقوى فلا يكون نظرا بل قريبا ولذلك اى ولشبهه بالخالى
وصيرورته بهذا الشبه فى حكم كلمة واحدة لم يحكم على عارف مع ضميره بانه جملة ولا عومل
معاملة الجملة فى البناء والذى يدل على ان عارفا مع ضميره ليس مبنيا انا نعلم ان الجزء
فى مثل زيد عارف هو عارف مع ضميره كما ان الجزء فى زيد عرف هو عرف مع ضميره ونعلم ايضا
ان الاعراب الجارى على عارف هو الذى استحقه المجموع بسبب كونه جزءا لكن لما امتنع اجراؤه
على الجزء الثانى اجرى على الجزء الاول ولا شك ان ما اجرى عليه اعرابه الذى استحقه
لا يكون مبنيا وليس لعارف وحده استحقاق الاعراب الذى اجرى عليه حتى يقال لا يلزم
من اعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معربا كما فى يضرب فى زيد يضرب فان المضارع
له اعراب فى نفسه واذا وقع مع فاعله جزءا للمبتدا كان للمجموع اعراب آخر محلى يختلف
بحسب دواخل المبتدا دون اعرابه فى نفسه وكذا اذا وقع صفة تغير اعرابه المحلى بحسب
اعراب الموصوف دون اعرابه الاول واما عارف فانه يتغير اعرابه الجارى عليه
بحسب دواخل المبتدا وبحسب اعراب موصوفه فدل على انه الاعراب الذى استحقه
المجموع بكونه جزءا او صفة قوله واتبعه كانه قيل عارف اذا كان مسندا الى ضمير مستتر
اشبه الخالى لعدم التفاوت فكان ككلمة واحدة ولا يجعل جملة ولا يبنى واما اذا كان مسندا
الى ظاهر فليس فيه هذا الشبه فينبغى ان يكون جملة ومبنيا فاجاب بان المسند الى الظاهر جعل
تابعا للمسند الى الضمير فى الافراد وعدم البناء فنقول اتبعه راجع الى عارف وفاعله نحو
عارف ابوه الا انه تابع فقال نحو زيد عارف ابوه واعلم ان الوصف فى نحو مررت برجل
عارف ابوه هو المجموع المركب من اسم الفاعل مع فاعله على قياس عرف ابوه الا انه اجرى
اعراب الوصف على الجزء الاول لما ذكره من الاتباع ولان الجزء الثانى له اعراب فى
نفسه وان المشهور عند النحاة ان اسم الفاعل مع فاعله ليس جملة لعدم اشتماله على نسبة اصلية

الا انه اذا وقع صلة كان مقدرا بالفعل وجملة وفى الاعراب الجارى عليه حينئذ اشكال انما
نحو اقائم الزيدان فجملة وكلام ايضا لاشتماله على نسبة اصلية مقصودة بالذات قوله
وبالاعتبارات فى اى وتنظم الكلام بالاعتبارات فى يفيد التخصيص وتقدمه ان ترك
صيغة الحصر فى افادة التخصيص اشعار بكونه مفيدا للتقوى ايضا لانعقاده وبه وان
لم يكن مقصودا اصليا بناء على ان اصل الفعل مقدر عند السامع فلا حاجة الى التاكيد
لكنه لازم قطعا فيقصد اليه تبعا الا يرى ان صاحب الكشاف جمع بينهما فى قوله تعالى الله
نزل احسن الحديث حيث قال فى ايقاع اسم الله مبتدا وبناء نزل عليه تاكيد لاسناد احسن
الحديث الى الله وانه من عنده وان مثله لا يجوز ان يصدر الا عنه قوله مردوا اى تمرّدوا
على النفاق اى تمردوا فيه وتعودوه والسويداء حبة القلب وسيأتيك بيانه اى بيان
ان نظم الكلام بالاعتبارات فى يفيد التخصيص وسواته الى قوله فى ذلك الفصل الخالى
المقتضية للنوع الاول الى آخره واما كان اعتبار الابتداء فى زيد عرفت او عرفته تقليبا
لانه لو فرض انه كان مؤخرا ثم تقدم لم يكن له وجه كان زيدا عرفت لو حمل على الابتداء
لم يكن لنصبه وجه قوله الرفع يفيد تحقيق انك عرفت زيدا يدل على ان ما ذكره فى تقليل التقوى
محمول على اطلاقه فيقال ههنا زيد عرف الى نفسه ما بعده وهو وقوع العرفان عليه ثم لما
تضمن الجزء ايقاع العرفان على ضميره تحقيقا او تقديرا تكرر انتساب الوقوع اليه وتقوى
الحكم وقس على ذلك نظائره وهذا هو البحث الذى وعدناه قوله وجملة على باب التاكيد اى
باب التاكيد بالتكرير فان المقدر باقى اثره فى حكم الملفوظ فهناك تكرير معنى يفيد تاكيدا
ولا ينافيه امتناع اجتماع المفسر والمفسر صريحا كما توهم قوله فليس الا التخصيص اى فليس يحتمل
الا التخصيص بنى ان المنصوب على شريطة التفسير اذا كان معدّرا بالمعانى كما فى الآية لم يجز
ان يقدر فيه المفسر الا مؤخرا لان تقديمه مقدما يؤدى الى توالى حرفى الشرط والجزاء
كما ذكر وانه ممتنع فلا يفيد الا التخصيص واعترض عليه بان الهداية المذكورة اعنى الدلالة
على ما يوصل الى المطلوب ليست مخصوصة بثمود واجيب بان المخصوص هو الهداية مع ما
عطف عليها من استحبابهم العمى على الهدى والصواب ان تقدير الكلام مهما يكن من شئ فهديناهم

فتود نوضع كلمة اما موضع حرف الشرط وفعله وقدم شئ مما في حيز الفاء اعني ثمود ههنا
ليكون فاصلا بين الجزئين وكالعوض من الشرط المحذوف وليدل على ان المقصود بيان
حال الاسم الواقع بعد اما اعني ثمود مثلا فالتقديم ههنا لهذه الفوائد لا للقصد التخصيص
الذي لا يلائم الآية وما ذكر من الاعتذار تكلف في مرد يؤيد ما ذكرناه انك اذا قلت
جاءني زيد وعمرو فتقول لك ما ذا فعلت بهما تقول اما زيدا فضربت واما عمرا فاكرمت
بلا قصد الى تخصيص ففي قراءة النصب تاكيد اثبات الهداية لهم وتحقيقه بالتكرير وكلمة
اما واما على قراءة الرفع فيتقوى الحكم بتكرير الاسناد ويتاكد بما في اما من الدلالة على
اللزوم والتحقيق قال واما نحو زيد عرف ورجل عرف فليسا من قبيل هو عرف في
احتمال الاعتبارين على السواء بل حق المعرف حمله على وجه تقوي الحكم وحق المنكر حمله
على وجه التخصيص وانما افترق الحكم بين الصور الثلاث لانا اذا قلنا عرف هو لم يكن
هو فاعلا لما عرف في علم النحو ان ضمير الفاعل لا ينفصل الا اذا اجرى الفعل على غير ما
هو له في موضع الالباس او اذا تقدم عليه الا صورة كقولنا ما ضرب الا هو ومعنى كقولنا انما
يدافع عنك انا اذ المعنى لا يدافع عنك الا انا واذا لم يكن هو فاعلا احتمل التقديم على
الفعل فاذا قلنا هو عرف كان له ذلك الاحتمال مع احتمال الابتداء لكونه في نحو
وكونه مع ذلك على شرطه في قوة الفاعل بالاخبار عنه وهو ترفه واذا قلنا عرف
زيد كان زيد مرفوعا بعرف لقلة نظاير واشتهار النحوي الذين ظلموا وحينئذ
لا يكون له احتمال التقدم على الفعل كما سبق في علم النحو فلا يكون لقولنا زيد عرف
غير احتمال الابتداء اللهم الا بذلك الوجه البعيد فلا يرتكب عند المعرف
لكونه على شرط المبتدا وانما يرتكب عند المنكر لفوات الشرط اذا لم يمنع عن
التخصيص مانع كما اذا قلت رجل جاءك لصحة ان يراد الجائي رجل لا امراة انها التابع
دون قولهم شر اهر ذا ناب لامتناع ان يراد المهر لذي ناب شر لا خير اللهم
الا اذا حملت التخصيص على وجه آخر وهو الافراد على تقدير رجل جاء لا رجلان
فانه محل بيان اليه كثيرا عند علماء هذا النوع وشر اهر ذا ناب لا شران لكن بهذا

الوجه يكون نابيا عن مظان استعماله واذ قد صرح الائمة رحمهم الله بتخصيصه حيث
تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه تفظيع شأن الشر بتنكيره كما سبق فهو مخصص
ولما عرفت من ان بناء الفعل على المبتدا اقوى للحكم تراهم اذا استعملوا لفظ المثل او
لفظ الغير بطريق الكناية نحو مثلك لا يبخل بمعنى انت لا تبخل وغيرك لا يجود بمعنى
انت تجود من غير ارادة التعريض بمغطى المثل والغير على انسان يقصد اليهما لا يكادون
يتركون تقديمهما لكونه اعون للمعنى المراد بهما اذ ذاك وتحقيق هذا في علم البيان
ان شاء الله تعالى اقول اي الاجراء على الظاهر وتقدير التقديم والتاخير وهما
المراد ايضا بوجه تقوي الحكم ووجه التخصيص وفي قوله على السواء اشارة الى ان
نحو زيد عرف يحتمل اعتبار التخصيص مرجوحا الا يرى الى قوله في باب الاستفهام فلا يحمل نحو
قوله تعالى الله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره وتوهم
كونه اشارة الى ان نحو رجل عرف يحتمل التقوي مرجوحا فيما اذا كان المنكر موصوفا نحو ود
اهل ستر عندي اي حصل عندي مردود بان كلامه في منكر لا يكون موصوفا كما يدل عليه
قوله وانما يرتكب عند المنكر لفوات شرط المبتدا فنحو رجل عرف لا يتناول المنكر الموصوف
وفي قوله بل حق المعرف اي الاولى والاليق بحاله نوع اشعار بذلك الاحتمال ايضا ما
قوله وحق المنكر فللشاكلة اذ قد تبين ان كلامه في منكر لا يصلح للابتداء الا بعد التقديم
فحمله على وجه التخصيص يكون واجبا قوله ان ضمير الفاعل قيد الضمير بالفاعل لان انفصال
الضمير مطلقا له اسباب لعروارادونه على الفعل بقرينة قوله الا اذا اجرى الفعل وقال
في موضع الالباس نحو زيد عمرو ضربه هو احترازا عن نحو هند زيد ضربته اذ لا ينفصل فاعل
ضربته لارتفاع الالباس بلحوق التاء واما الصفة الجارية على غير من هي له فلا يشترط
في انفصال ضميرها الالباس نحو هند زيد ضاربته هي وحصر الانفصال في هذين السببين
انما يصح اذا كان الفعل مذكورا فان حذفه يقتضي الانفصال ايضا كقوله تعالى لو انتم تملكون
قوله واذا لم يكن هو فاعلا احتمل التقديم على الفعل ان اراد تقديره عليه باقيا على حكم
ورسمه فاحتماله اياه ممنوع فان كونه تاكيدا او بدلا يمنع تقديمه كما ان كون زيد فاعلا

فيه وان اراد تقديره عليه باخراجه عن كونه تابعا وجعله مبتدا فذلك جايز في الفاعل ايضا
واجيب عن ذلك تارة بان المصنف خالف اجماع النحاة في تجويز تقديم التوابع في السعة
كما خالف علماء البيان في انكار المجاز العقلي وثانيه ما سيذكر من ان نحو عليك
رحمة الله السلام يلزم ان يكون عديم النظير وان لا يسوغه الا نيه التقديم والتاخير
واخرى بان فسخ التوابع واخراجها عن التبعية واقع كما في جرد قطيفة والمومن
العايذات الطير دون فسخ الفاعل وايضا الفاعل عمدة فاذا فسخ زالت الجملة وبقي
الفعل بلا فاعل ورد عليه ان الفسخ ليس امرا محققا بل اعتباري يمكن اعتباره في زيد
قام كما في جرد قطيفة وهو عرف فمن اين الامتناع وبقاء الفعل بلا فاعل يندفع باعتبار
الضمير مقارنا لاعتبار الفسخ قوله مرفوعا يعرف اي على انه فاعله لا على انه بدل من
فاعله المستتر لان جعل الضمير المبهم فاعل الفعل ثم ابدال الاسم المظهر منه كما قيل في واسروا
النجوى قليل في كلام العرب فلا وجه لحمل زيد عرف مع كثرة استعماله على انه مقدر بذلك
القليل فان قلت كيف لا يحمل عليه بطريق الاحتمال مع وروده صريحا في افصح الكلام
قلت في الاية وجوه اخر سوى الابدال ان يكون الواو حرفا دالا على كون الفاعل
جمعا كما في اكلوني البراغيث وان يكون الذين ظلموا نصبا على الذم او رفعا عليه او
على انه مبتدا مقدم عليه خبره اذ لا التباس كما في زيد قام وعلى تقدير الابدال في الاية
لا التباس فيها بالفاعل لابراز الضمير بخلاف عرف زيد فان الحمل فيه على البدل يوجب
الالتباس بالفاعل قوله الا بذلك الوجه البعيد وهو ان يجعل زيد بدلا من الضمير المبهم قوله
لفوات الشرط يعني فوات ما عدا التقديم من الشروط نحو رجل عالم جاءني لا يرتكب فيه
ذلك الوجه البعيد لوجود شرط الابتداء وقوله اذا لم يمنع متعلق بقوله وانما يرتكب
هذا المنكر وقوله كما اذا قلت مثال لما لا مانع فيه وانما التمثيل متعلق بقوله لصحة
على ان صحة ارادة تخصيص الجنس ههنا ظاهرة لمن يصلح ان يكون سامعا لهذا به من ان
امتناع ارادة من شر اهر ذا ناب كذلك وذلك لان هرير الكلب صوته عند تاذيه
عما يؤذيه قال في الصحاح هو صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد فالاهرار

لا يكون الا من الشر فمن قال المعنى ان الذي اهر من جنس الشر لا من جنس الخير فقد
وهم قوله الا اذا حملت متعلق بقوله دون قولهم اي في قولهم مانع من ارادة التخصيص
الا اذا حملت التخصيص على وجه آخر هو التخصيص الفردي اذ ليس فيه حينئذ ذلك المانع
الذي كان في نفس الكلام قوله يصار اليه كثيرا يعني في مقامات مثل هذا التركيب نحو
رجل جاء لا في هذا التركيب بعينه ولذلك قدمه عليه والاستبعاد المستفاد من لفظ اللهم
الدال على الندرة راجع الى حمل التخصيص على هذا الوجه في هذا التركيب بعينه في مواضع
استعماله فانما في تلك الكثرة قوله وشر اهر ذا ناب لا شران عطف على قوله رجل جاء
لا رجلان وانما كان نابيا عن مظان استعماله لانهم يستعملونه في مقام تفخيم الشر و
تعظيمه لا في بيان افراده قوله واذ قد صرح الائمة بتخصيصه اي بالحصر فيه حيث تاولوه
بانه لا تخصيص النكرة بما يصح وقوعها مبتدا حتى يقال تخصيص النكرة الواقعة مبتدا
واجب صرحوا به ام لا قوله فالوجه جواب اذا اي اذ قد صرحوا بتخصيصه مع تحقق بناء
من امتناع التخصيص الجنسي وبقاء التخصيص الفردي لزم طلب وجه له وهو تفظيع شان الشر
بجعل تنكيره على التهويل والتعظيم ليكون التخصيص نوعيا اذ لا مانع منه اي شر عظيم اهر ذا ناب
لا شر صغير قوله فهو تحزم اي التفظيع تحزما تاوله من اصاب الحز وطبق المفصل وقدا ورد
ان المنكر حينئذ هو موصوف فيصح الابتداء به كالمظهر الموصوف فلا يرتكب فيه ايضا التقديم والتاخير
فلا يستفاد التخصيص واجيب بانه مستفاد من طريق آخر هو مفهوم الصفة كما تقول ضرب
اكبر اخويك اي لا اصغرهما وهو معتبر في عرف اللغة كما سيصرح به من ان قولك ما ضرب
اكبر اخويك يفيد بدليل الخطاب ان يكون ضاربا لاصغرهما قوله ولما عرفت من ان بناء
الفعل على المبتدا اقوى اي اشد تقوية للحكم فاقوى افعل التفضيل مبني من المزيد او ان شئت
قوة لافادة الحكم والشرطية اعني اذا استعملوا الايجاب دون ثاني مفعولي تراهم الى البلغاء
ووجه الكناية في تلك لا يبخل ان البخل اذا نفي عن يكون على اخص اوصافه وسيدته
فقد نفي عنه قطعا وفي غيرك لا يجود ان الجود لا بد له من محل فاذا نفي عن مغاير فقد
اثبت له بلا شبهة وقوله من غير متعلق باستعملوا وكلمة غير بمعنى لا اي استعمالا ناشيا عن

عدم ارادة التعريض اى لم ينشا من ارادته وعلى انسانين متعلق بالتعريض على تضمين
معنى الاطلاق اى على انسانين معينين يقصد اليهما بلفظى المثل والغير كان يراد مثلا انا
زيدا المشبه بما ثله المخاطب اومغايره لا يبخل او لا يجود فليس فى الكلام حينئذ كناية
لان ما قصد به من الحكم على زيد بعدم البخل او الجود فقد صرح به وليس فيه ايضا تعريض
اصطلاحى اعنى امالة الكلام الى عرض اى الى جانب منه لان الكلام موجه نحو ذينك
الانسانين وبيّن حالهما بطريق الاستعارة بل فيه نوع خفاء لعدم التصريح بخصوصيتهما
حيث كنى عن ذاتهما باشتراكه من المماثلة والمغايرة فكانه عرض بهما قوله لكونه تعليل
للنفى فى لا يكاد دون واعون من الاعانة واذ ذاك ظرف للمراد اى المعنى الذى
اريد بلفظى المثل والغير اذ ذاك الاستعمال الذى هو بطريق الكناية بلا تعريض حال
ويحقق على صيغة المبنى للمفعول من تحققته اذا علمت حقيقته وهذا اشارة الى كون
التقديم اعون اى ستعلم هناك ان الكناية فيهما من قبيل الكناية فى الحكم وان المقصود
بالكناية فيه تقوية فيعلم حينئذ علما تاما ان تقديمهما اعون لما اريد بهما واما اذا قصد بهما
الى انسانين فليس يلزم تقديمهما لفقدان تلك العلة المقتضية اعنى كونه اعون على المراد بهما

قال فصل واعلم • ان للفعل وما يتعلق به اعتبارات
مجموعها راجع الى الترك والاثبات والاظهار والاضمار والتقديم والتاخير فلابد
من الكلام هناك ومن التكلم على المخصوص فى تقييد اعنى الفعل بالقيود الشرطية فنقول
اما الترك فلا يتوجه الى فاعله كما عرف فى علم النحو وانما يتوجه الى نفس الفعل او الى غير
الفاعل لكنه لا يتضح اتضاحا ظاهرا الا فى المفعول به كما ستقف عليه واما الحالة
المقتضية لترك الفعل فهى ان تغنى قراين الاحوال عن ذكره ويكون المطلوب هو
الاختصار واتباع الاستعمال الوارد على تركه كما اذا اردت ضرب المثل بقولهم
الاحظية فلا الية او بقولهم لو ذات سوار لطمتنى او غير ذلك مما هو مضروب له
فى هذا القالب او على ترك نظايره كما اذا قلت ان زيد جاء ولو عمرو ذهب
وتلك القراين كثيرة وانا اضبط لك منها ههنا ما تستعين به على درك ما عسى

يشذ عن الضبط فاقول والله الموفق للصواب منها ان يكون مفسرا كنحو ان
ذو لوثة لانا ولو ذات سوار لطمتنى وهلا ابوك خيرا اذا التماء انشئت وبحوانيه
ذهب او ذهب به او ذهب اخوه وبحو ايا ما فارهبون كما سبق التوضى له
فى علم النحو ومنها ان يكون هناك حرف اضافة فان حروف الاضافة لوضعها
على ان تفضى بمعانى الافعال الى الاسماء لا تنفك عن الافعال الا ان دلالتها
لا تتخطى الفعل المطلق فاذا اريد تقييده احتيج الى دلالة اخرى ثم هى تتفاوت
فتارة تكون الشروع فيه كما قلت عند الشروع فى القراءة بسم الله فانه يفيد
ان المراد بسم الله اقرا او عند الشروع فى القيام او القعود او اى فعل كان
فانه يفيد ذلك وتارة تكون الاقتران كقولك لمن اعرس بالرفاء والبنين او
لمن فوض اليك ان تختار اليك الاختيار فانه يفيد بالرفاء اعرست واليك
يفوض وتارة تكون عموم الاستعمال كنحو فى الدار او فى البلد او فى كذا فانه
لا يراد الا معنى الحصول وتارة تكون غير ذلك من مقيدات الاحوال فتش ومنها
ان يكون الكلام جوابا لسوال واقع نحو ان يسمع منك يكتب القرآن فى فتسال
من يكتبه فتقول زيد فتكون الحال مغنية عن ذكر يكتب وعليه قوله تعالى ولئن
سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله وقوله ولئن سالتهم من نزل
من السماء ماء فاحيا به الارض بعد موتها ليقولن الله او جوابا لسوال مقدر
مثل ان تقول يكتب القرآن لى زيد وعليه بيت الكتاب • ليبك يزيد ضارع لخصومة
وقراءة من قرا يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال وكذلك يوحى اليك
بناء الفعل للمفعول فى البيت وفى الآيتين ومن البناء على السوال المقدر
ارتفاع المخصوص فى باب نعم وبئس على احد القولين وعسى ان تتعرض فى فصل
الايجاز والاطناب لهذا الباب اقول هذا هو الفصل الذى وعد فى الحالة المقتضية
لتقييد الفعل اذ يذكره فى آخر هذا الفن وقد اعاد ههنا ذكر معظم الاعتبارات التى
الترك واخواته مع كونها مذكورة هناك بعد العهد وليبنى عليها تفاصيلها ولم يرد ان كل آحد

من منع الاعتبارات جار في كل واحد من الفعل وما يتعلق به من الفاعل وغيره
فان الاضمار مثلا لا يجري في الفعل والحال والتمييز بل اراد انها جارية اجمالا في
الفعل ومتعلقاته وانما خص عدم جريان الترك في الفاعل بالتعرض ليشير الى نجريانه
في غير الفاعل لا يتضح اتضاحا ظاهرا الا فيما ذكره وقوله على المخصوص حال من الكلم
او في موقع المصدر اي تكلما كائنا على المخصوص قوله الى فاعله اي فاعل الفعل
فانه لا يحذف وحده وان كان يحذف مع فعله بخلاف فاعل المصدر فانه يحذف وحده
وتجويز الكسائي حذف فاعل الفعل في تنازع العاملين مردود وتركيب ما ضرب و
اكرم الا انا لم يوجد في كلام العرب الموثوق فلم يعتد به وان حمله الجمهور على حذف الفاعل
قوله الى نفس الفعل اي يحذف وحده كما يحذف مع فاعله ايضا وكانه اشار بلفظ النفس
ههنا الى ان الفاعل لا يتوجه الحذف الى نفسه ولو عكس وذكر النفس في الفاعل لكان
اظهر في المراد قوله الا في المفعول به وذلك لانه داخل في معقولية الفعل المتعدي
فاذا لم يذكر انساق الذهن انسياقا بسهولة الى انه متروك ويطلب موقعه حال حمله
منسي او منوي بحسب القرائن فلذلك انكشف حاله في الترك انكشافا تاما وتبين لتركه
مقتضيات بخلاف غيره مما لا يدخل في معقولية الفعل فان الترك لا يتضح فيه كذلك وعلم
حاله في الترك مما ذكر في ترك المفعول به على طريقة المقايسة قوله ان تعني قرائن الاحوال
اراد بها ما يعم اللفظية والمعنوية وجمعها نظرا الى مواد جنس الفعل لان الكلام في تركه
والا فالمادة الواحدة يكفيها قرينة واحدة واقتصر من مرجحات الترك على ذكر الاختصار
واتباع الاستعمال لان مقصوده ههنا بيان القرائن فاعتمد في تفصيل مرجحات ترك
الفعل على ما تقدم في ترك المسند وقد فصلنا لك حال اتباع الاستعمال وان الاستعمال
الوارد على ترك شيء قياسا ولا القياسي ايضا كما يظهر من تمثيله بهذين المثلين فان حذف
الفعل فيهما قياسي قطعي وخطية من خطيت المرأة عند زوجها صارت ذات حظوة
والية من الالايا ولو ذات سوار لطمتني اصلا ان رجلا كان لا تحظى عنده امرأة فلما تزوج منه
اجتهدت في ان تحظى عنده فلم ينفع فطلقها فقالت ذلك اي ان لم يحيت لك في النساء

خطبة

خطية فما غيراليه وتقديره بحسب الاسمين اي ان لم اكن خطية فلم اكن الية فضا
مثلا يضرب في كل تعنيه كان الانسان اهلا لها يجتهد فيها لكنها امتنعت عليه لعارض لا
من جهته وقصة حاتم في قوله لو ذات سوار لطمتني مشهورة وجواب لو محذوف اي لهان
على وقيل هي بمعنى التمني فلا حاجة الى جواب لكنه لا يتعين شاهدا لان لو بمعنى التمني لا تستلزم
الفعل وقوله او غير ذلك بالجر عطف على قولهم اي كما اذا اردت ضرب المثل بغير
ذلك المذكور من الامثال الواردة على حذف الفعل قوله كما اذا قلت ان زيد جاء
ولو عمرو ذهب بيني اذا لم يكن هذا الكلام مسموعا بعينه اذ لو كان مسموعا لجاز ان يعتقد
فيه اتباع الاستعمال الوارد على تركه قوله وتلك القرائن اي التي تغني عن ذكر الفعل فيحذف
حينئذ اما جوازا واما وجوبا واما وحده او مع فاعله كثيرة وانا اضبط اي اجمع لك
من القرائن في هذا المقام ما تستعين به على درك ما عسى يشذ عن جمعي بان تقيسه عليه
وكلمة عسى مقحمة او بتقدير القول لان الجملة الانشائية لا تقع صلة للموصول وقوله يشذ
بدون ان يوتى بها وفائدتها الاشعار بان الشذوذ وعن الضبط محتمل لا قطعي
قوله منها ان يكون اي الفعل مفسرا فيحذف وجوبا لان المقصود الابهام يحذفه ثم تفسيره
فلو ذكر لم يتصور تفسيره بهذا المعنى والاسم المرفوع بعد ان ولو مثلا محمول على انه فاعل
لفعل محذوف لا مبتدأ لاختصاص هذه الكلمات بالافعال وكذا ما بعد اذا الشرطية
على الاكثر واما همزة الاستفهام فقد يجعل ما بعدها مبتدأ لجواز دخولها على الاسماء والافعال
وقد يجعل فاعلا كما اختاره لان الاستفهام بالفعل اولى فلا يترك اذا امكن وللتنبيه على
الفرق اعاد لفظ نحو وذكر للاستفهام امثلة ثلثة لان المفسر اما ان يوافق المفسر لفظا و
معنى كما في ازيد ذهب او معنى كما في ازيد ذهب به اي اذهب واما ان يناسبه كما في
ازيد ذهب اخوه اي انفرد قوله ونحو واياي فارهبون اعاد لفظ نحو لان المحذوف
ههنا الفعل مع الفاعل والمذكور منصوب ويناسبه المحذوف بمجرد الفعل والمذكور نوع
وسياق الكلام في فارهبون قوله كما سبق التعرض له اي لكون الفعل يحذف فانه مفسر
على الوجوه المذكورة فانه ذكر في المفعول به ان الفعل يضمر بشريطة ان يفسر اما بلفظه

ومعناه واما بمعناه او بلازمه وان حروف الشرط والتحضيض يمتنع دخولها على
غير الافعال وان دخول الاستفهام واذا على الفعل ارجح وقد مثل في بحث الفاعل
لا فما رافع الفعل وصح بقوله ان ذو لوثة لانا قوله ومنها ان يكون هناك اى فى موضع
حذف الفعل حرف اضافة اى حرف جر قوله لوضعها على ان تفضى بمعانى الافعال الى
على ان توصلها الى الاسماء وتضيفها وتنسبها اليها ولذلك سميت حروف الاضافة
فهذه الحروف لا تنفك عن معانى الافعال لكنها لا تدل على خصوصية فعل بل على الفعل
المطلق فاذا اريد تقييد ذلك المطلق بخصوصية احتيج الى دلالة اخرى ثم تلك الدلالة
الاخرى تتفاوت فتارة تكون الشروع فيه اى فى الفعل الذى غير اللفظ الدال
عليه قوله فانه اى فان الشروع فى القراءة يفيد ان المراد بسم الله اقرأ والبا فى
بسم الله اما للملابسة على معنى متلبسا متبركا به اقرأ واما للاستعانة اى باستعانة اسمه
افعل والاول احسن وقدر اقرأ دون ابتداء القراءة ليفيد تلبس القراءة كلها باسمه
تعالى واخر تقصدا الى الاختصاص ان ناسب المقام والا فالى مجرد الاهتمام قوله
فانه يفيد ذلك اى فان الشروع يفيد تقدير الفعل الذى شرع فيه مؤخرا عن اسم
الله تعالى قوله تكون الاقتران يعنى ان يقترن الفعل كله بالقول الذى يقتضى
تقدير الفعل لا ان يقترن به مجرد الشروع فيه كما فى بسم الله والرفاء الموافقة
والالتيام وهذا دعاء الجاهلية للعرس وقدوره والنهى عنه والاختيار فاعل بنوع من
والبك ظرف لغو ولا يصح ان يجعل الاختيار مبتدا والبك خبره لان الظرف الواقع
خبرا لا يكون الا مستقرا ولا يجوز ان يكون البك هنا مستقرا لامتناع الاكتفاء بتقدير
المعنى العام والحذف فى مثل الصور جائز قوله وتارة تكون اى تلك الدلالة الاخرى
عموم الاستعمال اى كثرة استعمال الجار والمجرور مقصودا به معنى ذلك الفعل المقيد
او كثرة استعمال ذلك المعنى لوجوده فى ضمن جميع الافعال قوله لا يراد الا معنى المحصول
لانه المعنى العام الذى يقصد اليه فى الظرف اذا لم يكن هناك قرينة مخصصة وانما قال
معنى المحصول تنبيها على جواز تقدير الكون والثبوت وغير ذلك مما هو بمعناه ثم

ان مفهوم المحصول مع عمومه للافعال له خصوصية بها يمتاز عن سايرها كالقيام
والقعود فلا منافاة بين عمومه وكونه فعلا مقيدا والحذف فى مثل الصور واجب قوله من
مقيدات الاحوال اى من الاحوال المقيدة للفعل المطلق الذى دل عليه حرف الاضافة
وذلك مثل ان يسبق ذكر الفعل نحو ضربته اليوم للتاديب او يسبق ما يدل عليه نحو لتحقيق الحق
اى فعلها فعل قوله فتكون الحال مغنية دل على انه اراد بالحال ما يعم المقال لان المغنى
هنا قول السائل من يكته وقد يقال لجعل القرينة كونه جوابا للسؤال لا نفس السؤال
فيكون قرينة حالية ولو اعتبر مثل هذا التاويل لم تثبت قرينة لفظية اصلا قوله وعليه
اى وعلى ترك الفعل جوازا لكون الكلام جوابا لسؤال واقع قوله تعالى ولئن سألتهم
وذلك لان السؤال نفسه واقع فى الايتين اى حاصل مذكور فيهما الا ان كون السؤال
سؤالا مفروض مقدر فيهما وذلك لا يقدح فى وقوع ذات السؤال فالاتيان كالمثال
الذى ذكر اولا فى الاشتمال على سؤال واقع وان امتاز عنهما بان السؤال فيه متصف
بالسؤالية تحقيقا وقد عرفت السر فى اختيار كون زيد فى جواب من قام فاعلا لا مبتدا
قوله لسؤال مقدر يعنى ان ذات السؤال مقدر غير مذكور قوله ضارع لخصومة اى ذليل
لاجل خصومة وهو فاعل فعل محذوف اى يبكيه ضارع وقيل اى ليبكيه والثانى فى المعنى
والاول انسب بالسؤال المقدر ومختبط مما تطيح الطوايح اى سايل من اجل اطاحة المهلكات
اى اسلاك المهلكات ماله والمقصود ان يزيد كان معاونا للاذلاء وراعيا للفقراء
ونظم الاية هكذا وكذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم فقوله يوحى
اليك ربك سهو وقع منه هنا وفى متن التخويف ايضا قوله ومن ابناء على السؤال المقدر فصله
عما قبله لان السؤال المقدر هنا قرينة للمبتدا المحذوف لا للفعل كانه لما قيل نعم الرجل
سأل سايل من الرجل فاجيب زيد اى هو زيد والمطابقة المعنوية بين السؤال والجواب
مرعية هنا او اجعل كلا من جزا ما بعدها اعنى الرجل على عكس ما تقدم فى زيد جوابا
لعلك من الباب فليكن ذلك على ذكر منك قوله لهذا الباب اى باب نعم وبئس

قال وان هذا التركيب متى وقع موقعه دفع شأن الكلام فى باب البلاغة

الى حيث يناطح السماك وسوقه ان يصل من بليغ عالم بجهات البلاغة بصير بمقتضيات
الاحوال ساحر في اقتضاب الكلام ما سرى في افانين السحر الى بليغ مثله مطلع من
كل تركيب على حاق معناه وخصوص مستدعياته فان جوهر الكلام البليغ مثله مثل
الدرة الثمينة لا ترى درجتها تغلو ولا قيمتها تغلو ولا تشترى بثمنها ولا يجرى
في مساومتها على سننها ما لم يكن المستخرج لها بصيرا بشانها والراغب فيها خبيرا
بمكانها وثمن الكلام ان يوفى من ابلغ الاصغاء وحسن الاستماع حقه وان
يتلقى من القبول له والاهتزاز باكمل ما استحقه ولا يقع ذلك ما لم يكن السامع
عالما بجهات حسن الكلام ومعتقدا بان المتكلم تعمدها في تركيبه للكلام عن علم
منه فان السامع اذا جهلها لم يميز بينه وبين ما دونه وربما انكره وكذلك
اذا اساء بالمتكلم اعتقاده ربما نسبه في تركيبه ذلك الى الخطاء وانزل الكلام
منزلة ما يليق به من الدرجة النازلة ومما يشهد لك بهذا ما يروى عن علي
كرم الله وجهه انه كان يشيع جنازة فقال له قايل من المتوفي بلفظ اسم
الفاعل سايلا عن المتوفي فلم يقل فلان بل قال الله رد الكلام عليه
مخطيا اياه منبها له بذلك على انه كان يجب ان يقول من المتوفى بلفظ اسم
المفعول ويقال ان هذا الواقع كان احد الاسباب التي دعته الى استخراج علم
النحو فامر ابا الاسود الدولي بذلك فاخذ فيه فهو اول ايمة علم النحو رضوان
الله على جميعهم وما فعل ذلك كرم الله وجهه الا لانه عرف من السايل انه ما اورد
لفظ المتوفي على الوجه الذي يكسوه جزالة في المعنى وفخامة في الايراد
وهو وجه القراءة المنسوبة اليه والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا
بلفظ بناء الفعل للفاعل من ارادة معنى والذين يستوفون مدد اعمارهم
واذ قد عرفت هذا فنقول في التركيب الذي نحن فيه من مثل يكتب القرآن
لي زيد برفع زيد من بناء الفعل للمفعول جهات للحسن ومزايا نتلوها عليك
لتكون لك ذريعة الى درك ما سواها اذا شحذنا بها بصيرتك منها ان الكلام

متى نسج على هذا المنوال ناب مناب الجمل الثلاث احدها يكتب القرآن لي
والثانية الجملة المدلول عليها بزيد وهي من يكتب والثالثة زيد مع الرافع
المقدر وهي يكتبه زيد بخلافه اذا قيل يكتب القرآن لي زيد بلفظ المبني للفاعل
ولا شبهة ان الكلام متى كان اجمع للفوايد كان ابلغ ومنها ان الكلام متى
سيق هذا المساق كان كل واحد من لفظي القرآن وزيد مقصودا اليه في
الذكر غير مستغنى عنه بخلافه في التركيب الآخر فان لفظ القرآن فيه يعد فضلة
والتقريب ظاهر ومنها ان الكلام متى سلك به هذا المسلك لم يكن اوله مطمعا
في ذكر الكاتب فاذا ورد السامع فايدة ذكره كانت حاله كمن تيسر له غنيمة من
حيث لا يحتسب بخلافه في النظم الآخر ومنها ان الكلام على ذلك النظم يكون كالمتناقض
من حيث الظاهر لان كون القرآن مفعولا فضلة فيه يكون موذنا بان مساس
الحاجة اليه دون مساس الحاجة الى الفاعل وكونه مقدما فيه على الفاعل يكون
موذنا بالاعتنا بشانه وان مساس الحاجة اليه فوق مساس الحاجة الى الآخر
بخلافه في هذا النظم فانه يكون سليما عن ذلك وفي هذا الوجه نظر نذكره في
الحواشي ومنها ان الكلام في التركيب الذي نحن فيه يفيد استنادا الكتبة الى
الفاعل اجمالا اولا وتفصيلا ثانيا وفي غيره يفيد استنادها اليه من وجه واحد
فيكون هذا التركيب ابلغ ومن قبيل ما نحن بصدده قوله تعالى وجعلوا لله شركاء
الجن فلله شركاء مفعولا جعلوا وانتصاب الجن بفعل مضمر دل عليه السؤال
المقدر وهو من جعلوا شركاء واما الحالة المقتضية لاثبات الفعل فاشتمال
المقام على جهة من جهات الاستدعاء والتلفظ به مما نبهت على امثالها
غير مرة اقول اي الذي بني فيه الفعل للمفعول وذكر الفاعل مرفوعا بمقدر
والمناطحة مضاربة الكبشين بقرونهما والسماك كوكب من الثوابت خص بالذكر لدلالة
اسمه على السموك اي العلو والارتفاع واقتضاب الكلام ارتجاله والافانين جمع
افنان جمع فن بمعنى النوع وحاق معناه وسطه وحقيقته وخصوص الشيء مختاراته

مستعارة من نقض البناء ثم وستتبعات التركيب ما يتضمنه من اللطائف التي هي
توابع لطائف معناه الذي هو المقصود الاصلي منه قوله فان جوهر الكلام تعليل لكون نحوه
اللائق به ان يميل من بلغ كامل الى شكله وعيرسنها اي طريقتها للمساورة وهي طلب
المبايعة ولا يبيع ذلك اي ما ذكر من التوفية والتلقي عن علم منه اي علم عظيم تام من
المتكلم قوله فان السامع تعليل لقوله ولا يبيع ذلك الى آخره بينه اي بين الكلام البليغ
وبين ما دونه انكره اي لم يقبله ولم يعتد به منزلة ما يليق به اي بذلك المتكلم الذي
اساء به اعتقاده قوله ومما يشهد لك بهذا اي بان السامع اذا اساء بالمتكلم اعتقاده
الى آخره وفيه رد على ما في الكشاف من ان قراءة علي رضي الله عنه يتوفون
بلفظ المبني للفاعل ينافي ما روي عنه من تخطئة القائل من المتوفي بلفظ اسم الفاعل
وملخص ما في الكتاب ان التوفي بمعنى الاستيفاء واخذ الحق كملا لكنه صار حقيقة عرفية
في اخذ الروح واستيفائها فيكون فاعلا بالمعنى المتعارف هو الله تعالى او الملك
وجاز ان يراد به استيفاء مدة العمر ويجعل كناية عن الموت فيكون فاعلا الميت و
هذا وجه القراءة المنسوبة اليه رضي الله عنه الا ان هذه الكناية فيها دقة فلم
تليق عنده بحال ذلك السائل فنزل كلامه على المتعارف واجابه بما ناسبه مخطئا اياه
قوله فهو اول اية النحو اراد ابا الاسود بدليل فاخذ فيه اي في استخراج علم النحو و
تمهيد قواعده بعدما امره به علي لاسباب دعته الى الامر به منها انه قرأ قارئ ان
الله بريء من المشركين ورسوله بجر رسوله ومنها ان بنتا لابي الاسود قالت ما احسن
السماء برفع احسن وجر السماء فقال ابوها نجومها فقالت اردت التعجب قال فكيف
تقولين ما احسن السماء ونقل القصة الى علي فقال منع من مخالطة العجم قال
ابو سعيد السيرافي اكثر الناس على ان اول من رسم النحو ابو الاسود الدولي قوله
واذ قد عرفت هذا اي ما ذكرنا من ان من يرفعه ان يميل الى آخره اذا شحذنا اي
حددنا بها اي بتلك الجهات والمزايا قوله الجملة المدلول عليها بزيد جعل زيد دالا
على السؤال اذ لولاه لم يقدر سؤال الا ان الدال على خصوصية السؤال هو كتب

القرآن

القرآن قوله فكانه متعلق بناب اي ناب الكلام مناب الجمل الثلث ملتبسا بخلاف
الكلام اذا قيل قوله متى كان اجمع للفوائد اي من كلام آخر كان ابلغ منه يعني اذا تساويا
مادة وحروفا وانما يعد المفعول فضلة لتمام اصل الكلام بدونه لا لانه ليس مقصودا
اصلا والتقريب هو تطبيق الدليل على المدعى اعني سوق المقدمات على وجه يفيد
المطلوب ظاهر ههنا وهو ان الكلام اذا خلى عن الفضلة كان كنا احكم بنيانه و
اشد اركانه فيكون افضل مما يشتمل على فضلة قوله بخلافه اي بخلاف الكلام في
النظم الآخر الذي بني فيه الفعل للفاعل فان اورد عليه فان قلت لا شك ان الحاصل
بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب فينافي ما ذكرتم قلت لا معارضة لان المزيد
من حيث لا يحتسب الذ وميل النفس اليه اكثر من الاعز على ان النظم الآخر ليس فيه
طول يقتضي شوقا وطلبا ليفيد عزة قوله ان الكلام على ذلك النظم اي النظم الآخر
الذي فيه البناء للفاعل يكون كالمتناقض من حيث الظاهر اي اذا نظر الى ظاهره
كان هناك تناف يشبه التناقض واذا تؤمل في حقيقته زال فان كون الفاعل عمدة
والمفعول فضلة انما هو بالنظر الى حصول اصل الكلام لا بالنظر الى اداء المعنى المقصود
به والتقديم انما يدل على الاعتناء بشأنه في الذكر واذا ما قصد بالكلام وقد يكون
تعلق الفعل بالمفعول هو المقصود الاصلي من الكلام مع ان حصول اصل الكلام
لا يتوقف عليه فليس هناك ما يشبه التناقض ولعل النظر الذي احال على الحواشي هو
ان ايهام الجمع بين المتنافيين من محسنات الكلام على ما ذكره في وجه حسن نعم
الرجل زيد في بحث الاطناب وقيل هو انه يلزم من هذا الوجه ان يكون التشبيه ابلغ
من الاستعارة سيما المرشحة اذ بين دعوى الاسدية ونصب القرينة المانعة شبه تناقض
وقيل هو ان تقديم المفعول على الفاعل حاصل في النظم الاول ايضا اذ تقديره
يكتبه زيد ورد بان هذا التقديم لضرورة الاتصال فلا يدل على ذلك الاعتناء قوله
اجمالا اولا الاسناد الاجمالي في موضعين في يكتب وفي يكتبه ولا شك ان تكرير
الاسناد اكد وابلغ وايضا ذكر الشيء مجملا اولا ثم مفصلا ثانيا اوقع في قلب السامع

من ذكره منفصلا ابتداء قوله ومن نبل بما نحن بصدده جعله من قبيله لاشتراكهما في
حذف الفعل بناء على السؤال المقدر وان تمايزا بان المحذوف فيما هو بصدده رافع
للفاعل المذكور وههنا نصب للمفعول قوله وجعلوا لله شركاء ذهب جماعة الى ان
الجن مفعول اول لجعلوا وشركاء مفعوله الثاني ولله ظرف لغو متعلق بشركاء محله
بعد المفعولين كان محل شركاء بعد الجن الا انه لما كان سوق الكلام لانكار
اثبات الشركاء لله قدم ما هو ادخل في الانكار فما دخل ولم يرض به المصنف لان
المقصود الذي سيق له الكلام انكار ان يتخذ الشريك لله مطلقا جنيا كان او غيره
واستفادة هذا المعنى من تقديم لله شركاء على الجن لا يخلو عن ضعف واختار ان
لله شركاء مفعولا جعلوا الا انه قدم المفعول الثاني لانه محز الانكار ولان المفعول
الاول منكر يستحق التاخير وجعل الجن منصوبا بفعل مضمر دل عليه السؤال المقدر الناشي
من جعلوا لله شركاء وفائدة الجمع حينئذ زيادة التوبيخ حيث اثبتوا شركاء لمن لا يمكن
ان يكون له شريك واحد وتقدير قال الجن عطف بيان لشركاء او بدل منه وليس المبدل
في حكم الساقط حتى يختل الكلام لرجوعه الى قولنا وجعلوا لله الجن وليس لمرضي به ايضا
لما عرفته قوله فاشتمال المقام على جهة من جهات الاستدعاء لاشتمال المقتضي لذلك
لاثبات الفعل من تلك الجهة الا انه اسند الاقتضاء الى اشتمال المقام عليها بواسطتها
وعطف التلفظ به اي بالفعل على الاستدعاء اي للفعل على طريقة اعجبني زيد وكرمه
لان المراد الجهات المقتضية لكونه مذكورا ملفوظا به كعدم القرينة واصالة الذكر
وبسط الكلام وزيادة التقرير والتعريض بغباوة السامع الى غير ذلك لا الجهات
المستدعية للفعل اي المقتضية لكون المسند فعلا مفردا او جملة فعلية كافادة التجدد
والتخصيص باحد الازمنة على اخصر وجه وتقوى الحكم فانها مقتضية لذلك الفعل ثبتا
كان او محذوفا وقد فرغ عن بيانها قوله غير مرة اي اكثر من مرة واحدة وذلك انه
ذكر اشتمال بعض الجهات مرة في اثبات المسند اليه واخرى في اثبات المسند مطلقا
وانما قال على اشتمالها اما تحقيقا لها واما لانك ما بنيت على اعيانها بل على ما يا تمها

قال واما الحالة المقتضية لترك مفعوله فهي القصد الى التعميم والامتناع
عن ان يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار وانه احد انواع سحر
الكلام حيث يتوصل بتقليل اللفظ الى تكثير المعنى كقولهم في باب البلاغة فلان يعطي
ويمنع ويصل ويقطع ويغني ويهدم ويبني ويعدم وقوله عز وعلا والله يدعو الى
دار السلام او القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان
يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة
اللام للاستغراق وعليه قوله عز وجل فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون المعنى وانتم من
اهل العلم والمعرفة او القصد الى مجرد الاختصار لنيابة قراين الاحوال عن ذكره كقوله
عز وعلا اهذا الذي بعث الله رسولا اذ لا يلبس ان المراد اهذا الذي بعثه استدعاء
للموصول الراجع اليه من الصلة وقوله ارني انظر اليك لاتضاح ان المراد ارني ذاتك
وقوله ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امراتين
تذودان قال ما خطبكما قالتا لا نسقي حتى يصدر الرعاء لانصباب الكلام الى ارادة يسقون
مواشيهم وتذودان غنمهما ولا نسقي غنمنا حتى يصدر الرعاء مواشيهم وقوله ولو شاء
لهداكم لظهور ان المراد ولو شاء هدايتكم لهداكم وكذلك ان تنظم قوله فلا تجعلوا لله اندادا
وانتم تعلمون في هذا السلك على تقدير وانتم تعلمون انه لا يماثل او وانتم تعلمون ما بينه
وبينها من التفاوت او وانتم تعلمون انها لا تفعل مثل افعاله كقوله هل من شركائكم من
يفعل من ذلكم من شيء واكثر فواصل القرآن من نحو تعلمون تعقلون تفقهون واردة
على ما سمعت من الاحتمالين وقول الشاعر اذا شاء طالع مسجورة ترى حولها
النبع والساسما وقوله فان شئت لم ترقل وان شئت ارقلت مخافة ملوي من القد محصد
وقوله لو شئت عدت بلاد نجد عودة فحللت بين عقيقه وزروده او الرعاية
على الفاصلة كنحو والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى او استهجان ذكره كقول
عائشة رضي الله عنها ما رايت منه ولا راى مني تعني العورة او القصد الى اعتبار غير ذلك
من الاعتبارات المناسبة للترك اقول اذا قصد تعميم المفعول مع الاختصار بتركه

لم يذكر مفعول خاص والا لفات الاختصار والتعميم لان السامع ربما يقصر الفعل على ما ذكر معه
ولا يذكر ايضا مفعول عام والا لفات الاختصار المطلوب فان قلت لا بد هناك من قرينة
تدل على المفعول العام المتروك وحينئذ كان الحذف لمجرد الاختصار والعموم مستفاد
من ذلك المقدر قلت افادة تعميم المفعول مع حذفه على وجهين الاول ان يدل قرينة
على مفعول عام كان يذكر في الكلام مثلا كل احد ثم يقال قد كان منك ما يولم اي كل احد
فالحذف ههنا لمجرد الاختصار والعموم مستفاد من المقدر الثاني ان لا يكون هناك
قرينة غير الحذف تدل على تعيين امر خاص او عام من العمومات فيتوصل بعدم ذكر المفعول
في المقام الخطابي الى تقديره عاما بناء على ان تقدير خاص دون آخر ترجيح بلا مرجح
فللحذف على هذا الوجه مدخل في تقديره عاما دون حذفه على الوجه الاول فلذلك قالوا
قد يحذف المفعول للقصد الى التعميم مع الاختصار وقد يحذف للقصد الى مجرد الاختصار
ومن لم يتميز عنده احد الوجهين عن الآخر اشكل الامر عليه وانت تعلم ان العام المقدر على
الوجه الاول يتعين لفظه ومعناه وعلى الثاني يتعين معناه فقط ويتساوى تقدير جميع الالفاظ
الدالة على ذلك المعنى قوله والاشاع يروى بالرفع عطفا على القصد وبالجر عطفا على التعميم
والمراد بالاشاع على الاول اشاع المتكلم وعلى الثاني اشاع الفعل وانه اي ترك المفعول
لقصد التعميم مع الاختصار احد انواع سحر الكلام قوله يعطي اي كل ما يصلح ان يعطي ويهو
اي كل احد وقس البواقي عليها قوله ذاتا حال من فاعل تنزيل مع كونه متروكا وايهاما
تعليل لذاتا والمبالغة الحمل على جميع افراد الحقيقة في المقام الخطابي كانه قيل يفعل كل
اعطاء والطريق المذكور ايهام ان القصد الى فرد منها دون آخر يفضي الى الترجيح
بلا مرجح والسر في ذلك انه اذا قصد نفس الفعل كان بمنزلة ان يعرف مصدره بلام الحقيقة
كما اشار اليه بقوله يفعل الاعطاء ويوجد منه الحقيقة فيجري فيه ما جرى في المعرف
بلام الجنس فيقصد تارة الى التعميم كما في نحو فلان يعطي واخرى الى نفس الحقيقة بلا تعميم كما
في قوله تعالى وانتم تعلمون اي انتم من اهل العلم والمعرفة مع ان ما انتم عليه في امر دينكم
من جعل الاصنام مقاندا دا هو غاية الجهل ونهاية سخافة العقل قوله وعليه اي على القصد

الى نفس الفعل قوله عز وعلا فلا تجعلوا لله واتما اورده على صيغة المضارع انه جوز فيه
تقدير المفعول كما سيأتي تنبيها على انه الاولى كما ستعين قوله او القصد الى مجرد الاختصار
اشار بذكر مجرد الى ان الاختصار لازم لترك المفعول مطلقا الا انه قد يقصد نكتة اخرى
سوى المدح في تركه وقد يقصد الاختصار وحده قوله اذ لا يلبس تعليل لما يستفاد من قوله
كقوله عز وعلا اي ترك فيه المفعول لقصد مجرد الاختصار لنيابة قراين الاحوال لانه
لا يلتبس وكذا الحال في اخواته اعني قوله لا تتفاح ولا انصباب ولظهور واختلاف هذه
العبارات من تفننه على ان تقدير ضمير المفعول لاستدعاء الموصول اياه مما لا بد منه
في صحة الكلام وتقدير ذلك بقرينة انظر اليك في غاية الوضوح وتقدير المفاعيل
في الافعال الاربعة اعني يسقون واخواته ليس في تلك الغاية من الوضوح لاحتمالها
القصد الى نفس الفعل كما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر رحمه الله وذلك لانها اعتبار
ان المفعول هو الابل والغنم مثلا واحدهما يقابل الآخر فلو قدر المفعول وقيل يسقون
ابلهم وتذودان غنمهما لاوهم ان ترحم موسى عليه السلام كان من اجل انه يسقيهم ابل
وتذودهما غنم وليس كذلك فانهما لو كانتا تذودان ابلا وهم وكانوا يسقون غنما لهم
لكان الترحم باقيا بحاله والمصنف اعتبر ان المفعول هو الغنم المضافة اليهما والمواشي
المضافة اليهم والتقابل بينهما باعتبار المضاف اليه فلو لم يقدر المفعول لفسد المعنى الاترى
انهما لو كانتا تذودان مواشيهم وكانوا يسقون غنمهما لم يكن هناك ترحم فلا يصح ان
يقال ان ترحمه كان لاجل انهما كانتا على الذود والناس على السقي وهذا ادق نظرا و
اوضح معنى فلذلك قال لانصباب الكلام قوله لظهور ان المراد لو شاء هدايتكم لهداكم قد
استمر حذف مفعول المشيئة وما في معناها اذا وقعت شرطا وكان مفعولها مضمون الجزاء
لم يكن في تعلق المشيئة به غرابة كما في قوله فلو شئت ان ابكي دما لبكيته فان تعلق المشيئة
ببكاء الدم غريب فذكر المفعول ليقرر تعلق الفعل به ولا يتوهم ان المفعول غيره قوله كقوله
تعالى هل من شركائكم استشهاد وهو لا للوجه الاخير اذ فيه بعد بخلاف الاولين والمراد
بالاحتمالين القصد الى نفس الفعل والقصد الى مجرد الاختصار وانما قال واكثر نواحل

القران لان بعض الفواصل يتعين فيه القصد الى نفس الفعل كقوله تعالى تلك
حدود الله فلا تقربوها لقوم يعلمون وبعضها يتعين فيه القصد الى مجرد الاختصار كقوله تعالى
ثم تمتعوا فسوف تعلمون اى مآل امركم وعاقبته والابيات الثلاثة من قبيل لو شاء
لهديكم وما ذكرتهما اى قوله وكم ان تلم الى آخره استطرادية بايراده فيما بين امثلة المشية
على ان حذف المفعول فى الفواصل مطرد وكحذف مفعول المشية وفاعل شاء فى قوله اذا
شاء ضمير الصدع المذكور فى البيت السابق فلوان من حتفه ناجيا لكان هو الصدع الاعصما
والصدع بفتحتين هو الوسط من الوعول والاعصم هو الذى فى احدى ذراعيه بياض
سجوح اى مملوة صفة بحيرة او بركة والنبع شجر يتخذ منه القسى والسأسم شجر اسود قيل
هو الابنوس والارقال ضرب من الاسراع والملوى المفتول والقد السير يقد من جلد
غير مدبوغ والمحصد المحكم سيف ناقة تجشن الاطاعة مخافة من الضرب قوله ولو شئت
على صيغة الحكاية فى بعض النسخ الصحيحة وبلادا نجد نصب على نزع الخافض اى الى بلاد
نجد ولا يجوز ان يكون عودة مفعول شئت اذ يلزم تخلل الجزاء بين اجزاء الشرط مع الالتباس
وعتيق وزرود موضعان قوله او الرعاية الانسب ان يقدر مضاف اى قصد الرعاية
فى باب ما تقدم وما تأخر فى كونه باعثا على الترك متقدما عليه فان رعاية الفاصلة غاية
متأخرة عن الترك قوله من الاعتبارات المناسبة للترك كعدم العلم به واخفاء امره وتطهير
اللسان عنه وعكسه واختبار السامع ومقدار تنبهه الى غير ذلك مما ذكر فى ترك المسند او
المسند اليه قال واما الحالة المقتضية لاثباته فنحو ان المقام مما ذكر او القصد
الى زيادة تقرير وبسط الكلام بذكره او الرعاية على الفاصلة كقوله تعالى والشمس
وضحيها والقمر اذا تليها وما شاكل ذلك من الجهات المعتبرة فى باب الاثبات
اقول اى اثبات المفعول فنحو الكلام اى خلوه مما ذكر من مقتضيات ترك المفعول
فيذكر رعاية للاصل مع عدم الداعى الى خلافه او القصد اى قد يذكر المفعول لوجود
ما يقتضى اثباته كالقصد الى زيادة تقرير والى بسط الكلام بذكره وكالرعاية
على الفاصلة وما شاكل ذلك كالتسجيل فى القضية والتنبيه على الغباوة والاستلذاذ

والتبرك والتعظيم والاهانة وغيرها مما فى باب الاثبات وانما عطف تارة بالواو وتارة
باو اشعارا بجواز اجتماع الاحوال واستقلال كل على حياله قال واما الحالة
المقتضية لاضماره على فنحو كون المقام حكاية او خطابا كقولك عرفت وعرفت او
كون الفاعل مسبوقا بالذكر كقولك جاءنى رجل فطلب منى كذا او فى حكم المسبوق به كقوله
قوله فى مطلع القصيدة ٭ زارت عليها للظلام رواق ٭ ومن النجوم قلايد ونطاق
وقوله فى الافتتاح ٭ قالت ولم تقصد لقيل الخنا ٭ مهلا فقد ابلغت اسماعى واما
الحالة المقتضية لكونه مظهرا فنحو كون المقام غيرهما ذكرا او كونه مستدعيا زيادة
التبيين والتميز كقولك جاءنى رجل فقال ذلك الرجل كذا او مستدعيا للالتفات
كقول الخلفاء يرسم امير المؤمنين كذا مكان ارسم كذا اقول لما اعتنى بالفعل وما
يتعلق به ذكر ترك الفعل واثباته مع اندراجها فى ترك المسند واثباته وتعرض لحذف
المفعول به واثباته ليقاس عليه ساير متعلقاته واورد اضمار الفاعل واظهاره مع كونهما
مندرجين فى اضمار المسند اليه واظهاره تذكيرا لسائر احوال الفاعل كالتعريف والتنكير وغيرهما
مما ذكرت فى المسند اليه وتنبيها على احوال غيره مما يتعلق بالفعل واختار الاظهار مع كونه اصلا
لتوقف معرفة الحالة المقتضية له على معرفة الحالة المقتضية للاضمار حيث قال فنحو كون
المقام غيرما ذكر قوله زارت اى الحبيبة فانها فى حكم المسبوق بالذكر لكونها نصب العين
وورد اللسان شبه ظلام الليل برواق ممدود عليها وهو ستر دون السقف يمد
قدام البيت وشبه ما على قلايدها ونطاقها اى شقتها من الجواهر بالنجوم وتقديره وبالنطاق
المنطقة التى تشد على الخاصرة وهى انسب بالترصيع لكن الشقة اليق بالمرأة قوله فى الافتتاح
اى ابتداء الكلام بلا سبق ذكر الفاعل وان لم يكن مطلع القصيدة والقيل والقال بمعنى
القول منقولان من الافعال والخنا الفحش والابلاغ ايصال الشئ الى الغاية والاسماع
الشتم قوله غيرهما ذكر اى من الحكاية والخطاب وتقدم الذكر حقيقة او حكما فى وضع اسم
الاشارة موصوفا بالمظهر اعنى ذلك الرجل موضع المضمر زيادة تعيين وتميز قوله او
مستدعا للالتفات اى من المضمر الى المظهر قال واما اعتبار التقديم والتأخير مع

الفعل فعلى ثلاثة انواع احدها ان يقع بين الفعل وبين ما هو فاعل معنى كنحو انا عرفت
وانت عرفت وهو عرف دون زيد عرف وثانيها ان يقع بينه وبين غيره كنحو
زيدا عرفت ودرهما اعطيت وعمروا منطلقا علمت وثالثها ان يقع بين ما يتصل به
كنحو عرف زيد عمروا وعرف عمروا زيد وعلمت زيدا منطلقا وعلمت منطلقا زيدا
وكسوت عمروا جبة وجبة عمروا ولكل من ذلك حالة تقتضيه اقول اضافة
الاعتبار الى ما بعدها بيانية اذ لم يرد به معناه المصدري بل الامر الذي يعتبر ويراعى
حاله لا ان تفصيل لما مر من قوله واعلم ان للفعل وما يتعلق به اعتبارات بجموعها راجع
الى الترك والاثبات الى آخره ومعنى كونه مع الفعل ان يكون مصاحبا له سواء كان
بينه وبين ما يتعلق به او كان بين متعلقاته وفا عل ان يقع راجع الى اعتبار التقديم
والتاخير وقوله فاعل معنى احترازا عن الفاعل اللفظي فانه لا يقدم ولم يمثل بنحو رجل
عرف لقلة بخلاف الضماير ومثل للنوع الثاني بالمتعدي الى واحد والى اثنين بتشبيه
دون المتعدي الى ثلثة لقلته ورجوعه الى ذينك القسمين اذ واحد مغاير واثنان
متحدان ثم ان المفعولين سواء تغايرا او اتحدا اما ان يقدما معا على الفعل او يقدم
على الفعل اولهما او ثانيهما فالاقسام ستة الا انه اكتفى بذكر اثنين منها واورد في النوع
الثالث التقديم بين الفاعل والمفعول وبين المفعولين المتحدين ومتغايرين
قال فالحالة المقتضية للنوع الاول هي ان يكون هناك وجود فعل
وعالم به لكنه مخطئ في فاعله او في تفصيله وانت تقصد ان ترده الى الصواب كما
تقول انا سعيت في حاجتك انا كفيت مهمك تريد دعوى الانفراد بذلك وتقرير
الاستبداد به وترد بذلك على من زعم ان ذلك كان من غيرك او ان غيرك فعل
فيه ما فعلت ولذلك اذا اردت التاكيد قلت للزاعم في الوجه الاول انا كفيته
مهمك لا عمرو او لا غيري وفي الوجه الثاني انا كفيت مهمك وحدي ومن توهم في
المثل اتعلمني بضب انا حرشته شاهد صدق على ما ذكره عند من له ذوق وليس اذا
قلت سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون انت عند السامع

وجود سعي في حاجته قد وقع خطاؤه منه في موجبه او تفصيله فتقصد ازالة الخطا
بل اذا قلته ابتداء مفيدا اياه وجود السعي في حاجته منك غير مشوب بتجوزه او سهو
او نسيان صح ومنه ما يحكيه علت كلمته عن قوم شعيب وما انت علينا بعزيز اي العزيز
علينا يا شعيب رهطك لا انت لكونهم من اهل ديننا ولذلك قال عليه السلام
في جوابهم ارهطي اعز عليكم من الله اي من نبي الله ولو انهم كانوا قالوا وما عززت
علينا لم يصح هذا الجواب ولا طابق ولذلك ينهى ان يقال في النفي عند التقديم
ما انا سعيت في حاجتك ولا احد سواي لاستلزام ان يكون سعي في حاجته غيرك
لا انت ولا ان يكون يسعى في حاجته غيرك ولا انت ولا ينهى ان يقال ما سعيت
في حاجتك ولا احد غيري وكذلك اذا اكدت فقلت ما سعيت انا في حاجتك ولا احد
غيري ولذلك ايضا يستهجن ان يقال في النفي عند التقديم ما انا رايت احدا من
الناس لاستلزامه ان يكون قد اعتقد فيك معتقد انك رايت كل احد في الدنيا
فنفيت ان تكون اياه ولم يستهجن ان يقال ما رايت احدا من الناس او ما رايت
انا احدا من الناس ويحترز عن ان يقال عند التقديم ما انا ضربت الا زيدا لان
نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا وتقديمك ضميرك وايلاءه حرف
النفي يقتضي نفي ان تكون ضربته ولا يحترز ان يقال ما ضربت الا زيدا وما ضربت
انا الا زيدا اقول كل ذلك بحسب زعم المتكلم طابق الواقع اولا والخطاء في الفاعل
ان يعتقد غيره وذلك في قصر القلب والخطاء في تفصيله ان يعتقد شركة غيره معه
وذلك في قصر الافراد واما قصر التعيين الداخل عنده في الافراد فلا خطاء فيه
بل المقصود به ازالة تردد المخاطب ومن قال الشاك حاكم بتساوي الطرفين في الوقوع
بحسب نفس الامر وهو خطاء فقد اخطاء لان الشك تساويهما عنده بمعنى تردده بينهما
وان كان جازما بان الواقع في الواقع احدهما بعينه لكنه لا يعلمه قوله تريد دعوى الانفراد
بذلك اي بما ذكر من السعي والكفاية وهذه العبارة ظاهرة في قصر الافراد الا انه
اراد ما يندرج فيه القلب ايضا لانك اذا ادعيت انك متفرد بالفعل ومستبد به فقد ادعيت

انه صدر منك لا من غيرك ولا بمشاركة وقد يقال اشارة بالانفراد الى الافراد
وبالاستبداد الى القلب وان كان مخالفا لما تقدم وما تأخر من تفسير القلب على الافراد
وانما خص التأكيد في الوجه الاول بنحو لا غيري لانه صريح فيما قصد هنا من نفي الغير
وخص في الوجه الثاني بنحو وحدي لانه ايضا صريح فيما قصد به من قطع الشركة فيكون
التأكيد في كل منهما معينا لمحو الشبهة التي خالجته قوله شاهد بصدق على ما ذكر اي
من ان تقديم الفاعل المعنوي لنفي الانفراد والاستبداد او المشاركة عند من له ذوق لان
انكار التعليم انما يقع موقعه اذا كان المتكلم منفردا بالحرش مستبدا به اذ لو شاركه
المخاطب فيه او انفرد به لجاز ان يكون اعلم منه بحال الضب فلا ينكر تعليمه اياه وهذا
المثل يحتمل كلا من القلب والافراد فيتعين بحسب المقام ويضرب لمن تصدى لتعليم
من هو اعلم منه قوله وليس اي اذا لم يكن في الكلام فاعل معنوي او كان ولم يقدم
لم يكن هناك تخصيص ورد خطأ ونعلم بذلك ان التخصيص فيما ذكر مستفاد من تقديم
الفاعل المعنوي واسم ليس ضمير الشأن واذا قلت ظرف له وجب جزء وانما نفى الوجوب
هنا اشارة الى وجوبه فيما اذا قدم قوله فتقصد عطف على ان يكون والضمير في اذا
قلته للمثال الثاني اعني سعيت انا في حاجتك لانه الذي تدفع به شائبة التجوز او السهو
او النسيان كما مر بخلاف سعيت في حاجتك اذ ليس فيه ذلك الدفع اصلا وخص البيان
بالثاني لانه الذي يلتبس بانا سعيت في حاجتك لاشتمالهما على الفاعل المعنوي وقوله
غير مشوب حال من المستتر في قيل وفيه سماحة لان انتفاء الشوب بهذه الامور صفة للفاعل
الذي هو المؤكد لا للمستتر قوله ومنه اي مما يقصد فيه الحصر بتقديم الفاعل المعنوي وما انت
علينا بعزيز اذ قصد فيه نفي العزة عن شعيب عليه السلام واثباتها لرهطه فيكون
تخصيصا للعزة بهم ويلزمه تخصيص عدمها به الا ان المتبادر كما يشهد به الذوق السليم
هو القصد الى الاول وكانه انما فصله بقوله ومنه لان كلامه في الفعل ومتعلقه
والموجود هنا شبه الفعل اعني الصفة المشبهة والدليل على انه قصد به التخصيص انه
لولاه لم يكن كلامه عليه السلام في جوابهم مطابقا لمقالتهم واعترض على ذلك

بانه من باب انا عارف فلا يفيد الاختصاص اتفاقا لاشتراط افادته بكون الخبر فعلا
والتمسك بان قوله ارهطي اعز عليكم جواب له فوجب مطابقته اياه ضعيف لجواز ان
لا يكون جوابا له بل لقولهم ولولا رهطك لرجمناك اذ يفهم منه بمعونة المقام ان امتناعهم
عن رجمه كان لعزة رهطه عليهم لا لخوفهم منهم واعلم ان صاحب الكشاف صرح بالتخصيص
في قوله تعالى كلمة هو قائلها فكيف يقال ان انا عارف لا يفيد الاختصاص اتفاقا الا ان
جعله جوابا لما انت علينا بعزيز هو الظاهر بان يجعل التنوين للتعظيم فيدل على ثبوت اصل
العزة له عليه السلام ولا دلالة لقولهم ولولا رهطك لرجمناك على اشتراك العزة فلا
يلائمه ارهطي اعز عليكم فان قيل شرط التخصيص عند المصنف ان يكون المقدم بحيث اذا اخر
كان فاعلا معنويا ولا يجوز ذلك فيما نحن فيه قلنا ان الصفة بعد النفي تستقل مع فاعلها
كلاما فيجوز ان يقال ما عزيز انت على ان يكون انت تأكيدا للمستتر ثم يقدم ويدخل الباء
على عزيز بعد تقديم انت وجعله مبتدأ وكذلك قوله وما انا بطارد الذين آمنوا وما انت
عليهم بوكيل مما يلي المسند حرف النفي وكان الخبر صفة واما صورة الاثبات نحو انا عارف
فلا يجري فيها ذلك فلا تفيد عنده تخصيصا وان كانت مفيدة اياه عند من لا يشترط
ذلك كما نقلنا قوله اي من نبي الله اختار هذا التقدير لان كلامهم انما وقع في شعيب
ورهطه وانهم الاعزة دونه فلا يطابقه اعز من الله الا بتقدير وقد يقال لا حاجة
في المطابقة الى التقدير لان تهاونهم بنبي الله تهاون بالله فحين عز عليهم رهطه دونه
كان رهطه اعز عليهم من الله قوله ولذلك اي ولان التقديم يفيد الاختصاص
وثبوت اصل الفعل مثبتا كان الكلام او منفيا يعني ان يقال وذلك لان منطوق الثاني
يناقض مفهوم الاول وقوله هذا التقديم اشارة الى انه اذا لم يقدر تقديمه لم يكن بينهما
وكلمة لا انت في الموضعين لا مدخل لها في التناقض انما هي لبيان تمام المعنى قوله وكذلك
اذا اكدت اي لا يصح هذا ايضا اذ لا دلالة لتأكيد الفاعل على ثبوت اصل الفعل
فلا تناقض اصلا قوله ولذلك ايضا اي ولان تقديم الفاعل المعنوي يفيد التخصيص
وثبوت اصل الفعل ويدل في صورة النفي على ان السامع اعتقد ثبوته لذلك المقدم

استحسن قوله لاستلزامه ان يكون قد اعتقد لا شبهة في ان رؤية شخص واحد لكل واحد
في الدنيا ظاهرة الاستحالة فلا يعتقد ما عتقد في حقك فلا يصح منك تسليم وجودها
بنفيها عنك وادعاء ثبوتها لغيرك وانما قال في الاول نهي لان الفساد فيه انما
التناقض في نفس مدلوله وفي الثاني يستقبح لان الفساد فيه باعتبار تحقق مدلوله
في الخارج وايضا يمكن تصحيحه بالحمل على الاستغراق العرفي الا ان المتبادر هو الحقيقي
فيكون مستقبحا اي مستبعدا لا منهيا واعترض بان المنفي في ما انا رايت احدا هو الرؤية
الواقعة على احد من الناس لا الواقعة على كل احد منهم وانما عم النفي بوقوع النكرة
في سياقه فلا عموم في الاثبات فلا يلزم الا ان يعتقد فيك معتقد انك رايت احدا
من الناس فنفي ان تلك الرؤية عنك وتثبتها لغيرك ولا محذور في ذلك واجيب اولا
بان المراد كل احد الا ان لفظ كل سقط عن القلم وضعفه ظاهر وثانيا بان لفظ
احد اذا لم يكن همزته منقلبة عن واو لا يستعمل في الاثبات الا مع كل وهذا على
تقدير صحته ضعيف ايضا لان الاستعمال جار في نحو ما انا قلت شعرا وما انا رايت
رجلا على ما صرح به الشيخ عبد القاهر ولا يجري فيه التزام كل في الاثبات وثالثا بان
الفعل اذا نفي على وجه عن فاعل تقدم فهو على ذلك الوجه يكون ثابتا لغير ذلك
الفاعل فههنا نفي الرؤية عن المتكلم بالنسبة الى كل احد كانه قيل ما انا رايت زيدا
ولا عمروا ولا بكرا الى آخره فيفهم ان هناك من راى كل واحد منهم بيان ذلك انه
لو اريد نفي الرؤية عنه بالنسبة الى معين كزيد مثلا لوجب ان يقال ما انا رايت
زيدا ولو اريد نفيها بالنسبة الى واحد لا بعينه ووقع النزاع في رايه كانه ادعى عليك
انك رايت احدا من الناس واردت نفيها عنك وتثبتها لغيرك كان المناسب ان
يقال ما انا رايت الا احد من الناس لانه هو باعتبار تعلق الرؤية به وان لا يتعرض
لنفي الرؤية بالنسبة الى باقي الآحاد لكونه لغوا ولما تعرض له دل على ان الرؤية التي
نفيت ان تكون فاعلها رؤية واقعة على كل احد من الناس فيلزم المحذور بخلاف
ما اذا قلت انا ما رايت احدا فانه مستحسن اذ لا يلزم منه الا ان يعتقد معتقد ان هناك

شخصا لم ير احدا من الناس وانه غيرك فتنفيه واثبت انك المتصف بعدم الرؤية
دونه ولا محذور فيه قوله ويحترز اختار لفظ الاحتراز لان التناقض الذي الزمه
انما يتم في صورة واحدة هي ان يكون هناك ضرب واحد متعلق بمفعول واحد وقد وقع
النزاع في فاعل ذلك الضرب فاذا قلت ما انا ضربت فقد نفيت عنك ذلك الضرب فاذا
قلت الا زيدا فقد اثبته لك اذ المفروض ان الضرب واحد ومنهم من قال لا نسلم
ان تقديمك ضميرك وايلاءه اي جعله بحيث يلي حرف النفي ويتبعه بلا فصل يقتضي نفي ان
تكون ضربته انما يقتضي ذلك اذا لم يستثن على ما هو قياس الاستثناءات المفرغة في نحو
قولك ما ضربت الا زيدا وهو مندفع بالفرض الذي ذكرناه وزعم بعضهم ان الاولى
الاولى ان يقال لا نسلم ان النفي منتقض بالاحتى يقتضي ان تكون ضربت زيدا
وذلك لانه ليس مستثنى من النفي بل من الاثبات اذ النفي ههنا للفاعلية لا للفعل
فكانه قيل ضرب كل احد الا زيدا منتف عني وثابت لغيري وتدهى في ذلك اما اولا
فلانه ادعى في ما انا رايت احدا ان الرؤية منفية على وجه العموم في المفعول فيجب ان
يكون ثابتة للغير كذلك واذا لم يكن الفعل منفيا بالقياس الى المفعول وكان النفي متوجها
على الفاعلية لم يصح ذلك الادعاء وكان اللازم هناك ثبوت رؤية احد من الناس
لا ثبوت رؤية كل احد منهم فكانه قيل رؤية احد من الناس منفية عني وثابتة لغيري
واما ثانيا فلان الاثبات في ما انا ضربت الا زيدا ليس بعام لان المقدر احدا لا يري
انه يحترز ايضا ان يقال ما انا ضربت احدا الا زيدا فلا تيا ول زيدا فلا يصح ان يستثنى
الا ان يقدر مع احد لفظ كل بناء على انه في الاثبات لا يستعمل الا معه وهو مردود
عند هذا الزاعم وقد يعلل امتناع ما انا ضربت الا زيدا بما ذكرناه في ما انا رايت احدا
وهو ان المنفي هو الضرب بالنسبة الى كل احد سوى زيد فيستلزم ان يعتقد معتقد
انك ضربت كل احد سوى زيد ونفيت ذلك عنك واثبته لغيرك فان قلت بهذا الوجه
مبني على رجوع الاستثناء الى الاثبات وقد تبين ما فيه قلت نعم الا ان ههنا وجها
آخر وهو ان يجعل الاستثناء راجعا الى النفي فيكون المتكلم قد اثبت لنفسه ضرب زيد

ونفى عنها ضرب من عداه والتقديم يقتضي اثبات ذلك المنفي لغيره ونفى ذلك
المثبت عنه فكأنه قال انا ضربت زيدا اي لا غيري وما انا ضربت من سوى زيد اي
ضربه غيري فيكون مآله من ضرب كل احد سوى زيد وهذا وجيه وان تعلم
ان هذا المقام من مداحض الاوهام ترى جماعة فيه قدتاهوا فلم يثبتوا على الجادة
وما هوا ولقد ثبتناك فيه تثبيتا بينا وآتيناك من لدنا سلطانا مبينا قال
والحالة المقتضية للنوع الثاني ان يكون هناك من اعتقد انك عرفت انسانا
واصاب لكن اخطاء فاعتقد ذلك الانسان غير زيد وانت تقصد رده الى الصواب
فتقول زيدا عرفت واذا قصدت التاكيد والتقرير قلت زيدا عرفت لا غيره ولذلك
فهو ان يقال ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس فيهم ان يقال لما انا ضربت زيدا
ولا احد غيري والنهي الواقع مقصور على الحالة المذكورة اما اذا ظن بك القائل
ظنا فاسدا انك تعتقده قد ضرب عمروا او انك تعتقد كون زيد مضروبا لغيره ثم قال
لك مدعيا في الصورة الاولى زيدا ضربت وفي الثانية انا ضربت زيدا فيقبح منك ان
تقول ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس او ما انت ضربت زيدا ولا احد غيرك
فتامل فالفرق واضح وكذلك امتنعوا ان يقال ما زيدا ضربت ولكن اكرمته تعقب
الفعل المنفي باثبات فعل موضع لان مبنى الكلام ليس على ان الخطاء وقع في الضرب
فترده الى الصواب في الاكرام وانما هو على ان الخطاء وقع في المضروب حين
اعتقد زيدا فرده الى الصواب ان تقول ولكن عمروا وكذلك اذا قلت بزيد
مررت افاد ان سامعك كان تعتقد مرورك بغير زيد فازلت عنه الخطاء مخصصا
مرورك بزيد دون غيره والتخصيص لازم للتقديم ولذلك تسمع ائمة علم المعاني في
اياك نعبد واياك نستعين يقولون نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ونخصك بالاستعانة
منك لا نستعين احدا سواك وفي معنى ان كنتم اياه تعبدون يقولون ان كنتم تخصونه
بالعبادة وفي معنى قوله وبالاخرة هم يوقنون يذهب الى انه تعريض بان الاخرة
التي عليها اهل الكتاب فيما يقولون انها لا يدخل الجنة فيها الا من كان هودا

او نصارى وانها لا تمسهم النار فيها الا اياما معدودات وان اهل الجنة فيها
لا يتلذذون في الجنة الا بالنسيم والارواح العبقة والسماع اللذيذ ليست
بالاخرة وايقانهم بمثلها ليس من الايقان بالتي هي الاخرة عند الله في شيء
وستعرف التعريض في علم البيان وفي قوله لتكونوا شهداء على الناس ويكون
الرسول عليكم شهيدا يقولون اخرت صلة الشهادة اولا وقدمت ثانيا لان
الغرض في الاول اثبات شهادتهم على الامم وفي الاخر اختصاصهم بكون
الرسول شهيدا عليهم وفي قوله لالى الله تحشرون يقولون اليه لا الى غيره
وتريهم في قوله وارسلناك للناس رسولا يحملون تعريف الناس على الاستغراق
ويقولون المعنى لجميع الناس رسولا وهم العرب والعجم لا للعرب وحدهم دون
ان يحملوه على تعريف العهد او تعريف الجنس لئلا يلزم من الاول اختصاصه ببعض
الانس لوقوعه في مقابلة كلهم ومن الثاني اختصاصه بالانس دون الجن
ولافادة التقديم عندهم التخصيص تراهم يفرعون على التقديم ما يفرعون على نفس
التخصيص فكما اذا قيل ما ضربت اكبر اخويك فيذهبون الى انه ينبغي ان يكون ضاربا
للاصغر بدليل الخطاب يذهبون ايضا اذا قيل ما زيدا ضربت الى انه ينبغي ان يكون
ضاربا لانسان سواه ولذلك يمتنعون ان يقال ما زيدا ضربت ولا احدا من
الناس ولا يمتنعون ان يقال ما ضربت زيدا ولا احدا من الناس وتسمعهم في
قوله تعالى لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون يقولون قدم الظرف تعريضا بخمور
الدنيا وان المعنى هي على الخصوص لا تغتال العقول اغتيال خمور الدنيا ويقولون
في قوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه يمتنع تقديم الظرف على اسم لا لانه اذا
قدم افاد تخصيص نفي الريب بالقرآن ويرجع بدليل الخطاب على ان ريبا في
في سائر كتب الله تعالى وعلى هذا متى قلت اذا خلوت قرات القرآن افاد
تقديم الظرف اختصاص قراءتك به ويرجع الى معنى لا اقرا الا اذا خلوت فانهم وانما
لزم التقديم استدعاء للحكم ثبوتا ونفيا حتى قاسوا الجملة في نحو انا ضربت زيدا مقام

ضربت زيدا ولم يضربه غيري وفي نحو ما زيدا ضربت مقام ما ضربت زيدا وضربت
غيره وفي نحو اذا خلوت قرأت القرآن مقام اقرأ القرآن اذا خلوت ولا
اقرأ اذا لم اخل لما عرفت ان حاصل التقديم سواء ان ترى سامعك يعتقد وقوع
فعل وهو مصيب في ذلك لكنه مخطئ في الفاعل او المفعول او غير ذلك من متعلقات
الفعل وانت تقصد رده الى الصواب فاذا نفيت من كان اعتقده من
الفاعل او المفعول استدعى المقام غير ذلك فيجتمع لذلك نفيك للمنفي مع الاثبات
لمن سواه واذا اثبت غير من كان اعتقده استدعى المقام نفي من اعتقده
لكونه خطأ فيجتمع اثباتك للمثبت مع النفي للمنفي ويفيد التقديم في جميع ذلك
وربما سمعت نوع استمالة بشأن المقدم فعلى المؤمن في بسم الله اذا اراد تعلق
الفعل معه ان يؤخر الفعل على نحو بسم الله اقرأ او اكتب وكان لك ان تقول
لم قال اقرأ باسم ربك مقدم الفعل على المفعول وان كلام الله احق برعاية
ما يجب رعايته فالوجه فيه عندي ان يحمل اقرأ على معنى افعل القراءة واوجدها
على نحو ما تقدم في قولهم فلان يعطي ويمنع في احد الوجهين غير معدى الى مفعول به
وان يكون باسم ربك مفعول اقرأ الذي بعده اقول يعني اعتبار التقديم
والتأخير بين الفعل وغير الفاعل من متعلقاته وصور منع الحالة في مثال جزئي
من جزئيات تقديم المفعول به بلا واسطة على سبيل التمثيل واقتصر على قصر القلب لانه
ادخل في الرد عن الخطأ الى الصواب واذا اردت بهذا المثال قصر الافراد
قلت في تأكيده زيدا عرفت وحده كما مر في الفاعل المعنوي قوله فيهم ان يقال جعله
مشبها به لتقدمه واشتراكهما في علة النهي اعني مناقضة منطوق آخر الكلام مفهوم اوله
وكذلك يتناقض فيما اذا قلت زيدا لم اضرب ولا احدا من الناس او قلت انا
لم اضرب زيدا ولا احد غيري اعني لا فرق في لزوم التناقض في صورة العطف
بين ان يكون المقدم يلي حرف النفي او يكون مقدما عليه ايضا فالنهي الواقع في
سياق تقديم الفاعل المعنوي والمفعول في صورة النفي مقصور على الحالة المذكورة

وهي ان يقصد بالتقديم تقرير الصواب ورد الخطأ في الفاعل والمفعول واما اذا
لم يقصد به التخصيص فلا نهي كما اذا ظن بك ظان ظنا فاسدا انك تعتقد انه قد ضرب عمرا او
انك تعتقد كون زيد مضروبا لغير ذلك الظان ثم قال بناء على ظنه الفاسد زيدا ضربت
وانما ضربت زيدا فتقدم المفعول او الفاعل في كلامه رد الخطأ في زعمه فانه يصح منك
ان تقول في جوابه ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس او ما انت ضربت زيدا ولا
احد سواك فتقدمهما في كلامك ليوافق كلامه لا ليفيد التخصيص وهذا هو الفرق
الواضح الذي اشار اليه قوله وكذلك امتنعوا اي ومثل امتناعهم امتناعهم عن ان
يقال ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس امتنعوا عن ان يقال ما زيدا ضربت ولكن
اكرمته قوله فقدره بالنصب جواب للنفي قوله وكذلك اذا قلت بزيد مررت يريد ان
تقديم المفعول به بواسطة يفيد التخصيص كافادة تقديم المفعول به الصريح ثم اشار
الى تتميم الحكم بقوله والتخصيص لازم للتقديم اي التخصيص لازم غالبا لتقديم ما حقه
التأخير سواء كان فاعلا معنويا او مفعولا به صريحا او غير صريح او ظرفا او حالا الى غير ذلك
من متعلقات الفعل وخبر المبتدأ وانما قلنا غالبا لان التقديم قد لا يكون للتخصيص
بل لموافقة الكلام السابق كما مر آنفا او لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او رعاية
الفاصلة او غيرها الا ان ذلك قليل فيجعل في حكم العدم قوله وفي معنى قوله وبالآخرة
هم يوقنون يذهب الى انه تعريض باهل الكتاب كلامه ينبغي ان يقال بدل يذهب يقولون
انه تعريض ليكون داخلا في حيز تسمع معطوفا مع الظرف الذي يتعلق به على قوله في معنى
اياك نعبد واياك نستعين يقولون لكنه عدل عن ذلك لانه ليس قول جميع ائمة علم المعاني
كنظائره بل مما ذهب اليه في الكشاف فصار نظم الكلام مشكلا ووجب ان يجعل جملة
يذهب في معنى قوله وبالآخرة عطفا على قوله تسمع اي ولذلك يذهب وان يجعل قوله
وفي قوله تعالى لتكونوا شهداء يقولون وفي قوله لالى الله تحشرون يقولون عطفا
على تسمع ايضا لا على قوله في معنى اياك نعبد واياك نستعين يقولون مع ظهور المانع الفصل
بالاجنبي قوله فيما يقولون انها لا تدخل كلمة ما مصدرية وان مكسورة والضمير للقصة او

للآخرة وكذا ضمير وانها لا تتهم وضميرنها في المواضع الثلثة للآخرة وقوله في الجنة
بدل من فيها او قيد للفعل اعني لا يتلذذون بعدما قيدنها وقد يقال الاول يتعلق
بالنفي والثاني بالمنفي اي لا يكون في الآخرة تلذذهم في الجنة الا بالنسيم والارواح
العبقة وقوله ليست بالآخرة خبر ان في قوله بان الآخرة وايقانهم بالنصب
عطف على اسمها وقوله في شيء خبر ليس ومن الايقان حال منه ان جوز تقديم حال
المجرور او صفة لما ينشره في شيء وعند الله ظرف لمضمون الجملة اي هي المتصفة بالآخرة
عند الله وفي الآية تخصيصان احدهما من تقديم بالآخرة اي المؤمنون يوقنون
بالآخرة لا بشيء سوى غير الآخرة فهذا قصر غير حقيقي تقصد به التعريض بان الآخرة التي
عليها اهل الكتاب ليست بالحقيقة آخرة والثاني من تقديم هم اي المؤمنون هم الموقنون
بالآخرة لا اهل الكتاب فهذا ايضا غير حقيقي تقصد به التعريض بان ايقان اهل الكتاب
بالآخرة التي هم عليها ليس في الحقيقة ايقانا قوله اثبات شهادتهم على الامم اي تبليغ الرسل
اليهم رسالات الله وذلك كرامة لهذه الامة وفايدة تجعلهم امة وسطا وليس للاختصاص
شهادتهم بكونها على الناس مدخل في كرامتهم بخلاف اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم
اي معدلا مزكيا لهم فانه كرامة ثابتة وعدى شهيدا بعلى لتضمينه معنى الرقيب والاطلاع
ان تعديله اياهم عن خبرة واطلاع على حالهم قوله وترى اسم عطف على تسمع اي ولذلك
ترى ايمة علم المعاني قوله لا للعرب وحدهم اي كما تزعمه طايفة من اهل الكتاب قوله
لو تؤخر في مقابلة كلهم لا شك ان الواقع في مقابلة الكل هو البعض المطلق واذا
حمل تعريف الناس على العهد اريد به بعض مخصوص كالعرب مثلا فيقابله البعض الآخر
اعني العجم لا الكل فالاظهر ان يقال لئلا يلزم من الاول اختصاصه بذلك البعض المعهود
فلا يتناول البعض الآخر الذي يقابله الا انه قطع النظر عن خصوصية البعض المعهود
واوقعه في مقابلة الكل وكون الجن مقابلا لجنس الانس ظاهر وكلا الاختصاصين
باطل فانه رسول لكل الناس لا لبعضهم ولكلا الجنسين لا لاحدهما واعلم ان ما ذكره
مبني على ان للناس معمول لرسولا بان يكون اللام متعلقة بمعنى الرسالة فيه فتقدم

على رسولا فيكون من تقديم معمول معنى الفعل على عامله اذ لو كان معمولا لارسلنا
لكان من تقديم بعض معمولات الفعل على بعضها فلا يفيد تخصيصا كما سيأتي اذ كان في
الاصل صفة لرسولا فتقدم فصار حالا فلا يفيد تقديمه ايضا تخصيصا وقد يقال تعلقه
بارسلنا يجعل قوله رسولا تأكيدا والتأسيس اولى والحال بمنزلة الوصف فيفيد التخصيص
بمفهوم المخالفة كما يذكره الآن ويتم المقصود قوله ولا فائدة الا شتلة التي تقدمت بعد
قوله والتخصيص لازم للتقديم كانت من الاثبات وهذه التي شرع يذكرها الى قوله في
سائر كتب الله من النفي اي ولا فائدة تقديم ما حقه التأخير التخصيص ترى ايمة علم المعاني
يفزعون على التقديم الذي يفيد التخصيص ما يفزعونه على نفس التخصيص المستفاد من التقييد
بالوصف وكانه جعل التخصيص الحاصل في صورة التقييد بالوصف مكشوفا ظاهرا في سنن
اللغة فلذلك بنى التفريع عليه لا على التقييد بالوصف الدال عليه وقد يقال اراد بالتخصيص
الوصف بالذكر لا معنى الحصر ويدفعه انه لم ينقطع النفس عنه من له ذوق سليم قوله فيذهبون
عطف على قيل واذا المجردة الظرفية والفاء في فكانوا داخلة تقديرا على قوله يذهبون
ايضا عطفا على يفزعون اي يفزعون على التقديم ما يفزعون على نفس التخصيص فيذهبون
ايضا اذا قيل ما زيدا ضربت الى انه ينبغي ان يكون ضاربا لانسان سواه ذاهبا كذاهبهم
اذا قيل ما ضربت اكبر اخويك فذهبوا الى انه ينبغي ان يكون ضاربا للاصغر لانه بتقدير الوصف
اي اخاك الاكبر ودليل الخطاب مفهوم المخالفة وهو شامل لمفهوم الوصف والشرط وغيرهما
والحاصل ان ذكر الوصف في الاثبات يقتضي النفي عن غير المذكور وفي النفي يقتضي الاثبات
له لئلا يلغو ذكره اذ الكلام فيما اذا لم يظهر للوصف فايدة اخرى فكذلك التقديم في
الاثبات والنفي يقتضيهما كيلا يكون لغوا قوله ولذلك اي ولان التقديم فيما ذكر يدل
على انه ضرب لانسان آخر يقتضون وذلك لان منطوق العطف يناقض مفهوم التقديم
كان غير صحيح فان قلت اذا كان التقديم كالتقييد بالوصف فكما جاز ان يقال ما ضربت
اكبر اخويك ولا اصغرهما ينبغي ان يجوز ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس قلت مفهوم
الوصف كما اشرنا اليه انما يثبت اذا لم يظهر هناك فايدة اخرى فاذا ذكر معه ما يقابل

كان المقصود التنصيص على كل منهما فلا يثبت لشيء من الوصفين مفهوم وكذلك
مفهوم التقديم انما يثبت اذا لم يظهر له سوى التخصيص فائدة واما اذا ظهرت فلا الا يرى
كيف جاز في مقالة ذلك الطائي ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس وقد يتوهم ان
مفهوم التقديم بمنزلة المنطوق عندهم فلا يندفع بمنطوق آخر بل يدافعه بخلاف
مفهوم الوصف فانه يضمحل في مقابلة المنطوق وليس بشيء الا يرى كيف جعل الوصف
في افادة التخصيص اصلا وشبه به التقديم في افادته قوله وتسمعهم عطف على تراهم
يغرقون ومعنى لا فيها غول ان الغول مقصور على اللاحصول في خمور الآخرة لا يتجاوزه
الى اللاحصول في خمور الدنيا وبعبارة اخرى عدم الغول مقصور على الحصول في
خمور الجنة لا يتعداه الى الحصول في خمور الدنيا ومرجعهما الى ما ذكره بقوله وان المعنى
بالكسر عطفا على تقدم الظرف والمقصود التعريض بذات خمور الدنيا وانها موصوفة
بهذه النقيصة الكبرى والغول غائلة الشراب او الاثم او اغتيال العقول وسلبها من
حيث لا يدري وينزفون على صيغة المبني للمفعول من نزف الرجل اذا سكر وتقديم
هم على ينزفون لتقوي الحكم السلبي وتقديم عنا لرعاية الفاصلة قوله ويقولون
في قوله تعالى الم ذلك الكتاب هو اعني يقولون مع ظرفه المؤخر عنه عطف على يقولون
السابق مع ظرفه المقدم عليه فلا حاجة الى جعله معطوفا على تسمعهم كما توهم ولو اجرى
كلامه على نظام واحد لقال وفي قوله الم الى آخره يقولون قوله افاد تخصيص
نفي الريب بالقرآن جعل معنى كلمة لا اعني النفي جزءا من المسند اليه كما قررناه في الجانب
الاخرى ومحصول المعنى ان جنس الريب منتف عن القرآن وثابت فيما يقابله من
ساير كتب الله وانتفاء الجنس بانتفاء جميع افراده وثبوته بثبوت احد افراده فلذلك
قال على ان ريبا بالتنكير للتقليل قوله دليل خطاب نص على انه خبر يرجع اي دليل
التقديم بافادة التخصيص بل مفهومه دليل خطاب على ما ذكر والآيات من تقديم
خبر المبتدأ عليه وقد سبق انه عمم حكم التقديم بحيث تناوله ايضا فلا يرد ان البحث
في تقديم متعلقات الفعل عليه قوله وعلى هذا متعلق بجواب متى اعني افاد اي افاد

تقديم الظرف على عامله الاختصاص على قياس افادة ما ذكر من تقديم معمولات
الفعل على عاملها فان جعل اذا ظرفية مخصوصة معمولة لقرأت كان الحصر مستفادا من
التقديم وصح وان جعلت شرطية معمولة للجزاء اعني قرأت كما هو المشهور كان الحصر
مستفادا من التعليق بالشرط كما في قولك ان خلوت قرأت وجاز ان يعتبر التقديم
عونا للتعليق في افادة الحصر وان جعلت معمولة للشرط كما ذهب اليه جمع كان التعليق
مستقلا بافادته ولما احتمل المثال من الوجوه اربا للفهم وتدقيقا له اراد ان يشرع
في بيان آخر فقال فافهم اي جميع ما قدمناه من الامثلة المفيدة للتخصيص ثم شرع
في بيان وجه افادة التقديم التخصيص قوله استدعاء الحكم اي استدعاء التقديم
الحكم ثبوتا ونفيا تمييزه والمثال الاول لتقديم الفاعل المعنوي والثبوت فيه منطوق
والنفي مفهوم والثاني لتقديم المفعول به والمنطوق فيه هو النفي والثالث لتقديم
الظرف على نهج الاول في المنطوق والمفهوم قوله لما عرفت متعلق بلزم وحال التقديم
هي الحالة المقتضية له قوله ان ترى ساعيك الى آخره وذلك لان تقديم الفاعل
او المفعول او غيرهما يدل على انه المقصود الاصلي فلا بد ان يكون اصل الفعل مسلما
على الوجه الذي ذكره والمراد بقوله او غير ذلك من مقيدات الفعل هو الظرف وساير
المتعلقات كالحال والمصدر وغيرهما قوله استدعى المقام غير ذلك اي غير الذي
نفيته من الفاعل او المفعول اذ الغرض ان الفعل واقع فلا بد له من فاعل يقع منه
او مفعول يقع عليه فيجتمع لذلك اي لاستدعاء المقام غير ما نفيته نفيك الذي هو منطوق
كلامك مع الاثبات الذي هو مفهومه باستدعاء المقام واذا اثبت غير من كان اعتقد
انعكس الامر قوله لكونه خطأ اي لكون اعتقاده خطأ واعلم ان ما ذكره من
افادة التقديم للتخصيص جار في تقديم كل ما حقه التأخير من معمولات الفعل وخبر المبتدأ
وانه قد يكتفي في افادة التخصيص بمجرد التقديم اللفظي كما في قوله تعالى الله يبسط
الرزق لمن يشاء على ما مر قوله ويفيد التقديم في جميع ذلك اي جميع ما ذكر من الفاعل
المعنوي والمفعول به وغيرهما من مقيدات الفعل وراء ما سمعت اي بعد ما سمعته من

التخصيص نوع اهتمام واعتنا بشان المقدم اى بذكره اما لتعظيمه او التبرك به
او استلذاذه او كونه نصب العين نحو قوله نعلى المومن تفريع على تقدم فان اراد انه اذا
كان التقديم يندرج التخصيص الاهتمام فعلى المومن ان يقدر الفعل في بسم الله موخرا
ليندرج التخصيص الاهتمام باسم الله تعظيما له وتبركا به ورد عليه ان السوال باقرا
بسم ربك غير متوجه حينئذ وذلك لان اصل القراءة غير معلوم للنبي طب لان قوله اقرا
الى مالم يعلم اول ما نزل على ما دلت عليه الاحاديث الصحيحة والخلاف فيما سوى في تمام
السورة فكان الامر باصل القراءة هو المناسب للمقام دون تخصيصها المتوقف على
العلم باصلها وايضا المخاطب به هو النبي عليه السلام كما هو الظاهر ولا يتصور منه نحو تخصيص
القراءة بغير اسمه تعالى حتى يقصد بالتقديم احد وجوه الغفر وان اراد انه اذا كان
التقديم مفيدا للاهتمام فعلى المومن ان يقدر الفعل موخرا ليفيد الاهتمام باسمه تعالى
وان لم يقصد تخصيصا توجه ذلك السوال وكان جوابه انه انما لم يقدم باسم ربك كيلا
يتوهم التخصيص الذى هو نابٍ عن هذا المقام ولا يقدح ذلك في كون اسمه تعالى اهم
في نفسه كما ان تاخيره عن الفعل في قال الله تعالى ونشكرت الله لا ينافيه وبما ادخلنا
لك انكشف عندك ان الوجه الذى اختاره المصنف لا حاجة له سوار قصد بالتقديم
فيه التخصيص او مجرد الاهتمام وان القول يجعل باسم الله متعلقا باقرا الاول وباسم ربك
متعلقا باقرا الثاني يتضاعف فيه الفساد والله الهادى الى الرشاد وقوله مقدم الفعل
على المفعول دال على انه جعل باسم ربك مفعول اقرا ولان المفعول به يطلق على ما
يتعلق بالفعل بواسطة حرف الجر كما مر وكذا التعدية يطلق على معنى يتناول غير المتعدى
كما في قوله غير متعدى الى مفعول به ثم ان الفعل كما ينزل منزلة اللازم بقطع النظر عن المفعول
بلا واسطة كذلك ينزل منزلته بقطع النظر عن المفعول بواسطة فقوله على نحو ما يقدم
تشبيه لقطع النظر عما هو بواسطة بقطع النظر عما هو بغير واسطة فلا حاجة الى حمل الباء في
قوله مقرو به في الآية على الزيادة كما توهم والوجه الآخر في بيطى ويخ قصد التعميم
في المفعول بالحذف قال والحالة المقتضية للنوع الثالث هي كون العناية

ما يقدم اتم وايرادة في الذكر اهم والعناية التامة بتقديم ما يقدم والاهتمام
بشانه نوعان احدهما ان يكون اصل الكلام في ذلك هو التقديم ولا يكون
في مقتضى الحال ما يدعو الى العدول عنه كالمبتداء المعرف فان اصله التقديم
على الخبر نحو زيد عارف وكذى الحال المعرف فاصله التقديم على الحال نحو جاء زيد
راكبا وكالعامل فاصله التقدم على معموله نحو عرف زيد عمروا وكان زيد عارفا
وان زيدا عارف ومن زيد وغلام عمرو وكالفاعل فاصله التقدم على المفعولات
وما يشبهها من الحال والتمييز نحو ضرب زيد الجاني بالسوط يوم الجمعة امام بكر ضربا
شديدا تاديبا له ممتليا من الغضب وامتلأ الاناء ماءا وكالذى يكون في حكم
المبتداء من مفعولى باب علمت نحو علمت زيدا منطلقا او في حكم فاعل من مفعولى باب
اعطيت وكسوت نحو اعطيت زيدا درهما وكسوت عمروا جبة فزيد عاطٍ وعمرو مكتسٍ
لحقها التقدم على غيرهما وكالمفعول المتعدى اليه بغير وساطة فاصله التقدم على
المتعدى اليه بوساطة نحو ضرب الجاني بالسوط وكالتوابع فاصلها ان تذكر مع المتبوع
فلا يقدم عليها غيرها نحو جاء زيد الطويل راكبا وعرفت انا زيدا وكذلك عرفت انا
وفلان زيدا وغير ذلك مما عرف له في علم النحو موضع من الكلام بوصف الاصالة
بالاطلاق وثانيهما ان يكون العناية بتقديمه والاهتمام بشانه لكونه في نفسه
نصب عينك وان التفات الخاطر اليه في التزايد كما تجدك اذا وارى تناع الهجر
وجه من روحك في خدمته وقيل لك ما الذى تتمنى تقول وجه الحبيب اتمنى فتقدم
او كما تجدك اذا قال احد عرفت شركاء وقد يقف شرك فتقول قد شركا وعليه
قوله تعالى وجعلوا لله شركاء او لعارض يورثه ذلك كما اذا اخذت في الحديث
وتوسمت لقرائن الاحوال من انت معه في الحديث طلعة الخاطر الى معنى ينتظر
من سياقك الحديث المالك به ثم برز ذلك المعنى عندك في معرض امر يتجدد في شانه
التقاضي ساعة فساعة فكما تجد له مجالا في الذكر صالحا لا تتوقف ان تذكره مثل
ما قد تقول لصاحبك اعجبني المسألة الغلانية من كتابك وتاخذ في كيت وذيت

ولكتاب آخر فيه مسائل فتحدس ان كتابه الآخر واقع الآن في ذمته وسوف المنتظر
بل تورده في الذكر فتقول واعطني من كتابك الآخر المسئلة الفلانية فتقدم المجرور
على المرفوع اوكما اذا وعدت ما انت تستبعد وقوعه فانك حال التفات خاطرك
الى وقوعه من جهة تبعده ومن جهة اخرى ادخل في تبعيد تجد تفاوتا في انكارك
اياه ضعفا وقوة بالنسبة ولامتناع انكاره بدون القصد اليه يستتبع تفاوته
ذلك تفاوتا في القصد اليه والاعتناء بذكره فانت في الاول اذا انكرت ادرجت
البلاغة ان تقول متى حاله في البعد من الوقوع هو انّى يكون لقد وعدت
انا وابي وجدي هذا ان هو الّا من اختراعات الموسين واصحاب التلبيس
فتذكر المنكر بعد المرفوع في موضعه من الكلام وان تقول في الثاني متى حاله
في البعد من الوقوع الى هذه الغاية على من يروج لقد وعدت هذا انا وابي
وجدي فتقدم المنكر على المرفوع اوكما اذا عرفت في الثاني خبر ما نعا مثل الذي في
قولك رايت الجماعة من مجيئك التي نادت ثم دنت اذا قدمت من مجيئك افاد
ان الجماعة المرئية جماعة من مجيئك من غير شبهة وهو مرادك واذا اخرت اورثت
الاشتباه لاحتمال ان يكون من مجيئك صلة دنت او مثل الذي في قولك الحمد لله
الذي بعث بالحق عيسى وايّد بهارون موسى اذا اخرت المجرور بطل السجع ولهذا
العارض مناشئ تتفاوت جلاء وخفاء لطفا والطف والخواطر في مضمارها من بين مستبق
فمن ضليع لا يشق غباره ومن ظالع لا يومن عثاره وليس السبق هناك بمجرد
الكد بل الفضل بيد الله يوتيه من يشاء ولله در امر التنزيل واحاطته على لطائف
الاعتبارات في ايراد المعنى على انحا مختلفة بحسب مقتضيات الاحوال لا ترى شيئا
منها يراعى في كلام البلغاء من وجه لطيف الّا عثرت عليه مراعى فيه من الطف
وجوه وانا القي اليك من القرآن عدة امثلة مما نحن فيه لتستغني بها فيما عسى
تظلم عليك من نظايرها اذا احببت ان تحدها سارح نظرك منها ان قال عز
من قايل في سورة القصص في قصة موسى وجاء رجل من اقصى المدينة فذكر

المجرور

المجرور بعد الفاعل وهو موضعه وقال في سورة يس في قصة رسل عيسى وجاء
من اقصى المدينة رجل فقدم لما كان اهم بيّن ذلك انه حين اخذ في قصة الرسل اشتمل
الكلام على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل وانهم اصروا على تكذيبهم وانهمكوا في
غوايتهم مستشرين على باطلهم فكان مظنة ان يلعن السامع على مجرى العادة تلك القرية
قائلا ما انكدها تربة وما اسوءها منبتا ويبقى مجيلا في فكره اكانت تلك المدرة بحافاتها
كذلك ام كان هناك قطر دان او قاص منبت خير منتظرا لمساق الحديث هل يلمّ
بذكره فكان لهذا العارض مهما فكان جاء موضع له صالح ذكر بخلاف قصة موسى ومنها
ان قال في سورة المومنين لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا فذكر بعد المرفوع وما يتبعه
المنصوب وهو موضعه وقال في سورة النمل لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا فقدم
لكونه فيها اهم يدلك على ذلك ان الذي قبل هذه الآية ائذا كنا ترابا وآباؤنا والذي
قبل الاولى ائذا متنا وكنا ترابا وعظاما فالجهة المنظور فيها هناك هي كون انفسهم
ترابا وعظاما والجهة المنظور فيها ههنا هي كون انفسهم وكون ابائهم ترابا لا جزء
هناك من بناهم على صورة نفسه ولا شبهة انها ادخل عندهم في تبعيد البعث فاستلزم
زيادة الاعتناء بالقصد الى ذكره فصيره هذا العارض اهم ومنها ان قال
في موضع من سورة المومنين فقال الملأ الذين كفروا من قومه فذكر المجرور بعد صفة
الملأ وهو موضعه كما تعرف وفي موضع آخر منها وقال الملأ من قومه الذين كفروا
فقدم المجرور لعارض صيره بالتقديم اولى وهو انه لو اخر عن الوصف وانت تعلم ان
تمام الوصف بتمام ما يدخل في صلة الموصول وتمامه واترفناهم في الحيوة الدنيا لاحتمل
ان يكون من صلة الدنيا واشتبه الامر في القائلين اهم من قومه ام لا ومنها ان
قال في سورة طه برب هارون وموسى وفي سورة الشعراء رب موسى وهارون
للمحافظة على الفاصلة ولنقتصر من الامثلة على ما ذكر فما كان الغرض الّا مجرد التنبيه
دون التتبع لنظايرها في القرآن وتفصيل القول فيها خاتمين الكلام بان جميع
ما وعت اذناك من التفاصيل في هذه الانواع الثلاثة من فصل التقديم والتاخير

هو مقتضى الظاهر منها وقد عرفت فيما سبق ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر
طريق للبلغاء يسلك كثيرا بتنزيل نوع مكان نوع باعتبار من الاعتبارات فليكن
على ذكر منك واما الحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشروط المختلفة ان وان ما
واذا واذا ما ومتى ومتى ما واين واين ما وحيثما ومن وما ومهما
واي وانى وكيفما فالذي يكشف عنها القناع ويوقفك على ما بين بعض الكلم من التفاصيل
اما ان فهي للشرط في الاستقبال والاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط
كما تقول القائل ان تكرمني اكرمك وهو لا يعلم اتكرمه ام لا فاذا استعملت في مقام
الجزم لم تخل عن نكتة **اقول** اي تقديم بعض معمولات الفعل على بعض ولفظ اي
يروى مرفوعا عطفا على محل الغاية وجره اظهر والمتبادر من كلامه ان تقديم بعض
متعلقات الفعل على بعضها لمجرد الاهتمام دون التخصيص نحو قولك علمت منطلقا زيدا
يفيد الاهتمام بشان الانطلاق لا تخصيصه بزيد مع انه في الحقيقة من تقديم الخبر على
المبتدا فتقدير قوله بتقديم ما يقدم اراد به ما هو اعم من تقديم بعض معمولات الفعل
على بعضها تتميما للقاعدة ولذلك عد من هذا القبيل اعني التقديم لمجرد الاهتمام
تقديم المبتدا على الخبر وتقديم العامل سواء كان فعلا تاما او ناقصا او حرفا او اسما
على معموله ومثل ايضا بقوله وجه الحبيب اتمنى مع انه من تقديم المفعول على الفعل قوله
احدهما ان يكون فيه مساهلة لان ما ذكره سبب للعناية لا تتم منها وقد يقدر اللام اي
احدهما لان يكون وتقييد المبتدا وذي الحال بالمعرف احترازا عن المنكر وقد علم
وجه اصالة تقديمهما والعامل ملحق بالمؤثر والفاعل عمدة وبمنزلة الجزء من الفعل خارج
في المفاعيل الترتيب الذي اورده وقد يختار تقديم المفعول المطلق لما فيه من تقييد
الفعل ويترك الباقي على ما اختاره وترك المفعول معه لانه منصوب بالواو عنده
فليس من معمولات الفعل وان كان من متعلقاته كما هو مسلك ولا يبعد ان يقال
هو في حكم التوابع لان اصله العطف لكنه ميز عن التبعية تنبيها على المقارنة والمعية
وافرد للتمييز مثالا ولم يقل مثلا غضبا لان الكلام في معمولات صريح الفعل وايضا

فاعل

فاعل مثلا ستر فلا يظهر ان تقديمه لكونه فاعلا قوله او في حكم فاعل ولم يقل في حكم
الفاعل لئلا يتوهم كونه في حكم فاعل الفعل المذكور وليس كذلك بل هو في حكم فاعل اما
لمجرده كما في اعطيت فان زيدا عاط اي اخذ من عطوت اي تناولت واما لمزيده
كما في كسوت فان عمرا اكتسى وكانه نظر الى هذا الاختلاف فعطف كسوت على
اعطيت مع الاستغناء عنه لان باب اعطيت عبارة عما يتعدى الى مفعولين متغايرين
وحق التابع ان يذكر مع المتبوع اي بعده بلا فاصل لاتحادهما في الاعراب من جهة
واحدة مطلقا وفي الذات غالبا قوله وكذلك عرفت اخاك وفلان زيدا اي المعطوف
مع مغايرته متبوعه في الذات وبعده عنه يشارك سائر التوابع في استحقاق التقديم
على غيرها واذا اجتمعت التوابع قدم النعت ثم التاكيد ثم البيان ثم البدل ثم العطف
قوله وغير ذلك بالجر عطفا على التوابع وذلك كالمفعول الاول من باب اعطيت
والاسم المبهم المميز فان اصله التقديم على التمييز وكالمستثنى منه وكالتمييز الذي هو في
المعنى فاعل فان اصله التقديم على الظرف مثلا في نحو طاب زيد نفسا يوم الجمعة وقوله
بالاطلاق متعلق بالاصالة واحترازا عن استحقاق الموضع باعتبار عارض كالمعمول
اذا كان ضميرا متصلا والحال من النكرة والخبر عن المنكر ونظائرهما قوله وثانيهما
ان يكون العناية فيه ايضا مساهلة لا يخفى نصب عينك بضم النون وفتحها اي ضعه
قدامها وان التفات بفتح الهمزة عطف على كونه يجري مجرى التفسير له وما في كما صلة
والتشبيه بحسب المعنى كانه قيل وثانيهما ان تجدك ذا عناية بتقديم ما تقدم لكونه نصب
عينك كما تجدك قوله وارى اي ستر ولفظ قيل عطف عليه وتقول ثاني مفعولي تجد
وقوله فيقدم اي المفعول على الفعل عطف على تقول تفسيرا له وحق المفسر ان يعقب
مفسره وتقديم وجه الحبيب على الفعل لمجرد الاهتمام نظرا الى اقتضاء المقام وقد
يتوهم انه اريد تقديمه على الفعل وحده ولزم من اتصاله تقديمه على الفعل ايضا
فلذلك لم يفد تخصيصا قوله يقف شرك اي ينتصب نزعا وتقول لله شركاء بتقدير
الله عرفت شركاء على معنى الانكار والتوبيخ قوله وجعلوا اي اثبتوا في زعمهم واعتقادهم

لفی الایة والمثال قدم الظرف المتعلق ببشرکما اعنی لله علیه وقیل قدم فیهما المفعول بواسطة
علی الذی بغیر واسطة واذا جعل لله مفعولا ثانیا لجعلوا کان تقدیمه علی شرکاء علی طریقة
قولک فی الدار رجل کما مرت الیه الاشارة قوله اولعارض عطف علی لکونه فی نفسه
وذلک اشارة الی کونه نصب العین مترایدا التفات الخاطر الیه ثم ان المصنف
اورد للعارض اربعة امثلة من عند نفسه وبین فیها العارض الذی یورث العنایة
والاهتمام ثم عقبها باربعة اخری تاتیها من نظم القران علی ترتیب اشتمالها اعنی
ان الاول من الاربعة الاخیرة نظیر الاول من الاربعة الاولی وهکذا قوله
ملتفت الخاطر ثانی مفعولی توهمت بمعنی ظننت وقوله وکما تجد متعلق بلاینفک ثم
الکاف للقران فی الوقوع یقال کما جاء زید جاء عمرو ای تقارن مجیئاهما وقوله
غنی بالله یقول متعلق باخذت ای اخذت فی الحدیث مثل اخذک فیه وقولک لصاحبک
قوله نحو من هذا هو العارض الذی یورث الاهتمام قوله والجنی عطف علی الجنبی الاول
قوله اوکما اذا وعدت عطف علی کما اذا اخذت وهو المثال الثانی من امثلته قوله
ما انت تستبعد وقوعه یعنی من جهتین مختلفین فی اقتضاء بعده وقوله من جهة متعده
متعلق بالتفات والمستتر فی تبعد للجهة والبارز للموعود وتجد خبرانک وحال التفات
ظرف لتجد وضعفا وقوة تمییز عن نسبة التفاوت الی الانکار قوله بالنسبة ای النسبة
الی الجهتین وضمایر تفاوته للانکار وذلک صفة لتفاوته ای التفاوت الذی
هو فی الضعف والقوة فقوة القصد المتفرعة علی قوة الانکار المترتبة علی قوة
الجهة فی التبعید امر عارض یوجب زیادة الاعتناء بذکر المنکر ویجعله نصب
عین المتکلم وقوله فی الاول یتعلق فی المعنی بان تقول لا باوجبت ولا بانکرت
کما یشهد له قوله وان تقول فی الثانی فلیتامل فی تصحیحه قوله تتذکر عطف علی ان تقول
واراد بالمرفوع ههنا الفاعل وتاکیده وما عطف علیه واما المرفوع الذی تقدم
علیه المنکر فهو التاکید والمعطوف اذ لا یتصور تقدیمه علی الفاعل لکونه ضمیرا
متصلا فان قلت هل یجوز ان ینفصل بتقدیم هذا علیه للغرض المذکور فیقال

وبعد هذا انا وابی وجدی کما فی قولک ما ضربت الا انا قلت لا یجوز اذ لیس کل غرض
مقتضی للانفصال بل ذلک مفوض الی الاستعمال قوله اوکما اذا عرفت هذا هو الثالث
من امثلته وایات الاشباه جملة وقت هو العارض الذی اورث الاهتمام یا اعنی
تقدیم الحال اعنی من یجیک علی الصفة وقوله او مثل الذی فی قولک الحمد لله عطف علی
مثل الذی فی قولک رایت الجماعة وهو الرابع من امثلته والمنی نقطة علی البتیج عارض
اورث زیادة الاهتمام بالمجرور فیه اعنی بالحق وبهارون حتی قدما علی المفعول
بلا واسطة والمناشی مواضع الحدوث والحصول واراد بقوله لطیفا والطف ان تلک
المناشی یتفاوت فبعضها لطیف وبعضها الطف وقیل هما صفة خفاء ای متفاوت
مراتب الخفاء فی اللطافة والضلیع القوی من الضلاعة ویقال له بالفارسیة بهلو ور
وعدم شق الغبار کنایة عن السبق والضالع هو الذی فی مشیته عیب سماک ای
فی مضمار المناشی ولله در امر التنزیل تعجب منه ومدح له یقال لله دره ای لله خیره
واصل الدر اللبن وتعدیة الاحاطة بعلی لتضمینها معنی الاشتمال ومقتضیات یری کما
بفتح الضاد وکسرها وقوله لا تری شیئا استیناف لبیان ما قبله فیها ای من لطایف
الاعتبارات علیه ای علی ذلک الشیء فیه ای فی التنزیل وقوله من وجه لطیف متعلق
بیراعی کما ان من الطف وجه متعلق براعی یرید ان کل اعتبار لطیف یراعی فی
کلامهم علی وجه لطیف فقد روعی ذلک الاعتبار فی التنزیل علی وجوه هی الطف
من کل جمع جمع من الوجوه والمقصود ان وجوه الرعایة فی التنزیل ازید فی
الکیفیة ای فی اللطافة والکمیة ای العدد وقوله من الطف وجوه ابلغ من ان
یقال من الطف وجه وما نحن فیه هو التقدیم لعارض واذا اجبت ظرف لیستغنی
وضمیر تحذوها للامثلة یعنی انک اذا اخذت الامثلة التی تلقیتها الیک مساوح نظرک
وتاملک استدیت بعفونها الی معرفة ما عسی یظلم علیک من نظایرها قوله فتقدم ای
المجرور علی الفاعل واللام فی لما مفتوح مع تشدید المیم او مکسور مع تخفیفه
انهمک فی کذا ای جد ولج والاستشراء المبالغة والالحاح وفاعل نکان هو الاشتمال

الذی دل علیه اشمل والنکد قلة الخیر وترتبة تمیز عن النسبة لا عن الضمیر الراجع
الی تلک القریة وکذا نسبتا ای ما انکد تربتها واسوء نبتها قوله کانت ای حیلیا
فی فکره معنی هذا الکلام وفی التعبیر عن القریة بالمدرة تحقیر ثبات بجافاتها ای
بجوانبها واطرافها وهناک ظرف لقوله کان وفاعل یلم ضمیر ساق الحدیث قوله
ومنها ای من الامثلة ان قال الله تعالی فی سورة المومنین قالوا أئذا متنا وکنا
ترابا وعظاما أئنا لمبعوثون لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا وقال فی سورة النمل
وقال الذین کفروا أئذا کنا ترابا وآباؤنا أئنا لمخرجون لقد وعدنا هذا نحن
وآباؤنا والعامل فی اذا فی الآیتین مضمون الاسمیة المؤکدة بان واللام
ای انبعث اذا متنا انخرج اذا کنا ترابا وتکرار همزة الاستفهام مبالغة فی
الانکار وهذا اشارة الی البعث والاخراج من القبور قوله وهناک اشارة الی
الآیة الاولی وههنا الی هذه الآیة قوله لا جزء ساکن ای فی الجهة المنظور فیها ههنا
والبنی بضم البا وکسرها جمع بنیة بضمها وکسرها علی طریقة غرفة وغرف وسدرة
وسدر قوله کما تعرف مبنی ما تقدم من ان حق التابع ان یذکر بعد المتبوع بلا فاصل
فان قلت جاز ان یکون من قومه وصفا ایضا بتقدیر متعلقه معرفا فلا حاجة فی
تقدیمه الی عارض قلت حذف الموصول مع بعض صلته مما لا یجوز عند البصریة
علی ان المعقود الاصلی هو الوصف بالکفر کما فی الآیة الاولی فتقدیم الوصف
الآخر ههنا لعارض قوله ان یکون من صلة الدنیا یردی بنصب صلة ای لاحتمل
المجرور ان یکون کلمة من الداخلة علیه صلة الدنیا ویردی بجرها فقیل المعنی
لاحتمل المجرور ان یکون بعض الصلة التی هی مجموع الجار والمجرور وقیل معناه
لاحتمل ان یکون من جملة ما یتم صلة الدنیا وان لم یکن هناها وفی کلامه نظر
وهو ان من قومه وان جاز ان یکون متعلقا بالدنیا من حیث اللفظ لا زاهم
تفضیل من الدنو المتعدی بمن الا ان تعلقه به من حیث المعنی غیر معقول اذ
لا طایل فی ان یقال اترفناها وارفعناهم فی الحیوة التی دنت من قوم نوح

الا بتأویل بعید وهو ان یراد دنت من حیوة قوم نوح ای کانت قریبة منها
فی الزمان او شبیهة بها فی الاحوال قوله للمحافظة علی الفاصلة ای علی الفاصلة الالفیة
فی طه فتقدم لذلک علی موسی وزیره ولیس فی الشعراء هذا العارض المقتضی لتاخیر
موسی فتقدم رعایة للاصل مع المحافظة علی الفاصلة النونیة ایضا قوله فما کان
الوضع ای من ایراد الامثلة الا مجرد التنبیه علی التقدیم لعارض یورث الاهتمام
وتمییزها للنظایر وخاتمة حال من المستتر فی ونقتصر وهذه الانواع الثلثة ناظرة
الی اعتبار التقدیم والتاخیر بین الفعل وفاعله المعنوی واعتباره بین الفعل
وغیر الفاعل المعنوی واعتباره بین متعلقات قوله فلکن ای ما عرفته فیما سبق علی
ذکر منک لتعلم ان ذلک الطریق قد سلک فی هذه الانواع فینزل المصیب فی
الفاعل والمفعول منزلة المخلی فیتقدم وقد یعکس فیترک التقدیم وقد یجعل غیر الاهم
من المتعلقات بمنزلة الاهم فیتقدم وقد یعکس فیترک تقدیم الاهم کل ذلک
لاعتبارات خطابیة مناسبة لما ذکر قوله واما الحالات وصف الشروط بالمختلفة
لاختلافها فی الاستقبال والمعنی وفی عموم العقلاء وعدمه وفی کونها حرفا واسما
وظرفا وغیر ظرف ولم یعد اذ وحیث فانهما بدون ما لا یقعان شرطا وابتدأ بان
لانها الاصل وعقبها باذا لزیادة مناسبتها ایاها ثم بما یلی الظرف فالاقرب
فالاقرب ثم بما یخص العقلاء وقدم ما علی مهما لانه اصلها والخراتی وانی لغلبتها
وفصل لو باعادة الکاف لانها لا تقع اصلا بخلاف اذ وما فانها قد تجزم فی الشعر
کقوله واذا تصبک خصاصة فتحمل وهذا ولانه للنفی وشرطیتها تقدیریة ولم یذکر اما
استغناء عنها بمهما وقوله فالذی جواب اما وضمیر عنها للحالات وقوله اما ان فهی
للشرط فی الاستقبال شروع فی تفاصیل ما بین هذه الکلم ای فهی لتعلیق حصول مضمون
جملة بحصول مضمون جملة اخری فی الاستقبال فقوله فی الاستقبال ظرف للمعنی
المندرج فی مفهوم لفظ الشرط ای حصول مضمون الجملة الاخری کما اشرنا الیه لا لفتح
جعله ظرفا للتعلیق المندرج فی مفهومه ایضا لانه حاصل فی الحال ولیس القصد الی جعله

ظرفاً فالحصول الجملة الاولى كما لا يخفى قوله الخلو عن الجزم بوقوع الشرط اقتصر على
ذلك لان مقصوده ان يذكر ما به تمايز ان واذا واما الخلو عن الجزم بلا وقوع
الشرط فهو مشترك بينهما وقد يتوهم ان اقتصاره مبني على جواز استعمال ان في المحال
وليس بشيء فانهم اتفقوا على انها للمعاني المشكوكة فالاصل فيها ان لا يجزم بشيء من
طرفي الشرط وقد نبه على ذلك حيث قال وهو لا يعلم اكرمه ام لا وحيث جعل ان
لم اكن اباك من قبيل ما جزم فيه ولا شك ان الجزم فيه بلا وقوع الشرط لا
بوقوعه واذا استعملت ان في المحال كانت خارجة عن اصلها قوله في مقام
الجزم اي بوقوع الشرط او لا وقوعه قال وهي اما التجاهل لاستدعاء
المقام اياه واما ان المخاطب ليس بجازم كما تقول لمن يكذبك فيما انت تخبره
ان صدقت فقل لي ماذا تفعل اقول كما اذا سئل العبد هل سيده في الدار
وهو يعلم انه فيها فيتجاهل خوفاً منه وقال ان كان في الدار اخبره بانك على
الباب وكما اذا استعملت ليلتك فعلت ان لم يطلع الصبح فماذا افعل وانت جازم
بانتفاء عدم طلوعه لكنك تجاهل مجازاً وتوهماً قوله ان صدقت اي ان ظهر صدقي
فالمتكلم جازم لظهور صدقه في الاستقبال الا ان المخاطب شاك فيه فاستعمل
فيه ان تنبيهاً على شكه واظهار التثبت المتكلم وتمكنه في امره وقد يجعل ان صدقت
مثالاً للتجاهل ايضاً فانه مع جزمه لظهور صدقه في الاستقبال يتجاهل ويري
تشككه فيه لاعتبار مناسب يستدعيه قال واما تنزيل المخاطب منزلة الجاهل
لعدم جريه على موجب العلم كما قد يقول الاب لابن لا يراعي حقه افعل ما شئت
ان لم اكن لك اباً كيف تراعي حقي اقول قد يكون المخاطب جازماً بوقوع
الشرط او لا وقوعه فينزل منزلة الجاهل الشاك فيه لعدم جريه على موجب
علمه كقول الاب للابن الموذي ان كنت اباك فلا تؤذني وان لم اكن اباً
لك كيف تراعي حقي وكلمة كيف للانكار اي لا يكون عليك رعاية حقي فالاب
عالم بوقوع الشرط في الاول وبعدمه في الثاني الا انه لما لم يعمل بعلمه

نزل منزلة الجاهل الشاك توبيخاً وتقبيحاً قال ولا شاع الجزم بتحقق المعلق
بما في تحققه شبهة قلما يترك المضارع في بليغ الكلام الى الماضي المؤذن بالتحقق
نظراً الى لفظه لغير نكتة اقول تعليل لقوله قلما يترك المضارع اي في الجزاء وحاصله
ان الجزاء معلق تحققه بتحقق الشرط الذي في تحققه شبهة فحقه ان يعبر عنه بالمضارع
فلا يترك ذلك الى الماضي الا لنكتة ويعلم مما ذكره من ثبوت الشبهة في تحقق الشرط
ان الاصل فيه ايضاً ان يكون مضارعاً فلا يعدل عنه الى الماضي الا لفائدة
سيأتيك تفصيل الكلام في ذلك وانما قال نظراً الى لفظه لان الماضي بواسطة
كلمة الشرط قد انقلب الى معنى الاستقبال الا ان لفظه باعتبار وضعه الاصلي مؤذن
بالتحقق قال مثل ما ترى في قوله علت كلمته ان يثقفوكم يكونوا لكم اعداء
ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء وودوا لو تكفرون ترك يودوا
الى لفظ الماضي اذ لم تكن تحتمل ودادتهم لكفرهم من الشبهة ما كان يحتملها كونهم
ان يثقفوهم اعداء لهم وباسطي الايدي والالسنة اليهم للقتل والشتم واذا
للشرط في الاستقبال قال تعالى ثم اذا اذاقهم منه رحمة اذا فريق منهم بربهم
يشركون على نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون بادخال
اذا في الجزاء اقول شرح لنكتة العدول في الجزاء عن المضارع الى الماضي بقوله
تعالى ان يثقفوكم فانه ذكر فيه ثلث جمل متعاطفة كل منها متعلقة بالجزائية احدها
يكونوا لكم اعداء اي يظهروا عداوتهم ويعلموا بمقتضاها لان نفس العداوة ثابتة
حين متوقفة على وجدانهم للمؤمنين وثانيها يبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي
بالقتل والضرب والشتم وقد ذكرها تان الجملتان بصيغة المضارع على ما هو الاصل
وثالثها ودوا وقد ذكرت بصيغة الماضي تنبيهاً على ان لزوم ودادتهم كفر المؤمنين
لوجدانهم اياهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم العداوة وبسط الايدي لجواز
ان ينفيها حال الوجدان بذكر القرابة والمعارفة السابقة بخلاف الودادة
اذ لا احب عندهم من كفر المؤمنين فانه اضر الاشياء لهم وانفعها للكفار اذ به

يجسم مادة المخاصمة وينقطع دابر المقاتلة والمشاجرة وانما دل الماضي على تحقق
اللزوم لان الجزاء معلق بالشرط فمتى اذا وقع جزاء تحقق مفهومه جزما على تقدير
الشرط قوله كان مفعول يحتمل وضمير يحتملها للامانة حملا على المعنى فان قلت الوداد
حاصلة قبل المصادفة فلا تكون معلقة بها فالاولى ان يجعل ودوا حالا بتقدير
قد او عطفا على مجموع الشرطية قلت المراد اظهار الوداد وما يتفرع عليها من
الجد والاجتهاد في ارتدادهم كما عرفت في العداوة وجعله حالا او عطفا على
مجموع الشرطية عدول عن الظاهر بلا طائل قوله واذا للشرط اراد ان يذكر كلمات
الشرط مفصلة اي واحدة بعد واحدة فصدر بعدتها بكلمة اما فقال اما ان وتركها
في البواقي التي عطفها عليها ولم يجمع بين ان واذا مع اشتراكهما في انهما للشرط في
الاستقبال لاحتياجه الى الاستدلال على شرطية اذا فقوله قال الله تعالى الخ
لبيان شرطيتها بادخال اذا المفاجاة في جزائها كما ادخلت في جزاء ان وذلك
لقربها من الفاء لان المفاجاة حصول الشيء بغتة فيناسب ترتب الشيء على
غيره بلا مهلة واعترض على هذا الاستدلال بجواز ان يكون اذا فيها اذا ذكر
من المثال ظرفية مجردة معمولة لمعنى المفاجاة اي ثم فاجأوا زمان اشراك فريق
منهم في زمان اذاقتهم منه رحمة فالاولى ان يستدل بمثل قولك اذا جئتني اكرمك
قاصدا معنى الاستقبال فلولا انها للشرط لم ينقلب اكرمك مستقبلا فان قلت
جاز ان يكون القصد الى اكرام مستقبل لكن عبر عنه بصيغة الماضي تنبيها على تحقق
وقوعه فلا يكون هناك انقلاب الماضي الى معنى المستقبل بتوسط اذا قلت هذا
التاويل لا يطرد في جميع المواد واما نحو اذا جئتني اكرمك فيجوز ان يكون اذا
فيه ظرفا مجردا معمولا لاكرمك ولا يخفى عليك ان الاستدلال بالآية تمسك بالظاهر
المفيد للظن الغالب الكافي في مباحث الالفاظ فلا يقدح فيه الاحتمالات البعيدة
قال والاصل فيه القطع بوقوع الشرط كما اذا قلت اذا طلعت الشمس
فاني افعل كذا قطعا اما تحقيقا كما في المثال المضروب او باعتبار ما خطابي

وهو النكتة في تغليب لفظ الماضي معه على المستقبل في الاستعمال لكون الماضي
اقرب الى القطع من المستقبل في الجملة نظرا الى اللفظ قال تعالى فاذا جاءتهم
الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه بلفظ اذا في جانب
الحسنة حيث اريدت الحسنة المطلقة لا نوع منها كما في قوله وان تصبهم حسنة يقولوا
هذه من عند الله وفي قوله ولئن اصابكم فضل من الله ليقولن لكون حصول
الحسنة المطلقة مقطوعا به كثرة وقوعه واتساعا ولذلك عرفت ذهابا الى كونها
معهودة او تعريف جنس والاول اقضى لحق البلاغة وبلفظ ان في جانب
السيئة مع تنكير السيئة اذ لا تقع الا في الندرة بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولا يقع الا
شيء منها ولذلك قيل قد عددت ايام البلاء فهل عددت ايام الرخاء ومنه واذا
اذقنا الناس رحمة فرحوا بها وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
بلفظ اذا في جانب الرحمة وكان تنكيرها وقصد النوع للنظر الى لفظ الاذاقة
فهو المطابق للبلاغة اقول اي في كلمة اذا القطع اي قطع المتكلم بوقوع الشرط و
ذلك لغلبة استعمال اذا في المقطوعات كغلبة استعمال ان في المشكوكات والاستعمال
الغالب يستدل به على الوضع والاصالة اذا لم يكن ثم معارض قوله قطعا مصدر للمصدر
الموف اعني القطع على نحو ضربني ضربك ضربا شديدا وتحقيقا صفة له اي قطعا محققا وقوله
او باعتبار ما عطف على تحقيقا اي قطعا ملتبسا باعتبار ما خطابي او حاصلا بسبب
اعتبار والمراد ان القطع على قسمين حقيقي كما اذا طلعت الشمس وعرفي فان المظنون
قد ينزل منزلة المقطوع لاعتبار خطابي كاظهار الوثوق نحو قولك اذا انعم عليك
زيد فاكرمه يجعل انعامه مقطوعا به لكمال جوده وظهور استحقاق المخاطب وكاظهار
الشغف بوقوعه نحو قوله: على اذا لاقيت ليلى بخلوة ... زيارة بيت الله رجلان حافيا
وقد تحف جماعة رجلان برجلاي وبنوا عليه خرافات في اعراب البيت حتى قال
قائلهم رجلاي فاعل زيارة وحافيا حال من ضمير المتكلم في رجلاي لانه في معنى زائري
بيت الله حافيا وانت خبير بان نسبة زيارة بيت الله الى الرجلين ركيكة جدا وبان

لمانى اذا لم يكن راجلا لم يكن له شعة عظيمة و قد ذكر هذا المصحف بحضر جمع من ابناء
الشام فاتخذوه اضحوكة يتلهى بها قوله وهو النكتة اى كون الاصل فى اذا الجزم هو
النكتة فى تغليب لفظ الماضى مع اذا على المستقبل قوله فى الاستعمال متعلق بتغليب وقوله
لكون الماضى و فى تغليب متعلقان بمعنى الاتى نز المستفاد من النكتة وانما قال اقرب
الى القطع من المستقبل فى الجملة لان المضارع قد يستعمل فى الحال فيدل على القطع فلا يكون
الماضى اقرب الى القطع من المضارع مطلقا بل فى الجملة وقوله نظرا حال من المستتر
فى اقرب اى منظورا الى لفظه او مفعول له اى حكم بكونه اقرب لاجل المنظورية قوله
قال تعالى فاذا جاءتهم الحسنة استشهد فى الآية على استعمال اذا فى المقطوع مع
الماضى واستعمال ان فى المشكوك مع المضارع بناء على ان كلامه تعالى وارد على
اساليب كلامهم والا فليس فى علمه تعالى الا القطع اما بالوقوع او باللاوقوع قوله
حيث اريدت الحسنة المطلقة وذلك لان المطلق يجرى على اطلاقه اذا لم يكن معه
ما يدل على تقييد واما قوله تعالى وان تصبهم حسنة فالمراد بها نوع من الحسنة اعنى
الخصب والرخاء لان الآية نزلت فى اليهود حين تشاءموا برسول الله عليه السلام
فقالوا منذ دخل المدينة نقصت ثمارنا وغلت اسعارنا فرد الله عليهم بقوله قل
كل من عند الله وكذا اريد بقوله تعالى ولئن اصابكم فضل من الله نوع من الفضل
هو الفتح والغنيمة يدل على ذلك انه وقع فى مقابلة قوله فان اصابتكم مصيبة اى
قتل وهزيمة بشهادة ما قبله اعنى يا ايها الذين آمنوا خذوا حذركم فانفروا ثبات
او انفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن ولا شك ان النوع المخصوص اقل وقوعا
من المطلق وكان موقعا لان مع المستقبل وانما استعمل الماضى فى ولئن اصابكم
لان الشرط مع اللام الموطئة يلزمه المضى لفظا وايضا الله ذو الفضل العظيم فهناك
شائبة تحقق معنى قوله بلفظ اذا متعلق بقال وحيث اريدت تعليل له وقوله لكون
حصول الحسنة المطلقة تعليل لذلك المعلل على معنى ان ذكر اذا فى جانب الحسنة بسبب
ارادة الحسنة المطلقة انما كان لان حصول الحسنة المطلقة مقطوع به وقوله كثيرة

وقوعا مفعول له لمقطوعا اى قطع بحصولها لكثرة وقوعها واتساعها فى الوجود
وهذا ما ذكر فى الكشاف من ان جنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه
فى كل نوع من الحسنة بخلاف نوع الحسنة فانها لا يكثر كثرة جنس قوله ولذلك اى
ولان الحسنة المطلقة كثيرة متسعة فى الوجود عرفت تعريف عهد للذهاب الى كونها
معهودة او تعريف جنس والمراد ان تعريف مطلق الحسنة اعنى جنسها اما تعريفا
عهديا كما هو الاقرب الى الصواب عنده واما تعريفا جنسيا على مذهب الجمهور اى
غير راجع الى العهد لكن اخذ تعريفه على الوجه الاول اقضى لحق البلاغة فانه يدل
على اعتبار ان الحسنة المطلقة لكثرة دورانها فيما بينهم صارت بمنزلة المعهود الحاضر كانها
نصب اعينهم فيكون انسب باستعمال اذا وادخل فى اللوم على دعوى الاختصاص و
ترك الشكر وتعريف الجنس على مذهبهم خال عن هذا الاعتبار وبالجملة كلما تعمق عند
المرام من هذا المقال واندفع ما توهموه من الاشكال فاقم وجهك للدين القيم
فذرهم فى خوضهم يلعبون قوله وبلفظ ان جانب السيئة عطف على قوله بلفظ اذا
يريد ان السيئة محمولة على الجنس كالحسنة الا ان وقوع جنس السيئة نادر بالنسبة
الى وقوع جنس الحسنة لعمومه الاوقات فجئ بلفظ ان فى جانب السيئة ونكرت
لانها اذا وقعت لم يقع الا شئ قليل منها بخلاف الحسنة فان الواقع منها انواع
غير منحصرة ولذلك اى ولان السيئة لا يقع الا فى الندرة اى فى قليل من الزمان
قيل قد عددت قوله ومنه اى ومما استعمل فيه اذا مع الماضى فى جانب الحسنة وان
مع المضارع فى جانب السيئة الا ان الحسنة هنا اعنى الرحمة منكرة كالسيئة فاشار
الى وجه تنكيرها بان القصد منها الى نوع يريد نوع القليل للنظر الى لفظ الاذاقة
فانه يجب اصل وضعه ينبئ عن معنى القلة وان كان هنا مستعارا للايصال اى
اذا اذقناهم شيئا من الرحمة فرحوا وطمعوا وان تصبهم قدر يسير من السيئة قنطوا
وشكوا وكما ان جنس الحسنة بالقياس الى جنس السيئة مقطوع به كذلك قليل منها بالقياس
الى قليل من السيئة قوله فهو المطابق اى القصد الى نوع القليل نظرا الى لفظ

الاذاقة هو المطابق للبلاغة لدلالته على قلة ثباتهم وتمكنهم في الامور وعدم صبرهم وتحملهم فيها حيث يطيشون لادنى نفحة ويجزعون بادنى مضرة وقد يقال اراد ان غاية القلة الفرد وغاية الكثرة الجنس فاريد بهذا النوع المتوسط بينهما جمعا بين اذا ولفظ الاذاقة والجمع بين المتنافيين بتوفر حق كل منهما بقدر الامكان هو المطابق للبلاغة قال واما قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وان كنتم في ريب من البعث بلفظ ان مع المرتابين فاما لقصد التوبيخ على الريبة لاشتمال المقام على ما يقلعها عن اصلها وتصوير ان المقام لا يصلح الا لمجرد الفرض للارتياب كما قد تفرض المحالات متى تعلقت بفرضها اغراض كقوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم والضمير في سمعوا للاصنام وقوله تعالى ان يقال واذا ارتبتم ومثله افنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر لقصد التوبيخ والتجهيل في ارتكاب الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في مثل هذا المقام واجب الانتفاء حقيق ان لا يكون ثبوته الا على مجرد الفرض ومنه ما قد يقول العامل عند التقاضي بالعمل اذا امتد التسويف واخذ يترجم عن الحرمان ان كنت لم اعمل فقولوا اقطع الطمع يريد لتوهمتم ان يحرموه منزلة من لا يعتقد انه عمل فقولوا مجملا ان اعتقدتم اني لم اعمل فقولوا ذلكم واما لتغليب غير المرتابين ممن خوطبوا على مرتابيهم اقول الخطاب في الآيتين للمرتابين في حقية القرآن وحقية حشر الاجساد فقد استعمل ان فيما هو قطعي وقوعه بل واقع وذلك مناف لما تقدم من ان الاصل فيها عدم الجزم فاشار الى ان استعمال ان فيهما للقصد الى توبيخ المخاطبين على الريبة وتصوير ان المقام لا يصلح الا لفرض الارتياب وذلك لاشتماله على ما يقلع الريبة عن اصلها وهو الاعجاز الذي نبه عليه بقوله فاتوا بسورة من مثله وابتداء الخلق الذي اشير اليه بقوله فانا خلقناكم من تراب ثم من نطفة فمثل هذا المقام لا يصلح لان ينسب فيه الارتياب الى العاقل الا على

سبيل الفرض كما يفرض المحالات لاغراض يتعلق بفرضها كتبكيت الخصم واثبات المطلوب بابطال نقيضه والمبالغة في ثبوت شيء كقوله تعالى ولو سمعوا فرض سماع الاصنام لغرض التبكيت والالزام وعبر عنها بالواو التي هي ضمير العقلاء بناء على اعتقاد المخاطبين فيها الالوهية التي لا تعقل الا لذي العلم ثم الاصل في فرض المحال كان يعبر عليه بالمثال كلمة لو دون ان لان المحال مقطوع بلا وقوعه الا ان مهنا جعل الارتياب الواقع بمنزلة المحال لا جل القاطع ثم جعل بمنزلة ما لا يقطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان قصدا الى التبكيت والالزام فاستعمل فيه ان قال في الكشاف فان آمنوا بمثل ما آمنتم به من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير ومثله قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد وقوله ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا فان حقيته عند ذلك القائل امر محال ونظائره كثيرة ومن ثم توهم ان كلمة ان يستعمل في المحال اصالة قوله وتصوير اي المقام عطف على لا يصلح وذلك لانه لما الحق الارتياب بالمحال لم يتصور تنزيله منزلة المقطوع بحصوله بل منزلة المشكوك للغرض المذكور ومثله اي ومثل وان كنتم في ريب قوله ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ بالكسر وذلك لان اسرافهم في الكفر وطغيانهم في الشرك كان واقعا واستعمل فيه ان لقصد التوبيخ والتصوير بناء على اشتمال المقام على ما يقلع الاسراف من اصله ولا يصلح الا لفرضه ومعنى افنضرب عنكم افنهملكم فنضرب اي فنضرب عنكم الذكر اي القرآن وما فيه من المواعظ صفحا نصب على المصدر اي اعراضا وصرفا او مفعول له او حال اي للاعراض او معرضين واذا قرأ ان بالفتح كان تعليلا اي لان كنتم قوما مسرفين فان قيل الشرط هو الارتياب والاسراف في الاستقبال وذلك مما لا جزم بوجوده ولا بعدمه فلا حاجة الى التأويل اجيب بان الظاهر من حال المرتاب والمسرف بقاؤه على حاله ومثل هذا يعد في العرف جزما والصواب ان ليس المراد الارتياب والاسراف المستقبل بل الماضي المتحقق في الحال ومن ثم قال الكوفيون ان ان ههنا بمعنى

اذ وعند المبرد والزجاج ان كلا من ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال لتمحضه
للزمان الماضي مع كثرة استعماله وذهب كثير من النحاة الى انه اذا اريد ابقاء
الماضي على معناه مع ان جعل شرطها لفظ كان كقوله ان كنت قلته وان
كان قميصه قد من قبل قال في الكشاف ان كان الشيطان ينسينك قبل النهي
قبح مجالسة المستهزئين فلا تقعد معهم بعد ان ذكرناك فحيث اراد ان يفسر شرط
ان بالماضي قدره بكان قوله ومنه اي ومما استعمل فيه ان في مقام القطع للتوبيخ
والتجهيل قول العامل عند التقاضي الا ان القطع ههنا بعدم الشرط الذي هو كونه
لم يعمل وفيما سبق كان القطع بوجوده فلذلك لم يقل ومنه والعامل بالغنم اجرة
العمل والتسويف التأخير يترجم اي يفسر ويكشف ومفعول قوله محذوف اي نحو لوا
لم تقل واقطع مضارع مجزوم جوابا للامر قوله منزلة من لا يعتقد انه عمل اي بل يشك
في انه عمل فلا يكون له اعتقاد بوجود عمله ولا بعدمه وانما قال ان اعتقدتم اني لم اعمل
لانه بيان لمعنى قوله ان كنت لم اعمل فلا يصح ان يقال ان لم يعتقدوا اني عملت على
قولهم وادعى انه قياس تنزيلهم منزلة من لا يعتقد انه عمل فتأمل وقوله ويلكم دعا
من العامل عليهم قوله واما للتغليب عطف على قوله فاما لقصد التوبيخ على الرتبة
اشاره الى وجه آخر لاستعمال ان في الارتياب مع تحققه وهو انه كان فيهم من
لا يرتاب بل يعاند مع كونه عالما بالحقيقة فغلب ذلك اي غير المرتاب على المرتاب
ويرد على هذا الوجه انه اذا ادخل المرتاب في حكم من لا ارتياب له كان عدم الشرط
مقطوعا به فلا يكون ايضا موقعا لان وقد يجاب بان المراد تغليب من لا قطع له
على من قطع بارتيابه واما ما يقال من انه لما كان بعضهم مرتابا قطعا وبعضهم غير مرتاب
فلما نزلوا جميعا منزلة من لا قطع بوجود ارتيابه ولا بعدمه فهو نكتة اخرى لاستعمال
ان في الآية لا تعلق لها بالتغليب قال وباب التغليب باب واسع يجري
في كل فن قال الله تعالى حكاية عن قوم شعيب لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا
معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب في لتعودن في ملتنا بحكم

التغليب والا فما كان شعيب في ملتهم كفرا مثلهم فان الانبياء معصومون
ان يقع منهم صغيرة فيها نوع نفرة فما بال الكفر وكذا قوله ان عدنا في ملتكم
وقال تعالى الا امرأته كانت من الغابرين وفي موضع آخر وكانت من
القانتين عدت الانثى من الذكور بحكم التغليب وقال تعالى واذ قلنا للملائكة
اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة بحكم التغليب عدا الآي
من الذكور ومن هذا الباب قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطابية غلب
جانب انتم على جانب قوم وكذا وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بتاء
الخطاب اي انت يا محمد وجميع المكلفين وغيرهم وكذا يذرؤكم في قوله جعل لكم
من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه خطابا شاملا للعقلاء
والانعام مغلبا فيه المخاطبون على الغيب والعقلاء على ما لا يعقل ومنه قولهم
ابوان للاب والام وقمران للقمر والشمس وخافقان للمغرب والمشرق قول
نبه بذلك على انه يجري في فنون كثيرة لا يختص بما ذكر فمن انواعه ان يغلب الاكثر
من جنس على الاقل فينسب الى الجميع ما هو منتسب الى الاكثر كما في قصة شعيب عليه السلام
اذ غلب اتباعه عليه في نسبة العود كما غلب هو عليهم في الخطاب ففي قوله او لتعودن
تغليبان قوله والا فما كان اي وان لم يدخل شعيب بحكم التغليب لم يصح نسبة العود
اليه اذ لم يكن في ملتهم حتى يتصور عوده اليها قوله صغيرة فيها نوع نفرة كسرقة
لقمة والتطفيف بحبة وفيه اشارة الى مذهبه كما بين في موضعه ومنها تغليب الذكر
على المؤنث في صفة مشتركة بينهما تطلق على كل منهما بصيغة تمتاز عن الصيغة الاخرى
بعلامة فاذا اريدا معا اتي بصيغة المذكر كقوله تعالى كانت اي امرأة لوط
من الغابرين اي الباقين في القرية والعذاب اي الهلاك وقوله تعالى
وكانت اي مريم من القانتين اي المطيعين قوله عدت الانثى من الذكور
اي جعلت بمنزلتهم في التعبير بلفظ يختص به الذكور وضعا ومنها تغليب الجنس الكثير الافراد
على فرد من جنس آخر مغمور فيما بين تلك الافراد بان يطلق اسم ذلك الجنس متناولا

لذلك الغير ايضا كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا فسجدوا الا ابليس داخل فيما اريد
بلفظ الملائكة ولذلك تناوله الامر بالسجود وكان استثناؤه من قوله فسجدوا استثناء متصلا
على ما هو الاصل في الاستثناء وكذلك قوله عدّ الانثى من الذكور اشارة الى انه من باب
تغليب المذكر على المؤنث في كون اللفظ مشتقا ولا ليفيد مزيد رقيق لطيفة لا تخفى
بمكانها ومنها تغليب الخطاب على الغيبة وهو ان يجتمع في لفظ واحد جهتا خطاب وغيبة
فيعامل معه بالنظر الى جهة الخطاب كما في قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون فان لفظ
قوم اسم ظاهر والاسماء الظاهرة غيب وقد حمل على انتم فصار عبارة عن المخاطب
ثم انه وصف بتجهلون بالتاء دون الياء فغلب جانب خطاب المستفاد من حمله على
انتم على جانب غيبة الثابتة له في نفسه لان الخطاب اشرف واولى وهو بالحقيقة
تغليب جهة المعنى على جهة اللفظ فان الغيبة في قوم بحسب لفظه وهنا المخاطب
ومنها تغليب المخاطب على الغائب بان يعبر عنهما معا بصيغة موضوعة للمخاطب كقوله
تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرا بالخطاب فانه لا يجوز هنا اعتبار خطاب
من سواه عليه السلام بلا تغليب لا شائع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من
غير عطف او تثنية او جمع فكانه قيل عما تعمل انت يا محمد وما يعمل جميع المكلفين وغيرهم واما
على قراءة الغيبة فلا يحمل على تغليب غيره عليه السلام اذ لم يعهد في كلامهم تغليب الغائب
وان كان اكثر على المخاطب ولا تغليب احدهما على المتكلم ولا يبعد ان يجعل من تغليب
العقلاء على غيرهم بان يراد بالواو الجمع ومنها تغليب العقلاء على غيرهم بان يعبر عن
الجمع بصيغة يختص العقلاء كقولك خلق الله الناس والانعام ورزقهم واما قوله
تعالى يذرؤكم فقد اجتمع فيه تغليبان لان المعنى جعل لكم اي خلق لكم ايها الناس
من انفسكم اي من جنسكم ازواجا اي حلائل او ذكورا واناثا وخلق للانعام من
جنسها ازواجا يذرؤكم اي يبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام فيه اي في هذا الجعل
الذي هو منبع الكثرة بالتوالد والتناسل وفي لفظ كم في يذرؤكم غلب المخاطبون
اعني الناس على الغيب اعني الانعام والا لقيل يذرؤكم واياهن وغلب فيه ايضا

العقلاء على غيرهم والا لقيل يذرؤكم واياكن ولقد احسن من قال التغليب
المخاطبين على الغيب جيء بالكاف لا بالهاء او تغليب العقلاء على غيرهم جيء بالميم
لا بالنون ومنها تغليب احد المتناسبين على الآخر بان يطلق اسمه على الآخر ويثنى بهذا
الاعتبار قصدا اليهما ثم المعتبر هو الاسم الاخف الا ان يكون الاثقل مذكرا كالقمرين
فان قلت مجرد اطلاق الاسم على الآخر لا يكفي في التثنية كما في المشترك بل لا بد من
الاشتراك في معنى ليصيرا من جنس واحد قلت هو مختلف فيه فقد جوز بعضهم ان
يقال قرآن للطهر والحيض وعينان لجارية وباصرة وايضا جاز ان يجعل الآخر مسمى
باسمه ادعاء ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره كما قيل
في العلم فيكون معنى الابوين المسميين بالاب والخافقين هو المغرب من خفق النجم اذا
غاب وقيل المشرق لانه لا يخفق منه الكوكب اي يلمع وانما فصله عما قبله بقوله ومنه اي
ومن هذا الباب لبعده عن الانواع المتقدمة المتقاربة المذكورة بعد قوله ومن
هذا الباب قال واما قوله تعالى واذا مس الناس ضر بلفظ اذا مع الضر
فللنظر الى لفظ المس والى تنكير الضر المفيد في المقام التوبيخي القصد الى اليسير من
الضر والى الناس المستحقين ان يلحقهم كل ضرر وللتنبيه على ان مساس قدر يسير من
الضر لامثال هؤلاء حقه ان يكون في حكم المقطوع به واما قوله واذا مسه الشر
فذو دعاء عريض بعد قوله واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه اي
اعرض عن شكر الله وذهب بنفسه وتكبر وتعظم والذي تقتضيه البلاغة ان يكون
الضمير في مسه للمعرض المتكبر ويكون لفظ اذا للتنبيه على ان مثله يحق ان يكون ابتلاؤه
بالشر مقطوعا به وعند النحويين ان اذ في اذا مسلوب الدلالة على معناه الاصلي
وهو المضي منقول بادخال ما الى الدلالة على الاستقبال ولا فرق بين اذا واذ
ما في باب الشرط من حيث المعنى الا في الابهام في الاستقبال ومتى لتعميم الاوقات
في الاستقبال ومتى ما اعم واين لتعميم الامكنة والاحياز واينما اعم قال تعالى
اينما تكونوا يدرككم الموت وحيثما نظير اينما قال تعالى وحيثما كنتم فولوا وجوهكم

شنظره ومن لتعميم اولى العلم قال تعالى ومن يهاجر فى سبيل الله يجد فى الارض
مراغما كثيرا وسعة وما لتعميم الاشياء قال تعالى وما تفعلوا من خير فان الله به
عليم ومهما اعم قال تعالى مهما تاتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين و
وجهه اذا قدر الاصل ما ما ظاهر وانى لتعميم ما يضاف اليه من ذوى العلم وغيرهم
وانى لتعميم الاحوال الراجعة الى الشرط كما تقول انى تقرأ اقرأ اى على اى حال
توجد القراءة من جهرها او سمها او غير ذلك اوجدها انا والمطلوب بهذه المعممات
ترك تفصيل الى اجمال مع الاحتراز عن تطويل اما غير واف بالمراد ومل الاتراك
فى قولك من ياتى اكرمه كيف تستغنى عن التفصيل والتطويل فى قولك ان ياتنى زيد
اكرمه وان ياتنى عمرو اكرمه وان ياتنى خالد اكرمه الى عدد ربما تعذر استيفاؤه
مع قيام الاملال قال تعالى ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فاولئك
هم الفائزون اى اى مكلف اطاع الله فى فرائضه ورسوله فى سننه وخشى الله
على ما مضى من ذنوبه واتقاه فيما يستقبل فقد حاز الفوز بحذافيره اقول
اراد ان القرآن اى سورة الطال نادر كالسنة فقد استعمل اذا فى المشكوك فيها فى ما
تقدم من ان الاصل فى اذا الجزم بالوقوع واجاب عن ذلك بان هناك امورا
ثلثة تعاضدت فى اقتضاء كون الفرمقطوعا به فان لفظ المس ينبئ عن القلة فى معنى
الاصابة وتنكير الفر فى المقام التوبيخى يدل على تقليله وقد جعل مفعول المس الناس
وهم لما دهم فى عصيانهم مستحقون لان يلحقهم ويحاربهم كل فر فيناسب استعمال اذا فيه
على ان مساس قدر يسير من الفر لامثال سولاء حقه ان يكون فى حكم المقطوع به
والخر الاية على ما فى الروم وعوا ربهم منيبين اليه وقد وجد فى بعض نسخ المتن دعا
فالصواب حينئذ واذا مس الانسان فر على ما فى الزمر قوله واما فى قوله واذا
مسه الشر يريد ان الشر هنا كالفر هناك وقد فات من تلك الامور الثلثة واحد منها
اعنى تنكيره الا انه ناب عنه شئ آخر هو ان الضمير راجع الى الانسان المعرض المتكبر
على ما يقتضيه البلاغة لا الى مطلق الانسان المذكور فى قوله واذا انعمنا على الانسان

على ما يتبادر اليه الوهم فيكون استقلال اذا تنبيها على ان مثله يحق ان يكون ابتلاؤه
بالشر مقطوعا به يقال نأى بجانبه اى بنفسه كان الجانب مقحم والمعنى ابعد نفسه وذهب
بها عن محلها ومقامها تكبرا وتعظما قوله وعند النحويين ان اذ فى اذا ما المناسب
للاحال السابق فى تعداد كلمات الشرط تقديم اذ اما على اذ ما لكنه عكس لمزيد تمام
حيث كان اذ قبلها للزمان الماضى معرى عن الشرطية مضافا الى ما بعده من الجملة
وبادخال ما الابهامية القاطعة عن الاضافة انتقل الى معنى الشرطية فى الاستقبال
فكانهم لم يجعلوا اذ ما كلمة برأسها كما زعم بعضهم قياسا على اخواتها من اذا ما وحيثما وانما
وانما قال فى باب الشرط لان اذا قد يكون لمجرد الظرفية بخلاف اذا ما وقال من
حيث المعنى اذ فيهما فرق من حيث ان الجزم باذا ما مع كونه نادرا ايضا اقرب الى السعة
قال اذا ما جئت فيزاسم تقدم قوله الا فى الايهام فى الاستقبال فان قولك ايكم
اذا طلعت الشمس اذا لم يكن معه قرينة محمول على طلوع الغد فيستحق العتب بترك الاتيان
فيه بخلاف قولك اذا ما طلعت فانه لا يختص به وقد يقال اراد ان اذا محمول على وقت
يناسب وجود الشرط فيعذر بترك الاتيان بعذر المطر مثلا واذا ما فيتناول وغيره فلا يعذر
قوله وحيثما اعم اى اشد واقوى عموما لانه اكثر افرادا والان متى يتناول الجميع الازمنة
الاستقبالية فيعم الحكم المعلق به كل وقت من اوقات وقوع شرطه حتى اذا قال متى
دخلت الدار فانت طالق طلقت فى اى وقت دخلت من ليل او نهار لكنه ربما يختص
ببعض الاحيان بخلاف متى ما فيكون اقوى عموما وليس فى شئ منهما تكرار الطلاق بتكرار
الدخول على ما توهم انما ذلك فى كلما وعطف الاحيان على الامكنة اما تفسيرى واما
تنبيه على ان المكان ما يعتمد عليه كالارض للسرير والحيز هو الفراغ المتوهم الذى يملأه
المتمكن بحجمه واعتبار اينما فى الامكنة على قياس متى ما فى الازمنة قوله وحيثما نظرا اينما اى
فى انه لتعميم الامكنة ايضا وكلمة من فى وجوهها تختص باولى العلم وتعميم فى الشرط وفى
الاستفهام ايضا مراغما اى مهاجرا يراغم بسلوكه اليه قومه اى يوصل اليهم الذل والهوان
ويلصق انوفهم بالرغام وما لتعميم الاشياء اى فى الشرط وكذا فى الاستفهام فاذا اريد

شيئا من بعيد قلت ما هو واذا عرفت انه انسان قلت من هو وقد تطلق كلمة
ما على اولى العلم كما في قوله من لا يعقل ويسأل بها عن صفاتهم كقولك ما زيد
قوله وهما اعم على قياس ما مرّ في مهما فيتناول كل شيء من الاشياء بحيث
لا يخص بخلاف ما فانه قد يخص ووجه كونه اعم اذا قدر اصله ما ما على ما مرّ ان الاولى
شرطية والثاني مزيد لزيادة التعميم كما في متى وايما واذا جعلت كلمة برأسها
فوجه كونها اعم وضعها كذلك لمناسبة زيادة البناء لزيادة المعنى واذا قيل
اصلها مه بمعنى الكف منضمة الى ما الشرطية فهم زيادة التعميم فيها من الامر
بالكف عن كل شيء قوله او غير ذلك يعني من الحالات والصفات الراجعة الى
القراءة كالتوسط بين الجهر والهمس وكالمدح والثقل والطيب والكرامة قوله
والمطلوب بهذه المعاني اي الفائدة المطلوبة من هذه الكلمات المفيدة للعموم
في الازمنة او الامكنة او غيرهما ترك التفصيل الى الاجمال في هذه الامور اما وجوه
كما اذا تقصد عدم التصريح بالذكر واما مع الاحتراز عن تطويل لا يفي بالاحصاء او
يفي لكنه يمل والاختصار حاصل في الكل قوله الى عدد حال من المقول اعني ان
يأتي زيد الى آخره اي في قولك هذا المقول ذاهبا الى عدد ربما تعذر استيفاؤه
فانك اذا لم تقيد قولك من يأتي بقيد تعذر استيعاب عدده قطعا وان قيدته
بقولك من بني زيد مثلا لم يتعذر قوله مع قيام الاملال اما في صورة التعذر فالاملال
لازم واما في غيرها فقد يكون املال بسبب الكثرة وقد لا يكون فيقصد حينئذ
الاختصار وترك التفصيل الى الاجمال ولقد احسن من طبق الآية على تعليق
المعنى وهذا فيه التشنيع اعاليه واطرافه جمع حذفا روالظاهر في نظم الآية ان يقال
فذلك هو الفائز وانما ذكر اولئك نظرا الى ان عموم الافراد يفيد شمول الحكم
للجميع قال واعلم ان الجزاء والشرط في غير لو لما كانا تعليق حصول امر
بحصول ما ليس بحاصل استلزم ذلك في جملتيهما امتناع الثبوت فامتنع ان تكونا
اسميتين او احديهما وكذا امتناع المضي ان يكون الفعلان ماضيين او احدهما

ويظهر من هذا ان نحو ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني اكرمك وان تكرمني اكرمتك
ونحو ان تكرمني فانت مكرم ونحو ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس مما لا يوجب
لكونه مضارعا معه كنون التأكيد في نحو فاما يأتينكم مني هدى واما تثقفنهم في
الحرب لايصال اليه في بليغ الكلام الا لنكتة ما مثل توخي ابراز غير الحاصل في
معرض الحاصل اما لقوة الاسباب المتآخذة في وقوعه كقولك ان اشترينا كذا
حال انعقاد الاسباب في ذلك واما لان ما هو للوقوع كالواقع نحو قولك ان مت
وعليه ونادى اصحاب الجنة ونادى اصحاب الاعراف وكذا انا فتحنا لك لنزولها
قبل فتح مكة وفي اقوال المفسرين رحمهم الله ما هي كثيرة واما للتعريض كما في
نحو لئن اشركت ليحبطن عملك لئن اتبعت اهواءهم لئن اشركت فان زللتم من بعد ما جاءتكم البينات ونظيره
في كونه تعريضا قوله وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون المراد وما
لكم لا تعبدون الذي فطركم والمنبه عليه قوله واليه ترجعون ولولا التعريض لكان
المناسب واليه ارجع وكذا أأتخذ من دونه آلهة ان يردن الرحمن بضر لا تغن
عني شفاعتهم شيئا ولا ينقذون اني اذا لفي ضلال مبين المراد أتتخذون
من دونه آلهة ان يردكم الرحمن بضر لا تغن عنكم شفاعتهم شيئا ولا ينقذوكم
انكم اذا لفي ضلال مبين ولذلك قيل اني آمنت بربكم دون بربي واتبعه
فاسمعون ولا تعرف حسن موقع هذا التعريض الا اذا نظرت الى مقامه وهو
تطلب اسماع الحق على وجه لا يورث طالبي دم المسمع مزيد غضب وهو ترك
المواجهة بالتضليل والتصريح لهم بالنسبة الى ارتكاب الباطل اقول
قدمه على الشرط لانه العمدة والشرط قيد له ولان تقديمه هو المناسب لقوله لما كانا
تعليق حصول امر يعني مضمون الجزاء بحصول ما ليس بحاصل يعني مضمون الشرط وقد
بالغ حيث جعل الجزاء والشرط نفس التعليق واراد ان معناهما من حيث انهما جزاء
وشرط ذلك التعليق والمقصود ان الاصل في الشرط والجزاء ان يكونا جملتين
فعليتين مضارعتين فلذلك اخرج لو لان الاصل في جملتيها المضي كما سيأتي والحصول

المعلق هو تحقق نسبة خبرية ايجابية او سلبية او تحقق نسبة انشائية فان
الجزاء قد يكون انشاء والحصول المعلق به تحقق نسبة خبرية في الاستقبال
ايجابا كانت او سلبا ولا يجوز ان يكون حصول نسبة انشائية لان الشرط مفروض
الصدق اى التحقق في الاستقبال وذلك لا يتصور في الانشاء قوله استلزم
ذلك اى كونهما تعليق حصول امر الى آخره امتناع الثبوت اى ثبوت مضمون
احدهما في الحال اما الشرط فلانه ليس بحاصل في الحال بل هو مفروض الحصول
في الاستقبال واما الجزاء فلتوقف حصوله على حصول الشرط وقوله فامتنع ان
تكونا اسميتين او احديهما لم يرد به الامتناع بالكلية بل اراد ان الاصل مطابقة اللفظ
للمعنى بحسب الظاهر واتبع في الكلام البليغ العدول عنها الا لنكتة كما سيصرح به قوله وكذا
امتناع المضي بالنصب اى وكذا استلزم ذلك امتناع المضي اى امتناع ثبوت مضمونهما
في الماضي فامتنع باعتبار رعاية المطابقة ايضا ان يكون الفعلان في جملتيهما ماضيين
او احدهما وفي بعض النسخ لم يوجد لفظ فامتنع بعد لفظ المضي فاما ان يقدر او يجعل
ان يكون بدلا من المضي ومثل للعدول الى الماضي لنكتة امثلة منقلبة الى معنى
الاستقبال ثم اعاد لفظ نحو للعدول الى الاسمية في الجزاء وصرح لان الاسمية
لا تقع شرطا لاختصاص كلمة ان بالفعل واعاده ثانيا للعدول الى الماضي الباقي على
معناه المحوج الى التاويل الذي سنذكره الا ان تقييد الماضي الاول بالآن يدل
على ان ذلك الماضي بمعنى الحال فلو قال ان يكرمني الآن لكان اظهر في التقييد
افيد قوله مما لا موجب لكونه مضارعا معه بيان لقوله نحو في المواضع الثلثة اى من
الصور التي لا يكون معها ما يوجب كون الفعل مضارعا اذ مع الموجب لا يجوز العدول
اصلا وان كان فيه نكت كثيرة وكلمة ان اذا اكدت بما وجب تاكيد شرطها بالنون
لئلا ينحط المقصود عن رتبة الاداة والنون المؤكدة مخصوصة بالمضارع واذا
كان الجزاء مصدرا بالسين او سوف او بكلمة لن وجب كونه مضارعا قوله
لا يصار اليه جز لقوله ان نحو واعتبر بلاغة الكلام لان غير البليغ منه لا يطلب فيه

نكتة

نكتة العدول قوله مثل توفي او رد للصير الى غير الاصل نكتتين احديهما طلب
ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل وثانيهما طلب ابراز المقدر في معرض الملفوظ وثنى
لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اسباب خمسة ثم اشار الى الاسباب اجمالا بقوله
وما شاكل ذلك قوله لان ما هو للوقوع كالواقع اى ما هو محقق الوقوع في الاستقبال
كالواقع في تحقق الوقوع وعليه اى وعلى جعل ما هو للوقوع كالواقع والتعبير عنه بلفظ
الماضي وان لم يكن في الشرط والجزاء قوله تعالى ونادى فانه تعالى اخبر عن الاحوال
المترتبة المتحققة الوقوع في الدار الآخرة بالفاظ ماضية وذلك كثير في القرآن قوله وكذا
اى ومثل نادى انا فتحنا اذا اريد به فتح مكة لنزولها قبل زمان المراجعة من صلح
الحديبية وللمفسرين اقوال اخر فتح خيبر وفتح الروم وفتح ما فتح الله له من النبوة
والدعوة الى دين الاسلام بالحجة والسيف فانه فتح ينطوي فيه كل الفتوح وقيل هو
من الفتاحة وهي الحكومة اى قضينا لك قضاء بينا على اهل مكة ان تدخلها انت
واصحابك من قابل قوله واما للتعريض هذا هو السبب الثالث من الاسباب الخمسة قال تعالى
ولئن اتبعت اهواءهم بعد الذي جاءك من العلم ما لك من الله من ولي ولا نصير فانه ابرز
اتباع النبي عليه السلام اهواء اليهود والنصارى في معرض الحاصل اعني صيغة الماضي
مع القطع بانه لا يقع منه تعريضا بمن صدر عنه اتباعها وبتحقق الجزاء بهم اعني كونهم لا ولي
لهم من الله ولا نصير وكذا ابرز شركه في قوله ولئن اشركت ليحبطن عملك في معرض
الحاصل تعريضا لمن اشرك وحبط عمله وكذا ابرز زلل المخاطبين في معرضه تعريضا بمن زلوا
ولحوق الوعيد العظيم بهم اعني ما دل عليه قوله فاعلموا ان الله عزيز حكيم فان قيل
التعريض فيما ذكر من الآيات انما نشأ من اسناد الفعل الى فاعل يمتنع منه ذلك الفعل
لا من صيغة الماضي قلنا الاسناد والفرض يكفيه الامكان الذاتي فلا تعريض من جهة
الاسناد وان سلم فالتعريض في المضارع انما يكون لمن يحصل منه الاتباع والاشراك
والزلل في المستقبل ولا طائل تحته لا يقال اللام الموطئة توجب كون الشرط ماضيا
فلا مدخل للتعريض في كون الشرط ماضيا ولئن اتبعت ولئن اشركت لانا نقول قد عرفت

انه لاتنافي بين المقتضيات فجاز تقدمها على انه قد يقال المقصود من الاتيان
باللام والتزام المضي في الشرط هو التعريض قوله ونظيره اي ونظير ولئن اشركت في
كونه تعريضا وان لم يشاركه في كونه شرطا وتعبيرا بالماضي عما ليس بحاصل والمنبه عليه
اي على ان المراد وما لكم لا تعبدون فيكون تعريضا قوله ولذلك اي ولكونه
للتعريض قيل انت بربكم دون بربي مع انه المناسب لولا قصد التعريض واتبعه
اي ذكر بعده فاسمعون حثا لهم على الاصغاء ليقفوا على ما اراده من التعريض فيتنقلوا
عما هم عليه وقوله هذا التعريض اشارة الى التعريض المذكور في النظير اعني آية وما لي
لا اعبد واتخذوا اما التعريض في الايات السابقة فلا يخفى حسن موقعه قوله طالبي
دم المسيح اي قاصدي قتله وسوى ذلك الوجه ترك المواجهة بالتضليل والتصريح
وفي هذا التصريح نكتة اخرى هي الاعانة على قبول الحق الذي هو وجوب عبادة
الله وقبح عبادة الاصنام حيث دل على امحاض النصيحة اذ لا يريد لهم الا ما اراده لنفسه
قال ومن هذا الاسلوب قوله قل لا تسألون عما اجرمنا ولا نسأل عما
تعملون والا لحق النسق من حيث الظاهر قل لا تسألون عما عملنا ولا نسأل
عما تجرمون وكذا ما قبله وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وهذا
النوع من الكلام تسمى المنصف واما للتفاؤل واما لاظهار الرغبة في وقوعه
كما تقول ان ظفرت بحسن العاقبة فذاك وعليه قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم
على البغاء ان اردن تحصنا وما شاكل ذلك من لطايف الاعتبارات وقولهم
رحمه الله في الدعاء من هذا القبيل ومن هنا تنبه لنكتة تضمنها تفاوت الشرطين
في فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة وابراز المقدر في
معرض الملفوظ به لانصباب الكلام الى معناه كما في قولك ان اكرمتني الان
فقد اكرمتك امس مرادا به ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي
اياك امس اقول اي من اسلوب اسماع الحق على وجه لا يورث مزيد غضب
قوله تعالى قل لا تسألون عما اجرمنا اسند الاجرام الى نفسه وتابعيه والعمل الى

المخاطبين

المخاطبين وكذا من هذا الاسلوب ما قبله وانا او اياكم حيث ردد كلا من الفريقين
بين الهدى والضلال ولم يصرح بتضليل المخاطبين فان قلت ما فايدة او الاولى وهلا
قيل وانا واياكم قلت لان المراد حينئذ كون الفريقين معا اما على هدى واما في ضلال
وليس بمراد ولو ترك او الثانية مع ترك الاولى فيما دون الكلام انه نشر على ترتيب
اللف وخرج عن كونه كلاما منصفا وترك الثانية وحدها فما يشوش المعنى واعلم انه
لا تعريض في ترديد كل من الفريقين بين الهدى والضلال بل فيه ترك التصريح
بالتضليل واما قوله تعالى اجرمنا ففيه تعريض باجرام المخاطبين فيشارك في ذلك
الايات السابقة فاستحق ان يقدم على ما قبله وايضا هو اقوى في الانصاف من الترديد
فكان اولى بالتقديم قوله وهذا النوع من الكلام اي المشتمل على اسماع الحق على وجه
لا يورث مزيد غضب سواء كان فيه تعريض او لا يسمى المنصف وصفا له بوصف صاحبه
حيث لم يجعل لنفسه مزية على مخاطبه ولان كل من يسمعه قال لمن خوطب به قد انصفك صاحبك
قوله ان ظفرت على صيغة الحكاية مثال لاظهار الرغبة وقد يجعل مثالا للتفاؤل ايضا وان
قرئ على صيغة الخطاب كان مثالا لهما وعليه اي وعلى اظهار الرغبة قوله تعالى ان اردن
تحصنا اظهارا للرغبة في ارادتهن التحصن وفايدة تقييد النهي بالشرط التنبيه على انهن مع
تصور عقلهن اذا اردن التحصن والتعفف كان المولى احق بذلك وايضا نزلت
الآية فيمن كن يردنه ويكرههن المولى على الزنا وايضا اذا لم يردن ترك الزنا لم يمكن
الزنا فلا يتصور اكراههن عليه واذا اعتبر احد من الاسور لم يثبت مفهوم الشرط اعني جواز
الاكراه اذا لم يردن التحصن قوله وما شاكل ذلك عطف على ما تقدم نظرا الى المعنى كانه قيل
اسباب ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل ما ذكر وما شاكل كايصال المسرة او المساءة بان
كذلك نحو ان اكرمتك او ان ضربتك وكالاستلذاذ بوقوعه نحو ان زارني الحبيب وكاظهار
الوثوق به نحو ان اعطاني فلان كذا قوله من هذا القبيل اي من ابراز غير الحاصل
في معرض الحاصل فان مقتضى الظاهر ان يقال ليرحمه الله ونكتة العدول التفاؤل واظهار
الرغبة وانما فصله لانه ليس بشرط قوله ومن هنا اي ومن مقام تقريرنا وتفصيلنا نكتة

ابراز غير الحاصل في صورة الحاصل تنبيه للنكتة في ذكر جمى الحسنة بصيغة الماضي و
اصابة السيئة بصيغة المضارع وهي اظهار الرغبة في وقوع الحسنة دون السيئة
على ما يقتضيه كمال رافته تعالى لعباده فان قلت قد صرح فيما مر ان النكتة في تغليب
الماضي مع اذا كونه اقرب الى القطع الذي هو الاصل في اذا وفي مثل هذه الاية فالى
مقصور التنبيه لنكتة تفاوت الشرطين من هنا قلت ما صرح به فيما مر هو النكتة العامة
لاستعمال الماضي مع اذا والتي تنبه لها من هنا هو النكتة الخاصة ببعض موارده
كما بينا وذلك على قياس ما عرف من النكتة العامة والخاصة في الالتفات قوله
وابراز المقدر في معرض الملفوظ به عطف على ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل
وهذا الابراز هي النكتة الثانية من نكتتي المصير الى خلاف الاصل في الشرط والجزاء
ومعرض الملفوظ به هو كونه معلقا ومعلقا به بتوسط كلمة الشرط وقد ابرز المقدر في
المثال المذكور في هذا المعرض لانصباب الكلام الى معناه بشهادة كل فطرة سليمة قوله
فاعتمد هو على صيغة الامر فيكون طلب الاعتداء وباكرام المتكلم معلقا بحصول اعتداد
المخاطب باكرامه فلا حاجة في الانشائية الواقعة جزاء الى ان يأول بالخبرية وتقدير
امتناع وقوع الانشائية شرطا قال ولما كانت لو لتعليق ما امتنع بامتناع
غيره على سبيل القطع كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع من
مجيء مخاطبك استعجلتا عن الثبوت ولزم ان تكونا فعليتين والفعل ماض
واستلزم في مثل قوله عز اسمه ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ المجرمون
ناكسوا رءوسهم عند ربهم ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم تنزيل
المستقبل منزلة الماضي نظرا الى سلك المقطوع به لصدوره عمن لا خلاف في اخباره منزلة الماضي
المعلوم في قولك لو جئتني على نحو ربما يود في قوله تعالى ربما يود
الذين كفروا في احد قولي اصحابنا البصريين رحمهم الله واستلزم في مثل قولك
لو تحسن الي لشكرت المقصد بتحسن الى تصوير احسانه مستمر الامتناع فيما مضى
وقتا فوقتا على نحو قصد الاستمرار لا فيما لا في الله يستهزئ في قوله عز اسمه الله يستهزئ

بهم بعد قوله قالوا انا معكم انما نحن مستهزءون وبيكسبون في قوله فويل لهم مما
كتبت ايديهم وويل لهم مما يكسبون وقوله لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم وارد
على هذا اي يمتنع عنتكم باستمرار امتناعه عن طاعتكم وكذلك ان ترد الغرض من
لفظ ترى ويود وتحسن الى استحضار صورة المجرمين ناكسي الرءوس قائلين
بما يقولون وصورة الظالمين موقوفين عند ربهم متقاولين تلك المقالات
واستحضار صورة ودادة الكافرين لو اسلموا واستحضار صورة منع الاحسان
كما في والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه الى بلد ميت فاحيينا به الارض
بعد موتها اذ قال فتثير استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة
الربانية من اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض متكونا في المرائي تارة
عن قزع تبدو كانها قطع قطن مندوف ثم تتضام متقلبة بين اطوار حتى يعدن
ركاما وانه طريق للبلغاء لا يعدلون عنه اذا اقتضى المقام سلوكه او ما ترى
تابط شرا في قوله • باني قد لقيت الغول تهوي • بسهب كالصحيفة صحصحان
فاضربها بلا دهش فخرت • صريعا لليدين وللجران • كيف سلك في فاضربها
بلا دهش قصدا ان يصور لقومه الحالة التي تشجع فيها بضرب الغول كانه يبصرهم
اياها ويطلعهم على كنهها ويتطلب منهم مشاهدتها تعجيبا من جراءته على كل هول و
ثباته عند كل شدة وقوله سبحانه وتعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه
من تراب ثم قال له كن فيكون دون كن فكان من هذا القبيل واستلزم
في مثل لو انتم تملكون حمله على تقدير لو تملكون تملكون لفائدة التاكيد ثم حذف
الفعل الاول اختصارا لدلالة مفسره عليه المبدل بعدها بالفعل منفصلا
اقول فحين كانت لتعليق ما امتنع بامتناع غيره جعل اولا المعلق ما امتنع والمعلق
امتناع غيره وعكس ثانيا فقال معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك
فظهر من كلامه هاهنا ان في تعليق الامتناع بالامتناع اما على تقدير المضاف اي
لتعليق ما امتنع بامتناع غيره ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع واما على اعتبار

حيثية المشتمع اعني انتفاءه الا انه عدل عن العبارة الظاهرة الى امتنع تارة في الجزاء
وتارة في الشرط تنبيها على اعتبار المعنى فيهما وحصولها ذكره انها يدل على معنى قولنا
لما انتفى الشرط انتفى الجزاء بانتفائه فرجع الى ما هو المشهور من انها لانتفاء الثاني لانتفاء
الاول وهذا لازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر
آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل
انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول
الاكرام في الماضي على حصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء
الاكرام سببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف
وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم
كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد
اى خروج العالم عن نظامه الموجود لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف كانه قيل
وما فسدتا فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم بعضهم ان لو
لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطاء عكس المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى تقصد
اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان
المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك
استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب بان انتفاء المجيء
من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء
الاكرام مستند الى انتفاء المجيء منه ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار
شيء فيربط بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته وقول عمر رضي الله عنه لو لم يخف
الله لم يعصه وقول علي كرم الله وجهه لو كشف الغطاء ما ازددت يقينا قوله على
سبيل القطع متعلق بامتناع غيره وفيه اشعار بان الشرط مقدر الوجود في الماضي
حتى يكون امتناعه اى انتفاؤه مقطوعا به قوله امتنعت جواب حين لتنزيلها منزلة
لما واذا امتنعت جعلتا على الثبوت امتنع ان يكون جملتاها او احدهما اسمية ولزم

ان

ان تكونا فعليتين ولو قال والفعل ماضيا لكان اظهر فان ذلك لازم ايضا من
قوله لتعليق ما امتنع وقوله بامتنع على صيغة الماضي كما عرفت الا انه جعله حالا لا
فيكون داخلا تحت اللزوم وقوله واستلزم عطف على لزم وفاعله ضمير مصدره
اى استلزم لزوم كونهما فعليتين مع كون الفعل ماضيا فان قلت اذا كان معطوفا
على لزم وجب ان يكون المعطوف لازما من قوله حين كانت كما ان المعطوف عليه
كذلك قلت نعم الا انه لازم للشرط بتوسط اللازم الاول اى حين كانت كذا
لزم ان يكون الفعل في جملتيها ماضيا واستلزم لزوم كونه فيهما ماضيا بتنزيل
المستقبل في الآيات المذكورة منزلة الماضي المعلوم ومعنى وقفوا على النار
اروها حتى يشاهدوها او اطلعوا عليها كاينة تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها
من وقفته على كذا اى عرفته اياه وجواب لو في هذه الآيات محذوف اى لرأيت
امرا هائلا عجيبا يقصر العبارة عن تصويره وهذه امور انما تقع في الآخرة لكنها لتحقق
وقوعها نزلت منزلة الماضي المقطوع به فاستعمل فيها اذ ولو المختصان بالماضي
كانه قيل هذه احوال قد تحققت وانقضت وانت ما رأيتها وحينئذ كان المناسب
ان يقال ولو رأيت لكنه عدل الى صيغة المستقبل تنبيها على نكتة اخرى هي ان
لفظ المستقبل الصادر عمن لا خلاف في اخباره بمنزلة لفظ الماضي المعلوم المحقق
معنى ويمكن ان يقال تلك الامور ماضية تأويلا ومستقبلة تحقيقا فروعي الجانبان
معا قوله تنزيل مفعول استلزم وفاعله للتنزيل ولو اخر عن ظرف التنزيل اعني
قوله منزلة الماضي لئلا يقع التقليل بين اجزاء المعلل لكان اولى قوله منزلة ود
وذلك لان رب المكفوفة لكونها دالة على تقليل محقق حقها ان يدخل على فعل
ماض ولا شك ان وداد الكافرين كونهم مسلمين امر مستقبل الا انه نزل منزلة
الماضي في تحقق الوقوع فاستعمل فيه ربما ثم عبر عنه بلفظ المستقبل لما عرفت من
احدى النكتتين والقول الآخر للبصريين ان ما نكرة بمعنى شيء موصوفة بيود وما
تعلق به رب محذوف اى تحقق وعند الكوفيين ان التقدير ربما كان يود فلا حاجة

الى تنزيل المضارع منزلة الماضي ومعنى تقليل الوداد انهم من شدة الاهوال
مدهوشون فان كانت عنهم افاقة ما تمنوا كونهم مسلمين وقيل المراد كثرة الوداد
قوله واستلزم في مثل قولك عطف على استلزم في مثل قوله وفاعله ضمير ذلك اللزوم
ايضا ومفعوله القصد قوله مستمر الامتناع قيل عليه ان كلمة لو تدل على الامتناع
وقد دخلت على المضارع الدال على الاستمرار فيفهم حينئذ امتناع الاستمرار لا استمرار
الامتناع واجيب عنه بانه كما ان الجملة الاسمية تدل بمعونة المقام على دوام
الثبوت فاذا دخل عليها حرف النفي دلت على دوام الانتفاء لا على انتفاء الدوام
كذلك المضارع الخالي عن حرف الامتناع يدل على استمرار الثبوت فاذا دخل عليه
حرف الامتناع دل على استمرار الامتناع ولا بعد في ذلك الا يرى ان قولك
ما زيدا ضربت يدل على اختصاص النفي لا على نفي الاختصاص فمعنى قولك لو تحسن
الي لشكرت ان انتفاء الشكر بسبب استمرار انتفاء الاحسان لا انه بسبب انتفاء
استمرار الاحسان فان الشكر يتوقف على وجود الاحسان لا على استمراره وقوله
فيما مضى اشارة الى ان لو على معناها وان المضارع الواقع موقع الماضي انما ذا استمرار
انتفاء الفعل فيما مضى وانما قال وقتا فوقتا لان الاحسان يوجد مكذا عرفا
فيلاحظ انتفاؤه بحسب اوقات وجوده لا استمرار انتفائه في جميع الاوقات
فيكون المضارع المنفي كالمثبت في ان الاستمرار المستفاد منه تجددي لا ثبوتي
ونوله على نحو حال من القصد وانما قال بعد قوله انا معكم انما نحن مستهزؤن
لنظهر ان مقتضى الظاهر ان يقال الله مستهزئ فعدل الى يستهزئ قصدا الى
استمرار استهزاء الله بهم وقتا فوقتا وهو انزال البلايا عليهم وادخال الهوان
فيهم على تجدد الازمنة قوله ويكسبون عطف على يستهزئ ولولا انه قصد به
الاستمرار لقيل بما كسبوا كما قال بما كتبت وانما فصل قوله لو يطيعكم ولم يعطفه
على قولك لو تحسن اما لانه لا يحتمل استحضار الصورة كما يحتمله قولك لو تحسن واما
لان صاحب الكشاف حمله على امتناع الاستمرار ولعله الظهر مما اختار المصنف

وبالغ فيه حيث حكم بانه وارد عليه لان عنتهم اي وقوعهم في المشقة والهلاك
انما يلزم من استمراره عليه السلام على اطاعتهم فيما يعن لهم ويستصوبونه اذ فيه
اختلال امر الايالة وانقلاب الرئيس مرؤسا واما الطاعة اياهم في بعض ما يرونه
ففيها استمالتهم واستجلاب قلوبهم بلا معرة قوله ولك ان تريد الغرض من لفظ
ترى ويود وتحسن مذاهب ثلث في هذه الامثلة وهو ان يقصد بصيغة المضارع
فيها الى استحضار الصورة فان المضارع دال على الزمان الحاضر الذي من
شأنه ان يشاهد ما هو واقع فيه فيقصد به الى احضار الصورة في الحال وجعلها
مشاهدة ثم انه جعل الاستحضار في يود راجعا الى صورة الوداد وفي ترى ظاهر
وفي لو تحسن الى صورة منع الاحسان على قياس ما مر من ان القصد بلو تحسن
الى استمرار امتناع الاحسان الا انه اختار هنا لفظ المنع على الامتناع لزيادة
التقبيح وذكر في ترى استحضار صورة المرئي المستبع لاستحضار صورة الرؤية تنبيها
على ان المقصود من استحضار صورة الرؤية استحضار صور تلك الحالات المرئية
فان قلت اذا كان لو تحسن لاستحضار صورة انتفاء الاحسان كان لو ترى لاستحضار
صورة انتفاء الرؤية لا لاستحضار صورة الرؤية قلت يجوز ان يعتبر اولا انضمام
لو الى المضارع ثم يقصد استحضار الصورة فيكون راجعا الى الانتفاء ويجوز
ان يقطع النظر عنه ويقصد الاستحضار بالمضارع وحده وانما يتعين هذه المعاني
باقتضاء المقام كما ان معنى استمرار الامتناع وعكسه انما هو بحسبه ولا شك انه لا معنى
لاستحضار صورة انتفاء الرؤية في لو ترى كما لا طائل في استحضار صورة الاحسان
في لو تحسن فتدبر ولا يلتفت الى ما يقال من انه جعل لو في لو ترى للتمني دون
الامتناع لان لو التمني لا تختص بالماضي فلا حاجة حينئذ الى التأويل قوله قائلين
لما يقولون يعني قولهم ربنا ابصرنا وسمعنا فارجعنا نعمل صالحا وقوله متقاولين
بتلك المقالات اشارة الى قوله تعالى يرجع بعضهم الى بعض القول يقول الذين
استضعفوا للذين استكبروا لولا انتم لكنا مؤمنين الى آخره وكانه اكتفى بذكر

استحضار صورتي المجرمين والظالمين عن التعريض لاستحضار صورة المؤمنين
على ان رالقايلين ياليتنا نرد ولا نكذب قوله كما في والله الذي ارسل اي كالاستحضار
الذي فيه فان قوله تثير بمعنى اثارت بدليل فسقناه لان الماضي لا يكون متأخرا
عن المستقبل والقزع بفتحتين جمع قزعة وهي قطعة من السحاب رقيقة والمندوف
المضروب بالمندفة وهي آلة الندافين تضام اي ينضم بعض تلك القزع الى بعض
ولفظة ثم ثانية مقام تارة اخرى اي تكون اولا عن قزع تبدو وتضام
ثانيا بعدن اي يصرن ركاما اي سحابا متراكما اي متراكبا ركب بعضهم بعضا قوله
وانه اي العدول عن الماضي الى المضارع لاستحضار الصورة وهو المتمنى عند
النحاة بحكاية الحال الماضية وقوله باني قد لقيت بدل من قوله بالاتيت في البيت
السابق وهو • الا من مبلغ فتيان فهم • بما لاقيت عند رحى بطان • وهو موضع
والغول من السعالي وكل مهلك يسمى عند العرب غولا تهوي اي تسرع كانها تنزل وتسقط
والسهب الفلاة والصحيفة الورقة من القرطاس والصحصحان المستوى خرت
اي سقطت يقال صرعه اي القاه على الارض واهلكه ولم يورث صريعا لانه بمعنى المفعول
والجران مقدم عنق البعير من مذبحه الى منحره واللام في لليدين للاختصاص او
بمعنى على وبين هذين البيتين بيتان آخران نقلتهما كلاهما نضوا ارض •
اخو سفر فخلى لي مكاني • فشدت شدة نحوي فاهوت • لها كفي بمصقول يماني
النضو المهزول والشدة الحملة واهوت كفي بالسيف اي ارمات به فاضربها اي ضربها
والضمير للغول ولقيني مرجاد ر دالبيت الاول قوله من هذا القبيل اي من العدول
الى المضارع لاستحضار الصورة قوله واستلزم عطف على لزم او استلزم الاول او
الثاني وفاعله ايضا ضمير اللزوم اي واستلزم لزوم كون جملتها فعليتين ان يحمل
انتم على انه فاعل فعل محذوف لا مبتدا خبره تملكون لكون لو داخلة على جملة فعلية
قوله لغاية التاكيد فيه بحث لانه لو كان من قبيل التكرير للتاكيد وكان الحذف
لمجرد الاختصار كما ذكر لم يلزم الحذف في نحو وان احد من المشركين استجارك

فالصواب ما عليه الجمهور من ان المقصود الابهام بالحذف ثم التفسير فلا يجوز لحملها
وقول لدلالة ضميره عليه مردود بان كلمة الشرط تدل على الفعل المطلق وقوله تملكون
يدل على خصوصيته ولا مدخل في ذلك للضمير الذي هو انتم على قياس لو ذات سوار
لطمتني الا ان يقال لولا انتم لما احتيج الى تقدير فعله ولا لدلالة على محذوف قوله
منفصلا حال من المستتر في المبدل الراجع الى ضميره او مفعول ثان على تضمين الابدال
معنى الجعل وقد يقال لا حاجة الى تكلف الانفصال بل اصله لو تملكون انتم تملكون
فحذفت الجملة الاولى باسرها وبقي تاكيدنا علها مع مفسرها وقد يجاب بان فيه التزام
كثرة الحذف بلا ضرورة وكان العدول الى المضارع اعني تملكون لاستحضار الصورة
وذهب المبرد الى ان لو قد يستعمل في المستقبل بمعنى ان كما في اطلبوا العلم ولو بالصين
وابا سي بكم الامر يوم القيمة ولو بالسقط وعلى هذا جاز ان يحمل لو ههنا على الاستقبال اي
ان تملكوا لتجلوا خشية الفاقة وذهب صاحب الكشاف الى انه لا حذف الفعل ههنا برز
الكلام في صورة المبتدا والخبر فان والاختصاص كما يفيده صيغ المبتدا والخبر في
تملكنا سعيت في حاجتك والمعنى ان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ قال واما امثال
هذه اللطايف لا يتغلغل فيها الا اذهان الراضة من علماء المعاني ولمبنى علم
المعاني على التتبع لتراكيب الكلام واحدا فواحدا كما ترى وتطلب العثور على الكل
منها من لطايف النكت متعذر لا يتم الاحاطة به الا لعلام الغيوب ولا يدخل كنه
بلاغة القرآن الا تحت علم الشامل واعلم ان مستودعات فصول هذا الفن
لا تتضح الا باستيراء زناد خاطر وقاد ولا تنكشف اسرار جواهرها الا لبصيرة ذي
طبع نقاد ولا تضع ازمتها الا في يد راكض في حلبتها الى امد مدى باستفراغ
طوق متفوق افاويق استنباطها بقوة فهم ومعونة ذوق مولع من لطايف
البلاغة بما يؤثر القلوب بصفايا حباتها وتنثر عليها افئدة مصاقع الخطبا
خبايا حباتها متوسل بذلك ان يتانق في وجه الاعجاز في التنزيل مستقلا مما حمله
عجز المتحدين به عندك الى التفصيل طامع من رب العزة والكبرياء في المتوب الحسنى

والفوز عنده يوم النشور بالذخر الاسنى اقول اى المذكورة فى
مباحث تقييد الفعل بالشروط المختلفة يقال تغلغل الماء فى الشجر اى دخل فى تجاويفه
وعروقه والرائضة جمع رائض من رضت المهر اذا علمته السير حسنة عن الذهاب الى
ههنا وهناك وكانه اراد بالرائضة الذين ارتقوا الى درجة تعليم الغير كاساتين
علماء المعانى واللام فى قوله لمبنى متعلق بلا يتم يريد ان مسائل علم المعانى باسرها
مما لا يحيط به الا الله تعالى وذلك لانها مستخرجة من تتبع جزئيات التراكيب وتعرف
ما لها من لطائف النكت مفصلة على وجه تحصل به قاعدة كلية هى مسئلة من علم المعانى
ولا شك ان احاد التراكيب غير منحصرة فلا يمكن لبشر ان يطلع عليها ويتعرف جميع لطائفها
حتى يستخرج جميع القواعد المتعلقة بجميع نكتها فكثير من علم المعانى بعد بالقوة لم تصل
اذهان الرائضة اليها ولا الى اللطائف الجزئية التى يستخرج هى منها بل علم الله تعالى
محيط بجميع مسائله وبتفاصيل لطائف التراكيب التى هى مبنى تلك المسائل بلا تتبع قوله
ولا يدخل كنه بلاغة القران الا تحت علام الغيوب يعنى كما ان علم المعانى لا يحيط به الا
علام الغيوب كذلك ما هو المقصود والاصل منه اعنى العلم ببلاغة القران ليس حاصلا
بتمامه الا له تعالى قوله هذا الفن اى الفن الثالث والاستيراء طلب الورى وهو
خروج النار من الزند ولا تقدح اى المستودعات والراكض من ركض الدابة اذا
استحثها للعدو وقوله الى انأى مدى اى ابعد غاية يتعلق بالراكض وكذا الباء
فى باستفراغ طوق اى طاقة والمتفوق المرتضع من تفوق الفصيل اذا شرب اللبن
فواقا فواقا وهو زمان ما بين الحلبتين فان الناقة تحلب ثم تترك زمانا قليلا ترضعها
الفصيل لتدر والافاويق جمع افواق جمع فيق جمع فيقة بكسر الفاء وهو اللبن المجتمع
بين الحلبتين وقوله بقوة فهم متعلق بتفوق وهو صفة راكض كمولع ومتوسل
وطالع والصفايا جمع صفية وهى الخالصة وحبات القلوب سويداواتها وضمير عليها
راجع الى ما يؤثرها يقال خطيب مصقع اى بليغ مجهد والحنايا جمع حنية وهى المحنوة قوله
بذلك اى بما ذكر من الراكض وما يعقبه من الصفات تأنق فى كذا اذا تأنى فيه

باستقصاء

باستقصاء استقصاء اى متدرجا فى الانتقال من العلم الاجمالى الى التفصيلى فان عجز
المتحدين بالتنزيل عن ان يأتوا بسورة من مثله دل اجمالا على انه معجز وعلم المعانى
والبيان يتوصل الى تفصيل ذلك الاجمال ويعلم ان اعجازه بما فيه من النكت واللطائف
الخارجة عن طوق البشر وحاصل ما ذكره ان ما اودعناه فى الفن الثالث لا يتضح حق
اتضاحها ولا يستفاد كما ينبغى الا الذى طبع نقاد وخاطر وقاد يستفرغ طاقته فى تحصيلها
لاقوى باعث على تحمل المشاق وهو الطمع فى السعادة العظمى واللذة
الكبرى المطلوبة لذاتها قوله والفوز بالجر وقد يروى بالنصب عطفا على محل
المثوبة قال الفن الرابع مركوز فى ذهنك لا تجد له مقالا ولا ارتكاب
جمع مجالا ان ليس يتنع بين مفهومى جملتين اتحاد بحكم التآخى وارتباط لاحدهما
بالآخر مستحكم الاواخى ولا ان يباين احدهما الآخر مباينة الاجانب لانقطاع
الوشائج بينهما من كل جانب ولا ان تكون بين بين لا قرة رحم ما هناك فيتوسط
حالهما بين الاولى الثانية لذلك وهذا ر الفصل والوصل وهو ترك العاطف وذكره
على هذه الجهات وكذا طى الجمل عن البين ولا طيها وانها لمحك البلاغة ومنتقد
البصيرة ومضمار النظار ومتفاضل الانظار ومعيار قدر الفهم ومسبار غور الخاطر
ومنجم صوابه وخطائه ومعجم جلائه وصدائه وهى التى اذا طبقت فيها المفصل شهدوا
لك من البلاغة بالقدح المعلى وان لك فى ابداع وشيها اليد الطولى وهذا فصل
له فضل احتياج الى تقرير واف وتحرير شاف اعلم ان تميز موضع العطف عن
غير موضع فى الجمل كنحو ان تذكر معطوفا بعضها على بعض تارة ومتروكا العطف بينها
اخرى هو الاصل فى هذا الفن وانه نوعان نوع يقرب تعاطيه ونوع يبعد ذلك
فيه فالقريب هو ان يقصد العطف بينها بغير الواو او بالواو بينها لكن بشرط
ان يكون للمعطوف عليها محل من الاعراب والبعيد هو ان يقصد العطف بينها
بالواو وليس للمعطوف محل اعرابى والسبب فى ان قرب القريب وبعد البعيد
هو ان العطف فى باب البلاغة يعتمد معرفة اصول ثلاثة احدها الموضع الصالح

له من حيث الوضع وثانيهما فايدة وثالثها وجه كونه مقبولا لا مردودا وانت
اذا اتقنت معاني الفاء وثم وحتى ولا وبل ولكن واو وام واما واي
على قولي حصلت لك الثلاثة لدلالة كل منها على معنى محصل مستدع من الجمل
جنا مخصوصا مشتملا على فايدة وكونه مقبولا سائغا وكذلك اذا اتقنت ان
الاعراب صنفان لا غير صنف ليس بتبع وصنف تبع واتقنت ان الصنف الثاني
منحصر في تلك الانواع الخمسة البدل والوصف والبيان والتاكيد واتباع الثاني
الاول في الاعراب بتوسيط حرف وعلمت كون المتبوع في نوع البدل في حكم
المنحى والمعرب عنه باستعانة النحو رحمهم الله يقولون البدل في حكم تنحية المبدل منه
ويوصون بتصريح بل في قسم الغلط وعلمت في الوصف والبيان والتاكيد ان
التابع فيه هو المتبوع فالعالم في زيد العالم عندك ليس غير زيد وعمرو في اخوك
عمرو عندي ليس غير اخوك ونفسه في جاء خالد نفسه ليس غير خالد ثم رجعت
فحققت ان الواو يستدعي معناه ان لا يكون معطوفه هو المعطوف عليه
لامتناع ان يقال جاء زيد وزيد وان يكون زيد الثاني هو زيدا الاول حصل
لك ان الصنف الاول ليس موضعا للعطف باي حرف كان من حروف العطف
لفوات شرط العطف فيه وهو تقدم متبوع ولم يذهب عليك ان نحو جاء وزيد و
عرفت نورا وأتاني خالد وراكبا وما جرى هذا المجرى غير صحيح وان نحو قوله عليكم
ورحمة الله السلام يلزم ان يكون عديم النظر وان لا يسوغه الا نية التقديم والتاخير
واما نحو قوله عز سلطانه واياي فارهبون وانما ساغ لكون المعطوف عليه في
حكم الملفوظ به لكونه مفسرا اذ تقديره واياي ارهبوا فارهبوني على ما سبق التعرض
لهذا القبيل في علم النحو واما نحو قوله اوكلما عاهدوا فساغ لتقدم حرف الاستفهام
المستدعي فعلا مدلولا على معناه بقراين سياق الكلام وهو اكفروا بايات الله
وكلما عاهدوا وحصل لك ايضا ان الانواع الاربعة من الصنف الثاني ليس واحد
منها موضعا للعطف بالواو اما لفوات شرط العطف حكما كما في البدل لتردد لكونه

سلب زيد ثوبه واذا عطفت فيه منزلة سلب وثوبه حكما واما لفوات شرط
معناه كما في الوصف والبيان والتاكيد اذا هو موضوع النوع الخامس واما نحو
قوله عز اسمه وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فالوجه فيه عندي هو ان
ولها كتاب معلوم حال لقرية لكونها في حكم الموصوف نازلة منزلة وما اهلكنا
قرية من القرى لا وصف وحمله على الوصف سهو لا خطاء ولا عيب في السهو
للانسان والسهو ما يتنبه صاحبه بادنى تنبيه والخطاء ما لا يتنبه صاحبه او
يتنبه لكن بعد اتعاب ويزداد ما ذكرت وضوحا في آخر هذا الفصل في الكلام
في الحال ثم اذا اتقنت ايضا ان كل واحد من وجوه الاعراب دال على معنى كما
تشهد لذلك قوانين علم النحو حصل لك ان يقع الواو وهي مشاركة المعطوف
المعطوف عليه في ذلك المعنى فيكون عندك من الاصول الثلاثة اصلان موضوعه
موضعه وهو فايدة فاذا عرفت ان شرط كون العطف بالواو مقبولا هو
ان يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة مثل ما ترى في نحو الشمس
والقمر والسماء والارض والجن والانس كل ذلك محدث وسنفصل الكلام
في نوع الجهة بخلاف في نحو الشمس ومرارة الارنب وسورة الاخلاص والرجل
اليسرى من الضفدع ودين المجوس والف باذنجانة كلها محدثة حصلت
لك الاصول الثلاثة وان الامر من القرب فيها كما ترى اقول مركوز
خبر مبتدا ان ليس يتنع والمعنى ان عدم امتناع الاتحاد والمباينة والتوسط بين مفهومي
الجملتين مقرر ثبت في ذهنك على وجه لا سبيل لك الى الانكار وقوله لا تجد اما صفة
لمركوز او حال من المستتر فيه او خبر ثان وفاعل ليس اما ضمير راجع الى الاتحاد وعلى التنازع
واما ضمير الشان وانما ذكر سلب الامتناع دون الامكان لئلا يتوهم الامكان الخاص
فيخرج عنه ما كان واجبا من نوع الاقسام يقال تاخي زيد وعمرو اذا اخذ كل منهما
صاحبه اخا والارتباط هنا مصدر المبني للمفعول يقال ارتبطه وربطه كلاهما بمعنى
والمستحكم بكسر الكاف من استحكم الشيء صار محكما والاواخي جمع آخية بتشديد الياء فيهما كما

اه فيها تشديد ... منهما بالتخفيف

الادرند... بتشديد الموحدة

اله في المفرد والجمع مسلم

قطعة حبل يدفن طرفاها ويظهر منها عروة يشد اليها دابة والمراد بالاواخي جهات
الارتباط قوله ولان يباين عطف على اتى والوشايج الوسايل جمع وشيجة وهى
عرق الشجرة ويطلق على القرابة المشابكة ولان يكونا اى مفهوما جملتين بين بين
اى بين الاتحاد والمباينة والآصرة ما عطفك على غيرك من رحم او معروف او غيرها
وهنالك اشارة الى ما بين الجملتين قوله فيتوسط بالنصب عطف على ان يكونا
بين الاولى اى بين الحالة الاولى التى هى الاتحاد والحالة الثانية التى هى
المباينة لذلك اى لما بينهما من آصرة الرحم والايصال بوجه ما ومحصول كلامه ان
بين مفهومى اى جملتين فرضا اما كمال الاتصال او كمال الانقطاع او التوسط
بينهما قوله وهو ترك العاطف وذكره افرد الضمير الراجع الى الفصل او الوصل لانهما
صارا بمنزلة اسم واحد لباب مخصوص وقدم الفصل الذى هو ترك العطف لانه الاصل
ولانه دائر على جهتين من تلك الجهات الثلث اعنى الاتحاد والمباينة ومدار
الوصل على جهة واحدة هو التوسط ولا يقدح فى المدارية التخلف على سبيل الندرة
والقلة كالوصل لدفع الايهام مع المباينة والفصل للاحتياط مع التوسط قوله
وكذا طى الجمل عن البين ولا طيها يعنى ان مدارهما ايضا على هذه الجهات فان الغالب
انه اذا كان بين الجمل من الاتحاد والتناسب ما يعلم بواسطة بعضها من بعض
يصار الى طى الجمل والا فلا فلا يرد ان المدار على وجود القرينة وقصد الاختصار
وما يترتب عليه من النكت وعدمها لا على الجهات المذكورة ثم العمدة فى الايجاز
طى جنس الجمل واحدة كانت او ازيد وقد يحصل بحذف المفردات ايضا قوله عن
البين يوهم اختصاص طى الجمل باثناء الكلام قوله وانها اى هذه الجهات الثلث
لمحك البلاغة اى ما يمتحن به بلاغة المتكلم فان طبق فيها المفصل ظهر كمال بلاغته
واصله الحجر الذى يحك به الذهب فيعرف جودته من رداءته ومنتقد البصيرة اى الموضع
الذى ينتقد فيه البصاير ويعرف جيادها من زيوفها والمتفاضل موضع تفاضل
الاشياء بعضها عن بعض والمعيار الميزان الذى يعرف به العيار والمسبار آلة

يعرف بها غور الجرح ومقدار عمقه والمنجم المظهر من نجم النبت اى ظهر والمنجم موضع
النجم من نجمت العود اذا عضضته لتعرف صلابته من رخاوته والجلاء بالكسر
مصدر جلوت السيف صقلته والصداء بالهمزة والقصر مصدر صدى الحديد بالكسر
اى وسخ واسود والقدح السهم قبل ان يراش والمعلى هو السابع من قداح الميسر
وله النصيب الاعلى وان لك بفتح الهمزة عطف على القدح والابداع الاختراع والمراد
النقش قوله كنحو ان تذكر اى الجمل تمثيل للتميز المذكور مع مسامحة فى العبارة والمراد
كنحو ان تعرف ان الجمل فى اى موضع يذكر متعاطفة وفى اى موضع يذكر غير متعاطفة
وانما كان تميز موضع العطف من غير موضعه هو الاصل فى الفن الرابع لان المقصد
الاعلى منه مباحث الفصل والوصل لكثرتها ودقتها وهى مبنية على ذلك التميز
المحتاج لخفائه الى مزيد اعتناء وبتابه واما مباحث الجملة الحالية والايجاز والاطناب
فكالتبع للمقصود بالذات قوله وانه اى العطف او التميز ويشهد للاول شيئان
الاول ان التقاطها بالعطف انسب منه بالتميز الخ فى قوله فيما بعد واما توسط الواو
بين جمل لا محل للمعطوف عليها من الاعراب فانما بعد تعاطيه لا يقال رجوع الضمير
الى العطف يستلزم استدراك قوله اعلم ان تميز موضع العطف الى آخره لانا نقول
اذا تبين ان العطف فى اى موضع يقرب وفى اى موضع يبعد وانكشف احوالهما
فقد حصل تميز مواضع العطف عن غيرها فلا استدراك وانما ذكر القصد فى تفسير
القريب والبعيد حيث قال فيهما هو ان يقصد العطف بينهما بناء على انه اراد بالعطف
الذى حكم عليه بانه نوعان معنى المصدر المبنى للفاعل ولذلك قال يعتمد معرفة اصول
لا معنى المصدر المبنى للمفعول
ثلثة ولم يقل يعتمد اصولا ثلثة ولا شك ان العطف بهذا المعنى يتضمن القصد فصرح بما
فى ضمنه قوله هو ان العطف فى باب البلاغة اى العطف المطابق لمقتضى الحال
يعتمد معرفة اصول ثلثة واما العطف الذى يقصد به صحة التركيب وتادية اصل المعنى
فلا حاجة فيه الى الاصل الثالث اعنى وجه كونه مقبولا قوله الموضع الصالح له من
حيث الوضع انما اعتبر الوضع لان المرجع فى كون الموضع صالحا للعطف الى معانى

حروفه بحسب الوضع فالموضع الصالح للفاء ان يكون المعطوف بعد المعطوف عليه
بلا مهلة لان الفاء موضوعة لذلك والموضع الصالح لثم ان يكون هناك مهلة
وهكذا قياس باقي الحروف وفايدة العطف ما يترتب عليه من كون الثاني من
الاول على الارتباط الذي يقتضيه معنى الحرف سواء تشاركا في معنى اعراب اولا
وجه كون العطف مقبولا عند البلغاء اما في الواو فان يكون بين المعطوفين
جهة جامعة واما في غير الواو فان يكون بين المعطوفين نسبة مخصوصة يقتضيها
معنى العاطف قوله وانت اذا اتقنت معاني الفاء بيان لقرب القسم الاول من
القريب وهو العطف بغير الواو قوله على معنى محصل اي معين مقصود في نفسه
يستدعي ذلك المعنى من الجمل بيانا مخصوصا يشتمل ذلك البين على فايدة العطف
وكونه مقبولا في ذلك البين فالاصول الثلثة منهدمة في العطف بغير الواو بمجرد ضبط
معانيها الوضعية بخلاف الواو فانه يدل على معنى مبهم غير متحصل هو مطلق الجمع
في معنى من المعاني على احتمال المقارنة والتعقيب والمهلة فليست الاصول الثلثة
منهدمة في الواو بمجرد ضبط معناه الوضعي قوله وكذلك اذا اتقنت بيان لقرب القسم
الثاني من القريب وهو العطف بالواو اذا كان للجملة المعطوف عليها محل من الاعراب
ومجمل ما ذكره في بيان قربه ان للاعراب معنيين اصل وفرع منحصر في خمسة والصنف
الاول ليس موضعا للعطف باي حرف كان لفوات شرط العطف فيه اعني تقدم
متبوع وكذا اربعة من الصنف الثاني ليس شيء منها موضعا للعطف اما لفقدان ذلك
الشرط حكما كما في البدل فان المبدل منه في حكم الساقط واما لفقدان ما يقتضيه
الواو من التغاير بين المعطوف كما في الوصف والبيان والتاكيد فتعين ان
موضعه هو الخامس من الصنف الثاني وقد تحقق عندك ان كل واحد من وجوه
الاعراب دال على معنى فاذا كان للجملة الاولى محل من الاعراب ظهر فايدة العطف
بالواو اعني المشاركة في ذلك المعنى وحينئذ فقد تمهد لك من تلك الاصول الثلثة
اصلان معرفة موضعه وفايدته ثم اذا عرفت ان شرط مقبولية العطف بالواو هي الجهة

الجامعة

الجامعة بين المعطوفين فقد تمهد لك الاصل الثالث واستبان امر القرب ولنرجع
الى تفصيل كلامه قوله واتقنت ان الصنف الثاني اعني الاعراب التبعي منحصر في تلك
الانواع اي لا يوجد الاعراب التبعي الا فيها فلا حاجة الى جعل الاعراب بمعنى الموجب
ولا الى تقدير مضاف على معنى ان ذا الصنف الثاني منحصر ليكون تلك الانواع اقساما
له قوله واتباع الثاني الاول فيه تسامح لان الاتباع المذكور ليس من تلك الانواع
بل هو العطف بالمعنى المصدري والمعدود في تلك الانواع هو العطف بمعنى المعطوف
فكانه عدل عنه ليلايم قوله فيما بعد انما موضعه النوع الخامس بمنزلة ان يقال
موضعه هو العطف دون باقي التوابع وايضا فيما ذكره دلالة على ان كلا اي
حرف عطف ولهذا انكر فقال بتوسط حرف قوله وعلمت كون المتبوع عطف على
اتقنت في قوله وكذلك اذا اتقنت وانما اورد في المعاني السابقة الاتقان
لكون تلك المعاني متقنة اي محكمة مقررة في علم النحو بلا شبهة ولا حاجة الى بيان
وعدل عنه هنا لان كون المبدل منه في حكم المنحي والمعرض عنه انما يعلم مما وقع
في عبارة النحاة من ان البدل في حكم تنحية المبدل منه اي تبعيده وازالته
مع ان كلامهم هذا ليس يجري على ظاهره بدليل صحة قولك زيد رايت غلامه رجلا
صالحا ولو كان المبدل عنه في حكم الساقط بالكلية لخلا الكلام عن العايد الى
المبتدا بل ارادوا به ان المقصود هو البدل وما تقدمه توطية له فكانه في حكم
الساقط قوله ويوقعون بتصريح بل في قسم الغلط وذلك ليخرج الكلام من ان
يعد صادرا بلا روية فان المتكلم يري بتصريح بل انه ذكر الاول متعمدا لا انه اقر
عنه واعرض والتقريب هنا ان يقال ان لفظ البدل معناه بحسب اللغة ما يقوم
مقام الشيء وذلك انما يتصور اذا كان الشيء متروكا او في حكم المتروك وفي تسمية
بالبدل اشعار بسقوط المبدل منه فاذا انضم اليها باظهار كلمة الاضراب في القسم الذي
ظهر فيه الطرح المتبوع علم ان الكل في حكم الطرح بتقدير بل واما ما يقال من ان
اقسام البدل متماثلة فيلزم تساويها في الاحكام فمحل نظر قوله وعلمت في الوصف

عطف على علمت السابق وهذا ايضا حكم يعلم بالتامل فى منع التوابع فان قلت ان
اريد الاتحاد فى المفهوم فذلك فى بعض صور التاكيد والبيان وان اريد الاتحاد
فى الذات فهو لا يمنع من صحة العطف كما فى الصفات التى يعطف بعضها على بعض قلت
انما جاز تعاطف الصفات لانه لم يقصد بشىء منها الذات التى هى جهة الاتحاد بل المفهومات
المتغايرة بخلاف الموصوف والصفة فان مابه الاتحاد هو مراد بالاول قوله ثم رجعت
عطف على اتفقت وعلمت اى اذا رجعت بعد اتفاقك وعلمك بما تقدم الى تاملك تحققت
ان معنى الواو اعنى الجمع يستدعى المغايرة بين معطوفيه اذ لا يعقل جمع بين الشىء ونفسه
قوله حصل لك جواب الشرط الذى هو اذا اتفقت ان الاعراب وما عطف عليه ولم يرد
عليك عطف على حصل يقال ذهب عليه كذا اذا غفل عنه والامثلة الثلثة من قبيل
الصنف الاول بناء على ان زيدا فاعل جاء لا عطف على مستتر فيه وان عمرا مفعول ضربت
لا عطف على مفعول مقدر وكذا الحال فى راكبا واما قوله الا يا نخلة من ذات عرق
عليك ورحمة الله السلام فتشارك الصنف الاول فى انتفاء تقدم المتبوع الا ان
المتبوع فى الصنف الاول معدوم وههنا موخر والمراد بلزوم عدم النظير انه جدير
بان لا يوجد له نظير وان وجد على قلة كقوله ثم اشتكيت لاشكانى وساكنه
قبر بسنجار او قبر على قهد ولا يخفى عليك ان كلامه هذا يدل على امتناع تقديم
التوابع فى السعة وذكر المحققون من النحاة ان تقديم المعطوف جائز بشروط ثلثة
الضرورة وعدم التقدم على العامل وكون العاطف احد الحروف الخمسة اعنى الواو
والفاء وثم واو ولا وقد يقال جاز ان يعطف ورحمة الله على خبر السلام المستتر
فى الظرف بلا فصل ولا تاكيد على سبيل الشذوذ وقوله واما نحو قوله عز سلطانه
فاياى فارهبون يريد ان المعطوف عليه اذا كان مقدما مقدرا على المعطوف
بقرينة توجد ساكن كان العطف سائغا شائعا لان المقدر كالملفوظ فقوله فارهبون
دال على عامل اياى اعنى ارهبون ونحو قوله وانما انفصل ضمير المفعول لتقدمه على عامله
لاجل التخصيص وعطف المفسر على المفسر بالفاء لان المراد دهبة بعد دهبة وصح كونه

مفسرا للمعطوف عليه باعتبار الاتحاد النوعى وقد يقال ايراد الفاء بينهما من حيث
ان حق المفسر ان يذكر عقيب المفسر كالتفصيل بعد الاجمال فى نحو قوله تعالى فتوبوا
الى باريكم فاقتلوا انفسكم على ما هو المشهور والواو فى واياى لعطف عامله اعنى اذ هبوا
على قوله تعالى واوفوا بعهدى اوف بعهدكم والذى تعرض له فى علم النحو هو الاحتمال
على شريطة التفسير فقد عد منع الآية من قبيل هذا الاضمار واما نحو قوله تعالى او كلما
عاهدوا عهدا افنضرب عنكم الذكر صفحا اثم اذا ما وقع امنتم به مما دخل فيه همزة الاستفهام
على الواو والفاء وثم فقد عطف على مقدر كما اختاره وقيل عطف على ما قبله من
الكلام الا انه ادخل الهمزة بين المعطوفين قصدا الى معنى التوبيخ ونحوه فى المعطوف
اما باعتبار اجتماعه مع المعطوف عليه او ترتبه عليه بلا مهلة او مهلة قوله المستدعى
فعلا مدلولا عليه هناء يعنى ان حرف الاستفهام يستدعى فعلا مطلقا فلا بد لخصوصيته
هنا المحتمل من قرينة اخرى فى سياق الكلام وانما جمع القرائن نظرا الى تعدد المواد
الذى اشار اليه بلفظ نحو وفى قوله وهو اكفروا مسامحة لان الفعل الذى حذف مع
فاعله هو كفروا والا اكفروا والذى عطف على كفروا هو الفعل العامل فى كلما عاهدوا
اعنى نبذه فريق منهم قوله وحصل لك ايضا عطف على حصل الاول قوله ليس واحد منها
موضوعا للعطف بالواو وانما قيد بالواو وان شاركه فى ذلك الفاء وغيره لانه
المقصود بالبحث فى هذا المقام ولان بعض الانواع الاربعة صالح للعطف باى
او بل كقولك اعجبنى زيد اى حسنه او بل حسنه وجاءنى اخوك اى زيد وجاءنى زيد بل
حماره او اراد بشرط العطف تقدم المتبوع وبشرط معنى العطف بالواو المغايرة بين المعطوفين
وانما لم يجعل المغايرة شرطا لمعنى العطف مطلقا احترازا عن العطف باى قوله انما هو
النوع الخامس يعنى اتباع الثانى الاول فى الاعراب بتوسط حرف قوله واما قوله
عز اسمه وما اهلكنا اشارة الى جواب نقض يرد على ما ذكره من ان الوصف ليس
موضوعا للعطف فان قوله لها كتاب جملة ظرفية او اسمية وقعت صفة لقرية مع وجود
الواو بينهما وتقرير الجواب ان تلك الجملة حال من قرية لا وصف لها وانما جاز

الحال من النكرة بلا تقديم الحال عليها لانها بسبب وقوعها في سياق النفي في حكم
الموصوفة اذ المعنى على قرية من القرى وحمل قوله ولها كتاب معلوم على الوصف
بجعل الواو لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف على ما في الكشاف ليس بشيء اذ لم يثبت
داو بهذا المعنى واعتذر المصنف لصاحب الكشاف بان ما ذكره سهو منه ولا عيب
فيه للانسان لانه نسول يزول بادنى تنبيه والبشر لا يخلو عنه انما العيب في الخطاء
وسوان يستقر الصورة المنافية للحق فلا يزول بسرعة وقد يقال تكرر في الكشاف
الحمل على الوصف مع بسط وتفصيل فالحكم بكونه سهوا سهو ثم الظاهر ان قوله تعالى
وثامنهم كلبهم صفة سبعة كما يشهد به اخواه اعني ثلثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم
وايضا ليس سبعة في حكم الموصوفة حتى يصح الحمل على الحال اتفاقا ولا شك ان معنى
الجمع يناسب معنى اللصوق وباب المجاز مفتوح فليحمل هذه الواو عليه تاكيدا للصوق
الصفة بالموصوف فيكون هذه ايضا نوعا للعاطفة كالتي بمعنى مع والحالية و
الاعتراضية ويؤيده ما روى عن ابن عباس رضي الله عنه قال حين وقعت الواو
انقطعت العدة اى لم يبق بعدها عدة عاد يلتفت اليها وذلك لان المبالغة في تحقق
هذه الصفة بموصوفها يدل على ان هذه العدة هي الصواب قوله وسنزيدها ما ذكرت
وضوحا في آخر هذا الفصل فانه ذكر هناك انه يجوز الحال من النكرة بلا تقدم اذا كانت
مع الواو لعدم الالتباس بالصفة كقولك جاءني رجل وعلى كتفه سيف فاذا كانت
النكرة مستغرقة كما في هذه الآية كان ذلك ادخل في الجواز قوله ثم اذا اتفقت
ايضا شروع في تمهيد الاصل الثاني في الواو وكلمة اذا مع ما في حيزها معطوفة
على نظيرتها في تمهيد الاول وقوله معرفة موضعه ومعرفة فايدته بدل اشتمال
من اصلان لان الاصلين هما الموضع والفايدة لا معرفتهما الا يرى الى قوله
والعطف في باب البلاغة يعتمد معرفة اصول ثلثة احدها الموضع الصالح الى آخره
قوله فاذا عرفت شروع في تمهيد الاصل الثالث في الواو وانما اختار عرفت على
اتفقت وعلمت تفننا في العبارة وتنبيها على ان ما تقدم انما تقن في علم النحو

او معلوم مما ذكر فيه بتامل واما وجه القبول في العطف بالواو اعني الجهة الجامعة
فانما يعرف في علم المعاني كما سنفصلها وانما اورد المثال في المفردات وان
كان الكلام في عطف الجمل اشعارا باشتراط الجهة الجامعة في عطف المفردات
ايضا وانما قال اولا محدث وثانيا محدثة نظرا الى تذكير كل ذلك وتانيث كلها
وقد يقال كلها تاكيد والمبتدا هو المذكورات السابقة فوجب التانيث بخلاف
كل ذلك فانها مبتدا مذكر قال وانما توسيط الواو بين جمل لا محل للمعطوف عليها
من الاعراب فانما بعد تعاطيه لكون الاصول الثلاثة في شانه غير ممهدة لك وهو
السر في ان دق مسلكه وبلغ من الغموض الى حيث قصر بعض ائمة علم المعاني البلاغة
على معرفة الفصل من الوصل وما قصرها عليه لان الامر كذلك وانما حاول بذلك
التنبيه على مزيد غموض هذا الفن وان احدا لا يتجاوز هذه العقبة من البلاغة
الا كان خلف ساير عقباتها خلفه واعلم انك اذا تاملت ما الحقت لك في
القريب العاطي قرب عندك هذا الشاو بحيث لا يخفى عليك باذن الله تعالى ادنى
تنبيه وهو ان الجملة متى نزلت في كلام المتكلم منزلة الجملة العارية عن المعطوف عليها
كما اذا اريد بها القطع عما قبلها او اريد بها البدل عن سابقة عليها لم تكن موضعا
لدخول الواو وكذا متى نزلت من الاولى منزلة نفسها لكمال اتصالها بها مثل ما
اذا كانت موضحة لها ومبينة او موكدة لها ومقررة لم تكن موضعا لدخول الواو
وكذا متى لم تكن بينها وبين الاولى جهة جامعة لكمال انقطاعها عنها لم تكن ايضا
موضعا لدخول الواو وانما تكون موضعا لدخوله اذا توسطت بين كمال الاتصال
وبين كمال الانقطاع ولكل من هذه الانواع حالة تقتضيه فاذا طابق ورودها
تلك الاحوال وطبق المفصل هناك رقي الكلام من البلاغة عند اربابها الى
درجة يناطح فيها السماك فلا بد من تفصيل الكلام في تلك الحالات اقول
اخذ يبين سبب البعد فيما بعد تعاطيه قوله غير ممهدة لك ههنا تمامها وذلك لان ما يقع
العطف بالواو في محل لا محل لها غير ظاهرة ولهذا قيل ان الواو فيما بينها لتزيين اللفظ

فقط وقال بعضهم انه لاستيناف الكلام وابتدائه وكذا موضعه المعلوم فى النحو انما
يظهر فى المفردات بلا شبهة ويظهر فيما هو فى حكم المفردات من الجمل التى لها محل من
الاعراب على طريقة المقايسة بادنى تامل دون الجمل التى لا محل لها من الاعراب
وهو اى عدم كون الاصول ممهدة هو السر والسبب فى ان دق مسلك هذا التوسط
قوله وما تقرر عليه اى وما تقرر البلاغة على عرفان الفصل من الوصل قوله
وان احدا بفتح الهمزة عطف على نزيد غموض هذا الفن يجرى منه مجرى التفسير
اى هو لغموضه كالعقبة العليا فلا يتجاوزها الا من خلف الفنون الاخرى التى
هى كالعقبات السفليات قوله واعلم انك اذا تاملت يريد تقريب البعيد بما
لخصه فى القريب وفاعل قرب ضمير مصدر تاملت والباء فى بحيث لا يخفى متعلق
بقرب على معنى الظرفية وفى بادنى تنبيه متعلق به ايضا على معنى الاستعانة وفى باذن
الله تعالى متعلق بلا يخفى قوله وهو اى ادنى التنبيه هو ان الجملة متى نزلت الآخرة
ونزولها منزلة العارية عن المعطوف عليها اشارة الى فوات شرط العطف سواء
كان بالواو او بغيره اعنى تقدم متبوع على المعطوف اما فواتا حقيقيا كما اذا اريد
قطع الجملة عما تقدمها او حكميا كما اذا اريد ابدالها من جملة اخرى سابقة عليها او
نزول الجملة الثانية من الاولى منزلة نفسها اشارة الى فوات المغايرة التى هى شرط
العطف بالواو ولم يذكر الصفة ههنا لان الموصوف ذات محكوم عليها بالصفة حقيقة
وذلك لا يتصور فى الجملة اصلا فالموضحة لما قبلها يجعل بيانا لا وصفا وانما ذكر الصفة
فيما تقدم لانه جعل البحث هناك متناولا لعطف المفردات كما يدل عليه تمثيله الجهة الجامعة
بعطف المفردات على ما اشرنا اليه وانتفاء الجهة الجامعة بين الجملتين اشارة الى فوات
شرط كون العطف بالواو مقبولا عند البلغاء فان قلت قوله لكمال انقطاعها عنها
متعلق بقوله لم يكن بينها وبين الاولى جهة جامعة نقد علل انتفاء الجهة الجامعة بكمال
الانقطاع والامر بالعكس قلت بل هو متعلق بما بعده اعنى قوله لم يكن ايضا موضعا
لدخول الواو فان قلت كيف جعل ههنا وجه القبول راجعا الى الموضع الصالح الذى

هو الاصل الاول مع انه جعل فيما سبق اصلا ثانيا قلت لما قيد الموضع الصالح هناك
بكونه من حيث الوضع لم يناول وجه القبول لانه من حيث البلاغة واطلقه ههنا فتناوله
واعتمد فى كونه اصلا ثانيا على التفصيل السابق لا يقال كمال الانقطاع قد يكون
لاختلاف الجملتين خبرا وطلبا ولا تعرض له ههنا اصلا لانا نقول لعله اراد بالجهة الجامعة
ههنا المناسبة التى تعم الجامع العقلى والوهمى والخيالى وغيرها فكانه قال ليس بينهما
مناسبة جامعة ولا شك ان الاتفاق فى الخبرية والطلبية من المناسبات الجامعة
فيتناول نفيها كمال الانقطاع بنوعيها قوله وانما يكون اى الجملة موضعا لدخول
الواو اذا توسطت بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع مقيسة الى الجملة الاولى
وهذا بمنزلة قوله فيما سبق انما موضعه النوع الخامس واعلم انه لم يتعرض للاصل الثانى
اعنى فايدة العطف بالواو ههنا اى فى جملة لا محل لها من الاعراب مع كونه اولى
بالتعرض لعدم ظهوره كما مر فنقول فايدة العطف بالواو فيما لا محل له من الاعراب
هى التشريك والجمع بين مضمونى الجملتين فى التحقق بحسب نفس الامر فان قلت اجتماعهما
واشتراكهما فى ذلك التحقق معلوم بدون الواو ولدلالة الجملتين على تحقق مضمونيهما
فى الواقع فيجتمعان فيه قطعا قلت ما ذكرته انما هو بدلالة عقلية ربما لم يكن مقصودة
فبالعطف يتعين القصد الى بيان الاجتماع ويتقوى الدلالة العقلية بالوضعية
ويندفع ايضا توهم الاضراب عن الجملة الاولى الى الثانية قوله ولكل من هذه الانواع
اى القطع والابدال وكمال الاتصال بالايضاح او التاكيد وكمال الانقطاع
والتوسط بينهما وغير ورودها لهذه الانواع والمستتر فى طبق ودقق راجع الى ورودها
وهناك اشارة الى اقتضاء الاحوال ومن البلاغة حال من الدرجة وجوز تقديمها
توسعا وغير ناظر للكلام قال واما الحالة المقتضية للقطع فهى
نوعان احدهما ان يكون للكلام السابق حكم وانت لا تريد ان تشركه الثانى فى
ذلك فتقطع ثم ان هذا القطع ما لى اما على وجه الاحتياط وذلك اذا كان
لا يوجد وثانيهما ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال فينزل ذلك

منزلة الواقع ويطلب بهذا الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك
وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا لجهات لطيفة اما لتنبيه
السامع على موقعه او لاغنائه ان يسأل او لئلا يسمع منه شيء او لئلا ينقطع كلامك
بكلامه او للقصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف
او غير ذلك مما ينخرط في هذا السلك ويسمى النوع الاول قطعا والثاني استينافا
واما الحالة المقتضية للابدال فهي ان يكون الكلام السابق
غير واف بتمام المراد وايراده او كغير الوافي والمقام مقام اعتناء بشانه اما لكونه
مطلوبا في نفسه او لكونه غريبا او فظيعا او عجيبا او لطيفا او غير ذلك مما له جهة استدعاء
للاعتناء بشانه فيعيده المتكلم بنظم اوفى منه على نية استيناف القصد الى المراد
ليظهر مجموع القصدين اليه في الاول والثاني اعني المبدل منه والبدل مزيد الاعتناء
بالشان **واما الحالة المقتضية للبيان** فهي ان يكون بالكلام السابق نوع
خفاء والمقام مقام ازالة له فيبينه المتكلم بكلام يزيل عنه الخفاء ويكشف عنه الغطاء
واما الحالة المقتضية للتاكيد والتقرير فظاهرة اقول بين اولا الاحوال
المقتضية للانواع المذكورة باسرها على وجه كلي بلا تمثيل ثم عقبها بامثلة كثيرة لكل
واحد منها ليكون لك عود الى التامل في تلك الاحوال ومقتضياتها لينكشف لك
غطاؤها وذلك لمزيد غموض هذا الفن ودقته كما ترى قوله لا تريد ان تشركه الثاني
ان يجعل الثاني شريكا للكلام السابق في ذلك الحكم فالضمير مفعول ثان بشهادة
المعنى قدم على الاول لاتصاله بالفعل يقال اشركت زيدا عمرا اي جعلته شريكا له
وقوله فيقطع بالرفع عطفا على لا تريد ولا يجوز نصبه جوابا للنفي وكلمة ثم في قوله
ثم ان بهذا للتراخي في الرتبة فان التفصيل اعلى مرتبة في البيان من الاجمال و
فاعل كان ضمير الشان الذي يفسره يوجد وانما قال قبل الكلام السابق لان
غير المشتمل على مانع اذا كان متاخرا عن السابق المشتمل عليه لم يقطع لان الثاني
هو المعطوف عليه ليس فيه مانع بناء على كونه اقرب وعلى هذا فقوله وذلك اذا

كان

كان لا يوجد هناك اي لا يوجد هناك كلام غير مشتمل على مانع قبل الكلام السابق
ولا بعده قوله كالمورد وهو على صيغة اسم الفاعل فان الكلام بسبب كونه منشأ للسؤال
كانه يورده والتقييد بالفحوى زيادة توضيح قوله فينزل ويطلب بالرفع اي فحينئذ ينزل
ويجوز نصبهما عطفا على يكون وقوله فيقطع بالرفع ولا يجوز نصبه اذ ليس من تمام الحالة
المقتضية للقطع بل هو مقتضاها اي فيقطع هذا الثاني عن الكلام السابق لذلك اي
للطلب ووقوعه جوابا للسؤال المنزل منزلة الواقع قوله بالفحوى حال عن السؤال اي و
تنزيل السؤال مدلولا عليه بالفحوى فان قيل تنبيه السامع على موقع السؤال انما يكون
مع القطع واما اغناؤه عن السؤال وعدم سماع شيء منه وعدم انقطاع كلامك
بكلامه فحاصلة على تقدير العطف ايضا فكيف يجعل جهات مقتضية للقطع اجيب بان
النكت المذكورة ههنا جهات مقتضية لتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع والقصد الى
جعل الثاني جوابا له لا لترك العطف فان قلت المحذور لازم ايضا فان تلك المعاني
الثلث حاصلة على تقدير عدم التنزيل اعني على تقدير العطف وتوضيحه ان ذكر الثاني
عقيب الكلام السابق سواء كان مقطوعا عنه او معطوفا عليه يترتب عليه تلك المعاني
واذا عطف لم يكن هناك تنزيل قلت الظاهر انه اذا لم ينزل السؤال منزلة الواقع لم يذكر
الثاني ولئن سلم فلعل المراد ان ذكر التنزيل اما لمجرد تنبيه السامع على موقع السؤال
واما لاغنائه مع ذلك التنبيه الى اخره فلا اشكال والباء في بتقليل اللفظ للمعية لا
للسببية بل للجمعية كما يرشدك اليه قوله وهو تكثير المعنى بتقليل اللفظ تقدير السؤال وترك
العاطف فان تقدير السؤال اشارة الى تكثير المعنى وترك العاطف اشارة الى تقليل
اللفظ وقوله او غير ذلك عطف على تكثير المعنى اي او للقصد الى غير ما ذكر واراد بما
ينخرط في هذا السلك ما ينزل لاجله السؤال منزلة الواقع وذلك كالاشعار بتنبه السامع
لموضع السؤال وادعاء ظهور السؤال بحيث يستغني عن ذكره والقصد الى بسط الكلام
بذكر الجواب المتفرع على تنزيل السؤال منزلة الواقع قوله ويسمى النوع الاول قطعا والثاني
استينافا لم يرد ان نوعي الحالة المقتضية للقطع يسميان قطعا واستينافا كما يوهم

ظاهر عبارته بل اراد نوعي القطع الحاصلين من ذينك النوعين بتبيان با لقطع للاستيناف تسمية النوع الاول من تسمية النوع الخاص باسم العام قوله وارادة عطف على تمام المراد يجري منه مجرى التفسير على طريقة قولك اعجبني زيد وكرمه كانه قيل غير وافٍ بارادة تمام المراد قوله مطلوبا في نفسه اي يكون مطلوبية بالنظر الى ذاته لا بالنظر الى صفاته كغرابة مثلا والفظيع هو الشنيع الشديد والعجيب ما يتعجب منه لغرابته واختفاء سببه واللطيف ما دق وخفي قوله او غير ذلك عطف على المنصوبات يعني به مثل العظيم والكثير ما لجهة استدعاء للاعتناء بشان المراد قوله فيعين بالنصب عطفا على يكون فهو من تمام الحالة المقتضية للابدال اذ بنية استيناف القصد الى المراد وليظهر بمجموع القصدين مزيد الاعتناء بالشان يتميز مقام الابدال عن مقام البيان اذ ليس فيه الا مجرد القصد الى ازالة الخفاء قوله نظائره مثل ان يكون الحال غفلة او شبهة او توهم تجوزا وسهوا ونسيان او غلط او شمول او اريد زيادة تقرير

قال واما الحالة المقتضية لكمال انقطاع ما بين الجملتين

فهي ان تختلفا خبرا وطلبا مع تفصيل تعرف في الحالة المقتضية للتوسط او ان اتفقتا خبرا فان لا يكون بينهما ما يجمعهما عند المفكرة جمعا من جهة العقل والوهم او الخيال والجامع العقلي هو ان يكون بينهما اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او الخبر او في قيد من قيودهما او تماثل هناك فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد عن البين او تضايف كالذي بين العلة والمعلول والسبب والمسبب او السفل والعلو والاقل والاكثر فالعقل يأبى ان لا يجتمعا في الذهن وان العقل سلطان مطاع والوهمي هو ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل نحو ان يكون المخبر عنه في احدهما لون بياض وفي الثاني لون صفرة فان الوهم يحتال في ان يبرزهما في معرض المثلين وكم للوهم من حيل تروج والا فعليك بقوله ❊ ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها ❊ شمس الضحى وابو اسحق والقمر وقل لي ما الذي سواه حسن الجمع بين الشمس وابي اسحق والقمر هذا التحسين او

بقوله ❊ اذا لم يكن للمرء في الخلق مطمع ❊ فذو التاج والسقاء والذر واحد ❊ وقد عرفت حال المثلين في شان الجمع او تضاد كالسواد والبياض والهمس والجهارة والطيب والنتن والحلاوة والحموضة والملاسة والخشونة وكالتحرك والسكون والقيام والقعود والذهاب والمجيء والاقرار والانكار والايمان والكفر وكالمتصفات بذلك من نحو الاسود والابيض والمؤمن والكافر او شبه تضاد من نحو السماء والارض والسهل والجبل والاول والثاني فان الوهم ينزل المتضادين والشبيهين بهما منزلة المتضايفين فيجتهد في الجمع بينهما في الذهن ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد اقول وذلك التفصيل هو ان لا يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف من تضمين الطلب معنى الخبر او عكسه فان المقام اذا اشتمل عليه لم يبق بين الجملتين كمال الانقطاع لزوال ذلك الاختلاف وانما لم يقل مع تفصيل يأتي في الحالة المقتضية للتوسط لان المذكور هناك ان يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف فالقيد المعتبر ههنا يعرف مما ذكرنا هناك قوله او ان اتفقتا خبرا وان لا يكون بينهما ما يجمعهما اقتصر على الخبر ولم يقل او طلبا لان الكلام في القانون الاول والعبارة الظاهرة في هذا المقام ان يقال او ان لا يكون بينهما ما يجمعهما عطفا على ان يختلفا خبرا وطلبا الا انه عدل عنها الى ما في الكتاب تنبيها على ان عدم الجامع انما يعد سببا للانقطاع اذا كان مع اتفاق الجملتين في الخبرية وذلك لان اختلافهما خبرا وطلبا سبب مستقل لكمال الانقطاع بحيث اذا جامعه عدم الجامع لم يعتد به ولا يقال حينئذ اجتمع هناك للانقطاع سببان جاز ان يعتبر مجموعهما او احدهما فلذلك جعل الاختلاف سببا على الاطلاق وقيد عدم الجامع بتقدير الاتفاق والوجه في حل تركيبه ان يقدر بعد فاء الجزاء مبتدأ حتى يكون الجزاء جملة ثم يجعل الشرطية باسرها معطوفة على الاسمية الواقعة بعد فاء جواب اما فيصير المعنى او فان اتفقتا خبرا فهي ان لا يكون وحينئذ ينتظم اللفظ مع رعاية تلك الفائدة قوله عند المفكرة جمعا من جهة العقل العقل قوة للنفس الناطقة بها تدرك المفهومات الكلية والخيال

قوة لها هي خزانة لصور المحسوسات والوهم قوة يدرك بها معان جزئية منتزعة عن المحسوسات والمفكرة قوة يتصرف بها الناطقة في مدركاتها تركيبا وتفصيلا وما يتوهم من انه اراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل من الكليات وبالجامع الوهمي ما يدرك بالوهم من المعاني الجزئية وبالجامع الخيالي ما يكون صورة مرتسمة في الخيال فليس بشيء لانه جعل كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سواء كانت كلية او جزئية جامعا عقليا وجعل كل واحد من شبه التماثل والتضاد وشبه التضاد وايضا على الاطلاق جامعا وهميا وجعل تقارن الصور في الخيال جامعا خياليا وليس تقارن الصور صورة مرتسمة في الخيال كما لا يخفى بل اراد بالجامع العقلي امرا بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين عند المفكرة وبالوهمي امرا بسببه يقتضي الوهم ذلك وبالخيالي امرا بسببه يقتضي الخيال ذلك ثم ان العقل لما كان يتميز بين الاشياء الملتبسة وينسب اليه الامور الصحيحة المطابقة للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سببا في نفسه للاجتماع نسب الجمع بها الى العقل ولما كان الوهم مما يشتبه عليه الامر بما يناسبه وكان لشبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة لتلك الاسباب المقتضية في نفسها للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال محلا لتقارن صور المحسوسات التي منها ينتزع صور الموهومات والمعقولات نسب الجمع بسبب تقارن صور كلية كانت او جزئية محسوسة او موهومة الى الخيال والضابط في الجامع ان الجمع اما بسبب التقارن في خزانة الصور او لا فالاول هو الخيالي والثاني اما ان يكون بواسطة امر مناسب للجمع ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلي او لا فهو الوهمي قوله اتحاد في تصور اي متصور كما يشهد له قوله مثل الاتحاد في المخبر عنه او الخبر او في قيد من قيودهما يعني كالظرف والحال والمفعول والصفة وغيرها فان قلت المتبادر من كلامه ان الاتحاد في واحد من المخبر عنه او به او قيد من قيودهما كاف للجمع بين الجملتين وفساده واضح لامتناع ان يقال هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه قلت لا نسلم ذلك الامتناع مطلقا فانه اذا قصد بيان الامور الواقعة في يوم الجمعة جاز العطف لان المقصود الاصلي هو هذا القيد واذا قصد بيان وقوع تلك الامور في الواقع وجعل يوم الجمعة قيدا تابعا لم يجز العطف لا لانه ليس جامعا بل لانه جامع غير ملتفت اليه كما صرح به في خفي ضيق على ما سيجيء قوله او تماثل عطف على اتحاد وهناك اشارة الى تصور من تلك الثلثة قوله فان العقل تعليل لكون التماثل مما يقتضي العقل بسببه اجتماع الجملتين عند المفكرة وانما قال عن التشخص في الخارج احترازا عن التشخص في الذهن فانه لا يرتفع اذا رفع العقل التشخص الخارجي عن المثلين بقيت الماهية الكلية الواحدة فقد رجع التماثل الى الاتحاد واقتضاء التضايف للاجتماع ظاهر فان المتضايفين يعقلان معا سواء كانا حقيقيين كالعلية والمعلولية والسببية والمسببية او مشهورين كالعلة والمعلول الشاملين للمعقولات والمحسوسات والسبب يرادف العلة والمسبب المعلول وقد يخص العلة بالمؤثر والسبب بالمفضي او بما يفضي الى الشيء في الجملة والسفل والعلو مختصان بالمحسوسات فلذلك عطفهما بالواو والاقل والاكثر يوصف بهما الكميات وما يتعلق بها من المعقولات والمحسوسات قوله فالعقل تعليل تنبيهي لكون التضايف جامعا عقليا اي العقل يابى ان لا يجتمع المتضايفان في الذهن قوله وان العقل سلطان مطاع مصراع فرد من بحر واف بما هو مقصوده وقد يقال تمامه حري ان لا يخالفه لبيب الا ولي المعنى ان يتم بقولنا وان خالفه لا يستطاع قوله والوهمي بان يكون بين تصوريهما اي بين متصوري الجملتين شبه تماثل وانما جمع المتصورات نظرا الى تعدد المواد لا لان الجامع الوهمي يجب ان يكون باعتبار كل واحد من متصوريهما بل هو على قياس الجامع العقلي وقد نبه على ذلك بقوله نحو ان يكون المخبر عنه في احدهما لون بياض وفي الثاني لون صفرة قوله فان الوهم يحتال في ان يبرزهما في معرض المثلين فكان الوهم يدعي ان الصفرة بياض زيد فيه شيء يسير لا يخرجه عن حقيقته وكم للوهم من حيل تروج بهذا ايضا مصراع فرد كما تقدم يلحق به فان الوهم شيطان رجيم قوله والا اي وان لم تصدقني في ان الوهم يبرز

مايشبه المثلين فی موضعها فالزم وخذ بقول تقرّف به صدقی فان الوهم هو الذی
حسّن الجمع بین منع الثلثة لتشابهها الاسور المتماثلة بسبب الاشتراک فی ان اشرقت
الدنیا ببهجتها ای بهائها وطراوتها اشراقا حسیا بالشمس والقمر ومعنویا بابی اسحق
لافاضته علیها انوار العدل والاحسان وهو الذی حسّن ایضا الجمع بین الملک والسقا
وصفا والنمل لاشتراکها فی عدم التوقع منهم والاستغناء عنهم مع کونها متباعدة
متباینة غایة التباین قوله وقل لی عطف علی علیک وقوله سواء ای سوی الوهم
ظرف متعلق بحسّن لفظا قدم علیه استماما وهو فی المعنی استثناء من الاستفهامیة
التی اخرجتها بالذی حسّن وانما قال او بقوله اشعارا بان کل واحد من القولین
واف بما هو مقصود واعنی ظهور صدقه فی احتیال الوهم قوله وقد عرفت حال من
المثلین فی قوله یحتال فی ان یبرزهما فی معرض المثلین ای وقد عرفت حال المثلین
فی شان الجمع بالرجوع الی الاتحاد بواسطة تجریدهما عن التشخص فاذا تحققت احتیال
الوهم ظهر لک ان شبه التماثل جامع وهمی قوله او تضاد عطف علی شبه تماثل والمتضادان
هما وجودیان لایکون تعقل احدهما بالقیاس الی الآخر ویتعاقبان علی موضوع واحد
مع ان بینهما غایة الخلاف قوله کالسواد والبیاض ای کتضاد السواد والبیاض اولا
بالمحسوسات بالذات باحدی الحواس لحس الظاهرة ثم اعاد الکاف ومثل بجملة اخری
من الافعال البدنیة واللسانیة والقلبیة وقد یقال التحرک والسکون من الانفعالات
والقیام والقعود من الاوضاع والذهاب والمجئ من الحرکات المختلفة بالاضافة
فان حرکة واحدة مجیٔ وذهاب بنسبة الی شخصین والایمان والکفر اعنی اذعان
الحق وجحوده من الاعراض النفسانیة المختصة بالقلب وانما جعل بعض الاقوال و
الافعال ایمانا وکفرا لانبائه عنه واما الاقرار والانکار فنقد ینسبان تارة الی
اللسان واخری الی الجنان ثم اعاد الکاف ثانیا ومثل بالموصوفات بالمتضادات
فانها فی حکمها ونبه بایراد مثالین ماخوذین من اول الامثلة السابقة للمتضادین
وآخرها علی ان قوله وکالمتصفات بذلک ای بما ذکر یعم الجمیع ولا یخفی ان بین السماء

والارض شبه تضاد لاتصافهما بوصفین متضادین خارجین عنهما لازمین
لهما اعنی غایة الارتفاع وغایة الانحطاط وانهما لیسا کالاسود والابیض لان
الوصفین المتضادین داخلان فی مفهومی الاسود والابیض خارجان عن مفهومی
السماء والارض وکذلک السهل والجبل یلزمهما لزوما بینا وصفان متضادان خارجان
عنهما اعنی الملاسة والخشونة واما الاول والثانی فانهما وان تضمنا وصفین
متنافیین کالاسود والابیض الا انه لیس بین وصفی الاولیة والثانویة غایة
الخلاف فلذلک جعلا مما بینهما شبه تضاد قوله بان الوهم ینزل تعلیل لکون التضاد
وشبهه من الجامع الوهمی قوله منزلة المتضایفین وذلک لاشتراکهما فی الضدیة التی
من الاضافات اللازمة لهما لزوما بینا ولذلک ای لتنزیل الوهم للمتضادین وما
یشبههما منزلة المتضایفین یجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من سایر المغایرات
الا یری ان السواد اقرب خطورا مع البیاض من الحلاوة وکذا الحال بین الاسود
والابیض وبین السماء والارض ونظایرهما وذلک لان الوهم دابا فی الاحتیال
فان قلت اذا کان شبه التماثل والتضاد وشبهه بین امور کلیة لم یکن مدرکا للوهم
فکیف یتصور منه الاحتیال والجمع بسببه قلت الادراک فی الحقیقة انما هو للنفس سواء
کان المدرک کلیا او جزئیا الا ان لها آلات یستعملها فی ادراکاتها فالوهم آلة بالذات
فی ادراک المعانی الجزئیة المتعلقة بالمحسوسات والنفس تستعمله وتستعین به فی
ادراک سایر الحواس ایضا ومن ثمة قیل الوهم سلطان القوی الحسیة بل ربما یستعمل
فی المعقولات المنتزعة عن المحسوسات بل فی المعقولات الصرفة ولذلک یخطی فیها
ویحکم علیها باحکام المحسوسات فالجامع الوهمی ما اقتضی القوة العاقلة الجمع لاجله
باستعمال الوهم واحتیاله فلما کان الوهم آلة فی هذا الاقتضاء نسب الجمع الیه کما
نسب القطع الی السکین قال والخیالی هو ان یکون بین تصوراتهما تقارن
فی الخیال سابق لاسباب موذیة الی ذلک فان جمیع ما یثبت فی الخیال مما یصل الیه
من الخارج یثبت فیه علی نحو ما یتأدی الیه ویتکرر لدیه ولذلک لما لم تکن الاسباب

على وتيرة واحدة فيما بين معشر البشر اختلف الحال في ثبوت الصور في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم صور تعانق في خيال وهي في آخر ليت تتراى وكم صورة لاتكاد تلوح في خيال وهي في غيره نار على علم وان احببت ان يستوضح ما يلوح به اليك فحدق اليه من جانب اختيارك تلق كاتبا بتعديد قرطاس ومحبرة وقلم ونجارا بتعديد منشار وقدوم ومعتلة وآخر وآخر بايلا يبون وايا كان من اصحاب الحرف والرسم فتلقه بذكر مسجد ومحراب وقنديل او حمام وازار وسطل او غير ذلك مما يجمع الحرف والرسم فانهم جميعا لمعا دتهم معددوا تلك على دفق الثابت في خيالهم لا يستبدعون العد ولا يتقفون لموقفه تكير واذا غيرته الى نحو محبرة ومنشار وقلم وقدوم ونحو مسجد وسطل وقنديل وحمام جاء الاستبداع والاستنكار ومثل تشبيهات اولئك الرفقاء الاربعة للبدر الطالع عليهم فيما يحكى تتلو عليك سورة غير ما تلونا او تجلو لديك صورة غير ما جلونا يحكى ان صاحب سلاح ملك وصواغا وصاحب بقر ومعلم صبية اتفق ان اظلهم سلك طريق وقد كان حمل كلا منهم مركب الجد في ادراكهم انقلاب المحجة بالاظلام سوى الاغراء ان يلطموا بايدي الرواقص خدودها وما استطاع الظلام ان لا يطووا المسافة وقد نشر جناحه وان يلقوا عصاهم وقد مد لهم رواقه فقابلهم بعبوس انتزع عن يد تخبطهم وخوف ضلالهم نبيا هم في وحشة الظلماء وقد بلغ السيل الزبى ومقاساة محنتي التخبط وخوف الضلال وقد جاوز الحزام الطبيين انشهم البدر الطالع بوجهه الكريم واضاءت لهم انواره كل مظلم بهيم فلم يتمالكوا ان اقبل عليه كل منهم ينظم ثناءه ويمدح سناه وسناءه ويخدمه باكرم نتائج خاطره واذا تشبهه شبهه بافضل ما في خزانة صوره فما شبهه السلاحي الا بالترس المذهب يرفع عند الملك ولا شبهه الصائغ الا بالسبيكة من الابريز تفترع عن وجهها البوتقة ولا شبهه البقار الا بالجبن الابيض يخرج من قالبه طريا ولا شبهه المعلم الا برغيف احمر يصل اليه من بيت ذي مروة او التفاوت في الاراء ولوصف الكلام فيما حكيه

الاصحاب

[الكلام] الاصحاب عن الاذكياء من ذوي الحرف المختلفة كوصف الجوهري للكلام احسن الكلام ما ثقبته الفكرة ونظمته الفطنة وفصل جوهر معانيه في سمط الفاظه فحملته نحور الرواة ووصف الصيرفي خير الكلام ما نقدته يد البصيرة وجلته عين الروية ووزنه معيار الفصاحة فلا نطق فيه بزايف ولا يسمع فيه بنهرج ووصف الصائغ خير الكلام ما احميته بكير الفكر وسبكته بمشاعل النظر وخلصته من خبث الاطناب فبرز بروز الابريز مركبا في معنى وجيز ووصف الحداد احسن الكلام ما نصبت عليه منفاخ الروية واشتعلت فيه نار البصيرة ثم اخرجته من فحم الافحام ورققته بفطيس الافهام ووصف الطبيب ابلغ الكلام ما طبخته مراجل العلم وضمنته دنان الحكمة وصفاه راووق الفهم فتمشت في المفاصل عذوبته وفي الافكار رقته وفي العقل حدته ووصف البزاز احسن الكلام ما صدق رقم الفاظه وحسن رسم معانيه فلم يستعجم عند نشر ولم يستبهم عند طي ووصف الكحال كما ان الرمد قذى العين كذا الشبهة قذى البصاير فاكحل عين اللكنة بميل البلاغة واجل رمص الغفلة بمرود اليقظة اوسلوك الطريق في وصف البليغ حين سلكه الجمال فقال البليغ من اخذ بخطام كلامه فاناخه في مبرك المعنى ثم جعل الاختصار له عقالا والايجاز له مجالا فلم يند عن الاذهان ولم يشذ عن الآذان او اخبار الوراق عن حاله على اخبر عيشي اضيق من محبره وجسمي ادق من مسطرة وجاهي ارق من الزجاج وحظي اخفى من شق القلم وبدني اضعف من قصبة وطعامي امر من العفص وشرابي اشد سوادا من الحبر وسوء الحال الزم من الصمغ اقول اي بين متصورات من الجملة ومتصورات تلك الجملة تقارن في الخيال اي في القوة التي هي خزانة للصور محسوسة كانت او موهومة او معقولة فان الجامع الخيالي ليس يعتريه علاقة مقتضية في نفسها للاجتماع او شبهها كما في الجامع العقلي والوهمي بل هو مجرد تقارن بين المتصورات في الخيال سابق على العطف لاسباب مختلفة مؤدية الى ذلك التقارن وقوله فان

جميع ما ثبت تعليل لما يدل عليه تنكير تقارن من أن سنده إلى أسباب منكرة أعني تفاوت
الصور في التقارن كأنه قيل للتصورات تقارنات مختلفة لأن جميع ما ثبت في الخيال
مما يصل إليه من الخارج بطريق الحواس يكون ثبوتها وتقارنها فيه بحسب التأدي والتلقي
والتكرر لديه لأسباب متفقة لذلك التأدي والتكرار فإذا تأدى إليه صور متعددة
معا وتكررت أديها إليه كذلك تقارنت فيه وإذا تأدى إليه صورة واحدة مرارا تكررت
صارت واضحة عنده ولذلك أي ولأن الثبوت في الخيال بحسب التأدي والتكرار لما
لم يكن الأسباب المؤدية المكررة على وتيرة واحدة أي طريقة معينة فيما بين معشر البشر
اختلف الحال في ثبوت الصور في الخيالات ترتبا أي اجتماعا على كيفية مخصوصة ووضوحا
فكم من صور يترتب متناسقة في خيال لاتفاق الأسباب في حقه وتلك الصور بعينها
لا يرى بعضها بعضا في خيال آخر وهذا إشارة إلى اختلاف الصور ترتبا في الخيالات
وكم من صورة لائحة وتظهر في خيال وهي بعينها في خيال آخر كنار على علم أي جبل
مرتفع وهذا إشارة إلى اختلاف الصور وضوحا وشهرة بحسب الخيالات قوله وإن
أحببت أن تستوضح أي تزيد في وضوح الموضح به إليك أي ما يلقى إليك من تفاوت
الصور في تقارنها ووضوحها فحذف جواب الشرط من تحديق البصر شطر النظر من
جانب اختبارك أي لأجل امتحانك وتلمح أمر من تلقا إذا استقبله وبدل من حدق وهو
فلا يجب الفاء والمعنى تلمح كاتبا بتحديك له لا يرى إلى قوله حدود ذاتك مع ما بعده
فالقول بأن الكاتب هو المعتمد على معنى تلمح كاتبا أي خذ كلامه بتجديده لك توهم
والعقدة بيرم النجار وتسمى بالفارسية سكنة قوله وآخر وآخر أي وتلمح آخر وآخر
والمراد الكثرة لا خصوصية الاثنين ولهذا جمع الضمير فقال بما يلابسون أي تجديد
ما يلابسون وهؤلاء المذكورون أرباب صناعات مخصوصة بمنزلة العرف الخاص
ثم انتقل إلى ذكر أهل العرف العام فقال وأيا كان من أهل بالعرف والرسم فقال
عرفهم ورسمهم كذا أي ما يتعارفونه ويتعودونه فأيا نصب على أنه خبر كان وفاعله
مستتر راجع إلى ما هو مذكور معنى أعني من تعوده وقوله فتلقه جواب أيا وتقدم

يعني

يقال هو منصوب بفعل يفسره هذا الظاهر أي وأيا وجدت تلق فعلوا على طريقة وإلى أي ما يربون
وقوله فإنهم متعلق بتلق والضمير للمذكورين من الكاتب والنجار وغيرهما وجميعا حال
واللام في لما دونهم متعلق بما يستبدعون العذا أي لا يعدونه بديعا خارجا عن
القانون في عد الأمور وإذا عرضت العذا إلى خلاف ما ثبت في خيال أصحاب
الصناعات الخاصة أو العرف العام استبدعوه وأنكروه إنكارا تاما قوله بل
تشبيهات فاعل فعل يفسره ما بعده أي بل تتلو تشبيهات أولئك والمقصود بيان
تفاوت الصور في الوضوح بعد استيضاح تفاوتها في التقارن فيما تقدم وتجلو
من جلوت العروس وفيما يحكي حال من تشبيهات أي كائنة في جملة الأمور المحكية
ويحكي جملة استئنافية وقوله سلك طريق وهو ركب الجد من قبيل لجين الماء أعني إضافة
المشبه به إلى المشبه والانتظام مستعار للجمع والحمل للإثبات على الجد وقد حسنت هاتان
الاستعارتان بناء على تشبيه الطريق بالسلك والجد بالمركب قوله انتقاب المحجة بالإظلام
جعل الظلام كستر يستر به المحجة أي الطريق الواضح وجهها وسوى الإغراء مفعول
ثان لأورث أي أورثهم سوى الإغراء وفيه مبالغة حيث جعل المانع من السير باعثا
عليه ولقد أحسن حيث عبر عن الجد في السير بلطم خدود المحجة بأيدي الرواقص جمع
راقصة وهي الناقة التي لها نشاط في السير كأنها ترقص ونشر الظلام جناحه و
مده لهم رواقه عبارة عن شمول الظلام للهواء وستره لوجه الطريق والقاء العصا
كناية عن النزول قوله تقابلهم عطف على استطاع انتزاء أي انكشف ذلك العبوس
عن مزيد تخبطهم أي سيرهم على غير بصيرة فبينا مضاف إلى الجملة الاسمية والألف للإشباع
وهو ظرف لآنسهم والزبى بالزاي المعجمة جمع زبية وهي الرابية لا يعلوها الماء وتطلق
أيضا على حفرة يحفر في مكان عال لاصطياد الأسد فإذا بلغ السيل الزبى كان غاية
في الإجحاف والطغيان وقد يروى بالراء المهملة جمع ربوة والطبيان للفرس
كالثديين للمرأة فإذا بلغها الحزام سقط السرج وذلك عند الهرب وعدم التمكن
من شد الحزام وكلا المثلين يضربان لفظاعة الشر وبلوغه النهاية والمثل الأول

فى تركيب الكتاب وقع حالا من المستتر فى الظرف اعنى فى جنة الظلما والثانى حال
ايضا من المستتر فى متفاسات لانه بتقدير هو فى متفاسات خبر للمبتدا اعنى هم قوله
مظلم بهيم اى خالص لا يخالطه شئ من النور يقال فرس بهيم اى لا يخالط لونه لون اخر
فلم يتمالكوا اى لم يتماسكوا ولم يقدروا على منع انفسهم من ان اقبل عليه كل منهم
حال كونه ناظما نثاره وما دحا سناه بالقصر وهو النور وسناه بالمد وهو الرفعة
والشرطية اعنى واذا شبهه شبهه عطف على قوله نجده قوله فيما يشبهه اى فيما شبهه
والعدول الى المضارع لتصوير الحالة الماضية والابريز الذهب الخالص قوله
او التفاوت عطف على تشبيهات اى هل التفاوت فيما ذكرت يتلو عليك سورة غيرها
تلوتها او يجلو لديك صورة غير ما جلوتها وانما عطف باو اما لان الاستفهام راجع الى
معنى النفى وكلمة او يفيد عموم النفى كقوله تعالى اثما او كفورا اى لا يتلو شيئا منهما سوى ما
ذكرنا من اختلاف الصور واما للتنبيه على ان كلا منهما كاف لنا فى ما هو اصل المقصود
اعنى الاختلاف وانت تعلم ان التفاوت فى الايراد على الوجه الذى ذكره يدل على
اختلاف الصور فى الخيالات تقاربا ووضوحا قوله فيما يحكيه متعلق بالايراد ومن
ذوى الظرف حال من الاذكياء قوله احسن الكلام بتقدير القول اى قائلا على انه
حال من الجوهرى وكذا الحال فى اخواته وتنقب الفكرة هو التعمق فى المعانى ونظم اللفظة
هو ترتيب الالفاظ لتنسيق المعانى والتفصيل هو ان يجعل بين كل لؤلؤتين خرزة للتحسين
والتزيين شبه المعانى اللطيفة باللالى المفصلة فى الحسن والبها والتمط هو الخيط
ما دام فيه الخرز والزايف الفاسد المردود من الدراهم والبهرج هو الردى الباطل
من الشئ وهو معرب يقال درهم بهرج كذا فى الصحاح هو الموافق للنسخ المصححة من الكتاب
وقد يقال النبهرج اقرب الى المعرب يقال احميته اذا جعلته حاميا اى حارا والكير منفاخ
الحدادين من زق او جلد غليظ واما الكور بالواو فهو المبنى من الطين الذى فيه النار
سبكته اى اذبته وخبث الحديد والذهب ما ينفى عنهما من الغش وكون الكلام مركبا فى
معنى وجيزا انه ركب لذلك على قياس قولك هذا الكلام فى معنى المدح كما مر والوجيز خفيفة

اللفظ وصف به المعنى تجاوالفخم بسكون الخاء وقد يفتح كنهر ونهر والافخام مصدر
افخمته اى وجدته ساكتا والمعنى اخرجت الكلام من عيب وجدانه غير مفيد لمعناه بمنزلة
الساكت والفطيس بوزن الفسيق هو المطرقة العظيمة واعترض بان فطيس الافهام
قريب من ماء اللام والمراجل جمع مرجل وهو القدر من نحاس والدنان جمع دن
والراووق المصفاة وتمشى عذوبة الكلام فى المفاصل ورقته فى الافكار وخفته
فى العقل تاثير حسن نظمه ولطافة معناه وجودة مغزاه فى نفس السامع تاثيرا شاملا
لظاهره وباطنه والرقم النقش والرسم الاثر استعجم الامر اشكل واستغلق واللكنة
فى اللسان والرمص بفتح الميم الوسخ الجامد فى موق العين فان كان سائلا فهو غمص والبرود
ما يبرد به الشئ وبرود العين من الاكحال جعل الكلام البليغ لمن اعتراه شبهة كالكحل لمن
رمد قوله او سلوك او اخبار معطوفان ايضا على تشبيهات وقوله قائلا تصريح بالقول
المقدر فيما تقدم وما تاخر يقال ند البعير اى نفر وشذ اى انفرد عن الجمهور قوله اضيف
من مجرة الاسماء والتى فيها اللام وقعت نكرات والتى هى دونها وقعت معارف ولعل السر
فى ذلك ان اللام فى جميع ما وجدت فيه او فى بعضه اعنى قصبة للوحدة والافراد فلا يناسب
التوصيف الجنسى فترك فى الكل رعاية للموافقة قال ولصاحب علم المعانى فضل احتياج
فى هذا الفن الى التنبه لانواع هذا الجامع والتيقظ لها لا سيما النوع الخيالى فان
جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب ما ينعقد الاسباب فى استيداع الصور خزانة الخيال
وان الاسباب لكما ترى الى اى حد تباين فى شان الجمع بين صور وصور فمن
اسباب تجمع بين صومعة وقنديل وقرآن ومن اسباب تجمع بين دسكرة وابريق
واقران نقل له اذا لم يوفه حقه من التيقظ وانه من اهل المدر انى يستحلى كلام
رب العزة مع اهل الوبر حيث يبصرهم الدلايل ناسقا ذلك النسق افلا ينظرون الى الابل
كيف خلقت والى السماء كيف رفعت والى الجبال كيف نصبت والى الارض كيف سطحت
لبعد البعير عن خياله فى مقام النظر ثم لبعده فى خياله عن السماء وبعد خلقه عن رفعها
وكذلك البواقى لكن اذا وفاه حقه بتيقظه لما عليه تقلبهم فى حاجاتهم جاء الاستحلاء

وذلك اذا نظر ان اهل الوبر اذا كان اهل الوبر اذا كان مطعمهم وملبسهم ومشربهم
من المواشي كانت عنايتهم مصروفة لا محالة الى اكثر ما نفعا وهي الابل ثم اذا كان
انتفاعهم بها لا تتحصل الا بان ترعى وتشرب كان جل مرمى غرضهم نزول المطر واهم
سارح النظر عندهم السماء ثم اذا كانوا مضطرين الى مأوى يؤويهم والى حصن
يتحصنون فيه ولا ماوى ولا حصن الا الجبال ■ لن جبل يحتله من بحيره ■
منيع يرد الطرف وهو كليل ■ فما ظنك بالتفات خاطرهم اليها ثم اذا تعذر طول
مكثهم في منزل ومن لاصحاب مواش بذلك كان عقد الهمة عندهم بالتنقل من
ارض الى سواها من عزم الامور فعند نظره هذا ايرى البدوي اذا اخذ
يفتش عما في خزانة الصور لا يجد صورة الابل حاضرة هناك اولا يجد صورة
الشيء لها مقارنة او تعوزه صورة الجبال بعدهما او لا ينخض اليه صورة الارض
تليها بعدهن لا وانما الحضري حيث لم تتاخذ عنده تلك الامور وما جمع خيال
تلك الصور على ذلك الوجه اذا تلا الاية قبل ان يقف على ما ذكرت ظن النسق لجهله
معيبا للعيب اقول اي الفن الرابع اي التنبه والتيقظ لانواع هذا الجامع اي
الذي يجمع بين الجملتين عند المفكرة لا سيما النوع الخيالي منه وذلك لان مشكلات
الفن الرابع وهي مباحث الفصل والوصل مبنية على الجامع فلا بد من الاعتناء بمعرفته ولما
كان النوعان الاولان من الجامع اعني العقلي والوهمي يندرجان تحت الضبط بحكم العقل
والوهم دون النوع الخيالي اذ لا ضابط له بل بناه على الرسوم والعادات المختلفة
وجب مزيد اعتناء بشأن النوع الخيالي قوله فمن اسباب معناه فمن الاسباب اسباب
يجمع بين صومعة وهو موضع العبادة وقنديل وقرآن ومن الاسباب اسباب يجمع بين سكرة
وهي موضع الفسق ودكاكين الخمارين وابريق واقران وبالنظر الى هذين النوعين
من الاسباب يظهر تباين الاسباب في شأن الجمع بين الصور في خزانة الخيال تباينا بعيدا
واذا كان الامر على ما ذكر من تباين الاسباب واختلافها فيما بين الامم والاشخاص نقل
لي اذا لم يوف صاحب علم المعاني النوع الخيالي حقه من التيقظ يقال وفاه حقه اي اعطاه

اياه وافيا تاما واذا اي والحال ان صاحب علم المعاني من اهل المدر اي حضري اني
يستحلي كلام رب العزة اي كيف ومن اين يستحليه وهو مفعول لفعل دال على عامل اذا
والمعنى لا يستحليه اذا لم يوف الخيالي حقه قوله مع اهل الوبر متعلق بكلام وكذا حيث متعلق
والمستتر في يقرؤنا لله سبحانه او للكلام على الاسناد المجازي وانا جمع الدلايل لان
كل واحد من تلك الامور دليل على الصانع الحكيم وذلك النسق نصب على المصدر و
افلا ينظرون الى آخره اما بدل منه بتقدير مضاف اي نسق افلا ينظرون واما مفعول به
لنسقا يقال نسقت الكلام اي عطفت بعضه على بعض واللام في لبعد متعلق بالنفي
المستفاد من اني يستحلي اي لا يستحليه لبعد البعير عن خياله لكونه من اهل المدر في مقام
النظر اي الفكر في معرفة الصانع وصفات كماله بالنظر الى مصنوعاته وكلمة ثم للتراخي في الرتبة
فان بعد البعير في خياله عن السماء اكثر واقوى من بعد البعير عن خياله في ذلك المقام قوله
وذلك اي تيقظه او توفيه حقه بتيقظ يحصل اذا نظر كان جل مرمى غرضهم اي معظم ما يعود
اليه غرضهم نزول المطر يحتله اي يحله ويتزل فيه بحيره اي يدخله في جوارنا ويحفظنا يقال
اجاره من ان يظلمه ظالم واجاره الله من العذاب منيع اي ممتنع على طالبه لا يستحكم يرد
الطرف اي هو مشرف عال بحيث يكل طرف الناظر اليه استشهد بالبيت على ان حصونهم الجبال
ومن لاصحاب مواش بذاك اي ومن يتكفل لهم بطول المكث في منزل من عزم الامور اي
من عزومات الامور وواجباتها فعند نظره اي نظر المدري هذا النظر المذكور وعند ظرف
لما يدل عليه ايرى وهو مبني للمفعول على صيغة الغيبة مسند الى ضمير المدري والمعنى ايظن
الحضري عند نظره هذا ان البدوي اذا اخذ يفتش الى آخره والمراد انكار الظن قوله
هناك اي في خزانة الصور وضميرها لصورة الابل واللام متعلق بمقارنة او يعوزه
اي البدوي من اعوزه الشيء اذا احتاج اليه ولم يقدر عليه وضمير بعدهما لصورتي الابل
والسماء او لا تنخض اي لا يرفع من نخضت الشيء رفعته تليها اي عقبها بعدهن اي
بعد صور الابل والسماء والجبال قوله لا اي لا يرى الحضري البدوي كذلك لم تتأخذ
اي لم يجتمع ولم يأخذ بعضها بعضا قوله على ذلك الوجه اي على الترتيب المخصوص المذكور

فيما بين تلك الصور على النسق اى عطف الظروف الثلثة اعنى الى السماء وما بعدها
على ما قبلها وعطف الاحوال الثلثة اعنى كيف رفعت الى آخره على ما تقدمها لا يقال كلاهما
فى الجامع بين جمل لا محل لها من الاعراب فلا يصح التمثيل بالآية لانا نقول تقدم ان عطف
المفردات يعتبر فيه الجامع ايضا كما فى عطف الجمل مطلقا فالتمثيل بالآية تذكير لذلك
قال واما الحالة للتوسط بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع
فهى ان اختلفتا خبرا وطلبا ان يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف من
تضمين الخبر معنى الطلب او الطلب معنى الخبر ومشتركا بينهما فى جهات جامعة مما تليت
عليك على نحو قوله واذ اخذنا ميثاق بنى اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين
احسانا وذى القربى واليتامى والمساكين وقولوا اذ لا يخفى ان قوله
لا تعبدون متضمن معنى لا تعبدوا وقوله ان اصحاب الجنة اليوم فى شغل فاكهون
هم وازواجهم فى ظلال على الارائك متكؤن لهم فيها فاكهة ولهم ما يدعون سلام
قولا من رب رحيم وامتازوا اليوم ايها المجرمون فان المقام مشتمل على تضمين ان
اصحاب الجنة معنى الطلب بيان ذلك ان الذين قبله من قوله فاليوم لا تظلم نفس
شيئا كلام وقت المحشر من غير شبهة لوروده معطوفا بالفاء على قوله ان كانت
الا صيحة واحدة فاذا هم جميع لدينا محضرون وعام لجميع الخلق لعموم قوله لا تظلم
نفس شيئا وان الخطاب الوارد بعده على سبيل الالتفات فى قوله ولا تجزون
الا ما كنتم تعملون خطاب عام لاهل المحشر وان قوله ان اصحاب الجنة اليوم فى
شغل فاكهون الى قوله ايها المجرمون متقيد بهذا الخطاب لكونه تفصيلا لما اجمله
ولا تجزون الا ما كنتم تعملون وان التقدير ان اصحاب الجنة منكم يا اهل المحشر
ثم جاء فى التفسير ان قوله بهذا ان اصحاب الجنة اليوم فى شغل فاكهون يقال
لهم حين يسار بهم الى الجنة بتنزيل ما هو للكون منزلة الكائن فانظر بعد تحرير
الآية وهو ان اصحاب الجنة منكم يا اهل المحشر يؤول حالهم الى اسعد حال كيف
اشتمل المقام على معنى فليمتازوا عنكم الى الجنة واما كونه مشتركا بين المعطوف

والمعطوف عليه فى الذى نحن بصدده فى جهات تجمعهما فغير خاف ونحو قوله تعالى
فلما جاءها نودى ان بورك من فى النار ومن حولها وسبحان الله رب
العالمين يا موسى انه انا الله العزيز الحكيم والق عصاك فان الكلام مشتمل على
تضمين الطلب معنى الخبر وذلك ان قوله والق معطوف على قوله ان بورك والمعنى
فلما جاءها قيل بورك من فى النار وقيل الق عصاك لما عرفت فى علم النحو
ان ان هذه لا تاتى الا بعد فعل فى معنى القول واذا قيل كتبت اليه ان ارجع
وناديته ان قم كان بمنزلة قلت له ارجع وقال لى قم اقول اخر بيان
التوسط عن بيان كمال الاتصال والانقطاع لتوقف تعقله عليهما وذكر اولا صورة
اختلاف الجملتين خبرا وطلبا لان لها مباحث فيها دقة وغموض بخلاف ما اذا اتفقتا
خبرا ولم يتعرض لصورة اتفاقهما طلبا لانه يخرج عن قانون الخبر بالكلية واما تضمين
الخبر معنى الطلب فى صورة الاختلاف فليس يقتضى ذلك الخروج وانما وسط الشرط اعنى قوله
ان اختلفتا بين المبتدا والخبر لان ازالة الاختلاف تقتضى سابقية الاختلاف
وقدم ذكر تضمين الخبر معنى الطلب على عكسه الذى هو ادخل فى القانون اما لمراعاة
تقدم الخبر على الطلب فى قوله خبرا وطلبا او لان مباحثه اكثر وادق واراد بتضمين
احدهما معنى الآخر ما يتم استعمال احدهما فى معنى الآخر وانسياقه الى تقدير الآخر
وقوله مشتركا يروى مخففا ومشددا وهو عطف على مشتملا وانما قال فى جهات
جامعة بصيغة الجمع نظرا الى الموارد المتكثرة للجملتين المختلفتين خبرا وطلبا لا لان الجهة
الجامعة يجب اعتبارها فى جميع متصوراتهما فانه غير واجب كما اشرنا اليه وكلمة من فى مما
تليت تبعيضية لا بيانية لمكان تنكير جهات ولا يخفى ان ما ذكره ههنا نفى لسببى كمال الانقطاع
ولا بد فى اثبات التوسط من نفى اسباب كمال الاتصال ايضا فكانه اعتمد فى ذلك
على ما سبق اذ لم يكن فى نفى اسباب كمال الاتصال بحث بخلاف ازالة الاختلاف بالتضمين
فان فيها مباحث قوله على نحو متعلق بقوله مشتملا ومشتركا معا اى اشتمالا واشتراكا
كائنين على اشتمال المقام واشتراكه فى قوله عز وعلا واذ لا يخفى تقليل لاشتمال المقام

فى مع الآية على تذييل الاختلاف اى ظاهر انّ لا تعبدون بمعنى لا تعبدوا لان مقام
اخذ الميثاق يقتضى الامر والنهى فلذلك عطف عليه قولوا والمعنى على تقدير القول اى
واذ اخذنا ميثاق بنى اسرائيل قائلين لا تعبدوا وقولوا وقيل اخذ الميثاق فى قوة
القسم ولا تعبدوا جواب له فلا حاجة الى تقدير القول وقد يجعل لا تعبدون مقدرا
بان المصدرية بدلا من الميثاق فلما حذفت ان عاد الفعل الى الرفع وعلى هذا يكون
قولوا امرا واقعا صلة لان وقوله تعالى وبالوالدين احسانا اما بتقدير وتحسنون
نظرا الى السابق او بتقدير واحسنوا نظرا الى اللاحق قوله فان المقام مشتمل على تعيين
ان اصحاب الجنة بمعنى الطلب يريد ان قوله ان اصحاب الجنة متضمن معنى فليمتازوا اى هو
دال على تقديره لانه خبر مستعمل فى معنى الطلب كاستعمال لا تعبدون فى معنى لا تعبدوا
وبيان تضمنه اياه ان قوله فاليوم لا تظلم شيئا كلام معقول وقت الحشر بدلالة عطفه
بالفاء على قوله ان كانت الا صيحة الآية فيكون متاخرا عن وقوع الصيحة واحضار الخلق
لا يقال عطفه بالفاء يدل على ان مضمونه اعنى نفى الظلم واقع فى ذلك اليوم ومتاخر
عن الاحضار لا على ان الاخبار به متاخر عنه ليكون كلاما وقت الحشر لجواز ان يكون
الاخبار به قبل ذلك الوقت لانا نقول لفظ اليوم اذا اطلق هكذا مرادا به بادر
منه الزمان الحاضر تحقيقا فوجب ان يكون المعنى فيقال لهم اليوم لا تظلم نفس فهو كلام
متعلق بحال عموم الخلق من السعداء والاشقياء لوقوع النكرة فى سياق النفى فيما
يوم الحشر فى حقهم على طريق الغيبة فيكون الخطاب الوارد بعده على سبيل الالتفات
ايضا عاما لاهل الحشر ليكون التفاتا وتعبيرا عن معنى واحد بطريقين ولا شك ان قوله
ان اصحاب الجنة الى قوله ايها المجرمون تفصيل لهذا الخطاب العام الدال على الجزاء
اجمالا ولذلك لم يعطف عليه فيكون اعنى قوله ان اصحاب الجنة متقيدا بهذا الخطاب
ويكون التقدير ان اصحاب الجنة منكم يا اهل المحشر هذا ثم انه قد جاء فى التفسير ان هذا
الكلام اعنى ان اصحاب الجنة يقال لاهل المحشر حين يسار باهل الجنة الى الجنة لا فى
حال كونهم مستقرين فى الجنة فيكون حينئذ قوله فى شغل فاكهون من قبيل تنزيل

ما هو للكون منزلة الكائن مبالغة فى التحقيق فقد تقرر ان معنى الآية ان اصحاب الجنة
منكم يا اهل المحشر يؤول حالهم الى اسعد حال وهذا الخبر فى ذلك للذين يفهم منه القصد الى
طلب الامتياز فاشتمل المقام على معنى فليمتازوا عنكم الى الجنة فهذا الطلب المقدر
بدلالة ذلك الخبر عطف عليه قوله وامتازوا اليوم فان قيل اذا كان قوله
ان اصحاب الجنة مقولا حين يسار بهم الى الجنة مع انه تفصيل لقوله ولا تجزون المعطوف
على قوله فاليوم لا تظلم نفس لزم ان يكون فاليوم ايضا مقولا فى ذلك الخبر الذى هو
بعد الحساب ضرورة ان التفصيل مع الاجمال والمعطوف مع المعطوف عليه وهو باطل
لان الفاء يقتضى ترتبه بلا مهلة على الاحضار الذى هو قبل الحساب اجيب بان
المعطوف بالواو اعنى ولا تجزون لا يجب ان يكون مقارنا للمعطوف عليه فى الزمان
لا يقال فليمتازوا مسبب عن قوله ان اصحاب الجنة فكيف يعطف عليه امتازوا
مع انه لا يصح تسببه عنه لانا نقول يصح تسببه عنه لدلالة بالمفهوم على معنى ان
اصحاب النار ليسوا كذلك فان قلت لا حاجة الى تقدير منكم وتكلف ذلك
التطويل فى بيان بل ما جاء فى التفسير على ما نقله من ان هذا الكلام يقال لهم حين
يسار بهم واف بالمطلوب قلت لا بد من تقديره فى الامر بالامتياز على الوجه
الذى ذكره اعنى فليمتازوا عنكم بل نقول لملاحظة الخطاب مع الذين نسب اليهم
الجزاء بطريق الخطاب مجملا مدخل فى طلب الامتياز كما يلوح بالتأمل الصادق هذا تقرير
كلامه على الوجه الاتم الابلغ ولا يخفى عليك ما فيه من التعسف فالوجه فى الآية ان يجعل
من عطف القصة على القصة وهذا عطف لم يذكره السكاكى ولم يتنبه له الجامدون
على ما صرح به فى كتابه من عطف المفردات وعطف الجمل وقد ذكره العلامة فى الكشاف
حيث قال وقصة المنافقين عن آخرها معطوفة على قصة الذين كفروا كما يعطف
الجملة على الجملة وقال فى موضع آخر ليس الذى اعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل
من امر او نهى يعطف عليه انما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهى
معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين يعنى انه ليس من عطف الجملة على الجملة ليطلب

هناك مناسبة الثانية مع الاولى بل من عطف جمل مسوقة لغرض آخر على جمل اخرى
فالمقصود بالعطف هو المجموع وشرط المناسبة بين مجموع القصتين فكلما كان المناسبة
بينهما اقوى كان العطف احسن ولا يشترط المناسبة بين جمل القصتين وقد حققه
بعضهم بانه نظير ما يقال في عطف المفرد في مثل قوله تعالى هو الاول والآخر
والظاهر والباطن من ان الواو الثانية لعطف مجموع الصفتين الاخيرتين المتقابلتين
على مجموع الاولين المتقابلتين لانك لو عطفت الظاهر وحده على واحد من
الاولين لم يكن هناك تناسب فكما صح في المفردات ذلك صح في الجمل ان يكون الواو
لعطف قصة اي مجموع جمل على قصة اي مجموع مثلها بل هذا بالجواز اولى فليكن ذلك
اعني عطف القصة على القصة على ذكر منك فانه ينجيك عن تكلف باردة في مواضع
شتى وقد يقال وامتازوا طلب في معنى الخبر بدليل وقوعه في سياق تفصيل
الخبر كانه قيل وانتم ايها المجرمون ممتازون منفردون عن الصالحين الى عذاب
الجحيم ودركات السعير لكنه عدل الى صيغة الامر لما فيه من المبالغة واعلم ان قوله وا
للطلب الوارد بقوله وان قوله ان اصحاب الجنة وقوله وان المقدر نتيجة
الخبر معطوف على قوله ان الذي قبله واما كونه اي كون المقام مشتركا بين المعطوف
والمعطوف عليه في الذي نحن بصدده من الآيتين في جهات تجمعها عند المفكرة فلان
اما الآية الاولى ففيها الاتحاد بين المعطوفين في المسند اليه والتماثل في المسند
اعني ترك العبادة لغير الله وقولهم للناس حسنا والاشتراك في قيد اخذ الميثاق
واما الثانية ففيها الاتحاد في المسند وهو الامتياز وشبه التضاد بين المسند اليهما
اعني اصحاب الجنة والمجرمون الذين هم اصحاب النار والاتحاد في قيد الظرف
الذي هو اليوم قوله ونحو قوله تعالى فلما جاءها نودي الخ عطفا على قوله نحو قوله
عز وعلا واذ اخذنا وهذا شروع في تضمين الطلب معنى الخبر على عكس ما تقدم فلذلك
اعاد لفظ نحو ومعنى بورك من في النار ومن حولها بورك من في مكان النار
ومن حول مكانها ومكانها البقعة التي حصلت فيها اعني البقعة المباركة المذكورة

في قوله تعالى نودي من شاطئ الوادي الايمن في البقعة المباركة قيل المراد بالمبارك
فيها موسى عليه السلام لانه كان في مكان النار والملائكة الحاضرون حول ذلك المكان
والظاهر انه عام في كل من كان في تلك البقعة في ذلك الوادي وحواليها من ارض
الشام فان الله تعالى جعلها موسومة بالبركات في قوله الى الارض التي باركنا
فيها للعالمين والظاهر ان قوله وسبحان الله بتقدير الامر تنزيها له تعالى في مقام
المكالمة عن المكان والجهة اي سبحه تسبيحا فالحال في عطفه على نودي كحال الق
وضميره انه للشان والشان انا الله على انهما مبتدأ وخبر او لما دل عليه ما قبله اي
ان مكلمك انا والله بيان لانا قوله لما عرفت تعليل لكون المعنى فلما جاءها قيل بورك
من في النار وقيل الق عصاك وملخص ما ذكره ان نودي بمعنى قيل لما عرفت في علم
النحو من انه لا ياتي الى آخره فيكون قرينة على ان التقدير وقيل الق لكن نظيره
من هذا ان الق مقدر بقيل ومعطوف على نودي الذي هو بمعنى قيل نفي قوله والق
معطوف على قوله ان بورك سابقة والمراد انه عطف على نودي ان بورك وفي
الكشاف ان الق معطوف على بورك لان المعنى نودي ان بورك وان الق كلاهما
تفسير لنودي والمعنى قيل له بورك من في النار وقيل له الق عصاك قال والدليل
على ذلك قوله تعالى في سورة القصص ان الق عصاك بعد قوله ان يا موسى اني انا الله
على تكرير حرف التفسير كما تقول كتب اليه ان حج وان اعتمر وان شئت ان حج واعتمر
قلت فعلى هذا يكون الق بلا تضمين معطوفا على بورك وداخلا معه في حيز معنى القول
قلت لا باس لان الجزاء والطلب اذا وقع في حيز القول كان القصد منهما الى اللفظ
المؤدي للمعنى فيكسر سورة الاختلاف فيجوز العطف كما تقول قال زيد نودي للصلوة
وصل في المسجد فحكى قوليه معطوفا احدهما على الآخر اي قال بهذين القولين بل نقول
اذا كان لهما محل من الاعراب مطلقا جاز العطف بلا تاويل كما ستعرفه فان قلت
نقل كلام الشيخين واحدا الا ان المصنف تسامح بذكران في المعطوف عليه قلت تحقيقه
لا تضمين في الق لان قوله وقيل الق عصاك على هذا التقدير اظهار لعامل المعطوف عليه

فى المعطوف كما يقال معنى جاءنى زيد وعمرو جاءنى زيد وجاءنى عمرو ومثله لا يعد تضمينا
اللهم الا ان تختار ان العامل مقدر لفظا ويجعل تضمينا فيلزمه ان لا يكون وعمرو فى
المثال المذكور معطوفا على زيد قال واما قوله تعالى وبشر الذين آمنوا
وعملوا الصالحات بعد قوله اعدت للكافرين فقيل معطوف على فاتقوا النار التى
وقودها الناس والحجارة وعندى انه معطوف على قل مرادا قبل يا ايها
الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لكون ارادة القول
بوساطة انصباب الكلام الى معناه غير عزيزة فى القرآن من ذلك وانزلنا
عليكم المن والسلوى كلوا اى وقلنا او قائلين كلوا ومن ذلك واذ استسقى
موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا قد علم كل
اناس مشربهم كلوا واشربوا اى وقلنا او قائلا انت يا موسى كلوا واشربوا
ومن ذلك واذ اخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور خذوا اى وقلنا او قائلين
خذوا ومن ذلك واذ جعلنا البيت مثابة للناس وامنا واتخذوا اى وقلنا
اتخذوا ومن ذلك واذ يرفع ابرهيم القواعد من البيت واسماعيل ربنا اى
يقولان ربنا وعليه قراءة عبد الله ومن ذلك ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب
يا بنى على قول اصحابنا رحمهم ومن ذلك ولو ترى اذ يتوفى الذين كفروا الملائكة
يضربون وجوههم وادبارهم وذوقوا اى ويقولون ذوقوا ومن ذلك
براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين فسيحوا اى فقولوا
لهم سيحوا وامثال ذلك اكثر من ان احصيها ههنا وكذلك عطف قوله وبشر الصابرين
الذين اذا اصابتهم مصيبة على قل مرادا قبل يا ايها الذين آمنوا استعينوا بالصبر
والصلوة وكذا عطف وبشر المؤمنين فى سورة الصف عندى على قل مرادا قبل
يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم وذهب صاحب الكشاف الى انه
معطوف على تؤمنون قبله لكونه فى معنى آمنوا فتامل جميع ذلك ولكن الحاكم فى
ان يتفق الجملتان خبرا والمقام على حال اشتراك بينهما فى جوامع ثم كلما كانت

الشركة فى اكثر واظهر كان الوصل بالقبول اجدر ولنختم الكلام فى تفصيل
الحالات المقتضية للقطع والاستئناف والابدال والايضاح والتقرير والانقطاع
والتوسط بين بين بهذا القدر ولنذكر لك امثلة لتجذب بضبعك ان عسى
اعترضتك مداحض اذا اخذت تسلك تلك الطرقات اقول يعنى قد يتوهم
ان بشر عطف على اعدت بتضمين احدهما معنى يوافق الآخر كما يشهد له قراءة زيد بن
على وبشر على لفظ المبنى للمفعول عطفا على اعدت فيكون مما نحن بصدده وليس كذلك
بل هو عند جماعة معطوف على فاتقوا على طريقة قولك يا بنى تميم احذروا عقوبة ما جنيتم
وبشر يا فلان بنى اسد باحسانى اليهم واعترض عليه اولا بان الجهة الجامعة
وان كانت موجودة باعتبار التقابل بين المسندين ومسند اليهما الا ان العطف
بين امرين لمخاطبين من غير تصريح بالنداء كما صرح به فى المثال المذكور مستقبح بل
غير جائز عند بعضهم وثانيا بان فاتقوا جزاء لقوله فان لم تفعلوا وليس قوله بشر مسببا
عن ذلك الشرط فلا يصح عطفه على جزائه واجيب عن الثانى بان المعنى فان لم تفعلوا
فاتقوا النار التى واتقوا ما يغيظكم من حسن حال اعدائكم فاقيم وبشر مقامه لان التبشير
مقصود فى نفسه ايضا مع غيظهم وبهذا القدر من الربط كاف وقد ذكر العلامة انه
من عطف القصة على القصة لان المعتمد بالعطف هو مجموع وصف ثواب المؤمنين فهو
معطوف على مجموع وصف عقاب الكافرين كما حققه وذهب بعضهم الى انه معطوف
على فانذرهم مقدرا بعد اعدت على طريقة قوله واما زوا واختار المصنف انه معطوف
على قل مقدرا قبل يا ايها الناس اعبدوا وايده بان تقدير القول بوساطة انصباب
الكلام الى معناه كثير فى القرآن والكلام فيما نحن فيه منصب الى معناه لانه تعالى امرهم
ونهيهم على لسان النبى عليه السلام فاورد عليه ان قوله وان كنتم فى ريب مما نزلنا
على عبدنا ان لم يدخل فى حيز القول المقدر اختل نظم الكلام وان دخل كان عليه السلام
مامورا بان يقول وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا ونحوه ظاهر واجيب بانه
مامور بتادية معنى الكلام بعبارة يليق به كان يقول وان كنتم فى ريب مما نزل الله

على او مامور بتبليغ هذه العبارة على طريقة الحكاية عن الله تعالى فلا اشكال ونظيره
قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم اى او معنى هذا الكلام بطريق الخطاب
او ادّ كلامى هذا اليهم بطريق الحكاية قوله اى وقلنا او قائلين كلوا اشارة
الى تجويز التقديرين فالاول عطف على انزلنا وقد حذف المعطوف مع العاطف
والثانى حال من فاعله قوله ومن ذلك كرّر لفظ من ذلك مبالغة وتصريحا بان
كل واحدة من هذه الآيات مما قدر فيه القول بوساطة انسياب الكلام الى
معناه وانما قال او قائلا انت يا موسى ليعلم ان قائلا متعلق باضرب لا بانفجرت المقدر
والا لكان المعنى قائلا موسى هنا بحث وهو ان قائلا ان قدر داخلا على كلوا لزم
الفصل بينه وبين عامله اعنى اضرب بما يوجب اختلال النظم وان قدر متصلا بالامر
لزم الفصل بينه وبين معموله اعنى كلوا بما يوجب اختلالا ايضا فالوجه تقدير الفعل
معطوفا على فقلنا او على اضرب المقدر قبل فانفجرت ولو قدر العاطف الفاء لكان
اظهر قوله اى وقلنا اتخذوا لم يقدر هنا اسم الفاعل لمكان الواو المانع من تقديره
حالا بل اقتصر على تقدير الفعل وان لزم منه حذف المعطوف مع ابقاء العاطف و
الظاهر انه من عطف الطلب على الخبر اعنى جعلنا بتضمين الطلب معنى الخبر كما فى ولتى
عصاك قوله اى يقولان ربنا اقتصر على تقدير الفعل المضارع ليوافق قراءة
عبد الله المناسبة لكونه حالا مقيدة ليرفع وانما قال على قول اصحابنا اى البصريين
لان التقدير عندهم يقولان اى قائلين وعند الكوفيين ان يا بنى متعلق بوصى لما
فيه من معنى القول واعترض بان التوصية قول خاص فان اريد بها مطلق القول
مجازا لم يكن بدا والصلة اعنى الباء الجارة وجه وان اريد بها معناها الخاص
لم يتعلق به يا بنى بشهادة المعنى واجيب بان المراد الخاص المقتضى لتلك الصلة
وتعلق به يا بنى نظرا الى القول المطلق المندرج تحت ذلك الخاص وفيه تكلف و
الصواب تقدير القول قوله اى ويقولون ذو قوا قدر مضارعا معطوفا على
نظيره اعنى يضربون لانه اولى وان جاز تقدير اسم فاعل معطوفا على مضارع

وقع حالا والظاهر انه يجعل من عطف الطلب على الخبر بالتضمين كما مر فى قوله واتخذوا
قوله فقولوا لهم سيحوا انما احتيج الى تقدير القول هنا لان عاهدتم خطاب للمؤمنين
وقوله فسيحوا خطاب للمشركين فلا ينتظم الكلام الا بتقدير الا بعد الفاء وذلك
انهم عاهدوا مشركى العرب فنكثوا الا ناسا منهم فامروا بنبذ العهد الى الناكثين
وان يقولوا لهم سيحوا فى الارض اربعة اشهر آمنين لا يتعرض لهم فيها وهى الاشهر
الحرم والمعنى هذه براءة واصلة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم ولما كانت
المعاهدة باذن الله واتفاق رسوله نسبت البراءة عن العهد اليهما كما نسب الى
المعاهد اى انهما برئيا مما عاهدتم به المشركين فانبذوا اليهم عهدهم قوله وكذلك
عطف قوله وبشر هو عطف على قوله وعندى انه معطوف على قل مرادا اى وقيل
عطف بشر الذين آمنوا على قل مرادا قبل يا ايها الناس عطف وبشر الصابرين
على قل مرادا قبل يا ايها الذين آمنوا ولم يتعرض صاحب الكشاف لهذا العطف
فالظاهر انه جعله معطوفا على استعينوا كانه قيل يا ايها المؤمنون استعينوا يا محمد
بشرهم قوله لكونه فى معنى آمنوا وذلك لانه دال على التجارة المنجية وتعليم لها
والمتعارف فى التعليم هو الامر والنهى ويرد عليه ان تؤمنون تفسير للتجارة فلا يستقيم
ان يجعل بشر داخلا فى سلكه اذ لا مدخل للتبشير فى ذلك التفسير فالصواب تقدير القول
كما اختاره لانه كثير فى قوله وكن الحاكم وفى اشارة الى رجحان ما اختاره اما فى
هذه الآية فلما عرفته آنفا ولعدم التصريح بالنداء ايضا واما فى قوله وبشر الصابرين
وبشر الذين آمنوا فلعدم التصريح بالنداء كما مر قوله او ان تتفق الجملتان خبرا عطف
على قوله ان يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف وهذه هى الحالة الثانية
المقتضية للتوسط وهى الاتفاق فى الخبرية مع الاشتراك فى الجهة الجامعة و
كان الانسب بعبارته فى الحالة الاولى اعنى قوله هى ان اختلفتا خبرا وطلبا
ان يكون المقام مشتملا ان يقول هنا وان اتفقتا خبرا ان يكون المقام على
حال اشتراك بينهما فى جوامع وقد تقدم الوجه فى جمع الجوامع فى قوله جهات جامعة

قوله واظهر انما قال ذلك لان بعض الجوامع كالعقلي اقوى واظهر وله مراتب
متفاوتة في الظهور وكذا الحال في الوهمي والخيالي مقدم على الخيالي قوله بهذا القدر
يتعلق بقوله ولنختم يريد انا نفصل الحالات المقتضية للامور المذكورة فيما بين
الجمل على وجه كلي مع تمثيلها في بعض المواضع فالآن نذكر لك امثلة كثيرة لها
لتجذب تلك الامثلة بضبعك وتحفظك عن الزلق ان استقبلك مداحض في زمان
شروعك في سلوك طرقات تلك الحالات وقوله ان عسى بكسر الهمزة في النسخ
المعول عليها فالشرط اعترضك وعسى جملة لتقوية معنى الغرض المستفاد من
اداة الشرط ولا يصح جعل عسى شرطا كما لا يخفى ويوجد في بعض النسخ بفتح الهمزة
اي لان عسى وفي بعضها ان بالفتح ايضا وليسا بظاهرين معنى ولا لفظا فا
ومن امثلة القطع للاحتياط قوله • وتظن سلمى انني ابغي بها • بدلا اراها
في الضلال تهيم • لم يعطف اراها كي لا يحسب السامع العطف على ابغي دون تظن
ويعد اراها في الضلال تهيم من مظنونات سلمى في حق الشاعر وليس بمراد
انما المراد انه حكم الشاعر عليها بذلك وليس بمستبعد لانصباب قوله •
وتظن سلمى انني ابغي بها • بدلا الى ايراد ما قولك في ظنها ذلك ان يكون
قد قطع اراها ليقع جوابا لهذا السؤال على سبيل الاستيناف واياك ان ترى
الفصل لاجل الوزن فاسوساك وقوله • زعمتم ان اخوتكم قريش •
لهم الف وليس لكم الاف • لم يعطف لهم الف خيفة ان يظن العطف على ان
اخوتكم قريش فيفسد معنى البيت وذلك ان قوله جاء على طريقة الاستيناف
قوله لهم الف وليس لكم الاف وذلك انه حين ابدى انكار زعمهم عليهم بنحوي
الحال وكان مما يحرك السامعين ان يسألوا لم تنكر فصل قوله لهم الف
عما قبله ليقع جوابا للسؤال الذي هو مقتضى الحال ومن امثلة القطع للوجوب
قوله عز من قائل واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن
الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم للمانع من العطف بيان ذلك انه

لو عطف لكان المعطوف عليه اما جملة قالوا واما جملة انا معكم انما نحن مستهزؤن
لكن لو عطف على انما نحن مستهزؤن لشاركه في حكمه وهو كونه من قولهم وليس
هو بمراد ولو عطف على قالوا لشاركه في اختصاصه بالظرف المقدم وهو اذا
خلوا الى شياطينهم لما عرفت في فصل التقديم والتأخير وليس هو بمراد
فان استهزاء الله بهم وهو ان خذلهم فخلاهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا
اياهم من حيث لا يشعرون متصل في شانهم لا ينقطع بكل حال خلوا الى
شياطينهم ام لا يخلوا اليهم وكذلك قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في
الارض قالوا انما نحن مصلحون الا انهم هم المفسدون قطع الا انهم لئلا
يستلزم عطفه على انما نحن مصلحون كونه مشاركا له في انه من قولهم او
عطفه على قالوا كونه مختصا بالظرف اختصاص قالوا به لتقدمه عليه وهو
اذا قيل لهم لا تفسدوا فانهم مفسدون في جميع الاحيان سواء قيل لهم فيها لا تفسدوا
او لم يقل وكذلك قوله واذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا انؤمن كما
آمن السفهاء الا انهم هم السفهاء قطع الا انهم لمثل ما تقدم في الآية السابقة
ولك ان تحمل ترك العطف في الله يستهزئ بهم على الاستيناف من حيث ان حكاية
حال المنافقين في الذي قبله لما كانت تحرك السامعين ان يسألوا ما مصير
امرهم وعقبى حالهم وكيف معاملة الله اياهم لم يكن من البلاغة ان يعرى الكلام
عن الجواب فلزم المصير الى الاستيناف وان تقول في الا انهم هم المفسدون
ترك العطف فيه للاستيناف ايضا ليطابق مقتضى الحال وذلك ان ادعاءهم الصلاح
لانفسهم على ما ادعوه مع توغلهم في الافساد مما يشوق السامع ان يعرف
ما حكم الله عليهم وكان وروده بدون الواو هو المطابق كما ترى وكذا في الا
انهم هم السفهاء اقول قوله لم يعطف اراها اي لم يعطف اراها على تظن مع
الاتفاق في الخبرية والاشتراك في الجهة الجامعة للاتحاد في المسند اعني الظن و
التناسب في المسند اليهما اعني المحب والمحبوب لان المسند اليه في الاول وقع قيدا

اى مفعولا فى الثانى كيلا يتوهم السامع ان ارادها معطوف على ابغى لقربه منه واشتراكهما
فى الجامع اعنى الاتحاد فى المسند اليه والتناسب فى المسندين مع الاتحاد فى قيدهما
وحينئذ يفسد المعنى كما ذكره قوله وليس بمستبعد اسم ليس هو قوله ان يكون قد قطع وقوله
لانصباب تعليل لنفى الاستبعاد والى اراد متعلق به واضافة ايراد الى عبارة السؤال
اضافة المصدر الى مفعوله لايقال اذا كان الكلام السابق منصبا الى ذلك السؤال
وجب ان يكون ارادها استينافا لانا نقول ليس يجب ان يكون السؤال المنصب اليه
الكلام بمنزلة الواقع حتى يجب ان يجاب عنه قوله فاسوهناك اى ليس الفصل فى ذلك
المقام وهو ان يكون ثبوته لاجل اللفظ اعنى رعاية الوزن بل هو فى مقام اعلى وهو
رعاية صحة المعنى لان الكلام فى تراكيب البلغاء التى يجب ان يراعى فيها جانب المعنى
ومقتضى الحال فلو عدل عن ذلك الى مجرد تعديل الوزن انحط هذا التركيب
عن مرتبته الى ما دونها وانخرط فى سلك التراكيب التى لا يعتد بها وان تديعتى فى
البلاغة بمجرد رعاية السجع والقافية والوزن اذا لم يوجد هناك نكتة معنوية قوله
لم يعطف لهم الف حقيقة ان نظن يريد ان لهم الف جملة اسمية خبرها جملة فعلية على
الاصح ومنع الاسمية تشارك الفعلية السابقة اعنى زعمتم فى الجهة الجامعة لان محصولهما
سوان قالكم دعوى الانتما اليهم وحالهم انكار ذلك ونفيه لكن ترك ذلك العطف
بينهما لئلا يتوهم عطف الاسمية على مفعول زعمتم فيفسد معنى البيت اذ يصير حينئذ لهم
الف وليس لكم الاف داخلا فيما زعم المخاطبون فان قلت لا مجال لهذا التوهم
لان المفتوحة مع ما فى حيزها مفرد وقع مفعولا فكيف يصح ان يعطف عليها جملة مستقلة
ليس اجزاؤها معمولة لما يجعلها فى قوة المفرد قلت يصح ذلك لان زعمتم يتضمن
معنى القول فكانه قيل قلتم ان اخوتكم قريش فالمفتوحة بمعنى المكسورة فيجاز
عطف المستقلة عليها وجاز ايضا ان يجعل من العطف على محل اسم ان على معنى وان
لهم الف قوله بمجرى الحال اراد بالحال ما يتم المقال كما مر مرارا فى القرائن
الحالية وذلك لان الزعم اشتهر فى دعوى الكذب ومنه قيل زعموا مطية الكذب

وقال شرح لكل شئ كنية وكنية الكذب زعموا قال المرزوقى رد الشاعر على بنى اسد
فى انتسابهم الى قريش بالقرابة بان لهم ايلافا فى رحلة الشتاء الى اليمن وفى رحلة
الصيف الى الشام للتجارة وليس لكم شئ من هاتين الرحلتين وايضا قد امنهم الله من
الخوف والجوع وانتم جائعون وخائفون واليه الاشارة بقوله اولئك اومنوا خوفا
وجوعا وقد جاعت بنو اسد وخافوا والالاف مصدر آلفه يولفه والايلاف مصدر
آلفه يولفه والالف مصدر الفه يألفه الفا قوله وذلك اذ اى الشاعر وحين ابدى
ظرف لجزاء اعنى فصل وضمير كان للانكار قوله واما جملة انا معكم انما نحن مستهزؤن فجعلها
جملة واحدة لان الثانية مؤكدة للاولى مقررة لها فالعطف على احديهما كالعطف على الاخرى
ولما كانت الثانية اقرب مع اشتمالها على ذكر الاستهزاء قال لكن لو عطف على انما نحن
مستهزؤن لشاركه فى حكمه اعنى كونه من قولهم وهنا مفسدة اخرى ليست فى عطفه على انا
معكم وهى ان يشاركه ايضا فى كونه مؤكدا لانا معكم قوله لشاركه فى اختصاصه بالظرف المقدم
الظاهر انه جعل اذا فيها لمجرد الظرفية فيكون تقديمها لافادة الاختصاص بلا شبهة ويحتمل
ان يريد انها شرطية قدمت لتضمنها معنى الشرط ولافادة الاختصاص ايضا اذ لا منافاة
بينهما واما اسناد الاختصاص الى التقييد بالشرط مقدما كان او مؤخرا فلم يلتفت اليه وقد
اعترض عليه بجواز العطف على قالوا مأخوذا مع قيده سواء سمى جملة فعلية مقيدة بظرف
مقدم او جملة شرطية فان القيد اذا جعل جزءا من المعطوف عليه لم يشاركه المعطوف
فى ذلك القيد كما فى قوله تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون
فان الظرف مخصوص بالمعطوف عليه اذ لا معنى لقولك اذا جاء اجلهم لا يستقدمون
فيكون حينئذ قطع الله يستهزئ بهم للاحتياط لا للوجوب قوله وما سولت اى زينت
مفعول معه ومستدرجا حال من فاعل خلا بهم ومتصل خبر قوله فان استهزاء الله وقوله
بكل حال ظرف للنفى اى استمرار انتفاء الانقطاع فى كل حال وقوله فانهم مفسدون
تعليل لما يستفاد من معنى الكلام وهو ان اختصاصه بذلك الظرف المقدم ليس
مرادا وبشهادة ما سبق فى نظيره قوله قطع الا انهم لمثل ما تقدم اى لم يعطف الا انهم هم

السفهاء على قالوا ليلا يحيص كونهم سفهاء بالظرف المتقدم اعني اذا قيل لهم امنوا
ولا على انؤمن ليلا يشارك في كونه من قولهم فان قلت انؤمن استفهام فكيف يعطف
عليه الخبر قلت قد مر جواز ذلك اذا وقعا محكيين في حيز القول والاعتراض بجواز
العطف على قالوا ماخوذا مع قيده متوجه على باقي الآيتين ايضا وقد اجيب عنه
في الكل بان قالوا في الآيات الثلث ماخوذا مع ظرفه المقدم عليه معطوف بالواو
على يكذبون في قوله ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون وداخل فيما هو سبب للعذاب
الاليم فلا يصح ان يعطف الله يستهزئ والا انهم هم المفسدون والا انهم هم السفهاء
على ذلك المقيد اذ لا مدخل لشئ منها في سببية العذاب وفيه بحث لجواز ان يكون واذا
قيل لهم لا تفسدوا معطوفا على يقول امنا وان كان مرجوحا فحينئذ فلا يلزم من العطف
على ذلك المقيد ما ذكروه من المحذور فالاولى المصير الى الاستيناف علما ومنحه
ايضا حاتما فان قلت لم ذا خالف في ايراد الآي ترتيبها في نظم القران قلت
لان عطف جملة الله يستهزئ بهم على سابقها المشتملة على ذكر الاستهزاء اظهر في بادي
الراي من العطف في الآيتين الاخيرتين والبحث عن ترك العطف الاظهر اهتم قوله
في الذي قبله اي في الكلام الذي قبل الله يستهزئ بهم قوله لم يكن من البلاغة ان
يعرى الكلام عن الجواب فيلزم المصير الى الاستيناف يعني اذا اعتبر تحريك الكلام
السابق نحو السؤال وتنزل منزلة الواقع لزم المصير الى الاستيناف لانه يلزم تعين الاستيناف
على الاطلاق قوله علما ادعوه اي على وجه حصرهم في الصلاح بانما قال ومن
امثلة الاستيناف قوله زعم العواذل انني في غمرة • صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي
لم يعطف صدقوا على زعم العواذل للاستيناف وقد اصاب المحز وذلك انه حين ابدى
الشكاية عن جماعات العذال بقوله زعم العواذل انني في غمرة وكان مما يحرك السامع
عادة ليسال بل صدقوا في ذلك ام كذبوا صار هذا السؤال مقتضى الحال فبنى عليه
تاركا للعطف علما عليه ايراد الجواب عقيب السؤال وكذلك قوله • زعم العواذل
ان ناقة جندب • بجنوب خبت عريت واجمت • كذب العواذل لو راين مناخنا

بالقادسية قلن لج وذلت • فصل كذب العواذل فلم يعطفه ليقع جوابا لسؤال اقتضاه
الحال عند شكوا عن النساء العاذلات بقوله زعم العواذل انه كان كيت وكيت وهو
هل كذب العواذل في ذلك ام صدقن وكذلك قوله • بكى على قتلى العداة فانهم •
طالت اقامتهم ببطن برام • كانوا على الاعداء نار محرق • ولقومهم حرما من الاحرام
قطع كانوا للاستيناف لانه حين امرها بالبكاء كانه توهمها قالت ولم ابكيهم او كيف
ابكيهم صفهم لي كيف كانوا فقال مجيبا كانوا على الاعداء نار محرق وكذلك قوله
عرفت المنزل الخالي • عفى من بعد احوالي • عفاه كل حنان • عسوف الوبل هطال
فصل عفاه كل حنان للاستيناف لانه حين قال عفا من بعد احوال كانت مظنة ان
يقال ما ذا عفاه وكذلك قوله • وما عفت الرياح له محلا • عفاه من حدا بهم وساق
حين قال في محل معفو ما عفته الرياح له محلا كان موضع سؤال وهو ما ذا عفاه اذن
وكذلك قوله • وقد غرضت من الدنيا فهل زمني • معط حياتي لغر بعد ما غرضا
جربت دهري واهليه فما تركت • لي التجارب في ود امرئ غرضا • لم يصل جربت
بالعطف على غرضت بناء على سؤال ينساق اليه معنى البيت الاول وهو لم تقول
هذا ويحك وما الذي اقتضاك ان تطوي عن الحيوة الى هذه الغاية كشحك وكذلك
قوله عز من قائل اولئك على هدى من ربهم جاء مفصولا عما قبله بطريق الاستيناف
كانه قيل ما للمتقين الجامعين بين الايمان بالغيب في ضمن اقامة الصلوة والانفاق
مما رزقهم الله وبين الايمان بالكتب المنزلة في ضمن الايقان بالآخرة اختصوا بهدى
لا يكتنه كنهه ولا يقادر قدره مقولا في حقهم هدى للمتقين الذين والذين بتنكير هدى
فاجيب بان اولئك الموصوفين غير مستبعد ولا مستبدع ان يفوزوا دون من عداهم
بالهدى عاجلا وبالفلاح آجلا وذلك ان تقدر تمام الكلام هو المتقين وتعد السؤال
عنده وتستانف الذين يومنون بالغيب الى ساقة الكلام وانه ادخل في البلاغة
لكون الاستيناف على هذا الوجه منطويا على بيان الموجب لاختصاصهم بما اختصوا
به على نحو ما تقول احسنت الى زيد صديقك القديم اهل منك لما فعلت ولكان

تخرج الآية عما نحن بصدده بان يجعل الموصول الاول من توابع المتقين اما مجرورا
بالوصف او منصوبا بالاختصاص ويجعل الموصول الثانی مبتدا واولئک خبره
مرادا به التعريض بمن لم يومنوا من اهل الكتاب وستعرف التعريض جاعلا
الجملة برأسها من مستتبعات هدى للمتقين والفصل من بعض الوجوه لاستيناف
الذين يومنون بالغيب لجهات فتأملها وكذلک قوله عز من قائل هل انبئكم
على من تنزل الشياطين تنزل على كل افاک اثيم فصل تنزل على كل افاک ليقع
جوابا للسوال الذی يقطر من قوله هل انبئكم على من تنزل الشياطين وهو
ای والله نبئنا على ای مخلوق تنزل ومن الايات الواردة على الاستيناف
قوله تعالى قال فرعون وما رب العالمين قال رب السموات والارض وما
بينهما ان كنتم موقنين قال لمن حوله الا تستمعون قال ربكم ورب ابائكم الاولين
قال ان رسولكم الذی ارسل اليكم لمجنون قال رب المشرق والمغرب وما بينهما
ان كنتم تعقلون قال لئن اتخذت الها غيری لاجعلنک من المسجونين قال اولو
جئتک بشیء مبين قال فأت به ان كنت من الصادقين فان الفصل فی جميع
ذلک بناء على السوال الذی يستتبعه تصور مقام المقاولة من نحو فماذا قال
موسى فماذا قال فرعون وكذلک قوله قالوا وجدنا آباءنا لها عابدين قال
لقد كنتم انتم واباؤكم فی ضلال مبين قالوا اجئتنا بالحق ام انت من اللاعبين
الفصل بناء على ماذا قال وماذا قالوا وكذلک قوله هل اتيک حديث ضيف ابراهيم
المكرمين اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام قوم منكرون فراغ الى اهله
فجاء بعجل سمين فقربه اليهم قال الا تاكلون فاوجس منهم خيفة قالوا لا تخف
قد روعی قوله فقالوا سلاما ماذا قال ابراهيم وقت السلام وفی قوله فقربه
اليهم ماذا قال وقت التقريب وفی قوله فاوجس منهم خيفة ماذا قالوا حين راوه
ذلک وسلوک هذا الاسلوب فی القرآن كثير اقول قوله عن جماعات العذل
اشارة الى ان العواذل جمع عاذلة صفة لجماعة لا لامرأة بشهادة قوله صدقوا

والغزة

والغزة الشدة والانجلاء الانكشاف وكلاهما مهنا فی حكم لما وصار جوابها وقيم
كان المعطوف على شرطها راجع الى ابداء الشكاية قوله فبنی ای الشاعر الكلام عليه ای على
هذا السوال وقوله على ما عليه ای تاركا للعطف على الوجه الذی ثبت عليه ايراد الجواب
عقيب السوال فانه يكون بلا عطف اما لكمال الاختلاف طلبا وخبرا ولانه مرتبط به
ارتباطا ذاتيا ولان حقهما ان يكونا كلامی شخصين فلا مجال للعطف بينهما وجند بالغين
الدال رواية الكتاب ويجوز فتحها وهو فی الاصل ضرب من الجراد والجنوب جمع جنب
بمعنى لجانب وجنب اسم موضع وهو فی الاصل الارض المطمئنة فيها رمل عريت ای
حط عنها رحلها والاجمام الاراحة وازالة الكلال والمناخ موضع الاناخة والقادسية
موضع قريب من الكوفة ای جذب فی السير وذلت ای الناقة من شدة السير وبعد
المنزل قوله فصل ای اراد الفصل فلم يعطف قوله عن النساء العاذلات اشارة
الى ان العواذل جمع عاذلة صفة لامرأة بدلالة قوله رأين وقلن قوله بكى ای اكثر
البكاء والعدان بالكسر موضع وبرام بفتح الباء وقيل بكسرها موضع دفنت فيه تلک القتلى
والمحرق بكسر الراء لقب لعمرو بن هند فانه حرق مائة من الاعداء بالنار فضرب المثل
بناره والحرم الماسن من دخله كان آمنا لم يعطف كانوا على طالت للاستيناف
قوله او كيف انكهم فان قلت الجواب المذكور لا يطابق هذا السوال قلت بل يطابق
لان المعنى كيف انكهم اعلما بحالهم ام جاهلا ولا وجه للبكاء مع الجهل فاذن وجب ان
تصفهم لی وقيل المعنى اذبهم واصفهم فی بكائی صفتهم وكان الشاعر قال لهاتوا
كانوا على الاعداء الی آخره ولا يخفى عليک ان الجملة التی قطع عنها كانوا اعنی طالت
انا مهم غير التی نشأ منها السوال اعنی قوله بكى قوله عفى ای اندرس وعفاه درسه
يتعدى ولا يتعدى والمنان السحاب المصوت العسوف الظلوم والوبل القطر
والهطال كثير الهطل وهو تتابع المطر وقوله ما ذا عفاه جملة اسمية فلما امران يجاب
بمثلها فيقال كل حنان عفاه ومن حدا بهم عفاه على طريقة ما عرفت فی ماذا صنعت
وكانه لم ينظر الى خصوصية عبارة السوال بل قصد الى ما يفهم منها من معنى الجملة الفعلية

على قياس ما تحققه فنين تام ولا يأتي ذلك فيما ذا صنعت اذا جعلت اسمية فتأمل
قوله عفاه من حدا بهم قيل معناه من حدا الابل وساقها بهم اى بسببهم واليهم
المادحين والسايلين يقال عرفت اى مجرت ومللت والغر من لم يجرب
الامور ادخل عليه اللام الجارة تقوية لعمل اسم الفاعل وبعد ظرف لما عرضنا
قدم عليه توسعا طوى عنه كشحه اى اعرض عنه وجانبه قوله ما للمتقين الجامعين بين
الايمان بالغيب الى آخره اختار هذه العبارة على ان يقول ما للمتقين الموصوفين
بهذه الصفات المذكورة او الجامعين بينها اشعارا بفايدة تكرار الموصول في
الايماني وتركه فيما عداهما وهي ان الايمان بالغيب اصل يتفرع منه اقامة الصلوة
والانفاق والايمان بالكتب المنزلة اصل يترتب عليه الايقان بالاخرة فكرر الموصول
في الاصلين وعطف احدهما على الآخر بالواو الجامعة عطف الصفة على الصفة
المجرورة والمنصوبة على الاختصاص وجعل كل اصل منهما في ضمن فرعه لان كل
فرع يبتني على اصله ويدل عليه فهو يضمنه وقوله اختصوا حال من المتقين وكنه الشئ
غايته ووقت الامر كنهه ايضا ولا يبنى منه فعل وقولهم لا يكتنهه كنهه اى لا يبلغ نهايته كلام
مولد لا يفادر قدره اى لا يغالب قدره فضلا عن ان يغلب وسعولا في حقهم حال من ضمير
اختصوا فان قلت اذا قدر السوال بهكذا ما للمتقين اختصوا او ما بالهم اختصوا كان
معناه اى اسباب تأخذت في شأنهم حتى استحقوا تلك الهداية واختصوا بها وكان
سوالا عن السبب فلا يطابقه الجواب اذ لا دلالة على السبب قلت الكلام السابق
مشتمل على تفصيل السبب الا ان السامع لم يتنبه لفنه عليه اجمالا باسم الاشارة الدال
على ذوات المتقين باعتبار تميزهم بتلك الصفات حتى صاروا كالمحسوس المشاهد
والى هذا اشار بقوله واجيب بان اولئك الموصوفين غير مستبعد ولا مستبدع
ان يفوزوا اى ظاهر من حالهم استحقاقهم لاختصاصهم بالهدى والفلاح لمكان
اتصافهم بتلك الصفات التي اختصوا بها فلا مجال للاستبعاد والسوال فان قلت
انما يصح هذا اذا لم يكن اسم المتقين مجازا عجبا لما قال قلت لا يخفى ايضا ان الذين

يؤل حالهم الى تلك الصفات كان مآلهم الى ذلك الاختصاص بالاستحقاق فان قلت
حصر الفلاح مستفاد من تعريف الخبر وتوسيط الفصل واما حصر الهدى فكيف يفهم من قوله
اولئك على هدى قلت من حيث انه جواب عن السوال عن سبب اختصاصهم بالهدى
المستفاد من هدى للمتقين ويشير الى ذلك السبب اجمالا فيكون من ترتيب الحكم على
الوصف المناسب المختص فيكون مختصا ايضا قوله وذلك ان تقدر هذا وجه ثالث في
الآية وهو المختار كما سيأتي قوله منطويا على بيان الموجب الى انطوائه سرا متصلا والا
فالاستيناف على الوجه الاول منطو عليه ايضا ليكون مطابقا للسوال عن السبب
لكنه انطواء خفي اجمالي كما بينا قوله وذلك ان تخرج الآية عما نحن بصدده يعني الاستيناف
وانما جعل المنصوب على الاختصاص من التوابع لانه بحسب المعنى وصف وتابع وكذا اذا
جعل مرفوعا على الاختصاص وكانه لم يتعرض له لقلته ولكونه اقرب الى معنى الوصفية
قوله مرادا به اى بالموصول الثاني مع خبره التعريض يريد انه في بعض اخرج الموصول
الثاني عن كونه صفة للمتقين كالموصول الاول هي التعريض باهل الكتاب الذين
لم يؤمنوا بنبوة محمد عليه السلام ظانون انهم على الهدى وطامعون انهم مفلحون عند
الله اى ظنهم ذلك فاسد وطمعهم خايب وليسوا من الهدى والفلاح في شئ بل هما مختصان
بمن آمنوا بالكتب المنزلة جميعا لا بالتورية وحدها وايقنوا بالاخرة على وجهها لا كما
يزعم اهل الكتاب من انه لا يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى وان النار لا تمسهم
الا اياما معدودات وان التلذذ في الجنة ليس الا بالنسيم والارواح العبقة دون
المطاعم والمشارب والمناكح قوله جاعلا حال من فاعل تجعل الموصول الثاني اى
جاعلا جملة والذين يؤمنون بما انزل اليك الى آخره من متعلقات هدى للمتقين على
معنى ان هذه الجملة معطوفة بالواو على جملة هدى للمتقين فان قلت كيف يصح هذا العطف
مع ان الجملة الاولى بيان حال الكتاب والثانية ليست كذلك قلت من حيث ان
المراد بالثانية التعريض المذكور كانه قيل هو هدى للمتقين وليس هدى لليهود والثانية
في حكم صفة الكتاب وقيل الواو للحال وليس بظاهر واذا جعلت هذه الجملة برأسها

بتما مهاس مستبعات وصف الكتاب امتنع عطف ان الذين كفروا على ما قبله فی
هذا الوجه ایضا کما فی الوجهين السابقين على ما سياتی قوله والفصل من هذه الوجوه
لاستیناف الذين يومنون بالغيب لجهات اما بالنظر الى الوجه الاول فان الاستیناف
بعد اجراء تلك الصفات الظاهرة فی ایجاب الاختصاص ليس فيه مزيد لطف بل
هناك نوع غفول عن السبب المبين کما مر وایضا استیناف الذين يومنون بالغيب
ينطوى على بيان الموجب وتلخيصه مفصلا دون استیناف اولئك كما عرفته وایضا
لا فصل هنا بين منشأ السوال وبين الجواب بذكر صفات المسؤل عنهم بخلاف هناك و
اما بالنظر الى الوجه الثالث فان الاستیناف لكثير الفايدة يستقل اللفظ وایضا الموصولان
هنا ينتظمان فی سلك واحد من الاعراب ويختلفان فی الوجه الثالث وایضا
تصحيح عطف الموصول الثانی على ما قبله فی الوجه الثالث يحتاج الى تكلف کما تحققته
انفا ولا تكلف فيه على تقدير الاستیناف واما بالنظر اليهما معا فلانه لا بد من تاويل
الهدى بزيادة الهدى والثبات عليه او تاويل المتقين بالضالين الصايرين الى
التقوى وعلى التقديرين يحسن استیناف الذين يومنون واما استیناف اولئك
والابتداء بالذين يومنون بما انزل اليك فيحوجان على تقدير الصيرورة الى التكلف
فی وصف الضالين بتلك الصفات الجارية على المتقين قوله فصل تنزل على كل افاك لتنزيله
جوابا اعترض عليه بان الجملة الاولى طلبية فترك العطف للاختلاف طلبا وخبرا لا
للاستیناف واجيب بانه لا منافاة فی اجتماع اسباب الفصل وكان نبه بقوله فقطر الى
هذا السبب اعنى الاستیناف فی غاية الظهور فاسند الحكم اليه مع قطع النظر عن صلاحية
الكلام السابق للعطف عليه وعن عدمها لان من المعلوم ان القصد الى كونه
جوابا لذلك السوال والافاك الكذاب والاثيم كثير الاثم والضيف يطلق على الواحد
والجماعة وهو فی الاصل مصدر ضافه وكانوا اثنى عشر ملكا وانما جعلهم ضيفا لانهم
كانوا فی صورة الضيف او لانهم كانوا ضيفا فی حسبان ابرهيم ومعنى المكرمين انهم
مكرمون عند الله قال تعالى بل عباد مكرمون او عند ابرهيم حيث خدمهم بنفسه

وامرأته واذ دخلوا نصب بالمكرمين ان حمل على المعنى الثانی والا بما فی ضيف
من معنى الفعل او باضمار اذكر وجاز ان ينصب بحديث وان لم يرد به معناه المصدری
واراد بقوله منكرون انهم ليسوا من معارفه او من جنس الناس الذين عهدهم او
كان سأئلوا الالهام عنهم ای انتم قوم منكرون فعرفونی من انتم فراغ ای ذهب بخفية من
ضيوفه كما هو داب المضيف والهمزة فی الا تاكلون انكار لترك الاكل او حث عليه
فاوجس ای اضمر وانما خافهم لظنه انهم يريدون به سوء حيث لم يتحرموا بطعامه وعن
ابن عباس وقع فی نفسه انهم ملائكة ارسلوا للعذاب قوله فی القران كثير تقديم
فی القران على عامله لمجرد الاهتمام دون الحصر لان سلوك هذا الاسلوب كثير فی غيره
ایضا قال ومن امثلة البدل قوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا * والا
فكن فی السر والجهر مسلما * فصل لا تقيمن عن ارحل لقصد البدل لان المقصود من
كلامه بهذا كمال اظهار الكراهة لاقامته بسبب خلاف سره العلن وقوله لا تقيمن
عندنا اوفى بتاديه هذا المقصود من قوله ارحل لدلالة ذاك عليه بالتضمن مع التجرد
عن التاكيد ودلالة هذا عليه بالمطابقة مع التاكيد وكذلك قوله تعالى بل قالوا
مثل ما قال الاولون قالوا ائذا متنا وكنا ترابا وعظاما ائنا لمبعوثون فصل
قالوا ائذا متنا عن قالوا مثل ما قال الاولون لقصد البدل وكان ان تحمله على
الاستیناف لما فی قوله مثل ما قال الاولون من الاجمال المحرك للسامع ان يسال
ماذا قالوه وكذلك قوله امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون
الفصل فيه للبدل ويحتمل الاستیناف وكذلك قوله اتبعوا المرسلين اتبعوا من
لا يسالكم اجرا وهم مهتدون لم يعطف اتبعوا من لا يسالكم للبدل ومن امثلة
الايضاح والتبيين قوله تعالى ومن الناس من يقول امنا بالله وباليوم الاخر
وما هم بمؤمنين يخادعون لم يعطف يخادعون على ما قبله لكونه موضحا له ومبينا
من حيث انهم حين كانوا يوهمون بالسنتهم انهم امنوا وما كانوا مؤمنين بقلوبهم
قد كانوا فی حكم المخادعين وقوله تعالى فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم هل

ادلک على شجرة الخلد وملک لايبلى لم يعطف قال على وسوس لكونه تفسيرا له
وتبيينا ومن امثلة التقرير والتاكيد قوله تعالى الم ذلک الكتاب لاريب فيه
هدى للمتقين الذين لم يعطف لاريب فيه على ذلک الكتاب حين كان وزانه
في الآية وزان نفسه في قولک جاءني الخليفة نفسه او وزان بينا في قولک هو
الحق بينا يدلک على ذلک انه حين بولغ في وصف الكتاب ببلوغه الدرجة
القصيا من الكمال والوفور في شانه تلک المبالغة حيث جعل المبتدا لفظ ذلک
وادخل على الخبر حرف التعريف بشهادة الاصول كما سبقت كان عند السامع قبل
ان يتامل مظنة ان ينظر في سلک ما قد يرمى به على سبيل الجزاف من غير تحقق
واتقان فاتبعه لاريب فيه نفيا لذلک وقد اصيب به المحز اتباع نفسه الخليفة
ازالة لما عسى يتوهم السامع انک في قولک جاءني الخليفة متجوز او ساه وتقريره
كونه حالا موكدة ظاهر وكذلک فصل هدى للمتقين لمعنى التقرير فيه للذي قبله
لان قوله ذلک الكتاب لاريب فيه مسوق لوصف التنزيل بكمال كونه هاديا وقوله
هدى للمتقين تقديره كما لايخفى هو هدى وان معناه نفسه هداية محضة بالغة
درجة لايكتنه كنهها وانه في التاكيد والتقرير لمعنى انه كامل في الهداية كما ترى
واما بيان ان ما قبله مسوق لما ذكر فانك ترى من النظم التحدي للاعجاز وتعيب
السبق في شانه هو ذلک الكتاب ثم من تعقيبه بانيا دي على صدق التحدي
ذلک النداء البليغ هو لاريب فيه وانک لتعلم ان شان الكتب السماوية الهداية
لاغير وبحسبها يتفاوت شانهن في درجات الكمال وكذلک قوله ان الذين
كفروا سواء عليهم أانذرتهم ام لم تنذرهم لايؤمنون ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم
وعلى ابصارهم غشاوة فصل قوله لايؤمنون لما كان مقررا لما افاده قوله
سواء عليهم أانذرتهم ام لم تنذرهم من ترک اجابتهم الى الايمان وكذلک فصل
قوله ختم الله على قلوبهم لما كان بمثابة لايؤمنون من جهة اخرى وهي ان
عدم التفاوت بين الانذار وعدم الانذار لما لم يصح الا في حق من ليس له

قلب يخلص اليه حق وسمع يدرک به حجة وبصر يثبت به عبرة وقع قوله ختم الله على
قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة مقررا كما ترى وكذلک قوله انا معكم انما
نحن مستهزؤن لما كان المراد بانا معكم هو انا معكم قلوبا وكان معناه انا نوهم اصحاب
محمد الايمان وقع قوله انما نحن مستهزؤن مقررا ففصل ولک ان تحمله على الاستيناف
لاغناب انا معكم وهو قول المنافقين لشياطينهم الى ان يقول لهم شياطينهم فما
بالكم ان صح انكم معنا تصدقون اصحاب محمد وكذلک قوله ما هذا بشرا ان هذا الا
ملک كريم فصل ان هذا لكونه موكدا للاول في نفي البشرية ولک ان تقول الذي
عليه العرف متى قيل في حق انسان ما هذا بشرا ما هو بادمي في حال التعظيم له
والتعجب مما يشاهد منه من حسن الخلق والخلق هو ان يفهم منه انه ملک فوقع قوله
ان هذا الا ملک تاكيدا للملكية ففصل وكذلک قوله كان لم يسمعها كان في اذنيه
وقرا انه في مقرر للاول اقول المثال الاول يجري مجرى بدل الاشتمال
لان عدم الاقامة مغاير للارتحال وغير داخل فيه مع ما بينهما من الملابسة والمثال
الثاني والرابع يجريان مجرى بدل الكل والثالث يجري مجرى بدل البعض لدخول
الثاني في الاول قوله كمال اظهار الكراهة لاقامته وذلک لان الرجل اذا كره اقامة
من يصاحبه لمعنى لقد شره عليه فربما رمز الى كراهته رمزة خفية وربما ارسله نيا لا تحية
فيفهم منه ذلک فاذا قيل له ارحل فقد كمل اظهار الكراهة لانه يدل على ارادة الارتحال
المستلزمة لكراهة الاقامة فان اراد بالتضمن المعنى اللغوي الشامل للالتزام
فلا اشكال وان اراد الاصطلاحي فهو مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن
ضده بمعنى انه جزؤه كما ذهب اليه جمع وعلى ان مدلول النهي هو الكراهة كما ان مدلول
الامر هو الارادة فيكون كراهة الاقامة جزءا لمدلول ارحل وعلى هذا المذهب
يكون دلالة لاتقيمن على كراهة الاقامة مطابقة اصطلاحا ايضا واما اذا قيل ان
النهي يستلزم الكراهة فيحمل المطابقة على ان فيه زيادة ظهور بالقياس الى دلالة ارحل
قوله مثل ما قال الاولون ان اريد به ما نقل عنهم من قولهم اءذا متنا الى آخره كما

الظاهر كان مثالا لبدل الكل مما مر وان اريد به ما سواهم منه كان من قبيل بدل
البعض كالمثال الثالث فلا وجه للحمل على الاشتمال ولم يتعرض للاستئناف في المثال
الرابع لان احتماله اياه بعيد جدا ولا يكون الكلام الثاني اوفى بتادية المراد
في المثالين الاخيرين لظهور واما المثال الثاني فهو مما ليس فيه الكلام السابق وافيا
بتمام المراد فابدل منه ما يفي به قوله لم يعطف يخادعون على ما قبله لكونه موضحا
له ومبينا وذلك ان قولهم امنا بالله وباليوم الآخر كلام كاذب يوهم السامعين
انهم آمنوا فيحتمل ان يكون على وجه الخداع لاغراض لهم في ذلك وان لا يكون فازيل
هذا الخفاء بيخادعون وبين انهم قالوا ذلك خداعا وجوز في الكشاف ان يكون
مستانفا كانه قيل ولم يدعون الايمان كاذبين وما رفقهم في ذلك فقيل يخادعون
والحمل على البيان اولى لانه ايضاح لما سبق وتصريح بان قولهم هذا مجرد خداع واذ
الخدع ليس مطلوبا لذاته فلا يكون الجواب عن ذلك السؤال شافيا وانما قال في حكم
المخادعين لان مخادعة الله والمؤمنين مما لا يتصح لان علام الغيوب لا يخدع والحكيم
الذي لا يفعل القبيح لا يخدع والمؤمنون وان جاز ان يخدعوا ولم يجز ان يخدعوا
وانما قيل يخادعون لان صورة صنعهم مع الله والمؤمنين حيث يتظاهرون بالا
وهم كافرون صورة صنع المخادعين وكذا صورة صنع الله والمؤمنين معهم حيث
اجروا عليهم احكام المؤمنين مع كونهم عندهم في عداد شرار الكفرة واهل الدرك
الاسفل من النار صورة المخدع ايضا وقد يقال يخادعون بمعنى يخدعون الا انه
اخرج على صيغة المفاعلة مبالغة لان الفعل اذا غولب فيه فاعله جاء ابلغ واحكم
لزيادة قوة الداعي اليه عند المغالبة ويؤيده قراءة ابي حيوة يخدعون الله والذين
آمنوا وعلى هذا فالمنافقون في حكم المخادعين او مخادعون حقيقة ان اريد بخدع
الله خدع رسوله لانه الناطق عنه بأوامره ونواهيه قوله فوسوس اليه الشيطان الوسوسة
القول الخفي لقصد الاضلال يقال وسوس اليه اي القى الوسوسة اليه ووسوس له
اي فعل الوسوسة لاجله واضافة الشجرة الى الخلد على معنى ان الاكل منها سبب

لخلود الاكل وان لا يموت ابدا وملك لا يبلى اي لا يتطرق اليه نقصان فضلا عن
الزوال قوله لم يعطف لا ريب فيه على ذلك الكتاب ظاهر كلامه هذا مبني على ما هو المختار
في الكشاف من ان ذلك الكتاب جملة على حدة ولا ريب فيه جملة اخرى وهدى للمتقين
جملة ثالثة محذوفة المبتدا وانما جاءت هكذا متناسقة بلا حرف نسق لكونها متاخية اخذا
بعضها بعنق بعض حين كان درائه اي قيامه ونبته وهو في الاصل مصدر واذن موافقة
وقد يطلق على يوزن يجعل لا ريب فيه بالقياس الى ذلك الكتاب تارة بمنزلة التاكيد
المعنوي واخرى بمنزلة الحال الموكدة وبين الاول بقوله يدلك على ذلك اي على
كونه بمنزلة نفسه فيما في الخليفة نفسه الى آخره ثم حكم بان تقدير كونه حالا موكدة ظاهر
كما سيطلع عليه والضمير في انه للشان وكلا حين منها مستقلة استقلالها وجوابها كان
عند السامع اي كان الكلام المشتمل على وصف الكتاب بتلك المبالغة مظنة انه مما رمي
به على سبيل المجازفة والمساهلة فيظن السامع في سلكه وبولغ مسند الى قوله في وصف
الكتاب وضمير شانه للكمال وتلك المبالغة مصدر بولغ وحيث جعل قيد لبولغ وكذا قوله
شهادة قيد له بعد تقييده بالقيد الاول والاصول هي القواعد التي سبقت من ان
اسم الاشارة للبعيد اذا استعمل في القريب افاد وجوب المقام بعد الدرجة وعلو المنزلة
ومن ان المسند اذا عرف بلام الجنس افاد الانحصار في المسند اليه ومن ان الحصر اذا
لم يكن حقيقيا كان مبالغة في كماله ونقصان ما عداه حتى التحق بالعدم فصار
الجنس منحصرا فيه لذلك فيؤول المعنى الى ان هذا الكتاب البالغ في كماله اعلى درجات
الكتب هو الذي يستحق ان يسمى كتابا دون غيره والجزاف بالكسر مصدر جازف اي
اخذ الشيء بغير تقدير ومعرفة بكميته والفعل في اتبعه مسند الى لا ريب فيه اي جعل
لا ريب فيه تابعا لذلك الكتاب نفيا لان يكون مظنة اي بنظر السامع قبل التامل في
سلك ما جورف فيه وقد اجيب به اي بذلك الاتباع المجرد واتباع نفسه الخليفة مصدر
ما تبعه فالحاصل ان لا ريب فيه لدفع توهم المجازفة في الكلام كما ان نفسه لدفع توهم
التجوز او السهو في الحكم ثم الظاهر مما ذكره ان الضمير المجرور في لا ريب فيه راجع الى

الكلام السابق اعني ذلك الكتاب كانه قيل لا ريب ولا مجازفة في هذا الكلام
بل هو صادر عن تحقق وايقان وجاز ان يعود الى ما اشير اليه بذلك كما يتبادر
من نظم الآية ويكون مع ذلك دافعا للمجازفة ايضا لان نفي الريب عن الشيء اثباته
وتسجيل بكماله لانه لا كمال اكمل مما للحق واليقين كما لا نقص انقص مما للباطل
والشبهة وانما كان تقدير كونه حالا هو كونه ظاهرا لانه يؤكد معنى الكمال المستفاد
من الجزء الذي هو الكتاب كما ان بيانا يؤكد معنى الجزء الذي هو الحق قوله وكذلك فصل
عطف على قوله لم يعطف لا ريب فيه على ذلك الكتاب واللام في قوله للذي قبله
متعلق بالتقدير والغير المجرور لهدى للمتقين وفي قوله لان قوله ذلك الكتاب
لا ريب فيه مسوق لوصف التنزيل بكمال كونه هاديا اشارة الى ذلك الكتاب متبوعا
للا ريب فيه مقيدا به صار مؤكدا بهدى للمتقين بناء على ان دفع توهم المجازفة من
الكلام تتمة له فلا يتجه ان الاولى على ما ذكره ان يعطف هدى للمتقين على لا ريب فيه
لاشتراكهما في انهما تاكيدان لذلك الكتاب والمذكور في الكشاف ان هدى
للمتقين تاكيد للا ريب فيه كما ان لا ريب فيه تاكيد لذلك الكتاب قوله وان معناه
بكسر الهمزة جملة حالية او معطوفة على تقدير هو هدى فيكون ايضا خبرا عن المبتدا
الذي هو قوله هدى للمتقين وكون نفس الكتاب هداية محضة مستفاد من حمل المصدر
عليه وكون تلك الهداية بالغة درجة لا يكتنه كنهها مستفاد من تنكير هدى قوله واما
بيانه اي واما بيان ان ما قبل هدى للمتقين مسوق لما ذكر اي لوصف التنزيل بكمال
كونه هاديا فما تراه من النظم الشاهد له اي للتنزيل وقوله لاحراز واما بدل
اشتمال باعادة الجار او اللام في موضع الباء اي الشاهد للتنزيل باحراز التنزيل
قصب السبق في شان التنزيل اعني ما هو المقصود منه وانزل لاجله وسواء ذلك
النظم الشاهد تلك الشهادة وقوله ثم من تعقيبه عطف على من النظم وانما اورد لفظة
ثم تنبيها على الترقي فان تقوية الشاهد وتزكيته متراخية الرتبة عن اصل الشهادة
وانما وصف الندا بالتبليغ لكون الريب منفيا بلا التي هي للجنس قوله والكناية

ولنك بعد ما عرفت ان ذلك الشاهد هو المصدق يشهد باحراز التنزيل قصب السبق
فيما هو شانه والمقصود منه لتعلم ان شان الكتب السماوية وما هو المقصود الاصلي
منها هو الهداية لا غير وبحسب الهداية يتفاوت شان الكتب في درجات الكمال لان
كمال الشيء انما هو بحصول ما قصد به فاذا دل ذلك النظم على علو شانه ورفعة رتبته
بحيث انحصر حسن الكتاب وكماله فيه فقد دل على كمال كونه هاديا فصار هدى للمتقين
كالتاكيد اللفظي لما قبله حيث اتحدا معنى في المآل بخلاف لا ريب فيه فانه كالتاكيد
المعنوي لما قبله كما مر قوله وكذلك قوله تعالى ان الذين كفروا عطف على قوله ومنها
اشتد التقرير والتاكيد قوله تعالى الم ذلك الكتاب لا على قوله وكذلك فصل هدى
للمتقين اذ ليس الكلام في فصل ان الذين كفروا عما قبله فانه لكمال الانقطاع كما
سيأتي بل في فصل لا يؤمنون وختم الله فانه لكمال الاتصال وذلك ان لا يؤمنون
مقرر لما افاده قوله سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم من ترك اجابتهم الى الايمان
فان المقصود بالتسوية ترك الاجابة فلا يؤمنون بمنزلة التاكيد اللفظي لما قبله
وكذلك ختم الله مقرر ايضا لما افاده تسوية الانذار وعدمه من انه ليس لهم قلب يخلص
اليه حق اي يصل اليه خالصا ولا سمع يدركون به حجة ولا بصر يتثبتون به عبرة ولما كان
انتفاء سلامة تلك المشاعر لازما للتسوية المذكورة خارجا عنها كان ختم الله بمنزلة
التاكيد المعنوي لها فان قلت هلا جعل ختم الله تاكيدا لقوله لا يؤمنون قلت لعدم
دلالة لا يؤمنون على مضمون ختم الله لا يقال فاذا كانا تاكيدين لعدم التفاوت
بين الانذار وعدمه كان الاولى عطف احد التاكيدين على الآخر لانا نقول التاكيد
الاول من تتمة المؤكد بالثاني على قياس ما تقدم وقد يقال ختم الله استئناف وليس
بجيد واما قوله تعالى ولهم عذاب عظيم فالظاهر انه عطف على جملة ان الذين او على
خبر ان لا على احد التاكيدين لان ثبوت العذاب العظيم لا يتأدى منه تقرير التسوية
كما في التاكيدين السابقين قوله كما ترى اي كالتقرير الذي ترى قوله وكذلك قوله
انا معكم اي هو ايضا من اشتداد التقرير والتاكيد وقوله لما كان المراد الى اخره بيان

لكون الآية من هذا القبيل وقوله انا معكم فلو بالفتح الهمزة اذ المراد هو المعنى
وجوز الكسر على الحكاية تحسبا للمعنى وكذا الحال في همزة انا نوهم ونظيره معنا
لقوله انا معكم فلو با قوله وقع جواب لما قوله انما نحن مستهزؤن مقررا وجه التقرير
ان ابهام الايمان يتضمن نفيه والاستهزاء بالشيء يتضمنه ايضا فكان الثاني مقررا
للاول وقد يقال معنى الاول الثبات على اليهودية ومعنى الثاني دفع الاسلام
لان المستهزئ بالشيء المستخف به دافع له قطعا ودفع نقيض الشيء تاكيد لثباته ومنطوق
ما هذا بشرا يوكد مفهوم ان هذا الا ملك اعني نفي البشرية ومفهوم الاول اعني
اثبات الملكية يوكده منطوق الثاني وانما قال في حال التعظيم لان نفي الادمية
في مقام التحقير يفهم منه عرفا اثبات الشيطنة او السبعية او البهيمية وقوله كان في
اذنيه وقرا اي ثقلا مانعا من السماع مقرر لقوله كان لم يسمعها وهو جملة وقعت
حالا من ضمير ولى مستكبرا قال ومن امثلة الانقطاع للاختلاف خبرا وطلبا
قوله وقال رائدهم ارسوا نزاولها • فكل حتف امرئ يجري بمقدار وقوله
ملكته حبلي ولكنه القاه من زهد على غاربي • وقال اني في الهواء كاذب
انتقم الله من الكاذب • لانه اراد الدعاء بقوله انتقم وكذلك قولهم مات فلان
رحمه الله وكذلك قولهم لا تدن من الاسد ياكلك وهل تصلح لي كذا ادفع اليك
الاجرة بالرفع فيهما وغير ذلك مما هو في هذا السلك منخرط ومن امثلة لغير الاختلاف
ما اذكره تكون في حديث ويقع في خاطرك بغتة حديث آخر لا جامع بينه وبين ما
انت فيه بوجه او بينهما جامع غير ملتفت اليه لبعد مقامك عنه ويدعوك الى ذكره
داع فتورده في الذكر مفصولا مثال الاول كنت في حديث مثل كان سمي فلان
نقرات تم خطر ببالك ان صاحب حديثك جوهري ولك جوهرة لا تعرف قيمتها فتعقب
كلامك انك تقول لي جوهرة ولا اعرف قيمتها هل اريكها فتفصل ومثال الثاني
وجدت اهل مجلسك في ذكر خواتم لهم تقول واحد منهم خاتمي كذا فيقيمه بحسن صياغة
وملاحة نقش ونفاسة فص وجودة تركيب وارتفاع قيمة ويقول آخر وان

خاتمي هذا سيء الصياغة كريه النقش فاسد التركيب ردي في غاية الرداءة ويقول
آخر وان خاتمي بديع الشكل خفيف الوزن لطيف النقش ثمين الفص الا انه
واسع لا يمسكه اصبعي وانت كما قلت ان خاتمي ضيق تذكرت ضيق خفك وعنائك
منه فلا تقول وخفي ضيق لبعد مقامك عن الجمع بين ذكر الخاتم وذكر
الخف فحتما لقطع قائلا خفي ضيق فتولوا ماذا اعمل او تكون في حديث قد
تم ومعك حديث آخر بعيد التعلق به تريد ان تذكره فتورده في الذكر مفصولا
مثلها تقول كتاب سيبويه والله كتاب لا نظير له في فنه ولا غنى لامرئ في
انواع العلوم عنه لا سيما في الاسلامية فانه فيها اساس واي اساس ان
الذين رضوا بالجهل لا يدرون ما العلوم وما اساس العلوم فتفصل ان الذين
رضوا بالجهل عما قبله لكون ما قبله حديثا من كتاب سيبويه وانه حقيق بان يخدم
وكون ما عقبته به حديثا من الجهال وسوء ما اثر لهم جهلهم وقوله عز اسمه ان
الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم من هذا القبيل قطع ان الذين
كفروا عما قبله لكون ما قبله حديثا من القرآن وانه من شانه كيت وكيت وكون
ان الذين كفروا حديثا من الكفار ومن تصميمهم في كفرهم والفصل لازم للانقطاع
لان الواو كما عرفت معناه الجمع فالعطف بالواو في مثله يبرز في معرض التوخي
للجمع بين الضب والنون ولذلك متى قال قائل زيد منطلق ودرجات الحمل ثلاثون
وكم الخليفة في غاية الطول وما احوجني الى الاستفراغ واهل الروم نصارى
وفي عين الذباب جحوظ وكان جالينوس ماهرا في الطب وختم القرآن في
التراويح سنة وان القرد لشبيه بالادمي فعطف اخرج من زمرة العقلاء وسجل
عليه بكمال السخافة او عد مسخرة من المساخر واستطرف نسقه هذا الى غاية
ربما استوجب دفاتر المضاحك وسفين نوادر الهذيان بخلافه اذا ترك العطف
ورمى بالجمل رمي الحصى والجوز من غير طلب ائتلاف بينها فالمطلب اذن هين
ومن ههنا عابوا ابا تمام في قوله • لا والذي هو عالم ان النوى •

صبروا ان ابا الحسين كريم ٭ حيث تعاطى الجمع بين مرارة النوى وكرم ابي الحسين
ومن امثلة التوسط ما تلوس من قوله تعالى يعلم ما يلج في الارض وما يخرج منها وما
ما ينزل من السماء وما يعرج فيها وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم
وغير ذلك واعلم ان الوصل من محسناته ان يكون الجملتان متناسبتين ككونهما
اسميتين او فعليتين وما شاكل ذلك فاذا كان المراد من الاخبار مجرد نسبة
الخبر الى المخبر عنه من غير التعرض لقيد زائد كالتجدد والثبوت وغير ذلك لزم ان
تراعي ذلك فتقول قام زيد وقعد عمرو او زيد قائم وعمرو قاعد وكذا زيد قام
وعمرو قعد وان لا تقول قام زيد وعمرو قاعد وكذا قام زيد وعمرو قعد وزيد
القينة وعمرو مررت به وزيدا اكرمت اباه وعمرو ضرب غلامه كما سبق في علم النحو
امثال ذلك اما اذا اريد التجدد في احدهما والثبوت في الاخرى كما اذا كان
زيد وعمرو قاعدين ثم قام زيد دون عمرو وجب ان تقول قام زيد وعمرو قاعد
بعد وعليه قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون المعنى سواء عليكم
احدثتم الدعوة لهم ام استمر عليكم صمتكم عن دعائهم لانهم كانوا اذا حزبهم امر
دعوا الله دون اصنامهم كقوله واذا مس الناس ضر الآية فكانت حالهم المستمرة
ان يكونوا عن دعوتهم صامتين وكذلك قوله تعالى اجئتنا بالحق ام انت من
اللاعبين المعنى اجددت واحدثت عندنا تعاطي الحق فيما نسمعه منك ام اللعب
اي احوال الصبي بعد على استمرارها عليك استبعادا منهم ان يكون عبادة الاصنام
من الضلال وما اعظم كيد الشيطان للمقلدين حيث استدرجهم الى ان قلدوا الآباء
في عبادة تماثيل وتعفير جباههم لها اعتقادا منهم في ذلك انهم على شيء اللهم انا نعوذ
بك من كيد الشيطان واذ لخصنا الكلام في الوصل والفصل الى هذا الحد
اقول قدمه لانه اقوى قسمي كمال الانقطاع والمراد ان لا يكون هناك ما يزيل ذلك
الاختلاف كما مر والرائد هو الذي يتقدم الرفقة لطلب الماء والكلاء من راد يرود اذا
جاء وذهب يقال ارست السفينة اي ثبتت مرساها لتقف والمزاولة المعالجة والتغيير

للحرب وقوله نحل تعليل للامر بالارساء للمزاولة والحتف الهلاك يجري بمقدار اي
بقدر من الله وقيل في ديوان الاخطل وقال سيدهم والغير للسفينة وذلك لانهم
لما راوا ما فيها من الاسود طمعوا في اخذها فامر سيد القوم الملاحين ان يرسوا ليا خذوا
فان قلت ارسوا جملة لها محل من الاعراب والكلام في جمل لا محل لها منه قلت النظر
هنا الى المحكي اعني كلام الرائد دون الحكاية ولا اعراب لها في المحكي وقد يقال الكلام
عام متناول لما له محل ايضا فان الاختلاف خبرا وطلبا يوجب الفصل بين الجمل مطلقا
وليس بشيء فان الجمل التي لها محل من الاعراب كما صرح به بعضهم في حكم المفردات يكتفي
في كون العطف بالواو فيها مقبولا بالجهة الجامعة من غير التفات الى ذلك الاختلاف
وعدمه الا ترى الى قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذا العطف في
الحكاية دون المحكي والسر في ذلك ان الجمل التي لها محل من الاعراب واقعة موقع
المفردات وليست النسب التي بين اجزائها مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلاف
تلك النسب بالخبرية والطلبية خصوصا في الجمل المحكية بعد القول بل الجمل حينئذ في حكم المفردات
التي وقعت موقعها لظهور فائدة العطف فيها بالواو بخلاف ما لا محل لها من الاعراب
فان نسبها مقصودة بذواتها فيعتبر صفاتها العارضة لها وليس نظر فائدة العطف
فيها بالواو الا بتامل كما مر وينبغي ان يكون بينها مزيد مناسبة كما لا يخفى وقد نص العلامة
في سورة نوح بصحة قولك قال زيد نودي للصلوة وصل في المسجد كما ذكرنا سابقا وقوله
ملكته حبلي تلك الجمل عبارة عن الانقياد والدخول تحت التصرف التام والقاء
على غاربه اي كاهله عبارة عن التخلية وعدم الالتفات اليه لقلة الرغبة في مواصلة
والتصرف فيه وقال اني في الهوى كاذب اي قال انك في دعوى محبتي كاذب
الا ان الشاعر حكى معنى كلام حبيبته بعبارة نفسه وقوله بالرفع فيها اي في يا ملكك وادفع
وذلك لان الجزم فيهما يخرجهما عن صلاحية العطف ويجعلهما جزاء شرط محذوف اي ان
تدن يا ملكك على مذهب الكسائي وان تصلح ادفع اليك الاجرة فان قلت لما ذا
اسند الفصل في نزالها وياملكك وادفع الى الاختلاف دون الاستئناف مع كونه محتملا

قلت لان الاختلاف ظاهر التحقق فالاسناد اليه اولى فان قيل عطفا نعم
على الجزء الذي يليه مما لا يجوز والاشارة في كونه معقولا للمجوب اجيب بان المراد
ترك عطفه على قال وقد يقال اسند ترك الى الاختلاف لانه اظهر السببين ورجحه
استينافا بتقدير قلت انعم الله جوابا لماذا قلت قوله ومن امثلة اي امثلة الانقطاع
لغير الاختلاف وعنى به القسم الثاني من كمال الانقطاع وهو انتفاء الجامع بعد اتفاق
الجملتين في الخبرية قوله ويقع في خاطرك بغتة في اثناء الحديث الذي يكون فيه قوله
مثال الاول كنت في حديث اي مثال الاول من النقصة قوله وان خاتمي هذا عطف
على مقدر اي خاتمك علي وصفت وان خاتمي وترك العطف في قوله ان خاتمي ضيق لانه مخلو
عن نكتة قوله لنبو مقامك عن الجمع بين ذكر الخاتم وذكر الخف فيه تنبيه على ان هذا الجامع
قد يعتبر في بعض المقامات كان يكون مثلا في تعداد الامور التي تتعلق ويبال لخواطها
فتقول كم ثوبي واسع وخاتمي ضيق وخفي كذلك فتفصل لكن مقام استعمال اهل مجلسك
بذكر الخواتم ينبو عن ذكر خفك مع خاتمك وكذا في قوله قبيل هذا او بينهما جامع غير ملتفت
اليه اشارة الى ما ذكرناه ايضا فان ما لا يصلح ان يكون جامعا في شيء من المقامات لا يسمى
جامعا وقد سبق منا كلام في تحقيق هذا المطلب فليكن منك على بال ولا يلتفت الى ما يتوهم
من ان قول المصنف هنا تصريح في ان الاتحاد في المسند لا يصلح جامعا بين الجملتين اصلا
بل لا بد من الجامع بين المسند اليهما ايضا وقوله او تكون في حديث عطف على تكون في
حديث وقسيم له كما يشعر به قوله بغتة وقد تم الاقسام ثلثة الاول ان لا يكون بين
الحديثين تعلق اصلا الثاني ان يكون بينهما جامع غير ملتفت في ذلك المقام وقد عرفتها
الثالث ان يكون بينهما تعلق ما لكنه لا يصلح جامعا اصلا كما يدل عليه قوله بعيد التعلق به
وانما فصله عنها لانه مقدمة لبيان الفصل في قوله تعالى ان الذين كفروا قوله وكون
ما عقبه الظاهر وكونه الا انه وضع المظهر موضع المضمر لا يقال بين هذين الحديثين
جامع سوى ذكر العلوم والاساس في سياق كل منهما وكذا في الآية اذ الحاصل انه هداية
للمتقين وغير نافع للذين كفروا لانا نقول ان المقصود بيان حال اهمالهم مطلقا

لا بيان حالهم بالقياس الى كتاب سيبويه وكونه اساسا ولهذا اطلق الجهل وقال
ما اقر لهم جهلهم ولم يعتن بكتابه وانما ذكر العلوم ومطلق الاساس فهو كذلك التعلق
البعيد وكذا الحال في الآية اذ المقصود ان لا نفع في الانذار سواء كان بالقرآن
او غيره قوله بخلافه متعلق باخرج اي اخرج من زمرة العقلاء ملتبسا بخلاف حال الجمل
اذا ترك وفي قوله هو ناشرة الى ان ذكر نوع الجمل متقابلا عاطف ليس بمستحسن
ايضا لكن الخطب حينئذ اهون اذ هناك جمع في الذكر ودلالة على الاجتماع في نفس
الامر بالواو وهنا مجرد الجمع في الذكر قوله لا والذي هو عالم كلمة لا رد لما زعمته
الحبيبة من اندراس هواه كما حكاه في البيت السابق زعمت هواك عفا الغداة كما عفا
عنها طلال باللوى ورسوم والخطاب في هواك للنفس اي ادعت ان هواك اندرس
كما اندرس آثار ديارها بذلك الموضع وجواب القسم في البيت الذي بعده ما زلت
عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف سواك تحوم وفي قوله بين مراق النوى
وكرم ابي الحسين اشارة الى انه من عطف المفرد على المفرد وان الجامع شرط فيه ايضا
كما مر وما يقال من ان كرم ابي الحسين لحلاوة اوان مراق النوى داء وكرمه دواء
فما لا يخفى سماجته قوله تعالى يعلم ما يلج هذا مثال للتوسط في المفردات لان كلمة ما موصولة
لا استفهامية الا ان توسط تلك المفردات باعتبار الجامع بين الجمل الواقعة صلات
وقوله ان الابرار مثال للتوسط في الجمل وقوله وغير ذلك اما مرفوع عطفا على ما تلونا
واما مجرور عطفا على من قوله وانما لم يتعرض لامثلة التوسط بانواع الاختلاف لانها
قد تقدمت مستوفاة قوله واعلم ان الوصل من محسناته ان يكون الجملتان متناسبتين
يريد ان التوسط بين كمالي الاتصال والانقطاع يصحح العطف بين الجملتين في فن
البلاغة كما مر وان التناسب يورثه حسنا زائدا على ما يقتضيه اصل البلاغة قوله وما كان
ذلك مثل كونهما شرطيتين او ظرفيتين وكون الفعلين بحيث يكون فعلا هما ماضيين
او مضارعين وكون الجزء في الاسميتين اسما او فعلا ماضيا او مضارعا الى غير ذلك
من تفاصيل احوال الجمل قوله من غير التعرض هنا من غير ان يقصد التعرض

لقيد زايد معين فيصح ما ذكر من الامثلة فلا يرد انه اذا كان المراد من الاخبار
بجرد نسبة الجزا الى الجزء منه لم يصح نحو قام زيد لانه يفيد قيدا زايدا وتخصيصا ان
النسبة يقصد على ثلثة وجوه الاول ان يراد تجريدها عن الخصوصيات كما في
قولك زيد منطلق اذا قيل انه يدل على مجرد الانتساب بلا زمان ولا تجدد ولا استمرار
ومعنى كونه للثبوت انه لا يدل على الحدوث لا انه يدل على عدمه او يدل على استمراره
الانطلاق ودوامه فانه يستفاد بمعونة المقام كما مر الثاني ان يقصد معها خصوصية
معينة فلا يجب حينئذ رعاية التناسب اذ ربما لا يتفق الجملتان في تلك الخصوصية
كما اذا اريد باحديهما التجدد وبالاخرى عدمه الثالث ان يقصد النسبة في ضمن اي
خصوصية كانت فهنا يجب رعاية التناسب قوله ان تراعي بصيغة الخطاب في نسخة
معتمد عليها وقد يروى بصيغة الغيبة مبنيا للمفعول والاولى انسب بقوله فتقول قوله
وكذا زيد قايم وعمرو قعد نصله لان الجزء في الاسميتين فعل وما قيل من ان الجملتين
تحتملان ان يكونا فعليتين ايضا فيجب ان يقدرا متناسبتين في الاسمية والفعلية لا
مختلفين فيهما انما يصح على مذهب بعض الكوفية حيث جوزوا تقديم الفاعل قوله وان
لا تقول عطف على ان تراعي ولو ترك ان وعطف على فتقول لكان اظهر قوله وكذا
قام زيد وعمرو قعد اي لا تقول ذلك ايضا للاختلاف في الاسمية والفعلية وان
اشتركتا في افادة التجدد وافترقتا في ان الثانية تفيد التقوى على ما سلف فاذا
رفعت احد الاسمين في احدى الجملتين في باب الاضمار على شريطة التفسير رفعت
الاخر في الاخرى واذا نصبت نصبت رعاية للتناسب ولا ينبغي لك ان ترفع
في احديهما وتنصب في الاخرى لادائه الى الاختلاف في الاسمية والفعلية سواء
كان الفعل مشتغلا بضمير ما اضمر عامله كقولك زيدا لقيته وعمرو مررت به او بمتعلقه
كقولك زيدا اكرمت اباه وعمرو ضربت غلامه وقد نبه بما ذكر على ان التناسب في
الاشتغال بالضمير او المتعلق يراعى في الجملتين ايضا وقوله وامثال ذلك يريد به
ما سبق في علم النحو من امثلة الاضمار على شريطة التفسير واراد امثال ما ذكر
من الامثلة مطلقا قوله والثبوت في الاخرى اي واريد عدم التجدد في الاخرى وفايدة
لفظ بعد تقوية الثبوت المستفاد من قاعدة دفعا لتوهم قصد الحدوث به وقيل دفع
توهم كون الجملة حالا وعليه اي وعلى كون المراد باحديهما التجدد وبالاخرى الثبوت
وان لم يكن العطف بالواو في قوله سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون
اشعارا بان الهمزة وام داخلتان بحسب المعنى على المستويين وقد يقال المستويان
فيها مضمونا الجملتين كانه قيل احدثتم الدعوة ام ذاك طلبا لتعيين ما علم ثبوته على الابهام
قوله اداحرهم اي احابهم مكرره وفرقة فانه وقت الدعاء والالتجاء وكشف البلوى
وقوله اجددت بالتخفيف من الجد المقابل للعب وقد يروى بالتشديد من التجديد
المناسب للاحداث وقوله استبعادا مفعول له لما دل عليه الكلام اي قالوا ذلك
استبعادا قوله وما اعظم كيد الشيطان للمقلدين فيه اشارة الى الاستدلال بها على عدم
جواز التقليد في الاعتقاديات والى انه يفضي الى التقليد في امور ظاهرة البطلان
كما يقال من تقليدهم اباءهم قوله في عبادة التماثيل اشارة الى ما قبل الاية اعني قوله
اذ قال ابراهيم لابيه وقومه ما هذه التماثيل التي انتم لها عاكفون قالوا وجدنا اباءنا
لها عابدين قال لقد كنتم انتم واباؤكم في ضلال مبين قالوا اجئتنا قال فبالحري
ان نلحق به الكلام في الحال التي تكون جملة لمجيئها تارة مع الواو واخرى لا معها
فنقول وبالله التوفيق والكلام في ذلك يستدعي تمهيد قاعدة وهي ان الحال نوعان
حال بالاطلاق وحال تسمى موكدة ولكل واحد من النوعين اصل في الكلام ولهما
منهج في الاستقلال واحد فاصل النوع الثاني هو ان يكون وصفا ثابتا نحو هو الحق
بينا وزيد ابوك شفيقا وذاك حاتم سخيا جوادا وهذا خالد بطلا شجاعا وفي التنزيل
انا انزلناه قرانا عربيا واصل النوع الاول هو ان يكون وصفا غير ثابت من الصفات
الجارية كاسم الفاعل واسم المفعول نحو جا زيد راكبا وسلم علي قاعدا وضربت
اللص مكتوفا وقتلته مقيدا ويمتنع ان يقال جا زيد طويلا او قصيرا او اسود او ابيض
اللهم الا بتاويل كما ستعرفه انما النحو يتلون عليك جميع ما ذكرت وشبههما في الاستقلال ان

يا تيا عارين عن حرف النفى كما يقال هو الحق بينا دون لا خفيا وجاء زيد راكبا
دون لا ماشيا او ماشيا دون لا راكبا وحق النوعين ان لا تدخلها الواو نظرا
الى ان اعرابها الذى ليس بتبع لان منع الواو وان كان تسميته واو الحال اصلها
العطف ونظرا الى ان حكم الحال مع ذى الحال ابدا نظير حكم الجزء مع المجزء عنه
الا تراك اذا الغيت هو فى قولك هو الحق بينا بقى الحق بين وجاء فى قولك
جاء زيد راكبا بقى زيد راكب وضربت فى قولك ضربت اللص مكتوفا بقى اللص
مكتوف وكذا الباب فتجد الحال وذا الحال جزءا ومجزءا عنه والجزء ليس موضعا لدخول
الواو على ما سبق تقرير هذا الباب والتحقيق فيه هو ان الاعراب لا ينظم الكلمات
كقولك ضرب زيد اللص مكتوفا الا بعد ان يكون هناك تعلق ينظم معانيها فاذا
وجدت الاعراب فى موضع قد تناول شيئا بدون الواو كان ذلك دليلا على تعلق
هناك معنوى فذلك التعلق يكون مغنيا عن تكلف معلق آخر واذا عرفت هذا ظهر
لك ان الاصل فى الجملة اذا وقعت موقع الحال لا يدخلها الواو ولكن النظر الى انها من
حيث كونها جملة مفيدة مستقلة بفائدة غير متحدة بالاولى اتحادا اذا كانت موكدة
مثلها فى قولك هو الحق لا شبهة فيه وفى قوله عز قائلا الم ذلك الكتاب لا ريب فيه
وغير منقطعة عنها لجهات جامعة بينهما كما ترى فى نحو جاء زيد يقاد الجنائب بين يديه
ولقيت عمرا وسيفه على كتفه يبسط العذر فى ان يدخلها واو الجمع بينها وبين الاولى
مثله فى نحو قام زيد وقعد عمرو واذا مهد هذا فنقول اقول قوله لجيئها بين
لوجه مناسبة الحال للفصل والوصل واللام متعلقة بخبر المبتدا اى الحاق الكلام
فى الحال بالكلام فيهما ملتبس بالحرى لجيئها ومنع الواو ونزع للعاطفة كما اشرنا اليه
وسيصرح به ولفظ تارة اما ظرف او مصدر وقوله مع الواو حال اى مقارنة
لها وقوله لا معها معطوف على مقدر اى ولجيئها اخرى مجردة لا مع الواو وجعل
لا هنا بمعنى غير حتى يكون لا معها حالا ايضا بمعنى غير مقارنة يخدشه ان ما بعدها اعنى
معها لا يصلح ان يكون مضافا اليه قوله والكلام فى ذلك اى فى ان الحال فى اى

موضع هى بالواو وفى اى موضع بدونها واراد بقوله حال بالاطلاق انه اذا اطلق
لفظ الحال انصرف اليه وهو الحال المنتقلة الكثيرة الاستعمال فاذا اريد به الحال الاخرى
قيد بالموكدة واراد بالاصل فى الكلام ما هو الراجح فى الاعتبار بحسب المناسبة والنوع فى
الاستعمال الوجه الواضح الذى جرى عليه الاستعمال ومن ثمة قيل الاصل مدلول الدليل
والنوع مختار الاستعمال وقد يقال الاصل متعلق بالمعنى والنوع ما تعلق باللفظ وذكرهما
لفظا اذ لولاهما لربما توهم ان لكل منهما نوعا واحدا كما فى قولك لهما درهم اى لكل
منهما درهم واذا قيل معا تحقق وحدة النوع لما بينهما مع كون الاصل متعددا قوله فى تحصيل
النوع الثانى قدم بيان اصل الموكدة بعدما اخرها فى الذكر لان المعتبر فى بيانها الثابت
وفى بيان المنتقلة الثابت قوله وصفا ثابتا اى لازما لا يتغير وذلك لان الحال
الموكدة ما تقرر مضمون اسم واقع فى الجملة السابقة سواء كانت تلك الجملة اسمية او
فعلية فان الموكدة قد تاتى بعد الفعلية ايضا كقوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا
فان عربيا يوكد مضمون الضمير الراجع الى القران الذى يفهم منه كونه عربيا وكذلك
قائما بالقسط يوكد مضمون لفظ الله فى شهد الله اذ يفهم منها القيام بالقسط ولا شك
ان الوصف انما يوكد مضمون الاسم اذا كان من الاوصاف اللازمة ليدل عليه الاسم
ضمنا فاذا صرح به اكد مضمونه وبما قررنا تحقق ان الحال الموكدة لا يجب كونها مقررة
لمضمون جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما ولا يبعد ان يجعل كونها كذلك شرطا لوجوب
حذف عاملها ولو فسرت الحال الموكدة بما تقرر مضمون الجملة السابقة مطلقا لزم
ان يكون نحو ولوا مدبرين ولا تعثوا فى الارض مفسدين وتبسم ضاحكا فيمن لم
يجعلها بمعنى المصادر احوالا موكدة مع انها ليست صفات لازمة قوله ان يكون
وصفا غير ثابت وذلك لان المقصود من النوع الاول بيان ان الفعل صدر عن
الفاعل او وقع على المفعول مقيدا بتلك الصفة والهيئة والتقييد انما يفيد اذا كان
بالصفات المتغيرة المتبدلة لان كون الفعل صادرا او واقعا على الهيئات والصفات
اللازمة امر معلوم ولما كان الاصل فى النوع الثانى هو الثبوت وجب ان يعتبر

بعبارة تدل على الثبوت واللزوم كالصفة المشبهة نحو بينا وشجيعا ونحيا جوادا
وبطلا شجاعا وما ليس بمشتق كعزيا ونحو قايما انما يقع حالا موكدة اذا اقترن به
ما يدل على ثبوته كقوله قايما بالقسط ولما كان الاصل فى النوع الاول من الثابت
وجب ان يعبر عنه بما لا يدل على الثبوت واللزوم كاسم الفاعل والمفعول
فانهما لا يدلان على لزوم معناهما لموصوفهما بل يعبر بهما على الاطلاق عن الصفات
المتبدلة وهذا لا ينافى ما تقدم من ان الاسم سواء كان وصفا او غيره اصله
ان يدل على الثبوت لان معنى ذلك انه لا يدل على الحدوث كما يدل عليه الفعل
فالثبوت هناك يقابل الحدوث والمراد به هنا اللزوم وقد يكون الحال المنتقلة
اسما غير مشتق كرطبا وبسرا اذ يفهم منهما هيئة غير لازمة قوله ويمتنع ان يقال
جاء زيد طويلا يريد ان منع صفات لازمة لا فايدة فى تقييد المجيء بها والناد
الذى اشار اليه مثل ان يكون زيد فى سن النمو او الانحطاط فيحدث له طول
او قصر ومثل ان يحدث له سواد او بياض بسبب من الاسباب الطارية قوله
ونفيهما فى الاستعمال ان يأتيا عاريين عن حرف النفى وذلك لان المقصود من
الموكدة تقرير الصفة التى تضمنها الاسم ومن المنتقلة تقييد الفعل بهيئة مخصوصة
وما دخل عليه حرف النفى انما يدل على نفى الصفة والهيئة فان تقييد الفعل بالصفة
المنفية تقريرا وتاكيدا وكذا تقييد الفعل بها قلت المقصود من الحالين
تقرير ثبوت الصفة والهيئة والتقييد بثبوت الهيئة سواء كانت حقيقية او
اعتبارية فان انتفاء الصفات والهيئات مما لا ينضبط ولا يتحصل فلا بد ان
يعبر عنهما بما يدل على الثبوت فان قلت قد يفهم من نفى صفة او هيئة ثبوت
اخرى كما يفهم من نفى الركوب ثبوت المشى وبالعكس وحينئذ كان النفى
منضبطا متحصلا قلت ذلك بطريق الالتزام والمختار فى نهج الاستعمال ما يدل
صريحا على ثبوت الصفة او الهيئة المقصودة فلا يخالف هذا النهج فى فن البلاغة
وان جازت مخالفته بحسب النحو قوله لان منع الواو تعليل لما ذكره من

ان النظر الى كون اعرابهما غير تبع يقتضى عدم دخول الواو وانما قال اصلها العطف
لانها فى الحال ليست بعاطفة قال فى الكشاف واو الحال هى واو العطف استعيرت
للوصل فان قلت قوله تعالى الحق بينا يدل على ان ذا الحال هو الحق وليس
كذلك بل هو عند الجمهور ضمير المفعول فى العامل المقدر اعنى احقه او اثبته وعند المصنف
ضمير الفاعل فيما اختاره تقديره فى قسم النحو حيث قال احق التقديرات فى زيد ابوك
عطوفا يحيى عطوفا وفى هو الحق بينا يبدو بينا قلت لما كان ذلك الضمير عبارة عن الحق
صح جعله ذا الحال قوله والخبر ليس موضعا لدخول الواو لانه متحد بالمخبر عنه كالوصف بالموصوف
وقد سبق تقرير وجوب المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه فى غير كلمة اى قوله والتحقيق
فيه اى فيما ذكرنا من ان احق النوعين ان لا يدخلها الواو قوله الا ان يكون
هناك اى فى موضع انتظام الاعراب الكلمات تعلق معنوى ينتظم ذلك التعلق معانى تلك
الكلمات وذلك لان الهيئات الاعرابية وضعت دالة على معان معتورة نظرا على مدلولات
الكلم عند ضم بعضها الى بعض فاذا وجدت الاعراب فى موضع قد تناول شيئا بدون الواو
اى بطريق الاصالة دون التبعية كان ذلك دليلا على ان لمدلول تلك الكلمة المعربة تعلقا
معنويا بمدلول غيرها من الكلم المنضمة اليها فلا يحتاج حينئذ الى تكلف تعلق آخر كالواو ومثلا
والحال كذلك فان لهذا اعرابا اصليا يدل على كونها هيئة لذى الحال وقيدا لعامله او
موكدة لما دل عليه ذو الحال حقيقة فحقها ان يكون بلا واو مفردة كانت او جملة لان
الجملة الواقعة حالا لها اعراب بالاصالة محلى فقط وقوله لكن النظر اليها اعتذار عن
دخول الواو فى الحال اذا كانت جملة بيان ذلك ان الجملة من حيث هى جملة مستقلة
بافادة فايدة هى النسبة التامة بين طرفيها وان كانت غير مستقلة باعتبار ما عرض لها
من وقوعها موقع المفرد وقيدا للفعل مثلا فالجملة الحالية اذا لم يكن متحدة بالجملة السابقة
عليها اتحادها اذا كانت حالا موكدة ولا شك انها غير منقطعة عنها بالكلية لوجود الجهة
الجامعة بينهما تنزلت منها منزلة الجملة المتوسطة بين كمالى الاتصال والانقطاع فلا يبعد
ان يدخلها الواو الدالة على الاجتماع والاتصال ليفيد استقلالها فى نفسها وربطها

بما قبلها زيادة ارتباط كما يدخل بين الجمل المتوسطة بين غايتي الانقطاع والاتصال
ثم اذا جعل لا ريب فيه بهنا حالا موكدة وجوز فيما تقدم كونها جملة موكدة للجملة التي
قبلها ايضا ولا يخفى جريان هذين الوجهين في لا شبهة فيه وانما قال الجهات جاسعة
بصيغة الجمع نظرا الى تعدد موارد الحال كما مر قوله كما ترى في نحو جاء زيد تعالى الكتاب
بين يديه فان هذه الجملة ليست متحرجة بالاولى ولا منقطعة عنها لان المجي يناسب
قود الجنايب والضمير في يديه يربطها بالسابقة وكذا الحال في وصفه على كتفه قوله
يبسط خبر لكن فان قلت ما ذكره يجري بعينه في الجملة الواقعة صفة فيلزم ان
يجوز دخول الواو فيها قلت له ان يقول ارتباط الصفة بالموصوف لا شك
انه اقوى فلا يلزم من الجواز هنا الجواز هناك وقد سبق تجويز بعضهم ايراد الواو
لتاكيد لصوق الصفة بموصوفها الا انه لم يشتهر اشتهار كون الواو للحال وقد نصرناه
بدليل ظاهر يكتفى به في مباحث الالفاظ والجملة اذا وقعت حالا فحكمها في دخول
الواو على قياس الاحكام الخمسة فقد يمتنع وقد يجب وقد يجوز اما مع التساوي واما
مع رجحان احد طرفيه فبعد تمهيد القاعدة شرع في تفاصيل ذلك قال الضابط
فيما نحن بصدده هو ان الجملة متى كانت واردة على اصل الحال وذلك ان تكون
فعلية لا اسمية لان الاسمية كما تعلم دالة على الثبوت وعلى نفيها ايضا بان تكون
مثبتة فالوجه ترك الواو جريا على موجب الحال نحو جاءني زيد يسرع او يتكلم او
يعدو فرسه ولذلك لا يكاد يسمع نحو جاءني زيد ويسرع ومتى لم تكن واردة
على اصل الحال وذلك ان تكون اسمية في الحال غير الموكدة فالوجه الواو
نحو جاء زيد وعمرو امامه ورايت زيدا وسوقا عد ما جاء بخلاف هذا الاصول
معدودة الحقت بالنوادر وهي كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه
وبيت الاصلاح نصف النهار الماء غامر وما انشده الشيخ ابو علي في الاغفال
ولولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سرباله لم يمزق ومتى كانت
واردة على اصل الحال لكن لا على نفيها فالوجه جواز الامرين معا نحو ولك

جعلت امشي ما ادري اين اضع رجلي وجعلت امشي وما ادري اين اضع رجلي
وقوله مضوا لا يريدون الرواح وغالهم من الدهر اسباب جرين على قدر
وقوله لو ان قوما لارتفاع قبيلة دخلوا السماء دخلتها لا احجب وقوله
اكسبته الورق البيض ابا ولقد كان ولا يدعى لاب وقوله اتاد واسن
دمي وتوعدوني وكنت وما ينهنهني الوعيد الا ان ترك الواو ارجح و
الفعل الماضي منفيا ومثبتا لوروده لا على نهج الحال لا محالة اما منفيا فلحرف النفي
واما مثبتا فلحرف قد ظاهرا ومقدرا ليقربه عن زمانك حتى يصلح للحال منتظم في سلك
المضارع المنفي لك ان تقول اخذت اجتهد ما كان يعينني احد وان تقول اخذت
اجتهد وما كان يعينني احد وكذا اتاني قد جهده السير بالواو الا ان ترك الواو في
النفي وفي الاثبات ارجح واما الظرف فحيث احتمل ان يكون جملة فعلية وان لا يكون
بحسب التقديرين وتردد لذلك بين ان يكون واردا على اصل الحال وغير وارد
جاء الامران فيه يقال رايته على كتفه سيف بدون الواو تارة ورايته وعلى
كتفه سيف بالواو اخرى هذا ثم من عرف السبب في تقديم الحال اذا اريد
ايقاعها عن النكرة تنبه لجواز ايقاعها عن النكرة مع الواو في مثل جاءني رجل
وعلى كتفه سيف ولمزيد جوازه في قوله عز اسمه وما اهلكنا من قرية الا ولها
كتاب معلوم على ما قدمت وتنبه لوجوب الواو في نحو جاءني رجل وعلى كتفه سيف
عند ارادة الحال ولوجوب تركه فيه عند ارادة الوصف لامتناع عطف
الصفة على موصوفها البتة فتامل واما ليس فلما قام مع خبره مقام الفعل
المنفي جاء كثيرا اتاني وليس معه غيره واتاني ليس معه غيره اذا جرى في كتفه
الرشاد خلي القلب ليس فيه ماد الا ان ذكر الواو ارجح ووقوعه في
الكلام اورد اقول اي من دخول الواو وعدمه في الجملة الواقعة حالا مستقلة
اذ قد ظهر ان الموكدة بمتنع فيها الواو وقوله لان الاسمية كما تعلم دالة على الثبوت
انما يصح اذا لم يكن خبر الاسمية جملة فعلية نحو زيد قام فان ذلك قام زيد يفيد التجدد

كمامرّ فكانه بنى الكلام على ما هو الاعم الاغلب فى الاسمية فالجملة الفعلية واردة
على اصل الحال بالاطلاق فاذا كانت على نهجها ايضا بان يكون مثبتة ليست فى
حكم المنفية كالتى فعلها مضارع مثبت كانت متمكنة فى الحالية قريبة من الحال المفردة
جدا فالوجه فيها ترك الواو جريا على موجب الحال من استغنائها عن دخولها وانما
قلنا ليست فى حكم المنفية احترازا عما اذا كان فعلها ماضيا مثبتا فانه فى حكم المنفى كما
سيجئ ولذلك لم يمثل ههنا الا بالمضارع وقد نبّه بقوله او معه وزنه على ان الحال
قد تكون سببيا كما يكون فعليا على طريقة المسند والوصف وقوله لا كما وقع اشارة الى
ان دخول الواو فى المضارع المثبت كالممتنع اعنى الحرام اذا جرى على ظاهره واما اذا
قدر مع مبتدا فدخول الواو جايز وسموع كثرامنه قوله تعالى لم تؤذوننى وقد تعلمون
وقولهم قمت واصك وجهه وقول الشاعر نجوت وارهنهم مالكا قوله وذلك ان يكون
اسمية فى الحال غير المؤكدة انما قيد بذلك لان الاسمية واردة على اصل الحال المؤكدة
وخص هذا التقييد بالاسمية ولم يقل فيما سبق وذلك ان يكون فعلية فى الحال غير
المؤكدة لان المؤكدة يقع اسمية ومفردة ولا يقع فعلية اصلا قوله فالوجه الواو
وذلك لان خروجها عن اصل الحال توهم انها ليست حالا فاحتيج الى رابط دال عليه
خصوصا اذا كانت الاسمية منفية خارجة عن نهج الحال ايضا وقوله ماجاء بخلاف هذا من
الاصول معدودة الملحقة بالنوادر يؤكد قوله فالوجه الواو ويقرر ان المراد به وجوب
دخولها بحيث يكون تركه قريبا من المعدوم كان دخولها من قبيل سنن الهدى و
للنحاة اختلافات يجوز بعضهم ترك الواو فى الاسمية مطلقا وبعضهم اذا كانت
فى تاويل مفرد نحو فوه الى فىّ اى مشافها وبعضهم لبعض عدوّ اى متعادين
وبعضهم اذا كانت ضمير ذى الحال فى صدر الجملة كالامثلة المذكورة فى الكتاب
سوى الثالث منها الى غير ذلك ومعنى عوده على بدئه ان رجوعه الى ابتداء على
ان البدء مصدر بمعنى المفعول ومحصوله انه رجع فى الطريق الذى جاء منه وقد
يتوهم ان عوده مرفوع على انه فاعل رجع مجازا او بدل اشتمال من المستتر فيه

او منصوب على الحالية بمعنى عايدا او على المصدرية او على انه مفعول به بان يحمل رجع
على المتعدى والكل ضعيف اصلاح المنطق كتاب لابن السكيت فى تصحيح اللغات والافعال
كتاب لابى على الفارسى فى النحو قال المسيب بن علس يصف غواصا نصف النهار بنصب
النهار من نصفت الشئ اذا بلغت نصفه والمراد طول مكثه تحت الماء واحتراقه
بالغيب لا يدرى اى لا يعلم ما حال الغواص وفى الصحاح برفع النهار من نصف الشئ
بمعنى انتصف فالجملة الحالية حينئذ خالية عن الضمير ايضا فاحتاج الى ان قدر الواو محذوفة
اى والماء غامره اى ساتره وجنان الليل ظلامه وستره ما آب اى ما رجع قوله
مضوا وهو من ابيات يرثى بها الشاعر بنيه ويذكر سرعة انقضائهم قبله والروح الترول
من السير فى اخر النهار للتروّح ويقال راح اذا دخل فى وقت العشاء وغالهم اى اهلكهم
والقدر بسكون الدال وفتحها ما قدر الله من القضاء وقوله لا ارتفاع قبله متعلق بقوله
والبيت لخالد بن يزيد بن معاوية والورق البيض الدراهم المضروبة وكان تامة
اى ولقد وجد فيها بمعنى حال كونه لا ينسب الى اب وقيل ناقصة والواو زائدة بين
اسمها وخبرها لتاكيد الثبوت كما زيدت لتاكيد لصوق الصفة بموصوفها وكذا الكلام
فى وكنت ونهنهنى الوعيد يقال نهنهت الرجل اى كففته وزجرته اقاده واسنده
اى مكنوا ولى القتيل من دم وجب على من اقاده الامير مكنه من القود وقوله الا
ان ترك الواو ارجح متعلق بقوله فالوجه جواز الامرين معا وانما كان الترك ارجح
ترجيحا للاصل على النهج مع تايد الاصل بان موجب الحال ترك الواو وقوله والفعل
الماضى منفيا ومثبتا مبتدا خبره منتظم فى سلك المضارع فان قيل ذكر المنفى بعد تركه
لاندراجه مع المضارع المنفى فيما ورد على اصل الحال دون نهجها وشاركته اياه فى
الحكم وهو كون الترك اولى اجيب بانه لم يتمثل فيما سبق الا بالمضارع المنفى وكانه
اراد ان يجمع بين قسمى الماضى ولا يفرق بينهما فى بيان حكمها قوله لوروده لا على نهج
الحال يعنى مع وروده على اصلها الذى هو التجدد وقوله فلحرف قد وذلك لانه فى
حكم حرف النفى من حيث ان الفعل الماضى يحتمل كل جزء من اجزاء الزمان الماضى

فاذا دخل قد عليه قربه من الحال والنفي عنه وذلك الاحتمال وقوله حتى يصلح للحال
منظورا فيه لان كلمة قد يقرب الماضي من الحال يعني الزمان الحاضر الذي هو زمان التكلم
لا بمعنى ما يبين كيفية الفعل فان الحال بهذا المعنى الذي كلامنا فيه على حسب عاملها قد
يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون مستقبلا كما لا يخفى فذكره غلط نشأ من
اشتراك لفظ الحال والجواب ان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد
الازمنة الثلثة كان مضيها واستقباليتها وحاليتها بالقياس الى ذلك المقيد لا الى زمان
التكلم كما اذا وقعت مطلقة مستعملة في معانيها الاصلية ولا استبعاد فيما ذكرناه فانهم
صرحوا بان ما بعد حتى قد يكون مستقبلا بالقياس الى ما قبلها وان كان ماضيا بالنسبة
الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا قلت جاءني زيد ركب فهم منه تقدم الركوب على المجيء
فلا يقارن الحال عاملها واذا قلت قد ركب قربه الى زمان المجيء فيفهم مقارنته اياه
كان ابتداء الركوب كان متقدما الا انه قارن المجيء في الدوام واذا قلت جاءني زيد
يركب دل على تقارنهما وحينئذ يظهر صحة كلام القوم في هذا المقام في وجوب تجرد الجملة
الحالية عن علامة الاستقبال كالسين وسوف ولن اذ لو صدرت بها تبادر منها كونها
مستقبلة بالقياس الى عاملها وحينئذ يجب ان يأول قوله من زمانك بالزمان الذي
اعتبره المتكلمون في عامل الحال وذلك ان تقول ان عاملها قد يكون مقارنا بزمان
التكلم فاشترطوا هناك لفظ قد للتقرب وفي ما عداه طردا للباب فلا يحتاج الى ذلك التأويل
هذا واما ما يقال من انهم استبشعوا ان يقع الماضي الصرف حالا بهذا المعنى الذي نحن
بصدده للتنافي بين الماضي والحال بمعنى آخر اعني زمان التكلم فاحتيج الى ادخال
قد للتقريب الى الحال ليكسر سورة ذلك التنافي فيزول الاستبشاع فمما لا يلتفت اليه ذو
طبع سليم والانتظام في سلك المضارع معا وجواز الامرين مع رجحان الترك كما سيتضح
وذلك للاشتراك في العلة فدخول الواو على المضارع المنفي وعلى الماضي مطلقا بالنظر
المكرر قوله فقد جهده السير بفتح الهاء اي اتعبه واوقعه في المشقة قوله الا ان ترك
الواو في النفي والاثبات ارجح متعلق بقوله لك ان تقول وهذا الجميع بيان او تأكيد

للانتظام في سلك المضارع المنفي وكان التصريح برجحان الترك منها دفع لتوهم عدم رجحانه
في الماضي المثبت الا يرى الى اعادته حرف الجر في الاثبات قوله لجعل التقديرين يعني
تقدير الفعل كحصل فيكون الظرف حينئذ جملة فعلية قطعا وتقدير اسم الفاعل كحاصل وحينئذ
ان لم يكن بعده اسم مظهر يصلح ان يرتفع به كقولك جاء زيد على فرس كان مفردا قطعا وان
كان بعده ذلك احتمل ان يكون مفردا بان ينتصب اسم الفاعل على الحالية ويعمل الظرف
في الظاهر اعني داره وان يكون جملة اسمية قدم جزؤها فعوله وان لا يكون شاملا للافراد
ولكونه بتقدير جملة اسمية ولا شك ان تقدير الاسمية متفرع على تقدير اسم الفاعل فيصح
حينئذ قوله وتردد لذلك بين ان يكون واردا على اصل الحال وهو على تقدير الفعلية
والافراد وغير وارد عليه وهو على تقدير الجملة الاسمية نعم يلزم حمل كلامه على خلاف
ظاهره في تنويع الورود وعدمه على التقديرين والمتبادر من قوله جاء الامران انهما
بيان ويان كالمباح والمشهور ان ترك الواو ارجح قال الشيخ عبد القاهر اذا جعل على
كتفه سيف حالا كثر فيها ترك الواو كقوله خرجت مع البازي علي سواد وقد يكون
مع الواو كقوله وان امرأ يسري اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق
والسر في غلبة ترك الواو امتناع دخوله على تقدير الافراد ورجحان الترك على تقدير
الفعل الماضي واما رجحان دخوله فعلى تقدير الاسمية فقط وان لم يكن بعد الظرف
مظهر كان رجحان الترك اظهر كما في قوله تعالى فخرج على قومه في زينته قوله ثم من عرف
عقب الكلام السابق بهذا البحث لتعلقه بالجملة الحالية المصدرة بالواو والمعنى من
عرف ان السبب في تقديم الحال على النكرة دفع الالتباس بالصفة تنبه بجواز ايقاع
الجملة مع الواو حالا من النكرة بلا تقديم اذ لا التباس هنا اصلا لامتناع دخول
الواو على الصفة كما مر وتنبه لمزيد جوازه اذا كانت تلك النكرة في سياق النفي فانها
لعمومها وكونها موصوفة في المعنى بمنزلة المعرفة فبهذا الاعتبار ينضم الى اعتبار
انتفاء الالتباس يعرف مزيد الجواز وتنبه ايضا لوجوب الواو في نحو جاءني رجل
وعلى كتفه سيف اذا اريد الحال دفعا للالتباس ولوجوب تركه اذا اريد الوصف

لامتناع عطف الصفة على موصوفها البتة وانما قال فتأمل ليعرف به بطلان قول
من ادعى خلافه وقد سبق ما لحقيقة قوله واما ليس ازده بالذكر اذ ليس من قبيل
الافعال الداخل عليها النفي مثل ما كان ولا يكون حتى يكون ترك الواو فيه ارجح
ولا من قبيل الافعال المقترنة المتضمنة للنفي كابى وامتنع حتى يلزم فيه مع كون الترك
ايضا ارجح بل هو فعل دال على نفي في الحال صريح فلا محال فيه لعقد لكنه لما قام مع خبره
مقام الفعل المنفي اذ ليس زيد منطلقا في قوة لا ينطلق زيد كثر ذكر الواو وترك ايضا الا
ان ذكره ارجح بخلاف الذيل واو ورد في الاستقبال وذلك لان المجوز للواو وهو النفي
وهو في ليس ذاتي وفي الفعل المنفي بالاداة عارض وقد يقال ان ليس بمنزلة حرف
نفي والجملة بعده اسمية في الحقيقة ولذلك كان ذكره ارجح لكنه يقتضي ان يكون الترك
فيها في صور معدودة ملحقة بالنوادر لا في صور كثيرة كما دل عليه كلامه وقوله اذا
جرى وصف بالجلادة في الاستقاء الحث اذ اجرى في كفه الرشا ولم يبق في البئر
شيء من الماء وهذا وقد قيل ان قوله ليس فيه ما مفعول ثان للحلق لا حال اي جعل
القلب كذلك على قياس قولك تركت زيدا صريعا اي صيرته صريعا قال واما
الحالات المقتضية لطي الجمل عن الكلام ايجازا ولا لطيها اطنابا فمن احاط
علما بما قد سبق استغنى بذلك عن بسط الكلام ههنا فلنقتصر على بيان معنى الايجاز و
الاطناب وعلى ايراد عدة امثلة في الجانبين اما الايجاز والاطناب فلكونهما
نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والبناء على شيء عرفي مثل جعل كلام
الاوساط على مجرى متعارفهم في التأدية للمعاني فيما بينهم ولا بد من الاعتراف بذلك
مقيسا عليه ولنسمه متعارف الاوساط وانه في باب البلاغة لا يحمد منهم ولا يذم
فالايجاز هو اداء المقصود من الكلام باقل من عبارات متعارف الاوساط
والاطناب هو اداؤه باكثر من عباراتهم سواء كانت القلة او الكثرة راجعة
الى الجمل او الى غير الجمل هذا وقد تليت عليك فيما سبق طرق الاختصار
والتطويل فلئن فهمهما لترى نفي الوجازة متفاوتة بين وجيز واوجز بمراتب

لا تكاد تنحصر والاطناب كذلك وعرفت من ذلك معنى قول القائل في وصف
البلغاء يرمون بالخطب الطوال وتارة وحي الملاحظ خيفة الرقباء وذكرت
لك ايضا للاختصار والتطويل مقامات فقد ارشدت بها الى مناسباتها فما
صادف من ذلك موقعه حمد والا ذم وسمي الايجاز اذ ذاك عيا وتقصيرا و
الاطناب اكثارا وتطويلا اقول اراد بالكلام الجنس وجمع الجمل نظرا الى تعدد
الموارد فان المطوي في موضع واحد لا يجب ان يكون جملا بل قد يكون جملة واحدة
وقد يكون جملتين او اكثر وجمع الحالات نظرا الى اقسام الايجاز والاطناب بحسب
مراتبهما وذكر الحالات مجملة لانه احالها جميعا على علمك بما قد سبق فلا معنى لذكرها مفصلة
وخص بالذكر طي الجمل ولا طيها لانها العمدة في وضع هذا الباب وان وجد الايجاز و
الاطناب بطي المفردات ولا طيها ايضا بل قد يوجد الايجاز بلا طي اصلا ويسمى ايجاز
قصر وقوله ايجازا واطنابا مفعول له وقيل حال بناء على انه فسرهما في صدر قانون
الخبر بالطي واللاطي وانما لم يتعرض للمساواة لانه لا فضيلة لكلام الاوساط فما يصدر
عن البليغ مساويا له لا يكون فيه نكتة يعتد بها كما سيأتي وكلمة ههنا قائمة مقام العائد
الى المبتدأ اعني الحالات المقتضية كانه قال استغنى بذلك اي بالعلم المحيط بما قد سبق
عن بسط الكلام فيها اي في تلك الحالات وذلك لانه قد ذكر فيما تقدم طرق الايجاز
على الاطلاق كطي المسند اليه والمسند مفردا او جملة وطي المفعول ونحوه وكطي السؤال
الذي هو جملة في بحث الفصل والوصل وذكر ايضا طرق الاطناب على الاطلاق كتذييل
المسند اليه بالتوابع وتقييد الاسناد بشيء من القيود وذكر متعلقات المسند اليه و
ذكر الجملة المتعلقة بما قبلها تاكيدا او بيانا او بدلا وقد سبق حينئذ ايجازات بطي
المفردات والجمل وسبق ايضا اطنابات بذكر المفردات والجمل وبين هناك ايضا
حالاتها المقتضية اياها فمن ضبطها استغنى عن البسط ههنا لانه يعرف ما عدا المذكور
بالمقايسة عليه قوله فلكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما يريد ان الايجاز والاطناب
امران نسبيان ضرورة ان الكلام انما يوصف بهما بالقياس الى كلام آخر محقق او

مقدار ولاشك ان الامر النسبي لا يتحدد ولا ينضبط الا بتعيين المنسوب اليه وليس
لنا كلام على مقدار معين بحسب نفس الامر كونه منسوبا اليه لها بل كل كلام يعرض
فانه يصلح لذلك فحينئذ لا يمتاز الموجز عن المطنب بحيث يحكم على هذا الكلام بانه
موجز لا مطنب وعلى ذلك بانه مطنب لا موجز فان كلاما واحدا اذا نسب الى اخر
واتصف بالايجاز فانه بعينه اذا نسب الى ثالث يتصف بالاطناب فعلم ان لا مجال
فيها للضبط والتعيين مبنيا على التحقيق الصرف بل لا بد من ترك التحقيق والبناء على
امر عرفي هو جعل كلام اوساط الناس اعني الذين لا بلاغة لهم ولا فصاحة ولا عي
ولا فهاهة منسوبا اليه ومقيسا عليه فانه وان لم يتعين لذلك بحسب التحقيق الا
ان الاوساط لما كانوا اكثر من الطرفين كان كلامهم على مجرى متعارفهم في تادية
المعاني مشهورا بين الناس فهو امر عرفي معروف الوجه معلوم الطريق فناسب
ان يجعل اصلا يقاس عليه غيره فلا يكون البناء عليه ردا الى جهالة كما توهم وبما
قررناه اندفع ايضا ما يقال من ان كون الشيء نسبيا لا يقتضي ان لا يتيسر الكلام
فيه الا بترك التحقيق فان الاضافيات كثيرا ما تحقق معانيها الا انه يحتاج فيها الى
التعرض لما اليه الاضافة على الوجه الذي تقرر في علوم اخر قوله مثل جعل بالجر
على انه بدل من البناء وقوله مقيسا عليه ثاني مفعولي جعل وقوله ولا بد من الاعتراف
بذلك جملة معترضة اي لا بد للمنصف من الاعتراف بوجود كلامهم للاوساط بل
لا وجه لانكاره لقوة اشتهاره فيما بين الناس كما مر فيصح البناء عليه وانما قال
لا يحمد منهم ولا يذم لانه ليس لهم في ذلك اعمال روية لرعاية نكتة بل اكتفوا
فيه بمجرد دلالات وضعية فلا مدح لهم فيه ولا مذمة ايضا لكونه وافيا لما هو مقصودهم
من امور دينهم او دنياهم نعم اذا نسب ذلك الكلام الى مراتب البلاغة عد
كاصوات الحيوانات واذا صدر مثله عن البليغ لداع فرده راعى فيه تجريده
عن النكت لمطابقة المقام وبذلك يرتقي عن تلك الاصوات كما سلف في صدر
الفصل الاول وفي تسميته بمتعارف الاوساط تمييز له عن كلامهم الذي تكلفوا

بتق

بتقليل او تكثير قوله باقل من عبارات متعارف الاوساط تناول ايجاز الحذف
وايجاز القصر الذي لا حذف فيه وفي قوله سواء كانت القلة او الكثرة راجعة الى
الجمل او الى غير الجمل تصريح بان الايجاز والاطناب لا يختصان بالجمل ولا فيها
بل يكونان ايضا في المفردات ولا فيها كما ذكرناه قوله وقد بليت عليك فيما سبق طرق
الاختصار والتطويل يعني في الفنون الثلثة ومباحث الفصل والوصل اذ قد بين
فيها طرق اختصار الكلام باطلاق الاسناد وحذف المسند اليه والمسند وغيرهما مفردا
او جملة وبين فيها ايضا طرق تطويله بتاكيد الاسناد وتذييل المسند اليه والمسند بالتعليق
به وتعقيب جملة باخرى موكدة لها مثلا كما اشرنا اليه آنفا واللام في ولئن فهمتها
موطئة وفي لتعرفن جواب القسم المقدر والمعنى ان كنت فهمت تلك الطرق كما هو حقها
فلا محالة تعرف كلا من الوجازة والاطناب متفاوتا زيادة ونقصانا على مراتب
لا تكاد تنحصر وتعرف ايضا معنى ما قيل في وصف البلغاء من انهم يأتون تارة بالكلام
في غاية الاطناب وتارة في نهاية الايجاز كانهم يرمزون الى المقصود رمزا خفيا
لا يدركه الا افراد الاذكياء تشبيها برمز من يلاحظ محبوبه بمؤخر عينه خوفا من الرقباء
قوله وحي الملاحظ نصب على المصدر اي يوحون بمعنى يشيرون وكما تليت عليك
فيما سبق تلك الطرق ذكرت هناك ايضا مقامات مقتضية اياها قد ارشدت بذكرها
الى مقامات اخرى تناسبها في اقتضاء الاختصار والتطويل فعليك برعاية المقامات
ومقتضياتها اذ لست انت كالاوساط الذين لا حاجة بهم الى تلك الرعاية ولا يتعلق
بكلامهم مدح ولا ذم بل ما صادف من اختصارك وتطويلك موقع اللائق به حمد في
باب البلاغة وما لم يصادفه ذم وسمي الايجاز اذ ذاك عيا وتقصيرا لانه عي في
الكلام وقصره اي جعله قصيرا وسمي الاطناب اكثارا وتطويلا لانه اكثر في كلامه
وطوله بلا طائل فالتطويل فيهما محمول على المعنى الاصطلاحي وفي قوله طرق الاختصار
والتطويل وقوله للاختصار والتطويل محمول على المعنى اللغوي قال والعلم
في الايجاز قوله علت كلمة في القصاص حيوة واصابة المحز بفضله على ما

كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وذلك قولهم القتل انفى للقتل وهن الايجاز
قوله هدى للمتقين ذاهبا الى ان المعنى هدى للضالين الصائرين الى التقوى بعد
الضلال لما ان الهدى اى الهداية انما تكون للضال لا للمهتدى ووجه حسنه
قصد المجاز المستفيض نوعه وهو وصف الشيء بما يؤول اليه والتوصل به الى تصدير
اولى الزهراوين بذكر اولياء الله وقوله فغشيهم من اليم ما غشيهم اظهر من ان
يخفى حاله في الوجازة نظرا الى ما ناب عنه وكذا قوله ولا ينبئك مثل خبير وانظر
الى الفاء التي تسمى فاء فصيحة في قوله فتوبوا الى باريكم فاقتلوا انفسكم ذلكم خير
لكم عند باريكم فتاب عليكم كيف افادت فامتثلتم فتاب عليكم وفي قوله فقلنا
اضرب بعصاك الحجر فانفجرت مفيدة فضرب فانفجرت وتامل قوله فقلنا اضربوه
ببعضها كذلك يحيى الله الموتى اليس يفيد فضربوه فحيى فقلنا كذلك يحيى الله الموتى
وقدر صاحب الكشاف اصل قوله ولقد آتينا داود وسليمان علما وقالا الحمد لله
نظرا الى الواو في وقالا ولقد آتينا داود وسليمان علما فعملا به وعلماه وعرفا
حق النعمة فيه والفضيلة وقالا الحمد لله ويحتمل عندي انه اخبر تعالى عما صنع بهما
واخبر عما قالا كانه قال نحن فعلنا ايتاء العلم وهما فعلا الحمد تفويضا استفادة
ترتب الحمد على ايتاء العلم الى فهم السامع مثله في قم يدعوك بدل قم فانه يدعوك
وانه فن من البلاغة لطيف المسلك اقول اى المثل المشهور في باب الايجاز
قوله علت كلمة يقال فلان علم في هذا المعنى اى مشتهر به فان قلت الايجاز بالقياس
الى كلام الاوساط فما كلامهم ههنا حتى يقاس هذا عليه قلت ذاك معلوم بحسب نوعه
وان لم يكن معلوما بحسب شخصه فانا نعلم قطعا ان المعاني المنطوية تحت قوله تعالى في
القصاص حيوة لو اداها الاوساط لادوها بعبارة اطول منه الا ترى الى كونه اوجز
من اوجز كلام عند بلغائهم في هذا المعنى قوله واصابته اى اصابة قوله في القصاص
حيوة محز البلاغة بالايجاز الذى فيه يظهر فضله وزيادة عليها بها اوجز كلام عندهم
في هذا المعنى اعنى قولهم القتل انفى للقتل وذلك من وجوه الاول قلة الحروف فان

الملفوظ في قوله عشرة اذا لم يعتبر التنوين حرفا على حدة وفي قولهم اربعة عشر الثاني
الاطراد اذ في كل قصاص حيوة فليس كل قتل انفى للقتل فان القتل ظلما ادعى للقتل
الثالث عدم الاحتياج في قوله الى تقدير بحسب المعنى فان تقدير متعلق الجار اعني في
القصاص بمجرد رعاية قاعدة لفظية فهو من قبيل ايجاز القصر ولا بد في قولهم ان يقدر
انفى من تركه الرابع ما في تنوين حيوة من التعظيم او النوعية الخامس صنعة الطباق
بين القصاص والحيوة السادس النص على ما هو المطلوب بالذات اعنى الحيوة فان نفي القتل
انما يطلب لها لا لذاته السابع جعل نقيض الشيء منبعا لضده لفظ في الثامن الخلو عن
التكرار مع التقارب فانه لا يخلو من استبشاع فلا يعد في الاكثر رد العجز على الصدر حتى
يكون محسنا التاسع عذوبة اللفظ وسلاسته حيث لم يكن فيه ما في قولهم من توالي
الاسباب الخفيفة اذ ليس في قولهم حرفان متحركان على التوالي الا في موضع واحد
ولا شك انه ينقص من سلاسة اللفظ وجريانه على اللسان العاشر ان كون القتل
انفى للقتل من حيث انه قصاص لا من حيث انه قتل وقد صرح بعض الحيثية في قوله دون قولهم
قوله ومن الايجاز هذا ايضا من ايجاز القصر وقوله ذاهبا اما حال من المستتر في الجزاء
قوله هدى للمتقين كائن من الايجاز حال كونه يذهب فيه الى ان المعنى ما ذكره واما
مفعول له لمضمون الكلام اى يعد من الايجاز للذهاب الى ان المعنى على ان يكون
المراد بالمتقين الضالين الصائرين الى التقوى بعد الضلال واحترز بذلك عن المعنى
الآخر وهو ان يحمل المتقين على حقيقته ويجعل اثبات الهدى لهم من قبيل قولهم للعزيز
المكرم اعزك الله واكرمك على قصد الزيادة والثبات اذ ليس فيه على المعنى الآخر
ايجاز يعتد به وقوله لما ان الهدى تعليل لكون المعنى ما ذكره وفسر الهدى بالهداية
ليعلم ان المراد به معناه المتعدى اعنى الدلالة لا معناه اللازم اعني الاهتداء اذ
لا يصح ان يقال الاهتداء للضال لا للمهتدى قال في الصحاح هداه الله هدى و
هدى واهتدى بمعنى ووجه حسن الايجاز المذكور في الآية شيئان الاول قصد
المجاز المستفيض اى المشهور نوعه وهو وصف الشيء بما يؤول اليه فانه مجاز شايع

من قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولا يلدوا الا فاجرا كفارا وقوله عليه السلام
من قتل قتيلا فله سلبه وقولهم مرض المريض وضل الضالة وان لم يكن الملاقي
المبني على الفعل الصائر الى القوى مستغنيا بحسب تحققه الثاني التوصل بهذا
الايجاز المبني على ذلك المجاز الى تقدير اولي الزهراوين يعني سورة البقرة وآل
عمران سميا بذلك لاشراقهما من زهرت اذا اضاءت بذكر اسم اولياء وفي هذا
التقدير تشويق الى التقوى واشعار بالاعتناء بحال المتقين فاندفع ما قيل من ان
هذا التقدير انما يصح اذا كان الضالون الصائرون الى التقوى اولياء الله قبل
ان يتصفوا بالتقوى بالفعل وليسوا كذلك قوله اظهر من ان يخفى حاله في الوجازة
فانه ايضا من ايجاز القصر ومن جوامع الكلم التي تستقل مع قلتها بالمعاني الكثيرة
اي غشيهم من اليم ما لا يعلم كنهه الا الله فقد ناب ما غشيهم عن عبارة طويلة تفصيل منها
البيان وكذا قوله ولا ينبئك مثل خبير اظهر من ان يخفى حاله في الوجازة نظرا الى ما ناب
اي لا يخبرك بالامر مخبر هو مثل خبير عالم به يريد ان الخبير بالامر وحده هو الذي يخبرك
بالحقيقة دون سائر المخبرين به والمعنى ان هذا الذي اخبركم به من حال الاوثان من
انهم ما يملكون من قطمير ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم
القيمة يكفرون بشرككم هو الحق لاني خبير بما اخبرت به ومن حمل الآية على ان المراد به نفي
المثل اي لو كان له مثل في ذلك اي في العلم المحيط بالاشياء كلها لاخبرك بحكم العادة
لكن الاخبار منه ينفي وجود المثل فقد خرج بمراحل عما يقتضيه نظم الآية ولا ينبئك
مثل خبير قوله وانظر عطف على مقدر اي تحقق ما ذكرنا وانظر قال صاحب الكشاف
الفاء في قوله فتوبوا للتسبيب لا غير لان الظلم باتخاذ العجل سبب للتوبة والامر بها والفاء
في فاقتلوا للتعقيب اي فاعزموا على التوبة فاقتلوا انفسكم على ان الله تعالى جعل توبتهم
قتل انفسهم وجاز ان يكون المعنى فتوبوا فاتبعوا التوبة القتل على ان القتل تتمة
للتوبة تابعة اياها واما الفاء في فتاب فمتعلقة بمحذوف فاما جواب الشرط مقدر اي
فان فعلتم فقد تاب عليكم وحينئذ يكون الخطاب في عليكم جاريا على ظاهره داخلا

في مقول موسى واما عطف على مقدر اي ففعلتم فقد تاب عليكم وحينئذ يكون الخطاب من
الله على طريقة الالتفات من الغيبة في قوله واذ قال موسى لقومه وقال ايضا الفاء
في قوله تعالى فانفجرت متعلقة بمحذوف اي فضرب فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت
كما ذكرنا في قوله تعالى فتاب عليكم وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع الا في كلام بليغ انتهى
كلامه والمصنف اختار في الآيتين العطف لقلة التقدير ولان الفاء الجزائية لا تدخل
على الماضي المتصرف الا مع لفظ قد واضمارها ضعيف فتوهم من ذلك ان تقدير الشرط
ينافي جعل كون الفاء فصيحة واتبع بعضهم بالنقل عنه والصواب خلافه لان العلم عندهم في
الفصيحة قول الشاعر ۞ قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ۞ ثم القفول فقد جئنا خراسانا
وهو بتقدير الشرط اي فان صح ما قالوا فقد آن القفول لانا جئنا خراسانا قيل ولو
ادعى اختصاصها بتقدير الشرط كما توهمه عبارة الكشاف لم يبعد وقد يقال هذا الايهام
مدفوع بقوله كما ذكرنا فانه اشارة الى الوجهين فقوله وهي على هذا اراد به ان الفاء
على كونها متعلقة بسبب محذوف شرطا كان او غيره يسمى فاء فصيحة وذلك اما لافصاحها عن
محذوف واما وصفا لها بوصف صاحبها واما لكونها مفيدة معنى بديعا وواقعة موقعا حسنا
اما على تقدير الشرط ففي الكشاف في سورة الفرقان ان مع المفاجاة بالاحتجاج والالزام
حسنة رائعة وفخامة اذا انضم اليها الالتفات وحذف القول يعني في قوله تعالى فقد كذبوكم
اذ تقديره قلنا او قال تعالى ان قلتم انهم معبودونا والهتنا فقد كذبوكم وفي لفظ المفاجاة
اشعار بان السامع كان غافلا عن هذا الترتب والنتيجة ففوجئ به واما على تقدير العطف
ففي حذف المعطوف عليه في قوله فانفجرت تنبيه على ان الموحى اليه لم يتوقف عن اتباع الامر
وانه لا يحتاج الى الافصاح به لانتفاء الشك عنه وعلى ان السبب الاصلي في الانفجار هو امره
تعالى لا فعل موسى ولا شك انه لا يهتدي الى امثال هذه الدقائق غير البلغاء وقوله في
قوله فقلنا اضرب عطف على في قوله فتوبوا اي انظر الى الفاء الذي يسمى فاء فصيحة في قوله
فقلنا اضرب ومفيدة حال من الفاء كما ان قوله كيف اذا دت كذلك قوله وتأمل عطف
على انظر وانما قال ذلك لان الفصيحة ههنا مقدرة محتاجة الى تأمل يظهر به موقعها لان

المحذوف بنا اكثر من جملة واحدة يدل عليه انسياق الكلام اليه فالفاء فى فقلنا المعتدر
داخلا على كذلك يحيى الله فا وفصيحة تقتضي تقدير نضربوه فيحيى ولا يخفى عليك ان الايجاز
مع الفاء الفصيحة اى ز حذف مطلقا قوله وقدر صاحب الكشاف يعنى انه جعل الآية
من قبيل الايجاز بالحذف ولم يجز ان يكون وقالا عطفا على آتينا لان الموضع موضع
الفاء يقال اعطيته فشكر ومنعته فصبر فتقدر لقالا معطوفا عليه مترتبا عليه الفاء
على اتينا كما ذكر فكانه اشار بذلك الى ان ملك النبوة كانت عظيمة جدا فاتفقت
من المصطفين الاخيار الشكر بانواعه فعلا وعلما شكر فعلى وعرفانا قلبى وقالا لسانيا
وهذا وجه وجيه وجوز المصنف عطف قالا على آتينا بان يفوض ترتب الحمد على ايتاء
العلم وتنبيه عنا الى فهم السامع بشهادة العقل تفويضا مثل تفويض الترتب فى قم
يدعوك فان المعنى على السببية اى فانه يدعوك لكنه ترك ذكر الفاء واقتصر فيه
على الاستيناف كما اختير فى الآية العطف بالواو تفويضا للترتب الى فهم بمعونة
المقام وانما جاز ترتبا الدعاء على قم مع كونه سببا للامر بالقيام بناء على ما مر من
ان ذكر السبب مترتب على ذكر سببه وقوله تفويضا نصب على انه مصدر وعامله مضمون
ما تقدم كانه قيل فوض الاستفادة تفويضا وجاز ان يكون حالا من فاعل اجراء
قال وان يكون مفعولا له لاحدهما واستفادة مفعول لتفويضا ومثله صفة لواو
اى التفويض قال ومن امثلة الاختصار قوله فكلوا مما غنمتم فى الارض حلالا
طيبا يطلق انحت لكم الغنايم لدلالة فاء التسبيب فى فكلوا وقوله فلم تقتلوهم و
لكن الله قتلهم يعنى ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم انتم فحذفوا عن الافتخار لدلالة
الفاء فى فلم وكذا قوله فانما هى زجرة واحدة فاذاهم ينظرون اذ المعنى
اذا كان ذلك فما هى الا زجرة واحدة وكذا قوله فالله هو الولى تقديره
ان ارادوا وليا بحق فالله هو الولى بالحق لا ولى سواه وكذا قوله يا عبادى
الذين آمنوا ان ارضى واسعة فاياى فاعبدون اصله فان لم تتات ان
تخلصوا العبادة لى فى ارض فاياى فى غيرها اعبدوا فاعبدونى اى فاخلصوها
لى فى غيرها فحذف الشرط وعوض عنه تقديم المفعول مع ارادة الاختصاص
بالتقديم وقوله كلا فاذهبا بآياتنا اى ارتدع عن خوف قتلهم فاذهبا اى فاذهب
انت واخوك به لدلالة كلا على المطوى وقوله اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل مريم
اصله اذ يلقون اقلامهم ينظرون ليعلموا ايهم يكفل مريم لدلالة ايهم على ذلك
بوساطة علم النحو وقوله ليحق الحق ويبطل الباطل المراد ليحق الحق ويبطل
الباطل فعلها فعل وكذا قوله ولنجعله آية للناس اصل الكلام ولنجعله آية فعلنا
ما فعلنا وكذا قوله ليدخل الله فى رحمته اى لاجل الادخال فى الرحمة كان الكف
ومنع التعذيب وقوله انا عرضنا الامانة على السموات والارض والجبال فابين ان
يحملنها واشفقن منها وحملها الانسان انه كان ظلوما جهولا اذ لم يغير الحمل بمنع الامانة
والغدر وارادة التفسير الثانى وهو تحمل التكليف كان اصل الكلام وحملها الانسان
ثم خاس به منبها عليه بقوله انه كان ظلوما جهولا الذى هو توبيخ للانسان على
ما هو عليه من الظلم والجهل فى الغالب وقوله افمن زين له سوء عمله فرآه حسنا تتمته
ذهبت نفسك عليهم حسرة فحذفت للدلالة فلا تذهب نفسك عليهم حسرات او تتمته كمن
هداه الله فحذفت لدلالة فان الله يضل من يشاء ويهدى من يشاء وقول العرب
جاء بعد اللتيا والتى بترك صلة الموصول ايثارا للايجاز تنبيها على ان المشار اليها
باللتيا والتى وهى المحنة او الشدايد بلغت من شدتها وفظاعة شانها مبلغا
يبهت الواصف معها حتى لا يحير ببنت شفة ومن الايجاز قوله عز قائلا قل أتنبئون
الله بما لا يعلم اى بما لا ثبوت له ولا علم الله تعالى متعلق به نفيا للملزوم وهو المنبأ به
بنفى لازمه وهو وجوب كونه معلوما للعالم الذات لو كان له ثبوت باى اعتبار
كان وقوله ان الذين كفروا بعد ايمانهم ثم ازدادوا كفرا لن تقبل توبتهم اصله
لن يتوبوا فلن يكون قبول توبة فاوثر الايجاز ذهابا الى انتفاء الملزوم بانتفاء
اللازم وهو قبول التوبة الواجب فى حكمته تعالى وتقدس وقوله بما اشركوا بالله
ما لم ينزل به سلطانا اى شركاء لا ثبوت لها اصلا ولا انزل الله باشراكها حجة

اي لكتب وانزال الحجج كلاهما منسوق على اسلوب قوله على لاحب لا يهتدى بمناره
اي لا منار ولا اهتداء به وقوله ولا ترى الضب بها ينجحر اي لا ضب ولا انجحار
نفيا للاصل والفرع ومنه وان جاهداك على ان تشرك بي ما ليس لك به علم اذ
المراد لا ذاك ولا علمك به اي كلاهما غير ثابت وكذا ما للظالمين من حميم ولا شفيع
يطاع اي لا شفاعة ولا طاعة ومثل الايجاز قوله وآخرون اعترفوا بذنوبهم
خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا اصل الكلام خلطوا عملا صالحا بسيئ وآخر سيئا بصالح
لان الخلط يستدعي مخلوطا ومخلوطا به اي تارة اطاعوا واحبطوا الطاعة
بكبيرة واخرى عصوا وتداركوا المعصية بالتوبة وقوله قل للذين كفروا ان
ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف اصله قل لهم قولي لك ان ينتهوا يغفر لهم وكذا قوله
قل للذين كفروا ستغلبون فيمن قرأ بياء الغيبة. اقول نقلها عما تقدمها لعدم
ادراجه اياها في حيز انظر وتأمل مع انه طال الكلام بذكر تقدير الكشاف وابداء ذلك
الاحتمال وزاد لفظ الامثلة تنبيها على ان للاختصار امثلة كثيرة والمذكورة ههنا مع
كثرتها بعض منها وابدل لفظ الايجاز بالاختصار تفننا في العبارة الا يرى الى قوله
وقد تليت عليك فيما سبق طرق الاختصار والتطويل فلئن فهمتها لتعرفن الوجازة متفاوتة
بين وجيز واوجز الى قوله وذكرت لك انها للاختصار والتطويل مقامات الى آخره فلولا
ان الايجاز والاختصار متحدان لما عرف حال احدهما من الآخر ولما صح قوله ويسمى الايجاز
اذ ذاك عيا وقد تخيل لبعضهم ان بينهما عموما من وجه لان مرجع الايجاز الى متعارف
الاوساط كما مر وسيأتي ان الاختصار قد يرجع في دعواه تارة الى المتعارف واخرى
الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر فيه ولانه لا يطلق الاختصار الا اذا كان في الكلام
حذف قوله لدلالة فاء التسبب في فكلوا يعني انها يدل على ان الامر بالاكل مسبب عما
تقدم وليس في قوله لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم ما يصلح ان
يكون سببا له فدلت بشهادة سياق الكلام على تقدير ابحت لكم الغنائم ويتجه ان
يقال نهض الفاء فصيحة اتفاقا لان المحذوف سبب غير شرط فكان الاولى به ان

الا على فضل تحريره

ينظم في سلك قوله فتاب عليكم ومعنى الآية لولا حكم من الله سبق اثباته في اللوح وهو انه
لا يعاقب المخطئ في اجتهاده او ان اهل بدر مغفور لهم او انه لا يؤاخذ احدا الا بعد تأكيد
الحجة بتقديم النهي لمسكم فيما اخذتم من اسارى بدر من الفداء وما تركتموه من الاثخان
عذاب عظيم روي انه لما نزل امسكوا عن الغنائم ولم يمدوا اليها ايديهم فنزل فكلوا مما
غنمتم اي في الحرب وقيل المراد اباحة الفدية المتوعد عليها من جملة الغنائم وحلالا
حال من المغنوم او صفة لمصدر اي اكلا حلالا قوله فلم تقتلوهم لما انهزم اهل مكة
برمي القبضة من الحصباء واخذ المؤمنون يقتلون ويأسرون افتخروا بذلك وكان
الرجل يقول قتلت كذا واسرت كذا فقيل لهم فلم تقتلوهم على انه جواب شرط مقدر وفي
الحقيقة هو سبب للجواب اقيم مقامه اي ان افتخرتم بقتلهم فتعدوا عن الافتخار اي تجاوزوه
لانهم ما قتلتموهم ولكن الله قتلهم وانما جيء بان التي للشك مع كونه واقعا تنبيها على انه
ينبغي ان يكون مفروضا لا محققا واما قوله فلم تقتلوهم انتم باظهار تأكيد ضمير المخاطب ففيه
نوع اشعار بان الكلام في القاتل دون القتل كما يدل عليه ولكن الله قتلهم وقد يقال
انما قال ههنا لدلالة الفاء دون فاء التسبب اشعارا بانها ليست عنه كما في الآية السابقة
قوله وكذا اورد ثلثة امثلة مصدرة بلفظ كذا يعني انها ايضا من قبيل حذف الشرط لدلالة
الفاء وكقوله فلم تقتلوهم الى آخره قوله تعالى فانما هي زجرة واحدة فان تقديره اذا كان
ذلك اي البعث فما هي اي البعثة الا زجرة واحدة اي صيحة واحدة وهي النفخة الثانية
وقيل هي ضمير مبهم يفسره خبره وجاز ان يكون الفاء تعليلا اي لا تستبعدوها فانها
سهلة هينة في قدرته ما هي الا صيحة واحدة فاذا هم اي الخلائق كلهم احياء وبعد ان كانوا
الثاني قوله فالله هو الولي اذ تقديره ان ارادوا وليا بحق فالله هو الولي بالحق لا من يتخذونه
وليا وقوله لا ولي سواه اشارة الى الحصر المستفاد من تعريف الخبر وتوسيط الفصل فان
قلت معنى الهمزة التي تضمنها ام المنقطعة في ام اتخذوا هو الانكار والتوبيخ يعني ما كان
ينبغي ان يتخذوا من دونه اولياء فهلا جعلت الفاء تعليلا حتى تستغني عن تقدير
الشرط قلت لان قوله فالله هو الولي ليس على معنى المضي فلا يصح ان يعلل به ما مضى

وقد يقال انما يحسن التعليل في صريح النفي والانكار لا في الاستفهام المضمن لهما كما تشهد
به الذوق السليم ولذلك لم يوجد له نظير في الاستعمال فتامل الثالث قوله فاياي فاعبدون
اذا حذف فان لم تيات الى آخره بيان ذلك ان وصف الارض بالسعة مع طلب الاخلاص
في العبادة يجب الى المعنى الذي ذكره فالفاء في قوله فان لم تيات جزاء الشرط
محذوف ايضا اي اذا كانت ارضي واسعة فان لم تيات ان تخلصوا العبادة لي
في ارض فاخلصوها لي في غيرها والفاء في قوله فاياي جواب ان لم تيات وهي
في الحقيقة داخلة على العامل المحذوف المفسر بالمذكور واما الفاء في قوله فاعبدون
فقيل تكرير لما قبله ليطابق المفسر المفسر من كل وجه وقيل عاطفة اي فاعبدوني عبادة
بعد عبادة وصح كون الثاني مفسرا للاول باعتبار الاتحاد في النوع وقيل الفاء
بين المعطوف عليه والمعطوف من حيث ان الاختصاص مقصود في الاول دون الثاني
اذ الغرض منه مجرد تغيير الفعل بلا قصد الى بيان كيفية تعلقه بالمفعول والفاء مع ...ا
معنى التعقيب لان مرتبة المفسر في الذكر ان يقع بعد المفسر كما قيل في التفعيل بالقياس
الى الاجمال قوله وعوض عنه اي لما حذف الشرط قدم المفعول على عامله في الجزاء
ليقع موقع الشرط كانه عوض عنه على طريقة قولك اما اليوم فاني خارج وقد يقال
موقع الشرط قبل الفاء فالمفعول الواقع بعدها لا يكون في موقعه قال في الكشاف
ثم حذف الشرط وعوض من حذفه تقديم المفعول مع افادة تقديمه معنى الاختصاص
والاخلاص ومنه يظهر انه لا منافاة بين قصد التعويض وافادة التخصيص بتقديم
لما ذكره صاحب الكشاف
واحد قوله وقوله كلا ترك ههنا لفظ كذا لانه مثال لمجرد الاختصار بلا تقدير شرط
وانما لم يجعل كلا معطوفا عليه لانه حرف يدل على معنى الردع لا اسم فعل بمعنى ارتدع و
قوله فاذهب انت واخوك اشار بان الخطاب في فاذهبا انما هو لموسى وادخل
هارون تغليبا كما يدل عليه صدر القصة اعني قول موسى اني اخاف ان يكذبون ويضيق
صدري الى آخره ولذلك قال اي ارتدع عن خوف قتلهم دون ارتداع قوله
لدلالة ابهم على ذلك بواسطة علم النحو يريد ان ابهم يكفل مريم جملة اسمية يعني

محذوفا ليرتبط بما تقدم وذلك المحذوف يجب ان يكون مناسبا للمعنى ومعلقا عن العمل
وقد دل علم النحو على ان التعليق انما هو لافعال القلوب والمناسب للمعنى هو العلم لان
القاءهم اقلامهم في النهر كان لذلك وانما قدر النظر لانه وسيلة الى العلم بعد الالقاء
فانهم لما ابصروا ان قلم زكريا ارتفع فوق الماء دون اقلامهم علموا انه احق بها تكفلها
قوله فعل ما فعل اي فعل ما فعل من اختيار ذات الشوكة لكم مع ودادتكم ان غيرها يكون
لكم ليحق الحق اي يثبته ويعليه ويبطل الباطل اي يزهقه ويستاصله وانما قدر المعلل المحذوف
موخرا تنبيها على قصد معنى الاختصاص اي ما اختارها لكم وما نصركم عليها الا لهذا الغرض
الذي هو سيد الاغراض وقيل لا حذف هناك بل اللام متعلقة بيقطع وكذا قوله ولنجعله
تعليل معلله محذوف اي ولنجعله اية للناس فعلنا ذلك فحذف المعلل مع ابقاء عاطفة داخلا
يعني ان الواو في ولنجعله عطف علته على علة مضمرة
على التعليل القائم مقام المحذوف في دخول العاطف عليه الا يرى الى صحة دخوله عليه مع
كان لو لم يكن كذلك ...
كون المعلل مذكورا موخرا فكانه هو المحذوف وقيل هو عطف على تعليل مضمر اي لنبين به
قدرتنا ولنجعله اية فعلنا ذلك فيكثر الحذف حينئذ وكذا قوله ليدخل الله معلله محذوف وهو
ما دلت عليه الاية وسيقت له من كف الايدي عن اهل مكة والمنع من تعذيبهم وقتلهم
صونا لمن بين اظهرهم من المومنين اي ليدخل في رحمته اي توفيقه لزيادة الخير من مومنيهم
او ليدخل في الاسلام من رغب فيه من مشركيهم كان الكف ومنع التعذيب قوله وقوله
انا عرضنا ترك فيه لفظ كذا لانه لا يشارك ما تقدمه في حذف متعلق الجار بل في مجرد الاختصار
قوله اذا لم يفسر الحمل بمنع الامانة والغدر فقد يفسر الحمل في الاية بمنع الامانة والغدر فيها
بالامتناع من ادائها من قولهم فلان حامل للامانة ومتحمل لها اي لا يوديها الى صاحبها
حتى يخرج عن عهدتها كان الامانة راكبة عليه وهو حاملها الا تراهم يقولون ركبته الديون
ولي عليه حق فمعنى الاية حينئذ انا عرضنا الامانة اي الطاعة فانها لازمة الوجود كما ان
الامانة لازمة الاداء على هذه الاجرام العظام فانقادت لنا انقيادا مثلها وهو ما يتاتى منها
الطاعة يتاتى من الجمادات حيث لم يمتنع من مشيئتنا وارادتنا ايجادا وتكوينا وتسوية على
خلق مختلفة وهيئات متفاوتة واشكال متنوعة والانسان مع صغر حجمه وكونه حيا عاقلا

صالح للتكليف لم يكن حاله فيما يصح منه ويليق به من الانقياد لأوامرنا ونواهينا
كحال تلك الجمادات فيما يصح منها من الانقياد وعدم الامتناع بل ابى عن اداء الامانة
محتملا اياها وعلى هذا يظهر وصفه على طريقة المبالغة بالظلم لتركه اداء الامانة وبالجهل
لاخطائه ما يسعده مع تمكنه منه وسواد اداها ولا تشتبه عليك ان عرض الامانة على الجمادات
واباءها واشفاقها عن ترك اداءها مجاز وقد يفسر الحمل بتحمل التكليف من حملت الشيء على
ظهري ومعنى الاية حينئذ ان ما كلف به الانسان بلغ من عظمه وثقل محمله انه لو
عرض على اعظم الاجرام المخلوقة واقواها واشدها تحملا للمشاق لابى حمله والاستقلال
به واشفق منه وقد حمله الانسان على ضعف بنيته ورخاوة قوته وعلى هذا فلابد
ان يقدر ثم خان به اى غدر بحمل الامانة وضمانه فيها حتى يرتبط قوله انه كان
ظلوما جهولا فان مجرد تحمل الامانة الشاقة لا يناسب الوصف بالظلم والجهالة
وليس على التفسير الاول هذا الحذف فلا اختصار فيه من هذا الوجه وان اشتركا
في الاختصار بطي عرضها على الانسان وقد يقال على التفسير الاول اختصار مخصوص
لان تصوير عرض الامانة والامتناع من ترك اداءها او من اداءها يقتضي تصوير
القبول قطعا فالاولى ان يجعل قوله اذا لم يفسر ظرفا لكون الاية من الاختصار
لانه يوهم الاختصاص بل شرطا جزاؤه كان اصل الكلام قوله منبها على صيغة
المفعول حال من اصل الكلام فالضمير في عليه له وقيل حال من ثم خان بتأويل هذا
الكلام والذي مع صلته صفة لقوله انه كان ظلوما جهولا وقوله في الغالب متعلق
بالظرف الواقع صلة في قوله علم عليه اى ما يثبت عليه الانسان في الغالب واحترز
به عن الانبياء ومن يحذو حذوهم وانما اتى بكلمة الاستعلاء في ما عليه تنبيها على
كمال الاستيلاء الذي يدل عليه صيغة المبالغة في الاية قوله تتمة فلا تذهب نفسك
عليهم حسرة وكلمة من حينئذ اما موصولة والمقدر خبرها واما شرطية والمقدر جزاؤها
وقوله فرآه عطف على الصلة او الشرط ولا يجوز ان يكون جزاء لوجود الفاء في
الماضي بدون قد وايضا لا معنى لانكار رؤية سوء العمل حسنا على تقدير تزيينه

واما اذا كان تتمة كمن هداه الله فمن موصولة والمقدر خبرها وانما قدم الوجه الاول
مع تأخر قرينته في نظم الاية لانه اتيد وقال حسرة دون حسرات مبالغة في الانكار
اى ما كان ينبغي ان يكون منك تحسر ما عليهم اذ لا ينفع ولا يجدي لان الله يضل من يشاء
ويهدي من يشاء وما انت عليهم بوكيل والفاء في فلا تذهب للسببية فان ما تقدم
سبب للنهي عن التحسر واذا قدر كمن هداه الله كانت الهمزة لانكار التساوي كانه
عليه السلام اعتقد ذلك حيث تحسر على تركهم الاسلام فلذلك التحسر ولا يخفى ما فيه من
التكلف وقدر صاحب الكشاف هكذا افمن زين له سوء عمله من هذين الفريقين كمن
لم يزين له فقال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا فقال تعالى فان
الله يضل الاية ولم يلتفت اليه المصنف مع ظهوره لان في ترتب ما بعد الفاء نوع خفاء
وعليهم متعلق بتذهب كما يقال هلك عليه حبا ومات عليه حزنا وحسرات مفعول له
اى لا تهلك نفسك للحسرات وفي جمعها ايذان بتضاعف اغتمامه على كثرة مساوي افعالهم
قوله وقول العرب مبتدأ وانه للايجاز خبره وقوله وهي المحن او الشدائد بكلمة او
اشارة الى صحة تقدير الموصوف مفردا وجمعا وقوله بهت على صيغة المبني للمفعول ومنع
بلا صفة مبلغا وانث الضمير العائد اليه في بعها لكونه عبارة عن غاية الشدة والقطاعة
وحتى لا يجر بالرفع في نسخة مصححة على انه استئناف مسبب عما قبله ونصبه على جعله غاية له
الطريقال ما احار بنت شفة اى ما تكلم بكلمة قوله ومن الايجاز قوله عز وجل قايلا
فصله عما تقدم لانه نوع من ايجاز القصر له ضابط مخصوص وهو ان منى اللازم او ما
يجري مجراه قصدا الى نفيه ونفي ملزومه معا قوله ولا علم الله متعلق به جملة من مبتدأ
وخبر معطوفة على الجملة المنفية المركبة من اسم لا وخبرها وقوله نفيا حال متعلقة يعني
كلمة التفسير اى انتم ما لا يعلم بما لا ثبوت له ولا علم الله متعلق به حال كونه نافيا للازم
الذي هو المنبأ به اعني كون الاصنام آلهة وشفعاء لهم عند الله نفي لازمه وهو
كونه معلوما لله وانما زاد لفظ الوجوب مبالغة في اللزوم وتنبيها على انه لا شبهة فيه
واما قوله للعالم الذات فاشارة الى مذهبه مع اشعار بمذهب عموم علمه تعالى

للمفهومات كلها لان نسبة ذاته الى المحل على سواء قوله باى اعتبار كان يعني من الثبوت
لذاته او بغيره في الماضي او الحال او الاستقبال والمقصود المبالغة في الانتفاء
قوله ان الذين كفروا يعني اليهود كفروا بعيسى والانجيل بعد ايمانهم بموسى والتورية
ثم ازدادوا كفرا بكفرهم بمحمد والقران وقبول التوبة لازم لها لزوما عقليا
على مذهب في التحسين والتقبيح العقليين واما عند الاشاعرة فلا لزوم عقليا
بل علم شرعا ان الله تعالى بفضله يقبل التوبة من عباده فلذلك قال ههنا
فلن يكون اي فلن يثبت قبول توبة تنبيها على ان عدم قبولها فرع لعدمها اذ
لم يبق هناك فلا علم الله متعلق به للاتفاق على ان انتفاء علمه تعالى لشيء انما يكون
لانتفائه في نفسه وربما يقال نفى الاتيان في العبارة وقوله الواجب في
حكمته اشارة الى ما ذكره من ان الحكيم يقبح منه عقلا ان لا يقبل توبة التائب
ولا يقيل عثرته وان كان قادرا على ترك القبول قوله بما اشركوا كلمة ما من
مصدرية وفي ما لم ينزل موصولة والمعنى سنلقي في قلوب الذين كفروا الرعب
بسبب اشراكهم بالله شركاء لا ثبوت لها اصلا اي من حيث كونها شركاء ولا انزل
الله باشراكها حجة فقد نفى في الاية الفرع الذي هو انزال الحجة قصدا الى نفي الاصل
الذي هو ثبوت الشركاء ايضا وفي الاية وجه آخر من هذا الاسلوب اعني ان
يقصد نفي الفرع والاصل معا بنفي الفرع وحده وذلك ان انزال الحجة فرع ثبوتها
في نفسها نفى الانزال وقصد نفي الحجة والانزال معا قوله على اسلوب
حال من ضمير ننفي اي كائنا على طريقة قوله لا سد ابدية تم اج بسيره
على لاحب لا يهتدى بمناره وقوله لا يفزع الارنب اهوالها ولا ترى الضب
بها ينجحر السدومة اليد التي وسدت الناقة وسعت خطوها ولاح الظليم
اذا عداوله حفيف في عدوه واللاحب الطريق الواضح والمنار العلم في
الطريق والانجحار الدخول في الجحر وقوله اي لا ضب ولا انجحار ايا الى ان
مقصد الشاعر نفي الانجحار لا نفي رؤيته او الى ان قوله وجهين من ذلك الاسلوب

كما في الاية فان رؤية الانجحار فرع ثبوته كما انه فرع ثبوت الضب فنفى الرؤية وقصد
نفيها مع نفي الاصلين جميعا وقوله نفيا للاصل والفرع يعني في الاية والبيتين وهو نصب على
الحال وفي التعبير بالاصل والفرع تنبيه على ان ليس ههنا لزوم عقلي كما في الايتين السابقتين
بل لزوم عادي قوله ومنه اي ومما ورد في الاستعمال على اسلوب القصد الى نفي الاصل
والفرع معا بنفي الفرع وحده قوله ما ليس لك به علم فانه نفى فيه العلم بالشريك وقصد به نفي
الشريك والعلم معا وكذا قوله ولا شفيع يطاع اذ نفى فيه الاطاعة لان النفي متوجه الى القيد
على ما عرف وقصد نفي الشفاعة والاطاعة معا وانما فصلهما عما تقدمهما لان الاصالة و
الفرعية فيهما قد تجردتا عن اللزوم العقلي والعادي ايضا قوله ومن الايجاز هذا نوع
مخصوص من ايجاز الحذف حذف فيه المفعول اما بواسطة او بدونها اعتمادا على اقتضاء
الفعل اياه قوله لان الخلط يستدعي مخلوطا ومخلوطا به وقد ذكر المخلوط وحده فكان المخلوط
به مقدرا فان قلت جاز ان يكون من قبيل قولك خلطت الشعير والحنطة على معنى خلطت
كلا منهما بالآخر فيكون كل واحد من العمل الصالح والسيئ مخلوطا ومخلوطا به فلا احتياج
الى تقدير قلت لا بد على هذا ايضا من التقدير اذ المعنى خلطت الشعير بالحنطة والحنطة
بالشعير وحينئذ يكون تقدير الاية هكذا خلطوا عملا صالحا بآخر سيئ والآخر السيئ بالصالح
ويكون المعنى مكررا واما على ما ذكره فلا تكرار في المعنى لان النكرة اذا اعيدت كانت الثانية
غير الاولى والى ذلك اشار بقوله اي تارة اطاعوا واحبطوا الطاعة بكبيرة واخرى
عصوا وتداركوا المعصية بالتوبة الا ان احباط الطاعة بالكبيرة مذهب طائفة من المعتزلة
قوله اصله قل لهم قولي لك هذا مما حذف فيه المفعول بلا واسطة اعتمادا على اقتضاء الفعل
المذكور اياه وذلك لان قوله قل للذين كفروا امر له عليه السلام بخطابهم في الظاهر فلولا
ذلك التقدير لكان امرا بان يخاطبهم بصيغة الغيبة فلا يستقيم واذا اعتبر ذلك التقدير استقام
الكلام اذ المراد اد اليهم هذا القول عليك وادعني بعبارة الخطاب منك قوله فمن قرأ
بياء الغيبة انما قال ذلك لانه قرئ ستغلبون بتاء الخطاب وحينئذ لا حاجة الى تقدير
وكذا لا حاجة اليه اذا قرئ قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لكم بتاء الخطاب والكاف

كما في مصحف ابن مسعود ولا شك ان اللام في للذين صلة القول في قراءة للظا
هكذا في قراءة الغيبة لتوافقا فاحمل على ان اللام مبني لاجل حتى لا يحتاج الى تقدير
مرجوح جدا قال ومن امثلة الاطناب قوله ان في خلق السموات والارض واختلاف
الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما انزل الله من السماء من
ماء فاحيا به الارض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب
المسخر بين السماء والارض لآيات لقوم يعقلون ترك ايجازه وهو ان في ترجح
وقوع اي ممكن كان على لا وقوعه لآيات للعقلاء لكونه كلاما لا مع الانس
فحسب بل مع الثقلين ولا مع قرن دون قرن بل مع القرون كلهم قرنا فقرنا
الى انقراض الدنيا وان فيهم لمن نزف ونقد من مرتكبي التقصير في باب النظر
والعلم بالصانع من طوائف الغواة نقل الى اي مقام للكلام ادعى لترك الايجاز
الى الاطناب من هذا وقوله قولوا امنا بالله وما انزل الينا وما انزل الى ابراهيم
واسماعيل واسحق ويعقوب والاسباط وما اوتي موسى وعيسى وما اوتي النبيون
من ربهم لا نفرق بين احد منهم اوثر الاطناب فيه على ايجازه وهو امنا بالله وبجميع
كتبه لما كان بمسمع من اهل الكتاب وفيهم من لا يؤمن بالتورية وبالقران وهم النصارى
القائلون ليست اليهود على شيء وفيهم من لا يؤمن بالانجيل وبالقران وهم اليهود
وكل منهم مدع للايمان بجميع ما انزل الله تعالى تعريضا لاهل الكتاب وليتبجح
المؤمنون بما نالوا من كرامة الاهتداء ووقع الايجاز عن طباق المقام
بمراحل وقوله واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها عدل
ولا تنفعها شفاعة ولا هم ينصرون لم يؤثر ايجازه وهو واتقوا يوما لا خلاص
عن العقاب فيه لكل من جاء مذنبا اذ كان كلاما مع الامة لنقش صورة
ذلك اليوم في ضمائرهم وفي الامة الجاهل والعالم والمعترف والجاحد والمسترشد
والمعاند والفهم والبليد لئلا يختص المطلوب منهم بفهم احد دون احد وان
لا يكون بحيث يناسب قوة سامع دون سامع او يخلص الى ضمير بعض دون

بعض

بعض وقوله الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون
به لو اريد اختصاره لما انخرط في الذكر يؤمنون به اذ ليس احد من مصدقي
حملة العرش يرتاب في ايمانهم ووجه حسن ذكره اظهار شرف الايمان وفضله
والترغيب فيه وقوله اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله
والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون لو اوثر اختصاره
لقوله والله يعلم انك لرسوله فصل في البين من حيث ان مساق الآية لتكذيب
المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة لترك ولكن ايهام رد التكذيب
الى نفس الشهادة لو لم يكن هذا الفصل الى الاختصار وما يحكيه عن موسى هي
عصاي اتوكأ عليها واهش بها على غنمي ولي فيها مآرب اخرى جوابا عن قوله وما
تلك بيمينك وكذا ما يحكيه نعبد اصناما فنظل لها عاكفين في الجواب عن قول ابراهيم
ما تعبدون من باب الاطناب اذ لو اريد الايجاز لكفى عصاي واصناما وقد
سبق وجه حسن الاطناب فيهما ومما يعد من الاطناب وهو في موقعه قول الخضر
لموسى عليهما السلام في الكرة الثانية الم اقل لك بزيادة لك لاقتضاء المقام
مزيد تقرير لما قد كان تقدم له من انك لن تستطيع معي صبرا وكذا قول موسى رب
اشرح لي صدري بزيادة لي لاكتساء الكلام معها من تاكيد الطلب لانشراح الصدر
ما لا يكون بدونه الا تراك اذا قلت اشرح لي افاد ان شيئا ما عندك تطلب شرحه
فكنت مجملا فاذا قلت صدري عدت مفصلا وان كان الطلب وقت الارسال
الذي هو مقام مزيد احتياج الى انشراح الصدر لما تؤذن به الرسالة من تلقي
المكاره وضروب الشدائد وقوله تعالى الم نشرح لك صدرك وارد على
هذا لتوخي مزيد التقرير وقول البلغاء في الجواب مثل لا واصلحك الله بزيادة الواو
خال عن الطيب الكلام لا وساطة الاطناب في منع قوله ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار
اعتقابهما وما في ما ينفع مصدرية اي تجري في البحر ملتبسة بنفع الجري للناس او موصولة وبث
عطف على انزل اي وما بث فيها او على احيى اي وبث به وتصريف الرياح تحويلها في

اي بالماء متزع

اي في الارض متزع

جهابها واحوالها قولــه ترك ايجازه بيان لما سبق من كون الآية من امثلة
الاطناب وسواء ذلك الايجاز ان يقال ان في ترجح وقوع اي ممكن كان على
لا وقوعه لآيات اي علامات دالة على وجود الصانع وصفاته لان ترجحه لما
لم يكن من ذات الممكن كان مسندا الى فاعل اما واجب لذاته او منته اليه دفعا
للدور والتسلسل وقد تقرر في علم الكلام ان وجوب الوجود يدل على الوحدانية
والعلم والقدرة وعلى سائر الصفات السلبية وانما قال لآيات نظرا الى المقصود
وسوان في ترجح وقوع الممكنات لآيات وقوله لكونه متعلق بترك ولازم صفة
لكلاما اي غير كائن مع الانس فقط والقرن اهل زمان واحد وقوله قرنا حال
من القرون اي متدرجين في الوجود متعاقبين فيه والى انقراض متعلق بمعنى التدرج
والتعاقب قوله وان فيهم بكسر الهمزة اي والحال ان في القرون التي هذا الكلام
منها من تقدم ذاته اي في الموجودين ومن يتقدم اي في الآتين في الزمن
المستقبل وقولــه من مرتكبي التقصير بيان لمن واذا كان كذلك فعل لي اي
مقام للكلام ادعى لترك ايجازه الى الاطناب اي لا مقام ادعى للاطناب من
هذا المقام فان في ذكر الحوادث على سبيل التفصيل زيادة تحريك للسامع على النظر
لان كل واحد منها محرك وباعث عليه بخلاف ذكرها مجملا كيف وفي ملاحظة التفصيل
ما ليس في ملاحظة الاجمال قوله اوثر الاطناب فيه على ايجازه بيان لكون الآية من
امثلة الاطناب وقيل استيناف ولما كان ظرف لاوثر وتقريبا منصوب على انه
مفعول له وليتبين عطف على تقريبا ووقع عطف على اوثر والخطاب في قولوا اللهم منين
والمقصود امرهم بالثبات عليها قالوا من كرامة الايمان ودخول بين على احد لكونه
هنا بمعنى الجماعة قوله لا تجزي اي لا تقضي والجملة صفة ليوما بتقدير العائد اي
لا يجزي فيه وشيئا اما مفعول به او مصدر اي شيئا من الحقوق او قليلا من الجزاء
والعدل الفدية لانها تعادل المفدى اشتملت الآية على نفي الخلاص من جميع
الوجوه لانه اما بنفسه بان يعطي بدلا او بغيره فاما ان يجزي شيئا او يشفع

او ينصر وقد بولغ في نفي النصرة بالجملة الاسمية قوله اذا كان متعلق بلم يؤتر
كذا قوله ليلا يحيص متعلق به ايضا وقوله لنفس حال متعلق بكلاما وقوله وفي الا...
الجاسل حال قوله ليلا يحيص المطلوب منهم اي من الا... وسوانقاش صورة
ذلك اليوم في ضمائرهم بعضهم احد كالعالم والمعترف والمسترشد دون احد كغالبهم
وان لا يكون بحيث ينتاب قوة سامع كالفهم دون سامع كالبليد وكذا المراد بقوله
او يخلص الى ضمير بعض دون بعض من الفهم والبليد ولذلك عطفها بأو دون الواو
فان قلت اي فائدة في الاطناب بالنسبة الى العالم قلت زيادة التفصيل يمكن
النقش واما الفائدة بالنسبة الى الجاحد والمعاند فالزام الحجة وازالة العلل والاعذار
قوله اذ ليس احد من مصدقي حملة العرش يرتاب في ايمانهم وايضا تسبيحهم بحمد
ربهم يدل على ايمانهم به وفائدة صيغة المضارع في الافعال الثلثة الدلالة على
الاستمرار والدوام وفي عطف يستغفرون للذين آمنوا على يؤمنون اعلام بان
الاشتراك في الايمان يوجب النصح والشفقة وان اختلفت الاجناس وتباعدت
الاماكن قولــه ترك جواب لو او ثم والمستتر فيه راجع الى والله يعلم انك لرسوله قوله
نعود الى آخره تعليل للملازمة وقع بين اللازم والملزوم على طريقة الاعتراض
بالفاء ولو افرز لكان انسب وقوله ولكن ايهام يعني لولا الفصل المذكور في البين لتوهم
ان التكذيب راجع الى نفس الشهادة اي المشهود به وهو انك لرسول الله لا الى دعوى
الاخلاص على ما مر وقد نقل عن المصنف انه ضرب على قوله هذا الفصل بخط ثقيل لاخراز
عن اطلاق الفصل على شيء من القرآن ورد بانه لا فائدة فيه مع تعقيبه بقوله فصل
في البين وقيل لان الموضع موضع الاضمار لتقدم الذكر قوله وما تحكيه مبتدا وخبره
من باب الاطناب وقوله وكذا ما تحكيه اعتراض بينهما ولولا لفظة كذا لجاز ان يكون
من باب الاطناب خبرا لهما قوله لكفى عصاي الاولى ان يقول عصا اذ في عصاي
اطناب من وجه واعترض على الامثلة المذكورة للاطناب بانها انما يكون اطنابا
ان لو كان متعارف الاوساط اقل منها وعليه ذكره من ايجازاتها بانها انما يكون

ايجازا ان لو كانت اقل من المتعارف واجيب عن الاول بان كون المتعارف
اقل من تلك الاشد معلوم عند المصنف وعن الثاني بانه اراد بالايجاز والاختصار
في مباحث اشد الاطناب ما يقابل الاطناب وان كان على حد متعارف الاوساط
وكانه قال لو لم يرد الاطناب لقيل كذا ومن ثم يثبت بنفسها الاطناب قوله ومما يعد
هذا الاطناب بزيادة ما ليس بجملة اعني الجار والمجرور بخلاف ما تقدم فلذلك فصله
وانما قال يعد لاحتمال ان يقال زيادة لك في الكرة الثانية مما يوجد في متعارف
الاوساط ايضا وسواي الاطناب في موقعه وذلك لانه قال اولا حين اعترض موسى
وانكر عليه خرق السفينة الم اقل انك لن تستطيع معي صبرا تقريرا لما كان قدمه اليه من
عدم استطاعة الصبر معه وترغيبا له وحثا على الصبر والثبات وعدم الاعتراض فلما رأى
قد غفل عن ذلك وذهب عما هو بصدده واعترض ثانيا بانكار قتل الغلام كان
مقتضى المقام مزيد تقرير لذلك المقام فاقتضى ان يقول في الكرة الثانية الم اقل
لك بزيادة لك اشعارا بان ذلك القول مما يختص به ولا يتعداه الى غيره فلا سبيل
له الى الغفلة والذهاب عنه قوله لاقتضاء المقام متعلق بزيادة لك وقوله لما قد
كان متعلق بتقريره ولو قال ولما كان قد تقدم لكان احسن فان كثيرا من النحاة
يمنعون وقوع الماضي بدون قد جزاء لكان قوله وكذا قول موسى اي وهو ايضا
مما يعد من الاطناب فهو في موقعه قوله لاكتفاء متعلق بزيادة لي وقوله وان كان
الطلب بفتح الهمزة عطف على اكتفاء وضمير منها للزيادة ومن تأكيد بيان ما لا يكون
وضمير بدونه للزائد الذي هو لي ولو قال بدونها اي بدون الزيادة لكان
اظهر والحاصل انه زيد لي لمجموع امرين احدهما انه يفيد زيادة تأكيد الطلب للانشراح
الصدر لان الكلام معه مبهم اجمالا وتفصيلا بخلاف قولك انشرح صدري والثاني
ان المقام كان مقام مزيد احتياج الى انشراح الصدر فاقتضى تأكيد طلبه وذلك
لان هذا الدعاء كان وقت ارساله الى كفرة مردة طاغين فلا بد من انشراح
الصدر ليحمل اعباء الرسالة ومكاره ايذاء الاعداء وضروب مشاق التكليف

والتبليغ وقوله لما هو فيه متعلق لمزيد احتياج قوله وارد على هذا اي على هذا
الوجه من الاطناب وهو زيادة الجار والمجرور قوله وقول البلغاء مبتدا خبره
في موقعه ومن الاطناب حال من المستتر في الخبر وبالعكس والاولى اوقع بحسب المعنى
والثاني بحسب اللفظ ولفظ مثل لا يوجد في بعض النسخ واذا وجدت فان رفعت
كما في نسخة صحيحة كانت بدلا او بيانا لقول البلغاء وان نصبت كان مفعولا به
وعلى التقديرين هي كناية تحتمل من المضاف اليه وخلا فاعل حال المفعول اعني
لا واصلحك الله وانما جاز عطف الطلب اعني الدعاء على الخبر الذي دل عليه بكلمة
لا دفعا لايهام كونه دعاء عليه في مقام يجب الاهتمام بدفعه ومن ثمة قيل هذه الواو
احسن من واوات الاصداغ على وجوه المرد الملاح قال ولك ان تعد
باب نعم وبئس موضوعا على الاطناب اذ لو اريد الاختصار لكفى نعم زيد وبئس
عمرو وان يجعل الحكمة في ذلك توخي تقرير المدح او الذم لاقتضائهما مزيد التقرير
لكونهما للمدح العام او الذم العام الشايعين في كل خصلة محمودة ومذمومة
المستبعد تحققهما وهو ان شيء كون المحمود محمودا في خصال الحمد وكون المذموم
مذموما في خلافها وتجعل وجه التقرير الجمع بين طرفي الاجمال والتفصيل الا تراك
اذا قلت نعم الرجل مريدا باللام الجنس دون العهد كيف توجه المدح الى زيد اولا
على سبيل الاجمال لكونه من افراد ذلك الجنس او اذا قلت نعم رجلا فانه مضمرة
من غير ذكر سابق وفسرته باسم جنسه ثم اذا قلت زيد كيف توجه اليه ثانيا على
سبيل التفصيل وان هذا الباب متضمن للطايف فيه من الاطناب الواقع في موقعه
ما ترى وفيه تقدير السوال وبناء المخصوص عليه يقدر بعد نعم الرجل او نعم رجلا
من هو فيقال زيد اي هو زيد وقد عرفت فيما سبق لطف هذا النوع وفيه
اختصار من جهة وهو ترك المبتدا في الجواب ولا يخفى حسن موقعه ولو لم يكن
فيه شيء سوى ان يبرز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى اطنابه من وجه
والى اختصاره من آخر وايهامه الجمع بين المتنافيين مثله في حجة بين الاجمال

والتفصيل فبنى السحر الحلال الذي يقرع سمعك على امثال ذلك لكفى وقد اطلعناك على كيفية التعرض لجهات الحسن نفتش عنها ثم الباب مشحونا بجهات وكذا الرجوع الى اختيار المختار من اقوال النحويين في الباب كقول من يرى المخصوص مبتدأ والفعل مع الذي يليه خبرا مقدما وقول من يرى المخصوص خبر المبتدأ محذوف على ما رأيت وقول من لا يرى اللام في الفاعل الا للجنس وقول من لا يأبى كونها لتعريف العهد اقول يعني ان اللائق بحال اوساط الناس في تادية اصل المعنى المقصود في هذا الباب ان يقولوا نعم زيد وبئس عمرو لكنه بحكم الوضع غير جائز الاستعمال فبالنظر الى هذا الكلام المفروض للاوساط كان في هذا الباب اطناب الا انه لما لم يكن المقيس عليه هنا اعني متعارف الاوساط محققا كما في سائر الاطنابات ولم يكن ايضا ذلك الاطناب بتصرف من المتكلم نوض عن من الاطناب اليك ونبه الوضع قوله وان تجعل عطف على ان تعد واختار لفظة الحكم لانها انسب بالواضع من النكتة ونحوها قوله في ذلك اي في وضع هذا الباب على الاطناب واللام في لاقتضائهما متعلقة بتوخي وفي لكونهما بالاقتضاء والضمير المثنى فيهما لنعم وبئس وضمير تحققهما للمدح والذم العامين والمراد بشيوعهما في كل خصلة ان قولك نعم الرجل زيد يفيد كونه محمودا في جميع خصال حمد الرجال وقولك بئس الرجل عمرو يفيد كونه مذموما في جميع خلاف تلك الخصال وكذلك نعم الامير وبئس الامير يفيد ان العموم في جميع خصال حمد الامراء وخلافها وعليه نقس والسر في ذلك ان نعم وبئس لما لم يكونا مقيدين بخصلة مخصوصة كقولك كرم ولؤم وحسن وقبح افادا حال الاطلاق عموما يناسب المقام دفعا للتحكم ولا شك ان كون الممدوح او المذموم متصفا بجميع كمال الجنس او نقصانه مستبعد جدا فاحتيج لذلك الى مزيد تقرير في الكلام قوله وتجعل عطف على ان تجعل قوله مريدا باللام الجنس دون العهد اي المختار ان اللام للجنس اي جنس المفرد كما في المثال المذكور او جنس التثنية او الجمع كما في قولكم نعم الرجلان الزيدان او الرجال الزيدون

وليس المراد الجنس حقيقة حتى يمتنع تفسيره بمعين بل الجنس ادعاء فانه يزعم في مقام المبالغة ان زيدا مثلا هو جنس الرجل لكونه جامعا لكمالات هذا الجنس فكانه هو ولا شك ان هذا ابلغ من جعل اللام للعهد الخارجي المشار اليه الى معين لفوات الاجمال والتفصيل على هذا التقدير مع فوات تلك المبالغة وان كان هناك تكرير ولذلك لم يقل به احد في المشهور وكذا ابلغ من العهد الذهني المشار به الى واحد من الجنس لا بعينه فانه يفوت حينئذ المبالغة بادعاء الجنسية ويظهر من ذلك ان الفرق بين كون اللام للجنس وكونه للعهد الذهني ليس قليلا على ما توهم قوله لكونه من افراد ذلك الجنس اي بحسب الحقيقة وان كان بحسب الادعاء عينه حتى جاز تفسيره به قوله او اذا تلك شرط جزاؤه محذوف يدل عليه ما تقدم اي كيف توجه المدح الى زيد اولا على سبيل الاجمال قوله فاضمرته اي اضمرت زيدا والمراد اضمار فاعل نعم بوضع المضمر موضع المظهر كما تراه الا انه لما اضمر ذلك الفاعل من غير ذكر له سابق وفسر باسم جنس زيد اعني رجلا فان المراد به الجنس دون الفرد وفسر ذلك الجنس بزيد كما عرفت كان ذلك الضمير بهذا الاعتبار لزيد وان لم يكن راجعا اليه حتى يمتنع حينئذ تفسيره اذ لا ابهام فيه ويمتنع ايضا افراده في مثل نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون قوله وان هذا الباب بكسر الهمزة استطراد في اثناء مباحث الاطناب وقوله الواقع في موقعه اشارة الى ما ذكره من ان مقام المدح والذم العامين يقتضي مزيد التقرير قوله وفيه تقدير السؤال اطلقه ولم يلتفت الى القول الآخر وبناء المخصوص على السؤال جعله مع مبتدأه المحذوف جوابا له وقد عرفت فيما سبق اي في مباحث الفصل والوصل لطف هذا النوع اي البناء على السؤال المقدر فانه ذكر هناك ان السؤال بالنحوي لا يتنزل منزلة الواقع الا بجهات لطيفة كتنبيه السامع على موقعه واغنائه ان يسأل الى غير ذلك ولا يخفى حسن موقعه اي موقع الاختصار بترك المبتدأ اذ فيه الاحتراز عن العبث واتباع الاستعمال الوارد على ترك النظائر قوله ولو لم يكن فيه اي في هذا الباب كما يدل سوق الحديث لبيان ما يتضمنه هذا الباب من اللطائف الا يرى الى قوله فيه من الاطناب وفيه تقدير

السوال وفيه اختصار ويدل عليه ايضا عود الضمير في جمع بين الاجمال والتفصيل
الى هذا الباب قوله سوى اذ اى هذا الباب يبرز الكلام في معرض الاعتدال نظرا
الى الاطناب والاختصار الموجودين في هذا الباب او سوى ايهام الجمع بين المتنافيين
اعني الاطناب والاختصار ايهاما مثل ايهامه ذلك في الجمع بين الاجمال والتفصيل
وانما قال ايهام الجمع بين المتنافيين لان الجهة مختلفة فلا جمع بينهما حقيقة بل ذلك
ممتنع قطعا ولا شك ان ذلك الايهام يورث الكلام غرابة ولطفا وقيل اسناد ابراز
الكلام في معرض الاعتدال الى هذا الباب وان كان على سبيل المجاز مما لا يستحسن
بل هذا الباب نفسه يبرز في ذلك المعرض والضمير في فيه واذ وايهامه للاختصار
بترك المبتدأ وضمير اختصاره والمناسب وجه للكلام ورد بلزوم انتشار الضماير
مع التكلف في كون ذلك الاختصار موجبا للاعتدال والايهام على ان قوله نظرا الى
المناسب من وجه والى اختصاره من اخر يأبى ان يجعل الاختصار مبرزا للكلام في
معرض الاعتدال كما يشهد به سلامة الفطرة واما فقد اسناد الابراز الى هذا
الباب فنعم اذا اعتبر خصوصية هذا الباب فانها تقتضي اتصاف مطلق الكلام في
ضمنه بصفة الاعتدال قوله لكفى جواب لو لم يكن قوله فيني تعليل للشرطية وتاخير اب
والسحر الكلامي غرابة ولطافة المؤثر في القلوب المحولة اياها من حال الى حال
كالسحر قوله على امثال ذلك اى امثال ما ذكر من اللطايف قوله وقد اطلعناك
عطف على الشرطية اعني لو لم يكن لكفى اى فيه هذه اللطايف التي كل واحد منها كاف فيه
شانه وفيه لطايف اخر لم نصرح بها اكتفاء باطلاعنا اياك في الفنون الاربعة على
كيفية استخراج جهات محاسن الكلام فتفتش فانك اذا فتشت عنها في هذا الباب مملوا
بجهات من الحسن مما ذكرنا واحلناه على تفتيشك بعد اطلاعنا اياك على كيفية
التعرض بجهات الحسن مثل كون المسند فعلا دالا على مدح او ذم عام وكون المسند اليه
مظهرا معرفا باللام الجنسي او العهد الذهني او مضمرا مميزا بنكرة ففي ذلك نكت الاظهار
والاضمار والابهام والتمييز وكتعقيب ذلك المسند اليه بمخصوص تعيينا ففي ذلك

عطف على مثل كون المسند فعلا ...

تشويق الى ذكر المخصوص وزيادة تقرير للمدح او الذم وكتقدير السوال وحذف
المسند اليه في الجواب وبروز الكلام في معرض الاعتدال واشتماله على الابهام من
وجهين قوله وكتب عطف على جواب الامر اعني تر عدل فيه الى الماضي قصدا الى التحقق
قوله في اختيار المختار اى في اختيار ما هو المختار والراجح في نفس الامر وقد اختار
هو ذلك المختار فيما سبق حيث قال مريدا باللام الجنس دون العهد وحيث قال وفيه تقدير
السوال قوله والنعل مع الذي يليه اى مع فاعله المظهر او المضمر ماخوذا مع مميزه
خبرا مقدما وفي هذا القول فوات نكتة تقدير السوال وحذف المبتدأ وفيه ايضا
جعل الاثنائية جزا للمبتدأ مع عدم ظهور تقدير القول وفيه تكلف في اعتبار العايد
الى المبتدأ بجعل الجنس بمنزلة العايد وتعسف في اعتبار الابهام والتفسير الذي عليه مبنى
الباب وهو ان يجعل التزام تقديم الخبر في الغالب ابهاما وذكر المبتدأ بعده تفسيرا وفيه
ان الضمير في نعم رجلين الزيدان ورجالا الزيدون ان جعل راجعا الى المبتدأ المقدم
رتبة وجب مطابقته اياه ولم يحتج الى تمييز وان جعل مبهما كان مقطوعا سوحشة للاحتياج
الى العايد قوله على رايت يعني ما قرر من كونه في تقدير اسمية حذف مبتداها بناء على
السوال المقدر هذا واما اختيار كون اللام للجنس دون العهد فانت خبير بوجهه مما
قررناه لك في اختياره اياه قال واعلم ان باب التمييز كله سواء كان عن مفرد او
عن جملة باب منزال عن اصله لتوخي الاجمال والتفصيل الا تراك تجد الامثلة الواردة
من نحو عندي منوان سمنا وعشرون درهما وملؤ الاناء عسلا وطاب زيد نفسا وطار
عمرو فرحا وامتلا الاناء ماء واشباهها دالة على ان الاصل عندي سمن منوان ودراهم عشرون
وعسل ملؤ الاناء وطابت نفس زيد وطير الفرح عمرا وملأ الماء الاناء ولمصادفة
الاجمال والتفصيل الموقع فيما يحكيه جل وعلا عن ذكريا عليه السلام من قوله واشتعل
الراس شيبا في مقام المباثة وحين التلقي لتوابع انقراض الشباب ترى ما ترى
من مزيد الحسن وفي منع الجملة وفي ما تبلها من رب انى وهن العظم مني لطايف
ائتكلة في القران فضلا عن جملة فضلا عما تجاوزها يحتوى على لطايف ولا مرما تلي

على من كانوا النهاية في فصاحة البشر وبلاغة اهل الوبر منهم والمدر وان
كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله فما احاروا ببنت شفة
ولا صدروا منا لك عن موصوف ولا صفة على انهم كانوا الحراص على التسابق
في رهان المفاخر والمباهات لكن على ركوب الشطط في امتهان المفاخر تأبى لهم العصبية
ان اثر وعصب مفاخرهم الهاما او الايعد صيب مطراة جاما والكلام في تلك
اللطائف مفتقر الى اخذ اصل معنى الكلام ومرتبه الاولى ثم النظر في التفاوت
بين ذلك وبين ما عليه نظم القرآن وفي كم درجة يتصل احد الطرفين بالآخر فنقول
لا شبهة ان اصل معنى الكلام ومرتبه الاولى يا رب قد شخت فان الشيخوخة مشتملة
على ضعف البدن وشيب الراس المتعرض لهما ثم تركت هذه المرتبة لتوخي مزيد التقرير
الى تفصيلها في ضعف بدني وشاب راسي ثم تركت هذه المرتبة الثانية لاشتمالها على
التصريح الى ثالثة ابلغ وهي الكناية في وهنت عظام بدني لما ستعرف ان الكناية ابلغ
من التصريح ثم لقصد مرتبة رابعة ابلغ في التقرير بنيت الكناية على المبتدأ فحصل انا
وهنت عظام بدني ثم لقصد خامسة ابلغ ادخلت ان على المبتدأ فحصل اني وهنت
عظام بدني ثم لطلب تقرير ان الواهن هي عظام بدنه قصدت مرتبة سادسة وهي
سلوك طريق الاجمال والتفصيل فحصل اني وهنت العظام من بدني والذي سبق في
تقرير معنى الاجمال والتفصيل في رب اشرح لي صدري ينبه عليه ما مني ثم لطلب مزيد
اختصاص العظام به قصدت مرتبة سابعة وهي ترك توسيط البدن فحصل اني وهنت
العظام مني ثم لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا قصدت مرتبة ثامنة وهي ترك
جمع العظم الى الافراد لصحة حصول وهن المجموع بالبعض دون كل فرد فحصل
ما ترى وهو الذي في الآية اني وهن العظم مني وهكذا تركت الحقيقة في شاب
راسي الى ابلغ وهي الاستعارة فيأتيك ان الاستعارة ابلغ من الحقيقة فحصل
اشتعل شيب راسي ثم تركت الى ابلغ وهي اشتعل راسي شيبا وكونها ابلغ من جهات
احدها اسناد الاشتعال الى الراس لافادة شمول الاشتعال الراس اذ

وزان اشتعل شيب راسي واشتعل راسي شيبا وزان اشتعل النار في بيتي واشتعل
بيتي نارا والفرق بين وثانيها الاجمال والتفصيل في طريق التمييز وثالثها تنكير شيبا
لافادة المبالغة ثم ترك راسي شيبا لتوخي مزيد التقرير الى اشتعل الراس مني
شيبا على نحو وهن العظم مني ثم ترك لفظ مني لقرينة عطف واشتعل الراس على
وهن العظم مني لمزيد مزيد التقرير وهو ايهام حوالة تأدية مفهومه على العقل
دون اللفظ واعلم ان الذي فتق اكمام هذه الجهات عن ازاهير القبول
في القلوب هو ان مقدمة هاتين الجملتين وهي رب اختصرت ذلك الاختصار
بان حذفت كلمة النداء وهي يا وحذفت كلمة المضاف اليه وهي ياء المتكلم واقتصر
من مجموع الكلمات على كلمة واحدة فحسب وهي المنادى والمقدمة للكلام كما
لا تخفى على من له قدم صدق في نهج البلاغة نازلة منزلة الاساس للبناء فكما ان
البناء الحاذق لا يرى الاساس الا بقدر ما يقدر من البناء عليه كذلك البليغ يصنع
مبدأ الكلام فمتى رأيته اختصر المبدأ فقد آذنك باختصار ما يورد ثم ان الاختصار
لكونه من الامور النسبية يرجع في بيان دعواه الى ما سبق تارة والى كون المقام
خليقا بابسط مما ذكر اخرى والذي نحن بصدده من القبيل الثاني اذ هو كلام في معنى
انقراض الشباب والمام المشيب وهل معنى احق بان يترك القائل فيه اناة دقيق المجهود
ويستغرق في الانباء عنه كل حد مجهود من انقراض ايام ما احدق من يقول فيها
وقد تعوضت من كل بمشبهه فما وجدت لايام الصبي عوضا ∙ ومن المام المشيب المعيب
المر الطلوع الامر المغيب ∙ تعيبا الغانيات على شيبي ∙ ومن لي ان امتع بالمعيب
اللهم زدنا اطلاعا على لطائف قرآنك الكريم وغوصا على لآلي فرقانك العظيم و
وفقنا لابتغاء رضائك في طلوع المشيب المر واختم بالخير في مغيبه الامر فانه لا يكون
الا ما تشاء بيدك الامر كله ولكن هذا آخر الكلام في الفن الرابع ولنعد
الى الفصل الموعود وهو الكلام في معنى القصر اقول لما بين ان من جملة جهات
الحسن في باب نعم وبئس طريقة الاجمال والتفصيل ذكر ان هذه الطريقة مستحسنة جدا

حتى اذا ارتكب بسلوكها ازالة باب من الكلام كثير فى الاستعمال عن اصله اعنى
باب التميز كله سواء كان عن مفرد اى ذات مذكورة باسم تام باحد الوجوه
المشهورة او عن جملة اى عن ذات مقدرة فى نسبة اما فى جملة او ما ضاهاها فان
قولك طاب زيد علما معناه طاب شىء زيد ثم فسر ذلك الشىء المبهم بالعلم قوله
منادية ثانى مفعول تجد وانما نادت على ان الاصل ما ذكره لان المقادير وما
فى حكمها من المقاييس بمنزلة الصفات للاجناس فى كونها مبينة لكميتها فحقها ان
يجرى عليها والفعل فى طاب زيد نفسا حقه ان يسند الى ما هو له اعنى النفس قوله
وطاب الفرج عمروا وملاء الماء الاناء اشارة الى ان الفعل المسند الى المميز فى الاصل
قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل ما يلائمه فى الاشتقاق نحو لفا لا فى التعدى كما
فى المثالين المذكورين او فى اللزوم كما فى قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اى
تفجرت عيونها فلا حاجة الى جعل المميز ههنا مفعولا فى المعنى قوله ولمصادفة متعلق
بقوله ترى ما ترى يريد ان مصادفتها الموقع ههنا اقوى لان مقام المبالغة اعنى
اظهار الشكوى يقتضى زيادة التقرير والمقصود وبيان مزيد حسن لطريقة الاجمال
والتفصيل فى صورة جزئية من باب التمييز وصورة اخرى من غيره ولما كان كلا
فى التمييز والصورة المشتملة عليه اعنى اشتعل الرأس شيبا قال وفى هذه الجملة وفيما قبلها
لطائف ولم يقل وفى قوله وانى وهن العظم منى وفيما بعده لطائف وايه كلمة مبتدأ
جزء لا يحتوى والمعنى على الكمال عدم احتواء الكلمة من كلمات القرآن على لطائف
اى ليس لا يحتوى الكلمة عليها فضلا عن جملة فضلا عما يجاوز الجملة والمقصود استبعاد
عدم احتواء الكلمة واستلزامه عدم احتواء الجملة وزيادة استلزامه عدم احتواء ما
تجاوزها وفاعل الفعل الناصب لفضلا سواء انتفاء عدم الاحتواء اى بقى انتفاء
عدم احتواء الكلمة عن عدم انتفاء احتواء الجملة اى ذهب هذا العدم بالكلية وبقى
ذلك الانتفاء قوله ولا ترما كلمة ما ابهامية يوكد تنكير التعظيم واللام الجارة متعلقة
بنكى واهل الوبر من البشر سكان الخيام واهل المدر سكان الابنية قوله سنا لك

اى مقام تلاوة الآية عليهم والموصوف هو السورة والصفة كونها مثل المنزل
فى الفصاحة والبلاغة او كونها حاصلة من امى لم يخالط اهل الدراسة وهذا ميل
الى ان الظرف مستقر صفة لسورة لا لغو متعلق بقاتوا لركاكة المعنى اى لم يتعرضوا
للمعارضة اصلا قوله على انهم حال من فاعل ما حاروا ولا صدروا وفايدتها دفع توهم
عدم التفاتهم الى المعارضة قوله فى زمان المفاخر بفتح الميم جمع مفخرة وهى ما يفتخر به
والاخزان بضم الميم اسم فاعل من فاخرة والشطط تجاوز الحد والامتهان الابتذال
قوله وتابى لهم العصبية جملة موكدة لما تقدم والعضب السيف القاطع والكهام
الكليل والصيب فيعل من صاب المطر اى نزل والمراد ههنا السحاب فاضافته الى
المطرات بيانية والجهام سحاب لا ماء فيه قوله مفتقرا الى اخذ اصل معنى الكلام ومرتبته الاولى
اى واخذ مرتبته الاولى من اللفظ اعنى متعارف الاوساط الدال على اصل المعنى ثم
الى النظر فى التفاوت بين ذلك الماخوذ اعنى اصل المعنى والمرتبة الاولى وبين ما عليه
نظم القرآن من المعنى والعبارة الدالة عليه والى النظر فى ان احد الطرفين فى كم درجة
يتصل بالآخر ويرتبط به اذ فى كل درجة من تلك الدرجات نكتة سرية وقوله وفى كم
درجة عطف على قوله فى التفاوت وقوله يتصل صفة لكم درجة بتقدير العايد اى والى
النظر فى كمية درجات يتصل بها احد الطرفين بالآخر وقد يقال الجار اعنى فى كم درجة
متعلق بيتصل والتقدير والى النظر ليعلم فى كم درجة يتصل الطرف الادنى الماخوذ بالطرف
الاعلى المذكور فى القرآن على طريقة قوله تعالى اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل قوله فان
الشيخوخة مشتملة اى دالة اجمالا على ضعف البدن وشيب الرأس الذين تعرض لهما فى
الآية كدلالة الجملة على اجزائها اجمالا ولم يرد ان كل واحد منهما داخل فى الشيخوخة
لانها كبر السن وهما من روادفه قوله ثم تركت اشارة الى تراخى الرتبة وانما قال
لتوخى مزيد التقرير اذ كان فى المرتبة الاولى اعنى الاجمال تقرير ما خصوصا اذا
انضم اليه كلمة قد فانها لا تخلو عن تاكيد لكن التفصيل ازيد تقريرا من الاجمال قوله
ثم تركت من المرتبة الثانية يعنى فى الجزء الاول اعنى ضعف بدنى ولما كان ومن

العظام من توابع ضعف البدن كان كناية عنه قوله فصل انا وهنت عظام بدني
وفيه تقوى الحكم فان الكفى في افادة التقوى بطلق الضمير الراجع الى المبتداء
فالامر ظاهر وان اشترط كون ذلك الضمير مسندا اليه فنقول هو في معنى انا وهنت
واما تقرير التقوى على راى الشيخ عبد القاهر فلا خفا به قوله ثم لطلب تقرير ان الوا...
عظام بدنه يريد ان النسبة الاسنادية في انى وهنت عظام بدنى قد تقررت
بابنا على المبتداء وكذا ان تم طلب تقرير النسبة الاضافية اعنى نسبة العظام الى
بدنه بسلوك طريق الاجمال والتفصيل فان قوله وهنت العظام يدل على تلك النسبة
اجمالا حيث احتمل ان يكون العظام من بدنه كما احتمل ان يكون من بدن غيره وقوله
من بدنى يدل عليها تفصيلا بخلاف قوله وهنت عظام بدنى فانه يدل على تلك
النسبة تفصيلا ابتداء كما ان قوله اشرح لى صدرى اجمال وتفصيل واشرح صدرى
تفصيل فقط قوله لصحة حصول وهن المجموع بالبعض دون كل فرد فرد وذلك لان
الحكم المنسوب الى المجموع قد يقصد انتسابه الى كل فرد كقولك جائنى الرجال وقد
لا يقصد كقولك حملت الرجال الخشبة فيصح ان يكون وهنت العظام من القبيل الثانى
فلا يفهم منه شمول الوهن العظام فردا فردا بخلاف قوله وهن العظم فانه يدل
على شمول الوهن لكل فرد وقد يقال اراد ان الجمع المستغرق يتناول كل جماعة جماعة
لا افراد مدلول الجمع كما ان المفرد المستغرق يتناول كل واحد واحد لانها افراد
مدلوله فيخرج عن الجمع المستغرق الواحد والاثنان ولذلك قيل الكتاب اكثر من الكتب
والملك اكثر من الملائكة وايضا نسبة الوهن الى جماعة لا يستلزم نسبته الى كل
واحد من الاحاد الداخلة فى تلك الجماعة على قياس ما عرف فى النسبة الى
المجموع قال فى الكشاف انما وحد العظم لان الواحد هو الدال على معنى الجنسية
وقصده الى هذا الجنس الذى هو عمود البدن وقوامه واشد ما تركب منه الجسد
قد اصابه الوهن ولو جمع لكان قصدا الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه
ولكن كلها يعنى وكان هناك من نطق عدم الشمول فرد عليه وهذا مما لا ياباه

ذلك

ذلك المقام اصلا فانظر فى كلام الشيخين واختر منهما ما شئت قوله وهكذا تركت
الحقيقة عطف على تركت من المرتبة الثانية شرع يبين مراتب الدرجات فى الجزالة فى
اعنى شاب رأسى فان شبه انتشار الشيب وبياضه فى الراس بسرعة باشتعال النار
كان اشتعل استعارة مصرحة تبعية وان شبه الشيب بالنار واثبت له الاشتعال تخييلا
كان هناك استعارة مكنية والاستعارة من حيث انها مجاز ابلغ من الحقيقة ثم تركت
اى من المرتبة التى هى ابلغ الى مرتبة ابلغ منها اعنى طريقة التمييز قوله وكونها ابلغ مبتداء
جزء من جهات قوله والفرق بيّن اذ يشهد به كل ذوق سليم وقد اصاب بلفظ بيّن
بحثه وكون التنكير لازما للتمييز لا ينافى قصد التعظيم وافادة المبالغة قوله على نحو من
العظم مبنى فى سلوك الاجمال والتفصيل فى نسبة الراس اليه فان اشتعل الراس يفيدها
اجمالا وشيبى يفيدها تفصيلا قوله لقرينة عطف تعليل لترك وقوله لمزيد مزيد التقرير
تعليل لذلك المعلل وقوله وهى اى زيادة مزيد التقرير ايهام حوالة تاديته مفهوم
مبنى على العقل بقرينة العطف اذ لا لفظ هناك يدل عليه وفى بعض النسخ وهو انما قال
ايهام لما تقرر من ان العدول الى شهادة العقل انما هو على سبيل التخييل دون التحقيق
ولا شك ان الايهام اعنى الايقاع فى الوهم نوع من الافهام فجاز ان يكون
مقصودا وموجبا لمزيد مزيد التقرير قوله واعلم ان الذى فتق اى فتح وشق
الاكمام جمع كم بالكسر وهو غطاء النور وغطاء الطلع والانابير جمع ازهار جمع زهر وهو
نور الشجر ومن الجهات اشارة الى اللطائف التى بينها فى هاتين الجملتين قيل اراد
ان المقدمة لما اختصرت ذلك الاختصار وصارت مع قلة اللفظ مفيدة لكثرة
المعنى فقد دلت على ان الكلام الذى هو اساس لها يشتمل على غاية الاختصار مع
كثرة المعانى واللطائف ولما كان من البين المكشوف ان فى هاتين الجملتين المنبا
بالقياس الى ما عرف الاوساط اعنى قد تحت اشار الى ان الاختصار فيهما بمعنى آخر
ورد ذلك بان الاختصار فى المقدمة بالنسبة الى متعارف الاوساط فكيف يدون
باختصار ما بعدها بمعنى آخر وايضا كيف فتق اكمام تلك الجهات عن ازاهير القبول

بل المراد ان اختصار المقدمة آذن باختصار ما بعدها ولما ترك اختصاره دل على
ان ذلك لما بيناه من النكت فنقع لها فى القلوب قبول وعلى هذا نقول ثم ان الاختصار
تذييل لمباحث الايجاز والاطناب وقوله الذى نحن بصدده من القبيل الثانى نبه
على ان مابين الحليتين يوصفان بالاختصار بهذا المعنى مع كونهما موصوفتين بالاطناب
بالمعنى الاول ويرد عليه ان مبنى بعض تلك الجهات على الحذف دون الاطناب
ويمكن ان يقال اراد ان حسن مطلع الكلام يوجب للطايف المنطوية فيه قبولا فاذا
لم يكن مستحسنا لم يلتفت الى محاسن ما بعده وعلى هذا فقوله والمقدمة للكلام شروع
فى بيان وجه حسن وارتباط آخر وهو ان اختصار المقدمة يوذن باختصار
ما يورد بعدها وهذا الايذان معول به هنا لوجود الاختصار فيما بعدها ولا تعلق
فى ذلك كونه بمعنى آخر لان المعتبر فى كلا المعنيين قلة العبارة وانما يختلفان فى
المنسوب اليه فالذى آذن به اختصار المقدمة هو ذلك المشترك فان قلت اعتبار
كون المقام خليقا بابسط مما ذكر رده الى جهالة قلت لا رده اليها بالقياس الى
البلغاء العارفين لمقامات الكلام ومقتضياتها كما لا رده اليها باعتبار متعارف
الاوساط بالقياس الى الكل على ما مر لا يقال اذا كان المقام خليقا بابسط كان
المبسوط الذى ذكر غير مطابق له لانا نقول مقتضى ظاهر المقام هو الابسط لكنه عدل
عنه لغرض كالتنبيه على قصور العبارة مثلا عن وصف انقراض الشباب والمام المشيب
فالاولى ان يختصر الكلام فى هذا المعنى ولا يبسط كل البسط قوله من انقراض ايام
متعلق بالحق ومن المام المشيب عطف عليه وما اصدق صفة ايام بتقدير القول وهو
مقول استغنا لصورة القول استحسانا له والمرصفة مشبهة اضيف الى فاعلها و
الامر افعل تفضيل اضيف الى فاعله على طريقة اضافة الصفة المشبهة لا الى المفضل عليه
فلا يلزم الجمع الممنوع بين اللام والاضافة قوله ومن لى اى ومن يكفل لى بمعنى ان
المشيب مع كونه مراميا اتمنى ان يبقى لى زمنا واتمتع به ولا يغيب عنى لان مغيبه
الموت وهو امر منه قوله فانه لا يكون الاماتت قد انطقه الله بالحق حيث

حصر كون الاشياء فى مشيته واسند الكل الى قدرته قال فصل اعلم
ان القصر كما يجرى بين المبتدا والخبر فيقصر المبتدا تارة على الخبر والخبر على المبتدا
اخرى يجرى بين الفعل والفاعل وبين الفاعل والمفعول وبين المفعولين
وبين الحال وذى الحال وبين كل طرفين وانت اذا اتقنته فى موضع ملكت
الحكم فى الباقى ويكفيك مجرد التنبيه هناك وحاصل معنى القصر راجع الى تخصيص
الموصوف عند السامع بوصف دون وصف ثان كقولك زيد شاعر لا منجم لمن
يعتقد شاعرا ومنجما او قولك زيد قايم لا قاعد لمن يتوهم زيدا على احد الوصفين
من غير ترجيح ويسمى هذا قصر افراد بمعنى انه يزيل شركة الثانى او بوصف مكان آخر
كقولك لمن يعتقد زيدا منجما لا شاعرا ما زيد منجم بل شاعر او زيد شاعر لا منجم
ويسمى هذا قصر قلب بمعنى ان المتكلم يقلب فيه حكم السامع او الى تخصيص الوصف بموصوف
قصر افراد كقولك ما شاعر الا زيد لمن يعتقد زيدا شاعرا لكن يدعى شاعرا آخر
او قولك ما قايم الا زيد لمن يعتقد قايمين او اكثر فى جهة من الجهات معينة او قصر
قلب كقولك ما شاعر الا زيد لمن يعتقد ان شاعرا فى قبيلة معينة او طرف معين
لكنه يقول ما زيد هناك بشاعر اقول القصر لغة الحبس واصطلاحا جعل احد طرفى
النسبة فى الكلام سواء كانت اسنادية او غيرها مخصوصا بالآخر بحيث لا يتجاوزه اما
على الاطلاق او بالاضافة بطرق معهودة وفى قوله كما يجرى بين المبتدا والخبر
يجرى بين الفعل والفاعل اشعار بانه اراد بالمسند اليه والمسند فيما سبق من قوله القصر
كما يكون للمسند اليه على المسند يكون ايضا للمسند على المسند اليه ثم ليس هو مختصا بهذا البين
المبتدا والخبر كما اراد هما ايضا بالمسند اليه والمسند فى مواضع كثيرة من كلامه فيما سبق
والمراد بقصر الفاعل على المفعول قصره عليه اى قصر الفعل المنسوب الى الفاعل على المفعول
وقس عليه عكسه وما بين المفعولين ومعنى قصر ذى الحال على الحال ان زيدا مثلا فى
حالة المجىء مقصور على صفة الركوب ومعنى قصرها على ذى الحال ان المجىء على صفة الركوب
مقصور على زيد قوله وبين كل طرفين اراد به التكثير وذلك كالموصوف والصفة والتمييز

وما انتصب عنه والفاعل وما عدا المفعول به من ساير المفاعيل لا الاستغراق
الحقيقي فلا يرد انه لا يجري في نحو من زيد واين عمرو ولا بين المعطوف والمعطوف عليه
قوله وانت اذا تتبعت اراد به الاعتذار عن تخصيصه بالذكر بان القصر في اشد اكثرها
من المسند اليه والمسند بل من المبتدا والخبر ولذلك قال في الآخر واذ قد ذكرنا القصر
فيما بين المسند اليه والمسند بالطرق التي سمعت فنقدحان ان تذكره فيما بين غيرهما كالفاعل
والمفعول قوله وحاصل معنى القصر يريد ان القصر منحصر في نوعين قصر الموصوف على الصفة
اي قصر المنسوب اليه على المنسوب وقصر الصفة على الموصوف اي قصر المنسوب على المنسوب اليه
اذ لا بد من اعتبار نسبة بين طرفي القصر فهناك منسوب ومنسوب اليه فيقصر احدهما على
الآخر وان كل واحد من هذين النوعين ينقسم الى قصر افراد وقصر قلب وقوله الموصوف
عند السامع يشعر بان المراد هو القصر الغير الحقيقي كما يشعر به ايضا قوله لمن يعتقد شاعرا
ونحيا الى قوله من غير ترجيح فان الحقيقي لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ولا تردده اصلا لو
لا هذا الاشعار لحكمنا باندراج الحقيقي فيه ايضا فان قوله ثان وآخر يتناول الواحد
وما هو اكثر منه ولا يخرج عن تفسير القصر بعض اقسام غير الحقيقي ايضا وهو ان القصر بالنسبة
الى اوصاف او موصوفات اكثر من اثنين قوله بوصف وارد على الاستعمال الاصلي كما
مر غير مرة وقوله دون ثان في موقع الحال اي متجاوزا وصفا يصدق عليه انه
ثان بالقياس الى الاول واحدا كان او اكثر قوله لمن يتوهم زيدا على الوصفين اي
يعتقد متصفا باحد الوصفين مطلقا ويتردد بين الخصوصيتين قوله ويسمى هذا اي
هذا المذكور المتناول للمثالين فادرج قصر التعيين والافراد ولا مشاحة في الاصطلاح
الان في قصر التعيين ازالة الشركة الاحتمالية قوله او بوصف مكان آخر عطف
على قوله بوصف دون ثان ولفظ مكان منصوب على الظرف اي بوصف واقع
في مكان وصف آخر واحدا كان او اكثر وقوله ما زيد منجم بل شاعر وارد على اللغة
التميمية لرعاية الموافقة بين المعطوفين في الاعراب الظاهر وكانه نبه بايراد المثال
من الشعر والتنجيم على انه لا يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين والاخراج المثال المذكور

من اقسام القصر كما انه نبه بايراد المثال في الافراد من القيام والقعود على انه لا يشترط
فيه عدم التنافي بين الوصفين اذا ادرج فيه قصر التعيين الجاري بين المتنافيين وغيرهما
قوله او الى تخصيص الوصف بموصوف عطف على قوله الى تخصيص الموصوف عند السامع
بوصف وقوله قصر افراد نصب على المصدر وقايم مقام دون موصوف ثان قوله او قصر
قلب عطف عليه وقايم مقام مكان موصوف آخر وقوله ما شاعر الا زيد وكذا ما قايم الا
زيد كلام مركب من مبتدا وخبر بطل فيه عمل ما بتقديم الخبر وانتقاض النفي بالا ايضا وتقدير
ما شاعرا وما قايم احد الا زيد فزيد في الحقيقة بدل من المبتداء الذي هو احد وفي
الظاهر مبتدا قدم عليه خبره وجاز ان يكون زيد فاعلا لشاعر وما قايم على انه صفة
رافعة لظاهر وان كان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر ولو قال او قولك ما قايم
الا زيد لمن يتوهم ان هناك قايما لكنه يتردد بين شخصين لكان اظهر اذ حينئذ يكون قد
تعرض لقسمي الافراد وصادق في قوله او اكثر دلالة على انه لم يرد بقوله ثان امرا واحدا
وقوله في جهة من الجهات معينة يريد به مثل بلد او قرية او ما اشبههما وهذا القيد معتبر
في المثالين معا ليكون القصر صادقا موافقا للاستعمال الشايع قال الشيخ عبد القاهر
اذا قلت ما قايم الا زيد لم يرد به ان ليس في الدنيا قايم سواه لاستحالته بل يريد ما
قايم حيث نحن او بحضرتنا او ما اشبه ذلك وانت خبير بانه لا فرق في ذلك بين الشاعر
والقايم كما يدل عليه تعيين الشاعر في مثال القلب بقبيلة معينة او طرف معين هذا
وقد يقال لا ينحصر القصر فيما ذكره من ان السامع يعتقد كذا او يتردد فيه بل ربما اعتقد المتكلم
ان السامع يعتقد انه اعتقد منجما وشاعرا او اعتقد على خلاف ما هو عليه من الشعر
والتنجيم او تردد في امره فنقول ما انت الا شاعر تنبيها على ظنه خطا كان او صوابا ومنه
قوله تعالى ان انتم الا تكذبون كما سيأتي ويجاب عنه بانه لقلته لم يتعرض له ههنا
ولهذا ايضا لم يصرح بالقصر الحقيقي فان احد قسميه اعني قصر الصفة على الموصوف وان
كان ممكنا لكنه قليل وسيأتي مثاله واما قسمه الآخر اعني قصر الموصوف على الصفة
فلا يكاد يوجد اصلا الا على طريق الادعاء اعني جعل ما عدا تلك الصفة بمنزلة العدم

واعلم ان القصر الحقيقي على تقدير صحة لا يعتبر فيه الانقسام الى الافراد والقلب
كما اشرنا اليه قال وللقصر طرق اربعة احدها طريق العطف كما تقول في
قصر الموصوف على الصفة افرادا او قلبا بحسب مقام السامع زيد شاعر لا منجم
او ما زيد منجم بل شاعر وفي قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين ما عمرو شاعر
بل زيد او زيد شاعر لا عمرو او لا غير بتقدير لا غير زيد الا انك تترك الاضافة
لدلالة الحال وتبني غير ابا الضم على نحو بناء الغايات او ليس غير او ليس الا
بتقدير ليس شاعر غير المذكور او الا المذكور فتجعل النفي عاما ليتناول كل شاعر
يعتقد ممن عدا زيدا والفرق بين قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على
الموصوف واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشارك غيره في الوصف
ويمتنع في الثاني وان الوصف في الثاني يمتنع ان يكون لغير الموصوف ولا يمتنع
في الاول وثانيها النفي والاستثناء كما تقول في قصر الموصوف على الصفة افرادا
او قلبا ليس زيد الا شاعرا او ما زيد الا شاعرا وان زيد الا شاعر او ما زيد الا
قائم او ما زيد الا يقوم ومن الوارد في التنزيل على قصر الافراد قوله تعالى وما
محمد الا رسول فمعناه محمد مقصور على الرسالة لا يتجاوزها الى البعد عن الهلاك
نزل المخاطبون لاستعظامهم ان لا يبقى لهم منزلة المبعدين لهلاكه وهو من اخراج
الكلام لا على مقتضى الظاهر وقوله تعالى ان حسابهم الا على ربي فمعناه حسابهم
مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى ان يتصف بعلي وقوله وما انا بطارد
المؤمنين ان انا الا نذير فمعناه انا مقصور على النذارة لا اتخطاها الى طرد
المؤمنين وقوله تعالى وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فالمراد
لستم في دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق وبين الكذب كما يكون ظاهر حال
المدعي اذا ادعى بل انتم عندنا مقصورون على الكذب لا تتجاوزونه الى حق
كما تدعونه وما معكم من الرحمن منزل في شان رسالتكم ومن الوارد على قصر
القلب قوله تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام ما قلت لهم الا ما امرتني به ان

اعبدوا

اعبدوا الله لانه قاله في مقام اشتمل على معنى انك يا عيسى لم تقل للناس الا امرتك
لاني امرتك ان تدعو الناس الى ان يعبدوني ثم انك دعوتهم الى ان يعبدوا من
هو دوني الا ترى الى ما قبله واذ قال الله يا عيسى بن مريم أانت قلت للناس
اتخذوني وامي الهين من دون الله وفي قصر الصفة على الموصوف افرادا ما شاعر
الا زيد او ما جاء الا زيد لمن يرى الشعر لزيد ولعمرو او المجيء لهما وقلبا ما شاعر
الا زيد ما جاء الا زيد لمن يرى ان زيدا ليس بشاعر وان زيدا ليس بجاء و
تحقيق وجه القصر في الاول هو انك بعد علمك ان انفس الذوات يمتنع نفيها وانما
تنفي صفاتها وتحقيق ذلك يطلب من علوم اخر متى قلت ما زيد توجه النفي الى الوصف
وحين لا نزاع في طوله ولا قصره ولا سواده ولا بياضه وما شاكل ذلك وانما
النزاع في كونه شاعرا ومنجما تناوله النفي فاذا قلت الا شاعرا جاء القصر وتحقيق
وجه القصر في الثاني هو انك متى ادخلت النفي على الوصف المسلم ثبوته وهو وصف
الشعر وقلت ما شاعر او ما من شاعر او لا شاعر توجه بحكم العقل الى ثبوته للمدعى
وان عاما كقولك في الدنيا شعراء او في قبيلة كذا شعراء وان خاصا كقولك
زيد وعمرو شاعران نفيتنا ول النفي ثبوته لذلك فمتى قلت الا زيدا فاد القصر
اقول يعني طرق القصر العامة فلم يذكر ضمير الفصل وتعريف المسند لاختصاصهما بالمبتداء
والخبر مع تقدمهما ايضا بخلاف التقديم فانه وان تقدم ذكره لكنه عام يجري في امور
كثيرة واما التصريح بلفظ الاختصاص وما في حكمه فلا يعد من طرق القصر اصطلاحا وقوله
بحسب مقام السامع اشارة الى ان تعيين الامثلة المذكورة للافراد والقلب انما هو بالنظر
الى حال السامع واعتقاده وايراد بل بعد النفي للقصر افرادا وقلبا مبني على ما نبه
النحاة عليه وانتصر في ذكره لكن لقصر القلب على ما تقدم قوله بالاعتبارين يعني الافراد
والقلب وقد اشار في امثلة القصر بطريق العطف الى تقديم الاثبات تارة وتقديم
النفي اخرى قوله بتقدير لا غير زيد وحينئذ يكون من قصر الصفة على الموصوف كما قصد
ويجوز ان يقدر لا غير شاعر لكنه يكون حينئذ من قصر الموصوف على الصفة وسيصرح

باستقلال لا غير فى كلا العقرين قوله وتبنى غيرا بالضم على نحو بناء الغايات وذلك لكون المضاف اليه منويا كما فى قبل وبعد مع المشابهة فى الابهام واذا بنيت غير لم تغير حركة بغير اعراب المعطوف عليه فتقول رايت زيدا لا غير ومررت بزيد لا غير واما ذكر ليس غير وليس الا ههنا فعلى سبيل الاستطراد وللمناسبة اذ لا يخفى انهما ليسا من طريق العطف بل من طريق النفى والاستثناء ولهذا قدر اسم ليس نكرة ليتم بالنفى ويكون اخراج المذكور من ذلك العام مفيدا للقصر عليه كما فى نحو قولك ابتداء ليس شاعر غير زيد او الا زيد فان قلت قوله ليس شاعر الا المذكور مشتمل على تعريف المسند مع تنكير المسند اليه وقد منع فى كلام العرب قلت المسند فى الحقيقة هو المستثنى منه المحذوف اى ليس شاعر احدا الا المذكور قوله فتجعل النفى عاما ليتناول كل شاعر يعتقد ممن عدا زيدا ايضا والا لم يصح استثناؤه منه لكانه نختص بالذكر من عدا زيد القائم على ذلك النفى دون زيد قوله وثانيها اى وثانى الطرق الاربعة النفى باداة كليس وما وان المذكورة ههنا وكغيرها من كلمات النفى والاستثناء بالا او احدى اخواتها وانما الاستثناء من الاثبات كقولك جاءنى القوم الا زيدا فلم يعد من طرق القصر فانه وذكر فى الاثلة الصفة الثابتة كالشعر والمنقلة كالقيام فى صيغتى الاسم والمضارع واورد لقصر الافراد اشلة اربعة من التنزيل ولقصر القلب مثالا واحدا قوله نزل المخاطبون يعنى انهم وان لم يعتقدوا البعد عن الهلاك الا انهم لما استعظموا عدم بقائه لهم نزلوا منزلة المبعدين الهلاك وجعلوا كانهم يعتقدون فيه وصفين الرسالة والبعد عن الهلاك فرد عليهم بانه مقصور على الرسالة لا يتجاوزها الى البعد عن الهلاك فهو من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ولا شك ان دعوى البعد عن الهلاك والتنزيل منزلة المبعدين انسب بالصحابة من دعوى التبرى عنه والتنزيل منزلة المنكرين كما زعم بعضهم قوله مقصور على الاتصاف بعلى ربى اى مقصور على الكون على ربى لا يتعداه الى الكون على ولما لم يكن معنى الوصفية فى الظرف الواقع خبرا فى مراضح بذكر الاتصاف تنبيها على ان الظرف متضمن معنى متعلقه المبتدا اعنى الحصول والثبوت على ربى وكان نوع المبالغة منه فى توضيح المعنى ونوع

لان يتوهم ان المقصود قصر الحساب على المجرور الذى هو الرب فيكون من قصر الصفة على الموصوف دون عكسه الذى هو المقصود قوله انما مقصور على النذارة بكسر النون مصدر بمعنى انذار وهذا ايضا من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر لان القوم لم يعتقدوا جامعا بين وصفى الانذار والطرد ولا ترددوا فيهما لكن نزل طاعتهم وحرصهم على ذلك منزلة اعتقادهم الجمع قوله فالمراد لستم فى دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب لا يخفى ان رسل عيسى كانوا جازمين بصدقهم فقول الكفرة ان انتم الا تكذبون يكون قصر قلب لكنه حمل على قصر الافراد اعنى على قسمه المسمى بقصر التعيين وهذا مبنى على ما ذكرناه من ان المتكلم اذا اعتقد ان السامع يعتقد ترددا كان له ان يسلك معه طريق القصر وبيانه ان قوله عندنا ليس ظرفا للدعوى اذ لا طائل فيه بل هو ظرف للجزاء اعنى بين الصدق والكذب فيكون التردد حينئذ من المتكلم اى لستم كائنين عندنا بين الصدق والكذب والمعنى لسنا مترددين بين كونهم صادقين وكاذبين بل نحن جازمون بانكم كاذبون وعلى هذا يصح التشبيه بظاهر حال المدعى فان ظاهر حاله ان يتردد السامع بين صدقه وكذبه وينطبق على ما ذكرناه غاية الانطباق قوله بل انتم عندنا مقصورون على الكذب واما قوله لا تتجاوزونه الى الحق كما تدعونه فمعناه لا يمكن عندنا ان يكونوا على الحق الذى تدعونه حتى نتردد بين صدقكم وكذبكم ومن زعم ان التردد ههنا من المخاطب على معنى انه لا ينبغى لكم ان تجزموا بصدقكم فى نفس الامر بل غاية امركم ان ترددوا كما هو ظاهر شان المدعى عند الدعوى فان اراد تردد المدعى بين صدقه وكذبه بحسب نفس الامر فهو باطل اذ ليس ظاهر حاله ذلك وان اراد تردده بين صدقه وكذبه عند السامع كان المعنى ينبغى ان تترددوا بين الصدق والكذب فى نفس الامر كما يتردد المدعى بين صدقه وكذبه عند السامع وانه ركيك جدا لان المقصود انكم مدعون فينبغى ان يقصروا على ما هو ظاهر حال المدعى وليس لك ان تقول مراده ان غاية امركم ان ترددوا بين صدقكم وكذبكم عندنا حتى يتناسب المشبه والمشبه به لانه لا يلايم الحكم بانه لا ينبغى لكم ان تجزموا بصدقكم فانه بحسب نفس الامر قطعا كما نبهنا عليه بهذا حقق الكلام والله الموفق للرام قوله الا بى

بحث قصد نا بنفى الامر سوء

الى ما قبله اى الى ما يلى قوله ما قلت لهم الا ما امرتنى به وهذا تنوير لكونه معقولا فى
مقام اشتمل على المعنى الذى ذكره وذلك لان تقديم انت ههنا للتقوى والظهر للتقرير
فقد جعل عيسى عليه السلام بمنزلة من قال للناس غير ما امر الله به وهو دعاؤهم الى عبادة
نفسه وامه ولم يقل لهم ما امره به من دعائهم الى عبادة وهذا توبيخ لاولئك الناس حيث
تركوا عبادة الله واختاروا عبادة غيره كان عيسى ما دعاهم الا اليها وما امرهم الا بها
فيكون حينئذ قول عيسى عليه السلام قصر قلب قوله وفى قصر الصفة على الموصوف عطف
على قوله فى قصر الموصوف على الصفة واورد ههنا الجملة الفعلية بجريان قصر الصفة فيها دون
قصر الموصوف ولم يذكر مثال الافراد من التردد اكتفاء بما تقدم وقوله لمن يرى ان
زيدا ليس بشاعر وان زيدا ليس بجاء يعنى ويرى ان عمرا شاعر وان عمرا جاء قوله
وتحقيق وجه القصر وجه القصر فى طريق العطف ظاهر مكشوف لان كل واحد من المثبت
والمنفى مذكور فيه مصرح به كما هو حقه بخلاف طريق النفى والاستثناء فان المنفى ليس
مذكورا فيه صريحا اذا كان الاستثناء مفرغا بعد نفى والكلام فيه فلذلك تعرض لتحقيق
وجه القصر فيه وقال وتحقيق وجه القصر فى الاول يعنى فى قصر الموصوف على الصفة قوله
بعد علمك متعلق بحق قلت ومنع الشرطية خبر انك قوله وتحقيق ذلك يطلب من علوم
اخر اى من غير علوم العربية جملة معترضة بين اسم ان وخبرها ثم انه نقل عن المصنف
ان نفس الذوات التى يمتنع نفيها هى الاجسام فانها على ما قيل لا تحتمل النقصان لامتناع
الخلاء ولا الزيادة ايضا لامتناع التداخل وهذا مع كونه مبنيا على فاسد كما ترى
لا يجدى نفعا لان القصر الواقع فى الاعراض كقوله ان حسابهم الا على ربى وقولك
ما السواد الا قابض البصر خارج عنه والقول بان الاعراض تقاس على الاجسام
مما لا يلتفت اليه لان علة الحكم اعنى امتناع النفى ليست بمشتركة وذكر بعضهم ان المراد
بالذوات حقائق الاشياء سواء كانت جواهر او اعراضا وهى عند المعتزلة ثابتة و
متقررة فى انفسها ليست بمجعولة بجعل جاعل فلا يمكن توجه النفى اليها بل انما ينفى عنها
الوجود وما يتبعه من الصفات كما حقق فى علم الكلام وهو ايضا باطل لان المصنف

قد صرح فى مباحث بل بان النفى والاثبات لا يتوجهان الى الذوات وانما يتوجهان
الى الصفات ولا شك ان تحقق الاشياء فى انفسها بلا جعل جاعل انما يقتضى استحالة
توجه النفى والاثبات اليها بمعنى جعلها منفية فى الواقع او ثابتة فيه واما بمعنى الحكم بانتفائها
او بثبوتها فلا استحالة فيه نعم يكون الحكم بالانتفاء كاذبا فلا يقصد لذلك لكن الحكم
بالثبوت صادق والصواب ان يقال المراد بالذات ما يستقل بالمفهومية وهو الذى
يصح ان يعلم ويخبر عنه وبالوصف ما لا يستقل كما مر فى مباحث النعت ولا شك ان النفى والاثبات
انما يتوجهان الى النسبة الحكمية التى لا تستقل بالمفهومية يعلم ذلك من علوم بين فيها مورد
السلب والايجاب بل نقول اذا رجع العاقل الى وجدانه ظهر له ذلك فانك اذا تصورت
معنى زيد او انسان مثلا ولم تتصور معه نسبة شئ من الوجود او غيره ولا نسبته الى شئ
لم يكن هناك نفى ولا اثبات قطعا فاذا قلت ما زيد توجه النفى الى الوصف اعنى
نسبة شئ اليه ولا يمكن ان يكون متوجها الى نسبة اى شئ كان فان نسبة بعض الاشياء
اليه ثابتة لا محالة بل الى نسبة الاشياء التى وقع النزاع فيها بين المتكلم والمخاطب فاذا
خرج شئ منها بالاستثناء كان ثابتا وما عداه منفيا وهو معنى القصر ومما قررنا تبين
امتناع قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا قوله وحين لا نزاع بمنزلة الشرط وما دلها
جزاؤه وعامل فيه قوله وتحقيق وجه القصر فى الثانى اى فى قصر الصفة على الموصوف
قوله على الوصف المسلم ثبوته وهو وصف الشعر لم يرد ان مفهوم الشعر فى نفسه وصف
قابل للنفى لانه بذلك الاعتبار من قبيل الذوات بالتفسير المذكور بل اراد به من حيث
قيامه بالغير ونسبته اليه يطلق عليه الوصف وان كان الوصف فى الحقيقة نسبة الى
ذلك الغير فان مفهوم النسبة غير مستقلة بالمفهومية وقابلة لورود النفى عليها او اراد بالوصف
ههنا معنى آخر اعنى القائم بالغير وقد سبق منه مثل ذلك فى مباحث الصفة واياما كان
فالشعر نفسه لا يقبل نفيا فاما ان ينفى نسبة الوجود اليه او ينفى نسبته الى الغير لكن الاول
ليس بمراد فان ثبوته فى نفسه مسلم فوجب ان يتوجه النفى الى ثبوته للمدعى له اى الذى
وقع النزاع بين المتكلم والمخاطب فى ثبوت الشعر له قوله ان عاما اى ان كان

المدعى ثبوته له عاما توجه النفي اليه عاما وان كان خاصا فخاصا ثم العام اما مطلق او مقيد فيشملهما وفي الاول منهما اشارة الى القصر الحقيقي فانه ممكن بل واقع في قصر الصفة على الموصوف قوله نفيا دل عطف على توجه وقوله لذلك اشارة الى المدعى له وانت خبير بان حاصل ما ذكره مع احالة على علوم اخر هو ان النفي اذا ورد على المحكوم كان متوجها الى نسبة شيء ما اليه واذا ورد على المحكوم به كان متوجها الى نسبته الى شيء ما ثم ذلك الشيء يتعين بمعونة المقام وقرائن الاحوال سواء عاما او خاصا واحدا او متعددا فاذا اخرج منه بعضه كان مثبتا وما عداه باقيا على النفي وهو معنى القصر وفيما ذكره من التحقيق تصريح بان الاستثناء من النفي اثبات عند ارباب اللغة بلا شبهة قال ومنها انما استعمل انما كما تقول في قصر الموصوف على الصفة قصر افراد انما زيد جاء انما زيد يجيء لمن يردده بين المجيء والذهاب من غير ترجيح لاحدهما او قصر قلب لمن يقول زيد ذاهب لا جاء وفي تخصيص الصفة بالموصوف افرادا انما يجيء زيد لمن يردد المجيء بين زيد وعمرو او يراه منهما وقلبا لمن يقول لا زيد ويضيف اليه الذهاب والسبب في افادة انما معنى القصر هو تضمنه معنى ما والا ولذلك تسمع المفسرين لقوله تعالى انما حرم عليكم الميتة والدم بالنصب يقولون معناه ما حرم عليكم الا الميتة والدم وهو المطابق لقراءة الرفع المقتضية لانحصار التحريم على الميتة والدم بسبب ان ما في قراءة الرفع يكون موصولا صلته حرم عليكم واقع اسما لان ويكون المعنى ان المحرم عليكم الميتة والدم وقد سبق ان قولك المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما يقتضي الانحصار والانطلاق على زيد وترى ائمة النحو يقولون انما تأتي اثباتا لما يذكر بعدها ونفيا لما سواه ويذكرون لذلك وجها لطيفا يسند الى علي بن عيسى الربعي وانه كان من اكابر ائمة النحو ببغداد وهو ان كلمة ان لما كانت لتأكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة لا النافية على ما يظنه من لا وقوف له بعلم النحو ضاعف تأكيدها فناسب ان تضمن معنى القصر لان قصر الصفة على الموصوف وبالعكس ليس الا تأكيد الحكم على تأكيد الا تراك متى قلت لمخاطب يردد المجيء الواقع بين زيد وعمرو زيد جاء لا عمرو كيف يكون قولك زيد جاء اثباتا للمجيء لزيد صريحا وقولك لا عمرو اثباتا ثانيا للمجيء لزيد ضمنا ومما ينبه على انه متضمن معنى ما والا صحة انفصال الضمير معه كقولك انما يضرب انا كما في ما يضرب الا انا قال الفرزدق • انا الذائد الحامي الذمار وانما • يدافع عن احسابهم انا او مثلي • كما قال عمرو قد علمت سلمى وجاراتها • ما قطر الفارس الا انا ومنها التقديم كما تقول في قصر الموصوف على الصفة تميمي انا قصر افراد لمن يردد بين قيس وتميم او قصر قلب لمن ينفيك عن تميم ويلحقك بقيس وكذا قائم هو او قاعد هو بالاعتبارين بحسب المقام وفي قصر الصفة على الموصوف افرادا انا كفيت مهمك بمعنى وحدي لمن يعتقد انك وزيدا كفيتما مهمه وقلبا انا كفيت مهمك بمعنى لا غيري لمن يعتقد كافي مهمه غيرك وكذا زيدا ضربت او ما زيدا ضربت بالاعتبارين على ما تضمن ذلك فصل التقديم اقول اي ثالث الطرق الاربعة استعمال انما ذكر الاستعمال ههنا دون سائر الطرق لان الطريق ما يسلك ويشتغل به ليتوصل الى مطلوب وكذلك ان العطف والنفي والاستثناء والتقديم معان مصدرية يستقل بها المتكلم للوصول الى معنى القصر بخلاف لفظ انما فذكر معها معنى مصدريا قوله انما زيد جاء هو على صيغة اسم الفاعل ولو قال لمن يردده بين المجيء والذهاب او يراه منهما لكان تصريحا بالقسم الاول من الافراد ايضا كما صرح بقسميه معا في قصر الصفة على الموصوف حيث قال او يراه منهما وذكر الشيخ عبد القاهر ان قولك انما جاءني زيد كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم انهما جاءا فان قال وان زعمت ان المعنى ما جاءني من بين القوم زيد وحده كان تكلفا الا ان المصنف لم يلتفت اليه قوله ويضيف اليه الذهاب مستدرك قطعا والصواب ان يقال بدله ويضيف المجيء الى عمرو لان الكلام في قصر الصفة لا في قصر الموصوف قوله والسبب في افادة انما لما كان في افادة انما معنى القصر نوع خفاء حتى تردد فيها جماعة اشار الى ان السبب في تلك الافادة هو

ان الواضع ضمن انما معنى ما والا ولما لم يكن ذلك التضمن امراجليا استشهد بما يدل عليه
من قول المفسرين وقول النحاة وايده بالمناسبة الحسنة للتضمين ونبه ايضا على تضمينه
معناهما بجريان بعض احكام ما والا فيه قوله وهو المطابق اى ما قاله وهو ان معناه
ما حرم عليكم الا الميتة هو المطابق بقراءة الرفع اى رفع الميتة مع كون حرم مبنيا للفاعل
فانها قراءة مذكورة فى بعض كتب التفاسير ويتعين فيها ان يكون ما موصولة والعائد
محذوفا اى ان الذى حرم الله عليكم الميتة ولم يورد رفع الميتة مع كون حرم مبنيا
للمفعول والا لتعرض لبيانه وايضا لم يتعين حينئذ كون ما موصولة لاحتمالها ان يكون
كافة كما اختاره الزجاج وان رجح ابو على كونها موصولة لبقاء ان على عملها وايضا
اى ان فى قوله صلة حرم عليكم مفتوحة بالفتح فى نسخ الرواية واما ما توهم من ان قوله
ان المحرم عليكم يقتضى البناء للمفعول فجوابه انه بيان للمعنى لا للتقدير ولا شك ان
المحرم عليكم والذى حرمه الله عليكم متساويان فى المعنى كما ان المنطلق زيد والذى
ينطلق زيد متساويان فى اقتضاء الحصر قوله وترى عطف على تسمع وفى اختيار
ترى مبالغة فى كثرة سماعه منهم حتى صار مرئيا ثم بدا قوله ويذكرون عطف على يقولون
لذلك اى لكون انما لاثبات ما يذكر بعدها ونفى ما سواه مما يقابله وقيل عطف على قوله
والسبب هو تضمنه معنى ما والا فالضمير للعلماء وذلك اشارة الى تضمنه معناهما والرفع
منسوب الى وجهة قوله لتأكيد اثبات المسند اليه فاذا فرض ان المسند نفى كانت ان
لتأكيد ثبوت ذلك النفى بالمسند اليه كقوله تعالى ان الله لا يستحيى قوله على ما يلفظه حال من
النافية اى كائنة على الوجه الذى يلفظه وانما قال بعلم النحو على تضمين الوقوف معنى
الاحاطة والمراد بمن لا وقوف له على علم النحو هو الامام الرازى بناء على ان قوله
لا النافية مع ما يتعلق به من كلام السكاكى مدرجا فيما اسنده الرجى فانه ذكر فى المحصول
ان ان للاثبات وما للنفى فاذا اجتمعا لم يتوجها الى واحد للزوم التناقض فيجب
ان يتوجه احدهما الى المذكور والاخرى الى غير المذكور وانما تعين كلمة ان للمذكور
لكونها اسبق وبالملفظ عليها احق لكونها للاثبات الذى هو اشرف لكن يلزم

ما ذكره بطلان صدارة ما وتوالى حرفى الاثبات والنفى لم يعهد بالمثبت فقط وجواز
اعمال ما فى انما وكل ذلك فاسد كما ترى بل قد علم فى علم النحو انها كافة قطعا قوله ضاعف
جواب لما وفاعله مستتر راجع الى مصدر اتصلت وفاعل ناب مصدر ضاعف بتأويل
ان يضاعف او لفظ انما كما هو فاعل ان تفرد انما قال ناب ان يضمن لان التأكيد على
التأكيد ليس معنى القصر كما لا يخفى بل القصر مشتمل عليه كما ذكره على انه منظور فيه اذ الموجود
فى القصر فيما اورده من المثال كما صرح به اثبات صريح معقب باثبات ضمنى فيتأكد الاول
بالثانى ولم يكن هناك تأكيد على تأكيد كما فى انما وقد يتكلف فيقال اذا اعتقد المخاطب
الشركة فى المثال المذكور كان الاثبات الاول بعد اعتقاد الثبوت تأكيدا وتكريرا او
الاثبات الثانى تأكيدا على تأكيد وانما اذا تردد فيه كما ذكره فيحمل تجويز السامع ان يكون
الواقع منازع ملاحظة لذلك والتفاته اليه نوع اثبات لهذا حتى يكون الاثبات الاول
تأكيدا له واما فى صورة القلب فيجعل الاثبات الاول تأكيدا لاعتقاد ثبوت المجئ فى الجملة
وهذا التأويل جار فى الكل وايضا ما ذكره من الاثبات الصريح والضمنى انما يظهر من صورة
العطف دون قولك ما شاعر الا زيد وتميمى انا وقد يجاب بان تصحيح المناسبة تكفيه بعض
الصور ولك ان تقول ما ذكره الامام بيان للمناسبة ايضا لا الحكم بان الكلمتين باقيتان
على حالهما ولا شك ان رعاية المعنى الاصلى بقدر الامكان اولى وان بين المناسبة
اقوى قوله وبالعكس اى والقصر الكائن بالعكس او كائنا بالعكس وقوله ضمنا صفة اثباتا
اى ضمنيا قوله ومنه انما كان هذا منهما لان اسباب انفصال الضمير معدودة ولا يتأتى
هنا شئ منها سوى تقدير الفصل لغرض بان يكون انما يضرب انا فى معنى ما يضرب الا انا قوله
شذ اى شذ انفصال الضمير فى ما يضرب الا انا فان قلت كيف يسند الفعل الغائب اعنى
يضرب الى ضمير المتكلم قلت هو فى الحقيقة مسند الى الغائب اعنى المستثنى منه المقدر اى ما يضرب
احد الا انا فان قلت اذا اريد حصر الفعل فى الفاعل المضمر بطريق انما فهل يجب انفصاله
او لا قلت ان ذكر بعد الفعل شئ من متعلقاته وجب انفصاله وتأخيره دفعا للالتباس وان
لم يذكر احتمل الوجوب طردا للباب وعدم الوجوب بان يجوز الانفصال نظرا الى

المعنى والاتصال نظرا الى اللفظ اذ لا فاصل لفظيا فقوله صحة انفصال الضمير معه اراد به
مايعم الوجوب وغيره الذايد الطارد وذمار الرجل ما يتعلق به مما لو لم يحمه ليم وعنف
من حماه وحريمه والطلب باعده الرجل من مفاخر نفسه واما ما يقال قطر الفارس
القاه على قطره اي جانبه قوله ورابعها التقديم اي تقديم ما حقه التاخير فانه يفيد القصر
علة تقدم سواء بقي بعد تقديمه على حاله كخبر المبتداء او المفعول او لا كقولك انا كفيت
مهمك ثم انه اعتبر في قصر الموصوف على احد قسمي الافراد اعني صورة التردد وفي قصر
الصفة على قسمه الآخر اعني صورة الشركة قوله باعتبارين يعني الافراد والقلب قوله
وكذا زيدا ضربت فصله لانه من قصر الفاعل على المفعول بتقديمه على الفعل وعقبه بقال
النفي تنبيها على ان التقديم فيه يفيد الاختصاص لا نفيه كما يتوهم الا ان الضرب يكون
منفيا عن المذكور ومثبتا لغيره وليس زيدا ضربت في افادة القصر كقولك زيدا
لم اضرب لان الاختصاص في الاول متعين في الضرب وفي الثاني في عدمه يشهد
بذلك الفطرة السليمة قال ومنها الطرق تتفق من وجه وهو ان المخاطب
معها يلزم ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء وانت تطلب بها تحقيق صوابه
ونفي خطايه يحقق في قصر القلب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف
لاحد الموصوفين وهو صوابه وتنفي تعيين حكمه وهو خطاؤه وتحقق في قصر الافراد
حكمه في بعض وهو صوابه وتنفيه عن البعض وهو خطاؤه وتختلف من وجوه فالطريق
الاول الثلث دلالتها على التخصيص بواسطة الوضع وجزم العقل ودلالة التقديم
عليه بواسطة الفحوى وحكم الذوق والطريق الاول الاصل فيه التعرض
للمثبت وللمنفي بالنص كما ترى في قولك زيد شاعر لا منجم في قصر الموصوف
على الصفة وزيد شاعر لا عمرو في قصر الصفة على الموصوف لا تترك النص
البتة الا حيث يورث تطويلا ويكون المقام اختصاريا كما اذا قال المخاطب
زيد يعلم الاشتقاق والصرف والنحو والعروض وعلم القافية وعلم المعاني وعلم
البيان فتقول زيد يعلم الاشتقاق لا غير او ليس غيره او ليس الا او كما اذا

قال زيد يعلم النحو وعمرو وبكر وخالد وفلان وفلان فتقول زيد يعلم النحو لا غيره
الطرق الاخيرة الاصل فيها النص بما يثبت دون ما ينفى كما ترى في قولك ما انا
الا تميمي وانما انا تميمي وتميمي انا في قصر الموصوف على الصفة وفي قصر الصفة على الموصوف
ما يجيء الا زيد وانما يجيء زيد وهو يجيء والطريق الاول لا يجامع الثاني فلا يصح
ما زيد الا قائم لا قاعد ولا ما يقوم الا زيد لا عمرو والسبب في ذلك هو ان
لا العاطفة من شرط منفيها ان لا يكون منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي نحو جاء
زيد لا عمرو ونحو زيد قائم لا قاعد او متحرك لا ساكن او موجود لا معدوم
ويمتنع تحقق شرطها هذا في منفيها اذا قلت ما يقوم الا زيد لا عمرو او ما زيد
الا قائم لا قاعد والذي سبق في تحقيق وجه القصر في النفي والاستثناء يكشف لك
الغطاء ويجامع الطريقين الاخيرين فيقال انما انا تميمي لا قيسي وتميمي انا لا قيسي
وانما يأتيني زيد لا عمرو وهو يأتيني لا عمرو ووجه صحة مجامعة لا العاطفة انما مع امتناع
مجامعتها ما والا عين وجه صحة ان يقال امتنع عن المجيء زيد لا عمرو مع امتناع ان
يقال ما جاء زيد لا عمرو وهو كون معنى النفي في انما وفي قولك امتنع عن المجيء ضمنا
لا صريحا لكن اذا جامعت لا العاطفة انما جامعتها بشرط وهو ان لا يكون الوصف
بعد انما مما له في نفسه اختصاص بالموصوف المذكور كقوله عز اسمه انما يستجيب الذين
يسمعون فان كل عاقل يعلم انه لا يكون استجابة الا ممن يسمع ويعقل وقوله انما انت
منذر من يخشاها فلا يخفى على احد ممن به مسكة ان الانذار انما يكون انذارا و
يكون له تاثير اذا كان مع من يؤمن بالله وبالبعث والقيمة واهوالها ويخشى عقابها
وقولهم انما يعجل من يخشى الفوت فمركوز في العقول ان من لم يخش الفوت لم يعجل
واذا كان له اختصاص لم يحسن فيه استعمال لا العاطفة فلا تقل انما يعجل من يخشى
الفوت لا من يأمنه اقول قد سبق ان المخاطب بقصر القلب له حكم مشوب بصواب
وخطاء فصوابه الحكم بثبوت الصفة لاحد الموصوفين او باتصاف الموصوف باحد
الصفتين وخطاؤه تعيين احدهما او احدهما والخطاء والصواب في قصر الافراد

واما قصر التعيين فلاخطاء فيه بل المقصود به تقرير صوابه ونفي تردده وقوله ولتحقق في قصر الافراد حكم في بعض وهو صوابه ونفيه عن البعض وهو خطاؤه انما يصح في احد قسميه دون الاخر اعني قصر التعيين وقد سلف تحقيقه هذا كله فيما اذا كان المخاطب ممن يصلح للخطاء والتردد لا في مثل اياك نعبد قوله ويختلف من وجوه عطف على يتفق من وجه قوله بوساطة الوضع وجزم العقل اي بسبب ان الواضع وضعها لمعان يفيد القصر بحيث يجزم العقل بالقصر اذا نظر الى تلك المعاني ودلالة التقديم عليه بواسطة الفحوى اي بسبب مفهوم الخطاب وحكم الذوق فان من له ذوق سليم اي قوة دراكة لدقايق تراكيب البلغاء ولطايف اعتباراتهم فيها اذا نظر في مفهوم الكلام المشتمل على التقديم فهم منه التخصيص واما من ليس له هذه القوة فربما انكره مع كمال قوة الادراكية في المعقولات والمنقولات روي عن بعض العلماء انه اذا سئل عن فايدة تقديم في التنزيل اجاب بانه فاصل بما رديفها يشا وقال الشيخ ابن الحاجب وما يقال انه للحصر لا دليل عليه قوله والطرق الاخرة الاصل فيها النص بالمثبت دون ما ينفي كما ترك للاصل المذكور في طريق العطف كراهة الاطناب على ما ترى في الكتاب واصحه كذلك ترك هذا الاصل في مثل قولك ما زيدا ضربت وما انا قلت اذ المقصود به قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما اشرنا اليه فيكون النص فيهما بما ينفي دون ما يثبت قوله والطريق الاول لا يجامع الثاني في هذا هو الوجه الثالث من وجوه الاختلاف وهو ان العطف بلا لا يجامع الطريق الثاني اعني النفي والاستثناء ويجامع الطريقين الاخيرين اعني انما والتقديم والسبب في انه لا يجامع الثاني هو ان لا العاطفة وضعت لان ينفي بها عما بعدها ما اوجب لما قبلها كما في قولك جاءني زيد لا عمرو وهو ظاهر وفي قولك زيد شاعر لا منجم فانه قد نفي فيه عن منجم ما اوجب لشاعر وهو كونه مسندا الى زيد فمن شرط منفيها ان لا يكون منفيا قبلها بغيرها اي بغير تلك العاطفة المخصوصة من كلمات النفي اي الكلمات الموضوعة له كليس وما وان وما اشبهها واحترز بقوله من كلمات النفي عن ان يكون منفيا بحكم العقل او بفحوى التقديم او بانما او بافعال تتضمن معنى النفي كابى وامتنع فان

النفي

النفي بها يجوز ان يكون منفيا قبلها بغير الاسور كما سياتي واورد لتحقيق الشرط المذكور مثالا واحدا من قصر الصفة على الموصوف وثلثة امثلة من قصر الموصوف على الصفة تنافي فيها الوصفان اما بالتضاد كالقيام والقعود او بالعدم والملكة كالحركة والسكون او بالسلب والايجاب كالوجود والعدم فيكون المنفي بلا في هذه الثلاثة منفيا قبلها بحكم العقل قوله يكشف لك الغطاء وذلك لان الذي سبق في تحقيق وجه الحصر والنفي والاستثناء سوان النفي في قصر الموصوف على الصفة والصفة على الموصوف يتوجه الى ما تنازع فيه وصفا كان او موصوفا فاذا وقع بعد لا العاطفة شي من ذلك المتنازع كان منفيا قبلها باداة النفي فيمتنع شرط تحقق منفيها اذا جامعت طريق النفي والاستثناء فلذلك لم يوجد مجامعتها اياه في كلام العرب العرباء وان كثرت في عبارة العلماء ففي الكشاف ما ارسلناك الا نذيرا لا حفيظا ومهيمنا عليهم وما كان ذلك الاختلاف الا حسدا بينهم لا لشبهة في الاسلام وما هي الا شهوات لا غير وانما قلنا بغير تلك العاطفة المخصوصة دفعا لما يتوهم من جواز مثل جاءني الرجال لا النساء لا بهند قوله وهو يا تميمي لا عمرو وقد يقال هذا المثال يحتمل التخصيص والتقوي على سواء فكان الاولى به ان يمثل بنحو زيدا ضربت لا عمرا قوله ووجه صحة مجامعته لما كان انما بمعنى ما والا كان من المستبعد ان يصح مجامعة لا العاطفة احدهما دون الاخر فبين ان الوجه في ذلك سوان النفي في انما ضمني لا صريح كما في ما والا فانما في حكم الافعال المتضمنة للنفي لا في حكم ادوات النفي ولا العاطفة تجامع النفي الضمني دون الصريح اذ لا شبهة في صحة قولك امتنع عن المجيء زيد لا عمرو مع انه يمتنع ما جاء زيد لا عمرو والسبب في ذلك سوانه اثبت في الاول الامتناع عن المجيء لزيد ونفي ذلك الامتناع بلا عما بعدها فقد وجد ههنا شرط منفيها ونفي في الثاني المجيء عن زيد فلا يتصور تحقق ذلك الشرط قوله ضمنا لا صريحا يعني كما ان امتنع عن المجيء زيد يتضمن نفي المجيء عنه ويجامعه لا العاطفة كذلك انما يجيء زيد يتضمن نفي المجيء عن عمرو ويجامعه لا العاطفة بخلاف قولك ما جاء زيد فانه صريح في نفي المجيء عن زيد فلا يجامعه العاطفة وكذلك ما جاء الا زيد صريح في نفي المجيء عن عمرو فلا يجامعه ايضا فالاشتراك بين انما

واشتركا في مجرد كون النفي ضمنيا اما راجعا الى ما بعدها كما في انما او الى ما قبلها كما في
اشع وكذلك الاشتراك بين انما جاني زيد وما جاني الا زيد في مجرد كون النفي صريحا اما
راجعا الى ما قبل العاطف كما في الاول او الى ما بعدها كما في الثاني واعلم انك اذا قلت
انما جاء زيد لا عمرو وزيدا ضربت لا عمرا كان القصر مستندا الى انما والتقديم لتقدمهما و
كان العاطف موكدا لذلك القصر واذا قلت انما تميمي انا كان القصر مستفادا من انما
وتقديم الخبر ههنا كتقديمه في قولك ما تميمي الا انا واذا قلت انما زيدا ضربت كان القصر
مستفادا من التقديم لعدم احتياجه الى تاويل حتى يكون المقصور عليه زيدا فكان انما
موكدا لذلك القصر نظرا الى ان زيدا هو الجزء الاخير رتبة اذ لا يمكن تقديمه بانما لتاخر زيد كما لا يخفى ومن البين في ذلك قوله اسيا لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناه
قوله لكن استدراك من قوله ويجامع الطريقين الاخيرين وفاعل جامعت كلمة لا والعاطف
صفتها ومفعوله انما وجامعتها جواب اذا وقوله بشرط يريد انه شرط لصحة المجامعة كما
يفصح به قوله واذا كان الاختصاص لم يحسن فيه استعمال لا العاطفة وقد صرح الشيخ عبد القاهر
بانه شرط لحسن المجامعة ولعله اقرب وانما لم يعتبر في مجامعة لا العاطفة التقديم هذا الشرط
اصلا لا وجوبا ولا استحسانا لكون دلالته على الاختصاص اضعف من دلالة انما وقوله
الا من يسمع ويعقل اشارة الى ان المراد بالسماع في الاية ما يكون مقرونا بتعقل المسموع
كما ان قوله انما يكون انذارا ويكون له تاثير اشارة الى ان المراد بالانذار وهو
التخويف مع تبليغ دعوة ما له تاثير فانه المختص بمن يخشى الساعة اي عقابها ومن
الخشية موقوفة على الايمان بالله وبالبعث والقيامة واهوالها وانما كان اختصاص
الاستجابة بمن يسمع ويعقل في غاية الظهور وجعله معلوما لكل عاقل مطلقا وحيث
لم يكن اختصاص الانذار بمن يخشى كذلك جعله مما لا يخفى على احد ممن به مسكة اي قدر
من العقل يتمسك به وانما اختصاص العجلة بمن يخشى الفوت فهو ادنى مرتبة منهما اذ قد
يعجل من لا يخشى الفوت فلذلك جعله مركوزا في العقول ثابتا فيها بحكم العادة هذا
ان التفنن في العبارة مطلوب ايضا وهذه الامثلة الثلثة من قصر الصفة على

الموصوف اما الاول والثالث فلا خفاء فيهما واما الثاني فلان المقصود منه قصر
الانذار على من يخشاها كما ذكر وانما يظهر ذلك على قراءة تنوين منذر كما في نسخ الرواية
فان قلت اذا كان الموصوف ظاهر الاختصاص باحدى الصفتين فالظاهر في ذكره
امتناع المجامعة هناك ايضا فلا يقال لمن اشتهر بانه من اهل الذكر لا السيطرة انما انت مذكر
لا مسيطر انه قد ورد انما انت مذكر لست عليهم بمسيطر قلت له ان يقول ليس الاختصاص
ههنا كالاختصاص بما ذكرنا او ان يقول هذا الحكم مخصوص بلا العاطفة قال
وطريق النفي والاستثناء يسلك مع مخاطب تعتقده انه مخطئ وتراه يصر كما اذا رايت
شبحا من بعيد فقلت ما هو الا زيد لصاحبك وهو يتوهمه غير زيد ويصر على الانكار
ان يكون اياه وما قال الكفار للرسل ان انتم الا بشر مثلنا لان الرسل عندهم
في معرض المنفي عن البشرية والمنسلخ عنه حكمها بناء على جهلهم ان الرسول يمتنع ان
يكون بشرا وما تسمعهم في موضع اخر كيف تجد ما يحكي عنهم هناك يرشح بما يلوث به
صماخك من تقرير جهلهم هذا وهو ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء
ان انتم الا تكذبون وما اعجب شان المشركين ما رضوا للنبي ان يكون بشرا ورضوا
للاله ان يكون حجرا واما قول الرسل لهم ان نحن الا بشر مثلكم فمن باب المجاراة
وارخاء العنان مع الخصم ليعثر حيث يراد تبكيته كما قد يقول من يخالفك فيما ادعيت
انك من شانك كيت وكيت فانت تقول نعم اني من شاني كيت وكيت والحق في
يدك هناك ولكن كيف يقدح في دعواي ما تبك وعلى هذا ما من موضع ياتي فيه النفي
والاستثناء الا والمخاطب عند المتكلم مرتكب للخطاء مع اصرار اما تحقيقا اذا اخرج
الكلام على مقتضى الظاهر واما تقديرا اذا اخرج لا على مقتضى الظاهر كقوله عز قائلا
وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير لما كان النبي صلى الله عليه وسلم
شديد الحرص على هداية الخلق وما كان متمنا شيا سوى ان يرجعوا عن الكفر فيملكوا
زمام السعادة عاجلا واجلا ومتى راهم لم يومنوا اتاه اخذه من الوجد والكآبة ما كاد
يبخع لحتى قيل له فلعلك باخع نفسك على اثارهم ان لم يومنوا وقيل فلا تذهب نفسك عليهم حسرات

على توليهم واعراضهم عن الحق وما كانت شفقته عليهم تدعه يلتقي حبلهم على غاربهم
يهيموا في اودية الضلال بل كانت تدعوه ان يرجع الى ترين الايمان لهم عوده
على بديه عسى ان يسمعوا ويعوا راكبا في ذلك كل صعب وذلول ابرز لذلك
في معرض من ظن انه يملك غرس الايمان في قلوبهم مع اصرارهم على الكفر فقيل
لست بناك ان انت الا نذير وقوله عز وعلا قل لا املك لنفسي نفعا ولا ضرا
الا ما شاء الله ولو كنت اعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسني السوء ان انا الا
نذير وبشير لقوم يؤمنون مصبوب في هذا القالب وطريق انما يسلك مع مخاطب
في مقام لا يصر على خطايه او يجب عليه ان لا يصر على خطايه لا تقول انما زيد يجي
او انما يجي زيد الا والسامع متلق كلامك بالقبول وكذا لا تقول انما الله اله
واحد الا ويجب على السامع ان يتلقاه بالقبول والاصل في انما ان تستعمل
في حكم لا يعوزك تحقيقه اما لانه في نفسه لامر جلي او لانك تدعيه جليا فمن الاول
قوله تعالى انما انت منذر من يخشاها وقوله انما يستجيب الذين يسمعون وقولهم
انما يعجل من يخشى الفوت وقولك للرجل الذي ترققه على اخيه وتنبهه للذي يجب
عليه من صلة الرحم ومن حسن التحفي انما هو اخوك او لصاحب الشرك انما الله اله
واحد ومن الثاني قول • انما مصعب شهاب من الله • تجلت عن وجهه الظلماء
ادعى ان كون مصعب كما ذكر جلي وانه عادة للشعراء يدعون الجلاء في كل ما
يمدحون به ممدوحيهم الا ترى الى قوله • وتعذلني افناء سعد عليهم •
وما قلت الا بالتي علمت سعد • والى قوله • لا ادعي لابي العلاء فضيلة •
حتى يسلمها اليه عداه • والى قوله • فيا من لديه ان كل امرئ له • نظير وان جاز
الفضايل هل له • وما حكى عن اليهود في قوله عز وعلا واذا قيل لهم لا تفسدوا
في الارض قالوا انما نحن مصلحون ادعوا على مجرى عادتهم في الكذب ان كونهم
مصلحين امر ظاهر مكشوف لا ستره به ولذلك اكد الله جل وعلا في تكذيبهم حيث
قال الا انهم هم المفسدون نحوا بالجملة اسمية ومعرفة الخبر باللام ومتوسطة

الفصل وموكدة بان ومصدرة بحرف التنبيه اقول هذا هو الوجه الرابع من وجوه
الاختلاف وهو ان طريق النفي والاستثناء يسلك مع مخاطب يعتقد فيه المتكلم انه مخطي ومصر
على خطايه وطريق انما يسلك مع مخاطب يعتقد فيه المتكلم انه مخطي لا يصر على خطايه او يجب عليه
ان لا يصر عليه ودل على ذلك الاستقلال مع ظهور المناسبة فينبغي ان لا يسلك طريق النفي و
الاستثناء مع المتردد وان جاز ذلك في القياس واما العطف والتقديم فلا يعتبر فيهما الاصرار
ولا عدمه قوله وما قال الكفار وكانه قيل ان الرسل لم يكونوا ينكرون انهم بشر وكان
الكفار يعلمون ذلك فكيف خاطبوهم بقولهم ان انتم الا بشر مثلنا مع انه لا خطاء ولا اصرار من
المخاطب فاجاب بانه لم يقل الكفار للرسل هذا الكلام الا والحال ان الرسل عند الكفار
في معرض من يدعي انه منسلخ ومتنزه عن صفة البشرية ومنسلخ عن حكمها بالكلية وذلك ان
الكفار كانوا يعتقدون ان الرسل يمتنع ان يكون بشرا فاصرار الرسل على دعوى الرسالة
بمنزلة الاصرار على انكار البشرية عند الكفار فلذلك جعلوهم منكرين للبشرية وخاطبوهم بما
خاطبوهم قوله نبا مفعول له لمضمون ما تقدم او حال اي جعلوا الرسل في ذلك المعرض للبناء
او بانين وقوله ان الرسل يمتنع ان يكون بشرا بدل من جهلهم ولا يمتنع ان تكون مفعولا لجهلهم
لفساد المعنى قوله او ما تبع اي الاتباع وما تبع قولهم في موضع اخر مقولا في حقك كيف تجد
ما يحكي عنهم هناك اي في ذلك الموضع دبر يخرج ثاني مفعولي تجد وفاعل ضمير ما يحكي ومن تقرير
بيان لما يتلوث وكلمة هذا صفة بجهلهم اي جهلهم الذي هو ان الرسل تمتنع ان تكون بشرا وهو
اي ما يحكي عنهم ما انتم الا بشر الاية وانما جعله مقررا لذلك الجهل تقريرا واضحا لانهم عقبوا
انكار الرسالة هناك سيما على طريق الحصر على البشرية بانكار انزال الرحمن شيئا وتكذيب
الرسل تقريحا وعقبوه هنا بقولهم تريدون ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فاتونا
بسلطان مبين فكان تلك الاية في تقرير ذلك الجهل اقوى من هذه قوله وانما قول الرسل
لهم جواب عما يقال من ان الكفار لما ادعوا منافاة البشرية للرسالة وقصروا الرسل
على البشرية بمعنى انهم لا يتجاوزونها الى ما ينافيها اعني الرسالة ردوا فهم الرسل على ذلك
القصر بقولهم ان نحن الا بشر مثلكم لزم تسليمهم انتفاء الرسالة عنهم وكونهم مقصورين

على البشرية وتقرير الجواب ان قولهم هذا من باب المجاراة وارخاء العنان مع الخصم
بتسليم بعض مقدماته اذا كان حقا ليعثر حيث يراد تبكيته واخذه بابطالها وبطلان مقدمته
الباطلة وفي ذلك استدراج للخصم الى ان يعثر سكتا لا يتثبث له اصلا ومثاله ان تريد
ازلاق صاحبك فتماشيه في الارض المستوية حتى اذا وصلت الى مزلقة ازلقته فكان
الرسل قالوا سلمنا انا بشر فانه حق لكن لا نسلم انها لا تجامع الرسالة فان الله
يمن على من يشاء من عباده وانما اوردوا تسليم البشرية في صيغة الحصر ليكون على
وفق كلام الخصم في الصورة فانه اقوى في المجاراة ولم يقصدوا بذلك تسليم الحصر و
اللام في ليعثر متعلقة بالمجاراة وحيث يراد ظرف ليعثر وهو من العثار بمعنى الذلة
قوله اما تحقيقا اذا خرج الكلام على مقتضى الظاهر كما في مثال الشيخ المرفوع لكمان
بعيد بخلاف قوله ان انتم الا بشر مثلكم فانه من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر
ايضا كقوله عز قائلا ان انت الا نذير اى انت نذير لا مسمع من في القبور يعني الكفار
المصرين على الكفر كانهم اموات في القبور وقوله لما كان النبي عليه السلام جوابا برز
لذلك وقوله وما كان متمناه ومتى رآهم معطوفان على خبر كان اعني شديد الحرص
لا على كان وتداخل جواب متى ومن بيان لما والوجد الحزن والكآبة سوء الحال
والانكسار من الحزن وغيره كاد وبخع للنبي وضميره لما اي تداخله الوجد الذي كاد النبي
يبخع اي يهلك نفسه لذلك الوجد وتساقط عطف على جملة متى رآهم تداخله اي كان
النبي يتساقط اي يلقي نفسه في السقوط والهلاك لاجل الحسرات على توليهم وما كانت
عطف على يتساقط ويلقي حال من مفعول تدعو واللام في ليهيموا متعلقة بيلقي يقال
هام في الارض اي ذهب متحيرا وبل كانت اضراب من قوله وما كانت ولفظ عوده
تيدت في بعض النسخ بالنصب وقد مر تحقيقه مستوفى وقوله عسى متعلق بمعنى ما تقدم اى
كان يدعوهم ويزين لهم الايمان رجاء ان يسمعوا ويعوا اي يحفظوا راكبا في ذلك
اي في الدعاء وتزيين الايمان الصعب من الابل ما لم يذلل وقوله لذلك اشارة
الى ما ذكر من كونه شديد الحرص وما عطف عليه قوله لست هناك اي في محل ان

فلا

تلك غرس الايمان في قلوبهم فقوله ان انت الا نذير قصر افرادا اخرج على خلاف
مقتضى الظاهر قوله وقوله عز وعلا مبتدا خبره مصبوب في هذا القالب اي في قالب
قوله وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير وكانه عليه السلام بواسطة تزيين
الله واصابته في الامور وارشاده الى المنافع والمضار اعتقد القوم فيه انه يملك
لنفسه نفعا وضرا وانه يعلم الغيب فامر بان يقول لهم لست هناك بل انا مقصور على
النذارة والبشارة لا اتعداهما الى ذلك النفع والضر وعلم الغيب وانما قال لقوم يؤمنون
لان التبشير والانذار انما يجريان بالقياس اليهم ويؤثران فيهم او اراد ونذير للكافرين
وبشير للمؤمنين فحذف للعلم به وقوله في مقام صفة مخاطب اي مخاطب كائن في مقام و
جملة لا يعثر على خطائه وما عطف عليها صفة مقام بتقدير العائد اي لا يعثر فيه وقد
اورد لكل واحد من قصر الموصوف على الصفة وعكسه مثالا فيما يتعلق بالمخاطب ولا يعثر
فيه على خطائه وقوله انما الله اله واحد مثال من قصر الموصوف على الصفة فيما يجب تلقيه
على التسامح وانما مثال قصر الصفة على الموصوف فيما يجب تلقيه عليه فقولك انما خالق
الله قوله والاصل في انما هذا هو الخامس من وجوه الاختلاف فان كون الحكم بحيث
لا يعوزك تحقيقه اي يسهل عليك تحقيقه معتبر في الاستعمال انما بخلاف سائر الطرق فانه
لم يعتبر فيه ذلك لا انه اعتبر فيه عدمه وقد يقال هو تتميم وتحقيق لما ذكره في طريق انما
من انه يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطائه الى آخره يقال اعوزه الشيء اذا
احتاج اليه ولم يقدر عليه وترقيق الرجل جعله رقيق القلب شفيقا والتحنن هو التعطف
وقوله انما هو اخوك من قبيل اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر قطعا بخلاف قوله
انما الله اله واحد فانه مع كونه جليا في نفسه بالادلة القاطعة الظاهرة وقع فيه لكفار
الشرك خطاء واما الامثلة الثلثة السابقة فالظاهر فيها الاخراج لا على مقتضى الظاهر
مع احتمال الاخراج على مقتضاه قوله ومن اللطائف قول الشاعر هو ابن قيس الرقيات
يمدح مصعب بن الزبير قوله شهاب اي كوكب ثاقب في رفعة المحل والاضاءة تجلت اي
انكشفت الظلماء عن وجهه فيهتدي الناس به والجلاء بالفتح الوضوح ويقال لي اي

يلوىنى والانى ، الاختلاط والاوباش يقال سوىن اتنا ، الناس اذالم يعلم من
سو عليهم اى على مدحى اياهم والضمير لممدوحيه وما قلت اى ماحكمت ولا اتيت فى مدحهم
الا بالفضايل والكمالات التى علت بها قبيلة سعد قوله لا ادعى ذكر الادعاء لمناسب
التسليم قوله ان كل امرئ فاعل الظرف الواقع صلة اعنى لديه بل لا اعنى مثل للممدوح
نظرا اى نظيرا نه لانظير له قوله وما يكى عطف على قول الشاعر اى ومن الشان فى ما
يحكى عنهم فى من الاية وسو انا نحن مصلحون والابيات الثلثة المتوسطة بينهما استشهادات
على ادعايهم الظهور فى كل ما يمدحون به ممدوحيهم وقوله ادعوا بيان لكون المحكى من
قبيل الشانى وقوله على مجرى صفة للمصدر اى ادعاء كاينا على مجرى عادتهم او
حال اى جارين على ذلك المجرى قوله ولذلك اى ولانهم ادعوا ذلك الادعاء
المشتمل على التاكيد بايراد الاسمية وبالقصر وبانه امر جلى والاضافة فى قوله معرفة
لبرد متوسط الفصل من اضافة اسم المفعول الى فاعله وثانيهما باعتبار الضمير العايد
منهما الى ذى الحال اعنى الجملة قال واذ قد ذكرنا القصر فيما بين المسند والمسند اليه
بالطرق التى سمعت فنقدحان ان نذكره فيما بين غيرهما كالفاعل والمفعول و
كالمفعولين وكذى الحال والحال ونحن نذكره فى ذلك بطريق النفى والاستثناء
وطريق انما دون ماسواهما فلهما هناك عدة اعتبارات تراعى فلابد من تلاوتها
عليك اعلم انك اذا اردت قصر الفاعل على المفعول قلت ماضرب زيد الا
عمروا على معنى لم يضرب غير عمرو واذا اردت قصر المفعول على الفاعل قلت ما
ضرب عمروا الا زيد على معنى لم يضربه غير زيد والفرق بين المعنيين واضح
وهو ان عمروا فى الاول لايمتنع ان يكون مضروب غير زيد ويمتنع فى الثانى
وان زيدا فى الثانى لايمتنع ان يكون ضاربا غير عمرو ويمتنع فى الاول ولك
ان تقول فى الاول ماضرب الا عمروا زيد وفى الثانى ماضرب الا زيد عمروا
فتقدم وتوخر الا ان هذا التقديم والتاخير لما استلزم قصر الصفة قبل
تمامها على الموصوف قل دوره فى الاستعمال لان الصفة المقصورة على عمرو

فى قولنا ماضرب زيد الا عمروا هى ضرب زيد لا الضرب مطلقا والصفة المقصورة
على زيد فى قولنا ماضرب عمروا الا زيد هى الضرب لعمرو واذا اردت قصر احد
المفعولين على الاخر فى نحو كسوت زيدا جبة قلت فى قصر زيد على الجبة ماكسوت
زيدا الا جبة او ماكسوت الا جبة زيدا وفى قصر الجبة على زيد ماكسوت جبة الا
زيدا او ماكسوت الا زيدا جبة وفى نحو ظننت زيدا منطلقا تقول فى قصر زيد على
الانطلاق ماظننت زيدا الا منطلقا او ماظننت الا منطلقا زيدا وفى قصر الانطلاق
على زيد ماظننت منطلقا الا زيدا او ماظننت الا زيدا منطلقا واذا اردت
قصر ذى الحال على الحال قلت ماجاء زيد الا راكبا او ماجاء الا راكبا زيد وفى
قصر الحال على ذى الحال ماجاء راكبا الا زيد او ماجاء الا زيد راكبا والاصل
فى جميع ذلك هو ان الا فى الكلام الناقص يستلزم ثلثة اشياء احدها المستثنى منه
لكون الا للاخراج واستدعاء الاخراج مخرجا منه وثانيها العموم فى المستثنى منه
لعدم المخصص وامتناع ترجيح احد المتساويين ولذلك ترانا فى علم النحو نقول
تانيث الضمير فى كانت فى قراءة ابى جعفر المدنى ان كانت الا صيحة بالرفع وفى
ترى المبنى للمفعول فى قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم
وفى بيت ذى الرمة • ومابقيت الا الضلوع الجراشع • للنظر الى ظاهر
اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شئ من الاشياء وثالثها مناسبة
المستثنى منه للمستثنى فى جنسه ووصفه واعنى بصفته كونه فاعلا او مفعولا او ذا حال
او حالا اوما ترى كيف يقدر المستثنى منه فى ماجاءنى الا زيد مناسبا له فى الجنس
والوصف الذى ذكرت نحو ماجاءنى احد الا زيد وفى مارايت الا زيدا نحو
مارايت احدا الا زيدا وفى ماجاءنى زيد الا راكبا نحو ماجاءنى زيد كاينا على حال
من الاحوال الا راكبا وهذه المستلزمات توجب جميع تلك الاحكام بيان
ذلك انك اذا قلت ماضرب زيد الا عمروا لزم ان يقدر قبل الا مستثنى منه ليصح
الاخراج منه ولزم ان يقدر عاما لعدم المخصص ولزم ان يقدر مناسبا للمستثنى

الذي هو عمرو في جنسه ووصفه وحينئذ يمتنع ان يكون صورة الكلام الا هكذا
ما ضرب زيد احدا الا عمروا واستلزام بهذا الكلام قصر الفاعل على عمرو والمفعول
ضروري وكذا اذا قلت ما ضرب الا عمروا زيد واذا قلت ما ضرب عمروا الا زيد لزم
تقدير مستثنى منه من جنس المستثنى وبوصف العموم وبوصف المستثنى وحينئذ تكون
صورة الكلام هكذا ما ضرب عمروا احدا الا زيد ويلزم ضرورة قصر المفعول على
زيد الفاعل واذا قلت ما كسوت زيدا الا جبة كان التقدير ما كسوت زيدا ملبسا
الا جبة فيكون زيد مقصورا على الجبة لا يتعداها الى ملبس آخر واذا قلت ما كسوت
جبة الا زيدا كان التقدير ما كسوت جبة احدا الا زيدا فيكون الجبة مقصورة
على زيد لا تتعداه الى من عداه واذا قلت ما جاء راكبا الا زيد كان التقدير
ما جاء راكبا احد الا زيد واذا قلت ما جاء زيد الا راكبا كان التقدير ما جاء زيد
كائنا على حال من الاحوال الا راكبا واذا قلت ما اخترت رفيقا الا منكم كان
التقدير ما اخترت رفيقا من جماعة من الجماعات الا منكم واذا قلت ما اخترت منكم
الا رفيقا كان التقدير ما اخترت منكم احدا متصفا باي وصف كان الا رفيقا
وكذا اذا قلت ما اخترت الا رفيقا منكم بدل ان تقول ما اخترت الا منكم رفيقا
لم يعرض فرق وهذا يطلعك على الفرق بين ما قال الشاعر لو خير المنبر فرسانه
ما اختار الا منكم فارسا وبين ما اذا قلت ما اختار الا فارسا منكم واذا عرفت
هذا في النفي والاستثناء فاعرفه بعينه في انما لا تصنع شيئا غير ما اذكره لك وامض
في الحكم غير مدافع نزل القيد الاخير من الكلام الواقع بعد انما منزلة المستثنى
فقدر نحو انما يضرب زيد تقدير ما يضرب الا زيد ونحو انما يضرب زيد عمروا
تقدير ما يضرب زيد الا عمروا ونحو انما يضرب زيد عمروا يوم الجمعة تقدير ما يضرب
زيد عمروا الا يوم الجمعة ونحو انما يضرب زيد عمروا يوم الجمعة في السوق تقدير
ما يضرب زيد عمروا يوم الجمعة الا في السوق وكذلك اذا قلت انما زيد يضرب
فقدره تقدير ما زيد الا يضرب ولا تجوز معه من التقديم والتأخير ما جوزته

مع ما والا ولا تقسه في ذلك عليه فذاك اصل في باب القصر وهذا كالفرع عليه
والتقديم والتأخير هناك غير ملبس وههنا مؤد الى الالباس وكذلك تقدر انما هذا
لك تقدير ما هذا الا لك وانما لك هذا تقدير ما لك الا هذا حتى اذا اردت
الجمع بين انما وطريق العطف فقل انما هذا لك لا لغيرك وانما لك هذا الا ذاك
وانما يأخذ زيد لا عمرو وانما زيد يأخذ لا يعطي ومن هذا تعثر على الفرق
بين انما يخشى الله من عباده العلماء وبين انما يخشى العلماء من عباده الله بتقديم
المرفوع على المنصوب فالاول يقتضي انحصار خشية الله على العلماء والثاني
يقتضي انحصار خشية العلماء على الله واعلم ان حكم غير حكم الا في افادة
القصرين وامتناع مجامعة لا العاطفة تقول ما جاءني غير زيد اثباتا افرادا لمن
يقول جاء زيد مع جاء آخر واثباتا قلبا لمن يقول ما جاء زيد وانما جاء مكانه انسان
آخر ولا تقول ما جاءني غير زيد لا عمرو اقول اكثر الامثلة التي ذكرها من باب
المسند والمسند اليه بل من المبتدأ والخبر كما نبهنا عليه وفيها امثلة كثيرة من الفعل والفاعل
وقد ذكر ايضا مثال قصر الفاعل على المفعول كقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به وانما
حرم عليكم الميتة وكقوله زيدا ضربت وما زيدا ضربت قوله ونحن نذكره اي القصر في
ذلك اي فيما بين غير المسند والمسند اليه فلها اي فلطريق النفي والاستثناء وانما مسالك
اي في القصر فيما بين غير المسند والمسند اليه مع اعتبارات لجواز تقديم الفاعل مثلا
اذا اريد به قصر المفعول في ما والا دون انما قوله فتقدم وتؤخر بالنصب عطفا
على تقول لانه تفصيل وإي لك ان تقدم المستثنى مع الاداة سواء كان فاعلا او
مفعولا وتؤخر غيره عنه لان ما يلي اداة الاستثناء هو المقصور عليه قدم او اخر
فلا الباس ههنا كما في انما الا ان هذا التقديم والتأخير قليل الدور في الاستعمال
لما ذكره قوله لان الصفة المقصورة على عمرو الى آخره تصريح بان المراد من قصر الفاعل
على المفعول هو قصر الفعل مقيدا بفاعله على المفعول وهذا معنى ما قيل من ان المراد قصر
فاعليته عليه وتصريح ايضا بانه من قصر الصفة على المفعول يكون راجعا الى قصر الصفة

على الموصوف وذلك لانه لا شك ان ذلك الفعل باعتبار تعلقه بالمفعول صفة له فهو
اعنى قصر الفاعل على المفعول يكون راجعا الى قصر الصفة على الموصوف كانه قيل ما
مضروب لزيد الا عمرو وقس على ذلك قصر المفعول على الفاعل وذهب جماعة من النحاة
الى امتناع هذا التقديم والتاخير فلم يجوزوا ما ضرب الا عمرو زيد وما ضرب الا زيد
عمروا وهذا على تقدير جواز تعدد الاستثناء المفرغ ظاهر اذ يلزم حينئذ الحصر فى الفاعل
والمفعول معا كانه قيل ما ضرب احد احدا الا عمرو زيدا وما ضرب احد احدا الا زيد عمروا
واما على تقدير امتناع تعدده وهو الحق فلا ظهور له بل الظاهر ما اختاره المصنف ويوضحه
قوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادى الراى وقول الشاعر
لا اشتهى يا قوم الا كارها ٭ باب الامير ولا دفاع الحاجب ٭ وقوله ما اختاره الا منكم
فارسا وقوله كان لم يمت حى سواك ولم تقم على احد الا عليك النوائح واختيار التقديم
فيها على ما ارتكبوه اى اتبعوك فى بادى الراى ولا اشتهى باب الامير واختار فارسا
وقامت عليك النوائح لا يخلو عن تعسف قوله ما كسوت زيدا الا جبة هذا ايضا من قصر
الصفة على الموصوف كانه قيل ما مكسو زيدا الا جبة وما مكسو جبة الا زيد وكذا ما
ظننت زيدا الا منطلقا اى ما مظنون فى زيد الا منطلق وما مظنون منطلقا الا
زيد وقد اشار فى هذه الامثلة ايضا الى جواز تقديم المستثنى مع اداة الاستثناء ٭
قوله واذا اردت قصر ذى الحال على الحال قلت ما جاء فى زيد الا راكبا هذا من
قصر الموصوف على الصفة اذ معناه لم يكن زيد فى زمان المجى الا راكبا وقصر
الحال على ذى الحال من قصر الصفة على الموصوف اذ معناه فى المثال المذكور
ان المجى على هيئة الركوب لم يثبت الا لزيد وقد نبه بها على جواز التقديم ايضا قوله
والاصل فى جميع ذلك اى جميع ما ذكر ههنا من امثلة القصر فيما بين غير المسند والمسند اليه
واما القصر بينهما فقد حققه فيما سبق وانما خص الكلام الا نفس بالذكر لان
البحث فى الاستثناء المفرغ كما اشرنا اليه ويدل سياق كلامه عليه ولم يرد بما ذكره
من الاستلزام ان كله الا تكون مستقلة بحيث لا يكون لغيرها مدخل فيه بل ما هو اعم

فلا يرد انه علل عموم المستثنى منه بعدم المخصص واشاع ترجيح احد المتساويين فلا يكون
الاستلزام وحدها ثم العموم فى المستثنى منه المقدر يكون بحسب مناسبة المقام كانه عليه
بعيد هذا بقوله لا قتضاء المقام معنى شى من الاشياء قوله ولذلك اى ولاستلزام
الا العموم فى المستثنى منه المقدر قوله تانيث الضمير الظاهر ان يقال تانيث الفعل كما فى الكشاف
اذ لا ضمير هناك بل الفعل مسند الى ما بعد الا وقد يقال نظر المصنف الى ان الفعل بحسب المعنى
مسند الى ذلك العام ولم يجوز حذف الفاعل فاعتبر ههنا ضميرا راجعا الى ذلك العام على
طريقة قولك اذا كان غدا فاتنى وجعل المذكور بعد الا بدلا عن ذلك الضمير كما تبدل منه
فى الكلام التام وهو مردود بقوله للنظر الى ظاهر اللفظ اذ على تقدير الابدال لا يكون
الفعل مسندا فى الظاهر الى المونث المذكر بعد الا فكيف يونث للنظر اليه وقيل سمى علامة
التانيث ضميرا مجازا وقيد القراين بالرفع لانه اذا نصب صيحة فلفظ كانت مسند الى
ضمير العقوبة او الاخذة واذا نصب مساكنهم كان لفظ ترى مبنيا للفاعل مسندا الى
المخاطب وصدر بيت ذى الرمة ٭ طوى النحز والاجراز ما فى غروضها ٭ فما بقيت الا الضلوع الجراشع
بالهزال من السير والقحط طوى اى اضمر وهزل والنحز الضرب بالاعقاب والحث
والاجراز الدخول فى الارض الجرز وهى التى لا نبات لها والغرض بوزن الفلس
للرحل كالحزام للسرج وقد يفتح همزة الاجراز على انه جمع جرز والضلوع الاضلاع والجراشع
الغليظة القوية والجرشع من الابل هو العظيم القوى قوله والاصل التذكير وذلك لان
الفعل وان كان بحسب الظاهر لما بعد الا لكنه بحسب الحقيقة لذلك العام المقدر وهو ههنا
مذكر لاقتضاء المقام معنى شى من الاشياء قوله وتناسبه مناسبة المستثنى منه المستثنى
فى جنسه لم يرد بكونه مناسبا له فى جنسه مجرد كونه صادقا على المستثنى بل لا بد مع ذلك
من مناسبة مخصوصة يقتضى المقام رعايتها فلا يقدر فيما جاء فى الا زيد شى ولا جسم
ولا حيوان بل يقدر احد وفى ما كسوته الا جبة يقدر كسوة وملبس وفى ما صليت
الا فى المسجد يقدر فى مكان وموضع وعلى هذا القياس قوله ومنع المستلزمات
اى الامور الثلثة التى استلزمها كلمة الا فى الكلام الا نقص توجبا اى ثبت جميع تلك

الاحكام المذكورة في القصر بطريق النفي والاستثناء فيما بين غير المسند والمسند اليه
من الفاعل والمفعول وغيرهما قوله واستلزام هذا الكلام قصر الفاعل على عمرو المفعول
ضروري فقد ظهر منه ان الكلام الناقص اذا رد بالتقدير الى التام كان افادة
للقصر معلومة بالضرورة فلا حاجة اذن الى البحث عن افادة التام للقصر فلذلك خص
البحث بالمفرغ وايضا استعمال المفرغ في القصر اكثر من استعمال التام قوله وكذا اذا
قلت ما ضرب الا عمرو زيد اشارة الى ان التقدير في صورة التقديم كما ذكرنا في
صورة التاخير بلا فرق قوله فيكون زيد مقصورا على الجبة يعني ان المكسو زيد مقصور
على الجبة وكذا قوله فيكون الجبة مقصورة على زيد اراد به ان المكسو جبة مقصورة
على زيد كما تحققه قوله واذا قلت ما اخترت رفيقا الا منكم هذا ايضا من قصر
احد المفعولين على الآخر الا ان احدهما ههنا مفعول بواسطة حرف الجر قوله كان
التقدير ما اخترت منكم احدا متصفا باي وصف كان انما قدر هكذا لان المستثنى
اعني رفيقا موصوف كانه قيل الا شخصا رفيقا فلا بد ان يوخذ احد موصوفا على
الاطلاق ليكون جنسا مناسبا للمقام قوله وكذا اذا قلت يعني ان قولك ما اخترت
الا رفيقا منكم نوع لقولك ما اخترت منكم الا رفيقا وقولك ما اخترت الا منكم
رفيقا نوع لقولك ما اخترت رفيقا الا منكم وكما انك اذا ذكرت احد الاصلين
التابعين في الاستعمال بدل الآخر كان بينهما فرق ظاهر كذلك اذا ذكرت احد
الفرعين القليلين في الاستعمال بدل الآخر لم يعرض فرق بل كان بينهما ذلك
الفرق بعينه ايضا وهو ان القصر في اخترت الا رفيقا منكم انما هو على الرفيق فيمتنع
ان يختار من المخاطبين غير الرفيق ولا يمتنع ان يختار الرفيق من غيرهم والقصر فيما
اخترت الا منكم رفيقا انما هو على منكم فيمتنع ان يختار الرفيق من غيرهم ولا يمتنع
ان يختار منهم غير الرفيق وذلك لان الفرعين في تقدير الاصلين فلا تفاوت
في المعنى بل في قلة الاستعمال وكثرته وكانه انما قال لم يعرض فرق لان ذلك
الفرق بين الفرعين يحتاج الى نوع تامل بسبب توسط المقصور عليه بين اجزاء

المقصور ولما كان ظاهر هذه العبارة منبئا عن ضعف الفرق وكان ما ذكرنا
فرقا قويا زعم بعضهم انه اراد انك لو قلت ما اخترت الا رفيقا منكم بدل ما اخترت
الا منكم رفيقا بتقديم رفيقا وجعل منكم صفة له بعد ان كان في المبدل منه مفعولا ثانيا
لاخترت كان بينهما فرق ضعيف لانهما يدلان على قصر اختيار الرفيق على المخاطبين
الا ان هذا القصر في الا منكم رفيقا قصدي وفي الا رفيقا منكم ضمني لزم من وصف الرفيق
بكونه منهم وذلك لانه لو اختار من غيرهم رفيقا لم يصدق انه لم يختر الا رفيقا موصوفا
بانه منهم وانت تعلم ان سياق الكلام في هذا المقام يابى ما زعمه على ان الفرق
حينئذ قوي ايضا اذ يمتنع في الا رفيقا منكم ان يختار غير الرفيق منهم ولا يمتنع ذلك في
الا منكم رفيقا بل يمتنع فيه ان يختار الرفيق من غيرهم قوله وهذا اي الفرق بين الا
منكم رفيقا والا رفيقا منكم يطلعك على الفرق بين قول السيد الحميري في مدح ابي العباس
السفاح وبين قولك فان الاول يدل على ان المنبر لا يختار الفارس اي الخطيب الا
منكم يعني انه مقصور عليه في اختيار الخليفة عليكم وفي ذلك من المدح والاطراء ما لا يخفى
والثاني يدل على انه لا يختار منكم الا فارسا فلا يمتنع ان يختاره من غيرهم ايضا
فيختل المقصود من المدح قطعا قوله واذا عرفت هذا اي القصر فيما بين المسند والمسند اليه
فان المبحوث عنه ههنا وان كان بعض الامثلة الآتية في انما من باب المسند والمسند اليه
على عكس ما تقدم اولا وقوله لا تصنع على صيغة النهي بيان وتقرير لقوله اعرفه وابعض
عطف عليه وتنزل صيغة الامر بيانا لما اذكره لك والمراد بالقيد الاخير من الكلام
ما يكون جزءا منه بالذات عمدة او فضلة لا ما يذكر في آخره لفظا فان الموصول مع
صلته المشتملة على قيود متعددة قيد واحد وكذا الموصوف مع صفته فالمقصور
عليه في قولك انما جاءني رجل عالم هو الموصوف مع صفته قوله فتقدر نحو انما يضرب
زيد تقديره ما يضرب الا زيد وذلك التقدير هو ما يضرب احد الا زيد فينحصر الضرب
في زيد وكذا الكلام في التقادير الاخر قوله وكذلك اذا قلت انما زيد يضرب
فتقديره تقدير ما زيد الا يضرب وذلك التقدير هو ما زيد يفعل فعلا الا يضرب

وانما فصل لانه من قصر المسند اليه على المسند قوله ولا تقتضي اي ولا تقتضي انما في ذلك
اي في جواز التقديم والتاخير عليه اي على ما والا وتوحيد ضميرهما باعتبار كونهما
طريقا واحدا للقصر فذلك اي ما والا اصل في افادة القصر اذ لا حاجة فيهما الى اعتبار
تضمين معنى شيء آخر واعتبار مناسبة معه وايضا يفيده بلا احتمال واختلاف فيعتد
بخلاف انما فانه كالفرع عليه في تلك الافادة وانما لم يقل فرع عليه لان افادته
للقصر بالوضع ايضا وما ذكر من حديث التضمين والمناسبة انما هو لاظهار المعنى
الوضعي الذي تطرق اليه خفاء واختلاف ولا شك ان مرتبة الفرع ينبغي ان يكون
ادنى من مرتبة الاصل وايضا التقديم والتاخير في ما والا غير ملبس لان المقصور عليه
هو ما يلي الا قدم او اخر وفي انما ملبس اذ لا دلالة فيها على تعيين المقصور عليه الا
بكونه الجزء الاخير فلو جوز تقديمه لالتبس بغيره وانما لم يعكس الامر في انما لان المقصور
عليه مقدم طبعا فقدم وضعا ولذلك كان تقديم المقصور عليه في ما والا نادرا وقد
يقال انما قال مؤديا الى الالباس ولم يقل ملبسا اشعارا بان الالباس قد يرتفع
بالنظر الى حال المخاطب قوله وكذلك تقدر اي تقدر انما هذا لك تقديره ما هذا الا لك
وانما لك هذا تقديره ما لك الا هذا تقديرا مثل تقديرك في الامثلة المذكورة يعني تقدر
الاول بما هذا الا لك والثاني بما لك الا هذا فكانه نقله ليبني عليه حديث
الاجتماع مع لا العاطفة فان قلت كون المقصور عليه في انما هو الجزء الاخير منقوض
بقولك انما انا قلت هذا اذ معناه ما قاله الا انا بشهادة التقديم وبقوله وانما
لذة ذكرناها لان المراد قصر الذكر على اللذة قلت لا نقض اما في المثال فلان
تقديم المبتدأ فيه ليس لقصر الخبر عليه حتى يكون معناه ما ذكرته بل لقصره على الخبر بانما
على طريقة قولك ما انا الا قلت هذا واما بالبيت فلانه قد مر انه يجب فيه اعتبار
التاخير الرتبي اذ لا يمكن تقديره الا بقولك ما ذكرناها الا لذة وقس على ما ذكرنا
نحو انما شاعر زيد وانما يقيني انا فانه قدم فيه الخبر ليقصر بانما على المبتدأ على طريقة
ما شاعر الا زيد وما يقيني الا انا اي كيف تقدر انما لك هذا بما لك الا هذا واذا

تحققت ما تلوناه تخلصت من ورطة حيرة وقعت فيها جماعة قوله ولا تقول ما جاءني غير زيد
لا عمرو والرواية في عمرو هو الرفع عطفا على غير وقياسه على ما جاءني الا زيد لا عمرو يقتضي
جره عطفا على زيد لانه الواقع موقع ما بعد الا وقيل زيد مرفوع تقديرا لانه بمنزلة
ما بعد الا وجره لفظا ضرورة اضافة غير اليه وانتقال اعرابه الى غير فقوله لا عمرو عطف على
زيد المرفوع تقديرا قال واعلم اني مهدت لك في هذا العلم قواعد متى بنيت
عليها اعجب كل شيء بد بناؤها واعترف لك بكمال الحذق في صناعة البلاغة ابناؤها
ونهجت لك مناهج متى سلكتها اخذت بك عن الجهل المتعسف الى سواء السبيل ونكبتك
عن الآجن المطروق الى النمير الذي هو شفاء الغليل ونصبت لك اعلاما متى
انتحيتها اعثرتك على ضوال منشودة وحشدت لك منها ما ليست عند احد بمحشودة
ومثلت لك امثلة متى حذوت عليها امنت العثار في خطاب الزلل واثبات ان
تتصرف فيما تنتمي اليه عنانك بيد الخطل ثم اذا كنت ممن ملك الذوق الى الطبع وتصفحت
كلام رب العزة اطلعك على ما يوردك موارد العزة وكشفت لنور بصيرتك
عن وجه اعجازه القناع وفصلت لك ما اجمله ايثارا ولي المصاقع على معارضة
القرآن فان ملاك الامر في علم المعاني هو الذوق السليم والطبع المستقيم فمن
لم يرزقهما فعليه بعلوم اخر والا لم يحظ بطائل مما تقدم وما تاخر شعر
اذا لم يكن للمرء عين صحيحة * فلا غرو ان يرتاب والصبح مسفر * هذا وان الخبر
كثيرا ما يخرج لا على مقتضى الظاهر ويكون المراد به الطلب فسنذكر ذلك في آخر القانون
الثاني باذن الله تعالى اقول يروى بالتشديد من مهدت الامر سويته واصلحته
وبالتخفيف من مهدت الفراش بسطته واثبت بد الظاهر المعاني قوله ابناؤها اي البانون عليها
تلك القواعد فالاضافة لادنى ملابسة والحذق بالكسر المهارة نهجت اي بينت واوضحت
والمناهج الطرق الواضحة اخذت بك اي اخذتك والباء زائدة للتاكيد يقال اخذ الخطام
واخذ به والجهل الفلاة لا علم فيها والمتعسف موضع الاخذ على غير طريق اي نحيتك وبعدتك
عن الجهل مائلا بك الى الطريق المستقيم وصرفتك الى تلك المناهج والآجن الماء المتغير

لونه وطوله والمطروق الذي يرده الدواب ويخوض فيه والنمير منه الآجن في الغليل
حارق العطش انجعها نقدمها والضوال جمع ضالة والمنشودة المطلوبة فالاصول
المذكورة في هذا العلم من حيث انها مبنى واساس لفروعها سميت قواعد ومن حيث انها
مسالك واضحة الهداية سميت مناهج ومن حيث انها علامات لها سميت اعلاما فالمعبر عنه واحد
واختلفت العبارات لاختلاف الاعتبارات قوله وحشرت على صيغة الحكاية في نسخة
معول عليها اي جمعت لك منها اي من القواعد والمناهج والاعلام وقيل هي صيغة
غيبة فاعلها ضمير الاعلام اي جمعت لك من الضوال المنشودة ما ليست عند احد مجموعة
وهذا سياق كلامه انت حذوت اي قست وقدرت عليها اي على تلك الامثلة وانت
عطف على انت وفاعله يد المخطل وفاعل يعترف ضميرها او بالعكس اي انت يد المخطل
اشعت من ان يعترف فيما تنتمي اليه عنانك وعلى هذا فالضمير العايد من الجملة الشرطية
الى موصولها اعني امثلة انما هو في شرطها اعني عليها لا في جزائها وقيل فاعل انت
ضمير الامثلة اي منعت الامثلة تعترف يد المخطل وهو الفساد والاضطراب في المنطق
يقال خطل في كلامه بالكسر قوله ثم اذا كنت اي بعد تمهيد القواعد وبنائك عليها ونهج
المناهج وسلوكك اياها ونصب الاعلام وانتحائك وتمثيل الامثلة وحذوك عليها اذا
كنت ممن ملك الذوق السليم الحاصل بالتتبع منضما الى الطبع اي الفطرة السليمة
وتصفحت كلام رب العزة اي نظرت فيه بتأمل في نظمه ومعانيه الملحظا اي تلك
القواعد والمناهج والاعلام والامثلة مع ما ملكتها من الذوق والطبع على ما يرد
هناك اي في كلام رب العزة سوادا والهرج اي حركة السرور وكشفت اي تلك القواعد
وما عطف عليها وفصلت هي ايضا لك ما اجمل ايثارا وتلك المصانع فان اختيار اولئك
الواصلين الى نهاية بلاغة البشر المقارعة على المعارضة حتى انتهى الحال بهم الى
هلاكهم ذهبي اولادهم ونهب اموالهم يدل اجمالا على ان القرآن معجز لا يمكن للبشر
الاتيان بما يوازيه او يدانيه كما بين في علم الكلام قوله فان ملاك اي الشرط
مع تلك القواعد واخواتها الذوق والطبع لانهما ملاك الامر في علم المعاني دون

باعداد من العلوم والا اي وان لم يخترعلوما اخر بل اختار هذا العلم لم يحط بطايل اي
بفايدة مما تقدم او تاخر اي من مسايل هذا العلم او من سعيه وكده ولا غرو ويعني لا عجب
والصبح سفر اي معنى شرق قوله فنيذكر اي سيذكر على سبيل التفصيل وبين النكتة فيه وان سبق
في مباحث الفصل والوصل اشارة اجمالية الى ان الخبر قد يراد به معنى الطلب قال

القانون الثاني من علم المعاني وهو قانون الطلب

قد سبق ان حقيقة الطلب حقيقة معلومة مستغنية عن التحديد فلا نتكلم هناك وانما نتكلم
في مقدمة يستدعيها المقام من بيان ما لا بد للطلب منه ومن تنوعه والتنبيه على ابوابه
في الكلام وكيفية توليدها لما سوى اصلها وهي ان لا ارتياب في ان الطلب من غير
تصور اجمالا او تفصيلا لا يصح وانه يستدعي مطلوبا لا محالة ويستدعي فيما هو مطلوبه
ان لا يكون حاصلا وقت الطلب وليكن هذا المعنى عندك فنتفرع عليه والطلب اذا
تاملت نوعان نوع لا يستدعي في مطلوبه امكان الحصول وقولنا لا يستدعي ان
يمكن اعم من قولنا يستدعي ان لا يمكن ونوع يستدعي فيه امكان الحصول والمطلوب
بالنظر الى ان لا واسطة بين الثبوت والانتفاء يستلزم انحصاره في قسمين حصول
ثبوت متصور وحصول انتفاء متصور وبالنظر الى كون الحصول ذهنيا وخارجيا
يستلزم انقسامها الى اربعة اقسام حصولين في الذهن وحصولين في الخارج ثم اذا
لم يزد الحصول في الذهن على التصور والتصديق لم يتجاوز اقسام المطلوب ستة
حصول تصور او تصديق في الذهن وحصول انتفاء تصور او تصديق فيه وحصول
ثبوت تصور او انتفائه في الخارج وطلب حصول التصور في الذهن لا يرجع الا الى
تفصيل مجمل او تفصيل مفصل بالنسبة ووجه ذلك ان الانسان اذا صح منه الطلب
بان ادرك اما بالاجمال كشيء ما او بالتفصيل بالنسبة الى شيء ما ثم طلب حصوله لذلك
في الذهن وامتنع طلب الحاصل توجه الى غير حاصل وهو تفصيل المجمل او تفصيل المفصل
بالنسبة اما النوع الاول من الطلب فهو التمني او ما ترى كيف تقول ليت زيدا جاءني
فتطلب كون غير الواقع فيما مضى واقعا فيه مع حكم العقل بامتناعه او كيف تقول

ليت الشباب يعود فتطلب عود الشباب مع جزمك بانه لا يعود او كيف تقول ليت
زيدا ياتيني او ليتك تحدثني فتطلب اتيان زيد او حديث صاحبك في حال لا تتوقعها
ولا لك طماعية في وقوعها اذ لو توقعت او طمعت لاستعملت لعل او عسى واما
الاستفهام والامر والنهي والنداء فمن النوع الثاني والاستفهام لطلب حصول
في الذهن والمطلوب حصوله في الذهن اما ان يكون حكما بشيء على شيء او لا يكون
والاول هو التصديق ويمتنع انفكاكه من تصور الطرفين والثاني هو التصور
ولا يمتنع انفكاكه من التصديق ثم المحكوم به اما ان يكون نفس الثبوت او الانتفاء
كما تقول الانطلاق ثابت او متحقق او موجود كيف شئت او ما الانطلاق ثابتا
فتحكم على الانطلاق بالثبوت او الانتفاء بالاطلاق او ثبوت كذا او انتفاء
كذا بالتقييد كما تقول الانطلاق قريب او ليس بقريب فتحكم على الانطلاق بثبوت
القرب له او بانتفائه عنه لا مزيد للتصديق على هذين النوعين والنوع الاول
لا يحتمل الطلب الا في التصديق والمسند اليه لكون المسند فيه هو نفس الثبوت
والانتفاء مستغنيا عن الطلب والثاني يحتمله في التصديق وطرفيه واما الامر والنهي
والنداء فلطلب الحصول في الخارج اما حصول انتفاء متصور كقولك في النهي لا تتحرك
لا تتحرك فانك تطلب بهذا الكلام انتفاء الحركة في الخارج واما حصول ثبوته كقولك
في الامر قم وفي النداء يا زيد فانك تطلب بهذين الكلامين حصول قيام صاحبك
واقباله عليك في الخارج والفرق بين الطلب في الاستفهام والطلب في الامر
والنهي والنداء واضح فانك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج ليحصل في ذهنك
نقش له مطابق وفيما سواه تنقش في ذهنك ثم تطلب ان يحصل له في الخارج مطابق
فنقش الذهن في الاول تابع وفي الثاني متبوع وتوفية هذه المعاني حقها تستدعي
مجالا غير مجالنا هذا فلنكتف بالاشارة اليها ومجرد التنبيه عليها اقول قد تفنن
في ذكر القانونين فقال هناك القانون الاول فيما يتعلق بالخبر والمناسب لهذا ان
يقال ههنا القانون الثاني فيما يتعلق بالطلب لكنه عدل الى جعل القانون الثاني

اما مبتدأ محذوف الخبر او خبر محذوف المبتدأ اي القانون الثاني هذا او هذا
القانون الثاني قوله يستدعيها المقام وذلك لان بيان احكام اقسام الطلب يتوقف على
تلك المقدمة اعني بيان ما لا بد للطلب منه وبيان تنوعه الى نوعين والتنبيه على ابوابه الجمة
في الكلام والتنبيه على كيفية توليد ابواب لما سوى اصلها اي اصولها لكنه وحده لعدم الباعث
على طريقة قوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا ففي المقدمة مقامات اربعة وهي اي المقدمة
المشتملة على تلك المقامات الاربعة فلفظ هي مبتدأ خبره قوله ان لا ارتياب الى قوله
فاقتبس الكلام الى التصفح لابواب الطلب والمقام الاول اعني بيان ما لا بد للطلب منه
هو ان الطلب لا بد له من تصور اما اجمالا كتصور شيء ما واما تفصيلا كتصور القيام على
هيئة مخصوصة مثلا لامتناع توجه الطلب نحو المجهول المطلق ولا بد له ايضا من مطلوب
لانه نسبة بين الطالب والمطلوب وانما اخره مع ان الانسب تقديمه على التصور لترتبط
به انه يستدعي في مطلوبه ان لا يكون حاصلا وقت الطلب ويذكر عقيبه انه قد لا يستدعي
امكان حصوله وقد يستدعيه قوله ولكن هذا المعنى اي استدعاء الطلب ان لا يكون مطلوبه
حاصلا وقت الطلب وانه سيتفرع على هذا في مواضع شتى منها قوله واستدعى طلب الحاصل توجه
الى غير حاصل وقوله امتنع ان يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بحال نزول صاحبك
لكونه حاصلا الى غير ذلك من نظائره في توليد النتائج ومنها قوله في الباب الرابع ولا
هذا طلب للحاصل فان الطلب حال وقوعه يتوجه الى الاستقبال كما نبهت عليه في صدر
القانون قوله والطلب هذا هو المقام الثاني اعني بيان تنوعه الى نوعيه وانما قدم
ما لا يستدعي امكان المطلوب مع كون مفهومه سلبيا لمزيد الاهتمام بشأنه فان الطلب
منه لكون مطلوبه ممكنا ولذلك احال بالانقسام على التأمل وايضا ما لا يستدعي باب
واحد وما يستدعي ابواب اربعة فهو منه كالواحد من العدد قوله اعم لان عدم استدعاء
الامكان يجامع استدعاء اللاامكان اعني الامتناع ويجامع الامكان ايضا والتمني يجري
في المستحيلات والممكنات المستبعدة وقوعها قوله ان لا واسطة بين الثبوت والانتفاء
فانهما نقيضان اتفاقا انما الخلاف في ثبوت الواسطة بين الوجود والعدم على ما

قرر فی موضع والحاصل ان المطلوب اما ثبوت متصور ای مدرک مطلقا واما انتفاء
متصور للحکم العقلی ولابد من اعتبار الحصول معهما لانه المقصود بالطلب ولما کان
الحصول ذهنیا وخارجیا صار الاقسام اربعة حصول ثبوت او انتفاء فی الخارج
وحصول ثبوت او انتفاء فی الذهن ولا نعنی بحصول انتفاء القیام فی الخارج الا
اتصاف الذات بتلک الانتفاء فی الخارج ولا یلزم منه کون انتفاء القیام موجودا
او ثابتا فی الخارج قوله ثم اذا لم یزد الحصول فی الذهن علی التصور والتصدیق ای
لم یزد علی حصول المدرک التصوری وحصول المدرک التصدیقی لم یتجاوز اقسام
المطلوب ستة حصول ثبوت مدرک تصوری او مدرک تصدیقی فی الذهن وحصول
انتفاء مدرک تصوری او مدرک تصدیقی فیه وحصول ثبوت مدرک تصوری او انتفائه
فی الخارج وانما قال لم یتجاوز لان المتبادر ان یکون الاقسام ثمانیة حاصلة من
ضرب الاربعة الاولی فی قسمی التصور والتصدیق الا انک تعلم ان المدرک التصدیقی
لا یطلب ثبوته ولا انتفاؤه فی الخارج بل لا یتصور ذلک بخلاف المدرک التصوری
کالقیام مثلا فانه یطلب ثبوته وانتفاؤه فی الخارج فظهر ان المراد بالتصور کما اشرنا
الیه هو المدرک مطلقا ولذلک شمل جمیع الاقسام وان المراد بالتصور والتصدیق هو
المتصور والمصدق ای ما من شانه ان یتعلق التصدیق به فلا غبار علی عبارته
قوله وطلب حصول التصور جواب عما یقال کیف یصح طلب حصول المتصور فی الذهن
والحال انه متصور حاصل فیه فیلزم طلب تحصیل الحاصل وتلخیص الجواب ان تصور الشیء
علی مراتب متفاوتة فی الاجمال والتفصیل فان الانسان اذا لم یتصور شیئا اصلا
لم یمکن منه طلبه قطعا واذا تصوره اما اجمالا بان ادرکه من حیث انه شیء ما او تفصیلا بان
ادرکه باعتبار مفهوم اخص من مفهوم شیء ما کالانسان مثلا فیکون تفصیلا بالقیاس
الیه امکنه ان یطلب حصوله فی الذهن ولم یکن ذلک الطلب متوجها الی ذلک الحاصل من
مراتب تصوره بل الی مرتبة غیر حاصلة تنفصل بها ذلک المجمل او یزداد بها تفصیل ذلک
المفصل قوله ووجه ذلک ای وجه رجوع طلب حصول التصور الی تفصیل المجمل او تفصیل

المفصل وانما قال المفصل بالنسبة لان المفصل من کل وجه لا یطلب تصوره
قوله اما النوع الاول من الطلب وهو التمنی هذا هو المقام الثالث وهو التنبیه علی ابواب
الطلب ولما حکم بان التمنی لا یستدعی امکان المطلوب وکان من المستبعد ان یطلب
العاقل ما لا یمکن اشار الی جریان التمنی فی المحال العقلی لکون غیر الواقع فی الزمان
الماضی واقعا فیه وفی المحال العادی کعود الشباب والی انه اذا جری فی الممکن وجب
ان یکون مستبعدا بحیث لا یتوقع ولا یطمع فیه فان المتوقع یستعمل فیه لعل والمطموع یستعمل
فیه عسی والتوقع اقوی من الطمع ولذلک قال ولا لک طامعیة فی وقوعها قوله واما الاستفهام
المناسب لما تقدم ان یقال واما النوع الثانی فالاستفهام الی اخر الاقسام الا انه عدل
عن ذلک لانه لا دلیل علی انحصار النوع الثانی فی هذه الاربعة سوی الاستقراء الذی
لا یفید غیر الظن فاورد الکلام علی وجه لا یتطرق علیه منع اذ لا شبهة فی ان هذه الاقسام
الاربعة من النوع الثانی ولو سلک هذه الطریقة فی التمنی لاشعر بعدم انحصار النوع الاول
فیه وقد یقال انه لما علم حال التمنی بانه انحصر فیه النوع الاول بقی ذهن المخاطب فی بادی
الرای مترددا فی سایر الابواب الخمسة المذکورة فی صدر الکتاب بان حالها ماذا فاورد
کلا منها تفصیلا لذلک المجمل وازالة لتردده مع کونها قسیمة لا ما الاولی وهذا اولی مع ان
الافتنان فی ذکر النوعین مقصود ایضا قوله والاستفهام لطلب حصول فی الذهن الاستفهام
ایضا وللاقسام اربعة من تلک الستة المحصورة فیها اقسام المطلوب لان التصور اما تصور مدرک
ثبوتی کالقیام واما تصور مدرک انتفائی کاللاقیام وکذلک التصدیق اما ثبوت مدرک
وهو التصدیق الایجابی واما باستفائه وهو التصدیق السلبی واختار ان التصدیق هو الحکم
وحده کما هو مذهب الاوایل وقدمه فی التقسیم لان مفهومه عدمی واستاع انفکاک
التصدیق من تصور طرفیه ظاهر لامتناع الحکم علی شیء او بشیء من غیر ان یتصور بوجه ما قوله
ثم المحکوم به اشارة الی ما هو المشهور من ان کل واحد من الوجود والعدم قد یجعل محمولا کقولک
زید موجود او معدوم وقد یجعل رابطة کقولک زید یوجد له الکتابة او یعدم عنه الکتابة
فالقسم الاول یسمی تصدیقا بسیطا ویسمی کان بل الطالبة لبسیطة والقسم الثانی یسمی تصدیقا

مركبا ويسمى بل البسيطة لمركبة قوله ثابت او متحقق او موجود كيف شئت تنبيه على
انها الفاظ مترادفة خلافا لما عليه جمهور المعتزلة وجعل المحكوم به في الاطلاق ثابتا
الانتفاء مطلقا لانه بمعنى قولك الانطلاق منتف وفي ليس الانطلاق بقريب انتفاء
القرب لانه بمعنى قولك الانطلاق منتف عنه القرب قوله لا مزيد للتصديق على هذين
النوعين وذلك لان التصديق يتعلق بالثبوت والانتفاء مطلقا فاما ان يتعلق بثبوت
شيء وانتفائه في نفسه واما ان يتعلق بثبوته وانتفائه عن غيره قوله لا يحتمل الطلب
الا في التصديق لان التصديق بوجود شيء او بعدمه قد لا يكون حاصلا فيطلب
بهل البسيطة وفي المسند اليه لانه قد لا يكون متصورا فيطلب تصوره واما المسند في
هذا النوع وهو الثبوت والانتفاء على الاطلاق فتصوره بديهي حاصل لكل عاقل
فلا يطلب اصلا والنوع الثاني يحتمل الطلب في التصديق وطرفيه بمعنى انه يجوز فيه
ذلك لا بمعنى ان كل فرد منه كذلك اذ ربما كان التصديق مع طرفيه في هذا النوع
ايضا بديهيا فيستغني عن الطلب بالكلية كقولك الواحد نصف الاثنين قوله واما
الامر والنهي والنداء منه الثلثة من القسمين الباقيين من ملك السنة اعني المحصولين
المنسوبين الى الخارج وقدم حصول الانتفاء في الخارج لانه مختلف فيه وما اختاره
مذهب ابي هاشم وذهب غيره الى ان المطلوب في النهي هو كف النفس عن الفعل
لان حصول انتفاء الفعل في الخارج محال وقد عرفت جوابه وقد يقال قدم النهي لذكر
الامر والنداء معا لانهما لطلب ثبوت متصور في الخارج كما ذكره وان مثل النهي بقولك
للمتحرك لا تتحرك لانه اظهر وان جاز ان يقال للساكن لا تتحرك قصدا الى استمرار سكونه
كما سيأتي تحقيقه قوله والفرق بين الطلب في الاستفهام قد تبين ان الاستفهام لطلب
الحصول الذهني وان الامر والنهي والنداء لطلب الحصول الخارجي فاراد مزيد توضيح
للفرق بين الطلبين فقال انك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج اي يحصل في ذهنك
متعلقا بما هو ثابت في الخارج كالانسان وكقيام زيد مثلا ليحصل في ذهنك نقش له
مطابق اي صورة تصورية او تصديقية مطابقة لذلك المتصور او المصدق به الخ

في الخارج فنقش الذهن في الاستفهام تابع لما هو في الخارج وفيما سوى الاستفهام تتبع
ولا كذلك تنقش في ذهنك مطلوبا من ثبوت او انتفاء خارجي ثم يطلب حصوله في الخارج فحصيل
فيه ولا خفاء في هذا الفرق اذا كان متعلق الاستفهام والمطلوب بالامر واخويه حاصلين
في الخارج واما اذا لم يوجدا كقولك ما العنقاء وقولك اضرب لمن لم يضرب فيكون ما في الخارج
متبوعا في الاول وتابعا في الثاني نوع خفاء فان قلت نحو علمني وفهمني معنى الانسان فاد
كونه قائما لطلب حصول النقش الذهني لما هو في الخارج وليس بالاستفهام قلت المطلوب
الحقيقي في الاستفهام كقولك ازيد قائم مثلا هو العلم والفهم واما التعليم والتفهيم فهو وسيلة
الى ذلك المطلوب فيكون مطلوبا تبعا والمطلوب الحقيقي في نحو علمني هو التعليم وهو امر
خارجي لا نقش ذهني واما العلم فهو متفرع عليه تابع له في الحصول فان قلت ما ذا تقول
في نحو اعلم وافهم قلت الاستفهام طلب حصول النقش في ذهن الطالب وما ذكرته طلب
لحصول النقش في خارج ذهنه اعني ذهن المخاطب فلا اشكال ومن زعم ان المطلوب
بالاستفهام ان يوجد الشيء في ذهنك وجودا غير اصيل وبنحو اعلم ان يوجد الشيء في
ذهن المخاطب وجودا اصيلا فقد ابعد عن الصواب قوله وتوفية هذه المعاني يريد بها
انتقاش الاشياء في الذهن وهو كون تلك النقوش مطابقة لما في الخارج بمعنى الاتحاد
في الماهية او بمعنى آخر حقها اي في التصوير والتصديق بالتحديد والاستدلال يستدعي علوما
اخر قال واذ قد عثرت على ما ترى لك فالحري ان نبين كيف يتفرع عن هذه الابواب
الخمسة التمني والاستفهام والنهي والامر والنداء ما يتفرع على سبيل الجملة اذ لا بد منه ثم
الفصول الآتية في علم البيان لتلاوتها عليك ما ترتب من التفصيل هنالك ضمنا فنقول
متى امتنع اجراء هذه الابواب على الاصل تولد منها ما ناسب المقام كما اذا قلت ليت لي
مع ليتك تحدثني امتنع اجراء التمني والحال ما ذكر على اصله فتطلب الحديث من صاحبك
غير مطموع في حصوله وقد يعود بقرينة الحال معنى السؤال او كما اذا قلت هل لي
من شفيع في مقام لا يسع امكان التصديق بوجود الشفيع امتنع اجراء الاستفهام
على اصله وقد يعود بقرائن الاحوال معنى التمني وكذا اذا قلت لو يأتيني زيد

زيد فيجد تمنى بالنصب طالبا لحصول الوقوع فيما يفيد لو من تقدير غير الواقع وانما
ولّد التمنى وسبب توليد لعل معنى التمنى فى قولهم لعلى ساحج فازورك بالنصب
سوبعد المرجوّ عن الحصول اوكما اذا قلت لمن تراه لا ينزل الا تنزل لتصيب
خيرا امتنع ان يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بحال نزول صاحبك
لكونه حاصلا وتوجه بمعونة قرينة الحال الى نحو الا تحب النزول مع محبتنا
اياه وولد معنى العرض اوكما اذا قلت لمن تراه يوذى الاب اتفعل هذا
امتنع توجه الاستفهام الى فعل الايذاء لعلمك بحاله وتوجه الى ما لا تعلم حاله ا
من نحو اتستحسن وولد الانكار والزجر اوكما اذا قلت لمن يهجو ابا مع علمك
بان هجو الاب ليس شيئا غير هجو النفس هل تهجو الا نفسك او غير نفسك امتنع
منك اجراء الاستفهام على ظاهره لاستدعائه ان يكون الهجو اختل عندك
توجها الى غيره وتولد منه بمعونة القرينة الانكار والتوبيخ اوكما اذا قلت لمن
يسيء الادب الم اؤدب فلانا امتنع ان تطلب العلم بتاديبك فلانا وهو حاصل
وتولد منه الوعيد والزجر اوكما اذ قلت لمن بعثته الى مهم وانت تراه عندك
اما ذهبت بعد امتنع الذهاب عن توجه الاستفهام اليه لكونه معلوم الحال
واستدعى شيئا مجهول الحال مما يلابس الذهاب مثل اما تيسر لك الذهاب
وتولد منه الاستبطاء والتحضيض اوكما اذا قلت لمن يتكلف عندك وانت
تعرفه الا اعرفك امتنعت معرفتك به عن الاستفهام وتوجه الى مثل اتظننى
لا اعرفك وتولد الانكار والتعجب والتعجيب اوكما اذا قلت لمن جاءك ليختنى
امتنع المجيء عن الاستفهام وولد بمعونة القرينة التقرير اوكما اذا قلت لمن
يدعى امرا ليس فى وسعه افعله امتنع ان يكون المطلوب بالامر حصول ذلك
الامر فى الخارج لحكمك عليه بامتناعه وتوجه الى مطلوب ممكن الحصول مثل
بيان عجزه وتولد التعجيز والتحدى اوكما اذا قلت لعبد شتم مولاه وانك
اذيته حق التاديب او اوعدته على ذلك ابلغ ايعاد اشتم مولاك امتنع

ان يكون المراد الامر بالشتم والحال ما ذكر وتوجه بمعونة قرينة الحال الى نحو لعن
لازم الشتم وتولد منه التهديد اوكما اذا قلت لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امرى امتنع
طلب ترك الامتثال لكونه حاصلا وتوجه الى غير حاصل مثل لا تكترث لامرى ولا
تبال به وتولد منه التهديد اوكما اذا قلت لمن اقبل عليك يتظلم يا مظلوم امتنع
توجيه النداء الى طلب الاقبال لحصوله وتوجه الى غير حاصل مثل زيادة الشكوى
بمعونة قرينة الحال وتولد منه الاغراء ولنقتصر فمن لم يستغن بمصباح لم يستغن
باصباح ناقلين الكلام الى التفريع لابواب الطلب اقول هذا هو المقام الرابع
من الاربعة وهو التنبيه على كيفية توليد الابواب الخمسة لا سوى اصلها ولفظ اذ هو
لمضمون جزائها اعنى فبالحرى ان نبين والمعنى فيليق بنا ان نبين اذ قد عرفت اى اطلعت
وما رفع عبارة عن الاسور الثلثة التى بينها وما يتفرع فاعل كيف يتفرع وعلى سبيل الجملة
متعلق بنبين واذ لابد تعليل لقوله فبالحرى وضميره للتبيين الاجمالى قوله ثم الفصول
نعنى انا نبين منها اجمالا لانه اذا امتنع اجراء هذه الابواب على معانيها الحقيقية حملت
بمعونة المقام على معان اخر تناسب تلك المعانى ونورد لذلك امثلة ولا نتعرض ان
انا دونا هذه المعانى على سبيل التحرير الكفاية بل ذلك يعلم من القواعد البيانية المشتملة
على بيان اقسام المجاز من المرسل والمستعار الاصلى والتبعى الى غير ذلك من مباحثه
وعلى بيان اقسام الكناية فاذا رجع الى تلك القواعد واستخرج منها احوال هذه الجزئيات
المندرجة فيها صار البيان تفصيلا ومن ههنا يظهر ان المطلع على الخواص سياق الكلام
فى العلمين حاد اللام فى لئلا وهنا متعلقة بعضا والضمير للفصول وما يترتب معطوف
تلا وهنا ومنه لك اشارة اما الى علم البيان متعلق بالقلادة او الى بيان كيفية التفريع
متعلق بالتفصيل قوله كما اذا قلت تمثيل للمقدمة الكلية بالمقدمة الجزئية على نحو تمثيل
المفردات بالمفردات فلفظ ما كافة ودليل التقدير كما امتنع اجراء التمنى اذا قلت
قوله والحال ما ذكر يعنى كون قولك خطابا لمن تمكنه اى حزنك حزنه قصدا الى التحية
لا لازالة الهم قوله فطلب بالنصب على انه جواب للتمنى الذى يتضمنه امتنع اى لم يمكن اجراء

على اصله فيطلب قوله ولد بعونه قرينة الحال معنى السؤال كانك قلت حدثني وسلا
تحدثني الا انك ابرزته في معرض التمني اظهارا لمحبتك الحديث مع كونه مستبعدا غير مطموع فيه
وايا ، الى الشكوى من صاحبك وقلة اهتمامه بشانك قوله في مقام لا يسع انكار التصديق
بوجود الشيء وذلك بان يكون شاك التصديق بجده وفايدة ابراز التمني في صورة
الاستفهام اخراج المتمني في معرض ما يمكن حصوله اعتناء بشانه قوله وكذا اذا قلت
لو يا تيني زيد ترك فيه العطف بالواو الى الواو وارد لفظ كذا بدل كما لانه ليس من
ابواب الطلب لكنه ذكر ههنا باعتبار ان غير التمني ولذا التمني بعونه قرينة الحال وما يحمل
بالنصب اذ لولاه لا يمكن اجراؤه على اصله بان يجعل الجواب محذوفا ويجعل لفظ المضارع
على التصوير او غيره مما يناسب فلو نصبا المضارع بعد الفاء في جواب لو وجب ان يراد
به معنى احد الاشياء التي ينصب المضارع بعد الفاء في جوابها والذي يليق بالمقام
هو التمني ووجه المناسبة بين لو والتمني ان لو لتقدير غير الواقع وانفا والتمني طلبا
يبتعد وقوعه قوله فيفيد لو متعلق بالحصول اي طالبا لحصول الواقع في تقدير
الوقوع قوله وسبب مبتدا خبره هو بعد المرجو وغير الاسلوب لان لعل ايضا ليس
من الابواب الخمسة وقال بالنصب اذ لولاه لم يحمل على التمني فالنصب هو القرينة وبعد
المرجو عن الحصول هو المناسبة المصححة فان بعد المرجو بمنزلة الاحالة والاستبعاد في
المتمني قوله اوكما اذا قلت هذا من جملة امثلة ابواب الطلب فلذلك عاد فيه الى الاسلوب
المتروك في لو ولعل قوله لمن تراه لا ينزل اي تعلم منه ذلك بقراين الاحوال قوله
امتنع اي امتنع ان يكون مطلوبك بالاستفهام في الا تنزل تصديقك بحال نزول صاحبك
وجودا او عدما لكون التصديق بحال نزوله من حيث العدم حاصلا لك فرضا وانما قال
وتوجه بعونه قرينة الحال الى نحو الا تحب لينظر معنى العرض اذ ليس المقصود الحقيقي
عرض النزول بل عرض محبة النزول قوله لعلك بحاله اي بحال الايذاء وسواء واقع
والصواب ان يقال وتوجه الى ما يناسب بحذف ما لا تعلم اذ لو كان الاستحسان
مجهولا لكان الاستفهام على حقيقته الا انه يستقل الفعل اعني الايذاء في استحسانه

مجازا

مجازا وانما اعتبر ههنا معنى الاستحسان ليكون الانكار ابلغ والزجر اقوى فكانه
قيل انت تستحسن هذا الفعل والا لما فعلته ولم يعتبره في المجهول لانه في نفسه مستقبح جدا والتوجه
في انكاره والتوبيخ عليه ظاهر بخلاف الايذاء قوله هل تهجو الا نفسك او غير نفسك اي
بل تهجو غير نفسك فيما شاء لان ظاهرهما طلب التصديق بان تهجو الاب بل هو تهجو نفس
الابن او غيره فيكون تهجو الغير لكن التصديق بانه تهجو نفسه حاصل قطعا فوجب الحمل على ما
يناسب المقام من الانكار والتوبيخ قوله امتنع ان تطلب العلم بتاديبك قبل المكان
بعدم تاديبك والامر بين لانه اذا استفهم عن احد طرفي النقيض مثل اما قام زيد كان
المطلوب العلم بقيامه اثباتا او نفيا لكن يذكر احد طرفيه لزيادة اهتمام به والانسب
بسياق كلامه ان يقول وتوجه الى نحو انسيت تاديبي فلانا وتولد منه الوعيد والزجر
قوله امتنع الذهاب عن توجه الاستفهام اليه لكونه معلوم الحال يعني ان الذهاب
معلوم الانتفاء فلا يمتنع ان يتوجه اليه الاستفهام اثباتا او نفيا قوله واستدعى
شيئا مجهول الحال فيه ما قد عرفته من اعتبار الشيء مجهول الحال يقتضي اجراء الاستفهام
على اصله قوله استغنت معرفتك به عن الاستفهام اي استغنت ان تستفهم عن وقوعها او
لا وقوعها لانها معلومة الوقوع وانما قال اتفعلني لا اعرفك لانه لما كان يتعلق
بالغرض من المتكلم مع عرفانه به كان علامة لغفلته انه غير عارف به والا لما يتعلق بحضرة
كما ان الاقدام على الاساءة علامة نسيان التاديب والا لما اساء قوله امتنع
المجيء عن الاستفهام للعلم بحصوله وولد بعونه القرينة التقدير اي تقدير المجيء وانه
في موقعه وقد يستعمل لانكار المجيء ايضا قوله وتوجه الى مطلوب اي مقصود للمتكلم يمكن
للمسؤول مثل بيان عجز المدعى وتولد منه التعجيز اي نسبته الى العجز وجعله متهما له والتحدي
اي الالجاء الى التسليم وهو في اللغة المباراة والمنازعة في الغلبة قوله الحو
اعرف لا ازم الشتم اي تذكره ولا تنسه وليس المراد التذكر والعرفان بل التهديد
قوله وتوجه الى غير حاصل ويرد عليه مثل ما تقدم من انه يقتضي اجراء النهي على ظاهره
وانما قدر معنى الاكتراث مبالغة في التهديد لان عدم المبالاة باسم اقبح من عدم

اشار الى قوله وتوجه الى غير حاصل مثل زيادة الشكوى ذكر غير الحاصل منها
واقع في موقعه لا يخفى عليه ما تقدم ثم ان منع المعاني المتولدة المبنية على المناسبات
العرفية والعلاقات الظنية بينها وبين المعاني الاصلية للابواب الخمسة فيهما
لذوق سليم وطبع مستقيم فلا يلتفت الى انكار من يجحدها متمسكا بالاحتمالات العقلية
طالبا للبراهين القطعية فلكل علم له رتبة لا يتجاوز عنها والا لبطلت العلوم الظنية
باسرها وكان استقبال التوليد والتولد في منع المعاني اشارة الى ان سالك علاقة
قطعا وان كانت خفية في بعض المواضع جدا قوله ولنقتصر ذكر من المتولدات للتمني
واحدا وللاستفهام عشرة وللامر اثنين ولكل واحد من النهي والنداء واحدا ثم اشار
الى ان ما ذكره من بيان المتولدات كاف للمسترشدين فان من لا يستغني بهذا
المقدار من البيان لا يستغني ايضا باكثر منه كما دل عليه المثل من لم يستغن بمصباح
لم يستغن باصباح قال الباب الاول في التمني اعلم ان الكلمة الموضوعة
للتمني هي ليت وحدها واما لو وهل في افادتهما معنى التمني فالوجه ما سبق وكانت
الحروف المسماة بحروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا ولولا ولوما مأخوذة
منها مركبة مع لا وما المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو
معنى التمني فاذا قيل هلا اكرمت زيدا او الا بقلب الهاء همزة او لولا او لوما
فكان المعنى ليتك اكرمت زيدا متولدا منه معنى التنديم واذا قيل هلا تكرم زيدا
او لولا فكان المعنى ليتك تكرمه متولدا منه معنى السؤال والتحضيض اقول
شرع في تفصيل احكام الابواب الخمسة وقدم التمني لعمومه وجريانه في الممكن والممتنع وعقبه
بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنهي لمناسبة الامر في الطلب
قوله هي ليت وحدها قد اشتهر في كلامهم ان من مثلا موضوعة للابتداء ولم يريدوا
بذلك ان من موضوعة للمعنى الذي وضع لفظ الابتداء بازائه حتى يكونا مترادفين
بل ارادوا انها موضوعة لكل ابتداء خاص متعلق لشيئين مخصوصين من حيث انه
حالة لها رابطة احدهما بالآخر وعلى هذا القياس ليس معنى قوله ليت موضوعة للتمني

انما مراده بل معناه انها موضوعة لكل تمن مخصوص عارض لمتمنى مخصوص ومباحث
تحقيق ذلك على ما ينبغي في مباحث البيان ان شاء الله تعالى قوله واما لو وهل كما قيل
هما ايضا يفيدان بالوضع معنى التمني فلا يصح دعوى كون ليت وحدها موضوعة له فاجاب
بان الوجه في افادتهما معنى التمني ما سبق من انه اذا امتنع حملهما على معناهما الحقيقي تولد
منهما بمعونة المقام معنى التمني فليسا موضوعين للتمني كليت قوله وكانت الحروف اورد لفظ
كان لعدم الجزم بما ذكره من التركيب لجواز ان يكون كل منها كلمة برأسها فان التصرف
في الحروف بعيد قوله مأخوذة منها اي من هل ولو المستعملتين لافادة التمني وفي قوله
مركبة مسامحة اذ لكان مسامحة والظاهر ان يقال مركبتين حالا من ضمير منها او يقال
مركبة منها ومن لا وما وقوله مطلوبا حال من ضمير مركبة والعائد محذوف اي بالتزام التركيب
فيها والحاصل ان هل ولو اذا كانتا مفردتين يفيدان مجرد معنى التمني على سبيل الجواز
واذا ركبتا مع لا وما لزمتا معنى التمني لا لافادته بل ليتولد منه معنى التنديم في الماضي
ومعنى التحضيض في المستقبل وانما لم يجعل التزام التركيب لافادة التحضيض والتنديم ابتداء
بل وسط معنى التمني رعاية للمناسبة بين المعاني وفيما ذكره تنبيه على ان التحضيض من فروع
التمني المتولد من الاستفهام والشرط لا بابي براسه كما يتوهم قال الباب الثاني في
في الاستفهام للاستفهام كلمات موضوعة وهي الهمزة وام وهل وما ومن واي
وكم وكيف واين وانى ومتى وايان بفتح الهمزة وبكسرها وهذه اللغة يعني
كسر همزتها تقوي اباء ان يكون اصلها اي اوان وهذه الكلمات ثلاثة انواع
احدها يختص طلب حصول التصور وثانيها يختص طلب حصول التصديق وثالثها
لا يختص وقد نبهت فيما سبق ان طلب التصور مرجعه الى تفصيل المجمل او الى تفصيل
المفصل بالنسبة واذا تأملت طلب التصديق وجدته راجعا الى تفصيل المجمل ايضا وهو
طلب تعيين الثبوت او الانتفاء في مقام التردد والهمزة من النوع الاخير تقول
في طلب التصديق بها احصل الانطلاق او زيد منطلق وفي طلب التصور بها في
طرف المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل وفي طرف المسند في الخابية دبسك

ام في الزق فانت في الاول تطلب تفصيل المسند اليه وهو المظروف وفي الثاني
تطلب تفصيل المسند وهو الظرف وهل من النوع الثاني لا تطلب به الا التصديق
كقولك هل حصل الانطلاق وهل زيد منطلق ولاختصاصه بالتصديق امتنع
ان يقال هل عندك عمرو ام بشر باتصال ام دون ام عندك بشر بانقطاعها
وقبح هل رجل عرف وهل زيدا عرفت دون هل زيدا عرفته ولم يقبح ارجل عرف
وازيدا عرفت لما سبق ان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فبينه
وبين هل تدافع واذا استحضرت ما سبق من التفاصيل في صور التقديم عساك
ان تهتدي لما طويت ذكره انا ولا بد لهل من ان تخصص الفعل المضارع بالاستقبال
فلا يصح ان يقال هل تضرب زيدا وهو اخوك على نحو اتضرب زيدا وهو اخوك في
ان يكون الضرب واقعا في الحال ولكون هل لطلب الحكم بالثبوت او الانتفاء
وقد نبهت فيما قبل على ان الاثبات والنفي لا يتوجهان الى الذوات وانما يتوجهان
الى الصفات ولاستدعائه التخصيص بالاستقبال لما يحتمل ذلك وانت تعلم ان احتمال
الاستقبال انما يكون لصفات الذوات لا لانفس الذوات لان الذوات
من حيث هي هي ذوات فيما مضى وفي الحال وفي الاستقبال استلزم ذلك مزيد
اختصاص لهل دون الهمزة بما يكون كونه زمانيا اظهر كالافعال ولذلك كان
قوله عز وجل فهل انتم شاكرون ادخل في الانباء عن طلب الشكر من قولنا فهل
تشكرون او فهل انتم تشكرون او افانتم شاكرون لما ان هل تشكرون مفيد للتجدد
وهل انتم تشكرون كذلك وافانتم شاكرون وان كان ينبئ عن عدم التجدد
لكنه دون فهل انتم شاكرون لما ثبت ان هل ادعى للفعل من الهمزة فترك الفعل
معه ويكون ادخل في الانباء عن استدعاء المقام عدم التجدد ولكون هل ادعى
للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ كما لا يحسن نظير قوله
ليبك يزيد ضارع لخصومة * من كل احد على ما سبق في موضعه والخطب مع الهمزة
في نحو ازيد منطلق اهون واما ما ومن واي وكم واين وكيف واني ومتى وايان

فمن النوع الاول من طلب حصول التصور على تفصيل بينهن لا بد من ايقافك
عليه ليتضح لك تطبيقها في الكلام على ما يستوجب فنقول * ما للسؤال عن
الجنس تقول ما عندك بمعنى اي اجناس الاشياء عندك وجوابه انسان او فرس
او كتاب او طعام وكذلك تقول ما الكلمة وما الاسم وما الفعل وما الحرف وما الكلام
وفي التنزيل فما خطبكم بمعنى اي اجناس الخطوب خطبكم وفيه ما تعبدون من بعدي
اي اي من في الوجود تؤثرونه في العبادة او عن الوصف تقول ما زيد وما
عمرو وجوابه الكريم او الفاضل وما شاكل ذلك ولكون ما للسؤال عن الجنس و
للسؤال عن الوصف وقع بين فرعون وبين موسى ما وقع لان فرعون حين كان
جاهلا بالله معتقدا ان لا موجود مستقلا بنفسه سوى اجناس الاجسام اعتقاد
كل جاهل لا نظر له ثم سمع موسى قال انا رسول رب العالمين سال بما عن الجنس
سؤال مثله فقال وما رب العالمين كانه قال اي اجناس الاجسام هو وحين كان
موسى عالما بالله اجاب عن الوصف تنبيها على النظر المؤدي الى العلم بحقيقته الممتازة
عن حقائق الممكنات فلما لم يتطابق السؤال والجواب عند فرعون الجاهل عجب من
حوله من جماعة الجهلة فقال لهم الا تستمعون ثم استهزأ بموسى وجننه فقال ان
رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون وحين لم يرهم موسى يفطنون لما نبههم عليه في
الكرتين من فساد مسالتهم الحمقاء واستماع جوابه الحكيم غلظ في الثالثة فقال رب
المشرق والمغرب وما بينهما ان كنتم تعقلون ويحتمل ان يكون فرعون قد سال بما عن
الوصف لكون رب العالمين عنده مشتركا بين نفسه وبين من دعاه اليه موسى في
قوله انا رسول رب العالمين لجهله وفرط عتوه وتسويل نفسه الشيطانية له ذلك
الضلال الشنيع من ادعاء الربوبية وارتكاب ان يقول انا ربكم الاعلى ونفخ الشيطان
في خيشومه بتسليم اولئك البهائم له اياها واذعانهم له بذلك وتلقيبهم اياه برب العالمين
وشهرته فيما بينهم بذلك الى درجة دعت السحرة اذ عرفوا الحق وخروا سجدا لله
وقالوا امنا برب العالمين الى ان يعقبوه بقولهم رب موسى وهارون نفيا

لاتهامهم ان يعبدوا فرعون وان يكون ذلك السؤال من فرعون على طاعية
ان يجري موسى في جوابه على نهج حاضريه لو كانوا المسؤولين في وجه بدل نحله
المخلص لجهله بحال موسى وعدم اطلاعه على علو شأنه اذ كان ذلك المقام اول
اجتماعه بموسى بدليل ما جرى فيه من قوله اولو جئتك بشيء مبين قال فأت به
ان كنت من الصادقين بخفين مع المخلص لم يكنه تعجب وتعجب واستهزأ وجنن وتعنيق
بالتعنيق من لئن اتخذت الها غيري لاجعلنك من المسجونين اقول قدم الهمزة
لاصالتها في باب الاستفهام وجريانها في التصور والتصديق وعموم تصرفها وقدمها
لانها قرينتها لكن معنى الاستفهام انما يظهر فيها اذا كانت منقطعة بعد الخبر كقولك انها لابل
ام شاة فان الدال هنا على الاستفهام سوى ام لا غير ومن لم يعدها في كلمات الاستفهام
جعلها تابعة الى الهمزة داخلة في حكمها ولذلك لم يتعرض لها المصنف في تفصيل كلمات
الاستفهام ومعتبها بهل لانها حرف مثلها وانما قال تقوى اياه ان يكون اصلها اي
اوان لان لزوم حذف همزة اوان وحذف احدى يائي اي وقلب الواو وادغامها
في اليا مع كون الاسم غير متمكن يائي ذلك الاصل فالكسر يقوى ذلك الابا لانه ثقيل
في مقام التخفيف وقد يقال لعل الكسر عوض عن اليا المحذوفة واختلف في ايان انه
فعال من اين او فعلان من اي فتختلف لفظ الحال اذا جعل علما قوله وتنا لتها لا يختص
اي لا يختص طلب شيء من حصول التصور والتصديق بل بهما وانما اخره عن المختص
باحدهما لان مفهومه سلبي ثم عاد في التفصيل الى ترتيب الاجمال اعني عد الكلمات
قوله وهو طلب تعين الثبوت او الانتفاء في مقام التردد وذلك لانك اذا تأملت
ادنى تأمل ظهر عندك ان السائل يعلم قطعا وقوع احدهما في النقيض وانما يسأل عن
التعيين واشارة هنا الى ما سبق من التنبيه على حال التصور هنا تأنيس بالتصديق
وانما لم يذكر التصديق فيما سبق لانه اراد هناك الجواب عن اشكال يختص بالتصور
يبتني على ما ذكره اولا من ان الطلب لا يصح بلا تصور اجمالا او تفصيلا قوله تقول في
طلب التصديق بها قدمه على طلب التصور لان طلب تصور المسند اليه او المسند من

حيث انه مسند اليه او مسند متأخر عن التصديق بالاسناد بينهما وارد للتصديق
مثالين احدهما تصديق بسيط في صورة جملة فعلية والآخر مركب في صورة جملة اسمية و
جعل الظرف مسندا بناء على انه متضمن معنى الكاين الذي هو المسند في الحقيقة ثم ان قولهم
ان مثل قولك ادبس في الاناء ام عسل لطلب تصور المسند اليه او المسند او غيرهما مبني
على الظاهر توهما الا ترى ان تصور الدبس والعسل حاصل للسائل قبل الجواب وبعده
على وتيرة واحدة لم يزدد بالجواب في تصورهما شيء والتحقيق ان المطلوب هو التصديق
فان قلت هو حاصل فكيف يطلب قلت الحاصل هو التصديق بان احدهما لا بعينه في الاناء
والمطلوب هو التصديق بان احدهما بعينه فيه وهذان التصديقان مختلفان بلا اشتباه
الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعين المسند اليه في احدهما وعدم تعينه في
الآخر وكان اصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بان التصديق حاصل والمطلوب
هو تصور المسند اليه اي من حيث انه مسند اليه كما نبهنا عليه ومن الحيثية اشارة الى ذلك
التصديق المطلوب فتأمل وقس عليه نظايره قوله هل حصل الانطلاق وهل زيد
منطلق اشارة الى مثالي التصديق في صورتين مختلفتين كما مر في الهمزة ولا يصح ان يقال هل
بل بام المتصلة لانها لتعيين احد الامرين بعد حصول اصل التصديق فينافيها هل
الطالبة للتصديق ومنعا قوله باتصال ام اعترض عليه بانه لا سبيل الى اتصالها في
قوله هل عندك عمرو ام بشر وان اوقعت الهمزة موقع هل لان شرط المتصلة ان يليها
احد المستويين والآخر الهمزة وجب بان المتصلة اذا وليها مفرد فالاولى ان يلي
الهمزة قبلها مثل ما وليها ويجوز المخالفة بين ما وليهما نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد
عندك ام في الدار والقيت زيدا ام عمرا جوازا حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة
احسن فما ذكره المصنف من قبيل الحسن دون الاحسن فلا اشكال ويصح ان يقال بل
بام المنقطعة لانها اضراب عن ما سبق وطلب بحكم آخر فلا منافاة بينها نظرا الى ام في الاضراب
لطلب التصور وفي الانقطاع لطلب التصديق فهي كالهمزة قوله دون ام عندك بشر بالانقطاع
فان قيل المنقطعة يجوز ان يقع بعدها مفرد كقولك ام شاة فينبغي ان يقال بل عندك

عمرو ام بشر على الانقطاع فلا حاجة الى اعادة الجزء قلنا ذلك الجواز مشروط بكون المنقطعة بعد الجزاء اذ لا تلتبس بالمتصلة واما عقيب الاستفهام فيجب ان يكون الواقع بعدها جملة فلذلك اعاد الجزاء قوله وقبح عطف على امتنع اى ولاختصاص هل بالتصديق قبح هل رجل عرف لما سبق من ان نحو رجل عرف يفيد التخصيص فيدل على حصول التصديق باصل الفعل وان الكلام في جنس الفاعل وعدده فالاستفهام فيه انما يكون لتعيين الفاعل وتنوعه فبينه وبين هل تدافع وانما لم يمتنع لجواز ان يجعل رجل فاعل فعل محذوف يفسره هذا المذكور فلا يكون هناك تخصيص وتدافع لكنه بعيد مستقبح وكذا الحال في هل زيدا عرفت اذ المتبادر منه التخصيص وان احتمل ان يجعل التقديم لغرض آخر او يجعل زيدا مفعولا لمحذوف مقدم وان لم يكن الفعل مشغولا عنه لكن كل واحد من الاحتمالين بعيد قبح قوله دون هل زيدا عرفته فانه غير قبيح لان المحذوف المفسر جاز ان يقدر مقدما لانه عامل فاصله التقديم على معموله وكذا لم يقبح ارجل عرف وازيدا عرفت لان الهمزة قد تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول فلا تدافع بينها وبين التقديم وقوله لما سبق متعلق بقبح قوله واذا تحققت ما سبق من التفاصيل في صور التقديم يعني قد سبق ان المسند اليه المقدم في الذكر على المسند اذا كان منكرا كان تقديمه للتخصيص قطعا واذا كان معرفا مظهرا كان تقديمه اللفظي للتقوى فقط واذا كان مضمرا احتمل تقديمه التخصيص والتقوى على سواء وان المفعول سواء كان بواسطة او بدونها وساير متعلقات الفعل كالحال والظرف اذا قدمت عليه افادت التخصيص اما دائما او غالبا فاذا تحققت ذلك عرفت قبح هل بزيد مررت وهل يوم الجمعة خرجت وهل راكبا جئت وهل في المسجد صليت وعرفت عدم قبح هل زيد عرف وهل هو عرف وهل انت عرفت و اعترض بانها قبيحة ايضا اتفاقا واجيب بانه اراد ان لا قبح من جهة التدافع ولا يلزم منه ان لا قبح من جهة اخرى هي ان هل في الاصل بمعنى قد المقتضي للفعل فلا تفارق اليها اذا وجدته في الكلام كما نحن بصدده واذا لم تجده كا

في هل زيد قايم تسلت عنه واسلة وعرفت ايضا انه لا قبح في شيء من الصور المذكورة مع الهمزة لكونها صالحة لطلب التصور فلا تدافع وليس فيها ايضا جهة اخرى مقتضية للقبح فلا قبح اصلا وان قال لعساك ان تهتدي لانك بعد استحضار ما سبق تحتاج في استخراج المطوي ذكره الى تامل فيها قوله ولا بد لهل من ان يخصص الفعل المضارع بالاستقبال هذا الحكم ثابت لهل بالوضع كما في السين وسوف فكان الاولى به ان يقول وهل تخصص المضارع بالاستقبال فان قوله لا بد يوهم ان لهل معنى يقتضي ذلك التخصيص وليس هناك شيء سوى طلب التصديق وهو جار في الامور الواقعة في الحال والماضي والاستقبال على سواء قوله فلا يصح اى لا يصح ان يراد بالمضارع الداخل عليه هل معنى الحال سواء قصد بالاستفهام حقيقة كقولك هل تضرب زيدا اى الآن او قصد به الانكار كما في المثال المذكور في الكتاب والتقييد بالجملة الحالية اعني وهو اخوك تعليل للانكار وقرينة لفظية على قصد معنى الحال بالمضارع لان مضمون تلك الجملة واقع في الحال ومقارن لعامله قوله في ان يكون متعلق بقوله على نحو اى لا يصح ان يقال هل تضرب زيدا كائنا على نحو اتضرب زيدا في ان يكون الضرب واقعا في الحال قوله ولكون هل هذا مع ما عطف عليه اعني ولاستدعائه متعلق بالستلزم والمقصود بيان ان هل ادعى للفعل واشد ارتباطا به من الهمزة وان اشتركا في ان الاستفهام بالفعل اولى كما مضى وكونه ادعى من وجهين الاول ان هل لطلب التصديق اى الحكم بالثبوت او الانتفاء وقد نبهت فيما سبق ان الاثبات والنفي انما يتوجهان الى الصفات اى النسب دون الذوات اى المفهومات المستقلة بالمفهومية ولا شك ان النسب الصالحة للنفي والاثبات داخلة في مفهومات الافعال دون الاسماء ولذلك كان لهل مزيد اختصاص اى ارتباط وتعلق بالافعال دون الهمزة الثاني ان هل يستدعي بحكم الوضع التخصيص بالاستقبال وذلك انما يتصور فيما يحتمل الاستقبال وانت خبير بانك اذا اعتبرت مفهوما غير النسب كزيد مثلا لم يكن له في نفسه احتمال وتعلق بزمان واذا اعتبرت معه نسبة الوجود او غيره اليه جاز الاحتمال والتعلق والاختصاص بزمان فالذوات من حيث هي ذوات ليس فيها احتمال اختصاص بالاستقبال ولا بغيره

انما ذلك في النسب والافعال تتضمن نسبا بحسب الحال والاستقبال فيكون هل ادل
لها واقوى تعلقا بها وكان يكفيه من الوجه الثاني ان يقول هل تخصص المضارع
بالاستقبال كما صرح به اولا قوله استلزم ذلك يعني استلزم ذلك المذكور وهو كون
هل لطلب الحكم واستدعاؤه التخصيص ويرد عليه انه علل الاستلزام بهما فلا معنى لاسناده
اليها اذ هو نظير قولك لفضل زيد استوجب الفضل لزيد الاكرام ويجاب عنه بانه اراد
اعادة التعليل لطول العهد الا انه اعاده بطريق الاسناد وهو ركيك جدا ويقال
ايضا ذلك اشارة الى هل اي للامرين استلزم هل مزيد اختصاص بالافعال ووضع هل لكان
لكما وضع ذلك موضع ضمير هل قوله اظهر يكون وانما كان كون الفعل زمانيا اظهر لحصول
الزمان في مدلوله وضعا ودلالة بعض الاسماء المشتقة على الزمان بطريق العروض
دون الوضع قوله ولذلك اي ولان لهل مزيد اختصاص بالفعل قوله عن طلب الشكر الى
طلب حصوله في الخارج لانه المراد دون حقيقة الاستفهام لاستحالتها من علام الغيوب
قوله وهل انتم تشكرون كذلك اي مفيد للتجدد وايضا سواء جعل انتم فاعل فعل محذوف
يفسره المذكور كما هو المختار او جعل مبتدأ فان الجملة الاسمية اذا كان خبرها فعلا دلت
على التجدد كما مر والفرق هو ان في هل انتم تشكرون زيادة تاكيد اما بالتكرار اذا
جعل فعلية واما بتقوي الحكم ان جعل اسمية وليس في هل تشكرون شيء من ذلك قوله
ترك الفعل معه يكون ادخل وذلك لان ترك الشيء مع ما يقتضيه اقتضاء اقوى ادل على
ان هناك ما يستدعي تركه فترك الفعل مع هل يكون ادخل في الانباء على استدعاء المقام
عدم التجدد وعن كمال العناية بافادة الثبات والدوام قوله الا من البليغ لانه
الذي يعلم ان هل ادعى للفعل ويعلم نكتة العدول عن الفعل الى الاسم ويراعي مقتضيات
المقامات فلا تقول هل زيد منطلق الا لداع اقوى يدعو اليه ونكتة سرية يقصدها
واما غيره فهو بمعزل عن ذلك فلا يحسن منه هذا التركيب كما لا يحسن التركيب المشتمل على بناء
الفعل للمفعول واسناده اليه مع ذكر الفاعل مرفوعا بتقدير من كل احد بل ممن يعرف
تلك النكت المطوية فيه على ما سبق ذكرها قوله والمطلب مع الهمزة في نحو ازيد منطلق

اهون لان استدعاءها للفعل ليس في تلك المرتبة من القوة فاذا ذكرت مع الاسمية
فكانه لم يعدل بها عن اصلها فاذا صدر مثل ذلك عن غير البليغ لم ينقص حسنه ذلك النقصان
الكامل فان قلت اذا دخل هل على الجملة الاسمية وقصد بالاستفهام طلب الفعل كما في قوله
تعالى فهل انتم شاكرون عقيب قوله وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم دل على الاقتضاء
بحصول الفعل ودوامه واذا قصد بالاستفهام الانكار دل على زيادة التقريع بانه ترك
على سبيل الثبوت والدوام ما كان ينبغي ان لا يترك على سبيل التجدد والحدوث فاذا قصد
بالاستفهام حقيقته فماذا يكون فائدة العدول قلت فائدته التنبيه على ان ذلك الفعل
كالانطلاق مثلا في هل زيد منطلق مظنة للاستمرار والدوام قوله من طلب حصول التصور
بيان للنوع الاول على معنى من المختص بطلب حصول التصور وقوله على تفصيل حال من
المستثنى قوله فمن النوع الاول ليتبع منك تطبيقها الى تطبيق تلك الكلمات في الكلام على
ما يستوجبها اي يستوجبها والمعنى تطبيق تلك الكلمات على الشيء الذي يستوجب ذلك الشيء
تلك الكلمات فالمستتر في يستوجب له وضمير المفعول المحذوف للكلمات وقيل اي يستوجبه
اي على الوجه الذي يستوجبه الكلام ذلك الوجه باقتضاء المقام قوله تقول ما عندك
بمعنى اي اجناس الاشياء عندك يعني انك قد عرفت ان عنده جنسا من اجناس الاشياء
على الاجمال فتسال عن خصوصية ذلك الجنس فاذا قال مثلا انسان فقد افادك تصورا
لم يكن حاضرا عندك وعرفت ايضا ان الكائن عند المخاطب انسان وهذا تصديق آخر
غير اصل التصديق الذي كان حاصلا لك قبل الجواب وهو ان جنسا ما من الاجناس
كائن عنده قوله وكذلك تقول ما الكلمة فصله عما تقدمه لوجهين الاول ان هذا سؤال
عن مفهوم اعتباري اصطلاحي وما تقدمه سؤال عن موجود خارجي الثاني ان الاول
سؤال عما هو مبهم مطلقا والثاني سؤال عما له نوع تعين في الجملة كانه قيل مدلول هذا
اللفظ اي جنس من اجناس المفهومات فيجاب بايراد تلك اللفظة ان وجد والا
بمركب مبين مفهومها ولا يكون التفصيل الموجود في ذلك المركب مقصودا بل يقصد
مجرد تعيين خصوصية مفهومها وقس على ذلك قولك ما الغضنفر سائلا عن مدلوله

فانه يجاب بالاسد مثلا ويسمى مثل ذلك اعنى تعيين مدلول اللفظ حدا لفظيا واما نحو قولك
ما الانسان سائلا عن تحديد ماهية الحقيقية بعد العلم بمدلول الوضعى على الخصوص
وقولك ما الكلمة طالبا لحدها الاسمى الذى يفصل مدلولها الاصطلاحى بعد معرفة خصوصه
اجمالا لكن يجاب بحيوان ناطق ولفظ وضعت لمعنى مفرد فهو بالعلوم انسب اذ
يطلب فيها تفاصيل الحقايق الموجودة والمفهومات الاصطلاحية واما اهل اللغة
والعرف فانهم يكتفون بالمعرفة الاجمالية قوله اى اى من فى الوجود تو ثرونه فى العبادة
اراد اى اى جنس من اجناس الموجودات تؤثرونه فيها كما يقتضيه سياق كلامه
وقد صرح فيما بعد بان من الاستفهامية للسؤال عن الجنس من ذوى العقول ويعلم منه
جواز استعمال من الموصولة عن الجنس من ذوى العلم ومن غيرهم ايضا بطريق التغليب
قوله اوعن الوصف استعمال ما فى السؤال عن وصف اولى العلم او غيرهم كثير فى اللغة
منه قولهم وما المغزدون يا رسول الله قال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات وكذا
ما الموصولة فى ذوى العلم قصدا الى الصفة كقوله تعالى والسماء وما بناها اى
والقادر الذى بناها قوله ولكون ما للسؤال عن الجنس وللسؤال عن الوصف وقع
بين فرعون وبين موسى ما وقع لو توع منع الواقع بينهما وجوه ثلثة مذكورة فى الكتاب
الاول ان يكون فرعون قد اراد بالسؤال انه اى شئ هو من الاشياء التى شوهدت
وعرفت اجناسها فاجاب موسى لما يستدل به عليه تعالى من افعاله الخاصة ليعرفه انه
ليس بشئ مما شوهد وعرف من الاجرام والاعراض والمصنف اختار هذا الوجه الا
انه تصرف فيه باخراج الاعراض عن السؤال بناء على ظهور ان رب العالمين لا يكون
الا موجودا مستقلا اى قايما بذاته لا بغيره وقال لما كان فرعون جاهلا بالله لا نظر
له فى معرفة الاشياء كان معتقدا ان لا موجود مستقلا سوى اجناس الاجسام كما هو
اعتقاد كل جاهل لا نظر له فيكون معنى قوله وما رب العالمين اى اجناس الاجسام
هو ولما كان موسى عالما بالله اجاب عن الوصف اى عن سؤال الوصف تعالى رب
السموات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين فذكر وصفا يدل على انه ليس من

اجناس الاجسام بل حقيقته ممتازة عن حقايق الممكنات واشار الى ان ذلك الاعتقاد
من فرعون ليس من الايقان وحث بما ذكره على النظر المؤدى الى العلم اليقينى بذاته
وصفاته فلما لم يتطابق السؤال والجواب عند فرعون لجا بل عجب الجهلة الحاضرين عنده
فعدل موسى الى وصف آخر فى الدلالة على وجود الصانع وصفاته لانه من الايات المتعلقة
بالانفس وما تقدم من الايات المتعلقة بالافاق فقال ربكم ورب آبائكم الاولين و
لما راى فرعون استمرار موسى ثابتا على جواب لا يطابق سؤاله استهزأ به وجننه قائلا
ان رسولكم الذى ارسل اليكم لمجنون فعدل موسى الى وصف ثالث اظهر من الاولين
لان الامور المتجددة ادل على صانع يحدثها مما له نوع استمرار وعرض بجنون فرعون
واتباعه بقوله ان كنتم تعقلون تغليظا عليهم حيث لم يتفطنوا لما نبههم عليه مرتين من فساد
سؤالهم للحقايق وحكمة جوابه الكريم ولقايل ان يقول لا مدخل فى هذا الوجه لكون ما
للسؤال عن الوصف كما زعم المصنف بل بناؤه على عدم مطابقة الجواب للسؤال فلو
فرض ان ما للسؤال عن الجنس فقط كانت بقية القصة باقية على حالها لا يقال انه جواب
بالوصف مبنى على انه حمل كلمة ما على السؤال عن الوصف لانا نقول بل بناؤه على التخطئة فى
السؤال والتنبيه على النظر المؤدى الى العلم بحقيقته الممتازة عن حقايق الممكنات كما ذكره
الوجه الثانى ان يكون فرعون قد سأل بما عن خصوصية ذاته كانه قال اى شئ هو على
الاطلاق تفتيشا عن حقيقته الخاصة ما هى فاجاب موسى بالوصف تنبيها على ان خصوصية
تلك الحقيقة محجوبة عن عقول البشر لا سبيل الى معرفتها انما الذى اليه سبيل هو معرفته بصفاته
استدلالا بافعاله وعدم التطابق بين السؤال والجواب على الوجه الذى لم يتعرض له
المصنف ظاهر ايضا ولا يخفى ان جعل هذا الوجه مبنيا على اشتراك ما بين معنييه اولى الوجه
الثالث ما اشار اليه بقوله ويحتمل الى آخره وهو الذى مال اليه العلامة حيث قال والذى
يليق بحال فرعون يعنى ادعاءه للربوبية ويدل عليه الكلام ايضا ان يكون سؤاله هذا
انكارا لان يكون للعالمين رب سواه فلما نسب موسى الربوبية الى غيره عجب قومه من
جوابه فلما ثنى بتقرير قوله جننه الى قومه وطنز به حيث سماه رسولهم فلما ثلث بتقرير آخر

غضب والتعب وقال لئن اتخذت الها غيري قال وهذا يدل على صحة هذا الوجه الاخير
قوله ان يكون الفرعون قد سأل بما عن الوصف لما كان مقصوده ان يعرف موسى
بربوبية كان سؤاله عن الوصف ليذكر موسى وصفا من اوصافه المخصوصة به لا عن
الجنس قوله لكون رب العالمين عنده مشركا وذلك اما لانه مع ادعائه الربوبية
لنفسه كان معترفا بربوبيته تعالى واما لانه بنى الامر على زعم الخصم وتسليم قوله
والظاهر انه لما سمع اطلاق رب العالمين في قول موسى على غيره سأل عن وصف
رب العالمين طامعا في تعيين موسى اياه ولا حاجة في ذلك الى ثبوت الاشراك
عنده حقيقة او تسليما قوله بجملة متعلق بكونه عنده مشركا والتسويل التزيين ونفخ
الشيطان في خيشومه اي في اقصى انفه القاء الباطل في دماغه وتصويره في
خياله والباء في بتسليم متعلق بالنفخ وضميره لفرعون واياها للربوبية والاذعان
هو الانقياد والاعتراف بذلك اي بكونه ربا اي ان يعقبوه اي يذكروا عقيبه
اي عقيب قولهم امنا برب العالمين قولهم رب موسى وهارون قوله وان يكون
ذلك السؤال من فرعون عطف على قوله ان يكون فرعون قد سأل والطاغية
بتخفيف الياء من الطمع والضمير في جوابه وحاضريه ووجهه لفرعون وفي بدله لموسى
وهو منصوب على انه ظرف تقديري في معنى مكانه على ما سلف قوله فيجعله بالنصب عطف
على يجري اي فيجعل موسى فرعون مخلص جوابه ومنتهاه بان يذكر وصفا مختصا به
وقيل اي يجعل فرعون جواب موسى اذا جرى على نهج حاضريه مخلصا له من الطعن
الطاعنين قوله لجهله متعلق بطاعية واذ كان متعلق بجهله وضمير فيه لذلك المقام
الذي حكم عليه بانه اول مقام وقع فيه اجتماعه به يعني بعد غيبته وهربه منه قوله لم
اي لم يكن المخلص من فرعون كما طمع وقيل اي لم يكن المخلص جواب موسى على نهج
الحاضرين او لم يكن المخلص المخلص يقال تفيهق في كلامه اي توسع وملأ به فاه قوله
من المسجونين اي من الذين عرف حالهم في سجني كان يلقيهم في مهواة لا يرى فيها
نور ولا يسمع صوت الى ان يموتوا قال واما من فللسوال عن الجنس من ذوي

العلم تقول من جبرئيل بمعنى ابشر هو ام ملك ام جني وكذا من ابليس ومن فلان
ومنه قوله تعالى حكاية عن فرعون فمن ربكما يا موسى اراد من مالككما ومدبر امركما
الملك هو ام جني ام بشر منكرا لان يكون لهما رب سواه لادعائه الربوبية لنفسه
ذاهبا في سؤاله هذا الى معنى الكما رب سواي فاجاب موسى بقوله ربنا الذي اعطى
كل شيء خلقه ثم هدى كانه قال نعم لنا رب سواك وهو الصانع الذي اذا سلكت
الطريق الذي بين بايجاده لما اوجد وتقديره اياه على ما قدر واتبعت فيه الخريت
الماهر وهو العقل الهادي عن الضلال لزمك الاعتراف بكونه ربا وان لا رب
سواه وان العبادة لي منك ومن الخلق اجمع حق لا مدفع له واما اي
فللسوال عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما يقول القائل عندي ثياب فتقول اي
الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية قال تعالى
حكاية عن سليمان عليه السلام ايكم يأتيني بعرشها اي الانسي ام الجني وقال
حكاية عن الكفار اي الفريقين خير مقاما اي انحن ام اصحاب محمد واما كم فللسوال
عن العدد اذا قلت كم درهما لك وكم رجلا رأيت تحتاج تقول اعشرون ام ثلثون
ام كذا ام كذا وتقول كم درهمك وكم مالك اي كم دانقا وكم ثوبك اي كم شبرا او كم
ذراعا وكم زيد ماكث اي كم يوما او كم شهرا او كم رأيتك اي كم مرة وكم سرت اي كم فرسخا
او كم يوما قال عز وجل قال قائل منهم كم لبثتم قالوا لبثنا يوما او بعض يوم اي
كم يوما وكم ساعة وقال كم لبثتم في الارض عدد سنين وقال سل بني اسرائيل
كم آتيناهم من آية بينة ومنه قول الفرزدق • كم عمة لك يا جرير وخالة
فدعاء قد حلبت علي عشاري • فيمن يروي بنصب المميز واما كيف فللسوال
عن الحال اذا قيل كيف زيد فجوابه صحيح او سقيم او مشغول او فارغ او شبح او
جذلان ينتظم الاحوال كلها واما اين فللسوال عن المكان اذا قيل اين زيد
فجوابه في الدار او في المسجد او في السوق ينتظم الاماكن كلها واما انى فتستعمل
تارة بمعنى كيف قال الله تعالى فاتوا حرثكم انى شئتم اي كيف شئتم واخرى

يعني من اين قال الله تعالى انى لك هذا اى من اين لك وأمّا متى وأيّان
فهما للسؤال عن الزمان اذا قيل متى جئت او ايّان جئت يقال يوم الجمعة او يوم
الخميس او شهر كذا او سنة كذا وعن علي بن عيسى الربعي امام ائمة بغداد في
علم النحو ان ايّان تستعمل في مواضع التفخيم كقوله عزّ قائلا يسأل ايّان يوم القيمة
يسألون ايّان يوم الدين اقول المشهور انه للسؤال عن العارض المشخص لذوي العلم
فاذا قيل من جبرئيل يجاب بما يفيد تعيينه وتشخيصه من انه ملك كذا وكذا واذا قيل من
جاءك يجاب بنحو زيد مثلا وقد يستدل على وروده للسؤال عن الجنس بقوله سبحانه احتج
ورجع الجن في جوابه وفيه بحث اذ الظاهر ان الشاعر ظنهم اناسًا فسألهم عما يخصهم
فردوا عليه بانا من الجن لا من الانس الذي ظننتنا منه قوله ومنه فضلا عما تقدم لان
الاستفهام فيه للانكار لا على حقيقته قوله الى معنى الكار رب سواى يعني على طريق الانكار
اى ليس لكم رب سواى وعلى هذا لو قال بلى بدل نعم لكان اولى قوله خلقه اول
مفعولى اعطى وكل شيء ثانيهما اى اعطى خليقته كل شيء يحتاجون اليه ويرتفقون به وجاز
ان يكون خلقه ثاني المفعولين فالمعنى اعطى كل شيء صورته وشكله المطابق للمنفعة المنوطة
به كما اعطى العين الهيئة التي تطابق الابصار والاذن الشكل الذي يوافق الاستماع
وهكذا الحال في ساير الاعضاء قوله ثم هدى اى عرّفه كيف يرتفق بما اعطى يعني ارشده
وهداه بكيفية استعمال الآلات وتحصيل الكمالات وما احسن هذا الجواب كما نياشانيا
وما احضره قوله وتقديم ايّاه عليه تدريد آل على انه جعل خلقه مفعولا ثانيا لاعطى قوله
واتبعت عطف على سلكت فيه اى في ذلك الطريق الواضح او السلوك والمراد هو الدليل
الظاهر الحاذق ولذلك جواب اذا سلكت قوله بكونه اى بكون ذلك الصانع الذي وصفه
والوجه في لزوم الاعتراف بكونه ربا ان النظر والاستدلال بالمصنوعات واحوالها
يودي الى العلم بوجود صانع قديم متصف بصفات الكمال منزه عن سمات النقصان
متوحد في ذاته منفرد في صفاته فوجب ان يكون هو الرب وحده وان يكون
العبادة من الكل حقا له دون غيره وفي وصف الحق بالهادي عن الضلال تنبيه

على ان الضلالة انما تنشأ من اتباع التقليد وشوايب الاوهام قوله احد المشاركين
المتفق فيه باقل ما يتصور منه التشارك اعني الاثنين واراد احد المتشاركين او
الاشياء المشاركة في امر هو مضمون ما اضيف اليه اى واما وصف الامر بعموم المتشاركين
تاكيد التشارك وزيادة ايضاح له قوله فطلب منه اى من ذلك القائل وصفا يميزه
اى يميز لك الثياب عندك عما شاركها في الثوبية وذلك الوصف المميز لكونها كتانا
او قطنا او حريرا الى غير ذلك من الاوصاف المميزة في متعارف الناس قوله ايهم يا فتى
هذا سوال عما يميز احد المشتركين في الحضور والخطاب ولما كان المخاطبون
هناك منحصرين في الثقلين آل معنى السوال الى ما ذكره بقوله اى الانسى ام الجني ولم
يرد انه سوال عن ذوي العلم كما زعم الا ترى كيف تنكر الجنس في تفسيرهم وذكر فيه
الاجناس الثلثة فقال يعني ابشر هو ام ملك ام جني وعرفه في تفسيره اى مهنا واقتصر
على ذكر جنسين من تلك الثلثة على ان ما صرح به اولا من معنى اى يدفع توهم منع الارادة
قطعا قوله كانك قلت اعشرون ام ثلثون فيه اشارة الى ان كم الاستفهامية محمولة
على العدد الوسط في نصب المميز وافراده وهذا تفسير للمثال الاول اذ المناسب
للثاني اعشرين ام ثلثين قوله وتقول كم درهمك الى اخره تنبيه على ان مميز كم يحذف كثيرا
ويقدر ما يناسب المقام وقوله قال عز وجل قال قائل منهم كم لبثتم يعني قال تعالى في
قصة اصحاب الكهف والمميز محذوف على ما قدرناه وقوله وقال كم لبثتم في الارض عدد
سنين هذا في حق اهل النار في سورة المؤمنين والمميز هنا مذكور اعني عدد سنين
والظاهر ان كلمة قال بنجم من كلام المصنف عطفا على قال عز وجل ويحتمل ان يكون
من كلام الله تعالى عطفا على قال قائل منهم فان الآية في مصاحف الكوفة قال كم لبثتم
والمستتر في قال هو الله او للمامور بسواله من الملئكة وفي مصاحف الحرمين والبصرة
والشام قل كم لبثتم والخطاب للملك او لبعض رؤساء اهل النار وهكذا الخلاف في جوابه
اعني قوله قال ان لبثتم الا قليلا قوله سل بني اسرائيل كم آتيناهم هذا السوال للتقريع
والاستفهام للتقرير ومن آية مميز كم وقيل اذا فصل بين كم ومميزه بفعل متعد زيد في

مميزة لفظة من دفعا للالتباس بالمفعول به ولم تسمع زيادتها في غير مواضع هذا
الفصل قوله منين يروى بنصب المميز يعني بنصب عزة اذ حينئذ يتعين ان كم استفهامية
مرفوعة المحل على الابتداء وعلى رواية جر عزة يكون كم خبرية مرفوعة المحل على الابتدا
ايضا واما على رواية رفع عزة فكم استفهامية او خبرية اي كم مرة او كم حلبة بالنصب
او بالجر وعزة مبتدأ لكونها نكرة موصوفة وكلا كم اما ظرف او مصدر معمول لخبر المبتدا
اعني حلبت قدم على المبتدا والجر حاصل على طريقة قولك يوم الجمعة اوضربا شديدا زيد
ومثل ذلك لا يعد فصلا بين العامل والمعمول بالاجنبي قوله وخالة هي تابعة لعمة
في احوالها الثلث يقال رجل افدع اي معوج الرسغ من اليد او الرجل وامرأة فدعاء
قوله واما كيف فللسوال عن الحال اي عن وصف الشيء وهيئته التي يكون عليها فان
كيف في حكم الظرف بمعنى في اي حال فتارة تكون في محل الرفع على الخبرية كما في
قولك كيف زيد واخرى في محل النصب على الحالية كما في قولك كيف جئت قوله ونجح
هو فعل من نجح على وزن حزن ومعناه الجذلان من الجذل بمعنى الفرح قوله ينتظم
الاحوال كلها اي لا يختص ببعض دون بعض بل يعمها جميعا وقد تراه جميعا يسال بها
عن الاحوال والصفات التي لها نوع استقرار قوله قال الله تعالى فاتوا حرثكم انى
شئتم كانت اليهود يزعمون ان من جامع امراته وهي مجبية من دبرها في قبلها كان
الولد احول فنزلت الآية ردا لهم اي فاتوا حرثكم كيف شئتم وعلى اي وضع اردتم
بعد ان يكون المأتي موضع الحرث وهو القبل قوله من اين لك ذهب بعضهم الى ان
كلمة انى وحدها بمعنى من اين واخرون الى انها بمعنى اين ومن مقدرة نعم قد يجيء
اي وتستعمل اخرى بمعنى من اين تناول المذهبين ومعنى ايان يوم القيمة ايان
يوم الدين ايان وقوعه فان ظرف الزمان لا يقع خبرا عن غير الحدث قال
واعلم ان هذه الكلمات كثيرا ما يتولد منها امثال ما سبق من المعاني بمعونة
قرائن الاحوال فيقال يا هذا ومن هذا لمجرد الاستخفاف والتحقير وما لي للتعجب
قال الله تعالى حكاية عن سليمان ما لي لا ارى الهدهد واي رجل هو للتعجب

وايا رجل وكم دعوتك للاستبطاء وكم تدعوني للانكار وكم احلم للتهديد وكيف
تؤذي اباك للانكار والتعجب والتوبيخ وعليه قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم
امواتا فاحياكم بمعنى التعجب ووجه تحقيق ذلك هو ان الكفار في حين صدور الكفر
منهم لا بد من ان يكونوا على احدى الحالين اما عالمين بالله واما جاهلين به فلا
ثالثة فاذا قيل لهم كيف تكفرون بالله وقد علمت ان كيف للسوال عن الحال و
للكفر مزيد اختصاص بالعلم بالصانع وبالجهل به انساق الى ذلك فافاد في
حال العلم بالله تكفرون ام في حال الجهل به ثم اذا قيد كيف تكفرون بالله بقوله وكنتم
امواتا فاحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم وصار المعنى كيف تكفرون بالله والحال حال علم بهذه القصة
وهي ان كنتم امواتا فصرتم احياء وسيكون كذا وكذا صير الكفر ابعد شيء عن العاقل
فصار وجوده مظنة التعجب ووجه بعده هو ان هذه الحالة تابى ان لا يكون
للعاقل علم بان له صانعا قادرا عالما حيا سميعا بصيرا موجودا غنيا في جميع ذلك
عن سواه قديما غير جسم ولا عرض حكيما خالقا منعما مكلفا مرسلا للرسل باعثا مثيبا
معاقبا وعلم بان لهذا الصانع يابى ان يكفر وصدور الفعل عن القادر مع الصارف
القوي مظنة تعجب وتعجب وانكار وتوبيخ فصح ان يكون قوله كيف تكفرون بالله
الى آخره من الآية تعجبا وتعجيبا وانكارا وتوبيخا وكذلك يقال اين مغيثك للتوبيخ
والتقريع والانكار وحال تذليل المخاطب قال الله تعالى اين شركاءي الذين
كنتم تزعمون توبيخا للمخاطبين وتقريعا لهم لكونه سوالا في وقت الحاجة الى الاغاثة
عمن كان يدعي له انه يغيث وقال فاين تذهبون للتنبيه على الضلال ويقال اني
تعتد علي خائن للتعجب والتعجيب والانكار قال تعالى فاني تؤفكون انكارا وتوبيخا
وقال اني لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين استبعادا للذكرى ام ويقال متى
قلت هذا للجحود والانكار ومتى تصلح شاني للاستبطاء وقد عرفت الطريق فراجع
نفسك واذا سلكتها فاسلكها عن كمال التيقظ لما لقنت فلا تجوز بعد ما عرفت ان
التقديم يستدعي العلم بحال نفس الفعل وقوعا او غيره وقوع ازيد ضربت

سائلا عن حال وقوع الضرب ولا اانت ضربت زيدا بنية التقديم ولا ترض
ازيدا ضربت ام لا ولا اانت ضربت زيدا ام لا بنية التقديم ولكن ان شئت
ام فعل ازيدا ضربت ام غيره واانت ضربت زيدا ام غيرك وان اردت بالاستفهام
التقرير فاحذه على مثال الاثبات فقل حال تقرير الفعل اضربت زيدا او اتضرب
زيدا وقل حال تقرير الضارب دون عمرو اانت ضربت زيدا كما قال تعالى
اانت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم او ان زيدا مضروب ازيدا ضربت وان اردت
به الانكار فانسجه على منوال النفي فقل في انكار نفس الضرب اضربت زيدا او قل
ازيدا ضربت ام عمرا فانك اذا انكرت من يردد الضرب بينهما تولد منه انكار الضرب
على وجه برهاني ومنه قوله تعالى آلذكرين حرم ام الانثيين وفي انكار ان الضارب
اانت ضربت زيدا وفي انكار ان زيدا مضروب ازيدا ضربت كما قال تعالى قل
اغير الله اتخذ وليا وقال اغير الله تدعون ومنه ايضا قوله تعالى ابشرا منا
واحدا نتبعه فتذكر ولا تغفل عن التفاوت بين الانكار للتوبيخ على معنى لم كان
او لم يكون كقولك اعصيت ربك او اتعصي ربك وبين الانكار للتكذيب على
معنى لم يكن او لا يكون كقوله تعالى افاصفيكم ربكم بالبنين وقوله اصطفى البنات
على البنين وقوله انلزمكموها واياك ان يزل عن خاطرك التفصيل الذي سبق في
نحو انا ضربت وانت ضربت وهو ضرب من احتمال الابتداء واحتمال التقديم وتفاوت
المعنى في الوجهين فلا تحمل نحو قوله آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن
ينكر من الله دون غيره ولكن احمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار
وانظم في هذا السلك قوله تعالى افانت تكره الناس وقوله افانت تسمع الصم او
تهدي العمي وقوله اهم يقسمون رحمة ربك وما جرى مجراه واذ قد عرفت ان
هذه الكلمات للاستفهام وعرفت ان الاستفهام طلب وليس يخفى ان الطلب انما
يكون لما يهمك ويعنيك شانه لا لما وجوده وعدمه عندك بمنزلة وقد سبق ان
كون الشيء مهما جهة مستدعية لتقديمه في الكلام فلا يعجبك لزوم كلمات الاستفهام

صدر الكلام ووجوب التقديم في نحو كيف زيد واين عمرو ومتى الجواب وما شاكل
ذلك اقول يريد ان من الاسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام كثيرا ما يتولد منها بمعونة
قراين الاحوال امثال ما سبق من المعاني المتولدة من حرفي الاستفهام اعني الهمزة
وهل وذلك اذا امتنع اجراؤها ايضا على حقيقة الاستفهام فتحمل حينئذ على معنى يناسب
المقام قوله فيقال لم هذا ومن هذا لمجرد الاستخفاف والتحقير لا يخفى عليك ان كون
التحقير مستفادا من اسم الاشارة فيما ذكره من المثال لا ينافي استفادته من الاستفهام
ايضا وما لي لا ارى الهدهد يفيد التعجب من حيث انه كان على وصف يستبعد معه عدم
رؤيته للهدهد وفي الكشاف اذ قال ما لي اراه على معنى انه لا يراه وهو حاضر لساتر
ستره او غير ذلك ثم لاح له انه غائب فاضرب عن ذلك واخذ يقول اهو غائب كانه
يسال عن صحة ما لاح له ونظيره ما ذكره اذ حمل ما لي على حقيقة الاستفهام واما كلمة ام
فهي منقطعة على الوجهين هاهنا قوله وكيف تؤذي اباك للانكار اي لانكار الايذاء و
التعجب اي من ارتكابه والتوبيخ اي لفاعله قوله وعليه اي وعلى ما ذكر من الانكار والتعجب
والتوبيخ وقوله بمعنى التعجب اي ملتبسا بمعنى التعجب حال من المستتر في عليه الراجع الى المبتدا
او من المعمول وانما افرد التعجب بالذكر مع الاستغناء عنه لانه الاصل الذي يتولد
منه الانكار والتوبيخ فان ما يتعجب منه لكونه مستبعدا مستقبحا جدا كان ارتكابه منكرا
وفاعله موبخا ولانه المحتاج الى التاويل برجوعه الى العباد لاستحالة التعجب منه تعالى قوله
ووجه تحقيق ذلك اي تحقيق ورود قوله تعالى كيف تكفرون بالله على ما ذكر من المعاني
وملخص ما حققه ان كيف للسؤال عن الحال مطلقا الا انه اذا دخل على فعل كان سؤالا
عن الاحوال التي تكون لذلك الفعل مزيد اختصاص بها كقولك كيف جئت اي اراكبا ام
ماشيا ولا شك ان للكفر مزيد اختصاص وتعلق بالعلم بالصانع وبالجهل به الا يرى انه
ينقسم باعتبارهما فيقال كافر معاند وكافر جاهل فان قيل كيف تكفرون بالله كان
المعنى في حال العلم بالله تكفرون ام في حال الجهل به ثم لما قيد كيف تكفرون بالله
بقوله وكنتم امواتا على معنى كيف تكفرون وانتم عالمون بقصتكم هذه انتفى حال الجهل

باقه ايضا وتعيين حال العلم به لان العلم بهذه القصة يستلزم العلم بصانع موصوف
بصفات الكمال منزه عن النقصان وصار المعنى في اي حال تكفرون حال كونكم عالمين
بهذا الصانع الجامع للعظمة والجلال ولا شك ان هذا العلم صارف قوي للعاقل عن
الكفر بالصانع وصدور الفعل عن القادر مع الصارف القوي مظنة تعجب وتعجيب وانكار
وتوبيخ فصح ان قوله كيف تكفرون الى اخر الاية وارد على ما ذكر من المعاني قوله في
حين صدور الكفر ظرف لمعنى النفي في لابد واما عالمين بدل من الظرف الواقع خبر ان
يكونوا وقوله انساق جواب فاذا قيل اي انساق السوال الى ذلك اي الى كونهم اما
عالمين بالله واما جاهلين به قوله والحال حال علم بهذه القصة اشارة الى ان قوله
وكنتم الى آخره في موضع الحال وليست مع الواو داخلة على كنتم امواتا حتى يجب تقديره
قد بل على مجموع ما ذكر الى ترجعون اي كيف تكفرون بالله وقصتكم انكم كنتم امواتا
اي نطفا في اصلاب ابائكم فجعلكم احياء ثم يميتكم بعد الحيوة ثم يحييكم بعد الموت ثم يحاسبكم
ولما كان بعض هذه القصة ماضيا وبعضها مستقبلا وجب التاويل بالعلم بها لانه المقارن
لعامل الحال اعني تكفرون وانما جعل الاحياء الثاني والرجوع اليه للحساب معلومين
لهم بناء على تمكنهم من العلم به بالنظر في الادلة الواضحة الموصلة اليها قوله صير الكفر
جواب اذا قيد والمستتر فيه عائد الى مصدر قيد وقوله سوا من الحالة اي حالة العلم
بهذه القصة وقوله عن سواء اي عن غيره قوله تعجبا وتعجيبا ذكر التعجب ههنا لانه مما
يتولد من التعجيب ايضا فان قلت كيف للسوال عن الحال فاذا استعمل في الانكار كان
انكارا للحال لا للفعل الذي هو الكفر مثلا قلت حال الكفر رديفه وتبعه فاذا انكر
كان انكارا لذات الكفر على طريقة الكناية وذلك اقوى للانكار قوله للتوبيخ والتوبيخ
والانكار اراد به الانكار بمعنى النفي اي لا ينبغي لك وقوله حال تذييل المغنى لمطلب
اي انه ظرف ليقال قوله لكونه سوالا يعني ان قوله اين شركائي الذين كنتم تزعمون
كان توبيخا للمخاطبين وتعريفا لهم لكونه سوالا في وقت الحاجة الى الاغاثة عمن كان
يدعي له انه يغيث اي سوالا واستفهاما عنه على سبيل الانكار لكانه فيلزم منه انكار

على وجه برهاني وتقديره ثم ان قولهم عمن كان متعلق بالاغاثة قوله اني تعتمد هو على
صيغة للخطاب اي كيف تعتمد او من اين تعتمد فاني تؤفكون اي تصرفون يقال انكه
يافكه افكا بفتح الهمزة اي صرفه اني لهم الذكرى اي من اين لهم الذكرى او كيف يتذكرون
ويتعظون بهذه الحالة وهي الدخان وكيف يفون بما وعدوه من الايمان عند
كشفه وقد جاءهم ما هو اعظم من كشف الدخان وهو الرسول المبين بالايات والمعجزات
قيل وقع على قريش دخان من السماء حين اخذوا بالسنة بدعائه عليه السلام فكان
الرجل يكلم الرجل ولا يراه فناشدوه الله والرحم وواعدوه ان يؤمنوا اذا كشف
عنهم ثم لم يفوا وقيل هو دخان ياتي من السماء قبل يوم القيمة وهو من اشراط الساعة
ومتى قلت هذا احد للعقول والانكار بالكار زمانه فيكون انكارا لبينه قوله وقد عرفت
الطريق اي طريق استعمال كلمات الاستفهام في معانيها الحقيقية وصرفها عنها بمعونة
القراين الى ما يتولد منها من المعاني المناسبة للمقام فراجع نفسك في ذلك فان امكن
حملها على حقايقها فذاك والا فاحملها على متولداتها واذا سلكت تلك الطرق فاسلكها
عن كمال التيقظ لما لقنت اي لما عرفته ونبهت قوله وقوعا او غيره وقوع تمييز لحال نفس
الفعل وانما قال لحال نفس الفعل لان حال مقيدات الفعل غير معلوم واعترض بان
قوله او غير وقوع مستدرك لان التقديم يقتضي العلم بوقوع الفعل كما مر واجيب بانه
اشارة الى صورة النفي كذلك انا ما ضربت زيدا فان المتنازع فيه ههنا هو عدم الفعل
الذي هو الشتم وان هذا العدم منسوب الى ما ذا فالمعلوم من الفعل حينئذ عدم وقوعه
وقد يجاب عنه بان العلم باحد طرفي النقيض يستلزم العلم بالطرف الآخر فاذا علم
مثلا ان وقوع الفعل حاصل علم ان لا وقوعه ليس بحاصل فجاز ان يحمل كلامه على الكناية
اذا جعل كلمة او بمعنى الواو قوله ازيدا ضربت مفعول لا يجوز وسائلا حال من فاعل قوله
عن حال وقوع الضرب اي عن انه وقع ام لا وانما نهي عن ذلك التجويز لان التقديم
يستدعي العلم بوقوع الفعل والسوال عن وقوعه يستدعي عدم العلم به فيتدافعان قوله
ولا انت ضربت زيدا بنية التقديم اي ولا يجوز هذا ايضا سائلا عن وقوع الفعل

لان علة النفي مشتركة بينهما وانما قال بنية التقديم احترازا عن اجرائه على الظاهر اذ
لا تخصيص حينئذ فلا تدافع ولم يعتبر في المفعول ان لا يكون تقديمه لمجرد الاهتمام لانه
قليل غير ملتفت اليه بخلاف اجرائه على ظاهره فانه كثير شائع وفي اعتبار التخصيص
قوله ولا تزعم ازيدا ضربت ام لا وذلك لانه ان حمل على ان المعنى ام لا ضربت زيدا او
ام لا ضربت احدا كان الشك في نفس الفعل فيدافع التقديم قطعا مع فوات المعادلة
بين ام والهمزة وان حمل على ان المعنى ام لا زيدا ضربت بل غيره كان ركيكا في الاستعمال
بعيدا عن الافهام وكذا الحال في قولك انت ضربت زيدا ام لا فانه ان حمل على ام
لا ضربته او ام لا ضربت احدا وقع التدافع وعدم المعادلة وان حمل على ام لا انت ضربته
بل غيرك لزم الركاكة والبعد وانما قال ههنا ايضا بنية التقديم لانه اذا اجري
على ظاهره جاز اذ لا تخصيص هناك ايضا فلا تدافع فان قلت ههنا فوات المعادلة (على قياس المثال السابق)
قلت اذا دخلت الهمزة وام على جملتين جاز ان يكون احديهما اسمية والاخرى فعلية
على انك قد عرفت ان المعادلة احسن وان تركها حسن قوله وان اردت بالاستفهام
التقرير اراد بالتقرير معنى التحقيق والتثبيت ولذلك قال لحال تقرير الفعل لحال
تقرير انه الضارب ولو اراد بالتقرير معنى الحمل على الاقرار كما شاع في الاستعمال
لقال التقرير بالفعل والتقرير بانه الضارب قوله فاحذ امر من حذوت النعل بالنعل
وعداه بعلى لتضمينه معنى القياس والبناء قوله على مثال الاثبات يعني اثبات الفعل
او قيد من قيوده كالفاعل والمفعول مثلا وذلك لان التقرير هو الاثبات بطريق
المبالغة فلا بد ان يكون محذوا على مثاله فكما اذا اردت اثبات الفعل قلت ضربت
زيدا كذلك اذا اردت تقريره قلت اضربت زيدا واذا اردت اثبات الفاعل قلت
انت ضربت زيدا فاذا اردت تقريره قلت اانت ضربت زيدا وقس على ذلك حال
المفعول وغيره قوله فانسجه على منوال النفي وذلك لان مآل الانكار الى النفي كما
ان اداة النفي تدخل على ما اريد نفيه كذلك يدخل الهمزة على ما اريد انكاره من الفعل
ومتعلقاته قوله او قيل ازيدا ضربت ام عمروا المثال الاول اعني اضربت زيدا الخ

في انكار الفعل وهذا المثال كناية عنه فانك اذا انكرت من يرد والمعنى طلب الضرب
منهما وتدعي انه ضرب احدهما تولد منه انكار الضرب على وجه برهاني لان غيرهما ليس محلا
للضرب بالاتفاق فاذا انكرتهما لم يبق له محل اصلا وانتفاء اللازم الذي هو المحل يستلزم
انتفاء ملزومه الذي هو الضرب ومن هذا القبيل قوله تعالى آلذكرين حرم ام الانثيين
اي لو كان من الله تحريم لكان متعلقا اما بالذكرين من جنسي الضان والمعز واما بالانثيين
منهما واما بما اشتملت عليه ارحام الانثيين وكذا الحال في الذكرين من جنسي الابل والبقر
والانثيين منهما وما اشتملت عليه ارحامها والمقصود انه تعالى لم يحرم شيئا منهما كما
كانوا يزعمونه فانهم كانوا تارة يحرمون ذكور الانعام واخرى اناثها واخرى اولادها
كيف كانت ذكورا او اناثا او مختلطة وينسبون ذلك التحريم الى الله تعالى فرد عليهم بالانكار
محال التحريم ومعنى قوله اغير الله اتخذ وليا انكار اتخاذ غيره واثبات اتخاذه وليا كما
ان معنى قوله اغير الله تدعون انكار دعائهم عند اصابة الضر واثبات دعائهم اياه عنده
كما صرح به في قوله بل اياه تدعون قوله ومنه ايضا نعطف عما قبله لاحتمال ان يقدر الفعل
المحذوف مقدما فيكون انكارا للفعل لا للمفعول الا ان سياق الكلام دل على
انهم انكروا ان يتبعوا واحدا من جنسهم وطلبوا ان يكون متبوعهم من جنس الملائكة فوجب
ان يقدر الفعل مؤخرا ليعود الانكار الى المفعول وانما قالوا منا لان الاتباع منهم حينئذ
ابعد وقالوا واحدا اسبقا والاتباع الامة الكثيرين واحدا واراد وانه واحد
من افنائهم ليس بافضلهم قوله نتذكر متعلق بما قبله اعني قوله ابشرا منا اشارة الى ذلك
الاحتمال وقوله ولا تغفل متعلق بما بعده والمقصود التنبيه على تفاوت الانكار فانه
قد يكون الانكار للتوبيخ على معنى لم كان هذا الشيء في الزمان الماضي اي ما كان
ينبغي ان يقع كقولك اعصيت ربك او على معنى لم يكون في الحال او الاستقبال اي
لا ينبغي ان يكون واقعا او ان يقع نحو اتعصي ربك وقد يكون الانكار للتكذيب
على معنى لم يكن في الماضي كقوله تعالى افاصفاكم وقوله اصطفى اي لم يكن الاصفاء
والاصطفاء او على معنى ليس في الحال او لا يكون في الاستقبال كقوله انلزمكموها

اى لا تلذكم ولا تقتركم على قبول البينة والاستدلال بها وانتم كارهون لها قوله
واياك ان يزل عن خاطرك التفصيل الذى سبق لا يخفى عليك ان ذلك التفصيل
يقتضى ان يحمل نحو ارجل ضرب على انكار الفاعل فقط ونحو انت ضربت على انكار الفعل
تارة وعلى انكار الفاعل اخرى ونحو ازيد ضرب على انكار الفاعل فقط ثم ان قوله فلا يحمل
نحو قوله آلله اذن لكم الى آخره يدل على انه يجوز اعتبار التقديم فى نحو آلله اذن
الا انه لا يناسب المقام اذ ليس المراد ان الاذن يكون من الله دون غيره وذلك
مناف لما تقدم من ان نحو زيد عرف حقه ان يحمل على وجه يقوى الحكم دون التخصيص
واعتذر عن ذلك تارة بانه اراد ان فى الآية مانعا آخر سوى ما تقدم واخرى بانه
بنى كلامه هنا على مذهب من يجوز اعتبار التقديم وافادة الاختصاص فى المظهر ايضا
كالشيخ عبد القاهر وجار الله فهو بالحقيقة اعتراض عليه فى الكشاف فمن
ان بعض الآية من قبيل اغير الله اتخذ وليا فى كون الانكار راجعا الى المعمول
لا الى الفعل قوله مرادانه حال من اذا دخل عليه حرف الانكار وافاد تاكيد الانكار
لا انكار التاكيد كما ان مثل قوله وما هم بمؤمنين لتاكيد النفى لا لنفى التاكيد قوله
وانظم فى هذا السلك اى سلك نحو قوله الله اذن وهو الحمل على الابتداء لتقوية حكم
الانكار دون التقديم وهذا الظاهر فى قوله افانت تكره الناس افانت تسمع الصم اذ
المقصود منها انكار صدور الفعل من المخاطب لا انكار كونه هو الفاعل مع تقرر
اصل الفعل واما قوله اهم يقسمون رحمة الله فالظاهر انه قصد التخصيص ردا لقولهم
لولا انزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم وانكارا لان يكونوا هم المدبرين
لامر النبوة والمتولين لقسمة رحمة الله الا ترى كيف عقبه بقوله نحن قسمنا بينهم معيشتهم
وكان المصنف نظر الى ان المخاطب لم يعتقد انهم مختصون بقسمة رحمة الله حتى يرد
عليه فتامل واعلم ان امثال ذلك مما يختلف باقتضاء المقام وتفاوت الافهام و
لا حرج فيها اذا لم يخرج عن سنن القواعد وان ما يقتضيه ذوق طايفة لا يقوم
حجة على الآخرين فان قلت تقوية حكم الانكار والتقرير منقول فما معنى تقوى

الحكم فى حقيقة الاستفهام فى نحو قولك انت ضربت عمرو لا على الابتداء قلت كان
المتكلم تخايل وضربه فاستفهم عن تحققه وتقرره الا ترى ان كثرة التاكيد فى قوله انك
لانت يوسف لظهور العلامات المخيلة كما يرشد اليه جوابه عليه السلام بقوله انا يوسف
وهذا اخى قوله واذ قد عرفت هذا بان لما وقع فى بحث تقديم المسند اليه من ان تضمن
الاستفهام يقتضى صدر الكلام الا ان ما ذكر لا يفى بما وقع لانه يدل على ان المستفهم
الذى هو المطلوب اهم لا على ان الطلب اهم فيجب حينئذ ان تقديم المطلوب على اداة
الاستفهام فان قلت المطلوب بالطلب والطلب بالاداة فيجب تقديمها قلت الاهم الذى
ذكره هو ذات المطلوب لا صفة كونه مطلوبا لا يقال نحن نقول ان الطلب اهم من
عدمه والالم يصدر عنه فكذا اداته لانا نقول هذا منقوض بالاخبار اذ لا بد من
ان يكون اهم من عدمه والالم يصدر عنه قطعا كما ان ما ذكره المصنف منقوض بالامر
والنهى والقول بان الاستفهام للحصول الذهنى الذى هو اشتغال اشرف الاجزاء
وانتقاشه بالصورة الادراكية بخلاف الامر والنهى فانهما للحصول الخارجى فليسا
فى تلك المرتبة من الاهمية مما لا يلتفت اليه فى الامور العرفية فان المحصولات الخارجية
المطلوبة بالامر والنهى هى الاهم فى متعارف اهل اللغة قوله فلا يعجبك صيغة نهى غايب
من التعجب وفاعله لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام اى لحوقها بصدر الكلام
وعدم مفارقتها اياه والصواب فى الاستدلال ان يتمسك باشتهار كلامهم من ان
كلمات الاستفهام تغير الكلام من نوع الى نوع فوجب تقديمها ليعلم من اول الامر
نوع الكلام ويتفرغ ذهن السامع لتفهمه قوله ووجوب التقديم عطف على لزوم بجرى
مجرى التفسير وخص بالذكر منع الظروف المقدرة بالجملة على الاخبر لئلا يتوهم ان صدارتها
فى جملتها كافية فلا يجب تقديمها عليها وتقت هى خبراعنه وانما وجب ذلك لانها فى صور
المفردات وكذا الحال فى انى وايان لانهما فى معناهما وصورتهما ولعل السر فى وجوب
تقديمها ان الاستفهام فى مثل اين زيد متوجه الى النسبة بين زيد والحصول فى مكان
مخصوص على الاطلاق سواء قدر الظرف بالاسم او بالفعل فوجب ان يقع اين فى

صدر هذا الكلام المشتمل على منع النسبة التي توجه اليه الاستفهام كانه قيل في الدار
زيد ام في السوق بخلاف قولك زيد اين هو فان الاستفهام ههنا عن النسبة التي في
الجملة الواقعة خبرا عن زيد فيحتاج ههنا الى تقدير القول لان الجملة الطلبية وقعت خبرا
للمبتدا فلا بد ان يلاحظ فيها ما يجعلها حالا من احوال على تحققه ولا حاجة اليه في مثل
اين زيد لان الاستفهام فيه عن نسبة الحصول في المكان الى زيد فلم يقع فيه جملة طلبية
خبرا للمبتدا حقيقة فتامل ولا تغفل قوله وهاتيك كل ذلك يتناول سائر كلمات
سائر كلمات الاستفهام حروفا كانت او اسماء فان قلت قد يدخل الجار والمضاف
على كلمات الاستفهام كقولك بمن مررت وغلام من ضربت فيبطل صدارتها قلت
لا يبطل وذلك لشدة الاتصال بين الجار والمجرور وبين المضاف والمضاف اليه
حتى كانهما شيء واحد ولذلك يقدر الاستفهام مقدما على الجار والمضاف واما ما روي
عن بعض الثقات انه قال فعل ماذا ويكون ماذا فقد قيل ان ماذا فيه متعلق بفعل
محذوف يفسره ما تقدمه قال الباب الثالث في الامر ﻫ للام
حرف واحد وهو اللام الجازم في قولك ليفعل وصيغ مخصوصة سبق الكلام في ضبطها
في علم الصرف وعدة اسماء ذكرت في علم النحو والامر في لغة العرب عبارة عن
استعمالها اعني استعمال نحو لينزل وانزل ونزال وصه على سبيل الاستعلاء وانما
ان يمنع القصور والتي هي من قبيلها هل هي موضوعة لتستعمل على سبيل الاستعلاء
ام لا فالاظهر انها موضوعة لذلك وهي حقيقة فيه لتبادر الفهم عند استماع
نحو قم وليقم زيد الى جانب الامر وتوقف ما سواه من الدعاء والالتماس والند
والاباحة والتهديد على اعتبار القرائن واطباق ائمة اللغة على اضافتهم نحو
قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا
صيغة الاباحة ولام الاباحة مثلا يؤيد ذلك وتحقيق معنى الحقيقة والمجاز موضعه
علم البيان فنذكره هناك ان شاء الله تعالى ولا شبهة في ان طلب المتصور على سبيل
الاستعلاء يورث ايجاب الاتيان به على المطلوب منه ثم اذا كان الاستعلاء

ممن هو اعلى رتبة من المامور استتبع ايجابه وجوب الفعل بحسب جهات مختلفة
والا لم يستتبعه فاذا صادفت هذه اصل الاستعمال بالشرط المذكور افادت
الوجوب والا لم تفد غير الطلب ثم انها حينئذ تولد بحسب قرائن الاحوال
ما ناسب المقام ان استعملت على سبيل التضرع كقولنا اللهم اغفر وارحم ولدت
الدعاء وان استعملت على سبيل التلطف كقول كل احد لمن يساويه في المرتبة
افعل بدون الاستعلاء ولدت السؤال والالتماس كيف عبرت عنه وان
استعملت في مقام الاذن كقولك جالس الحسن او ابن سيرين لمن يستاذن
في ذلك بلسانه او لسان حاله ولدت الاباحة وان استعملت في مقام تسخط
المامور به ولدت التهديد على ما تقدم الكلام في امثال ذلك اقول هذا
الحرف انما هو في امر الغير الفاعل المخاطب وقد يستعمل نادرا في امره ايضا وقوله
في ضبطها اي ضبط الصيغ اشارة الى ان تلك الصيغ المخصوصة مضبوطة بقواعد
في علم الصرف واما الاسماء المذكورة في علم النحو فسماعية تحتاج الى عدها اذ لا ضابط
لها الا ما نسب الى سيبويه من ان فعال من الثلاثيات المجردة قياسي قوله والامر
يعني بهذا اللفظ المركب من ام ر ويقع بقول في لغة العرب لان الامر في عرف النحاة
عبارة عن الصيغة المخصوصة كاضرب مثلا واما بحسب اللغة فهو عبارة عما ذكره وبهذا
المعنى يشتق منه فيقال امره يامره فهو آمر وذاك مامور وما له الى ما قيل من ان الامر
طلب الفعل بالقول على سبيل الاستعلاء فطلب الفعل بالاشارة مثلا على سبيل الاستعلاء
لا يسمى امرا حقيقة وادرج من اسماء الافعال مثالين لما اشرنا اليه من ان نحو نزال
قياسي عند بعض واعتبر الاستعلاء كما هو مذهب الحسين دون العلو الذي اعتبره
جمهور المعتزلة لان الادنى اذا كان مستعليا عد في عرف اللغة امرا مسيئا للادب
ولما بين ان معنى لفظ الامر بحسب اللغة هو استعمال تلك الالفاظ على الوجه المخصوص
شرع يبين معاني تلك الالفاظ بحسب اللغة ايضا فقال واما ان هذه القصور اي الالفاظ
المذكورة والتي من قبيلها يعني اخواتها التي لم تذكر ههنا بل هي موضوعة في اللغة للمستقبل

في الطلب على سبيل الاستعلاء ام لا فانه مما اختلف فيه على اقوال مشهورة في كتب
اصول الفقه ثم اختار ان الاظهر كونها موضوعة لذلك وانها حقيقة فيه اي في
الطلب على سبيل الاستعلاء واستدل عليه اختاره بالتبادر الى الفهم حال الاطلاق
بلا قرينة فانه من علامات الحقيقة قوله الى جانب الامر اي الطلب الاستعلائي اذ قد
عرفت انه مآل المعنى الذي فسر الامر به ويدل عليه ما ذكرنا قوله وتوقف ما سواه من
الدعاء الى آخره فان هذه المعاني مقابلة للطلب الاستعلائي لا الاستعمال فيه ولو حمل
لفظ الامر ههنا على الاستعلاء وجعل الضمير المذكور فيما سبق اعني في فيه راجعا اليه ايضا
كما يوهمه كلامه السابق لكان ركيكا سمجا وجعل التبادر اية اللغة على اضافة الصيغة
والمثال واللام الى الامر دون ما عداه من المعاني التي يستعمل هي فيها مؤيدا
لما استدل به اولا بناء على التبادر من اضافة الالفاظ الى المعاني كونها موضوعة
لها لانها اخص النسب التي بينهما واقواها وانما لم يجعله دليلا برأسه لاحتمال ان
يقال المراد بالامر في هذه الاضافات نفس الصيغة على العرف النحوي فيكون الاضافة
بيانية لكن هذا الاحتمال ضعيف اذ المتبادر من لفظ الامر هناك هو المعنى اللغوي
الذي هو الحقيقة الاصلية وهذا القدر كاف في الامداد على ان يكون اضافة
اللام بيانية مستبعد جدا وقد يقال تسمية النحاة الصيغة بالامر دون الاباحة يصلح
للامداد ايضا واعلم ان قوله هل هي موضوعة جملة وقعت خبرا لقوله ان هذه الصور
وكلمة ان مع اسمها وخبرها مبتدأ خبره قوله فالاظهر انها موضوعة والعائد محذوف
اي فالاظهر فيه قوله ولا شبهة في ان طلب المتصور على سبيل الاستعلاء يورث ايجاب
الاتيان به يعني قد عرفت ان تلك الصور والتي من قبيلها موضوعة لان تستعمل
في طلب المتصور على سبيل الاستعلاء ولا شبهة في ان هذا الطلب يورث ايجاب
الاتيان بذلك المتصور على المطلوب منه وهو المامور اي يقتضي قصد الزام الفعل
عليه وجعله بحيث لا يكون له رخصة في تركه ونبه بقوله يورث على ان الايجاب ليس
معنى هذه الصور لكنه لازم لمعناها ومتفرع عليه ويعلم من ذلك ان الطلب على سبيل

الاستعلاء ليس قدرا مشتركا بين الايجاب والندب كما ذهب اليه بعضهم قوله اي يتبع
ايجابه وجوب الفعل وذلك لان الفعل حينئذ يصير بحيث يكون تركه مظنة لتوقع مكروه
وهو معنى الوجوب وقوله بجهات مختلفة متعلق بوجوب الفعل اي يجب الفعل بجهات
مختلفة كتوقع الايلام او الاستخفاف او الملامة الى غير ذلك مما يتصور اختلافها
بحسب احوال من هو اعلى رتبة واحوال المامور ومناسبة المقام وقيل معناه يجب الفعل
بحسب اعتبارات مختلفة من الشرع والعقل والعرف قوله والا لم يستتبعه اي وان لم يكن
الاستعلاء ممن هو اعلى رتبة لم يستتبع ايجابه وجوب الفعل اصلا فان قلت تحقق الايجاب
بلا وجوب كتحقق الكسر بلا انكسار وانه غير معقول قلت قد اشرنا الى ان المراد بالايجاب
قصد الالزام حتى صح ان يكون متفرعا على الطلب الاستعلائي ولم يرد به حقيقة الالزام
وتصيير الفعل بحيث لا يكون رخصة في تركه فلا اشكال قوله فاذا صادفت متفرع على ما
سبق وهذه اشارة الى الفاظ الامر واصل استعمالها ان يستعمل في الطلب استعلاء والشرط
المذكور هو كون الاستعلاء ممن هو اعلى رتبة قوله والا اي وان لم يصادف هذه الالفاظ
اصل الاستعمال بالشرط المذكور وذلك اما ان يكون الاستعلاء من غير الاعلى فيفيد
ايجابا بلا استتباع وجوب كما مر واما بان لا يكون هناك استعلاء مع استعمالها في
الطلب فيفيد طلبا للفعل مجردا عن الوجوب والايجاب واما بان لا يستعمل في طلب
الفعل اصلا فيفيد معنى آخر كالتهديد والاباحة قوله ان استعملت بيان لتوليدها ما
يناسب المقام والدعاء هو الطلب على سبيل التضرع والالتماس هو الطلب على سبيل
التلطف والتساوي واما الاباحة فظاهر انها ليست طلبا لانها تسوية للطرفين و
لا بد في الطلب من ترجيح والتهديد اولى بان لا يكون طلبا وكلامه مشعر بان فيهما طلبا
للفعل وقد يتعسف فيقال هناك طلب توصل به الى تسوية الطرفين او التهديد على الفعل
وكان الاولى بالمصنف ان يقول وان استعملت في مقام طلب الافضل افادت الندب

قال الباب الرابع في النهي ● للنهي حرف واحد وهو لا

الجازم في قولك لا تفعل والنهي محذو به حذو الامر في ان اصل استعمال لا تفعل

ان يكون على سبيل الاستعلاء بالشرط المذكور فان صادف ذلك افاد الوجوب
والا افاد طلب الترك فحسب ثم ان استعمل على سبيل التضرع كقول المبتهل الى الله
لا تكلني الى نفسي سمي دعاء وان استعمل في حق المساوي الرتبة لا على سبيل الاستعلاء
سمي التماسا وان استعمل في حق المستاذن سمي اباحة وان استعمل في مقام تسخط
الترك سمي تهديدا والامر والنهي حقهما الفور والتراخي يوقف على قراين الاحوال
لكونهما للطلب ولكون الطلب في استدعاء تعجيل المطلوب اظهر منه في عدم الاستعجال
عند الانصاف والنظر الى حال المطلوب باخويهما وهما الاستفهام والنداء
منبه على ذلك صالح ومما ينبه على ذلك تبادر الفهم اذا امر المولى عبده بالقيام
ثم امره قبل ان يقوم بان يضطجع وينام حتى المساء الى ان المولى غير الامر
دون تقدير الجمع بينهما في الامر وارادة التراخي للقيام وكذا استحسان العقلاء
عند امر المولى عبده بالقيام او القعود وعند نهيه اياه اذا لم يتبادر الى
ذلك ذمه واما الكلام في ان الامر اصل في المرة ام في الاستمرار وان النهي
اصل في الاستمرار ام في المرة كما هو مذهب البعض فالوجه هو ان ينظر ان
كان الطلب بهما راجعا الى قطع الواقع كقولك في الامر للساكن تحرك وفي
النهي للمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان الطلب بهما راجعا الى اتصال
الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك ولا تظن هذا طلبا للحاصل فان الطلب
حال وقوعه يتوجه الى الاستقبال كما نبهت عليه في صدر القانون ولا وجود
في الاستقبال قبل صيرورته حالا وقولك في النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه
الاستمرار واعلم ان هذه الابواب الاربعة التمني والاستفهام والامر
والنهي تشترك في الاعانة على تقدير الشرط بعدها كقولك في التمني ليت
لي مالا انفقه على معنى ان ارزقه انفقه وقولك في الاستفهام اين
بيتك ازرك على معنى ان تعرفنيه اوان اعرفه ازرك واما العرض كقولك
الا تنزل تصب خيرا على معنى ان تنزل تصب خيرا فليس بابا على حدة وانما هو

من مولدات الاستفهام كما عرفت وقولك في الامر اكرمني اكرمك قال تعالى فهب
لي من لدنك وليا يرثني بالجزم واما قراءة الرفع فالاولى حملها على الاستيناف
دون الوصف لئلا يلزم منه انه لم يوهب من وصف لهلاك يحيى قبل زكريا وقال
تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة وينفقوا مما رزقناهم ومنهم من
بغير لام الامر مع يقيموا الآن اضمار الجازم نظير اضمار الجار فانظره وقولك
في النهي لا تشتم يكن خيرا لك على معنى ان لا تشتم يكن خيرا لك وتقدير الشرط بالقراين
الاحوال غير ممتنع قال تعالى فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم على تقدير ان افتخرتم
بقتلهم فانتم لم تقتلوهم وقال فالله هو الولي على تقدير ان ارادوا وليا بحق فالله
هو الولي بالحق لا ولي سواه وامثال ذلك في القرآن كثيرة وكذا تقدير الجزاء
لما كذلك قال تعالى ان كان من عند الله وكفرتم به وشهد شاهد من بني
اسرائيل على مثله فامن واستكبرتم وترك الجزاء وهو الستم ظالمين لذكر الظلم عقيبه
في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين اقول قد عرفت الخلاف في ان المطلوب
بالنهي كف النفس عن الفعل او ترك الفعل وقوله تحذو به حذو الامر محمول على التضمين اي
مذهوبا به مذهب الامر ولولا تضمين معنى الذهاب لقيل تحذو حذوه وقد مر شرحه والمنا
لما تقدم في الامر ان يقول في ان اصل استعمال لا تفعل ان يكون على سبيل الاستعلاء
فان صادف اي لا تفعل ذلك الاصل بالشرط المذكور افاد الوجوب اي وجوب الترك
وانما قلنا المناسب ما ذكرناه لانه ليس كون الاستعلاء من الاعلى معتبرا في اصل استعمال
الامر بل المعتبر فيه مطلق الاستعلاء واما كونه ممن هو اعلى رتبة فهو شرط لافادة الوجوب
وخارج عن اصل استعماله فكذا الحال في النهي وربما يجاب بان قوله بالشرط متعلق بحسب
المعنى بقوله اصل استعمال لا تفعل على معنى هو مثل الامر في اصل الاستعمال ملتبسا باعتبار
الشرط المذكور في الجملة فلا يكون داخلا في الاصل واجيب ايضا بان الاستعلاء المعتبر
في كونهما حقيقة والعلو فيهما غالب فيكون راجحا في الاستعمال فلا يبعد ادخاله في اصل
الاستعمال بهذا الاعتبار وقوله والا اي وان لم يصادف لا تفعل ذلك الاصل بالشرط

المذكور اما وطلب الترك تحتما اي بدون وجوب الترك وتفصيل الكلام ههنا على قياس
ما عرفته في الامر قوله وان استعمل في حق المساوي لو قال وان استعمل على التساوي
لكان اوفق لما سبق ولم يحتج الى نفي الاستعلاء ولم يرد عليه انه يجب نفي التضرع ايضا
وكذا لو قال وان استعمل في مقام الاذن بدل قوله في حق المستأذن لكان اظهر فيما
هو المراد فان قلت ما الفرق بين امر الاباحة ونهيها قلت هو ان الاول للمستأذن
في الفعل فيكون الاذن في الفعل مقصودا اصالة وفي الترك تبعا والثاني بالعكس واعلم
انه يطلق الدعاء واخواته في مباحث الامر على المعاني وفي مباحث النهي على الالفاظ تنبيها
على انها تطلق عليهما واعلم ايضا انه قد يستعمل لا تفعل في مقام طلب الا تفعل فيفيد ندبية الترك
وكراهة الفعل ترتيبا قوله والامر والنهي حقهما الفور يعني انهما اذا تجردا عن القراين
اقتضيا الاتيان بالفعل والترك في اقرب اوقات الامكان عقيب ورودهما وما اختاره
مذهب طائفة في الامر والاكثرون على انه اذا تجرد عن القراين لم يدل على فور ولا
على تراخ بل يستفاد كل واحد من الفور والتراخي من دليل خارجي ومذهب كثيرين
في النهي بناء على ان النهي عندهم يقتضي التكرار واستغراق الازمنة بخلاف الامر فانه
لا يقتضي تكرارا واستغراقا بل يقتضي المرة او المطلق الذي يتحقق في ضمن المرة قوله
والتراخي اي جواز التراخي موقوف على قراين الاحوال لفظية كانت او معنوية
ولفظ توقف صيغة مجهول ماخوذة من التوقيف بمعنى جعل الشيء موقوفا وقوله
عند الانصاف دفع لما يقال من ان مطلق الطلب لا يستدعي تعجيلا ولا يجوز تاخيرا
بل كل ذلك مفوض الى القراين قوله والنظر مبتدا خبره منبه وانما جعله منبها لا دليلا
اما لانه يدعي بداهة المدعى او لانه يحترز عن القياس في اللغة ولا نزاع لاحد في
ان الاستفهام والنداء يستدعيان الفور والظاهر ان هذا الاستدعاء انما هو لاقتضاء
مطلق الطلب تعجيل المطلوب وان احتمل ان يكون ذلك بخصوصية هذين الطلبين
قوله ومما ينبه على ذلك اي على ان الامر والنهي حقهما الفور وقوله الى ان المولى متعلق
بتبادر الفهم وقوله دون تقدير حال من الفهم او من مجرور الى والمعنى تبادر الفهم

الى الغير متجاوزا تقدير المولى للجمع بين القيام والاضطجاع في الامر اي الطلب وقوله
وارادة مجرور عطف على الجمع اي يتبادر الفهم الى ان المولى غير امره بالقيام الى الا
تقدير الجمع بينهما في الطلب مع ارادة التراخي للقيام وانما خص القيام بالتراخي لان الا
بالاضطجاع مقيد بالاستمرار الى المساء ولو لم يكن مقيدا به لاحتمل هو التراخي ايضا
كالقيام وكذا الكلام فيما اذا قال المولى لعبده لا تتحرك ثم قال لا تسكن الى المساء
فانه يتبادر الفهم الى تغيير النهي عن الحركة دون تقدير الجمع وارادة التراخي في ترك الحركة
قوله وكذا استحسان العقلاء اي وكذا مما ينبه على ان حقهما الفور استحسان العقلاء
ذم العبد اذا لم يبادر الى امر به مولاه وانما يتم هذا التنبيه اذا لم يكن هناك مع الا
قرينة للفور اصلا قوله واما الكلام في ان الامر اصل في المرة تقدم في الامر المرة
لانها اشبه بان يكون مرادة بالامر من الاستمرار وذلك لان الامر يدل على خصوص
المرة كما ذهب اليه طائفة واما لان الامر يدل على طلب الماهية مطلقا كما ذهب اليه
الجمهور وماهية الفعل يتحقق بمرة واحدة وهذان المذهبان يتشاركان في ان
المرة الواحدة توجب الخروج عن عهدة الامر المطلق وانما يختلفان في التخريج وتقدم
في النهي الاستمرار لانه اشبه بان يكون مرادا بالنهي من المرة وذلك لان المقصود
به انتفاء ماهية الفعل والمتبادر من ذلك انتفاؤها في جميع الاوقات ومن ذهب
اليه كثيرون واختار المصنف في الامر والنهي تفصيلا بناء على الاشبه الذي لا يخفى وجهه
على ذي سلامة فطرة قوله ولا تتطفل الى قوله قبل صيرورته حالا اعتراض توسط بين
المعطوف عليه اعني كقولك في الامر وبين المعطوف اعني وقولك في النهي وقوله
كما نبهت عليه في صدر القانون اشارة الى قوله هناك ان الطلب يستدعي فيما هو
مطلوبه ان لا يكون حاصلا وقت الطلب فانه اذا كان الطلب مستدعيا لما ذكره
فلا بد ان يكون الطلب حال وقوعه متوجها الى مطلوب يكون حصوله في زمان
الاستقبال بالنسبة الى زمان وقوع الطلب ولا شك انه لا وجود لمطلوب في الاستقبال
قبل صيرورة الاستقبال حالا فلا يكون حينئذ المطلوب بقولك للمتحرك تحرك حاصلا

في الحال فلا يكون قولك تحرك طلبا للحاصل وقوله فانه لا شبهة الاستمرار جزاء القول وان كان الطلب بها راجعا الى اتصال الواقع قوله يشترك في الاعانة على تقدير الشرط بعدها يعني انها تصلح قراين لتقدير الشرط بعدها وذلك لانها تدل على الطلب والغالب في المطلوب ان يكون مطلوبا لغيره ووسيلة الى حصوله فاذا ذكر بعد الطلب ما يصح توقفه على المطلوب وترتبه عليه فهم ان المطلوب سبب لذلك المذكور وان ذلك المذكور مسبب له وهذا هو معنى الشرطية فيستغني حينئذ عن ذكر الشرط واداته ويوتى بالمضارع مجزوما على انه جزاء لذلك الشرط المقدر كقولك زرني اكرمك فان تقديره زرني ان تزرني اكرمك وقس عليه ما عداه قوله واما العرض الى آخره اعتراض توسط بين المعطوفين دفعا لما يقال من ان الابواب المعينة على تقدير الشرط خمسة مشهورة في كلام النحاة قوله على حدة اي على انفراده برأسه بل هو داخل في الاستفهام لانه من مولداته دخول الدعا في الامر في نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني بالجزم وانما جاز ان يكون الا تنزل قرينة لان تنزل لان الهمزة فيه للانكار فانكار النفي اثبات فيتوافق الشرط المقدر مثبتا وقرينته كما هو المعتبر عند الجمهور بخلاف قولك لا تدن من الاسد ياكلك على مذهب الكسائي اذ لا توافق هناك بينهما قوله واما قراءة الرفع المضارع بعد هذه الابواب يجزم اذا قصد السببية وقدر الشرط واما اذا لم يقصد كان المضارع باقيا على رفعه اما حالا كقوله ذرهم في خوضهم يلعبون واما وصفا كقولك اكرم رجلا يحبك واما استئنافا كقولك اكرمني اكرمك بالرفع ثم الجمهور على ان يرثني بالرفع صفة وليا ورده المصنف بانه يلزم ان زكريا عليه السلام لم يوهب من وصفه لهلاك يحيى قبل ابيه وذلك باطل لا لما قيل من انه يجب ان يكون كل دعاء من النبي مستجابا فانه ضعيف بل لانه يلزم الخلف في كلامه تعالى حيث قال في سورة الانبيا فاستجبنا له فانه يدل على انه تعالى اعطى زكريا ما ساله مطلقا من غير تفرقة بين اصل المسئول ووصفه وقد اجيب من رده بان الروايات متعارضة والاكثرون على هلاك زكريا قبل يحيى قال

في الكشاف في تفسير قوله تعالى لتفسدن في الارض مرتين اولاهما قتل زكريا و حبس ارميا حين انذرهم سخط الله والاخرى قتل يحيى بن زكريا لا يقال الاستيناف اخبار جازم بانه يرثه فيلزم الكذب في كلامه عليه السلام على احتمال فلا يجوز الحمل عليه لانا نقول المقصود التعليل لا الاخبار كانه قيل لم تطلب فقال ليرثني ولا غضاضة عليه في عدم ترتب غرضه على طلبه لاجل فان قلت لا يخلص عن الاخبار الكاذب على قراءة الجزم قلت لعله بنى الاخبار على ظنه كانه قال ان تهب لي وليا يرثني في ظني ولا كذب في ذلك وبهذا التاويل يندفع الاشكال عن قوله عليه السلام كل ذلك لم يكن في جواب ذي اليدين مع وجود السهو قوله وقال تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة وينفقوا اي ان تقل لهم اقيموا الصلوة وانفقوا يقيموا الصلوة وينفقوا وفي جعل فعلهم مترتبا على مجرد قوله عليه السلام اشارة الى ان حق العباد المشرفين بالاضافة الى الله والايمان ان يكونوا بحيث يترتب امتثالهم على مجرد امره عليه السلام كان في قولك ان توضات صحت صلوتك اشارة الى ان الطهارة هي العمدة في صحة الصلوة حتى كانها مترتبة على الطهارة وحدها ومن لم يدرك هذه النكتة اختار اضمار الجازم اي ليقيموا على طريقة قول الشاعر ❁ محمد تفد نفسك كل نفس ❁ اذا ما خفت من امر تبالا اي لتفد واحتاج ايضا الى تقدير القول اي قل لهم قولي لك ليقيموا ولذا اختار اضمار الجازم نظرا الى اضمار الجار في مثل قول رؤبة خير بالجر في جواب من قال له كيف اصبحت فان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء ولا خلاف في ان اضمار الجار ضعيف فكيف يحمل نظم القرآن على ما هو نظير للضعيف قوله فانظر اي تفكر حتى يتبين لك رجحان ما اخترناه قوله وتقدير الشرط الى آخر كلام استطرادي وفيه تنبيه على ان تقدير الشرط كثير جار في غير هذه الابواب الاربعة ايضا فلا يترك الى اضمار الجازم النادر فيما هو افصح كلام وابلغ نظام قوله واشار ذلك في القرآن كثير كقوله تعالى فاياي فاعبدون وقوله اذن لذهب كل اله بما خلق اي لو كان معه آلهة اذن لذهب وقوله فاياي فارهبون اي ان كنتم ترهبون شيئا فارهبوني ولا ترهبوا غيري قوله

وكذا تقدير الجزاء لها اي لقرائن الاحوال كذلك اي كثير في القرآن ايضا فمنه
ما قدمنا من قوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار ونظايره ومنه قوله تعالى ان
كان اي القرآن من عند الله اي منزلا من عنده وكفرتم به اي انكرتم كونه حقا و
شهد شاهد من بني اسرائيل يعني عبد الله بن سلام على مثله اي على مثل القرآن وكونه
حقا وفي اقحام لفظ مثل تفخيم للقرآن كما ان في تنكير شاهد تعظيما له فآمن اي شهد
فآمن به واستكبرتم على الايمان به وههنا قد تم الشرط والجزاء مقدر اي الستم ظالمين
وينبه الهمزة لانكار النفي وتقدير المنفي والمعنى كنتم ظالمين قطعا وقرينة الجزاء ما
ذكره على ان ما تضمنه الشرط المذكور ينبئ عن هذا الجزاء اشد انباء قال الباب
الخامس في النداء ما يتعلق بالنداء من حروفه وتفصيل الكلام في معانيها سبق التعرض
لذلك في علم النحو فلا نتكلم فيه ولكن ههنا نوع من الكلام صورته صورة النداء وليس
بنداء فننبه عليه وتلك الصورة هي قولهم اما انا فافعل كذا ايها الرجل ونحن نفعل
كذا ايها القوم واللهم اغفر لنا ايتها العصابة يراد بهذا النوع من الكلام
الاختصاص على معنى انا افعل كذا متخصصا بذلك من بين الرجال ونحن نفعل كذا
متخصصين من بين الاقوام واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصا[بات]
اقول قوله سبق التعرض لذلك في علم النحو فانه قال هناك القرب الذي يجب
الاسماء انما وقع ستة احرف يا وايا وهيا لنداء البعيد حقيقة كنحو يا عبد الله
اذا كان بعيدا عنك او تقديرا لتبعيدك نفسك عنه هضما كنحو يا الله الخالق او لما هو
بمنزلة البعيد من نائم او ساه تحقيقا او بالنسبة الى جلالة المنادى كذا الله
تعالى للنبيه بها واي والهمزة لنداء القريب وقد ينظم اي في جملة يا ووا للندبة
خاصة واعلم انه اراد بتقدير البعد في يا الله الخالق انك تصور نفسك فيه كانها
في مكان بعيد عن تلك الحضرة بخلاف النائم والساهي اذ لا يتصور هناك بعد بل
يجعل كل واحد من النوم والسهو بمنزلة البعد في اقتضاء اعلاء الصوت قوله ولكن
ههنا نوع من الكلام صورته صورة النداء وليس بنداء فنبه بقوله نوع

من الكلام على ان هذا مع كونه منقولا عن النداء باب برأسه له امثلة كثيرة على
قياس باب التعجب المنقول عن الاخبار والاستخبار او الامر وباب التسوية المنقول
عن الاستفهام وقد التزموا في هذا النداء حذف حرف النداء الكراهتهم التصريح بالنداء
الذي لم يبق فيه معنى النداء اصلا بخلاف نحو قولك يا مظلوم ويا لله للمسلمين ويا للماء
ويا ايها الطلل ويا نار وجدي ويا عين بكي اذ فيه شائبة النداء ولو تقديرا قوله
على معنى انا افعل كذا متخصصا بذلك من بين الرجال اشارة الى ان نحو قولك ايها
الرجل مع كونه في صورة النداء وحكم في الاعراب والبناء منصوب المحل على الحالية
والذي يكشف لك من هذا ان اصل النداء تخصيص المنادى بطلب الاقبال ثم جرد
عن طلب الاقبال ونقل الى التخصيص اريد بلفظ المنادى من بين امثاله ما نسب اليه
فاذا قلت انا اقرى الضيف ايها الرجل لم تقصد بقولك ايها الرجل مخاطبا ليكون
منادى بل قصدت به ما دللت عليه بقولك انا وقصدت اختصاصه بما نسبت اليه اعني
قرى الضيفان فصار مآل المعنى الى قولك انا اقرى الضيف متخصصا بقرائه من بين
الرجال وقس على ذلك ساير الامثلة المذكورة واما نحو قوله عليه السلام انا معاشر
الانبياء لا نورث فيحتمل ان يكون بتقدير يا قصدا الى الاختصاص على تحققه وان يكون
منصوبا بتقدير اعني او اخص بخلاف نحو قولهم نحن العرب اقرى الناس فانه بتقدير
الفعل الناصب قطعا وقد يتوهم ان قوله ايها الرجل خطاب لنفسه يطلب به الاقبال
منه على ذلك الفعل تنبيها على انه امر معتنى به لا ينبغي ان يكون متهاونا فيه ولا يخفى امتناع
هذا التوهم في مثل قوله اللهم اغفر لنا ايتها العصابة قال واعلم ان الطلب كثيرا ما
يخرج لا على مقتضى الظاهر وكذلك الخبر فيذكر احدهما في موضع الآخر ولا يصار الى
ذلك الا لتوخي نكت قلما يتفطن لها من لا يرجع الى دربة في نوعنا هذا ولا يعض
فيه بضرس قاطع والكلام بذلك متى صادف متمات البلاغة اثر لك عن السحر
الحلال ما شئت ومن المتممات ما قد سبق الى ان نظم الكلام اذا استحسن من البليغ
لا يمتنع ان لا يستحسن مثله من غير البليغ وان اتحد المقام اذ لا شبهة في تحقق اختلاف

النظم مقبولا وغير مقبول عند اختلاف المقام فلا بد لحسن الكلام من انطباق له
على ما لاجله يساق ومن صاحب لعرفان بجهات الحسن لا يتخطاها والا لم يمتنع حمل
الكلام منه على غيرها ويعرى عن الحسن لذهاب كسوته ولا بد مع ذلك من اذن
لافتنانات البلاغة مصوغة فالآفة العظمى والبلية الكبرى لتلك الافتنانات
الا من اصحة سمع لغيرها مخلوقة اذا اتصل بذوبها كلام لا ترى به الدر الثمين
مسخة لهم جعلهم سنخ نغوقيه المتخلب ولامر ما تجد القرآن متفاوت القدر
ارتفاعا وانحطاطا بين العلماء في نوعنا هذا وبين الجهلة والجهات المحسنة
لاستعمال الخبر في موضع الطلب كثيرة تارة يكون قصد التفاؤل بالوقوع كما اذا
قيل لك في مقام الدعاء اعاذك الله من الشبهة وعصمك من الحيرة ووفقك
للتقوى ليتفاءل بلفظ المضي على عدها من الامور الحاصلة التي حقها الاخبار
عنها بافعال ماضية وانه نوع مستحسن الاعتبار وقل لي اذا احسن اعتبار ما هو ابعد
كاباء الكتاب في حق المحذرات لفظ حراستها وما هو ابعد وابعد كاباء اهل الكوفة
اهداء السفرجل الى الاحبة لاشتمال اسمه اذا سمي بالعربية على حروف سفرجل
فاظنك بالقرب وهل خلع هارون على كاتبه اذ سأله عن شيء فقال لا وايد
الله امير المؤمنين الا لانه لم يسمع ما عليه الاغبياء فيما بينهم من لا ايدك الله بترك
الواو او غيره دون حين خرج الى ناحية لمطالعة عماراتها وقد رأت في
في طريقه شجرة من بعيد فسأل عنها كاتبا يصحبه فقال الكاتب شجرة الوفاق
تفاديا عن لفظ الخلاف نكساء افترى ذلك لغير ما نحن فيه او هل حين غضب
الداعي على شاعره ابي مقاتل الضرير حين انشد موعد احبابك للفرقة غدا غضب
لشيء غير منع التفاؤل حتى قال له موعد احبابك يا اعمى ولك المثل السوء واجر
باخراجه وهل تسمية العرب الفلاة مفازة والعطشان ناهلا واللديغ سليما
وما شاكل ذلك الا من باب التفاؤل فالمفازة هي المنجاة والناهل هو الريان
والسليم هو ذو السلامة وتارة لاظهار الحرص في وقوعه فالطالب

متى تبالغ حرصه فيما يطلب ربما انتقشت في الخيال صورته لكثرة ما يناجي به نفسه
فيخيل اليه غير الحاصل حاصلا حتى اذا حكم الحس بخلافه غلطه تارة واستخرج له محملا
اخرى وعليه قول شيخ المعرة • ما سرت الا وطيف منك يصحبني •
سرى امامي وتأويبا على اثري • يقول لكثرة ما ناجيت نفسي بك انتقشت في
خيالي فاعدك بين يدي مغلطا للبصر بعلة الظلام اذا لم يدركك ليلا امامي ولعدك
خلفي اذا لم يجتر لي تغليط حين لا يدركك بين يدي نهارا وتارة لقصد الكناية
كقول العبد للمولى اذا حول عنه الوجه ينظر المولى الى ساعة وجهه اما
نفس الكناية ان شئت واما الاحتراز عن صورة الامر واما هما وتارة لحمل المخاطب
على المذكور ابلغ حمل بالطف وجه كما اذا سمعت من لا تحب ان ينسب الى الكذب يقول
لك تأتيني غدا اولا تأتيني وتارة لمناسبات اخر فتأملها فيها كثرة وما من آية
من آي القرآن واردة على هذا الاسلوب الا مدارها على شيء من هذه النكت
قال الله تعالى واذ اخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم في موضع لا تسفكوا
يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله و
رسوله وتجاهدون في سبيل الله في موضع آمنوا وجاهدوا فانظر ومن هذا
القبيل قول كل من يقول من البلغاء في الدعاء رحمه الله او يرحمه الله ومن الجهات
المحسنة لايراد الطلب في مقام الخبر اظهار معنى الرضاء لوقوع الداخل تحت لفظ
الطلب اظهارا الى درجة كان المرضي مطلوب قال كثير اسيئي بنا او احسني لا ملومة
فذكر لفظ الامر بالاساءة ثم عطف عليه بلفظ او الامر بضد الاساءة تنبيها بذلك
على ان ليس المراد بالامر الايجاب المانع عن الترك لكن المراد هو الاباحة التي
لا تنافي تخير المخاطب بين ان يفعل وان لا يفعل فاعلا كل ذلك لتوخي اظهار
الرضاء باي ما اختارت في حقه من الاساءة او الاحسان او توخي اظهار
ان لا يتفاوت جوابه بتفاوته وقوعا وعدم وقوع كما تقول صم او لا تصم فاني
لا اترك الصيام توهم من تخاطب انك تطلب منه ان يصوم وينظر في حالك او

لايصوم وينظر ليتين ثباتك على القيام صام هو او لم يصم وعليه قوله تعالى
استغفر لهم او لا تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم وكذا
قوله تعالى انفقوا طوعا او كرها لن يتقبل منكم او ما شاكل ذلك من لطايف
الاعتبارات والامر في باب التعجب من نحو اكرم بزيد على قول من يقول انه مبني
الخبر اخذا همزة من قبيل ذي كذا جاعلا الباء زايدة مثلها في كفى بالله منخرط
في هذا السلك ولهذا النوع اعني اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر اساليب متفننة
اذ ما من مقتضى كلام ظاهري الا ولهذا النوع مدخل فيه بجهة من جهات البلاغة
على ما تنبه على ذلك منذ اعتنينا بشان هذه الصناعة وترشد اليه تارة بالتصريح
وتارات بالفحوى ولكل من تلك الاساليب عرق في البلاغة يتشرب من افانين
سحرها ولا كالاسلوب الحكيم فيها وهو تلقي المخاطب بغير ما يترقب كما قال
اتت تشكي عندي مزاولة القرى • وقد رات الضيفان ينحون منزلي
فقلت كاني ما سمعت كلامها • هم الضيف جدي في قراهم وعجلي
او السائل بغير ما يتطلب كما قال يسالونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس
والحج قالوا في السوال ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا
حتى يمتلي ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا فاجيبوا بما ترى وكما قال
يسالونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى
والمساكين وابن السبيل سالوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصرف
بتنزيل سوال السايل منزلة سوال غير سواله لتوخي التنبيه له بالطف وجه على تعديه
عن موضع سوال هو اليق بحاله ان يسال عنه او اهم له اذا تامل وان هذا
الاسلوب الحكيم لربما صادف المقام فحرك من نشاط السامع ما سلبه حكم الوقور
وابرزه في معرض المسحور وهل الان شكية الحجاج لذلك الخارجي وسل سخيمته
حتى اثر ان يحسن على ان يسي غير ان سحره بهذا الاسلوب اذ توعده الحجاج
بالقيد في قوله لاحملنك على الادهم فقال متغابيا مثل الامير حمل على الادهم

والاشهب مبرزا وعيده في معرض الوعد ومتوصلا ان يريه بالطف وجه ان
امرا مثله في مسند الامرة المطاعة خليق بان يصفد لا ان يصفد وان يعد
لا ان يوعد ولكن هذا اخر كلامنا الان في علم المعاني منتقلين عنه
الى علم البيان بتوفيق الله وعونه حتى اذا قضينا الوطر من ايراد ما نحن
له استانفنا الاخذ في الغرض للعلمين لتتميم المراد منهما بحسب المقامات بتوفيق
الله تعالى اقول لما ذكر ان النداء وهو طلب قد استعمل في غيره عقبه بان كل
واحد من الطلب والخبر يذكر في موضع الاخر وداعي في ذلك عادته في تعقيب الفنون
السابقة بذكر اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر قوله قلما يتفطن لها اي لا يتفطن لتلك النكت
من لا يبلغ الى درجة اي عادة في نوعها هذا اي في علم البلاغة والعض بضرس قاطع
كناية عن الجد في الامر او البلوغ الى الكمال فيه كانه اخذ باضراسه ليتمكن في اخذه او تعلقه
بها حتى وصل الى اعماقه وادرك ما فيه من الطعم اللذيذ يقال عضه وعض به وعض عليه
وفي الحديث عضوا عليها بالنواجذ فقوله لا يعض فيه من قبيل يجرح في عراقيبها نصلي والمراد
في قوله بضرس فلاسقه قوله والكلام بذلك اي التكلم باحدهما في موضع الاخر حتى
صار في من سمات البلاغة اي كمالاتها وما يعتبر في تحقق ذاتها لا توابعها التي رجعتها
من المحسنات البديعية اللفظية والمعنوية قوله انزلك اي انكشف لك ذلك التكلم عن
السحر الكامل ملتبسا بما شيت منه اي بغاية ما يمكن فان العاقل لا يرضى من امثال ذلك
الا بما هو الغاية والمنتهى قوله ان نظم الكلام اي من ان نظم الكلام فيكون بيانا لقوله
ما قد سبق وهو اشارة الى ما ذكره في مباحث ضبط القرائن وذيل بقية السوال
عن المتوفى بصيغة المتوفي قوله اذ لا شبهة تعليل بطريق القياس كانه قيل لا يسع ان
يحسن الكلام الواحد من متكلم دون اخر مع اتحاد المقام لان صحة كون المقام
الواحد مقبولا في مقام دون اخر مع اتحاد المتكلم امر محقق عندك لا شبهة لك فيه اصلا
مع جزمك بان اختلاف المتكلمين كاختلاف المقامين واذا سلمت اختلاف حال
الكلام في الحسن والقبول تبعا لاختلاف الثاني اعني اختلاف المقام فسلم بحسب

الاختلاف الاول اعنى اختلاف المتكلم لانه نظره قوله فلا بد لحسن الكلام من انطباق
له على ما لاجله سياق تفرع على صحة اختلاف النظم مقبولا او غير مقبول عند اختلاف
المقام كما ان قوله ومن صاحب لعتراف اى ولا بد له ايضا من ذلك تفريع على امكان
استحسانه من متكلم دون آخر واراد بقوله ما لاجله سياق النكت والخواص المناسبة
للمقام التى يساق لاجلها الكلام قوله والا لم يتمنع اى وان لم يكن للكلام صاحب عراف
بجهات الحسن غير تخط اياها لم يتمنع حمل الكلام الذى وجد منه على غير جهات الحسن وتبديد
تعرى الكلام عن الحسن لذهاب كسوته اعنى قصد الانطباق على مقتضى الحال ويتنزل
منزلة اصوات الحيوانات ولا يعتد بما يتوهم فيه من الخواص المناسبة للمقام لان المعتبر هو
المعانى المقصودة للمتكلم لا ما يمكن استخراجه من الكلام مع عدم قصده اليه فان امثال
ذلك اتفاقات لا يلتفت اليها كما مر قوله ولا بد مع ذلك اى ولا بد مع ما ذكر من الانطباق
على ما لاجله سياق الكلام والصاحب العراف من السامع الحاذق والاصمخ جمع الصماخ
ونحيرها للاتشات والترطيبة اعنى قوله اذا انقل سمعه بيان لما بعدها من كون الاذن
العظمى والبلية الكبرى من تلك الاصمخة ونظيرها لها للاصمخة قوله لا ترى بها الدر اى لا ترى
الدر الثمين بدله ولا يقابله به بل تفضله على الدر ومسمى مصدر سمعه ونعوده صفة له
العائد محذوف اى نعوق الكلام نبيه والمشجب بفتح الميم وسكون الشين ونبح اللغا
المحجنين ارداء الخرز واقلها قيمة قوله ولا ترما تجد القرآن نكر الامر تفخيما وان
كان معنيا معلوما حتى صح ان يقال ولهذا اى ولان تفاوت حال السامع يوجب
تفاوتا فى حال الكلام تجد القرآن متفاوت القدر ارتفاعا وانحطاطا بين هاتين
الطائفتين فان علماء المعانى والبيان ادركوا ان القرآن من بلاغته واشتماله على
اللطائف واصل الى حد الاعجاز والجهلة سوّوه بكلام الناس واكتفوا فيه بصحة اللفظ
واستقامة المعنى الاصلى بل من الجهلة المتردين من طعن فيه من جهتهما ايضا كما نقل
ذلك فى نقض وضع المطاعن قوله والجهات المحسنة لاستعمال الخبر فى موضع الطلب نكثر
اراد باستعمال الخبر موضع الطلب استعماله فى معناه الا يرى انه جعل فيما مر مثل رحمه الله

طلبا يتضح عطفه على الخبر الذى قبله اعنى مات ونحوه وجعل مثل لا وايدك الله من عطف
الطلب على الخبر دفعا لايهام خلاف المقصود وقد توهم بعضهم ان الخبر المستعمل فى موضع
الطلب باق على معناه وخبريته وذلك بان يجعل ما هو متوقع الحصول بمنزلة الحاصل فيخبر عنه
واقعا قوله تارة تكون بيان لما تقدم اى تارة يكون الحسنة لاستعمال الخبر فى معنى الطلب
قصد التفاؤل بالوقوع وقوله ليتفاءل على صيغة المبنى للمفعول تعليل لقوله اذا قيل لك
وفى قوله بلفظ المضى دون ان يقول بجعله فى حكم الماضى اشعار بان ذلك اللفظ مستعمل
فى معنى الطلب قوله وانه اى التفاؤل نوع يستحسن الاعتبار فى الكلام قوله اذ احسن
اعتبار ما سوى بعد اى التفاؤل بلفظ المضى وذلك الابعد مثل اباء الكتاب بعد ما ذكر ليلا
يتوهم منه بالتصحيف امر مستقبح وما سواه بعد من هذا الا بعد مثل اباء ابهل الظرف اى اهل
الكياسة مع لطافة الطبع ابدال السفرجل كيلا يتوهم تطير بتصحيفه اسمه فى لغة العرب والعدول
عن عبارة الاغنياء فى قصة هرون الرشيد خامس الخلفاء العباسية دفعا لتوهم التطير
وانما ذكر الوفاق فى قصة غيره نفيه احترازا عن التطير بلفظ الخلاف وتفاؤلا بلفظ
الوفاق اى او مثل خلع عن هرون حين خرج الى آخره الا انه لم يسمع ما عليه الاغنياء
من شجرة الخلاف قوله افرى اى اتفعل فنطق ان خلع هرون وغيره كان الامر غير ما
نحن فيه من التفاؤل والاحتراز عن التطير قوله حين غضب ظرف لاغضب وحين الفتح
بدل منه والداعى العلوى هو حسن بن زيد بن الحسينى من اولاد زيد بن على كرم الله
وجهه وهو الذى استولى على طبرستان وما يليها فى خلافة المستعين بالله ويسمى بالداعى
الكبير وشاعره ابو مقاتل الرازى وقد ولى الامر بعده اخوه محمد بن زيد الى ان قتل
بجرجان قوله غير معنى التفاؤل اى التطير اذ قد عرفت ان التفاؤل بحسب معناه اللغوى
يتناول التطير ايضا قوله ومثل تسمية العرب يعنى ان ما ذكر تفاؤلات مع واضع اللغة او
من اهل العرف العام لا من المتكلم قوله وتارة لاظهار الحرص فى وقوعه الظاهر انه
يترك اللام فى جميع المعطوفات ويقال هكذا وتارة اظهار الحرص وتارة قصد الكناية
وتارة حمل المخاطب لينا سبا المعطوف عليه اعنى قوله تارة تكون قصد التفاؤل الا انه

لاحظ فی عطفها جانب المعنی فان قولک الجملة الحسنة کاستعمال الخبر فی موضع الطلب
یکون کذا معناه ان استعمال الخبر فی موضع الطلب یکون لکذا قوله غلط ای غلط الطالب
الحس فی الحکم بخلاف ما خیل الیه تارة واستمر الطالب بحکم الحس بجلا تارة اخری قوله
وعلیه ای علی ما ذکر من ان الطالب متی تبالغ حرصه وشیخ المعرة وهی من دیار بکر ابو العلا
صاحب السقط والسری سوا السیر باللیل والتاوب سوا السیر بالنهار وهما فی موقع الحال
علی ان المصدر بمعنی اسم الفاعل ای یصحبنی ساریا ومأوبا او فی موقع الظرف بتقدیر
مضاف ای وقت سری ووقت تاویب قوله وتارة لقصد الکنایة کقول العبد للمولی
وذلک ان حصول النظر الیه من المولی فی الاستقبال لازم لطلب النظر منه فعبر باللازم
عن الملزوم کما هو طریق الکنایة التی هی احسن فی نفسها وقد انضم الیها ههنا نکتة اخری
یزید فی حسنها وهی رعایة الادب مع المولی بترک صورة الامر قوله وتارة لحمل المخاطب
علی المذکور ای علی المطلوب الذی ذکر فعلا کان او ترکا وکون الاخبار حملا للمخاطب
علی المطلوب ابلغ حمل من حیث انه یدل علی تحقق الامتثال حتی صح الاخبار عنه من حیث
الصورة واما کونه الطف وجه فمن حیث انه یدل علی ان المخاطب فی محبة الطالب بمنزلة
المشابهة اعنی بحیث لا یجب ان ینسب الطالب فی کلامه الی الکذب بحسب الظاهر قوله کما
اذا سمعت من لا یحب ان ینسب الی الکذب یقول لک تاتینی غدا او لا تاتینی یعنی فیلزمک
حینئذ الاتیان بما امرته او الانتهاء عما نهیته لئلا ینسب مخاطبک الی الکذب فی الظاهر ولو قیل
الخبر ههنا باق علی معناه لکنه مستعمل فی موضع الطلب لابلغ حمل بالطف وجه لکان فی غایة
الظهور قوله وتارة لمناسبات اخر الروایة برفع مناسبات علی معنی وتارة یقصد مناسبات
اخر غیر ما ذکر ولو عطف علی قوله وتارة یقصد التفاؤل لنصب مناسبات او علی قوله لاظهار
الحرص وما بعده لیقل وتارة لمناسبات اخر وتلک المناسبات کان یقصد الاحتراز عن
نسبة المخاطب الی ما یکرهه من عدم اتصافه بالتقوی مثلا کما اذا قلت اللهم وفقه للتقوی
بخلاف ما اذا قلت وفقک الله للتقوی اذ لیس فیه منع النسبة نظرا الی ظاهر اللفظ او ان
یقصد اظهار اتفاق الاسباب کقولک اشتریت لی کذا بدل اشتر او اظهار حسن

اتفاق والمتکلم بکمال وجود المخاطب کقولک اعطیتنی فی موضع اعطنی او ان یقصد ادخال
السرور فی قلبه کقولک اعطاک زید فی مکان لیعطیک الی غیر ذلک مما یهتدی الیه بالتامل
فی المناسبات قوله وما من آیة کلمة من زائدة لاستغراق النفی وآیة مبتدا ومن آی القرآن
وواردة صفتان له والجملة الواقعة بعد الا خبره وهذا الاسلوب اشارة الی استعمال الخبر
فی موضع الطلب والدلیل علی ان لا تعبدون ولا تسفکون وتؤمنون وتجاهدون بمعنی
الطلب سوان اخذ المیثاق والدلالة علی طریق النجاة انما یکونان فی متعارف الناس بالامر
والنهی دون الاخبار والنکتة فی العدول الی الخبر اظهار الرغبة فی وقوع المطلوب
وحمل المخاطب علیه ابلغ حمل بالطف وجه ووصفه بتحقق الامتثال حتی صح الخبر به وتوعد ولو
فی الاستقبال قوله فانظر ای فانظر حتی یتبین لک ان ما ذکرناه من ان منع الاخبار
فی موضع الطلب احسن وابلغ من حمل لا تعبدون ولا تسفکون علی حذف ان الناصبة
ورجوع المضارع الی الرفع علی معنی بان لا تعبدوا بان لا تسفکوا ومن حمل یؤمنون
علی انه کلام مستانف متاخر فی النزول بناء علی ما روی من انهم کانوا یقولون لو نعلم
احب الاعمال الی الله لعملناها فنزلت الآیة السابقة فمکثوا ما شاء الله یقولون لیتنا نعلم
ما هی فدلهم الله علیها بقوله تؤمنون وههنا بحث وهو ان تؤمنون سواء کان مقارنا
او متاخرا فی النزول خبر بمعنی الطلب بیان لما سبق سواء قدر هناک سوال اولا فلا یکون
حمله علی التاخر وجها آخر مخالفا لاستعماله فی موضع الطلب فتدبر قوله ومن هذا القبیل
ای ومن قبیل الخبر المستعمل فی موضع الطلب وقول من البلغاء اشارة الی ان رحمه الله
او یرحمه اذا صدر عن غیر البلیغ لم یحمل علیه علی نکتة ولیس ما تقدم من قوله اعاذک الله
من الشبهة وعصمک من الحیرة ووفقک للتقوی حیا مما ذکر ههنا لان ذلک مثال للدعاء
بلفظ الماضی من حذف نفسه وهذا استشهاد لذلک بقول البلغاء والدایر فیما بینهم والنکتة
فی رحمه الله التفاؤل او اظهار الرغبة فی وقوع الرحمة او الانباء عن استحقاقه فاذا قیل رحمه
الله احدی ما ذکر وان کانت فی صیغة الماضی اظهر قوله ومن الجهات الحسنة لایراد الطلب
فی مقام الخبر ذکر لایراد الطلب فی مقام الخبر نکتتین ثم عمم بقوله او ما شاکل ذلک عطفا

على النكتة الاولى كما ذكرنا فيما مرّ لايراد الخبر في موضع الطلب نكتا اربعا ثم عمم بقوله
وتارة مناسبات اخر قوله اظهارا الى درجة اى اظهار المعنى الرضا الى درجة كان
المرضى في تلك الدرجة مطلوب فان ذلك هو غاية الرضا كما لا يخفى قال كثير يخاطب
لعزة اسيئى بنا او احسنى لا ملومة لدينا ولا مقلية ان تقلت اى لا ملومة انت لدينا و
لا مقلية اى مبغوضة من قلاه اذا ابغضه وقوله ان تقلت التفات من الخطاب
الى الغيبة احترازا عن نسبة التقلى الى الحقيقة بطريق المخاطبة قوله فذكر لفظ الامر
بالاساءة ثم عطف عليه بلفظ او الامر بضد الاساءة يريد ان المعنى على
الاخبار اى انا راض بتعليلين في حقى لا الومك اساءت ام احسنت ولا ابغضك
وان ابغضت قوله تنبيها بذلك اى بعطف الامر بضد الاساءة بلفظ او على الامر
بالاساءة على ان ليس المراد بالامر الايجاب وذلك لان الامر بالشئ على وجه
الايجاب المانع من الترك مع الامر بضده معطوفا احدهما على الآخر باو المقتضية للتخيير
مما لا يتصور وقوله لكن المراد هو الاباحة لانها في كون الامر بمعنى الخبر بل هو تقريب
من المعنى الخبرى وتبعيد عن معنى الالزام الذى لا يناسب هذا المقام وقوله فاعلا
كل ذلك حال من قوله ذكر لفظ الامر مع ما في حيزه وقوله تزيد الرضا اشارة
الى درجة مطلوبية المرضى كما مضى وقوله او توخى اظهار نفى ان يتفاوت جوابه
عطف على قوله لتوخى اظهار مزيد الرضا لكنه نكتة اخرى لايراد الطلب في مقام
الخبر ليست داخلة في النكتة الاولى اعنى اظهار معنى الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ
الطلب كما توهم من جعل المعطوف والمعطوف اليه تفصيلا لنكتة الاولى والمراد ان
كلام كثير محمول اما على توخى اظهار معنى الرضا الى درجة المطلوبية واما على توخى اظهار
نفى ان يتفاوت جواب الداخل تحت لفظ الطلب اى الامر بتفاوت اى يتفاوت
ذلك الداخل وقوعا كما اذا اساءت وعدم وقوع كما اذا احسنت وذلك الجواب
الذى لا يتفاوت هو انا لا الومك ولا ابغضك بل ثبت على محبتك فكانه يطلب منها
ان تسئ وتنظر في حاله او تحسن وتنظر في حاله حتى يتبين لها ثباته على محبتها بحيث

لا يتغير عن ذلك اصلا وجعل ضمير يتفاوت راجعا الى ما اخترت مما لا وجه له وقوله
كما تقول تمثيل آخر للنكتة الثانية وحدها بخلاف البيت فانه داير بين النكتتين كما عرفت
وفي قوله لتبيين ثباتك على القيام صام هو ام لم يصم تصريح بان اظهار الثبات نكتة
مستقلة برأسها ليست داخلة في اظهار معنى الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب
فلا تكن في ذلك على ريبة قوله وعليه اى وعلى توخى اظهار نفى تفاوت الجواب وهو
ههنا ان الله لا يغفر لهم قطعا بتفاوت الداخل تحت لفظ الطلب وهو الاستغفار وقوعا
وعدم وقوع وكذا الحال في عدم تقبل نفقاتهم سواء وجد الانفاق طوعا او كرها ولا يخفى
على ذى مسكة انه لا معنى لاعتبار اظهار معنى الرضا في هاتين الآيتين فكن فيها حقيقا
على بصيرة قوله من لطايف الاعتبارات يعنى مثل كون الداخل تحت لفظ الطلب محبوبا او
مرغوبا فيه او عجيبا او مستغربا فينبه على ارادة حصوله بلفظ الطلب قوله والامر بمعنى الخبر
منخرط اى الامر في باب التعجب منخرط في هذا السلك اى في سلك ايراد الطلب في مقام
الخبر والنكتة فيه بعض ما اشير اليه بلطايف الاعتبارات كما ستعرفه وهذا الانخراط انما هو
على قول من يقول ان اكرم بزيد معناه التعجب اصله اكرم زيد اى صار ذا كرم فزيد
الباء في الفاعل ثم عدل الى صيغة الامر تنبيها على ان ذلك الفعل اعنى الكرم مما ينبغى
ان يطلب ويتعجب منه واما على القولين الآخرين اعنى ان يجعل اكرم بزيد امرا من اكرمته
والباء زايدة في المفعول او يجعل امرا من اكرم زيد صار ذا كرم على ان الباء للتعدية
فليس الامر فيها بمعنى الخبر بل هو على معناه كانه قيل صيّره ذا كرم اى صفه بالكرم واعتقده
ا كذلك ثم استعمل في معنى التعجب قوله اذ ما من مقتضى كلام ظاهر تعليل لكون اسلوب
اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر مستفننا اى كثيرة متنوعة جدا فان اساليب الاخراج
على مقتضى الظاهر كثيرة بحيث لا تحصى كما لا يخفى فاذا كان للاخراج على خلاف مقتضاه مدخل
في كل واحد منها كانت اساليبه ايضا كذلك قوله تارة بالتصريح كما في ابواب فنون
الاسناد والمسند اليه والمسند وكما في اثناء بعض الحالات الماضية وتارات بالفحوى
كما في ايراد امثلة من خلاف مقتضى الظاهر بلا تصريح بانها من خلاف المقتضى قوله عرق

في البلاغة تشبه اساليب الاخراج لا على مقتضى الظاهر باشجار رطبة لها عروق راسخة في ارض البلاغة يشرب تلك العروق من موارد بحر البلاغة الا انه اغرب في الكلام فعبر عن تلك الموارد بالافانين اي الشعب المتكثرة فكانه جعل العرق متشربا من الغصن على خلاف ما هو المعتاد ومن توهم ان في كلامه قلبا فقد سها اذ ليس العروق والافانين ههنا منسوبة الى شيء واحد كما ترى قوله ولا كالاسلوب الحكيم اي والحال انه لا اسلوب في تلك الاساليب مثل الاسلوب الحكيم اي مواردها وافضلها عرقا واكثر تشربا وهذا الاسلوب نوعان احدهما تلقي المخاطب بغير ما يترقب وثانيهما تلقي السائل بغير ما يتطلب فمن الاول ما ذكر من قول الشاعر فانه افتخر فيه بسلوك هذا الاسلوب اي اتت المرأة مشتكية عندي مشاق مزاولة القرى ومعالجة الاطعمة للضيفان والحال انها قد رات الضيفان يقصدون منزلي وكانت مترقبة مني ان اجوز لها المساهلة في ذلك فلقيتها بخلاف ما ترقبته وامرتها بزيادة الجد والتجميل فقوله تشتكي حال من ضمير اتت وقد رات حال من ضمير تشتكي وكذا في حال من ضمير قلت والضيف في الاصل مصدر يطلق على الواحد والكثير ومن الثاني اعني تلقي السائل بغير ما يتطلب بسواله قوله تعالى يسألونك عن الاهلة فان المصنف حمله على انهم سالوا عن السبب الفاعلي للتشكلات النورية في الهلال فاجيبوا بما ترى من السبب الغائي تنبيها على ان السوال عن الغاية والفائدة هو اللائق بحالهم لان درك الاسباب الفاعلية لتلك التشكلات بعيد عن اذهانهم هذا والاحسن ما ذهب اليه صاحب الكشاف من ان هذا السوال كان عن الحكمة حيث قال كانه قيل لهم هذا السوال عن الاهلة والحكمة في نقصانها وتمامها معلوم ان كل ما يفعله الله عز وعلا لا يكون الا حكمة بالغة ومصلحة لعباده فدعوا السوال عنه وانظروا في واحدة تفعلونها انتم مما ليس من البر في شيء وانتم تحسبونها برا وعلى ما ذهب اليه لم يكن في الاية اخراج الجواب على خلاف مقتضى الظاهر ولا شك ان هذا انسب بما روي من ان السائل معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم الانصاري [illegible] ما بال الهلال يبدو دقيقا الى اخره فكما يحتمل السوال من السبب الفاعلي يحتمل السوال

عن السبب الغائي ايضا ومن الثاني ايضا قوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون فانهم سالوا عما ينفقونه فاجيبوا ببيان المصرف تنبيها على ان السوال عن المصارف اهم لهم فان النفقة لا يعتد بها الا اذا اصابت موقعها على انه قد ادرج في الجواب بيان المنفق حيث قيل من خير اي هو الذي يكون فيه خير ومنفعة قوله بتنزيل سوال السائل هو على صيغة المجهول بيان لكيفية تلقي السائل بغير ما يتطلب وقوله انه بالسائل مبتدأ خبره الهي والجملة خبر هو والجميع صفة موضح لا صفة سوال بناء على انه مبني للمفعول والاضافة بيانية فانه مستبعد جدا وقوله الهي بحاله اي بحال السائل كما في الاية الاولى او اهتم له اي للسائل كما في الاية الثانية قوله وان هذا الاسلوب الحكيم اشارة به الى جنس هذا الاسلوب لا الى معين منه على طريقة قوله عليه السلام يكون قوم في اخر الزمان يخضبون بهذا السواد ومثله قليل في الاستعمال ونظيره ان يقال بهذا الحيوان الناطق اشارة الى نوع الانسان ولو قال هذا الاسلوب واشار به الى الاسلوب الحكيم لكان اظهر وقد يجعل الحكيم صفة لهذا بعدما وصف بالاسلوب فيرجع الكلام الى ذلك الاظهر فتامل قوله لربما صادف المقام اي طابقه مطابقة تامة وقوله من نشاط السارح بيان لما سلبه تقدم عليه وليست كلمة من ههنا تبعيضية كما في قولك نزمن عطفه وحرك الساكن من نشاط الاباء ان يتكلف كون ما سلبه بدلا من المفعول الذي هو من نشاط والوقور الحكيم الرزين والمحور من اثر فيه التحير فجعله متحيرا طايشا والشكيمة في الاصل هي الحديدة المعترضة في فم الفرس فيقال فلان شديد الشكيمة اذا كان قوي النفس ابيا وفلان لين الشكيمة اذا كان بخلاف ذلك والحي رجل هو القبعثري كان من الذين خرجوا على علي كرم الله وجهه حين رضي بالتحكيم والسجية الضغينة والثقلان اعني الاثم ومثل تنازعا في الفاعل اعني غير ان يحمل والادهم القيد والفرس الاسود والاشهب الفرس الابيض من الشهبة وهي البياض الذي غلبت على السواد وشابا اي مظهرا من نفسه الشباب ومبرزا اي مخرجا وهما حالان من فاعل قال ترك العطف بينهما لان التغابي باعتبار ما تقدم على قال من قول

الملاج ولا ابراز باعتبار ما تأخر عنه من قول الحارثي ولا تشاركت بين هذين القولين
فناسب ذلك ترك العطف بين الحالين وقوله وسنواصلا حال ثالثة معطوفة على مجموع
الحالين السابقين وسنواصلا بما ذكر من التغابي والابراز الى ان يرى الملاج
والامرة بالكسر الامارة يقال اصفه اى اعطاه من الصفد بالتحريك وهو العطاء
وصفده اى قيده من الصفاد بالكسر وهو ما يوثق به والوعد عام فاذا قوبل بالايعاد
اختص بالشر يعني للخير قوله ولكن عطف على مقدر اى خذ ما ذكرنا ولكن مستقلين
حال من ضمير كلامنا وقوله بيان لما نحن فيه فيكون حالا من المجرور وقد تقدم عليه
اى اذا تقضينا الوطر من ايرادنا لما نحن فيه منتقلون الى بعده وبيانه من علم البيان
واستيناف الاخذ فى التعرض للعلمين هو عرضة بخصوص مقام الاستدلال وما يتعلق
بالمنظوم من العروض والقوافى فان استيناف اخذهما نظرا الى تتميم المراد منها بحسب
المقامات ولذلك قيد ختم الكلام فى علم المعانى بالآن وقد فرغنا بحمد الله تعالى
عن شرح فوائده بابلغ تبيان ومن الله التوفيق وعليه التكلان فى تيسير الكشف عن فوائد
علم البيان فانه الموفق والمستعان قال الفصل الثانى

فى علم البيان

والخوض فيه يستدعى تمهيد قاعدة وهى ان مجال
ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بالزيادة فى وضوح الدلالة عليه والنقصان
بالدلالات الوضعية غير ممكن فانك اذا اردت تشبيه الخد بالورد فى الحمرة مثلا
وقلت خد يشبه الورد فى الحمرة امتنع ان يكون كلام مؤد لهذا المعنى بالدلالة
الوضعية اكمل منه فى الوضوح او انقص فانك اذا اقمت مقام كل كلمة منها ما يراد فها
فالسامع ان كان عالما بكونها موضوعة لتلك المفهومات كان فهمه منها كفهمه من
تلك من غير تفاوت فى الوضوح والا لم يفهم شيئا اصلا وانما يمكن ذلك فى الدلالات
العقلية مثل ان يكون لشئ تعلق بآخر ولثان وثالث فاذا اريد التوصل بواحد
منها الى المتعلق به فبحسب تفاوت تلك الثلاثة فى وضوح التعلق وخفائه يتفاوت فى
طريق افادة الوضوح والخفاء واذا عرفت هذا عرفت ان صاحب علم البيان

وفضل احتياج الى التعرض لانواع دلالات الكلم فنقول لا شبهة فى ان اللفظة
متى كانت موضوعة لمفهوم امكن ان تدل عليه من غير زيادة ولا نقصان بحكم الوضع
وتسمى من دلالة المطابقة ودلالة وضعية ومتى كان لمفهومها ذلك ولنسمه اصليا
تعلق بمفهوم آخر امكن ان تدل عليه بوساطة ذلك التعلق بحكم العقل سواء كان
ذلك المفهوم الآخر داخلا فى مفهومها الاصلى كالسقف مثلا فى مفهوم البيت
وتسمى هذه دلالة التضمن ودلالة عقلية ايضا او خارجا عنه كالحائط عن مفهوم
السقف وتسمى هذه دلالة الالتزام ودلالة عقلية ايضا ولا يجب فى ذلك التعلق
ان يكون مما يثبته العقل بل ان كان مما يثبته اعتقاد المخاطب اما لعرف او لغير عرف
امكن المتكلم ان يطمع من مخاطبه ذلك فى صحة ان ينتقل ذهنه من المفهوم الاصلى
الى الآخر بوساطة ذلك التعلق بينهما فى اعتقاده واذا عرفت ان ايراد المعنى
الواحد على صور مختلفة لا يتأتى الا فى الدلالات العقلية وهى الانتقال من معنى
الى معنى بسبب علاقة بينهما كلزوم احدهما للآخر بوجه من الوجوه ظهر لك ان علم
البيان مرجعه اعتبار الملازمات بين المعانى اقول اراد ان هذا الفصل
فى ضبط مقاصد علم البيان والكلام فيه على قياس ما ذكر فى فصل علم المعانى الا انه تقدم
العبارة ههنا تعويلا على ما سلف منه كما اشرنا اليه فى صدر الفصل الاول قوله والخوض فيه
اى فى علم البيان يستدعى تمهيد قاعدة ليضبط بها الحيثية المعتبرة فى موضوع هذا العلم فان
التراكيب الخبرية والطلبية فانها من حيث اختلافها فى وضوح الدلالة عليها وبها من المعانى
موضوع لعلم البيان على ما مر فى المقدمة وقد توهم بعضهم ان موضوعه الدلالات المختلفة
فى مراتب الوضوح ليظهر كون مقاصده مضبوطة فى فصل كضبط مقاصد علم المعانى فى فصله
وليس بشئ لان علوم الادب باحثة عن احوال الالفاظ العربية كما تبين ذلك فيما
اوردناه فى صدر القسم الثالث من تعريفها وتقسيمها الى اقسامها المشهورة فيما بينهم
ولا يجب ان يكون تمايز موضوعات العلوم بالذوات بل ربما يكفى فى تمايزها بالحيثيات
وايضا علم البيان يبحث عن احوال المجاز والكناية ولا شك انهما من قبيل الالفاظ

دون الدلالات واذا ادعى ان التشبيه من مقاصد حقيقة كان بحثا عن احوال
ما يدل عليه التشبيه من الالفاظ قوله وهي ان محاولة ايراد المعنى الواحد يريد بالمعنى
الواحد معنى واحدا مركبا روعي فيه مطابقة مقتضى الحال اما اعتبار تركيب المعنى فلما
عرفت من انه لم يجوز كون الالفاظ المفردة مغيرة للسامع معانيها الافرادية
حذرا من لزوم الدور كما هو المشهور واما اعتبار رعاية المطابقة فلما مر من ان علم
البيان شعبة من علم المعاني لانه باحث على وجه كلي عن كيفية افادة التراكيب لجواهرها
التي يبحث في علم المعاني عن ادائها اياها والباء في قوله بطرق متعلقة بايراد المعنى
وفي قوله بالزيادة متعلقة بمختلفة واقتصر على ذكر مراتب الوضوح زيادة ونقصانا
لما مر في حد البيان من ان الخارج عن هذه المراتب مردود عقلا والباء في قوله
بالدلالات اما ان تتعلق بايراد المعنى ايضا فيكون الايراد المقيد بالظرف الاول
اعني قوله بطرق عاملا في الظرف الثاني اعني بالدلالات على طريقة قولك اكلت من
بستانك من العنب اي الاكل المبتدى من البستان ابتداء من العنب فلا يكون
مما يمتنع اعني تعلق حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد بلا اتباع كقولك مررت بزيد بعمرو
واما ان تتعلق بممكن فان قوله غير ممكن بمعنى لا ممكن لكانه لا اضافة ولهذا اجاز
انا زيدا غير ضارب وان لم يجز انا زيدا مثل ضارب لامتناع عمل المضاف اليه فيما تقدم
على المضاف ويؤيد هذا الوجه بحسب المعنى وان اختلف الجار قوله فيما بعد واما يمكن
ذلك في الدلالات العقلية وقد يجعل قوله بالدلالات ظرفا مستقرا حالا من ايراد
المعنى واما ترك التانيث في غير ممكن مع كونه خبرا عن المحاولة اما لان المقصود
كون الايراد المذكور غير ممكن الا انه اقحم لفظ المحاولة مبالغة وتنبيها على ان طلب
المحال من العاقل كالمحال واما لان تانيث المصادر قد لا يلتفت اليه لكونها مأولة
بالفعل مع ان واما لانه جعل لفظ ممكن في عداد الاسماء قوله فانك اذا اردت
تشبيه الخد تعليل لقوله غير ممكن فان قلت المثال الجزئي لا يثبت به قاعدة كلية
قلت هذه القاعدة بديهية نبه عليها بالمثال توضيحا لها وايضا اشار بقوله

مثلا الى ان الحال في جميع الامثلة كذلك واذا تبين حال مثال بوجه علم جريانه في
جميع الامثلة على سواء ثبتت القاعدة الكلية بلا شبهة وان كانت نظرية ومثل هذا
يسمى في النظريات تصويرا للبرهان الكلي في مثال جزئي تانيسا به قوله امتنع ان يكون
كلاما اراد بالكلام المركب مطلقا لان قوله خد يشبه الورد في الحمرة تركيب وصفي لا
اسنادي وجاز ان يحمل على مصطلح النحاة بان يقدر مبتدا او خبرا اي هذا خد او الخد
قوله الكل منصوب على انه خبر يكون وضميره لمقول قلت اعني خد يشبه الورد قوله
فانك اذا اقمت تعليل لامتنع اي اذا اقمت مقام كل كلمة منها اي من كلمات الكلام
السابق ما يرادفها اي يرادف تلك الكلمة فالسامع ان كان عالما بكون المرادفات
كلها موضوعة لتلك المفهومات كان فهمه اي فهم السامع لهذا المعنى من المرادفات
كفهمه اياه من تلك الكلمات بلا تفاوت في وضوح الدلالة عليه فان قلت جاز ان يكون
الف السامع ببعض الالفاظ المرادفة اكثر فينتقل ذهنه منه الى المعنى اسرع فيتفاوت
الدلالة الوضعية في الوضوح قلت هذا التفاوت انما هو لاجل التفاوت في تذكر الوضع
والمراد ان الدلالات الوضعية بعد التساوي في العلم بالوضع لا تتفاوت في انفسها
لا يقال لجاز ان يكون بعض الالفاظ مشتركا دون بعض فيقع هناك تفاوت في الدلالة
مع التساوي في العلم بالوضع لانا نقول لا تفاوت هناك ايضا في نفس الدلالة بل
هناك مزاحم يحتاج في دفعه الى قرينة فاذا دفع ظهر تساوي الدلالتين في انفسهما قوله
والا اي وان لم يكن السامع عالما بكون المرادفات باسرها موضوعة لتلك المفهومات
لم يفهم السامع شيئا هو معنى ذلك الكلام اصلا اي لا يفهم ذلك المعنى بالكلية لا واضحا
ولا اوضح ولا خفيا ولا اخفى اما اذا لم يعلم وضع شيء من المرادفات فالامر ظاهر
واما اذا علم وضع بعض دون بعض فلانه لم يفهم حينئذ ما هو معنى ذلك الكلام لان
الكل ينتفي بانتفاء جزئه فلم يفهم ذلك المعنى بشيء من مراتب الوضوح ولا بشيء من
مراتب الخفاء ايضا وهذا معنى قوله اصلا وهو نصب على المصدرية اي انتفى الفهم انتفاء
بالكلية ووجه المناسبة ان الشيء اذا انتفى مع اصله كان الكل وكذا الحكم كلمة راسا وقد

يقال اراد انه ان علم السامع وضع كل منها فهم المعنى بلا تفاوت والا اى وان
لم يعلم وضع شئ منها فلا فهم للمعنى اصلا اى لا كلا ولا بعضا فلا تفاوت ويظهر ما ذكره
انه ان علم وضع بعض دون بعض لم يكن ايضا تفاوت فى شئ من البعضين قوله
وانما لم يكن ذلك اشار بلفظ ذلك كما يقتضيه سياق الكلام الى الايراد المذكور
فانه المحكوم عليه حقيقة فيما سبق بعدم امكانه بالدلالات الوضعية لا الى التفاوت
فى الوضوح ولا الى المحاولة وقوله فى الدلالات العقلية متعلق بيمكن وانما عدل منها
عن الباء المناسبة لما تقدم من قوله بالدلالات الوضعية الى كلمة فى مبالغة وتنبيها على
ان الدلالات العقلية محيطة بامكان ذلك الايراد فلا يتعداها الى الدلالات الوضعية
وقوله مثل ان يكون نصب على انه مصدر يمكن او حال من الدلالات العقلية او نصب
بتقدير اعنى ولا يجب ان يكون المثل به موعين ما اضيف اليه لفظ مثل بل كثيرا ما
يكون مستفادا مما فى حيزه كانه قيل مثلا يمكن امكانا مثل الامكان الذى فى هذه
الصورة قوله وثالث عطف على لشئ اى فيكون لشئ تعلق بذلك الآخر ويكون
لثالث ايضا تعلق به قوله فاذا اريد التوصل لا يخفى عليك انه لو حذف كلمة اذا
مع شرطها واقتصر على الجملة الشرطية التى جعلها جواب اذا اعنى قوله فمتى تفاوتت
الى آخره لاستقام الكلام واتضح المرام اذ بتفاوت تلك الثلثة فى وضوح التعلق
خفاء يصح التفاوت فى طريق افادة ذلك المتعلق به اعنى المعنى الآخر الذى تعلق
به الاشياء الثلثة وعلى تقدير ذكر اذا كان الاولى به ان يقول فاذا اريد التوصل
بها او فاذا اريد التوصل بكل واحد منها لان التفاوت فى طريق افادة المتعلق
انما يثبت اذا توصل اليه بمتعدد وكذا صحة التفاوت فيه انما يظهر بذلك لا بالتوصل
بواحد منها وقد يقال انه اراد فاذا توصل بواحد منها ثبت طريق واحد واذا نسب
الى طريق آخر ممكن مسلك ظهر صحة التفاوت فى طريق افادة ذلك المعنى المتعلق به قوله
وخفاء والخفاء اراد بها نقصان الوضوح اعتمادا على ما مر من اقتصاره على مراتب
وضوح الدلالة وتخصيص ما قرره فى امكان ذلك الايراد فى الدلالات العقلية سو

انه لا خفاء فى ان المعنى الواحد يتعلق به اشياء متعددة يتفاوت تعلقها به فى مراتب
الوضوح بان يكون تعلق بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة واحدة او اكثر او يكون بعض
التعلقات اقوى واوضح فى نفسه من بعض آخر فاذا توصل بهذه الاشياء الى ذلك
المعنى الواحد كان طرقا مختلفة فى وضوح الدلالة عليه فان كان ذلك المعنى الواحد
مركبا فذاك وان كان مفردا ثبت التفاوت فى طرق افادة معنى واحد مركب من
ذلك المعنى مع غيره ضرورة ان التفاوت فى بعض مفردات الكلام يوجب التفاوت
فى نفس ذلك الكلام فقد ظهر امكان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى مراتب الوضوح
فى الدلالات العقلية واذا عرفت هذا اى اذا عرفت ان ايراد المعنى الواحد بطرق
مختلفة فى وضوح الدلالة عليه انما يمكن فى الدلالات العقلية دون الوضعية عرفت
ان صاحب علم البيان ونفسه احتاج الى التعرض لانواع دلالات الكلم ليتميز عنده
ما يمكن فيه الاختلاف من تلك الانواع مما لا يمكن فيه ذلك فينضبط عنده موضوع
هذا العلم بانضباط ما هو قيد له اعنى الدلالات المختلفة وانما قال نفسه احتاج لان صاحب
علم المعانى مثلا يبحث عن خواص يستفاد من التراكيب بدلالات مختلفة فله حاجة ما الى
معرفة انواعها ليتميز فيها ما هو بصدده لكنه لا حاجة به اليها فى ضبط ما هو موضوع لعلمه وصاحب
البيان يحتاج اليها فيهما معا وقوله فنقول شروع فى التعرض لبيان انواع دلالات
الكلم واعتبار الوحدة فى اللفظة اشارة الى ان الوضع عنده انما هو فى المفردات
فيكون وضع المركبات راجعا اليه حتى اذا قسم دلالتها الى الانواع الثلثة كان ذلك
فى الحقيقة راجعا الى دلالة مفرداتها وترك تفسير مطلق دلالة اللفظ اعتمادا على الشهرة
وانسياق الذهن الى انها كون اللفظ بحالة يلزم من العلم به العلم بشئ آخر وكانه قال
لمفهوم ولم يقل لمعنى اشعارا بان الوضع يتوقف على كون المعنى مفهوما للواضع وانما
كونه معنى فهو باعتبار ملاحظة الوضع واقتصر على ذكر امكان الدلالة حيث قال امكن
ان تدل لان مجرد الوضع لا يحققها بالفعل بل لا بد معه من استعمال المتكلم وعلم السامع
بالوضع وفيه تامل ستعرفه وقوله من غير زيادة ولا نقصان اشارة الى انه اذا اعتبر

زيادة لازم مع ذلك المفهوم او نقصان جزء من اجزائه لم يكن الدلالة حينئذ
مطابقة لعدم تطابق اللفظ والمعنى على الوجه الذى اعتبر فى الوضع وقوله بحكم
الوضع متعلق بتدل والمراد ان المقتضى لهذه الدلالة هو الوضع من غير احتياج
الى امر يتعلق بالعقل ولذلك سميت وضعية وفى تقييدها بحكم الوضع تنبيه على اعتبار قيد
الحيثية فى تعريفها لانه قال المطابقة دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له من حيث
انه كذلك فلا ينتقض حدها بدلالتى التضمن والالتزام فيما اذا كان اللفظ مشتركا
بين الكل والجزء وبين اللازم والملزوم كما هو المشهور وانما سمى المعنى الموضوع له
اصليا لانه المقصود بالوضع اصالة وما عداه من الجزء او الخارج تابع له فى ذلك
وقوله بحكم العقل متعلق بتدل ومشير الى قيد الحيثية فى حدى الدلالتين على قياس ما
مر فى المطابقة ومعنى كون الدلالة بحكم العقل ان للعقل مدخلا فيها لانه مستقل
باقتضائها فان الدلالة على الجزء يتوقف على الوضع للكل وعلى امر آخر يتعلق بالعقل
وهو استلزام فهم الكل فهم جزئه وكذلك الدلالة على الخارج اللازم يتوقف على
الوضع للملزوم وعلى امر آخر عقلى هو ان فهمه يستلزم فهم لازمه ومن ههنا ترى جماعة
يسمون هذه الدلالات الثلث وضعية ويخصون الدلالة العقلية بما لا مدخل فيه
للوضع ولا للطبع كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وذكر
لفظ ايضا فى تسمية كل واحدة من الاخيرتين بالعقلية دون تسمية الاولى بالوضعية
بناء على ان العقل ليس كافيا فيهما فليس تسميتها بالعقلية كتسميتها بالتضمن والالتزام
بل ادون منها بخلاف الاولى فان الوضع كاف فى اقتضائها فتسميتها بالوضعية
كتسميتها بالمطابقة على سواء ولم يرد بتسمية كل منها بالعقلية ان اطلاقها عليهما
بالاشتراك اللفظى بل اراد ان ذلك بالاشتراك المعنوى كما يقال الانسان والفرس
يسمى كل منهما حيوانا اى يطلق عليه الحيوان قوله ولا يجب فى ذلك التعلق اى التعلق
الذى بين المفهوم الاصلى ومفهوم آخر ان يكون مما يثبته العقل اى ان يكون
لزوما عقليا بحيث يمتنع ان يدرك المفهوم الاصلى بدون المفهوم الآخر كما فى دلالة

التضمن مطلقا وفى بعض الالتزامات كدلالة الاعدام على الملكات واما تعرض
بيان حال التعلق ههنا لان يتوهم من تسمية دلالة الالتزام بالعقلية كونها مشروطة
باللزوم العقلى كما ذهب اليه جماعة وذلك لانهم اعتبروا فى الدلالة الكلية حيث قالوا
دلالة اللفظ على معناه بالوضع كونه بحيث كلما اطلق فهم منه معناه بعد العلم بالوضع
فاضطروا فى الالتزام الى اشتراط اللزوم العقلى ولزمهم خروج اكثر المجازات المستعملة
فى متعارف اللغة عن الدلالات الثلث فالتزموا ذلك وقالوا لا دلالة للفظ الاسد
موضوعا على الرجل الشجاع بل الدال عليه هو المجموع المركب منه ومن القرينة المنضمة اليه
واما علماء العربية فقد اكتفوا فى الدلالة بالجزئية وقالوا هى كون اللفظ بحيث اذا اطلق
فهم معناه بعد العلم بالوضع فلم يجب عندهم فى ذلك التعلق المقتضى لفهم المعنى الآخر
ان يكون عقليا بل يكفى هناك ان يكون مما يثبته اعتقاد المخاطب اما لعرف عام اى
الامر معروف فيما بين الجمهور كما بين الاسد والجراءة او لغير عرف عام سواء كان
عرفا خاصا كما بين النسل والبطلان عند المتكلمين او لم يكن عرفا خاصا كما بين آدم
زيد على امر يا بل وجراءة وبين اجامه وجبنه وكما بين البخل والجود فى مقام التلميح او
التهكم الى غير ذلك من التعلقات المتفاوتة والضابط ان يعتقد المخاطب بين المفهومين
ارتباطا يصح به انتقال ذهنه من احدهما الى الآخر سواء كان ذلك الارتباط مستندا
الى العقل والعرف او غيرهما اذ حينئذ امكن المتكلم اى جاز له وتيسر ان يطلع من مخاطبه
ذلك اى مخاطبه الذى يعتقد ذلك التعلق المصحح للانتقال مطابقا كان اعتقاده
للواقع او غير مطابق يقال امكننى الشئ اى قدرت عليه قوله واذا عرفت ان
ايراد المعنى الواحد على صور مختلفة اى على تراكيب متفاوتة فى وضوح الدلالة عليه
جعل التراكيب كالمركوبات فادخل فيها كلمة على واطلق عليها الصور بناء على ان نظم
الكلام كالصياغة والمعنى بمنزلة ما يقع فيه الصياغة من الذهب والفضة وكما ان حسن
المصوغ يظهر بصورته كذلك حسن المعنى يظهر بنظم تركيبه ولم يعرف الصور مع تقدمها
معنى لانها ذكرت هناك بعبارة اخرى اعنى لفظ طرق فكانها غير مذكورة ومن ثم

ان المراد بالصور ههنا هو المعانى الاول التى يتوصل بها الى المعانى الثوانى
التى هى المقاصد والاغراض مع ان المراد بالطرق فيما سبق هو التراكيب اللفظية
فلعله نقله ابعد عن رعاية الملايمة مع قوله واذا عرفت قوله وهى الانتقال
اى الدلالة العقلية فانها الانتقال من معنى الى معنى آخر وجوز عود الضمير الى الدلالات
العقلية بناء على ان الانتقال مصدر يتناول القليل والكثير وان لفظ معنى فى الاصل
مصدر فيجوز اطلاقه على متعدد وكانه قيل هى الانتقالات من معان الى معان فان
قيل المقصود ههنا هو الدلالة العقلية للالفاظ وما ذكر فى تفسيرها قد يتحقق
من غير ان يكون هناك لفظ اصلا اجيب بان المراد ان الانتقال من معنى الى
معنى باللفظ فلا اشكال واعلم انه قد يفسر الدلالة اللفظية بالانتقال من اللفظ
الى المعنى ويفسر ايضا بفهم المعنى من اللفظ وبفهم السامع منه المعنى وكل ذلك من
المسامحات التى لا تخل بالمقصود وذلك لانه لا شبهة فى ان تلك الدلالة صفة للفظ
قائمة به متعلقة بمعناه كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن فاذا فسرت بالانتقال
او باحد الفهمين لم يلتبس على ذى مسكة ان الانتقال وفهم السامع ومفهومية
المعنى ليست صفة قائمة باللفظ لكنها منبئة انباء ظاهرا عن حالة قائمة باللفظ هى
كونه بحيث يترتب عليها ما ذكر قوله كلزوم احدهما للآخر منه الكاف مقحمة لتحسين المعنى
على طريقة ما يقال المعنى اما خفيف مطلق كالماء واذ قصد الى ان العلاقة
بين المعنيين هى لزوم احدهما للآخر بوجه من الوجوه اى سواء كان لزوما عقليا
او عرفيا عاما او خاصا او اعتقاديا محضا كما مر وفى تنكير علاقة اشارة الى
هذا التعميم ايضا كانه قيل بسبب علاقة ما من العلاقات ولو حمل الكاف على التمثيل
وجعل اللزوم اخص من العلاقة لم يترتب حينئذ الجزاء الذى هو قوله ظهر لك ان
علم البيان مرجعه اعتبار الملازمات على الشرط الذى رتبه عليه اعنى قوله واذا عرفت
مع ما فى حيزه واراد بالملازمات بين المعانى اللزومات بينها يشهد بذلك انه قسم
اللزوم عقيبه الى ما يكون من الجانبين او من جانب واحد واطلاق الملازمة

واللازم ايضا على معنى اللزوم كثير منه ما يقال بين هذين الشيئين ملازمة متعاكسة او
غير متعاكسة ولما كان الجزء لازما للكل حقيقة وان لم يسم لازما اصطلاحا كان التضمن
والالتزام معا داخلين فى ضابطة اعتبار الملازمات بين المعانى وان كان اختلاف
اللزومات فى الالتزام اظهر فان قلت الذى عرفت فيما سبق هو ان اداء المعنى الواحد
على صور مختلفة لا يتاتى فى الدلالات الوضعية بل فى العقلية واللازم من هذا ان
لا يعتبر الوضعية وحدها لكنه جاز اعتبارها مع العقلية بان يكون هى ايضا مرتبة من
مراتب الوضوح فلم يظهر حينئذ ان مرجع البيان اعتبار الملازمات بين المعانى قلت
قد سبق منه ان التراكيب التى يدل بها على معانيها الوضعية فقط بمنزلة اصوات الحيوانات
فلا اعتداد بالوضعية لا وحدها ولا مع غيرها وقد مر منا اشارة الى ذلك فى صنعة
البيان فتذكر قال ثم اذا عرفت ان اللزوم اذا تصور بين الشيئين فاما
ان يكون من الجانبين كالذى بين الامام والخلف بحكم العقل او بين طول القامة
وبين طول النجاد بحكم الاعتقاد او من جانب واحد كالذى بين العلم والحيوة
بحكم العقل او بين الاسد والجراءة بحكم الاعتقاد ظهر لك ان مرجع علم البيان
اعتبار هاتين الجهتين جهة الانتقال من ملزوم الى لازم وجهة الانتقال من
لازم الى ملزوم ولا يريبك بظاهره الانتقال من احد لازمى الشئ الى الآخر
مثلهما اذا انتقل من بياض الثلج الى البرودة فرجعه ما ذكر فينتقل من البياض الى
الثلج ثم من الثلج الى البرودة فتامل واذا ظهر لك ان مرجع علم البيان هاتان
الجهتان علمت انصباب علم البيان الى التعرض للمجاز والكناية فان المجاز ينتقل
فيه من الملزوم الى اللازم كما تقول رعينا غيثا والمراد لازمه وهو النبت
وقد سبق ان اللزوم لا يجب ان يكون عقليا بل ان كان اعتقاديا اما لعرف
او لغيره عرف صح البناء عليه واما نحو قولك امطرت السماء نباتا اى غيثا من
المجازات المنتقل فيها من اللازم الى الملزوم فمنخرط فى سلك رعينا الغيث و
فصل ترجيح المجاز على الحقيقة والكناية على التصريح اذا انتهينا اليه يطلعك على

كيفية انخراطه في سلكه باذن الله تعالى والمطلوب بهذا التكلف هو الضبط التام
وان الكناية ينتقل فيها من اللازم الى الملزوم كما تقول فلان طويل النجاد
والمراد طول القامة الذي هو ملزوم طول النجاد فلا يصار الى جعل النجاد
طويلا او قصيرا الا لكون القامة طويلة او قصيرة فلا علينا ان نتخذهما اصلين
واذ لا يخفى ان طريق الانتقال من الملزوم الى اللازم طريق واضح بنفسه
ووضوح طريق الانتقال من اللازم الى الملزوم انما هو بالغير وهو العلم
بكون اللازم مساويا للملزوم او اخص منه فلا عتب في تأخير الكناية لكونها
بالنظر الى هذه الجهة نازلة من المجاز منزلة المركب من المفرد ثم ان المجاز اعني
الاستعارة من حيث انها من فروع التشبيه كما ستقف عليه لا تتحقق بمجرد حصول
الانتقال من الملزوم الى اللازم بل لا بد فيها من تقدمة تشبيه شيء بذلك
الملزوم في لازم له تستدعي تقديم التعرض للتشبيه فلا بد لنا ان ناخذ اصلا ثالثا
ونقدمه فهو الذي اذا مهرت فيه ملكت زمام التدرب في فنون السحر البياني
والله الهادي اقول لما فرغ عن تحقيق ما هو قيد لموضوع البيان اعني الدلالات
المختلفة في الوضوح وهي الدلالة العقلية بنوعيها شرع في ضبط مجالات اصول هذا الفن
ليزداد بصيرة الطالب في تحصيله كما فعل مثل ذلك في اوائل الفصل الاول قوله كالذي
بين الامام والخلف بحكم العقل اراد ان العقل يحكم بان ما له احدى هاتين الجهتين من
الاجسام كانت له الجهة الاخرى قطعا ولم يرد ان تعقل كون الشيء امام الآخر يستلزم
تعقل كون الآخر خلفه فانه باطل قطعا الا يرى ان الشخصين المتواجهين كل منهما
امام الآخر ثم تعقل كون الشيء متقدما على غيره يستلزم تعقل كون ذلك الغير متأخرا
عنه لانهما متضايفان فيلازمان وجودا وعقلا واما الامام بمعنى الجهة فانه مضاف
لذي الامام لا للخلف الذي يلازمه وجودا فقط وانتقال الذهن من الامام الى
الخلف كانتقاله من السواد الى البياض قوله بحكم الاعتقاد اي بحكم الاعتقاد الناشئ
من العرف العام اذ جرت عادة الجمهور وتعورف فيما بينهم ان طويل القامة اذا كان

رنجاد اي علاقة سيفه كان طويلا وبالعكس والعلم يستلزم الحيوة استلزاما كليا بحكم
العقل دون العكس والاسد يستلزم الجرأة استلزاما كليا بحكم الاعتقاد الناشئ
من تعارف الناس بلا عكس قوله ظهر لك ان مرجع البيان اعتبار هاتين الجهتين هو
جواب لقوله ثم اذا عرفت ويرد عليه انه لا مدخل لمعرفة انقسام اللازم الى قسميه في هذا
الظهور اذ يكفيه ان يقال اذا تصور لزوم بين الشيئين كان احدهما ملزوما والآخر
لازما فالانتقال اما من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى الملزوم فظهر ان
مرجع البيان اعتبار هاتين الجهتين وقد يجاب بان الانتقال من اللازم انما يكون
اذا كان ملزوما ايضا كما ستذكره في الكناية فقال ههنا وجهة الانتقال من لازم هو ملزوم
الى ملزوم فثبت لذلك التقسيم مدخلية ما في هذا الظهور قوله ولا يريبك المشهور
في النسخ المعول عليها ضم الياء من اراب بمعنى رابه اي اوقعه في ريبة وشك وقد
يروى بفتحها ايضا والمقصود ان النظر الى ظاهر الانتقال من احد لازمي الشيء الى
الآخر كما في المثال المذكور يوهم ان هناك جهة ثالثة فلا ينحصر مرجع البيان في تينك
الجهتين لكنك اذا تأملت عرفت ان مرجع هذا الانتقال الى ما ذكرنا لانتقالين
لتركبه منهما فانه اذا سمع لفظ البياض مطلقا تبادر الفهم الى اكمل انواعه فينتقل منه
الى ملزومه وهو محله اعني الثلج ثم ينتقل منه الى لازمه الآخر اعني البرودة فليس للانتقال
الواحد فرد سوى ما ذكرنا ولقائل ان يقول اذا اجتمع هذان الانتقالان في لفظ
واحد في اطلاق واحد لزم ان يجعل مجازا وكناية معا فان التزم الى تكلف تأويل
يدرجه في احدهما فقط فقد اهمل حينئذ ذلك التأويل المهم لجدا والغاء في قوله
فرجعه ما ذكر تعليل للنهي عن الارابة اي لا يريبك لان مرجعه ما ذكر قوله وقد
سبق ان اللزوم دفع لان يتوهم ان النبات ليس لازما للغيث اي هو لازم له بوجه
من الوجوه التي اشرنا اليها وذلك كاف لنا في ارادة بلفظ الغيث وان لم يكن
لازما له لزوما عقليا ولما كان المثال المذكور اعني قوله رعينا الغيث توضيحا
للقاعدة القايلة بان الانتقال في المجاز انما هو من الملزوم الى اللازم صح اولا

اولا ثم اشار الى دفع ما يرد على القاعدة بقوله واما نحو قولك اسطرت السماء
نباتا اى غيثا واراد بقوله وفصل ترجيح المجاز الكلام المشتمل على بيان ترجيح المجاز على
الحقيقة والكناية على التصريح وان لم يكن معنونا بالفصل ومحصول ما يطلعك عليه ذلك
الفصل من كيفية الانخراط هو ان الانتقال من اللازم الى ملزوم معين يعتمد مساواته
اياه اذ لا يتصور انتقال من العام باقيا على عمومه الى الخاص بل لا بد ان يعتبر معه
ما يصيره مساويا له وعند التساوي يكونان متلازمين فحينئذ يكون الانتقال من
اللازم الى الملزوم بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فينخرط بهذا الطريق نحو
اسطرت السماء نباتا في سلك رعينا الغيث وفي جعله نحو اسطرت السماء نباتا من المجازات
المنتقل فيها من اللازم الى الملزوم لا من المجازات التي ينتقل فيها من الملزوم الى
اللازم تنبيه على انه يريد بالملزوم المستتبع وباللازم التابع وباللزوم التبعية
اذ لو اريد باللزوم امتناع الانفكاك بوجه من الوجوه السابقة كان النبات
ملزوما عرفيا للغيث كما انه لازم له ايضا كذلك فلم يتجه السؤال ولا احتيج الى اعتراف
تكلف ارتكبه روما للضبط بان الانتقال في المجاز دائما من الملزوم الى اللازم
وفي الكناية بالعكس ولو اعتبر اللزوم بمعنى امتناع الانفكاك في الجملة وحكم بان
الانتقال مطلقا من الملزوم الى اللازم وانحصر الفرق بين المجاز والكناية
بان المجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي دون الكناية كما فعله غيره لكان اقرب
قوله وان الكناية بكسر الهمزة عطف على قوله فان المجاز وقوله فلا يصار بيان
لكون طول القامة ملزوما لطول النجاد وفيه ايضا تنبيه على ان الملزوم واللازم
هما المستتبع والتابع الا يرى ان طول النجاد اولى بان يكون ملزوما لطول
القامة من عكسه اذا اريد باللزوم امتناع الانفكاك في الجملة قوله فلا علينا
اى اذا كان انصباب علم البيان الى التعرض للمجاز والكناية المتمايزين بان
الانتقال في احدهما من الملزوم وفي الآخر من اللازم فلا بأس علينا ان نتخذ
كلا منهما اصلا على حدة فانه الانسب بذلك التمايز والاليق بحسن التعليم قوله واذ

لا يخفى شرط جواب فلا عتب بالتاء الفوقانية اى الاعتاب فلا لوم والمطلوب بيان
وجه تقديم المجاز على الكناية في تقرير مباحثهما وهو ان الكناية نازلة من المجاز منزلة
المركب من المفرد وذلك لان الانتقال في المجاز من الملزوم الى اللازم وهذا طريق
واضح بنفسه لا يحتاج فيه الى ان يعتبر معه امر زائد على ذلك اللزوم الذي باعتباره كان
الملزوم ملزوما واللازم لازما والانتقال في الكناية من اللازم الى الملزوم وهذا
طريق غير واضح بنفسه بل يحتاج فيه الى ان يعتبر معه امر زائد على ذلك اللزوم وهو كون
ذلك اللازم مساويا للملزوم او اخص منه حتى يصير كانه ملزوم للملزوم لما مر من ان
العام ما بقي عاما لا يتصور منه الانتقال الى خاص معين وفي قوله وهو العلم بكون اللازم
مساويا مسامحة لان المعتبر هناك هو المساواة او الاخصية لا العلم باحدهما وانما جوز
كون اللازم اخص بناء على ما مر من ان المراد باللازم هو التابع وقد يكون اخص
من متبوعه ولا يخرج بذلك من كونه لازما بوجه من الوجوه المعتبرة عند ارباب اللغة
لا يقال اذا كان اللازم اخص كان الملزوم اعم فلا يكون طريق الانتقال في المجاز
واضحا بنفسه بل يحتاج فيه ايضا الى اعتبار امر زائد بجعل الملزوم مساويا او اخص لانا
نقول المتبوع هو الاصل فاذا حصل في الذهن فالظاهر الغالب ان يلاحظ معه تابعه وان كان
اخص منه بخلاف التابع فانه فرع فقد لا يلاحظ معه متبوعه المعين الا اذا كان مساويا
لذلك المتبوع او اخص منه فان قلت قد يكون الانتقال في المجاز من التابع كما في اسطرت
السماء نباتا فلا يكون حينئذ واضحا بنفسه قلت قد عرفت انه تكلف في مثل ذلك ادراج
التابع في حكم ما هو متبوع هناك وقد قيل كون اللازم اخص انما هو في اللزوميات الجزئية
دون الكلية ورد بانه لم يعتبر اللزوم الجزئي فيما تقدم حيث لم يجعل العلم لازما للحيوة
فتأمل والاصوب ان يتمسك في تقديم المجاز على الكناية بانه ينافي ارادة المعنى الاصلي
دونها فنزل منها منزلة المفرد من المركب قوله ثم ان المجاز يريد به ان يبين ان التشبيه اصل
ثالث من اصول هذا العلم مع وجوب تقديمه على الاصلين الآخرين ولما كان احد
الاصلين المذكورين هو المجاز لا الكناية وكان المبني على التشبيه هو الاستعارة

دون المجاز مطلقا صدر الكلام بذكر المجاز وعقبه بانه اراد به الاستعارة فالضمير
في قوله من حيث انها للمجاز بتاويل الاستعارة وقوله من فروع التشبيه خبر انها وقوله
لا تتحقق بتانيث الضمير خبر ثان او بيان للخبر الاول وقوله تستدعي بتانيث الضمير ايضا
خبر ان المجاز وقوله من حيث تعقيل يستدعي تقدم على محله وانت خبير بان ما ترى من
تقديم التشبيه على الاستعارة وجوبا وعلى المجاز مطلقا استحسانا كيلا يقع الفصل بين
انواع المجاز واما اخذه اصلا ثالثا فلا يستدعيه اصلا بل الواجب ان يجعل مقدمة
خارجة عن مقاصد هذا الفن ويوضح ما قيل من ان دلالة التشبيهات من حيث هي
تشبيهات دلالة وضعية لا عقلية واعتذر عن ذلك بانه وان كان في الحقيقة مقدمة
خارجة لكنه لكثرة مباحثه واقسامه وعموم تفاصيله واحكامه وتشعب فروعه كما اشرنا
اليه بقوله من فروع التشبيه وقوة نفعه في المطالب البيانية كما سيشير اليه تدارك عن ان
يجعل مقدمة فلهذه الفروق اتخذ اصلا ادعائيا لا حقيقيا ولا يذهب عليك ان هذا
تكلف بارد اراد المصنف ترويجه بالمبالغة في العبارة حيث قال ههنا فلا بد من ان اتخذه
اصلا ثالثا مع انه قال في الاصلين الحقيقيين فلا علينا ان نحدهما والصواب في هذا
المقام ما حققه بعض مشائخنا وهو ان اللفظ بتوسط الوضع اما يفيد المعنى الموضوع له
او ما له علاقة معه بحيث ينتقل الذهن من الموضوع له اليه في الجملة وهو المسمى عندهم باللازم
فاللفظ ان استعمل في الموضوع له كان حقيقة وان استعمل في لازمه فاما ان يكون
علاقة المشابهة او غيرها فعلى الاول ان كان معه قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له
كان استعارة وان لم يكن كان تشبيها وعلى الثاني ايضا ان كان معه تلك القرينة المانعة
كان مجازا مرسلا وان لم يكن كان كناية فاصول علم البيان اربعة فاذا ضمت
الاستعارة الى المجاز المرسل للاشتراك في مطلق المجاز صارت ثلثة ويظهر من هذا
ان التشبيه اصل حقيقي من اصول هذا الفن الا يرى ان له مراتب متفاوتة في الوضوح
وان فيه من النكت واللطائف البيانية ما لا يحصى كما يشهد له قوله فهو الذي اذا مهرت
فيه ملكت زمام التدرب في فنون السحر البياني وما يقال من ان المقصود الاصلي في

التشبيهات

التشبيهات هو المعاني الاصلية فقط ليس بشيء فان قولك وجهه كالبدر مثلا لا تريد
به ما هو مفهومه وضعا بل تريد ان ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن
ارادة هذا المعنى لا ينافي ارادة المفهوم الوضعي ولا شك ان التشبيه مع كونه اصلا
حقيقيا مقدمة للاستعارة ايضا فاستحق التقديم قطعا قال الاصل الاول
من علم البيان في الكلام في التشبيه لا يخفى عليك ان التشبيه مستدع
طرفين مشبها ومشبها به واشتراكا بينهما من وجه وافتراقا من آخر مثل ان يشتركا
في الحقيقة ويختلفا في الصفة او بالعكس فالاول كالانسانين اذا اختلفا صفة طولا
وقصرا والثاني كالطويلين اذا اختلفا حقيقة انسانا وفرسا والا فانت خبير بان
ارتفاع الاختلاف من جميع الوجوه حتى التعين يابى التعدد فيبطل التشبيه لان
تشبيه الشيء لا يكون الا وصفا لبيان ذكة المشبه به في امر والشيء لا يتصف بنفسه
كما ان عدم الاشتراك بين الشيئين في وجه من الوجوه يمنعك من محاولة التشبيه
بينهما لرجوعه الى طلب الوصف حيث لا وصف وان التشبيه لا يصار اليه الا لغرض
وان حاله يتفاوت بين القرب والبعد وبين القبول والرد وهذا القدر
المجمل لا يحوج الى دقيق نظر انما المحوج هو تفصيل الكلام في مضمونه وهو طرفا التشبيه
ووجه التشبيه والغرض في التشبيه واحوال التشبيه لكونه قريبا او غريبا
مقبولا او مردودا فظهر من هذا ان لا بد من النظر في هذه المطالب الاربعة
فلنتوعها اربعة انواع النوع الاول النظر في طرفي التشبيه المشبه والمشبه به
اما ان يكونا مستندين الى الحس كالخد عند التشبيه بالورد في المبصرات وكالاطيط
عند التشبيه بصوت الفراريج في المسموعات وكالنكهة عند التشبيه بالعنبر في
المشمومات وكالريق عند التشبيه بالخمر في المذوقات وكالجلد الناعم عند
التشبيه بالحرير في الملموسات واما ما يستند الى الخيال كالشقيق عند التشبيه
باعلام ياقوت منشرة على رماح من الزبرجد فهو في قرن الحسيات بلزوم تحليله
بالاعتبار وتسهيلا على المتعاطي واما ان يكونا مستندين الى العقل كالعلم اذا

تشبيه بالحيوة واما ان يكون المشبه معقولا والمشبه به محسوسا كالعدل اذا
شبه بالقسطاس وكالمنية اذا شبهت بالسبع وكحال من الاحوال اذا شبهت
بناطق او بالعكس من ذلك كالعطر اذا شبه بخلق كريم واما الوهميات
المحضة كما اذا قدرنا صورة وهمية محضة مع المنية مثلا ثم شبهناها بالمخلب او
بالناب بالمحققين فقلنا افترست المنية فلانا بشئ هو لها شبيه بالمخلب او بشئ
هو لها شبيه بالناب او مع الحال ثم شبهناها باللسان فقلنا نطقت الحال
بشئ هو لها شبيه باللسان فلحقه بالعقليات وكذا الوجدانيات كاللذة
والالم والجوع فاعرفه اقول قد ذكر انفا ان كل واحد من المجاز والكناية
والتشبيه اصل من علم البيان ومقتضى ذلك ان يقول ههنا الاصل الاول من علم
البيان هو التشبيه او يقول البحث عن الاصل الاول هو الكلام في التشبيه لكنه لما
جعل مقاصد الفصل الثالث في اصول ثلثة جعل ايضا عبارة سوى المقدمة اصولا ثلثة
بمنزلة الفصول والابواب في الكتب اطلاقا لاسم المدلول على الدال على قياس ما
سبق منه في الفنون الاربعة من قانون الجزء فلذلك قال الاصل الاول من علم
البيان اي من فصله في الكلام في التشبيه قوله واشتراكا عطف على طرفين وقوله
مثل بالنصب صفة لاشتراكا ماخوذا مع قوله وافتراقا قوله او بالعكس اي او ان
يكون الامر بعكس ما ذكره وهو ان يشتركا في الصفة ويختلفا في الحقيقة اما في تمامها
كطويلين جسم وخط او في بعضها كطويلين انسان وفرس واقتصر على ذكر الثاني
لانه ابعد من الاول في ان يعد اختلافا في الحقيقة وليس فيما ذكره على سبيل
التمثيل دعوى حصر حتى ينتقض بالاشتراك في بعض الذاتيات والاختلاف في الحقيقة
وقوله صفة يرفع طولا بدل منه او نصب بتقدير اعني وكذا الحال في حقيقة وانسانا
قوله والا اي وان لم يكن بين الطرفين اشتراك من وجه وافتراق من آخر لم يصح
التشبيه لانك خبير بما يدل على عدم صحته حينئذ وهو ان ارتفاع الاختلاف الى آخره
ثم انه قدم في البيان التنبيه على بطلان عدم الافتراق وقاسه على بطلان عدم الاشتراك

لان الاشتراك داخل في مفهوم التشبيه فبطلان عدمه اظهر من بطلان عدم الافتراق الذي
هو لازم للتشبيه خارج عن مفهومه وحاصل ما قرره ان ارتفاع الاختلاف من الطرفين من
جميع الوجوه حتى التعين الذي هو داخل في ماهيتهما يابى التعدد واذا لم يكن تعدد لم يكن هناك الا
شئ واحد وحينئذ يبطل التشبيه الذي هو وصف الشئ بمشاركة المشبه به في امر لان الشئ
الواحد لا يتصف بنفسه اي بمشاركة نفسه في امر ضرورة ان المشاركة في امر لا يعقل الا
بين شيئين متغايرين على ان ذلك الامر ايضا وان ارتفاع الاشتراك بينهما يقتضي ان
يكون التشبيه طلبا لوصف الشئ بالمشاركة حيث لا مجال للوصف بها اصلا فيكون باطلا ايضا
قوله وان التشبيه عطف على فاعل لا يخفى اعني قوله ان التشبيه مستدعي وكذا وان حال عطف
عليه ايضا وقوله هذا القدر المجمل لا يحوج جملة معترضة لقوله لا يخفى قرر بها لينبني عليه قوله
انما المحوج الى آخره والمعنى ان هذا القدر المجمل وان استغنى عن دقيق النظر وكفاه ادنى
تنبيه على بعض ما احتاج منه الى توضيح كما مر لكن تفصيل مضمونه ما عدا الافتراق يحوج الى الانظار
الدقيقة وسواء ذلك المضمون طرفا التشبيه وما عطف عليه وانما قال او غريبا بدل او
بعيدا تنبيها على ان بعد التشبيه يوجب غرابته كما ان قربه يوجب ابتذاله وشهرته وجعل النظر في
كل واحد من المطالب الاربعة نوعا على حدة رعاية لحسن البيان وجودة التعليم قوله
النوع الاول النظر في طرفي التشبيه قدم هذا النظر على الانظار الثلثة الباقية لان
المشبه والمشبه به هما العمدة في التشبيه فان وجه التشبيه يكون امرا مشتركا بينهما والغرض
يعود اليهما وحال التشبيه صفة لما هو متفرع عليهما وحصرهما في اقسام اربعة احدها ان يكونا
مستندين الى الحس اي مدركين باحدى الحواس الخمس الظاهرة المشهورة وارد وجد ذلك
بعد تلك الحواس وقوله كالخد عند التشبيه بالورد اراد به كالخد والورد عند تشبيه
الاول بالثاني وقس على هذا سائر الامثلة والاطيط صوت القتب والفراريج
جمع فروج بالتشديد قوله بالعنبر اي برائحة العنبر وكالريق اي كطعم الريق عند التشبيه
بطعم الخمر وكالجلد اي كلين الجلد الناعم عند التشبيه بلين الحرير فقد تسامح في العبارة
لظهور المراد وجاز ان يقال بني الكلام على ما تعورف بين الناس من قولهم خمت

العنبر وذات ريح والخز ثوب جلده والحرير فقد عدت من الاجسام محسوسة
بالشم والذوق واللمس مع ان المحسوس بها ما حل فيها من الكيفيات قوله وانما
ما يستند الى الخيال المستند الى الخيال هو المعدوم الذى تركبه المتخيلة من المحسوسات
المتادية من الحس الظاهر الى الخيال فهو وان لم يكن محسوسا بنفسه الا ان كل واحد
من الامور التى ركب هو منها محسوس كاعلام ياقوت منشرة على رماح من زبرجد
فانها ليست محسوسة بذواتها بل بموادها واما الشقيق فهو مبصر حقيقة فليس الكاف
فى قوله كالشقيق داخلة على المشبه به واما ذكره اشارة الى البيت الذى سياتى
والقرن بفتح القاف والراء حبل يشد به بعيران والملزور المشدود من لزه اى شده
بالعقد واذا ارتت الخيالات فى قرن الحسيات تنزل الحسى بما يدرك هو او مادته باحد
الحواس الظاهرة وانما اورد كلمة انما لانه لما ذكر الحسى وكان المستند الى الخيال ليس حسيا
كان مظنة ان يتردد فيه السامع ان حاله ماذا اهل يعد قسما برأسه اولا وقد يقال انما
سيق على شئ غير مرتبة وثانيها ان يكونا مستندين الى العقل اى مدركين به واورد له
والعدا وثالثها ان يكون المشبه معقولا والمشبه به محسوسا واورد له امثلة ملخصها
بمنزلة تشبيه المعقولات الخفية بالمحسوسات الظاهرة ورابعها عكسه واقتصر فيه على مثال
واحد تنبيها على قلة نظرا الى اصله قوله واما الوهميات اراد بالوهمى ما لم يكن هو ولا
مادته ووصفه بكونه محضا اعلاما بانه صورة يخترعها الوهم من عند نفسه باستقلال
المتخيلة من غير ان يركبها من المحسوسات كما فى الخيالات فان المنية حيث كانت مهلكة
لها تفرقة بين نفائع وفرار تشبث فى ذلك بالسبع فاخترع لها الوهم صورة تكون آلة لها
الى منع الاستلاك تشبيها بالمخلب والناب المحققين للسبع وكذا الحال تبين الاشياء و
تدل عليها كالانسان فيخترع لها الوهم صورة هى آلة لها فى ذلك تشبيها باللسان ولقد
احسن من قال الوهمى ما لم يدرك هو ولا مادته بالحواس الظاهرة مع انه لو ادرك لم يدرك
الا بها اذ قد تميز بذلك عن العقلى المحض وعن الوجدانى ونبه ايضا على ان ليس المراد
بالوهميات المعانى الجزئية المدركة بالوهم كما انه ليس المراد بالخياليات الصور

المرتسمة فى الخيال ولما الحق الوهميات والوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة
بالمعقولات فسر العقلى بما لا يكون هو ولا مادته مدركا بالحس الظاهر فيقابل حينئذ الحسى
المفسر بما تقدم ويتمان المدركات باسرها فيظهر انحصار الطرفين فى تلك الاقسام
الاربعة قوله فاعرفه اى فاعرف كون الوهميات والوجدانيات ملحقة بالعقليات
كما عرفت كون الخياليات مندرجة فى قرن الحسيات والفائدة فى ذلك تقليل الاقسام
وتسهيل امر الضبط على المتعاطى للكلام قال النوع الثانى النظر فى وجه الشبه
لما اختلف الشبه بين ان يكون الاشتراك بالحقيقة والافتراق بالصفة تارة مثل
جسمين اسود وابيض وكذا مثل انف ومرسن فهما مشتركان بالحقيقة وهى العضو
المعلوم وانما يفترقان باتصاف احدهما بالاختصاص بالانسان واتصاف الآخر
بالاختصاص بالمرسونات وما جرى مجراها من نحو شفة وجحفلة ورجل وحافر
بين ان يكون الاشتراك بالصفة والافتراق بالحقيقة اخرى مثل طويلين جسم و
خط والوصف حين اختلف بين ان يكون مستندا الى الحس كالكيفيات الجسمانية
مثل الاتصاف بما يدرك بالبصر من الالوان والاشكال والمقادير والحركات
وما يتصل بها من الحسن والقبح وغير ذلك او بما يدرك بالسمع من الاصوات الضعيفة
او القوية او التى بين بين او بما يدرك بالذوق من انواع الطعوم او بما يدرك
بالشم من انواع الروائح او بما يدرك باللمس من الحرارة والبرودة والرطوبة و
اليبوسة والخشونة والملاسة واللين والصلابة ومن الخفة والثقل وما ينضاف
اليها وبين ان يكون مستندا الى العقل والعقلى ايضا لما اختلف بين حقيقى كالكيفيات
النفسانية مثل الاتصاف بالذكاء والتيقظ والمعرفة والعلم والقدرة والكرم
والسخاء والحلم والغضب وما جرى مجراها من الغرائز والاخلاق وبين اعتبارى
ونسبى كاتصاف الشئ بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او بكونه مطموعا
فيه او بعيدا عن الطمع او نسبى تصورى وهمى محض ومن المعلوم عندك ان الحقائق
منتهية الى بسائط وذوات اجزاء مختلفة وان فى الصفات ما مرجعها امر واحد

ومامرجعها اكثر ظهر لك مما ذكر ان وجه الشبه يحتمل ان يتفاوت فنقول وبالله
التوفيق وجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما
ان يكون فى حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا مقصودا من
مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون فى حكم الواحد فهذه اقسام ثلاثة
اقول قدمه على النظر فى الغرض لان وجه الشبه داخل فى مفهوم التشبيه كالطرفين
دون الغرض واشار قبل الشروع فى تقسيمه الى مقدمة نافعة فيه وهى ان وجه التشبيه
يحتمل تفاوتا كثيرا ومحصل تلك المقدمة ان وجه الشبه اما حقيقة لطرفيه سواء كان تمامها
او بعضها منها واما صفة لها والصفة اما حسية اى مستندة الى الحواس الظاهرة واما
عقلية وهى ما عدا الحسية والعقلية اما حقيقية اى موجودة فى الخارج واما اعتبارية
لا وجود لها فيه والحقيقية اما ملتئمة من اجزاء مختلفة واما بسيطة ليست كذلك والصفة
ايضا اما مرجعها امر واحد او اكثر ولنرجع الى تفصيلها فنقول قوله لما الحصر التشبيه
جار مجرى الشرط وجوابه ما سترى وضمن الحصر معنى ترد فلذلك قال بين ان يكون
الاشتراك بالحقيقة وبين ان يكون الاشتراك بالصفة بترك لفظة فى الى لفظ بين
وادعى انحصار التشبيه فى الاشتراك بالحقيقة والاشتراك بالصفة بناء على انه اراد
بالحقيقة ههنا معنى الذاتى مطلقا اعنى ما لا يكون خارجا يقابل الصفة قطعا ولذلك
مثل بجسمين ابيض واسود على الاطلاق مع ان الجسمية بعض من تمام حقايق الاجسام
والاشتراك فى الحقيقة المذكورة فى صدر الاصل الاول اراد به الاشتراك فى تمامها
فلذلك مثل بالانسان والفرس المختلفين فى الحقيقة ولفظ مثل نصب على انه حال من
فاعل ان يكون اى مثل اشتراك جسمين فى الجسمية وافتراقهما فى البياض والسواد ولو
وكذا مثل انف ومرسن لما كان فى اشتراكهما فى حقيقة واحدة نوع خفاء فصله وبين
ان حقيقتهما هى العضو المخصوص الذى هو طريق الشم وان افتراقهما بوصفين اعتباريين
هما الاختصاص بالانسان والاختصاص بالمرسونات اى الحيوانات التى يجعل الرسن
فى انوفها وصرح بلفظ الاتفاق تنبيها على ان الاختصاصين خارجان عن حقيقتهما

المذكورة لا يقال قد علم مما ذكر فى فصل المجاز الذى لا يفيد ان الانف والشفة
والرجل مطلقة يتناول الانسان وغيره وان المرسن والجحفلة والحافر مختصة بغيره
من الدواب فالصواب ان يقال وانما يفترقان بالاختصاص بالمرسونات وعدمه
لانا نقول ما ذكره هناك من الاطلاق انما هو بحسب اصل الوضع وما ذكره ههنا من الاختصاص
بالانسان انما هو بحسب عرف الاستعمال الطارى على اصل الوضع فلا منافاة فهو
تمثيل للافتراق بالحقيقة بجوهر وعرض لا يشتركان فى شئ من الذاتيات اعنى الجسم
والخط تأييد لما ذكرناه من انه اراد بالحقيقة ههنا معنى الذاتى مطلقا قوله والوصف
ابتداء بتقسيم الوصف مع تأخره فى الذكر لكونه اوفر اقساما واكثر وقوعا فى وجه الشبه
وفى هذا الكلام حذف تقديره وحين الحصر الوصف فحذف ودل عليه ما ذكر بعد
الوصف اعنى قوله حين الحصر وكذا الحال فى قوله والعقلى ايضا لما الحصر اى لما
الحصر العقلى فهما شرطان معطوفان على الشرط الاول اعنى قوله لما الحصر التشبيه
وجواب الكل واحد اعنى قوله ظهر لك مما ذكر فلا اختلال فى عبارته اصلا قوله
كالكيفيات الجسمانية اراد بها الاوصاف الجسمية لا المصطلح عليها اعنى ما هو من
مقولة الكيف ولذلك عد فيها ما ليست من تلك المقولة قطعا كالمقادير والحركات
ولفظ مثل مجرور على انه بدل من الكيفيات وقيل منصوب على انه حال منها وذكر
لفظ الاتصاف تصريحا بانها اوصاف وقد مر ان المثل به لا يجب ان يكون عين
ما اضيف اليه مثل وقدم الالوان لكونها مبصرة بالذات كالاضواء فكانه جعلها
داخلة فى الالوان كما زعمه بعضهم فلم يصرح بها وذكر الاشكال والمقادير والحركات
على ترتيب قربها فى الابصار من المبصر بالذات والشكل هيئة يعرض للمقدار من
حيث انه محاط بحد واحد او اكثر والمقدار ما ينقسم اما فى جهة ويسمى خطا او فى جهتين
ويسمى سطحا او فى ثلث ويسمى جسما والاخيران يعرض لهما الشكل دون الاول فان
طرف الخط اعنى النقطة لا يتصور احاطته به قوله وما يتصل بها اى بالمذكورات
من الحسن والقبح اللاتى يعين للخلقة المركبة من اللون والشكل وغير ذلك كالاستقامة

والانحنا، والاستدارة العارضة للمقادير وكالسرعة والبطوء والتوسط العارض
للحركات قوله من الاصوات الضعيفة وصف الاصوات بعوارض متقابلة اشعارا
بانها حقيقة واحدة تختلف باسور خارجة عن ماهيتها وذكر لفظ الانواع في الطعوم
والروايح اشارة الى ان كلا منها حقايق متنوعة واكتفى عن تعداد انواعها بالشهرة
عند الجمهور وقدم في الملموسات الكيفيات الاربع المسماة باوايل الملموسات اعني
الحرارة والبرودة المسماتين بالفاعلتين والرطوبة واليبوسة المسماتين بالمنفعلتين
واعاد لفظ من في قوله ومن الخفة والثقل لكان الاختلاف اذ قد يفسران
بالمدافعة الصاعدة والمدافعة الهابطة كما في الزق المنفوخ فيه اذا اسكن تحت الماء
وفي الحجر المسكن في الهوا، وحينئذ كانا ملموسين بلا ريبة وقد يفسران بمبدا المذكورتين
المدافعتين فتنوع الاشباه في ملموسيتهما واراد بما يضاف الى الملموسات المذكورة
مثل اللطافة والكثافة واللزوجة والهشاشة قوله وبين ان يكون مستندا الى العقل
يريد به ان لا يكون الوصف مستندا الى الحس كما عرفته فيكون انحصار الوصف
في الحسي والعقلي ظاهرا قوله والعقلي ايضا يعني كما ان مطلق الوصف انقسم الى
الحسي والعقلي كذلك الوصف العقلي ينقسم الى حقيقي اي موجود في الخارج و
اعتباري لا وجود له فيه ولفظ مثل بالجر بدل من الكيفيات والمعرفة ادراك
متعلق بالمفرد والعلم ادراك متعلق بالنسبة التامة الخبرية والكرم ايثار الغير بالخير
والسخي، افادة ما ينبغي لا للعوض والغريزة ما جبل عليها الانسان من الاوصاف
والخلق ملكة تصدر بها عنه افعاله بسهولة ولما كان اكثر الاوصاف الاعتبارية
نسبية لان النسب والاضافات باسرها لا وجود لها في الخارج عندهم عطف النسبي
على الاعتباري عطفا قريبا من العطف التفسيري واورد للنسبي امثلة اربعة
فان كون الشيء مطلوب الوجود او مطلوب العدم عند النفس وكونه مطموعا
فيه او بعيدا عن الطمع امور نسبية لا وجود لها فيما وصف بها ثم مثل الاعتباري الذي
ليس نسبيا بقوله او بشيء تصوري وهمي محض وهو عطف على قوله بكونه مطلوب

الوجود وذلك مثل اتصاف السنة وكل ما هو علم بما يتخيل فيها من البياض والاشراق
واتصاف البدعة وكل ما هو جهل بما يتخيل فيها من السواد والاظلام وبهذا التمثيل ظهر
ان العقلي في وجه الشبه يتناول الوهمي كما يتناوله في الطرفين على ما مر قوله ومن
المعلوم عندك من جملة ابتدائية ليست الواو فيها للعطف لان ما تقدم جزء كلام
اعني الشرط وحده فكيف يعطف عليه كلام تام بل هي للحال فتقليل ان من قوله والعقلي
ايضا لما انحصر والاولى ان يكون حالا من قوله لما انحصر الشبه وما عطف عليه
اي لما انحصر الشبه في الحقيقة والوصف وانحصر الوصف مطلقا في الحسي والعقلي
وانحصر الوصف العقلي في الحقيقي والاعتباري والحال ان من المعلوم عندك ان
الحقايق منتهية الى البسايط وذوات الاجزاء المختلفة وان الصفات ايضا كذلك
وكان الانسب بسياق كلامه ان يقول والحقايق انحصرت بين كذا وكذا الا انه اجتنب
الافتنان في العبارة وقوله وذوات اجزاء مختلفة يدل على انه لم يرد بالبسيط ما
لا جزء له اصلا بل ما ليس له اجزاء متخالفة الماهية سواء لم يكن له جزء اصلا او كان له
اجزاء متفقة الحقيقة ومفاد قوله ما ذكر ان تحقق الانحصارات السابقة في نفس
الامر لا يستلزم ان يظهر للمخاطب احتمال وجه الشبه للتفاوت بل المستلزم له ذكرها ذكر
فذكر قوله فنقول شروع في التقسيم بعد التنبيه على احتمال التفاوت والانقسام قوله
وجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا لم يرد بكونه واحدا ان لا يكون له جزء اصلا بل
اراد كونه بحيث يعد في متعارف اللغة امرا واحدا سواء كان حقيقة لا جزء لها كمفهوم
الجوهر مثلا او لها جزء لكن اعتبر اجزاؤها منضما بعضها الى بعض ووضع بازاء مجموعها لفظ
مفرد فانها بهذا الاعتبار يعد امرا واحدا كمفهوم الجسم والحيوان والانسان او كان
وصفا واحدا على احد هذين الوجهين قوله اما حقيقة ملتئمة اي حقيقة للطرفين ملتئمة
من كثرة التيامها بحسب اعتبار المتكلم انضمام بعضها الى بعض وقصده الى مجموعها حتى
يصير تلك الكثرة بالاخرة كشيء واحد وقد صرح بهذا المعنى في الوصف حيث قال وانما
اوصاف مقصود من مجموعها الى هيئة واحدة وانما حملنا الالتئام الحقيقة على ما ذكرناه

لانه اذا شبه زيد بعمرو في الانسانية مثلا كان وجه الشبه امرا واحدا لا في حكم الواحد
كما انه اذا شبه الخد بالورد في الحمرة عد وجه الشبه وصفا واحدا مع تركبه من جنسه
وفصله والظاهر انه اراد بكون الحقيقة بسيطة او ذات اجزاء مختلفة ويكون ترجيح
الوصف امرا واحدا او اكثر ما فصلنا ههنا من معنى الوحدة والالتيام من الكثرة
وحينئذ يظهر ارتباط اول التقسيم باخر المقدمة هذا والمقصود وجه الشبه في هذه
الاقسام الثلثة ظاهر لانه اما واحد او كثير والكثير اما ان يقصد اشتراك الطرفين في
مجموعه من حيث هو لا في كل واحد او يقصد اشتراكهما في كل واحد وقد قسم القسم الاول
منها الى خمسة اقسام لان الواحد اما حسي وطرفاه حسيان قطعا واما عقلي وطرفاه
اربعة اقسام والقسم الثاني الى قسمين لان ما في حكم الواحد اما حسي واما عقلي والقسم
الثالث الى ثلثة اقسام لان المتعدد اما كله حسي او كله عقلي واما بعضه حسي وبعضه
عقلي فالاقسام التي ذكرناها عشرة قال اما الاول فاما ان يكون حسيا
او عقليا ولا بد للحسي من ان يكون طرفاه حسيين لامتناع ادراك الحس من غير المحسوس
جهة دون العقلي فانه يعم انواع الطرفين الاربعة المذكورة لصحة ادراك العقل
من المحسوس جهة ولذلك تسمع علماء هذا الفن رضي الله عنهم يقولون التشبيه بالوجه
العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي فالحسي كالخد اذا شبه بالورد في الحمرة
وكالصوت الضعيف اذا شبه بالهمس في الخفاء وكالنكهة اذا شبهت بالعنبر في
طيب الرائحة وكالريق اذا شبه بالخمر في لذة الطعم على زعم القوم وكالجلد الناعم
اذا شبه بالحرير في لين المس وههنا نكتة لا بد من التنبه لها وهي ان التحقيق في
وجه الشبه يابى ان يكون غير عقلي وذلك انه متى كان حسيا وقد عرفت انه
يجب ان يكون موجودا في الطرفين وكل موجود فله تعين فوجه الشبه مع المشبه
متعين فيمتنع ان يكون هو بعينه موجودا مع المشبه به لامتناع حصول المحسوس
المتعين ههنا مع كونه بعينه هناك بحكم ضرورة العقل وبحكم التنبيه على امتناع ان
شيئ وهو استلزامه اذا عدمت حمرة الخد دون حمرة الورد او بالعكس كون

الحمرة معدومة موجودة معا وهكذا في اخواتها بل يكون مثله مع المشبه به لكن
المثلين لا يكونان شيئا واحدا ووجه الشبه بين الطرفين كما عرفت واحد فيلزم ان
يكون امرا كليا ماخوذا من المثلين بتجريدهما عن التعيين لكن ما هذا شانه فهو
عقلي ويمتنع ان يقال فالمراد بوجه الشبه حصول المثلين في الطرفين فان المثلين
متشابهان فيهما وجه تشبيه فان كان عقليا كان المرجع في وجه الشبه العقل في
المال وان كان حسيا استلزم ان يكون مع المثلين مثلان اخران وكان الكلام
فيهما كالكلام فيما سواهما ويلزم التسلسل وتمام التحقيق موضعه علوم اخر والعقلي
كوجود الشيء العديم النفع اذا شبه بعدمه في العراء عن الفائدة او كالعلم اذا شبه
بالحيوة في كونهما جهتي ادراك فيما طرفاه معقولان وكالرجل اذا شبه بالاسد في
الجراءة او كاصحاب النبي عليه السلام اذا شبهوا بالنجوم في مطلق الاهتداء بذلك
فيما طرفاه محسوسات وكالعلم اذا شبه بالنور في الهداية وكالعدل اذا شبه
بالقسطاس في تحصيل ما بين الزيادة والنقصان فيما المشبه معقول والمشبه به
محسوس وكالعطر اذا شبه بخلق كريم في استطابة النفس اياهما او كالنجوم اذا
شبهت بالسنن في عدم الخفاء فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي اكثر هذه
الامثلة في معنى وحدتها تسامح فاعرف اقول قوله لامتناع ادراك الحس من غير
المحسوس جهة اي معنى يجعل وجه شبه سواء كان حقيقة او صفة وهذا حكم بديهي فان ما لا
يحس بنفسه لا يحس بشيء فيه واما العقل فانه يدرك من المعقولات والمحسوسات معاني
معقولة فوجه الشبه العقلي يعم انواع الطرفين الاربعة المذكورة فيما سبق اعني كونهما حسيين
او عقليين او كون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او بالعكس وهذا معنى قول علماء هذا
الفن التشبيه بالوجه العقلي اعم اي اعم وجودا وتناولا وليس الباء في قوله بالوجه
صلة التشبيه بل هي للملابسة والظرفان في موضع الحال والعامل فيهما اعم اي التشبيه
كائنا بالوجه العقلي اعم منه كائنا بالوجه الحسي قوله فالحسي تمثيل لوجه الشبه الحسي بما يحس
باحدى الحواس الخمس الظاهرة والمعنى كالحمرة اذا شبه الخد بالورد فيها وكذا الحال

في سائر الاشياء والهمس هو الصوت الخفي وهمس الاقدام اخفى ما يكون من صوت
القدم والمراد بالخفاء ما يقابل الجهر فيكون مسموعا ايضا في قوله على زعم القوم
اي المولعين بشربها دفع لما يقال من ان طعم الخمر مكروه قوله يهنا نكتة النكت هي اللطيفة
المستخرجة بالفكر الموثرة في القلب من نكت الارض نكتا اذا اثر فيها بنحو قضيب و
التحقيق رجع الشيء الى حقيقته بحيث لا يشوبه شبهة قوله يابى ان يكون غير عقلي اي
يابى ان يكون حسيا لما ذكره من ان وجه الشبه لا بد ان يكون امرا كليا مشتركا بين طرفيه
فلا يكون مدركا الا بالعقل لان الادراك بالحس مشروط بكون المدرك جزئيا ماديا حاضرا
عنه بالضرورة قوله وذلك انه متى كان حسيا الخ وتحقيقه على طريقة البرهان الخلفي
نفرض كون وجه الشبه حسيا ثم بين انه على ذلك التقدير يجب ان يكون عقليا لا حسيا
فيظهر الخلف قوله وقد عرفت اشارة الى ما سبق من ان تشبيه الشيء لا يكون الا وصفا
لمشاركة المشبه به اذ يجب حينئذ ان يكون موجودا في الطرفين قوله وكل موجود في
كل موجود محسوس لان الكلام فيه لما مر ولقوله لامتناع حصول المحسوس المتعين
قوله فله تعين اي تشخص يمتاز به عن جميع ما عداه ويصير بحيث يمتنع فرض اشتراكه وشيئين
هذا المتعين الموجود في شيء سواء كان هذا المتعين جوهرا او عرضا يمتنع ان يكون
هو بعينه موجودا في شيء آخر بحكم ضرورة العقل فانه مضطر الى هذا الحكم لا يجد الى الانفكاك
عنه سبيلا ومحكم التنبيه على هذا الامتناع ان شئت ان تنبه عليه لنوع خفاء فيه بالقياس
الى عقلك وانت خبير بان الاعتراض على التنبيهات مما لا يجدي نفعا فلا اتجاه حينئذ
لما يقال من ان المحال كون الحمرة المتعينة موجودة ومعدومة معا في حد ذاتها
وليس هذا لازما مما ذكره انما الذي يلزم منه ان يكون الحمرة المتعينة موجودة
في محل معدومة عن آخر ولا استحالة فيه قوله وهكذا في اخواتها اي اخوات
الحمرة كالسواد في تشبيه شيء بجناح الغراب وكالبياض في تشبيه ثوب بالثلج الى
غير ذلك قوله بل يكون مثله متعلق بقوله فيمتنع ان يكون هو بعينه موجودا مع المشبه به
اي بل يكون مثل وجه الشبه الموجود في المشبه موجودا مع المشبه به فلا بد ان يجرد

بهذا المثال لان عن المتعين حتى يحصل امر واحد كلي مشترك بين الطرفين هو وجه الشبه
بينهما ولا شيء من الكليات بمحسوس فوجه الشبه الذي فرضناه حسيا لم يكن حسيا بل عقليا
هذا خلف وان حمل قوله وكل موجود فله تعين على اطلاقه كان الحكم بذلك اي بان كل
موجود له تعين مانع عن فرض اشتراكه خفيا جدا ومستلزما لامتناع وجود الكلي الطبيعي
في الخارج ورد الا على ان وجه الشبه يجب ان لا يكون موجودا خارجيا وكل ذلك مما
لا حاجة اليه في تحقيق ما هو بصدده قوله ويمتنع ان يقال بالغ في بطلان هذا القول حتى
جعله مستفادا بالفاء في قوله فالمراد اشعارا بترتبه على ما سبق اي اذا تحقق ان ليس
الحاصل من وجه الشبه المحسوس في طرفيه الا المثلين نحن نقول مراد القوم بوجه الشبه
الحسي حصول المثلين في الطرفين وهذا الكلام ركيك جدا لانه ان اريد به ان وجه
الشبه هو المثلان المحسوسان الحاصلان في الطرفين فقد تبين بطلانه بما مر من ان
وجه الشبه شيء واحد مشترك والمثلان ليسا كذلك وان اريد ان وجه الشبه حصولهما
فليس حصول المحسوس امرا محسوسا وان سلم ذلك فليس حصول المثلين معا ولا حصول
احدهما حينا بمشترك بل المشترك حصول احدهما لا بعينه وهذا ايضا امر كلي قطعا فيكون
عقليا لا حسيا والاظهر ان يعترض ههنا بما ذكره غيره من ان المراد بكون وجه الشبه
محسوسا او معقولا كون افراده كذلك ويجاب عنه بانه تسامح واعتراف بان التحقيق
في وجه الشبه انه عقلي لا حسي قوله فان المثلين متشابهان وذلك لان المثلين
هما المتشاركان في امر واحد صارا به متشابهين فمع المثلين الحاصلين في الطرفين
وجه شبه قطعا فان كان عقليا اي امرا واحدا كليا مشتركا بين المثلين المحسوسين
كان المرجع في وجه الشبه الذي جعلتموه حسيا هو العقلي في المآل اي ظهر انه كان عقليا
لا حسيا لان ذلك الامر الواحد الكلي هو الذي كان مشتركا بين الطرفين في الحقيقة
دون المثلين وان كان حسيا بان يكون مع المثلين الاولين مثلان آخران
محسوسان ايضا نقل الكلام اليهما فيلزم اما التسلسل في الامور الموجودة المحسوسة
واما الانتهاء الى امر واحد كلي مشترك هو وجه الشبه في الحقيقة بين الكل وتمام

المحقق موصوف علوم لعزبتين فيها بطلان التسلسل مطلق سواء كانت الامور المتسلسلة
مترتبة او غير مترتبة ومجتمعة في الوجود او متعاقبة وسواء كان التسلسل من جانب
العلة او المعلول قوله والعقلي كوجود الشيء عطف على قوله فالحسي كالخد وقد عرفت
حال الكاف ههنا وقد مثل لكل واحد من اقسام الاربعة بحسب طرفيه مثالين
ونبه باول الامثلة على ان تشبيه الوجود بالعدم في قولك وجود زيد كعدمه تشبيه
حقيقي لا كما زعم الشيخ عبد القاهر من ان المقصود به نفي وجوده كما في قولك ليس
بشيء موعود وهم فلا يعد من التشبيه الاجب الظاهر وارادة بالعلم الملكة التي يتوصل
بها الى ادراك تفاصيل المعلومات فانها جهة وطريقة الى ذلك الادراك على وجه
المبداية في الجملة كما ان الحيوة طريق اليه على وجه الشرطية واذا فسر العلم بنفس
الادراك لم يكن لكونه جهة ادراك معنى واشار بقوله مطلق الاهتداء بذلك الى
ما ذكر من الاصحاب والنجوم الى ان الاهتداء باحدهما الى الطريق الشرعي وبالآخر
الى الطريق الحسي لكنهما يتشاركان في مطلق الاهتداء المشترك بين الاهتداءين
والقسطاس قد يستعمل لمعرفة المقدار وقد يستعمل للاحتراز عن الزيادة والنقصان
والعدل شبه به في الثاني فلذلك صرح به والمراد بالسنن الطرائق المسلوكة في الدين
لا احاديث الرسول عليه السلام حتى تكون محسوسة واذا شبه المحسوس بالمعقول
فقد ادعى ان المعقول ينزل منزلة المحسوس المشاهد وصار اوضح منه بدعي فنح
بذلك تشبيه المحسوس به فبطل ما قيل من انه لا يجوز لاستلزامه جعل الاصل فرعا
وبالعكس قوله وفي اكثر من الامثلة اي امثلة وجه الشبه الواحد وقوله في معنى
وحدتها اما بدل من قوله في اكثر او متعلق بقوله تسامح وذلك لثبوت نوع من التركيب
في العراء عن الفائدة وفي كونهما جهتي ادراك وفي تحصيل ما بين الزيادة والنقصان
وفي استطابة النفس وفي عدم البقاء وكذا فيما سبق في الحسي من طيب الرائحة
ولذة الطعم ولين المس شائبة تركيب بخلاف الحمرة والخفاء والجراءة والاهتداء
والهداية فانها واحدة حقيقة لكونها مدلولة لالفاظ مفردة تغني عنها وانما

تلك الامثلة فما عدت من قبيل الواحد لانه لم يقصد في شيء منها الى هيئة منتزعة
من معان عدة بل قصد في كل منها الى معنى واحد لكنه قيد بمعنى آخر جعل بمجازه قيدا
على قياس ما ذكر سابقا في طرفي التشبيه من تقييد المفرد فاعرف ذلك قال
واما القسم الثاني وهو ان يكون وجه التشبيه غير واحد لكنه في حكم الواحد
فهو على نوعين اما ان يكون مستندا الى الحس كسقط النار اذا شبه بعين الديك
في الهيئة الحاصلة من الحمرة والشكل الكري والمقدار المخصوص وكالثريا اذا
شبهت بعنقود الكرم في الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة
الصغار المقادير في المرأى على كيفية مخصوصة الى مقدار مخصوص وكالشاة
الجبلي اذا شبه بحمار ابتر مشقوق الشفة والحوافر نابت على رأسه شجرتا غضا
وكالشمس اذا شبهها بالمرآة في كف الاشل في الهيئة التي تؤديها من الاستدارة
مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة وتموج الاشراق او اذا شبهتها بالبوتقة
فيها ذهب ذائب كما قال ٭ والشمس من مشرقها قد بدت ٭ مشرقة ليس لها حاجب
كانها بوتقة احميت ٭ يجول فيها ذهب ذائب ٭ في الهيئة الحاصلة من الاستدارة
مع صفاء اللون واتصال الحركة وشبه مراوحة المتحرك بين انبساط وانقباض
وذلك لان البوتقة اذا احميت وذاب فيها الذهب واخذ يتحرك فيها بجملته من
غير غليان متشكلا بشكل البوتقة في الاستدارة تلك الحركة العجيبة كانه يهم بان
ينبسط حتى يفيض من جانب البوتقة لما في طبعه من النعومة ثم يبدو له فيرجع
الى الانقباض لما بين اجزائه من كمال التلاحم وقوة الاتصال والبوتقة في
ضمن ذلك متحركة بتمامها مؤدية مع الذهب الذائب فيها الهيئة المذكورة فان الشمس
اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية للهيئتين وكوجه
الشبه في قوله ٭ كان مثار النقع فوق رؤسنا ٭ واسيافنا ليل تهاوى كواكبه
فليس المراد من التشبيه تشبيه النقع بالليل ثم تشبيه السيوف بالكواكب فان المراد
تشبيه الهيئة الحاصلة من النقع الاسود والسيوف البيض متفرقات فيه بالهيئة

الحاصلة من الليل المظلم والكواكب المشرقة في جواب منه وفي قوله
وكان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق فليس المراد تشبيه
النجوم بالدرر ثم تشبيه السماء بالبساط الازرق انما المراد تشبيه الهيئة الحاصلة
من النجوم البيض المتلألئة في جوانب من اديم السماء الملقية قناعها عن
الزرقة الصافية بالهيئة الحاصلة المستطرفة من درر منثورة على بساط ازرق
دون شيء آخر مناسب للدرر في الحسن والقيمة وفي قوله كانما المريخ والمشترى
قدامه في شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة
فالمراد ايضا تشبيه الهيئة الحاصلة من المريخ والمشترى قدامه بالهيئة الحاصلة
من المنصرف عن الدعوة سرج الشمع من دونه ويسمى امثال ما ذكر من
الابيات تشبيه المركب بالمركب والمذكور قبلها تشبيه المفرد بالمفرد وهذا فن
ونفل احتياج الى سلامة الطبع وصفاء القريحة فليس الحاكم في تمييز البابين
اذا التبس احدهما بالآخر سوى ذلك ومن تشبيه المفرد بالمفرد قوله
كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي واما
ان يكون مستندا الى العقل كما اذا شبهت اعمال الكفرة بالسراب في النظر
المطمع مع المخبر المويس وكما اذا شبهت الحسناء من منبت السوء بخضراء
الدمن في حسن المنظر المفضي الى سوء المخبر والتزي عن انما دخيرا والجماعة
المتناسبة في الخصال الممتنعة لذلك عن تعيين فاضل بينهم ومفضول بالحلقة
المفرغة عن تعيين بعضه طرفا وبعضه وسطا اقول قد سبق ان ما هو في حكم
الواحد اما حقيقة للطرفين ملتئمة من كثرة واما اوصاف لهما تقصد من مجموعها الى
هيئة واحدة فنذكر هنا انقسامه بوجه آخر وهو انه اما ان يكون مستندا الى الحس
او الى العقل وابتداء في تمثيل الحسي بما يكون اوصافا عدة تقصد من مجموعها الى
واحدة ثم عقبه بما يكون حقيقة ملتئمة وحال الكاف في قوله كسقط الندى ما عرفته
غير مرة والمنور اسم فاعل من نورت الشجرة تفتح نورها اي زهرها واراد بالهيئة

الحاصلة من تقارن الصور الهيئة الحاصلة من صفاتها المذكورة اعني البياض و
الاستدارة وصغر المقادير وتقاربها كائنة على كيفية مخصوصة فيما بينها لا منضمة
متلاصقة ولا متفرقة متباعدة ينتهي تلك الكيفية المخصوصة الى مقدار مخصوص
للمجموع في الطول والعرض وانما قال في المرأى لان كواكب الثريا كبار المقادير
في انفسها والتاء في الشاة للوحدة الفارقة بين الواحد والجنس فتطلق على
الذكر والانثى وتفرق بالصفة ويقال شاة جبلي وشاة جبلية على قياس قوله
حمامة ذكر وحمامة انثى والمراد بها هنا الذكر والابتر مقطوع الذنب والغضا شجرة
معروفة ولم يذكر هنا وجه الشبه لظهوره مما ذكره من صفات المشبه به فكانه قال
اذا شبه بجار كذا في الهيئة الحاصلة من كونه ابتر مشقوق الشفة ناتئا على رأس
شجرة الغضا واراد بالاشل المرتعش اذ في كفه يودي المرآة الهيئة المقصودة
وانما قال مع الاشراق دون والاشراق تصريحا باعتبار الهيئة الاجتماعية اذ
بذلك يظهر صحة وقوع قوله من الاستدارة مع ما في حيزه بيانا لقوله الهيئة التي
تؤديها قوله او اذا شبهتها عطف باو اشعارا بان تشبيه الشمس بكل واحدة من المرآة
والبوتقة مثال لما نحن فيه على حدة ولو اعاد ذكر الشمس لعطف بالواو وهكذا او
كالشمس اذا شبهتها بالبوتقة والمراوحة المناوبة في العمل يقال راوح بين رجليه
اذا قام تارة على احديها وتارة على الاخرى كان المتحرك هناك يناوب بين
الانبساط والانقباض قوله وذلك اي وقولنا ان التشبيه في تلك الهيئة لان
البوتقة الى آخره وقوله تلك الحركة العجيبة مصدر تحرك وقوله كانه بيان لتلك الحركة
العجيبة والنعومة اللين والتلاحم شدة الاشتباك ثم يبدو له اي يندم ويظهر
له راي آخر يقال بدا له اي ندم وفاعل بدا ضمير راجع الى الراي المعلوم بدلالة
المقام والواو في قوله والبوتقة في ضمن ذلك اي في ضمن تحرك الذنب تلك
الحركة العجيبة بين الانبساط والانقباض للحال وهو ذو خبر لقوله لان البوتقة
وعامل في اذا احميت وناصب لقوله الهيئة المذكورة قوله فان الشمس تعليل

لمعنى الكلام اى تشبيه الشمس بالمرآة والبوتقة فيما ذكر من الهيئتين الحاصلتين فيهما
لان الشمس مودية لتينك الهيئتين ايضا فيظهر ذلك لمن احد النظر اليها قوله وكوجه
الشبه من هنا شرع فى تمثيل الحسى بما يكون حقيقة ملتئمة فان المشبه والمشبه به فيما
ذكره ههنا شيئان مخصوصان حاصلان من امور عدة مخصوصة ووجه الشبه
بينهما هو الهيئة المشتركة التى هى حقيقة لتينك الهيئتين واقتصر فى ذكرها على الحقيقة
المشتركة التى هى وجه الشبه ههنا على لفظ الوجه الدال عليها اجمالا لان الطرفين
المذكورين يدلان على تفصيلها فقوله وكوجه الشبه عطف على قوله كسقط النار نظرا
الى ان معناه كوجه الشبه فى سقط النار قوله كان مثار النقع النقع الغبار والمثار
المرفوع من ثار الغبار ارتفع واثاره غيره واسيافنا متعلق بمثار على انه مفعول له
ويجوز ان يكون عطفا عليه وتهاوى كواكبه اى تساقطت وانما اعتبر فى الكواكب
التساقط لان المشابهة حينئذ اتم قوله فليس المراد تعليل لمعنى الكلام اى وجه
الشبه ههنا مركب اذ ليس مراد الشاعر تشبيه النقع بالليل فى السواد وتشبيه السيوف
بالكواكب فى البياض على التفريق بل مراده تشبيه الهيئة الحاصلة مع النقع الاسود
والسيوف البيض متفرقات فيه اى فى النقع بالهيئة الاخرى الحاصلة من الليل
المظلم والكواكب المشرقة فى جوانب منه فوجه الشبه حينئذ هو الهيئة التى هى مشتركة بينهما
وحقيقة لهما ملتئمة من امور متعددة ومما ينبه على انه لم يرد تشبيها مفرقا ان قوله
تهاوى كواكبه جملة وقعت لليل فالكواكب مذكورة على وجه ينبئ عن اعتبار الانضمام
دون الافتراق والاستبداد حتى يكون بمنزلة ان يقال ليل وكواكب فلذلك كان
الاولى ان يجعل واسيافنا مفعولا معه لينبئ عن اعتبار الانضمام ايضا ولا شك ان
تشبيه الهيئة المركبة من النقع المرفوع فوق الرؤس ومن السيوف المتحركة فى جوانب
منه حركات مختلفة متداخلة ومضطربة متصادمة بهيئة الليل والكواكب المتساقطة
فيه على انحاء شتى ووجوه متفاوتة فيه من البهجة والروعة ما ليس فى تشبيه المفردين
بالمفردين وان كان صحيحا ايضا قوله لواما حال والعامل فيه معنى كان

والمتلالية من تلألأ اذا لمع واديم السماء وجهها والملقية صفة للسماء والمستطرفة
المستحدثة التى تعد طريفا اى جديدا وقوله دون شئ آخر متعلق بقوله منثورة على
بساط ازرق لا على شئ آخر مناسب للدرر فى الحسن والقيمة وانما قال ذلك لان
الاستطراف انما نشأ من نثرها على بساط لا يناسبها كما لا يخفى قوله والمشترى قدامه حال
اسمية وقعت حالا والعامل فيها معنى كان وفى شامخ الرفعة اى محل عالى الرفعة
حال من المستتر فى قدامه الراجع الى المشترى والمراد رفعة فى المنظر بان يكونا مثلا
فى النصف الشرقى ويكون المريخ اقرب الى المشرق وقد ادرجت صفة لمنصرف قال
الفراء تسكين الميم فى شمعة وشمع من كلام المولدين والاصل فيها الفتح ولما كان من البين
انه لا يصح تشبيه المريخ بالمنصرف وان صح تشبيه المشترى بالشمعة المدرجة لم يبالغ ههنا فى
اعتبار الهيئة ونفى التفريق كما بالغ فى البيتين السابقين بل اقتصر على ان يقال فالمراد
ايضا تشبيه الهيئة وقوله بسرج الشمع حال من المنصرف ومعنى من دونه من قدامه فى
مكان قريب منه قوله ويجى امثال ما ذكر من الابيات يعنى الابيات المذكورة بعد قوله
وكوجه الشبه لا جميع الابيات فان قوله والشمس من مشرقها قد بدت الى آخره ليس فى
حكم هذه الابيات وانما سمى تشبيه المركب بالمركب لما صرح به من ان كل واحد من المشبه و
المشبه به فيها هيئة مركبة من متعدد كما ان وجه الشبه فيها ايضا مركب والمذكور قبل هذه
الابيات يسمى تشبيه المفرد بالمفرد لان كل واحد من طرفى التشبيه فيه مفرد وان كان
بعض تلك المفردات مقيدا وبعضها غير مقيد ووجه الشبه فى الكل مركب كما فصله هناك
ثم ان سقط النار وعين الديك مفردان والاضافة لتعيين المراد فالثريا مفرد بلا شبهة
والعنقود مفرد مقيد بقيد منور فالظاهر ان الجلى معين للمراد لا قيد وان الكون
فى يد الاشل قيد للمرآة وان ما ذكر مع الجار والبوتقة قيدان لهما وقد قيل انهما
مركبان فيعد المشبه بهما من تشبيه المفرد بالمركب فيكون هذا قسما ثالثا كما ان عكسه
قسم رابع من الاقسام الاربعة الحاصلة من اعتبار التركيب والافراد فى طرفى التشبيه
واعلم ان التركيب فى الطرفين او احدهما يستلزم تركيب وجه الشبه بلا عكس كلى قوله

وهذا اى تشبيه المفرد بالمفرد والمركب بالمركب فن لطيف احتاج الى سلامة الطبع
الانسانية وصفاء القريحة عن الكدورات اذ لا حاكم فى تمييز احد البابين عن الآخر
اذا وقع التباس سوى ما ذكر من السلامة والصفاء فاذا التبس التقييد بالتركيب
فان كان هناك امر واحد هو الاصل فيما قصد من المشبه او المشبه به وكان ما عداه تبعا
وتتمة له فى الاعتبار كان مفردا مقيدا والا كان مركبا واذا التبس التركيب بالتفريق
اى تشبيه الاجزاء بالاجزاء فان لم يصح التشبيه فى بعض الاجزاء كما فى قوله كأن المريخ
حل ما مر تعين التركيب وان لم يحصل من اعتبار الاجتماع هيئة مستحسنة كما فى قوله كأن
قلوب الطير تعين التفريق والا صح الحمل على كل منهما مع رجحان التركيب كما فى قوله كأن
مثار النقع وكأن اجرام النجوم قوله ومن تشبيه المفرد بالمفرد قوله كأن قلوب الطير
رطبا ويابسا يصف عقابا بكثرة اصطياد ها للطيور والعناب قلوبها لدى وكرها اذ
يقال انها لا تأكل قلب الطائر فشبه الرطب الطرى من قلوب الطير بالعناب واليابس
العتيق منها بالحشف اى ارداء التمر وانما اورد هذا البيت ليكون مثالا للتحدى
فى التمييز بين التركيب والتفريق اذ لا يشتبه على ذى مسكة انه ليس لاعتبار الاجتماع فيه
هيئة يعتد بها ويقصد تشبيهها انما الفضيلة فى هذا البيت من اختصار اللفظ وحسن
الترتيب قوله واما ان يكون مستندا الى العقل عطف على اما ان يكون مستندا الى الحس
وهو الثانى من نوعى ما يكون فى حكم الواحد ومثل له ثلثة امثلة الاول منها مأخوذ
من قوله تعالى اعمالهم كسراب بقيعة والثانى من قوله عليه السلام اياكم وخضراء الدمن
قالوا وما خضراء الدمن قال المرأة الحسناء فى منبت السوء والثالث من قول من
قال فى جماعة متناسبة فى خصال الكمال هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فقيل
هو قول من وصف بنى المهلب للحجاج وقيل قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب فى بنيها
حين سئلت ايهم افضل واشار بلفظ مع فى المثال الاول وبلفظ المنضم فى المثال الثانى
الى اعتبار التركيب فى وجه الشبه واستغنى عنها فى المثال الثالث لظهور التركيب فيه
بقوله المتناسبة لذلك اى لاجل التناسب فى الخصال والمنظر ما يقع عليه النظر من

الظاهر والمطلع من اطلعه او تقع فى الطبع والخبر ما يعلم من الباطن بالخبرة والمؤيس
من آيسه او تقع فى اليأس ومنبت السوء هو الاصل الردى واضافته كاضافة
حاتم جود ورجل صدق فى افادة المبالغة وخضراء الدمن ما ينبت على المزابل والدمن
آثار الدار واضافة اثمار وخبر من اضافة المصدر الى المفعول من قولهم اثمرت الشجرة
كذا قوله او اطلاعه بالرفع عطفا على الحسناء ولما ترك هنا عبارة وكما اذا شبهت
اختار العطف بالواو تنبيها على ان كلا منهما مثال على حدة يغنى عن الآخر لا يقال
حسن منظر الحسناء والخضراء محسوس قطعا فكيف عده عقليا لانا نقول لما كان هو
الجزء عقليا كان المجموع المركب منه ومن حسن المنظر عقليا فان المركب الحسى لا بد ان
يكون كل جزء منه محسوسا بخلاف المركب العقلى اذ لا يجب ان يكون كل جزء منه عقليا
ولهذا انحصر ما هو فى حكم الواحد فى هذين النوعين اعنى الحسى والعقلى واعتبار
تركيب وجه الشبه فى المثال الثالث من حيث انه اعتبر فيه تناسب الاجزاء مع امتناع
اظهار تفاوت فيما بينها وكما وصف كلا من طرفى التشبيه فى هذا المثال بما يدل على
وجه الشبه لم يحتج الى التصريح به وقد يتوهم ان مثال الحسناء من تشبيه المركب بالمركب
والحق انه تشبيه مفرد مقيد بآخر مثله قال واما القسم الثالث وهو ان لا يكون
وجه التشبيه امرا واحدا ولا نازلا منزلة الواحد فهو على اقسام ثلثة ان تكون
تلك الامور حسية او عقلية او البعض حسيا والبعض عقليا فالاول كما اذا
شبهت فاكهة باخرى فى لون وطعم ورائحة والثانى كما اذا شبهت بعض الطيور
بالغراب فى حدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد والثالث اذا شبهت انسانا
بالشمس فى حسن الطلعة ونباهة الشأن وعلو الرتبة واعلم انه ليس يلتزم
فيما بين اصحاب علم البيان ان يخلفوا التصريح بوجه التشبيه على ما هو بل قد
يذكرون على سبيل التسامح ما اذا امعنت فيه النظر لم تجده الا شيئا مستتبعا
يكون وجه التشبيه فى المآل فلا بد من التنبيه عليه من ذلك قولهم فى الالفاظ
اذا وجدتها لا تثقل على اللسان ولا تكده بتنافر حروفها او تكرارها

ولا تكون غريبة وحشية تستكره لكونها غير مألوفة ولا مما تشتبه معانيها و
تستغلق فيصعب الوقوف عليها فتشمئز عنها النفس هي كالعسل في الحلاوة
وكالماء في السلاسة وكالنسيم في الرقة وقولهم في الحجة المطلوب بها قلع
الشبهة متى صادفوها معلومة الاجزاء يقينية التأليف قطعية الاستلزام
هي كالشمس في الظهور فيذكرون الحلاوة والسلاسة والرقة والظهور
لوجه الشبه على ان وجه الشبه في المآل هناك شيء غيرها وذلك لازم الحلاوة
وهو ميل الطبع اليها ومحبة النفس ورودها عليها ولازم السلاسة والرقة
وهو افادة النفس نشاطا والابتداء الى الصدر انشراحا والى القلب روحا
نشأن النفس مع الالفاظ الموصوفة بتلك الصفات كشأنها مع العسل الشهي
الذي يلذ طعمه فتهش النفس له ويميل الطبع اليه ويحب وروده عليه او كشأنها
مع الماء الذي يساغ في الحلق ويتحدر فيه اجلب انحدار للراحة ومع النسيم
الذي يسري في البدن فيتخلل المسالك اللطيفة منه فيفيد ان النفس نشاطا
ويهديان الى الصدر انشراحا والى القلب روحا ولازم الظهور وهو ازالة
الحجاب فشأن البصيرة مع الشبهة كشأن البصر مع الظلمة في كونها سوها كالحجوب
وانقلاب حالها الى خلاف ذلك مع الحجة اذا بهرت والشمس اذا طلعت و
تسامحهم هذا لا يقع الا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري كالذي نحن فيه
واقول يشبه ان يكون تركهم التحقيق في وجه التشبيه على ما سبق التنبيه عليه من
تسامحهم هذا وقد جارينا هم نحن في ذلك كما ترى واعلم ان حق وجه التشبيه
شمول الطرفين فاذا صار ذلك صح والا فسد كما اذا جعلت وجه التشبيه في قولهم
النحو في الكلام كالملح في الطعام الصلاح باستعمالهما والفساد باهمالهما صح
لشمول هذا المعنى المشبه والمشبه به فالملح ان استعمل في الطعام صلح الطعام
والا فسد والنحو كذلك اذا استعمل في الكلام نحو عرف زيد عمروا برفع الفاعل
ونصب المفعول صلح الكلام وصار منتفعا به في تفهيم المراد منه واذا لم يستعمل فيه

فلم يرفع الفاعل ولم ينصب المفعول فسد لخروجه عن الانتفاع به فاذا جعلت
وجه التشبيه ما قد يذهب اليه ذوو التعنت من ان الكثير من الملح يفسد الطعام
والقليل يصلحه فالنحو كذلك فسد لخروجه اذ ذاك عن شمول الطرفين الى
الاختصاص بالمشبه به فان الكثير او القليل انما يتصور في الملح بان يجعل
القدر المصلح للطعام مضاعفا شيئا اما في النحو فلا لامتناع جعل رفع الفاعل
او نصب المفعول مضاعفا هذا وربما امكن تصحيح قول المتعنتين ولكنه ليس
مما يهمنا الآن اقول قوله ان يكون تلك الامور يعني الامور التي فهمت من قوله
ان لا يكون وجه التشبيه امرا واحدا ولا منزلا منزلة الواحد وقد كان كل واحد من
تلك الامور قد اعتبر اشتراك بين الطرفين على حدة اعتبر كونه حسيا او عقليا فصارت
الاقسام ثلثة بلا شبهة بخلاف ما هو في حكم الواحد فانه منحصر في قسمين كما عرفت و
السفاد نزو الذكر على الانثى ولم ير ذلك في الغراب فقيل انه يخفيه وقيل ليس له
الا المطاعمة وحسن الطلعة حتى ربابة الشأن وعلو الرتبة عقليان قوله واعلم
انه ليس يلتزم فيما بين اصحاب علم البيان اي فيما بين ارباب البلاغة المكتسبين الناس
في موارد الكلام ومصادره لارباب البلاغة السليقة ان يختلف التصريح بوجه التشبيه
كاينا على الوجه الذي هو ملتبس به بل قد يذكرون على سبيل التسامح والتوسع مكان وجه
التشبيه ما يكون مستتبعا له مستلزما اياه على طريقة ايراد الملزوم وارادة اللازم فانه
مجاز مستفيض واما قال لا يكون وجه التشبيه في المآل لان المستتبع المذكور وجه
التشبيه في ظاهر الحال والتابع المتروك وجه التشبيه في الحقيقة والمآل قوله فلا بد
من التنبيه عليه اي على ما يذكر مكان وجه التشبيه تسامحا فاورد له امثلة قوله اذا وجدها
لا تثقل يريد اذا وجدها فصيحة الا انه عبر عن فصاحتها بالسلامة عما يخل بالفصاحة
قوله ولا تكره عطف تفسيري لقوله لا تثقل اي ولا تتعب اللسان تنافر حروفها كما في
الهعخع والمستشزرات ولا تكرارها كما في قوله وليس قرب قبر حرب قبر وقوله شاد
مثل شغول شلشل شول قوله ولا يكون قريبة اي لا يكون بحيث يحتاج في معرفة

معناها الى التفتيش عن الكتب المبسوطة كقوله تكاكأتم اى اجتمعتم وافرنقعوا اى اظلموا وتنحنحت
اى تنحرت اوالى التخريج بعيد التطرق كقوله وفرسنا مسرجا وقوله يشكره ولكونها غير مألوفة
صفة كاشفة لغريبة وحشية ويفهم ولا دلالة على ان الكراهة في السمع داخلة تحت الغرابة
المفسرة بالوحشية قوله ولا يشتمه معانيها نفى للتعقيد اللفظي والمعنوى فنصب بالنصب
على انه جواب النفي فتشمئز اى تنقبض عطف عليه وضمير عنها للالفاظ كما ان ضمير عليها
للمعاني وقوله وهى كالعسل معقول لقولهم قوله معلومة الاجزاء اى المقدمات امافرد
واما استدلالا بقضية التأليف بان يكون تأليفها مما يفيد اليقين كالقياس لا مما يفيد
الظن كالاستقراء والتمثيل قطعية الاستلزام بان يكون مشتملا على شرائط الانتاج
قوله لا يتذكرون متعلق بقولهم في الالفاظ وقولهم في الحجة فهو تفصيل لهما قوله على ان
وجه التشبيه في المآل اى في الحقيقة التى ترك البيان الظاهر هناك اى فيما ذكر من تشبيه
الالفاظ وتشبيه الحجة شيء غيرها اى غير الحلاوة وما عطف عليها وذلك اى وذلك الغير
لازم الحلاوة ولازم السلاسة والرقة في تشبيه الالفاظ بالعسل والماء والنسيم
ولازم الظهور في تشبيه الحجة وافادة النفس من اضافة المصدر الى المفعول الاول و
نشاطا هو المفعول الثاني والفاعل المتروك هو كل واحدة من السلاسة والرقة قوله
نشأت النفس بان لحصول لازم الحلاوة ولازم السلاسة والرقة في الالفاظ الموصوفة
بتلك الصفات يلذ على صيغة المبنى للفاعل ورفع طعم هو الرواية لكن المشهور هو المتعدى
يقال لذذت الطعام بالكسر الذه وجدته لذيذا فيغيدان اى يفيد الماء الذى يساغ
وتجدد بسلاسة والنسيم الذى يتخلل برقته قوله لازم الظهور عطف على لازم الحلاوة
والغير في كونهما وجالهما للبصيرة والبصر في هما للشبهة والظلمة لا يقال مطلق الظهور
معنى مشترك بين الشمس والحجة فلا حاجة الى الحمل من قبل الشارح لانا نقول هو
ان كان مشتركا بينهما لكن لم يقصد بتشبيه الحجة بالشمس ظهورهما في نفسها بل قصد ظهور
المطلوب بها كظهور المحسوسات بالشمس وهذا معنى ازالة الحجاب التى هى لازمة وتابعة
لظهورهما في حد ذاتهما غاية الظهور قوله كالذى نحن فيه فان ازالة الحجاب باعتبار

لا تحقق له في ذات الحجة ولا في ذات الشمس وكذا كون الشيء بحيث ينشرح منه الصدر
ويستفيد منه النفس نشاطا وكونه بحيث يميل الطبع اليه ويحب وروده عليه من الاعتبارات
التى لا تحقق لها في انفسها قالوا ولعل السر في تخصيص الشارح بالاعتباري سواء لما
لم يكن امرا ظاهرا ودل على انكاره باسور موجودة تستتبعه قوله واقول يشبه ان يكون
تركهم اى ترك اصحاب علم البيان التحقيق في وجه التشبيه وسواءهم لم يحصروه في العقلي كما
يقتضيه تحقيقه على ما سوعليه من كونه امرا كليا مشتركا على ما سبق التنبيه عليه بل قسموه الى حسي
وعقلي من تسامحهم هذا اى من قبيل تسامحهم بذكر مستتبع وجه الشبه مكانه وذلك انهم
جعلوا هناك وجه الشبه بين الخد والورد الحمرة المحسوسة وهى جزئية مستتبعة مستلزمة
لما هو وجه الشبه بينهما في الحقيقة اعنى الحمرة الكلية المشتركة التى هى معقولة قطعا كما جعلوه
وجه الشبه بين الالفاظ والعسل الحلاوة المستتبعة المستلزمة لما هو وجه الشبه في الحقيقة
الا ان التابع هناك محمول على متبوعه وليس امرا اعتباريا والتابع ههنا غير محمول على متبوعه
وهو امر اعتباري وانما قال يشبه لاحتمال انهم لم يتنبهوا للتحقيق الذى ذكره فبنوا الكلام
على ما هو المتعارف بين الجمهور من ان الحمرة والسواد والبياض مثلا امور محسوسة بلا تفرقة
بين ما هو جزئي محسوس وما هو كلي معقول وقد جارينا هم نحن اى وافقناهم وسرنا
معهم في ذلك اى في تركهم التحقيق حيث قسمنا وجه الشبه الواحد وما هو في حكم الواحد الى
حسي وعقلي والمتعدد الى عقلي وحسي اما كله او بعضه قوله واعلم هذا وان كان معلوما
مما سبق من ان مشبهه الشيء ليس الا وصفا بمشاركة المشبه به في امر لكنه اراد ان ينبه
ههنا على انه قد تشتبه الحال في بعض المواضع فيجعل وجه الشبه فيه ما ليس في الحقيقة مشتركا
بين طرفيه قوله واذا صادف اى صادف وجه التشبيه حقه صح كما ذكره فان مطلق الصلاح
بالاستقلال والعقب وبالاعمال اعم من ان يكون حسيا او عقليا مشترك بين الملح والنحو
كما ان مطلق الاستداء مشترك بين النجوم واصحاب النبي عليه السلام قوله فلم يرفع الفاعل
تفصيل لعدم استقلال النحو في الكلام والعبرة الوقوع في اشتقاق والعقب ان تكلف
ذلك الوقوع وتصحيح قول المتعنتين ان يقال التقليل في النحو ان يعتبر في الكلام على

استعمال الوجوه القوية الظاهرة التي يفهم بها العارفون باحوال اللغة المعاني
المقصودة بلا تكلف والكثير فيه ان يرتكب استعمال الوجوه الغريبة والاقوال
الضعيفة التي يحل فهم ما قصد بالكلام واما تكثير قواعد النحو في انفسها فلا يجدي نفعا
ههنا لان الكلام في الاستعمال لا في معرفة القواعد النحوية قوله ليس مما يهمنا الا
بل المهم لنا ان لا نتحرى ههنا ليطابق المثال ما قصدنا من كون وجه الشبه غير شامل
لطرفيه واعلم ان الطرفين اعني قوله في الكلام وفي الطعام حالان عاملهما معنى المشابهة
المستفادة من الكاف اي النحو كائنا في الكلام ويستعمل فيه بشابه الملح كائنا في الطعام

قال النوع الثالث النظر في الغرض من التشبيه الغرض من
التشبيه في الاغلب يكون عائدا الى المشبه ثم قد يعود الى المشبه به فان كان عائدا
الى المشبه فاما ان يكون لبيان حاله كما اذا قيل لك ما لون عمامتك وقلت
كلون هذه واشرت الى عمامة لديك واما ان يكون لبيان مقدار حاله كما اذا
قلت هو في سواده كحلك الغراب واما ان يكون لبيان امكان وجوده
كما اذا رمت تفضيل واحد على الجنس الى حد يوهم اخراجه عن البشرية الى نوع
اشرف وانه في الظاهر كما ترى امر كالممتنع فتتبعه التشبيه لبيان امكانه قائلا
حاله كحال المسك الذي هو بعض دم الغزال وليس يعد في الدماء لما اكتسب
من الفضيلة الموجبة اخراجه الى نوع اشرف من الدم واما ان يكون لتقوية
شانه في نفس السامع وزيادة تقريره عنده كما اذا كنت مع صاحبك في تقرير
انه لا يحصل من سعيه على طائل ثم اخذت ترقم على الماء وقلت بل انا في رقمي
على الماء نقشا انك في سعيك هذا كرقمي على الماء فانك تجد لتمثيلك هذا
من التقرير ما لا يخفى واما ان يكون لابرازه الى السامع في معرض التزيين
او التشويه او الاستطراف وما شاكل ذلك كما اذا شبهت وجها اسود بمقلة
الظبي افراغا له في قالب الحسن ابتغاء تزيينه او كما اذا شبهت وجها مجدورا
بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة اظهارا له في صورة المشوه ارادة ازدياد

القبح والتنفير او كما اذا شبهت الفحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب نقلا له
عن صحة الوقوع الى امتناعه عادة ليستطرف وللاستطراف وجه آخر وهو
ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن واما في نفس الامر كالذي نحن فيه
فاذا احضر استطرف استطراف النوادر عند مشاهدتها واستلذ استلذاذها
لجدتها فلكل جديد لذة واما مع حضور المشبه في اوان الحديث فيه مثل حضور
النار والكبريت مع حديث البنفسج والرياض كما في قوله ولازوردية تزهو بزرقتها
بين الرياض على حمر اليواقيت كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في
اطراف كبريت فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت ليست مما يمكن ان
يقال انها نادرة الحضور في الذهن ندرة صورة بحر من المسك موجه الذهب
وانما ان ندر حضورها مع حديث البنفسج فاذا احضرا حضارا مع المشبه استطرف
لمشاهدة عناق بين صورتين لا تتراءى ناراهما وهل الحكاية المعروفة في حديث
حسد جرير لعدي بن الرقاع الا لعين ما نحن فيه يحكى ان جريرا قال انشدني
عدي عرف الديار توهما فاعتادها فلما بلغ الى قوله تزجي اغن كان ابرة
روقه رحمته وقلت قد وقع ما عساه يقول وهو اعرابي جلف جاف فلما قال قلم
اصاب من الدواة مدادها استحالت الرحمة حسدا اقول قدم على النظر في
احوال التشبيه لان الغرض اتم ولما كان التشبيه بمنزلة القياس في ابتناء شيء على شيء
آخر كان الوجه ان يكون الغرض منه عائدا الى المشبه الذي هو كالمقيس ولذلك
كان عوده اليه اغلب واكثر لكنه قد يغلب القضية في التشبيه فيعود الغرض منه الى المشبه به
وحيث كان هذا غلوا بمكتوبا بالاول اشار بلفظ ثم الى تراخي رتبته عنه وليس
المستتر في يكون في قوله فاما ان يكون بيان حاله راجعا الى الغرض كما يتبادر اليه
الوهم من سياق كلامه لان الغرض هو نفس بيان حاله لا انه بيان حاله وكذا
الكلام في اخواته بل هو راجع الى التشبيه كما يدل عليه قوله فتتبعه التشبيه لبيان امكانه
ولا يذهب عليك ان قوله ما لون عمامتك سؤال عن لونها ليعرف كونه بياضا او خضرة

او صفرة فنقول كلون من محمول على ظاهره والمقصود تشبيه اللون باللون لا تشبيه
الحمة بالحمة في اللون والغرض بيان حال اللون المشبه اعني كونه احد الالوان
المخصوصة لتبيين ماهيته قوله لبيان مقدار حاله يعني ان حاله معلومة فاريد بيان
مقدارها في الشدة والضعف والقلة والكثرة الى غير ذلك وفي قوله كحلك الغراب
اي سواده مسامحة اذ المراد كالغراب يدل على ذلك قوله هو في سواده حيث
جعل المشبه ذات الشيء وجعل السواد وجه الشبه الا انه اقحم لفظ الحلك ليزداد انكشاف
مقدار سواد المشبه في الشدة قوله لبيان امكان وجوده اي لبيان امكان وجود
المشبه امكانا ظاهرا لا يتعلق به شائبة الامتناع اصلا قوله الى حد يوهم اي يوهم
ذلك الحد اخراج ذلك الواحد عن جنس البشرية مثلا الى نوع اي جنس اشرف
من البشر والضمير في وانه راجع الى ما دل عليه معنى الكلام اي والحال ان وصول
ذلك الواحد في الفضيلة والكمال الى حد يوهم اخراجه عن جنس امر شبه الممتنع
ظاهرة في كونه مستبعدا غاية الاستبعاد فانت في ذلك التفضيل الذي رتبته تبع
لانام كالممتنع فتتبع ذلك الامر التشبيه بشيء محقق ازالة للاستبعاد واظهارا للامكانه
بحيث لا يحوم حوله شائبة قابلا حال كمال المسك اي حال ذلك الواحد وهو وصوله
الى حد يوهم اخراجه بل اخراجه اذعا بكمال المسك وهو وصوله الى حد اوجب اخراجه
كما هو المشهور فقد انكشف بهذا التشبيه امكان وجود المشبه الذي هو حال ذلك
الواحد انكشافا بلا شبهة قوله لتقوية شانه اي شان المشبه كعدم اشتماله على
نابغ في المثال المذكور وزيادة تقريره اي لشانه عند السامع وفي قوله انك
في سعيك هذا كرقم على الماء تساهل والمراد ان سعيك كرقم قوله فانك تجد
لهيكله هذا من التقرير ما لا يخفى فان تصوير المعقول بصورة المحسوس يقرر شانه
في ذهن السامع تقريرا كاملا خصوصا اذا احضر ذلك المحسوس حتى يشاهد وكانك
في تبليك هذا جعلت السامع مشاهدا لكون سعيه غير مشتمل على فايدة قوله لابرازه
اي ابراز المشبه الى السامع واراد بما شاكل ذلك مثل الترغيب والترهيب والتعظيم

والاهانة والتشويق وتحسين الاعتقاد وضعه وما يناسبهما قوله ابقاء ترتيبه اي تزيين
الوجه وهو تقليل لانفاغا اولنشبت بعد تقليله بانفاغا والمجدور هو الذي اصابه الجدري
والسلحة العذرة والديكة بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك والطيران يقال في
صورة تشوهها لانه تركيب وصفي لا اضافي وكانه جعل اشوه افعل تفضيل من العيوب
على الشذوذ كابيض واسود من الالوان في قوله فانت ابيضهم سربال طباخ وقوله
لانت اسود في عيني من الظلم وارادة تعليل لاظهارا ولنشبت على قياس ابقاء
قوله نقلا لا اي للغرض فيه جرء موقد عن صحة الوقوع الى امتناع عادة حيث صورة
بصورة البحر المذكور الممتنع عادة لا عقلا لامكان ذوبان المسك مع كثرته حدا حتى
يصير بحرا ليستطرف اي يعد امرا طريفا جديدا قوله وجه لطف يعني غير النقل من صحة الوقوع
المعتاد الى الامتناع العادي قوله كالذي نحن فيه يريد البحر المذكور فاذا احضر اي
المشبه به في الذهن استطرف هو لندرته فيستطرف المشبه ايضا لاقترانه بامر نادر
في صورة وهذا الاستطراف الراجع الى المشبه هو المتفرع على التشبيه وهو الغرض منه دون
استطراف المشبه به فيما ذكر من تشبيه الفحم بالبحر يستطرف المشبه من جهتين قوله واما
مع حضور المشبه عطف على اما في نفس الامر وضمير فيه للذهن اي مع حضور المشبه
في الذهن في اوان الحديث وقوله مثل حضور مصدر لمقدر في المعنى اي واما ان يكون نادر
الحضور في الذهن مع حضور المشبه فيه ندرة مثل ندرة حضور النار والكبريت مع حضور
البنفسج قوله ولازوردية بكسر الزاء هو الظاهر الثابت في نسخ الرواية والمراد البنفسج
نسب الى الحجر المعروف لكونه على لونه قوله تزهو اي تتكبر من زهاء يزهو اذا تكبر والمخرج
اليواقيت شقايق النعمان والعقاقات ساقات البنفسج قوله فاذا احضر اي اتصال
النار باطراف الكبريت احضارا مع المشبه التام الذي بينهما استطرف المشبه لمشاهدة
عناق اي معانقة بين صورتين متباعدتين في الغاية وفي بعض النسخ احضارا مع
المشبه اي البنفسج وهو ظاهر لا يقال الاستطراف لاجل المعانقة المذكورة بين الطرفين
سالما انا نقول لما كان الكلام المشتمل على التشبيه مسوقا للتشبيه كان المعتد به

منها استطرافه قال الشيخ عبد القاهر وللاستطراف في تشبيه البنفسج باوايل نار
الكبريت وجه آخر سوى ان الشاعر اراك شبها لنبات غض طري يرف واوراق رطبة
من لهب نار في جسم مستول عليه اليبس ومبنى الطباع وموضوع الجبلة على ان الشيء
اذا ظهر من مكان لم يعهد ظهوره منه كان صبابة النفوس به اكثر والشغف به اجدر
قوله الا لعين ما نحن فيه يعني الاستطراف الناشي من كون المشبه به نادر الحضور في
الذهن مع حضور المشبه وتمام بيت المطلع قوله من بعد ما شمل البلى ابلاد ها اي غير
هذا الرجل واراد نفسه ديار الاحبة موقوف لو نتم او سوقا لا ستيقنا لا بدرا سها وشمول
البلى ابلادها اي مواضع مجامع بلدها فاعتا والذيار اي اتخذ ها عادة رعاية للحقوق
والسابقة ترجى اي تسوق الظبية ولدا اغن في صوته غنة قلت قد وقع اي عدى
في معضلة ما عسا ، اي اي شي عساعدي ان تقول ويورده ليشبه به هذا المشبه
الذي ذكره اعني ابرة روق الاعن والحال ان عدينا اعرابي جلف جاف اي غليظ
الطبع بعيد عن ادراك المناسبات الدقيقة فكيف يهتدي الى ما يصلح ان يكون شبها
لما ذكره اذ ليس يظهر له نظير يصلح ان يشبه به فلذلك رحمه ولما اتى بما يندر حضوره
مع حضور ذلك المشبه واصاب حيث جاء باقرب صفة من ابعد موصوف ظهر
الاستطراف استحالت الرحمة حسدا قال واما الغرض العايد الى المشبه به فرجعه
الى ايهام كونه اتم من المشبه في وجه الشبه كقوله ، وبدا الصباح كان غرته ،
وجه الخليفة حين يمتدح ، فانه تعمد ايهام ان وجه الخليفة في الوضوح اتم من الصباح
وكقوله ، وكان النجوم بين دجاها ، سنن لاح بينهن ابتداع ، فانه حين
راى ذوي الصياغة للمعاني شبهوا الهدى والشريعة والسنن وكل ما هو
علم بالنور لجعل صاحبها في حكم من يمشي في نور الشمس فيهتدي الى الطريق المنجد
فلا يعتسف فيعثر تارة على عدو قتال ويتردى اخرى في مهواة مهلكة وشبهوا
الضلالة والبدعة وكل ما هو جهل بالظلمة لجعل صاحبها في حكم من يخبط في
الظلماء فلا يهتدي الى الطريق فلا يزال بين عثور وبين ترد قصد في

تشبيهه هذا تفضيل السنن في الوضوح على النجوم وتنزيل البدع في الاظلام
فوق الدياجي وكقوله ، ولقد ذكرتك والظلام كانه ، يوم النوى وفؤاد من لم يعشق
فانه ايضا حين راى الاوقات التي تحدث فيها المكاره وصفت بالسواد كقولهم
اسود النهار في عيني واظلمت الدنيا على خجل يوم النوى كانه اعرف واشهر
بالسواد من الظلام فشبه به ثم عطف عليه فؤاد من لم يعشق تظرفا فان الغزل
يدعي القسوة على من لا يعرف العشق والقلب القاسي يوصف بشدة السواد
فنظمه في سلكه وكقوله ، كان انتضاء البدر من تحت غيمه ، نجاة من الباساء بعد وقوع
فانه لما راى العادة جارية ان يشبه المتخلص من الباساء بالبدر الذي ينحسر عنه
الغمام قلب التشبيه ليرى ان صورة النجاة من الباساء لكونها مطلوبة فوق كل
مطلوب اعرف عند الانسان من صورة انتضاء البدر من تحت غيمه فشبه منه بتلك
وقوله ، وارض كاخلاق الكرام قطعتها ، وقد كحل الليل السماك فابصرا ، فانه
لما راى استمرار وصف الاخلاق بالضيق والسعة تعمد تشبيه الارض الواسعة
بخلق الكريم ادعاء انه في تادية معنى السعة اكمل من الارض المتباعدة الاطراف
ومن الامثلة ما حكيه عز وعلا عن مستحلي الربوا من قولهم انما البيع مثل الربوا في
مقام انما الربوا مثل البيع لان الكلام في الربوا لا في البيع ذهابا منهم الى جعل
الربوا في باب الحل اقوى حالا واعرف من البيع ومن الامثلة ما قال تعالى
افمن يخلق كمن لا يخلق لمزيد التوبيخ فيه دون ان يقول افمن لا يخلق كمن يخلق
مع اقتضاء المقام بظاهره اياه لكونه الزاما للذين عبدوا الاوثان وسموها
آلهة تشبيها بالله فقد جعلوا غير الخالق مثل الخالق وعندي ان الذي تقتضيه
البلاغة القرآنية سوا ان يكون المراد بمن لا يخلق الحي العالم القادر من الخلق
لا الاصنام وان يكون الانكار موجها الى توهم تشبيه الحي العالم القادر من
الخلق به تعالى وتقدس عن ذلك علوا كبيرا تعريضا به عن ابلغ الانكار لتشبيه
ما ليس بحي عالم قادر به تعالى ويكون قوله افلا تذكرون تنبيه توبيخ على مكان

التعريض وقوله عز وعلا ارايت من اتخذ الهه هواه بدل ارايت من اتخذ
هواه الهه مصبوب فى هذا القالب فاحسن التامل ثم التقديم قد اصاب شاكلة
الرمى وانما جعلنا الغرض العايد الى المشبه به هو ما ذكرنا لان المشبه به حقه
ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص به واقوى حالا معها والا
لم يصح ان يذكر لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكان وجوده ولا الزيادة
تقرير على الوجه الذى تقدم ولا لابرازه فى معرض التزيين كالوجه الاسود
اذا شبهت بمقلة الظبى مثلا ولا لنقل استحسان سوادها الى سواد الوجه او معرض
التشويه كالوجه المجدور اذا شبهته بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة ارادة
نقل مزيد استقباحها ونفرتها الى جدرى الوجه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول
وتعريف الشئ بما يساويه التقرير الابلغ او معرض الاستطراف كالفحم فيه جمر
موقد اذا شبهته ببحر من المسك موجه الذهب نقلا لامتناع وقوعه الى الواقع
ليستطرف او للوجه الآخر على ما تقدم لمثل ما ذكر وربما كان الغرض العايد الى
المشبه به بيان كونه اتم عند المشبه كما اذا اشترك الى وجه كالتم فى الاشراق
والاستدارة وقيل هذا الوجه يشبه ما اذا نقلت الرغيف اظهارا لاهتمامك
بشأن الرغيف لا غير وهذا الغرض يسمى اظهار المطلوب ولا يحسن المصير
اليه الا فى مقام الطمع فى تسنى المطلوب كما يحكى عن الصاحب ان قاضى سجستان
دخل عليه فوجده الصاحب متفننا فاخذ يمدحه حتى قال وعالم يعرف بالسجزى
واشار للندماء ان ينظموا على اسلوبه ففعلوا واحدا بعد واحد الى ان انتهت
النوبة الى شريف فى البين فقال اشهى الى النفس من الخبز فامر الصاحب
ان يقدم له مائدة اذا تساوى الطرفان المشبه والمشبه به فى وجه
التشبيه فالاحسن ترك التشبيه الى التشابه ليكون كل واحد من الطرفين مشبها
ومشبها به تفاديا من ترجيح احد المتساويين ويظهر من هذا ان التشبيه اذا وقع
فى باب التشابه يصح فيه العكس بخلاف فيما عداه وكان حكم المشبه به اذ ذاك

غير ما تلى عليك فيصح ان يقال لون مزج الحامة كلون تلك وان يقال لون
تلك كلون صنح وان يقال بدا الصبح كغرة الفرس وبدت غرة الفرس كالصبح
متى كان المراد بالشبه وقوع منير فى مظلم بحصول بياض فى سواد مع كون البياض
قليلا بالاضافة الى السواد وان يقال الشمس كالمرآة المجلوة او كالدينار
الخارج من السكة كما قال وكان الشمس المنيرة دينار جلته حدايد الضراب وان
يقال المرآة المجلوة او الدينار الخارج من السكة كالشمس متى كان العقل
من التشبيه الى مجرد مستدير يتلألأ استضمن الخصوص فى اللون لكون وجه التشبيه
فى جميع ذلك غير مختص باحد الطرفين زيادة اختصاص اقول جعل مرجع الغرض
العايد الى المشبه به الى ايهام كونه اتم من المشبه فى وجه التشبيه لان هذا الايهام
هو الكثير الشايع فيه وغيره نادر كما سيشير اليه وغرة الصباح اول ما يبدو من بياضه
وفى قوله حين يمتدح دلالة على كمال الممدوح فى كرمه ومعرفته حق المادح فى مدحه
اياه حيث تلقاه بالبشر والطلاقة قوله كالنجوم بين دجاها جمع دجية وهى الظلمة والغيم
لليلة وللنجوم والظاهر ان يقال سنن لاحت بين ابتداع اى بين احداث بدع الا
ان الشاعر قلب تنبيها على كثرة السنن وقلة البدع والبيت من تشبيه المركب بالمركب
كما يدل عليه ذكر لفظ بين فى الطرفين قوله حين رأى شرط جوابه مقصد فى تشبيه هذا
واراد بالهدى اصول الدين بالشريعة فروعه وخص السنن بالذكر لان الكلام وقع
فيها ثم عمم بقوله وكل ما هو علم وان حمل الهدى على معنى الاستداء كان تشبيها بالمثنى
فى النور والاستضاءة قوله يجعل صاحبها اى يجعلها صاحبها والمعبد المسلوك المذلل
فيعثر من العثور بمعنى السقوط على الوجه وهو منصوب على انه جواب النفى يقال تردى
فى البئر اى سقط فيها والمهواة موضع الهوى اى السقوط والضلالة يقابل الهدى
فيحمل على العقايد الباطلة او على المعنى المصدرى والبدعة يقابل السنة وقد طوى ذكر
ما يقابل الشريعة اعنى الطريقة الباطلة والظلماء والظلمة لم يرد بقوله تفضيل السنن
فى الوضوح على النجوم وتنزيل البدع فى الظلام فوق الدياجى اى حنادس الليل كان

جمع ديجاء ان البيت من التشبيه المفرق بل اراد ان تفصيل الهيئة على الهيئة في هذا
المثال راجع الى تفصيل الاجزاء على الاجزاء قوله وصفت بالسواد اى على سبيل التوسع
المشهور واراد بقوله اعرف واشهر بالسواد من الظلام ان الاعرفية والاشهرية باعتبار
الاتية ليكون مثالا لايهام كون المشبه به اتم في وجه الشبه وذلك ان تجعل معنى كونه
اتم في وجه الشبه اعم من كونه اقوى فيه بحيث يتناول ايضا كونه اعرف واشهر فلا يحتاج
الى تاويل فشبهه اى شبه الشاعر الظلام بيوم النوى لما ذكر من ادعاء كونه اعرف
واشهر ثم عطف على يوم النوى فؤاد من لم يعشق اظهارا للظرافة فان الفؤاد
بكسر الزاء وسوالمسائل الى الشاء ... على تساوق قلب من لا يعرف العشق ولا شك
ان القلب القاسى يوصف بشدة السواد كانه حجر اسود فى العادة فنظم الشاعر
القلب القاسى فى سلك يوم النوى واوهم انه ايضا اتم فى السواد من الظلام
قوله كان انتضاء البدر اى انسلاله وفى الصحاح تضاسيفه وانتضاه اى سله
والتبلج بالمد الخلاص والابتسام الشرق والانحسار الانكشاف يقال حسرت كمى
عن ذراعى اى كشفت ولا شك ان انتضاء البدر من تحت غيم انتقال من حال الى
ملائمة الى حالة ملائمة وكذلك التبلج من الابتسام فوجه الشبه بينهما داخل فيهما اذ كل
منهما انتقال مخصوص والانتضاء مكرر على الحس دائما فيكون اعرف واشهر فى
نفسه وبما فيه من الانتقال المذكور فاذا قلب التشبيه كان ايهام اعرفية التبلج فى
نفسه وبما فيه من ذلك الانتقال ظاهرا وانما ايهام كونه اتم بما فيه من ذلك الانتقال
اعنى وجه الشبه فانما يظهر اذا كان الانتضاء اتم فى نفس الامر من التبلج فى ذلك
الانتقال او حمل الاتم على ذلك المعنى الاعم قوله فشبه بنح اى صورة الانتضاء
بتلك اى بصورة التبلج قوله وقد نكل الليل السماك لما كان لمعان الكواكب فى
الليالى المظلمة اقوى جعلوا الظلام كانه نكل به اعينها فاستعير واشرب ولما وصف
الاخلاق بالضيق والسعة فى متعارف الناس على سبيل الاستعارة تشبيها لها بالاماكن
الضيقة والواسعة تخيل الشاعر ان اخلاق الكرام شئ له سعة وجعلها اصلا

فى السعة فشبه بها الارض الواسعة قوله ومن الامثلة لما كان عود
الغرض من التشبيه الى المشبه به مما يرى مستبعدا عقب امثلة الابيات بامثلة
من الايات وبالغ فى كون الايات من هذا القبيل بان كرر فى الثانية لفظ
من الامثلة وحكم على الثالثة بكونها مصبوبة فى هذا القالب قوله لان الكلام
فى الربوا اى فى حله لا فى البيع فالمناسب ان يقال انما الربوا مثل البيع كما يقال
انما النبيذ مثل الخمر وذلك بامتعول له لقوله وانما زعموا كون الربوا اقوى واعرف فى
الحل بناء على ان الزيادة التى هى المقصودة من المبادلة محققة فيه دون البيع
قوله لمزيد التوبيخ متعلق بقال وضمير فيه راجع الى افمن يخلق كمن لا يخلق وانما كان
التوبيخ فيه ازيد لدلالته على انهم جعلوا غير الخالق اقوى واتم فى استحقاق
الالوهية والعبادة وقوله لكونه تعليل لاقتضاء المقام بظاهره اياه والضمير
راجع الى افمن لا يخلق كمن يخلق اى هذا الكلام الزام لاولئك الذين عبدوا الاوثان
ولا شك ان المقصود فى هذا المقام الزامهم فهذا الكلام مقتضى المقام بظاهره
وقوله تشبيها بالله اى تشبيها للاصنام به فى استحقاق العبادة واسم الالوهية بالحق
وانما عبر عن الاصنام بمن لا يخلق انما بمشاكلة من يخلق واما لانهم عبدوها وحق
المعبود ان يكون من اولى العلم قوله وعندى ان الذى يقتضيه البلاغة القرآنية
سوان يكون وذلك لان لفظ من يكون حينئذ باقيا على حقيقته ويكون الكلام
تشبيه الاصنام بالله تعالى على ابلغ وجه واكده فانه اذا لم يصح تشبيه الحى العالم
القادر من الخلق به تعالى فكيف يصح تشبيه الجمادات العارية عن تلك الصفات
به تعالى عن ذلك علوا كبيرا فيكون الانكار حينئذ اشد والتوبيخ اكثر وينضم الى ذلك
حسن التعريض ايضا ولا يخفى جريان ما اختاره فى اصل التشبيه المذكور وقلبه
قوله وتعريضا تعليل لكون الانكار موجها الى ما ذكر وضمير به للانكار الموجه
وكلمة عن متعلقة بتعريضا على تضمين معنى الكشف ويكون عطف على ان يكون و
بقوله تنبيه توبيخ تنبيها قصد به التوبيخ وعلى كان متعلق بتنبيه وفى اختيار الالتذكر

على انا تعقلون اشعارا بان كون تشبيه الجا دمشكرا اذا كان تشبيه للحى العالم
القادر مشكرا امر معلوم غير محتاج الى تفكر بل الى تذكر وهم لا يتذكرون قوله
منصوب خبر مبتدا اى نوله عز وعلا وانما غير الاسلوب لانه على طريقة زيد آه
مع فعل ينبئ عن التشبيه اعنى الخذ والمعنى جعل سواه مثل الهه اى سو مطلوع
لهوى النفس يتبع ما يدعوه اليه فكانه يعبده كما يعبد الرجل آلهه وهذا القلب
اشارة الى عود الغرض الى المشبه به اعنى ايهام كونه اتم فى وجه الشبه واذا احسنت
التأمل عرفت ان تقديم المفعول الثانى الذى هو المشبه به وجعله شبيها بالمفعول
الاول قد اصاب موقعه حيث دل على انهم جعلوا الهوى اتم واقوى فيما هو وجه
الشبه اعنى الطاعة والانقياد فيصير الانكار اكد والتوبيخ اشد ولفظ تر مجزوم
على انه جواب الامر وقد يتوهم انه لا تشبيه فى هذه الآية اذ ليس المعنى انهم شبهوا
سواهم بالله وسموه الها بل المعنى انهم جعلوا سواهم الها اى معبودا يعبد ونخق
الكل ان يكون مفعولا ثانيا لكنه جعل مفعولا اول على طريقة القلب بين اجزاء
الكلام بلا تشبيه بينهما فنقول هذا القائل بالاشارة الى مطلق القلب المذكور فى
ضمن التشبيهات المقلوبة السابقة وليس بشئ لان لفظ الاله ان قصد به
مفهومه اعنى مفهوم معبود لم يصح ان يجعل مفعولا اول محكوما عليه بالهوى
اصلا وان قصد به الذات كان الكلام على التشبيه قطعا ولا يجب ان يكون
المشبه ماخوذا باعتبار كونه خصوصية ذاته تعالى بل يكفى هناك مطلق معبود
الرجل ولا يجب ايضا كون التشبيه قوليا بل يكفينا كونه فعليا فانه تشبيه ضمنى
قوله هو ما ذكرنا يعنى ايهام كون المشبه به اتم فى وجه الشبه من المشبه قوله
لان المشبه به اراد به جنسه لا كل فرد منه كما ستعرفه فى بعض النسخ واخص
اى بجهة التشبيه على تاويل الوجه ولم يذكر ههنا بيان الحال لقربه من بيان المقدار
وقد ذكرهما معا فيما فرد فيما سيأتى ايضا وقوله ارادة تعليل لقوله شبهته
بسلحة واعتبر الزيادة فى الاستقباح دون الاستحسان لان الوجه المجدد

مستقبح فى نفسه فاريد ان ينقل اليه مزيد استقباح السلحة بخلاف الوجه الاسود
فان المطلوب فيه نقل اصل الاستحسان وقوله لامتناع تعليل لقوله لم يصح ثم ان
امتناع تقرير الشئ بما ليس فيه فى التقرير الابلغ مخصوص بما اذا اريد بالتشبيه التقرير
وجب ان يكون قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول متناولا لما عدا التقرير
مما ذكره والاظهران يتناوله ايضا لينتظم مع ما عداه فى سلك لذكرها واذا عرفت
ذلك ظهر لك انه انما ادعى كون المشبه به اخص بوجه الشبه واقوى حالا معه فيما اذا
قصد بالتشبيه التقرير لا فى جميع ما ذكر حتى يرد عليه انه ناقض كلامه حيث صرح فيما بعده بانه
يجب فى بيان المقدار كون المشبه به على حد مقدار المشبه فى وجه الشبه لا ازيد ولا انقص
وظهر ايضا انه ادعى الاعرفية اما فى جميع ما ذكره او فيما عدا التقرير منه وقد صرح
فيما سيأتى بان الاعرفية معتبرة فى بيان الحال والمقدار وكذا فى بيان الامكان
والتزيين والتشويه وان لم يصرح باعتبارها فى التقرير لكنه ظاهر من اشتراط الاتمية
هناك فان قلت ما وجه اقتضاء التزيين والتشويه كون المشبه به اعرف بوجه الشبه
مع ان كون المشبه به مستحسنا او مستقبحا كاف هناك قلت وجهه ان يقال ليس وجه
الشبه بين الوجه الاسود ومقلة الظبى مطلق السواد والا فلا تزيين بل السواد
المخصوص اللطيف الذى من شانه ان يميل الطبع اليه ولا شك ان مطلق الظبى
بهذا اعرف واشهر وكذا ليس وجه الشبه بين الوجه المجدور والسلحة المنقورة مطلق
الهيئة المشتركة والا فلا تشويه بل لا بد ان يعتبر معها خصوصية منفرة فيكون السلحة
اعرف بها قوله او معرض الاستطراف عطف على معرض التزيين اى ولا لابرازه
فى معرض الاستطراف والمعنى ولم يصح ايضا ان يذكر المشبه به لابراز المشبه فى معرض
الاستطراف وقوله نقلا تعليل لقوله شبهته بحر ولا امتناع مفعول به نقلا واللام دعامة
وليستطرف تعليل لنقل الامتناع وقوله او للوجه الآخر معطوف على الامتناع اى او
نقلا للوجه الآخر الذى للاستطراف فى التشبيه المذكور على ما تقدم وهو ندرة
حضور المشبه به فى الذهن مطلقا لكونه محالا او نقلا لندرة الحضور من البحر المذكور

الى ذلك الحر لستطرف وانما الاستطراف الناشى من ندرة حضور المشبه به مع المشبه
كما فى حديث البنفسج فلا نقل فيه اصلا لا لصورة الممتنع الى الواقع ولا لصورة النادر
الى الكثير الوقوع ولا تعرض لهما وانما قوله لمثل ما ذكر نقيل تعليل لنقل الوجه الآخر
الواقع بازاء المستطرف فيكون المعنى ان نقل الوجه الآخر ليستطرف استطراف النوادر
كما ان نقل الامتناع ليستطرف استطراف المتعارف العادية ورد بانه يلزم حينئذ ان
يكون عدم صحة الابراز فى معرض الاستطراف خاليا عن التعليل وان لا يبقى شى بازاء
قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وايضا ليس بحسب اللفظ فى قوله ليستطرف تقييد
بكونه لنقل الامتناع بل هو مطلق لفظا فالتعرض لاستطراف الندرة بانه غير ما ذكر من
الاستطراف لا يخلو عن بشاعة وقيل تعليل لعدم صحة الابراز فى معرض الاستطراف
المراد مثل ما ذكر من امتناع تعريف المجهول بالمجهول او تعريف الشى بما يساويه فالمعنى
لم يصح الابراز فى معرض الاستطراف لامتناع بيان استطراف الشى بما لا يكون
اعرف منه بالاستطراف واقوى منه واخص به ويرد عليه ان الاستطراف غرض
من التشبيه كما مر والكلام فى وجه الشبه وكون المشبه به اعرف واقوى فيه وايضا
الاستطراف المذكور مترتب على ابراز الواقع فى صورة الممتنع او الكثير الوقوع فى
صورة النادر فيكون مختصا بالمشبه فلا يتصور كون المشبه به اقوى فيه ولعل من ذهب
الى ان المراد بمثل ما ذكر هو امتناع تعريف المجهول الى آخره على ان لفظ المثل مقحم زعم
ان يكون المشبه به فى التشبيه الاستطرافى اما اعرف بوجه الشبه او اقوى فيه وكيف
يلزم ذلك مع ان المشبه به كلما كان اندر حضورا فى الذهن كان الاستطراف
اقوى لا يقال جاز ان يكون اندر حضورا مع المشبه مع كونه اعرف منه بوجه
الشبه او اقوى فيه لانا نقول من المعلوم ان ليس الجمر المذكور اعرف بالهيئة
المشتركة ولا اقوى فيها من الفحم فيه جمر موقد فان قلت قد حكم بانا جعلنا الغرض
العائد الى المشبه به ايهام كونه اتم نبينا على ان حقه ان يكون اعرف بوجه الشبه
واخص به واقوى حالا منه وهذا انما يصح اذا وجب فى كل مشبه به ان

بكون

يكون اقوى نوع وجه الشبه يجب اصلا حتى يتوهم من التشبيه المقلوب كون المشبه به
فيه اتم وليس الامر كذلك لما نبهنا كما قلت قد نبهناك ايضا على جواز تغيير الاتم
باتناول الاعرف ولان يكتفى فى ذلك الايهام بكون المشبه به اقوى فى غالب
الاستعمال والاقسام من سائر الاشياء وهو ان ساق كلامه يقتضى كون المشبه به فى
التشبيه الاستطرافى اعرف واقوى فى وجه الشبه لان قوله او معرض الاستطراف داخل
فى حيز قوله لم يصح الواقع جزاء لانتفاء كون المشبه به اعرف واخص واقوى وهذا
الاقتضاء لا يختلف باختلاف تفسيرات قوله لمثل ما ذكر واعلم انه جعل فيما بعد بناء
التقرير وتنزيل الناقص منزلة الكامل فى اقتضاء كون المشبه به اتم فى وجه الشبه فلو
ذكر هنا ان المبادر من التشبيه الحاق الناقص بالكامل لكفاه فى ذلك الايهام مع
قلة المؤنة بترك التعرض لهذه الاقسام التى ذكرها هنا مع انه سيأتى تفاصيل احوالها
قوله وربما كان اشار بلفظ ربما الى قلة هذا الغرض كما اشار الى كثرة الغرض
الاول بجعله مرجع الغرض العائد الى المشبه به كما مر قوله عند المشبه بكسر الباء وهو
فاعل التشبيه قوله تشبه ماذا قد سبق انه وجد نظيره فى كلام الثقات وانه يحمل على
الحذف اى تشبه ماذا تشبه فيكون ماذا فى احد وجهيه مفعولا به للثانى فى المحذوف
لكون الاول والاعلية والتشبيه هو التيسير والتسهيل يقال سناه اذا يسره والصاحب
هو اسمعيل بن عباد صحب ابن العميد فى وزارته وتولاها بعده ولقب بالصاحب
الكافى توفى فى سنة خمس وثمانين وثلثمائة قوله واحدا بعد واحد اى متعاقبين
انتهى الى النفس من الجزاء اى هو كالجزء فى كونه منتهى بل هو اذ يدمنه فى ذلك قوله
ليكون كل واحد تعليل لاختيار الحكم بالتشابه فانك اذا قلت هما متشابهان او
تشابها كان كل منهما بالنظر الى المعنى مشبها ومشبها به بالقياس الى الآخر وقوله
تفاديا تعليل لمعنى قوله فالاحسن ترك التشبيه اى ينبغى ان يترك تحاميا واحترازا عن
ترجيح احد المتساويين على الآخر بجعل احدهما بعينه مشبها والآخر بعينه مشبها به
مع تساويهما فى استحقاق هاتين الصفتين ويظهر من هذا اى من كون كل وجه

من الطرفين في باب التشابه مشبها ومشبها به من حيث المعنى فان قلت كيف
يقع التشبيه في هذا الباب مع استلزامه ما ذكر من الترجيح المحال قلت ذلك الاستلزام
من حيث النظر الى التساوي في وجه الشبه وقد يعرض هناك ما يرجح جعل احدهما
مشبها لكون الكلام مسوقا لبيان حاله كما اذا ألقيت فرسك تعلق بدت غرته
كالصبح او طلع الفجر فقلت بدا كغرة الفرس قوله صح فيه العكس اي من غير ان يعد
تشبيها مقلوبا واذ ذاك اشارة الى وقوع التشبيه في باب التشابه بقوله غير ما يلي
عليك يعني به ما مر من ان حقه ان يكون اعرف بوجه الشبه واخص واقوى فاذا
قلت لون هذا كلون ذاك لم ترد به بيان حال المشبه او مقداره حتى يجب كون المشبه به
اعرف بل اردت الحكم بالتشابه فانه امر مطلوب ايضا الا انك اوردته في صورة
التشبيه وقوله متى كان ظرف لان يقال يعني انه اذا جعل وجه الشبه هذا المعنى فقط
كان الطرفان متساويين فيه وجاز العكس واما اذا نظر الى شدة البياض
والسواد كان الصبح اقوى في ذلك وكذا الحال في الشمس والمرآة والدينار فانه
اذا لم يقتصر في وجه التشبيه بينهما على ما ذكر بل اعتبر معه قوة الاشراق مثلا كانت
الشمس اقوى فيه منهما والمراد بخصوص في اللون خصوصية الصفرة المستحسنة
وقوله لكون وجه التشبيه تعليل لقوله فيصح ان يقال لون هذه مع ما في حيزه و
معنى زيادة اختصاص وجه التشبيه باحد طرفيه ان يكون له مزيد تعلق وانتساب
الى احدهما كالجرأة بالقياس الى الاسد قال واعلم ان التشبيه متى كان
وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل كالذي في
قوله اصبر على مضض الحسود فان صبرك قاتله ° فالنار تاكل نفسها ان لم تجد
ما تاكله ° فان تشبيه الحسود المتروك مقاولته بالنار التي لا تمد بالحطب فيسرع
فيها الفناء ليس الا في امر متوهم له وهو ما يتوهم اذا لم تاخذه في المقاولة
مع علمك بتطلبه اياها عسى ان يتوصل بها الى نفثة صدر وزبن قيامه اذ ذاك
مقام ان تمنع ما يمده حيوة ليسرع فيه الهلاك وانه كما ترى منتزع من عدة

امور وكالذي في قوله وان من ادبته في الصبى كالعود يسقى الماء في غرسه
حتى تراه مورقا ناضرا بعد الذي ابصرت من يبسه فان تشبيه المؤدب في صباه
بالعود المسقى اوان الغرس المونق باوراقه ونضرته ليس الا فيما يلازم
كونه مهذب الاخلاق مرضي السيرة حميد الفعال لتأدبه المطلوب بسبب التأديب
المصادف وقته من تمام الميل اليه وكمال الاستحسان لحاله وانه كما ترى امر
تصوري لا صفة حقيقية وهو مع ذلك منتزع من عدة امور وكالذي في قوله
عز من قائل مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فلما اضاءت ما حوله ذهب الله
بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون فان وجه تشبيه المنافقين بالذين شبهوا
بهم في الآية هو رفع الطمع الى تسني مطلوب بسبب مباشرة اسبابه القريبة
مع تعقب الحرمان والخيبة لانقلاب الاسباب وانه امر توهمي كما ترى منتزع
من امور جمة وكالذي في قوله تعالى ايضا او كصيب من السماء فيه ظلمات
ورعد وبرق يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت داخل
النظم او كمثل ذوي صيب فحذف ذوو لدلالة يجعلون اصابعهم في آذانهم عليه
وحذف مثل لما دل عليه عطفه على قوله كمثل الذي استوقد نارا اذ لا يخفى
ان التشبيه ليس بين مثل المستوقدين وهو صفتهم العجيبة الشأن وبين ذوات
ذوي الصيب انما التشبيه بين صفة اولئك وبين صفة هؤلاء ونظيره قوله
تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين
من انصاري الى الله فان التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين
قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله وانما المراد كونوا انصار الله
مثل كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى من انصاري على ان ما مصدرية
ومثل ما قال استقل بمقدم الحاج ثم نظير المذكور في حذف المضاف و
المضاف اليه قول القائل اسال البحار فانتحى للعقيق وقول الآخر وقد
جعلتني من حزيمة اصبعا على ما قدر الشيخ ابو علي الفارسي من اسال سقيا

سحابه ومن ذا سافه اصبع وحذف المضافات من الكلام عند الدلالة
سائغ من ذلك قوله تعالى فكان قاب قوسين او ادنى في تقديره فكان مقدار
مسافة قرب جبرئيل مثل قاب قوسين وان قوله او كصيب من السماء الى الآخر
تمثيل لما ان وجه الشبه منهم وبين المنافقين سواتهم في المقام المطمع في حصول
المطالب ونجح المآرب لا يحظون الا بضد المطموع فيه من مجرد مقاساة الاهوال
وانكما ترى مما نحن بصدده وكذا الذي في قوله عز وجل مثل الذين حملوا
التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان وجه الشبه بين احبار اليهود
الذين كلفوا العمل بما في التورية ثم لم يعملوا بذلك وبين الحمار الحامل الاسفار
هو حرمان الانتفاع بما هو ابلغ شيء في الانتفاع به مع الكد والتعب في استصحابه
وليس بتشبيه كونه عائدا الى التوهم ومركبا من عدة معان والذي نحن بصدده
من الوصف غير الحقيقي احوج منظور فيه الى التامل الصادق من ذي بصيرة
ناقدة وروية نافذة لالتباسه في كثير من المواضع بالعقلي المحقق لا سيما
المعاني التي ينتزع منها فربما انتزع من ثلاثة فاورث الخطا لوجوب انتزاعه
من اكثر نحو قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة فلما راوها اقشعت وتجلت
اذا اخذت تنتزع وجه التمثيل من قوله ابرقت قوما عطاشا غمامة تحسب
نزلت عن غرض الشاعر من تشبيهه براحل فان مغزاه ان يصل ابتداء مطمع
بانتهاء موئس وذلك يوجب انتزاع وجه الشبه من مجموع البيت ثم ان التشبيه
التمثيلي متى فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا غير سمي مثلا ولوروده الا
على سبيل الاستعارة لا تغير وسيأتيك الكلام في الاستعارة باذن الله تعالى

اقول قد اشتهر اطلاق لفظ التمثيل على مطلق التشبيه في عبارة الكشاف
وغيره الا انه قد يخص بقسم من التشبيه وهو ما كان وجهه وصفا غير حقيقي اي
غير متحقق حسا ولا عقلا وكان مع ذلك منتزعا من عدة امور اي من عدة امور
معتبرة في طرفيه لا من عدة امور يتركب هو منها فان المبادر من انتزاع وجه الشبه
انتزاعه من طرفيه لا انتزاعه من اجزائه التي يتركب هو منها فعلى ما ذكرنا يكون كل وجه
من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا كما ان وجه الشبه فيه ايضا مركب وتوهم بعضهم ان المراد
انتزاع وجه الشبه من عدة امور هي اجزاؤه فاكتفى في التمثيل بتركب وجه الشبه وجعل
نحو تشبيه الثريا بالعنقود ويوسل بعض المكتفين بذلك الى تجويز افراد الطرفين
في الاستعارة التمثيلية بناء على ان كل تشبيه تمثيلي اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة
صار استعارة تمثيلية فاذا كان الطرفان هناك مفردين كانا هناك ايضا كذلك ح ان
هذا التجويز مناف لما ياتي من شرح المفتاح بانحصار الاستعارة التمثيلية فيما هو مركب من
الطرفين ثم ان تقيد كون الوصف غير حقيقي مطلقا مما تفرد به المصنف واما الشيخ عبد القاهر
فقد اكتفى بان لا يكون الوصف محققا حسا حيث قال التمثيل هو التشبيه المنتزع من امور و
اذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه يخص التشبيه ولا يقال ان فيه مثلا وضرب مثل وان كان
عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا ومعنى قوله خص باسم التمثيل
انه تميز بهذا الاسم عما عداه من اقسام التشبيه حيث اطلق عليه وحده والمفضي ونحو المصنف
قوله فان تشبيه للحسود هذا تشبيه ضمني يقتضيه معنى الكلام وقد اعتبر في كل من طرفيه امورا
عدة اما في جانب المشبه فالحسود وغضبه وطلبه للبقاء وانه ليتوصل بها الى التشفي عن
وجع باطنه وصبره على غضبه وتركه بقاه وانه مع علمه بتطلبه اياها واما في جانب
المشبه به فالنار المقتضية بطبعها الالتهاب وعدم امدادها بالحطب واسراع الفناء
بسبب ذلك فالمشبه حالة مخصوصة للحسود مركبة من امور والمشبه به حالة مخصوصة للنار
مركبة ايضا من امور ولا شك ان الهيئة والحالة المشتركة بين هاتين الحالتين منتزعة
من عدة امور وانها امر وهمي فان تلك الحالة هي كونهما ممنوعين عما يديم بقاءهما ليسرع
فيهما الفناء ومثيره للحسود ولقطه اذا في اذا لم تاخذ طرفيه محضه والمقصود هو الذي
يشكل صدره ويستشفي بالتفث وقوله من تعاديان ما يتوهم فقد يعرض لوجه الشبه
في المشبه دون المشبه به لظهوره فيه وقد اشار الى تركيب المشبه به في قوله وان
من ادبه حيث قال يا لعود المستقي او ان الفرس المونق بادراة ونفرة بيني بعد

الذي ابصرت من يهيمه والى تركيب المشبه ههنا حيث ذكر كون الصيب مهذب الاخلاق
الى آخر مبني مع كونه اولا على خلاف ذلك والى تركيب وجه الشبه في المشبه حيث قال
من تمام الميل اليه اي من كونه بحيث يمال اليه ميلا تاما ويستحسن استحسانا كاملا
من جهة كونه على تلك الصفات بعد كونه على خلافها وسكت عن بيان وجه الشبه في
المشبه به لظهوره فيه قوله وكالذي اي وكوجه الشبه الذي في قوله عز من قائل
مثلهم اي حال المنافقين وقصتهم العجيبة الشان المذكورة فيما سبق كمثل الذي اي
كحال الجمع او الفوج الذي استوقد نارا عظيمة اي طلب وقودها وسطوعها وارتفاع
لهبها فلما اضاءت النار ما حوله المستوقد من الاماكن والاشياء او اضاءت تلك
الاماكن والاشياء بالنار ذهب الله بنورهم المستوقدين اي اخمد نورهم واسكن ضوءها
وما يمسك الله فلا مرسل له وهذا ابلغ من ان يقال اذهبه وانما وحد الضمير في
استوقد وحوله وجمعه في قوله بنورهم وما بعده نظرا الى جانبي اللفظ والمعنى قوله الى
تمني المطلوب اي تيسره وتسهله وهذا المطلوب ظاهر في المشبه به وكذا اسبابه القريبة
وانقلابها واما في المشبه فالمطلوب الخلاص من التعرض لهم والفتح فيهم ودخولهم
في عداد المؤمنين ليشاركوهم في حظوظهم واسبابه القريبة الايمان باللسان و
اتباع المؤمنين في ظواهر احوالهم وانقلاب تلك الاسباب اطلاع الله المؤمنين على
اسرارهم وافتضاحهم بين المؤمنين واتسامهم عندهم بسمة النفاق قوله وكالذي
اي وكوجه الشبه الذي في قوله تعالى ايضا اي هو ايضا مثال لما نحن فيه كالذي في
الآية السابقة والعطف باو في قوله تعالى او كصيب تنبيه على ان كلا من القصتين
كافية في تحصيل المقصود من التشبيه فانهما شبهت حال المنافقين وقصتهم فقدا صبت
وان جمعت بينهما فقد بالغت في توضيح ما قصدت والصيب فيعل من صاب يصوب
اي نزل ويطلق على المطر والسحاب ايضا فان اريد بالسحاب فتنكيره للتعظيم
وتطبيقه متضمنة اليها ظلمة الليل وكون الرعد والبرق في السحاب واضح وان اريد
به المطر فظلمة تكاثفه وانتساجه بتتابع القطر وظلمة اظلال الغمامة مع ظلمة الليل

واما الرعد والبرق فحيث كانا في اعلاه ومصبه وملتبسين به في الجملة فهما فيه ايضا يجعلون
استيناف كانه قيل كيف حالهم مع ذلك الرعد الهائل وفي اطلاق الاصابع على الانامل
تخلوعنها ذكر الانامل ومن الصواعق متعلق بيجعلون على معنى ان ذلك الجعل من اجل
الصواعق والصاعقة قصفة رعد ينقض معها شقة من نار لا تمر بشيء الا اهلكته وانتصب
حذر الموت على انه مفعول له للجعل المعلل قوله واصل النظم او كمثل ذوي الصيب لا شبهة
في ان ذوي مراد بحسب المعنى واما بحسب اللفظ فلولا ان الضمائر في يجعلون اصابعهم في آذانهم
تطلب ما يرجع اليه لم يحتج الى تقديره في نظم الكلام وانما احتيج الى تقدير مثل ليكون المعطوف
على وفق المعطوف عليه اعني كمثل الذي استوقد نارا لا لانه لو لم يقدر لكان المشبه به
ذوات ذوي الصيب كما توهمه المصنف لان المشبه به اذا كان مركبا وادخل عليه الكاف
كان بحسب المعنى داخلا على الهيئة المنتزعة من مجموع الكلام لا على المفرد الذي يليه الا ترى الى
قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه اذ ليس المقصود ههنا تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد
آخر يتمحل لتقديره ومن البين فيما ذكرنا قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها
بها يوم حلوها وغدوا بلاقع فانه لم يشبه الناس بالديار بل شبه وجودهم في الدنيا وسرعة
زوالهم عنها بحلول اهل الديار فيها وسرعة ارتحالهم عنها وتركها خلاء خاوية وقوله اذ لا يخفى
انه تعليل لقوله واصل النظم كمثل ذوي صيب باعتبار اشتماله على تقدير مثل او تعليل لقوله
ودل عليه واراد بقوله ان التشبيه بتشبيه حال المنافقين والمعنى اذ لا يخفى ان ليس بتشبيه حال
المنافقين كما يتوهم ابدا الجلة او بين مثل المستوقدين وبين ذوات ذوي الصيب يعني
لو لم يقدر لفظ مثل لزم ان يكون قصة المنافقين دائرة بين كونها شبيهة بقصة المستوقدين
وبين كونها شبيهة بذوات ذوي الصيب وقد عرفت انت بطلان هذا اللزوم قوله انما
التشبيه اي تشبيه حال المنافقين دائر بين صفة اولئك اي المستوقدين وصفة هؤلاء
اي ذوات ذوي الصيب اي تارة شبهت حالهم بصفة اولئك واخرى بصفة هؤلاء او بالجمع
على سبيل التسوية فلا بد من تقدير لفظ مثل فتأمل وفي قوله وهو صفتهم العجيبة الشان اشارة
الى ان لفظ المثل استعير من القول السائر الممثل مضربه بمورده للقصة او الحال او الصفة

اذا كان لها شان وفيها غرابة وانما خرج من الاستعارة لانهم لم يعتبروا اشتلا ولا دادة
اصلا للتنبير الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه قوله ونظيره اى ونظير قوله اوكصيب فى
ان تشبيه المشبه دائر بين الشيئين من حيث ان المشبه به هنا فى الظاهر شئ وفى الحقيقة شئ
آخر مقدر على صورة المضاف والمضاف اليه وهى من انصارى الى الله من جندى متوجها
الى نصرة الله فلا اضافة فى انصارى اضافة احد المتشاركين الى الآخر كانه قيل من
الانصار الذين يختصون بى ويكونون معى فى نصرة الله ولو كان معناه من ينصرنى مع الله
لم يطابقه الجواب اعنى قولهم نحن انصار الله اى نحن الذين ينصرون الله اللهم الا ان يقدر
فيها مضاف اى نحن انصار نبى الله قوله فان وقع تعليل لقوله نظيرا لقوله تعالى اوكصيب اى
هو نظيره لانه تعالى اوقع التشبيه اى شبه كون المؤمنين انصار الله دائرا بين كون الحواريين
وهم اصفياء عيسى عليه السلام وخلصانه انصار الله لما يشهد به استقامة المعنى ويؤيد نحن
انصار الله وبين قول عيسى عليه السلام للحواريين من انصارى الى الله كما يقتضيه ظاهر النظم
لكن المراد هو التشبيه بالاول رعاية لما يقتضيه سداد المعنى وانت خبير بان هذا الدوران
انما يصح ان لو كان لما اقتضاه ظاهر النظم وجه صحة فى الجملة وليس الامر كذلك ومن ثم قال
بعضهم لفظ بين ههنا داخل على المشبه والمشبه به على طريقة قولك فى زيد كالاسد هذا التشبيه
بين زيد وبين الاسد لا داخل على امرين ردد تشبيه شئ ثالث بينهما كما فى قوله اذ لا يخفى ان
التشبيه ليس بين المترددين الى الآخر وبنى على ما قاله ان لفظ الحواريين فى عبارة
الكتاب اما سهو من القلم او اريد به المؤمنون لانهم حواريو محمد صلى الله عليه وسلم كما
ورد فى حق الزبير انه ابن عمتى وحواريى من امتى وادى ذلك الى ان غير لفظ الحواريين
فى بعض النسخ بلفظ المؤمنين وعلى هذا القول يكون ما نحن فيه نظيرا لقوله اوكصيب فى
انه شبه فيه شئ بآخر فى الظاهر مع ان المراد تشبيه بمقدر على صورة المضاف والمضاف
لا فى دوران التشبيه بين شيئين شبه بهما المشبه كما فى قوله اوكصيب وقوله مستقل صفة
لمصدر مسند الى ما قال فيكون العائد الى الموصوف معنويا اذ المعنى مستقل هو مع
لفظ قال الاية اختصر فاوقع ما قال فاعلا لمستقل ومقدم الحاج يروى بالنصب على

الحكاية وهو مصدر وقع ظرفا بتقدير الزمان اى زمن قدوم الحاج ويجوز ان
يجعل مقدم اسما للزمان فلا يحتاج حينئذ الى تقدير الزمان فكان الاولى ان يقول
ما قال عيسى بجوانيك خفوق النجم قوله ثم نظير المذكور اى نظير ما ذكر من الايتين
ولفظ ثم للتراخى فى الرتبة ولو قال ثم نظيره ليتبادر منه نظير اوكصيب كما يشهد به قوله ونظيره
عند كل ذى فطنة ولا شك ان البيتين يشاركان الايتين فى ما ذكر من حذف المضاف
والمضاف اليه ولا يقدح فى ذلك ان المضاف اليه المقدر فى الآية الاولى والبيتين يكون
مضافا الى ما هو مذكور فيها اما فى الآية فالى مجرور الكاف اعنى الصيب واما فى البيتين فالى
الاصبع وضمير البرق بخلاف فى الآية الثانية اذ يحتاج فيها الى تقدير امر آخر مضاف الى
مجرور الكاف اعنى الوقت الذى اضيف الى ما قال وصدر البيت الاول الاسن
راى لى راى برق شريق اى من ابصر لجهة برق شريق اى شرقى سحابة ثابتة
يبنى انه عشى به لكثرته بحيث اسال البحار بكسر الباء ويروى بفتحها وهو اسم موضع لنجد
فانحى اى قصد للعقيق وهو موضع يجرى اليه مياه نجد وصدر البيت الثانى
فادرك ابقاء العرادة ظلعها العرادة اسم فرس وهى فى الاصل الجرادة الانثى
والفرس العتيق المجرب لا يعطى عدوه بتمامه بل يبقى منه شيئا لوقت الحاجة والظلع الغمز
فى المشى لوجع فى الرجل اى اصاب بابقاء العرادة ذخيرة عدوها غمز فى مشيها والحال
انها قد جعلتنى من خزية بن طارق بفتح الخاء المهملة وكسر الزاء على ما قد قرئ فلولا
ظلعها لادركته قوله علينا قدر اى هذان القولان نظيران للمذكور فى حذف
المضاف والمضاف اليه كما بين على الوجه الذى قرره الشيخ الامام ابو على الفارسى
وقوله من اسال بيان لما قدر وانما اسند التقرير الى من يوثق بقوله كيلا يتبع المعتذ
فى الاول بالحمل على التجوز فى اسناد الاسالة الى البرق وفى الثانى فى جعل اللجج
مجازا عن المسافة القريبة فى المقدار من الاصبع فلا يحتاج حينئذ الا الى تقدير لفظ
ذا وكان الشيخ الفارسى لم يلتفت الى ذلك لبعده والسقيا اسم من سقاه الله الغيث
فاسقاه اى اسال سقيا سحابه اى سحاب البرق فحذف المضاف الاول فصار اسال

سحابه ثم حذف المضاف الثاني فانقلب الضمير المجرور مرفوعا مستكنا وكذا الما حذف
لفظة ذا ومسافة تقديرا انقلب اصبع على انه مفعول ثان لجعل ثم انه زاد في الشمس
بحذف المضافات من الكلام تعلما لتوهم الاستبعاد فقال هو سائغ اي جائز في الكلام
منه قوله تعالى فكان قاب قوسين اذ فيه حذف ثلثة مضافات متتالية اعني مقدار
مسافة قرب وحذف مضاف آخر على صدع اعني مثل وذلك ان ضمير كان لجبرئيل
وليس هو قاب قوسين اي مقدار قوسين بل اصل الكلام ما ذكر فحذف لفظ مثل
من خبر كان وحذف المضافات الثلثة على التدريج من اسمها فانقلب الضمير المجرور
الراجع الى جبرئيل مرفوعا مستكنا في كان قوله وان قوله او كصيب قد يروى بفتح الهمزة
عطفا على ان الشبه فيكون المعنى ولا يخفى ان قوله او كصيب الى آخره من باب التمثيل لان
وجه الشبه فيه امر توهمي منتزع من عدة امور وليس شيئا اذ يلزم منه انخراط هذا المعطوف
في سلك ما جعله عليه لكون اصل النظم على حذف المضاف الذي هو لفظ مثل فالصواب
هو الرواية بالكسر عطفا على قوله واصل النظم او كمثل ذوي صيب الى آخره فبعد ما حقق
اصله شرع في تحقيق ما هو بصدده من بيان كون وجه الشبه امرا وهميا منتزعا من
عدة امور في طرفيه والضمير في بينهم لذوي الصيب وفي انهم اما لهم او للمنافقين
او لهما جميعا والمقام المطمع للمنافقين هو ايمانهم ظاهرا واتباعهم المؤمنين صورة
ومقاساتهم للاهوال افتضاحهم بنزول الوحي الكاشف عن اسرارهم وما انطوى عليه
ضمائرهم ووقوعهم بذلك في مخاوف [illegible] قوله وكذا الذي في قوله عز وجل سابق
كلامه يقتضي ان يقال وكالذي في قوله عطفا على ما تقدم من نظائره لكنه عدل عنه
واورد جملة من مبتدأ هو الموصول مع صلته وخبر هو لفظة كذا فوجب ان يعطف على
مقدر كانه قال فالوجه في تلك التشبيهات السابقة كما بينا اوصاف غير حقيقية
ومنتزعة من امور عدة وكذا الذي في قوله عز وعلا مثل الذين حملوا التورية ثم
لا يجوز عطفه على قوله وانه كما ترى مما نحن بصدده اي غير حقيقي منتزع من امور
لا زمن ثم بيان الآية السابقة اعني او كصيب ومعنى حملوا التورية انهم كلفوا

علمها والعمل بها ثم لم يحملوها اي لم يعملوا بها فكانهم لم يحملوها اسفارا اي كتبا كبارا
من كتب العلم فهو يمشي بها ولا يدري منها الا ما يمر بجنبيه وظهره من الكد والتعب
قوله فان وجه الشبه تعليل لكون الآية من قبيل التمثيل والرواية في لفظ الاسفار
النصب على انه مفعول الحامل والباء في بالانتفاع متعلق بابلغ على تضمين معنى اجدر وضمير
كونه راجع الى الجريان المأخوذ مع ما قيد به وقد يتوهم من قوله ومركبا من عدة معان
ان تركب وجه الشبه وحده كاف في التمثيل وليس بشيء فان وجه الشبه ههنا مع كونه مركبا
منتزع من عدة امور في طرفيه الا انه تفنن في العبارة فذكر فيما سبق الانتزاع من امور
متعددة في الطرفين واكتفى ههنا بالتركيب لظهور كونه منتزعا من امور عدة قوله الغير الحقيقي
صفة للوصف اما على انه بمعنى النكرة كالجار واللئيم واما لان غيرا توغل ههنا بالاضافة
لاشتهار الوصف الذي نحن فيه بمغايرة الحقيقي وجاز ان يكون بدلا منه وقد منع النحاة
من تعريف غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة ولم يوجد ذلك ايضا في كلام
العرب العرباء بل في عبارة بعض العلماء كانهم جعلوه بمعنى المغاير والرواية في الاخذة
بالفاء والذال المعجمة ويوجد في بعض النسخ بالقاف والدال المهملة قوله لا التباس
اي لا التباس الذي نحن فيه من الوصف الغير الحقيقي في كثير من المواضع بالوصف
العقلي الحقيقي اذ ليس لشيء منهما تحقق حسي فقد يكون للعقلي الحقيقي نوع خفاء في تحققه
فيظن انه وهمي وقد يكون للوهمي نوع ظهور لوضوح الاسباب الباعثة على توهمه فيظن
انه عقلي حقيقي فالتمييز بين كون الوصف المعتبر في التشبيه المنتزع من عدة امور وهميا
حتى يكون التشبيه تمثيليا او عقليا حتى يكون التشبيه غير تمثيلي محتاج غاية الاحتياج الى
تأمل صادق مما ذكر حتى يزول الالتباس الثابت في تلك المواضع ولا بد في ارتباط
قوله لا سيما لما قبله من تأويل وهو ان يقال انه بعد ما ذكر التباس الوصف الوهمي
بالعقلي الحقيقي كانه قال يقع فيه الالتباس من هذه الجهة ومن جهات اخر لا سيما
جهة المعاني التي ينتزع هو منها فربما انتزع الوصف من ثلثة معان فاوردت ذلك
الانتزاع للخطاء لوجوب انتزاعه من اكثر ولا يخفى على ذي مسكة انه صرح في هذا

المقام بانتزاع وجه الشبه من معان متعددة هي اجزاء للمشبه به لا اجزاء الوجه الشبه
فمكن من ذلك على تنبه بما حققنا لك في تعريف التمثيل من ان انتزاع وجه الشبه فيه
انما هو من امور عدة في طرفيه يقال ابرقت السماء صارت ذات برق وقوما نصب
بنزع الخافض اي لقوم اتشعت اي تفرقت يقال تقشعت الريح السحاب فانقشع اي صار
ذا نقشع كما يقال كبه فاكب اي صار ذا كب وتجلت اي انكشفت عنه اي معقده
قوله يوجب انتزاع وجه الشبه من مجموع البيت وذلك لان المنتزع من المصراع الاول هو الابتداء
المطمع وصح وانما الانتهاء الموئس فمنتزع من المصراع الثاني في قوله حتى فشا اي شاع واشتهر
استعماله على سبيل الاستعارة وهي ان يذكر اللفظ الدال على هيئة مركبة من امور متعددة
ويريد به هيئة اخرى شبهها بها كما سيأتي تقريرها واراد بقوله لا غير انه صار بحيث
لا يستعمل على سبيل التشبيه اصلا وذلك مثل قولهم لو ذات سوار لطمتني ودون ذلك
خرط القتاد وبالصيف ضيعت اللبن قوله لا يغير اي لا يغير الفاظها عما وردت هي
في اصلها من تذكير او تانيث او افراد او تثنية او جمع الى ذلك لان الاستعارة كما
ستعرفها ان يذكر اللفظ الذي هو بازاء المشبه به ويراد به المشبه فلو غير لفظ المثل
لم يكن واردا على طريق الاستعارة فاذا اوردت المثل بقوله بالصيف ضيعت
اللبن في المذكر لم يغير كسرة التاء وان غيرتها لم يكن مثلا بل ماخوذا منه والا عليه
وعلل صاحب الكشاف عدم التغيير بان الامثال السايرة لا تكون الا اقوالا فيها غرابة
من بعض الوجوه فحوفظ على تلك الغرابة وحميت الالفاظ عن التغيير قال النوع الرابع
النظر في احوال التشبيه من كونه قريبا او غريبا مقبولا او مردودا و
الكلام في ذلك يستدعي تقديم اصول وانا اذكر ما يرشدك الى كيفية سلوك الطريق
هناك بتوفيق الله تعالى معددا عدة منها لتكون لك عدة في درك ما عسى تاخذ
في طلبه منها ان ادراك الشيء مجملا اسهل من ادراكه مفصلا ومنها ان حضور
صورة شيء تكرر على الحس اقرب من حضور صورة شيء يقل وروده على الحس
وحال هذين الاصلين واضح ومنها ان الشيء مع ما يناسبه اقرب حضورا منه

مع ما لا يناسبه فالجام مع القنديل اقرب حضورا منه مع النخل وقد سبق تقريره في باب
الفصل والوصل ومنها ان استحضار الامر الواحد ايسر من استحضار غير الواحد وحاله
ايضا مكشوف ومنها ان ميل النفس الى الحسيات اتم منه الى العقليات واشغف
بالحسيات لتجرده منها بناء على استتباع النفس من ادراك الجزئيات علما نبهت
عليه وزيادة ميلها اليها دون غيرها من العقليات لزيادة تعلقها بها بسبب
تجريدها اياها بقوة العقل ونظمها لها في سلك ما عداها ولزيادة الفها بها ايضا
لكثرة تاديها اليها من اجل كثرة طرقه وهي الحواس المختلفة المؤدية لها وانما قال
من ان الف النفس مع الحسيات اتم منه مع العقليات لتقدم ادراك الحس على
ادراك العقل فبعد تقرير ان ادراك النفس انما يكون للمجردات وان مدرك
النفس غير مدرك للحس شيء كما ترى عن افادة المطلوب بمعزل وعن تحقيق المقصود
بالف منزل ومنها ان النفس لما تعرف اقبل منها لما لا تعرف لحبها العلم طبعا ومنها
ان تجدد صورة عندها احب اليها والذ عندها من سابقة معاد ولذا من القبول
بحيث ينبغي ان يستحسن فيه طلاوة اكره من حديث معاد لكل جديد لذة ولعمري
ان التوفيق بين حكم الالف وبين حكم التكرار احوج شيء الى التامل فليتامل لان
الالف مع الشيء لا يحصل الا بتكرره على النفس ولو كان التكرار يورث الكراهة
لكان المالوف اكره شيء عند النفس وامتنع اذ ذاك نزاعها الى المالوف والوجدان
ان يكذب ذلك واذ قد تقدم اليك ما ذكرنا اقول هذا تقسيم على حدة وقوله
مقبولا او مردودا تقسيم آخر ولذلك لم يقل او مقبولا بل ترك الواو ايضا اشعارا بالاستقلال
قوله والكلام في ذلك اي في بيان احوال التشبيه وهناك اشارة الى النظر في احواله
او الى الكلام في بيانها وغير منها للاصول وكلمة عسى مجيء لافادة عدم القطع بالاخذ
او بحصول ما اخذ او صفة لما وادراك الشيء مجملا مثل ان يدرك الانسان من حيث انه
شيء وانسان بلا تفصيل وادراكه مفصلا مثل ان يدرك من حيث انه جسم نام حساس متحرك
بالارادة ناطق قوله قد سبق تقريره في باب الفصل والوصل وذلك انه بين

هناك الجامع بين اجل مطلقا لاسيما النوع المثالي منه فانه زاد في تقريبه بايراد امثلة
وحكايات قوله منها ان استحضار الامر الواحد ايه هذا الاصل الرابع يقرب من
الاصل الاول الا ان ذلك في الادراك الامر الواحد المركب ادراكا من وجهين اجمال
وتفصيل وهذا في ادراك الامر الواحد والمتعدد قوله اتم منه اى من ميل النفس الى العقليات
فالجار اعني الى متعلق بمعنى العنبر ولا استبعاد فيه قوله واعني بالحسيات ذهب المصنف
الى ما تخيله الظاهريون من انه يمتنع ادراك النفس الناطقة للجزئيات المادية المكتنفة
بعوارض مشخصة من المقادير المتفاوتة والاوضاع المختلفة فاحتاج فيما ذكره من ان
ميل النفس الى الحسيات اتم من ميلها الى المعقولات كما هو المشهور الى تاويل فلذلك قال
المراد بالحسيات ههنا هو المعقولات التي تجردها النفس من المحسوسات الحقيقية فان
ميل النفس الى هذا النوع من المعقولات المسمى بالحسيات ازيد من ميلها الى المعقولات
الصرفة كمفهوم الممتنع والواجب والممكن وذلك لوجهين احدهما زيادة تعلق النفس بهذه
الحسيات بسبب تجريد النفس اياها بقوتها العقلية عن المشخصات المانعة الارتسام فيها
ونظمها لهذه الحسيات في سلك ما عداها من المعقولات حيث صارت بالتجريد كليات
مثلها ولا شك ان النفس اذا زاد تعلقها بشئ كان ميلها اليه اتم واكثر والثاني زيادة
الف النفس بهذه الحسيات ايضا اى مع زيادة تعلقها بها وانما زاد الفها بها لكثرة
تاديها الى النفس بسبب كثرة طرق الايادى والامرية في ان زيادة الالف يقتضي كمال
الميل فقوله وزيادة ميلها مبتدا خبره لزيادة تعلقها وقوله ولزيادة الفها عطف
على لزيادة تعلقها وانما قوله على ما نبهت عليه فاشارة الى ما ذكره في النكتة التي اوردها
في وجه الشبه من انه اذا كان محسوسا كان جزئيا قطعا واذا جرد حتى صار كليا
كان عقليا فنسبة ادراك الجزئي الى الحس وادراك الكلي الى العقل تنبيه منه على ان
النفس العاقلة لا تدرك الجزئيات المحسوسة والا لكان ادراكها ايضا منسوبا الى العقل
فيفهم منه ان عليه دليلا في الجملة وان لم يكن مذكورا هناك هذا ما ذهب اليه وبني الكلام
عليه لكن التحقيق ان المدرك للكليات والجزئيات هو النفس الا ان صور الجزئيات

ترسم في الالات لا في ذاتها فنسب ادراكها الى الالات اعني الحواس كما ينسب القطع الى السكين
وكيف لا والحكم بالكلي على الجزئي في قولك زيد انسان وهذا الابيض لون يقتضي حضور
المحكوم عليه والمحكوم به عند الحاكم ولا يجوز ان يكون الحاكم هو الحس لامتناع ادراكه للكلي فهو
النفس فلابد ان يكون مدركة للجزئي ايضا قوله واما ما يقال زيف هذا الوجه بما عليه
ذهب اليه من امتناع ادراك النفس للجزئيات واما على التحقيق الذي عرفته فهذا الوجه
وجيه لان النفس في مبدا الفطرة خالية عن العلوم كلها ثم انها تستعمل حواسها فتدرك
المحسوسات وتتنبه بمشاركات بينها ومباينات فتنتزع منها علوما كلية ولا شك ان الالف
بالاقدم اكمل فيكون الميل اليه اتم قوله فبعد تقرير جمع الفاء جواب اما وهي في الحقيقة
داخلة على جزء ما يقال اعني بشئ وبعد ظرف معمول للظرف المستقر الواقع صفة لشئ اعني بمعزل
وما عطف عليه وعن افادة متعلق بمعنى معزل لانه اسم مكان من عزلة وبالف منزل عطف
على بمعزل وعن تحقيق متعلق بمعنى البعد المستفاد من كونه بالف منزل ومتعلق الرؤية في
كما ترى كونه على ذلك الوصف اعني كونه بمعزل وبالف منزل والمقصود بقوله كما ترى ان
اتصافه بذلك الوصف واضح فهو صفة اخرى بشئ متاخرة يجب المعنى عن ذلك الوصف كما ترى و
انما بالغ في تزييف هذا القول بهذه المبالغة لان المحسوسات التي يتقدم ادراكها على
ادراك المعقولات ليست مدركة للنفس على اختاره فلا يتصور ميلها اليها فضلا عن
كمال الميل نعم يكون للحواس المدركة اياها الفة بها كاملة وميل اليها تام قوله يحبها العلم طبعا
الا يرى ان كل واحد يحب الادراك ويميل اليه من غير ان يكون هناك سبب خارج يدعوه
اليه وانه لا يرضى احد بان ينسب الى الجهل ولو في امر خسيس وانه اذا عرض عليه ما في وسعه
ان يدركه اقبل عليه بمجامع همه كما نشاهده من العوام بالقياس الى كلمة الوعاظ وحكايات
القصاص واذا سمع ما لا يصل اليه فهمه كالمسائل الدقيقة من العلوم الجليلة اشمأز
عنها نفسه واعرض عنها جانبا قوله اكره من معاد اى من حديث معاد كما صرح به في بعض
النسخ وهذا المثل يدل على ان سامعة المعاد مكروهة كما ان المثل الثاني يدل
تجدد الصورة مستلذ وما استفيد من هذين المثلين معا هو كراهة المكرر ولذة المتجدد

اقوى وابلغ مما ادعاه اولا من ان يجد صورة عندنا احب اليها والذ من مشاهدة
معاده قوله ولعمرى ان التوفيق بين حكم الالف وهو كونه موجبا للميل على ما مر فى بحث
الحباب من ان زيادة الف النفس بها يقتضى زيادة ميلها اليها وبين حكم التكرار
وهو كونه موجبا للكراهة كما ذكر فى هذا الاصل احوج شئ الى التأمل وذلك لان
الالف مع الشئ لايحصل الا بتكراره فلو كان التكرار مقتضيا للكراهة لكان المألوف
اكره شئ واشنع حينئذ النزاع اى الاشتياق والميل الى المألوف لكن الوجدان يشهد
بكون الالف موجبا للميل والاشتياق الى المألوف ويكذب كونه مكروها لااشتياق اليه
فوجب ان لايكون التكرار والاعادة موجبا للكراهة والتأمل الذى يجب ان يفعل
حتى يظهر صحة اجتماع حكمى الالف والتكرار ويزول المنافاة بينهما ان يقال تكرارا ما
يكون نافعا لذيذا يوجب الالف والميل وتكرارا ما ليس كذلك يوجب الكراهة وعدم
الميل فقلنا ان التكرار والاعادة يوجب الكراهة والنفرة ليس حكما كليا حتى لايصح
ان يجامع كون الالف موجبا للميل قال فنقول من اسباب قرب التشبيه و
كونه نازل الدرجة ان يكون وجهه امرا واحدا كالسواد فى قولك سندى كالفحم
او البياض فى قولك شهد كالثلج او ان يكون المشبه به مناسبا للمشبه كما اذا شبهت
الجرة الصغيرة بالكوز او الجرة الضخمة المستطيلة بالنخل او العنبة الكبيرة
السوداء بالاجاصة او ان يكون المشبه به غالب الحضور فى خزانة الصور لجهة
من الجهات كما اذا شبهت الشعر الاسود بالليل او الوجه الجميل بالبدر او الحاجب
بالزجج ومن اسباب بعده وغرابته ان يكون وجه التشبيه امورا كثيرة كما فى تشبيه
سقط النار بعين الديك او تشبيه الثريا بعنقود الكرم المنور او تشبيه نحو
قوله كان مثار النقع فوق رؤسنا ٭ واسيافنا ليل تهاوى كواكبه او ان
يكون المشبه به بعيد النسبة عن المشبه كالخنفساء عن الانسان قبل تشبيه احدهما
بالآخر فى اللجاج او البنفسج عن النار والكبريت قبل تصور التشبيه بين الطرفين
او ان يكون المشبه به نادر الحضور فى الذهن لكونه شيا وهميا كما فى قوله

وسنونة زرق كانياب اغوال ٭ او مركبا خياليا كما فى قوله ٭ وكان محمر
الشقيق اذا تصوب او تصعد ٭ اعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد
او مركبا عقليا كما فى قوله عز من قائل انما مثل الحيوة الدنيا كما انزلناه من
السماء فاختلط به نبات الارض مما تاكل الناس والانعام حتى اذا اخذت
الارض زخرفها وازينت وظن اهلها انهم قادرون عليها اتاها امرنا ليلا
او نهارا فجعلناها حصيدا كان لم تغن بالامس وكلما كان التركيب خياليا كان
او عقليا من امور اكثر كان حاله فى البعد والغرابة اقوى اقول ذكر لقربه
اسبابا ثلثة فالاول اعنى ان يكون وجهه امرا واحدا مبنى على الاصل الرابع ويقرب
من هذا السبب ان يكون وجه الشبه امرا جليا لاتفصيل فيه وهو مبنى على الاصل
الاول الذى يقارب الاصل الرابع كما مر والسبب الثانى اعنى كون المشبه به مناسبا
للمشبه مبنى على الاصل الثالث والسبب الثالث اعنى كون المشبه به غالب الحضور
فى خزانة الصور اى القوة التى يجتمع فيها المدركات مبنى على الاصل الثانى فقد
فرع ههنا على اصول اربعة من تلك الاصول السبعة ثم بنى اسباب البعد المقابلة
لاسباب القرب على تلك الاربعة ايضا وتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز انما هو فى
الشكل والمقدار وكذا الحال فى تشبيه الجرة المذكورة بالنخل اما تشبيه العنبة الكبيرة
السوداء بالاجاصة ففى الشكل والمقدار واللون قوله لجهة من الجهات اى من الجهات
المقتضية لغلبة الحضور كالتكرار على الحس فى الليل والبدر وكشدة الحاجة فى
الزجج فقوله او تشبيه نحو قوله كان مثار النقع اذ لفظ نحو ههنا لان تشبيه مركب
بمركب كما سبق بخلاف تشبيه السقط وتشبيه الثريا فان وجه الشبه فيهما مركب فقط و
انما قال قبل تشبيه احدهما بالآخر فى اللجاج اذ بعد التشبيه فى ذلك لايبقى بعد التشبيه
بينهما وفى المثل الج من الخنفساء ويقال انها كلما ردت عن صوب عادت اليه الا
اذا نفخ فى وجهها فانها لاتعود وفى ايراد قوله قبل تصور التشبيه بين الطرفين ما عرفته
انفا قوله لكونه شيا وهميا قد سبق ان المراد بالوهمى ما لا تحقق له اصلا ولا تحقق

مأخوذ من امور كل واحد منها متحقق فى نفسه كأنياب الغول مثلا فان الانسان
لما سمع ان هناك نوعا من الحيوان يهلك الناس ويسمى بالغول اخذ الوهم فى اختراع
آلة الاهلاك لذلك الحيوان على صورة الناب وصدر البيت أيقتلنى والمشرفى
مضاجعى يقال سيف مشرفى اى منسوب الى المشارف وهى قرى من ارض العرب
تدنوا من الريف والمسنونة النصال المحددة والزرق جمع الازرق ومحمر الشقيق
شقائق النعمان وفى الصحاح ان الشقائق يطلق على الجمع والواحد وانما اضيف
الى النعمان لانه حمى ارضا يكثر فيها ذلك اذا تصوب اى مال الى السفل او تصعد اى
مال الى العلو وما ذكر من اعلام ياقوت الى آخره مأخوذ من مفردات كل واحد
منها موجود محسوس وان لم يكن المركب المأخوذ منها موجودا اصلا قوله كما فى قوله عز
من قائل انما مثل الحيوة فان المشبه به فيه مركب من عشر جمل تداخلت حتى صارت كأنها
جملة واحدة ومعنى اختلط به اشتبك بسببه نبات الارض مما يأكل الناس والانعام
من الزروع والبقول والحشائش زخرفها اى ما يتزين به والزخرف فى الاصل
الذهب وازينت اى تزينت وظن اهلها اى اهل النبات وانث ضميره لاكتسابه التانيث
من المضاف اليه قادرون عليها اى على حصدها ورفع غلتها فجعلناها اى النبات حصيدا
اى شبيها بالحصد كان لم تغن بالامس اى لم تنبت ولم يكن قبل ذلك فى زمان قريب
غاية القرب يقال غنى بالمكان اقام به وجاز ان يكون الضماير المؤنثة فى اهلها
وما بعده للارض على حذف المضاف فقد شبه فى الآية مثل الحيوة الدنيا اعنى
حالها العجيبة الشان التى هى تقضيها بسرعة وانقراض نعيمها بغتة بالكلية بعد ظهور
قوتها واغترار الناس بها واعتمادهم عليها بزوال خضرة النبات فجاءة وذهابه
حطاما لم يبق له اثر اصلا بعد ما كان غضا طريا قد التف بعضها ببعض وزين الارض
بالوانه وطراوتها ويقوى بعد ضعفه بحيث طمع الناس فيه وظنوا انه سلم من الجوائح
فان قلت قد يظن ان المشبه هنا مفرد قلت ذلك ظن فاسد اذ ليس المشبه
مفهوم مثل الحيوة الدنيا على الاطلاق بل هو حالة مخصوصة مركبة من معان متعددة

ملحوظ فى ضمن الالفاظ منوية مرادة كما اشرنا اليها هنا سوا قلنا انها مقدرة فى
نظم الكلام اولا وانما نشأ ذلك الظن من حيث ان مفهوم لفظ المثل امر مبهم تقيد بالقصة
المخصوصة المفهومة من الفاظ اخر اما مذكورة معه كما فى قوله تعالى كمثل الذى استوقد
نارا الى آخره او مقدرة او منوية كما فى قوله مثلهم ومثل الحيوة الدنيا لكن هذا الابهام
انما هو من حيث الذات لا من حيث المفهوم على طريقة قولك كل القوم وما يرشدك الى
ان المركب قد لا يكون بعض الفاظه مذكورة مع كونها مرادة قطعا قوله وما الناس الا كالديار
واهلها وسيرد عليك ان شاء الله تعالى مزيد تفصيل لهذا المعنى قوله خياليا كان او عقليا لا يخفى
ان المعنى فى مثل هذا المركب على التسوية اى سواء كونه خياليا وكونه عقليا وقد تقرر انه
يجب فيه تقديم الجزء وتاخير المعطوف عليه وكان فى موقع الحال وقوله من امور خبر كان
الاول وضمير حاله للتشبيه وفى البعد متعلق بحال لانه كالقصة والنبأ والحديث يصح تعلقه
فى الظرف قال **واما كون التشبيه مقبولا فالاصل فيه هو ان يكون التشبيه صحيحا**
قد تقدم معنى الصحة وان يكون كاملا فى تحصيل ما علق به من الغرض وان يكون سليما
عن الابتذال بمثل ان يكون المشبه به محسوسا اعرف شئ باعتبار لون مخصوص وشكل
او مقدار او غير ذلك اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه من جهة ذلك
الامر او بيان مقداره على ما هو عليه فان النفس الى الاعرف عندها اميل وله متى صادفته
اقبل لا سيما فيما الغرض به اكمل لكن يجب فى الثانى كون المشبه به مع ما ذكر على حد مقدار
المشبه فى وجه الشبه لا ازيد ولا انقص وكلما كان ادخل فى السلامة عن الزيادة
والنقصان كان ادخل فى القبول او مثل ان يكون المشبه به اتم محسوس فى امر
حتى هو وجه الشبه اذا قصد تنزيل المشبه الناقص منزلة الكامل او قصد زيادة
تقرير المشبه عند السامع لمثل ما تقدم او مثل ان يكون المشبه به مسلم الحكم معروفا فيما
يقصد من وجه الشبه اذا كان الغرض من التشبيه بيان امكان الوجود او محاولة
التزيين او التشويه فقبول النفس لما تعرف فوق قبولها لما لا تعرف او مثل
ان يكون المشبه به فى التشبيه الاستطرافى نادر الحضور فى الذهن لبعده عن المقصود

ادنا در الحضور فيه مع المشبه لبعد نسبته اليه فالنفس تتسارع الى قبول نادر
يطلع عليها لما يتصور لديه من لذة التجدد وتمثل من تعريه عن كرابه معاد
هذا وانك متى تفطنت لاسباب قرب التشبيه وتقارب مسلكه وكذا لاسباب
انخراطه من القبول فى سلكه تفطنت لاسباب بعده وغرابته ولاسباب رده لرداه
ولن يذهب عليك ان مقرب التشبيه متى كان اقوى كان التشبيه اقرب وكذا
مبعده متى كان اقوى كان اغرب وجرى لذلك فى شان قبوله ورده على
نحو مجراه فى شان قربه وبعده اقول اى التشبيه كما فى بعض النسخ صحيح وقد
تقدم معنى صحة التشبيه وهو ان يكون وجه الشبه شاملا لطرفيه والابتذال الامتهان
وذلك بان يكون كثير الاستعمال فيما بين الجمهور لظهوره وقوله مثل ان يكون شاملا
لكون التشبيه كاملا فى تحصيل ما علق به من الغرض وانما قال محسوسا لان الاصل
فى المشبه به ان يكون محسوسا سواء كان المشبه محسوسا او معقولا وقوله لون مخصوص
بيان للامر من جهة تعلق بيان حال المشبه وقوله فالنفس تعليل لمعنى الكلام اى
اذا كان المشبه به محسوسا اعرف شىء بما هو وجه الشبه فى بيان الحال او المقدار كان
التشبيه وافيا بالغرض مقبولا لان النفس الى الاعرف عندها اميل وهذا مبنى على
القاعدة السادسة وعلى الخامسة ايضا كما اشرنا اليه بقوله لا سيما فيما الغاية الكمال
لاشك القبول فى الاعرف الذى ميل النفس اليه اكمل وهو المحسوسات والطرف
اعنى قوله فيما الغاية الكمال صلة للموصول فى لا سيما قوله لكن يجب فى الخ فى اى فى بيان
مقدار حال المشبه على ما هو عليه فى نفس الامر كون المشبه به مع ما ذكر اى مع كونه
اعرف على حد مقدار المشبه لا ازيد ولا انقص قوله او مثل ان يكون المشبه به اتم
محسوس فى امر محسوس هو وجه الشبه زاد هنا اعتبار كون وجه الشبه حسيا اشارة الى
ان الاصل فيه ايضا ان يكون محسوسا وتنزيل المشبه الناقص منزلة الكامل يتناول
التشبيه المقلوب ايضا الا ان النقصان والكمال هناك بحسب الادعاء كما يرى
فى قوله وبدا الصباح كان غرته قوله لمثل ما تقدم المراد بما تقدم هو ان النفس

الى الاعرف اميل وله متى صادفته اقبل والمراد بقله هو ان النفس الى الاتم الاكمل
اميل وله اقبل قوله مسلم الحكم معروفه كالمسك فان خروجه عن مرتبة الدماء بواسطة الفضيلة
امر مسلم معروف فاذا شبه به من فاق نوعه بحيث يعد فى نوع اشرف كان ذلك التشبيه
كاملا فيما قصد به من بيان امكان المشبه قوله او مما وله التزيين بالنصب عطف على
بيان امكان الوجود وقد سبق منا بيان كون المشبه به فى التزيين والتشويه اعرف
بوجه الشبه واما كونه مسلم الحكم معروفه فى التزيين والتشويه على ما هو ثم فلا يجدى نفعا
لانهما من الاعراض والكلام فى وجه الشبه وقد سبق مثل هذا التوهم فى الاستطراف
قوله لبعده عن التصور هذا بحسب المعنى قائم مقام مطلقا وهو تحسن عطف قوله او ناد
الحضور فيه مع المشبه على قوله نادر الحضور فى الذهن ولم يكن عطف الخاص على العام
بلا نكتة قوله يطلع عليها اى يطلع ذلك النادر على النفس لما يتصور اى لما يتصوره النفس
لديه اى لدى النادر من لذة التجدد ويمثل اى ولما يمثل اى يتصوره النفس من تعرى
النادر عن كراهة معاد وقد وجد فى نسخ صحيحة هذان الفعلان اى يمثل ويتصور بالتذكير
على انهما لازمان مسندان الى ضميرها وحاصل المعنى على التقديرين ان النفس تميل
الى النادر ولا تنفر عنه لاشتماله على لذة الجدة وتعريه عن كراهة الاعادة وهذا
تفريع على القاعدة السابعة قوله هذا اى هذا كما ذكر وضمير مسلكه للقرب وقوله من
القبول صفة لمحذوف اى انخراطه فى شىء من القبول وقوله فى سلكه اى فى سلك
القبول بيان لذلك المحذوف قوله تفطنت لاسباب بعده هذا التفطن انما هو لكون
المقابل فاذا عرفت اسباب القرب عرفت ان اضدادها اسباب البعد والغرابة
واذا عرفت اسباب القبول عرفت ان اضدادها اسباب الرد والرداءة فلذلك
طوينا هنا ذكر اسباب الرد واعتمدنا فى معرفتها على تفطنك لا يقال فعلى هذا
كان ينبغى ان لا يتعرض هناك لاسباب البعد بعد تعرضه لاسباب القرب لانا نقول
كان يمكن ذلك الا انه تركنا على ان البعد والغرابة فى التشبيه اتم بالتعرض
لاسبابه اولى ولم يترك اسباب القرب بل تعرض لذكرها هناك ايضا لان التشبيه

القرب تشبيه صحيح وقد يكون مقبولا وسطلوبا بخلاف المردود فانه انما يعرف ليحترز
عنه لا ليطلب فاستحسن ان يعوض معرفة اسبابه الى معرفة اسباب ما يقابله قوله
ولن يذهب عليك يقال ذهب عليه كذا اذا فاته بسبب الغفلة عنه قوله وجرى
اى التشبيه لذلك اى لتفاوت الاسباب فى شان قبوله ورده على نحو جريه
التشبيه فى شان قربه وبعده يعنى انه متى كان اسباب القبول او الرد اقوى
كان فيهما اكمل واشد على قياس تفاوت القرب والبعد نقصانا وكمالا بحسب
تفاوت الاسباب قوة وضعفا قال واعلم انه ليس من الواجب فى التشبيه ذكر
كلمة التشبيه بل اذا قلت زيد اسد واكتفيت بذكر الطرفين عد تشبيها مثله اذا قلت
كان زيدا اسد اللهم الا فى كونه ابلغ ولا ذكر المشبه لفظا بل اذا كان محذوفا مثله اذا
قلت اسد واى اسد جاعلا المشبه به خبرا مفتقرا الى المبتدا كفى لتقدير المساواة بين
الملفوظ به فى الكلام والمحذوف منه بشرايطه فى قوة الافادة وانما الواجب
فى التشبيه اذا ترك المشبه ان لا يكون مضروبا عنه صفحا مثله اذا قلت عندى اسد او
رايت اسدا او نظرت الى اسد فانه لا يعد تشبيها وسيأتيك بيان حاله وانما عد
نحو زيد اسد وقرينة المحذوف المبتدا تشبيها لانك حين اوقعت اسدا وهو مفرد
غير جملة خبرا لزيد استدعى ان يكون هو اياه مثله فى زيد منطلق فى ان الذى
هو زيد هو بعينه منطلق والا كان زيد اسد مجرد تعديد نحو خيل فرس لا اسناد
لكن العقل يابى ان يكون الذى هو انسان هو بعينه اسدا اقول عبر عن
اداة التشبيه بالكلمة تنبيها على انها قد يكون حرفا نحو كان زيدا اسد وقد يكون
فعلا نحو زيد يشبه الاسد وقد يكون دايرة بين الاسمية والحرفية نحو زيد كالاسد
قوله عد اى عد قولك زيد اسد تشبيها مثل التشبيه فى قولك كان زيدا اسد
الا فى كونه اى فى كونه زيدا اسد ابلغ اذ قد حكم فيه نظرا الى الظاهر بانه هو وحكم
ثمه بانه يشبه الاسد وكم بينهما قوله ولا ذكر المشبه لفظا اى ذكرا لفظيا وانما اعتبر
هذا القيد لان المشبه المحذوف قد يكون مذكورا تقديرا الا يرى ان استقامة

التر

التركيب فى اسد يتوقف على تقدير زيد بخلاف الاداة المحذوفة فى زيد اسد فانه
يحتاج اليها لتصحيح المعنى دون التركيب قوله واى اسد معناه كامل فى الاسدية وهو
عطف على اسد عطف الخاص على العام وقوله كفى جواب اذا وفاعله مستتر عايد الى
كون المشبه محذوفا مثل حذفه فى قولك اسد والعقر بكسر القاف وفتح الصاد مصدر
تقر فهو تفسير بشرايطه اى بشرايط الحذف اعنى قيام القراين الحالية والمقالية
موجبة كانت للحذف او مجوزة وقوله فى قوة الافادة ظرف لكفى اى كفى ذلك
الحذف الذى هو ذكر تقديرى فى قوة افادة التشبيه على الوجه الابلغ كما كان
الذكر اللفظى مفيدا كذلك وانما كفى لان مسافة التفاوت فى المشبه بين الملفوظ
والمحذوف ذلك الحذف قصيرة لا تصل الى قوة تلك الافادة لتخل بها والسر
فى ذلك ان منشأ تلك القوة هو الحمل بالمواطاة وهو مشترك بينهما قوله وانما الواجب
يعنى ان الواجب فى التشبيه ليس هو ان يذكر المشبه ولا يترك ذكره اصلا بل الواجب فيه
انه اذا ترك المشبه لم يكن معرضا عنه اعراضا بالكلية مثل الاعراض عنه فى هذه الامثلة
المشتملة على المرفوع والمنصوب والمجرور فان مثل ما ذكر من هذه الامثلة لا يعد تشبيها بل
استعارة وسيأتيك بيان حاله فان قلت ما معنى الاعراض عنه بالكلية قلت هو ان
لا يكون المشبه مقدرا لاتمام الكلام به ولا منويا مرادا ايضا وقد عرفت مثال المقدر
لتصحيح الكلام واما مثال المنوى المراد من غير احتياج الى تقديره لاتمام الكلام
لفظا فهو الذى ذكر فى الكشاف انه مطوى على سنن الاستعارة كقوله تعالى
وما يستوى البحران هذا عذب فرات سايغ شرابه وهذا ملح اجاج اذ لم يرد بالبحرين
الاسلام والكفر على سبيل الاستعارة بل اريد البحران حقيقة كما يشهد بذلك سياق
الآية الى قوله وترى الفلك فيه مواخر عند من له ذوق سليم شهادة قاطعة
واريد تشبيه الاسلام والكفر بهما وكانه قيل الاسلام بحر عذب فرات سايغ والكفر
بحر ملح اجاج فلفظ المشبه منوى فى الارادة غير مقدر فى نظم الآية لكونه مغير النظم
وفى مثل هذا الموضع يلتبس التشبيه بالاستعارة فيفرق بينهما بان اسم المشبه به

في الاستعارة يكون مستعملا في معنى المشبه بحيث لو اتيم المشبه مقامه لاستقام الكلام
الا انه يفوت المبالغة المستفادة من الاستعارة وفي التشبيه يكون مستعملا في معناه
الحقيقي فلا يستقيم مقامه اسم المشبه مقامه قطعا وبذلك يعرف كون اسم المشبه مرادا
معنويا وان لم يكن مقدرا في نظم الكلام كما في نحو الاية واذا تحققت ما صورناه
اتضح عندك ما ادعيناه من ان المركب في طرفي التشبيه التمثيلي قد يكون بالفاظ
مقدرة في الكلام او معنوية فيه فتذكر قوله وقرينة المحذوف المبتدأ اراد بقرينة نحو رأيته
واي اسد وانما قال غير جلة اشارة الى ان الجملة لا تحد بالمبتدأ قوله اسد على اي
ايقاعك اسد اخبار الزيدان يكون سواء زيد اباه اي الجزء الذي هو اسد كونا مثل
كون زيد عين الجزء في زيد منطلق يعني فيما كان الجزء المفرد فيه صفة وقوله فان
الذي ظرف بمعنى المانعة والا اي وان لم يكن هو اباه كان زيد اسد مجرد تعديد
بلا اسناد بينهما ولا استحقاق اعراب لهما والمقدر خلافه قال فيلزم الامتناع
جعل اسم الجنس وصفا حتى يصح اسناده الى المبتدأ المصير الى التشبيه بحذف كلمة
قصدا الى المبالغة واذا عرفت ان وجود طرفي التشبيه يمنع عن حمل الكلام على غير
التشبيه عرفت ان فقد كلمة التشبيه لا يؤثر الا في الظاهر وعرفت ان نحو رأيت
بفلان اسدا ولقيني منه اسد وهو اسد في صورة انسان واذا نظرت اليه لم تر
الا اسدا وان رأيته عرفت جبهة الاسد ولئن لقيته ليلقينك منه الاسد وان
اردت اسدا فعليك بفلان وانما هو اسد وليس هو آدميا بل هو اسد كل ذلك
تشبيهات لا فرق الا في شأن المبالغة فالخيط الابيض والخيط الاسود في
قوله عز وجل حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود يعدان من باب
التشبيه حيث بينا بقوله من الفجر ولولا ذلك لكانا من باب الاستعارة والحاصل
من مراتب التشبيه ثمان احدها ذكر اركانه الاربعة وهي المشبه والمشبه به
وكلمة التشبيه ووجه التشبيه كقولك زيد كالاسد في الشجاعة ولا قوة لهذه
المرتبة وثانيها ترك المشبه كقولك كالاسد في الشجاعة وهي كالاولى في

عدم القوة وثالثها ترك كلمة التشبيه كقولك زيد اسد في الشجاعة وفيها نوع قوة
ورابعها ترك المشبه وكلمة التشبيه كقولك اسد في الشجاعة في موضع الخبر عن
زيد وهي كالثالثة في القوة وخامسها ترك وجه التشبيه كقولك زيد كالاسد وهي
ايضا قوية لعموم وجه التشبيه وسادسها ترك المشبه ووجه الشبه كقولك كالاسد
في موضع الخبر عن زيد وحكمها حكم الخامسة وسابعها ترك كلمة التشبيه ووجه الشبه
كقولك زيد اسد وهي اقوى الكل وثامنها افراد المشبه به في الذكر كقولك
اسد في الخبر عن زيد وهي كالسابعة واعلم ان الشبه قد ينتزع من نفس التضاد
نظرا الى اشتراك الضدين فيه من حيث اتصاف كل واحد منهما بمضادة صاحبه ثم
ينزل منزلة شبه التناسب بواسطة تمليح او تهكم فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل
انه حاتم ثان اقول يعني لابد في تصحيح معنى هذا الكلام من احد الامرين اما جعل
اسم الجنس الذي هو اسد وصفا بمعنى شجاع واما حمله على حذف اداة التشبيه والاول
ممتنع فوجب المصير الى الثاني فان قلت لا امتناع في ان يستعمل اسد بمعنى شجاع مجازا قلت
لا شبهة عليك انه اذا استعمل اسد في معنى الشجاع كان مجازا مرسلا من اطلاق اسم الذات
على الصفة الحالة فيه المشبه عنه لا استعارة اذ لا يتصور تشبيه مفهوم الشجاع بذات الاسد
اذا حمل اسد لهذا المعنى على زيد لم يتصور ايضا تشبيه لكنا نعلم قطعا ان هناك قصدا الى
تشبيه في الجملة فامتنع جعله وصفا امتناعا عرفيا واما تعلق الجار به في مثل قوله اسد علي
وفي الحروب نعامة فليس لان اسم الجنس اخرج عن معناه الحقيقي واستعمل في معنى جري او
جبان عليها توهم بل لانه لوحظ مع معناه الحقيقي على سبيل التبع ما هو لازم له ومفهوم منه
في الجملة وهذا القدر كاف للاعمال في الجار واذا قلت رأيت زيدا اسدا ابوه جاز ان تكون
ابوه مرفوعا بمعنى الشبه اي مشبها بالاسد ابوه قوله واذا عرفت ان وجود طرفي التشبيه
يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه وذلك لانك لما عرفت ان المشبه ما لم يكن متروكا بالكلية
معزولا عنه صفحا لم يخرج الكلام عن التشبيه الى الاستعارة لان الكلام حينئذ يشعر بالقصد
الى اثبات المشابهة وذلك مناف للمبالغة المطلوبة في الاستعارة بجعل المشبه عين

المشبه به على ما ذكرنا ك عرفت به ان وجود طرفى التشبيه سواء كان وجود المشبه هناك
لفظيا او تقديريا او معنويا يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه اى الاستعارة واذا عرفت
هذا فقد عرفت ان فقد كلمة التشبيه مع وجود الطرفين لا يوثر فى اخراج الكلام عن التشبيه
الا بحسب الظاهر حيث يظن ان مثل زيد اسد ليس بتشبيه بل استعارة لخروجه عن الهيئة
الاصلية للتشبيه وعرفت ايضا ان نحو هذه الامثلة المشتملة على وجود الطرفين صريحا من
باب التشبيه دون الاستعارة سواء حمل المشبه به هناك على المشبه او لا نحو رايت بفلان
اسدا ولقينى منه اسد كلاهما من التجريد ومعناه ان ينتزع من امر ذى صفة امر آخر مثله
فى تلك الصفة مبالغة فى كمال تلك الصفة فى موصوفها كانه قيل فى هذين المثالين بلغ
فلان فى الاسدية مرتبة صح معها ان ينتزع منه اسد آخر وحينئذ يخفى تقدير اداة التشبيه
ويقدح التجريد فى غير التشبيه كقولك لى من فلان صديق حميم اى بلغ من الصداقة بلغا
صح معه ان يستخلص منه صديق آخر وقوله وهو اسد فى صورة انسان من قبيل ما حمل فيه
على المشبه اسم المشبه به الا انه وصف بما لا يلائم المشبه به كقولهم هو بدر يسكن الارض وشمس
لا تغيب ومثل ذلك لا يحسن فيه تقدير اداة التشبيه الا بتغيير صورته كان يقال هو كالاسد
الا انه فى صورة الانسان وهو كالبدر الا انه يسكن الارض وقوله واذا نظرت اليه لم
الاسد اقرب من هو اسد مع زيادة حصره فى الاسدية ولا بعد فى تقرير الاداة بان
يقال لم تر الا مثل اسد وقوله وان رايته عرفت جبهة الاسد يدل على لزوم الاسدية
له وتقدير الاداة بعيد وفى قوله لئن لقيته لتلقينك منه الاسد دلالة على ذلك اللزوم مع التجريد
وقوله فعليك بفلان يدل على لزوم المشبه للمشبه به كان الاسدية منحصرة فيه وقوله وليس
سوآ دميا بل هو اسد يشارك قوله انما هو اسد فى افادة حصره فى الاسدية ويمتاز
عنه بالتصريح بالمنفى وبان المنفى فى انما هو اسد يحتمل ان يكون شيا آخر غير الادمى
من الحيوانات التى توصف بالجراة وقوله كل ذلك تشبيهات جملة اسمية وقعت خبرا
لقوله ان نحو رايت بفلان اسدا الى آخره قوله لا فرق اى بين هذه الامثلة وبين
قولك هو كالاسد الا فى شان المبالغة فانها ابلغ منه او اراد انه لا فرق بين هذه

الامثلة فى انفسها الا ان يكون بعضها ابلغ من بعض وانما لم يندرج شئ منها فى الاستعارة
لانتفاء ما هو الاصل فيها كون المشبه به المذكور فى الكلام مستعملا فى غير معناه الحقيقى وليس الامر فى
شئ من هذه الامثلة كذلك فهى من باب التشبيه اذ لا واسطة بينه وبين الاستعارة عنده
وان ذهب بعضهم الى ان التجريد الواقع فى صورة التشبيه واسطة بينهما ومن الناس من
قال ان نحو زيد اسد من قبيل الاستعارة لانه اجرى فيه اسم المشبه به على المشبه مع حذف
كلمة التشبيه وهذا خلاف لفظى راجع الى تفسير الاستعارة والتشبيه بحسب الاصطلاح قال
الشيخ عبد القاهر فان ابيت الا ان تطلق عليه اسم الاستعارة فان حسن دخول ادوات
التشبيه لم يحسن اطلاقه كقولك زيد الاسد وهو شمس النهار وان حسن دخول بعضها دون
بعض كان الخطب فى اطلاقه سهلا كقولك زيد اسد اذ لا يحسن ان يقال زيد كاسد ويحسن
ان يقال كان زيدا اسد وان لم يحسن دخول شئ منها الا بتغيير صورة الكلام كان ترك
الاطلاق اقرب قوله فالخيط الابيض هذا تفريع على ما تقدم اى اذا كان وجود الطرفين
مانعا عن الحمل عن غير التشبيه كان الخيطان فى الآية معدودين من باب التشبيه اذ لا
مايبدو من الفجر المعترض فى الافق بالخيط الابيض وشبه ما يمتد معه من ظلمة الليل بالخيط
الاسود وقوله من الفجر بيان للخيط الابيض صريحا ويعلم منه بيان الخيط الاسود ضمنا كانه
قيل من الفجر وما يمتد معه من غبش الليل ولولا بيانهما لكانا من الاستعارة اذ يراد بهما
المشبهان على تقدير عدم البيان فان قلت فلم ترك البيان ولم يقتصر على الاستعارة
التى هى ابلغ وادخل فى الفصاحة قلت لان هذه الاستعارة من نوع خفاء لاحتمال
توهم القصد الى المعنى الحقيقى وان كان مرجوحا جدا فاحتيج الى زيادة بيان فى حكم هو
من الاحكام التى يحتاج اليها كل احد الا ترى الى ما نقل من اشتباه الحال مع البيان
على عدى بن حاتم فانه روى انه عمد الى عقالين ابيض واسود وجعلهما تحت راسه وكان
يقوم بالليل وينظر اليهما واخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فضحك وقال ان
كان وسادك لعريضا انما ذلك بياض النهار وسواد الليل وقيل كان هذا الاشتباه
قبل نزول البيان بقوله من الفجر قوله والحاصل من مراتب التشبيه ذكر فى صدر الاصل

الاول ان التشبيه يستدعى طرفين ووجه الشبه واداة لا يصار اليها الا لغرض وان حاله تتفاوت بين قرب وبعد وقبول ورد ويعلم منه ان الطرفين والوجه اركان لتوقفه عليها دون الغرض فانه فايدة الشي خارجة عنه متوقفة عليه بحسب الوجود وكذا حاله التي هي صفة له متاخرة عنه وقد نبه عن قريب على ان ليس من الواجب في التشبيه ذكر كلمة التشبيه ولا ذكر المشبه لفظا ويفهم منه ان اداة التشبيه من اركانه ايضا ويويد ذلك انه اذا عرف التشبيه بقال هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى بالكاف ونحوه واذا صور بالمثال قيل زيد كالاسد في الشجاعة فصارت اركانه اربعة ولما اشار الى ان في حذف اداة التشبيه مبالغة اراد ان يذكر مراتب التشبيه في القوة والضعف بحسب اركانه الاربعة ذكرا وحذفا وبنى الكلام على ان ذكر المشبه به لازم قطعا وحينئذ اما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين اما ان يذكر وجه الشبه او يحذف صارت الاقسام اربعة وعلى التقادير اما ان يذكر الاداة او يحذف صارت الاقسام ثمانية والضابط في القوة والضعف ان حذف الاداة يفيد قوة من حيث انه جعل المشبه كانه نفس المشبه به وان حذف وجه الشبه يفيد قوة اخرى من حيث انه يعم المشابهة بحسب الظاهر فالمشتمل على هذين الحذفين جامع لهاتين القوتين كالسابعة والثامنة والمشتمل على حذف الاداة وحده فيه القوة الاولى كالثالثة والرابعة والمشتمل على حذف الوجه وحده فيه القوة الثانية كالخامسة والسادسة وما ليس فيه شي من هذين الحذفين لا قوة له اصلا كالاولى والثانية وقد اشار بقوله وهي ايضا قوة الى ان القوة الحاصلة بحذف الاداة اكمل من القوة الحاصلة بحذف الوجه وانما قال في متروك الاداة فيها نوع قوة بزيادة لفظ نوع لانه لم يصرح هناك بحيثية القوة فاشار اليها اجمالا بانها نوع من القوة ومن قال انه زاد لفظ نوع ايماء الى ان نوع القوة اقل من القوة الحاصلة بحذف الوجه فقد وهم فان قيل حذف المشبه به جايز كما في قولك زيد في جواب قول القايل من يشبه الاسد فانه تشبيه قطعا اذ معناه يشبه الاسد زيد فلا ينحصر المراتب في تلك الثماني اجيب بانه ليس تشبيه

اذ لم يقصد به بيان اشتراكهما في امر بل قصد بيان الفاعل جوابا للسايل واذا سلم فالكلام في تشبيهات البلغاء ولم يرد مثله فيها قوله واعلم ان الشبه اي التشابه يقال بينهما شبه اي تشابه وتماثل ولم يرد بما ذكره انه يجعل التضاد الذي هو كون الشيئين متنافيين بحيث لا يجتمعان وجه شبه بينهما لاشتراكهما فيه لانه على تقدير صحته لا تمليح فيه ولا تهكم بل اراد ان الوصفين المتضادين لما اشتركا في صفة المضادة جاز ان يجعل احدهما عين الآخر بحسب الادعاء فيشبه احد موصوفيهما بالآخر قصدا الى تمليح اي اتيان بشي مليح او الى تهكم اي استهزاء وسخرية مثلا يجعل الجبن شجاعة فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد ويجعل البخل سماحة فيقال للبخيل انه حاتم فان كل واحد من المثالين يصلح للتهكم والتمليح بل قد يقصدان معا فقوله ثم ينزل منزلة التناسب اشارة الى جعل احد المتضادين عين الآخر حتى يحصل لك هناك معنى واحد مشترك بين موصوفي المتضادين على قياس وجه الشبه في صورة التناسب والتماثل وما تقدمه توطية لهذا التنزيل ومعنى قوله حاتم ان انه واحد آخر مشارك للاول في الجود حتى كانه مسمى بحاتم وتقدير اداة التشبيه فيه ليس بمستحسن اذ لم يرد انه كحاتم قال الاصل الثاني من علم البيان

في المجاز ويتضمن التعرض للحقيقة والكلام في ذلك مفتقر الى تقديم التعرض لوجه دلالات الكلم على مفهوماتها ولمعنى الوضع والواضع من المعلوم ان دلالة اللفظ على مسمى دون مسمى مع استواء نسبته اليهما تمتنع فيلزم الاختصاص باحدهما ضرورة والاختصاص لكونه امرا ممكنا يستدعي في تحققه موثرا مخصصا وذلك المخصص بحكم التقسيم اما الذات او غيرها وغيرها اما الله تعالى وتقدس او غيره ثم ان في السلف من يحكى عنه اختيار الاول ومنهم من اختار الثاني ومنهم من اختار الثالث والمحققون المتأخرون على الراي الاول ولعمري انه فاسد فان دلالة اللفظ على مسمى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ وانك لتعلم ان ما بالذات لا يزول بالغير لكان يمتنع نقله الى المجاز وكذا الى جعله علما ولو كانت دلالته ذاتية لكان يجب امتناع ان لا تدل على معاني الهندية كلماتها وجوب امتناع ان لا تدل على اللافظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول

ولكان يمتنع اشتراك اللفظ بين متنافيين كالنابل للعطشان وللريان على ما سمعه
من الاصحاب لامنى لما تقدم لى ان تذكرت وكالجون للاسود وللابيض وكالقرء
للحيض وللطهر وانه لما لاستلزامه ثبوت المعنى مع انتفائه متى قلت هو نابل او
جون وجوه فساده اظهر من ان تخفى واكثر من ان تحصى ما دام محمولا على الظاهر لكن
الذى يدور فى خلدى منه انه رمز وكانه تنبيه على ما عليه ائمة علم الاشتقاق والتصريف
رحمهم الله ان للحروف فى انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة
والتوسط بينهما وغير ذلك مستدعية فى حق المحيط بها علما ان لا يسوى بينها واذا اخذ
فى تعيين شئ منها لمعنى ان لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة مثل ما ترى فى الفصم
بالفاء الذى هو حرف رخو لكسر الشئ من غير ان يبين والقصم بالقاف الذى هو
حرف شديد لكسر الشئ حتى يبين وفى الثلم بالميم الذى هو حرف ما بين للخلل فى
الجدار والثلب بالباء والذى هو شديد للخلل فى العرض وفى الزفير بالفاء لصوت
للحمار والزئير بالهمز الذى هو شديد لصوت الاسد وما شاكل ذلك وان للتركيبات
كالفعلان والفعلى بتحريك العين فيهما مثل النزوان والحيدى وفعل مثل شرف و
غير ذلك خواص ايضا فيلزم فيها ما يلزم فى الحروف وفى ذلك نوع تاثير لانفس
الكلم فى اختصاصها بالمعانى هذا والحق بعد ان التوقيف والالهام قولا بان
المخصص هو تعالى وتقدس وان الوضع والاصطلاح قولا باسناد التخصيص الى
العقلاء والمرجع بالاخرة فيهما امر واحد وهو الوضع لكن الواضع اما الله عز وجل
واما غيره والوضع عبارة عن تعيين اللفظة بازاء معنى بنفسها وقولى بنفسها احتراز
عن المجاز اذا عينته بازاء ما اردته بقرينة فان ذلك التعيين لا يسمى وضعا واذا
عرفت ان دلالة الكلمة على المعنى موقوفة على الوضع وان الوضع تعيين الكلمة بازاء
معنى بنفسها وعندك علم ان دلالة معنى على معنى غير ممتنعة عرفت صحة ان تستعمل الكلمة
مطلوبا بها نفسها تارة معناها الذى هى موضوعة له ومطلوبا بها اخرى معنى معناها
بمعونة قرينة ومبنى كون الكلمة حقيقة ومجازا على ذا اقول يريد ان التزم

للحقيقة على سبيل التشبيه لما بين مفهوميهما من شبه التقابل اذ قد اعتبر فى مفهوم الحقيقة
الاستعمال فى الموضوع له وفى مفهوم المجاز الاستعمال فى غير الموضوع له ولا شك ان
تعقل غير الموضوع له يتوقف على تعقل الموضوع له وايضا تحقق المجاز وان لم يتوقف
على الحقيقة ولم يستلزمها ايضا الا انه متوقف على المعنى الحقيقى قطعا فناسب ان تذكر الحقيقة
فى اصله ضمنا وتقدم فى الذكر عليه ايضا قوله والكلام فى ذلك اى فى بيان المجاز
متضمنا بيان الحقيقة مفتقر الى تقديم التعرض لوجه دلالات الكلم على مفهوماتها وذلك
التعرض هو بيان ان سبب دلالاتها ما ذا هل هو الوضع او ذات الكلم ومفتقر الى تقديم
التعرض لمعنى الوضع بتفسيره وللواضع بالاشارة الى انه من هو وان كانت على طريقة الرد
وانما افتقر الكلام فى ذلك الى ما ذكره لما سياتى من احتياج الوضع والدلالة فى تعريفى
الحقيقة والمجاز وتقسيمهما الى اللغوى والشرعى وغيرهما قوله فى تحققه اى فى ثبوت اللفظ
لا فى وجوده فى نفسه لان الاختصاص امر اعتبارى قوله بحكم التقسيم اى العقلى الحاصل
بلا شبهة اما الذات اى ذات اللفظ واما غيرها قوله من يحكى عنه اراد عباد بن سليمان
الضيمرى واشار بلفظ يحكى الى ان اختياره للاول ليس بثابت يقينا لما سنذكره من
احتمال التاويل والاشعرى وكثير من المحققين اختاروا الثانى والبهشمية اختاروا الثالث
قوله لكان يمتنع نقله اى لكان يمتنع نقل ذلك اللفظ عن مسماه الذاتى الى معنى آخر بحيث
لا يفهم منه ذلك المعنى اصلا سواء كان نقله بنصب قرينة على المعنى الثانى كما فى المجاز و
اما بوضعه له كما فى العلم المنقول لكنا نعلم قطعا انه لا يمتنع النقل الى المجاز والعلم فى
شئ من الالفاظ قوله على معانى الهندية اى اللغة الهندية لا يقال لعل هناك
شرطا نفقد فى حقنا فلذلك امتنع دلالتها ايانا على معانيها لانا نقول فحينئذ لم يكن
الدلالة على المعنى مستندة الى ذات اللفظ وحده كدلالته على اللافظ قوله لما تقدم
اشارة الى ما ذكر من ان النابل اسم للريان والملاقة على العطشان من باب التفاؤل
قوله لاستلزامه ثبوت المعنى مع انتفائه لم يرد بذلك انه يلزم حينئذ من قولك هو
جون اى يكون ذلك الشخص فى نفس الامر متصفا بثبوت السواد وعدمه معا فانه

او ثبوت وعد

لزومه باطل قطعا اذ لم يقل احد بان تحقق الالفاظ فى انفسها يستلزم تحقق معانيها
المفهومة منها كما ان تحقق اللفظ فى نفسه يستلزم تحقق اللافظ بل ارادته يلزم ان
يفهم منه ثبوت السواد له وانتفاؤه عنه معا لامتناع انفكاك الدلالة عليهما عن ذات اللفظ
حينئذ كما يمتنع ان ينفك عنه دلالة على وجود اللافظ بمعنى فهمه منه بخلاف ما اذا كانت
دلالة على المعنيين المتنافيين بالوضع لجواز تخلف الدلالة عن اللفظ حينئذ وقد يقال
يمتنع دلالة اللفظ لذاته على معنيين متنافيين لامتناع مناسبة ذاته لهما معا وهذا مع
كونه غير قطعى اقرب مما ذكره المصنف لان من سمع اللفظ المشترك بين المتنافيين انتقل
منه ذهنه الى ملاحظتهما مع الجزم بانهما ليسا مرادين للمتكلم معا فى مثل قولنا هو ابيض
لاشك ان الدلالة الناشية من ذات اللفظ عند القايل بذلك هى فهم المعنى منه لا فهم
كونه مرادا للمتكلم فتدبر قوله ان للحروف خواص الظاهر ان القايل بهذه الخواص
ائمة علم الاشتقاق والقايل بخواص الاوزان ائمة علم الصرف وذلك ان تنبهما معا
الى الكل والجهر اشباع الاعتماد فى مخرج الحرف ومنع النفس عن ان يجرى معه والهمس
ما يقابله وتحقيق ذلك ان النفس الخارج الذى هو وظيفة حرف ان تكيف كله بكيفية
الصوت حتى يحصل صوت قوى كان الحرف مجهورا وان بقى بعضه بلا صوت يجرى
مع الحرف كان الحرف مهموسا والحروف المهموسة هى المجموعة فى قولك ستشحثك خصفه
وما عداها مجهورة هذا هو المشهور واختار المصنف ان المجهورة هى الحروف المجموعة
فى قولنا تذكر اترجم ونطايب وان ما عداها مهموسة والشدة هى ان ينحصر صوت
الحرف فى مخرجه انحصارا تاما فلا يجرى كما فى حروف اجدك قطبت والرخاوة ان
يجرى الصوت جريا تاما والتوسط بينهما ان لا يتم الانحصار ولا الجرى كما فى حروف
لم يروعنا قوله وغير ذلك يريد به الاستعلاء والانخفاض والاطباق والانفتاح
والقلقلة وغيرها من الصفات المذكورة للحروف فى مباحثها ومستدعية صفة خواص
وضميرها ومنها للحروف وضميرها للحروف والمعنى قوله ان لا يهمل التناسب دال
على ما هو عامل فى اذا اخذ ومثل ما يرى فى صفة تضاء وما بين اى منسوب الى ما

بين اى بين الشدة والرخاوة قوله وان للتركيبات عطف على ان للحروف وتحريك
العين من الفعلان والفعلى يناسب ان يكون معناهما ما فيه حركة كالنزوان وهو قفز
النخل والحيدى وهو الحمار الذى يحيد اى يميل عن ظله لنشاطه وقوة الضم فى فعل
يناسب ان يوضع لافعال الطبايع اللازمة فلهذا لم يغير العين فى مضارعه لان
افعال الطبيعة ثابتة والتشديد فى فعل يناسب التكثير فى معناه قوله وفى ذلك نوع
تاثير لا نفس الحكم فى اختصاصها بالمعانى ولا يخفى عليك ان اعتبار التناسب بين اللفظ
والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات يتاتى فى بعض الكلمات كما ذكره واما اعتباره
فى جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر انه متعذر فما ظنك باعتباره فى كلمات جميع اللغات
قوله والحق بعد اى والحق بعد ما اشرنا اليه من ان لا نفس الحكم باعتبار خواص حروفها
اذ فيها نوع تاثير فى اختصاصها بالمعانى احد المذهبين الاخيرين لا المذهب الاول
لان ذلك النوع من التاثير ليس كافيا فى الاختصاص المقتضى للدلالة بل هو كالمرجح
والباعث على تعيين بعض الالفاظ بازاء بعض المعانى دون بعض وتردد في الحق
بين المذهبين الاخيرين ميل منه الى التوقف لتعارض الادلة من الجانبين كما بين
فى محله والتوقيف من الله اما بخلق علم ضرورى بان هذه الالفاظ وضعت بازاء
تلك المعانى واما بالوحى الى واحد او جماعة واما بالالهام على احد الوجهين ولما
كان الالهام اقرب هذه الوجوه اختاره وعطفه على التوقيف كانه تفسير له وصرح
بالوضع فى المذهب الثانى ليعطف عليه الاصطلاح ويشير الى انه لا يتاتى من واحد
بل لا بد فيه من توافق بين جماعة ولم يصرح فيها بطريق الاعلام لظهوره انه الترديد
والقراين كما فى الاطفال بل صرح به فى المذهب الاول لنوع خفاء فيه وقولا فى
الموضعين منصوب على انه مصدر مؤكد لنفسه قوله والوضع عبارة اراد به الوضع
المتعلق بالكلم لان الكلام فى هذا الموضع دون الوضع الشامل للدوال الاربع
واختار اللفظ على اللفظ اشارة الى اختصاص الوضع بالمفردات عنده وقال معنى بالتنكير
اى اى معنى كان وتعيين اللفظ بازاء معنى بنفسها قد يكون على وجه جزئى كتعيين

لفظ الضرب بازاء معناه ويسمى وضعا تحقيقيا وقد يكون على وجه كلي كأوضاع المشتقات مثل اسم الفاعل والمفعول والمصغر والمنسوب وفعل الامر والفعل المبني للمفعول الى غير ذلك مما يتعلق بالهيئات فانها ليست موضوعة بخصوصياتها بل بنوع أعم كلية كأن يقال مثلا اسم الفاعل من كذا على صيغة كذا ويسمى وضعا نوعيا وليس في المجاز وضع بالتفسير المذكور لا تحقيقي ولا نوعي اذ لا بد في تعيين المجاز بازاء معنى من اعتبار قرينة اما تحقيقية ومنه ظاهرا او كلية كما في اعتبار واضع اللغة انواع العلاقات المجازية فانه لم يكتف باعتبارها وحدها بل اعتبر معها ان يكون هناك قرينة ما دالة على المعنى المراد ومن قال في المجاز وضع ثان لم يعتبر في تعريفها الوضع قيد بنفسها فوجب عنده ان يكون اعتبار الواضع للعلاقات وضعا نوعيا لكنه وضع على وضع سابق فيكون وضعا ثانيا قوله اذا عينته بازاء ما اردته اي بازاء ما اردته من المعاني اي معنى كان لكن يجب ان يكون تعيينك هذا على قانون العلاقات المعتبرة في اللغة قوله وان الوضع تعيين الكلمة ابدل ههنا اللفظ بالكلمة اشارة الى ان اللفظ بما ذكر من التعيين صارت كلمة مع ان المذكور في تعريفات الحقيقة والمجاز هو الكلمة دون اللفظ وما شرع فيه الآن تمهيد للشروع في تعريفاتها قوله غير مستفة وذلك لجواز ان يكون بينهما مناسبة مصححة لانتقال الذهن من المعنى الاول الى الثاني كما نبهت عليه في صدر فصل علم البيان قوله على ذا اي على ما ذكر من ان الكلمة المستعملة تارة معناها فيكون حقيقة واخرى معنى معناها فيكون مجازا وانما لم يذكر الكناية لدخولها في الحقيقة كما سيصرح بحيث يبقى خلاصة اصلي المجاز والكناية ومبنى دخولها في الحقيقة ان يجعل ارادة المعنى الموضوع له باستعمال اللفظ فيه في الحقيقة اعم من ان يكون وحدها كما في التصريح او مع ارادة معنى المعنى كما في الكناية وانما ارادة معنى المعنى على الانفراد فهي في المجاز وحدها قال فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع كاستعمال الاسد في الهيكل المخصوص فلفظ الاسد موضوع له بالتحقيق ولا تأويل فيه وانما ذكرت هذا القيد ليحترز

عن الاستعارة ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما هي موضوعة له على اصح القولين ولا نسميها حقيقة بل نسميها مجازا لغويا لبناء دعوى المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التأويل كما ستحيط بجميع ذلك علما في موضعه باذن الله تعالى وذلك ان نقول الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة كاستعمال الاسد في الهيكل المخصوص او القرء في ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما فهذا ما يدل عليه بنفسه ما دام منتسبا الى الوضعين اما اذا خصصته بواحد اما صريحا مثل ان تقول القرء بمعنى الطهر واما استلزاما مثل ان تقول القرء لا بمعنى الحيض فانه حينئذ ينتصب دليلا دالا بنفسه على الطهر بالتعيين كما كان الواضع خصه بازائه بنفسه وانه لمظنة فضل تأمل منك فاحتط وقولي دلالة ظاهرة احتراز عن الاستعارة وستعرف وجه الاحتراز في باب الاستعارة وذلك ان نقول الحقيقة هي الكلمة المستعملة في معناها بالتحقيق والحقيقة تنقسم عند العلماء الى لغوية وشرعية وعرفية والسبب في انقسامها هذا هو ما عرفت ان اللفظ يمتنع ان يدل على مسمى من غير وضع فمتى رأيتها دالة لم تشك في ان لها وضعا وان لوضعها صاحبا فالحقيقة لدلالتها على المعنى تستدعي صاحب وضع قطعا فمتى تعين عندك نسبت الحقيقة اليه فقلت لغوية ان كان صاحب وضعها واضع اللغة وقلت شرعية ان كان صاحب وضعها الشارع ومتى لم يتعين قلت عرفية وبهذا المأخذ يعرف ان انقسام الحقيقة الى اكثر مما هي منقسمة اليه غير ممتنع في نفس الامر واما المجاز فهو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع وقولي بالتحقيق احتراز عن ان لا تخرج الاستعارة التي هي من باب المجاز نظرا الى دعوى استعمالها فيما هي موضوعة له وقولي استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق كونها مستعملة فيما تكون موضوعة له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط مجازا فيما يفضل عن الانسان من منهضم متناولاته

اوكما اذا استعار صاحب الحقيقة الشرعية الصلوة للدعاء او صاحب العرف
الدابة للحمار والمراد بنوع حقيقتها اللغوية ان كانت اياها او الشرعية او العرفية
اية كانت وقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع احتراز عن الكناية
فان الكناية كما ستعرف تستعمل ويراد بها المكنى عنه فتقع مستعملة في غير ما هي موضوعة
له مع انا لا نسميها مجازا لعراها عن هذا القيد ولك ان تقول المجاز هو الكلمة
المستعملة في غير ما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع
حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة ما تدل عليه بنفسها في ذلك النوع ولك ان
تقول المجاز هو الكلمة المستعملة في غير معناها بالتحقيق استعمالا في ذلك بالنسبة الى
نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع واعلم انا لا نقول
في عرفنا استعملت الكلمة فيما تدل عليه او في غير ما تدل عليه حتى يكون الغرض الاصلي
طلب دلالتها على المستعمل فيه ومن حق الكلمة في الحقيقة التي ليست بكناية ان تستغني
في الدلالة على المراد منها بنفسها عن الغير لتعينها له بجهة الوضع واما ما يظن بالمشترك
من الاحتياج الى القرينة في دلالته على ما هو معناه فقد عرفت ان منشا هذا الظن
عدم تحصيل معنى المشترك الداير بين وضعين ومن حق الكلمة في المجاز ان لا تستغني
عن الغير في الدلالة على ما يراد منها لتعينها له ذلك الغير وسميت الحقيقة حقيقة لمكان
التناسب وهو ان الحقيقة اما فعيل بمعنى مفعول من حققت الشيء احقه اذا اثبته
فمعناها المثبت والكلمة متى استعملت فيما كانت موضوعة له دالة عليه بنفسها كانت
مثبتة في موضعها الاصلي واما فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء يحق اذا وجب
فمعناها الواجب وهو ان ثابت والكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له ثابتة في موضعها
الاصلي واجب لها ذلك واما التاء فهي عندي للتانيث في الوجهين لتقدير لفظ
الحقيقة قبل التسمية صفة مؤنث غير مجراة على الموصوف وهو الكلمة وكذلك المجاز
سمي مجازا لجهة التناسب لان المجاز مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه والكلمة
اذا استعملت في غير ما هي موضوعة له وهو ما يدل عليه بنفسها فقد تعدت موضعها

الاصلي

الاصلي واعتبار التناسب في التسمية مزلة اقدام ربما شاهدت فيها من الزلل ما بهت
فاياك والتسوية بين تسمية انسان له حمرة باحمر وبين وصفه باحمر ان تزل فان اعتبار
المعنى في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال تخصيصه بالمسمى واعتبار المعنى في الوصف
لصحة اطلاقه عليه فاين احدهما عن الآخر وان كثيرا اسوّوا ثم سمعونا نقول الله عز
وجل سمي الها لكونه محار عقول اشتقاقا من كذا او لكونه معبودا اشتقاقا من كذا
فظنونا اساسا فاخذوا يرسون والمرمى حيث ابتوا وظلوا الخلق عفوا اقول
قد سبق توجيه التعرض لها في اصل المجاز وتقديمها عليه والتاويل في الوضع هو ان
لا يكون وضعا حقيقيا بل ادعائيا اذ لا بد حينئذ ان يكون مبنيا على تاويل وذلك اعني
الوضع التاويلي انما يوجد في الاستعارة بان يستعار المعنى الموضوع له لغيره بطريق
الادعاء بالغة ثم يطلق عليه اللفظ فيكون مستعملا فيما هو موضوع له ادعاء لا تحقيقا
وسيرد عليك في مباحث الاستعارة تحقيق التاويل الذي هو مبني ذلك الادعاء وانه
لا يقتضي كون المستعار مجازا عقليا وحقيقة لغوية بل هو مجاز لغوي ثم ان الاحتراز
بهذا القيد عن الاستعارة مما لا حاجة اليه في صحة الحد لان لفظ الوضع وما يشتق منه اذا
اطلق تبادر الفهم الى ما هو بالتحقيق دون التاويل لكنه اراد دفع الوهم لمكان الاختلاف
في الاستعارة هل هي مجاز لغوي او حقيقة لغوية ونظيره في دفع الوهم الاحتراز في
حد الفاعل بقيد تقديم الفعل عليه عن المبتدا في زيد قام وعن الحال في حد النعت
بقيد الاطلاق وقوله على اصح القولين لا يجوز ان يتعلق بقوله تعد لان اصح القولين
هو ان الاستعارة مجاز لغوي لا مجاز عقلي هو حقيقة لغوية بناء على ذلك الادعاء
فكيف يصح ان يعد الاستعارة مستعملة فيما هي موضوعة له على القول الاصح بل هو متعلق
بقوله ليحترز اي انما يحترز في حد الحقيقة عن الاستعارة على القول الاصح الذي هو انها
مجاز لغوي واما على القول الآخر وهو انها مجاز عقلي وحقيقة لغوية فلا يجوز الاحتراز
عنها لكن الانسب حينئذ ان يقدم قوله على اصح القولين على قوله في الاستعارة لئلا يقع
فاصلا بين يعد وما عطف عليه اعني ولا تنبيها واعترض على هذا الحد بانه لا بد فيه من

التقييد باصطلاح التخاطب كما هو المشهور في الكتب لئلا ينتقض بلفظ الصلوة مثلا
اذا استعمله اللغوي في الاركان المخصوصة لاشتمالها على الدعا فانه حينئذ مجاز قطعا
مع دخوله في الحد ودفع بان الحيثية مرادة اي المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث
انها موضوعة له وما ذكرتم من المثال ليس كذلك ومن اورد قيد اصطلاح التخاطب
في حد الحقيقة اراد به مزيد التوضيح او توهم ان الحيثية لا تعتبر في الحدود وقوله لك
ان تقول وضع في هذا الحد قوله ما تدل عليه بنفسها موضع ما هي موضوعة له في الحد
السابق بناء على ان الوضع اعني تعيين اللفظ بازاء معنى بنفسها يستلزم دلالتها بنفسها
عليه بل هما متلازمان اذا خصصت الدلالة بالوضع فيدخل فيها وضع ايضا في هذا
الحد قوله دلالة ظاهرة موضع قوله من غير تاويل في الوضع في الحد السابق فاحترز به
ايضا عن الاستعارة فورد عليه ان الاستعارة وان فرضنا انها مستعملة فيما هي موضوعة له
بناء على ان الوضع اعم من التحقيقي والتاويلي ليست مستعملة فيما يدل عليه بنفسها لاحتياجها
في الدلالة على ما اريد بها الى القرينة كما سياتي في بحث الاستعارة وجوابه انه يدعي ان
من جعلها مستعملة فيما وضعت له فقد جعلها مستعملة فيما يدل عليه بنفسها بناء على استلزام الوضع
دلالة اللفظ بنفسه فيكون قرينة الاستعارة عنده كقرينة المشترك بطريق الادعاء في انها
لدفع مزاحمة الآخر لا لتحصيل الدلالة على المعنى المراد لكن يتجه حينئذ ان لا يكون دلالة
المشترك المأخوذ مع القرينة دلالة ظاهرة حاصلة بنفس اللفظ كما في الاستعارة فيخرج
المشترك عن الحد ايضا ويمكن ان يدفع بان ذلك في الاستعارة ادعائي وفي المشترك
تحقيقي فلا يلزم من عدم الظهور في الاستعارة عدم الظهور في المشترك قوله او القرء دخول
المشترك في الحد الاول للحقيقة ظاهر بخلاف دخوله في الحد الثاني فلذلك تعرض لبيانه وزعم
بعضهم ان معنى قوله او القرء الى قوله منتسبا الى الوضعين هو ان القرء مثلا لما وضع لكل
واحد من معنييه صريحا لزم ضمنا ان يكون موضوعا للقدر المشترك اعني مفهوم الاحد
المطلق الداير بينهما وذلك لان تعيين اللفظ لكل واحد بخصوصه تعيين اللفظ للاحد
المطلق لا للمجموع المعنيين من حيث انه مجموع فانه غير لازم فاذا استعمل لفظ القرء مطلقا

اي غير مقيد بالنسبة الى احد وضعيه كان مستعملا في الاحد المطلق الداير بين معنييه
فان الاحد المطلق معناه الذي يدل عليه بنفسه ما دام منتسبا الى الوضعين نقول في
ان لا تجوز اما بتاويل مصدر بمعنى الفاعل اي وكاستعمال القرء في غير المتجوز وهو
الاحد الداير واما بتقدير مضاف اي وكاستعماله في ذي ان لا تجوز وهذا كما ترى
مردود بوجهين اما اولا فبان الوضع لكل واحد منهما بخصوصه لا يستلزم الوضع لمفهوم الاحد
المطلق المشترك بينهما وهو مما لا سترة به ولو صح ذلك لامتنع كون اللفظ مشتركا بين معنيين
فقط ولوجب اذا اطلق لفظ القرء ان يتردد بين معان ثلثة اعني ذلك المفهوم الكلي
وفرديه واما ثانيا فبانا نعلم قطعا انه اذا اطلق لفظ القرء فقد اريد به احد معنييه بعينه
الا انا لا نعلمه فكيف يقال ان المقصود به ذلك المفهوم الكلي وان اللفظ مستعمل فيه واما
ثالثا فبان الحكم بكونه موضوعا للقدر المشترك يستلزم كونه متواطيا بالقياس الى معنييه
مع كونه مشتركا بينهما وذلك مما لم يقل به احد ولا يرضى بالتزامه من له ادنى معرفة باللغة
فالصواب ان يقال اراد ان القرء اذا لم يخصص باحد وضعيه تبادر منه الى الذهن
ان المراد اما هذا بعينه واما ذاك بعينه وكل واحد من هذين المعنيين وضع اللفظ له
بخصوصه فيكون مستعملا فيما يدل عليه بنفسه لما عرفت من ان الوضع يستلزم دلالة اللفظ
بنفسه ولا شك ان هذين المعنيين متساويان في التبادر اجمالا وان اللفظ لا يتجاوزهما
الى معنى ثالث فيكون دلالته على ذلك المعنى المراد ظاهرة لانها ليست بمرجوحة بالقياس
الى الدلالة على الآخر مع كونها راجحة بالقياس الى دلالة ذلك المشترك على معانيه
المجازية نقول في ان لا تجوز لم يرد به ان اللفظ مستعمل في عدم التجوز وذلك لا دلالة
في ذلك الاستعمال لا تجوز وربما تخالف مستعمل في عدم التجوز واشار بقوله غير مجموع
بينهما الى ان المشترك لا يصح استعماله في جميع معانيه اما مطلقا كما ذهب اليه الجمهور واما
على الخصوص اعني اذا كانت المعاني متضادة كما في لفظ القرء ونظايره قوله اما اذا خصصت
بواحد التخصيص في قوله القرء بمعنى الطهر ظاهر واما في قوله القرء لا بمعنى الحيض فانه لما ثلث
للمعنيين فنفي الحيض تعيين للطهر قوله كما كان الواضع عينه بازائه بنفسه يعني ان تعيين

لفظ القرء بازاء الطهر بنفسه يقتضي ان يكون هو دالا عليه بنفسه اذ لا معنى لذلك
التعيين الا جعله بحيث يدل عليه بنفسه وانما احتيج الى المخصص لدفع المزاحم فالقرينة في
المشترك لتعيين الدلالة لا لتحصيلها وفي المجاز لتحصيل الدلالة فهي جزء من مقتضى
الدلالة ههنا ولا اشارة الى منع التدقيقات التي اوضحناها قال وانه اي ما ذكره من
حال المشترك مختصا باحد معنييه وغير مختص لمثله فضل تامل منك فاحفظ اي استعمل
الاحتياط في التامل قوله المستعملة في معناها بالتحقيق خرج بقوله معناها ما عدا الاستعارة
من المجازات لان المتبادر من لفظ المعنى اذا اطلق هو ما وضع اللفظ بازائه وخرج
بقيد التحقيق الاستعارة فانها مستعملة فيما هو معناها بالتاويل والكناية داخلة في الحدود
الثلثة للحقيقة كما نبهناك عليه ولا بد في الحدين الاخيرين ايضا من اعتبار قيد الحيثية
او التصريح باصطلاح التخاطب قوله وبهذا المأخذ يريد به ما ذكره من انه متى تعين عندك
صاحب الوضع نسبت الحقيقة اليه يعرفك اي يجعلك عارفا بامكان انقسام الحقيقة الى
اكثر من تلك الثلثة وذلك بان يتعين مثلا ان الوضع من النحاة او المتكلمين فيقال
حقيقة نحوية او كلامية وقد يسمى الثلثة مع اصطلاحية وعرفية خاصة قوله وانما
المجاز ذكر ههنا كلمة انما اهتماما بشان المجاز لكونه مقصودا اصليا واورد له حدودا
ثلثة مقابلة لحدود الحقيقة على ترتيبها وقوله بالتحقيق متعلق بموضوعة اي هي مستعملة
في غير الموضوع له التحقيقي فيتناول الاستعارة المستعملة في الموضوع له التاويلي ولما لم يمكن
اعتبار الحيثية ههنا كما اعتبرت في حد الحقيقة اذ لا معنى للاستعمال في غير الموضوع له
من حيث انه مغاير له احتاج الى ذكر قيد آخر يقوم مقام قيد اصطلاح التخاطب في المشهور
ولذلك اعتبر كون المعنى المستعمل فيه غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى اذا
كان نوع حقيقتها لغويا وجب ان يكون تلك الكلمة مستعملة في معنى مغاير لما وضعت
له في اللغة مطلقا وجاز حينئذ ان يكون ذلك المعنى المغاير عين معناها الشرعي
والعرفي مثل ان يستعمل صاحب اللغة لفظ الصلوة في الاركان المخصوصة ولفظ
الغائط في فناء الحاجة فانهما مجازان داخلان في الحد وانما قلت مطلقا احترازا

عن المشترك المستعمل في بعض معانيه الحقيقية فانه مستعمل في ما يغاير الموضوع له ايضا
لا مطلقا وكذا اذا كان نوع حقيقتها شرعيا وجب ان يكون تلك الكلمة مستعملة في غير
معناها الشرعي مطلقا مع جواز كونه عين معناها اللغوي مثل ان يستعمل الشارع لفظ
لفظ الصلوة في الدعاء وقس على ذلك اذا كان نوع حقيقتها عرفيا والباء في قوله
بالنسبة متعلق بالغير وكانه اعاد لفظ الغير ليظهر تعلق هذا الجار به واما ذكر استعمالا
بالتبعية اظهارا لمتعلق الجار الداخل على الغير وقوله احترازا ان لا يخرج اما محمول على
حذف اللام دون عن اي احترازا لئلا يخرج واما محمول على زيادة كلمة لا كما في لئلا يعلم
اي احترازا عن ان يخرج وقوله نظرا تعليل للاحتراز ولا بد في قوله احترازا عما اذا اتفق
من تقدير مضاف اي عن خروج ما اذا اتفق وقوله لا بالنسبة معطوف على محذوف
اي فيما يكون موضوعة له بالنسبة الى غير نوع حقيقتها لا بالنسبة الى نوع حقيقتها وانما
جعل اطلاق لفظ الدابة في العرف على الحمار بطريق المجاز بناء على انه في العرف
مخصوص بالفرس والبغل قوله فتخرج اي الكناية مستعملة في غير ما هي موضوعة له وذلك
لانها ليست موضوعة للمكنى عنه بل للمكنى به وهي مستعملة في المكنى عنه لانه المقصود الاصلي
من الكناية لا المعنى الموضوع له اعني المكنى به فانه مراد على انه وسيلة الى ذلك المقصود
الاصلي وههنا بحث وهو ان الموضوع له اذا لم يكن مقصودا اصليا في الكناية لم يكن
مستعملة فيه لما سيصرح به فلا يندرج الكناية حينئذ في حدود الحقيقة اصلا ويكون تعميم
منافيا في الحقيقة بالتي ليست بكناية لغوا ويمكن ان يجاب عنه بانه صرح في آخر بحث
الكناية بان اللفظ اذا استعمل فاما ان يراد به معناه وحده وهو الحقيقة اي التي ليست
بكناية او يراد به غير معناه وحده وهو المجاز او يراد به معناه وغير معناه معا وهو الكناية
وعلى هذا يقال الكناية مستعملة في مجموع المعنيين وذلك ظاهر ويقال ايضا انها مستعملة
في كل واحد منهما لكونه داخلا في الغرض الاصلي ولا استحالة في كون احد جزئي الغرض
الاصلي وسيلة الى الجزء الآخر فبهذا الاعتبار يدخل الكناية في حد الحقيقة ويحسن
تقييد الحقيقة بالتي ليست بكناية هذا وانت تعلم انه قد لا يقصد بالكناية معناها الموضوع له

اصلا كما فى قولك لمن لانجاد له انه طويل النجاد قصدا الى طول قامته واما ما يقال
من انه لابد فى الكناية من ان يقصد تصوير المعنى الاصلى فى ذهن السامع لينتقل منه
الى المكنى عنه فيكون الموضوع له مقصودا فى الكناية من حيث التصوير دون التصديق
فليس بشئ اذ لابد فى المجاز ايضا من تصور المعنى الحقيقى ليفهم المعنى المجازى المتمثل
على المناسبة المصححة للاستعمال فدعوى كون الموضوع له مقصود التصوير فى
الكناية دون المجاز تحكم فالاولى ان نقتصر فى الكناية على جواز ارادة المعنى الموضوع له
لعدم وجوب القرينة المانعة عن ارادته فى الكناية بخلاف المجاز فان نصب القرينة
واجبة فيه وحينئذ يجعل الكناية قسما ثالثا على حدة قوله فى معنى معناها بالتحقيق هذا
الظرف اعنى قوله بالتحقيق متعلق بمعناها حال منه والعامل فيها معنوى كانه قيل
المستعملة فيما يناسب معناها ملتبسا بالتحقيق وفائدته ان لا يخرج الاستعارة عن الحد
فانها ليست مستعملة فى معنى معناها مطلقا لكونها مستعملة فى معناها بالتأويل قوله
استعمالا فى ذلك اى فى معنى معناها والمجازاعنى بالنسبة متعلق بمعنى المغايرة المستفادة
من معنى معناها وقوله فى ذلك النوع متعلق بمعناها اى ما يكون معناه فى ذلك النوع
واعترض على حدود المجاز بانه يجب ان يراد فيها قيد يخرج الغلط كقولك خذ هذا الفرس
مشيرا الى الكتاب فى يدك وذلك القيد مثل قولهم لعلاقة بينهما وقولهم على وجه يصح
واجيب بان عبارة الحدود مشعرة بان ذكر الكلمة عن قصد ولا قصد فى ذكر الغلط
وهو غلط اذ ليس المراد به ما يكون سهوا من اللسان بل ما يكون خطاء فى اللغة
صادرا عن قصد قوله واعلم اراد بتحقيق قيد الاستعمال المأخوذ فى تعريفات الحقيقة
والمجاز وهو كلام حق لان مستتبعات التراكيب ليست مما استعمل فيها الالفاظ
اما كون هذا التحقيق منافيا لادراج الكناية فى حد الحقيقة فقد اشرنا اليه والى
ما له وما عليه قوله ومن حق الكلمة فى الحقيقة بيان لسبب استغناء الحقيقة عن القرينة
وقيدها بغير الكناية لان الكناية يفتقر فى دلالتها على المكنى عنه الى قرينة وان
لم يفتقر اليها فى دلالتها على معناها الاصلى والباء فى بنفسها متعلقة بان يستغنى

وقوله بنفسها تعليل للاستغناء بنفسها عن غيرها فان تعين الكلمة للمعنى بحكم الوضع يقتضى
ذلك الاستغناء قوله واما ما ظن بالمشترك يعنى قد يظن ان المشترك مع كونه حقيقة غير كناية
محتاج الى قرينة فلا يصح الحكم بان الحقيقة غير الكناية على الاطلاق مستغنية بنفسها عن القرينة
وذلك ظن فاسد فان المشترك اذا دار بين وضعيه تبادر منه الفهم الى الموضوع له
وان لم يعلم بعينه لكن لم يذهب الوهم الى غير الموضوع له كان فى دلالته على الموضوع له
اجمالا استغنى عن القرينة واذا خصص باحد وضعيه انتصب دليلا دالا بنفسه على معنيين
وذلك التخصيص لدفع المزاحمة لا لتحصيل الدلالة واقتضائها كما مر قوله وحق الكلمة فى
المجاز وبالغ فى احتياج المجاز الى القرينة حيث قال وحق المجاز ترك لفظه من يكن
حقه مخصر فى عدم الاستغناء عن القرينة وقوله ليعينها على صيغة المضارع تعليل لعدم الاستغناء
اى ليعين ذلك الغير الكلمة لما يراد منها قوله وسميت الحقيقة حقيقة اراد بيان المناسبة
بين المعنى الاصطلاحى والمعنى اللغوى قوله لمكان التناسب اى لوجوده على ان المكان
مصدر بمعنى الكون اى الثبوت والوجود وجاز ان يكون لفظ المكان مقحما لاجل التفخيم
اى بمنزلة التناسب قوله اذا وجب اى ثبت ولهذا فسر الواجب بالثابت كيلا يتوهم منه
معنى اللازم عقلا او شرعا قوله واجب لها ذلك اى ثبوتها فى موضعها وقد اكد بقوله
ثابتة فى موضعها الاصلى رعاية لما تقدم من قوله فعناه الواجب قوله فهى عندى
للتأنيث فى الوجهين اما على الوجه الثانى وهو كونها فعيلا بمعنى فاعل فظاهر لانها فى
الاصل صفة للكلمة فلا بد من التأنيث واما على الوجه الاول وهو كونها فعيلا بمعنى مفعول
فيحتاج الى تكلف وهو ان يقدر لفظ الحقيقة فى الاصل صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها
اعنى الكلمة فيجب التأنيث كما يقال مررت بقتيلة بنى فلان وانما ارتكب هذا التكلف
جريا على ان الاصل فى التاء هو التأنيث وذهب الجمهور الى ان التاء على الوجه
الاول للنقل من الوصفية الى الاسمية كما فى الاكيلة والذبيحة والنطيحة قوله لان
المجاز مفعل من جاز المكان يريد انه مصدر ميمى بمعنى اسم الفاعل اى الجائز بمعنى
المتعدى ثم نقل الى الكلمة التى تعدت مكانها الاصلى اى جازته وانما فسر قوله

غيرها هي موضوعة له بقوله وهو ما لا تدل عليه بنفسها لمزيد الخفاء وتقديها عن مكانها
الاصلي ولما كان جعل المجاز مصدرا بمعنى الفاعل مستبعدا ذهب بعضهم الى انه من قولهم
جعلت هذا مجازا الى حاجتي اى طريقا اليها من جاز المكان سلكه فان المجاز طريق
الى تصور معناه وسلك اليه قوله واعتبار التناسب لما ذكر انه روعي التناسب في تسمية
الكلمة بالحقيقة والمجاز اشار الى ان اعتبار التناسب مزلة اقدام لاشتباه الاسم
الذي روعي فيه التناسب بالصفة على اقوام بسبب اعتبار المعنى القايم بالغير في
كل منهما ثم بين الفرق وازال الاشتباه بان اعتبار المعنى في التسمية لترجيح ذلك
الاسم على غيره فاذا سمي انسان لحمرة باحمر كان المسمى به ذاته المخصوصة وكان اعتبار
الحمرة لترجيح تسمية باحمر على تسمية باصفر فيكون الحمرة خارجة عن المسمى حتى اذا زالت
الحمرة كان العلم باقيا على حاله دالا على خصوصية ذاته بحيث لا يصح الطلاقه بهذا الوضع
على انسان آخر له حمرة واعتبار المعنى في الوصف لتصحيح اطلاقه على ما قام ذلك المعنى به
فلفظ احمر اذا كان وصفا لم يعتبر في مفهومه خصوصية ذات اصلا بل اعتبر ذات ما
مع خصوصية معنى الحمرة فالحمرة داخلة في مفهوم لفظ احمر وصفا بلا خصوصية ذات فيصح
اطلاقه على كل ما قام به الحمرة مطلقا وكذا الحال في لفظ الحقيقة فانه اذا كان اسم
جنس للكلمة المذكورة كان الثبوت او الاثبات خارجا عن مفهومه غير مصحح للاطلاقه
بذلك الوضع على غير تلك الكلمة واذا كان صفة صح اطلاقه على كل ثابت او مثبت
بوضع واحد فان قلت ما ذا تقول في كتاب واله اهما من قبيل الاسماء ام الصفات
قلت بل هما من قبيل الاسماء الا انه اعتبر في مفهومهما مع خصوصية الذات خصوصية
المعنى ايضا وصارا بذلك اقرب الى الصفات من نحو احمر علما نظرا ان اعتبار المعنى
في الاسماء على وجهين احدهما ان يكون خارجا عن المسمى كما اذا سمي من له حمرة
باحمر اى جعل علما له والثاني ان يكون داخلا فيه ماخوذا مع خصوصية الذات
كنحو كتاب واله وان اعتبار المعنى في الصفات على وجه واحد وهو ان يكون داخلا
في المفهوم ماخوذا مع ذات ما مبهمة على الاطلاق والضابط ان ما اعتبر فيه ذات ما

مع خصوصية المعنى فهو وصف يصح اطلاقه على جميع محال ذلك المعنى وما اعتبر فيه خصوصية
الذات فهو اسم سواء لم يعتبر فيه معنى كالفرس والجدار او اعتبر على انه خارج عن المسمى
سواء كان اسم جنس كالحقيقة او علما كاحمر او على انه داخل فيه كالكتاب والاله
المعيار في تمييز الاسماء التي دخل في مفهوماتها المعاني عن الصفات ان يوصف ولا يوصف
بها على عكس الصفات فيقال مثلا اله واحد قديم ولا يقال شيء اله ويقال كتاب
كريم ولا يقال شيء كتاب قوله وان ترك مفعول له بتقدير مضاف اى اتق التسوية
بينهما ان ترك قوله لصحة اطلاقه عليه اى على الانسان الذي وصف باحمر قوله عن
الآخر متعلق بما في اين من معنى البعد قوله وان كثيرا سووا اى بين التسمية باعتبار
المعنى وبين الوصف قوله لكونه مما زعموا اشتقاقا من كذا اى من اله بالكسر اذا
حار واصله وله قوله او لكونه معبودا اشتقاقا من كذا اى من اله بالفتح الاهة
اى عبد والمقصود ان لفظ الله علم بخصوصية ذاته تعالى وان احد هذين المعنيين
معتبر فيه لترجيح التسمية به سواء قيل انه خارج عن مدلول العلم كما هو الظاهر في الاعلام
او داخل فيه اذ لا تفاوت الحال ههنا بخلاف احمر علما لجواز زوال الحمرة فيزول
العلم ان كانت الحمرة داخلة في مدلوله قوله نظرونا اسمانا اى حيث جعلنا لفظ الله بسبب
هذا الاشتقاق واعتبار المعنى فيه من قبيل الصفات التي يجب اطرادها فيخرج عن كونه اسما
ويلزم جواز اطلاقه على غيره تعالى يرمون اى ينسبونا والحال ان موضع النسب
مكانهم الذي فيه ليلا ونهارا قوله غفرا اى اغفر لهم غفرا ما صدر عنهم من نسبتنا الى
الباطل ونسبتهم ايانا قال وحد الحقيقة والمجاز عند اصحابنا في هذا النوع بغير ما ذكر
يحدون الحقيقة بهذا كل كلمة اريد بها ما وقعت له في وضع واضع وقوعا لا تستند فيه
الى غيره وانما يقولون واضع بالتنكير دون التعريف ليعم واضع اللغة وغيره من اصحاب
الاوضاع المتاخرة عن وضع اللغة والضمير في فيه يعود الى الوقوع وفي غيره يعود
الى الوضع وانما يذكرون هذا القيد مقررا للمعنى الاول مثل ان يقولوا كل كلمة اريد بها
ما وقعت له في وضع واضع لا ما وقعت له في غير وضع واضع والذي يتعلق له الكلمة في

غير الوضع سهوا مثلا ولا عقلا بوساطة الوضع كما اذا وقعت للعشرة مثلا في الوضع
فانما تكون واقعة للخمسة الا انها في وقوعها للخمسة تستند الى غير
الوضع وهو العقل ويحدون المجاز هكذا كل كلمة اريد بها غير ما وقعت له في وضع
واضع للملاحظة بين الثاني والاول فتأمل قولي وقولهم واعلم ان الكلمة حال
وضعها اللغوي لما عرفت من ان الحقيقة ترجع الى اثبات الكلمة في موضعها وان
المجاز يرجع الى اخراج الكلمة عن وضعها حقها ان لا تسمى حقيقة ولا مجازا كالجسم
حال الحدوث لا يسمى ساكنا ولا متحركا واما حال الوضعين الآخرين فحقها كذلك
لكن في الاول بالاطلاق وفي الآخرين بتقييد الحقيقة بنوعها مثل ان يقال لا يكون
حقيقة شرعية ولا مجازا ولا يكون حقيقة عرفية ولا مجازا وان كان الاطلاق
تدخيل واذ قد تقدم اليك ما احاطت به معرفتك فبالحري ان نشرع الذيل لتلخيص
ما عند السلف في الاصلين وتخليصه مما يقع من الحشو في البين وان نسوق اليك
مرتبا ترتيبا تقيد اوابد فوائده مقررا تقريرا يميط اللثام عن وجوه فرائده ثم
ذلك ليطلعك على كنه ما اجروا اليه ونعرفك على شأو ما قد اناخوا لديه منبهين في
اثناء المساق على ما يرونه وما نحن نراه فاذا استفادنا من كمال تأملك في نجوه
وراء اثرت عن استطلاع طلعيهما انما شئت واعلم ان المجاز عند السلف من علماء
هذا الفن قسمان لغوي وهو ما تقدم ويسمى مجازا في المفرد وعقلي وسيأتيك
ويسمى مجازا في الجملة واللغوي قسمان قسم يرجع الى معنى الكلمة قسمان خال عن
الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان خال عن الفائدة في التشبيه ومتضمن
لها وانه يسمى الاستعارة ولها انقسامات فهذه فصول خمسة مجاز لغوي يرجع
الى المعنى خال عن الفائدة مجاز لغوي معنوي مفيد خال عن المبالغة في التشبيه
استعارة مجاز لغوي راجع الى حكم الكلمة مجاز عقلي ويتلوه الكلام في الحقيقة
وانا اسوق اليك هذه الفصول بعون الله تعالى اقول الساي في علم البيان و
هو ظرف لاصحابنا وارادة كل في الحد وشاع في عبارات الادباء لان

ذلك

ذلك اقرب الى افهام المتعلمين واضبط كانه قيل كل كلمة اريد بها كذا فهي حقيقة
ولا شك انهم يفهمون منه المعنى المشترك الصادق على كل فرد من الحقيقة اعني الكلمة
التي اريد بها كذا فيحصل حينئذ المقصود بالحد مع تقرب الى الفهم واشارة الى
فقولهم كل كلمة اريد بها ما وقعت له في وضع واضع بمنزلة ان يقال هي الكلمة المستعملة فيما و
له فيخرج عنه المجاز المستعمل فيما وضع له في غير اصطلاح التخاطب بقيد الحيثية كما في حده
ويخرج الاستعارة ايضا بقيد الوضع لان المتبادر من اطلاق الوضع هو الوضع
كما مر فلا حاجة الى التقييد بعدم التأويل كما ارتكبه في حده وخروج باقي المجازات بقيد
الوضع ظاهر فقد ساوى حده حد من تولى يتم واضع اللغة وغيره وذلك لان تنكيره
وابهامه دل على انه اريد به واضع ما اي واضع كان ولو عرف لتبادر الفهم الى واضع
اللغة لان الاصل والسابق في الاعتبار هو وضعه وباقي الاوضاع متأخر عنه
لان اصحابها يجعلون الفاظا موضوعة في اللغة الى معان اخر قوله وانما يذكرون هذا
القيد تقريبا للمعنى الاول فان قلت هلا حمله على الاحتراز عن المجاز مطلقا فان
المعنى المجازي يستبد وقوع اللفظ له الى غير الوضع اعني العلاقة المصححة لاطلاقه عليه
استناده الى وضعه لما هو موضوع له قلت انما لم يحمله عليه لان معنى وقعت له في وضع انها
وضعت له فلا يتناول شيئا من المجازات الا المجاز الذي اخرجناه بقيد الحيثية ولا يمكن
اخراجه بعدم الاستناد في الوقوع الى غير ذلك الوضع قوله والذي يقع له الكلمة في غير
الوضع سهوا مثلا ولا عقلا بوساطة الوضع لا يقال هذا تفسير للاعم بالاخص فان الكلمة
قد يقع في غير الوضع لما ليس لازما عقليا بل عاديا واعتقاديا لانا نقول قد تسامح
في العبارة فذكر ما هو المعتبر في الدلالة عند الكل على قصد التمثيل دون الحصر ولا يأبى
عليه في ذلك لانه بصدد بيان ما ذكر تقريبا للمعنى الاول وذلك ان نقول اراد بالسداد
العقلي ما يعم العادي والاعتقادي ايضا قوله فانما تكون واقعة للخمسة لان اراد
به وقوع العشرة لكل واحدة من الخمستين على الانفراد فلا لاعقل مرد الدلالة تضمن
وان اراد به وقوعها لمجموعها كان الامر مبنيا على ما قيل من ان العدد لا يتركب من

التي تحته وكانت الدلالة التزاما وقولهم في حد المجاز كل كلمة اريد بها غير ما وقعت
له في وضع واضع تتناول الاستعارة لانها لم توضع لما اريد بها في وضع واضع التحقيق
وتتناول المجاز المستعمل فيما وضع له بوضع آخر وقولهم لملاحظة بين الثاني والاول
اى لملاحظة علاقة بينهما يخرج الحقيقة المستعملة في غير ما هو موضوعة له بوضع آخر ويخرج
الغلط ايضا لكن يرد على حدهم الكناية اذ لم يقصد بالقرينة المانعة عن ارادة
الموضوع له كما يرد على حده الغلط فقدت دعوى بهذان الحدان ايضا ولم يحصل
مقصوده بقوله فتأمل قولي وقولهم فتأمل قوله واعلم ان الكناية حال وضعها اللغوي
الكلمة اسماء وخبرها الجملة الاسمية اعني قوله حقها ان لا تسمى والظرف اعني حال وضعها
معمول لا تسمى بحسب المعنى واللام في لما عرفت متعلق بما في حقها من معنى الفعل وجاز
ان يتعلق به ايضا حال وضعها فتقدير الكلام هكذا حقها حال وضعها ان لا تسمى لما
عرفت والحاصل ان الاستعمال معتبر في حدي الحقيقة والمجاز ولا استعمال حال الوضع
فلا حقيقة ولا مجاز وقوله كالجسم حال من المستتر في ان لا تسمى وحال الحدوث ظرف
لقوله لا تسمى ساكنا ولا متحركا وانما لم يتسم بذلك لان السكون هو الكون الثاني في
المكان الاول والحركة هي الكون الاول في المكان الثاني والجسم حال الحدوث له
كون اول في مكان اول فلا حركة له ولا سكون قوله واما حال الوضعين الاخيرين
اى الشرعي والعرفي فحق الكلمة كذلك اى ان لا تسمى حقيقة ولا مجازا لكن حقها في
حال الوضع الاول اى اللغوي اى لا تسمى بهما على الاطلاق اى لا يكون حينئذ
حقيقة ولا مجازا اصلا وحقها في حال الوضعين الاخيرين اى المتأخرين عن الوضع
اللغوي ان لا تسمى بهما مع تقييد الحقيقة بنوعها اى لا يكون حال الوضع الشرعي حقيقة
شرعية ولا مجاز الحقيقة الشرعية ولا يكون في حال الوضع العرفي حقيقة عرفية ولا
مجاز الحقيقة العرفية وانما اكتفى بذكر تقييد الحقيقة بنوعها لانها الاصل وذكر المجاز بطريق
الاضافة الى الحقيقة ولم يقل ولا مجازا شرعيا ولا مجازا عرفيا قوله وان كانت
على الاطلاق قد يجيء وذلك بان يعرض نقل الشارع او العرف اللفظ الى معنى آخر

بعد الوضع اللغوي وقبل استعماله في معناه بحسب الحقيقة لا يكون الكلمة حقيقة ولا مجازا
اصلا ولا حاجة في اثبات هذا الاحتمال الى فرض اختراع الشارع او اهل العرف
لفظا لم يوضع في اللغة اصلا قوله في الاصلين اى المجاز والكناية وقد اشار
بلفظ التلخيص الى انه كان في كلامهم انغلاق وتعقيد كما صرح باشتماله على الحشو ايضا
قوله وان نسوقه اى نسوق ما عند السلف وهو ما حال منه وكذا قوله متفردا والاوابد
الوحوش يقال ابدت البهيمة تأبد وتأبد بالضم والكسر اى توحشت والاماطة الازالة
واللثام ما على الفم من النقاب وقوله عليها حال من فاعل نسوقه كما ان منبهين كذلك
قوله ما اجروا عليه اى ركاب افكارهم والثنا والغاية اناخوا اى اناخوا المطي الركاب
لديه فاذا استناخ اى ما يريده وما نحن بصدده على المخصوص في لجوجه اى وسط
ذراه اى ذرى تامك وهو بالفتح الكتف والسترة وبالضم جمع ذروة بضم الذال وكسرها
وهي اعلى الشيء لعن استطلاع طلعيها اى عن طلب الاطلاع على حقيقة ما يريده وما نحن
بصدده قوله واعلم ان المجاز يعني به ما يطلق عليه لفظ المجاز لا المجاز المفسر بما سبق فانه
في المفرد والكلمة فلا يتناول المجاز العقلي الذي هو في الجملة والنسبة قوله واللغوي
قسمان الظاهر انه ان اراد به اللغوي الذي فسره بقوله وهو ما تقدم فنتيجة حينئذ ان
الراجع الى حكم الكلمة لا يندرج في اللغوي المفسر بما تقدم اصلا وقد اجيب بان المصنف
كالمعترف بان حد المجاز اللغوي غير متناول للمجاز الراجع الى حكم الكلمة ومعترف
ايضا بانه ليس بمجاز بل ملحق به فيكون هذا التقسيم على رأى السلف كالتقسيم الاول
لكن يرد ان حدهم المذكور للمجاز لا يتناوله ايضا فالاولى ان يقال اراد بالمجاز اللغوي
الذي جعله مقسما ما يطلق عليه المجاز اللغوي واما الاعتراض بان الاستعارة التمثيلية
كقولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى لا تندرج في المجاز اللغوي ايضا لاختصاصه
بالمفرد فلا يحتاج في دفعه الى التأويل بما يطلق عليه المجاز اللغوي بل يكفيه ان يقال
قسم الشيء قد يكون اعم منه من وجه كالابيض اذا جعل قسما من الحيوان قوله ولها
انقسامات اى وللاستعارة انقسامات كثيرة ومباحث جمة كما سيرد عليك قوله مجاز لغوي

قدم اللغوي على العقلي لان الاول في المفرد والثاني في الجملة وقدم اللغوي
الراجع الى المعنى على الراجع الى حكم الكلمة لان الثاني ملحق بالمجاز وقدم من اقسام
المجاز الراجع الى المعنى غير المفيد لان المتضمن للفائدة بمنزلة المركب بالقياس اليه
وكذا المتضمن للمبالغة في التشبيه بمنزلة المركب بالقياس الى الخالي عنها مع ان مباحث
غير المفيد اقل من مباحث المفيد الخالي عنها وهي اقل من مباحث الاستعارة فيقدم
ما كان مباحثه اقل تفريغا للذهن للتوجه الى الاكثر قوله ويتلوه الكلام اي
يتلو المجاز العقلي الكلام في الحقيقة العقلية اي يتبعه في فصله كما هو حق التابع
بالقياس الى متبوعه لا في فصل على حدة واما تقديم الحقيقة اللغوية على مجازها
فلانه اخذها في حدوده قال الفصل الاول المجاز اللغوي الراجع
الى معنى الكلمة غير المفيد وهو ان تكون الكلمة موضوعة لحقيقة من الحقائق مع قيد
فتستعملها لتلك الحقيقة لا مع ذلك القيد بمعونة القرينة مثل ان تستعمل المرسن
وانه موضوع لمعنى الانف مع قيد ان يكون انف مرسون استعمال الانف من
غير زيادة قيد بمعونة القرائن كقول العجاج ٭ وفاحما ومرسنا مسرجا ٭
يعني انفا يبرق كالسراج او مثل المشفر وهو موضوع للشفة مع قيد ان تكون
شفة بعير استعمال الشفة فتقول فلان غليظ المشفر في ضمن قرينة دالة على ان
المراد هو الشفة لا غير او مثل ان تستعمل الحافر وانه موضوع للرجل مع قيد
ان يكون رجل فرس او حمار استعمال الرجل بالاطلاق اعتمادا على دلالة
القرائن على ذلك سمي هذا القبيل مجازا لتعديه عن مكانه الاصلي ولغويا
لتعلقه بالمعنى لا بالحكم الذي سيأتيك ولغويا لاختصاصه بمكانه الاصلي
بحكم الوضع وغير مفيد لقيامه مقام احد المترادفين من نحو ليث واسد وحبس
ومنع عند المصير الى المراد منه اقول لك ان تجعل قوله المجاز اللغوي خبرا
للفصل الاول كما يقتضيه عده للفصول الخمسة وكان الظاهر ان يجري في جميع
الفصول على سنن واحد الا انه تفنن وعدل عن ذلك في الثلثة الاخيرة فتأمل

فيما كان في بناءها على التاويل الذي عرفته في الاصول والفنون ولك ان تجعل الخبر
في الفصل الاول والثاني محذوفا لقرب العهد بما يدل عليه تقديره هكذا الفصل
الاول في المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة غير المفيد ويكون قوله المجاز اللغوي الخ
مبتدأ خبره ما بعده اعني قوله وهو ان يكون الكلمة الى ساقه وفي حمل ان يكون على هو
مسامحة شايعة في الكلام ولا بد من تقدير مضاف يصح به الحمل اي هو ذات ان يكون الا ان
التصريح بهذا المضاف في الكلام مستبشع جدا قوله قوله مع قيد ان يكون انف مرسون
يدل على اعتبار هذا القيد في مفهوم المرسن اشتقاقه من الرسن مع ان نقل ائمة اللغة
وتبادر الفهم من موارد الاستعمال يشهدان به وباعتبار قيدي المشفر والحافر في مفهوميهما
ايضا وتدقيق من ان ما دل عليه كلامه ههنا من ان الانف والشفة والرجل مطلقة
لا تختص بالانسان لا ينافي ما ذكره في مباحث وجه الشبه من اختصاصها بالانسان
قوله استعمال الانف من غير زيادة قيد اي يستعمله في معنى الانف الذي هو مجرد عن
ذلك القيد فيصير مطلقا وصدر البيت ٭ ومقلة وحاجبا مزججا ٭ اي مدققا مطولا و
فاحما اي شعرا اسود كانه فحم واختار ان مسرجا ماخوذ من السراج او يقال سرج الله وجهه
اي حسنه وبهجه وقيل معناه كالسيف السريجي في الدقة والاستواء وايا ما كان ففي الكلمة
غرابة تخل بفصاحتها والقرينة الدالة على كون المرسن في البيت مطلقا نسبته الى الانسان
لا يقال فحينئذ قد استعمل مقيدا بقيد آخر لا مطلقا لانا نقول لم يستعمل هو في خصوصية
عضو الانسان بل في المطلق الموجود في ضمنه على قياس قولك رأيت رجلا فانك لا تريد
به خصوصية زيد مثلا قوله او مثل المشفر اي مثل ان يستعمل المشفر استعمال الشفة بان تجرده
عن قيد كونه شفة بعير ويكون المراد منه مفهوم الشفة مطلقا وانما احتاج قولك فلان
غليظ المشفر مع استناده الى الانسان الى قرينة دالة على ان المراد هو الشفة لا غير لجواز
ان يراد به تشبيه شفته بشفة البعير في الغلظ فيكون المشفر حينئذ استعارة لا مجازا غير
مفيد ولا مجال لهذا الاحتمال في قوله وههنا قوله سمي هذا القبيل ابتداء كلام لبيان
وجه التسمية قوله لاختصاصه بمكانه الاصلي بحكم الوضع اي اي وضع كان فيكون

التصرف فيه في امر وضعي وهو المراد بكونه لغويا اعني ما يقابل المجاز العقلي الذي
يكون اختصاصه بمكانه الاصلي بحكم العقل فيكون التصرف فيه عقليا قوله عند المصير
طرف لقيامه مقام احد المترادفين يعني انه اذا نظر الى ما اريد بهذا القبيل من المجاز
كان قائما مقام احد المترادفين فكما ان احد المترادفين اذا اقيم مقام الاخر لم يقصد
به معنى آخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يعد مفيدا كذلك المشفر اذا اقيم مقام الشفة لم يقصد
به الا تلك الحقيقة اعني العضو المخصوص وذلك القيد الذي جردت الحقيقة عنه تابع
عارض لها كانه بمنزلة امر خارج عن مفهوم المشفر فلا يترتب على قيامه مقام الشفة
فائدة بخلاف اطلاق الاصابع على الانامل في يجعلون اصابعهم في اذانهم فانه
يفيد مبالغة وكذا اطلاق اليد على القدرة يفيد تصويرها بصورة ما هو مظهرها
وايضا في كل من هذين الاطلاقين اثبات الشيء ببينة كما سياتي وليس كذلك في
المشفر لاتحاد المعنى حقيقة نعم اذا اريد تشبيه انف الانسان وشفته ورجله برجل
الدواب ومشفرها وحافرها واستعملت هذه الالفاظ في تلك المعاني المشبهة بها
الاصلية كانت مجازات مفيدة من قبيل الاستعارة ولا استحالة في كون لفظ واحد
بالقياس الى معنى واحد صالحا لان يكون باعتبارين مجازا فيه من نوعين
متباينين قال الفصل الثاني في المجاز اللغوي الراجع الى المعنى المفيد الخالي
عن المبالغة في التشبيه وان تعدى الكلمة عن مفهومها الاصلي بمعونة القرينة الى
غيره لملاحظة بينهما ونوع تعلق نحو ان تراد النعمة باليد وهي موضوعة للجارحة
المخصوصة لتعلق النعمة بها من حيث انها تصدر عن اليد ومنها تصل الى المقصود
بها وكذا اذا اردت القوة او القدرة بها لان القدرة اكثر ما يظهر سلطانها
في اليد وبها يكون البطش والضرب والقطع والاخذ والدفع والوضع
والرفع وغير ذلك من الافاعيل التي تخبر فضل اخبار عن وجود القدرة
وتنبئ عن مكانها اتم انباء ولذلك تجدهم لا يريدون باليد شيئا لا ملابسة
بينه وبين هذه الجارحة ونحو ان تراد المزادة بالراوية وهي في الاصل

اسم للبعير الذي يحملها للعلاقة الحاصلة بينها وبينه بسبب حمله اياها او ان يراد
البعير بالخفض وهو متاع البيت بنحو من الجهة المذكورة ونحو ان يراد الرجل
بالعين اذا كان ربيئة من حيث ان العين لما كانت المقصودة في كون الرجل
ربيئة صارت كانها الشخص كله ونحو ان يراد النبت بالغيث كما يقولون رعينا
غيثا لكون الغيث سببا فيه ونحو ان يراد الغيث بالسماء لكونه من جهتها يقولون
اصابتنا السماء اي الغيث ونحو ان يراد الغيث بالنبات كقولك امطرت السماء
نباتا لكون الغيث سببا فيه او بالسنام كقول من قال اسنمة الآبال في سحابه ومن
يعرف وجه تفسير من فسر انزال الازواج الانعام في قوله وانزل لكم من الانعام
ثمانية ازواج بانزال السماء ولا سيما اذا نظر الى ما ورد من ان كل ما في الارض
فهو من السماء ينزل بقدر وعلى منها الى الصخرة ثم يقسم وقيل هذا معنى قوله الم تر
ان الله انزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الارض ومما نحن فيه قوله وينزل
لكم من السماء رزقا اي مطرا هو سبب الرزق وقوله وفي السماء رزقكم ومما يخرط في
هذا السلك سداه الله اي الطف به واحلك الله اي خذله بمنع الطاف لكونهما في حقه
عبثا وقوله عز سلطانه فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار اي العناد المستلزم
للنار وقوله انما يأكلون في بطونهم نارا لاستلزام اموال اليتامى اياها وقول القائل
يأكلن كل ليلة اكافا اي علفا بثمن اكاف للتعلق بين ذلك العلف وبين الاكاف
وقولهم اكل فلان الدم اي الدية للتعلق بينهما ومن امثلة المجاز قوله تعالى فاذا قرأت
القرآن فاستعذ بالله استعملت قرأت مكان اردت القراءة لكون القراءة مسببة
عن ارادتها استعمالا مجازيا بقرينة الفاء في فاستعذ بالله والسنة المستفيضة
بتقديم الاستعاذة ولا التفات الى من يؤخر الاستعاذة فذاك لضيق العطن وقوله
ونادى نوح ربه في موضع اراد نداء ربه بقرينة فقال رب وقوله وكم من قرية
اهلكناها في موضع اردنا اهلاكها بقرينة فجاءها بأسنا والبأس الاهلاك وقوله وحرام
على قرية اهلكناها في موضع اردنا اهلاكها بقرينة انهم لا يرجعون اي عن معاصيهم

للخذلان ومنه ما آمنت قبلهم من قرية اهلكناها افهم يؤمنون اى اردنا اهلاكها
اذ معنى الآية كل قرية اردنا اهلاكها لم يؤمن احد منهم افهؤلاء يؤمنون وما اول
نظم الكلام على الوعيد بالاهلاك اما ترى الانكار فى افهم يؤمنون لا يتعلق
المجاز الا بتقدير ونحن على ان نهلكهم وانما حلت الاستماع عما ذكرت على ضيق العطن
لانه شئ جرى فيما سواه بعد جريا مستفيضا يكاد يريك من اذا اتكلم بخلافه كمن صلى
لغير قبلة أليس كل احد يقول للحائط رصيف ثم الركية وعليه فقس والتضييق كما
يشهد لك عقلك الراجح هو التغير من السعة الى الضيق ولا سعة هناك انما الذى
هناك هو مجرد تجويز ان يريد الحفار التوسعة فنزل مجوز مراده منزلة الواقع ثم
يأمره بتغييره الى الضيق اما يجب ان يكون فى الاقرب اجرى واجرى وامثال
ذلك مما تعدى الكلمة بمعونة القرينة عن معناه الاصلى الى غيره لتعلق بينهما بوجه
قويا كان او ضعيفا واضحا او خفيا وللتعلق بين الصارف عن فعل الشئ وبين
الداعى الى تركه يحتمل عندى ان يكون منعك فى قوله علت كلمته ما منعك ان لا
تسجد مرادا به ما دعاك الى ان لا تسجد وان تكون لا غير صلة قرينة للمجاز ونظيره
ما منعك اذ رأيتهم ضلوا ان لا تتبعن ومن امثلة المجاز المستثنى منه فى باب الاستثناء
تحقيق الكلام فى ذلك مفتقر الى التعرض للتناقض وسينشعب من علم المعانى شعبة
ثمر المصير الى ماله وعليه فالرأى ان نؤخر الكلام فى الاستثناء الى الفراغ
عن تلك الشعبة وهى شعبة علم الاستدلال وتسميته مجازا لغويا ومعنويا لما
تقدم ومفيدا لتضمنه شبه شاهد لتحقق ما انت تريد به وسيأتيك تقرير هذا
المعنى فى الاصل الثالث باذن الله تعالى وانما سمى كونه خاليا عن المبالغة
فى التشبيه فوضحه الفصل الذى يليه اقول اى الى معنى الكلمة الى الحكم لها قوله
هو ان تعدى الكلمة لم يذكر فى هذا التفسير ما هو تميز هذا القسم عن غير المفيد الا الاستعارة
انما اعتمادا على ما تقدم فى تقسيم المجاز الى اقسامه وانما نظرا الى انه لا تعديه فى الاستعارة
بناء على ادعاء كون المشبه غير المشبه به ولا فى غير المفيد ايضا لبقاء ما هو اصل المعنى

والكلام فى قوله لتعلق القوة بها متعلق بان تراد وما بينهما اعتراض وفى قوله تقصد
عن اليد اشارة الى ان اليد بمنزلة السبب الفاعل للقوة واشتهار الايادى بمعنى
النعم لا ينافى كونها فى الاصل مجازا لغويا قد صار حقيقة عرفية قوله وكذا اذا اردت
بلفظ اليد القوة او القدرة كأنه اراد بهما معنى واحدا كما يشهد به قوله لان القدرة
الى آخره والمشهور ان القوة صفة تمكن بها الحيوان من مزاولة الافعال الشاقة
والقدرة صفة تؤثر على وفق الارادة واستعمال اليد فى المعنى المشهور للقوة غير معروف
واشار بقوله اكثر ما يظهر سلطانها فى اليد الى ان اليد كالسبب المادى للقدرة ولو
قال اذ بها يكون البطش ليكون تعليلا لظهور سلطان القدرة فى اليد لكان انظم
بشهادة الفطرة السليمة قوله ولذلك اى ولان ارادة القوة او القدرة بلفظ
اليد مبنية على تعلق بين المعنى المراد والمعنى الاصلى تجدهم لا يطلقون لفظ اليد
على ما لا ملابسة بينه وبين الجارحة اذ لا بد من العلاقة المصححة فى المجاز المتعدى
عن معناه الحقيقى قوله ونحن ان نراد المزادة بالراوية المزادة ظرف الماء الذى يستقى
به على الدابة التى تسمى راوية قال ابو عبيدة لا تكون المزادة الا من جلدين تقام
بجلد ثالث لتتسع وجمعها المزاود والمزايد واما الظرف الذى يجعل فيه الزاد اى الطعام
المتخذ للسفر فهو المزود وجمعه المزاود قوله او ان يراد البعير لم يذكر ههنا لفظ نحو لتقرر
ما تقدم اذ هناك اطلاق اسم الحامل على المحمول وههنا عكسه ولهذا عطف باو وقال نحو
من الجهة المذكورة اى بالمحمولية التى هى قريبة من الحاملية والخفض بفتح الهاء المهملة
والفاء اسم لاثاث البيت واستعماله فى الاصل ثم اشتهر فى البعير الحامل له حتى كأنه
انه مشترك بينهما كما يشعر به عبارة الصحاح والربيئة الطليعة من ربأت القوم اذا كنت
طليعة لهم فى مكان عال والتاء للنقل لا للمبالغة كغرفة وعلامة ولم يرد بقوله كأنها الشخص
كله ان هناك تشبيها حتى يتوهم انه استعارة الا يرى انه لو حمل على ظاهره الذى هو التشبيه
لكان من قبيل اطلاق اسم المشبه على المشبه حقيقة لا ادعاء كما فى الاستعارة المكنية
بل اراد تحقيق العلاقة وتأكيد الاشارة الى ان اسم الجزء لا يطلق على الكل الا اذا

كان ذلك الجزء مزيد اختصاص وارتباط به حتى كأنه الكل بعينه قوله لكونه من جهتها
اى لكون الغيث من جهة السماء فالسماء للغيث بمنزلة المحل والسبب قوله او بالسنام
عطف على بالنبات اى او ان يراد الغيث بالسنام فانه ايضا من اطلاق اسم المسبب
على السبب كاطلاق النبات على الغيث الا ان الغيث سبب قريب للنبات وسبب بعيد
للسنام وصدر البيت ٭ اقبل فى المستن من ربابه ٭ صيف غيثا يقال استن الفرس اذا
رفع يديه وطرحها معا وعجن برجليه والرباب السحاب الابيض قوله ومن هذا اى من
اطلاق اسم الابل على الغيث او من اطلاق اسم المسبب على السبب البعيد بمرتبة
تفسير من فسر انزال الازواج بانزال الماء فانه جعل لفظ ثمانية ازواج من الانعام
مطلقا على السبب البعيد الذى هو الغيث وجعل الانزال باقيا على حاله ومنهم من عكس فجعل
انزل مجازا بمعنى قضى او قسم لان قضاياه تعالى وقسمه توصف بالنزول الى السماء
من حيث انها كتب فى اللوح قوله ولا سيما اذا نظر الى ما ورد وبعنى انه اذا نظر الى ما
ورد فى الحديث كان وجه ذلك التفسير اظهر او بالنظر اليه يظهر ان مدار امرها فى معيشتها
على انزال الماء من السماء ويزول ما يتوهم من انها قد تعيش بنبات ليس من ماء السماء
بل من مياه الارض والصخرة هى صخرة بيت المقدس وقيل كل صخرة كبيرة هى جبل قوله
وقيل هذا اى ما ورد فى الحديث من انزال الماء الى الصخرة ثم قسمته هو معنى قوله الم
تر ان الله انزل من السماء ماء اى الى الصخرة فسلكه ينابيع فى الارض اى عيونا
ومسالك ومجارى فى الارض كالعروق فى الاجساد يقال سلكت الشئ فى الشئ
فانسلك فيه قوله وما نحن فيه اى ومن اطلاق اسم المسبب على السبب قوله رزقا اى مطرا
هو سبب الرزق وكذا رزقكم اى وفى السماء المطر الذى هو سبب رزقكم وقال بعضهم
يجوز ان يشبه التلبس الذى بين الرزق والسماء بتلبس الظرفية وكون الرزق فى
السماء فيكون حينئذ مجازا حكميا لا لغويا الا انه لما كان اللغوى اكثر كان الحمل عليه
اجدر وهذا سهو لان ما ذكره مجاز لغوى ايضا الا انه فى كلمة فى على طريق الاستعارة
وانما يكون هنا مجاز حكمى ان لو نسب ظرفيه غير السماء للرزق الى السماء فتدبر قوله

وهما نحوطة فصله عما سبق لانه قد ذكر فيه التجوز فى الفعل اعنى فى هداه الله واضله
الله مع الاختلاف لانهما على حقيقتهما عند اهل السنة وهذا السلك اشارة الى اعتبار
علاقة السببية المتداولة لاطلاق اسم المسبب على السبب كما فى اكثر الامثلة ولعكسه كما فى
مثال الاكاف والدم ومعنى اللطف به الرفق به اللطف يقال الطف بكذا اى بره
به فهو معتقد بنفسه وتفسير الهداية باللطف دون خلق الاهتداء رعاية لما هو مذهبه
من استحقاق المكلف باهتدائه ثوابا فلا بد ان يكون فعلا اختياريا وتفسير الاضلال
بالخذلان لا بخلق الضلال لمثل ما ذكر والاحتراز عن نسبة القبيح اليه تعالى قوله اى
العناد المستلزم للنار وهذا تصريح بان اسم النار المسببة عن العناد اطلق على سببها اعنى
العناد وعند صاحب الكشاف ان اتقاء النار كناية عن ترك العناد فلا مجاز فيهما
وقوله لاستلزام اموال اليتامى اياها اى النار دال على ان اسم النار اطلق على
سببها اعنى اموال اليتامى فيكون المعنى انما ياكلون فى بطونهم اموال اليتامى
المودية الى النار فاندفع توهم التكرار وفى بعض النسخ لاستلزام اكل اموال اليتامى
اياها بزيادة لفظ اكل اشعارا بجهة سببية تلك الاموال للنار واول البيت
ان لنا احمرة عجافا فالاحمرة جمع حمار والعجاف جمع العجف على غير قياس خلاف
سمان وقوله اى علفا بثمن الاكاف بيان لوجه سببية الاكاف للعلف كما ان قوله
للتعلق بين ذلك العلف وبين الاكاف اشارة الى علاقة المسببية الثابتة للعلف وقد
يتوهم ان قول القائل مبتدأ وللتعلق خبره وكذا قولهم مبتدأ وللتعلق بينهما اى
لتعلق سببية الدية للدم خبره وعلى هذا يصح ان يفسر قوله بهذا السلك باطلاق اسم
المسبب على السبب لكنه كما ترى بعيد عن سياق الكلام قوله ومن اشد المجاز لما كان
التعبير بالمعنى عن ارادة نوعا كثير الموارد شايع الاستعمال فصله عما قبلها مع انه من
الاطلاق ما وضع للمسبب على السبب وقوله استعملت على صيغة المبنى للمفعول مع التانيث
مسندا الى قرات بتاويل اللفظ او الجملة وانما ذكر المصدر اعنى استعمالا لاظهار متعلق
الجار فى قوله بقرينة الفاء ووصفه بمجازيا ليتم به كون قوله استعملت مع ما فى حيزه

بيانا لقوله ومن امثلة المجاز قوله تعالى فاذا قرأت قوله والسنة بالجر عطف على
الفاء يعنى ان القرينة مجموع الفاء والسنة المستفيضة ووجه دلالتها ان الفاء دلت
على تاخير الاستعاذة عن المعنى المراد بقرأت والسنة المستفيضة دلت على تقديم
الاستعاذة على نفس القراءة فلا بد ان يجمع بينهما بان يراد بقرأت معنى غير نفس
القراءة ولا شئ يراد بها سوى ارادة القراءة قوله ولا يلتفت قد نقل اهل القراءة
ان قوما ذهبوا الى تاخير الاستعاذة عن القراءة منهم ابو هريرة والنخعى وابن
سيرين وليس ذلك مخالفا للمعقول اذ فيه احتراز عن الوسوسة المؤدية الى العجب
بالقراءة والاعتداد بهذه الطاعة الا ان الجمهور على التقديم طلبا للحضور المهم فى
حال القراءة فلذلك نهى عن الالتفات الى من يؤخر الاستعاذة وعد تاخيرها من
ضيق مجال المؤخر فى اساليب الكلام وعدم احاطته بانواع المجازات وقلة اعتداده
بالطريقة المشهورة قوله بقرينة فقال رب وقد يقال جاز ان يكون فقال تفصيلا
لنادى على قياس ما قيل فى فاقتلوا انفسكم على تقدير كون القتل نفس التوبة
على ان حق التفصيل ان يعقب الاجمال فى الذكر واذا حمل مجئ البأس على الاهلاك
كان اهلكناها بمعنى اردنا اهلاكها ليصح مجئ البأس بعد ما اريد بالاهلاك وقد ذكر
انه عد من باب القلب واذا فسر مجئ البأس بالحكم بحينه واشتهاره واما حمل البأس
على عذاب القبر او عذاب الآخرة فلا يصح لان الحال اعنى قوله بياتا او هم
قائلون يأباه كل الاباء وانما خص وقت البيات ووقت القيلولة بمجئ البأس
لانهما وقتا الغفلة والدعة فنزول العذاب فيهما اشد وافظع قوله بقرينة انهم لا يرجعون
ترى ان بفتح الهمزة على ان لا زائدة فالمعنى وحرام على انهم يرجعون اى ممتنع
رجوعهم من معاصيهم بخذلان الله اياهم او على ان هناك مبتدا محذوفا اى و
حرام عليهم ذلك اى المذكور فى الآية السابقة من العمل الصالح والسعى المشكور
لانهم لا يرجعون عن معاصيهم فيكون اللام محذوفا عن ان حذفا مطردا وترى
ان بالكسر فلا بد حينئذ من حذف المبتدا وعلى التقديرين كليهما هو قرينة على ان

اهلكناها بمعنى اردنا اهلاكها لان الرجوع عن المعصية لا يتصور فيمن اهلكوا
حقيقة بل فيمن اريد اهلاكهم قوله ومنه ما انت فصله عما قبله انما الحق قرينة وكجناح
الى مزيد بيان واما لان صاحب الكشاف حمله على حقيقته حيث قال انهم يؤمنون
يدل على انهم اعنى من الذين اقترحوا على انبيائهم الآيات وعهدوا انهم يؤمنون
عندها فلما جاءتهم نكثوا وخالفوا فاهلكهم الله فلو اعطيناهم ما يقترحون لكانوا انكث
وانكث الا ان ما ذكره المصنف ادق معنى وابلغ فى الوعيد وذلك ان ترتب انكارايمانهم
على ما سبق يقتضى ان يكون للوصف بالاهلاك مدخل فيه وذلك بان يحمل الاهلاك على ارادة
وتقدر فى الكلام ارادة اهلاك سوالا فيكون معنى الآية كل قرية اردنا اهلاكها
لم يؤمن واصح من تلك القرى انهو لا يؤمنون وبحث على ان يهلكهم وفى هذا ان الانبياء
عن اصرارهم على عدم الايمان ومن الوعيد بارادة اهلاكهم ما لا يخفى قوله وانما جعلت
الاتباع اى اتباع من يؤخر الاستعاذة عما ذكرت من كون قرأت بمعنى اردت
القراءة على ضيق العطن اى ضيق مجاله فى فنون المجاز وهو فى الاصل مبرك الابل
حول الماء ليشرب عللا بعد نهل لانه اى التجوز بالفعل عن الارادة متى جرى فيما هو
ابعد من كون قرأت بمعنى اردت القراءة جريا مستفيضا مشهورا لكان اى ذلك
الجرى المستفيض وقوله من اذا تكلم مفعول ثان لبريك وكلمة اذا متعلقة وجاز ان يكون
صلة للموصول اى من يكون ويحصل فى زمان تكلم بخلاف وكمن صلى لغير قبلته مفعول
ثالث لاى يجاد وبريك المتكلم بخلاف كمن خالف السيرة المرضية التى تلقاها اولو العقول
بالقبول الا ترى انك اذا قلت احدث فى الركية ضيقا كان مستنكرا جدا لمخالفته
ذلك الاستعمال المشهور المقبول قوله اليس كل احد بيان لجريان التجوز بالفعل عن
الارادة فيما هو ابعد جريا مستفيضا فان قوله وعليه نقش اشارة الى ان نظاير
كثيرة لان كل احد يقول للبناء وسع البيت وللخياط ضيق الكم وطول الثوب وللكاتب
دور الميم وفتح السين الى غير ذلك مما لا يحصى وانما قال كما يشهد لعقلك مع ان
اختصاص الالفاظ بمعانيها انما هو بحكم الوضع دون العقل لان مفهوم التضييق

بجب وضعه جعل الشئ ضيقا واما اقتضاء بهذا المفهوم ان يكون هناك سعة سابقة
فبشهادة العقل قطعا واراد بقوله التوسعة معنى السعة تجوزا قوله فينزل اى كل
واحد ويروى فيضعه للخطاب ايضا وكذا الحال فى ثم يامره قوله مجوز مراده اى
مراد المجوز والمعنى مراده يجب تجويز اراده وهو السعة والحاصل انه جعل السعة المجوز
ارادتها كالواقع ثم امر بتغيرها فقد تجوز بالضيق الموضوع لتغير السعة المحققة عن تغير
السعة المقدرة هكذا قيل وليس بشئ اذ لا يكون المآل من قبيل التجوز بالفعل عن الارادة
اصلا فلا يظهر كونه ابعد عن التجوز فى قرات فالحق ان يقال نزل الارادة المتوهمة
المتعلقة بالسعة منزلة السعة فعبر عنها بالسعة لان مآل هذه العبارة اعنى ضيق لى
قولك غير السعة بمعنى غير ارادة السعة الى ارادة عدمها وبهذا ينكشف كونه ابعد
من التعبير بالفعل عن ارادة المحققة والى ما ذكرنا اشار بقوله اما الذى هناك هو
مجرد تجويز ان يريد المخاطب التوسعة اى هناك ارادة مجوزة متوهمة ثم قال فينزل
مجوز مراده واراد به السعة مرادا بها ارادة السعة لا معناها الحقيقى كما توهمه ذلك
القائل وبنى عليه كلامه مع كونه معترفا بان ضيق فى الركبة من تنزيل ارادة الشئ
منزلة ذلك الشئ والتعبير عنها به وقد يقال احداث الشئ ضيقا من توابع معنى التضييق
اعنى التغير من السعة الى الضيق فليستعمل اللفظ فيه مجازا فانه اقرب كثيرا مما تكلفه
المصنف قوله اما يجب جواب متى جرى على معنى يجب ان يكون ذلك التجوز فى الاقرب
الذى هو قرات اجرى واجرى واما كونه اجرى مع العطف نظرا الى استغنائه
جريانه فى الابعد كانه قال يجب ان يكون فى الاقرب اولى بالجريان واكثر استعمالا
فى الاستعمال قوله وامثال ذلك بالرفع عطف على المرفوعات السابقة اى ومن
امثلة المجاز امثال ما ذكر من الامثلة المتقدمة وقوله مما نعدى بيان للامثال
ولفظ الكلمة مظهر وقع موقع العائد الى الموصول كانه قيل من الكلمة التى نعدى عن
معناه الاصلى وقوله لتعلق بينهما متعلق بتعدى وقد بالغ فى تعميم وجه التعلق بقوله
قويا كان الى آخره لكنه اراد انه مشروط بان يكون نوعه معتبرا فى اللغة اذ ما من

شيئين الا وبينهما تعلق بوجه ما مع القطع بانه لا يصح التجوز بين جميع الاشياء قوله التعلق
هذا قيل لعوله يحتمل على صيغة المبنى للمفعول والمراد ان مذهب الجمهور هو ان كلمة لا
فى ان تسجد صلة اى زائدة كما فى قوله لئلا يعلم وذلك لانه لا يشتبه على احد ان المانع
انما منع ابليس عن السجود لا عن تركه فالمعنى ما منعك عن ان تسجد وعندى انه يجوز ان
لا يكون كلمة لا زائدة بل يكون قرينة للمجاز فى منعك وبيان ذلك ان بين المانع الصارف
عن الفعل وبين الداعى الى تركه تعلقا معتبرا هو ان الداعى الى الترك يستلزم كونه صارفا
عن الفعل فجاز ان يستعمل منعك بمعنى دعاك ويكون الجار المحذوف حينئذ كلمة الى دون
كلمة عن اى ما دعاك الى ان لا تسجد والظاهر ان يقال مرادا به دعاك الا انه تسامح
فى العبارة فذكر بدل دعاك ما دعاك لعدم الالتباس ويجوز ان يقال اراد بالمنعيز
فى به لفظ منعك المقرون بكلمة ما وكانه قال ما منعك بمعنى ما دعاك قوله ونظيره ما منعك
اذ رايتهم فعند الجمهور لا مزيدة اى ما منعك عن ان تتبعنى وعنده منعك بمعنى دعاك اى
ما دعاك الى عدم اتباعى فى الغضب لله وشدة الزجر على المعاصى والمعاندين
آمن مع من كفر او الى عدم لحوقك بى لتخبرنى عما وقع من الفتنة ولا تكون فيما بينهم
قوله ومن امثلة المجاز المستثنى منه فصله لمكان الاختلاف فيه ولانه باب على حياله
تحقيق الكلام فى كونه مجازا مفتقرا الى التعرض للتناقض وذلك لان قولك له على عشرة
الا واحدا كلام متناقض بظاهره لاقتضاء اوله ثبوت الواحد فى ضمن العشرة واقتضاء
نفيه وقد افترقوا فى التفصى عن هذا الاشكال فرقا فمنهم من زعم ان المستثنى والمستثنى منه
واداة الاستثناء بمنزلة كلمة واحدة حتى كان العرب وضعت لمعنى واحد كبدل لفظ التسعة
مثلا عبارتين احديهما مختصرة هى لفظ تسعة والاخرى مطولة كعشرة الا واحدا وضعفه
ظاهر ومنهم من اختار انه اريد بلفظ عشرة مثلا احادها باسرها واخرج باداة الاستثناء
بعضها عن تعلق النسبة التى يقتضيه العبارة بظاهرها ثم حكم بالثبوت او بالانتفاء على
هذا لفظ عشرة باقية على معناها الحقيقى الذى تدل عليه حال افرادها وقد خرج
بعض احادها عن الحكم فلا تناقض اصلا ومنهم من ذهب الى ما ذكره المصنف من كون

المستثنى منه مجازا فيما بقى بعد الاستثناء فالعشرة مثلا مستعملة فى التسعة وقرينة المجاز قولك الا واحدا فيكون من باب اطلاق الكل على الجزء فان قلت اذا اريد بلفظ العشرة التسعة لم يدخل الواحد فيها ولم يكن الا واحدا اخراجا اذ لا يتصور الاخراج الا بعد الدخول مع اتفاق الادباء على ان الاستثناء المتصل اخراج الشى عما دخل فيه غيره قلت قد اجاب عنه فى فصل الاستثناء بان دخول الواحد فى حكم العشرة ليس مقدرا من قبل المتكلم بحسب ارادته والا لناقض آخر كلامه اوله بل من قبل تناول العشرة للواحد بحسب الوضع نظرا الى تحقق كون المستثنى منه مجازا مبنى على لزوم التناقض فالاولى ان يؤخر الكلام فى الاستثناء الى الفراغ من العلم الباحث عما للتناقض من المباحث والجواب عما يتوجه عليه من الشبهات قوله لما تقدم يعنى ان تسمية هذا النوع من المجاز مجاز القدرة عن مكانه الاصلى ولغويا لاختصاصه بمكانه الاصلى بحكم الوضع لا بحكم العقل ومعنويا لتعلقه بمعنى الكلمة لا بلفظها واما تسميته عقليا فلتضمنه شبه شاهد لتحقق المعنى الذى اريد به كما سياتى فى آخر بحث الكناية من ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم ولا شك ان تحقق الملزوم شاهد لتحقق اللازم مثلا اذا كانت النعمة او القدرة من لوازم اليد فاذا ذكر لفظ اليد فقد اثبت بينته ما اريد به من النعمة او القدرة بمعونة القرينة وانما قال شبه شاهد لان المعنى الاصلى ليس بمراد حتى يكون شاهدا حقيقة ثم لفظ مذكور فهناك شبه شاهد ولما كان حقيقة اصل المعنى هى المرادة فى نحو المشفر لم يتصور فيه شبه شاهد لتحقق المعنى الذى اريد به قال الفصل الثالث فى الاستعارة الاستعارة هى ان تذكر احد طرفى التشبيه وتريد به الطرف الآخر مدعيا دخول المشبه فى جنس المشبه به دالا على ذلك باثباتك للمشبه ما يخص المشبه به كما تقول فى الحمام اسد وانت تريد به الشجاع مدعيا انه من جنس الاسد وتثبت للشجاع ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه مع سد طريق التشبيه بافراده فى الذكر او كما تقول ان المنية انشبت اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئا

غير سبع فتثبت لها ما يخص المشبه به وهو الاظفار ويسمى هذا النوع من المجاز استعارة لمكان التناسب بينه وبين معنى الاستعارة وذلك انا متى ادعينا فى المشبه كونه داخلا فى حقيقة المشبه به فردا من افرادها برزنا ما هو من جانب المشبه به سواء كان اسم جنسه وحقيقته او لازما من لوازمها فى معرض نفس المشبه به نظرا الى ظاهر الحال من الدعوى فالشجاع حال كونه فردا من افراد حقيقة الاسد يكتسى اسم الاسد اكتساء الهيكل المخصوص اياه نظرا الى الدعوى والمنية حال دعوى كونها داخلة فى حقيقة السبع اذا اثبت لها مخلب او ناب ظهرت مع ذلك ظهور نفس السبع فيه فى انه كذلك ينبغى وكذلك الصورة المتوهمة على شكل المخلب او الناب مع المنية المدعى انها سبع تبرز فى تسميتها باسم المخلب بروز الصورة المحققة المسماة باسم المخلب من غير فرق نظرا الى الدعوى وبهذا شان العارية فان المستعير يبرزها فى معرض المستعار منه لا يتفاوتان الا فى ان احدهما مالك والآخر ليس كذلك وهنا سؤال وجواب تسمعهما فى فصل الاستعارة بالكناية ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه والاسم مستعارا والمشبه به مستعارا له والذى قرع سمعك من ان الاستعارة تعتمد ادخال المستعار له فى جنس المستعار منه هو فى المنع فى امتناع دخول الاستعارة فى الاعلام اللهم الا اذا تضمنت نوع وصفية بسبب خارج تضمن اسم حاتم الجود ومادر البخل وما جرى مجراهما واما عد هذا النوع لغويا فعلى احد القولين وهو المنصور كما ستقف عليه وكان شيخنا الحاتمى تغمده الله برضوانه احد ناصريه فان لهم فيه قولين احدهما انه لغوى نظرا الى استعمال الاسد فى غير ما هو له عند التحقيق فانا وان ادعينا للشجاع الاسدية فلا نتجاوز حديث الشجاعة حتى ندعى للرجل صورة الاسد وهيئته وعبالة عنقه ومخالبه وانيابه وما له من ساير ذلك من الصفات البادية لحواس الابصار ولئن كانت الشجاعة من اخص اوصاف الاسد وامكنها لكن اللغة لم تضع الاسم لها وحدها بل لها فى مثل تلك الجثة

وتلك الصورة والهيئة وهاتيك الانياب والمخالب الى غير ذلك من الصور الحاصلة
في جوارحه جميع ولو كانت وضعت لتلك الشجاعة التي تعرفها لكان صفة لا اسما
ولكان استعماله في الرجل على غاية قوة البطش ونهاية جراءة المقدم من جهة
التحقيق لا من جهة التشبيه ولما ضرب بعرق في الاستعارة اذ ذاك البتة ولا
المطلوب بنصب القرائن وهو منع الكلام عن حملها على ما هو موضوعة له الى
ايجاب حملها على ما هي موضوعة له وتاويلها انه ليس بلغوي نظرا الى الدعوى
فان كونه لغويا يستدعي كون الكلمة مستعملة في غير ما هي موضوعة له ويمتنع
مع ادعاء الاسدية للرجل وانه داخل في جنس الاسود فرد من افراد حقيقة
الاسد وكذا مع ادعاء كون الصبيح الكامل الصباحة انه شمس وانه قمر وليس الشمس
شيئا غيرهما ان يكون اطلاق اسم الاسد على ذلك عن اعتراف بانه رجل او اطلاق
اسم الشمس او القمر على هذا عن اعتراف بانه ادمي لتقتح ذلك في الدعوى وقل
لي مع الاعتراف بانه ادمي غير شمس وغير قمر في الحقيقة اني يكون موضع تعجب
قوله ٭ قامت تظللني من الشمس نفس اعز علي من نفسي ٭ قامت تظللني ومن
عجب شمس تظللني من الشمس ٭ او في موضع نهي عن التعجب قوله لا تعجبوا من بلى
غلالته ٭ قد زر ازراره على القمر ٭ وقوله ٭ ترى الثياب من الكتان يلمحها
نور من البدر احيانا فيبليها ٭ فكيف تنكر ان تبلى معاجرها ٭ والبدر في كل وقت
طالع فيها ٭ ومع الاصرار على دعوى انه اسد وانه شمس وانه قمر يمتنع ان يقال
لم تستعمل الكلمة فيما هي موضوعة له ومدار ترديد الامام عبد القاهر قدس الله
روحه لهذا النوع بين اللغوي تارة وبين العقلي اخرى على هذين الوجهين
جزاه الله افضل الجزاء فهو الذي لا يزال ينور القلوب في مستودعات لطايف
نظم لا يالوا تعليما وارشادا للكل اذا وقفت على وجه التوفيق بين اصرار
المستعير على ادعائه الاسدية للرجل وبين نصبه في ضمن الكلام قرينة دالة
على انه ليس الهيكل المخصوص صدق عنده كشف لك الغطاء واعلم ان

وجه التوفيق هو ان تبنى دعوى الاسدية للرجل على ادعاء ان افراد جنس الاسد
قسمان بطريق التاويل متعارف وهو الذي له غاية جراءة المقدم ونهاية قوة البطش
مع الصورة المخصوصة وغير متعارف وهو الذي له تلك الجراءة وتلك القوة لا مع تلك
الصورة بل مع صورة اخرى على نحو ما ارتكب المتنبي هذا الادعاء في عد نفسه
وجماعة من جنس الجن وعد جمالا من جنس الطير حين قال **شعر**
نحن قوم ملجن في زي ناس ٭ فوق طير لها شخوص الجمال ٭ مستشهدا لدعواك
هاتيك بالمخيلات العرفية والتاويلات المناسبة من نحو حكمهم اذا راوا اسدا هرب
عن ذيب انه ليس باسد واذا راوا انسانا لا يقاومه احد انه ليس بانسان وانما
هو اسد او هو اسد في صورة انسان وان تخص تصديق القرينة بنفيها المتعارف
الذي يسبق الى الفهم ليتعين ما انت تستعمل الاسد فيه ومن البناء على هذا التاويل
قوله تحية بينهم ضرب وجيع وقولهم عتابك السيف وقوله عز وعلا يوم لا ينفع مال
ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم على ما ستسمع هذه الآية في فصل المستثنى منه
ان شاء الله تعالى ومنه قوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وان لا
بنا الدعوى فيها على التاويل تفارق الدعوى الباطلة فان صاحبها يتبرأ عن
التاويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره فان
الكذاب لا ينصب دليلا على خلاف زعمه وانى ينصبه وهو لترويج ما يقوله راكب كل صعب
وذلول واذ قد عرفت ما كان يتعلق ببيان وصف الاستعارة ووجه تسميتها استعارة
وتقرير استنادها الى اللغة ومفارقتها للدعوى الباطلة والكذب **فاعلم**
ان الاستعارة تنقسم الى مصرح بها ومكني عنها والمراد بالاول هو ان يكون الطرف
المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به والمراد بالثاني ان يكون الطرف المذكور
هو المشبه والمصرح بها ينقسم الى تحقيقية وتخييلية والمراد بالتحقيقية ان يكون
المشبه المتروك شيئا متحققا اما حسيا واما عقليا والمراد بالتخييلية ان يكون المشبه
المتروك شيئا وهميا محضا لا تحقق له الا في مجرد الوهم ثم تنقسم كل واحدة منهما الى

قطعية وهو ان يكون المشبه المتروك متعين الحمل على ما له تحقق حسى او عقلى او
على ما لا تحقق له الا فى الوهم والى احتمالية وهى ان يكون المشبه المتروك
صالح الحمل تارة على ما له تحقق واخرى على ما لا تحقق له فهذه اقسام
اربعة الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع الاستعارة المصرح بها التخييلية
مع القطع الاستعارة المصرح بها مع الاحتمال للتحقيق وللتخييل الاستعارة بالكناية
ثم ان الاستعارة ربما تنقسم الى اصلية وتبعية والمراد بالاصلية ان يكون معنى
التشبيه داخلا فى المستعار دخولا اوليا والمراد بالتبعية ان لا يكون داخلا دخولا
اوليا وربما الحقها التجريد فتسمى مجردة او الترشيح فتسمى مرشحة فيجب ان نتكلم فى
هذه الانقسامات وهى ثمانية اقول فسر الاستعارة بالمعنى المصدرى وذكر
احد طرفى التشبيه على الطلاق ليتناول المشبه به كما فى الاستعارة التصريحية والمشبه كما فى
الاستعارة بالكناية واراد بالتشبيه التشبيه المعنوى وهو ان لا يصرح هناك بما يدل على
جعل احد طرفيه شبيها والآخر شبيها به مع كونه مقصودا قوله وتريد به الطرف الآخر
الطرف الآخر اما على سبيل التحقيق كما فى الاستعارة المصرح بها حيث ذكر لفظ المشبه به و
اريد به المشبه حقيقة واما على سبيل الادعاء كما فى الاستعارة المكنى عنها حيث ذكر
المشبه واريد المشبه به ادعاء لا حقيقة وقوله مدعيا حال من فاعل تريد وقوله دالا
على ذلك اى على الادعاء المذكور حال من فاعل مدعيا واراد بالخص المشبه به ما يخصه
اما مطلقا او بالقياس الى المشبه فيتناول اسم جنسه كما فى التصريحية وما يكون من لوازمه
كما فى المكنية والمقصود بذكر الحالين اعنى مدعيا ودالا تحقيق ما ينبنى عليه الاستعارة لا
الاحتراز عن شئ قوله بافراده فى الذكر يعنى بذلك ان اسم المشبه ليس مذكورا معه
لا لفظا ولا تقديرا ولانه على ما مر تحقيقه قوله ان المنية انشبت اى اعلقت المخالب
وهذا المثال موزون وفيه اشارة الى البيت المشهور لابى ذويب وقوله بادعاء السبعية
لها اى للمنية تصريح بان المراد من لفظ المنية هو السبع الادعائى اعنى المنية المصورة
بصورة لا السبع الحقيقى وقوله بر جواب متى ادعينا فى معرض ظرف لبرز بعد

تقييده بالظرف الاول اعنى فيما صادف وقوله نظرا تعليل لبرز على معنى حكم ببرزه نظرا
الى ظاهر الحال قوله ظهرت مع ذلك اى ظهرت المنية مع المخالب وانه بالمثبت لها
ظهور نفس السبع مع المخلب او انه ب فى ان السبع كذلك ينبغى وهو ان يكون له مخلب او ناب
ولفظ كذلك حال من المستتر فى ينبغى وانت خبير بان ما ذكره لا يدل على ثبوت معنى الاستعارة
فى لفظ المنية كما يقتضيه مذهبه فى الاستعارة بالكناية بل يدل على ثبوت معناها فى اثبات
المخلب للمنية وهو المسمى بالاستعارة التخييلية عند غيره كما ستعرفه قوله وكذلك الصورة
المتوهمة على شكل المخلب او الناب يشير به الى الاستعارة التخييلية على مذهبه وسيرد عليك
تحقيقه وانما قال فى تسميتها اى فى صيرورتها مستعارة دون تسميتها لان البروز بواسطة
التسمى الذى هو بمنزلة اكتساء الشجاع اسم الاسد لا بواسطة التسمية الا ان يجعل مصدر من
المبنى للمفعول وقيد عدم الفرق بالنظر الى الدعوى لانه اذا نظر الى الحقيقة كان الفرق
ظاهرا اذ المحققة مسماة باسم المخلب وضعا دون المتوهمة قوله وهنا سوال وجواب ذكر
فى باب الاستعارة بالكناية ان الاصرار على ادعاء كون المشبه كالمنية مثلا داخلا فى
جنس المشبه به كالاسد بنا فى الاعتراف بحقيقة المشبه ولا اعتراف بها اقوى من التصريح
باسم جنسه فيلزم حينئذ الجمع بين الانكار البليغ والاعتراف الكامل واجاب عنه بالتأويل
فى اسم المشبه كما ستعرفه قوله ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور كما فى الاستعارة
المصرح بها كقولك فى الحمام اسد او المتروك كما فى المكنى عنها كما فى قولك اظفار المنية
مستعارا له ويسمى اسم المشبه به كلفظ الاسد فى المثال الاول ولفظ السبع فى الثانى
مستعارا وهو اعتراف منه بان المستعار فى اظفار المنية لفظ السبع المتروك لا لفظ المنية
المذكور وهو مخالف لما اختاره من ان الاستعارة فى لفظ المنية لكنه هو الحق الذى لا محيد
عنه كما سيأتيك تحقيقه فى مباحث الاستعارة بالكناية والاولى بظاهر عبارته ان يقول
والمشبه مستعارا له الا انه راعى لطيفة نعبر عن المشبه بالمشبه به قصدا الى ان فى اسم
المفعول مستترا راجعا الى الموصول وان الضمير المجرور فى به راجع الى المشبه به المذكور
سابقا ومن المعلوم انه لا مستتر فى السابق بل الجار والمجرور العائد الى الموصول

المذكور اولا

فاعل لا اسم المفعول وقد نقل عن المصنف انه قال الالف واللام فى قولى المشبه به
بمعنى الذى اسم موصول بمعنى الذى بخلاف قولى وسمى المشبه به ولا حاجة الى ارتكاب
ذلك فى توجيه كلامه كما عرفته مع ابتنائه على ان تجعل لفظ المشبه به فى عداد الاسماء
من غير قصد الى معنى الفعل كالمؤمن والكافر فيكون الضمير فى به راجعا الى الموصوف
المقدر كما فى المنكر اعنى قولك مشبه به ويجعل لفظ المشبه به المذكور ههنا بمعنى الوصف
دون الاسم او يحمل الاول على مذهب المازنى والثانى على مذهب الجمهور قوله
والذى فرع سمعك من ان الاستعارة تعتمد الى ادخال المستعار له فى جنس المستعار منه
وهو السر فى امتناع دخول الاستعارة فى الاعلام وذلك لان مبنى الاستعارة على
على المبالغة فى حال المشبه بدعوى انه عين المشبه به وذلك انما يحصل اذا كان المشبه
مشتهرا بوجه الشبه ولا شك ان الاجناس مشهورة باوصاف لها حتى ان اسمائها ينبئ
عن اوصافها انباء تاما وما الاشخاص فقلما يشتهر باوصاف كذلك فلا يقع الاستعارة
فى الاعلام الشخصية الا نادرا كما اذا تضمنت نوع وصفيه اى دلت عليه التزاما بسبب
خارج اى عارض فلما يتضمن عروضه فحينئذ يستعار الاعلام فيقال رايت اليوم حاتما
او ما درا قوله وماجرى مجراها يعنى كتضمن سحبان الفصاحة وباقل العى والفهاهة
قوله ولما عد هذا النوع لغويا بين اولا الوجه فى تسميته استعارة ولم يتعرض لوجه تسميته
مجازا ولغويا ومفيدا ومتضمنا للمبالغة فى التشبيه لظهوره مما تقدم بل تعرض لكونه
لغويا اذ فيه خلاف قوله احدهما انه لغوى نظرا اى قال بعضهم انه لغوى نظرا الى
ان لفظ الاسد يستعمل فى غيرما وضع له عند التحقيق وقوله فانا وان ادعينا الى آخره
بيان لكونه مستعملا كذلك والفاء فى قوله فلا تيجى وزرايعه لانه خبران لا جزاء وان
ادعينا ويجوز ان يجعل جزاء فيكون الواو الداخلة على الشرطية مزيدة بين المبتدا
والخبر على قياس ما قيل فى قوله وكنت وما ينهنهنى الوعيد والصورة اشارة الى هيئة
المجموع من حيث هو مجموع والمراد بالهيئة هيئة بعض اجزائه بالنسبة الى بعض وعبالة
العنق غلظه ومن سائر بيان ماله من الصفات بيان لسائرها اى وما للاسد

من باى جنس ذلك المذكور من الصفات التى لا شك فى ثبوتها للاسد لكونها ظاهرة
بحواس الابصار ويدركها والنام فى ولئن كانت ابتدائيه لا موطئة وجواب الشرط
مقدر يدل عليه قوله لكن اللغة اى وان كانت الشجاعة من اشد اوصاف الاسد
اختصاصا به ومن امكنها اى اقواها تمكنا فيه لم تقر بجرد ذلك نفس المعنى الحقيقى للاسد
وانما يكون كذلك ان لو كانت اللغة وضعت اسم الاسد لها لكنها لم تضع الاسم لها وحدها
بل وضعته للشجاعة كائنة فى شكل تلك الجثة الاسدية وقد تسامح فى هذه العبارة اذ مقصوده
ان الاسم موضوع لتلك الجثة الموصوفة فى الواقع بالشجاعة لا انه موضوع للشجاعة المخصوصة
او لهائج تلك الصورة حتى يدل الاسم عليها مطابقة او تضمنا وكذا قد تسامح فى قوله
ولو كانت وضعته لتلك الشجاعة اى الكاملة التى عرفتها اذ مراده انه لو كان وضعته
لمفهوم الشجاع لزم امور اربعة احدها ان يكون لفظ الاسد صفة كلفظ الشجاع لا
اسما وثانيها ان يكون استعارة فى الانسان الواصل الى غاية الشجاعة من جهة التحقيق
لا من جهة التشبيه لانه حينئذ فرد من افراد مدلوله والجراءة بالمد وفتح الجيم بمعنى الشجاعة
يقال جرى جراءة فهو جرى والمقدم مصدر ميمى من الاقدام وثالثها ان لا يكون
فى اسم الاسد المطلق على الانسان الشجاع شائبة استعارة لان الاستعارة مبنية
على التشبيه ولا تشبيه على ذلك التقدير ورابعها ان يصير المطلوب بالقرينة مقلوبا
على وجه اذ كان المطلوب بها منع الكلام عن حملها على ما وضعت له وقد صار المطلوب
بها الآن ايجاب حملها على ما وضعت له واللوازم كلها منتفية اتفاقا فكذا الملزوم
قوله وثانيها انه ليس بلغوى اى بل هو مجاز عقلى على معنى ان التصرف فى امر عقلى
وذلك ان المتكلم قد اثبت الاسدية فى الرجل الشجاع بطريق الادعاء فكان لفظ
الاسد باقيا على معناه اللغوى الا ان ثبوت ذلك ههنا بتصرف من العقل على وجه
الاستعارة فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا قوله ويمتنع فاعله ان يكون اطلاق اسم
الاسد ولفظ ذلك اشارة الى الرجل ولفظ هذا الى الصبيح وقوله لتصحيح ذلك فى
الدعوى تعليل ليمتنع ولفظ ذلك اشارة الى كون الاطلاق عن اعتراف وقوله

ان يكون متعلق بقل اى قل لى جواب هذا الاستفهام وهو موضع تعجب خبر يكون و
اسمه لفظ قوله اى قول ابن العميد وقد عطف على خبره واسمه مع رعاية ترتيبهما بعطف
واحد حيث قال او موضع نهى عن التعجب قوله لا تعجبوا نصب موضع ورفع قوله
والحاصل انه لا معنى للتعجب من تظليل انسان من جهة الوجه الآخر بل انما يتعجب من تظليل
الشمس الحقيقة وكذا لا معنى للنهى عن التعجب من بلى الكتان بملابسة الانسان الجميل
بل انما ينهى عن التعجب من بلاه بملابسة القمر والبدر الحقيقى والغلالة شعار يلبس تحت
الدرع او الثياب فيكون هى الملاصقة للبدن يقال زررت القميص اذا شددت ازراره
والمحاى ابصره بنظر خفيف والمحجر بكسر الميم ما تشده المرأة على رأسها قوله ومع الاصرار
يريد قد ثبت ان المتكلم بالاستعارة يدعى للرجل مثلا معنى الاسدية ولا يعترف
اصلا بانه رجل فهو مصر على انه اسد وعلى انكار انه شىء غير الاسد ومع هذا الاصرار
يمتنع ان يقال لم يستعمل الكلمة فيما وضعت له بل يجب ان يقال انها مستعملة فيه فلا يكون
اسم الاسد حينئذ مجازا لغويا بل عقليا بالمعنى الذى عرفته وانما عطف قوله وانه
شمس وانه قمر بالواو اعتمادا على ظهور المراد مما سبق من العطف باو حيث قال او
اطلاق اسم الشمس والقمر قوله ومدار تردد الامام هذا مصدر ميمى ومبتدا خبره
على هذين الوجهين وليس قوله تارة واخرى ظرفا للتردد اذ ليس التردد حاصلا
فى كل منهما بل هو ظرف للقول المستفاد منه اى يقول تارة انه لغوى واخرى انه
عقلى والمراد بهذين الوجهين هو النظر الى كونه مستعملا فى غير ما هو له عند التحقيق
والنظر الى الدعوى المذكورة والاصرار عليها قوله لا بالوا تعليها اى لا يتركوا الا لو
وهو التعقير ويقال لا بالوك نفى اى لا ينفك قوله للتنكب اذا وقفت لما بين وجه
كل واحد من القولين شرع فى نصرة القول الاول اعنى كونه مجازا لغويا فاشار
الى ان بين اصرار المستعير على ادعاء الاسدية للرجل وبين نصب قرينة دالة على انه
ليس الهيكل المخصوص مدافعة ظاهرة فاذا عرفت وجه التوفيق بينهما كشف لك
ذلك الوجه الغطاء عن هذين القولين واراك ان الصواب هو القول الاول

لانه يظهر بذلك الوجه ان الاسدية المدعاة للرجل راجعة الى غير المتعارف ولا شك
ان لفظ الاسد هو موضوع للمتعارف فقط فاستعماله فى غير المتعارف انما يكون على سبيل
المجاز اللغوى قوله مصدقة على صيغة المفعول صفة لقرينة ومعناه مسلمة عنده
اى عند المستعير وانما اعتبر التسليم عنده لانه منشأ ايهام التنافى والمدافعة قوله على
نحو ما ارتكب متعلق بقوله على ادعاء ان افراد جنس الاسد قسمان بطريق التأويل
والمعنى على ان تدعى ذلك وترتكبه كائنا على نحو ارتكاب المتنبى هذا الادعاء فى عد
نفسه واصحابه قوما من الجن بواسطة صدور امور غريبة هائلة منهم وفى عد جماله من
جنس الطير بسبب سرعة فى السير فانه جعل كل واحد من الجن والطير قسمين متعارفا و
غير متعارف الا يرى انه ليس المعنى على تقدير اداة التشبيه اذ لا يصح ان يقال نحن
كقوم من الجن فى زى ناس فوق ما هو كطير لها شخوص الجمال وقوله مستشهدا حال
من فاعل ان تبنى دعاويك صفة دعوى والمراد بالخيلات العرفية القضايا التى
تروج فى النفس حالا معقولا فى العرف بلا تصديق بها وقوله من نحو حكمهم بيان للخيلات
ويتضمن التأويلات المناسبة لها تلك الدعوى من ان الاسد لا يهرب من الذئب وان
الانسان لا يكون بحيث لا يقاومه احد والرواية فى انه ليس باسد فتح الهمزة اى
من نحو حكمهم بانه ليس باسد وكذا الحال فى انه ليس بانسان وانما هو اسد وقد روى
انما وهو بالكسر ولا محل من القبول فى الكل بناء على تضمين الحكم معنى القول قوله
وان يخصص عطف على تبنى يعنى ان وجه التوفيق هو بناء دعوى الاسدية على
التقسيم الى المتعارف وغيره وتخصيص القرينة المصدقة بنفيها المتعارف قوله ومن
البناء على هذا التفريع اى اسناد الشىء الى متعارف وغير متعارف فان الاخبار عن
التحية بالضرب الوجيع يدل على ان التحية قسمان متعارف كسلام عليك وحياك
الله اى ملكك قال يعقوب التحيات لله المعنى الملك لله وغير متعارف هو الضرب
الوجيع فى اول التلاقى اذ لا مجال بحمل الكلام على تشبيه التحية بالضرب ولم يرد
ايضا تحية بينهم ضرب وجيع واول البيت ٭ وخيل قد دلفت لها بخيل ٭

وكذا الاخبار بالسيف عن العتاب يدل على انه نوعان متعارف سو منى لحبة الاذلال ومذاكرة الموجعة وغير متعارف وهو اعمال السيف وليس المعنى على تقدير اداة التشبيه في عتابك وتقديرها في السيف باطل قطعا واما قوله عز وعلا الا من اتى الله بقلب سليم فان حمل على ان تقديره الا سلامة من اتى الله برفع السلامة على الابدال كان مبنيا على ان افراد المال والبنين نوعان متعارف وغير متعارف اذ ليس المعنى على قصد التشبيه وتقدير الاداة اى يوم لا ينفع كمال وبنين ويجوز ان يحمل قوله لا ينفع مال ولا بنون بمعنى لا ينفع مال ولا بنون بدال السلامة بلا تنويع و لكن ايضا ان نصب السلامة المقدرة بجعل الاستثناء منقطعا وان لا يقدرها اصلا ويجعل من اتى منصوب المحل على معنى لا ينفعان احدا الا سليم القلب الذى انفق ماله في سبيل الله ودل ابناه على طريق الرشاد قوله ومنه قوله وبلدة فصله عما قبله لاحتمال ان يقال ادخال المستثنى في المستثنى منه ههنا ليس مبنيا على التنويع المستلزم وجوده بل على التعليق بالمحال كما صرح به في الكشاف اى انما يكون فيها انيس ان لو كان هذه الاشياء انيسا وحمل الآية السابقة على هذا التعليق مما يأباه نظمها يقال ما بالدار انيس اى احد واليعفور ولد الظبية وولد البقرة الوحشية ايضا والعيس الابل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة واحدها اعيس والانثى عيساء فالشاعر جعل افراد الانيس قسمين متعارفا وغير متعارف اى رب مفازة قطعتها ليس لها انيس الا هذه الوحوش والابل قوله يفارق الدعوى الباطلة اى اراد بالدعوى الباطلة الدعوى التى لا يطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد مطابقتها اذ حينئذ لا يتصور من صاحبها قصد التأويل فضلا عن نصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره واراد بالكذب ما لا يطابق الواقع مع علم القائل بعدم مطابقته فانه ايضا لا ينصب لذلك القرينة كما ان ذلك المدعى لا ينصبها الا ان الكذاب المذكور ليس مثل ذلك المدعى في التبرى عن قصد التأويل لان مقصوده ترويج ما دل عليه كلامه بظاهره و لا يقدح في مقصوده هذا قصد التأويل بل نصب القرينة فلذلك اكتفى ههنا بان

نفى نصب القرينة واقتصر في الدعوى الباطلة على ذكر التبرى لانه اذا تبرا عن التأويل كان عن نصب القرينة اشد تبريا فقد ظهر وجه التخصيص في كل واحد من التبرى ونفى نصب القرينة لمن كان له قلب قوله بيان وصف الاستعارة اراد بوصف الاستعارة هذه فانه قال في اول علم الاستدلال الحد وصفا التي وصفا مساويا قوله اما حسيا واما عقليا اى تحققا عقليا او تحققا عقليا وقد عرفت معنى الوهمى المحض وهو ان يكون صورة تخترعها المخيلة باستعمال الوهم اياها كصورة الناب والمخلب في المنية المشبهة بالسبع قوله ينقسم كل واحدة يعنى ان كل واحدة من التحقيقية والتخييلية ينقسم الى قطعية واحتمالية الا ان الاقسام الحاصلة من تقسيمها متداخلة لان الاحتمالية المندرجة في كل منها قسم واحد في الحقيقة ولا اختلاف الا بالعبارة والاعتبار فلذلك قال فهذه اقسام اربعة ولم يقل خمسة وقد اشار الى اتحاد العبارة ايضا بقوله الاستعارة المفتاح بها مع الاحتمال للتحقيق والتخييل فان قلت لماذا لم يعتبر التحقيق والتخييل في الاستعارة المكنى عنها اما باعتبار المشبه به المتروك واما باعتبار المشبه المذكور على قياس اعتبارهما في المفتاح بها اما بحسب الصورة واما بحسب المعنى قلت لانه لم يوجد هذه الانقسام فيما ورد في استعمال البلغاء من الاستعارة المكنى عنها قوله ربما تسمى كلمة رب اشارة الى قلة وقوع هذا التقسيم في كلامهم او الى مخالفته لما هو المختار عنده من رد التبعية الى الاستعارة بالكناية قوله والمراد بالاصلية ان يكون معنى التشبيه داخلا في المستعار دخولا اوليا وذلك بان يكون المعنى الاصلى المستعار صالحا لان يكون موصوفا كالمصادر وساير اسماء الاجناس واما الافعال والصفات المشتقة منها وما في حكمها من اسماء المكان والزمان والآلة والحروف فلا يدخلها معنى التشبيه الا تبعا اما للمصادر كما في الافعال وما اشتق منها واما لمتعلقات معانيها كما في الحروف وسيأتيك تحقيق ذلك في مباحث الاستعارة التبعية قوله وربما لحقها اورد كلمة التقليل لان اكثر الاستعارات خالية عن التجريد والترشيح واشار بذكر اللحوق الى انهما انما يعتبران بعد تمام الاستعارة بقرينتها ولم يذكر الاستعارة الخالية عنهما ولا الجامعة بينهما اذ لم يشتهر شيء منهما باسم

باسم على حدة ولا حاجة لنثنى اسمها الى بيان فلذلك قال وهى اى الاقسام الحاصلة
من هذه الانقسامات ثمانية وان كانت الانقسامات اربعة انقسام الاستعارة
الى المصرح بها والمكنى عنها وانقسام المصرح بها الى التحقيقية والتخييلية والاحتمالية
وانقسام الاستعارة الى الاصلية والتبعية وانقسامها ايضا الى المجردة والمرشحة
قال القسم الاول فى الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع
هى اذا وجدت وصفا مشتركا بين ملزومين مختلفين فى الحقيقة هو فى احدهما
اقوى منه فى الآخر وانت تريد الحاق الاضعف بالاقوى على وجه التمويه
فينبغى ان تدعى ملزوم الاضعف من جنس ملزوم الاقوى باطلاق اسمه عليه وسد
طريق التشبيه بافراده فى الذكر توصلا بذلك الى المطلوب لوجوب تساوى اللوازم
عند تساوى ملزوماتها فاعلا ذلك فى ضمن قرينة مانعة عن حمل المفرد بالذكر
على ما يسبق منه الى الفهم كيلا يحمل عليه فيبطل الغرض التشبيهى باباء دعواك على
التأويل المذكور لتمكن التوفيق بين دلالة الافراد بالذكر وبين دلالة القرينة
المتنافيين ولتصان دعواك عن الدعوى الباطلة مثال ذلك ان يكون عندك
شجاع وانت تريد ان تلحق جراءته وقوته بجراءة الاسد وقوته فتدعى الاسدية
له باطلاق اسمه عليه مفردا فى الذكر فتقول رايت اسدا الا تعد جراءته دون جراءة
الاسد وقوته مع نصب قرينة مانعة عن ارادة الهيكل المخصوص به كيرمى او يتكلم
او فى الحمام او ان يكون عندك وجه جميل وانت تريد ان تلحق وضوحه واشراقه
وملاحة استدارته بالبدر فتدعيه بدرا باطلاق اسمه عليه مع افراده فى الذكر
قائلا نظرت الى بدر يبتسم او ان يكون عندك عالم وانت تريد الحاق كثرة
فوائده بعد ما جرت العادة على تشبيه فوائد العلماء بالفرائد بكثرة فرائد البحر
فتدعيه بحرا كما فى ذلك المسلك المعهود او ان تريد الحاق عدل عادل فى
اباء التفاوت بالميزان او بالقسطاس فى ذلك فتدخله فى جنس الميزان او
القسطاس قائلا ميزان امرنا او قسطاسه لا يقبل التفاوت ومن الامثلة استعارة

اسم احد الضدين او النقيضين للآخر بواسطة انتزاع شبه التضاد والحاقه
بشبه التناسب بطريق التهكم او التمليح على ما سبق فى باب التشبيه ثم ادعاء
احدهما من جنس الآخر والافراد بالذكر ونصب القرينة كقولك ان فلانا تواترت
عليه البشارات بقتله ونهب امواله وسبى اولاده ويخص هذا النوع باسم الاستعارة
التهكمية والتمليحية واعلم ان قرينة الاستعارة ربما كانت معنى واحدا كالذى
رايت فى الامثلة المذكورة وربما كانت معانى مربوطا بعضها بالبعض كما فى قوله
وصاعقة من نصله تنكفى بها • على ارؤس الاقران خمس سحائب • انظر حين اراد
استعارة السحائب لانامل يمين الممدوح لخمس تفريعا على ما جرت به العادة من تشبيه
الجواد بالبحر الفياض تارة وبالسحاب الهطال اخرى ما ذا صنع ذكر ان هناك
صاعقة ثم قال من نصله فبين ان تلك الصاعقة من نصل سيفه ثم قال على ارؤس
الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذى هو عدد جميع انامل اليد فجعل ذلك كله قرينة
لما اراد من استعارة السحائب للانامل ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين
منتزعتين من امور لوصف الاخرى مثل ان تجد انسانا استفتى فى مسئلة فيهم تارة
باطلاق اللسان ليجيب ولا يهم اخرى فتأخذ صورة تردده هذا فتشبهها بصورة
تردد انسان قام ليذهب فى امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد
فيؤخر اخرى ثم تدخل صورة المشبه فى جنس صورة المشبه به روما فى المبالغة فى
التشبيه فتكسوها وصف المشبه به من غير تغيير فيه بوجه من الوجوه على سبيل الاستعارة
قائلا اراك ايها المفتى تقدم رجلا وتؤخر اخرى وهذا هو الذى نسميه التمثيل على
سبيل الاستعارة ولكون الامثال كلها تمثيلات على سبيل الاستعارة لا تجد التغيير
اليها سبيلا فاعلم اقول قدمها على ساير الاقسام لانها العمدة فى باب الاستعارة
وقد سبق ما عرفت وجه ايراد كلمة فى فى امثال هذه العبارة وقوله اذا وجدت
معمول لقوله ان تدعى على التوسع فى تقديم الظرف على عامله الواقع فى حيز ان واراد
بالحقيقة ما يعم الكلية والجزئية فزيد وحاتم مختلفان فى الحقيقة الشخصية اعنى الهوية

المخصوصة وان لم يكن للامور الوهمية حقيقة لاختصاصها بالمحقق كانت التخييلية
خارجة عن الحد المذكور واذا اعتبر ثبوت الحقيقة بطريق القطع كانت الاحتمالية
ايضا خارجة عنه قوله على وجه التسوية بينهما اي بين الوصف الاضعف والاقوى
قوله ان تدعى جبر لقولي وشي بيع المسامحة لعدم الالتباس في المراد كثيرة في
عباراتهم والضمير في بارادة راجع الى اسم ملزوم الاقوى وتوصلا تعليل لتدعى وبذلك
اشارة الى اطلاق اسمه عليه والمطلوب هو الالحاق على وجه التسوية وفاعلا ومانيا
حالان من المستتر في تدعى وذلك اشارة الى الاطلاق المذكور قوله كيلا يحمل اي المفرد
بالذكر وهو اسم المشبه به عليه اي على ما سبق منه والتاويل المذكور هو جعل افراد الشيء
قسمين متعارفا وغير متعارف واللام في ليمكن متعلق ببايناه ولفظ المتنافيين صفة لدلالتي
الافراد بالذكر ودلالة القرينة لان كلا بين الشيئين متخالفا للعامل في الدلالتين وحده
فلا يلزم تعدد العامل في الصفة ووجه التنافي بين الدلالتين ان الافراد بالذكر مع
قطع النظر عن القرينة يدل على ان المراد باسم الاسد مثلا مدلوله الحقيقي والقرينة تدل
على ان المراد به غير ذلك المدلول وانما خص الاحتياز عن الدعوى الباطلة بالذكر
لزيادة قربها من دعواك فيكون الاحتياز عنها اتم من الاحتياز عن الكذب قوله
مثال ذلك اي مثال ما ذكرناه في تفسير نوع الاستعارة التي نحن بصددها وقد اكثر
من هذه الامثلة روما لزيادة التوضيح وتنبيها على ما بينها من الاختلاف فان
المستعار منه والمستعار له في الامثلة الثلثة الاول حسيان الا ان وجه الشبه في
المثال الاول عقلي وهو اعني الجراءة والقوة وفي الثاني حسي وهو اعني الهيئة
والاستدارة المليحة وفي الثالث عقلي واحد اعني كثرة المنفعة والمستعار له في المثال
الرابع عقلي والمستعار منه حسي ووجه الشبه عقلي مركب وهو الاباء عن قبول الزيادة
والنقصان قوله فتدعى الاسدية بالنصب عطفا على ان يكون لا على تلحق لفساد المعنى
قوله فتقول بالنصب عطفا على تدعى يجري منه مجرى التفسير ومن الثلثة المتعاطفة
مع ما في حيزها خبر واحد للمبتدا الذي هو مثال ذلك قوله او ان يكون عندك جميع

جميع هذه مع ما عطف عليه اعني فتدعي مأخوذين مع ما تعلق بهما خبر ثان لذلك المبتدا
معطوف على الجزء الاول بان وحاليا حال من فاعل فتدعي قوله بعد ما جرت العادة
اشارة الى ان تشبيه العالم بالبحر لاطلاق كثرة فوائده اما حسن الحسن البليغ بناء على
ما اشتهر من تشبيه فوائده بفرائده في كونها حسنة بهية مرغوبا فيها ولولا هذا التشبيه واشتهاره
لم يستحسن ذلك التشبيه الاستحسان الكامل وقد يقال ما لم يعتبر كون الفوائد والفرائد
كشيء واحد لم يحصل هناك معنى مشترك هو وجه الشبه بين العالم والبحر وسلوكك في ذلك المسلك
المعهود هو ان تقول رايت بحرا يتكلم والقسطاس هو القرسطون اعني القبان قوله
ومن الامثلة اما قصد لانه نوع من الاستعارة التي هو بصدده ما بني على انتزاع شبه التضاد
والمراد بشبه التناسب وهذا النوع يختص باسم الاستعارة التهكمية او التمليحية وامثلته كثيرة
كقولك رايت حاتما اي بخيلا وخالدا اي جبانا وسحبان اي ذا لكنة وعي وذلك لانا في
كونه مثالا لما هو فيه اعني كونه جزئيا اضافيا له وقد مر تحقيق انتزاع وجه الشبه من نفس
التضاد في آخر مباحث التشبيه الا انه اقتصر هناك على ذكر الضدين واراد بهما الشيئين
المتشاركين في التنافي على الاطلاق وعطف هنا النقيضين على الضدين فاراد بالضدين
ما وراء النقيضين من المتقابلين لكنه اراد بالتضاد ههنا ايضا التنافي مطلقا قوله ثم
ادعاء عطف على بواسطة وشروع في اعتبار الاستعارة بعد اعتبار التشبيه وانما اورد لفظة
ثم لان ادعاء كون احد الضدين او المتنافيين من جنس الآخر اشد استبعادا من انتزاع
الشبه من نفس التضاد قوله تواترت عليه البشارات اي الانذارات قوله ربما كانت معنى
واحدا كالذي رايت في الامثلة المذكورة يعني به ما مر من بحر يرمي وفي الحمام يتبسم ويتكلم
والاضافة في ميزان ايضا وكذا قوله بقتل ونهب اموال وسبي اولاد فان كل واحد
من هذه الثلثة قرينة لاستعارة البشارة للانذار قوله وربما كانت معاني مربوطا
بعضها بالبعض يريد ان مجموع تلك المعاني المربوطة بعضها ببعض يكون قرينة واحدة
كانها قامت مركبة للاستعارة بالقياس الى المستعار منه ومعنى يكفي ينقلب من كفأت
الاناء اي قلبته والباء في بها للتعدية اي يقلبها خمس سحايب والاقران جمع قرن

بالكسر وهو الكفؤ في الحرب وقوله انظر شروع في بيان تركب القرينة وحين اراد
ظرف لما ذا صنع مع تقدمه عليه وقد سبق انظاير وتفريعا بمعنى متفرعة حال من مفعول
اراد اعني استعارة السحاب فان استعارة خمس سحايب للانامل بين الممدوح انما حسنت
لما جرت به العادة من تشبيه الجواد بالسحاب الهطال اى المتتابع قطره وبالبحر الفياض
اى الكثير ماؤه والقرينة المركبة في هذا المثال من عدة معان هي ثبوت الصاعقة
وكونها من نصل سيفه وقلب خمس سحايب اياها على اروس اقرانه ومع منع القرينة
الملتئمة من تلك المعاني لا يبقى شبهة في استعارة السحاب للانامل وكان ايراده وتقسيم
القرينة الى هذين القسمين في القسم الاول من الاقسام الثمانية للاستعارة لظهور
تركب القرينة في هذا المثال الذي هو من القسم الاول من اقسام الاستعارة قوله
ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين هذا نوع آخر من الاستعارة المصرح بها
التحقيقية مع القطع لا يكون الا مركبا وهو ان ينزع صورة من امور متعددة ويشبه بصورة
اخرى مثلها ويدعى دخول الصورة الاولى في جنس الصورة الاخرى رَوما للمبالغة
في التشبيه فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ المركب الدال على الصورة المشبه بها فيكون
التجوز حينئذ في مجموع ذلك اللفظ المركب لا في شيء من مفرداته بل يكون هي باقية على
حالها قبل هذا التجوز من كونها حقيقة او مجازا فاذا شبهت مثلا صورة تردد المفتي
بصورة تردد من قام ليذهب وادخلت الصورة المشبهة في جنس الصورة المشبه بها
وقلت اراك ايها المفتي تقدم رجلا وتؤخر اخرى لم يكن حينئذ في تقدم وتأخر استعارة
تبعية ولا في رجلا استعارة اصلية اذ لم يقع بهذا التجوز تصرف في هذه الالفاظ بل
هي باقية على حقايقها التي كانت عليها قبل هذه الاستعارة المتعلقة بمجموعها من حيث
هو مجموع اذا عرفت هذا فنقول اراد بالوصف في قوله استعارة وصف احدى الصورتين
اللفظ الدال على الصورة المشبهة بها فان المستعار هو لفظ المشبه به ابدا خصوصا
في الاستعارة المصرح بها وانما عبر عنه بالوصف لان اللفظ كوصف يكشف المعنى
ولم يقل اسم احدى صورتين لان المركب من الاسم والفعل مثلا كما في المثال المذكور

لا يكون اسما واراد بالوصف في قوله لوصف الاخرى معنى البيان لكانه قال استعارة
لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى فيكون اللام في قوله لوصف الاخرى
دالا على الغرضية لا صلة للاستعارة ولو ترك لفظ الوصف في الاخرى لكان اولى
اخرى كما يشهد له قوله فتكونا اى صورة المشبه به وصف المشبه اى لفظا واضاف الصورة
الى المشبه والمشبه به بيانية كما يدل عليه قوله تشبيها بصورة تردد انسان ومعنى تقدم
رجلا وتؤخر اخرى انه تقدم رجلا تارة وتؤخرها اخرى فان شأن المتردد في الذهاب
هكذا ومنهم من قال المراد بالرجل الخطوة فان المتردد يخطو خطوة الى قدام وخطوة
الى الخلف وهذا هو الذي نسميه التمثيل على سبيل الاستعارة وقل هذه العبارة بصريحها على
ان الاستعارة التمثيلية منحصرة فيما ذكر من استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين
من امور لوصف الاخرى ولا يخفى على ذي بصيرة ان الصورة المنتزعة من امور عدة
يجب ان يلاحظ فيها كل واحد من تلك الامور على حدة حتى يعتبر فيها بالاخرة صورة
وحدانية منتزعة منها ولا يشتبه عليه ايضا ان ملاحظة تلك الامور على الوجه المذكور
لا يكون الا بالفاظ متعددة اما مذكورة او مقدرة في نظم الكلام او منوية في الارادة
فوجب ان يكون كل واحد من طرفي الاستعارة التمثيلية مركبا على احد هذه الانحاء وكذا
يجب ان يكون كل من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا كذلك لان كل تشبيه تمثيلي فهو بحيث اذا
ترك فيه التشبيه الى الاستعارة كان استعارة تمثيلية فان قلت ماذا تقول في قوله
تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فانه تشبيه تمثيلي مع ان طرفيه مفردان قلت
اذا جعل هذا تشبيها تمثيليا فلا شك ان المشبه هو قصة المنافقين المخصوصة المفصلة فيما
تقدم من الآيات والمشبه به قصة المستوقد المخصوصة المذكورة عقيبه وليس شيء من
هذين القصتين المخصوصتين مفهوما من لفظي المثلين اذا في المشبه به فظاهر واما في المشبه
فلان المعنى مثلهم في اظهار الايمان وابطان الكفر الى آخر قصتهم فتلك الالفاظ منوية في
الارادة يدل على ذلك ان صاحب الكشاف جوز ان تكون هذه الآية من التشبيه
المفرق ويجعل ذكر الاشياء المشبهة حينئذ مطويا على سنن الاستعارة كما سلف تحقيقه بما

لا مزيد عليه ولا شك انه لا فرق بين المفرق والمركب الا بان تلك الاشياء في المفرق يعتبر كل واحد منها على انفراده ويشبه بما يناسبه فيكون هناك تشبيهات متعددة وفي المركب يعتبر مجموعها من حيث هو ويشبه بمجموع آخر يناسبه فيكون هناك تشبيه واحد ولما كان تلك الاشياء في المفرق منوية لا محالة كانت ايضا في المركب فان قلت فعلى ما ذكرت لا يكون الكاف في قوله تعالى كمثل الذي استوقد نارا وكمثل الحمار داخلة على المشبه به حقيقة كما لم يدخل عليه في قوله تعالى كماء انزلناه من السماء قلت نعم ومن قال انها في الآيتين لين داخلة على المشبه به دون الآية الاخيرة فقد توجه نظرا الى ان المثل مبهم متحد بالقصة المخصوصة من حيث الذات بخلاف الماء فانه لا يتحد بالقصة اصلا قوله ولكون الامثال كلها تمثيلات على سبيل الاستعارة لم يذكرها هنا قيد نشو الاستعمال اعتمادا على ما سبق في آخر مباحث التشبيه التمثيلي وقد تحقق هناك السبب في عدم وجدان التعبير لها سبيلا

قال القسم الثاني في الاستعارة المصرح بها التخييلية مع القطع

هي ان تسمي باسم صورة محققة صورة عندك وهمية محضة يقدرها مشابهة لها مفردا في الذكر في ضمن قرينة مانعة عن حمل الاسم على ما يسبق منه الى الفهم من كونه مسماه شيئا محققا وذلك مثل ان تشبه المنية بالسبع في اغتيال النفوس وانتزاع ارواحها بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ومساس بقيا على ذي فضيلة تشبيها بليغا حتى كانها سبع من السباع فيأخذ الوهم في تصوير ما يصوغ السبع واختراع ما يلازم صورته ويتم بها شكله من ضروب هيآت وفنون جوارح واعضاء وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس بها وتمام افتراسه للفرائس بها من الانياب والمخالب ثم تطلق على مخترعات الوهم عندك اسامي المحققة على سبيل الافراد بالذكر وان تضيفها الى المنية قائلا مخالب المنية او انياب المنية الشبيهة بالسبع لتكون اضافتها اليها قرينة مانعة عن اجرائها على ما يسبق الى الفهم منها من تحقيق مسمياتها او مثل ان تشبه الحال اذا وجدتها دالة على امر من الامور بالانسان الذي يتكلم فيعمل الوهم في الاختراع للحال ما قوام كلام المتكلم به وهو تصوير

صورة اللسان ثم تطلق عليه اسم اللسان المحقق وتضيفه الى الحال قائلا لسان الحال الشبيه بالمتكلم ناطق بكذا او مثل ان تشبه حكم من الاحكام اذا صادفته ونفذ بينه امري وتابعا لراية كيف شاء بالناقة المنقادة التابعة لمستتبعها كيف اراد ثم تثبت له في الوهم ما قوام ظهور انقياد الناقة وانتباعها المستتبع وهو صورة الزمام فتطلق عليها اسم الزمام المحقق قائلا زمام الحكم الشبيه بالناقة في اتباع المستتبع في يد فلان اقول قوله يقدرها اي يقدر الصورة الوهمية المحضة وتفرضها شابهة لها اي للصورة المحققة ومنع الجملة صفة ثالثة لصورة فان محضة صفة لوهمية ومفردا على صيغة اسم الفاعل حال من المستتر في ان تسمي اي من ان تسمي حال افرادك لاسم المحققة في الذكر واستحسن بعضهم جعله على صيغة اسم المفعول حالا من اسم صورة ولقد تسامح المصنف في بيان ما سبق بقوله من كونه مسماه شيئا محققا لان الظاهر ان يقال من مسماه المحقق والاغتيال الاهلاك ومعنى مساس بقيا بفتح الميم وضم الباء وهي قد يعبر عن الرحمة والشفقة تقول ابقيت على فلان اذا رحمته وشبهها مصدر ان يشبه كانها اي كان المنية قوله فيأخذ بلبعض عطفا على تشبه وما يكون عطف على ما يلازم والجارة على الخصوص حال من ما يكون الا انها توسطت بينه وبين عاطفه ومن الانياب بيان له وتمام عطف على قوام يقال فرسه الاسد وافترسه اي دق عنقه وهو الفريس قوله ثم تطلق بالنصب عطف على فيأخذ وفي لفظة ثم اشارة الى تراخي رتبة الاطلاق عن اخذ الوهم في التصوير والاختراع قوله على سبيل الافراد اي افراد اسامي المحققة وان تضيفها عطف على الافراد وقوله ما قوام كلام المتكلم به مفعول فيعمل ولو قال وهو صورة اللسان بترك لفظ التصوير لكان احسن بحسب المعنى واوفق لقوله فيما بعد وهو صورة الزمام وانما صرح بالتشبيه في الامثلة الثلثة التي اوردها للاستعارة المصرح بها التخييلية التعليقية حيث قال الشبيهة بالسبع والشبيه بالمتكلم والشبيه بالناقة ليظهر ان الاستعارة في الانياب واللسان والزمام لا في المنية والحال والحكم فيختص المثال بالتخييلية ويتضح ايضا ان التخييلية قد توجد عنده بدون الاستعارة بالكناية لكن يتجه حينئذ ان يقال بعض الامثلة التي صرح فيها بالتشبيه لم يوجد في تراكيب

البلغاء الذي وجد فيها قولهم اظفار المنية وانيابها ولسان الحال وزمام
الحكم ونظائرها ولا حاجة في توجيه ذلك الى ما ارتكبه من اختراع صورة وهمية محضة فانه
تعسف ظاهر بل يكفيه ما ذهب اليه غيره من ان هذه الالفاظ اعني الاظفار واخواتها
لم تنقل من معانيها الاصلية حتى تندرج في المجاز المفرد بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت
له بل هناك تصرف عقلي هو اثبات معانيها الاصلية للامور المشبهة بالسبع والمتكلم
الناقد وهذا التصرف العقلي هو المسمى بالاستعارة التخييلية على سبيل الاشتراك اللفظي
في الاستعارة وعلمنا تفسير التحقيقية بجعل الشيء الشيء والتخييلية بجعل الشيء للشيء و

قال القسم الثالث في الاستعارة المصرح بها المحتملة للتحقيق والتخييل

هي كما ذكرنا ان يكون المشبه المتروك صالح الحمل على ما له تحقق من وجه وعلى ما لا تحقق له
من وجه آخر ونظيره قول زهير ۞ صحا القلب عن سلمى واقصر باطله ۞
وعري افراس الصبا ورواحله ۞ اراد ان يبين انه امسك عما كان يرتكب اوان
الصبا وقمع النفس عن التلبس بذلك معرضا الاعراض الكلي عن المعاودة لسلوك
سبيل الغي وركوب مراكب الجهل فقال وعري افراس الصبا ورواحله اي بقيت
آلة من الآلات المحتاج اليها في الركوب والارتكاب قائمة كائنا نوع فرضت من
الانواع حرفا وغيرها متى وطئت النفس على اجتنابه ورفع القلب رأسا عن دق
بابه وقطع العزم عن معاودة ارتكابه بنقل العناية بحفظ ما قوام ذلك النوع
به من الآلات والادوات فتركى بيد التعطيل تستولي عليها فتهلك وتنفسخ شيئا
فشيئا حتى لا تكاد تجد في ادنى مدة اثرا منها ولا عثيرا فبقيت لذلك معراة عن الآلة
والاداة فحق قوله افراس الصبا ورواحله ان يعد استعارة تخييلية لما يسبق
الى الفهم ويتبادر الى الخاطر من تنزيل افراس الصبا ورواحله منزلة انياب المنية
ومخالبها وان كان يحتمل احتمالا بالتكلف ان تجعل الافراس والرواحل عبارة عن
دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات او عن
الاسباب التي قلما تأخذ في اتباع الغي وجر اذيال البطالة الا اوان الصبا

وكذلك قوله علت كلمة فاذاقها الله لباس الجوع والظاهر من اللباس عند اصحابنا
الحمل على التخييل وان كان يحتمل عندي ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه
الانسان عند جوعه من انتقاع اللون ورثاثة الهيئة اقول قوله هي كما ذكرنا ان
يكون المشبه المتروك قد تسامح في جعل ان يكون خبرا لقوله هي على ما مر في تقديم كما ذكرنا
وهو مصدر لان يكون على عامله وقد يجعل كما ذكرنا خبرا اولا وان يكون خبرا ثانيا وقوله
من وجه متعلق بصالح لا بالتحقيق ولا بالحمل ايضا اي هو صالح من وجه للحمل على المحقق تارة
ومن وجه آخر للحمل على ما لا تحقق له اخرى قوله ونظيره اي ومثال ما نحن فيه من الاستعارة
المصرح بها الاحتمالية قول زهير صحا القلب اي افاق عن سكره هوى سلمى واقصر باطله اي
امتنع وعري من عريته جعلته عريانا والصبا اما من قولهم هو صبي من الصبا بالكسر والقصر
والصباء بالفتح والمد واما من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة ومنه التصابي والرواحل
ما يركب من الابل ذكرا كان او انثى قوله وقمع النفس اي قهرها ومنعها عن التلبس بذلك
اي بما كان يرتكبه اوان الصبا وهو معرضا حال من امسك وقوله فقال عطف على اراد ان
يبين وانما اقتصر على ذكر المصراع الثاني لانه الدال على الاعراض الكلي والمشتمل على
الاستعارة المطلوبة والضمير في آلاتها للافراس والرواحل واراد بالركوب ركوبها وبالارتكاب
ارتكاب ما كان يرتكبه اوان الصبا وقائمة خبر بقيت اي ما بقيت على صفة القيام فهي بمعنى
الافعال الناقصة وقوله حرفا بيان لنوع والظرف اعني متى وطئت معمول لما دل عليه الكلام
اي كعدم بقاء الآلات في اي نوع فرضته متى وطئت النفس على اجتنابه وقوله فيعل مترتب
على وطئت مأخوذ ذا مع ما عطف عليه اعني رفع وقطع قوله اثرا منها اي من تلك الآلات
والادوات والعثير بكسر العين الغبار فبقيت عطف على ما بقيت الافراس والرواحل لذلك
اي لعدم بقاء آلة من الآلات معراة لا آلة ولا اداة لها قوله فحق قوله اي اذا كان مراده
بيان ما ذكرنا فالذي يحق ويليق بقوله افراس الصبا ورواحله ان يعد استعارة تخييلية وذلك
لان المتبادر الى الفهم حينئذ تنزيل الافراس والرواحل منزلة انياب المنية ومخالبها بان شبه
الصبا بمعنى الصبوة او شبه ما يرتكب اوان الصبا اي العصر من التقابل بجهة من جهات

المسير المحتاجة الى افراس ورواحل كالحج والتى رغ فنخترع لصورا كالافراس و
الرواحل ونطلق عليها اسماء الامور المحققة ثم اذا اعرض عن ذلك انقضى للفراغ
الكل صار كتلك الجهة اذا انقضى منها الوطر فاهملت الالتها حتى تعطلت بالكلية قوله
وان كان اى وان كان قوله افراس الصبى ورواحله يحتمل احتمالا بعيدا ان يجعل
الافراس والرواحل استعارة لامر محقق اما عقلى كدواعى النفوس وشهواتها و
قواها واما حسى كالاموال والخدم والاعوان والى هذا اشار بقوله او عن الاسباب
التى قلما تتأخذ اى تتعاون فى اتباع الغى والجهالة وجر اذيال الضلالة والبطالة
الا اوان الصبى واول العمر وعلى التقديرين يكون الاستعارة فى الافراس والرواحل
تحقيقية لا تخييلية والبطالة بالكسر عدم الاشتغال بالمهمات قوله وكذلك اى وشيء
فى احتمال التخييل والتحقيق قوله علت كلمة فان الذى ظهر من لفظ اللباس عند الاصحاب
تا ملهم فيه هو الحمل على التخييل بان شبه الجوع فى التأثير بذى لباس قاصد للتأثير بالغ
فيه فيخترع لحينئذ صورة كاللباس ويطلق عليها اسم الموضوع لما هو المحقق وان كان
لفظ اللباس يحتمل عند المصنف ان يحمل على التحقيق وذلك بان يشبه ما يحيط بدن
الانسان عند جوعه من انتقاع لونه اى تغيره ورثاثة هيئته فيكون من قبيل استعارة
المحسوس بالمحسوس هذا وانت خبير بان الحمل على التخييل لا يلائم بلاغة القرآن لان
الجوع اذا شبه بالمؤثر القاصد الكامل فيناسبه ان يخترع لصورة ما يكون آلة
للتأثير لا صورة اللباس الذى لا مدخل له فيه واما التحقيق الذى ذكره فانه يحتمل
ايقاع الاذاقة على اللباس فالاولى ان يجعل اللباس مستعارا لامر محقق معقول
هو ما يدرك الانسان من الضرر عند الجوع والخوف فذلك الضرر من حيث انه يغشى
الانسان ويلازمه كانه محيط به شبه باللباس فاستعير له اسمه ومن حيث انه مستكره
ومنفور عنه شبه بطعم المر والبشع فاوقع عليه الاذاقة المنبئة عن شدة الاصابة
لان الادراك بالذائقة يستلزم الادراك بالملامسة من غير عكس ففى اللباس تشبيه
صرح بها وكنى عنها وقد يقال لباس الجوع من باب التشبيه كلجين الماء اى اذا قها الجوع

الذى هو فى الاحاطة كاللباس واختير اذاقها على كساها المناسب للمشبه به تقويا لمعنى
الاصابة قال القسم الرابع فى الاستعارة بالكناية وهى كما عرفت
ان تذكر المشبه وتريد به المشبه به دالا على ذلك بنصب قرينة تضيفها وهى ان تنسب
اليه وتضيف شيئا من لوازم المشبه به المساوية مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها
بالذكر مضيفا اليها على سبيل الاستعارة التخييلية من لوازم المشبه به ما لا يكون
الا له ليكون قرينة دالة على المراد فتقول مخالب المنية نشبت بفلان طاويا لذكر
المشبه به وهو قولك الشبيهة بالسبع او مثل ان تقول لسان الحال ناطق بكذا تاركا
لذكر المشبه به وهو قولك الشبيه بالمتكلم او تقول زمام الحكم فى يد فلان تاركا ذكر
المشبه به وقد ظهر ان الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخييلية هذا ما
عليه مساق الكلام الاصحاب وستقف اذا انتهينا الى آخر هذا الفصل على تفصيل
بهنا وكانى بك لما قدمت ان الاستعارة تستدعى ادعاء ان المستعار له من جنس
المستعار منه دعوى اصرارا وادعاء انه كذلك مع الاصرار على الاعتراف بحقيقة
والاستعارة بالكناية بناؤها على ذكر المشبه باسم جنسه والاعتراف بحقيقته التى اكمل
من التنويه باسم جنسه يختلج فى ضميرك ان الجمع بين الانكار البليغ وبين الاعتراف
الكامل انى يتسنى فالوجه فى ذلك هو انا نفعل ههنا باسم المشبه ما نفعل فى الاستعارة
بالتصريح بمسمى المشبه كما انا ندعى هناك الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب تأويل
على ما سبق حتى تهيأ التفصى عن التناقض فى الجمع بين ادعاء الاسدية وبين
نصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص ندعى ههنا اسم المنية اسما
للسبع مرادفا له بارتكاب تأويل وهو ان المنية تدخل فى جنس السباع لاجل المبالغة
فى التشبيه بالطريق المعهود ثم نذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح
ان يضع اسمين لحقيقة واحدة وان لا يكونا مترادفين فيتهيأ لنا بهذا الطريق
دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية اقول قد اختلف فيها على اقوال
احدها ما ذهب اليه الجمهور وهو ان المستعار فى مثل قولك اظفار المنية نشبت بفلان

هو اسم المشبه به المسكوت عنه اعنى لفظ السبع مثلا وما اثبت للمشبه المذكور الذى
هو المنية من لوازم المشبه به اعنى الاظفار كناية عن لفظ السبع وكونه مستعارا للمنية
قال فى الكشاف ومن اسرار البلاغة ولطايفها ان يسكتوا عن ذكر الشى المستعار
ثم يرمزوا اليه بذكر شى من روادفه ولوازمه فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه فاذا
قلت شجاع يفترس اقرانه وعالم يغترف منه الناس فقد نبهت على ان الشجاع اسد و
العالم بحر وهذا القول هو الصواب الذى لاخلل فيه لفظا ولا معنى الثانى ما ذهب اليه
بعضهم وهو انه قد يضمر التشبيه فى النفس فلا يصرح بشى من اركانه سوى لفظ المشبه
ويدل عليه بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به فيسمى ذلك التشبيه المضمر فى النفس استعارة
بالكناية ويتجه عليه انه لا مناسبة فى تسميته استعارة وعلى القولين لفظ الاظفار فى
المثال المذكور باق على حقيقته معناه واثباتها للمنية استعارة تخييلية كما مر والثالث
ما ذهب اليه المصنف من ان الاستعارة بالكناية هى لفظ المنية المستعمل فى السبع
مثلا فانه ادعى للمنية السبعية ومع ذلك اطلق عليها اسمها ويرد عليه ان لفظ المنية
فى المثال المذكور مستعمل فيما وضع له على سبيل التحقيق فلا يندرج فى الاستعارة التى هى
مجاز مستعمل فى غير ما وضع له على سبيل التحقيق واما ادعاء السبعية للمنية فلا يجدى نفعا
لان ذلك لا يخرجها عن كونها موضوعا لها لفظ المنية تحقيقا كما ان ادعاء الاسدية
للشجاع فى الاستعارة المصرح بها لا يجعله موضوعا له لفظ الاسد وربما يجاب عن ذلك
بان ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا عنه دون
العكس فيكون لفظ المنية مستعملا فى غير ما وضع له ولا يكون لفظ الاسد مستعملا فى
ما وضع له فتأمل ويرد عليه ايضا ما مر من انه ينافيه ما قد صرح به فيما سلف من ان
المستعار هو اسم المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك وقوله ان تذكر المشبه
الى آخره تفسير للمعنى المصدرى للاستعارة بالكناية ومنه يعلم قطعا ان الاستعارة
بمعنى المستعار هو اسم المشبه كما علم ذلك ايضا من تحديده مطلق الاستعارة الشامل
للمصرح بها والمكنى عنها وقوله تنصبها صفة مؤكدة لقرينة بعد اضافة نصب

اليها وقيل المعنى بنصبها القرينة للاستعارة قوله ان تنصب اليه وتضيف بالواو ويروى
باو والنسبة كما فى مثل قولك رايت شجاعا يفترس اقرانه والاضافة كما فى قولك مخالب
المنية ولسان الحال وزمام الحكم وانما وجب ان يطوى هنا فى الامثلة الثلثة تشبيه
المضاف اليه ويترك ذكر المشبه به ليكون مثالا للاستعارة المكنية كما ان المضاف فيها
مثال للتخييلية وفى قوله وهو قولك الشبه بالسبع وهو قولك التشبيه بالمحكم مسامحة ظاهرة
لان ضميره هو راجع الى المشبه به فينبغى ان يقال وهو السبع وهو المحكم وقد يقال ضميره راجع الى
ذكر المشبه به ولفظ قولك محمول على معناه المصدرى قوله لا تنفك عن الاستعارة
التخييلية اى لا توجد الاستعارة بالكناية بدون الاستعارة التخييلية وذلك لان
الاستعارة المكنية على ما ذكره لا بد لها من ان يثبت للمشبه شى من اللوازم المساوية للمشبه به
وهذا الاثبات لا يتصور الا بطريق التخييل واختراع صورة وهمية مشابهة تلك اللوازم وفيه
بحث لان التخييل عند الاصحاب كما هو المشهور اثبات تلك اللوازم بعينها للمشبه من غير
ان يخترع هناك صور تشابهها ويطلق عليها اسماؤها فلا يكون التخييلية بالمعنى الذى ذكره
لازما للمكنية عندهم واما التخييل بمعنى اثبات اللازم بعينه فسنعرف انه ايضا ليس لازما
للمكنية عندهم فلا يصح حينئذ قوله هذا ما عليه مساق كلام الاصحاب اى عدم انفكاك الاستعارة
بالكناية عن الاستعارة التخييلية يقتضيه مساق كلامهم قوله وستقف اذا انتهينا الى آخر
هذا الفصل يعنى به الاصل الثانى الذى هو من المجاز على تفصيل هنا اى فى قرينة الاستعارة
بالكناية فانه ذكر هناك ان قرينتها قد تكون امرا مقدرا وهميا كالانياب للمنية وقد يكون
امرا محققا كانبات الربيع فعلم من هذا انفكاك المكنية عنده عن التخييلية وقد سبق منه
انفكاك التخييلية عن المكنية فى نحو مخالب المنية الشبيهة بالسبع فلا لزوم بينهما عنده اصلا
واما عند غيره فالتخييلية لا تنفك عن المكنية وقد تنفك المكنية عنها كما فى قوله تعالى ينقضون
عهد الله فان العهد هنا مشبه بالحبل والنقض مستعمل فى ابطال العهد كما صرح به فى
الكشاف فيكون النقض استعارة تصريحية حيث شبه ابطال العهد بنقض الحبل ثم استعمل
لفظ المشبه به فى المشبه على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية فههنا استعارة مكنية

فى العهد وليس منها تخييلية فان قلت اذا كان النقض مستعملا فى ابطال العهد
لم يدل على ان فى العهد استعارة مكنية قلت بل يدل على ذلك من حيث ان استعارة
للابطال انما ساغت من حيث تشبيههم العهد بالحبل فلولا استعارة الحبل للعهد
لم يحسن بل لم يصح استعارة النقض للابطال فالضابط فى قرينة الاستعارة بالكناية
عند غيره ان يقال اذا لم يكن للمشبه المذكور تابع يشبه لازم المشبه به كان ذلك اللازم
اذا اثبت للمشبه باقيا على معناه الحقيقى وكان اثباته له استعارة تخييلية كما فى اظفار
المنية وان كان له تابع كذلك كان اسم ذلك اللازم مستعارا لذلك التابع استعارة
تصريحية كالنقض المستعار لابطال العهد وكالافتراس المستعار لبطش الشجاع وكذلك
وكالاغتراف المستعار لانتفاع الناس بالعالم فقد ظهر ان المكنية لا يستلزم التخييلية
عندهم اصلا هذا وقد يقال اراد بقوله لا ينفك عن الاستعارة التخييلية ان الاستعارة
بالكناية لازمة للتخييلية لا تفارقها عنده وحينئذ يصح الحكم ويكون قوله وستقف
اشارة الى ما ذكره فى اخر فصل الاستعارة من ان التخييلية قد توجد بدون المكنية
حيث قال ان حسن المكنية بحسن المكنية اذا كانت تابعة للمكنية كانياب المنية وقلما
يحسن الحسن البليغ اذا لم يكن تابعة لها كما اى المكلام لكن يخدش بهذا الوجه ان وجود
التخييلية بدون المكنية قد علم مما سبق من نحو انياب المنية الشبيهة بالسبع فلا فائدة
فى ذكر الحوالة قوله وكانك شروع فى السؤال والجواب المشار اليهما فى اوائل فصل
الاستعارة تقرير السؤال ان مبنى الاستعارة مصرحة كانت او مكنية على ادعاء ان
المستعار له داخل فى جنس المستعار منه دعوى اصرار ولا شك ان مثل هذا الادعاء
يابى الاعتراف بحقيقة المستعار له بل يوجب انكارها وقد ذكر المستعار له فى الاستعارة
المكنية باسمه حتى وهذا اعتراف تام بحقيقته فيلزم الجمع بين انكار حقيقته انكارا بليغا
وبين الاعتراف بها اعترافا تاما والجواب انا نجعل باسم المشبه فى المكنية ما نجعل
نبها فى التصريحية فان ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به كائنا فى التصريحية
نصب القرينة المانعة عن ارادة حقيقة المشبه به فجمعنا بينهما بان نجعل مسمى المشبه

فردا غير متعارف من افراد حقيقة المشبه به وجمعنا مع القرينة الى المتعارف فهنا كذلك
بيانه فى ذلك الادعاء فى المكنية ذكر اسم المشبه فيجمع بينهما بان نجعل اسم المشبه اسما للمشبه به غير
متعارف ونتنزل منزلة اسم المتعارف مرادفا له ادعاء فلا يكون التصريح باسم المشبه حينئذ
اعترافا بحقيقته فقوله لما قدمت متعلق بيجعل وهو حال من الكاف اى كما فى ملتبس
لك ما جاء فى غيرك وقوله وادعاء انه كذلك مرفوع على الابتداء وما بعده خبره وكذلك
قوله والاستعارة بالكناية وقد يتكلف نصبها عطفا على ان الاستعارة وهو بعيد
والوجه فى نصب ولا اعترافا بحقيقته الشئ اذ شبه بالمضاف وتقديره بلا ترى اعترافا
تعسف وقوله كما انا ندعى هناك متعلق بقوله ندعى هنا وقوله بالطريق المعهود اشارة
الى الطريق التاويل المذكور سابقا قوله ان يضع اسمين لحقيقة واحدة فان المنية
اذا دخلت فى جنس السباع كان اسمها موضوعا لذلك الجنس كلفظ السبع الا انه
وضع احدهما لذلك الجنس حقيقى ووضع الاخر ادعائى فيكونان اسمين لمتعارفا وغير
متعارف فيها كالمترادفين قال القسم الخامس فى الاستعارة الاصلية هى ان
يكون المستعار اسم جنس كرجل واسد وكقيام وقعود ووجه كونها اصلية هو ما عرفت
ان الاستعارة مبناها على تشبيه المستعار له بالمستعار منه وقد تقدم فى باب التشبيه
ان التشبيه ليس الا وصفا للمشبه بكونه مشاركا للمشبه به فى وجه والاصل فى الموصوف
هى الحقايق مثل ما تقول جسم ابيض او بياض صاف وجسم طويل او طول مفرط
انما قلت الاصل فى الموصوفية هى الحقايق ولم اقل لا يعقل الوصف الا للحقيقة
قصرا للمسافة حيث يقولون فى نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير ان باسلا
وصف للشجاع وفياضا وصف لجواد ونحريرا وصف لعالم اقول اراد باسم الجنس
اسما دالا على مفهوم كلى غير مشتمل على تعلق معنى بذات فيدخل فيه نحو رجل واسد
من الاعيان ونحو قيام وقعود من المعانى ويخرج عنه الصفات واسماء الزمان والمكان
والالة المشتقة من الافعال قوله والاصل فى الموصوفية هى الحقايق اى الاجناس
التى هى مدلولات اسماء الاجناس بالمعنى المذكور وذلك لان الحروف والافعال لا يجوز

من الموصوف واما الصفات فهي بحسب مفهوماتها تقتضي ان يوصف بها فحقها
ان لا توصف وسيرد عليك اتمام هذا الكلام فان قلت اصالة الاجناس في
الموصوفية تقتضي اصالتها في كونها مشبهة لما ذكر من المشبه موصوف بمشاركة
المشبه به والمقصود هنا اصالتها في كونها مشبها بها ليكون اسماؤها استعارات اصلية
قلت وصف المشبه بمشاركة للمشبه به في وجه الشبه يتضمن ملاحظة وصف المشبه به
بمشاركة المشبه في ذلك الوجه يتضمن ملاحظة وصف المشبه به بمشاركة ايضا اصالتها
في كونها مشبها بها قوله فقرر للسائل اذ على القول بعدم المعقولية يرد السؤال بهذه
بعض الامثلة فيحتاج الى ان يجاب بان الثاني فيها وصف لموصوف الاول لا للاول
الا انه لما لم يجز تقييده لادائه الى صيرورة الاول لغوا الكشي وعلى هذا يحتاج
زيادة توجيه اذ وصف للاول واما على القول بالاصالة فلا ورود لهذا السؤال
لان خلاف الاصل جائز بل واقع كثيرا قال القسم السادس في الاستعارة
التبعية هي ما يقع في غير اسماء الاجناس كالافعال والصفات المشتقة منها و
كالحروف بناء على ان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا
والافعال والصفات المشتقة منها والحروف عن ان توصف بمعزل فهي كلها
عن احتمال الاستعارة في انفسها بمعزل وانما المحتمل لها في الافعال والصفات
المشتقة منها مصادرها وفي الحروف متعلقات معانيها فتقع الاستعارة فيها ثم
تسري فيها واعني بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها عند تفسيرها مثل قولنا من
معناها ابتداء الغاية والى معناها انتهاء الغاية وكي معناها الغرض فالابتداء
والانتهاء الغاية والغرض ليست معانيها اذ لو كانت هي معانيها والابتداء
والانتهاء والغرض اسماء لكانت هي ايضا اسماء لان الكلمة اذا سميت اسما سميت
لمعنى الاسمية لها وانما هي متعلقات معانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني
رجعت الى هذه بنوع استلزام فلا تستعير الفعل الا بعد استعارة مصدره فلا تقول
نطقت الحال بدل دلت الا بعد تقدير استعارة نطق الناطق لدلالة الحال

على الوجه الذي عرفت من ادخال دلالة الحال في جنس نطق الناطق لقصد
المبالغة في التشبيه والحاق ايضاح دلالة الحال للمعنى بايضاح نطق الناطق له
وكذا اذا قلت الحال ناطقة بكذا بدل دالة على كذا وكذا قوله عز سلطانه فبشرهم
بعذاب اليم في الاستعارة التهكمية بدل فانذرهم وقول قوم شعيب انك لانت الحليم
الرشيد بدل السفيه الغوي لقرائن احوالهم ومما نحن فيه قولهم للشمس جونة لشدة
ضوئها وللجون الاسود وللغراب اعور لحدة بصره وعلى هذا لا تستعير الحرف الا
بعد تقدير الاستعارة في متعلق معناه فاذا اردت استعارة لعل لغير معناها قدرت
الاستعارة في معنى الترجي ثم استعملت هناك لعل مثل ان تبنى على اصول العدل
ذاهبا الى ان الصانع حكيم تعالى وتقدس ان يكون في افعاله عبث بل كل ذلك
حكمة وصواب مفعول لغرض صحيح ما خلق الانسان الا لغرض الاحسان وحين ركب
فيه الشهوة الحاملة على فعل ما يجب تركه والنفرة الحاملة على ترك ما يجب فعله واودع
عقله المضادة لحكميهما حتى تنازعته ايدي الدواعي والصوارف فوقفت به حيث
الحيرة لا متقدم له ولا متأخر تحدث الحيرة ما لا يورثه الا العنا اذا اتبع العقل
وقع من النفس المشتهية النازعة في عنا واذا اتبع النفس وقع من العقل الناهي
الآمر في عنا ولا مخلص هناك مما اوقعه في ورطة تلك الحيرة سفها ولا عبثا تعالى عن
ذلك علوا كبيرا وانما فعل ذلك لغرض الانسان وهو التكليف ليتمكن من اكتساب
ما لا يحسن فعله في حقه ابتداء من التعظيم العظيم مع الدوام في ضمن التمتع من
انواع المشتهيات بما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على بال احد مخلصة
ان يشوبها منغص فيكتسبه ان شاء لا بالقسر ولذلك وضع زمام الاختيار في يده
ممكنا اياه من فعل الطاعة والمعصية مريدا منه ان يختار ما يثمر له تلك السعادة
الابدية فهي في ذلك جميع علله فتشبه حال المكلف الممكن من فعل الطاعة والمعصية
مع الارادة منه ان يطيع باختياره بحال المرتجى المخير بين ان يفعل وان لا يفعل
ثم تستعير جانب المشبه لعل جاعلا قرينة الاستعارة علم العالم الذات الذي لا يخفى

عليه خافية يعلم ما كان وما هو كاين وما سيكون فما يلا خلق الله الخلق لعلهم
يعبدون او لعلهم يتقون وعليه قول رب العزة علام الغيوب يا ايها الناس
اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون ونظايره واذا
اردت استعارة لام الغرض قدرت الاستعارة في معنى الغرض ثم استعمل لام
الغرض هناك مثل ان يكون عندك ترتب وجود امر على امر من غير ان يكون
الثاني مطلوبا بالاول ويكون الاول غرضا فيه فتشبه بترتب وجود بين امرين
مطلوب بالاول منهما الثاني ثم تستعير للترتب المشبه كلمة الترتب المشبه به في ضمن
قرينة مانعة عن حملها على ما هي موضوعة له فتقول اذا رايت عاقلا قد احسن
الى انسان ثم اذاه ذلك انه قد احسن اليه ليوذيه ومن ذلك قوله علت كلمته
فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وقد ظهر مما نحن فيه ان ربما في
قوله ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين حقها ان تعد من باب الاستعارة
التهكمية وان تعد تبعية على قول سيبويه في رب واصلية على قول الاخفش رحمهما
الله وقد سبق ذكر هذا الاختلاف في علم النحو **اقول** اراد باسماء الاجناس ما
ذكرناه آنفا لكن الاعلام المتضمنة لنوع وصفية ملحقة باسماء الاجناس لا بالاوصاف
فالاستعارة الواقعة فيها اصلية ايضا وكذا الحال في اسماء الاشارة المستعملة للمعقولات
اذ لم يجعل داخلة في اسماء الاجناس المذكورة وانما قرن بالافعال الصفات المشتقة
منها لان التبعية في الكل من وجه واحد ولم يذكر اسماء الزمان والمكان والآلة
لانها في حكم الصفات واعاد الكاف في الحروف لان التبعية فيها من وجه آخر وذلك
والتشبيه حينئذ كون المشبه موصوفا بمعنى ويتضمن ملاحظة وصف المشبه به كما قررناه
فما لا يقع موصوفا كالافعال والصفات والحروف لا يقع مشبها به فلا يتصور جريان
الاستعارة فيها اصالة وانما صح بموصوفية المشبه دون المشبه به بناء على ما مر من
ان تشبيه الشيء ليس الا وصفا له بمشاركة المشبه به في امر ولا شك ان ذلك يستلزم
وصف المشبه به ويتضمن ملاحظة فيتم به مقصوده قوله وانما الحق لها في الانتقال

والصفات المشتقة منها مصادرها في الحروف متعلقات معانيها توضيح المقام يتوقف
على تحقيق معنى الحروف والفعل وقد بسطت الكلام فيه في بعض رسائلنا فلنكشف ههنا
باشارة خفية هي ان الناظر في المرآة ربما جعلها آلة لمشاهدة الصورة المرتسمة فيها
بحيث يستغرق في مشاهدتها ولا يلتفت حينئذ الى المرآة قصدا فلا يقدر في هذه الحالة
ان يحكم على المرآة بشيء مع كونها مبصرة تبعا وربما جعلها منظورة بالذات ملحوظة قصدا
فيتمكن بهذه الملاحظة من الحكم عليها بما لها من نفاسة جوهرها وصقالة وجهها وعلى هذا قياس
المعاني المدركة بالبصيرة فالابتداء مثلا معنى متعلق بغيره فاذا لاحظه العقل قصدا
وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته صالحا لان يحكم عليه وبه وبهذا
الاعتبار مدلول لفظ الابتداء واذا لاحظه العقل من حيث انه حال بين السير والبصرة
مثلا وجعله آلة لمشاهدة حالهما في ارتباط احدهما بالآخر خرج عن الاستقلال بالمفهومية
وعن صلاحية لان يحكم عليه او به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من كقولك سرت من
البصرة فلفظ الابتداء موضوع لمطلق الابتداء ولفظ من موضوعة للابتداءات المخصوصة
لا باوضاع متعددة حتى يلزم كونها مشتركة بل بوضع واحد عام كان الواضع قال
عينت لفظ من لكل واحد من الابتداءات المخصوصة وهذا معنى ما قيل ان الحروف وضعت باعتبار
معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا لكل ابتداء معين مخصوص والنسبة لا تتعين
الا بالمنسوب اليه فما لم يذكر متعلق الحروف لم يتحصل فرد من ذلك النوع هو مدلول الحرف
لا في العقل ولا في الخارج وانما يتحصل بمتعلقه فيتعقل بتعقله فقد ظهر لك بما قررناه وشيد
اركانه بما نقلناه ان ذكر متعلق الحرف انما هو لتعقل معناه لامتناع حصوله
في الذهن بدون متعلقه ومن ثم قيل الحرف لا يستقل بالمفهومية وقيل ايضا الحرف
ما دل على معنى في غيره واما ما يقال من ان لفظ من مثلا موضوعة لما وضع له لفظ
الابتداء الا ان الواضع اشترط ذكر المتعلق في دلالة من دون دلالة الابتداء فمما لا ينبغي
ان يلتفت اليه اذ لا فايدة لهذا الاشتراط ولا دليل عليه سوى التزام ذكر المتعلق
في الاستعمال وهو مشترك بين الحروف والاسماء اللازمة للاضافة والفرق بان ذكره

في الحروف لتتميم دلالتها وتلك في الاسماء لتحصيل غايتها تحكم وايضا يلزم ان يكون
معنى من حينئذ صالحا في نفسه لان يحكم عليه وبه الا انه ليس مفهوما من لفظ فاذا ضم
اليه ما يتم به دلالته كان صالحا لذلك ولا نقول به من زاد في معرفة حال اللفظ هذا
واما مفهوم الفعل كالابتداء مثلا فمشتمل على معنى مستقل بالمفهومية هو معنى الابتداء
مطلقا وعلى نسبة مخصوصة من حيث انها حالة بين طرفيها وآلة لتعرف حالهما مرتبطا
احدهما بالآخر وحال هذه النسبة الداخلة في مفهوم الفعل كحال النسبة التي هي مدلول
الحرف في عدم الاستقلال بالمفهومية والاحتياج الى ذكر المنسوب اليه ومن ثم قيل
وضع الافعال بالقياس الى ما اعتبر فيها من النسب وضع عام ووجب ذكر الفاعل
وجوب ذكر متعلق الحروف فيظهر ان مجموع معنى الفعل غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح ان
يقع محكوما به فضلا ان يقع موصوفا محكوما عليه ضرورة ان كل واحد من المحكوم عليه
وبه يجب ان يكون ملحوظا بالذات وقصدا حتى يمكن ان يتصور النسبة بينهما وكذا النسبة
الداخلة في مفهوم الفعل لا يصلح للموصوفية واما الحدث المعتبر فيه فهو وان كان مستقلا
الا انه اعتبر في مفهوم الفعل من حيث انه منتسب الى الفاعل فلذلك وجب كون الفعل
باعتبار الحدث الماخوذ في مفهومه مسندا ابدا فلا يصح ملاحظته في ضمن الفعل من حيث
انه موصوف بغيره نعم هذا الحدث من حيث انه مدلول المصدر كلفظ الفعل مثلا يصلح
ان يكون موصوفا فيشبه الضرب الشديد مثلا بالقتل ويستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل
بمعنى ضرب ضربا شديدا واما الصفات المشتقة من الافعال فهي تدل على ذوات مبهمة
باعتبار معان متعينة هي المقصودة منها فقايم مثلا معناه ذات ما له القيام وهذا
معنى اذا لاحظه العقل طلب ما يربطه ويجريه عليه ليتعين عنده فلذلك كان حقها
ان لا يقع موصوفة بل صفة وايضا الذوات المبهمة ليست مشتركة بما يصلح وجه شبه
في الاستعارة فلا يتصور جريانها في الصفات الا باعتبار معاني مصادرها المعينة
على قياس ما عرفته في الافعال واما اسماء الزمان والمكان والآلة المشتقة من
الافعال فهي وان دلت على ذوات معينة بوجه ما الا ان المقصود الاصلي منها

ايضا معاني مصادرها الواقعة فيها او بها فيكون الاستعارة فيها ايضا تبعا لها ولو
اريد التشبيه والاستعارة بحسب تلك الذوات المتعينة لعبر عنها بالفاظ دالة عليها بالمطابقة
فاذا قيل مثلا للقبر مرقد فقد شبه الموت بالرقاد ولا ذات القبر بذات مكان الرقاد
قوله فيقع الاستعارة هناك اي في المصادر ومتعلقات معاني الحروف ثم يسري فيها اي
في الافعال والصفات والحروف ففي المصادر بعد كما اشرنا اليه ان معانيها شبهت بها
معان اخرى واستعير للمعاني المشبهة بها اسم المعاني المشبه بها ثم اشتقت منها الافعال والصفات
وفي معاني الحروف بعد انها شبهت بها معان اخرى واستعيرت لتلك المعاني
الاخرى اسماء متعلقات ثم يسري التشبيه والاستعارة في الحروف كما ستعرفه قوله
لان الكلمة اذا سميت اسما سميت لمعنى الاسمية لها فان الكلمة اذا كان معناها بحيث
يصلح لان يحكم عليه وبه سميت اسماء واذا كان معناها بحيث لا يصلح لشيء من ذلك سميت
حرفا فالاسمية والحرفية من صفات الكلمات بحسب معانيها لا بحسب خصوصيات
الفاظها فاذا اتحد معنى كلمتين وكان احدهما اسما كانت الاخرى اسما ايضا فلو
كان معنى من معنى لفظ الابتداء الذي هو اسم قطعي لكان من ايضا اسما وقس
على ذلك حال ساير الحروف وما يفسر به معانيها قوله وانما هي متعلقات معانيها قد
عرفت ان معنى لفظ الابتداء هو الابتداء مطلقا وان معنى من هو كل واحد من
الابتداءات المخصوصة المتعلقة بين اشياء معينة فاذا اريد التعبير عن تلك الابتداءات
عبر عنها بالابتداء المطلق الذي هو مشترك بينها ولازم لها تسهيلا على المتعلمين فيقال
معنى من هو ابتداء الغاية اي المسافة وكذا يقال معنى الى انتهاء الغاية ومعنى كي
الغرضية ومعنى في الظرفية ومعنى اللام الاختصاص ومعنى الباء الالصاق الى غير ذلك
مما ذكر في تفاسير معاني الحروف فالمراد بمتعلقات معاني الحروف هي هذه النسب
المطلقة المشتركة بين معانيها المخصوصة المستلزمة لتلك النسب المطلقة والى هذا اشار
بقوله اي ما افادت هذه الحروف معاني بحيث اي معانيها الى هذه اي الى
المعاني التي ذكرت في تفسيرها بنوع استلزام وهو استلزام المقيد للمطلق تطرأن

متعلقات معانی الحروف معبر بها عن معانیها وانما جعلها معبرا عنها حیث قال
واعنی بمتعلقات معانی الحروف ما یعبر عنها عند تفسیرها نظرا الی ان الالفاظ
المذکورة عند التفسیر کلفظ الابتداء والانتهاء عبارة عن تلک المتعلقات فتدبر
ولا تغلط قوله فلا یستعیر متفرع علی قوله فیقع الاستعارة هناک ثم تسری فیها قوله الی
ایضاح دلالة الحال للمعنی بایضاح نطق الناطق یعنی ان وجه الشبه بین دلالة
الحال ونطق الناطق هو ایضاح المعنی وانت ترید ان تلحق الایضاح فی المشبه
اعنی الدلالة بالایضاح فی المشبه به اعنی النطق وتجعله ساویا له وجوبا فی عده
قوله وکذا قوله عز سلطانه فبشرهم هذا مثال للتبعیة التهکمیة من الفعل ومثال
قوم شعیب مثال لها من الصفات فان قراین الاحوال دلت علی انهم ارادوا
بالحلیم الرشید السفیه الغوی قوله وما نحن فیه ای ومن قبیل الاستعارة التبعیة
فی الصفات بین المتضادین فان الجون والاحور صفتان استعیرتا لضدیهما
تملیحا لا تهکما قوله وعلی هذا ای علی قیاس ما ذکر من انک لا تستعیر الفعل والصفة
الا بعد تقدیر الاستعارة فی مصدرهما لا تستعیر الحرف ایضا الا بعد تقدیر الاستعارة
فی متعلق معناه قوله فاذا اردت استعارة لعل لغیر معناها ملخص ما قرره
هنا انک اذا قلت مثلا خلق الله الخلق لعلهم یعبدون او لعلهم یتقون لم یکن
کلمة لعل محمولا علی معناها الحقیقی الذی هو الترجی المخصوص علی الوجه الذی عرفته
فی معانی الحروف لامتناع الترجی فی حق علام الغیوب بل مستعارة للارادة
المخصوصة المتعلقة بفعل المکلف المتمکن من الفعل وعدمه وکما ان المعنی الحقیقی
لکلمة لعل غیر مستقل بالمفهومیة واذا ارید ان یفسر عبر عنه بالترجی کذلک معناها
المجازی المراد بکلمة لعل فی المثال المذکور غیر مستقل بالمفهومیة واذا ارید ان
یفسر عبر عنه بالارادة فلا یتصور تشبیه احد هذین المعنیین غیر المستقلین بالمفهومیة
بالآخر الا تبعا وذلک بان یقدر تشبیه ارادة الفعل من المتمکن بالترجی من
المترجی منه فی ان متعلق کل منهما متردد بین الاقدام والاحجام مع رجحان ما للاقدام

ثم یدخل المشبه فی جنس المشبه به مبالغة حتی کانه صار لفظ الترجی مستعارا للارادة
وبذلک یصیر الارادة المخصوصة بمنزلة ذلک الترجی المخصوص فیستعار لها منه کلمة
لعل ولما کان استعارتها للارادة تعالی مبنیة علی قواعد الاعتزال اورد ما هو الحق
فیها بما هو بسط لکلام الکشاف ثم ذکر المقصود واقتفی فیه کلامه ایضا قوله مثل ان
تبنی علی اصول العدل لم یتعرض لذکر التوحید لان مقصوده ههنا لم یتوقف علی
اصوله تعالی وتقدس صفتان حکیم قوله ان یکون ای عن ان یکون قد تنازعه
بیان الغلمان قوله ما خلق الانسان خبر ثان لان الصانع وما اوقعه عطف
علی ما خلق وحین رکب ظرف لما اوقعه فلما قدم الظرف توسعا علی عامله کان الغلط
واطلاعه فی الظاهر مردا وقع عطف علی رکب ومضادة العقل لکی الشهوة والنفرة
انه یعرف الانسان عما تحلا نه علیه حتی تنازعته ای الانسان ایدی الدواعی
النفسانیة من الشهوة والنفرة والصوارف العقلیة فوقفت تلک الایدی بالانسان
حیث الحیرة الحاصلة لا مستقدم ای لا مقدم للانسان من موقف الحیرة ولا متأخر عنه
والمقصود تاکید حیرته وثباتها قوله تحمله الحیرة حال من ضمیر یرید ای مشدداته
ایضا وما لا یورثه ثانی مفعولی یجله قوله اذا اتبع العقل الی آخره مقرر ومبین
لعدم ایراثه الا العناء ولا مخلص ثمه ای فی ذلک المقام مؤکد لما قبله قوله
وانی فعل ذلک ای ایقاعه فی ورطة الحیرة وفتر الاحسان بالتکلیف لانه وسیلة
الی ذلک التعظیم والتبجیل واللام فی لیتمکن متعلق بالتکلیف قوله ما لا یحسن فعله
فی صحة ابتداء اشارة الی ما ذهب الیه المعتزلة من التفضل بالنعم العظیمة المعینة
جائز دون التفضل بالتعظیم فلا بد من التکلیف لیکتسبوا باختیارهم استحقاق الثواب
الذی هو منفعة دائمة مقرونة بالتعظیم خالصة عن شوب کل منغص حتی الانسان
قوله من التعظیم ای من حصول التعظیم العظیم مصاحبا للدوام کائنا فی ضمن التبجیل
بما لا عین رأت ولا اذن سمعت ولا خطر علی بال احد من انواع المشتهیات و
المستلذات والمشهور فی الروایة ولا خطر علی بال بشر وکلمة صیغة مفعول

بالتشديد والتخفيف ايضا وقعت حالا من ما لا عين رأت او من انواع المشتهيات
وقوله فيكتسب عطف على ليتمكن والمستتر فيه للانسان والبارز لما لا يحسن فعله وقوله
لا بالقسر معطوف على ما دل عليه ان شاء اعني بالاختيار ولذلك اى ولان
الغرض من التكليف هو ان يتمكن فيكتسب بالاختيار وقوله مكنه مريدا مرجيا اى
مرتليا احوال متداخلة فى ذلك اى فيما اراده منه اعنى اختياره لما فيه تلك
السعادة جميع علله اى اعذاره التى من شأنه ان يتمسك بها فازاح تعالى نصب ادلة
عقلية ونقلية ووعد واوعد والطف بالاحسن فلم يبق للمكلف عذر اصلا وصار
حالا فى رجحان اختياره للطاعة مع تمكنه من المعصية كحال المرتجى منه فى رجحان
اختياره لما يرتجى منه مع تمكنه من خلافه وصار ارادته تعالى بعبادته اياه المتقا
منه بمنزلة الترجي على ما حققه قوله فشبه عطف على ان يقتى وكان الظاهر ان يقول
فشبه حال الله الممكن بحال المرتجي على صيغة الفاعل لان المشبه هنا هو المعنى المجازي
لكلمة لعل الذى يعبر عنه بالارادة وهو حال قايم بالله متعلق بالمكلف والمشبه
هو معناها الحقيقى الذى يعبر عنه بالترجي وهو حال قايم بالمرتجي متعلق بالمرتجى
الا انه عدل عن ذلك الظاهر رعاية للادب فى ترك التصريح بتشبيه حاله تعالى بحال
غيره اعنى الترجي وذكر تشبيه حال المكلف بحال المرتجي على صيغة المفعول ووصف
كلا منهما بما يدل على وجه الشبه بين حاليهما وهو ان كلا منهما مخير بين ان
يفعل وان لا يفعل اذ لا يشتبه انه ظهر من التشبيه المذكور وجهه ذلك التشبيه
المقصود ووجهه اعنى تشبيه ارادته تعالى بالترجي فى ان متعلق كل واحد منهما
يترجح بين ان يفعل وان لا يفعل مع رجحان ما جانب الفعل كما اشرنا اليه وقوله
العالم الذات اشارة الى مذهبه والمقصود ان شمول العلم ينافى حقيقة
الترجي اذ لا يتصور الا ممن لا يعلم حال الامور المستقبلة قوله وعليه اى وعلى
ما ذكر من كون لعل مستعارا لمعنى الارادة قول رب العزة علام الغيوب
فان قوله لعلكم تتقون حال من فاعل خلق بناء على تلك الاستعارة اى

خلقكم مريدا منكم الاتقاء فجعله حالا من مفعول ليبقى لعل على حقيقة الترجي اى
خلقكم راجين للتقوى غير سديد اذ لا معنى ههنا لرجاء العباد ما يبقى عليهم اعنى
التقوى وايضا يحتاج الى جعلها حالا مقدرة لان رجاءهم انما يحدث بعد تكامل
العقل والتكليف وكذا لا فايدة فى جعله من فاعل اعبدوا اى اعبدوا راجين ان
تبلغوا على ذرى العبادة اعنى التقوى وقد وقع فى عباراتهم ان معنى لعلكم تتقون
لكى تتقوا وتوهم بعضهم ان لعل ههنا بمعنى كى وليس بشئ بل ما ذكروه بيان للمعنى الحاصل
من كيفية ربط لعل بما قبله بعد الاستعارة التى حققناها ههنا وقد تخايل لبعضهم من
عبارة الكتاب ان الاستعارة المذكورة فى لعل تمثيلية فبنى على ذلك جواز اجتماع
التبعية والتمثيلية وهذا التخيل فاسد جدا اذ قد صرح المصنف فى صدر كلامه بان المشبه
والمستعار منه اصالة هو معنى الترجي ويعلم من ذلك مع باقى كلامه ان المشبه والمستعار له
هو الارادة ثم يسرى التشبيه والاستعارة فيما بين معنى لعل حقيقة ومعناه المراد
مجازا على ما حققه ولا شك ان كل واحد من الترجي والارادة والمعنى الحقيقى و
المجازى لكلمة لعل معنى مفرد كمعنى الانسان والاسد فلا يكون شئ من طرفى استعارة
لعل صورة منتزعة من امور فلا يكون استعارة تمثيلية لانحصارها فيما بين صورتين
منتزعتين من امور عدة على ما تقرر ودعوى كون استعارة لعل تبعية تمثيلية ناشئة
من سوء الفهم والقصور فى دقايق الصناعة ورعاية قواعدها وكذا الحال فى
استعارات ساير الحروف كاللام وفى وعلى وغيرها فان معانى الحروف ومتعلقات
معانيها كلها معان مفردة بلا اشتباه على ذى مسكة بل الحال فى استعارات الافعال
والصفات ايضا كذلك فان معانى مصادرها معان مفردة قطعا ولعلك تشتهى الآن
مزيد تحقيق وتوضيح لما نحن فيه فنقول وبالله العصمة لا يراد بالمفرد فى طرفى التشبيه
ووجهه ان لا يكون لجزء اصلا فان الانسان اذا شبه بالاسد فى الشجاعة عد
تشبيه مفرد بمفرد فى معنى واحد بل يراد بالمفرد ما دل عليه بلفظ مفرد لا يدل جزؤه
على جزء معناه وهذا مما لا يشك فيه من له ادنى خبرة بعلم البيان وحينئذ يكون

الترجي والغرضية والظرفية والاستعلاء والابتداء والانتهاء ونظايرها معان
مفردة وكذا جزئياتها المخصوصة التي هي مدلولات الحروف المشهورة وكذا الحال
في الضرب والقتل والختم وساير المصادر فاذا جرى فيها استعارة تبعية كان المستعار
معنى مفردا الا ان صورة منتزعة من امور متعددة فلا يكون تلك الاستعارة تمثيلية
واذا تحققت ذلك فاعلم ان قوله تعالى اولئك على هدى يحتمل وجوها الاول ان
يشبه الهدى بالمركوب في الايصال الى المقصود فيثبت له بعض لوازمه وهو الاعتلاء
على طريقة الاستعارة بالكناية وهو الذي اختاره السكاكي حيث رد الاستعارة
التبعية الى المكنية والثاني ان يشبه تمسك المتقين بالهدى باعتلاء الراكب على مركوبه
في التمكن والاستقرار ثم يستعار كلمة على هنا على الطريقة التي قررناها في لعل فيكون
استعارة تبعية والثالث ان يشبه صورة منتزعة من المتقي والهدى وتمسكه به تاما
مستقرا بصورة منتزعة من الراكب والمركوب واعتلائه عليه متمكنا منه وعلى هذا ينبغي
ان يذكر جميع الالفاظ الدالة على الصورة الثانية ويراد بها الصورة الاولى فيكون
مجموع تلك الالفاظ استعارة تمثيلية ولا يكون في شيء من مفردات تلك المجموع تصرف
بحسب هذه الاستعارة بل يكون هي باقية على حالها كما اعترفوا به كلهم في تقدم رجلا
وتؤخر اخرى فلا استعارة حينئذ في كلمة على حتى يكون تبعية كما لا استعارة تبعية
في تقدم مثلا الا انه اقتصر من تلك الالفاظ على ذكر كلمة على لان الاعتلاء هو العمدة
في الصورة المنتزعة من الراكب والمركوب واستقراره عليه فتدل بمعونة قراين الاحوال
على ان ساير الالفاظ الدالة على ساير اجزاء هذه الصورة منوية في الارادة فيكون
في حكم الملفوظ كما عرفته فيما سلف ولا مساغ لان يقال استعيرت كلمة على وحدها
من هذه الصورة لان هذه الصورة ليست معنى على ولا متعلق معناها فكيف يستعار
هي منها وكذا نقول ختم الله على قلوبهم ان قصد به الى تشبيه قلوبهم باشياء مختومة
في امتناع نفوذ شيء فيها وجعل اثبات الختم لها تنبيها على ذلك كان من قبيل الاستعارة
بالكناية وان حمل على ان المشبه به فيه هو المعنى المصدري الحقيقي للختم والمشبه احداث

حالة في قلوبهم مانعة عن نفوذ الحق فيها كان طرفا التشبيه حينئذ مفردين و
الاستعارة فيه تبعية وان جعل المشبه به فيه صورة منتزعة من الشيء والختم الوارد
عليه وسده صاحبه عن الانتفاع به والمشبه صورة منتزعة عن القلب والحالة الحادثة
فيه وسدها صاحبه ان ينتفع به في الامور الدينية كان طرفا التشبيه حينئذ مركبين منتزعين
من امور عدة وكانت الاستعارة تمثيلية والمستعار مجموع الالفاظ الدالة على الصورة
المشبه بها الا انه اقتصر منها على لفظ الختم الدال على ما هو العمدة في هذه الصورة فلا يكون
اذن في ختم استعارة تبعية ومن فوايد الاختصار جواز الحمل تارة على التبعية واخرى
على التمثيلية وقد ذكر في الكشاف هذان الوجهان وسمي اولهما استعارة والثاني تمثيلا
واريد بالاستعارة ما كان في المفرد وبالتمثيل ما كان على سبيل الاستعارة في المركب
واذا تحققت ما اوضحناه فاعتمد على هذين المثالين ما اشبههما في الحال من الحروف
والافعال واختر من الوجوه المذكورة ما كان انسب بالمقام وادخل في تحصيل
المرام وكن من امرك على بصيرة ولا تتبع اهواء الذين اذا سمعوا قلدوا واذا ذكروا
خبطوا بل آراء الذين اذا سمعوا انتقدوا واذا قلدوا احققوا وضبطوا قوله قدرت
الاستعارة في معنى العرض تلخيص ما تقرر في الكلام انها موضوعة لعرضية ما بعدها
لما قبلها اعني العرضية المخصوصة المتعلقة بهما فاذا قلت احسن اليه ليؤذيه لم يكن اللام
باقية على معناها الحقيقي لاستحالة كون الايذاء عرضا للعاقل من الاحسان بل يكون
مستعارة للترتب المخصوص الذي بين الايذاء والاحسان فمعناها المجازي المراد
منها كمعناها الحقيقي في عدم الاستقلال بالمفهومية فلا يتصور جريان التشبيه والاستعارة
فيها اصالة وابتداء بل لابد ان يشبه اولا ترتب ما ليس مطلوبا من الفعل عليه بالعرض
في مطلق الترتب ويدخل المشبه في جنس المشبه به حتى كانه صار لفظ العرضية مستعارا
للترتب ما ليس مطلوبا وعرضا وبذلك يصير الترتب المخصوص الذي هو الايذاء على
الاحسان بمنزلة العرضية المخصوصة فيستعار اللام هنا لذلك الترتب المخصوص على
قياس ما عرفته في استعارة لعل تولد فنشبه بترتب وجود بين امرين مطلوب بالاول

سيما الثاني اي تشبيهه بالعرضية التي هي مطلوبية الثاني بالاول في الترتب الا انه
تسامح في العبارة قوله ومن ذلك قوله تعالى فالتقطه وذلك لانه استعير فيه اللام
من الغرضية لترتب العداوة والحزن على الالتقاط قوله وقد ظهر مما نحن فيه اي
من جريان الاستعارة في الحروف وفي اسماء الاجناس اصالة وتبعا ما علم من جواز
جريان التهكم والتمليح والتبعية والاصلية معا وانما كان نحو كلمة ربما ان يعد
استعارة تهكمية من حيث انها استعيرت للكثير المنزل منزلة القليل تهكما بهم وقد ذكر في
قسم النحو ان الاظهر عندهم ما ذهب اليه الاخفش من كون رب اسما لاشتغالا لازم
حرف الجر عنه وهو التعدية ولكونه في مقابلة كم وعلى هذا فالحق عنده ان تعد
استعارة اصلية لا تبعية قال واعلم ان مدار قرينة الاستعارة التبعية في الافعال
وما يتصل بها على نسبتها الى الفاعل كقولك نطقت الحال او الى المفعول الاول كقول
ابن المعتز قتل البخل واحيي السماحا او الى الثاني المنصوب كقول الآخر •
صبحنا الخزرجية مرهفات • وقول الآخر • نقريهم لهذميات او الى المجرور
كقوله تعالى فبشرهم بعذاب اليم او الى الجميع كقوله تقري الرياح رياض الحزن
مزهرة • اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا • هذا ما امكن من تلخيص
كلام الاصحاب في هذا الفصل ولو انهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم
الاستعارة بالكناية بان قلبوا فجعلوا في قولهم نطقت الحال بكذا الحال التي ذكرها
عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح استعارة بالكناية عن المتكلم بواسطة المبالغة
في التشبيه على مقتضى المقام وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة كما قالوا
في قوله واذا المنية انشبت اظفارها يجعلون المنية استعارة بالكناية عن السبع
ويجعلون اثبات الاظفار لها قرينة الاستعارة وهكذا لو جعلوا البخل استعارة
بالكناية عن حي ابطلت حيوته بسيف او غير سيف فالتحق بالعدم وجعلوا نسبة القتل
اليه قرينة الاستعارة ولو جعلوا ايضا اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات
اللطيفة الشهية على سبيل التهكم وجعلوا نسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة

لكان اقرب الى الضبط فتدبر واذ قد عرفت ما ذكرت فلا باس ان احكي لك
ما ضبطه السلف في تعريف الاستعارة حدها عند بعضهم تعليق العبارة على غير ما وضعت
له في اصل اللغة على جهة النقل للابانة وعند الاكثر جعل الشيء الشيء لاجل المبالغة في
التشبيه كقولك رايت اسدا في الحمام وجعل الشيء للشيء لاجل المبالغة في التشبيه
كقولك لسان الحال وزمام الحكم ولا مزيد على الحكاية اقول انما قيد الاستعارة
التبعية بكونها في الافعال وما يتصل بها من الصفات لان قرينة التبعية في الحروف
غير مضبوطة وقال مدار قرينتها على النسبة الى الفاعل وما عطف عليه لان مرجع النسبة
هي العمدة في قرينتها وقد يكون القرينة غيرها كما في قولك قتلت زيدا اذا كان
حيا حاضرا اي ضربته ضربا شديدا قوله او الى المفعول الاول المطلق الاول على ما
ن في المحسن مقابلة بقوله او الى الثاني واول بيت ابن المعتز جمع الحق لنا في
امام اي جمع لنا العدل والانصاف والرافة في امام قتل البخل اي ازاله وافناه
واحيي السماح اي اعتنى به وابداه فنسبة كل واحد من هذين الفعلين الى مفعوله
قرينة الاستعارة فيه قوله صبحنا البيت لكعب بن زهير اي صبحنا مكان الصبوح
وهو ما يشرب بالغداة يقال صبحته صبحا والخزرجية القبيلة المنسوبة الى خزرج
بن حارثة بن ثعلبة من اليمن والاوس اخوه والمرهفات السيوف المحددة المرققة
فقرينة الاستعارة ايقاع الصبح على المفعول الثاني اعني المرهفات وتمام البيت
اباد ذوي ارومتها ذووها • اي اهلك اصحاب اصل الخزرجية اصحاب المرهفات
وبيت القطامي هكذا • نقريهم لهذميات نقد بها • ما كان خاط عليهم كل زراد
استعارة القرى لايصال الاسنة اليهم واعمالها فيهم والقرينة ايقاع القرى على
اللهذميات وهي الطعنات المنسوبة الى اللهذم وهو القاطع من الاسنة او هي
الاسنة انفسها بان يجعل الياء للمبالغة كما في احمري ودواري نقد
اي نقطع والزراد من يصنع الدروع من الزرد بمعنى السرد وهو ادخال الحلق بعضها
في بعض قوله او الى المجرور الى الثاني المجرور فالتبشير مستعار للانذار والقرينة

النسبة الى قوله بعذاب اليم قوله او الى الجميع يعنى به الاكثر فان اسناد القرى الى
الرياح يدل على انه استعارة لهبوبها كما سياتى وكذا يدل عليه ايقاعه على المفعول
الاول اعنى الرياض وايقاعه على المفعول الثانى اعنى الايقاظ والحزن بلا
العوب وهو فى الاصل لما غلظ من الارض ومزهرة حال من الرياض ازهر النبت
اذا اظهر زهره واذا سرى ظرف لتقرى و فى الاجفان متعلق بسرى وقد يقال
حقيقة السرى هو السير بالليل فيدل كل واحد من اسناده الى النوم وتعليقه بالاجفان
على انه استعارة لمجرد الحصول فى الليل وعلى هذا كان لفظ الجميع محمولا على حقيقته
لان النسبة الى المجرور قرينة للاستعارة هنا ايضا وفساده ظاهر اذ لا يخفى على
ذى فطانة ان معنى قوله او الى الجميع هو ان النسبة اليه يكون قرينة لاستعارة واحدة
لا لاستعارات متعددة اذ قد علم ذلك من الامثلة التى اوردنا لكل واحد من
الجميع وا قرب من هذا ما توهم من ان قوله فى الاجفان متعلق فى المعنى بالفعلين
على التنازع وان اختلف معناه بحسب التعلقين قوله فى هذا الفصل يعنى به تقسيم
الاستعارة التبعية قوله ولو انهم جعلوا يريد انه يمكن ان يحكم بانتفاء الاستعارة
التبعية بالكلية ويجعل ما يتوهم انه منها داخلا فى الاستعارة بالكناية وذلك للضبط
بتقليل الاقسام فاورد انه من الاستعارة التبعية فى الافعال وبين كيفية
ردها الى الاستعارة المكنية بان قلب بجعل قرينة التبعية استعارة بالكناية
وجعل التبعية قرينة لتلك المكنية وهذا القلب ظاهر الجريان فيما ذكره وكذا
فى نحو قوله تعالى فبشرهم بعذاب اليم بان يجعل العذاب الاليم استعارة بالكناية
عن النعيم المقيم على طريقة التهكم ويجعل نسبة التبشير اليه قرينة لها وكذا فى مثل
قوله ليكون لهم عدوا وحزنا بان يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية
عن العلة الغائية للالتقاط كالمحبة والتبنى ويجعل دخال اللام قرينة لتلك
الاستعارة وكذا فى مثل قوله لاصلبنكم فى جذوع النخل بان يجعل الجذوع
استعارة بالكناية عن الظروف ويجعل ادخال فى عليها قرينة لها واما مثل قوله

لعلكم تتقون فلا يتصور فيه قلب لان القرينة هناك استحالة الترجى عليه تعالى بل
يجعل الاتقاء استعارة بالكناية عن المرجو ويجعل لعل قرينة لها وكذا لا قلب فى ربما
يود الذين كفروا لان القرينة فيه مناسبة حالهم لكثرة الودادة بل يجعل الودادة
الكثيرة استعارة بالكناية عن القليلة تهكما بالكفرة ويجعل ذكر رب قرينة لها و
كان حق العبارة ان يكتفى بحرف الشرط فى قوله ولو انهم جعلوا ويقول وهكذا جعلوا
الخال استعارة وجعلوا ايضا اللهذميات استعارة ليكونا منطويين على جعلوا
وداخلين معه فى كيفية الرد بالقلب ومن تتمة ذلك الرد الذى جوابه قوله لكان
اقرب الى الضبط قوله فتدبر تدبرنا فعرفنا ان رد التبعية الى المكنية مطلقا ترد
بما ذكره بعض الفضلاء من انه قد يكون التشبيه فى مصدر الفعل مثلا هو المقصود
الاصلى والواضح الجلى ويكون التشبيه فى متعلقه تابعا مقصودا بالعرض فيجب ان
يكون الاستعارة هناك تبعية لا مكنية كما فى قوله تقرى الرياح رياض الحزن
فان التشبيه بين هبوب الرياح عليها وتحريكها لازهارها تحريكا موجبا لحسنها لها وبهاء
وبين القرى تشبيه حسن فى نفسه وليس يحسن النية ابتداء بين الرياح والمضيف ولا
بين الرياض والضيف ولا بين الايقاظ والطعام نعم يلاحظ التشبيه بين هذه الامور
تبعا لذلك التشبيه فلا يصح فى مثله رد التبعية الى المكنية وقد يكون الامر بالعكس كما
فى ينقضون عهد الله فان تشبيه العهد بالحبل مقبول مستفيض وتشبيه ابطال العهد
بنقض الحبل تبع للتشبيه الاول ففى مثله يصح الاكتفاء بالمكنية دون التبعية وقد يكون
جريان التشبيه فى مصدر الفعل وفى متعلقه على السوية فيجوز اعتبار كل من التبعية
والمكنية كما فى قولك نطقت الحال بكذا وايضا يرد عليه انه صرح فيما بعد بانه اذا جعل
الحال استعارة بالكناية كان قرينتها اعنى نطقت امرا وهميا ومن المعلوم ان العلاقة
بين ذلك الامر الوهمى وبين النطق الحقيقى ليست الا المشابهة فيلزمه القول بثبوت
الاستعارة المصرح بها فى الفعل ولا يتصور ذلك الا تبعا لمصدره فلم يتيسر له مرامه
وقد يجاب عن هذين بان مقصوده تقليل التبعية لا نفيها بالكلية وليس بشىء لان

الا قرينة الى الضبط انما تحصل بنفي التبعية رأسا لا بتقليلها الا ترى كيف اسقط
التبعية بالكلية في ضبط اقسام المجاز على رأيه كما اسقط السكاكي المجاز العقلي كذلك
قولهم حدها عند بعضهم تعليق العبارة بهذا الحد يتناول العبارة المفردة والمركبة
فيندرج فيه الاستعارة التمثيلية والاستعارة في الالفاظ المفردة وقوله على جهة
النقل للانابة يخرج ما استعمل في غير ما وضعت له في اصل اللغة اذا كان استعمالها
فيه بوضع آخر كالصلوة في الاركان المخصوصة ويخرج المجاز المرسل ايضا اذ لا انابة
فيه لان المقصود بها جعلها بنيابة الموضوع له بحيث يقوم مقامه نائبا منابه بادخال
في جنسه بالتأويل مبالغة في التشبيه وحينئذ يخرج الكناية عن الحد ايضا اذ ليس
فيها الانابة بهذا المعنى فلا حاجة حينئذ الى ما رمز اليه المصنف بقوله ولا ازيد على
الكناية من وجوب تقييد الغير بالنسبة الى نوع الحقيقة ليخرج عن الحد مثل لفظ
الصلوة مستعملا في معناه الشرعي بوضعه ومن وجوب اعتبار القرينة المانعة
لاخراج الكناية واما تقييد الوضع بالتحقيق فقد عرفت انه مستغنى عنه في حده
ايضا ولا شبهة في ان الاستعارة المكنية على رأي هؤلاء داخلة في حدهم لان
لفظ السبع المذكور بطريق الكناية في اظفار المنية قد علق على غير ما وضع له
الآخر واما حد الاكثر للاستعارة المصرح بها بجعل الشيء الشيء لاجل المبالغة في
التشبيه فقد اورد عليه نحو زيد اسد من التشبيهات التي حذف فيها الاداة
واوردا ايضا على حدهم للتخييلية بجعل الشيء للشيء لاجل المبالغة في التشبيه
لانه يتناول التخييلية التي لا تكون تابعة للمكنية كقولنا ماء الملام اذا لم يقصد
تشبيه الملام بشيء له ماء وانما يرد هذا عليهم ان لو عدوا مثل ذلك من التخييلية
واما الاعتراض بان هذا الحد ليس فيه اشعار باستعمال اللفظ في غير الموضوع له
فانما يتجه عليهم اذا ذهبوا في التخييلية الى اختراع الصورة الوهمية لكنه من
مخترعات السكاكي فظهر ان قوله ولا ازيد على الكناية ليس فيه مزيد فائدة
قال القسم السابع والقسم الثامن في تجريد الاستعارة وترشيحها

ان الاستعارة في نحو عندي اسد اذا لم تعقب بصفات او تفريع كلام لا تكون
مجردة ولا مرشحة وانما يلحقها التجريد او الترشيح اذا عقبت بذلك ثم ان الضابط
هناك اصل واحد وهو انك قد عرفت ان الاستعارة لا بد لها من مستعار له و
مستعار منه فمتى عقبت بصفات ملائمة للمستعار له او تفريع كلام ملائم له سميت
مجردة ومتى عقبت بصفات او تفريع كلام ملائم للمستعار منه سميت مرشحة مثاله
في التجريد ان تقول ساورت اسدا شاكي السلاح طويل القناة صقيل العضب
وحاورت بحرا ما اكثر علومه وما اجمعه للحقايق وما اوقفه على الدقائق ومثاله
في الترشيح ان تقول ساورت اسدا هصورا عظيم اللبدتين وافي البراثن منكر
الزئير وحاورت بحرا زاخرا لا تزال تتلاطم امواجه ولا يغيض فيضه ولا يدرك
قعره ولا اعني بالصفات الصفات النحوية بل الوصف المعنوي كان كان
ومبنى الترشيح على تناسي التشبيه وصرف النفس عن توهمه حتى لا تبالي ان تبني على علو
القدر وسمو المنزلة بناءك على العلو المكاني والسمو كما فعل ابو تمام اذ قال
ويصعد حتى يظن الجهول • بان له حاجة في السماء • وابن الرومي اذ قال
اعلم الناس بالنجوم بنو نوبخت • علما لم يأتهم بالحساب • بل بان شاهدوا السماء سموا
بترق في المكرمات الصعاب • مبلغ لم يكن ليبلغها الطالب • الا بتلكم الاسباب
وكما قال ايضا • يا آل نوبخت لا عدمتكم • ولا تبدلت بعدكم بدلا •
ان صح علم النجوم كان لكم • حقا اذا ما سواكم انتحلا • كم عالم فيكم وليس بان •
قاس ولكن بان رقي فعلا • اعلاكم في السماء مجدكم • فلستم تجهلون ما جهلا
شافهتم البدر بالسؤال عن الامر الى ان بلغتم زحلا • او تلزم المستعار له بالزام
المستعار منه من التعجب او غير التعجب مما لا يليق الا بالمستعار منه كما فعل من قال
قامت تظللني ومن عجب • شمس تظللني من الشمس • ومن قال • لا تعجبوا من بلى غلالته
قد زر ازراره على القمر • ومن قال • اتتني الشمس زائرة • ولم تك تبرح الفلكا
ومن قال • ولم ار قبلي من مشى البدر نحوه • اوما ترى هؤلاء انما فعلوا كيف نبذوا

امر التشبيه ودا ظهورهم وكيف نسوا حديث الاستعارة كان لم تجر منهم على
بال ولا راوها ولا طيف خيال وا ذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل
يسوغون ان يبنوا الا على الفرع ويقولوا هي الشمس سكنها في السماء
فعز الفواد عزا جميلا • فلن تستطيع اليها الصعود • ولن تستطيع اليك النزولا
او يقولوا وعد البدر بالزيارة ليلا فاذا ما وفى قضيت نذوري
قلت يا سيدي ولم تؤثر الليل • على طلعة الصباح المنير • قال
لي لا احب تغيير رسمي • هكذا الرسم في طلوع البدور • او يقولوا قلت
زوري فارسلت انا اتيك سحره • قلت فالليل كان اخفى وادنى مسره •
فاجابت بحجة زادت القلب حسرة • انا شمس وانما تطلع الشمس بكرة •
فهم الى تسويغ ذلك مع جحد الاصل في الاستعارة اقرب واذ قد عرفت
اقسام الاستعارة فاعلم ان الاستعارة لها شروط في الحسن ان صادفتها
حسنت والا عريت عن الحسن وربما اكتسبت قبحا وتلك الشروط رعاية جهات
حسن التشبيه التي سبق ذكرها في الاصل الاول بين المستعار له والمستعار منه
في الاستعارة بالتصريح التحقيقية والاستعارة بالكناية وان لا تشمها في
كلامك من جانب اللفظ رائحة من التشبيه ولذلك نوصي في الاستعارة
بالتصريح ان يكون الشبه بين المستعار له والمستعار منه جليا بنفسه او معروفا
سايرا بين الاقوام والا خرجت الاستعارة عن كونها استعارة ودخلت في
باب التعمية والالغاز كما اذا قلت رايت عودا مستقيما او ان الغرس واردت
انسانا مودبا في صباه او قلت رايت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واردت
الناس واما حسن الاستعارة التخييلية فبحسب حسن الاستعارة بالكناية
متى كانت تابعة لها كما في قولك فلان بين انياب المنية ومخالبها ثم اذا انضم
اليها المشاكلة كما في قوله عز اسمه يد الله فوق ايديهم كان احسن واحسن
وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولذلك استهجنت في قول الطائي

لا تسقني ماء الملام فانني صب قد استعذبت ماء بكائي اقول انما قرن من
هذين القسمين لجواز اجتماعهما في استعارة واحدة ولاشتراكهما في انهما ذكر ما يلائم
احد طرفي الاستعارة وقد يقال ان في قوله اعلم ان الاستعارة في نحو عندي اسد
الى آخره اشعارا بانهما انما يجريان في الاستعارة المصرح بها دون المكني عنها لكن التحقيق
كما ستعرفه ان ما زاد في المكنية على قرينتها اعني اثبات لازم واحد يعد ترشيحا لها لا
بذكر التعقيب واللحوق على ان اعتبار التجريد والترشيح انما يكون بعد تمام الاستعارة
فلا تعد قرينة المصرح بها تجريدا ولا قرينة المكني عنها ترشيحا نحو قولك رايت بدرا
يتكلم ونشبت اظفار المنية استعارة مطلقة لا مجردة ولا مرشحة وكما يجمع الصفات نظرا
الى تعدد موارد الاستعمال والا فالصفة الواحدة كما في قوله اذا اعقب بذلك
اي بما ذكر او باحد الامرين المذكورين قوله ومتى عقبت بصفات اما وبصفات ملائمة
الا انه اختصر في العبارة اعتمادا على ما سبق وقد يتوهم ان قوله ملائم للمستعار منه صفة
للمعطوف والمعطوف عليه بالتاويل كانه قيل ومتى عقبت بواحد منهما ملائم وشاكي ورثت
بالشين المعجمة في الموضعين هو الرواية المعول عليها وكذا احاورت بالحاء المهملة فيهما
ثم الاولى ان يكون كل منهما قرينة للاستعارة وما عداها تجريد في المثالين الاولين وترشيح في المثالين
الاخيرين ويجوز ان يجعل القرينة حالية فيتضح ساورت المهملة اي واثبت وجاورت
بالجيم والشوكة شدة الباس والحدة في السلاح يقال شائك السلاح وشاكي السلاح
على القلب وقد يحذف الياء ويجري الاعراب على الكاف والصقيل المصقول و
العضب السيف القاطع وقوله ما اكثر علومه من قبيل تفريع الكلام في الظاهر وقد يجعل
من قبيل الصفات بتقدير القول وقوله لا يزال يتلاطم صفة ثانية لبحرا وقد يتكلف
جعله من تفريع الكلام واللهم الكسر واللبدة بالكسر الشعر المتراكب بين كتفي الاسد
والبراثن للسباع كالاصابع للانسان والمخالب اظفار البراثن والزئير صوت
الاسد في صدره وبحر زاخر اي ممتد مرتفع جدا او تلاطم الامواج ضرب بعضها بعضا
يقال غاض الماء اي قل وغار في الارض وفاض الماء فيضا اي كثر حتى سال

قوله بل الوصف المعنوي وهو اما تنبيها على ان الصفة الواحدة كافية كما
اشرنا اليه واما رعاية لكونه في الاصل ظاهرا في المصدرية قوله كيف كان اي
سواء كان وصفا نحويا كما مر او حالا كقولك شاورت ذلك الاسد شاكيا سلاحه
او فعلا مسندا اليه كقولك امتلا ذلك البحر دررا او موقعا عليه كقولك قد ملأ الله
ذلك البحر درر الفرائد واعلم ان ترشيح الاستعارة باق على حقيقته فلا يعتبر
فيه تشبيه واستعارة ولذلك قال صاحب الكشاف في قوله واعتصموا بحبل الله
انه يجوز ان يكون الحبل استعارة للعهد والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او
ترشيحا لاستعارة الحبل بما يناسبه فاوقع الترشيح تتميما للاستعارة هذا وقد اعترض
على السكاكي بانه لما اعتبر في نحو اظفار المنية صورا وهمية شبيهة بالاظفار لزمه
ان يعتبر مثلها في ترشيح الاستعارة لان كل واحد من الاستعارة التخييلية والترشيح
فيه اثبات بعض لوازم المشبه به للمشبه فلا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه
في التخييلية بلفظ الموضوع له وفي الترشيح باللفظ الموضوع للمشبه به وذلك لا يجدي
فرقا معنويا واجيب بان اللازم في التخييلية قد اقترن بلفظ لا يلائمه بحسب الظاهر
فاحتيج الى توهم امر يمكن اثباته له وفي الترشيح قد اقترن بلفظ يلائمه فلم يحتج
فيه الى ذلك فهذا القدر من الفرق الناشئ من اللفظ كاف لدفع ما ذهب اليه
قوله ومبنى الترشيح على تناسي التشبيه كون الترشيح مبنيا على تناسي التشبيه لا ينافي
اجتماعه مع التجريد المبني على تذكره لجواز ان يتناسى التشبيه في بعض الصفات
دون بعض قوله بناؤك على العلو المكاني اي مبنيك عليه فهو مفعول به ليبتني
ويجوز ان يكون مصدرا له والمفعول به متروكا قوله ويصعد استعار الصعود
من الارتفاع المكاني لعلو المرتبة في مدارج المعالي ثم بنى عليه ما يبنى على الارتفاع
المكاني وهو ان يظن ان له حاجة في السماء وخص هذا الظن بالجهول لانه
الذي يخفى عليه حاله فيظن ان له حاجة في السماء واما غيره فهو يعلم ان الله
قد اغناه عما سواه فلا حاجة له في شيء اصلا فلا يظن به ذلك الظن والسلام

في لفظ لام الابتداء دخلت على الماضي بتقدير قد ويروى يظن واذا اريد
به التبعية التي في يصعد الى المكنية قيل تقدير الكلام ويصعد في المكارم فجعل
المكارم استعارة بالكناية عن الامكنة المرتفعة ونسبة الصعود اليها قرينة لاستعارتها
وبنو نوبخت قوم اشراف كانوا ببغداد ماهرين في علم النجوم وعلما مصدرا علم
لرياستهم بالحساب ليس علمهم بالنجوم واحكامها مستندا الى الحساب المتداول فيما بين
المنجمين بل الى مشاهدة السماء وما فيها من النجوم وما لها من الحركات والخواص
والاحكام فالاستعارة في قوله سموا اي صعودا وهو نصب على الحال اي سامين
صاعدين واباء في قوله ترقى في المكرمات الصعاب اي التي يصعب الوصول
اليها متعلقة بسموا والترشيح ههنا شاهدة السماء واحوال النجوم فانها بمنزلة الظن
المذكور في استعارة الصعود قوله بلغ اي السماء وهو صفة بلوغ وضمير ليلها ونهارها
الى بلغ باعتبار المعنى وتلكم الاسباب اشارة الى المكرمات الصعاب لا عدمتكم اي
لا فقدتكم ولا تبدلت بعدكم بدلا اي ولا رأيت من يقوم مقامكم بعدكم وفي قوله اسموكم
نوع تهاون بمن سواهم انتحل اي نسب الى نفسه ما ليس له والاستعارة في رقيت
رقيت في السلم بالكسر والفتح لغة من يقول في بقي بقى وقوله اعلاكم في السماء ترشيح
وكذا قوله شاهدتم البدر وهو بيان لكيفية تدرجهم في السمو والترقي من ادنى
السيارات اعني القمر الى اعلاها اعني زحل قوله وتلزم من الالزام عطف على
ان بقي وقوله مما لا يليق بيان لغير التعجب اولا وللتعجب ثانيا اي الضابط ان يلزم
المستعار له ما لا يليق الا بالمستعار منه وهو في البيت الاول التعجب وفي الثاني
النهي عن التعجب وفي الثالث عدم البراح اي الزوال والذهاب عن الفلك
وفي الرابع استبعاد المشي نحو قامته ۞ ولم ار قبلي ميتا يتكلما قوله او ما ترى
اي ارتياب في جواز تناسي التشبيه وما يتفرع عليه من البناء والالزام المذكورين
وما ترى مولاء الشعراء كيف تركوا انبا نعلوه امر التشبيه غير ملتفت اليه وكيف نسوا
حديث الاستعارة بالكلية حتى زعموا ان المستعار له حقيقة المستعار منه فالزموه

ما لا يليق الا بتلك الحقيقة قوله كان لم تجر اى الاستعارة منهم على بال اى
على قلب ولا رأوها ولا طيف خيال اى ولا رأوا طيف خيال منها قوله واذا
كان نوا الضمير للبلغاء مطلقا لا لهؤلاء الشعراء فقط واراد بالاصل المشبه لانه
المقصود فى الكلام ظاهرا واليه يعود الغرض غالبا كما مر وبالفرع المشبه به و
ذلك لا ينافى كونه اصلا وكون المشبه فرعا نظرا الى وجه الشبه ويقولوا عطف
على ان لا يبنوا اى لا يسوغون ان يقولوا وقوله هى الشمس تشبيه عند الجمهور
ولا شك ان وجه البدر استعارة اتفاقا الا ان المقصود بالتمثيل هو البيت
الاخير وانما اورد الاولين لتوقف المعنى عليهما ولدلالتهما على مكان التشبيه فيه
كانه قيل لا احب تغير رسمى فانى بدر ورسم كل بدر ان يطلع ليلا وقوله انا شمس
وانما تطلع الشمس بكرة هو المشتمل على المقصود ولكن ظهوره وحسنه يتوقف على ما
اورد قبله وقوله فهم اقرب جواب اذا كانوا والمعنى اذا كانوا نواضع الاعتراف
بالاصل فى التشبيه يجوزون ان لا يبنوا فيه الا على الفرع كما فى الامثلة المذكورة
فهم مع جحد الاصل فى الاستعارة الى تجويز ان لا يبنوا فيها الا على الفرع اقرب
والحاصل انهم فى التشبيه معترفون بمغايرة المشبه للمشبه به ومع ذلك يجرون
عليه احكام المشبه به وفى الاستعارة منكرون بمغايرته اياه فيكون اجراء تلك
الاحكام عليه اولى قوله واذ قد عرفت اقسام الاستعارة قوله والا اى وان
لم يصادف الاستعارة تلك الشروط عريت عن الحسن وربما اكتسبت بفقدان
الشروط قبحا وجهات حسن التشبيه ما مر فى الاصل الاول من شرائطه كونه مقبولا
وهى صحة التشبيه وكمال فى تحصيل ما علق به وسلامته عن الابتذال وانما خص
رعاية جهات حسن التشبيه بالاستعارة المصرح بها التحقيقية والاستعارة المكنية
لان التخييلية لا ينظر فيها بحسب نفسها الى تلك الجهات كما سنذكره قوله وان
لا تشمها من الاشمام عطف على رعاية اى وبان لا تشم انت الاستعارة وانما قال
من جانب اللفظ لان المعنى على التشبيه قطعا وقال رائحة تنبيها على القليل لانه

لو زيد عليها بان بين مثلا المشبه به المذكور بالمشبه اما صريحا او ضمنا كما فى الخيط الابيض
والاسود بان يذكر وجه الشبه كما فى قوله ولاحت من بروج البدر بعدا اى من مقصود
مثل بروجه فى البعد والعلو لم يبق هناك استعارة بل يعد مثل ذلك تشبيها ولا
ان يقال ان قوله قد زر ازراره على القمر فيه اشمام من رائحة التشبيه فيقل فيه حسن
الاستعارة ولا يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه فيه ليس على وجه ينبى اشعارا
بكونه مشبها بل فيه رائحة الاستعارة بذلك قوله ولذلك اى ولان من شرائط حسن
الاستعارة ان لا تشم ما يحز من التشبيه من جانب اللفظ يوصى اى نحن وانما خص هذه
الوصية الاستعارة التصريحية لان المذكور فيها لفظ المشبه به والمراد هو المشبه واذا
كان وجه الشبه جليا بنفسه او مشهورا فيما بين الاقوام ظهر قصد التشبيه وادرك ان
المراد هو المشبه والا لم يظهر ولم يدرك واما الاستعارة المكنية فقد اطلق فيها لفظ المشبه
واريد به معناه واثبت لشىء من خواص المشبه به فدل بذلك على تشبيهه به فلا ضير فى
خفاء وجه الشبه هناك يقال اعميت معنى البيت تعمية اذا اخفيته ومنه المعمى والغز فى كلامه
اذا عمى مراده والاسم اللغز على وزن الرطب قوله كما اذا قلت بهذا ان شاء الله من الاستعارة
التمثيلية قد ترك فيها ذكر القرينة ولا بد منها كان يقال فى الحمام مثلا والاول ماخوذ
مما مر من قول الشاعر وان من ادبته فى الصبى واليه فى ما ورد من قوله عليه السلام
الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة اى الخيار منهم قليل جدا قوله واما حسن الاستعارة
التخييلية فبحسب حسن الاستعارة بالكناية متى كانت تابعة لها يعنى انها اذا كانت
صورة مخترعة عند تصوير المشبه بصورة المشبه به فى الاستعارة المكنية كان حسنها تابعا
لحسنها ثم اذا انضم الى التخييلية التابعة للمكنية المشاكلة وهى ذكر الشىء بلفظ غيره
لوقوعه فى صحبته ازداد حسن التخييلية والمراد بانضمام المشاكلة اليها ان يجتمعا فى
لفظ واحد كما فى قوله تعالى يد الله فوق ايديهم بعد قوله انما يبايعون الله فلفظ الله
فى يد الله استعارة بالكناية عن مبايع من الذين يبايعون بالايدى ولفظ اليد
استعارة تخييلية اريد به الصورة المخترعة الشبيهة باليد مع ان ذكر اليد فى حقه تعالى

لاجتماعه مع ذكر الايدى فى حق الناس مشاكلة اذ داد بها حسن التخيلة قوله
وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها حكم بالقلة دون النفى لانها قد تحسن الحسن
البليغ على قلة اذا لم تكن تابعة للكنية وكان يقال اظفار المنية الشبيهة بالسبع
ونظايره على ما مرّ ذكرها واما قول الطائى اى ابا تمام لا تسقنى ماء الملام
فاننى صب قد استعذبت ماء بكائى فليست التخيلة فيه تابعة للكنية ولا هى من
ذلك القليل الذى يستحسن اذ ليس فيه للملام شبه بشئ له ماء يح‍سكر كالحنظل والحوض
الآجن ماؤه حتى يشبه به ويتخيل لصورة شبهه بالماء فكانه توهم للملام بلا ملاحظة تشبيه
بذى ماء يح‍سكر شيا رقيقا به قوام سريانه فى النفس وتأثيره فيها واطلق عليه اسم الماء
ورشح هذا الاطلاق بذكر السقى وراعى فيه المشاكلة والازدواج بماء البكاء ومع ذلك
كله لا يخفى كونه مستهجنا قوله ولذلك اشارة الى ان التخيلة قلما يحسن غير تابعة لكن
لابد فى استحسان تلك التخيلة من اعتبار تبعية لغيرها وانها خارجة ايضا عن القليل
الذى يستحسن فهى عارية عن جهات الحسن كلها بل مكتسبة للقبح كما عرفت وليس قوله
تعالى واخفض لهما جناح الذل من قبيل لا تسقنى ماء الملام كما توهمه الطائى على ما نقل
عنه لان الطائر عند اشفاقه وتعطفه على اولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا
عند تعبه ووهنه والانسان عند تواضعه يطاطى من راسه ويخفض من يديه فشبه
ذله وتواضعه باحدى حالتى الطائر على طريقة الاستعارة بالكناية وصار الجناح
الية قرينة لها فانه من الامور الملائمة للحالة المشبه بها على انه يجوز ان يحمل الآية على
الاستعارة التمثيلية هذا واما ما يقال من ان ماء الملام كلجين الماء ففيه ان تشبيه
الملام بلجين الماء مستهجن جدا قال ولما ان الاستعارة مبناها على التشبيه
تنوع الى خمسة انواع تنوع التشبيه اليها استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسى
او بوجه عقلى واستعارة معقول لمعقول واستعارة محسوس لمعقول واستعارة
معقول لمحسوس ومن الثانى فى قوله عز اسمه واشتعل الرأس شيبا فالمستعار
منه النار والمستعار له الشيب والجامع بينهما الانبساط ولكنه فى النار

اقوى فالطرفان حسيان ووجه الشبه حسى ومن الثانى فى قوله عز اسمه اذ ارسلنا
عليهم الريح العقيم فالمستعار له الريح والمستعار منه المرأة والجامع المنع من ظهور النتيجة
والاثر فالطرفان حسيان ووجه الشبه عقلى وكذلك قوله تعالى وآية لهم الليل
نسلخ منه النهار فالمستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل والمستعار منه ظهور المسلوخ
من جلدته فالطرفان حسيان والجامع هو ما يعقل من ترتب احدهما على الآخر
وكذلك قوله فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالامس فالمستعار له الارض المزخرفة
المتزينة والمستعار منه النبات وهما حسيان والجامع هو الهلاك وهو امر معقول
وكذلك قوله حصيدا خامدين فاصل الخمود للنار ومن الثالث قوله عز اسمه من بعثنا
من مرقدنا فالرقاد مستعار للموت والبعث مستعار للاحياء وهما امران معقولان
والجامع عدم ظهور الافعال وقوله وقدمنا الى ما عملوا من عمل فالقدوم وهو
مجئ المسافر بعد مدة مستعار للاخذ فى الجزاء بعد الامهال وهما امران معقولان
والجامع وقوع المدة فى البين وقوله سنفرغ لكم ايها الثقلان فالفراغ وهو
الخلاص عن المهام والله عز سلطانه لا يشغله شأن عن شأن وقع مستعارا
للاخذ فى الجزاء وحده وذلك امر عقلى فالطرفان عقليان وقوله تعالى تكاد
تميز من الغيظ وكذا قوله سمعوا لها تغيظا فالغيظ والتغيظ مستعاران من الحالة
الوجدانية التى تدعو الى الانتقام للحالة المتوهمة من نار الله اعاذنا الله منها
برحمته وفضله وقوله ولما سكت عن موسى الغضب فالمستعار منه سكوت اللسان
عن الكلام وانه امر معقول والمستعار له تفاوت الغضب عن اشتداده الى السكون
وانه ايضا امر وجدانى عقلى والجامع هو ان الانسان مع الغضب اذا اشتد
وجد حالة للغضب كانها تغريه واذا سكن وجده كانه امسك عن الاغراء ومن
الرابع قوله عز اسمه بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فاصل استعمال القذف
والدمغ فى الاجسام ثم استعير القذف لايراد الحق على الباطل والدمغ لاذهاب
الباطل فالمستعار منه حسى والمستعار له عقلى وقوله مستهم البأساء والضراء فاصل

المساس في الاجسام ثم وقع مستعارا للمقاساة الشدة وقوله وضربت عليهم الذلة
والمسكنة فالمستعار منه ضرب الخيمة او ما شاكلها وانه امر حسي والمستعار له الثبات
وانه امر عقلي وكذا قوله وزلزلوا حتى يقول فاصل الزلزال التحريك العنيف
ثم وقع مستعارا للشدة مما نالهم وقوله فاصدع بما تؤمر فاصل الصدع هو كسر الزجاجة
بذل الامكان وانه امر حسي مستعار لتبليغ الرسالة ببذل الامكان وانه
امر عقلي وقوله واذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فاصل الخوض في
الماء ثم وقع مستعارا لذكر الآيات وكل خوض ذمه الله في القرآن فهو من
هذا القبيل وقوله الم تر انهم في كل واد يهيمون فالوادي مستعار للامر
والهيمان للاشتغال به على سبيل التحير فالمستعار منه في هذه الامثلة حسي
والمستعار له عقلي ومن الخامس قوله عز اسمه انا لما طغى الماء حملناكم في
الجارية فالمستعار منه التكبر وهو عقلي والمستعار له كثرة الماء وهو حسي
والجامع الاستعلاء المفرط وقوله بريح صرصر عاتية فالعتو هنا مستعار
استعارة الطغيان في المثال الاول وقوله فنبذوه وراء ظهورهم فالنبذ
وراء الظهر وهو ان تلقي الشيء خلفك امر حسي ثم وقع مستعارا للتعرض
للغفلة وانه امر عقلي والجامع الزوال عن المشاهدة وقوله فاحيينا به
بلدة ميتا فالاحياء امر عقلي ثم وقع مستعارا لاظهار النبات والاشجار
والثمار وانه امر حسي وكذلك قوله فانشرنا به بلدة ميتا اي احييناه والله اعلم
ان الكلام في جميع ما ذكر من الامثلة في الانواع الخمسة قول الاصحاب ولعل
لي في البعض نظرا **اقول** يريد ان مطلق الاستعارة لكونها مبنية على
التشبيه وانقسمت مثل انقسام التشبيه باعتبار حال طرفيها والجامع بينهما الى
الحسي والعقلي وكان الاولى به ان يقول يتنوع الى ستة انواع الا انه تركها
لان طرفاه حسيان والجامع بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رأيت شمسا في الحمام اي
انسانا نشبهها بها في حسن الطلعة ونباهة الشأن اما الندرة وقوعه في الاستعمال

وعدم وجدان مثال له في التنزيل واما لاندراجه باعتبار فيها وجه حسي
باعتبار كون فيها وجه عقلي ومثل للنوع الاول اعني استعارة محسوس لمحسوس
بوجه حسي بقوله عز اسمه واشتعل الرأس شيبا فانه استعير فيه النار للشيب بطريق
الكناية حيث اسند الاشتعال الذي هو من خواص النار الى الشيب والجامع بينهما
الانبساط مع البياض والانارة والكل محسوس ثم الاشتعال مع كونه قرينة للكناية
مستعار لانتشار الشيب والجامع السرعة مع تعذر التلافي فيكون استعارة تصريحية
بين محسوسين بجامع عقلي فيكون من قبيل النوع الثاني ومثال النوع الاول ثانيا
الاستعارة المصرح بها قوله فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فانه استعير فيه لفظ العجل من
ولد البقرة للحيوان الذي خلقه الله من حلي القبط بجامع الشكل قوله فالمستعار له
الريح يريد انه شبه الريح الخالية عن انشاء المطر والقاح الشجر بالرجل الذي لا يولد
له واطلق لفظ المشبه اعني الريح واريد به المشبه به ادعاء على طريقة الاستعارة
بالكناية ودل على ذلك بان وصفت الريح بالعقيم الذي هو من خواص المشبه به بالنظر
الى المشبه اذ يقال رجل عقيم كما يقال امرأة عقيم فالطرفان حسيان والجامع
اعني عدم ظهور النتيجة والاثر عقلي هذا ما ذكره واحسن منه ان يقال في العقيم
استعارة مصرح بها تبعية فالمستعار منه ما في الرجل من الصفة التي تمنع الاحبال والمستعار له
ما في الريح من الصفة المانعة من الانشاء والالقاح والجامع المنع المذكور فالطرفان
ايضا عقليان فيكون من قبيل النوع الثالث قوله وكذلك قوله تعالى وآية لهم الليل
نسلخ منه النهار مثل قوله الريح العقيم في انه استعارة محسوس لمحسوس بجامع
عقلي فان المستعار منه ظهور المسلوخ من جلدته والمستعار له ظهور النهار من ظلمة
الليل والمستعار لفظ السلخ الموضوع للاول فالطرفان حسيان والجامع ما يعقل
من ترتب احد الامرين على الآخر فان ظهور النهار مترتب على ازالة ظلمة الليل
كما ان ظهور المسلوخ مترتب على كشط الجلد واعترض على ذلك بان سلخ النهار من الليل
لا يناسب ظهور النهار بل ظهور الليل وايضا لو اريد ظهور النهار لقيل فاذا هم مبصرون

لان المترتب على ظهور النهار سوالابصار لا الاظلام اعنى الدخول فى الظلام
والصواب اذن ما اختاره غيره من ان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة
والمستعار له ازالة الضوء عن مكان الليل وملقى ظله فان الظلمة هى الاصل والنور
طار عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد كشط النهار عن ظلمة الليل فظهرت
ظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه والجامع ما ذكر من ترتب امر على آخر واجيب على
بان السلخ يستعمل تارة بمعنى النزع والكشط كقولك سلخت الاهاب عن الشاة اى نزعته
منها واخرى بمعنى الاخراج والاظهار كقولك سلخت الشاة من الاهاب اى اخرجتها
منه والمصنف وافق الشيخ عبد القاهر فى حمل الاية على المعنى الثانى لان كلمة المفاجاة
اعنى اذا انما يحسن موقعها على هذا المعنى كما يقال اخرج لنا النهار من الليل ففاجانا
دخول الليل ولا يحسن ان يقال نزع عنا ضوء النهار ففاجانا دخول الظلام لانه يلزم
ان يقال كسرت الكوز ففاجانا الانكسار واما لفظ الفاء فانها تستعمل للتعقيب العرفى
وذلك مما يختلف بحسب الامور والعادات فربما يطول الزمان المتوسط بين شيئين
ولا يعد ذلك فى العادة مهلة كما فى هذه الاية فان مقدار النهار وان توسط بين
اخراجه من الليل وبين دخول الظلمة لكن لما كان دخول الظلام اثر ما بعد
زواله بالكلية بالضوء التام امرا غريبا عظيما ينبغى ان لا يحصل الا بعد اضعاف
ذلك المقدار لم يعتد به ولم يعد مهلة بل جعل دخول الليل مفاجيا لاخراج النهار بلا
تراخ هذا وقد ايد قولها بان مفاجاة الظلام بعد ظهور النهار واضاءته للعالم
يشتمل على نوع غرابة وتعقب الى مزيد اقتدار فيكون ادخل فى كونها آية من مفاجاة
ظهور الليل بعد انقضاء النهار وبان ظهور النهار المشرق من الليل المظلم اشبه بظهور
المسلوخ الابيض من الجلد الساتر من ظهور الليل كما لا يخفى وقد انكشف ان ما
توهم من حمل عبارة الشيخين فى المستعار على القلب اى ظهور ظلمة الليل من ضوء
النهار قلب مموه وان الانسب بها ان يقولا اظهار النهار واظهار المسلوخ بابدال
لفظ الظهور بالاظهار فى الموضعين قوله فالمستعار الارض المزخرفة المزينة بنوع

استعارة بالكناية شبهت الارض المزخرفة المزينة التى ورد عليها الامور المزيلة
لزينتها بالنبات المونق الناضر الذى ورد عليه ما يزيله ويفنيه واثبت لها الحصيد
على انه استعارة تخييلية وقد عد هذا فى الكشاف من باب التشبيه حيث قال فجعلناها
اى فجعلنا زرعها حصيدا شبيها بما يحصد من الزرع فى قطعه واستئصاله كان لم تغن
كان لم يغن زرعها اى لم ينبت قال ولا بد من تقدير المضاف فى هذه المواضع والا
لم يستقم المعنى والامس مثل فى الوقت القريب كانه قيل كان لم تغن آنفا قوله وكذلك
قوله حصيدا خامدين قد يجتمع فيها استعارتان بالكناية فى لفظ واحد اعنى لفظ هم
فى جعلناهم حيث شبهوا بالنبات وبالنار فى الهلاك والزوال واثبت لهم الحصاد المخصوص
بالنبات والخمود المخصوص بالنار وجاز ان يجعل حصيدا من باب التشبيه فى الكشاف
اى جعلناهم مثل الحصيد كما تقول جعلناهم رمادا اى مثل الرماد ولا يجوز ذلك
فى خامدين اذ ليس لنا قوم خامدون حتى نشبههم بهولاء لكن جاز ان يجعلا من الاستعارة
التصريحية التبعية فى الصفة بان يشبه هلاك القوم بحصاد النبات وخمود النار فى
القطع والاستئصال قوله ومن الثالث قوله عز اسمه من بعثنا من مرقدنا اى محل
الرقاد مصدرا بمعنى الرقاد ففيه استعارة تصريحية اصلية وان جعل اسم مكان ففيه
تصريحية تبعية وقرينة الاستعارة صدور هذا الكلام من الموتى وليس البعث قرينة
لها اذ يقال بعثه من نومه اى ايقظه كما يقال بعث الموتى اى حشرهم قوله والجامع
عدم ظهور الافعال يرد عليه ان هذا الجامع لا يصلح جامعا لانه فى المشبه اعنى الموت
اقوى واشهر فالاولى ان يقال الجامع سهولة تاتى البعث فانها فى النوم اظهر ولعل
قوله وهو فى النوم اظهر ... ومع هذا الفيد جعل العدم امرا عقليا والا فالمجى من
قبيل الحركة المحسوسة قوله والجامع وتوقع المدح فى البين لا شك ان هذا الجامع
فى قدوم المسافر اشهر وهو به اولى من الاخذ فى الجزاء بعد الامهال وان الاستعارة
فى قدمنا تصريحية تبعية طرفاها والجامع بينهما كلها عقلية ويرد عليه انه اذا كان
قدمنا بمعنى اخذنا فى جزاء اعمالهم بعد الامهال فلا معنى لتعديته بالى فالصواب

ان يجعل من قبيل الاستعارة التمثيلية قال فى الكشاف ليس ههنا قدوم ولا ما
يشبه القدوم ولكن شبّت حال هولاء واعمالهم التى عملوها فى كفرهم من صلة
رحم واغاثة ملهوف وقرى ضيف ومن على اسير وغير ذلك من مكارمهم ومحاسنهم
بحال قوم خالفوا سلطانهم واستعصوا عليه فقدم الى اشيائهم وقصد الى ما تحت
ايديهم فافسدها ومزقها كل ممزق ولم يترك لها اثرا ولا عثيرا وقد اشار فى
اول عبارته الى مفردات الاستعارة التمثيلية لا استعارة فيها بسببها بل هى باقية
على حالها من حقيقة او مجاز وفى اخرها الى ان القدوم قبل هذه الاستعارة
مجاز مرسل عن القصد الموصل الى المقصد لانه مقدمة القدوم والثقلان الانس
والجن سميا بذلك اما لانهما ثقلا الارض وهى كالحمولة لهما واما لانهما مثقلان
بالتكليف واما لرزانة ارائهم واقدارهم قوله فالفراغ مبتدأ خبره وقع مستعارا
والجملتان الاسميتان فيهما اعتراضيتان لبيان المستعار منه والقرينة وعروض سلطانه
اعتراض فى اعتراض ولفظ ذلك اشارة الى الخلاص عن المهام اى مهام
عقلى وتدقيق الى ان الاخذ فى الجزاء عقلى فالطرفان اذن عقليان هذا
على الرواية بالفاء فى قوله فالطرفان عقليان كما هو فى النسخ المعول عليها
واما على تقدير رواية الواو فيجعل ذلك اشارة الى الجامع الذى يدل عليه
لفظ وهو اعنى انفراد الفاعل عن المهام للاخذ فى امر واحد قال فى الكشاف
سنفرغ لكم مستعار من قول الرجل لمن يتهدده سافرغ لك يريد سأتجرد للايقاع
بك من كل ما يشغلنى حتى لا يكون لى شغل سواه والمراد التوفر على النكاية فيه
والانتقام ويجوز ان يراد ستنتهى الدنيا وتبلغ اخرها وتنتهى عند ذلك شؤون
الخلق التى ارادها بقوله كل يوم هو فى شأن فلا يبقى الا شأن واحد وهو
جزاؤكم فجعل ذلك فراغا لهم على طريق المثل قوله فالغيظ والتغيظ مستعاران
يريد ان جهنم لشدة غليانها باهلها وقوة تأثيرها فيهم شبهت بالانسان
المغتاظ على غيره المبالغ فى ايصال الضرر اليه فتوهم لها صورة كصورة الحالة

الحقيقة

الحقيقة الوجدانية اعنى الحالة الغضبية الباعثة على تلك المبالغة واستعير منها لفظ الغيظ
والتغيظ لتلك الحالة المتوهمة فكل منهما استعارة مصرح بها تخييلية تابعة للاستعارة
بالكناية يقال فلان تميز غيظا اى يتقطع من شدة غيظه ومعنى سمعوا لها تغيظا سمعوا لها
صوت تغيظ فان الحالة الغضبية اذا اشتدت لا تخلو عن صوت قوله فالمستعار منه
هو اسكات اللسان عن الكلام اراد انه شبه سكون الغضب وانكساره عن الحمل
على الانتقام بسكوت اللسان وامساكه عن الكلام والجامع بينهما الانتقال من حالة
مشتملة على نوع حركة الى حالة اخرى مشتملة على نوع سكون ففى سكت استعارة
مصرح بها تحقيقية تبعية وجاز ان يجعل الغضب استعارة بالكناية فيقلب تلك الحقيقية
قرينة للمكنية وقد تسامح فى قوله والجامع هو ان الانسان مع الغضب الى اخره حيث
لاحظ فى بيان الجامع جانب المستعار له وحده قوله ومن الرابع اى ومن استعارة
المحسوس للمعقول قوله عز اسمه بل نقذف فان القذف وهو رمى جسم صلب كالحجر
مثلا امر محسوس وايراد الحق على الباطل معقول والجامع هو التاثير المؤدى الى
الاهلاك وكذلك الدمغ وهو كسر الراس بحيث يصل الى الدماغ ويشق غشاوة امر
محسوس واذهاب الباطل امر معقول والجامع الاهلاك ومعنى بل فى قوله بل نقذف
هو الاضراب من اتخاذ اللهو وتنزيه ذاته عن اللعب اى ليس من شأننا ذاك بل
هذا وهو ان نغلب الحق الذى من جملة الجد على الباطل الذى من عداد اللهو
لنمحقه ونفنيه قوله فاصل المساس هو باللغة المس وهو ان يصل جسم الى الجسم بحيث
لا يكون بينهما فاصل وهذا امر محسوس شبه به امر معقول هو اصابة الشدة ومقاساتها
والجامع الوصول التام قوله والمستعار له التثبت اى تثبيت الذلة على وجه الاحاطة
بهم كانه قيل اثبت الذلة محيطة بهم احاطة الخيمة او القبة بصاحبها وقيل المستعار منه
ضرب الطين على الحائط والجامع على القول الاول هو الاحاطة وعلى الثانى هو اللزوم
قوله ثم وقع مستعارا الشدة ما نالهم اى وقع مستعارا لانزعاجهم انزعاجا عنيفا بسبب
شدة ما نالهم واصابهم والجامع الايقاع فى الاضطراب قوله مستعار لتبليغ الرسالة

بذل الامكان والجامع التأثير التام كما قيل ابن الامراية لا تنحى كما لا يلتئم
صدع الزجاجة قال الفراء اراد فاصدع بالامر اى اظهر دينك يقال صدعت
بالحق اذا تكلمت به جهارا قوله ثم وقع مستهزءا لذكر الآيات اى لذكرها على وجه
التكذيب والاستهزاء بها والطعن فيها والجامع التوغل فى التلبس قوله فهو من
هذا القبيل اى من استعارة المحسوس للمعقول قوله فالوادى مستعار للامر
اى للامر يشتغل بالكلام فيه من انواع الامور والجامع كون كل من الوادى وذلك
الامر مظنة للحيرة والهيمان مصدر هام على وجهه ذهب من العشق او غيره وقد
استعير للاشتغال بالامر على سبيل التحير والجامع بينهما الحيرة وقوله بنحو الاشتغال
الى الخوض والوادى والهيمان قوله ومن الخامس اى ومن الاستعارة المعقول
للمحسوس يقال ريح صرصر اى باردة والعتو تجاوز الحد من ذوى العقول
كالطغيان واستعير العتو لكثرة الريح كما استعير الطغيان لكثرة الماء واما قوله
نبذوه فى النوع الخامس فهو ظاهر لانه النوع الرابع اعنى استعارة المحسوس للمعقول
كما صرحت به عبارته قوله ولعل لى فى البعض نظرا وذلك لان الاستعارة التبعية
عنده مردودة الى المكنية واذا ردت اليها فربما لم يبق المثال مطابقا بالمثل
كما فى طغى الماء فانه اذا رد الى المكنية كان طرفاه محسوسين وايضا جعل ظهور
النهار مستعارا لمجاز عبد القاهر كما اشرنا اليه يعنى ان يختار هو ان المستعار
ازالة ضوء النهار من ظلام الليل كما ذهب اليه غيره وايضا جعل وقدمنا الى ما عملوا
من باب الاستعارة التمثيلية اظهر من اعتبار الاستعارة فى القدوم كما حققه
وكذا جعل قوله نبذوه وراء ظهورهم وقوله فى كل واد يهيمون من باب التمثيل
على سبيل الاستعارة اقرب لجعل القدوم الذى هو مجى مخصوص بواسطة
امرا عقليا مستبعد واظهارها لنبات والاشياء رد الثبات امر عقلى متعلق بامور
محسوسة وهو وان راعى انعدام صوتها فيكون امرا عقليا لا حسيا وان شئت مزيد
تفصيل فعليك بالتفتيش عن سائر الامثلة قال الفصل الرابع

من فصول المجاز فى المجاز اللغوى الراجع الى حكم الكلمة فى الكلام هو عند السلف
رحمهم الله ان تكون الكلمة منقولة عن حكم لها اصلى الى غيره كما ترى فى قوله علت
كلمته وجاء ربك والاصل امر ربك فالحكم الاصلى فى الكلام لقوله ربك هو الجر
واما الرفع فمجاز وفى قوله واسأل القرية فالاصل واسأل اهل القرية فالحكم الاصلى
للقرية فى الكلام هو الجر والنصب مجاز وفى قوله ليس كمثله شئ والاصل ليس
مثله شئ بالنصب مثله والجر مجاز ومدار هذا النوع على حرف واحد وهو ان
تكتسى الكلمة حركة لاجل حذف كلمة لا بد من معناها او لاجل اثبات كلمة مستغنى
عنها استغناء واضحا كالكاف فى قوله عز اسمه ليس كمثله شئ او الباء فى نحو بحسبك
ان تفعل كذا ونحو كفى بالله دون الباء فى نحو ليس زيد بمنطلق او ما زيد بقائم
ورأيى فى هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز وشبيها به لما بينهما من الشبه وهو اشتراكهما
فى التعدى عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا وبسبب هذا لم اذكر
للحذف مثالا ولكن العهدة فى ذلك على السلف اقول فيه بقوله من
فصول المجاز تذكرة لذلك بسبب بعد العهد لطول فصل الاستعارة وقوله عند السلف
حال من المبتدأ اعنى كلمة هو والعامل فى الحال ثبوت الخبر للمبتدأ فانه معنى فعل
يصلح ان يكون عاملا فيها وجعله ظرفا لغوا اظهر قوله واما الرفع فمجاز اى حكم مجازى
لكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازى فى المجاز المعنوى كما ان الجر حكم اصلى بمنزلة المعنى
الحقيقى هناك واما المجاز فهو كلمة ربك لمجاوزتها حكمها الاصلى الى حكم آخر يدل
على ذلك قوله هو ان يكون الكلمة منقولة الى آخره ولا يرى الى قوله فى المجاز المفيد
المفيد هو ان يكون الكلمة موضوعة والى قوله فى الحال عن المبالغة فى التشبيه هو
ان تعدى الكلمة عن مفهومها مع ان المجاز فى هذين هو الكلمة بلا شبهة ويشهد ايضا
بما ذكرنا قوله فيما بعد وهو اشتراكهما فى التعدى عن الاصل الى غير الاصل قوله
فالاصل واسأل اهل القرية وذلك لان الجماد لا يسأل لطلب الجواب وان خلق
الله فى الجماد الشعور والتكلم فهو وان كان جائزا الا ان ذلك انما يكون عند

خرق العادة اظهارا للمعجزة او الكرامة وليس هذا الكلام في ذلك المقام
قوله فالاصل ليس مثله شيء اذ المقصود نفي ان يماثله شيء لا نفي ان يماثل مثله
شيء فالكاف زائدة وقد يقال لا زيادة ههنا اصلا بل قصد نفي مثله تعالى بطريق
برهاني بيانه انه وجوده تعالى مسلم قطعا فلو كان له مثل لكان لذلك المثل مثل
هو ذاته تعالى فثبوت مثله مستلزم لثبوت مثل مثله فنفي اللازم قصدا الى نفي
الملزوم وجاز ان يحمل الكلام على طريقة الكناية فانه اذا نفي المثل عمن يماثله ويكون
على اخص اوصافه تعالى كان ذلك نفيا للمثل عنه بطريق المبالغة الا يرى انك
تقول مثلك لا يبخل مريدا به نفي البخل عن مخاطبك بالقصد الى مثله سواء امكن او لم يكن
قوله استغنا واضحى سوا ان لا يظهر لتلك الكلمة في ذلك الكلام معنى كالباء في قولك بحسبك
زيد وكفى بالله وكالكاف في كمثله على زعم واما الباء في خبر ليس وما فلتاكيد النفي
فلا يعد مثله مجازا قوله فرأيي في هذا النوع الى آخره ههنا بحث وهو ان الذي نقله من
كلام السلف دل على ان الكلمة المنقولة عن حكمها الاصلي الى غيره يطلق عليه المجاز
لنقلها عن ذلك الحكم الاصلي الى غيره وهذا معنى آخر للمجاز غير الذي فسره
بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فيكون لفظ المجاز عندهم اما مشتركا بينهما واما
مجازا في المعنى الآخر لاجل المشابهة في التعدي من امر اصلي الى غير اصلي وكان
المصنف لم يذكر حد المجاز شاملا لهذا المعنى الآخر كذلك السلف لم يذكروه
شاملا له على اختلاف عباراتهم التي نقلها عنهم فيما سبق وتقسيمهم المجاز الى ما هو
راجع الى المعنى وما هو راجع الى حكم الكلمة باعتبار تاويله بما يطلق عليه لفظ المجاز
كتقسيمهم اياه الى اللغوي والعقلي فليس ههنا عمدة تحمل بها على السلف سوى
الاطلاق لفظ المجاز وذلك مما لا يناقش فيه اصلا هذا وقد فهم من كلام بعض
الاصوليين ان لفظ القرية بعد حذف الاهل صار مجازا عنه وان لفظ مثل
مستعمل بمعنى مثل وانهم يسمون مثل ذلك مجازا بالنقصان والزيادة قال

الفصل الخامس في المجاز العقلي

المجاز العقلي هو الكلام المفاد
خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول افادة للخلاف لا بواسطة
وضع كقولك انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وكسا الخليفة الكعبة
وهزم الامير الجند وبنى الوزير القصر وانما قلت خلاف ما عند المتكلم من
الحكم فيه دون ان اقول خلاف ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بما اذا قال الدهري
عن اعتقاد جهل او جاهل غيره انبت الربيع البقل رائيا انبات البقل من
الربيع فانه لا يسمى كلامه ذلك مجازا وان كان بخلاف العقل في نفس الامر
ولذلك تراهم يحملون نحو اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي
على المجاز ما لم يعلموا او يغلب في ظنهم ان قائله ما قال عن اعتقاد او ما
تراهم كيف استدلوا لقول ابي النجم • قد اصبحت ام الخيار تدعي •
على ذنبا كله لم اصنع • من ان رأت رأسي كرأس الاصلع • ميز عنه قنزعا
عن قنزع • جذب الليالي ابطئي او اسرعي • حين نب الحسار الشعر عن
الرأس الى الزمان قائلا ميز عنه قنزعا عن قنزع جذب الليالي لكونه مجازا
بما اتبعه من قوله • افناه قيل الله للشمس اطلعي • حتى اذا واراك افق فارجعي •
انه هذا لزاهية ان يريد حمل كلامه السابق على الظاهر ولئلا يمتنع عكسه مثل
كسا الخليفة الكعبة وهزم الامير الجند فليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة
نفسه الكعبة ولا امتناع ان يهزم الامير وحده الجند ولا يقدح ذلك في كونهما
من المجاز العقلي وانما قلت لضرب من التأول ليحترز به عن الكذب فانه
لا يسمى مجازا مع كونه كلاما مفيدا خلاف ما عند المتكلم وانما قلت افادة
للخلاف لا بواسطة وضع ليحترز به عن المجاز اللغوي في صورة وهي اذا
ادعي ان انبت موضوع لاستناد الفعل الى القادر المختار او وضع لذلك فان
المجاز حينئذ يسمى لغويا وضعيا لا عقليا وانما قلت بواسطة وضع على التنكير
دون ان اقول الوضع ليشمل وضع اللغة ان ادعي ووضع غيرها ان لا يكب
ولاجل هذه الصورة لا تدعي علماء هذا الفن يحكمون على نحو انبت الربيع

البقل بكونه مجازا عقليا الا بعد بيان ان صيغ الافعال في معنى نسبتها الى
الفاعل ليست تدل على معنى سوى صدورها عن شيء ما فاما ان ذلك
الشيء قادر ام غير قادر فليس بداخل في مفهوماتها وضعا ويبينون ذلك
بوجوه منها ان وضعها لاستعمالها في القادر يفيد ما نقل عن احد من
رواة اللغة وترك ذكر القيد دليل في العرف على الاطلاق وحكم العقل
بان لا بد لها من مؤثر قادر ان لم يجعل دليلا في ترك تقييدها بذلك في
الوضع لعدم الحاجة اليه من اجل شهادة العقل فلا اقل من ان لا يجعل دليلا
في التقييد لا شيء والعقل يجوز في احيا واشاب وانبت وامثالها صدورها
عن القادر بوساطة مؤثر لا يكون موصوفا بالقدرة ومنها ان فعل في
قولهم فعل الربيع النور لو كان موضوعا لاستعماله في القادر ومن المعلوم
ان التفاوت بين الفعل ومصدره لا يكون الا بمجرد الاقتران بالزمان لكان
يلزم ان يكون قولنا فعل النار في كذا كذا او فعل الماء في كذا كذا وفعل الدواء
الفلاني كذا مجازا معلوما لكل احد ولكن ادعاء ذلك عن الانصاف بمعزل
ومنها ان نحو خلق واحيا واشاب وانبت لو كانت موضوعة لاستعمالها
في القادر بناء على حكم العقل بانها لا توجد الا باختيار مختار لكان نحو
شغل الحيز وقبل العرض ونافى الضد موضوعة لاستعمالها في غير القادر
بناء على حكم العقل بان شغل الحيز وقبول العرض ومنافاة الضد ليست
بالاختيار ودعوى كونها موضوعة لذلك دعوى غير مسموعة من السلف
ويسمى هذا النوع مجازا لتعدي الحكم فيه عن مكانه الاصلي فالحكم في انبت
الربيع البقل بكون الانبات فعلا للربيع مكانه الاصلي عند العقل كونه
فعلا لله عز وجل وفي هزم الامير الجند بكون هزم الجند فعلا للامير مكانه
الاصلي عند العقل كونه فعلا لعسكر الامير ويسمى عقليا لا لغويا لعدم رجوعه
الى الوضع وكثيرا ما يسمى حكميا لتعلقه بالحكم كما ترى ومجازا في الاثبات

ايضا لتعلقه بالاثبات وليس من واجبات هذا المجاز ان يكون لمكان الحكم
الاصلي فيه معلوما بنفس العقل كما في انبت الربيع البقل بل ان استغنى في
علمه بذلك بامر غير الوضع كما في هزم الامير الجند وكسا الخليفة الكعبة جاز ولم
يخرج عن كونه عقليا لكن الاليق اطلاق اسم العقلي على الاول واسم الحكمي
او الاثباتي على الثاني واعلم ان هذا المجاز لرجوعه الى الحكم واستدعاء
الحكم محكوما به ومحكوما له واحتمال كل واحد منهما الحقيقة الوضعية والمجاز
الوضعي لا يزال يتردد بين اربع صور لا مزيد عليهن اما ان يكون المحكوم به و
المحكوم له حقيقتين وضعيتين واما ان يكونا مجازين وضعيين واما ان يكون
المحكوم به حقيقة وضعية والمحكوم له مجازا وضعيا واما بالعكس من هذا مثال
الاولى قولك انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وكسا الخليفة الكعبة
وهزم الامير الجند فالمحكوم له وهو الربيع والطبيب والخليفة والامير كل منها
حقيقة وضعية مستعملة في مكانها الوضعي والمحكوم به وهو انبات البقل وشفاء
المريض وكسوة الكعبة وهزم الجند كل من ذلك حقيقة ايضا وضعية مستعملة
في مكانها الوضعي لا مجاز الا في مجرد الحكم كما ترى ومثال الثاني قولك احيا
الارض شباب الزمان وستر الكعبة البحر الفياض المحكوم له وهو شباب الزمان
والبحر الفياض مجازان وضعيان والمحكوم به وهو احياء الارض وستر
الكعبة مجازان ايضا وضعيان ونفس الحكم في المثالين مجاز عقلي ومثال
الثالثة انبت البقل شباب الزمان وكسا الكعبة البحر الفياض ومثال
الرابعة احيا الارض الربيع وستر الخليفة الكعبة واعلم ان هذا المجاز
الحكمي كثير الوقوع في كلام رب العزة قال عز من قائل فما ربحت تجارتهم
وقال واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا وقال فمنهم من يقول ايكم زادته
هذه ايمانا وقال تؤتي اكلها كل حين وقال حتى تضع الحرب اوزارها وقال
واخرجت الارض اثقالها باسناد الافعال في جميعها الى غير ما هي له عند

العقل كما ترى نزلنا الحكم العقلي فيها عن مكانه الاصلي اذ مكانه الاصلي
اسناد الربح الى اصحاب التجارة واسناد زيادة الايمان الى العلم بالآيات
واسناد ايتاء الاكل الشجرة الى خالقها واسناد وضع اوزار الحرب الى اصحاب
الحرب واسناد اخراج اثقال الارض الى خالق الارض اقول قوله
سوى الكلام المفاد به اي المركب الذي افيد به خلاف ما ثبت عند المتكلم اي خلاف
ما ثبت في اعتقاده بحسب ظاهر حاله من الحكم فيه اي من النسبة في ذلك الكلام سواء
كانت تامة او غير تامة لضرب من التأول اي لنوع من تطلب الموضع الذي يؤول
ويرجع اليه تلك النسبة من موضعها الاصلي وانما اعاد لفظ الخلاف ليظهر تعلق
ما بوساطته ولا يبعد عن متعلقه وذكر المصدر اعني افادته ليتعلق به اللام في
للخلاف والمعنى افادته لما هو مخالف لما عند المتكلم بوساطة العقل لا بوساطة
وضع قوله ليمتنع طرده اي طرد الحد بدخول ما ليس من المحدود فيه وذلك لان
المراد بما عند العقل ما لا يمتنع عنده وبخلاف ما عند العقل ما يمتنع عنده يدل على
ذلك قوله فيما بعد اذ ليس في العقل امتناع ان يكون الخليفة نفسه الكعبة ولا امتناع
ان يهزم الامير وحده الجند لا يقال اثبات الربيع للبقل غير ممتنع عند العقل الا
لم يعتقده عاقل فلا يدخل حينئذ قول الجاهل في خلاف ما عند العقل كما لم يدخل
في خلاف ما عند المتكلم فلا ينتقض طرد الحد لانا نقول الانبات من الربيع ممتنع
عند العقل بالنظر الصحيح لا بالبديهة فالجاهل بتقصيره في النظر قد غلط فيه والى
هذا المعنى اشار بقوله وان كان اي كلام الجاهل بل حكمه بخلاف العقل في نفس
الامر اي هو مخالف للعقل في نفس الامر وان لم يدرك العقل بديهة مخالفته
اياه فقوله في نفس الامر ظرف لمعنى المخالفة هذا وقد اعترض بان قول الجاهل
خارج عن الحد بقوله لضرب من التأول لانه انما يقوله عن اعتقاد لا عن تأول
فلو قيل خلاف ما عند العقل لم ينتقض طرد الحد به واجيب عنه بان اخراج
شيء واحد عن الحد بقيدين جائز فما عند المتكلم يفيد اخراج قول الجاهل

وادخال نحو هزم الامير الجند ولضرب من التأول يفيد اخراج قول الجاهل واخراج
الكذب كما سيأتي فقد تفرد كل من هذين القيدين بفائدة واشتركا في فائدة اخرى
يجوز اسنادها الى كل منهما الا ان اسنادها الى السابق اولى فلذلك اسندها اليه
بقي ههنا شيء آخر وهو انه كان حق العبارة حينئذ ان يقول ليخرج عن الحد قول الدهري
بدل قوله ليمتنع طرده فان امتناع طرد الحد لا يفهم منه المعنى الذي ذكره وهلا
قوله ولذلك اي ولان المعتبر في المجاز خلاف ما عند المتكلم لا خلاف ما عند العقل
قوله او غلب بالجزم عطف على يعلموا داخل معه في حيز النفي الذي عم المعطوف والمعطوف عليه
كما في قولك ما جاءني زيد او عمرو اي ما جاءني واحد منهما والمعنى لا يحملون نحو اشاب الصغير
على المجاز ما انتفى العلم او الظن بما يكون مخالفا لاعتقاد القائل بل يحملون عليه اذا
ثبت احدهما اي اذا علموا او ظنوا ان قائله ما قاله عن اعتقاد وحملوه على المجاز واذا
علموا او ظنوا انه قاله عن اعتقاد حملوه على الحقيقة واذا لم يعلموا ولم يظنوا شيئا منهما
ترددوا بين كونه مجازا صادقا وكونه حقيقة كاذبة قوله كله لم اصنع الظاهر انه
ينصب كله لعدم الاحتياج الى تقدير ضمير المفعول مع لم اصنع مع استقامة الوزن الا انه
يفيد نفي العموم لان كله كل داخلة حينئذ في حيز النفي معمولة للفعل المنفي فعدل الشاعر
الى الرفع ليفيد عموم النفي المناسب لغرضه فكانه قال لم اصنع شيئا من ذلك الذنب
والقنزع واحد القنازع وهي الشعر حوالي الرأس وعن في قوله عن قنزع بمعنى بعد كما
في نظيره اي ميز عن الرأس قنزعا بعد قنزع وجذب الليالي مضيها واختلافها قوله
جذب الشهر اي مضت عامته وقوله ابطئي او اسرعي اما حال من الليالي بتقدير القول اي
مقولا في حقها ذلك او بجعل الامر بمعنى الخبر اي تبطئ وتسرع فيفوت حينئذ معنى المخاطبة
واما خطاب لها على طريقة الالتفات اي ابطئي ان شئت ايتها الليالي او اسرعي اذ
لا يتفاوت الحال لدي بعد ذلك قوله حين نسب الطرف لقول ابي النجم والا انحسار لا
يقال انحسرت كمي عن ذراعي فالحسر وقوله لكونه مجازا بدل اشتمال باعادة الجار من قوله
لقول ابي النجم والباء في بانه متعلق باستدلوا والمستتر في انه لابي النجم والبارز

عايد الى الموصول والمفعول الثاني محذوف اي انبته ايا واي جعله نابتا لقوله
يرعنه ترعاوس قوله بيان لما والضمير في انبا ولابي النجم او للشعر واشعر ومعني ادراك
شرك دانت بدصف لقوله المذكور في من قوله انبا وقوله وللايتبع عكسه عطف على
للايتبع طرده ولايقدح ذلك اي ولا يقدح انتفاء الاستاعين في كون كسا الخليقة
الكعبة وهزم الامير الجند من المجاز العقلي قوله ليحترز به عن الكذب اي عما يقوله
المتكلم قاصدا به صدور الكذب عنه فلا يكون مطابقا لاعتقاده بل مخالفا لما عند
المتكلم الا اذ بعد ترويجه فلا يركب فيه تاولا اصلا فيخرج عن حد المجاز بقوله
لضرب من التاول وجاز مع ذلك ان يكون صادقا مطابقا للواقع قوله وهي اذا
ادعي ان انبت موضوع يريد انه اذا قدر ان النسبة الى القادر المختار داخلة في
مفهوم انبت مثلا بحسب الوضع في اصل اللغة او بحسب وضع آخر طارئ على الوضع اللغوي
كان استعمال انبت في غير القادر المختار كما في انبت الربيع اخراجا له عن معناه الموضوع له
الى معنى آخر فيكون كلمة انبت حينئذ مجازا لغويا او وضعيا منسوبا الى الوضع مطلقا
ولم يكن مجازا عقليا مع ان قولك انبت الربيع يصدق عليه على ذلك التقدير انه كلام
مفاده خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه بضرب من التاول وهو تشبيه تلبس الانبات بالربيع
بتلبسه بالقادر المختار فوجب ان يحترز عنه بقيد وهو ان يقيد الخلاف بان لا يكون خلافا
يكون بواسطة العقل لا بواسطة وضع من الاوضاع بقوله او وضع عطف على
ادعي اي اذا ادعي انبت موضوع في اصل اللغة للاستعمال في القادر المختار
او اذا وضع لذلك الاستعمال في عرف عام او خاص والتنكير في قوله وضع يفيد شمول
الاوضاع كلها لان النكرة في سياق النفي يعم افرادها ولو عرفه باللام لتبادر منه
الوضع اللغوي لانه الاصل السابق على ما عداه وانما قال في وضع اللغة ان
ادعي لان طايفة من الناس قد ذهبوا اليه وفي وضع غيرها ان اركب لانه يجوز
ان يركب ذلك في الاصطلاحات وان لم يذهب اليه احد قوله ولاجل بيان العوق
اي ولاجل انه قد يدعي كون انبت مثلا موضوعا في اللغة للاستعمال في المختار

او قد يركب وضعه لذلك بعد وضع اللغة يحتاج في الحكم بكون نحو انبت الربيع الى الفعل
مجازا عقليا الى بيان ان التقييد بالقادر المختار ليس بمعتبر في شيء من الاوضاع فان
قلت لا حاجة في هذا الحكم الى بيان عدم التقييد اذ قد ثبت عند العقل ان الانبات
لا يصدر الا عن المختار فاذا اسند الى غيره فقد تجوز في مكانه الاصلي بحكم العقل فيكون
مجازا عقليا قطعا فان فرض مع ذلك ان وضعا من الاوضاع قد وضعه ايضا للمختار
كان مجازا لغويا مع كونه مجازا عقليا اذ لا منافاة بينهما قلت ان المجاز انما ينسب الى
العقل اذا لم يكن هناك تصرف في امر لغوي الا ترى انهم جعلوا المجاز العقلي مقابلا
للغوي وايضا لا ناتج في اعتبار المجاز العقلي على حدة مع اندراجه في اللغوي قوله
فليس بداخل في مفهومها وضعا يعني ان الذي يتعلق بالوضع هو ان انبت مثلا للاثبات
الانبات للاثبات الضرب وانه للاثبات في زمان ماض لا للاثبات في زمان مستقبل
او حاضر واما ان المثبت له قادر او غير قادر فلا تعلق له بالوضع قوله ما نقل عن احد من
رواة اللغة خص اللغة بالذكر لانها العمدة في الوضع والتتبع مع ان الوجوه المذكورة
جارية ايضا في ساير الاوضاع بلا خفاء قوله وحكم العقل بان لا بد لها من موثر قادر
كان سائلا قال ان العقل حاكم بان الافعال لا بد لها من موثر قادر فوجب ان يكون
صيغها موضوعة للاسناد الى القادر ليكون الوضع مطابقا للعقل وانما لم يتعرض الرواة
لنقل هذا التقييد اعتمادا على شهادة العقل به فاجاب بان حكم العقل بذلك
على تقدير تسليمه يقتضي ان يترك تقييد الافعال به في الوضع استغناء عنه بشهادة
العقل فان لم يجعل حكمه بذلك دليلا على ترك التقييد فلا اقل من ان لا يجعل دليلا على وجوده
وانما قلنا على تقدير تسليمه لانا لا نسلم ان العقل يحكم بما ذكرتم اذ لا شبهة في ان العقل
يجوز صدور الافعال عن القادر بواسطة موثر لا يوصف بالقدرة اصلا كالافعال
المتولدة من افعال لفرضا درج عن القادر مثل حركة المفتاح بواسطة موثر لا يوصف
بالقدرة على ما تقرر في علم الكلام على مذهب المعتزلة واذا جوز العقل التاثير من غير
القادر فلم لا يجوز منه استقلالا قوله ومنها ان نحو لا يشتبه عليك ان لفظ نحو

جائز الاستعمال في جميع الافعال ثم ان مصدره مستعمل كثيرا في غير القادر المختار كما
اشار اليه فلذلك يخصه بالاستدلال وذكر ان التفاوت بين الفعل ومصدره بمجرد
الاقتران بالزمان فلو كان فعل موضوعا للاستعمال في القادر لكان مصدره ايضا
كذلك فيلزم ان يكون قولنا فعل النار في الماء التسخين وفعل الماء في الجمد التبريد وفعل
السقمونيا في البدن اسهال الصفراء مجازا لغويا معلوما مجازيته لكل احد من العارفين
بوضع اللغة والحكماء لكن ادعاء ذلك بموضع بعيد عن الانصاف بخلاف ادعائه في
انبات الربيع واحياء الروية واشباع كثرة الغذاء ونظايرها فانه ليس في ملكة
من البعد عن الانصاف فتامل قوله ومنها ان نحو خلق يعني ان منها افعالا لا يحكم العقل
بانها لا تصدر عن فاعلها الا بالاختيار وافعالا اخر يحكم العقل بانها لا تصدر عن
فاعلها الا بغير اختيار فلو اعتبر في الوضع انتساب الاول الى المختار لاعتبر فيه انتساب
الاخرى الى غير المختار لعدم الفرق بينهما في رعاية مطابقة الوضع للعقل لكن اعتبار
الانتساب الى غير المختار في مفهوم من الافعال مما لم يقل به احد من السلف فلزم
ان لا يكون الانتساب الى المختار معتبرا في الافعال الاولى قوله لتعدي الحكم فيه عن
مكانه الاصلي اراد بالحكم الاسناد بمعنى النسبة وفي قوله فالحكم في انبت الربيع البقل
تسامح لا يخفى اذ الظاهر ان يقال فالحكم في انبت الربيع البقل مكانه الاصلي هو الله
عز وعلا وفي هزم الامير الجند عسكره وانما قال هنا عند العقلاء ولم يقل عند العقل
كما قال في المثال الاول لما سيأتي من ان العقل غير كاف بتعيين المكان الاصلي
في هزم الامير كما هو كاف في تعيينه في انبت الربيع وقد نبه بقوله لا لغويا لعدم رجوعه
الى الوضع على ان المراد بالمجاز اللغوي ما ينسب الى الوضع مطلقا قوله وكثيرا
اي في كثير من الازمان يسمى هذا النوع مجازا لغويا لتعلقه بالحكم اي الاسناد بمعنى
النسبة وذلك لان المتعدي عن مكانه الاصلي في مثل انبت الربيع هو الاسناد
لا شيء من تلك الكلمات ولذلك جعل بعضهم الحقيقة والمجاز العقليين صفتين
للاسناد دون الكلام قوله ومجازا في الاثبات اي في الاسناد الثبوتي وانما نحو

نحو فما ربحت تجارتهم وما نام ليلي فانما يعد مجازا بناء على قصد اثبات النفي لا على قصد
نفي الاثبات يرشدك الى ما ذكرنا انهم فسروا ما ربحت تجارتهم بخسرت وسهرت فعلى هذا لو قيل ما نام
الليل بل صاحبه وما ربحت تجارتهم بل ربحوا في تجارتهم لم يعد مجازا اصلا قوله كما
في انبت الربيع البقل فان العقل بنفسه يحكم باستحالة صدور الانبات عن الربيع وبان
مكانه الاصلي هو الفاعل المختار ولا يقدح في استقلال العقل بعلمه بالمكان الاصلي
هنا انه يفتقر فيما عنده من المقدمات التي يقتضيها لتوقفه كما مر واما في نحو هزم الامير
الجند وكسا الخليفة الكعبة فان العقل يجوز صدور الفعل عما اسند اليه ويحتاج في علمه
بان مكانه الاصلي هو جند الامير واتباع الخليفة الى الاستعانة بالعادة لكن ذلك
لا يخرج المجاز عن كونه عقليا اذ ليس معنى كونه عقليا انه علم بنفس العقل وحده بل
معناه انه ليس متعلقا بالوضع فلا يجوز الاستعانة في ذلك بالوضع وجازت بغيره
ثم اطلاق اسم العقلي على الاول اليق لكونه اقوى في الانتساب الى العقل واطلاق
اسم الحكمي او الاثبات على الثاني اليق بمجرد تميزه عن القسم الاول قوله لا يزال
يتردد بين صور اربع لا مزيد عليهن اورد عليه انه جعل المجاز العقلي صفة للكلام
والمحكوم به فيه يجوز ان يكون جملة كما في قولك زيد صام نهاره او نهاره صائم والجملة
لا توصف عندهم بكونها حقيقة وضعية ولا مجازا وضعيا لانه اخذ في تعريفهما الكلمة
فلا ينحصر المجاز العقلي باعتبار المحكوم عليه والمحكوم به في تلك الصور الاربع واجيب
تارة بانه اراد بالكلمة في تعريف الحقيقة والمجاز اللفظ الواحد وما في حكمها
واخرى بان الحكم الذي يرجع اليه المجاز العقلي هو اسناد صام الى نهاره واسناد
اسم الفاعل الى ضميره لا اسناد الجملة الفعلية او الاسمية الى زيد ومن ثم ترى بعضهم
يجعلون المسند في الحقيقة والمجاز العقليين الفعل وما يشبهه من الصفات والمصادر
حتى ان مثل زيد انسان لا يوصف بكونه حقيقة ولا مجازا فان قلت الانحصار
في الصور الاربع باطل قطعا لجواز كون طرفي الاسناد او احدهما كناية قلت
قد عرفت انها في عداد الحقيقة فلا يبطل الانحصار بها قوله كثير الوقوع في الكلام

رب العزة يعني على رأي السلف وفيه رد على من انكر وقوع المجاز في القرآن
عقليا كان او لغويا هربا من لزوم كونه تعالى متجوزا وفساده ظاهر قوله باسناد
الافعال هذا الجار متعلق بقال الاول مع ما عطف عليه اي قال هذه الاقوال
ملتبسا باسناد الافعال في هذه الآيات كلها الى غير الاشياء التي هي الافعال لها
عند العقل وانما ذكر عند العقل مع ان المذكور في الحد هو المتكلم تنبيها على ان
العقل هنا مستقل بدرك المكان الاصلي وهاني كما ترى كانه ونائبا مسند الى
الحكم العقلي ومنصوب على انه حال من هذه والى بدال ذي الحال ضمير فيها قوله
اذ مكانه الاصلي اسناد الربح الى اصحاب التجارة يريد ان المكان الاصلي لاسناد
الربح اثباتا هو اصحاب التجارة وكذا الحال في اسناده نفيا اذا كان هو الخسران
كما وانما اسند الى التجارة لتلبسها بالفاعل الحقيقي او لكونها سببا فيه وفي جعل
العلم بالآيات فاعلا حقيقيا لزيادة الايمان رعاية لمذهب والحق ان فاعلها حقيقة
هو الله تعالى والآيات سبب بعيد والعلم بها سبب قريب والشجرة كالمادة لانبات
الثمرة والفاعل الحقيقي هو الله والحرب كالعلة الصورية لوضع اوزارها اي اثقالها
من الآلات والاسلحة والارض مكان لاخراج اثقالها من الدفاين والاموات
وبالجملة كل ما اسند اليه الفعل في هذه الآيات متلبس بالفاعل الحقيقي في ملابسة
الفعل **قال** ولا يختلجن في ذهنك بعد ان اتضح لك كون المجاز فرع اصل
تحقق مجاز اي لكان بدون حقيقة تكون متقدمة عنها لامتناع تحقق فرع من غير
اصل فلا يجوز في نحو سرتني رؤيتك ونحو اقدمني بلدك حق لي على فلان ونحو
ويصيرني سواك وبل يحييني ضرب المثل ونحو يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته
نظرا انه لا يكون لكل من هذه الافعال فاعل في التقدير اذا انت اسندت
الفعل اليه وجدت الحكم واقعا في مكانه الاصلي عند العقل ولكن حكم العقل
بها فاني ما شئ ارتضى لصحة اسنادها وهو ذاك فاذا ارتضى في سرتني رؤيتك
صحة اسناده الى السرور الى من ذلك باولية واتاحها لك وهو الله عز وجل

فنفى اصل الكلام سرني الله وقت رؤيتك كما تقول في انبت الربيع البقل اصل
الكلام انبت الله البقل وقت الربيع وفي شفى الطبيب المريض اصل الكلام شفى الله
المريض عند علاج الطبيب واذا ارتضى في اقدمني بلدك حق لي على فلان صحة
اسناده اقدمني الى نفسك على معنى اقدمني نفسي لاجل حق لي على فلان اي
قدمت لذلك كما تصح بذلك فتقول حملتني نفسي على الطاعة اي اطعت وحاصله
يرجع الى معنى اقدمني قدرتي على القدوم والداعي اليه الخالص فالفعل في
وجوده لا يحتاج الا الى قادر ذي داع له اليه خالص ونظيره محبتك جاءت بي
اليك الاصل جاءت بي نفسي اليك لمحبتك اي جئت لمحبتك ووجه المجيء اليك من
نفسي لمحبتك واياك والظن بان قدمني بلدك حق لي على فلان ومحبتك جاءت بي
اليك كونهما حقيقيتين فالفعلان فيهما مسندان كما ترى الى مجرد الداعي والعقل
لا يقبل الداعي فاعلا وانما يقبله محركا للفاعل اعني للمتصف بالقدرة وتمام
تحقيق هذا المعنى يستدعي نوعا من العلوم غير نوع علم البيان فليقنع بهذا
القدر واذا ارتضى في يصيرني سواك وبل يحييني ضرب المثل صحة اسناده يصيرني
الى الله تعالى على معنى اهلكني الله ابتلاء بسبب اتباعي سواك واذا ارتضى في
يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا صحة اسناده يزيدك الى الله تعالى عز وجل
على معنى يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال بكمال
قدرته متى تأملت وتمعنت فقل فاعل اقدمني ذلك وفاعل يصيرني ويزيدك هذا
اقول يعني ان المجاز ان كان لغويا فلا بد له من معنى حقيقي اذا استعمل هو فيه
كان حقيقة وذلك لان الاستعمال في الغير الموضوع له فرع لتحقق الموضوع له وان
كان عقليا فلا بد هناك من شيء اذا اسند اليه كان حقيقة لان الاسناد الى
غير ما هو له فرع لتحقق ما هو له واما تحقق الاستعمال في المعنى الموضوع له فليس بواجب
كما اشتهر في اصول الفقه وكذا لا يجب تحقق الاسناد الى ما هو له كما اشار اليه بقوله
فاعل في التقدير اذا انت اسندت الفعل اليه وجدت الفعل واقعا في مكانه الاصلي

قوله تكون متعدي عنها بفي الجملة صفة حقيقة وفي بعض النسخ يكون متعديا عنها اي
يكون المجاز متعديا عن تلك الحقيقة فالجملة ايضا صفة لها الا انها صفة سببية وقوله
فلا تجوز نهي لصيغة الخطاب من التجويز وهو معطوف على لا تختلجن اي لا تجوز في نحو
من الامثلة ان لا يكون لكل واحد من هذه الافعال فاعل في التقدير وقد ورد بهذا
الكلام على الشيخ عبد القاهر من حيث ادعى ان ليس من الواجب ان يكون للفعل
في المجاز العقلي فاعل في التقدير اذ لا يستطيع ان تقول ههنا فاعل نقل عنه الفعل
واسند الى الحق او الهوى او الوجه قوله وبي لحيني بفتح الواو داخلة على المفعول
الثاني لصيرني اعني يضرب المثل وفائدتها تاكيد لصوق الثاني بالاول على ما
ما قيل في الصفة والجار اعني الباء واللام متعلقان بيضرب اي صيرني هواك
بحيث يضرب المثل بي لحيني اي لهلاكي بسبب هواك ويردي لحيني فيكون بدلا من
بي وقيل الواو عاطفة لاحد الطرفين على الآخر الا انه قدم المعطوف اي يضرب
المثل لحيني وبي قوله ولكن حكم امر من التحكيم معطوف على لا تجوز فيها اي في هذه
الامثلة وقوله فاياتي منصوب في نسخ الرواية على انه مفعول ارتضى ويجوز الرفع
على حذف الضمير اي ارتضاه وعلى التقديرين فالمعنى اي شيء ارتضاه العقل
لصحة استاده هذه الافعال اليه فهو اي الذي ارتضاه العقل ذاك اي المكان
الاصلي وقوله فاذا ارتضى تفصيل للمجمل الذي قبله وقوله فعل جواب اذا قوله
واذا ارتضى في اقدمني قد عطف عليه قوله واذا ارتضى في صيرني وقوله واذا
ارتضى في يزيدك وجواب الكل قوله فعل فاعل اقدمني ذلك اي المذكور اولا
وهو النفس وفاعل صيرني ويزيد هذا اي المذكور ثانيا وثالثا وهو الله سبحانه
ولقد بالغ المصنف في بذل جهده في تعيين فاعل اقدمني ولم يات بشيء يجديه
فان نفسك سوداتك بجيئك في متعارف اللغة فكيف يكون مقدمة لك حقيقة بل
هي قادمة لاجل الحق واما قولك حملتني نفسي فمن المجاز اي حملتني خطراتها وارادتها
وكذلك قوله حدثتني نفسي حيث جعلتها بمنزلة شخص يحدثك الا يرى كيف اضطرب

حيث

حيث فسر معنى اقدمتني نفسي لاجل حق لي على فلان بقوله اي قدمت لذلك وفسر معنى
حملتني نفسي على الطاعة بقوله اطعت وحيث قال يرجع المعنى اقدمني قدرتي على القدوم
والداعي اليه الخالص اي عن الصوارف مع ان القدرة والداعي لا يصلح شيء منهما فاعلا حقيقيا
لا وحده ولا مع صاحبه انما الفاعل الحقيقي هو القادر ذو الداعي كما صرح به والصواب
ان يقال ان الواقع ههنا ليس الا قدوما صادرا منك بقدرتك وداعيك لكنك احدثت
الفعل من الاقدام واسندته الى الداعي فان اردت باقدمني معنى حملني على القدوم
كما هو الظاهر كان لفظ اقدم مجازا لغويا ولا مجاز في الاسناد اصلا فان اردت
به معناه الحقيقي فلا بد من تاويل فاما ان يقال شبه الحق بمقدم متوهم في نوع التوقع
وبولغ فيه حتى ادخل الحق في جنس المقدم وجعل نسبة الاقدام اليه قرينة لذلك
فيكون استعارة بالكناية ولم يكن هناك مجاز عقلي ايضا وبعده ظاهر واما ان يقال
قصد المبالغة في مدخلية الحق في وجود القدوم ففرض هناك اقدام من فاعل حقيقي
متوهم ثم اسند الى الحق فان نقل الاسناد من الفاعل المتوهم الى الفاعل المجازي كنقل
الاسناد من الفاعل المحقق اليه في انهما يفيدان المبالغة في ملابسة الفاعل المجازي
للفعل فيكون المجاز حينئذ في الاسناد لا في الفعل ولا شك ان هذا الفعل ليس له مكان
اصلي يجوز اسناده اليه حقيقة اذ لا فاعل له يقع لاسناده الى الفاعل المتوهم بخلاف
اسناده الى الحق فانه يفيد المبالغة في ملابسة القدوم المحقق كانه مؤثر فيه وقس
الحال على ذلك في صيرني ويزيدك ومراد الشيخ ان هذه الامثلة ليس فيها فاعل يصح
ان يسند الفعل اليه لان هذه الافعال كلها مقدرة من فاعل متوهم للفائدة المذكورة
انما المحقق هناك هو القدوم والصيرورة والازدياد والحسن مع ما قامت هي به لكن
الامام الرازي لم يطلع على مراده فطعن فيه بان الفعل لا بد له من فاعل وتبعه
السكاكي وايده بان المجاز فرع لا بد له من اصل وقوله كونهما حقيقتين منصوب
على انه مفعول لقوله والظن باقدمني قوله مؤسس محاسن العلوم يريد علم الكلام فانه
حقق فيه ما يحتاج اليه الفعل من مباديه وانه لا بد عند المعتزلة في صدوره عن الفاعل

من داع یدعوه الیه فلا یقصر حینئذ کون الداعی الیه فاعلا له و قول متی تأملت وتانقت طرف لیزیدک الله قال الحقیقة العقلیة وتسمی حکمیة ایضا واثباتیة هی الکلام المفاد به ما عند المتکلم من الحکم فیه کقولک انبت الله البقل وشفی الله المریض وکسا خدم الخلیفة الکعبة وهزم عسکر الامیر الجند وبنی عملة الوزیر القصر وانما قلت ما عند المتکلم من الحکم فیه دون ان اقول ما فی العقل من الحکم فیه لئلا یمتنع طرده بما اذا قال کلام الدهری اذا قال انبت الربیع البقل رائیا انبات البقل من الربیع وکلام الجاهل اذا قال شفی الطبیب المریض رائیا شفاء المریض من الطبیب حیث عدّا منهما حقیقتین مع کونهما غیر مفیدین لما فی العقل من الحکم فیهما ومن اراد تقلید ذا بما فیه الی ان یعنی عقل المتکلم استتبع بحثا ومن حق هذا المجاز الحکمی ان یکون فیه للمسند الیه المذکور نوع تعلق وشبه بالمسند الیه المتروک فانه لا یرتکب الا لذلک مثل ما تری للربیع فی انبات الربیع البقل من نوع شبه بالفاعل الحق من دوران الانبات معه وجودا وعدما نظرا الی عدم الانبات بدونه وقت الشتاء ووجوده مع مجیئه دوران الفعل مع اختیار القادر وجودا وعدما ومثل ما یری ایضا للدواء فی شفاء الدواء المریض من دوران الشفاء مع تناوله وجودا وعدما ومثل ما تری للخلیفة فی کسا الخلیفة البیت من دوران کسوة البیت مع امره وجودا وعدما فان لم یکن هذا الشبه بین المذکور والمتروک کما لو قلت انبت الربیع البقل وشفی الدواة المریض نسبت الی ما تکره ولما تسمع من علماء هذا الفن کثیرا فی المجاز العقلی انه یکون مجازا فی الاثبات ربما اوهم اختصاصه بالخبر فلا تحفظه وقل فی مثل ماذا قلت انی بعدما اقنعت بالیسیر من الدنیا وطبت نفسا عن زخاوفها ومحوت وساوس الفضول عن دفتر الخاطر ولیس یهمنی الآن غیر الله فی لما فرط فلیفعل الدهر ما شاء ولیختلف الفصول اختلافها ولینبت الربیع ما احب ولیثمر الاشجار ما شاءت ولینضج الخریف ما ادرک فلست

ابالی ان هذه الاوامر باسرها من باب المجاز الحکمی واذا تأملت المجاز العقلی وجدت الحاصل منه یرجع الی ایقاع نسبة فی غیر موضعها عند العقل لا من حیث اللغة لضرب من التأول مثل النسبة بین انبات البقل والربیع فی الخبر والامر والنهی والاستفهام وبین الوزیر وبناء القصر فی ذلک هذا کله تقریر للکلام فی هذا الفصل بحسب رای الاصحاب من تقسیم المجاز الی لغوی وعقلی والا فالذی عندی هو نظم هذا النوع فی سلک الاستعارة بالکنایة بجعل الربیع استعارة بالکنایة عن الفاعل الحقیقی بواسطة المبالغة فی التشبیه علی ما علیه مبنی الاستعارة کما عرفت وجعل نسبة الانبات الیه قرینة للاستعارة وبجعل الامیر المدبر لاسباب هزیمة العدو استعارة بالکنایة عن الجند الهازم وجعل نسبة الهزم الیه قرینة للاستعارة وانی بناء علی قولی هذا فیها وقولی ذلک فی فصل الاستعارة التبعیة وقولی فی المجاز الراجع عند الاصحاب الی الحکم للکلمة علی ما سبق اجعل المجاز کله لغویا وینقسم عندی هکذا الی مفید وغیر مفید والمفید الی استعارة وغیر استعارة والاستعارة الی مصرح بها ومکنی عنها والمصرح بها الی تحقیقیة وتخییلیة والمکنی عنها الی ما قرینتها امر مقدر وهمی کالانیاب فی قولک انیاب المنیة وکنطقت فی قولک نطقت الحال بکذا او امر محقق کالانبات فی قولک انبت الربیع البقل وکالهزم فی قولک هزم الامیر الجند والتحقیقیة والتخییلیة کلتاهما الی قطعیة واحتمالیة للتحقیق والتخییل تحصیل اقسام ثلثة من ذلک تحقیقیة بالقطع وتخییلیة بالقطع تحقیقیة او تخییلیة بالاحتمال واعلم ان حد الحقیقة الحکمیة والمجاز الحکمی عند اصحابنا رحمهم الله غیر ما ذکرت الحقیقة الحکمیة عندهم کل جملة وضعتها علی ان الحکم المفاد بها علی ما هو علیه فی العقل وواقع موقعه وحد المجاز الحکمی کل جملة اخرجت الحکم المفاد بها عن موضعه فی العقل لضرب من التأول واذ قد عرفت ما ذکرت وما ذکروا فاختر ایهما شئت اقول قوله ما عند المتکلم ای ما عنده بحسب اعتقاده نظرا الی

لا بحاله سواء اعتقده في الواقع او لم يعتقده وحاصله انه يفهم من ظاهر حاله انه يعتقد
فيدخل في الحد نحو قولك جاء زيد معتقدا انه لم يجئ اذا قصدت ترويجه بحسب الظاهر
لغرض لك فيه وكذا يدخل فيه نحو زيد انسان مما ليس المسند فيه فعلا ولا ما هو بمعناه
فقيل يبطل به طرد الحد لان مثله لا يسمى حقيقة كما لا يسمى مجازا ايضا ويخرج عنه نحو
زيد عدل اذا قصد به انه عدل مجسم واما اذا قصد به انه ذو عدل او عادل فهو داخل في
الحد قوله مع كونهما غير مفيدين لما في العقل من الحكم فيهما وذلك لان العقل يحكم بصحيح
كما اشرنا اليه يحكم باستحالة صدور الانبات عن الربيع وصدور الشفاء عن الطبيب
قوله استيقن منات اي اشياء نتيجة منها ان يقصد باللفظ في مقام التعريف ما لا يدل
عليه اصلا ومنها ان ذلك الحكم ليس مما يقبله عقل الدهري او الجاهل بل مما يقبله
الذي غلب على عقله او اخذه بمجرد تقليد لغيره ومنها ان يسمى كل ما يعتقده مبطل
معقولا مقبولا عند العقل وان لا يستحق به الذم عند العقلاء قوله ومن حق هذا
المجاز الحكمي تقديم هذا الكلام المتعلق بالمجاز العقلي على تعريف الحقيقة العقلية
اولى الا انه اخره ليرتبط به حديث نظم المجاز العقلي في سلك الاستعارة بالكناية
بعد فراغه من تقرير الكلام في هذا الفصل على راي الاصحاب قوله فانه اي فان
هذا المجاز لا يرتكب الا لذلك اي لنوع تعلق وشبه بين الفاعل المجازي والحقيقي
في ملابسة الفعل بوجه بعيد به وقد يكون ملابسته للفعل بتوسط حرف كما في الضلال
البعيد والاسلوب الحكيم ان يقال هو بعيد في ضلاله وحكيم في اسلوبه قوله من
دوران الانبات بدل من قوله من نوع شبه او بيان له وقوله دوران الفعل اي
مثل دورانه نصب على المصدرية من المصدر قوله نسبته الى ما نكره اي من
الحماقة والجنون بناء على ظهور انه لغو محض لا وجه لصحته حقيقة ولا مجازا وكلمة
ما في قوله لما تحتمل مصدرية والمعنى وكثرة سماعك منهم في المجاز العقلي الذي جاء
في الانبات ربما اوهم سماعك اختصاص المجاز الحكمي بالخبر لان لفظ الانبات
يتبادر منه الايجاب الذي في النسبة الخبرية لكن لا تخصصه بالخبر لان المراد بالاثبات

كما مرت اليه الاشارة هو النسبة الثبوتية سواء كانت تامة خبرية او انشائية او غيرها
كالنسبة الاضافية في مكر الليل والنهار والنسبة الوصفية في نحو جاءني رجل عدل و
النسبة التعليقية كما في قولك يا سارق الليلة اهل الدار وقولك اطعت امر فلان
وكالنسبة التي بين الاسم المشتق وبين فاعله نحو صايم في نهاره صايم وكذا قوله تعالى
شربكانا واصل سبيلا فان الشرب هنا فاعل بحسب المعنى وقوله بعدما اقسمت منزل لجزاء
الشرط بجوابه فليفعل الدهر والليالي هو التدارك وفرط بمعنى سبق وقوله ان يهن
الاوامر مفعول قل قوله واذا تاملت المجاز العقلي وجدت الحاصل منه الى آخره نتيجة
عليه ان يقال فالاولى حينئذ ان يجعل المجاز العقلي وصفا للاسناد لانه المتعدى
عن موضعه الاصلي عند المتكلم وانما يوصف الكلام بالتعدي تبعا للاسناد وكذا
القول في الحقيقة العقلية وايضا انتسابهما الى العقل حينئذ بلا واسطة قوله والنهي
مثل ان تقول بعدما جرى هذا فلا يخف الربيع شيئا ولا يثمر الشجر ثمرا فان قلت
هل تاول النهي هنا بالامر كما اولت النفي بالاثبات في ما نام ليله قلت لا حاجة الى
ذلك لان النهي يدل على تاتي الفعل ممن نهي عنه فيتضمن نسبة ثبوتية في غير موضعها
بخلاف النفي اذ لا يدل عليه فلا بد ان يلاحظ معه ثبوت المنفي للمنفي عنه فيرجع ما نام
الى معنى سهر وما ربحت الى معنى خسرت كما مر قوله وبين الوزير وبناء القصر اي وتنزل
النسبة بين الوزير وبناء القصر في ذلك اي فيما ذكر من الخبر وما عطف عليه قوله والا
اي وان لم يبن تقرير الكلام على راي الاصحاب فالذي ثبت وتقرر عندي هو
نظم هذا النوع اي المجاز العقلي في سلك الاستعارة بالكناية قيل انما نشا اختيار
هذا النظم من عبارة الكشاف حيث قال وقد يسند الى بعض الاشياء على طريقة
المجاز المسمى استعارة وذلك لمضاهاتها الفاعل في ملابسة الفعل كما يضاهي الرجل
الاسد في جراته فيستعار له اسمه الا ان صاحب الكشاف لم يرد ان هناك استعارة
في شيء من طرفي الاسناد بل اراد به تشبيه انتقال الاسناد من محله الاصلي الى
محل آخر بالاستعارة الاصطلاحية فقوله المسمى استعارة اراد به استعارة عقلية

لا لفظية قال الشيخ عبد القاهر تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به
ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما فانما هو عبارة عن الجهة
التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل
قولك يشبه ما بليس فرفع به الاسم ونصب الخبر فقد ظهر من كلامه هذا ان في المجاز
العقلي تشبيها للفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي لكنه ليس هو التشبيه الذي يبنى
عليه الاستعارة اذ المقصود الاصلي في انبت الربيع مثلا هو الاسناد الى الربيع
لا كونه بمنزلة القادر داخلا في جنسه بطريق الادعاء كما زعم المصنف وجعل نسبة
الانبات اليه قرينة لذلك الدخول الادعائي فانه ركيك كما لا يخفى وكذا جعل
الامير داخلا في جنس الجند مستبعد جدا نعم اذا اسند فعل الامير الى بعض خواصه
لم يبعد ان يقصد هناك المبالغة في تشبيهه بالامير حتى كانه هو الا انه اختار
رد المجاز العقلي مطلقا الى الاستعارة بالكناية كما اختار رد التبعية ايضا
ميلا منه الى تحصيل الضبط بتقليل الاقسام هذا وقد اعترض عليه بانه ذكر فيما سبق
ان المراد من المشبه المذكور في الاستعارة المكنية هو المشبه به فلما نظم المجاز العقلي
في سلكها لزمه ان يكون المراد بعيشة في قوله في عيشة راضية صاحبها وبماء في
قوله من ماء دافق فاعل الدفق وان لا يصح الاضافة في نهاره صائم لاستحالة
اضافة الشيء الى نفسه وان لا يكون الامر بالايقاد لهامان في قوله اوقد لي
يا هامان وان يتوقف جواز نحو انبت الربيع مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله
على الاذن الشرعي واللوازم كلها منفية اتفاقا واجيب بان المراد من المشبه
في الاستعارة بالكناية هو المشبه به ادعاء لا حقيقة على ما علم من كلامه صريحا
فالمراد بعيشة حقيقة العيشة لكن متصورة بصورة صاحبها داخلة في جنسه ادعاء
بطريق المبالغة ونصب القرينة وكذا الحال في غيرها وعلى هذا فقد اندفع المفاسد
كلها بالتمام ما دفها قوله واني مبتدا وخبره اجعل وما عطف عليه اعني ويقسم
عندي وبناء اما حال واما مفعول لاجله واياما كان فهو متعلق بهما معا اي

اجعل

اجعل المجاز كله لغويا واقسمه هكذا بانيا او بناء ولفظ هذا صفة لقولي واشارة الى نفي
المجاز العقلي بالرد الى المكنية ولفظ ذلك صفة لقولي واشارة الى نفي الاستعارة
التبعية بالرد الى المكنية ايضا ولو قال وقولي ذاك في المجاز الراجع الى حكم الكلمة
اشارة الى نفيه الذي توسط ذكره بين ذينك النفيين لكان احسن ولفظ هكذا
نصب على المصدر والى مفيد بدل منه او بيان له اي انقسامها الى مفيد وغير مفيد و
قوله والمفيد عطف على المستتر في ينقسم لوقوع الفصل وقد عطف عليه قوله والاستعارة
واخواتها ولم يتعرض في هذا التقسيم للتجريد والترشيح لانهما في الحقيقة من اوصاف
الاستعارة واحوالها لا من اقسامها بالذات وقد مر الاشكال الوارد عليه في
نظمه لهما قوله بتفصيل اقسام ثلثة متعلق بمحذوف اي وينقسم كل من الحقيقية والتخييلية
الى قطعية واحتمالية انقساما ملتبسا بتفصيل اقسام ثلثة من انقسامها لا بتفصيل اقسام
اربعة كما يتوهم لان الاحتمالية منهما قسم واحد كما عرفت وقوله لحقيقة بالقطع مرفوع
على انه خبر مبتدا محذوف والظرف الواقع في الجزاء اعني قولهم على ما هو عليه خبر لان الحكم
اي كائن على الوجه الذي هو اي الحكم عليه اي على ذلك الوجه وقد عطف على هذا
الخبر قولهم واقع هو معتقد وقوله فاختر ايهما شئت كانه اشارة الى جزم الحقيقة غير
جامع لخروج مثل قول الدهري انبت الربيع البقل وقول الجاهل يشفي الطبيب المريض
منه لان الحكم فيها ليس على ما هو عليه في العقل وقد يجاب عنه بان قولهم واقع هو معتقد
عطف تفسيري لما سبقه يدل عليه فقدان العاطف في بعض النسخ ولا شك ان الحكم
في هذين القولين واقع هو معتقد في زعم القائل وانت خبير بان الاولى حينئذ ان يترك
السابق ويكتفي بالمفسر ويقيد بقولنا عند المتكلم وانما يقال من انه اشارة ايضا
الى ان مثل قول المعتزلي خلق الله الاعمال كلها بناء على انه سبب بعيد للخلق وقوله
اضل الله الكافر بناء على تمكينه للشيطان من اضلاله داخل في حد الحقيقة فلا يكون
مانعا وخارج عن حد المجاز لان الحكم المفاد به ليس مخرجا عن موضعه اي محله في العقل
فلا يكون جامعا فيتجه عليه ان هذا لا يطابق مذهبه فالاولى ان يقال ان القائل بالقدر

اذا قال خلق العبد افعاله تأويل انه مخلوقها كان مجازا خارجا عن حده داخلا
في حد الحقيقة على زعم المصنف قال الاصل الثالث من علم البيان في الكناية
الكناية هي ترك التصريح بذكر الشيء الى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور الى المتروك
كما تقول فلان طويل النجاد لينتقل منه الى ما هو ملزومه وهو طول القامة وكما
تقول فلانة نؤوم الضحى لينتقل منه الى ما هو ملزومه وهو كونها مخدومة غير محتاجة
الى السعي بنفسها في اصلاح المهمات وذلك ان وقت الضحى وقت سعي نساء
العرب في امر المعاش وكفاية اسبابه وتحصيل ما تحتاج اليه في تهيئة المتناولات
وتدبير اصلاحها فلا تنام فيه من نسائهم الا من كان لها خدم ينوبون عنها
في السعي لذلك وسمي هذا النوع كناية لما فيه من اخفاء وجه التصريح ودلالة
كنى على ذلك لان كـ ن ى كيف ما تركبت دارت مع تأدية معنى الخفاء من
ذلك كنى عن الشيء يكني اذا لم يصرح به ومنه الكنى وهو ابو فلان وابن فلان
وام فلان وبنت فلان سميت كنى لما فيها من اخفاء وجه التصريح باسمائهم الاعلام
ومن ذلك كنى في العدو يكني اذا اوصل اليه مضارا من حيث لا يشعر بها ومنه
نكايات الزمان لجوائحه المستمرة على بنيه من حيث لا يشعرون ومن ذلك الكين
للحمة المستبطنة في فلهم المرأة لخفائها ومن ذلك مقلوب الكين فلب الكل
لاخفاء الناس اياه واحترازهم ان يصرحوا بلفظ نفسه الا ان يكنوا عنها
حياء ثم ان الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة
وساق الحديث بحسب كل القسم عن ذلك والفرق بين المجاز والكناية
يظهر من وجهين احدهما ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة بلفظها فلا يمتنع
في قولك فلان طويل النجاد ان تريد طول نجاده من غير ارتكاب تأويل
مع ارادة طول قامته وفي قولك فلانة نؤوم الضحى ان تريد انها تنام ضحى
لا عن تأويل يرتكب في ذلك مع ارادة كونها مخدومة مرفهة والمجاز ينافي
ذلك فلا يصح في نحو رعينا الغيث ان تريد معنى الغيث وفي نحو قولك في الحمام
الاسد ان تريد معنى الاسد من غير تأويل وانى والمجاز ملزوم قرينة معاندة
لارادة الحقيقة كما عرفت وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء والثاني
ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ومبنى المجاز على
الانتقال من الملزوم الى اللازم كما ستعود الى هذا المعنى عند ترجيح
الكناية على التصريح واذ قد سمعت ان الكناية ينتقل فيها من اللازم الى
الملزوم فاسمع ان المطلوب بالكناية لا يخرج عن اقسام ثلثة احدها طلب
نفس الموصوف وثانيها طلب نفس الصفة وثالثها تخصيص الصفة بالموصوف
والمراد بالوصف ههنا كالجود في الجواد والكرم في الكريم والشجاعة في
الشجاع وما جرى مجراها اقول فسر الكناية بالمعنى المصدري ويعلم منه
الكناية بالمعنى المقابل للمجاز كما فسر الاستعارة ايضا بمعناها المصدري ويعلم
الاستعارة التي هي قسم من المجاز واورد في تفسيرها ترك التصريح اشارة الى
تقابلهما والى ان الاصل في الكلام هو التصريح وان في الكناية معنى خفاء وقد
مر ان المراد بلازم الشيء ما يتبعه ويرادفه ويلزمه ايا ما كان يكون له تعلق فانه
مصحح للانتقال منه الى متبوعه سواء كان لزوما عقليا او اعتقاديا او عاديا او ادعائيا
والمراد من قوله الى ما ذكر يلزمه لينتقل من المذكور الى المتروك ان اللازم المراد
في الكناية لكنه ليس مقصودا في نفسه بل قصد به ان ينتقل منه الى ملزومه الذي
يترك التصريح بذكره وهذا مناسب لما يأتي فيها بعد من ان الكناية يراد بها معناها
ومعنى معناها ومن ان الكناية من قبيل الحقيقة ويحتمل ان يريد ان لفظ اللازم
المذكور مستعمل في معنى الملزوم المتروك ذكره صريحا مع جواز ارادة معنى اللازم
ايضا وهذا موافق لما سبق من ان اللفظ انما يكون مستعملا فيما هو الغرض
الاصلي منه ولما سيذكره عن قريب من ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة
وقد سلف منا كلام متعلق بهذا المقام في اوائل الاصل الثاني في قوله لينتقل منه
اي من طول النجاد ومن اللفظ المذكور الى طول القامة وانما خص نسا

العرب بالذكر لانه وقع في كلامهم فلانة نؤوم الضحى كناية عما ذكر من كونها
مخدومة غير محتاجة الى السعي قال قائلهم نؤوم الضحى لم تنتطق عن تفضل اي
لم تشد نطاقها للخدمة بل هي مخدومة وربما يجعل نوم الضحى في كلام غيرهم كناية
عن الغفلة والكسالة قوله من اخفاء وجه التصريح اي اخفاء طريق التصريح ولو قال بدل
من اخفاء وجه الدلالة لكان اظهر قوله ودلالة كني عطف على قوله لما فيه وذلك
اشارة الى اخفاء وجه التصريح قوله كيف ما تركبت اشارة الى الوجوه الاربعة
من التراكيب الستة المعقولة من تاليف الحروف الثلثة وقد اهمل منها اثنان تقديم
الباء باتباع الكاف او النون والكنية علم صدر باب او ام او ابن او بنت اكثرها
طارعلى سمياتها لم يوضع لها ابتداء وفيها نوع خفاء ويقابلها الاسم العلمي اعني
الذي وضع علما لصاحبه ابتداء بلا خفاء فاذا ذكر كان تصريحا بذكره فلذلك
قال من اخفاء وجه التصريح باسمائهم الاعلام واما اللقب فهو علم يقصد به حال
الطلاقة مدح او ذم وقد اشرنا في مباحث التعريف بالعلمية الى هذه الاقسام الثلثة
قوله ومنه اي ومن قبيل نكي في العدو والجوائح جمع جائحة وهي الداهية المستاصلة
يقال جاحه واجاحه اذا استاصله والملمة النازلة من الم بالمكان نزل به
ولتضمنه معنى الاستيلاء قال على بنيه اي بني الزمان والمستبطنة على صيغة المفعول
من استبطنت الشيء وعلم المراة على وزن جعفر زوجها وقيل هو مستعار لهذا المعنى
واصل الخشبة المثقوبة التي يجعل فيها الحائك اللحمة حين ينسج ويقال لها بالفارسية
ماكوك قوله احترازهم ان يصرحوا بلفظه قد احترز هو ايضا عن التصريح بلفظه حيث
عبر عنه بمقلوب الكين قلب الكل قوله ثم ان الكناية يعني ان مطلق الكناية
وان تضمن معنى الخفاء في الجملة كما ذكرنا لكن ليس جميع افرادها في ذلك على
سواء بل ربما اتصف بعضها بالقياس الى بعض بالوضوح كما ستنكشف لك ذلك
في آخر مباحث الكناية حيث بين وجه تسمية هذه الاقسام باسمائها وان وجب
كون الكل من مراتب الوضوح بالنسبة الى الخفاء المطلق على ما تحققه وكانه

التفاوت اعتبارا بهذا التفاوت وان ضمنه معنى الانقسام حيث عداه بالى قوله احدهما
ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة اي لا تنافي ارادة المعنى الحقيقي بلفظ الكناية و
هذا الفرق اعني جواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية دون المجاز هو العمدة في الفرق
بينهما الا ان بعضهم اكتفى بجواز ارادته في الجملة وان امتنعت ارادته في المحل الذي استعملت
فيه وعلى هذا يكون قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك وان لم يتصور
هناك قعود على سرير وكذا يكون قوله تعالى ولا ينظر اليهم يوم القيمة كناية عن اهانتهم و
ترك الانعام عليهم وان لم يمكن النظر منه سبحانه وتعالى وفي الكشاف ان هذا الكلام
في حق من يجوز عليه النظر كناية وفي حق من لا يجوز ذلك مجاز على سبيل الكناية فاشترط
في الكناية جواز ارادة المعنى الحقيقي في محل الاستعمال فاذا لم يجز سمي مجازا متفرعا
عن الكناية لان اللفظ قد استعمل في المكنى عنه كثيرا حتى قطع النظر عن المعنى الحقيقي
فاستعمل في محل يمتنع ارادته فيه فصار مجازا لوجود القرينة المانعة عن ارادة المعنى
الاصلي كما في المجاز المرسل في نحو رعينا الغيث والمجاز المستعار في نحو رايت في الحمام
اسدا قوله واني والمجاز اي وكيف لا تنافي المجاز ارادة المعنى الحقيقي والحال ان
المجاز ملزوم لقرينة معاندة للارادة اي منافية لها وملزوم معاند الشيء معاند لذلك
الشيء اي مناف له قوله والثاني في ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم
اراد باللازم التابع والرديف كما مر ثم ان الانتقال من اللازم الى الملزوم يحتاج
الى جعله مساويا للملزوم او اخص منه كما سبقت الاشارة اليه وستحققه في ترجيح الكناية
على التصريح لكنه مع ذلك لا يخرج عن كونه تابعا وارديفا وقد عرفت ان كون الانتقال
في المجاز من الملزوم الى اللازم يحتاج الى التكلف الذي ارتكب في صدر الفصل قوله
لا يخرج عن اقسام ثلثة وذلك لان ما يقصد اليه في الكلام اما منسوب اليه باي نسبة
كانت واما منسوب واما نسبة فالاول يسمى موصوفا والثاني صفة والثالث تخصيص
الصفة بالموصوف اي اثباتها له ونسبتها اليه فلا يطلب بالكناية الا احد هذه الثلثة
وذلك بان يذكر لازمه الذي يردفه لينتقل منه اليه ولفظ الطلب في قوله طلب نفس

الموصوف وطلب نفس الصفة ممتنع لان المطلوب بالكناية نفس الموصوف ونفس الصفة
لا طلبها ولهذا ترك في تفصيل هذين القسمين وما يتبع لفظ النفس فيهما ان تخصيص
الصفة بالموصوف او تعلق بها حتما فكل منهما مطلوب منها في الجملة لكن ليس المطلوب
نفس والمراد بالوصف هو المعنوي لا النعت النحوي قال القسم الاول في الكناية
المطلوب بها نفس الموصوف ش الكناية في هذا القسم تقرب تارة وتبعد
اخرى فالقريبة هي ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين
عارض فتذكرها متوصلا بها الى ذلك الموصوف مثل ان تقول جاء المضياف فتريد
زيدا لعارض اختصاص للمضياف بزيد والبعيدة هي ان تتكلف اختصاصها
بان تضم الى لازم آخر وآخر فتلفق مجموعا وصفيا مانعا عن دخول ما عدا مقصودك
فيه مثل ان تقول في الكناية عن الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار
قال القسم الثاني في الكناية المطلوب بها نفس الصفة ش الكناية
في هذا القسم ايضا تقرب تارة وتبعد اخرى فالقريبة هي ان ينتقل الى مطلوبك
من اقرب لوازمه اليه مثل ان تقول فلان طويل نجاده او طويل النجاد متوصلا
به الى طول قامته او مثل ان تقول فلان كثير اضيافه او كثير الاضياف متوصلا
الى انه مضياف واعلم ان بين قولنا طويل نجاده وقولنا طويل النجاد فرقا
وهو ان الاول كناية ساذجة والثاني كناية مشتملة على تصريح فتامل واستعن
في درك ما قلت بالبحث عن تذكير الوصف في نحو فلانة حسن وجهها وعن تأنيثه
في نحو فلانة حسنة الوجه وباستحضار ما تقدم لي في حتى يتبين لكم الخيط الابيض من
الخيط الاسود من الفجر في باب التشبيه وان هذا النوع القريب تارة يكون
واضحا كما في المثالين المذكورين وتارة خفيا كما في قولهم عريض القفا كناية عن
الابله وفي قولهم عريض الوسادة كناية عن هذه الكناية واما البعيدة
فهي ان تنتقل الى مطلوبك من لازم بعيد بوساطة لوازم متسلسلة مثل ان تقول
كثير الرماد فتنتقل من كثرة الرماد الى كثرة الجمر ومن كثرة الجمر الى كثرة احراق

الحطب تحت القدر ومن كثرة احراق الحطب الى كثرة الطبائخ ومن كثرة الطبائخ
الى كثرة الاكلة ومن كثرة الاكلة الى كثرة الضيفان ثم من كثرة الضيفان
الى انه مضياف فانظر بين الكناية وبين المطلوب بها كم ترى من لوازم او
مثل ان تقول جبان الكلب او مهزول الفصيل متوصلا بذلك الى كونه مضيافا كما
قال • وما يك في من عيب فاني • جبان الكلب مهزول الفصيل • فانتقل من جبن
الكلب عن الهرير في وجه من يدنو من دار من هو بمرصد لان يعس دونها مع
كون الهرير والنباح في وجه من لا يعرف امرا طبيعيا له مركوزا في جبلته مشعرا باستمرار
تأديب له لامتناع تغير الطبيعة وتفاوت الجبلة بموجب لا يقوى واستمرار تأديبه
ان لا ينبح مشعر باستمرار موجب نباحه وهو اتصال مشاهدة وجوه اثر وجوه
واتصال المشاهدة لتلك مشعر بكون ساحته مقصد ادان واقاص وكونه كذلك مشعر
بكمال شهرة صاحب الساحة بحسن قرى الاضياف فانظر لزوم جبن الكلب للضيافة
كيف تجده بوساطة عدة لوازم وكذلك هزال الفصيل يلزم فقد الام وفقدها
مع كمال عناية العرب بالنوق لا سيما بالمتليات لقوام اكثر مجاري امورهم بالابل
يلزم كمال قوة الداعي الى نحرها واذ لا داعي الى نحر المتليات اقوى من صرفها
الى الطبائخ ومن صرف الطبائخ الى قرى الاضياف فهزال الفصيل كما ترى يلزم
الضيافة بعدة وسايط • ومن هذا النوع ايضا قول نصيب • لعبد العزيز على
قومه وغيرهم منن ظاهرة • فبابك اسهل ابوابهم ودارك مأهولة عامرة •
وكلبك آنس بالزائرين من الام بالابنة الزائرة • فانه حين اراد ان يكني عن
وفور احسان عبد العزيز الى الخاص والعام واتصال اياديه لدى القريب
والبعيد جعل كلبه آنسا بالزائرين ذلك الانس فدل بمعنى انسه ذلك بالزائرين
على انهم عنده معارف فالكلب لا يأنس الا بمن يعرف ودل بمعنى كونهم معارف عنده
على اتصال مشاهدته اياهم ليلا ونهارا ودل بمعنى ذلك على لزومهم سدة عبد العزيز
ودل بمعنى لزومهم سدته على تسني مباغيهم هنالك تسنيا بالاتصال لا ينقطع ثم

دل معنى ذلك على ما اراد فانظر كيف لوح مع بعد المسافة بين انس الكلب
بالزاير وبين احسان عبد العزيز الوافر وانظر قول نصيب مع زيادة لطف
قول الآخر • تراه اذا ما ابصر الضيف مقبلا • يكلمه من حبه وهو اعجم • ومنه
قول ابن هرمة • لا امتع العوذ بالفصال ولا ابتاع الا قريبة الاجل •
دل بقوله لا امتع العوذ بالفصال على انه لا يبقي لها فصالها فتنتفع بها من جهة
استيناسها بها وحصول الفرح الطبيعي لها في مشاهدتها اياها وما تستلح من
حركاتها لديها ويحتمل ان يريد لا ابقي العوذ بسبب فصالها تطرا لها فتسلم
عن النحر فتنتفع بالفصال من هذه الجهة ودل بمعنى انه لا يبقيها على انه ينحرها و
دل بمعنى ينحرها على انه يصرفها الى قرى الضيفان وكذا دل بقوله قريبة الاجل
على انها لا تلبث عنده حية ودل بذلك على انه ينحرها ثم دل بنحرها على معنى اضيف

اقول لا يخفى عليك ان انقسام المطلوب بالكناية الى اقسام ثلثة في قوة انقسام
الكناية الى اقسام ثلثة يطلب بها تلك الاقسام وان المراد بقوله القسم الاول والثاني
والثالث اقسام الكناية وقد عرفت الوجه في ايراد كلمة في غير موقع وقوله عار ض مجوع
على انه صفة للاختصاص وانما وصفه بالعروض لان الصفة من حيث هي صفة لا تدل
بحسب اصلها على موصوف معين بل على موصوف ما واراد بالاختصاص ما يعم الحقيقي
كما في الواجب والقديم وغير الحقيقي كما اذا اشتهر زيد بالمضيافية مثلا او صار كما
فيها بحيث لا يعتد بمضيافية غيره وانما حكم بان الخاصة المفردة تكون كناية قريبة
لانها سهلة المأخذ غير محتاجة في جعلها كناية عن موصوفها الى تصرف واعمال لكلاب
الخاصة المركبة المحتاجة في ذلك الى ان يلفق اختصاصها بما ذكره من الضم والتلفيق
فلذلك كانت بعيدة وقوله اخر مفعول تضم اي بان تضم الى لازم لازما اخر وخرج
قوله عن دخول كل ما عداه اي عن دخول ما عدا مقصودك فيه اي في ذلك المجموع
ولا شك ان كل واحد من الحي ومستوي القامة وعريض الاظفار مشترك بين
الانسان وغيره والمجموع مختص به ولم يعتبر في هذا القسم وجود الواسطة وعدمها

بين الموصوف والصفة كما في الفصيح وان لحق بالقياس الى الانسان بل اعتبر في
القسم الثاني في الواسطة وعدمها بين الكناية والمطلوب بها للظهور بما فيه وجعلها
منشاء القرب والبعد هناك وهذا الكلام بجملته انحيث قال ان الكناية في هذا
القسم ايضا تقرب تارة وتبعد اخرى بناء على انه مظنة لتردد السامع في قبول الانتقال
الى القريبة والبعيدة كالقسم الاول قوله فالقريبة هي ان تنتقل الاولى يجب
المعنى ان يقرا لفظ ينتقل بالياء على صيغة المبني للمفعول لان المقصود انتقال السامع
من الكناية الواقعة في كلامك الى مطلوبك لا انتقالك وقد قيد في نسخة مصححة
الخطاب قوله من اقرب لوازمه اراد بالاقرب ما ليس بينه وبين ملزومه واسطة اصلا
ووصفه بالاقربية بناء على انه ما من شيء الا وله لوازم كثيرة متفاوتة في القرب والبعد
بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة واحدة وبعضها باكثر على درجات مختلفة يقال رجل
مضياف اي كثير الضيافة من القيام بامرها ويلزمه بلا واسطة كثرة الاضياف كما يلزم
طول النجاد طول القامة كذلك قوله وهو اي ذلك الفرق سواء قولك طويل نجاده كثير
ساذجة اي خالصة ليس فيها شائبة تصريح لان الطول مسند الى النجاد ظاهرا وحقيقة
فليس فيه ضمير قطعا وقولك طويل النجاد وكذا يشتمل على تصريح ما وذلك لان الصفة
لما اضيفت الى ما بعدها ولا بد لها من فاعل يرتفع بها وجب ان يكون مسندة الى ضمير
يعود الى فلان وهذا نوع تصريح بنسبة الطول اليه الا ترى انك اذا قلت هند حسن
وجهه لم تؤنث الصفة لاسنادها الى الفاعل الظاهر المذكر واذا قلت هند حسنة
الوجه انثتها لاسنادها الى ضمير هند وكذا الحال في تثنية الصفة وجمعها في قولك هما
طويلا النجاد وهم طوال النجاد وتركهما في قولك هما طويل نجادهما وهم طويل نجادهم قوله
وباختصار ما تقدم له عطف على بالبحث ووجه الاستعانة في درك ما قاله من الساذجة
والاشتمال على التصريح بما تقدم له في الاية ان يقال كما انه قوله من الفجر اخرج الخيط
الابيض والخيط الاسود من باب الاستعارة الى باب التشبيه كذلك اعتبار الضمير
حال الاضافة اخرج الكناية المذكورة عن كونها ساذجة الى كونها مشوبة بشيء من

التصريح فان قلت اذا كان في الطويل ضمير يعود الى زيد مثلا كان ذلك تصريحا
بطوله لا كناية عنه والقياس على الاية يقتضي ذلك ايضا قلت ان اعتبار الضمير
في مراعاة الحكم لفظي هو احتياج الصفة الى ما يرتفع بها وهي في المعنى مسند الى ما
اضيف اليه ومن ثم قيل المسند الى الضمير هو طول النجاد لا الطول مطلقا فلا تصريح
حقيقة هناك شائبة منه واما البيان في الاية اعني قوله من الفجر فقد افضى الى ذكر
الطرفين على وجه ينبئ عن الحمل والتشبيه فلذلك اخرجها عن الاستعارة بالكلية قوله
تارة تكون واضحة وذلك بان ينتقل الذهن من اللازم بلا واسطة الى المطلوب
انتقالا بلا تامل كما في مثال طول النجاد وكثرة الاضياف وتارة خفية وذلك بان يحتاج
في الانتقال الى نوع تامل فلا يتيسر لكل احد بل لمن له دقة نظر كما في الكناية بعرض القفا
عن البلاهة وكما في الكناية بعرض الوسادة عن عرض القفا اذ لا واسطة في شيء من
تكون من قبيل الكناية بحد الكناية نسخة
هاتين الكنايتين مع تلك الوضوح واما اذا كني بعرض الوسادة عن البلاهة فانها تكون
كناية بعيدة بواسطة واحدة فلا يكون مما نحن فيه واما تحسين الكناية عن الكناية اذا
كانت الثانية مشهورة جدا ملحقة بالصريح كعرض القفا فانه باشتهاره في ان يكون كناية
عن البلاهة تنزلت منزلة البلاهة وكذلك كثرة الاضياف تنزلت منزلة المضياف
فيحسن ان يكنى عن كثرة الاضياف بكثرة الرماد ولا يحسن ان يكنى بكثرة الرماد عن
كثرة احراق الحطب تحت القدر قوله بوساطة لوازم متسلسلة اعتبر في البعيدة توسط
لوازم متعددة متسلسلة مع تحقق البعد بواسطة واحدة ايضا نظرا الى كثرة الاول
في الاستعمال كالامثلة التي اوردها وقلة الثاني كالمثال الذي اشرنا اليه فلا يلزم
من ان تكون بواسطة واحدة او اثنتين نسخة
حينئذ ان يكون هناك كناية متوسطة بين القريبة والبعيدة قوله ثم من كثرة الضيفان
الى انه مضياف اورد كلمة ثم في الانتقال من الوسيلة الى المقصود لعلو رتبته و
لم يوردها في الانتقال من بعض الوسائل الى بعض قوله متوصلا بذلك اي بقولك
جبان الكلب او مهزول الفصيل فان كل واحد منهما كناية عن كون من اجري عليه
مضيافا قوله وما يك في من عيب كلمة ما شرطية في محل الرفع على الابتداء وخبرها الجملة

الشرطية مع جزائها لان العائد اليها في الشرطية وحده والمرصد موضع الترقب اي من
دار تخص ذلك الشخص بمكان الترقب لان يهش الكلب اي يطوف دون الدار والهرير
صوت الكلب دون نباحه من قلة صبره على اذى من برد وغيره وقيل الهرير
صوته للعض ونباحه صوته للاعلام ولفظة مذكورة بعد لفظ الهرير وبعد قوله
طلبة ايضا وقد كتبت سهوا في بعض النسخ على الثانية علامة التصحيح دفعا لتوهم الزيادة
كذا في النسخ المزبور
وقوله مشعرا باستمرار تاديب خبر فان جبن الكلب وضمير ساحته راجع الى من هو بمرصد
وكذا ضمير كونه اي وكون من هو بمرصد كذلك اي موصوفا بكون ساحته مقصدا لدان
واقاص مشعر بكمال الشهرة بجبن القرى قوله صاحب الساحة مظهر في موضع المضمر المكنات
على صيغة الفاعل النوق التي ينكو نا اولادها اي يتبعها من الكنت الى ان صارت
ذات تلو اي تبع والصرف الى الطبايع علة غائية للنحر فيكون داعيا اليه كان تاديب
الى العزب وقوله هزال الفصيل جواب لقوله ولا داعي قوله ومن هذا النوع اي ومن
البعيد وقوله فانك من قبيل الالتفات اسهل اي ومن حيث الوصول والدخول
اذ لا حاجب يطرد الناس عنه مالوف اي ذات اهل ويقال ايضا دار آهلة اي
بها اهلها وعرت للخراب اعترتها عمارة فهو عامر اي معمور وكذا فنى يبنى مدفوق قوله
واتصال اياديه لدى القرب متضمن الاتصال معنى التوالي والا لقال بالقرب وقوله
ذلك الانس اشارة الى الانس الذي هو فوق انس الام بالابنة الزائر وهو مصدر
آنسا ولفظ ذلك بجدانه صفة والستع باب الدار على تستغنى مباغيهم اي تميز بينهم
وهناك اشارة الى سدة عبد العزيز على ما اراده اي على ما اراده من قوله حسان
عبد العزيز الى آخره وضمير تراه للكلب وكذا المستتر في يكلم والبارز للضيف وهو مع
جملة حالية والوجه في زيادة اللطف ان تكليمه اياه من اجل محبته له مع انه ليس من
شانه الكلام فيه غرابة مستملحة ودلالة على انه بالضيف كان ازيد حما
ذكره نصيب قوله ومنه اي من هذا النوع البعيد قول ابن هرمة لا امتع يقال
استغفر الله كذا اذا جعله متمتعا به والعوذ جمع عائذ وهي الحديثة العهد بالنتاج

من الابل والخيل والضأن والفصال جمع فصيل وهو ولد الناقة اذا فصل عن الام
وقريبة الاجل كناية عن سرعة النحر فتفرع بالعطف على انه جواب النفي والمستتر فيه
للعوذ والباء في بها صلة الاستمتاع والضمير للفصال وما تستمتع عطف على انا ما
اى وما تستمتع العوذ من حركات الفصال لديها قوله ويحتمل يريد ان الظاهر
كون الباء في بالفصال صلة للتمتع فيكون عبارة عن نحر الفصال كما مر ويحتمل
الكلام ان يجعل الباء للسببية على معنى لا ابقى العوذ بسبب فصالها فيكون عبارة
عن نحر العوذ كما قرر قوله نظرا لها اى للفصال وفي بعض النسخ نظرا الفصال لها
من هذه الجهة اى من جهة تسليها عن النحر قوله ودل بمعنى انه لا يبقيها هذا على
الوجه الاول تتمة لقوله لا يبقى لها فصالها فالضمير في لا يبقيها وما بعده للفصال
وعلى الوجه الثاني تتمة لقوله لا ابقى العوذ فالضمير للعوذ قال القسم الثالث
في الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ايضا تتفاوت في اللطف
فتارة تكون لطيفة واخرى الطف وانا اورد عدة امثلة • قول زياد
الاعجم وهو لطيف • ان السماحة والمروة والندى • في قبة ضربت على ابن
الحشرج • فانه حين اراد ان لا يصرح بتخصيص السماحة والمروة والندى
بابن الحشرج فيقول السماحة لابن الحشرج والمروة والندى له فان الطريق الى
تخصيص الصفة بالموصوف بالتصريح اما الاضافة او معناها واما الاسناد او
معناه فالاضافة كقولك سماحة ابن الحشرج او سماحته نظرا الى ان المضاف اليه
او مضمرا او معناها كقولك السماحة لابن الحشرج او السماحة له والاسناد كقولك
سمح ابن الحشرج او حصل السماحة ومعناه كقولك ابن الحشرج سمح بتقدير ضمير
ابن الحشرج في سمح العائد اليه كما هو على تخصيص الصفة بالموصوف صريح
في جميع ما تقدم من الامثلة او ما ترى الوصف المكنى عنه وهو طول القامة
بقولك طويل النجاد وكيف تجده مضافا الى ضمير موصوفه في قولك زيد طويل
نجاده وهو الهاء في نجاده العائد الى زيد المطلوب تخصيص طول القامة

او مسندا الى ضمير موصوفه في قولك طويل النجاد وهو الضمير في طويل العائد الى
الموصوف او الوصف المكنى عنه وهو وفور الاحسان بانس الكلب بالزوار
كيف تجده مضافا الى ضمير موصوفه وهو عبد العزيز الذي طلب المطلوب تخصيص
وفور الاحسان به او الوصف المكنى عنه وهو المضيافية بلا اتباع العوذ الفصال
واتباع قريبة الاجل كيف تجده مسندا الى ضمير موصوفه وهو ضمير المتكلم الراجع
الى ابن هرمة المطلوب تخصيص المضيافية به فانه جمع السماحة والمروة و
الندى في قبة تنبيها بذلك ان محلها محل ذو قبة وهو ولا بد لذلك لاختصاصها بابن
الحشرج ثم لما راى غرضه ما كان يتم بذلك لوجود ذوي قباب في الدنيا كثيرين
جعل القبة مضروبة على ابن الحشرج حتى تم غرضه ومنها قولهم المجد بين ثوبيه
والكرم بين برديه وقد يظن هذا من قسم زيد طويل نجاده وليس بذلك فطويل
نجاده اسند الطويل الى النجاد وتصرح باثبات الطول للنجاد وطول النجاد كما
تعرف قائم مقام طول القامة فاذا صرح من بعد باثبات النجاد لزيد بالاضافة
كان ذلك تصريحا باثبات الطول لزيد فتأمل ومنها قوله وهو الطف •
والمجد يدعو ان يدوم لجيده • عقد مساعي ابن العميد نظامه • انظر حين اراد
ان يثبت المجد لابن العميد لا على سبيل التصريح فانه صنع اثبت لابن العميد مساعي
وجعلها نظام عقد وبين ان مناط ذلك العقد هو جيد المجد فنبه بذلك على اعتناء
ابن العميد بتزيين المجد ونبه بتزيينه اياه على اعتنائه بشانه انتهى بشان المجد
وعلى محبته له ونبه بذلك على انه ماجد ولم يقنعه ذلك حتى جعل المجد المعرف
تعريف الجنس داعيا ان يدوم ذلك العقد لجيده فنبه بذلك على طلب حقيقة
المجد دوام بقاء ابن العميد فنبه بذلك على ان تزيينه والاعتناء بشانه مقصوران
على ابن العميد حتى احكم تخصيص المجد بابن العميد واكده ابلغ تاكيد وحاصله ان
الشاعر جعل المجد متزينا في المآل بابن العميد وجعل تزينه به تخصيصا له على نحو
ما يقال تزينت الوزارة بفلان اذا احصلت له ومنها قول الشنفرى

الازدي في وصف امرأة بالعفة * يبيت بمنجاة من اللوم بيتها *
اذا ما بيوت بالملامة حلت * فانه حين اراد ان يثبت عفافها وبراءة ساحتها
عن التهمة وكمال نجاتها عن ان تلام بنوع من الفجور على سبيل الكناية قصد
الى نفس النجاة عن اللوم ثم لما كانت غير مختصة بتلك العفيفة لوجود عفائف في الدنيا
كثيرة نسبها الى بيت يحيط بها تخصيصا للنجاة عن اللوم بها فقال يبيت بمنجاة من
اللوم بيتها ولم يقل تظل قصدا الى زمان له مزيد اختصاص بالفواحش وهو
الليل وقول ابن هاني فما جازه جود ولا حل دونه ولكن يصير الجود حيث يصير
فانه اراد ان يجعل الجود لا على سبيل التصريح ويثبته للممدوح لا على سبيل التصريح
ايضا فقصد الى نفس الجود فنفى ان يكون متوزعا يقوم منه جزء بهذا وجزء بذلك
فنكر الجود قصدا الى فرد من افراد الحقيقة ونفى ان يجوز ممدوحه فقال فما
جازه جود بالتنكير كما ترى تنبيها بذلك على انه لو جازه لكان قائما بمحل هناك
لامتناع قيامه بنفسه ثم لمثل هذا قال ولا حل دونه كناية بذلك عن عدم توزعه
وتقسمه ثم خصصه من بعد بجهة تلك الجهة لممدوح بعد ان عرفه باللام الاستغراق
فقال ولكن يصير الجود حيث يصير كناية عن ثبوته له ومنه قولهم مجلس فلان
مظنة الجود والكرم وقد يظن ان ههنا قسما رابعا وهو ان يكون المطلوب
بالكناية الوصف والتخصيص معا مثل ما يقال يكثر الرماد في ساحة عمرو
في الكناية عن ان عمرا مضياف فليس بذاك اذ ليس ما ذكر بكناية واحدة بل
هما كنايتان وانتقال من لازمين الى ملزومين احد اللازمين كثرة الرماد
والثاني تقييدها بقولك في ساحة عمرو واعلم ان الكناية في القسم
الثاني والثالث تارة تكون مسوقة لاجل الموصوف المذكور كما تقول
فلان يصلي ويزكي وتتوصل بذلك الى انه مؤمن وفلان يلبس الغيار وتريد
انه يهودي وكالامثلة المذكورة وتارة تكون مسوقة لاجل موصوف غير
مذكور كما تقول في عرض من يؤذي المؤمنين المؤمن هو الذي يصلي

ويزكي ولا يؤذي اخاه المسلم وتتوصل بذلك الى نفي الايمان عن المؤذي
وكقوله علت كلمته في عرض المنافقين هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب اذا
فسر الغيب بالغيبة يعني يؤمنون مع الغيبة عن حضرة النبي عليه السلام او عن
جماعة المسلمين على معنى هدى للذين يؤمنون عن اخلاص لا للذين يؤمنون
عن نفاق واذ قد وعيت ما املي عليك فنقول متى كانت الكناية عرضية على ما
عرفت كان اطلاق اسم التعريض عليها مناسبا واذا لم تكن كذلك نظر فان كانت
ذات مسافة بينها وبين المكني عنه متباعدة لتوسط لوازم كما في كثير الرماد
واشباهه كان اطلاق اسم التلويح عليها مناسبا لان التلويح هو ان تشير الى غيرك
عن بعد وان كانت ذات مسافة قريبة مع نوع من الخفاء كنحو عريض القفا
وعريض الوسادة كان اطلاق اسم الرمز عليها مناسبا لان الرمز هو ان تشير
الى قريب منك على سبيل الخفية قال * رمزت الي مخافة من بعلها * من غير ان تبدي
هناك كلامها * وان كانت لا مع نوع من الخفاء كقول ابي تمام * ابين فما يزرن
سوى كريم * وحسبك ان يزرن ابا سعيد * فانه في افادة ان ابا سعيد كريم
غير خاف كان اطلاق اسم الايماء والاشارة عليها مناسبا وكقول البحتري
او ما رأيت المجد القى رحله * في آل طلحة ثم لم يتحول * فانه في افادة ان آل
طلحة امجاد ظاهر وكقول الآخر * اذا الله لم يسق الا الكرام * فسقى وجوه بني
حنبل * وسقى ديارهم باكرا * من الغيث في الزمن الممحل * فانه في افادة كرم
بني حنبل كما ترى وكقول الآخر * متى تخلو تميم من كريم * ومسلمة بن عمرو من تميم
فانه في افادة كرم مسلمة اظهر من الجميع واما قوله * سألت الندى والجود ما لي
اراكما * تبدلتما ذلا بعز مؤبد * وما بال ركن المجد امسى مهدما * فقالا اصبنا بابن
يحيى محمد * فقلت فهلا متما عند موته * فقد كنتما عبديه في كل مشهد * فقالا اقمنا
كي نعزى بفقده * مسافة يوم ثم نتلوه في غد * في افادة وجود ابن يحيى محمد
فعلى ما ترى من الظهور اقول لم يرد بتخصيص الصفة لموصوفها تخصيصها الثبوت

اعني المصرح بتخصيصها في الاثبات اعني اثبات الصفة للموصوف وتقييدنا به سواء
كان سائك نقضه الى حصراو لم يكن وتدقيق نظره في علم المعاني في اثبات المسند اليه
اعني ذكره ويشهد لما ذكرناه اعني انه جعل من جملة الطريق الى تخصيص الصفة بالموصوف
بالتصريح نحو قولك سمح ابن الحشرج وحصل السماحة وابن الحشرج سمح ولاشبهة في انه لا
في شيء من هذه الامثلة قوله فيقول بالنصب على انه جواب النفي والمعنى اذا لم يكن
تصريح يتسبب لان يقول ولا يجوز ان يكون منصوبا معطوفا على لا يصح لفساد المعنى
وقوله فان الطريق تعليل لانتفاء التصريح بالتخصيص ان يقال السماحة لابن الحشرج
والمروة له والندى له او يقال مثل ذلك مما سنذكره ومعنى حصل السماحة هو معنى سمح
فلذلك عده من قبيل الاسناد الاثرى الى قولهم معنى ضرب فعل الضرب وانما جعل
الصفة المشبهة وما في حكمها داخلة في معنى الاسناد ولان تضمنها للضمير بوساطة شبهها
للفعل وفي قوله بتقدير ضمير ابن الحشرج في سمح العايد اليه اشارة الى ان التصريح المعتبر
في هذا المثال نسبة السماحة الى الضمير لا نسبة الخبر الى المبتدا وقوله كما هو متعلق
بقوله ان لا يصح واراد بجميع ما تقدم من الامثلة امثلة القسم الثاني من الكناية فان
الوصف في تلك الامثلة مذكور بطريق الكناية الا ان نسبته الى موصوفه مصرح بها كما
اوضحه بقوله اوما ترى الى آخره ولم يتعرض لامثلة القسم الاول لان الصفة هناك
كالمجد مصرح بها وكذا نسبتها الى موصوفها الا انه عبر عن الموصوف بطريق الكناية
فلا اشتباه فيها اصلا ولم يرد بطويل النجاد خصوصية هذه العبارة بل اراد به ما يكون
في الكناية عن طول القامة مما يدل على طول النجاد ولذلك بين الحال في زيد طويل
نجاده وطويل النجاد ففي الاول اضيف النجاد والذي نسب اليه الطول الى زيد
وذلك بحسب المعنى اضافة لطول النجاد اليه وحيث كان طول النجاد عبارة عن
طول القامة كان نسبة لطول القامة اليه مصرحا بها وفي الثاني اسند بحسب المعنى
طول النجاد الى ضمير زيد كما تحققه فيكون تصريحا بنسبة طول القامة اليه ايضا ولما
اسند الانس الى الكلب الذي اضيف الى عبد العزيز انما طلب نقد اضيف اليه

انس الكلب القايم مقام وفور الاحسان وذلك تصريح بوفور احسانه وقوله ما ذكرنا
جواب حين اراد ولما لم يقصد هنا معنى استفهام جاز ان يكون حين معمولا للصنع اي فانه
حين اراد ان لا يصرح بتخصيص السماحة والمروة والندى صنع صنعا عجيبا وقوله جعلها
الى آخره بيان لذلك الصنع العجيب ولا امتناع في كون الصفات مجموعة في قبة فيها الموصوف
فلذلك كان الكلام محمولا على الكناية دون المجاز وقوله ان محلها ذو قبة وفي اكثر النسخ
ان محلها محل ذو قبة والمقصود الاشعار برفعة شان محل تلك الاوصاف بحالها
بذلك اي طالبا بكون محلها ذا قبة اختصاص الاوصاف بابن الحشرج لكونه رفيع
الشان ذا قبة ولما لم يتم غرضه بما ذكره جعل القبة مضروبة عليه فانتقل الذهن حينئذ
الى قيام تلك الصفات به قوله ومنها اي ومن امثلة القسم الثالث قولهم وهو ايضا
لطيف كالمثال الاول والمجد هو الشرف ويقال مما يكون بالاباء والكرم والحسب للرجل
في نفسه ولا استحالة في كون الصفة بين الثوبين بحالها لموصوفها كما مر ومنشا الظن
الذي ذكره ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه يشتمل على ضمير الموصوف
كاشتمال طويل نجاده عليه وهو فاسد لان الوصف اعني المجد والكرم مصرح به في قولهم
ومكني عنه في طويل نجاده كما نفصله هنا وليس في قولهم تصريح لنسبة المجد والكرم الى
زيد مثلا اذ لم يسند المجد الى ثوبيه ولا الكرم الى برديه حتى يكون اضافة الثوبين والبردين
الى ضميره تصريحا بنسبتهما اليه كما في طويل نجاده ولو كانت النسبة في قولهم
مصرحا بها لخرج قولهم عن باب الكناية بالكلية اذ ليس للثوب مجد يكنى به عن مجد صاحبه
كما يكنى بطول النجاد عن طول القامة فلا كناية حينئذ في الصفة ولا في النسبة ولو
صح ان يقال زيد ماجد برده لكان اسنادا مجازيا لا كناية قوله وهو الطف وذلك
لاشتماله على مزيد مبالغة في مدحه بالطف وجه قوله ابيات لابن الجهم ساعي لان
اضافة المساعي وهي المكارم اليه يفهم منها ثبوتها له وانما جعلها نظام عقد فتفنن
من حمل النظام على المساعي مع اضافته الى عقد وكون مناط العقد حد المجد حليم
من استدعاء المجد دوامه بجليته فانه يفهم منه ثبوته له بشهادة العرف قوله فتبينه

بذلك اي بما ذكر من اثبات السماح وما يعقبه على اعتنائه بتزيين المجد ونبه
بتزيينه اياه على اعتنائه بشانه وعلى محبته له فان الانسان لا يزين شيا الا اذا
اعتنى بشانه واحبه ونبه بذلك على انه ماجد لان غير الماجد لا يعتني بشان المجد
ولا يحبه وقيل لان الرجل بمساعيه انما يزين مجده لا مجد غيره قوله ولم يقنعه
ذلك اي لم يقنعه في مدحه بالمجد اثبات مجده بالطريق المذكور والظاهر من
عبارته ان هناك كنايتين احديهما عن اثبات المجد له كما قررناه والاخرى عن
اختصاصه به وهي انه جعل حقيقة المجد بل جميع افراده كما يقتضيه المقام الخطابي
داعية لان يدوم ذلك العقد لجيده فنبه بذلك الدعاء على طلبها دوام بقاء
ابن العميد لان نظام ذلك العقد مساعيه فلا يتصور دوامه الا بتبعية دوام
بقائه ونبه بطلب دوام بقائه على انحصار تزينه والاعتناء بشانه فيه وانه
لا يستغني عنه بغيره فلم يطلب دوام بقائه وقوله حتى احكم متعلق بقوله جعل المجد
المعرف اي حتى احكم بما ذكر تخصيص المجد بابن العميد اي تقييده به واثباته له
واكده ابلغ تاكيد حيث حصره فيه بعد تخصيصه به قوله وحاصله يعني ان حاصل بيت
البيت وملخصه ما ذكره وانما قال في الحاصل لان تزينه في الظاهر بعقد مساعيه
نظامه الا انه اذا حقق يرجع الى تزينه به ولا شك ان تزينه به من روادف
حصوله له فصار كناية عنه كما في قولك تزينت الوزارة بفلان اذا حصلت له
وهذا الحاصل الذي قرره يدل على ان المقصود الاصلي اثبات المجد له لا الحصر
فيه قوله اذا ما بيوت بالملامة حلت فيه قلب اقتضاه جعل بيتها في المصراع
الاول محكوما عليه واصله اذا ما حلت الملامة بيوت وقد يتوهم ان المذكور
في الكتاب هو ان البيوت بتمامه من اللوم كناية عن صفة العفة واسنادها
الى بيتها كناية عن تخصيص تلك الصفة بها فنفي هذه الجملة كما ان على طريقة قولك
يكثر الرماد في ساحة عمرو كما سياتي وبه نبه انه جعل اولا كما له نجاتها عن ان
تلام مقصودا اصليا من الكلام على سبيل الكناية لا وسيلة اليه وانه قال

آخر تخصيصا للنفي عن اللوم بها فظهر ان ليس هناك كناية الا عن تخصيص الصفة وان
ما ذكره الا من عفافها اشارة الى معنى كلام النجاة ولذلك عطف عليه براءة ساحتها
وكمال نجاتها على طريقة التفسير فتبصر واستغن في ذلك بقوله قصدا الى نفس النجاة عن
اللوم الى آخره وقوله على سبيل الكناية متعلق بان يثني وهو جواب حين اراد وقوله
ابن هانئ عطف على قول الشنفرى قوله فانه اراد ان يجمع الجود وصرح بان في البيت
كنايتين نفي المصراع الاول كناية عن الوصف اعني اجتماع الجود وعدم تفرقه فان هذا
الاجتماع يستلزم ان لا يكون جود ولا يحل دونه والا لكان متفرقا لا مجتمعا فعبر بهذا
اللازم عن ملزومه واسنده الى الجود دلالة على عدم توزعه وفي المصراع الثاني كناية
فالوصف مذكور وطريق الكناية والتشبيه مطرح بانه
عن تخصيص الجود بالممدوح بجعله كائنا في جهته من حيث انه يصير الجود حيث يصير اي يسير
فكانه مستانف والتشبيه وهو العقد منه
حيث يسير وقيل في الاول كناية عن اتصافه بالجود لانه اذا لم يحزه ولم يحل في مكان
دون مكانه كان معه في مكان واحد وفي الثاني كناية عن لزوم الجود له ومعنى الا
ستدراك
دفع توهم المغادرة عنه قوله متوزعا يقوم منه جزء بهذا وجزء بذاك بناء بيان لمعنى التوزع
الذي نفاه ولا شك ان تنكير الجود في سياق النفي هو المناسب للمقام لاقتضائه ان
لا يجوز ممدوحه فرد من افراده ولا يحل ايضا دونه وقوله تنبيها تعليل للنفي وبذلك
اشارة الى نفي ان يجوز ممدوحه والمعنى لم يحز شيء من افراد الجود والا لكان فان
محل هناك مخالف لمحل سائر الافراد فيلزم التوزع وكذا لم يحل شيء من افراده دونه
لمثل ما ذكر فيكون عدم توزعه مستلزما لكل واحد من عدم الجواز وعدم الحلول لكني
مجموع العدمين عن عدم توزعه وتقسيمه ولك ان تقول عدم توزعه يستلزم انتفاء المجموع
المركب من الجواز والحلول دونه فكنى عنه بنفي هذا المجموع وقوله كناية مفعول له اي نفي
ان يجوز ممدوحه للتنبيه المذكور ونفي ان يحل دونه بمثل ذلك التنبيه كناية بذلك اي بما
ذكر من النفيين قوله ثم خصصه اي خصص الجود من بعده اي من بعد ان نفى عنه توزعه
وقوله بعد ان عرفه ظرف ايضا لخصصه وانما ذكر اللام للاستغراق انما هي بمعونة المقام
المشتمل على نفي التفرق بين افراده قوله كناية عن ثبوته له اي ثبوته بأسره للممدوح وحده

قوله وهو اى من تخصيص الصفة بجهة مخصوصة بحيث لا يكون كناية عن ثبوتها له ومظنته
الشيء هو موضعه ومكانه الذى يظن انه فيه قوله وليس بذلك اى ليس المظنون بالذى
ظن اى قسما رابعا اذ الكلام فى كناية واحدة وكما اجتمع كنايتان من قسمين فى
المثال المذكور اجتمع اقسامها الثلثة فى مثل قولك كثير الرماد فى ساحة العالم
زيد اذا كان مشتهرا به قوله والثانى تقييدها اى تقييد كثرة الرماد بساحة عمرو فانه
كناية عن النسبة الى عمرو قوله واعلم ان الكناية فى القسم الثانى وانما خصصها بالذكر
لان الكناية فى القسم الاول انما هى عن الموصوف فوجب ان يكون مذكورا كناية
لا صريحا وقوله فلان يصلى ويزكى من القسم الثانى لموصوف مذكور لانه كنى فيه بالمصلية
والتزكية عن الايمان والمقصود ان فلانا مؤمن وكذا البس الغبا كناية عن اليهودية
مسوقة لموصوف مذكور وهو فلان والمراد بالامثلة المذكورة ما تقدمت فى القسم
الثانى من قوله فلان طويل نجاده وما تقدمت فى القسم الثالث من قوله ان السماحة
والمروة فانها كلها مسوقة لموصوفات مذكورة قوله المؤمن هو الذى يصلى ويزكى
ولا يؤذى اخاه المسلم لا تصريح فيه بذكر الايمان لم يكن يصلى وما عطف عليه كناية عن
الايمان بل كنى بها بحصر الايمان فى غير المؤذى عن ملزومه الذى هو انتفاء الايمان
عن المؤذى مطلقا وقصد به التعريض بمؤذ معين فهذه كناية من القسم الثالث
مسوقة لموصوف غير مذكور ونظيره هدى للمتقين اذا فسر الغيب بالمعنى المصدرى
اعنى الغيبة عن حضرة النبى عليه السلام او عن جماعة المسلمين اذ قد كنى فيه بحصر
هداية الكتاب بالمتقين الموصوفين عن ملزومه الذى هو انتفاء هدايته عن غيرهم
مطلقا وقصد به التعريض بالمنافقين واما اذا فسر الغيب بمعنى الغائب عن الحواس
كالصانع وصفاته واحوال المعاد وغيرها فلا تعريض هناك وان شئت مثالا من
القسم الثالث لموصوف غير مذكور قلت الذى لا يؤذى هو الذى يصلى ويزكى تامل
بحصر الايمان فى فلان الذى لا يؤذى الى نفيه عن المؤذى مطلقا معرضا بمؤذ معين
وانت تعلم ان الموصوف اذا لم يكن مذكورا لم يتصور كون النسبة اليه صريحا فيستلزم

حينئذ القسم الثانى من الكناية القسم الثالث منها قوله متى كانت الكناية عرضية اى مسوقة
لاجل موصوف غير مذكور على ما عرفت كان اطلاق اسم التعريض عليها مناسبا لان
المقصود منها هو التعريض بما لم يذكر قوله وان كانت ذات مسافة قريبة بينا ولا لما
واسطة فيه ومافيه واسطة واضحة والرمز الاشارة بالشفة او الحاجب واستشهد
بالبيت لان الرمز يقتضى الاخفاء الدال على قرب المسافة والغمز فى ابن للتوق
بحسبك اى كافيك فى ابن لا يزرى سوى كريم وقوله غير خاف خبر فانه من خفى
بالكسر واما الخفى فهو من خفاء اى اخفاء وقوله كان اطلاق اسم الايماء والاشارة
عليها مناسبا اما لانه اذا لم يكن قيدا زائدا كما فى التلويح والرمز تعين الاسم الدال على
مطلق الاشارة واما لان هذا الاسم اذا اطلق يتبادر منه القرب والظهور وقيل
الاولى ان يخص الايماء بما فيه شائبة الخفاء فيبقى اسم الاشارة للباقى قوله وكقول
البحترى عطف على كقول ابى تمام مع تخلل الفاصل بالاجنبى اعنى جواب الشرط ولا
ان قوله اظهر اقوى من قوله غير خاف والباكر من الغيث ما ياتى بكرة يقال المحل
البلد اذا انقطع مطره ويبس ارضه من الكلاء فهو ماحل قال ابن السكيت ولم يقولوا
محل وربما جاء ذلك فى الشعر وقوله كما ترى اقوى فى الظهور من قوله اظهر قوله اكثر
من الجميع وذلك لانه جعل فيه وجوده مسببا فيهم علة لوجود الكريم فيهم فلذلك اكثر
خلوهم عنه مع كونه منهم واما فى الاول فقد دل على كرم ابى سعيد بالزيادة المقيدة
بحرف الاستقبال وفى الثانى فى احالته على رؤية المخاطب وربما يقال ذلك فى الثالث
طلب سقيه اشراف بنى جنبل على طريقة الدعاء فيجوز ان يراد طلب جعلهم من الكرام
قوله واما قوله انما نقدها عاتبه لان تخصيص الوصف فيه على ابلغ وجه واكده ولا
من الظهور بحيث لا ينسب للجمع اليه والذى هو الحكم والجود صفة راسخة يقتضى ان
ما ينفى للغرض فهما مفهومان متغايران فلذلك حوطبا خطاب الاثنين يقال تبدلت
الشيء باخرة اى اخذته بدلا من الآخر والمشهد المحضر والمجلس ونعزى صيغة المتكلم
على بناء المفعول من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر وما ذوم اى مقداره

مستعار من المكان وثم يتلوه عطف على اتما وقوله في افادة متعلق من حيث
بالمعنى بالظرف الواقع جزاء بعد الفاء التي وقعت جوابا لاما اعني قوله على اي
قال واعلم ان التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل
المجاز فاذا قلت آذيتني فستعرف واردت المخاطب ومع المخاطب انسانا آخر
معتمدا على قرائن الاحوال كان من القبيل الاول وان لم ترد الا غير المخاطب
كان من القبيل الثاني فتامل وعلى هذا فقس وفرع ان شئت فقد نبهتك
اقول لم يرد بقوله واردت المخاطب ومع المخاطب انسانا آخر وبقوله وان
لم ترد الا غير المخاطب انه يجوز لك ان تريد تارة بغير المخاطب في آذيتني فستعرف
كلام يدل عرفا على تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزمه لزوما عرفيا تهديد المؤذي
مطلقا فان اريد به تهديد المخاطب مع تهديد مؤذ آخر كان كناية وان اريد تهديد
غيره فقط كان مجازا مركبا ولم يتعرض ههنا للقرينة في المجاز لشهرة امرها بل تعرض
لها في الكناية حيث قال معتمدا على قرائن الاحوال لان هذه الصورة لها مزيد ظهور
تاما في مجرد الحقيقة الصرفة اعني تهديد المخاطب وحده فقد ظهر ان التعريض
يجامع في الصدق كلا من الكناية والمجاز الصادقين بدونه فبينه وبين كل منهما
عموم من وجه هذا ما فهم من كلامه وان شئت حقيقة الحال فاستمع لما نذكر قال
صاحب الكشاف فان قلت اي فرق بين الكناية والتعريض قلت الكناية ان
تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا يدل به على شيء لم تذكره
كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك وكانه امالة الكلام الى عرض يدل به
على غرضين ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما تريد قال ابن الاثير في المثل السائر
الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون
في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي
او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من
يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما

فهم المعنى من عرض اللفظ اي جانبه بجمع عباراتهما فنقول المقصود مما ذكر في
الكشاف هو الفرق بين الكناية والتعريض كما صرح به في السؤال فلا ينتقض ما ذكر
في حد الكناية بالمجاز وقد علم من كلامه في الفرق ان الكناية مستعملة في غير ما
وضعت له وان اللفظ في التعريض مستعمل في معنى دل بذلك المعنى على معنى آخر لم يذكر
فلم يكن اللفظ هناك مستعملا في المعنى الآخر الذي هو المعرض به والا لكان المعنى الآخر
مذكورا بذلك اللفظ المستعمل فيه بل دل على المعنى الآخر بذلك المعنى المذكور بمعونة السياق
ولذلك قال وكانه امالة الكلام الى عرض اي جانب واشارة الى وجه استعمال التعريض
ولا شك ان المعنى المستعمل فيه يكون واقعا تلقاء الكلام على طريقة الاستقامة لا في
جانب منه حتى يمال الكلام اليه وكذا كلام ابن الاثير يدل بصريحه على ان المعنى التعريضي
لم يستعمل فيه اللفظ بل هو مدلول عليه اشارة وسياقا فاذا الصواب ما لخصه بعض
الفضلاء من ان اللفظ المستعمل فيما وضع له فقط هو الحقيقة المجردة ويقابلها المجاز
واما الكناية فمستعملة فيما لم يوضع له اصالة وفي الموضوع له تبعا والتعريض يجامع
في الوجود كلا من الثلثة وذلك بان يقصد بنفس اللفظ معناه حقيقة او مجازا
او كناية ويدل بسياقه على المعنى المعرض به فلا يوصف اللفظ بالقياس الى المعنى التعريضي
بحقيقة ولا مجاز ولا كناية لفقدان استعمال اللفظ فيه مع كونه معتبرا في حدود هذه
الثلثة فلا يكون اللفظ بالقياس الى معناه الحقيقي او المجازي او المكني عنه تعريضا
بل لا بد ان يكون هناك معنى آخر فاذا قلت المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
واردت به التعريض فالمعنى الاصلي انحصار الاسلام فيمن سلموا منه والمعنى المكني
المستلزم للمعنى الاصلي هو انتفاء الاسلام عن المؤذي مطلقا وهو المقصود من اللفظ
استعمالا واما المعنى المعرض به المقصود من الكلام سياقا فهو نفي الاسلام عن المؤذي
المعين وقس على ذلك حال الحقيقة والمجاز اذا قصد بهما التعريض ثم ان المجاز قد يكون
حقيقة عرفية بكثرة الاستعمال ولا يخرج بذلك عن كونه مجازا بحسب اصله وكذلك الكناية
قد تصير بكثرة الاستعمال في المكني عنه بمنزلة التصريح كان اللفظ موضوع بازائه فلا يلاحظ

هناك المعنى الاصلي بل يستعمل حيث لا يتصور فيه المعنى الاصلي اصلا كما في الاستواء على العرش
وبسط اليد اذا استعملا في شانه تعالى ولا يخرج بذلك عن كونه كناية في اصله وان
سمي حينئذ مجازا متفرعا على الكناية وكذلك التعريض قد يصير بحيث يكون الالتفات
فيه الى المعنى المعرض به كانه المقصود الاصلي الذي استعمل فيه اللفظ ولا يخرج
بذلك عن كونه تعريضا في اصله كقوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به فانه تعريض بانه
كان يجب عليهم ان يؤمنوا به قبل كل احد وهذا المعنى المعرض به هو المقصود الاصلي
هنا دون المعنى الحقيقي واذا تحققت ما تلوناه علمت ان قول التعريض تارة يكون
على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز لم يرد به ان اللفظ في المعنى التعريضي قد يكون
كناية وقد يكون مجازا كما توهمه وشيده بان اللفظ اذا دل على معنى ولا محالة
فلا بد ان يكون حقيقة فيه او مجازا او كناية فان تشييدهم بهذا منقوض بمستتبعات
التراكيب المستفادة منها على سبيل التبعية كما مرت ومنقوض ايضا بالمعنى المعرض به
فانه وان كان مقصودا اصالة الا انه مدلول عليه بالسياق لا باستعمال اللفظ فيه كما
عرفته بل اراد ان التعريض قد يكون على طريقة الكناية في ان يقصد به المعنيان معا
وقد يكون على طريقة المجاز بان يقصد به المعنى التعريضي وحده فقولك اذيتني فستعرف
اذا اردت به تهديدهما معا كان على طريق الكناية الا ان تهديد المخاطب مراد باللفظ
استعمالا وتهديد غيره مراد سياقا واذا اردت به تهديد غيره فقط وهو المعنى المعرض به
كان على طريق المجاز ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا كما حققته وللتنبيه على هذا المعنى
المراد زاد لفظ على سبيل في الموضعين فتنبه قوله فتامل اي تامل المثال الذي
اوردناه للتعريض وعلى هذا الذي ذكرناه فقس حال سائر الامثلة ونزلها
عليه فقد نبهتك على ما هو الاصل من ان التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى
على سبيل المجاز قال واعلم ان ارباب البلاغة واصحاب الصياغة للمعاني مطبقون
على ان المجاز ابلغ من الحقيقة وان الاستعارة اقوى من التصريح بالتشبيه وان
الكناية اوقع من الافصاح بالذكر والسبب في ان المجاز ابلغ من الحقيقة هو ان

ان

ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم فانت في قولك رعينا الغيث
ذاكر الملزوم النبت مريدا به لازمه بمنزلة مدعي الشيء ببينة فان وجود الملزوم شاهد
لوجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم لاداء انفكاكه عنه الى كون
الشيء ملزوما وغير ملزوم باعتبار واحد وفي قولك رعينا النبت مدع للشيء لا ببينة
وكم بين ادعاء الشيء ببينة وبين ادعائه لا بها والسبب في ان الاستعارة
اقوى من التصريح بالتشبيه امران احدهما ان في التصريح بالتشبيه اعترافا بكون المشبه
اكمل من المشبه في وجه التشبيه على ما قررت في باب التشبيه والثاني ان في ترك
التصريح بالتشبيه الى الاستعارة التي هي مجاز بخصوص الفائدة التي سمعت في المجاز
انفا من دعوى الشيء ببينة والسبب في ان الكناية عن الشيء اوقع من الافصاح
بذكره نظير ما تقدم في المجاز بل عينه يبين ذلك ان مبنى الكناية كما عرفت على
الانتقال من اللازم الى ملزوم معين ومعلوم عندك ان الانتقال من اللازم
الى ملزوم معين يعتمد مساواتهما لكنهما عند التساوي يكونان متلازمين فيصير
الانتقال من اللازم الى الملزوم اذ ذاك بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم
فيصير حال الكناية كحال المجاز في كون المتكلم بها مدعيا ببينة وفي الافصاح بالذكر
مدعيا لا ببينة وبهذا الطريق ينخرط نحو امطرت السماء نباتا في سلك نحو رعينا الغيث
فافهم هذا ما امكن من تقرير كلام السلف في هذين الاصلين ومن ترتيب
الانواع فيهما وتذييلها بما كان يليق بها وتطبيق البعض منها بالبعض وتوفية
كل من ذلك حقه على موجب مقتضى الصناعة وسيجد ما اوردت ذوو البصائر
وافيا اوضحيهم ان اوردتهم كلامي بنوع استمالة وفاتهم ذلك في كلام السلف اذا
تصفحوا ان لا يتخذوا ذلك غمزا للسلف او فضلا لي عليهم فغير مستبدع في اي
ما نوع فرض ان يزل عن اصحابه ما هو انسب بذلك النوع في بعض الاصول او
الفروع او التطبيق للبعض بالبعض حتى كانوا المخترعين له وانما تستتبع ذلك
ممن زجى عمره راتعا في مائدتهم تلك ثم لم يفتوا ان تنبه وعلماء هذا الفن وقليل

ثم كانوا في اختراعه واستخراج اصوله وتمهيد قواعدها واحكام ابوابها وفصولها
والنظر في تفاريعها او استقراء امثلتها اللائقة بها وتلقطها من حيث يجب
تلقيطها واتعاب الخاطر في التفتيش والتنقير من ملاقطها وكد النفس والروح
في ركوب المسالك المتوعرة الى اللغز بها مع تشعب هذا النوع الى شعب
بعضها ادق من البعض وتفننها افانين بعضها اغمض من بعض كما عسى ان
يقرع سمعك طرف من ذلك فخلوا ما وقت به القوة البشرية اذ ذاك ثم وقع
عندنا تقريرها منهم ما هو لازم الفتوة **واما** بعد فان خلاصة الاصلين هي ان
الكلمة لا تفيد البتة الا بالوضع او الاستلزام بواسطة الوضع واذا استعملت
فاما ان يراد معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها معا
فالاول هو الحقيقة في المفردة وهي تستغني في الافادة بالنفس عن الغير
والثاني هو المجاز في المفرد وانه مفتقر الى نصب دلالة مانعة عن ارادة
معنى الكلمة **والثالث** هو الكناية ولا بد من دلالة حال والحقيقة في المفرد
والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدم التصريح
وغير معناها في المجاز اما ان يقدر قائما مقام معناها بواسطة المبالغة في
التشبيه او لا يقدر الاول هو الاستعارة والثاني هو المجاز المرسل والمذكور
في الاستعارة اما ان يكون هو المشبه به او المشبه والاول هو الاستعارة
بالتصريح والثاني هو الاستعارة بالكناية وقرينتها ان تثبت للمشبه او تنسب
اليه ما هو مختص بالمشبه به والمشبه به المذكور في الاستعارة بالتصريح اما ان
يكون مشبهه المتروك شيئا له تحقق او شيئا لا تحقق له والاول الاستعارة
التحقيقية والثاني التخييلية والكلمة اذا اسندت واسنادها يجب راي الحكم
دون رايها اما ان تكون على وفق عقلك وعلمك او لا تكون والاول هو
الحقيقة في الجملة والثاني هو المجاز فيها **تم** ان الحقيقة في الجملة اما ان
تكون معتمدة بالافادة مستلزمة او لا تكون والاولى داخلة في الكناية

والثانية داخلة في التصريح واذ قد عرفنا الحقيقة في المفرد وفي الجملة وعرفنا فيهما
التصريح والكناية وعرفنا المجاز في المفرد وفي الجملة وعرفنا تنوع الكناية الى تعريض
وتلويح ورمز وايماء واشارة وعرفنا تنوع المجاز الى مرسل مفيد وغير مفيد
والى استعارة مصرح بها ومكني عنها وعرفنا ما يتصل بذلك من التحقيقية والتخييلية
والقطعية والاحتمالية ومن الاصلية والتبعية على راي الاصحاب دون رايها
على ما تقدم والمجردة والمرشحة وحصل لنا العلم بتفاوت التشبيه في باب المبالغة
الى الضعف والقوة والى كونه تشبيها مرسلا وكونه مثلا ساذجا وكونه مثلا
بالاستعارة وكونه مثلا وقضينا الوطر عن كمال الاطلاع على هذه المقاصد
اقول نسبة الانطباق على ما ذكره الى ارباب البلاغة المكتسبة اعني علماء البيان
ظاهرة واما ارباب البلاغة السليقية فهم ايضا مطبقون على ذلك بحسب المعنى لانهم
كانوا يعلمون هذه المعاني بجملتها ويعبرونها في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه
الاصطلاحات وتفاصيلها وابلغ من المبالغة لان من البلاغة اي المجاز اكمل واقوى
في الدلالة على ما اريد به من الحقيقة على ما اريد بها وهي اوقع اشد تمكنا وتاثيرا في
النفس وقوله ذاكرا حالا من ضمير قولك والملزوم الذي هو شاهد وان لم يكن
مرادا بحسب المعنى الا ان لفظه مذكور فاذا قيل رعينا الغيث فكانه قيل هناك غيث
نشاء به نبات رعيناه وانما قال باعتبار واحد لانه اذا تعدد الاعتبار كالعادة
والعقل مثلا لم يكن هناك استحالة بل جاز ان يكون ملزوما بحسب احدهما وغير ملزوم
بحسب الاخر قوله احدهما ان في التصريح بالتشبيه اعترافا بكون المشبه به اكمل وليس
في الاستعارة هذا الاعتراف بل فيها ادعاء ان المشبه من جنس المشبه به وانكار ان
يكون شيئا غيره فلا يتصور تفاوت في وجه الشبه قوله نظير ما تقدم حكم اولا بان
السبب في كون الكناية اوقع من الافصاح هو نظير ما تقدم في المجاز نظرا الى ان
الانتقال في الكناية من اللازم ثم اضرب عنه بقوله بل هي نظرا الى ما عقبه من
بيان ان الانتقال فيها ايضا من الملزوم بنوع تصرف وذلك لان اللازم ما لم

معه ما يصير به مساويا للملزوم المعين لم يتصور منه انتقال اليه فلا يستقيم الانتقال من
العام باقيا على عمومه الى الخاص وقد سبق تمام الكلام فيما سلف والواو في قوله وبلا انفصال
لعطف قوله مدعى لا بينة على قوله مدعى بينة والظرفان اعني معها ومع الانفصال معمولان
للمعطوف عليه والمعطوف قوله في هذين الاصلين اي في المجاز والكناية وخصهما بالذكر
لانه قرر فيهما كلام السلف ورتب فيهما الانواع وذيل الانواع بما كان يليق بها وطبق بعضها
بالبعض وفي كل واحد من التقرير والترتيب والتذييل والتطبيق حقه على الوجه الذي
يوجبه مقتضى صياغة البيان ولم يكن كذلك حال سائر التصرفات في اصل التشبيه لان مباحثه
كانت مستوفاة مترتبة على ما ينبغي في كلامهم فاشار الى ان ما اورده في هذين الاصلين مجرد
عند ذوي البصائر ورضاهم ان لا يتخذوا ذلك اي ما ذكره من ايراد كلامه نوع اشتمال
ونوادة في كلامهم تهمة للسلف اي موضع قدح وطعن فيهم ولا تفضلا عليهم لانهم كانوا مخترعين
للفن ففعلوا ما تفي به القوة البشرية ومهدوا لنا قواعد فوايد ثم الزمنا ان نقرر احسن
تقرير ونرتبها ابلغ ترتيب ونطبقها ابلغ تطبيق ونضيف اليها ما يزداد به حسنها ورونقها
فالفضل لهم ونحن مقتدون بهم ومهتدون بهدايتهم قوله حتى كانوا لم يتركوا انه يزل
من زل عنه الشيء اذا فاته واما يستبدع ذلك اي ان يزل ما سواه ممن يرجى عمره في
امعانه على مهل وكلمة تلك صفة لما يدعيه وقوله ثم لم يتركوا استنباطا واصول الفن ما يبتنى
عليه جزئياته وقواعد ما يبتنى هي عليه والضمير في ابوابها وفصولها وتفاريعها للاصول
وفي امثلتها وبها للتفاريع وحدها او مع الاصول وفي تلفيقها وملاقيها للامثلة وفي بها
للامثلة ايضا وللملاقط ومع تشعب متعلق بقوله في اختراعه وما عطف عليه وضمير تشعبها للشعب
او لهذا النوع باعتبار ما وقع حالا منه اعني افانين وقوله فعلوا خبر كانوا مع تعريه عن لفظ
قد واذ ذاك ظرف لقوله وقت اي اذ ذاك الاختراع حاصل قوله واما بعد فان خلاصة
الاصلين هذا ضبط اجمالي لما فصله في مباحث الاصلين ومثل ذلك يسمى تذكرة عند
الحساب ولم يتعرض هنا ايضا لخلاصة التشبيه لكونها مستغنية مضبوطة وقوله لا تفيد البتة
الا بالوضع اشارة الى رد الدلالة الذاتية قوله فالاول هو الحقيقة في المفرد لا

ما يقابل الحقيقة في الجملة اعني الاسناد وكذا الحال في قوله والثاني هو المجاز في المفرد
قوله لا بد له اي للثالث الذي هو الكناية من دلالة الحال ليعلم بها ان معنى معناها مراد
ايضا ولولاها لم يعلم الا قصد معناها وحده فاذا قلت مثلا فلان كثير الرماد في معرض
المدح كان كناية عن كونه مضيافا بخلاف ما اذا قلته في خمامي داره فالحقيقة في قوله
تشتركان في كونهما حقيقتين ما يتناول الحقيقة التي اريد بها معناها وحده اعني الحقيقة
وما يراد به معناها ومعنى معناها معا اعني الكناية فانها داخلة في الحقيقة المفسرة بايراد
بها معناها الاصلي بلا تقييد بعدم ارادة غيره كما اشرنا اليه في حد الحقيقة وقد صرح فيها
بان المعنى مراد في الكناية قطعا وقد مر فيه كلام والمجاز المرسل هو الخالي عن المبالغة
في التشبيه فيكون غير المقيد داخلا فيه كما سيصرح به واثبات ما هو مختص بالمشبه به للشيء في
مثل قولك نطقت الحال اذا حمل على المكنية ونسبته اليه في مثل قولك مخالب المنية قوله دون
وانما اشارة الى ما اختاره من رد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية فليس عنده
مجاز عقلي بل المجاز كله عنده لغوي قوله على وفق عقلك وعلمك اشارة الى ان المعتبر
موافقة ما عند المتكلم ومخالفته كما مر وفي عبارته اشعار بان الاسناد هو المتصف بالحقيقة
والمجاز العقليين اصالة قوله بافادة مستلزم على صيغة اسم المفعول هو الرواية ومعناه
اللازم وفي بعض النسخ على صيغة اسم الفاعل ومعناه الملزوم وكلاهما صحيح بحسب المعنى
فان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وما لها الانتقال من الملزوم
الى اللازم قوله فالاول اي للحقيقة في الجملة المقرونة بافادة لازم داخلة في الكناية
لانها تكون كناية عن النسبة فاذا قلت زيد جيد اللحم قاصدا بها افادة تحقيق معنى
كان كناية عن النسبة واذا قلت نجيب عن اللوم كان تعريضا بها فالحقيقة في الجملة على
قياس الحقيقة في المفرد تنقسم الى التصريح والكناية قوله واذ قد عرفنا قد يتوهم انه بالتشديد
من التعريف والصواب انه بالتخفيف من المعرفة كما يشهد به قوله وحصل لك العلم بمقامات
التشبيه وقوله وقضينا الوطر عن كمال الاطلاع بتشديد الطاء ومقصوده بهذا الكلام
تمهيد ضبط يتوصل به الى شروعه في تعريف البلاغة كانه قال لما فرغنا عن معرفة

مقاصد علم البيان بعد فراغنا عن معرفة خواص التراكيب في علم المعاني حان لنا ان نبين
وجوه البلاغة التي يتوصل بهذين العلمين الى تحصيلها وهي المقصودة منهما قوله وعرفتها
فيها اي في الحقيقة في المفرد والحقيقة في الجملة التصريحية والكناية قوله ومن الاستعارة
والتبعية على رأي الاصحاب دون رأيه اشارة الى ما اختاره من رد التبعية الى
المكنية وقوله الى الضعف والقوة اشارة الى مراتب التشبيه المذكورة في مباحثه و
انما تعرض للتشبيه في هذا الضبط لكونه مذكورا في حد البلاغة وبهذا يعلم انه من مقاصد
علم البيان حقيقة لا ادعاء والتشبيه المرسل مما ليس تمثيلا والتمثيل الخارج مما ليس
على سبيل الاستعارة **قال** فنقول البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني
حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية
على وجهها ولها اعني البلاغة طرفان اعلى واسفل متباينان تباينا لا يتراءى ناراهما
وبينهما مراتب تكاد تفوت الحصر متفاوتة فمن الاسفل تبتدئ البلاغة وهو القدر
الذي اذا نقص منه شيء التحق ذلك الكلام بما شبهناه به في صدر الكتاب من اصوات
الحيوانات ثم تأخذ في التزايد متصاعدة الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى
وما يقرب منه **واعلم** ان شأن الاعجاز عجيب يدرك ولا يمكن وصفه كاستقامة
الوزن تدرك ولا يمكن وصفها او كالملاحة ومدرك الاعجاز عندي هو الذوق
ليس الا وطريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العلمين نعم للبلاغة وجوه
متلثمة ربما تيسرت اماطة اللثام عنها لتجلي عليك اما نفس وجه الاعجاز فلا **واما**
الفصاحة فهي قسمان راجع الى المعنى وهو خلوص الكلام عن التعقيد وراجع الى اللفظ
وهو ان تكون الكلمة عربية اصلية وعلامة ذلك ان تكون على السنة الفصحاء
من العرب الموثوق بعربيتهم ادور واستعمالهم لها اكثر لا مما احدثها المولدون
ولا مما اخطأت فيه العامة وان تكون اجرى على قوانين اللغة وان تكون سليمة
عن التنافر والمراد بتعقيد الكلام هو ان يعثر صاحبه فكرك في متصرفه ويشيك
طريقك الى المعنى ويوعر مذهبك نحوه حتى يقسم فكرك ويشعب ظنك الى ان تدري

من اين تتوصل وبأي طريق معناه يتحصل كقول الفرزدق • وما مثله في الناس الا
مملكا • ابو امه حي ابوه يقاربه او قول ابي تمام • ثانيه في كبد السماء ولم يكن •
كاثنين ثان اذ هما في الغار • وغير المعقد هو ان يفتح صاحبه لفكرك الطريق
المستوي ويمهده وان كان فيه معاطف نصب عليه المنار واوقد الانوار حتى
تسلكه سلوك المتبين لوجهته وتقطعه قطع الواثق بالنجح في طيته **اقول** هذا تعريف
لبلاغة المتكلم لا البلاغة الكلام اي هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني بتراكيب حدا له اختصاص
بتوفية خواص التراكيب المذكورة في علم المعاني حقها وبايراد انواع التشبيه والمجاز
والكناية المعلومة في علم البيان على وجهها فالمراد بالتراكيب التي اضاف اليها الخواص
هنا ما فسره في صدر المقدمة بالتراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة بعد اضافة الخواص
اليها وليس قوله هناك وهي تراكيب البلغاء داخلا في تفسيرها بل هو حكم على تلك التراكيب بانه
يصدق عليها تراكيب البلغاء يعني انهما متساويان صدقا لا انهما متحدان مفهوما فلا يلزم
حينئذ ان يكون مفهوم البلغاء مأخوذا في تعريف البلاغة حتى يرد عليه انه تعريف
دوري ضرورة ان مفهوم البلغاء يتوقف معرفته على معرفة البلاغة فيحتاج حينئذ الى
ان يجاب عنه بان معرفة البلغاء تتوقف على معرفة البلاغة بوجه ما لا على معرفتها بهذا
الوجه وقد يجاب ايضا بان المراد بالتراكيب هنا تراكيب المتكلم وليس بشيء اذ لم يعرف لها
خواص حتى يضاف اليها لا يقال كيف يتصور توفية المتكلم خواص تراكيب غيره حقها لانا نقول
لا نريد بها انه يعرفها حقها بحسب اشخاصها بل بحسب انواعها على معنى انه يورد تراكيبه مشتملة
على امثال تلك الخواص الموجودة في تراكيب غيره اشتمالا على ما هو حقها هناك وكذا
الحال في ايراد تلك الانواع على وجهها في تراكيب المتكلم مفهومة من قوله تأدية المعاني
كما اشرنا اليه لا من قوله خواص التراكيب قوله ولها اعني البلاغة يريد بها بلاغة الكلام
المفهومة من حد بلاغة المتكلم اعني كون الكلام بحيث وفي فيه خواص التراكيب حقها واورد
فيه انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها وعدم تراءي ناري طرفيها عبارة عن
غاية البعد بينهما وما ذكر من التباين بين الطرفين والتفاوت في البلاغة على مراتب

حينئذ تفوت الحصر انما يوجب التفاوت في معرفة كيفيات الاحوال ومقتضياتها و
الاقتدار على رعايتها كما يوجبها ويوجب التفاوت في معرفة انواع التشبيهات و
المجازات والكنايات والقدرة على ايرادها على وجهها وقد اشير فيما سبق الى ان
مجرد الاحاطة بقواعد هذين العلمين لا يفيد ذلك بل لا بد معها من فضل الهي وهبة
بليغ ومع ذلك ايضا فهناك مراتب من الرعاية والايراد المذكورين لا يفي بها علم
البشر اصلا ولا يدخل تحت قدرة قطعا وهي المسماة بحد الاعجاز اي المرتبة التي يعجز
البشر عن الاتيان بمثلها وهذه المرتبة مشتملة على شيئين احدهما الطرف الاعلى من البلاغة
اي ما ينتهي اليه البلاغة ولا يتصور تجاوزها اياها والثاني ما يقرب من الاعلى اعني المرتبة
العلية التي يتقاصر القوى البشرية عنها ايضا الا يرى ان آيات الكلام المجيد باسرها
في مرتبة الاعجاز مع كونها متفاوتة في طبقات البلاغة ولقد احسن من قال شعر
در بيان ودر فصاحت كي بود يكسان سخن ⁂ كرچه كوينده بود چون جاحظ وچون اصمعي
در كلام ايزد بيچون كه وحي منزلست ⁂ كي بود تبت يدا چون قيل يا ارض ابلعي
واما الطرف الادنى من بلاغة الكلام اعني حدا من البلاغة اذا نقص منه التحق
ذلك الكلام باصوات الحيوانات كما ذكر في صدر الكتاب فهو مع ما يقرب منه المراتب
النازلة داخلة تحت قدرة البشر فعد ظهرها نفرا انه لم يرد بتوفية الخواص حقها وايراد
تلك الانواع على وجهها توفية الحقوق باسرها وايراد الوجوه بتمامها بل ما يصدق
عليه في الجملة اذ توفية الحق وايراد الوجه قوله يدرك ولا يمكن وصفه يريد به ان الاعجاز
مع كونه مدركا لنا لا يمكننا ان نصفه ونعبر عنه بما يدرك به غيرنا سواء كان تعبيرا
تحديديا او تنبيهيا وذلك لغاية لطفه ودقته ويشبهه في قصور الوصف عنه امران
احدهما وجداني اعني استقامة الوزن في الشعر فانا ندركها وجدانا بلا شبهة ويقصر
عبارتنا عن كشف حقيقتها والثاني ذوقي اعني الملاحة فانا نحس بها ونعجز عن وصفها
لغيرنا قوله ومدرك الاعجاز عندي هو الذوق ليس الا اي ما يدرك به الاعجاز هو
القوة الذوقية التي يدرك بها دقائق الكلام ووجوه محاسنه اللطيفة لا التحديد

ولا التعبير على وجه التنبيه ولا امر آخر يتوصل به الى ادراك الاشياء ثم الذوق ان
كان فطريا سليقيا فذاك والا احتيج في اكتسابه الى طول خدمة هذين العلمين واذا انضم
النظري بقواعد الاكتساب فهو الغاية في ادراك الاعجاز قوله نعم للبلاغة وجوه يعني ان الاعجاز
نفسه وان لم يمكن وصفه وكشفه بحيث يدرك به لكن الامور المودية الى كون الكلام معجزا
اعني وجوها من البلاغة تنكشف عليك بلثامها ربما يتيسر كشفها وازالة اللثام عنها
ليصير مجلوة عليك فيقوى بذلك ذوقك على ادراك الاعجاز وقد اشار بما ذكره
الى ما اختاره في آخر التكملة من ان وجه الاعجاز هو امر من جنس البلاغة والفصاحة
كما يجده ارباب الذوق لا ما ذهب اليه بعضهم من الصرفة اي صرف الله سبحانه وتعالى
دواعي العرب عن معارضته مع قدرتهم عليها او من وروده على اسلوب مباين لاساليب
كلامهم في خطبهم واشعارهم لا سيما في مطالع السور ومقاطع الآي مثل يؤمنون يعلمون
يفقهون او من سلامته مع طوله جدا عن التناقض او من اشتماله على الغيوب فهذه
اقوال خمسة في وجه الاعجاز لا سادس لها والصواب منها ما اختاره كما قرره هناك
قوله واما الفصاحة لما بين البلاغة واشار الى طرفيها والمراتب التي بينهما كان مظنة
لتردد السامع في امر الفصاحة انها ماذا فناسب ذلك ان يعيد بحثها اتماما لما تقدم
ما يطلق عليه الفصاحة بالاشتراك الى قسمين وتشترك كلاهما على حدة وجعل خلوص
اللفظ عن التعقيد راجعا الى المعنى لانه بالنظر الى افادته اياه وفي قوله خلوص الكلام
اشارة الى مأخذ الاشتقاق والمناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي يقال
فصح اللبن اذا اخذت رغوته وذهب لباؤه وفصح الاعجمي اذا خلصت عبارته عن
اللكنة واللحن وقيد الكلمة في تفسير الفصاحة الراجعة الى اللفظ بكونها عربية لانا
الكلام في فصاحة الفاظهم وذكر لكونها عربية اصلية علامة تعرف بها واراد بكون
الكلمة ادور على السنتهم واكثر في استعمالهم كثرة دورانها واستعمالها لا ان تكون لكن
كلمة اخرى بمعناها هي اقل منها دورانا واستعمالا فانه غير واجب وكذا اراد بقوله
اجرى ان تكون الكلمة جارية جريانا تاما على قوانين اللغة سالمة عن مخالفة

القياس اللغوي كفك الادغام في الاجلل مثلا والمولد من لا يكون عربيا محضا وما
احدثه المولدون كالقرميد والطوب للآجر الذي هو معرب وما اخطأت فيه العامة
كثيرة مشهورة وسلامة الكلام عن تنافر الحروف ان لا يثقل على اللسان التلفظ بها
متتابعة ثقلا متناهيا او غير متناه وكان المرجع في هذا الى الذوق السليم لا الى قرب
مخارج الحروف او بعدها ولا الى ترتيبها في الصعود او النزول والسلامة عن تنافر
الكلمات معتبرة في فصاحة الكلام ومرجعه الى الذوق ايضا وهو كالاول ينقسم
الى ما هو متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب قبر والى ما هو غير متناه فيه كقوله
كريم متى امدحه امدحه والورى معي فان هذا التكرار مع الجمع بين الحاء والهاء موجب
للتنافر بخلاف قوله تعالى فسبحه قوله ان يعثر صاحب فكرك اي يجعل فكرك عاثرا من
العثار في متصرفه اي في موضع تصرف فكرك ويشك طريقك اي يجعله ذا شوك
او عر مذهبك اي يجعل موضع ذهابك نحو المعنى وعرا اي صعبا شديد المسلك حتى يقسم
اي لصاحب الكلام بما فعل فكرك ويوزعه ويشعب ظنك بما هو مراده بحيث يتحير في
التوصل الى المعنى الذي اراده قوله وما مثله يمدح به ابراهيم بن هشام بن المغيرة المخزومي
خال هشام بن عبد الملك بن مروان ومحصل معناه ليس مثل الممدوح في الفضل و
الكمال الا ابن اخته هشام الخليفة فمثله اسم ما وفي الناس خبره وحي بدل من مثله
وقد فصل بينهما بالخبر والا مملكا استثناء من حي قدم عليه فوجب نصبه وابو امه اي
ام الملك مبتدا وابوه اي اب الممدوح خبره وقد فصل بينهما بحي كما فصل بالخبر بين حي
وصفته اعني يقاربه فلاجتماع هذه الامور المخالفة للاصول مع جوازها اتفاقا صار
الكلام معقدا بحيث لا يفهم معناه من لا يعلم قصته قوله او كقول ابي تمام في خبيثين ما
زيار وبابك خرجا في زمن المعتصم بالله فصلب بابك بعد صلب ابيه فقال
وقد شفى الاحشاء من برحائها ان صار بابك جار مازيار ثانيه اي هو يعني
بابك ثاني المصلوب الاول في كبد السماء اي في جوها ولم يكن ذلك الثاني كاثنين
اي كثاني اثنين فحذف المضاف وجعل ثاني بدلا من ذلك المحذوف فلا يكون

من تقديم المضاف اليه على المضاف الا انه صار الكلام معقدا والمراد باثنين هما
في الغار النبي عليه السلام وابو بكر رضي الله عنه وانما نفى المماثلة قصدا الى اثبات
النقصان لانهما كانا على تقوية احكام الدين وهذين قد اجتمعا على انهدام امور المسلمين
والمعاطف جمع معطف وهو موضع العطف اي الميل على سواء الطريق ومنعطف
الوادي والمنار العلم ينصب علامة للطريق يقال تبينت الشيء اي علمته بينا
والوجهة بكسر الواو وضمها الجهة التي يتوجه اليها والطية النية والمنزل الذي
يطوى اليه الطريق يقال مضى لطيته اي لنيته التي انتواها وبعدت عنا طيته اي
المنزل الذي انتواه. قال واذ قد عرفت معنى البلاغة ومعنى الفصاحة
المعنوية واللفظية فانا اذكر على سبيل الانموذج آية اكشف لك فيها عن
وجوه البلاغة والفصاحتين ما عسى يستتر عليك ثم ان ساعدك الذوق
ادركت منها ما قد ادرك من تحدوا بها وهي قوله علت كلمته قيل يا ارض ابلعي
ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء وقضي الامر واستوت على الجودي وقيل
بعدا للقوم الظالمين والنظر في هذه الآية من اربع جهات من جهة علم البيان
ومن جهة علم المعاني وهما مرجعا البلاغة ومن جهة الفصاحة المعنوية ومن
جهة الفصاحة اللفظية اما النظر فيها من جهة علم البيان وهو النظر فيما
فيها من المجاز والاستعارة والكناية وما يتصل بها فنقول انه عز وجل
لما اراد ان يبين معنى اردنا ان نرد ما انفجر من الارض الى بطنها فارتد
وان نقطع طوفان السماء فانقطع وان نغيض الماء النازل من السماء فغاض
وان نقضي امر نوح وهو انجاز ما كنا وعدناه من اغراق قومه فقضي وان
نسوي السفينة على الجودي فاستوت وابقينا الظلمة غرقى بنى الكلام على
تشبيه المراد بالمأمور الذي لا يتأتى منه لكمال هيبته العصيان وتشبيه تكوين
المراد بالامر الجزم النافذ في تكوين المقصود تصويرا لاقتداره العظيم
وان السموات والارض وهذه الاجرام العظام تابعة لارادته ايجادا

واعداما ولشتية فيها تغيرا وتبديلا كانها عقلا مميزون قد عرفوه حق معرفته و
احاطوا علما بوجوب الانقياد لامره والاذعان لحكمه وتحتم بذل المجهود عليهم في
تحصيل مراده وتصوروا مزيد اقتداره فعظمت مهابته في نفوسهم وضربت سرادقها
في افنية ضمايرهم فكما تلوح لهم اشارة كان المشار اليه مقدما وكما يرد عليهم امره
كان المامور متمما لا تلقي لاشارته بغير الانقياد والامضاء ولا لامره بغير الاذعان
والامتثال ثم بنى على تشبيهه هذا نظم الكلام فقال لجلت ذاته قيل على سبيل
المجاز عن الارادة الواقع بسببها قول القائل وجعل قرينة المجاز الخطاب للجماد
وهو يا ارض ويا سماء ثم قال كما ترى يا ارض ويا سماء مخاطبا لهما على سبيل
الاستعارة للشبه المذكور ثم استعار لغور الماء في الارض البلع الذي هو اعمال
الجاذبة في المطعوم للشبه بينهما وهو الذهاب الى مقر خفي ثم استعار الماء للغذاء
استعارة بالكناية تشبيها له بالغذاء لتقوى الارض بالماء في الانبات للزروع
والاشجار تقوى الاكل بالطعام وجعل قرينة الاستعارة لفظ ابلعي لكونها موضوعة
للاستعمال في الغذاء دون الماء ثم امر على سبيل الاستعارة للشبه المقدم ذكره
وخاطب في الامر ترشيحا لاستعارة النداء ثم قال ماءك باضافة الماء الى الارض
على سبيل المجاز تشبيها لاتصال الماء بالارض باتصال الملك بالمالك واختار
ضمير الخطاب لاجل الترشيح ثم اختار لاحتباس المطر الاقلاع الذي هو ترك
الفاعل الفعل للشبه بينهما في عدم ما كان ثم امر على سبيل الاستعارة وخاطب
في الامر قايلا اقلعي لمثل ما تقدم في ابلعي ثم قال وغيض الماء وقضي الامر واستوت
على الجودي وقيل بعدا فلم يصرح بمن غاض الماء ولا بمن قضى الامر وسوى
السفينة وقال بعدا كما لم يصرح بقايل يا ارض ويا سماء في صدر الآية سلوكا في
كل واحد من ذلك لسبيل الكناية ان تلك الامور العظام لا تاتي الا من ذي
قدرة لا تكتنه قهار لا يغالب فلا مجال لذهاب الوهم الى ان يكون غيره جلت
عظمته قايل يا ارض ويا سماء ولا غايض ما غاض ولا قاضي مثل ذلك الامر

الهايل او ان تكون تسوية السفينة واقرارها بتسويته عز وعلا واقداره ثم ختم الكلام
بالتعريض تنبيها لسالكي مسلكهم في تكذيب الرسل ظلما لانفسهم لا غير ختم اظهار لمكان
السخط ولجهة استحقاقهم اياه وان قيامه الطوفان وتلك الصورة الهايلة ما كانت
الا لظلمهم واما النظر فيها من جهة علم المعاني وهو النظر في فايدة كل كلمة فيها وجهة
كل تقديم وتاخير فيما بين جملها فذلك انه اختير يا دون ساير اخواتها لكونها اكثر في
الاستعمال وانها دالة على بعد المنادى الذي يستدعيه مقام اظهار العظمة وابداء
شان القدرة والجبروت وهو تبعيد المنادى المؤذن بالتهاون به ولم يقل يا ارضي
بالكسر لامداد التهاون ولم يقل يا ايتها الارض لقصد الاختصار مع الاحتراز
عما في ايتها من تكلف التنبيه غير المناسب للمقام واختير لفظ الارض دون ساير
اسمائها لكونه اخف وادور واختير لفظ السماء لمثل ما تقدم في الارض مع قصد
المطابقة وسترونها واختير ابلعي على ابتلعي لكونه اخصر ولمجيء خط التجانس بينه وبين
اقلعي اوفر وقيل ماءك بالافراد دون الجمع لما كان في الجمع من صورة الاستكثار
المتابى عنها مقام اظهار الكبرياء وهو الوجه في افراد الارض والسماء وانما
لم يقل ابلعي بدون المفعول ان لا يستلزم تركه ما ليس بمراد من تعميم الابتلاع
للجبال والتلال والبحار وساكنات الماء باسرهن نظرا الى مقام ورود الامر
الذي هو مقام عظمة وكبرياء ثم اذ بين المراد اختصر الكلام مع اقلعي احترازا عن
الحشو المستغنى عنه وهو الوجه في ان لم يقل يا ارض ابلعي ماءك فبلعت ويا سماء
اقلعي فاقلعت واختير غيض على غيض المشدد لكونه اخصر واخف وقيل الماء
دون ان يقال ماء طوفان السماء وكذا الامر دون ان يقال امر نوح وهو
انجاز ما كان الله وعد نوحا من هلاك قومه لقصد الاختصار والاستغناء بحرف
التعريف عن ذلك ولم يقل سويت على الجودي بمعنى اقرت على نحو قيل وغيض
وقضي في البناء للمفعول اعتبارا لبناء الفعل للفاعل مع السفينة في قوله وهي
تجري بهم مع قصد الاختصار في اللفظ ثم قيل بعدا للقوم دون ان يقال ليبعد

القوم طلبا للتأكيد مع الاختصار وهو نزول بعدا منزلة ليبعدوا بعدا مع
فائدة اخرى وهي استعمال اللام مع بعدا الدال على معنى ان البعد حق لهم ثم
اطلاق الظلم ليتناول كل نوع حتى يدخل فيه ظلمهم انفسهم لزيادة التنبيه على فظاعة
سوء اختيارهم في تكذيب الرسل هذا من حيث النظر الى تركيب الكلم واما
من حيث النظر الى ترتيب الجمل فذلك انه قدم النداء على الامر فقيل يا ارض ابلعي
ويا سماء اقلعي دون ان يقال ابلعي يا ارض واقلعي يا سماء جريا على مقتضى اللازم
فيمن كان مأمورا حقيقة من تقديم التنبيه ليتمكن الامر الوارد عقيبه في نفس المنادى
قصدا بذلك لمعنى الترشيح ثم قدم امر الارض على امر السماء وابتدأ به لابتداء
الطوفان منها ونزولها لذلك في القصة منزلة الاصل والاصل بالتقديم اولى
ثم اتبعهما قوله وغيض الماء لاتصاله بقصة الماء واخذه بحجزتها الا ترى اصل
الكلام قيل يا ارض ابلعي ماءك فبلعت ماءها ويا سماء اقلعي عن ارسال الماء فاقلعت
عن ارساله وغيض الماء النازل من السماء فغاض ثم اتبعه ما هو المقصود من القصة
وهو قوله وقضي الامر اي انجز الموعود من اهلاك الكفرة وانجاء نوح ومن معه
في السفينة ثم اتبعه حديث السفينة وهو قوله واستوت على الجودي ثم ختم القصة
بما ختمت هذا كله نظر في الآية من جانبي البلاغة واما النظر فيها من جانب
الفصاحة المعنوية فهي كما ترى نظم للمعاني لطيف وتأدية لها ملخصة مبينة لا تعقيد
يعثر الفكر في طلب المراد ولا التواء يشيك الطريق الى المرتاد بل اذا جربت نفسك
عند استماعها وجدت الفاظها تسابق معانيها ومعانيها تسابق الفاظها فما من
لفظة في تركيب الآية ونظمها تسبق الى اذنك الا ومعناها اسبق الى قلبك واما
النظر فيها من جانب الفصاحة اللفظية فالفاظها على ما ترى عربية مستعملة جارية
على قوانين اللغة سليمة عن التنافر بعيدة عن البشاعة عذبة على العذبات
سلسة على الاسلات كل منها كالماء في السلاسة وكالعسل في الحلاوة واللذة
وكالنسيم في الرقة ولله در شأن التنزيل لا يتأمل العالم آية من آياته الا ادرك

لطايف

لطائف لا تسع الحصر ولا تظنن الآية مقصورة على ما ذكرت فلعل ما تركت اكثر مما
ذكرت لان المقصود لم يكن الا الارشاد لكيفية اجتناء ثمرات علمي المعاني
والبيان وان لا علم في باب التفسير بعد علم الاصول اقرأ منهما على المرء لمراد الله
من كلامه ولا اعون على تعاطي تأويل مشتبهاته ولا انفع في درك لطائف نكته واسراره
ولا اكشف للقناع عن وجه اعجازه هو الذي يوفي كلام رب العزة من البلاغة
حقه ويصون له في مظان التأويل ماءه ورونقه ولكم آية من آيات القرآن
تراه قد ضيمت حقها واستلبت ماءها ورونقها ان وقعت الى من ليسوا من اهل هذا
العلم فاخذوا بها في مآخذ مردودة وحملوها على محامل غير مقصودة وهم لا يدرون
ولا يدرون انهم لا يدرون فتلك الآي من مآخذهم في عويل ومن محاملهم على
ويل طويل وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا ثم مع ما لهذا العلم من الشرف الظاهر
والفضل الباهر لا ترى علما لقي من الضيم ما لقي ولا مني من سوء الخسف بما مني اين
الذي مهد له قواعد ورتب له شواهد وبين له حدودا يرجع اليها وعين له رسوما
يعرج عليها ووضع له اصولا وقوانين وجمع له حججا وبراهين وشمر لضبط متفرقاته
ذيله واستنهض في استخلاصها من الايدي رجله وخيله علم تراه ايادي سبا
فجزء حوته الدبور وجزء حوته الصبا انظر باب التحديد فانه جزء منه في ايدي من
انظر باب الاستدلال فانه جزء منه في ايدي من هو بل تصفح معظم ابواب اصول
الفقه من اي علم هي ومن يتولاها وعد وعد ولكن اذا جلت حكمته اذا وفق
لتحريك القلم فيه عسى ان يعطي القوس باريها يجول منه عز سلطانه وقوته
فما الحول والقوة الا به **اقول** الظاهر ان يقال فانا اذكر جوابا لاذا وقد وقفت
على ما وقع في اكثر النسخ والانموذج مرتب نحوه وقد فصل المصنف في هذه الآية ما ذكره
صاحب الكشاف مجملا وزاد عليه نكتا وما هي مغفول الكشف ويتضح ما سلف ما اي كشف
لك في هذه الآية الحجاب الذي يستر وجوه البلاغة والفصاحتين وكلها على جهتها اشتمالها
بان كون تلك الوجوه مستورة عنك بحجاب مرتحل في الجملة لانك بعد ما طلعت

بذين العلمين ينبغي ان يجتلى تلك الوجوه ويلاحظ بـ قوله ثم ان ساعدك يعني انك بعد
ما تبرع في هذه الوجوه ان ساعدك اي اعانك الذوق ادركت من هذه الآية الاعجاز
الذي ادرك من تحدوا بها وفي هذا اشارة الى ما سبق من ان للبلاغة وجوها يمكن
كشف اللثام عنها واما نفس الاعجاز فلا يدرك الا بالذوق روي انهم قد علقوا
القصائد السبع على باب الكعبة ويقولون لا ترفعها حتى نطلع على ما هو افصح منها و
كانوا يجاهدون في افصحية ما نزل من آيات القرآن حتى نزلت هذه الآية فلم يبق لهم
طريق الى العناد واذعنوا لها فقوله ما قد ادرك من تحدوا بها اشارة الى هذه القصة
قوله اما النظر فيها من جهة علم البيان قدم النظر فيها من هذه الجهة لان ما فيها من اللطائف
البيانية اشرف وادق والطف قوله وما يتصل بها اي بالمجاز والاستعارة والكناية
من القرينة والترشيح والتعريض والظاهر انه عطف على ما بعده من داخل في بيان كلمة
ما وقيل هو عطف على ما فيها فيلزم ان لا يكون داخلا في حيز من البيانية وقوله فنقول
خبر لقوله اما النظر وفيه تسامح لا يضر بالمقصود وقوله ان يبتني معنى اردنا اي معنى
هذا الكلام الى آخره وقوله فارتد ابلغ من ان يقال فردونا وقس على ذلك ما نقطع
نغاض نغضي فاستوت والطوفان المطر والماء الغالب يغشى كل شيء يقال غاض
الماء اذا قل وغار وغاضه الله يتعدى ولا يتعدى والجودي جبل في الموصل وقوله
وابقينا عطف على اردنا وقوله بني الكلام جواب لما اراد وقوله على تشبيه المراد اي
المراد منه اعني الذي اريد منه ان يتعلق به فعل وهو هنا الارض والسماء فحذف
الجار واوصل الفعل الى الضمير فاستتر فيه كما في اللفظ المشترك فان اصله المشترك فيه
والمعنى انه شبه الارض والسماء بالمامور الذي لا يتأتى منه لكمال خوفه من الآمر
العصيان وهذا التشبيه هو المصحح للنداء كما سيأتي قوله وتشبيه تكوين المراد اراد بلفظ
المراد هنا معناه الظاهر اعني ما اريد من المراد منه وهو الذي عبر عنه بالبلع والاقلاع
ولعل لفظ المراد في الموضعين اعاد الظاهر وهذا التشبيه الثاني مصحح لايراد
صيغة الامر وتتمة للتشبيه الاول كانهما تشبيه واحد كما ينبه عليه وقوله في تكون المقصود

متعلق بان هذا اشارة الى وجه الشبه وهو كون المقصود مما تعلق به سريعا
مع غاية السهولة على القاصد وقوله تصويرا تعليل لبناء الكلام على الشبهين اي بني الكلام
عليهما تصويرا لاقتداره العظيم ولان السموات الى آخره وانما صح عطف هذه الاجرام على
السموات والارض لتغاير المفهوم وان كانت الذات متحدة او تصويرا لان السموات منقادة وقوله كانها عقلاء في
موضع الحال من المستتر في تابعه ويحتمل بذل المجهود عطف على وجوب الانقياد وتصوروا
عطف على نحوه والعظيم في سرادقها للمهابة والافنية جمع فناء الدار والكاف في كما يلوح
وكما يرد للقران وقوله لا لتلقي تاكيد وتقرير لما تقدم وقوله لاشارة ليس معمولا
للتلقي والا وجب نصبه على التشبيه بالمضاف بل هو خبر لا وبغير الامضاء متعلق بالخبر وقوله
ثم بني على تشبيه هذا اراد به مجموع التشبيهين المذكورين وليس يلزم من بناء نظم الكلام
عليهما ان يكون جميع ما فيه ترتب اعني قوله فقال جل وعلا الى آخره مبنيا عليهما بل يكفي
بناء البعض عليهما اذا لم يكن الكلام ملتبسا فقوله تعالى قيل مجاز مرسل عن الارادة كانه
قيل اريد ان يرتد ما انفجر من الارض وان ينقطع طوفان السماء ومصحح هذا التجوز ان
الارادة سبب لوقوع القول في الجملة وليس هذا المجاز مبنيا على ما ذكر من التشبيهين
كما لا يخفى وقرينة هذا المجاز كون المقول خطاب الجماد اذ يصح ان يراد حصول شيء متعلق
بالمجاز ولا يصح ان يقال قوله فخطاب الارض والسماء بطريق النداء على سبيل الاستعارة
بالكناية بني على التشبيه الاول اعني تشبيه المراد منه بالمامور الموصوف بتلك الصفة
فانه اثبت هنا للمشبه بعض ما هو من خواص المشبه به اعني الخطاب والنداء وقد يقال
اراد ان الاستعارة هنا تصريحية تبعية في حرف النداء بناء على تشبيه تعلق الارادة
بالمراد منه بتعلق النداء والخطاب بالمنادى المخاطب وليس بشيء اذ لا يحسن هذا
التشبيه ابتداء بل تبعا للتشبيه الاول فكيف يجعل اصلا متبوعا على ان قوله للتشبيه المذكور
يرفع الحمل على هذا المعنى وقوله ثم استعار لغور الماء عطف على فقال او ثم قال ان
لم يكن هو ولا قوله ثم استعار الماء مبنيا على احد التشبيهين المذكورين كما ان قوله
فقال كذلك على ما مر ولا محذور في ذلك اذ لا باس في شيء منهما كما ترى ولا يجوز

عطف على بنى الكلام ولا على ثم بنى لان قوله ثم امر على سبيل الاستعارة للشبه
المقدم ذكره تم لتغيير قوله ثم بنى على تشبيه بلا تشبيه وجعل البليغ مستعارا لنشف
الارض الماء كما فى الكشاف اولى مما ذكره اذ لا فعل للارض فى غور الماء كما
للشخص فى البلع وانما قيد بقوله فى المطعوم لان البلع حقيقة فيه واما قولك
بلعت الماء وابتلعت الريق فمن قبيل المجاز ثم ان هذه الاستعارة على مذهب
السلف فيكون ابلعى استعارة تصريحية تبعية ومع ذلك يكون يجب اللفظ قرينة
للاستعارة بالكناية فى الماء كما مر فى يعقوب عبد الله واما عنده فينبغى ان يكون
البلع باقيا على حقيقته كالانبات فى انبت الربيع وهو بعيد او يجعل مستعارا لامر
متوهم كما فى نطقت الحال فيلزمه القول بالاستعارة التبعية كما مر وانما جعل قرينة
استعارة الماء للغذاء لفظ ابلعى باعتبار اصل وضعه لان معناه المراد منها اعنى غور
الماء او نشفه ليس من خواص المشبه به اعنى الغذاء قوله للشبه المقدم ذكره اى التشبيه
الثانى وهو تشبيه تكوين المراد بالامر الجزم النافذ فى لفظ ابلعى باعتبار جوهره استعارة
لغور الماء وباعتبار صورته اعنى كونه صيغة امر استعارة اخرى ليكون المراد و
باعتبار كونه امر خطاب ترشيح لاستعارة النداء يعنى الاستعارة المكنية التى فى المنادى
فان قرينتها النداء وما زاد على قرينة المكنية يكون ترشيحا لها كما اشير اليه واما جعل
النداء استعارة تصريحية تبعية حتى يكون الامر ترشيحا لها فقد عرفت ما فيه قوله تشبيها
لاتصال الماء بالارض باتصال الملك بالمالك فيه تصريح بان المجاز هنا لغوى فى
الهيئة الاضافية الدالة على الاختصاص الملكى لا عقلى فى النسبة الاضافية كما توهم
ولهذا جعل الخطاب فى ماءك ترشيحا لهذه الاستعارة من حيث ان الخطاب يدل على
صلوح الارض للمالكية قوله للشبه بينهما فى عدم ما كان يعنى ما كان من المطر والنعل
قوله كمثل ما تقدم فى ابلعى يريد ان الامر هنا ايضا على سبيل الاستعارة للشبه المقدم
ذكره وهو تشبيه تكوين المراد بالامر الجزم النافذ وان الخطاب فى الامر ترشيح
لاستعارة النداء قوله ثم قال وغيض الى آخره يريد ان الفعل اذا تعين لفاعل

بعينه استغنى عن ذكره وبنى الفعل لمفعوله او يذكر ما هو اثر لذلك الفعل
على صيغة المبنى للفاعل ويسند الى ذلك المفعول فيكون كناية عن تخصيص الصفة التى
هى الفعل بموصوفها قوله وقال بعدما عطفت على سوى السفينة قوله سلوكا مفعول له
لعدم التصريح اى ترك التصريح بفاعل هذه الافعال كلها سلوكا وقوله ان تلك الامور
الى آخره بيان لسبيل الكناية او تعليل لسلوكا بتقدير اللام اى سلك سبيلها لان
تلك الامور العظام لا يتأتى الا من فاعل معين فلا مجال لذهاب الوهم الى غيره
قوله او يكون تسوية وفى بعض النسخ او ان يكون وهو عطف على ان يكون غيره وانما
غير الاسلوب حيث لم يقل واستوى السفينة لان الفعل هنا كان مبنيا للفاعل كما
ما تقدم والاضافة فى واقرارها اى جعل السفينة قارة ساكنة الى المفعول وفى اقرارها
الى الفاعل اى الغير وتم ختم عطف على ثم قال يريد انه عرض بدعاء الهلاك فى قوم
نوح عليه السلام بان سالكى مسلكهم يستحقون مثل هذا الاهلاك والدعاء عليهم وانما
قال ظلما لا لنفسهم لا غير لان مفرق التكذيب راجعة اليهم لاصقة بهم لا يتعداهم الى غيرهم
وقوله ختم معدد ختم وانما كان ختم اظهار لمكان السخط وبجهة استحقاقهم اياه اى السخط
لان الدعاء بالهلاك بعد هلاكهم والوصف بالظلم يدل على السخط العظيم واستحقاقهم
اياه لكونه ظالمين قوله وان تياه عطف على مكان السخط اى واظهار ان تياه
الطوفان وتلك الصورة الهائلة فى اهلاكهم ما كانت الا لظلمهم كما يشعر به تعليق
الحكم بوصف يناسبه قوله وهو النظر فى فائدة كل كلمة منها اى فى الآية والمراد بيان
الخواص المستفادة من مفرداتها باعتبار انها واقعة فيها نكثرة استعمال يا سبب
لاختيارها على اخواتها كلها ودلالتها على بعد المنادى سبب لاختيارها على اى الهمزة
والعزة العلية والجبروت الكبرياء والقهر وهو اى الامر الذى يستدعيه مقام اظهار
العظمة يقال تهاون به اى استحقره واضافة الارض الى نفسه يقتضى تشريفا للارض
وتكريما لها فتركها اعدادا للتهاون ولم يقل يا ايها الارض مع كثرته فى نداء اسماء
الاجناس قصدا الى الاختصار والاحتراز عن تكلف التنبيه المشعر بالغفلة التى لا تناسب

ذلك المقام ولفظ الارض اخصر وادور في الاستعمال من الغبراء والمقلة ولفظ
السماء من الخضراء والمظلة وفي اختيار لفظ السماء رعاية المطابقة ايضا لانها
بهذا الاسم اشتهرت مقابلة للارض وانما كان خط التجانس بين ابلعي واقلعي
اوفر لان همزة الوصل ان اعتبرت تساويا في عدد الحروف والا تقاربا فيه بخلاف
ابلعي ولا يشتبه على ذي خبرة بقواعد البلاغة ان ذكر التجنيس والمطابقة على سبيل
التبعية لنكت علم المعاني قوله ان لا يستلزم اى لان لا يستلزم قوله نظرا الى مقام ورود
الامر يعني ان اطلاق البلع عن ذكر المفعول في مقام عظمة الامر المهيب وكمال انقياد
المامور يقتضي ان يبتلع الارض كل ما كان عليها من الجبال وغيرها ولما علم ان
المراد بلع الماء وحده علم ان المقصود بالاقلاع امساك السماء عن ارسال الماء
فلم يذكر متعلق اقلعي اختصارا واحترازا عن الحشو المستغنى عنه قوله وهو اى
الاختصار للاحتراز عن الحشو هو السبب في ترك ذكر المفعول المامور به بعد الا
لان مقام الكبرياء وكمال الانقياد يغني عن ذكره الذي ذكرنا او هم امكان الحمل
قوله والاستغناء بحرف التعريف عن ذلك اما لان اللام بدل من المضاف اليه كما
هو مذهب الكوفية واما لانها يغني غناء الاضافة في الاشارة الى المعهود واختير
استوت على سويت مع كونه انسب باخواته المبنية للمفعول اعتبارا لكون الفعل
المقابل للاستقرار اعني الجريان منسوبا الى السفينة على صيغة المبني للفاعل
في قوله وهي تجري بهم مع ان استوت اخصر من سويت واختير المصدر اعني بعدا
على ليبعد القوم طلبا لتأكيد معنى الفعل بالمصدر مع الاختصار في العبارة و
[illegible] بعدا وهو منزلة ليبعد وابعد مع فائدة اخرى هي الدلالة على استحقاق
الهلاك بذكر اللام واطلاق الظلم عن مقيدات في مقام المبالغة مفيد تناول
كل نوع فيدخل فيه ظلمهم على انفسهم لزيادة التنبيه على فظاعة سوء اختيارهم
في التكذيب من حيث ان تكذيبهم للرسل ظلم على انفسهم لان ضرره يعود اليهم قوله
وجريا تعليل لتقدم النداء وتقدما تعليل لجريا او لتقدم مقيدا بالتعليل الاول

وبذلك اشارة الى الجرى على مقتضى اللازم حين كان مأمورا حقيقة والمقصود
ترشيح الاستعارة المكنية في الارض والارض حيث شبهتا بالمأمور ثم سلك معهما
الطريقة التي تسلك معه قوله لابتداء الطوفان منها اى من الارض حيث فار تنورها
اولا قوله ثم اتبعها اى جعل قوله وغيض الماء تابعا لامر الارض والسماء لاتصاله
الماء كما ينبغي وانما قيد الماء بان نزل من السماء وان كان في الاية مطلقا لان
ابتلاع الارض ماءها فهم من قوله ابلعي ماءك ثم اتبعه اى اتبع غيض الماء ما هو المقصود
من القصة ثم اتبع ذكر المقصود حديث السفينة لتأخره عنه في الوجود ثم ختم القصة
بالتعريض الذي سبق تحقيقه قوله من جانبي البلاغة اى علم المعاني الباحث عن خواص
التراكيب وعلم البيان الكاشف عن انواع التشبيه والمجاز والكناية قوله مختفية بما على
صيغة المفعول في نسخ الرواية والالتواء الاعوجاج واشاكة الطريق جعله ذا شوكة
والمرتاد المطلوب من راد الكلاء ارتاده طلبه قوله بل اذا جربت اضراب عن قوله
لا تعقيد ولفظ تسابق في الموضعين بضم التاء وهو المطابق للدراية والرواية المعول
عليها وجعله من التسابق بحذف احدى التائين المضارع وهم قوله اسبق الى قلبك اشارة
الى ان المعنى يصل الى القلب قبل استقرار اللفظ في الاذن قوله عربية اى اصلية
مستعملة استعمالا كثيرا على السنة فصحائهم ليست مما احدثه المولدون او اخطأت فيه
العامة جارية على قوانين اللغة سليمة عن تنافر الحروف والكلمات بعيدة عن
البشاعة اى الكراهة في السمع يقال شئ بشيع اى كريه الطعم وعذبة اللسان بالتحريك
طرفه والاسلة المستدق من اللسان قوله ولله در شان التنزيل تعجب من شانه
واشتماله على نكت لا تحصى ولذلك بينه بقوله لا يتأمل العالم الى آخره واراد به التنبيه
على ان كثرة اللطائف ليست مختصة بهذه الاية بل هي عامة للايات وان الاية
المذكورة ليست مقصورة على ما ذكره من النكت قوله لا تسع اى تلك اللطائف
الحصر بنصب الحصر ويروى برفعه وتذكير الفعل اى لا يسع الحصر تلك اللطائف قوله
لان المقصود اى لم اذكر جميع ما ادركت من لطائفها لان المقصود لم يكن الا

مجرد الارشاد لكيفية اى الى كيفية اجتنائها ثمرات العلمين والى ان لا علم فى باب
التفسير بعد علم اصول الدين اى الكلام اذ لا بد منه فى تاويل المتشابهات وردها
الى المحكمات وهو الورع الكبرى فى معرفة معانى القرآن اقرأ منهما اى من هذين
العلمين ويروى منه اى من علم المعانى والبيان والظرفان اعنى فى باب التفسير
وبعد علم الاصول متعلقان باقرأ على معنى انهما اقرأ من كل علم فى باب التفسير
بعد علم الاصول وجاز ان يتعلقا بمعنى النفى المستفاد من لا علم ولفظ اقرأ وما عطف
عليه يروى مرفوعا على انه خبر لا او صفة لاسمها محلا والخبر محذوف كما فى رواية
النصب بالوصفية قوله ولا الكشف للقناع عن وجه الاعجازه اراد بكشف القناع عن
وجوه البلاغة القرآنية ليتجلى ويتوصل بها الى ادراك نفس الاعجاز بالذوق فلا
ينافى ما مر من ان الاعجاز لا يمكن وصفه بحيث يدرك بخصوصيته ويعرف حقيقته
قوله وهو الذى يوفى وحد الضمير لانه راجع الى علم المعانى فان البيان شعبة منه
او الى علم المعانى والبيان اعنى ان يقدر لفظة العلم مفردا مضافا اليه كما قرنا
آنفا على رواية منه بدل منهما وتوفية كلام رب العزة حقه من البلاغة من حيث
انه يعرف بكونه فى اعلى طبقاتها والتاويل صرف اللفظ عن ظاهره بترجيح اقوى
والتفسير الكشف عما يدل عليه اللفظ بظاهره وقيل التاويل هو احدى قسمى التفسير
الذى هو الكشف عن ظاهره او باطنه وقيل التفسير ما يتعلق بالرواية والتاويل
ما يتعلق بالدراية ورونق السيف ماؤه وحسنه ومنه رونق الضحى قد ضيمت حقها
اى حرمت وبخست من ضامه حقه اى ظلمه فيه ونقصه واستلبت على صيغة المبنى
للمفعول من استلبه الشئ اذا اخذه منه بغتة قوله وان وقعت بفتح الهمزة اى
ولان وقعت او بان وقعت فاخذوا بها اى سلكوا بها فى مآخذ اى مسالك مردودة
وحملوها على محامل اى معانى غير مقصودة والعويل رفع الصوت بالبكاء والويل
مثل ويح الا انها كلمة عذاب يقال فلان على ويل من كذا اى يقول يا ويلى
من امر كذا كانت الآيات بسبب مأخذهم ترفع اصواتها بالبكاء وبسبب محاملهم

تقول يا ويلى من منع الجهالة قوله ثم رح متعلق بلا ترى اى ثم مع ما ثبت لهذا العلم
اى علم البلاغة المتناول للعلمين من الشرف الظاهر والفضل الباهر اى الغالب
على كثير من العلوم لان غاية كشف الغطاء عن وجوه الاعجاز المؤدى الى
تصديق النبى عليه السلام المشتمل على سعادة الدارين لا ترى علما اسوأ حالا
منه وذلك لقلة المعتنين بشانه وكثرة الناسين من جوانبه واركانه والضيم
الظلم حتى اى ابتلى وسامه خسفا اى اولاه ذلا وكلفه مشقة واشار الى كله
من يعتنى به بقوله اين الذى مهد له قواعد يؤسس هو عليها ورتب له شواهد اى
امثلة يستشهد عليه بها وبين له حدودا ورسوما يكتسب بها تصوراتها النظرية
ووضع له اصولا وقوانين يبنى عليها مسائلها الفرعية وجمع له حججا وبراهين
قطعية يستدل بها على احكامه الكسبية واشار الى كثرة تفرقه فى ايدى المتغلبة
بقوله ونشره الى آخره والرجل جمع راجل والخيل الفرسان قوله علم اى هو علم
ايادى سبا اى اولاد سبا بن يشجب بن يعرب بن قحطان ارسل الله عليهم سيل العرم
فتفرقوا فى البلاد ولحق غسان بالشام وانمار بيثرب والازد بعمان فصار
علما فى التفرق فيقال ذهبوا ايدى سبا وتفرقوا ايدى سبا والصبا ريح تهب
من مطلع الشمس والدبور ما يقابلها قوله بل تصفح اى انظر صفحات اكثر ابواب
اصول الفقه من الحقيقة والمجاز والصريح والكناية وغيرها فانها من هذا العلم
وقد تولاها صاحب الاصول وعده وعدها اى عدّ غيرها ذكرنا مرة بعد اخرى فانك تجد
كثيرا من صاحب هذا العلم متفرقة فى كتب النحو والتفاسير قوله ولكن الله استدرك
عما ابتلى به هذا العلم من الضيم والتفرق اى لم يوفق الله سبحانه وتعالى لجمع متفرقاته
واصلاح شانه احدا قبلى لكنه عسى ان يوفقنى لذلك حيث وفقنى لتحريك القلم
فيه فاقوم بما هو حقه على ما ينبغى واذ وفق شرط جزاؤه عسى والجملة خبر لكنه
ان يعطى قد صحح فى بعض نسخ الرواية على صيغة المبنى للمفعول وفى المثل اعط القوس
باريها اى ناحتها ومصلحها يضرب فى تفويض الشئ الى من يحسنه ويقوم باصلاحه

وللول للبيد والقوة ايضا قال وإذ قد تقرر ان البلاغة بمرجعيها وان
الفصاحة بنوعيها مما يكسوا الكلام حلة التزيين ويرقيه اعلى درجات التحسين
فهاهنا وجوه مخصوصة كثيرا ما يصار اليها لقصد تحسين الكلام فلا علينا ان
نشير الى الاعرف منها وهي قسمان قسم يرجع الى المعنى وقسم يرجع الى
فمن القسم الاول المطابقة وهي ان تجمع بين متضادين كقوله •
اما والذي ابكى واضحك والذي • امات واحيى والذي امره الامر
وقوله علت كلمته قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك
ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء وقوله فليضحكوا قليلا وليبكوا
كثيرا وقوله وتحسبهم ايقاظا وهم رقود ومنه المقابلة وهي ان تجمع بين
شيئين متوافقين او اكثر وبين ضديهما ثم اذا شرطت هنا شرطا شرطت
هناك ضده كقوله عز وعلا فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره
لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى لما جعل
التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده وهو التعسير
مشتركا بين اضداد تلك وهي المنع والاستغناء والتكذيب ومنه المشاكلة
وهي ان تذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته كقوله قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه
قلت اطبخوا لي جبة وقميصا وقوله صبغة الله وقوله فمن اعتدى عليكم فاعتدوا
عليه بمثل ما اعتدى عليكم وقوله ومكروا ومكر الله وقوله تعلم ما في نفسي و
لا اعلم ما في نفسك وقوله بل يداه مبسوطتان وقوله وجزاء سيئة سيئة مثلها
ومنه مراعاة النظير وهي عبارة عن الجمع بين المتشابهات كقوله •
وحرف كنون تحت راء ولم يكن • بدال يؤم الرسم غيره النقط ومنه
المزاوجة وهي ان تزاوج بين معنيين في الشرط والجزاء كقوله •
اذا ما نهى الناهي فلج بي الهوى • اصاخت الى الواشي فلج بها الهجر ومنه
اللف والنشر وهو ان تلف بين شيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على

متعلق بواحد ومتعلق بآخر من غير تعيين ثقة بان السامع يرد كلا منهما الى ما هو له
كقوله تعالت صفاته ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من
فضله ومنه الجمع وهو ان تدخل شيئين فصاعدا في نوع واحد كقوله ان الشباب
والفراغ والجده مفسدة للمرء اي مفسدة وقوله عز وعلا المال والبنون زينة
الحيوة الدنيا ومنه التفريق وهو ان تقصد الى شيئين من نوع فتوقع بينهما تباينا
كقوله ما نوال الغمام وقت ربيع • كنوال الامير يوم سخاء • فنوال الامير بدرة
عين • ونوال الغمام قطرة ماء ومنه التقسيم وهو ان تذكر شيئا ذا جزئين او
اكثر ثم تضيف الى كل واحد من اجزائه ما هو له عندك كقوله • اديبان في بلخ لا ياكلان
اذا صحبا المرء غير الكبد • فهذا طويل كظل القناة • وهذا قصير كظل الوتد
ومنه الجمع مع التفريق وهو ان تدخل شيئين في معنى واحد وتفرق بين جهتي
الادخال كقوله فقد اسود كالمسك صدغا • وقد طاب كالمسك خلقا • فانه
شبه الصدغ والخلق بالمسك ثم فرق بين وجهي المشابهة كما ترى ومنه الجمع مع
التقسيم وهو ان تجمع امورا كثيرة تحت حكم ثم تقسم او تقسم ثم تجمع مثال الاول قول
المتنبي الدهر معتذر والسيف منتظر • وارضهم لك مصطاف ومرتبع • للسبي
ما نكحوا والقتل ما ولدوا • والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا • فانه جمع في البيت
الاول ارض العدو وما فيها من كونها خالصة للممدوح ثم قسم في الثاني ومثال
الثاني قول حسان قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم • او حاولوا النفع في اشياعهم نفعوا
سجية تلك فيهم غير محدثة • ان الخلائق فاعلم شرها البدع • فانه قسم في البيت الاول
حيث ذكر ضرهم للاعداء ونفعهم للاولياء ثم جمع في الثاني فقال سجية تلك ومنه
الجمع مع التفريق والتقسيم كما اذا قلت • فكالنار ضوءا وكالنار حرا •
محيا حبيبي وحرقة بالي • فذلك من ضوءه في اختيال • وهذا لحرقته في اختلال و
لك ان تلحق بهذا القبيل قوله عز سلطانه يوم يأتي لا تكلم نفس الا باذنه فمنهم
شقي وسعيد فاما الذين شقوا ففي النار الآية واما الذين سعدوا ففي الجنة

الآية ومنه الايهام وهو ان يكون للفظ استعمالان قريب وبعيد فيذكر لايهام
القريب في الحال الى ان يظهر ان المراد به البعيد كقوله حملنا هم طرا على الدهم بعد
خلعنا عليهم بالطعان ملابسا • اراد بالحمل على الدهم تقييد العدى فاوهم اركابهم
الخيل الدهم كما ترى وقوله سبحانه الرحمن على العرش استوى وقوله والارض
جميعا قبضته يوم القيمة والسموات مطويات بيمينه واكثر المتشابهات من هذا القبيل
ومنه تاكيد المدح بما يشبه الذم كقوله هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه
الضرغام لكنه الوبل ومنه التوجيه وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين
كقول من قال للاعور ليت عينيه سوا والمتشابهات من القران مدخل في
هذا النوع باعتبار ومنه سوق المعلوم مساق غيره ولا احب تسميته بالتجاهل
كقوله • اذاك لم تنش بالوشي اكرعه • اذاك ام خاضب بالسي مرتعه وقوله
ايا شجر الخابور مالك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف وقوله سبحانه
وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين ومنه الاعتراض ويسمى الحشو وهو
ان تدرج في الكلام ما يتم المعنى بدونه كقول طرفة • فسقى ديارك غير مفسدها
صوب الربيع وديمة تهمي • فادرج غير مفسدها وكما قال النابغة • لعمري وما عمري
على بهين • لقد نطقت بطلا على الاقارع • فادرج وما عمري على بهين وكما
قال ابن المعتز • ان يحيى لا زال يحيى صديقي • وخليلي من دون هذا الانام
فادرج لا زال يحيى وكما قال عز قايلا فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار
فقوله ولن تفعلوا اعتراض وكما قال فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون
عظيم فقوله وانه لقسم لو تعلمون عظيم اعتراض وقوله لو تعلمون اعتراض في اعتراض
ومنه الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه يستتبع مدحا آخر كقوله نهبت من
الاعمار ما لو حويته • لهنيت الدنيا بانك خالد • الا ترى كيف مدحه بالشجاعة
على وجه استتبع مدحه بكمال السخا وجلال القدر من وجه آخر ويوضح لك ما ذكرت
اذا قسته الى قولك نهبت من الاعمار ما لو اجتمع لك لبقيت مخلدا ومنه

الالتفات

الالتفات وقد سبق ذكره في علم المعاني ومنه تقليل اللفظ ولا تقليله مثل
يا وسيا وغاض وغيض اذا اساد في الموقع ويتفرع عليهما الايجاز في الكلام و
الاطناب فيه وقد سبقا في الذكر اقول اراد بوجهي البلاغة علم المعاني والبيان
وبنوعي الفصاحة المعنوية واللفظية والحلة ازار ورداء ولا تطلق على ثوب واحد
قوله لقصد تحسين الكلام يريد ان تلك الوجوه تفيد الكلام حسنا تابعا للبلاغة
والفصاحة خارجا عنهما وهو حسن ذاتي للكلام البليغ الفصيح يدل على ذلك قوله ويرفعه
اعلى درجات التحسين وفي قوله فلا علينا اي لا بأس علينا ولا لازم حجة على ان الوجوه
المخصوصة لا مدخل لها في الاحتراز عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال
ذكره اذ لو كانت كذلك لوجب عليه ان يفصلها كسائر اجزاء علم البلاغة فلا يجوز
ان يجعل الاستحسان في حد علم المعاني على المحسنات البديعية كما حققناه هناك نذكره
للمطابقة والتجنيس في اثناء تلك الآية من حيث النظر في علم على سبيل الاستطراد و
التبعية كما اشرنا اليه قوله وهي ان يجمع بين متضادين في الجملة وانما سمي الجمع بينهما مطابقة
اذ فيه نوع ايقاع توافق وتطابق بينهما من طابقت بين شيئين اذا جعلت احدهما على
طبق الآخر اي وفقه فبين الابكاء والاضحاك مطابقة وكذا بين الاماتة والاحياء
وبين الايتاء والنزع وبين الاعزاز والاذلال وبين الضحك والبكاء وبين العلة
والكثرة وبين الايقاظ والرقود قوله ان يجمع بين شيئين متوافقين لم يرد بالتوافق
ههنا التناسب بل خلاف التضاد وسواء كان هناك تناسب اولا كما بين الضحك والقلة
والبكاء والكثرة مثلا ولا بد في الكلام من تقدير معطوف يقع في مقابلة او اكثر اي
وبين ضديهما او اضدادها قوله ثم اذا شرطت ههنا اي اذا اعتبرت فيما بين المتوافقين
او اكثر شرطا اي قيدا اعتبرت ضد ذلك القيد هناك اي فيما بين ضديهما او اضدادها
وعلى هذا يخرج عن المقابلة نحو قوله • ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا •
واقبح الكفر والافلاس بالرجل • اذ لم يعتبر في الكفر والافلاس ضد الاجتماع
بل المعنى على اعتبار الاجتماع ويدخل فيها نحو قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا

[illegible]

كثيرا اذ ليس هناك شرط في شيء من الطرفين فهي مقابلة واحد بين مجموع الضحك و
القلة ومجموع البكاء والكثرة وان كان فيه مطابقتان كما عرفت قوله اعطى اي
حقوق ماله واتقى الله فلم يعصه وصدق بالحسنى اي دين الاسلام او بالمثوبة
الحسنى وهي الجنة فسنيسره وهي الجنة لليسرى اي سنلطف به ونوفقه حتى يكون الطاعة
ايسر الامور عنه قوله واستغنى اي زهد فيما عند الله كانه مستغن عنه فلم يتقه
او استغنى لشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق وبهذا الاعتبار اعني كون الاستغناء
مستلزما لعدم الاتقاء كان الاستغناء ضد الاتقاء فسنيسره للعسرى اي نخذله
حتى يكون الطاعة اعسر شيء عليه او سمي طريق الخير باليسرى لان عاقبته اليسرى
وطريق الشر بالعسرى لان عاقبته العسرى قوله وهو التعبيرات ورد الى التعبير
للعسرى تعبير في المعنى قوله وهي ان يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته فان
كان بين ذلك الشيء والغير علاقة مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال
ويكون المشاكلة موجبة لمزيد الحسن كما بين السيئة وجزائها وان لم يكن كما بين الطبخ و
الخياطة فلا بد ان يجعل الوقوع في الصحبة علاقة مصححة للمجاز في الجملة والافادة
للتعبير عنه والاقتراح السؤال على الارتجال ونجد مجزوم جوابا للامر نجادة
الشيء حسنه اطبخوا او خيطوا عبر به عنه لوقوعه في صحبته تحقيقا واما قوله تعالى
صبغة الله اي تطهير الله على انه مصدر مؤكد لقوله امنا بالله فتقدير في صحبة الصبغ
تقديرا وذلك ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية
ويجعلون ذلك تطهيرا لهم واذا فعل احدهم بولده ذلك قال الان صار نصرانيا
حقا فقيل للمسلمين قولوا صبغنا الله بالايمان صبغة وطهرنا به تطهيرا لا مثل صبغكم
وتطهيركم ايها النصارى وجزاء الاعتداء عدل تطلق على جزاء اعتداء مشاكلة والمكر
الحيلة في ايصال المضرة الى الغير من حيث لا يشعر به فلا يطلق على فعله تعالى الا
بطريق المشاكلة وكذا لا يطلق لفظ النفس عليه وان اريد به الذات الا مشاكلة
وفي قوله بل يداه مبسوطتان مشاكلة مع قول اليهود يد الله مغلولة ومع قوله

غلت ايديهم كما ذكره لكن التحقيق ان بسط اليدين كناية عن الجود التام ولما
لم يكن ههنا المعنى الاصلي كان مجازا متفرعا على الكناية كما مر وحينئذ فلا مشاكلة
واطلاق السيئة على جزائها مشاكلة ايضا وقد يقال سوءته في اللغة حقيقة لانه
من ساء يسوء اي حزنه قوله وهي عبارة عن الجمع بين المتشابهات وذلك على
قسمين احدهما ان يذكر معان متشابهة بالفاظها كقوله تعالى والشمس والقمر بحسبان
وقول البحتري في صفة الابل الانضاء كالقسي المعطفات بل الاسهم مبرية بل
الاوتار وثانيهما ان يذكر معان غير متشابهة بالفاظ لها معان اخرى متشابهة
كقول الحريري وصرف اي ناقة ضامرة كنون اي حوت في الضمور والنحافة او كحرف
النون في الضمور والانحناء تحت راء هو اسم فاعل من رأيته اذا ضربت رئته او
الدال اسم فاعل عن دلوت الناقة رفقت بها وسيرتها سيرا رويدا يوم اي بعضه
ذلك الراء الرسم اي اثر الدار غيره النقط اي غيره ما تقاطر على الرسوم من المطر
والاولى ان يسمى القسم الثاني ايهام مراعاة النظير لان هذه الامور انما يكون
متشابهة حقيقة اذا اريد بالحرف حرف الهجاء وبالنون والراء والدال الحروف
المخصوصة وبالنقط ايقاع النقط على الحرف قوله وهي ان يزاوج اي توقع
الازدواج بين معنيين واقعين في الشرط والجزاء بان ترتب امرا واحدا على كل
منهما كما رتب البحتري على الشرط اعني نهى الناهي لجاج الهوى اي ازدياد
لزومه وعلى الجزاء اعني اصاخ اي الجيوب الى الواشي اي النمام الذي يشي
الحديث ويزينه لجاج الهجر قوله وهو ان يلف وحد الضمير الراجع الى اللف والنشر
لانهما معا نوع واحد من المحسنات المعنوية قوله وقال بين شيئين اكتفاء بالاقل
للظهور جريان اللف والنشر في الاكثر ايضا كقوله فعل المدام ولونها ومذاقها
في مقلتيه ووجنتيه وريقه والذكر يتناول الاجمالي كقوله تعالى وقالوا
لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى والتفصيلي وحينئذ قد يكون
النشر مرتبا ترتيب اللف كما في البيت المذكور وفي قوله تعالى وجعل لكم الليل

واليها رلتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله وقد يكون على عكس ترتيبه كما فى قوله
وكيف اسلوا وانت حقف وغصن وغزال لحظًا وقدًا وردفا وقد يكون
مشوشا وقوله من غير تعيين صفة لمصدر تتبعها اى اتباعا كائنا بلا تعيين ودفعه
لدخول ذلك التعيين لا يقال قد تعين الضمير المجرور فى لتسكنوا فيه للعود الى
الليل فلا يكون الآية من باب اللف والنشر لانا نقول بهذا التعيين انما يوجب
المعنى دون اللفظ فان ذلك الضمير صالح للعود الى النهار من حيث اللفظ فلا تعيين
لفظيا قوله وسوان تدخل شيئين فصاعدا فى نوع واحد اى فى امر كلى بجمعها ورد
الكتاب ان الشباب بكسر الهمزة وقيل او لعلت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب
فالهمزة مفتوحة وانما كانت هذه الامور مفسدة عظيمة لان الشباب داع الى
اتباع الهوى والفراغ سوانتفاء الموانع عن ارتكاب والجدة اسباب يتوصل
بها اليه فاذا اجتمعت كانت غاية فى المفسدة والاية مثال لادخال شيئين اعنى
المال والبنين فى حكم واحد اعنى زينة الحيوة الدنيا كما ان البيت مثال لادخال
ما سواكثر فى حكم واحد فالمثيل نشر معكوس قوله فرقع بينهما تباينا كما اوقع الشاعر
بين نوال الغمام ونوال الامير وهما من نوع واحد تباينا بكون الاول قطرة
ماء والثانى بدرة عين قوله ثم يضيف اى ينسب الى كل واحد من الجزئين او الاجزاء
على التعيين ما سواه عندك وبهذا القيد امتاز التقسيم عن اللف والنشر اذ لا
اضافة على التعيين هناك فان قلت من اين التعيين فى قوله فهذا طويل
وهذا قصير فان كل واحد منها يصلح للاشارة الى كل واحد من جزئي قوله
او بان قلت من حيث ان اصل اسم الاشارة ان يقارنه اشارة حسية معينه
لما اريد به فان اشتبه الحال على السامع لم يقدح فى قصد التعيين قوله فانه نوع
شبه الصبغ والخلق بالمسك فهذا جمع بينهما وقد جعل وجه الشبه فى الاول السواد
وفى الثانى الطيب فهذا تفريق بينهما قوله وسوان يجمع امورا كثيرة تحت حكم اى
يجمع ما فوق الواحد من الامور تحت حكم واحد تشملها ثم يقسم اى نوع التقسيم

فى اجزاء تلك الامور الكثيرة بان يضيف الى كل منها ما سواه عندك والمصطاف
موضع الاقامة بالصيف والمرتبع موضع الاقامة فى الربيع قوله فى كونها خالصة للممدوح
اذ لم يرد بكون ارضهم مصطافا ومرتبعا مجرد سكناه فيها بل ارادانها
ما بينها تحت تصرفه خالصة له فقد جمع الكل فى حكم واحد ثم قسم فى البيت الثانى بان
اضاف السبى الى المنكوحات والقتل الى الاولاد والنهب الى الاموال والاحراق
الى الزروع وعبر عن المنكوحات والاولاد بجملة ما استحق ر الهما او توفيقا فى
العبارة بينها وبين ما جمعوا وما زرعوا قوله قوم اذا حاربوا تسم فى البيت الاول
صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها فى البيت الثانى تحت حكم واحد
سو السجية اى الغريزة التى جبل عليها الانسان والخلائق جمع خليقة بمعنى الطبيعة والخلق
والمراد بالبدع مستحدثات الاخلاق قوله ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم لم يفسر
مفهومه لظهوره مما سبق واشار بقوله كما اذا قلت على الخطاب الى ان الثانى من
انشاده وقد جمع فيه محيا الحبيب وبال المحب فى التشبيه بالنار وفرق بان وجه الشبه فى
الاول الضوء وفى الثانى الحر ثم قسم بان اضاف الى المحيا الاختيال اى تكبر الدلال
واضاف الى البال اختلال الحال قوله وذلك ان يلحق بهذا القبيل اى بالجمع مع التفريق
والتقسيم فان قوله لا تكلم نفس الى لا تكلم جمع لجمع اهل الموقف فى انها لا تكلم يوم
يأتى ابتداى امره وقوله فمنهم شقى وسعيد تفريق وايقاع تباين بينهم الا انه ليس تفريقا
باعتبار جهة الادخال فى عدم التكلم فلذلك قال وذلك ان تلحقه بهذا القبيل ولم نقل
ومنه قوله فاما الذين شقوا واما الذين سعدوا تقسيم اذ قد اضيف فيه الى كل
فريق من الشقى والسعيد ما له من عذاب النار او نعيم الجنة والاستثناء بقوله الا
ما شاء ربك يجرى على ظاهره فى حق اهل النار لان فساق المؤمنين يخرجون منها
واما فى حق اهل الجنة فيحمل على ان لهم نعما اخرى فوق نعم الجنة كلقاء الله سبحانه و
ونيل رضوانه فلبسوا مقصورين ابدا على نعيمها ولدفع توهم انقطاع نعيم اهل الجنة
باجراء الاستثناء على ظاهره كما فى الاول عقب بقوله عطاء غير مجذوذ اى غير

مقطوع ولا خلل في النظم بسبب اختلاف الاستثنائين اذ قد نصب القرينة على اجراء
الثاني على خلاف ظاهره واما ما يقال من ان الثاني ايضا يجري على ظاهره
لان فساق المؤمنين الذين سعدوا بالايمان وان شقوا بالمعاصي فقد فاتوا
الجنة ايام العذاب فلا يكونون مخلدين في الجنة من وقت دخول الجنة الجنة
فان الخلود كما في زمان لا ينقضي اخره ينقض باوله ايضا فليس بشيء لان خلود
كل شخص في الجنة انما يتصور بعد دخوله فيها فلا يصح استثناء الفساق من حكم الخلود
باعتبار ما مضى من زمان دخول غيرهم فيها وايضا جعل الفساق داخلين في الاشقياء
والسعداء باعتبارين خلاف ظاهر الاية اذ قد فرق فيها بين اهل الموقف بالشقاوة
والسعادة وذهب صاحب الكشاف الى ان الاستثناء الاول كالثاني لان اهل
النار لهم عقوبات اخر كالزمهرير ولدغ الحيات والعقارب فليسوا مقصورين
على التعذيب بالنار بل ينقلون من نوع من العذاب الى نوع اخر منه قوله وان
يكون للفظ استعمالان قريب وبعيد وصف الاستعمال بالقرب والبعد نظرا
الى المعنيين بحسب التبادر الى الذهن سواء كانا حقيقيين او مجازيين او مختلفين
قوله فيذكر بالنصب على صيغة المبني للمفعول اي يذكر ذلك اللفظ لايقاع معنى القرب
في وهم السامع في ابتداء الحال الى ان يظهر في المآل اما بالتأمل او بالقرينة المتأخرة
الى ان المراد باللفظ هو المعنى البعيد كما في البيت فان الشاعر اوهم باول الكلام
اركاب العدى على الافراس الدهم اي السود من قولهم فرس ادهم اي اسود
مع ان المراد تقييدهم بالدهم اي القيود من الحديد ووضعها على ارجلهم كما يدل
عليه قوله خلعنا عليهم اي البسناهم بسبب الطعان ملابس حمرا من الدماء والمعنى
القريب لقوله الرحمن على العرش استوى هو الجلوس والاستقرار بدليل قوله
فاذا استويت انت ومن معك على الفلك لكنه ممتنع في حقه تعالى فيظهر ان المراد انه
استيلاء عليه مجازا كما يقال استوى عمرو على العراق اي استولى عليه وانه الملك
على طريقة الكناية والمعنى القريب لقوله والارض جميعا قبضته الى اخره هو ان

الارض مقبوضة في كفه والسموات مطويات بيمينه اي بيده اليمنى ولما لم يكن
الجوارح في حقه تعالى وجب ان يحمل القبضة على الشيء القليل المستحقر واليمنى على
القدرة القاهرة او يجعل الكلامان من باب التمثيل والتصوير لاقتداره تعالى
عليهما وكونهما تحت تصرفه كيف شاء والاخير احسن ومتشابهات القرآن كاليد
والوجه واتيان الرب ومجيئه الى غير ذلك مما لا يتضح معناه من هذا القبيل اي من
باب الايهام لتبادر معانيها القريبة الى الفهم مع ان المراد بها معانيها البعيدة التي
لا يعلمها الا الله والراسخون في العلم على المذهب الحق عند جمهور المتأخرين
او لا يعلمها الا الله وحده على رأي اكثر السلف وانما قال واكثر المتشابهات
لان بعضها ما يسبق الذهن الى معناه المراد بلا تكلف فيه كقوله تعالى بل
يداه مبسوطتان قوله ومنه تأكيد المدح بما يشبه الذم لم يفسره لانه استغنى باسمه عن
تفسيره وقوله هو البدء اثبات لصفة مدح فلما عقب باداة الاستثناء اوهم السامع
قبل ان ينطق بما بعدها انه يثبت له شيئا من صفات الذم فلما وليها صفة مدح اخرى
تأكد ذلك المدح بما يشبه الذم تأكيدا تاما كانه اراد ان يثبت له صفة ذم فلم يجد اليه سبيلا
وكلمة الا فيه للانقطاع بمعنى الاستدراك وهي سوى مستعارة ولكن صح فيه وقد يؤكد
الذم بما يشبه المدح على قياس ما تقدم كقولك فلان جاهل الا انه فاسق وقد يجيء
مثل هذا التأكيد فيما ليس مدحا ولا ذما كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء
الا ما قد سلف فانه تعليق بالمحال اي لا يحل لكم ما نكح اباؤكم غير ما سلف فانكحوه ان
امكنكم قوله وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين اي احتمالا على سواء فلا يتناول
الايهام واعتبر بعضهم كون المعنيين مختلفين غاية الاختلاف اي كونهما متضادين
حتى قال قائلهم يجب ان يكون احدهما مدحا والاخر ذما كما روي عن بشار انه
قال في خياط اعور ه خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء قلت بيتا ليس يدرى
امديح ام هجاء فان قوله ليت عينيه سواء يحتمل تمني خير له اعني تساوي العينين في
الابصار وتمني شر اعني تساويهما في العمى قوله وللمتشابهات من القرآن مدخل في

هذا النوع باعتبار يعني باعتبار احتماله لمعنيين مختلفين وان لم يكونا متساويين
في الاحتمال ولا متضادين يكون احدهما مدحا والآخر ذما قوله ولا احب تسميته
بالتجاهل وذلك لوروده في كلامه تعالى وتقدس قوله اذاك اي اذاك الحمار
الوحشي الموصوف في الابيات السابقة اشبه ناقتي ام ثور نمش بالوشي اكرع
اي منقش قوايمه بنقوش والوان مختلفة يقال وشيت الثوب وشيا اي نقشته و
الكراع مستدق الساق في الغنم والبقر والغنم وتمامه مسفع الخد غاد ناشط شب
والمسفع الاسود والغادي الذي يذهب غدوة والناشط الخارج من ارض
الى اخرى نشاطا والشب المسن من ثيران الوحش الذي انتهى اسنانه وقال بعد
عدة ابيات اذاك ام خاضب بالسي مرتعه ابو ثلاثين امسى وهو منقلب
اي اذاك الثور الوحشي يشبه ناقتي ام خاضب اي ذكر من النعام اكل الربيع فاحمر
ظنبوباه او اصفر والسي الارض المستوية ابو ثلاثين اي ذو ثلاثين فرخا والمنقلب
الراجع فشبه ذو الرمة ناقته بالاشياء المذكورة واورد الهمزة وام في صنع
التشبيهات تجاهلا واظهارا للتحير في وصفها بشدة العدو وقد مر الكلام في قوله
الخارجية والآية المذكورة فان قلت قد سبق في علم المعاني بحث التجاهل
وانه والى سحر البلاغة فكيف يعد من الوجوه المحسنة البديعية الخارجة عن البلاغة
وكذا الحال في الالتفات والاعتراض ايضا فانه من باب الاطناب قطعا اجيب
بان اشتراك العلوم في المسايل جايز بل واقع كما بين في موضعه ولا استحالة
في انه اذا قصد بالالتفات مثلا رعاية مقتضى الحال كان موجبا للكلام حسنا
ذاتيا داخلا في البلاغة واذا اتي به في مقام لا يقتضيه ولا يدفعه كان موجبا لحسنا
خارجا عن البلاغة قوله ومنه الاعتراض نبه بذكر الادراج على انه يجب ان يكون في
اثناء كلام واحد او بين كلامين متصلين معنى كما يشعر به تسميته بالحشو ايضا ونبه
بالطلاق قوله ما يتم المعنى بدونه على انه قد يكون جملة سواء كان لها محل من الاعراب
ام لا وغير جملة ايضا كالمثال الاول اعني غير مفسدها وهو حال من صوب

التريع وهو نزول المطر فيه واعترض بها بين الفعل وفاعله دفعا لايهام خلاف
المقصود والديمة المطر الذي لا رعد فيه ولا برق وله دوام اقله ان يدوم ثلث
النهار او ثلث الليل وقوله وما عمري على هينٍ جملة وقعت معترضة مع الواو بين القسم
وجوابه للتاكيد عطف تعظيم المقسم به والبطل الباطل والاكاريع جمع اكرع جمع كراع
وهو اسم لجمع الخيل والمراد بها جماعات النساء وقوله لا زال يحيى اعتراض بين
اسم ان وخبرها للدعاء وقوله ولن تفعلوا جملة معترضة بين الشرط وجزائه للتنبيه على
ان فعلهم اعني اتيانهم بمثل القران غير مقدور لهم وقوله وانه لقسم عظيم جملة معترضة
بين القسم وجوابه للدلالة على عظم القسم وقوله لو تعلمون اعتراض في اعتراض بين
الموصوف وصفته للاشعار بعدم علمهم لعظم القسم وتحقق المقسم به عليه وكلمة لا في لا
اقسم مزيدة ومواقع النجوم مساقطها ومغاربها قوله الا يرى كيف مدحه بالشجاعة على
وجه استتبع مدحه بكمال السخا وجلال القدر وذلك لان تهنية الدنيا اي انتهاكهم
بخلوده يدل على انهم يستفيدون منه مالا ويرتقون بجلاله مقدارا والا فلا معنى لتهنيتهم
وفاعل يوضح مستتر راجع الى قوله نهبت اي يوضح لك ما ذكرته اذا قسته الى قولك
اذ ليس فيه الا مدحه بالشجاعة نعم ربما يفهم من ذكر الاعمار فيها دون الاموال
انه كان قاصدا بذلك اصلاح الناس ونظام احوالهم لا جمع المقتنيات الفانية قوله
مثل يا وسيا فانهما متحدان في المعنى مع قلة حروف يا وكذا غاض وغيض على ان
الاول متعد والثاني مشدد ولو قيل غيض وغيض على البناء للمفعول فيهما لكان
انسب بما تقدم في الآية ولا شك ان تقليل اللفظ ولا تقليله اذا صادفا موقعهما
اوجبا حسنا في الكلام الا انهما من المحسنات الراجعة الى اللفظ دون المعنى فذكرهما
بهما تعسف ظاهر قوله ويتفرع عليهما اي على تقليل اللفظ ولا تقليله الايجاز والاطناب
وقد سبق ان اعتبارهما بالاصالة انما هو فيما بين الجمل وقد يجريان فيما بين غيرها
ايضا قال ومن القسم الثالث في التجنيس وهو تشابه الكلمتين في اللفظ
والمعترضة في باب الاستحسان عدة انواع احدها التجنيس التام وهو ان لا

يتفاوت المتجانسان في اللفظ كقولك نحبه نجبه وثانيها التجنيس الناقص
وهو ان يختلفا في الهيئة دون الصورة كقولك البُرد مع البَرد وكقولك
البدعة شرك الشرك وكقولك الجهول اما مفرط او مفرّط والمشدد في هذا
الباب يقام مقام المخفف نظرا الى الصورة فاعلم وثالثها التجنيس المذيل
وهو ان يختلفا بزيادة حرف كقولك مالي كمالي وجدي جهدي وكاس
وكاسب ورابعها التجنيس المضارع او المطرف وهو ان يختلفا بحرف او حرفين
مع تقارب المخرج كقولك في الحرف الواحد دامس وطامس وحصب وخصب
وكثب وكثم وفي الحرفين كقولهم ما خصصتني ولكن خسستني وخامسها التجنيس
اللاحق وهو ان يختلفا لا مع التقارب كقولك سعيد بعيد وكاتب كاذب
وعابد عائب والمختلفان في اللاحق اذا اتفقا كتبة كقولك عائب عائث يسمى
تجنيس تصحيف والمتجانسان اذا وردا على نحو قولهم من طلب وجد وجد
او قولهم من قرع بابا ولج ولج او على نحو المؤمنون هينون لينون وجئتك
من سبا بنبا او على نحو قولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم سمي ذلك
مزدوجا ومكررا ومرددا ومنها نوع آخر يسمى تجنيسا مشوشا وهو مثل قولك
بلاغة وبراعة واذا وقع احد المتجانسين في التام مركبا ولم يكن متفقا في
الخط كقوله اذا ملك لم يكن ذا هبه فدعه فدولته ذاهبه سمي متشابها وان
كان مختلفا في الخط كقوله • كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا • ما الذي ضر
مدير الجام لو جاملنا • سمي مفروقا ومما يلحق بالتجنيس نظير قوله عز وجل
قال اني لعملكم من القالين وقوله وجنى الجنتين وكثيرا ما يلحق بالتجنيس الكلمتان
الراجعتان الى اصل واحد في الاشتقاق مثل ما في قوله عز اسمه فاقم وجهك
للدين القيم وقوله فروح وريحان ومن جهات الحسن رد العجز على الصدر وهو
ان يكون احدى الكلمتين المكررتين المتجانستين او الملحقتين بالتجانس في
اخر البيت والاخرى قبلها في احد المواضع الخمسة من البيت وهي صدر

المصراع الاول وحشوه وآخره وصدر المصراع الثاني وحشوه كما اذا قلت
مشتهر في علم وحلم وزهد وعهده مشتهر في علم مشتهر وحلم وزهده وعهده مشتهر
في علم وحلم مشتهر وزهده وعهده مشتهر في علم وحلم وزهده مشتهر وعهده مشتهر
في علم وحلم وزهده وعهده مشتهر مشتهر والاحسن في هذا النوع ان لا يرجع
الصدر والعجز الى التكرار ومن جهات الحسن القلب كقولك حسامه فتح لاوليائه
حتف لاعدائه وانه يسمى مقلوب الكل او كقوله اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا
وانه يسمى مقلوب البعض واذا وقع احد المقلوبين قلب الكل في اول البيت
والآخر في آخره يسمى مقلوبا مجنحا واذا وقع قلب الكل في كلمتين او اكثر شعرا او
غير شعر كقولك كيل مليك وخان اذا ناخ وكقوله • اس ارملا اذا عرى •
وارع اذا المرء اسا • سمي مقلوبا مستويا ومن جهات الحسن الاسجاع وهي في النثر
كالقوافي في الشعر ومن جهاته الفواصل القرآنية والكلام في ذلك ظاهر ومن جهاته
الترصيع وهو ان يكون الالفاظ مستوية الاوزان متفقة الاعجاز او متقاربتها
كقوله عز اسمه ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم وقوله عز وعلا ان الابرار
لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم وكقوله عز اسمه وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما
الصراط المستقيم واصل الحسن في جميع ذلك ان يكون الالفاظ توابع للمعاني لا
ان تكون المعاني لها توابع اعني ان لا تكون متكلفة وتورد الاصحاب ههنا انواعا
مثل كون الحروف منقوطة او غير منقوطة او البعض منقوطا والبعض غير منقوط
بالسوية فلك ان تستخرج من هذا القبيل ما شئت وتلقب كلا من ذلك بما احببت
واذ قد تحققت ان علم المعاني والبيان هو معرفة خواص تراكيب الكلام ومعرفة
صياغات المعاني ليتوصل بها الى توفية مقامات الكلام حقها بحسب ما تفي به قوة
ذكائك وعندك علم ان مقام الاستدلال بالنسبة الى سائر مقامات الكلام جزء
واحد من جملتها وشعبة فردة من دوحتها علمت ان تتبع تراكيب الكلام الاستدلالي
ومعرفة خواصها مما يلزم صاحب علم المعاني والبيان وحين انتهينا لافادة

لزمنا ان لا نضيق بشيء منه جملة وان نستمد الله التوفيق في تكملته
والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب اقول اي الراجع الى
اللفظ التجنيس ونشره بتشابه الكلمتين في اللفظ واراد بالكلمتين معنى اللفظين
لجواز تركيب احد المتجانسين كما سنذكره واراد بتشابههما تناسبهما على وجه مخصوص
يعرف تفصيله بتعديد انواعه المعتبرة فمنها التام وذلك بان يتفقا حروفا وحركات
وسكنات وانما يتفاوتان في المعنى فالرحبة الاولى فناء الدار والثانية بمعنى الواسع
ومنها الناقص وهو ان يختلف المتجانسان في الهيئة الحاصلة من الحركات والسكنات
دون الصورة فقيل اراد الصورة النوعية فان الحروف متغيرة بصورها النوعية
فالمعنى دون الحروف وهذا وان كان قريبا بحسب المعنى الا ان فهمه من عبارته
بعيد جدا وقيل اراد الصورة الخطية فان المختلف في الخط دون الهيئة من قبيل
التام كما سيأتي واذا اختلفا في الهيئة والصورة معا كقولك جاملنا على صيغة
الامر ولا جامل فليس بتام فان اعتبر في الناقص ان لا يكون فيه اختلاف
الصورة اصلا كما هو الظاهر من العبارة لم يكن ناقصا ايضا وان قيل المعتبر
في الناقص اختلاف الهيئة دون الصورة سواء كانت مختلفة اولا كان ناقصا
ثم ان الاختلاف في البرد والبرد بحسب اختلاف الحركة ضما وفتحا والاختلاف في
الشرك وموجبه لا الضاد والشرك بمعنى الاشتراك انما هو بحسب اختلاف حركة الشين
فتحا وكسرا واختلاف حال الراء حركة وسكونا والاختلاف بين المفرط والافراط
والمفرط بمعنى التفريط بحسب اختلاف حال الفاء حركة وسكونا واختلاف حال الراء
تخفيفا وتشديدا الا ان الحرف المشدد لما كان في الصورة الخطية كالمخفف عد حرفا
واحدا لا حرفين فلذلك جعل مفرط ومفرط كالشرك والشرك متفقين في المادة
مختلفين في الهيئة فاعلم ذلك حتى لا يشكل عليك الحال في عدهما مختلفين في الهيئة
فقط ومن هنا يعرف ان المراد ايضا بالصورة فيما تقدم هو الخطية لا النوعية
قوله وان يختلفا بزيادة حروف وذلك اما في الاول كقوله مالي وكمالي او في الوسط

نحو جدي او خلفي وبجتي جهدي اي اجتهادي ووسعي وقد عرفت ان المشدد
كالمخفف فلا اختلاف بينهما الا بزيادة الهاء او في الآخر نحو كاس كاسب والاول
اسم فاعل من كسا يكسو قوله التجنيس المضارع او المطرف اي متشابهتين
وقيل المضارع ان يختلفا بحرف والمطرف ان يختلفا بحرفين وتقارب المخرج معتبر في
الكل فالاختلاف بحرف واحد اما في الاول كدامس من دمس الظلام اذا اشتد
وطامس من طمس الطريق درس وانمحى يقال ليل دامس وطريق طامس
واما في الوسط نحو حصب وهو ما يرمى في النار وحصب وهو ما يقذف من الغبار واما
في الآخر نحو كثب بمعنى قرب وكثم وهو اما بمعنى الصرف يقال كثم من الامر اي صرف
او بمعنى سعة البطن والشبع فالاكثم يطلق على البطين والشبعان ايضا ولم يعتبر هذا
التقسيم في الحرفين بل اوردهما لامن المتخلفين بحرفين في الوسط ومعنى خشتني
جعلتني خسيس الحظ او القدر قوله وهو ان يختلفا لا مع التقارب بهذه العبارة
يتناول الاختلاف بحرف واحد وبحرفين الا انه لم يمثل الا للاول قوله سمي تجنيس
تصحيف وذلك لانه قد يتصحف احدهما بالآخر ويسمى تجنيس خط ايضا لتشابههما في صورة
الخط الا ان التجنيس التصحيفي والخطي وهو ان يتشابه اللفظان في الكتابة يوجد في
غير اللاحق ايضا والغايت من الغيث وهو الافساد قوله اذا وردا على نحو قولهم اي
اذا ورد المتجانسان بحيث يكون احدهما ضميما للآخر لصيقا به سمي ذلك التجنيس مزدوجا
ومكررا ومرددا سواء كان بينهما تجنيس تام مثل وجد وجد ولج ولج او تجنيس
لاحق مثل شنون لينون وسبا بنبا او تجنيس مذيل مثل نغم ونغم ووسم وسم قوله
يسمى تجنيسا مشوشا وذلك لانه لما خالف كل من المتجانسين صاحبه بحرفين تعاديا في
المخرج توهم ان التجنيس مطرف وليس كذلك لعدم كون الحرفين مجتمعين وحيث
كان الحرفان الاخيران منهما اعني الغين والعين متفقين في صورة الخط تخيل
انه تجنيس خطي وليس به لاختلاف الحرفين الاولين اعني اللام والراء في صورة
الكتابة وقيل لو كانت عينا الكلمتين متحدتين لكان تجنيس تصحيف ولو لاما لكان

مفا رتها فقد عی ذ به صفنا ن فلذلک سمی مشوشا قوله یمی یتشابهالث بالمتی نسین
الجناس التام فی الحظ وان اختلفا فی الترکیب والافراد فان الاول مرکب اضافی
ای لم یکن صاحب هبة والثانی مفرد اسم فاعل من ذهب وان تخالفا فی الخط فی الخط
ایضا یسمی التجنیس مفروقا لافراقهما فی صورة الکتابة فان قیل کما ان قوله جام لنا
مرکب من اسم لاوحرفا کذلک جاملنا مرکب من الفعل والمفعول اجیب تارة بان
کون احد المتجانسین مرکبا لاینا فی کون الآخر ایضا مرکبا واخری بان اسمها وحرفها
لا یعدان لفظا واحدا لاحقیقة ولاعرفا بخلاف الفعل والمفعول المتصل مع استتار
فاعله کجاملنا فانهما یعدان فی العرف لفظا واحدا قوله ومما یلحق بالتجنیس ای یلحق التجنیس
شیان احدهما ان یجمع بین اللفظین شبه الاشتقاق وهی مایشبه الاشتقاق ولیس به
فان قال اجوف وادی من القول والقالین ناقص یائی من قلاه یقلیه اذا ابغضه
وکذا الجنی منقوص یائی من جنیت والجنة مضاعف من جنه ای ستره فلیس بین اللفظین
فی کل واحد من الثلثین رجوع الی اصل واحد فی الاشتقاق الا انه قد یتوهم ذلک
فی بادی الرأی والثانی ان یکون اللفظان راجعین فی الاشتقاق الی اصل واحد
فانه ماخوذ من قام والقیم فعیل منه والریحان بمعنی النبت المعروف او الرزق ماخوذ
من الروح والراحة اذ لم یوجد فی اللغة ترکیب الراء مع الیاء والحاء فالریح اصله
الواو ومعنی قوله فروح وریحان رحمة وسعة رزق قوله ومن جهات الحسن غیر اسلوب
الکلام فی باقی الاقسام نعبر ها بجهات الحسن ولم یقل ومن القسم الثانی او ومنه
تفننا فی العبارة واراد بالکلمتین المکررتین ما یتحد معناهما وبالمتجانسین ما یتم اشتباههما
وبالملحقین ما یتم الملحق بسبب الاشتقاق او شبهه قوله کما اذا قلت اورد مثالا
من عند نفسه مکررا لوقوع الکلمة الاخری فی احدی مواضعها الخمسة وقد یناقش فی
الخامس من رد العجز علی الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثانی والروایة فی
شهر نیخ العامس اشتهر الناس بکذا وقد جاء اشتهر بمعنی وضح وظهر قوله والاحسن
فی هذا النوع ان لا یرجع الصدر والعجز الی التکرار ای لا یکون الکلمتان مکررتین

ل.

بل اما متجانسین او ملحقین بهما وانما کان هذا احسن لحصول الافادة فی صورة الاعادة
قوله ومن جهات الحسن القلب وهو علی قسمین قلب الکل وهو ان یکون حروف احد
اللفظین معکوسة الترتیب بتمامها فی اللفظ الآخر کالفتح والحتف وقلب البعض وهو ان
ینعکس ترتیب بعض حروفه فی الآخر کالعورات جمع عورة بمعنی الخلة القبیحة والروعات
جمع روعة وهی الخوف ومثال المقلوب المجنح ای الذی جعل کجناحین قول الشاعر
لاح انوار الهدی من کفه فی کل حال والمقلوب المستوی وهو ان یکون مجموع
کلمتین او اکثر فی شعر او غیره بحیث اذا عکس ترتیب حروفه حصل ذلک المجموع بعینه فی
غیر الشعر نحو قولک کیل یکیل وقال اذا ناخ وقوله تعالی وربک فکبر وفی الشعر اما فی البیت
کقول الحریری ساکب کاس ارسلها اذا عری وارع اذا المرء اساء فانه اذا قلب حروفه کان
الحاصل عینه واما فی مصراع کقول الآخر ... برفلا کبا بک الفرس ... ارسل ... اوتبا
ای اعطاه والارسل من لا زوج له غدا ای اتی والم بک طلبا منک معروفا وارع
امرمن رعاه حفظه واسا انا من اسوت الجرح ای داویته او من اسوت بینهم ای اصلحت
وقد یجعل معفوا من اسا او مخففا من اسی بالکسر اذا حزن یقال کبا بوجهه یکبو کبوا
اذا سقط قوله ومن جهات الحسن الاسجاع جمع الاسجاع قصدا الی الکلمات التی فی اواخر
الفقر بمنزلة القوافی فی النظم ولو بدله بالسجع وشبهه بالتقفیة لکان انسب بما تقدم وما
تاخر من ایراد المحسنات البدیعیة بالمبادی المصدریة والقافیة علی المذهب الاصح
من آخر حرف فی البیت الی اول ساکن یلیه مع حرکة المتحرک الذی هو قبل ذلک الساکن
وقیل ومع ذلک المتحرک ایضا وقیل هی الکلمة الاخیرة من البیت وقد یطلق القافیة
علی الروی وهو الحرف الذی یبنی علیه الشعر وینسب الیه فیقال قصیدة لامیة او
رائیة ولم یطلق الاسجاع علی فواصل القرآن تادبا لان السجع فی الاصل هدیر الحمام
ونحوه والترصیع فی اللغة ان یجعل فی احد جانبی العقد من اللآلی مثل ما فی
الجانب الآخر وفی الاصطلاح هو ان یکون جمیع ما فی احد القرینتین من الالفاظ
او اکثر ما فیها مساویة الاوزان موافقة الاعجاز او متقاربة الاوزان والاعجاز

لا يقابله في القرينة الأخرى مثال المساواة في الوزن والتقفية نحو الألفاظ
قوله تعالى إن إلينا إيابهم ثم إن علينا حسابهم وقوله إن الأبرار لفي نعيم وإن
الفجار لفي جحيم لأن ثم في العطف أعني ثم في المثال الأول والواو في الثاني
لا مقابل لهما في القرينة الأولى ومثال تساوي الوزن والعجز في بعض الألفاظ
وتقاربهما في بعضها قوله تعالى وآتيناهما إلى آخره فإن آتينا تقارب هدينا في
الوزن والمستقيم تقارب المستبين في العجز قوله وأصل الحسن في جميع ذلك أي في
جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية أن تكون الألفاظ توابع للمعاني وذلك بأن
ترسل المعاني على سجيتها فتكتسي من الألفاظ ما يليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وإذا
جعلت المعاني تابعة للألفاظ بأن يقصد إلى تحسين المحسنات اللفظية ويجعل ذلك
مقصودا أصليا جاءت الألفاظ متكلفة وتشوشت وجوه المعاني وكانت كنصل من
خشب في غمد من ذهب وقد شغف بعض المتأخرين من الكتاب والشعراء برعاية
المحسنات اللفظية البديعية حتى خيل إليه أنه إذا جمع عدة منها في كلامه فلا بأس في
أن يقع معقودة منه في عماية ويوقع ما سعى من طلبه في خبط عشواء وقد يقال أشار
بقوله جميع ذلك أي جميع ما ذكر من المحسنات المعنوية واللفظية فإن زيادة الاهتمام
برعاية المطابقة أو المقابلة مثلا قد تذهب ماء الكلام وتوجب الخلل في الانتظام
إلا أن قوله أن تكون الألفاظ توابع للمعاني يمنع الحمل على هذا المعنى وكذا تفسيره
تفسيره لما ذكره أولا بقوله أعني أن لا تكون أي الألفاظ متكلفة أي مأتيا بها
مع كلفة ومشقة قوله وقد يورد الأصحاب ههنا أي في فن البديع أنواعا من المحسنات
مثل كون جميع الحروف من الكلام منقوطة كقول الحريري فتنتني فجننتني تجني بتجنٍّ يفتن
غب تجنٍّ ها أو غير منقوطة كخطبة الحريري المعروفة الحمد لله الممدوح الأسماء المحمود الآلاء
أو كون بعضها منقوطا والبعض الآخر غير منقوط وذلك إما بأن يكون كلمة منقوطة
وأخرى غير منقوطة كرسالة الخيفاء الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين واللوم
غض الدهر جيش حسودك يشين وإما بأن يكون حرف منقوطا وأخرى غير منقوط

كرسالة الرقطاء أخلاق سيدنا تحب وبعقوته يلب والخيف بالتحريك أن يكون
إحدى عيني الفرس سوداء والأخرى زرقاء والرقطة أن يكون فيه نقط
سود وبيض ولا يخفى أن النقط وعدمه راجع إلى تحسين الخط دون اللفظ وكذا
ما يعتبر من اتصال حروف الكلمات ويسمى الموصل كما في قوله فتنتني البيت أو انفصالها
ويسمى المقطع كقول الوطواط ها وادرك إن زرت دارو ودو دونا ودرا وورودا
ودوردا ها ولما اختصر المصنف الكلام في المحسنات البديعية وفوض استخراجها إليك
نابها في ذلك لأن مباحثها مستوفاة في كتب أخر فعليك بها إن لم تقدر على استخراجها
قوله وإذ قد تحققت أي إذ قد علمت على وجه التحقيق مما ذكر في المقدمة من حد
العلمين ومما ضبط وفصل في الفصلين من مقاصدهما ومسائلهما أن علم المعاني هو
معرفة خواص تراكيب الكلام وأن علم البيان هو معرفة صياغات المعاني في صور متفاوتة
وتأديتها بطرق مختلفة [illegible] إلى قوة الارتباط
بينهما وكون البيان شعبة من المعاني [illegible] العلمين [illegible] قوله ليتوصل بها أي
بمعرفة الخواص والصياغات إلى توفية مقامات الكلام [illegible] باعتبار ما يقتضيها
من الخواص وما يناسبها من الصياغات مع [illegible] المذكورة في المقدمة هي
الاحتراز عن الخطأ في التطبيق والمطابقة بناء على أن المقصود الأصلي هو الإتيان
بالصواب أعني التوفية التي ذكرنا والاحتراز عن الخطأ وسيلة إلى تلك التوفية
ولما كانت الوسيلة أظهر في بادي الرأي جعلها غاية هناك ثم ذكر ههنا ما هو الحقيقة
وهو التوفية بحسب ما تفي به قوة ذكائك أي شدته لأن ذلك هو المقدور المكلف
من تحصيل هذين العلمين قوله وعندك علم جملة حالية ولفظ علم منون وأن مقام
الاستدلال مفعوله وعلمت جواب إذ قد تحققت والمقصود بيان أنه يجب عليه
أن يشرع في تكملة علم البلاغة وذلك أن من جملة مقامات الكلام مقام الاستدلال
على المطالب الدقيقة المتوقفة على تصورات أطرافها المحتاجة إلى الحد يلزم
صاحب علم المعاني والبيان معرفة الخواص الاستدلالية ومعرفة تأديتها بالطرق

المتفاوتة في وضوح الاستلزام والمصنف لما انتصب لافادة هذا العلم وجب
عليه ان لا يغفل بشيء منه ومن جملته فوجب ان يورد في كتابه علم الاستدلال
المشتمل على علم الحد لانه جزء من علم البلاغة كما صرح به فيما مر وحققته ههنا
وهذا آخر ما يسر الله تعالى لي بمنه ولطفه من كشف فوايد هذا العلم ونظم فرايده
ونسأل الله سبحانه ان ينفع به المسترشدين وان يجعله ذخرا لنا يوم الدين
والحمد لله رب العالمين والصلوة على رسوله محمد سيد الانبيا والمرسلين
وعلى آله واصحابه اجمعين

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
[illegible] بن [illegible] عنه
وقفي عبده

قد وقع الفراغ عن تتميم كتابة هذه النسخة الشريفة الشرعية
اللايقة بالخزانة الخاقانية في البلدة المفتوحة القسطنطينية
حفظها الله عن البلية في ايام الدولة العالية المحمودية
لا زالت عالياً براً واحساناً يوم الاثنين
العاشر من شعبان المعظم سنة احدى
وسبعين وثمانماية من الهجرة النبوية
على يد الفقير الداعي
احمد الدين النيسابوري
غفر وعفي عنه